

www.kotobarabia.com
علم الاجتماع
والرعاية الاجتماعية
www.kotobarabia.com

علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية

دراسات مهداة إلى روح الأستاذ الدكتور عبدالمنعم شوقى

تأليف

مجموعة من أساتذة الجامعات

تحرير

عبدالهادى الجوهرى

تصدير

الدكتور عبدالمنعم شوقى شخصية فريدة ومتميـزة، لكـن التاريخ غمطه حقـه، ولم يعط أفكاره وسلوكياته مـن الـذيوع والانتشار ما تستحقه. كان لى شرف العمل معه ستة وعشـرين عاماً بدءاً من ١٩٦٣ فى أسيوط، وحتى مماته فى ١٩٨٩/٧/٣. عملت معه مرؤوسا وعملت معه رئيساً، وكانت لديـه القـدرة علـى القيـادة المـاهرة وتسـيير الأمـور بحكمـة وتوزيـع الاختصاصات وإعطاء الفرص لمرؤوسـيه للنمـو والحركـة. وعندما أصبحت عميداً ورئيساً للقسـم كـان الرجـل نموذجـا للمرؤوس الذى يعرف الحدود، ويحترم القوانين والمعايير والقيم والتقاليد، ويعرف كما يقال أصول اللعبة وديناميكـات الحركـة وأبعاد الإدارة ومتطلباتها.

وقد ساعده على ذلك خلفيته الثقافية العريضـة والمتنوعـة والتكامل المعرفى المتمثل فى دراسته للزراعة والتربية والخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع، كما ساعدته خبرته الطويلة فى العمل المحلى والقومى والدولى. كانت له رؤية عالميـة مـع تمسـكه بالمحلية والقومية، جمع بين النظريـة والتطبيـق. وكـان فـى

تصورى أول أستاذ من الاجتماعيين مد الجسور ونادى بضرورة التلاحم بين الأكاديميين والمخططين والتنفيذيين. وأرسى قواعـد التعاون والتنسيق والتقارب بـين المشـتغلين بعلـم الاجتمـاع والمشتغلين بالخدمة الاجتماعية، وقبلت الأطراف أفكاره لأنه لـم ينحاز لغير الحق والصواب. كان هاوياً للإنشاء والإبداع والعمل المتواصل، كما كان التحدى مـن سـماته الشخصـية، تحـدى محسوب للأفكار والأشخاص. وفى نفس الوقت كانت لديه قدرة على التكيف وتلقى الصدمات والانحنـاء للعواصـف بجانـب التواضع الجم، والأمانة بلا حدود علميا وخلقيا واجتماعياً. كمـا كان يثق بشكل كبير فى قدرات الآخرين ويعمل على تحريك تلك القدرات.

كانت له أفكار جريئة فـى الجامعـة والمجتمـع وإعـداد الاجتماعيين وفى السياسة الاجتماعية، والبحث الاجتماعى فـى مصر، كما كان مؤمنا بالعمل الميدانى والعمل مع الناس ومـن أجلهم.

وأتصور أن سيرته تعتبر نبراساً يضئ الطريق للعديد مـن زملائه وتلاميذه، فهو قدوة تقتدى ونموذج يحتذى، وما أحوجنـا إلى مثل هذه السيرة العطرة لرجل بذل الكثير من الجهد والمـال

من أجل مبادئ آمن بها وأفكار اعتقد فيها ووظفها من أجل النهوض بالمجتمع المصرى. وبحكم قربى منه واحتكاكى الفكرى به وبقرآتى لما تركه من تراث علمى وسيرة مكتوبة طالما تناقشت معه فيها قبل رحيله، فكرت فى نشر سيرته وفاء لرائد وأنا على سيرته شاهد، وتكريما لأستاذ أكاديمى ومهنى على المستوى المحلى والدولى، آملاً أن يستفيد الشباب من دروس العطاء بلا حدود والانتماء بلا سدود وحسن الخلق المشهود والإبداع والابتكار بلا عقد أو قيود.

وأنتهز هذه الفرصة لكى أقدم الشكر إلى أسرة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة الذى استن سنة حميدة فى إصدار كتب تذكارية تعرف بأعلام علم الاجتماع فى مصر والوطن العربى، العاملين فى صبر واجتهاد، والراحلين عن عالمنا الفانى. وهى فضلاً عن مدلولها الأخلاقى والمعنوى العالى، تسهم بقوة فى التأريخ لحركة علم الاجتماع العربى. وقد أسعدنى أن يسند إلى المركز الإشراف على تخطيط هذا الكتاب، وتحريره، وتقديمه إلى الناس. فلأسرة المركز منى أجزل الشكر والتقدير والتحية.

عبدالهادى الجوهرى

الباب الأول

الدكتور عبدالمنعم شوقى

السيرة والمسيرة

الفصل الأول: النشأة والتعليم.

الفصل الثانى: حياته العملية.

الفصل الثالث: أهم القراءات والكتابات.

الفصل الرابع: اتجاهات وآراء صاحب السيرة.

الفصل الأول

النشأة والتعليم(*)

ولد الدكتور عبدالمنعم حسين شـوقى الجيـزاوى الشهير بالدكتور عبد المنعم شوقى بباب الشعرية بالقاهرة فى ١٣/ ١/ ١٩٢٢، وكانت النشأة فى أسـرة متوسـطة تمتـد جذورها فى القاهرة. ولقد نشأ فى حى شبرا عندما كان الحى لازال حقلاً بكراً كبيراً تقوم وسط مزارعه بعض القصـور، وبعض القرى، وقليل من العمارات الصـغيرة – ثلاثـة أو أربعة أدوار – التى يقطنها عادة الموظفـون الـذين آثـروا السكنى فى مناطق هادئة فى الأطراف.

وكانت الأسرة تتألف من أب مثقف، وعلى درجة كبيرة من الوعى. يهتم بمصر ويتحمس لمصطفى كامـل وسـعد زغلول ويعتبر أن الرياضة البدنية هى وسيلة ذات وزن كبير لتشكيل الشخصية الملتزمة وبناء المجتمع المصرى بالتـالى. وكان يملك مكتبة خاصـة تتنـاول كثيـر مـن مجلـداتها

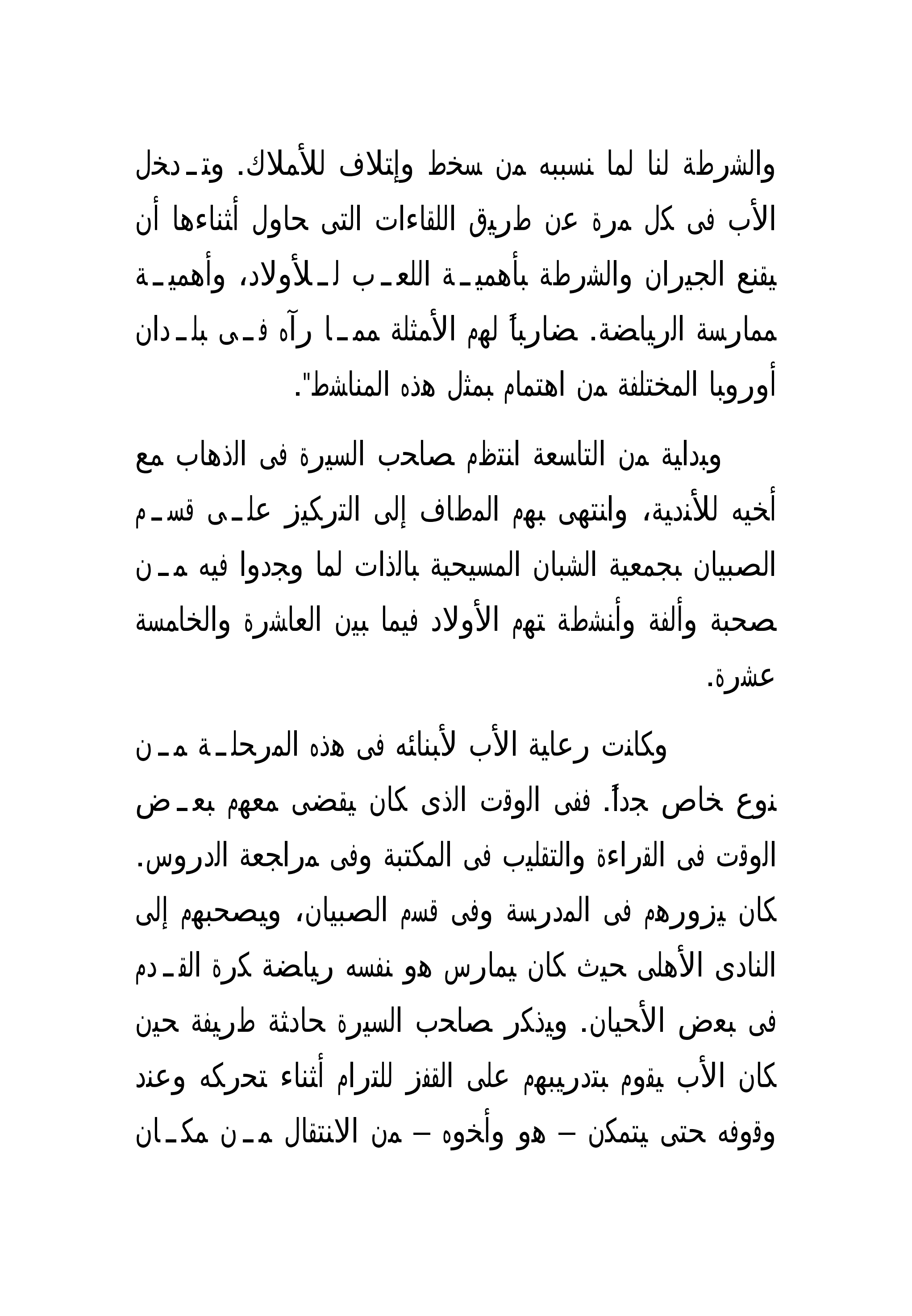
(*) كتب هذا الفصل الدكتور عبدالهادى الجوهرى، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة المنيا.

موضوعات تاريخية ودينية وأدبية، وبها كثير مـن أمهـات الكتب التاريخيـة للمقريـزى وعلـى مبـارك والجبرتـى والسيوطى والقلقشندى وابن الأثير...إلخ. وكان الأب متأثراً بالثقافة الغربية فى حياته اليومية. أما الأم فقـد كانـت أقـل تعليماً بكثير ولو أنها كانت تجيد القراءة والكتابة وكانـت لا ترتاح لعادات الأب فى المأكل والملبس وفى معاملته للزوار. فكانت تصفه دائما بأنه "بـراوى وعامـل زى الخواجـات"، وكانت لها هوايتان؛ الأولى دعوة الأقارب والجيران للقاءات ترويحية موسعة بالمنزل، تلك اللقاءات التـى كـان الأب لا يرتاح لها إطلاقاً. والثانية تنظيم جلسات دورية لبعض رجال الدين. وهو أمر لم يكن للأب اعتراض عليه. أمـا الأخـوة والأخوات فقد كانوا ثلاثة آخرين، ولد وبنتان. ولد أكبر مـن صاحب السيرة "جمال" وبنتان أصغر منه "قدريـة وأنهـار". وكان الولد الكبير – الذى توفى عـام ١٩٤٤ عـن اثنـين وعشرين عاما قبل أن يحصل على بكـالوريوس الزراعـة بشهور – قارئاً جاداً، تكمن فيه بدايات فنان متعدد المواهـب كان أبرزها كتابة القصة والحماس غير العـادى للموسـيقى الكلاسيكية التى كان يدرسها ويلعبها علـى البيـانو بـتمكن

محدود. كما كان ينظم لها الحفلات (الكونشيرتات) بشكل دورى. أما الأختان فقد انتهت كبراهما عند دراسة الفنون الطرزية، وانهت الثانية دراستها قبل أن تحصل على درجة الليسانس من كلية الآداب جامعة القاهرة – حين اضطرتها الظروف أن تتزوج.

نشأ فى أحضان هذه الأسرة بين أب مثقف ومتحمس لمصر وقضايا مصر، وأم تقرأ الجرنال وتسعد بالصداقات ولها اهتماماتها الدينية، وأخ ذى ثقافة متميزة وأصيلة، وأختين عاديتين.

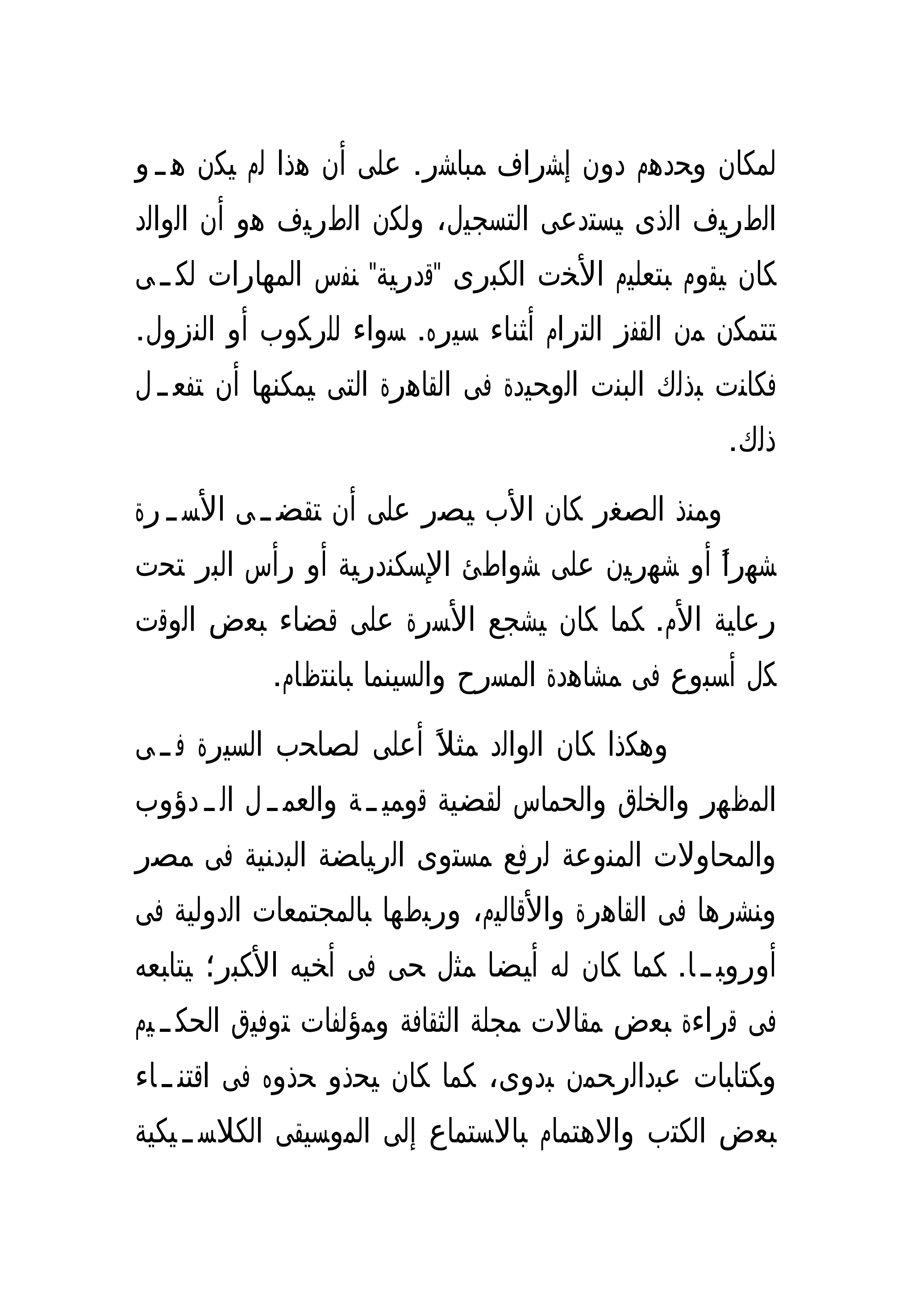
ولما كان للأب اهتمامات خاصة بالرياضة البدنية كان لذلك أثر على تنشئة الأبناء. ففى سن التاسعة أصبح صاحب السيرة وأخوته أعضاء فى النادى الأهلى وحمام السباحة التابع لوزارة "المعارف"، وقسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية، كما كان وأخوه معا – يتدربان على الملاكمة تحت إشراف ضباط إنجليزى اسمه الميجور "ماك لور" مدرب الفريق المصرى حينئذ، ولم يمنعهم هذا من اللعب فى الشارع أحيانا كبقية أولاد الحى. ويقول "ولا أنسى ما كان يحدث أثناء اللعب فى الشارع من مطاردة الجيران



والشرطة لنا لما نسببه من سخط وإتلاف للأملاك. وتدخل الأب فى كل مرة عن طريق اللقاءات التى حاول أثناءها أن يقنع الجيران والشرطة بأهمية اللعب للأولاد، وأهمية ممارسة الرياضة. ضارباً لهم الأمثلة مما رآه فى بلدان أوروبا المختلفة من اهتمام بمثل هذه المناشط".

وبداية من التاسعة انتظم صاحب السيرة فى الذهاب مع أخيه للأندية، وانتهى بهم المطاف إلى التركيز على قسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية بالذات لما وجدوا فيه من صحبة وألفة وأنشطة تهم الأولاد فيما بين العاشرة والخامسة عشرة.

وكانت رعاية الأب لأبنائه فى هذه المرحلة من نوع خاص جداً. ففى الوقت الذى كان يقضى معهم بعض الوقت فى القراءة والتقليب فى المكتبة وفى مراجعة الدروس. كان يزورهم فى المدرسة وفى قسم الصبيان، ويصحبهم إلى النادى الأهلى حيث كان يمارس هو نفسه رياضة كرة القدم فى بعض الأحيان. ويذكر صاحب السيرة حادثة طريفة حين كان الأب يقوم بتدريبهم على القفز للترام أثناء تحركه وعند وقوفه حتى يتمكن – هو وأخوه – من الانتقال من مكان



لمكان وحدهم دون إشراف مباشر. على أن هذا لم يكن هـو الطريف الذى يستدعى التسجيل، ولكن الطريف هو أن الوالد كان يقوم بتعليم الأخت الكبرى "قدرية" نفس المهارات لكـى تتمكن من القفز الترام أثناء سيره. سواء للركوب أو النزول. فكانت بذلك البنت الوحيدة فى القاهرة التى يمكنها أن تفعـل ذلك.

ومنذ الصغر كان الأب يصر على أن تقضـى الأسـرة شهراً أو شهرين على شواطئ الإسكندرية أو رأس البر تحت رعاية الأم. كما كان يشجع الأسرة على قضاء بعض الوقت كل أسبوع فى مشاهدة المسرح والسينما بانتظام.

وهكذا كان الوالد مثلاً أعلى لصاحب السيرة فـى المظهر والخلق والحماس لقضية قوميـة والعمـل الـدؤوب والمحاولات المنوعة لرفع مستوى الرياضة البدنية فى مصر ونشرها فى القاهرة والأقاليم، وربطها بالمجتمعات الدولية فى أوروبـا. كما كان له أيضا مثل حى فى أخيه الأكبر؛ يتابعه فى قراءة بعض مقالات مجلة الثقافة ومؤلفات توفيق الحكـيم وكتابات عبدالرحمن بدوى، كما كان يحذو حذوه فى اقتنـاء بعض الكتب والاهتمام بالاستماع إلى الموسيقى الكلاسـيكية

أحيانا.

ومنذ ذلك الحين بدأت عنده هواية القـراءة والاسـتماع والمشاهدة واقتناء الكتب والتسجيلات الموسيقية وبعض قطع الفنون التشكيلية. وهنا يشير إلى جماعة ألفها فى غضون هذه الفترة خصيصا لشراء الكتب، فكانت تجتمع فى اليـوم الأول من كل شهر أمام مكتبة النهضة المصـرية بشـارع عـدلى لشراء بعض الكتب من هذه المكتبة أو من مكتبـة الأنجلـو القريبة منها. وكان الاتفاق هو أن يشترى كل منهم كتبـاً لا يقل ثمنها عن جنيه مصرى، فكان كل واحد مـن أعضـاء الجماعة يشترى ما بين ثلاثة وخمسة كتب فى كـل مـرة.. ولعل هذا هو السبب وراء ولعه باقتناء الكتب طيلة حياته بعد ذلك[١].

وفى جمعية الشبان المسيحية نشط تحت إشـراف "يعقوب فام"[٢]. ففى هذا المكان يشارك زملاءه فـى اللعـب

---

(١) بدأ بكتب موريس لابلان وجون سنكلر وتولستوى ثـم كتـب مصـطفى لطفى المنفلوطى.

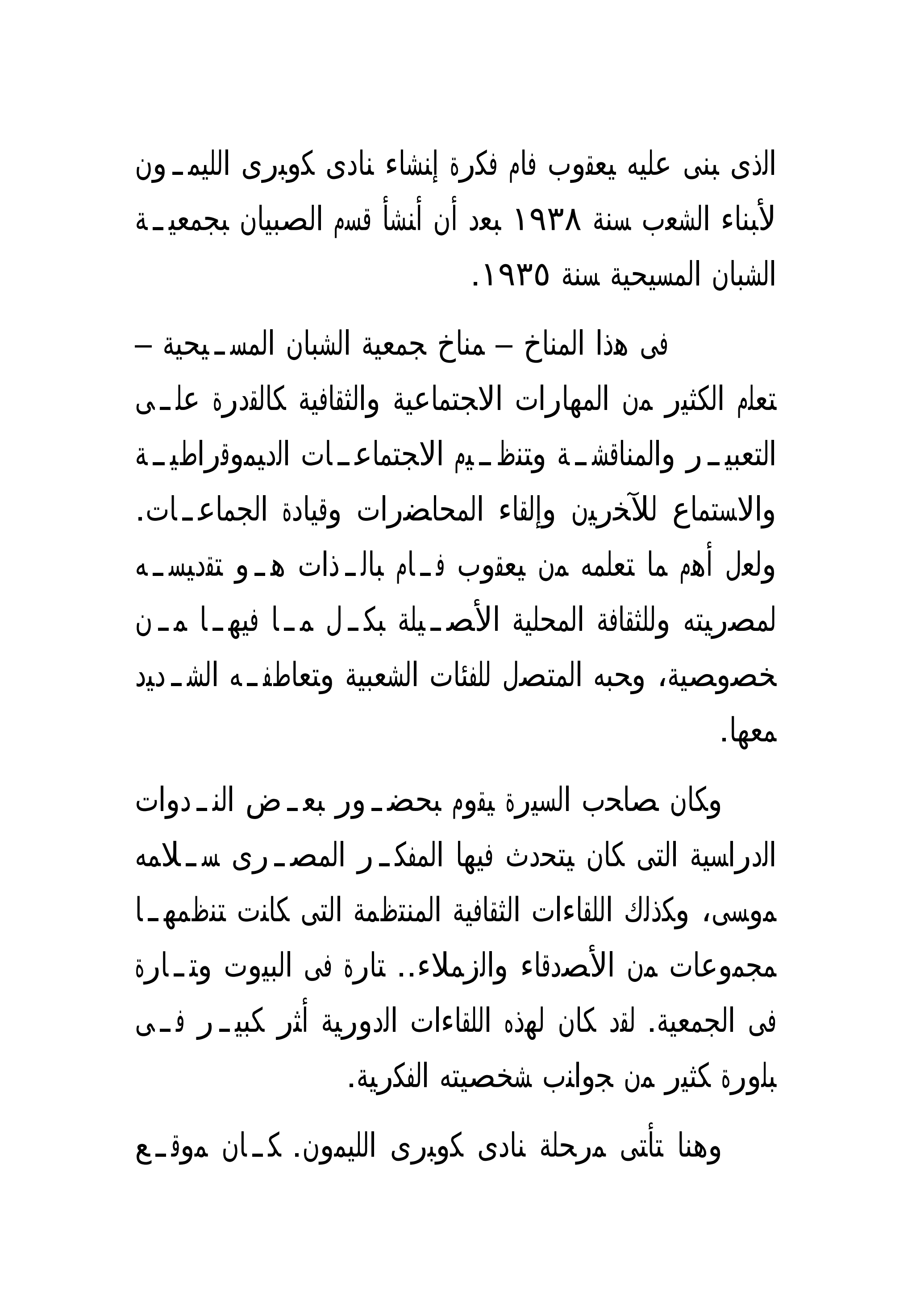
(٢) مرب مصرى حاصل على درجة الماجسـتير مـن الولايـات المتحـدة الأمريكية متمسك= =بمصريته ومتحمس لقضيته التى تدور حـول التربيـة

وألوان الغناء والفنون التشكيلية والمعسكرات والمسابقات الثقافية والمحاضرات والتمثيليات. وكان أغلب الأعضاء من الأقباط المصريين، على أنه كان هناك بعض المسلمين.

ويذكر صاحب السيرة هنا حادثة كانت لها أهميتها فى حياته المستقبلية عندما طلب منه حسين عرفى[(١)] – بتوجيه من يعقوب فام – أن يصاحبه فى حى شبرا كمساعد مشرف اجتماعى، حيث بدأ فى مشاركة الأولاد فى اللعب فى شوارع مسرة وخلوصى ونشاطى فى شبرا. ويقول "لا يمكن أن أنسى أولاد شارع مسرة حينما قابلونا فى يوم من الأيام (حسين عرفى وأنا) بالسب والشتيمة والرمى بالطوب على أساس أننا من المبشرين المرسلين من هيئة مسيحية". وكانت هذه الخبرة – اللعب مع الأولاد فى الشوارع – هى الأساس

=الاجتماعية والديموقراطية للأولاد عن= طريق ممارسة كل أنواع اللعب والهوايات فى مجتمع يقوده الصبيان بأنفسهم.. له عدة مؤلفات فى الفلسفة والتربية وهو منشئ حركة أندية الصبيان فى مصر.

(١) جوال ممارس قديم تدرب على مهنة الخدمة الاجتماعية فى الهند وشارك د. أحمد حسين باشا وزير الشئون الاجتماعية السابق فى تدعيم الجانب الاجتماعى للمراكز الاجتماعية بالقرى. وفى نهاية حياته أصبح رئيساً لمجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان.



الذى بنى عليه يعقوب فام فكرة إنشاء نادى كوبرى الليمون لأبناء الشعب سنة ١٩٣٨ بعد أن أنشأ قسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية سنة ١٩٣٥.

فى هذا المناخ – مناخ جمعية الشبان المسيحية – تعلم الكثير من المهارات الاجتماعية والثقافية كالقدرة على التعبير والمناقشة وتنظيم الاجتماعات الديموقراطية والاستماع للآخرين وإلقاء المحاضرات وقيادة الجماعات. ولعل أهم ما تعلمه من يعقوب فام بالذات هو تقديسه لمصريته وللثقافة المحلية الأصيلة بكل ما فيها من خصوصية، وحبه المتصل للفئات الشعبية وتعاطفه الشديد معها.

وكان صاحب السيرة يقوم بحضور بعض الندوات الدراسية التى كان يتحدث فيها المفكر المصرى سلامه موسى، وكذلك اللقاءات الثقافية المنتظمة التى كانت تنظمها مجموعات من الأصدقاء والزملاء.. تارة فى البيوت وتارة فى الجمعية. لقد كان لهذه اللقاءات الدورية أثر كبير فى بلورة كثير من جوانب شخصيته الفكرية.

وهنا تأتى مرحلة نادى كوبرى الليمون. كان موقع

النادى فى المنطقة بين الشرابية والمهمشة من ناحية، والعسال وأرض الطويل من ناحية أخرى. فى المكان الكائن بين شبرا والعباسية، قضى صاحب السيرة فى هذه المنطقة الشعبية حوالى الأربعة عشر عاما (من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٢) ست سنوات بعض الوقت وثمان سنوات كل الوقت. بداية من مساعد رائد لجماعة إلى أن صار مديراً للنادى الذى تحول فى النهاية إلى مركز اجتماعى للحى المحيط به بكل ما فى ذلك من معنى. يضم الأطفال والشباب والكبار الذكور والإناث، ويمتد نشاطه إلى مختلف البرامج الرياضية والثقافية والحرفية والفنية، كما امتد نشاطه إلى خارج النادى فى الحى المجاور.

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض القضايا التى تفرض نفسها:

أولاً: إبان الحرب العالمية الثانية حدث تحالف بين روسيا الماركسية والحلفاء (إنجلترا، فرنسا، وأمريكا)، ونتيجة لهذا نشطت الدعوة الماركسية فى مصر. فانتشرت الكتب والمجلات الروسية، وتكونت عديد من الجماعات غير الرسمية لمناقشة الأفكار الجديدة، واختلطت الأفكار التى

كانت تنادى بالعدالة والماركسية وطرد الإنجليز والتخلص من الملكية، وانعكس هذا بقدر ما على عمل صاحب السيرة بنادى كوبرى الليمون الذى تحول من نادى للأطفال المحرومين (كما كان يسمى فى البداية) إلى مركز اجتماعى للمجتمع المحلى، ومن خدمة محدودة ضيقة إلى محاولة أعم وشمل. وأيد هذا الاتجاه ما كان يدرسه فى كلية الزراعة عن الحركات الاشتراكية والتعاونية والنقابية وكذلك ما كان يدرسه فى معهد التربية العالى للمعلمين (كلية التربية بجامعة عين شمس الآن) عن الديموقراطية فى التعليم وعن التعليم غير النظامى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدت المشاكل التى نتجت عن تركيز الرعاية على الأطفال بالذات إلى حدوث خلل فى العاقلات بين هؤلاء الأطفال وآبائهم الذين كانوا ينزعجون من جرأة الأولاد فى تقديم اقتراحاتهم والتعبير عن آرائهم واعتراضاتهم ومناداتهم بالمساواة فى الأسرة. وهو ما تعلموه فى نادى كوبرى الليمون. الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ضرورة التوسع فى الخدمة والاهتمام بكل أفراد الأسرة بل وبالمجتمع بأكمله، وعدم التركيز على فئة عمريه دون فئة، أو نوع دون نوع.

وهكذا تفاعلات الاتجاهات الإصلاحية السائدة فى الفكـر الغربى، مع إيحاءات المفاهيم اليسارية التى انتشـرت فـى مصر فى ذلك الحين، مع واقع الحياة فى الحى الشعبى، مـع نوع التعليم الذى مر به، تفاعل كل هذا ليكون نموذجا للعمل فى المجتمعات الشعبية بشكل عام.

ثانياً: لم تكن قضية يهود فلسطين واضـحة فـى ذهنـه حينئذ. ولا أظنها كانت واضحة فى ذهن أغلب المصـريين. فكل ما كان يعرف هو أن هناك يهوداً كثيرين فى فلسـطين. وكان لليهود فى مصر نشاط كبير فى التجـارة والصـناعة والصحافة وفى دفع الفكر الاشتراكى. بل كان هنـاك نـادى المكابى وحارة اليهود. وكانت أوركسترا فلسطين السيمفونية (وجلها من اليهود) تزور القاهرة كل حين. ومن هنا لم يجـد حرجاً عندما دعى للمشاركة فى تصميم مركز اجتماعى فـى حارة اليهود.

ثالثا: لم تكن فكرة القومية العربيـة بمعناهـا الأصـيل واضحة فى ذهنه حتى بعد قيام جامعة الدول العربيـة عـام ١٩٤٥. لقد بدأت الفكرة فى الاتضاح بعد أن نادى بها جمال عبدالناصر، وبعد أن قرأ كتابات بعض المفكـرين وخاصـة

كتابات ساطع الحصرى. وهنا.. وهنا فقط.. بدأ فى استيعاب معنى كتابات طه حسين فى هذا الشأن فى كتـاب مسـتقبل الثقافة فى مصر حين تساءل "أمصر مـن الشـرق أم مـن الغرب" ووصل إلى أن مصر جـزء مـن شـرق البحـر المتوسط.

رابعاً: تعددت التيارات الفكرية فى المجتمـع المصـرى؛ فكر إسلامى، وفكر غربى، وفكر شرقى. على أن الوضع فى نادى كوبرى الليمون بالذات كان وضعاً خاصاً – مـع كـل محاولات التيارات الإسلامية واليسارية والقومية والإقطاعية لاجتذابه بشكل أو بآخر – فرضته تبعيـة النـادى لجمعيـة الشبان المسيحية بأصولها الأمريكية البروتسـتانتية، وبحكـم قيام هذا الكيان فى مجتمع مصرى مسلم. ولكى تتضح هـذه النقطة نضرب بعض الأمثلة:

- كان لنادى كوبرى الليمون مجلـس إدارة مميـز ذو سمة أساسية خاصة، وهى تنوع الانتماء الـدينى لأعضـاء مجلس الإدارة (وهم تسعة أعضـاء). فكـان الثلـث مـن المسلمين، والثلث الثانى من المسيحيين، والثلث الثالث مـن اليهود، ومن بين هؤلاء شخصيات مصـرية بـارزة كانـت

معروفة حينئذ.

- كانت هناك دعوة دؤوبة للربط بالأصالة المصـرية القديمة. فكانت جماعات الأولاد ترمز عادة إلـى الحضـارة المصرية القديمة. كجماعة الأهرام وجماعـة أبـو الهـول وجماعة سقارة وجماعة الأقصر. كما كانت هنـاك دعـوة دؤوبة للارتباط بالألعاب المصرية القديمة مثـل الحكشـة، والتحطيب. هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى كانت هنـاك دعوة خافتة – ولكنها دؤوبة أيضا – لنشر الثقافة الغربية عن طريق نشر الألعاب الأمريكية مثل كرة السلة والبيس بـول (نجحت الأولى ولم تنجح الثانية)، ونشر الأغانى والموسيقى الغربية عن طريق تركيب كلمات عربية على نغمات أمريكية مشهورة، ونشر الحكايات والقصص المعروفة فى المجتمـع الأمريكى والتى تمجـد أبطـال السياسـة ورجـال المـال الأمريكان، وتدعو للفلسفة الأمريكية فى الحياة إلى غير ذلك.

خامساً: لم يكن نادى كوبرى الليمـون عمليـة لحظيـة استاتيكية، بل كان عملاً رائداً بكل ما فى ذلك من معنى، فقد كان باستمرار مركزاً لتدريب الأخصائيين الاجتماعيين، كما أنه قام بتدريب مشرفى الأندية الريفية لجميع القـرى التـى

كانت بها مراكز اجتماعية حينئذ، فكان هذا هو بداية الأندية الريفية فى مصر. وامتدت الفكرة فأثرت على العمل فى كثير من المجالات الاجتماعية كالمحلات، ومؤسسات الأحداث الجانحين، ومراكز الشباب المختلفة بشكل عام.

وهكذا فرض نادى كوبرى الليمون نفسه – كمنهج للعمل الاجتماعى فى الأحياء الشعبية – على الواقع المصرى، فكانت له علاقاته المهنية مع قيادات وزارة الشئون الاجتماعية وقيادات مدرسة الخدمة الاجتماعية وقيادات النشاط الأهلى عامة. ومن هنا وجد صاحب السيرة نفسه فى قلب أحداث العمل الاجتماعى فى مصر منذ أن كان صبياً فتياً. وكان لهذا تأثيره بالطبع فى تكوين شخصيته المهنية فيما بعد.

التعليم:

عندما بلغ الثالثة من عمره أرسلته الأسرة إلى دار حضانة "مدام شكور" بجزيرة بدران بحى شبرا عام ١٩٢٥. وعندما بلغ الخامسة عام ١٩٢٧ ألحق بروضة الأطفال التابعة لمدرسة شبرا الابتدائية للبنات، ثم سار مسيرة عادية إلى مدرسة شبرا الابتدائية عام ١٩٣٠، فالتوفيقية الثانوية

عام ١٩٣٤، فكلية الزراعة عام ١٩٤٠، ثم معهـد التربيـة للمعلمين من ١٩٤٤ – ١٩٤٦. وفى عـام ١٩٤٩ أوفدتـه جمعية الشبان المسيحية فى بعثة لدراسة الخدمة الاجتماعيـة (تخصص عمل مع الجماعات) فقضى فى جامعة كولومبيـا فى مدينة نيويورك سنتين دراسيتين حصل بعدها على درجة الماجستير فى الخدمة الاجتماعية.

وفى عام ١٩٥٦[١] عاد طالباً فـى جامعـة كولومبيـا استجابة لدعوة من جامعة كولومبيا نفسها التى اختارته تلقائياً من بين خريجيها من الطلبة الأجانب. فقـدمت لـه منحـة دراسية مجانية للحصول على درجة الدكتوراه. فحصل عليها قبل نهاية عـام ١٩٥٨ فـى موضـوع "تنميـة المجتمـع الحضرى".

كان هذا هو الخط التعليمى الأساسى الذى مر به، على أنه كان هناك خط تعليمى آخر مواز. فقد التحـق بالمعهـد البريطانى لدراسة اللغة الإنجليزية، ثم التحق بمدرسة الخدمة

---

(١) تقتضى دراسة الدكتوراه فى الخدمة الاجتماعية قضاء ثـلاث سـنوات على الأقل فى العمل الناجح فى أحد مجالات الخدمة الاجتماعية قبل أن يسجل فى مرحلة الدراسة للدكتوراه.

الاجتماعية أثناء دراسته فى كلية الزراعة، ثم التحق بالجامعة الأمريكية لدراسة التربية بقسـم الدراسـات الحـرة، هـذا بالإضافة إلى التحاقه بدراسات قصيرة لمدة ستة أسابيع فـى السويد.

وهنا يحسن ذكر بعض الأحداث التى كانت لها بعض الآثار أثناء مرحلة الدراسة:

١- كانت بعض السلوكيات والمهارات التى اكتسبها من حياته الأسرية وفى جمعية الشبان المسيحية. سلاحاً ذا حدين، فقد ساعدت المهارات الرياضية والاجتماعية التى أتقنها إلى أن يكون له باستمرار مكانة خاصة بـين الطـلاب وقيـادة المجالات الرياضية والاجتماعية والثقافية وأعطته كثيراً مـن الثقة بالنفس، كما أكسبته مزيداً من المهارة فى مثـل هـذه الأمور. ومن ناحية أخرى كان لسلوكه ومزاجه الذى تـأثر بالثقافة الغربية – بعض الانعكاسات عـل ممارسـته فـى الحياة اليومية. فاكتشف مبكراً – بداية من الحياة فى المدرسة الثانوية – أنـه يختلف قليلاً عن مجموع الطلاب فى المزاج العام. فكان لا يرتاح إلى الأنشطة الاجتماعية التى يمارسونها فى حفلاتهم وجلساتهم الحرة ورحلاتهم خارج المدرسة، كما

كان يأنف من سلوك أغلبهم عند الأكل، وكان يقلـق عنـدما يتفوهون بكلمات نابية. وأدى هذا بطبيعة الحال إلـى عـدم ارتياح مقابل من ناحية الطلاب كجماعة. فكانت المحصـلة هى أنه بدأ فى تبنى بعض السلوكيات الطلابية أملاً فـى أن يكسب صداقتهم. ويبدو أنه تزيد فى هذا المجال حتى أصبح مصدر قلق لمدرسى المدرسة وناظرها. وبمـرور الوقـت أصبح قائداً لمجموعة الطلاب غير المرضى عنهم. وكان من الممكن أن ينحرف فى ذلك المناخ عن سواء السـبيل لـولا احتضان الوالد ومؤازرته له حتى مرت الأزمة بسلام. على أن الذى بقى من هذه المرحلة هو تعميـق لعواطفـه نحـو مصريته ونحو كونه من أبناء العامة بأية صورة وفـى أيـة موقف مما انعكس على اتجاهاته الفكرية فى مراحل تالية.

٢- ظهرت فى حياته شخصيات يجدر الإشـارة إليهـا كان لها أثرها العميق فى حياته. وكانـت أولهـا شخصـية الدكتور أحمد حسين(*) الذى كان أسـتاذاً بكليـة الزراعـة

(*) الدكتور أحمد حسين باشا منشئ المراكز الاجتماعية وهو الـذى أدخـل نظام الضمان الاجتماعى فى مصر حينما كان وزيراً للشئون الاجتماعية، وقد كان رائداً وقائداً لأكبر حركة إصلاحية بالمفهوم الغربى ضمها كلهـا تحـت

بجامعة القاهرة. كان لحديثه بريق أدى إلى انبهار كثير مـن الطلاب، فكان يتعرض لقضية العدالة فى محاضـراته عـن طريق تناوله للحركات الاشتراكية والتعاونية والنقابية، وكان له اهتمام خاص بمشاركة الفلاح فى توجيه حياته. وعنـدما نادى بين طلاب كلية الزراعة بإنشاء "جمعية الفـلاح" عـام ١٩٤٢ كان لحديثه طلاوة المؤمن بما يقول فأثـار الحمـاس والرغبة فى العطاء لدى الطلاب، خاصة عندما كان يشـير إلى الفلاح على أنه محور التنمية، وأن فى إمكانـه توجيـه مصر كلها إذا ما أمكن تثقيفه وتنويره وتدعيم وعيه بـأمور حياته. وعندما نادى بإنشاء جمعية بنفس الاسم على المستوى القومى فى أواخر عام ١٩٥١، استجاب له كثير مـن قـادة الرأى فى مصر. وكان صاحب السيرة قريباً جداً من الدكتور أحمد حسين فى هذه المرحلة.

أما الشخصية الثانية فهى شخصية الأستاذ محمد فـؤاد جلال(*)، الذى عرفه أولاً فـى جمعيـة الشـبان المسـيحية

لواء جمعية الفلاح التى أنشأها فى أواخر عام ١٩٥١، وأنهى حياته الوظيفية كسفير لمصر لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) كان محمد فؤاد جلال أستاذاً لعلم النفس بالمعهد العالى للتربية للمعلمين.

كمحاضر وقائد لحلقات دراسية مختلفة، ثم فى مدرسة الخدمة الاجتماعية ومعهد التربية للمعلمين كأستاذ لعلم النفس. ولـم تزد علاقته بالأستاذ محمد فؤاد جلال فى هذه المرحلة عـن أنها علاقة إعجاب من طالب نحو أحد مدرسيه. على أنه لـم يتمكن من التعرف عن قرب بهذا الرائد إلا بعـد أن انضـم لركب الثورة عام ١٩٥٢ حينما عين وزيراً للإرشاد القومى فدعى تلميذه القديم إلى التعاون معه. فكان عليه أن يوفق بين عمله فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعيـة (كليـة الخدمـة الاجتماعية – جامعة حلوان الآن) ومساعدة وزير الإرشـاد القومى فى تنظيم المجلس الأعلى للإرشاد القومى، وكذا فـى مهمته كرقيب للصحف. فكانت هذه بدايـة علاقتـه بالعمـل السياسى. ويذكر صاحب السيرة موقف صلاح سالم وزيـر الإرشاد القومى بعد فؤاد جلال عنـدما أراد الأخيـر تقـديم أعضاء المجلس الأعلى للإرشاد للوزير الجديد. ويذكر أنـه

وفى بداية الثورة أصبح وزيراً للإرشاد القومى، ثم عين بعد ذلك أميناً عامـاً للمجلس الدائم للخدمات العامة، ثم أسندت إليه مسئولية التنمية المتكاملة فـى الريف فقام على يديه مشروع الوحدات المجمعة. وفى نهاية حياته تحول إلى العمل السياسى بكل معنى الكلمة.

صاحب فؤاد جلال فى هذه المقابلة التمهيدية. كما يذكر أنـه كره صلاح سالم بعد هذه المقابلة كرهاً شديداً[1].

شئ آخر يذكره بهذه المناسبة فقد أبلغه الأسـتاذ فـؤاد جلال فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ أنه وقع عليه الاختيار ليصبح مديراً مدنياً لمكتب جمال عبدالناصر عضو مجلـس الثـورة حينئذ. وقد كان من الممكن أن يغير هذا من اهتماماته إلا أنه اعتذر عن قبول المهمة وفضل عليها عرضاً آخـر للعمـل بالأمم المتحدة فى الباكستان.

كان أحمد حسين يؤمن بالفلاح المصرى وقدرته علـى تقرير مصيره بنفسـه وبأهمية اشتراكه فى توجيه مقدراته، وكان محمد فؤاد جلال فى بداية عمله العام مؤمناً بهـذا. إلا أن رأيه اختلف بعد فترة نتيجة لحماسه لإحداث تغيير سريع. فكفر بقضية المشاركة الشعبية وأصبح يردد فى محاضـراته العامة وفى جلساته الخاصة أن الطبيب يسأل المريض حتـى يمكنه تشخيص المرض، ولكنه لا يسأله عن نـوع العـلاج. وعلاقة المسئول فى مصر بالشعب المصرى كعلاقة الطبيب

---

(١) لم يؤثر هذا على تعلق صاحب السيرة بالثورة، وجمال عبدالناصر بالذات على حد ما ذكره من قبل للمحرر.

بالمريض يسمع منه حتى يقوم بتشخيص العلـة، ولكنـه لا يسأله عن العلاج الذى يجب أن تقرره القيادة وحدها. وظهر انعكاس هذا عندما أصبح محمد فؤاد جلال مسئولاً عن حركة الوحدات المجمعة فلم يهتم بقضية المشاركة الشعبية إطلاقاً.

٣- كانت مرحلة الدراسة ذات طـابع خـاص، فمنـذ مرحلة الدراسة الثانوية كان يدرس ويعمل بأجر فـى نفـس الوقت. فمنذ بداية عمله فى شوارع حى شبرا مـع الأسـتاذ حسين عرفى، ثم فى نادى كوبرى الليمون وأحياء العسـال وأرض الطويل والمهمشة والشرابية مع الأستاذ يعقوب فام. منذ ذلك الحين لم ينقطع إطلاقاً عن العمل كجزء من الوقـت حتى عندما كان مشغولاً فى الدراسة أغلب ساعات النهـار. بدأ عمله بأجر قدره مائة وخمسة وعشرين قرشاً فى الشـهر وزاد هذا حتى وصل إلى خمسة جنيهات فى نهايـة حياتـه الجامعية. وهكذا لم يشعر فى مرحلة ما من حياته أن المـال ينقصه. فقد كان أجره من العمل بعض الوقت يوفر له حرية الحركة. ويدعم علاقاته بزملائه باستمرار.. مما أعطاه مزيداً من الثقة بالنفس.

٤- ولا يمكن ترك هذه المرحلـة دون الإشـارة إلـى

جدوله اليومى المزدحم. فقد كان يبدأ يومه عادة بالتردد على مدارس اللغات ثم يذهب إلى كلية الزراعة أو معهد التربيـة العالى للمعلمين وحضـور محاضـرات مدرسـة الخدمـة الاجتماعية أو الجامعة الأمريكية بعد الظهر، ثم يذهب إلـى نادى كوبرى الليمون فى المساء. واسـتمر هـذا الجـدول المزدحم عدة سنوات، وأثر هذا فى طبيعته فبقى طيلة حياته على نفس المنهج من حيث استخدامه لوقته صباحاً ومسـاء حتى فى أيام الإجازات بأنواعها. وقد دفعه هذا إلى استخدام الدراجة فى مواصلاته حتى يلاحق كل هذه الأنشطة يومياً.

٥- وهكذا تنوعت خلفيته العلمية، فقد درس الزراعة لمـدة أربع سنوات والتربية مدة ثلاث سنوات[١]، ثم درسـه للخدمـة الاجتماعية للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه لفتـرة أربع سنوات ونصف[٢]. وتداخلات المعرفة التى تبـدو متنـاثرة وأصبحت وحدة متكاملة يغذى بعضها بعضاً حتى أصبح غيـر واضح تماماً جذور آرائه المختلفة.. هل هى اقتصادية أم تربوية تعليمية أم خدمة اجتماعية أم اجتماع.

---

(١) سنتان فى كلية التربية وسنة فى الجامعة الأمريكية.

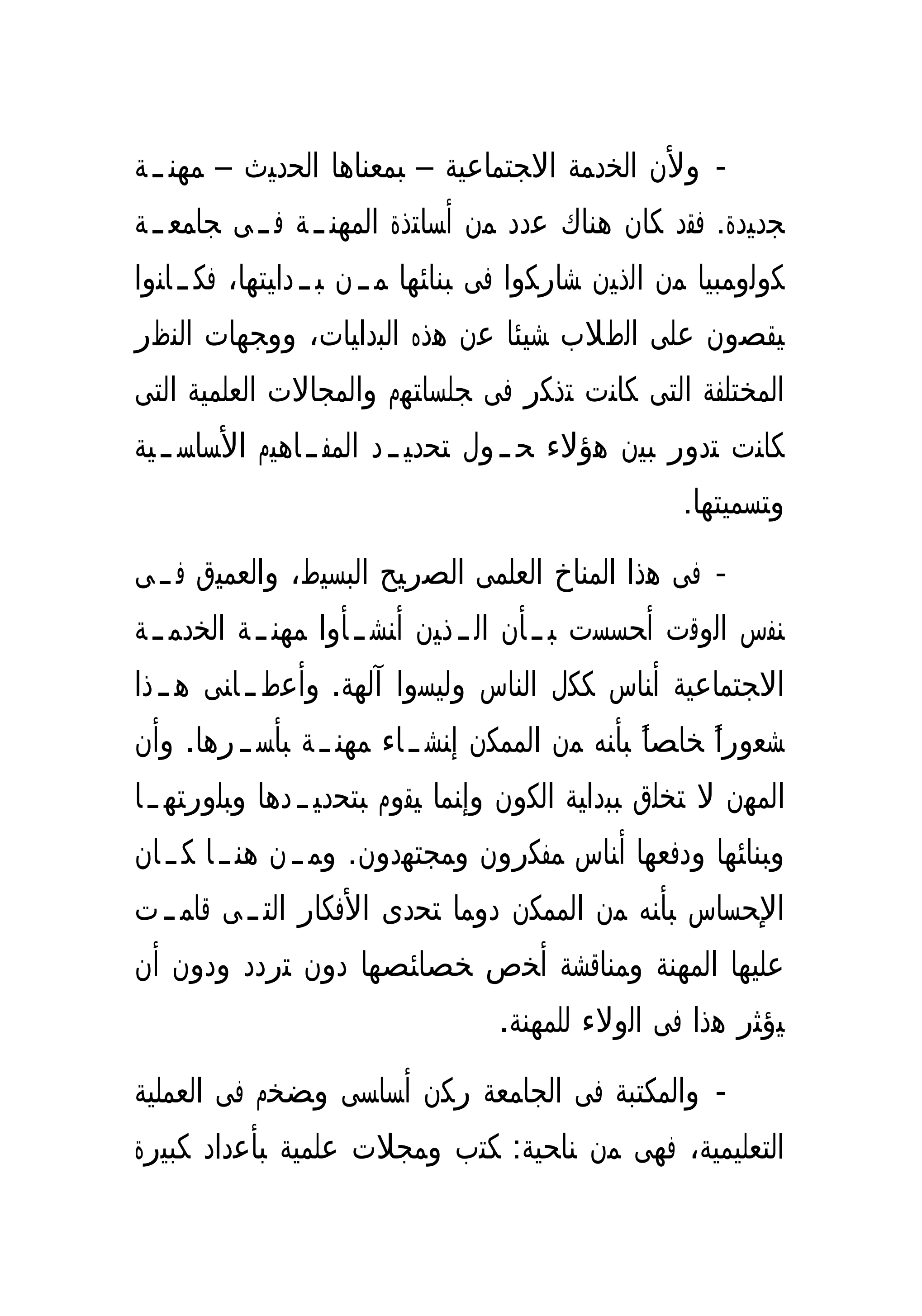
(٢) بالإضافة إلى دراسة أكثر من سنة بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

ومن ناحيـة أخـرى أدى اهتمامـه بدراسـة اللغتـين الإنجليزية والفرنسية منذ أن كان شاباً إلى أن يـتقن اللغـة الإنجليزية بالذات إلى حد كبير. وسهل هذا عليه الرجوع إلى الكتابات الإنجليزية دون تردد.

فترة الدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية:

أشرنا إلى أنه انتظم فى الدراسـة بجامعـة كولومبيـا بأمريكا فى مدرسة الخدمة الاجتماعية مرتين: مـرة لمـدة عامين دراسيين للحصول على درجة الماجستير ومرة أخرى لمدة عامين ونصف للحصول على درجة الـدكتوراه قضـى جلها فى مدينة نيويورك بالذات حيث تقوم جامعة كولومبيـا العتيدة. ويذكر صاحب السيرة ما يلى:

"- كانت الدراسات العليا بجامعة كولومبيا مـن نـوع خاص. تقوم على حلقات للبحث محدودة العدد. يقودها كبـار الأساتذة. ويتعلم فيها الطلاب عن طريـق القـراءة وإعـداد البحوث فى المكتبة، ثم مناقشة القضايا المثارة داخل الفصل، والتركيز على الفكرة ذات الطابع العملى أغلب الحيان.



- ولأن الخدمة الاجتماعية – بمعناها الحديث – مهنة جديدة. فقد كان هناك عدد من أساتذة المهنة فى جامعة كولومبيا من الذين شاركوا فى بنائها من بدايتها، فكانوا يقصون على الطلاب شيئا عن هذه البدايات، ووجهات النظر المختلفة التى كانت تذكر فى جلساتهم والمجالات العلمية التى كانت تدور بين هؤلاء حول تحديد المفاهيم الأساسية وتسميتها.

- فى هذا المناخ العلمى الصريح البسيط، والعميق فى نفس الوقت أحسست بأن الذين أنشأوا مهنة الخدمة الاجتماعية أناس ككل الناس وليسوا آلهة. وأعطانى هذا شعوراً خاصاً بأنه من الممكن إنشاء مهنة بأسرها. وأن المهن لا تخلق ببداية الكون وإنما يقوم بتحديدها وبلورتها وبنائها ودفعها أناس مفكرون ومجتهدون. ومن هنا كان الإحساس بأنه من الممكن دوما تحدى الأفكار التى قامت عليها المهنة ومناقشة أخص خصائصها دون تردد ودون أن يؤثر هذا فى الولاء للمهنة.

- والمكتبة فى الجامعة ركن أساسى وضخم فى العملية التعليمية، فهى من ناحية: كتب ومجلات علمية بأعداد كبيرة

جداً بما لا يصدقه عقل. وقد طلبت مرة من أحد المسـئولين عن المكتبة – كنوع من التحدى – الحصول على عدد معين من صحيفة "الجهاد" المصرية التى كانت تصدر فى بـدايات القرن، وفوجئت بقيام المسئول بتوجيهى إلى المكان الذى أجد فيه هذه الجريدة. وفعلا وجدتها.

ومن ناحية أخرى كان للمكتبة برنامجاً. بمعنى أنها تحاول من خلال أنشطة مستمرة تشجيع الطلاب على القراءة والتعرف على الكتب والمجلات فى مجال التخصـص، ثـم الإشارة إلى الكتب والمجلات المستجدة. هذا بالإضافة إلـى تعريف الطلاب بالمناسبات والبرامج العلمية المختلفة فى أى مكان فى العالم. وقد يتعجب القارئ من أن مكتبـة مدرسـة الخدمة الاجتماعية بجامعة كولومبيا لا زالت توافينى من كل حين لآخر بأخبار الكتب والمجلات الجديدة بعد حوالى ثلـث قرن من التخرج.

- مررت فى الولايات المتحدة الأمريكية بكثيـر مـن الخبرات خارج الجامعة وداخلها. وانعكست هـذه الخبـرات على حياتى:

- كان فى الجامعة طلاب من جميع أنحاء العالم: مـن

الهند واليابان وإيران وأفريقيا وأمريكا الجنوبيـة وأوروبـا واستراليا. فكانت جماعة دولية على مستوى تعليمى متميـز. وكانت تنشأ علاقات يتم من خلالها تبادل فكرى وفـر لـى فرصة التعامل مع عادات وأعراف وتقاليد مختلفة.

- وأذكر – فيما أذكر – أن دوايت أيزنهـاور رئـيس الولايات المتحدة فى فترة لاحقة كان يزور هـذه الجماعـة الدولية من الطلاب ويجالسهم بصفته رئيساً لجامعة كولومبيا حينئذ، وكنت أسعد بهذه اللقاءات، فقد كان أيزنهاور عالمـاً دولياً كبيراً بعد قيادته لقوات الحلفاء التى كسبت الحرب.

- وفرت الجامعة للطلبة الأجانب كثيراً من فرص اللقاء والمعايشة مع الأسر الأمريكية. فلم يكن يمضى أسبوع حتى تقوم أسرة أمريكية بدعوتى مع أسرتى لقضاء عطلة نهايـة الأسبوع عندها، وكانت الجامعة توفر لهؤلاء الطلاب أيضـاً فرص زيارة المتاحف والمعارض ومشـاهدة المسـرحيات بالإضافة إلى حضور المؤتمرات العلمية طبعا.

- كانت أول مسئولية ميدانية أسندت لى كتدريب ميدانى هو العمل كأخصائى اجتماعى الناصية فى الشـارع Street Corner Social Worker بهدف تكوين جماعات شبابية تنشط

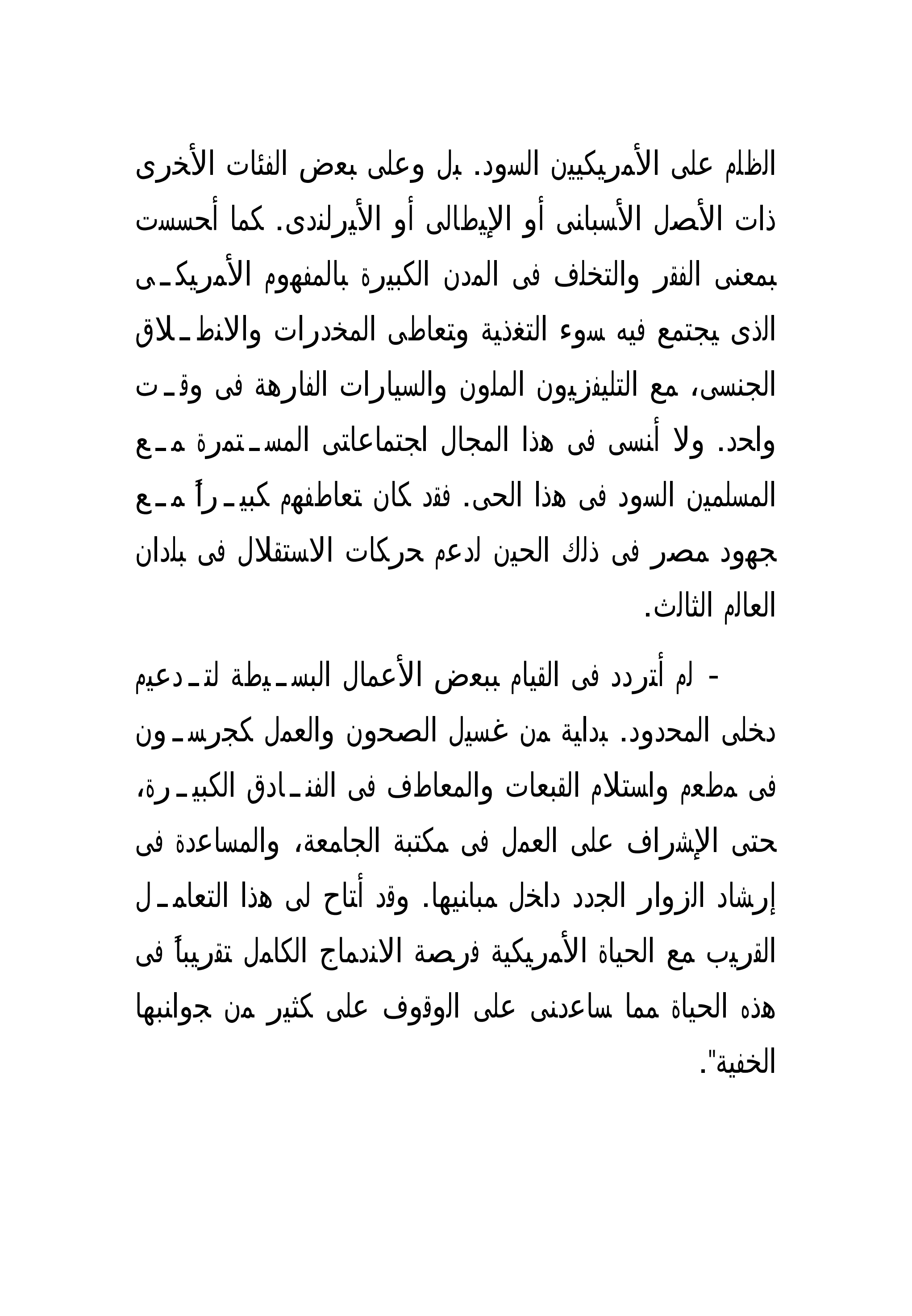
فيما يهمها بمساعدة الأخصائى الاجتماعى. وقد قمت بهـذه المسئولية الصعبة جداً، فكنت أتعرف علـى الشـباب فـى البارات والشوارع والملاعب المفتوحة، وأبدأ معهم أنشـطة تهمهم. وأذكر أن من أهم الأنشطة التى كان يتبناها الشـباب فى ذلك الحين شراء سترات موحدة اللون وذات إشارة فـى الصدر تدل على جماعتهم وتميزها عن الجماعات الأخرى. هذا بالإضافة إلى الأنشطة العادية لهذه الجماعـات الشـبابية مثل شرب البيرة، ومشاهدة التليفزيـون، ولعـب البليـاردو والبنج بونج وأحيانا البيس بول. وأتاحت لى هـذه العمليـة فرصة التعرف على كثير من جوانب حياة الشباب الأمريكى فى الأحيـاء الفقيرة.

- دعيت لكى أتدرب فى أحد المعسكرات الصيفية فـى شمال ولاية نيويورك، وكانت المهمة الرئيسية لهذا المعسكر هى تهيئة فئة مختارة من الشباب اليهودى فى أمريكا للهجرة لإسرائيل. ولم أجد حرجاً فى المشاركة فى هذه المغامرة بعد أن استأذنت المكتب الثقافى المصرى بواشنطن. مـع أنهـا كانت خبرة مقلقة ولاشك تطلبت قـدراً كبيـراً مـن العنـاد والتحدى. وفى هذا المعسكر قابلنى كثير من الشباب اليهودى

بالترحاب، وقابلنى بعض آخر بشىء من الجفاء. أما القلة الباقية فقد اعترضت على وجودى أصلاً، وعبروا عن اعتراضهم هذا بكل طرق التعبير. عشت فى هذا المعسكر ثلاثة أشهر كاملة مشاركاً الجميع فى لهوهم ولعبهم وغنائهم وندواتهم، وكنت أعجب كثيراً لأن القائمين على تهيئتهم اختاروا لهم أغان عربية "بلادى يا بلادى وأنا أحب أروح بلادى" على سبيل المثال. كما أن بعض رقصاتهم كانت رقصات عربية. رقصة الدبكة" على سبيل المثال. بل وأكثر من ذلك أنهم كانوا يتكلمون عن أدب طه حسين وموسيقى محمد عبد الوهاب وكأنها جزء من ثقافتهم اليهودية الإسرائيلية!!

ولا أنسى تلك الخريطة الضخمة التى كانت تحتل صدر القاعة الكبرى فى المعسكر والتى توضح حدود إسرائيل بنهر الفرات من ناحية وقناة السويس من ناحية أخرى!!

- كان قيامى بالتدريب بأحد المراكز الاجتماعية فى حى "هارلم" بمدينة نيويورك علامة أساسية كان لها انعكاساتها على حياتى. ففى مناخ هذا الحى أحسست بوطأة



الظلم على الأمريكيين السود. بل وعلى بعض الفئات الأخرى ذات الأصل الأسبانى أو الإيطالى أو الأيرلندى. كما أحسست بمعنى الفقر والتخلف فى المدن الكبيرة بالمفهوم الأمريكى الذى يجتمع فيه سوء التغذية وتعاطى المخدرات والانطلاق الجنسى، مع التليفزيون الملون والسيارات الفارهة فى وقت واحد. ولا أنسى فى هذا المجال اجتماعاتى المستمرة مع المسلمين السود فى هذا الحى. فقد كان تعاطفهم كبيراً مع جهود مصر فى ذلك الحين لدعم حركات الاستقلال فى بلدان العالم الثالث.

- لم أتردد فى القيام ببعض الأعمال البسيطة لتدعيم دخلى المحدود. بداية من غسيل الصحون والعمل كجرسون فى مطعم واستلام القبعات والمعاطف فى الفنادق الكبيرة، حتى الإشراف على العمل فى مكتبة الجامعة، والمساعدة فى إرشاد الزوار الجدد داخل مبانيها. وقد أتاح لى هذا التعامل القريب مع الحياة الأمريكية فرصة الاندماج الكامل تقريباً فى هذه الحياة مما ساعدنى على الوقوف على كثير من جوانبها الخفية".

الفصل الثانى

حياته العملية[*]

فترة العمل بالأمم المتحدة:

يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

أولهـا : مرحلة العمل فى الباكستان (١٩٥٢ – ١٩٥٦)

وثانيهما : مرحلة العمل فى أفريقيا (١٩٦٦ – ١٩٧١) .

أ- مرحلة العمل فى الباكستان :

قضى ثلاث سنوات فى الباكستان. سنة ونصف منها فى الباكستان الغربية (كراتشى على وجـه التحديـد)، وسـنة ونصف أخرى فى الباكستان الشرقية (بنجلاديش الآن) .

وسواء كان فى الباكستان الشرقية أو الغربية. فقد أحس

(*) كتب هذا الفصل الدكتور عبدالهادى الجوهرى، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة المنيا.

بتقدير الباكستانيين الكبير لمصر والمصريين والأزهر علـى وجه الخصوص باعتباره مركز النور العلمى الإسلامى فـى العالم على حد قولهم . وقد فتح هذا له الباب لبناء علاقـات مباشرة وودودة مع كثير من القيادات الباكسـتانية حينئـذ . وكثيراً ما دارت مناقشات حول الإسلام والمسلمين ، فقد كان الدين الإسلامى هو المحور الذى قامت على أساسه الباكستان نفسها . وكانت الاجتهادات الجادة فى هذا المجال على أشدها ، كما كانت حركتى التأليف والنشر فـى هـذا الموضـوع (باللغتين الإنجليزية والأردية) على أشدها أيضاً . وأدى هذا المناخ الإسلامى إلى أن قرأ ما كتب عن الإسـلام والدولـة الإسلامية والدستور الإسـلامى...إلـخ، ممـا أدى إلـى أن اقترحت بيجام لياقت على خان أن يكون مستشاراً إسـلامياً لرئيس الجمهورية الباكستانية ، وحصلت على موافقة مبدئية ، إلا أنه اعتذر عن قبول هذا المنصب اعترافاً بحدوده فـى مجال العلوم الإسلامية وتخوفا من التخبط فيما لـم يدرسـه ويعرف أبعاده . وقد برر هذا الاعتذار بعملـه فـى الأمـم المتحدة. ويذكر صاحب السيرة عن هذه المرحلة:

- " كانت مسئوليتى فى الباكستان هى إعداد نموذج تنموى

للعمل فى المجتمعات الحضرية والإشراف على تنفيـذه فى كل من "كراتشى" و"دكا"، وكذا إعـداد الأخصـائيين الاجتماعيين اللازمين للعمل فى هذا المجال ، وقد تمكنت من القيام بهذه المهمة بنجاح[1].

- تم هذا فى كراتشى أولاً ثم فى دكا (عاصمة باكسـتان الشرقية حينئذ وعاصمة بنجلاديش الآن) علـى نفـس منوال المشروع الأول فى كراتشى ، كمـا تـم إعـداد الأخصائيين الاجتماعيين اللازمين فى كل من الجهتين .

- كانت خبرتى فى مجال التنمية الحضـرية قائمـة علـى ممارستى لهذا النوع من العمل فى الحى المحيط بنـادى كوبرى الليمون ، وكان النموذج يقوم على :

  - مبنى مركزى يؤمه المواطنون .

  - أنشطة منوعة : ترويحية ، ثقافية ، رياضية ، حرفية ، فنية داخل المبنى، تهدف إلى تكوين المواطن الصالح فى الأساس لا إلى تكوين الأبطال فى نشاط من الأنشطة .

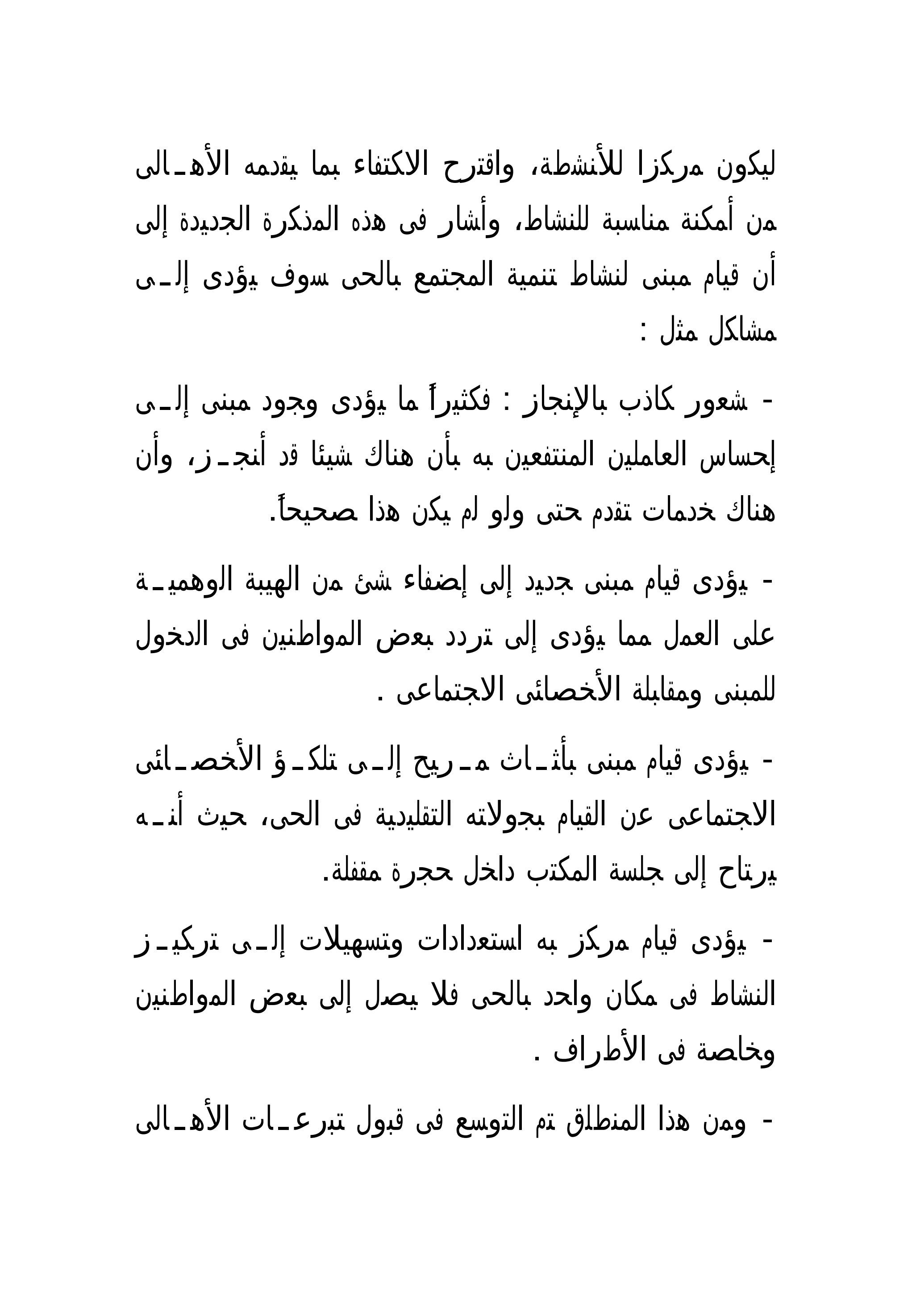
---

(١) البيجام لياقت على خان زوجة لياقت على خان أول رئيس وزراء للدولة الباكستانية، وكان زعيماً كبيراً وزميلاً للقائد محمد على جنـاح فى كفاحه.

- تخصيص موعد لنشاط كل فئة من فئات المـواطنين : أطفال وأولاد وبنات وسيدات وشابات ورجال وشبان .
- الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين بشكل مكثف ، فقـد كان يعمل بالنادى أكثر مـن خمسـة عشـر أخصـائياً اجتماعياً مسئولين عن الجامعات المختلفة .
- مجلس الحى يمثل مختلف فئات السكان ، وكذا بعـض الخبرات من خارج المنطقة يلتقون داخل مبنى النادى" .

وعندما انتقل صاحب السيرة إلى الباكستان كاد يقع فى الخطأ فينقل نموذج كوبرى الليمون نقلاً حرفياً إلـى حـى " ليارى " بكراتشى. وتقدم فعلاً بمشروع، ووافقـت الحكومـة على إنشاء مبنى على أرض فضاء بهذا الحى.

ورصدت لذلك الميزانية اللازمة، إلا أنه اكتشف عنـد بدء العمل أنه من الممكن الاعتماد على بعض الأمكنة التـى تنازل عنها المواطنون لمزاولة نشاطاتهم. فكان هناك مكـان يجتمع فيه ممثلو الرجال من السكان ومكان آخر تجتمع فيـه النساء " أشبه ما يكون بالنادى النسائى " . وهنا تقدم للحكومة الباكستانية بمشروع جديد يلغى فيه فكرة إنشاء مبنى خـاص


ليكون مركزا للأنشطة، واقترح الاكتفاء بما يقدمه الأهـالى من أمكنة مناسبة للنشاط، وأشار فى هذه المذكرة الجديدة إلى أن قيام مبنى لنشاط تنمية المجتمع بالحى سوف يؤدى إلـى مشاكل مثل :

- شعور كاذب بالإنجاز : فكثيراً ما يؤدى وجود مبنى إلـى إحساس العاملين المنتفعين به بأن هناك شيئا قد أنجـز، وأن هناك خدمات تقدم حتى ولو لم يكن هذا صحيحاً.

- يؤدى قيام مبنى جديد إلى إضفاء شئ من الهيبة الوهميـة على العمل مما يؤدى إلى تردد بعض المواطنين فى الدخول للمبنى ومقابلة الأخصائى الاجتماعى .

- يؤدى قيام مبنى بأثـاث مـريح إلـى تلكـؤ الأخصـائى الاجتماعى عن القيام بجولاته التقليدية فى الحى، حيث أنـه يرتاح إلى جلسة المكتب داخل حجرة مقفلة.

- يؤدى قيام مركز به استعدادات وتسهيلات إلـى تركيـز النشاط فى مكان واحد بالحى فلا يصل إلى بعض المواطنين وخاصة فى الأطراف .

- ومن هذا المنطلق تم التوسع فى قبول تبرعـات الأهـالى

بالأمكنة. فأصبح للعمل مراكز أهلية فرعيـة منتشـرة فـى أرجاء الحى، بالإضافة إلى المركزين الأساسـيين السـابق ذكرهما. وأدى هذا إلى تغلغل العمل بين المـواطنين ودعـم التعاون بين المشـروع والمؤسسـات الحكوميـة والأهليـة المتواجدة فى المجتمع. وسهل على المواطنين الالتحام بجميع نواحى النشاط التى يتبناها المشروع، وأصبح كل مكان فـى الحى سواء كان حوش مدرسة أو قطعـة أرض فضـاء أو حجرة فى مؤسسة من المؤسسات؛ أصبحت كل هذه أمكنـة لمزاولة أنشطة الأولاد والبنات والشباب والرجـال والنسـاء حسـب مـا يقررونـه ، فأنشـئت الفصـول المدرسـية والمستوصفات الصحية ومشاغل السيدات والفتيان والملاعب الرياضية والأندية للرجال والنساء، وتم تمهيد بعض الطـرق وتنظيفها كما قامت بعض المشروعات الاقتصـادية (كـان بالحى تركيز كبير لمربى الجاموس وتجارة اللبن مما حـدى بالمواطنين إلى إنشاء مستوصف بيطرى بالحى).

- ويتضح من هذا ، أنه بينما كان التركيز فى نادى كوبرى الليمون على الأنشطة الترويحية والثقافية والحرفية البسـيطة داخل مبنى النادى ، كان التركيز فى حى " ليـارى " علـى

أنشطة متنوعة متفرقة – فيما بينها الأنشطة الاقتصادية – فى جميع أنحاء الحى. وبينما كان النشاط فـى نـادى كـوبرى الليمون يمول عن طريق التبرعات العامة من جميع أنحـاء القاهرة مع دعم مادى من الحكومة. كان النشاط فى حـى " ليارى " كراتشى يمول من سكان الحى أنفسهم بدعم محـدود من الحكومة ، وبينما كان التركيز فى نادى كوبرى الليمـون على الأولاد من سن ١٢ – ١٥ أصبح التركيز فى " ليارى " على الجنسين من جميع الأعمار. وبينما كان العمل فى نادى كوبرى الليمون يقوم بـه عـدد كبيـر مـن الأخصـائيين الاجتماعيين، أصبحت مسئولية العمل تقع على اثنـين فقـط أحدهما رجل والثانى امرأة. كان هذا هو النموذج الجيد للعمل فى التنمية الحضرية على مستوى الجيرة أو الحى الصغير ، وهو نفس النموذج الذى طبق فى شرق الباكستان بعد ذلك .

- وهنا تجدر الإشارة إلى أن طلاب الخدمة الاجتماعية كانوا يتدربون ميدانياً فى هذا الحى بالإضافة إلى دراستهم النظرية التى كانت تقوم فى مبنى وزارة الصحة الفيدرالية[1].

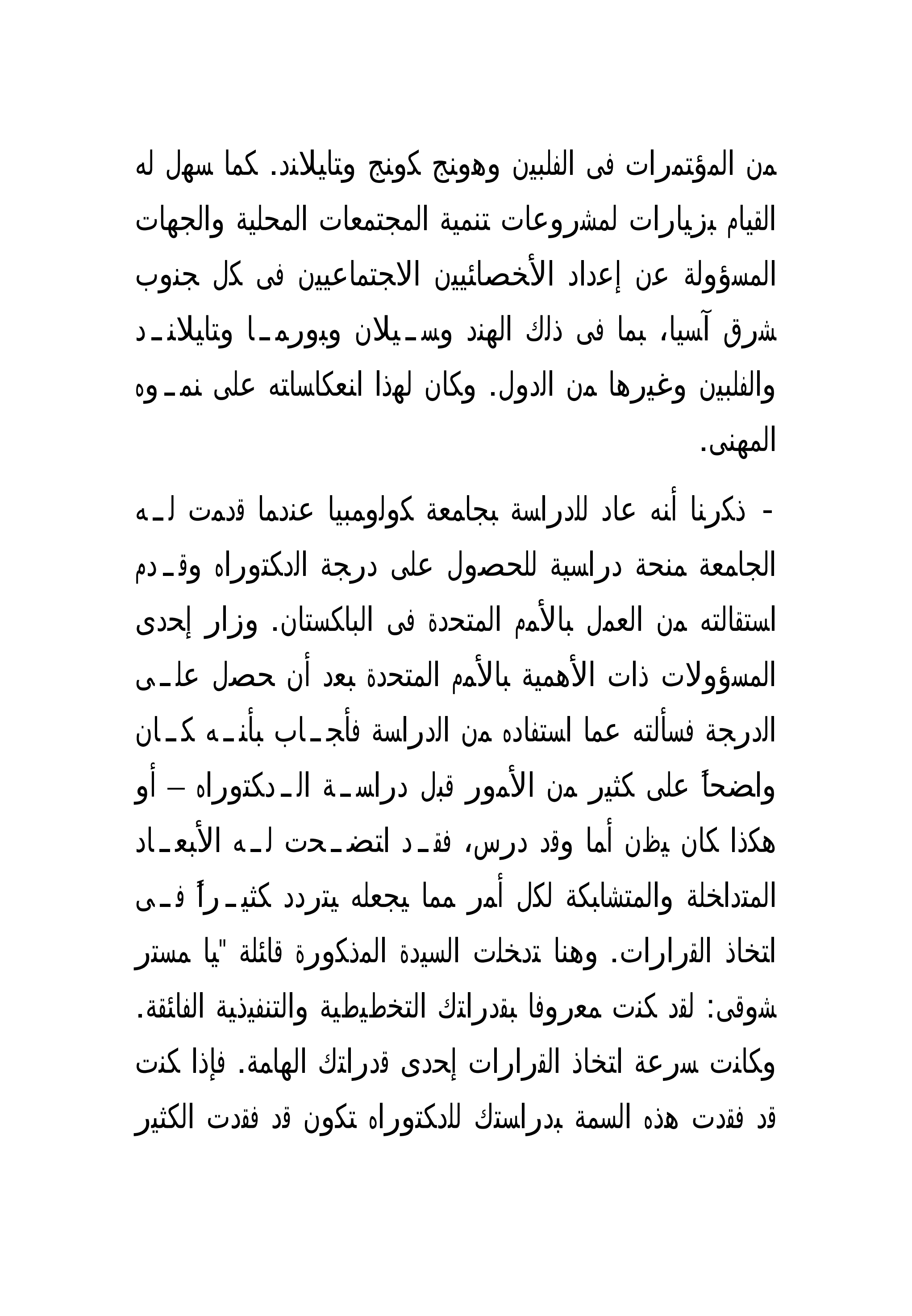
---

(١) بدأ إعداد الأخصائيين الاجتماعيين فى الباكستان بفترة تدريب ستة شهور امتدت إلى تسعة عند العمل فى شرق الباكستان. على أن حكومة

- أسندت إليه حكومة الباكستان مسـئولية وضـع الخطـة الخمسية للعمل الاجتماعى فى الباكستان وكانت خبرته فـى هذا المجال محدودة للغاية، فلم يكن قد مارس هذا النوع مـن العمل فى مصر إلا فى حدود عندما طلب إليـه الأسـتاذان مريد غالى وإبراهيم مدكور الإسهام فى وضع خطة خمسـية لرعاية الشباب فى مصر فى أوائـل عـام ١٩٥٢. وكانـت ممارسته لهذا النوع من العمل هامة جداً من حيـث توسـيع آفاقه، فبعد أن كان يعمل فى حى محدود، أصبح يفكر علـى مستوى قومى. وبعد أن كان يتناول مشكلات من نوع خاص، امتد تفكيره إلى المشكلات الاجتماعية للمجتمـع الباكسـتانى بأسره. وأصبحت موضوعات التوزيع الجغرافى والأولويات والتكلفة الاجتماعية وغيرها موضوعات لهـا مكانهـا فـى تفكيره الاجتماعى.

- أدى وجوده فى جنوب شرق آسيا إلى اشتراكه فى عديـد

الباكستان استعانت بأحد الخبراء الإنجليز لبـدء دراسـة للأخصـائيين الاجتماعيين فى جامعة لاهور لمدة سنتين دراسيتين امتدت إلى أربـع سنوات. ثم الدراسات العليا ومنذ هذا التاريخ توسعت الحكومة فى تعليم الخدمة الاجتماعية فانتشرت كلياتها فى مختلف الجامعات فى لاهـور وكراتشى ودكا وغيرها.



من المؤتمرات فى الفلبين وهونج كونج وتايلاند. كما سهل له القيام بزيارات لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية والجهات المسؤولة عن إعداد الأخصائيين الاجتماعيين فى كل جنوب شرق آسيا، بما فى ذلك الهند وسيلان وبورما وتايلاند والفلبين وغيرها من الدول. وكان لهذا انعكاساته على نموه المهنى.

- ذكرنا أنه عاد للدراسة بجامعة كولومبيا عندما قدمت له الجامعة منحة دراسية للحصول على درجة الدكتوراه وقدم استقالته من العمل بالأمم المتحدة فى الباكستان. وزار إحدى المسؤولات ذات الأهمية بالأمم المتحدة بعد أن حصل على الدرجة فسألته عما استفاده من الدراسة فأجاب بأنه كان واضحاً على كثير من الأمور قبل دراسة الدكتوراه – أو هكذا كان يظن أما وقد درس، فقد اتضحت له الأبعاد المتداخلة والمتشابكة لكل أمر مما يجعله يتردد كثيراً فى اتخاذ القرارات. وهنا تدخلت السيدة المذكورة قائلة "يا مستر شوقى: لقد كنت معروفا بقدراتك التخطيطية والتنفيذية الفائقة. وكانت سرعة اتخاذ القرارات إحدى قدراتك الهامة. فإذا كنت قد فقدت هذه السمة بدراستك للدكتوراه تكون قد فقدت الكثير

وأضررت بنفسك إيما إضرار". ورسخت هذه المقولـة فـى نفسه. فى عقله ودمه وأعصابه. وأيقظت فيه شعورا بالتحدى للزمن فقد أيقن أن هناك محورين أساسيين لكل قرار: الحكمة والسرعة وإن أى تلكؤ فى اتخاذ القـرارات يطعنهـا فـى صميمها ويخرجها عن حكمتها.

ب- العمل فى أفريقيا:

بناء على دعوة من الأمم المتحدة فى نيويورك وموافقة جامعة أسيوط، عيـن مستشـاراً إقليميـاً لمسـاعدة الـدول الأفريقية على وضع سياسات للرعايـة الاجتماعيـة ورفـع مستوى برامج إعداد الأخصائيين الاجتمـاعيين وتـدريبهم، وكذا دعم التعاون بين تلك الدول فى هذه المجالات. وتطلب هذا أن يصبح مقر عمله هو "أديس أبابا " حيث يوجد مقـر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية...إلـخ. على أن يقوم بجولات فى أرجاء القارة "٤٣ دولة حينئذ" بناء على دعوات توجهها الحكومات إلى الأمم المتحـدة. وفـى حدود هذا المفهوم كان يدعو لاجتماعات ومؤتمرات وندوات على مستوى القارة – أو أجزاء من القارة – لمناقشة سـبل التعاون بين الـدول، كمـا كـان يـزور وزارات الشـئون

الاجتماعية والجامعات والهيئـات المسـؤولة عـن إعـداد الأخصائيين الاجتماعيين باستمرار قرابة ٦ سنوات مما أدى إلى أن يصبح على دراية تامة، ومعرفة وثيقة مفصلة بكـل الأنشطة الاجتماعية الأفريقية، وكل برامج إعداد الأخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم، وكل الكتب الاقتصادية والاجتماعيـة المنشورة عن المجتمعات الأفريقية. وأصبح بهـذا مرجعـا دوليا يلجأ إليه المهتمـون بهـذه القضـايا فـى الجامعـات والجمعيات العلمية الدولية ووكالات الأمم المتحدة .. إلخ. إذا ما أرادوا التعرف على العمل الاجتماعى الأفريقى.

وأثناء قيامه بالعمل فى الأمم المتحدة فى أفريقيا اشترك فى تنظيم دورات تدريبية فى كليـة التنميـة الريفيـة فـى الدانمرك بالقرب من كوبنهـاجن، حيـث كانـت الحكومـة الدانمركية – بالاتفاق مع الأمم المتحدة – تدعو طلابـاً مـن البلدان الأفريقية للدراسة لمدة ثلاثة أشهر أثناء الصيف فـى مجال التنمية الريفية المتكاملة. وقد ساهم فى الإعـداد لهـذا البرنامج ثم فى تنفيذه لمدة ثلاث سنوات متتالية، مما وفر له فرصة التعرف على كثير من مناحى الحياة الدانمركية. ولعل أعجب ما شد انتباهه هو أن عميد هذه الكلية لم يكن حاصلا

على أى شهادة علمية معترف بها دولياً، فلما أبدى صـاحب السيرة دهشته من هذا دعى العميد وزير التربية والتعليم فى الدانمرك فكان هو الآخر غير حاصل على شـهادة علميـة بالمفهوم الدولى وإنما – هو أيضا – من خـريج المـدارس الثانوية الشعبية Folk High Schools التى توفر الدراسـة على أعلى مستوى دون منح أى شـهادات مـن أى نـوع، وينظر المجتمع الدانمركى إلى خريجى هذه المـدارس بكـل احترام. فقيمة المواطن تقاس عندهم بما يمكنه أن ينجـز لا بالشهادة التى حملها . ومع اقتناعـه أصـلاً بـالتعليم غيـر النظامى كأداة لتكوين المواطن الصالح، فإنه لم يكن يتصور أنه من الممكن أن يحل هذا التعليم غير النظامى مكان التعليم النظامى فيبنى أساتذة كباراً ومسئولين على مستوى الوزارة.

بهذا أصبح خبيراً دولياً متمكنا، أى أنه أصبح جزءاً من النادى الدولى لخبراء الخدمة الاجتماعيـة يعرفـه الجميـع ويعرف الجميع وعلى اتصال بهم باستمرار ، وعلى معرفـة تامة بما يدور فى مجال الخدمة الاجتماعية فى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا[١].

---

(١) أتاح له هذا النشاط الدولى أن يزور مشروعات التنمية والخدمـة

ثالثاً: التدريس فى الجامعة:

عمل بعد تخرجه من الجامعة مـديراً لنـادى كـوبرى الليمون (انظر بداية هذه العجالة)، ثم مدرساً بالمعهد العـالى للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان الآن)، ثم خبيرا بالأمم المتحدة، ثم أستاذا بجامعة أسيوط ثـم المنيا. أى أنه قضى فى الحياة الجامعية والتعليم العالى قرابة الربع قرن (بعد طرح فترات الدراسـة بالخـارج والعمـل بالأمم المتحدة).

ويذكر صاحب السيرة عن هذه الفترة - أى فترة عمله بالجامعة - ما يلى:

تم تعيينى أستاذاً مساعداً بجامعة أسيوط بداية من العـام الدراسى ٦١/ ١٩٦٢، وكان الاتفاق مع رئيس الجامعـة (سليمان حزين حينئذ) أن أتولى عمـادة كليـة الدراسـات

الاجتماعية عامة فى بلدان كثيرة من جميع أنحاء العالم. كما أتاح لـه فرصة التعرف على مصادر المعونة الدولية فى بلـدان مثـل السـويد والنرويج وألمانيا والدانمرك وإنجلترا وفرنسـا والولايـات المتحـدة الأمريكية، مما سهل له عمله فى المجتمع الأفريقى كثيراً.

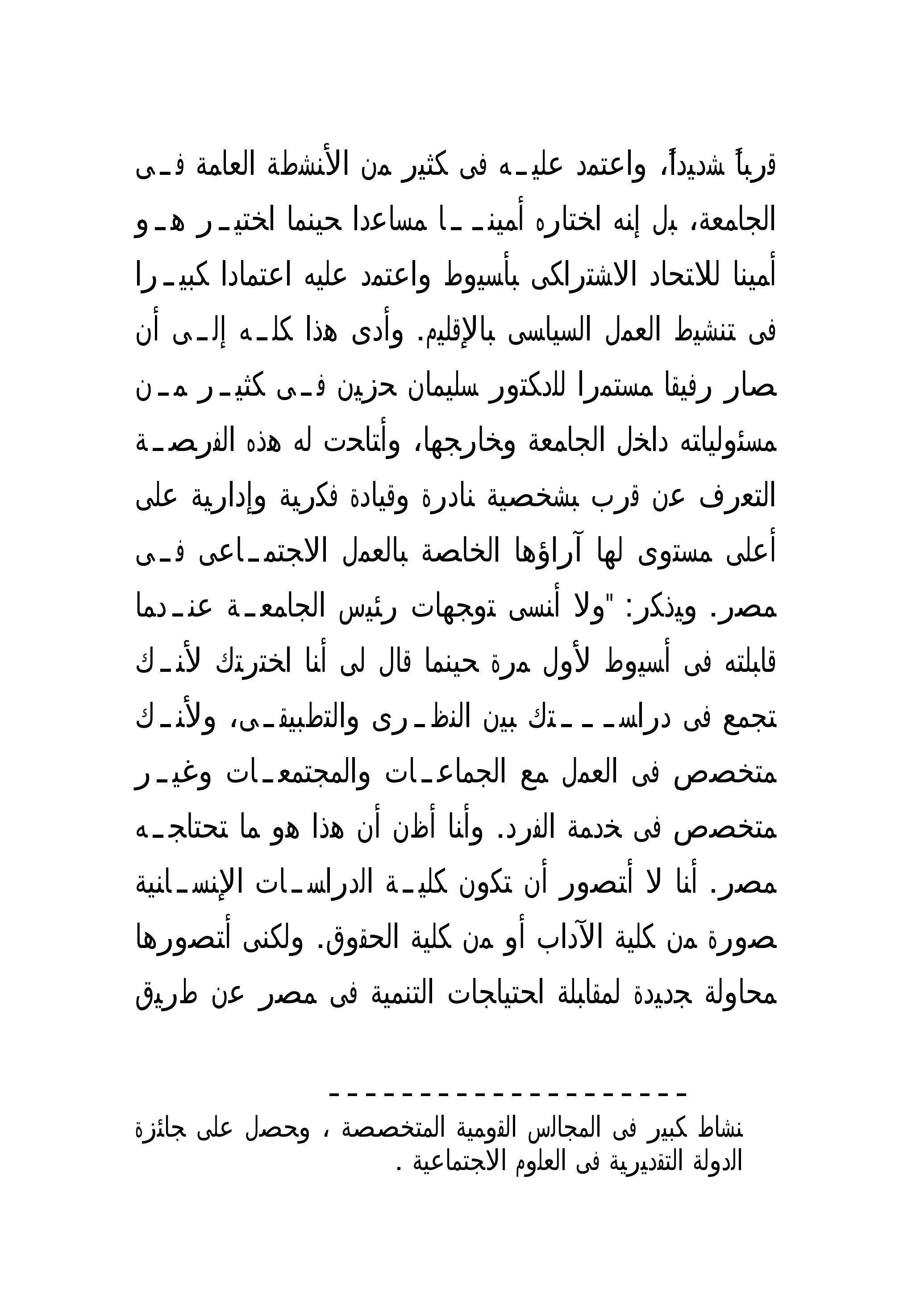
الإنسانية[1] حين تبدأ فى قبول الطلاب فى العام الدراسى ٦٤ / ١٩٦٥، وكانت مسـئوليتى فى البداية هى تدريس المـواد القومية فى جميع كليات الجامعة، كما كان مـن مسـئوليتى أيضا التعاون والاستعداد لبدء هذه الكلية التى حدد ملامحهـا الدكتور سليمان حزين رئيس الجامعة حينئذ، وبذا وفرت لى هذه المرحلة فرصة التعامل مع الكتب والمراجع التى تناولت الوطن العربى والقومية العربية والاشتراكية العربية.. إلـخ. كما وفرت له فرصة الإسهام فى احتضان ومتابعـة الكليـة الجديدة بملامحها المبتكرة".

- قربه رئيس الجامعة (سليمان حزين)[*] حينئذ منـه

---

(١) كانت كلية الدراسات الإنسانية تضم فيما تضم مجـال عمـل كليتى الآداب والحقوق، بالإضافة إلى مساعدة جميع الكليات العلمية والعملية بتدريس الجانب الإنسانى لطلابها. = = وبقرار من مجلس الوزراء تقرر تأجيل بدء هذه الكلية التى كان مقرراً لهـا أن تبـدأ العمل فى العام الدراسى ٦٤ / ١٩٦٥. وفى عام ٧٠ / ١٩٧١ - وبتوجيه من جمال عبد الناصر – رئيس الدولة حينئـذ – بـدأت الكلية فى المنيا بدلاً من أسيوط، تحت اسم كلية الآداب، وبلائحـة آداب عين شمس. فقد كان صاحب السيرة لا زال يعمل فى الأمـم المتحدة. فلم يكن هناك مدافع عن فكرة كلية الدراسـات الإنسـانية بملامحها الخاصة. وبهذا ماتت الفكرة.

(*) منشئ جامعة أسيوط ورئيسها قرابة عشر سنوات، ثم وزيـر الثقافة، ثم رئيس المركز الديموجرافى بالقاهرة. وكـان للـدكتور سليمان حزين نشاط كبير فى جامعة الدول العربية. كما كـان لـه



قرباً شديداً، واعتمد عليـه فى كثير من الأنشطة العامة فـى الجامعة، بل إنه اختاره أمينـا مساعدا حينما اختيـر هـو أمينا للاتحاد الاشتراكى بأسيوط واعتمد عليه اعتمادا كبيـرا فى تنشيط العمل السياسى بالإقليم. وأدى هذا كلـه إلـى أن صار رفيقا مستمرا للدكتور سليمان حزين فـى كثيـر مـن مسئولياته داخل الجامعة وخارجها، وأتاحت له هذه الفرصـة التعرف عن قرب بشخصية نادرة وقيادة فكرية وإدارية على أعلى مستوى لها آراؤها الخاصة بالعمل الاجتمـاعى فـى مصر. ويذكر: "ولا أنسى توجهات رئيس الجامعـة عنـدما قابلته فى أسيوط لأول مرة حينما قال لى أنا اخترتك لأنـك تجمع فى دراسـ ـ ـتك بين النظـرى والتطبيقـى، ولأنـك متخصص فى العمل مع الجماعـات والمجتمعـات وغيـر متخصص فى خدمة الفرد. وأنا أظن أن هذا هو ما تحتاجـه مصر. أنا لا أتصور أن تكون كليـة الدراسـات الإنسـانية صورة من كلية الآداب أو من كلية الحقوق. ولكنى أتصورها محاولة جديدة لمقابلة احتياجات التنمية فى مصر عن طريق

نشاط كبير فى المجالس القومية المتخصصة ، وحصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية .

العمل الجامعى".

وقد رحب بهذا التوجيه فقد كان مضمونه – بما يحتويه من فهم للسياسة الاجتماعية فى مصر – يتطابق مـع فكـره الخاص تطابقاً تاماً. ويذكر عن ذلك:

"نشطت فى العمل السياسى والاجتماعى فـى محافظـة أسيوط نشاطاً كبيراً ولم أكن أرى فى ذلك تباعداً عن العمـل الجامعى أو هبوطا به - كما كان يحلو للبعض أن يسـميه – بل إننى كنت أرى أن حدود جامعة أسيوط هى حدود محافظة أسيوط كلها، وأن أذرعتها الطويلة - كما هو واضـح مـن شارة الجامعة – يجب أن تمتد فى مراكز المحافظة الثمانية، بل إلى محافظات أخرى لو أمكن[1]. وأن العمـل السياسـى والاجتماعى فى المجتمع – كما يجب أن يكون – لم يضـر قادة مثل الشيخ محمد عبده والدكتور طه حسين. بل ودعـت إليه قيادات فكريه عالمية مثل إميل دور كايم وجون ديـوى وبرتراند راسل. وفى هذه المرحلة تبنيت فكرة الدورة بـين الجامعة والمجتمع من خلال فكرة المدخلات (طلاب وأساتذة ومعامل ومكتبات) والتحويلات (العمل داخل الجامعة سـواء

---

(١) امتدت جامعة أسيوط بفروعها فى أسوان وقنا وسوهاج والمنيا.

كان دراسـة أو أنشطة) والمخرجات (الخريجـون ونتـائج الأبحاث)، ثم التغذية العكسية Feed Back حيـث تسـتلهم الجامعة نتائج جهدها فى المجتمع لتوجيه جهودها الجديـدة. ومن هذا المنطلق أصبحت داعية لمشاركة أعضـاء هيئـة التدريس والطلاب فى الجامعة فى توجيه العمـل السياسـى والاجتماعى فى المجتمع.

-انطلاقاً من هذا المفهوم اشـتركت فـى عـدد مـن المشروعات الاجتماعية بمحافظة أسيوط مثل إنشاء جمعيـة للأبحاث والخدمات الاجتماعية، والقيام بعدد مـن الأبحـاث الميدانية ونشرها. بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات فـى جميـع أنحاء المحافظة للتعرف علـى فكـر المـواطنين وآرائهـم ومقترحاتهم وآمالهم. الأمر الذى كان ينعكس بشكل مباشـر على عملى فى الجامعـة والمجتمـع الأسـيوطى والاتحـاد الاشتراكى العربى وهو التنظيم السياسى فى ذلك الوقت.

-عندما أصبحت عميداً لكلية الآداب بالمنيا قيل لـى أن العمل الإدارى بالجامعة "عميد كلية مثلا" ينأى بصاحبه عـن العمل الفنى "التدريس والبحوث". وكنت أرى غير ذلك بـل إنى كنت أرى أن العمل الإدارى بالجامعة يمكـن أن يكـون

عملاً فنياً فى أعلى درجاته إذا ما ابتعد العميد عن الروتينيات واهتم اهتماما خاصا بثلاثة أشياء:

- رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية وتوفير فرص الدراسة لهم.
- رفع مستوى العملية التعليمية بالكلية.
- الاهتمام بمستقبل الكلية ومشروعاتها الجديدة .

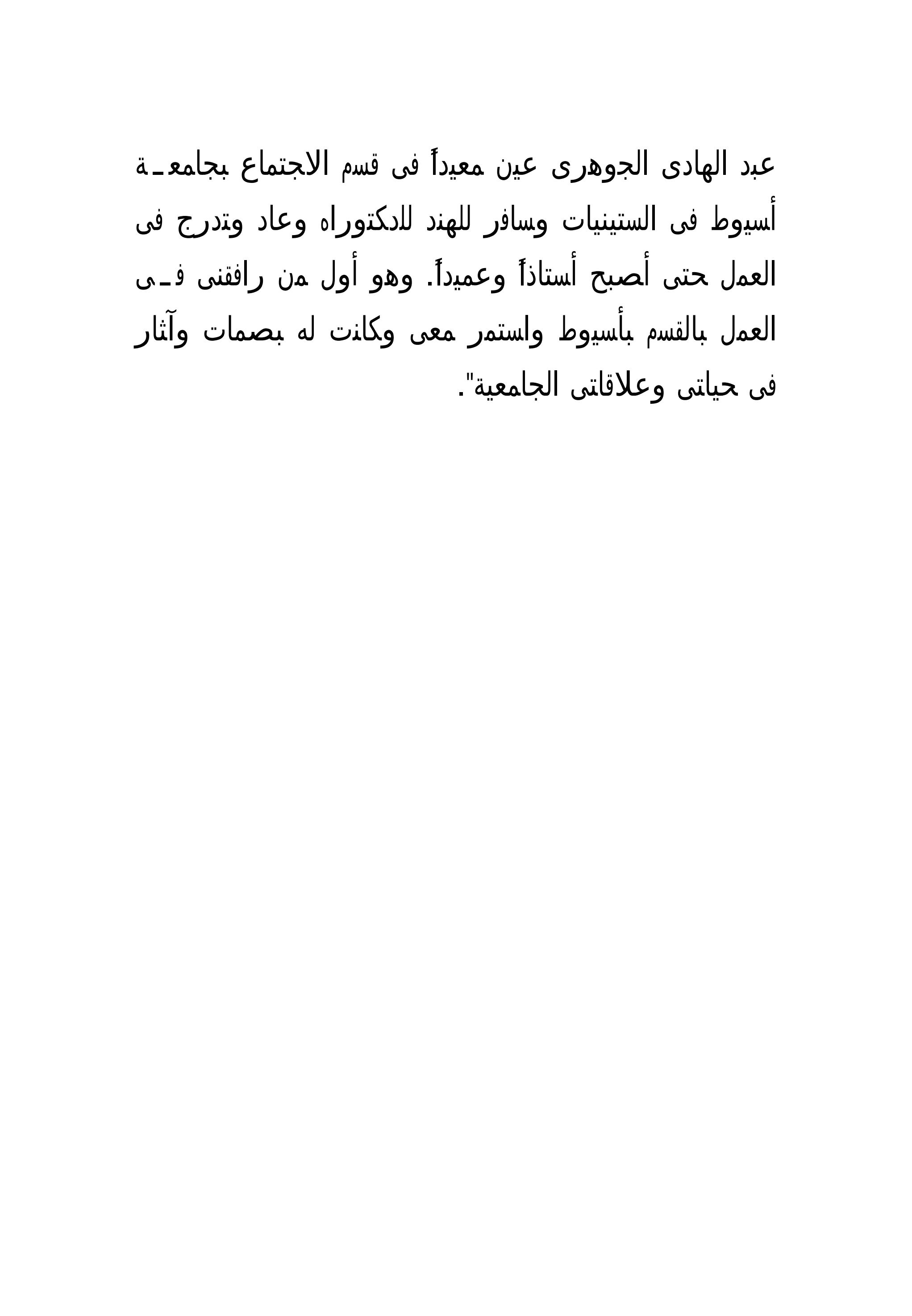
ولتدعيم هذا الاتجاه أنشأت وحدة للبحـوث الإداريـة ألحقتها بمكتب العميد حتى تكون أداة لمساعدة العميـد فـى اتخاذ قراراته وإعداد مشروعاته.

-كرئيس لقسم الاجتماع اهتممت بالدراسات العليا على مستوى الدبلومات لرفع مسـتوى العـاملين فـى مختلـف الوزارات فى مجتمع المحافظة، وكانت مهمة إنشـاء دبلـوم للتنمية الريفية والحضرية بالذات مهمة صعبة تطلبت جهـداً خاصاً حيث أصررت على قبول طلاب من خريجى مختلف الكليات فى دراسات قسم الاجتماع بعد جهد جهيد، وقد كـان هذا أول دبلوم من نوعه فى الجامعات المصرية.

-وقد اهتممت أثناء رئاستى لقسم الاجتماع بتوجيه القسم

إلى الاهتمام بالعمل الميدانى للطالب، والبحـوث الميدانيـة الموسعة فى مجال التنمية المحلية. وكذا مشروعات التنميـة المحلية (حضرية وريفية)، كما اهتممت بالتـدريس علـى مستوى الجامعات الصغيرة وحلقات البحـث والقـراءة فـى المكتبة وإعداد البحوث الطلابية. لقد كان العمل فى جامعـة المنيا وكلية الآداب وقسم الاجتماع بالذات هو حلمى لسنوات كثيرة قضيت أثناءها وقتى فى بذل الجهد والعمـل الـدؤوب لرفع مستوى الأداء بالقسم والكلية والجامعة وربطها جميعـاً بمتطلبات التنمية فى المجتمع.

-كانت علاقاتى الدوليـة بـالأمم المتحـدة وغيرهـا انعكاسات على العمل فى الكلية والجامعة ككل. فتمكنت مـن اجتذاب كثير من مشروعات الأمـم المتحـدة والجامعـات الأمريكية والهولندية والألمانية وغيرها. هذا وقد تـم عقـد المؤتمر الثالث لتعليم الخدمة الاجتماعية فـى أفريقيـا فـى جامعة المنيا حضـره ممثلو العديد مـن الـدول الأفريقيـة فكانت بهذا كلية الآداب الأولى التى نظمت مـؤتمراً دوليـاً كبيراً خارج القاهرة. وكان عميد الكلية فـى ذلـك الوقـت الزميل والصديق الدكتور عبد الهادى الجـوهرى والـدكتور



عبد الهادى الجوهرى عين معيداً فى قسم الاجتماع بجامعـة أسيوط فى الستينيات وسافر للهند للدكتوراه وعاد وتدرج فى العمل حتى أصبح أستاذاً وعميداً. وهو أول من رافقنى فـى العمل بالقسم بأسيوط واستمر معى وكانت له بصمات وآثار فى حياتى وعلاقاتى الجامعية".

الفصل الثالث

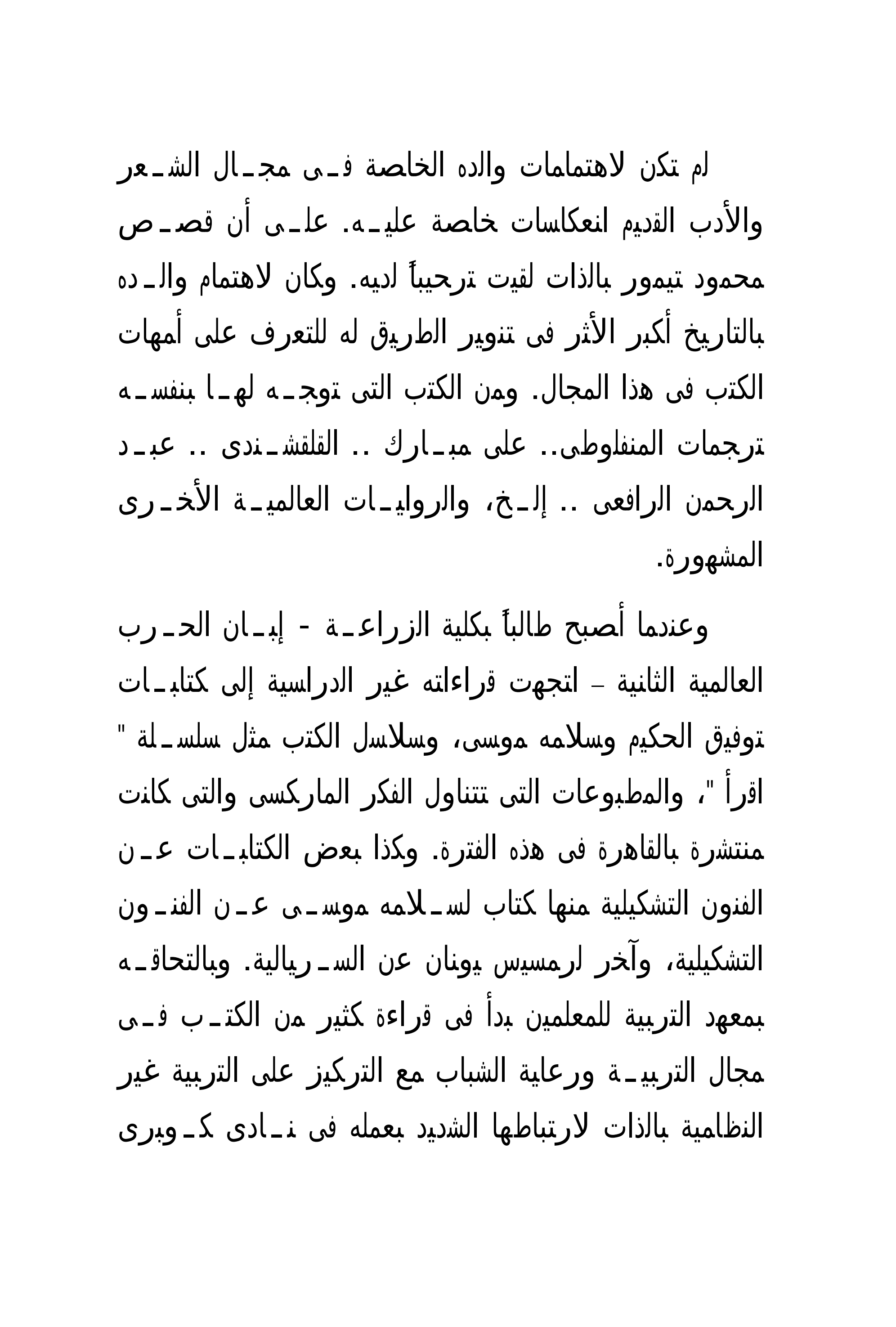
أهم القراءات والكتابات (*)

القراءات:

أشرنا فى بداية الموضوع إلى بعض القراءات التى قام بها الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقى بتشـجيع مـن والـده وتأسياً بأخيه، وكذا بإرادته الخاصة. وكانت القراءات الأولى تنحصر فى تلك التى كان يقرؤها له والده عن الكتب العربية والإفرنجية المصورة، فكان يتابع الصور فى الكتـاب بينمـا يقص له والده الموضوع. ومن أمثلة هذه الكتب "أليس فـى بلاد العجائب" و"حكايات إيسوب" و"كليلة ودمنة المصـورة" وغيرها[1].

(*) كتب هذا الفصل الدكتور عبدالهادى الجوهرى، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة المنيا.

(١) لم تكن قصص الأطفال المعروفة الآن قد ظهرت فى حياة مصـر الثقافية فى ذلك الحين. على أن مجلات الأطفال كانت قد بدأت مثل مجلة الأولاد، ومجلة الألف نكتة ومجلة البعكوكة، وكانـت كلهـا مجلات محبوبة من أطفال مصر.


لم تكن لاهتمامات والده الخاصة فـى مجـال الشـعر والأدب القديم انعكاسات خاصة عليـه. علـى أن قصـص محمود تيمور بالذات لقيت ترحيباً لديه. وكان لاهتمام والـده بالتاريخ أكبر الأثر فى تنوير الطريق له للتعرف على أمهات الكتب فى هذا المجال. ومن الكتب التى توجـه لهـا بنفسـه ترجمات المنفلوطى.. على مبـارك .. القلقشـندى .. عبـد الرحمن الرافعى .. إلـخ، والروايـات العالميـة الأخـرى المشهورة.

وعندما أصبح طالباً بكلية الزراعـة - إبـان الحـرب العالمية الثانية – اتجهت قراءاته غير الدراسية إلى كتابـات توفيق الحكيم وسلامه موسى، وسلاسل الكتب مثل سلسـلة " اقرأ "، والمطبوعات التى تتناول الفكر الماركسى والتى كانت منتشرة بالقاهرة فى هذه الفترة. وكذا بعض الكتابـات عـن الفنون التشكيلية منها كتاب لسـلامه موسـى عـن الفنـون التشكيلية، وآخر لرمسيس يونان عن السـريالية. وبالتحاقـه بمعهد التربية للمعلمين بدأ فى قراءة كثير من الكتـب فـى مجال التربيـة ورعاية الشباب مع التركيز على التربية غير النظامية بالذات لارتباطها الشديد بعمله فى نـادى كـوبرى

الليمون. ومن القراءات التى أثرت عليه تلك التى نقلها عـن أخيه مثل قراءة مجلة الثقافة (صلاح ذهنى وأحمـد أمـين)، وكتب عبد الرحمن بدوى عن القيـادات الفلسـفية. وأثنـاء دراسته فى أمريكا وعمله فى الأمم المتحدة فى الباكستان ثـم أفريقيا اتجه إلى لون جديد ولغة جديدة (اللغة الإنجليزيـة)، فقرأ فى مجـال تخصصـه وعـن الظـروف الاجتماعيـة والاقتصادية للبلدان التى عمل بها. وفى مجال تخصصه قرأ لكثيرين مثل: جون ديوى وكيلباتريك وجريس كويل وتريكر وجيزلا كونويكا وكلارنس كـنج وروس وناثـان وكـوهين والفريد كان وكينجزلى ديفز وهاليتبك وبرونز .. وغيـرهم. وقد كانت مطبوعات الأمم المتحدة منبعاً لا نهاية له تزود منه كثيراً. ومن الكتب الأمريكية التى استحوذت على اهتمامـه الأمريكى القبيح، وأمة من الخـراف، والصـدمة المقبلـة، والموجة الثالثة، ولعبة الأمم، وحديقـة الحيـوان الإنسـانية وغيرها.

وفى أواخر الخمسينيات - بعد عودته مـن الباكسـتان وأمريكا - قرر القيام بمسح شامل على شكل حملة للكتابـات الأدبية فى مصر فى ذلك الحين. فتعرف فى ستة شهور على

كثير من الكتابات الأدبية لنجيـب محفـوظ ويحيـى حقـى والدكتور أحمد زكى والدكتور حسين فوزى وإحسـان عبـد القدوس ويوسف السباعى ومحمد عبد الحليم عبد ا ويوسف جوهر والدكتور يوسف إدريس وتوفيق الحكيم وطه حسين. وكان من نتيجة هذا المسح - الذى كاد أن يكون مسحاً شاملاً كاملاً - أنه عشق نجيب محفوظ ويحيى حقى بالـذات فأخـذ يتابع كتابتهما الأدبية حتى مماته.

فى الستينيات اهتم بكتابات راشـد البـراوى وسـاطع الحصرى وكثير من الترجمات فى سلسلة الألف كتاب التـى كانت تفيض بالكتابات عن التنمية الاقتصـادية والتخطـيط بالمفهوم اليسارى عامة، بما فى ذلك الفكر الماركسى. وكانت مجلة الأهرام الاقتصادى هى المجلة الأولى التى يحـب أن يقرأها.

وبسفره إلى أفريقيا تحولت قراءاته إلى الأدب الأفريقى الناشئ والدراسات الاقتصـادية والاجتماعيـة للمجتمعـات الأفريقية. وفى السبعينيات - بعد العودة من أفريقيا - تعرف على كتابات الدكتور زكى نجيب محمود والـدكتور لـويس عوض. واستمر يقرأ لهما حتى مماته. كما استمر فى القراءة

غير المتخصصة أيضا فى مجال الفنون التشكيلية لكتاب مثل بدر الدين أبو غازى ونعيم عطية وغيرهما.

الكتابات:

- أشرت إلى أنه حصل على درجة الماجستير فى الخدمة الاجتماعية من جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك متخصصاً فى العمل مع الجماعات الشبابية. وتناول فى رسالة الماجستير موضوعا خاصا كان هما على قلبه يؤرقه باستمرار. ألا وهو موضوع تمويل الجمعيات الأهلية. فقد كان عمله فى نادى كوبرى الليمون يفرض عليه أن يؤمن الدخل للنادى عن طريق جمع التبرعات وتنظيم الحملات التمويلية للإنفاق على الأنشطة ورفع الأجور للأخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العاملين.

- قضى صاحب السيرة حوالى خمس سنوات بين مصر والباكستان (سنتان فى مصر وثلاثة فى الباكستان) فى المدة بين حصوله على درجة الماجستير وقبل عودته لأمريكا للحصول على درجة الدكتوراه. فى هذه الفترة كتب مذكرات

طلابية عن العمل مع الجماعات، وعدداً من الكتيبـات كمـا أسهم ببعض الكتابات عن رعاية الشباب للخطـة الخمسـية المصرية لرعاية الشباب. هذا فى مصر أمـا فى الباكستان، فقد كتب عدداً من المقالات التوثيقية عن التنميـة الحضـرية ورعايـة الشباب فى مجلة الخدمة الاجتماعيـة الباكسـتانية التى أشرف على إصدارها، كما اشترك بأبحاث فى مؤتمرين للخدمة الاجتماعية فى الباكستان تناول فى أحـدهما قضـية إعداد الأخصائيين الاجتماعيين فى البلدان النامية.

- فى فترة العمل بالباكستان[1] اعتنى عناية شديدة بتسـجيل تفصيلى يومى وشهرى وربع سنوى ثـم سـنوى لمتابعـة وتقويم النماذج الأولى لمشروعات التنميـة الحضـرية فـى الباكستان بجناحيها (حينئذ) الغربى والشرقى. وكانت هـذه المـادة أساس الشق الميدانى مـن الرسـالة التـى أعـدها للحصول على درجة الدكتوراه مـن جامعة كولومبيـا مـن أمريكا بعد ذلك.

---

(١) كان أول خبير للأمم المتحدة فى التنمية الحضرية المحلية، وكـان مشروع "ليارى " فى كراتشى الذى خطط له وأشرف على تنفيـذه ودرب العاملين له، هو أول مشروع للتنمية الحضرية المحلية فـى العالم أجمع .

- بعد حصوله على الدكتوراه والعودة إلى مصر عمل – أول ما عمل – فى المركز الدولى لتنمية المجتمع بسرس الليـان التابع لهيئة اليونسكو.

وفى هذا المكان كتب خمـس مقـالات عـن "البلـدان المتخلفة والتنمية" فى مجلة التربية الأساسية، كما اشترك فى عدد من المؤتمرات فـى القـاهرة تناولـت جوانـب مـن موضوعات تنميـة المجتمـع المحلـى ورعايـة الشـباب والمشكلات الإدارية للتنمية.

وفى عام ١٩٦٠ مثل الأمم المتحدة مع مـؤتمر عـن الأسرة وتنمية المجتمع فى أفريقيا عقد فى أكرا عاصمة غانا وقد ساهم بورقة فى الموضوع.

- تخصص فى العمل مع الجماعات الشبابية فـى مرحلـة الماجستير. ثم تخصص فى تنميـة المجتمعـات الحضـرية Major "فى مرحلة الدكتوراه". وكان عليه أن يدرس علـم الاجتماع الحضرى كتخصص علمى جـانبى Minor فـى مرحلة الدكتوراه. وبعد عودته إلى مصر عام ١٩٥٨ لم يجد كتباً عربية تغطى هذه الموضوعات على حد قوله فبدأ فوراً فى إعداد كتابين عن "تنمية المجتمع وتنظيمـه" و"الاجتمـاع

الحضرى". وأجل فكرة الكتابة عن العمـل مـع الجماعـات الشبابية لوقت لاحق. على أن هذا لم يتم لقيام زملاء لصاحب السيرة بالكتابة فى الموضوع وتغطية النقص فيها.

- الخلاصة هى أنه كان أول من كتب عن "البلدان المتخلفـة والتنمية" وعن تنمية المجتمع الحضرى وعن علم الاجتمـاع الحضرى.

- وفى نهاية عام ١٩٦١ انضم لأسرة جامعة أسيوط كمـا سبق أن أشرنا، فى درجة أستاذ مساعد لعلم الاجتماع وكـان إنتاجه العلمى الذى تم التعيين على أساسه يتلخص فى مقالات مجلة التربية الأساسية وكتابى "تنمية المجتمع وتنظيمه، وعلم الاجتماع الحضرى". وأثناء العمل فى الجامعة أضاف ثلاثـة كتب عن "القوميـة العربيـة ومجتمـع أسـيوط والرعايـة الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى، بالإضافة إلـى بحثـين ميدانيين عن رعاية الشباب العمالى وعن مجتمـع الوليديـة بأسيوط. كما أسهم بأبحاث فى عدد من المؤتمرات فى وزارة الشئون الاجتماعية وجامعة الإسكندرية واتحـاد الجمعيـات الأهلية. وكذا أسهم بالبحث الرئيسى فـى المـؤتمر الـدولى للخدمة الاجتماعية فى ريودى جانيرو عن تنميـة المجتمـع

وتنظيم المجتمع.

- وفى النصف الثانى مـن عـام ١٩٦٦ وافقـت جامعـة أسيوط[١] على إعارته للعمل مستشاراً إقليميا للأمم المتحـدة فى أفريقيا على أن يكون مقره الرئيسى أديس أبابا. وكانـت مسئوليته تنحصر فى مساعدة الدول الأفريقية الأعضاء فـى الأمم المتحدة "٤٣" حينئذ فى بلورة وإقرار سياسات الرعاية الاجتماعية، وبدء برامج إعداد الأخصائيين الاجتماعيين على جميع المستويات وتدعيم القائم منها. وكان هـذا يتضـمن اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات تطلبـت منـه كثيـراً مـن الكتابـات منها.

- توصيات موجهة للدول عما يجب مراعاته فى سياسة الرعاية الاجتماعية وإعداد الأخصائيين الاجتماعيين.
- كتابات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول الأفريقية التى دعته للقيام بذلك.
- كتابات لتقارير الأمم المتحدة عن الرعاية الاجتماعيـة

---

(١) فى عام ١٩٦٥ أصدرت الحكومة المصرية قراراً بتأجيل عدد من الكليات النظرية فى الجامعات لأجل غير مسمى. وهنا تأجل بنـاء العمل بكلية الدراسات الإنسانية التى كان مقرراً بدؤها عام ١٩٦٥.

فى أفريقيا فى مجالات عديدة منها: رعايـة الأسـرة، رعاية المرأة، رعاية الشباب، رعاية الطفولة، رعايـة العمال، التنمية الحضرية، التنمية الريفية، الإسكان.

- كتابات لمؤتمرات أفريقية مختلفة تتناول موضوعات منها إعداد الأخصائيين الاجتماعيين والمواد التعليميـة لإعداد الأخصائيين الاجتماعييـن والتنمية الاجتماعيـة لأفريقيا.

- كتابات لمجلات دولية عن تعليم الخدمة الاجتماعيـة فى أفريقيا وعن مشكلات المجتمع الأفريقى.

- وفى عام ١٩٧١ عاد إلى مصر مرة أخرى وأصبح رئيساً لقسم الاجتماع بآداب المنيا، ثم أصبح عميداً للكلية فى الفترة من ١٩٧٢/١٠/١٧ وحتى ١٢/ ١٠/ ١٩٧٥ – وفى الفتـرة من ١٩٧٧/١٠/١ إلى ١٩٧٩/٩/٤، وكانت المرحلة من ٧١ حتى (١٩٨٩) مرحلة ثرية من حيث الخبرة والكتابة. إلا أنه ابتعد تماماً عن كتابة الكتب الطلابية لإحساس منه بـالحرج أمام الطلاب عندما بدأت الصحف تنتقد بيع الأساتذة لكتـبهم

فى الجامعات[١].

- ويمكن تقسيم كتاباته فى هذه المرحلة إلى عـدة أشـكال: كتب، أبحاث ميدانيـة، كتابات فى مجلات علمية، إسهامات فى مؤتمرات، ترجمات.

- من حيث الكتب نشر ثلاثة كتب صغيرة عن التنميـة فـى المجتمعات الجديدة بالأراضى المستصـلحة، وعـن طـرق وأساليب التدريب وعن طفل الأسرة الفقيرة "نشر محـدود"، كما نشر دليلين للتنمية الريفية والتنمية الحضرية.

- ومن حيث الأبحاث الميدانية عمل باحثاً رئيسياً (منفـرداً أو مشاركاً) فى عدد من الأبحاث تناولت تقسـيم مصـر إلـى وحدات تنموية، والخدمات الريفية الأصيلة، ومناهج إعـداد الأخصائيين الاجتماعيين والأدوار التقليدية للمرأة الريفية.

- كما أشرف على بحث عن الشباب الريفـى، وآخـر عـن الخدمات التقليدية فى سمالوط، هذا وقد تـم نشـر التقـارير النهائية لهذه الأبحاث جميعاً.

---

(١) ويذكر صاحب السيرة أنه قد أخطأ فى حساسيته الزائدة فـى هـذا المجال. فقد أدى امتناعه عن الكتابة للطلاب إلى تحديد كبير فـى إنتاجه العلمى عموماً وعلى الأخص فى إنتاجه للكتب.

- ومن حيث المؤتمرات أسهم بدراسات فى عدد كبيـر مـن المؤتمرات فى مصـر وأفريقيا والشرق الأقصى والشـرق الأوسط وأوروبا وأمريكا تناولت موضوعات فـى مجـالات الشباب والمرأة والطفولة والخدمة الاجتماعيـة والمشـاركة والتنمية الريفيـة والتلـوث الاجتمـاعى والبحـث العلمـى والتخطيط.

- ومن حيث الترجمة قام بترجمة كتيب عن التـدريب فـى مجال العلاقات الإنسانية، كما قام بترجمة دراسة قصيرة عن اقتصاديات التعليم.

- وفى عام ١٩٨١ – استجابة لطلب من رئيس المركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (حينئذ) رحب صـاحب السـيرة بالقيام بالإشراف على إعداد المسح الاجتماعى الشامل للمجتمـع المصرى (١٩٥٢ – ١٩٨٠) فى حدود البيانـات والمعلومـات المتاحة متعاونا مع أكثر من مائة وخمسين من القيادات العلميـة فى مصر. وخصص له أربعة أيام كاملة أسبوعيا لمدة تزيد عن الخمس سنوات. وكانت النتيجة خمسـة عشـر مجلـداً ترسـم باختصار صورة المجتمع المصرى من النـواحى الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية والعمرانية والثقافية.

الفصل الرابع

اتجاهات وآراء صاحب السيرة(*)

يتناول هذا الجزء بعض اتجاهات الأستاذ الدكتور عبـد المنعم شوقى الشخصية والمهنية والفكرية التـى تبناهـا أو كونها. فأصبحت له بمثابة البوصلة التى تقوده أينما كان.

أمثلة من الاتجاهات الشخصية

لم يخطط لحياته:

يذكر فى بعض مذكراته بالإضافة لمـا ذكـره شـفاهة لمحرر هذه السيرة: " لا أذكر أنى قمت بـالتخطيط لحيـاتى بشكل من الأشكال. بمعنى أنى لم أحلم بمركز كبير ثم بدأت ارسم للوصول لهذا المركز. لقد كنت استمتع طيلـة حيـاتى بالمرحلة التى أمر بها وأخلص لها كل الإخـلاص مقتنعـاً وشغوفاً ومتحمساً دون أن أحاول أن أستبصر إلى أين سوف يقودنى هذا الجهد المكثف فى أيام تالية. أى أنى انتقلت مـن مسئولية إلى مسئولية أخرى أكبر عندما دعيـت إلـى ذلـك

(*) كتب هذا الفصل الدكتور عبدالهادى الجوهرى، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعـة المنيا.

ولكنى لم أسع أبداً للوصول إلى مركز أو مسئولية. فقد كانت متعتى دائما فى أداء عملـى الـذى يسـتغرق جـل وقتـى واهتمامى. فإذا أسندت إلى مسئولية جديدة أصبحت شـغوفاً بالعمل الجديد معطياً له كل وقتى وجهدى وحماسى .

- لقد دعيت للعمل فى جمعية الشبان المسيحية ثم فى كليـة الخدمة الاجتماعية ثم فى الأمم المتحدة ثم فى جامعة أسيوط ثم المنيا، ودعيت لأن أكون عميداً لكلية الآداب بالمنيا كمـا دعيت لأن أكون مسئولا سياسيا فى أسيوط ثم فى المنيا. كما دعيت لأن أكون نقيباً للاجتماعيين (من ممثلى الاجتمـاعيين فى مصـر). هذا كله حدث دون أن أسعى مرة فى حيـاتى لشغل منصب من المناصب أو مركز من المراكز .

- شئ واحد كنت أعتز به وأخلص له وأدافـع عنـه وهـو تخصصى المهنى الذى بدأ بعملى فى أحد الأحيـاء الشـعبية بالقاهرة. صحيح أنى التحقت بكلية الزراعة بتوجيه من الوالد فى البداية، ولكنى سرعان ما عدت إلـى خطـى الأساسـى للعمل وكان يمكن أن أعمل فى مشروعات اقتصـادية تـدر على دخلاً كبيراً واعتذرت دائما دون تردد لأنى كنت أشعر أنى فى هذا المكان الذى يرضينى ويشبعنى وترتاح له نفسى.

- حتى أن نموى المهنى الاجتماعى لم أخطط له. فقد بـدأت متخصصاً بالـعمل مع الجماعات الشبابية ثم وجدت نفسى – طبيعيا واسـتجابة لاحتياجـات العمـل – أمـارس تنميـة المجتمعات الحضرية المحلية فـى مصـر والخـارج، ثـم تخصصت فى تنظيم المجتمع وحصلت على درجة الدكتوراه. وبمرور الوقت وجدت نفسى مهتما بقضايا سياسة الرعايـة الاجتماعية والإعداد. فكتبت كتاب الرعاية الاجتماعيـة فـى المجتمع الاشتراكى ثم مبادئ وأساليب التدريب. وفى النهاية – وبناء على احتضان المركز القومى للبحوث الاجتماعيـة والجنائية لى- وجدت نفسى فى مجال البحث الاجتماعى فى المنيا والقاهرة . هذا وبحكم دراستى للتربية، وتعيينـى فـى جامعة أسيوط، ثم تعيينى مستشارا إقليميا للسياسة الاجتماعية والتدريب للأمم المتحدة فى أفريقيا وجـدت نفسـى مهتمـا بقضايا التعليم الجامعى، وخاصة من ناحية علاقته بالمجتمع.

- الخلاصة .. هى أنى عندما بدأت عملى مـع الأولاد فـى أحياء القاهرة الشعبيـة لم يدر بخلدى حينئذ أن اهتمامـاتى سوف تتغير إلى العمل فى المجتمعات بشـكل عـام .. ثـم الاهتمام بسياسة الرعاية الاجتماعية والتعليم الجامعى والبحث

الاجتماعى .. كل هذا حدث بالنمو والنضج كما تنضج الثمرة على الشجرة .

التحدى:

ذكر لمحرر هذه السيرة: "كنت فى جميع مراحل حياتى":

- استمرأ الصعب واستعذب التحدى باسـتمرار. فـإذا عرض على عملان كنت أجد نفسى منجـذبا نحـو العمـل الأصعب. فاختيارى للعمل فى الأحياء الشعبية (فترة العمـل بجمعية الشبان المسيحية) لا يعنى أنه لم يعرض على عمـل آخر بالعكس. فقد عرض على العمل فـى وزارات الشـئون الاجتماعية والتعليم والزراعة، وفضلت عليها العمل ميـدانيا فى الأحياء الشعبية. وعندما تركت العمل فى الأحياء الشعبية عرض على بعض المسئولين ألوانا من الأعمـال فتخيـرت أصعبها (العمل فى تجربة جديدة للقرية تحت إشراف الدكتور أحمد حسين). على أنه لم تتحقق الفكرة بعـد انتظـار عـدة شهور قبلت العمل فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية الآن) مسـئولاً عـن قسـم العمـل مـع

الجماعات. وعندما طلب إلى فى أمريكا العمـل كأخصـائى اجتماعى الناصية (فى الشارع) لم أعتذر ولم أتنصل بـل رحبت بالعمل مع علمى بصعوبته الشديدة. وعندما طلب إلى فى أمريكا- أيضا – العمل فى معسكر يعد الشباب اليهـودى للهجرة لإسرائيل قبلت العمل بعـد أن استشـرت السـفارة المصرية فى واشنطن. وعندما عرض على العمل فى الأمم المتحدة وخيرت بين العمل فى أديس أبابا (البلدان الأفريقية) أو بيروت (البلدان العربية) فضلت العمل فـى البلـدان الأفريقية. وعندما عرض على العمل بالقاهرة بوزارة الشئون الاجتماعية بعد أن عملت فترة فى أسيوط فضلت البقاء فـى أسيوط. وعندما عرض على العمل فـى جامعـة القـاهرة وجامعة حلوان فضلت البقاء فى الوجـه القبلـى لشـعورى بالمسئولية نحو هذا الجزء من مصر. أى أنى لم أكن فى يوم من الأيام من النوع الذى ينتهز الفرص أو يسابق للحصـول على ميزة معينة وإنما كان تسابقى يقوم باستمرار على مقدار التحدى الذى يوفره لى أى عمل . ومن هنا كـان اتجـاهى للأصعب دائماً – لقد كان ترحيبى بالإشراف علـى المسـح الاجتماعى الشامل عندما عرض على رئيس المركز القومى

للبحوث الاجتماعية والجنائية قائماً على مقدار التحدى الـذى تضمنه العرض".

العمل المستمر:

أشرنا فى بدايات هذه السيرة الذاتية إلى جدول الأسـتاذ الدكتور عبدالمنعم شوقى اليومى المزدحم خاصة عندما كان طالباً فى الجامعة ثم معهد التربية العـالى للمعلمـين. لقـد انعكس هذا الازدحام – للتوفيق بين الدراسة والعمل – علـى شخصيته فخلق منه شخصاً جاداً مسايراً لا يكل من العمـل المتواصل. بل إنه كان يضن بالإجازات على نفسـه ويـرى أنها مضيعة للوقت. ذلك أنه كان يستمتع فعلا بالعمل كهدف فى حد ذاته. وانعكس هذا على عمله فـى جمعيـة الشـبان المسيحية وكلية الآداب والأمم المتحدة. وكان الإصرار على إنهاء المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى الذى قـام بالإشراف عليه فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية لمـدة خمس سنوات متواصلة مثالاً واضحاً على ذلك.

العمل الميدانى:

كان يفضل العمل الميدانى باستمرار حتى بعد انضمامه لسلك التدريس بالجامعة. لقد كان يجد فيه من الراحة النفسية والإشباع الذاتى ما جعله يرفض العمل المكتبـى الصـرف والتدريس النظرى عن طريق إلقاء المحاضرات فى الفصـل حتى بعد أن حصل على درجة الدكتوراه. بل إنه كان يـرى أن العمل الجامعى فيه هروب من أرض الواقع. ويبـدو أن هذا كان سببا وراء حماسه الشديد للتدريب الميدانى للطـلاب لقسم الاجتماع بجامعة المنيا .

العمل مع الناس:

كان يتمسك بالعمل مع الناس لا مع الأشياء. ومن هنـا كان هجره للزراعة مع حصوله على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة. لقد حاول أن يعمل فى مشـروع لـه صـلة بتخصصه. وقام فعلا – مع صديق لـه – ببـدء مشـروع صناعى تجارى فى مجال صناعة المربـات والمشـروبات، وتمكنا من الاتفاق على بيع إنتاجها مقدما مع بعض الهيئـات بربح مجز. ولكن سرعان ما أصيب بالملل، فاتفق مع زميله على الانسحاب. وعاد أدراجه للعمل مع الناس فى الأحيـاء

الشعبية .

القدرة على اتخاذ القرارات:

سبقت الإشارة عند التحدث عن العمل مع الأمم المتحدة فى الباكستان إلى أن المسئولين فى الأمم المتحدة كانوا سعداء بقدراته على اتخاذ القرارات السريعة فى أصعب الأمور وأدقها مما كان يحسم كثيراً من القضايا. وقد كان هذا يرجع أساساً إلى وضوحه الشخصى على أهداف العمل وسياساته، وعلى أن القوانين واللوائح لابد وأن تخدم الأهداف المرسومة لا أن تعرقلها . لقد بدأت الملامح الأولى على هذه القدرة عندما كان يعمل فى جمعية الشبان المسيحية. فقد كان يتخذ مختلف القرارات ويشجعه الأستاذ يعقوب فام على ذلك. واستمرت هذه القدرة عنده حتى رحيله .

الابتعاد عن الأعمال الروتينية:

كانت رغبته فى الخلق والإبداع والتخطيط للمستقبل

تبعده باستمرار عن المسئوليات الروتينية التى كان يوكلهـا للعاملين معه. ففى كلية الآداب بالمنيـا مـثلاً كـان يحـدد مسئولياته الأساسية فى ثلاثة موضوعات : وضع السياسات. والمشروعات الجديدة. ورفع كفاءة العاملين . لقد كان يحيـل لوكيل الكلية ورؤساء الأقسام مسئوليات رئيسية كثيرة. كمـا كان يحيل لأعضاء القسم مسئوليات هامة. وصلت فى هـذا إلى حد تعيين أحد أعضاء القسم رئيساً وهو مـازال أسـتاذاً مساعداً رغم وجوده كأستاذ بالقسم واعتمد فى ذلك على روح القانون لا القانون ذاته[1]. بل إنه – عندما عاد رئيسا للقسم – قسم القسم إلى وحدات عين لكل منها رئيساً من أعضاء القسم وأسند إلى كل منهم بعض المسئوليات وبعض الصـلاحيات الجادة . هذا ولم يشعر فى يوم من الأيام أنه قـد اخطـأ ولا يذكر أنه أسف لاتخاذ هذه القرارات. فقد كان الجميـع – إلا فى حالات نادرة – على مستوى المسئولية .

---

(١) أصدر رئيس الجامعة قراراً بذلك بناء على اقتراح وإلحاح الدكتور شوقى وكان الأستاذ المساعد فى ذلك الوقت هو الدكتور عبد الهادى الجوهرى الذى أصبح أستاذاً ثم رئيساً للقسم وعميدا للكلية بدءا من ١٩٨٢ .

رفع كفاءة العاملين:

كانت قضية تدعيم القيادات الفنية والعلمية فى أى عمل قام به هى القضية الرئيسية التى تشغل باله وتقلق منامه. لقد كان يتفنن فى الاستفادة من كل المصادر المحلية والدولية. فاستخدم التدريبات التى كانت تنظمها هيئات مختلفة فى القاهرة مثل معهد التخطيط القومى والمركز الديموغرافى بالقاهرة ومعهد الإحصاء بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية.

كما تمكن من إرسال جميع أعضاء القسم تقريباً – بما فى ذلك المعيدون والمدرسون المساعدون – لخارج الجمهورية لحضور مؤتمرات أو زيارة مؤسسات أو للدراسة. هذا وقد امتد هذا الاهتمام إلى المسئولين عن مكتبات الجامعة ومركز تنمية المجتمع والإداريين بالكلية. بل إنه وضع برنامجاً لتدريب السعاة والمسئولين عن النظافة بالكلية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يهتم اهتماماً كبيراً بدعوة الخبراء الأجانب لزيارة القسم، وباجتذاب

المشروعات البحثية والميدانية والمؤتمرات الدولية والمحلية. لقد كان هذا بالنسبة له أداة هامة لرفع مستوى العاملين بالكلية والجامعة .

الإيمان بالبحث العلمى:

وكان إيمانه بالبحث العلمى الذى يتناول قضايا تنموية اهتماماً كبيراً. فعندما كان عميداً لكلية الآداب بالمنيا أنشأ وحدة للبحوث ملحقة بمكتب العميد تساعده فى اتخاذ القرارات التخطيطية. وعندما ترك العمادة وعاد للقسم قرر العميد الجديد نقل هذه الوحدة لقسم الاجتماع فرحب د. شوقى بها كثيرا. وقد قام القسم من هذا المنطلق بعديد من البحوث الاجتماعية الهامة .

العمل المستقل:

من ملامحه الشخصية أيضا الرغبة الملحة فى العمل مستقلاً فى أى مستوى مهما كان فهذا يوفر له الفرصة لإرضاء نزعته للتجديد والابتكار وبدء مشروعات جديدة. فقد اتضح هذا منذ بدأ العمل فى نادى كوبرى الليمون كمدير. ثم

العمل فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية كرئيس قسم. ثـم العمل فى الأمم المتحدة كرئيس فريق. ثم العمل فى جامعـة أسيوط كرئيس قسم. ثم العمل فى جامعة المنيا كعميـد. لقـد رفض دائما أن يعمل وكيلا فى أى هيئة. كما رفض التوجيه المباشر الذى قد يعوق رغبته فى التجديـد وحبـه للمبـادأة ونزعته للاستقلال .

أمثلة أخرى:

وبالطبع .. هناك أمثلة أخرى لاتجاهاته الشخصية مثـل الولع بالفكرة المبتكرة، والإيمان بالديمقراطية فـى العمـل، والتفاؤل المستمر، والثقة بقدرات النـاس، والقـدرة علـى استيعاب الصدمات والانحناء للعواصف والشعور بالمسئولية الشخصية نحو إنهاء المسئوليات المعلقـة، والقـدرة علـى الاستفادة من جهد الآخرين، والقدرة على القيادة والتبعيـة... إلخ .

هذا من الناحية الإيجابية .. وبالطبع هناك سلبيات كثيرة من بينها العناد غير المفيد، والنسيان، والثـورات المفاجئـة،

والحساسية الزائدة نحو المال ومشكلاته، والتلكؤ فى تسـجيل كثير مما يستحق التسجيل وهلم جرا ..

أمثلة من الاتجاهات المهنية لصاحب السيرة:

رأيه فى الجامعة والمجتمع:

الجامعة أساتذة وطـلاب ومكتبـة ومعامـل وبحـوث ومتاحف وبرنامج لربط الجامعة بالمجتمع .

يهدف التعليم العام إلى تكوين المواطن الصالح أساسـا. أما التعليم الجامعى فهو يهدف إلى بناء مهنيين مبـدعين يساهمون فى بناء المجتمع وتنميته. فإذا كانـت هنـاك حاجة إلى ربط التعليم العام بالمجتمع، فإن الحاجة إلـى ربط التعليم بالمجتمع تكون أكبر وأعظم .

لابد من وجود دورة حياة كاملة ومستمرة بين الجامعـة والمجتمع تبدأ بالمدخلات ثم التحويلات ثم المخرجات ثم التغذية العكسية. والتغذية العكسية بالذات هـى الحلقـة المفقودة بين الجامعة والمجتمع فى مصر. فهـى تنبـه الجامعة إلى مدى كفاءتها فى إشباع حاجـات المجتمـع

القائمة والمستجدة.

لكى تستجيب الجامعة لاحتياجات المجتمع بسهولة لابـد لها من تبنى نظام الأقسام العلميـة المسـتقلة " ونظـام الساعات المعتمدة " حتى يتمكن كل طالـب مـن بنـاء توليفته العلمية التى يقتنع بها والتى يشعر بأنهـا سـوف تعينه فى حياته المستقبلة . لقد آن الأوان لمصـر لكـى تتخلص من نظام الكليات بالمعنى التقليدى ونظام الصدفة المعرفية[1] المتبع فى هذه الكليات .

تهدف مراكز تنمية المجتمع بالجامعـات إلـى تـدعيم العلاقة بين الأقسام العلمية فـى أى جامعـة والأنشـطة التنفيذية فى المجتمع عن طريـق البحـوث التطبيقيـة والتـدريبات والمـؤتمرات والنمـاذج التوضـيحية Demonstrations. وكل نشاط يخرج بهذه المراكز عـن هذه المجالات وعن حدود اهتمامات الأقسام العلمية فيـه تخريب للفكرة .

---

(١) يحصل الطالب على شهادة إذا ما نجح فى مجموعة معينة من الامتحانـات تقيس معارفه فى عدد محدد من العلوم .. موزعة علـى عـدد مـن السـنوات الدراسية .

لقد كان سليمان حزين – مدير جامعة أسـيوط السـابق ومنشؤها – يشير إلى جامعة أسيوط بأنها جامعة بـدون أسوار. وفعلاً امتدت الجامعة بجهودها إلى جميع مناطق الوجه القبلى من المنيا لأسوان. والآن آن الأوان أن تمتد جامعة المنيا بفروع صغيرة إلـى مراكـز المحافظـة التسعة. مبتدئه بدراسات عليا للعاملين فى تلك المنـاطق على شكل دبلومات تخصصية. وبهذا تصل الجامعة إلى الناس فى بيوتها دون أن تكبدهم عبء السـفر وعنـاء الترحال.

رأيه فى إعداد الاجتماعيين:

تعد الجامعات فئتين من الجامعيين:

- أخصائى اجتماعى .. خريج كلية الخدمـة الاجتماعيـة ومعاهدها .
- باحث اجتماعى .. خريج أقسام الاجتماع بكليات الآداب.
- ويحتاج المجتمع المصرى إلى مهنى من نـوع ثالـث يختص فيما يمكن تسميته بالتنمية الاجتماعية .

تدور اهتمامات هذا المهنى الجديد حول قضايا التنمية والوقاية لا العلاج، وقضايا الجماعات والمجتمعات لا مشكلات الأفراد، والإصلاح الاجتماعى Social Reform بقصد تغيير الظروف المجتمعية لصالح الأفراد وتدعيم النظم الاجتماعية الأساسية، ودعم حركات العدالة الاجتماعية مثل الحركات التعاونية والنقابية والاشتراكية والحكم المحلى والخدمة الاجتماعية.

يحتاج هذا المهنى الجديد إلى دراسات تكاملية فى الاقتصاد والسلوك الإنسانى. كما يحتاج إلى دراسات فى العمل مع الجماعات وتنظيم المجتمع والإجراء الاجتماعى والتربية غير النظامية والعمل مع المواطنين الأسوياء بشكل عام. كما يحتاج إلى مهارات فى العمل الفريقى وفى طرق تدعيم مشاركة محدودى الدخل واستثارة همتهم للعمل المجتمعى الابتكارى. ويحتاج كذلك إلى دراسات فى النظم التعاونية والنقابية والحكم المحلى والاتجاهات الاشتراكية .

يختلف هذا المهنى الجديد عن كل من الأخصائى الاجتماعى والباحث الاجتماعى. يختلف عن الأول من

حيث اتساع دائرة مهاراته، وتركيزه على الفقر ومشاكل الفقراء، وابتعاده عن مشاكل الفئات الخاصة (المعوقـون والمنحرفون والمتخلفون عقليا والمسنون...إلـخ). كمـا يختلف عن الباحث الاجتماعى من حيث اتجاهه التطبيقى كمهندس اجتماعى يسعى للتغيير .

رأيه فى سياسة الرعاية الاجتماعية:

نشأت الخدمة الاجتماعية الحديثة فى الغـرب لمقابلـة المشكلات التى صاحبت الثورة الصناعية التى غيـرت ملامح الحياة فى تلك المجتمعات، وإشباع الحاجات التى فشلت فى إشباعها النظم الاجتماعية. إما عـن طريـق تدعيم تلك النظم أو عن طريق تقديم خدمات بديلة. أمـا وأن هذه الثورة بمعناها الكامل – لم تتحدد ملامحها بعـد فى مصر، فإن المشكلة الأولى بالتفكير هى كيفية استثارة الهمة لدفع عجلة التصنيع .. لا حل مشـكلات الثـورة الصناعية التى لم تبدأ بمفهومها العلمى بعد .

من المسلمات الأساسية التى يجب مراعاتها فى الخدمـة

الاجتماعية وجوب تدعيم النظم الاجتماعية الأساسـية لا إضعافها. ويبدو أن وزارة الشئون الاجتماعية تنال مـن صلابة الأسرة المصرية – دون أن تقصد – وهى النظام الأساسى الذى تقوم حوله باقى النظم الاجتماعية. تنـال من صلابتها عن طريق برامج مثل الضمان الاجتمـاعى الذى يطعن التكافل الأسرى فى صميمه، ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية التى تشكك فى مسـئولية كبـار العائلة حيال المشاكل الأسرية والزواجية فى محيطهـا، وبرامج الدفاع الاجتماعى التى تتمادى فى الاعتماد على مؤسسات الأحداث وهى أعرف بالتـأثير السـئ لهـذه المؤسسات. وبالطبع، فإن صاحب السيرة ومـدون هـذه الأفكار وحاكيها للمحرر لا ينادى بإلغاء هذه البرامج فى وزارة الشئون الاجتماعية، ولكنه ينادى – ويلح فى النداء – بوجوب التروى والتحوط عند الالتجاء لهذه الخـدمات الإنسانية فى مظهرها . لقد كانت الأسرة ولا زالت نبعـاً أصيلاً للتراحم والتكافل ويجب أن تبقى كذلك لأطول مدة ممكنة .

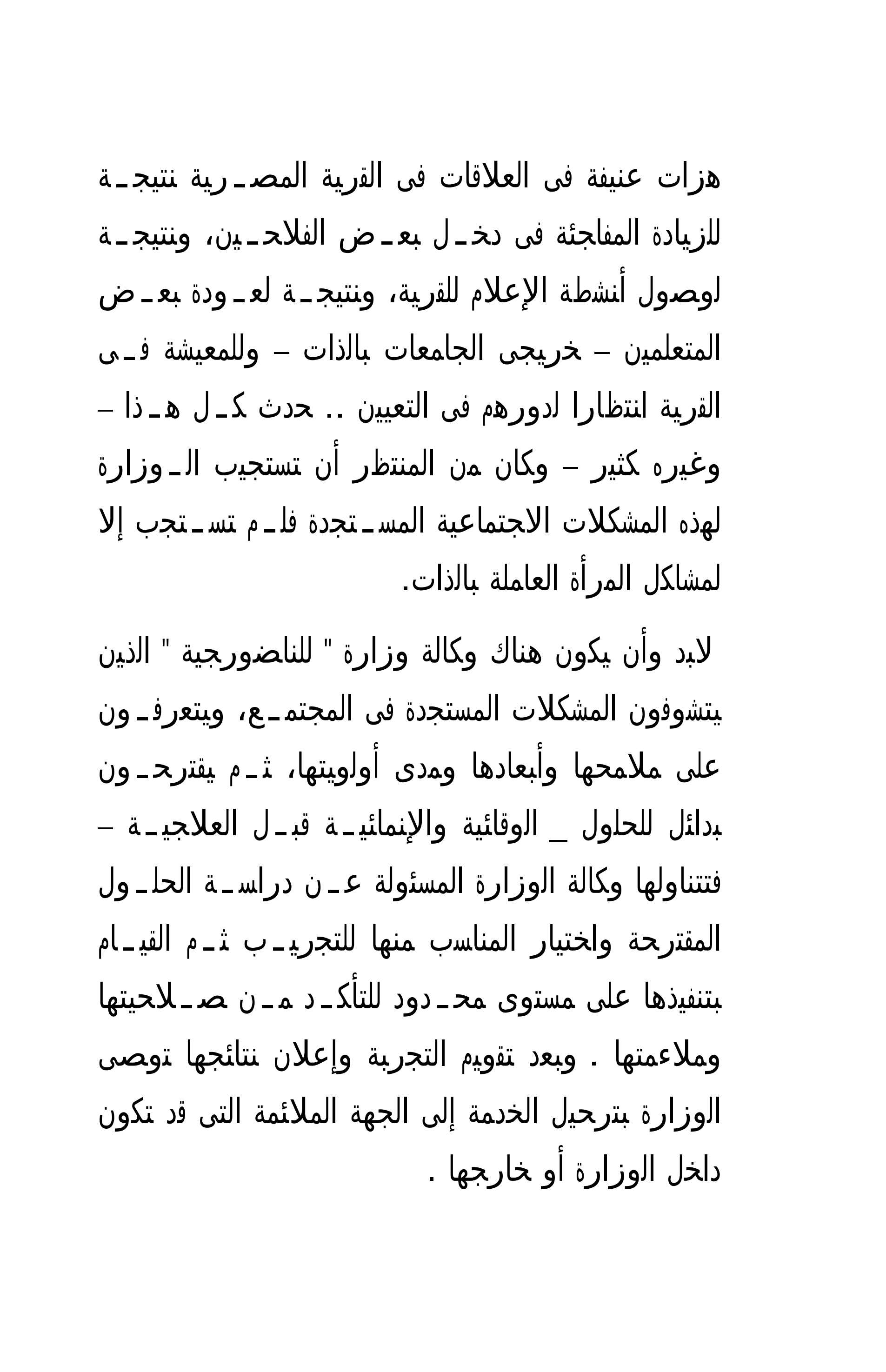
الخدمات الاجتماعية التى تقوم على اعتبارات إنسـانية

محضة ترف لا نقدر عليها فى مجتمعنا المصرى النامى، ولا يجب أن تتصدى لها الحكومة وتمولها عن طريـق الضرائب. لقد نمت الخدمة الاجتماعيـة الحديثـة فـى الغرب عندما زاد الدخل العام والخاص فى تلـك الـبلاد نتيجة للتصنيع والاستعمار واستيطان أرض ا فى كـل مكان. وأصبح هناك فائض يكفى لتمويل خدمات جديـدة لمختلف فئات الشعب ومن بينها الفئات المعوقة والعاجزة والمقهورة. أما وأن الدخل فى بلادنا لم يزد بدرجة تسمح بتجنيب قسط كاف للخدمات بأشكالها لكل فئات الشـعب، فقد أصبح لزاما علينا المفاضلة بين الخدمات وبعضـها. وكذا بين الفئات المستفيدة وبعضها، ووضعها فى سلم من الأولويات تراعى فيه المصلحة العامة قبـل المصـلحة الخاصة. فنبدى مثلا الخـدمات المرتبطـة بمشـكلات جماهيرية عن تلك المرتبطة بمشكلات فردية، والخدمات الوقائية والإنمائية على الخدمات العلاجية. كمـا نبـدى الخدمات المرتبطة بالتنمية والإنتاج الاقتصـادى علـى الخدمات المبنية على مبررات إنسانية محضة .

رأيه فى دور وزارة الشئون الاجتماعية:

يكمن المعنى الوحيد لوجود وزارة الشئون الاجتماعية فى تبنيها للخدمة الاجتماعية كطريقة للعمل تنشط عندما تفشل النظم الاجتماعية الأساسية فى القيام بمسئولياتها نحو المجتمع. فهى تسد النقص من ناحية وتدعم النظم الاجتماعية حتى تتمكن من القيام بمسئولياتها كاملة من ناحية أخرى. أى أن عمل وزارة الشئون الاجتماعية الأساسى هو متابعة التغيرات التى تطرأ على المجتمع واكتشاف المشكلات المستجدة والتعاون مع النظم الاجتماعية فى التعرف على طبيعة هذه المشكلات واقتراح بدائل الحلول وتجربتها عملياً حتى تتضح معالم الحل الأمثل. وإلى هنا تنتهى مهمة الوزارة الأصلية فتوصى بترحيل الخدمة إلى الجهة المناسبة .

لقد حدثت هزات عنيفة فى الأسرة المصرية نتيجة للانفتاح على المجتمعات البترولية، ونتيجة لخروج المرأة الحضرية للعمل. كما حدثت هزات فى العلاقات بين المثقفين من ناحية والعمال والفلاحين من ناحية أخرى نتيجة للحراك الاجتماعى غير المتوازن. كما حدثت



هزات عنيفة فى العلاقات فى القرية المصـرية نتيجـة للزيادة المفاجئة فى دخـل بعـض الفلاحـين، ونتيجـة لوصول أنشطة الإعلام للقرية، ونتيجـة لعـودة بعـض المتعلمين – خريجى الجامعات بالذات – وللمعيشة فـى القرية انتظارا لدورهم فى التعيين .. حدث كـل هـذا – وغيره كثير – وكان من المنتظر أن تستجيب الـوزارة لهذه المشكلات الاجتماعية المسـتجدة فلـم تسـتجب إلا لمشاكل المرأة العاملة بالذات.

لابد وأن يكون هناك وكالة وزارة " للناضورجية " الذين يتشوفون المشكلات المستجدة فى المجتمـع، ويتعرفـون على ملامحها وأبعادها ومدى أولويتها، ثـم يقترحـون بدائل للحلول _ الوقائية والإنمائيـة قبـل العلاجيـة – فتتناولها وكالة الوزارة المسئولة عـن دراسـة الحلـول المقترحة واختيار المناسب منها للتجريـب ثـم القيـام بتنفيذها على مستوى محـدود للتأكـد مـن صـلاحيتها وملاءمتها . وبعد تقويم التجربة وإعلان نتائجها توصى الوزارة بترحيل الخدمة إلى الجهة الملائمة التى قد تكون داخل الوزارة أو خارجها .

أما أن تدخل الوزارة فى خلافات مع وزارات أخـرى حول أحقية وزارة الشئون الاجتماعية فى الإشـراف علـى مشروعات بعينها لأنها مشروعات اجتماعية، فهذا لا يفهمـه صاحب السيرة لأن جميع مسئوليات وزارات التعليم والثقافة وجزءاً كبيراً مـن مسـئوليات وزارات الصـحة "التثقيـف والزراعة" "الإرشاد" .. كلها مشروعات اجتماعية بمعنى أنها تتناول قضايا نمو المواطنيـن وتكيفهم. يجب أن ترفع وزارة الشئون الاجتماعية يدها عن حضانات الأطفال مـا دامـت وزارة التعليم قد تبنتها، وترفع يدها عـن الأنشـطة الحـرة للشباب ما دام المجلس الأعلى للشباب والرياضة قد تبناهـا، وترفع يدها عن برامج تنظيم الأسرة ما دامت وزارة الصحة قد تبنتها(١). ثم تبدأ فوراً فى تناول المشـكلات الاجتماعيـة الجديدة والمستجدة بمنهج علمى يقوم على التجريب المقـنن. لقد آن الأوان لأن تتعرف وزارة الشئون الاجتماعيـة علـى مسئولياتها الحقيقية وإلا أصبحت وزارة ما ليس كذلك " كما يحلو للبعض أن يقول " .

---

(١) أصبح اسم وزارة الصحة وزارة الصحة والسكان مؤخراً. "المحرر".

رأيه فى العلاقة بين وزارة الشئون الاجتماعية والنشاط الأهلى:

يعطى الدستور للمواطنين الحق فـى التعبيـر عـن وجهات نظرهم، ويعطيهم الحق فـى عقـد اجتماعـات لمناقشة الأمور التى تهمهم. كما يعطيهم الحق فى تكوين جمعيات ترعى شئونهم وشئون مجتمعاتهم بالطريقة التى يرونها. ويقوم المواطنون عادة بتسجيل جمعياتهم هذه فى وزارتى الشئون الاجتماعية أو الثقافة أو المجلس الأعلى لرعاية الشباب[1] حسب النشاط الذى تزاوله الجمعية .

تصدت وزارة الشئون الاجتماعية لمسـئولية توجيـه النشاط الأهلى وتدعيمه فى المجالات التـى لا تخـص الثقافة أو الشباب .. وتحت إشراف الوزارة قام أربعـة أنواع من الجمعيات الأهلية :

- جمعيات شبه حكومية ترعى أنشـطة حكوميـة صـرفه (فكراً وتمويلاً وإدارة) أنشأتها خصيصا حتـى تتمتـع بالأنشطة المنوطة بها بتسهيلات قانون الجمعيات .

---

(١) أصبح الاسم وزارة الشباب "المحرر".

- جمعيات أهلية أسندت لها الحكومة نشـاطات حكوميـة (فكراً وتمويلاً) وتركت للجمعيات إدارتها .
- جمعيات أهلية تعينها الوزارة بالرأى والمال فتقبل هـذه توجيهات الحكومة حتى يستمر العون المالى .
- جمعيات أهلية غير معانة تقبل توجيهات الحكومة بأمـل الحصول على عـون مالى من الوزارة فى المستقبل .

بالإضافة إلى هذه الأنواع الأربعـة مـن الجمعيـات الأهلية المسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعيـة يشـكل الناس تلقائياً جمعيات أهلية عفويـة أو منتظمـة دون أن يدر بخلدهم أمر تسجيلها. ومن أمثلـة هـذه الجمعيـات التلقائية؛ جماعات التعاون المالى التى يشكلها المواطنون إذ ما احتاجوا إلى مبلغ مجمد مـن المـال، وجماعـات الرحلات والمصايف المشـتركة، وجماعـ ـات الأولاد الذين يجتمعون كل يوم للعب معا فى الشارع، وجماعات الشباب التى تقف علـى النواصـى أو يجلسـون علـى المقاهى بانتظام...إلخ.

أصدر مجلس الشعب قانوناً لتنظيم العمل بالجمعيـات

الأهلية ممكنا الوزارة مـن الإشـراف المـالى والفنـى والإدارى على الجمعيات الأهلية المسجلة بالوزارة .

تحاول وزارة الشئون الاجتماعية جاهدة تدعيم هـذه الجمعيات مالياً وفنياً وإدارياً منطلقة من عدة اعتبـارات أساسية اقتنعت بها الوزارة فيما يبدو، ومـن أهـم هـذه الاعتبارات ما يلى :

- إن النشاط الأهلى أداة لتدعيم جهود الوزارة .
- إن من حق الوزارة تحريـر أنشـطتها مـن الـروتين الحكومى بإسنادها إلى جمعيات أو إنشاء جمعيات لها .
- إن خبراء الحكومة أدرى باحتياجات الشـعوب وطـرق إشباعها من الشعب نفسه .
- إنه يمكن ربط المعونة الحكومية للجمعيات بشروط ترفع من مستوى الخدمة فيها .

من هذا المنطلق نظمت الوزارة الجمعيات الأهلية فى اتحادات عامة واتحادات نوعية واتحادات إقليمية تديرها الوزارة بطريقة ديموقراطيـة المظهـر وتكنوقراطيـة المخبر. وتشرف من خلالها على الجمعيـات لتوجيههـا

بطريقة لا تمكن هذه الجمعيات من الاعتراض مستخدمة حقها فى الدعم المالى والفنى والإدارى . وكيف تعترض هذه الجمعيات وجميع العاملين فى الاتحادات من موظفى الوزارات ذوى النفوذ والذين يمكنهم التوصـية بإسـناد المشروعات وتقديم المعونات الماليـة ؟ لقـد أحكمـت الحكومة قبضتها على النشاط الأهلى بـدعوى تدعيمـه ورفع كفاءته، وبهذا تحول النشاط الأهلى الحر المنطلـق إلى نشاط تابع .

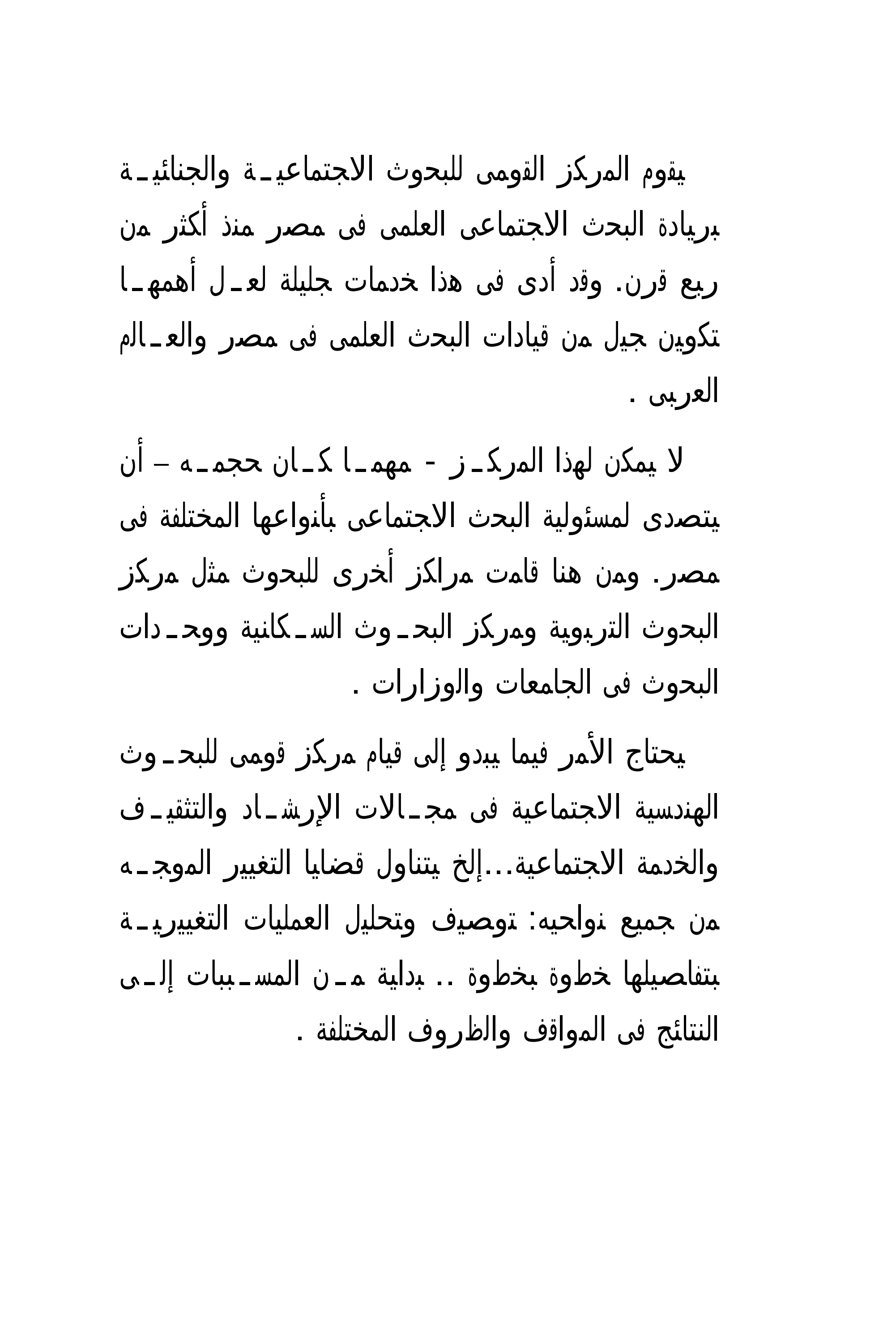
يجب أن تعيد الحكومة النظر فى سياستها نحو النشاط الأهلى. فترد له اعتباره واحترامه، وتتركه حرا ليعبـر عن إرادة المواطنين. ولينعم الشعب بحقه الدستورى فى المشاركة دون تعقيدات. ولن يتأتى ذلـك إلا بمراجعـة قانون الجمعيات الأهلية، واعتبار وزارة الشـئون مـن الوزارات الصديقة للشعب لا حارسـه عليـه. فتـدعم المشاركة الشعبية كهدف فى حد ذاته، وأداة لبناء شـعب واع يحمى نفسه ويرعى فئاته الضعيفة بطريقته الخاصة.

رأيه فى مبادئ الخدمة الاجتماعية فى مصر:

للخدمة الاجتماعية قواعد أساسية للعمل اتفق عليهـا المهنيون فى الولايات المتحـدة الأمريكيـة، ثـم امتـد الاعتراف بها إلى باقى بـلاد العـالم . هـذه القواعـد الأساسية أو مبادئ الخدمة الاجتماعيـة كمـا يسـميها المهنيون تبلورت واتخذت شكلها المعروف فى حضـن الثقافة اليهودية – المسيحية كما يقول الأمريكيون. ومـن ثم جاءت متمشية مع تلك الثقافة ومـع ثقافـة المجتمـع الرأسمالى المصنع بالطبع .

ولما كان الدين الإسلامى قد نادى بما يختلف كثيـراً عما جاء فى اليهودية والمسيحية. فإن الأمر يحتاج إلـى دراسات جادة للوصـول إلـى مبـادئ تتماشـى مـع الأيديولوجية الإسلامية. فليس من المعقول أن نتحدث عن " القبول " الكامل بينما ينادى الإسلام بضرورة التوجيـه باليد ثم اللسان ثم القلب. وليس من المعقـول أن نعتبـر المجرم مريضا يحتاج للعـلاج بينمـا ينـادى الإسـلام بالقصاص وهلم جرا ..

رأيه فى البحث الاجتماعى فى مصر:



يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعيـة والجنائيـة بريادة البحث الاجتماعى العلمى فى مصر منذ أكثر من ربع قرن. وقد أدى فى هذا خدمات جليلة لعـل أهمهـا تكوين جيل من قيادات البحث العلمى فى مصر والعـالم العربى .

لا يمكن لهذا المركـز - مهمـا كـان حجمـه – أن يتصدى لمسئولية البحث الاجتماعى بأنواعها المختلفة فى مصر. ومن هنا قامت مراكز أخرى للبحوث مثل مركز البحوث التربوية ومركز البحـوث السـكانية ووحـدات البحوث فى الجامعات والوزارات .

يحتاج الأمر فيما يبدو إلى قيام مركز قومى للبحـوث الهندسية الاجتماعية فى مجـالات الإرشـاد والتثقيـف والخدمة الاجتماعية...إلخ يتناول قضايا التغيير الموجـه من جميع نواحيه: توصيف وتحليل العمليات التغييريـة بتفاصيلها خطوة بخطوة .. بداية مـن المسـببات إلـى النتائج فى المواقف والظروف المختلفة .

١-رأيه فى ثقافة المجتمع المصرى:

يلتقى الزمان والمكان مـع الإنسـان فـى أى مجتمـع ويكونون ثقافته المميزة. وعن طريق التنشـئة الاجتماعيـة يستبطن أبناء المجتمع هذه الثقافة، فيحتكمون لقيمها وقواعدها ويتصرفون بمقتضاها، بل يدافعون عن متضـمناتها وكأنهـا نابعة منهم. أى أن ثقافة المجتمع تصـبح ثقـافتهم ويصـبح الناس أسرى لها ولا يستطيعون منها فكاكا حتى ولو أرادوا .

هذا هو الأساس .. وبعد العمل عن طريـق الابتكـار المحلى والنقل والانتشار تتغير هذه الثقافـة . حـدثت هـذه العملية ببطء شديد فى البداية، ثم تسارعت بمـ ـرور آلاف السنين حتى وصلت ذروتها فى عصـرنا هـذا .. عصـر التكنولوجيا الحديثة.

والإنسان – فى صورته الأخيرة توليفة من نوع خاص. يجمع فى باطنه كل الثقافات التى مـرت عليـه، وتـداخلت وتشابكت وتساندت وتفاعلت مع بعضها فى غالب الأحيان .. وبقيت متجاورة أحياناً أخرى. أى أن الإنسان الذى نتعامـل معه حصيلة هذه الثقافات .. يجمع فى داخله كما هائلا مـن

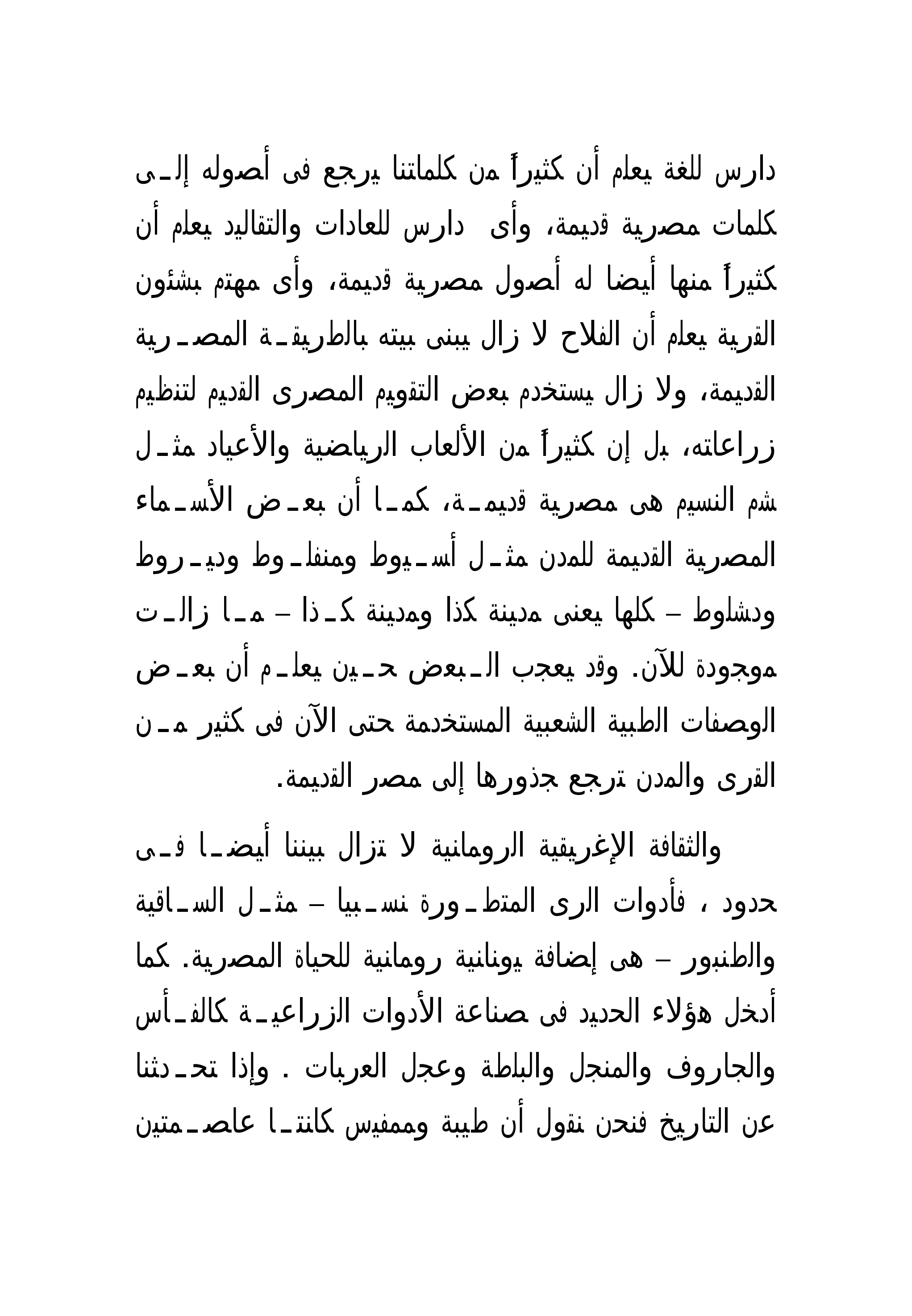
المعتقدات والموجهات .. يتصرف بمقتضاها دون أن يبـذل جهدا للتذكر وتجميع الفكر .. يسأل نفسه عن المنطـق وراء سلوكه .. بل إنه مستعد لأن يحمى معتقداته حتى ولو لـوى المنطق لصالحه لوياً.

إن ثقافة الإنسان المصرى هى حصـيلة الزمـان والمكان ..

المجتمع المصرى نتاج للزمان:

لا يمكن أن ينفصل المجتمع المصرى الحاضر – فـى ريفه وحضره – عـن جذوره الثقافية. فمصر القديمة ومصر اليونانية والرومانية ومصر القبطيـة ومصـر الإسـلامية، بالإضافة إلى مصر الحديثة – بمتضمناتها الأوروبية – كـل هذا تراكم حتى كون ثقافة مصر التى نعيشها اليوم بعد إجراء عمليات المزج والاختيار والتصفية .

ولأسباب مختلفة كان أثر الثقافات المصـرية القديمـة والإسلامية والأوروبيـة كبيراً مقارنة بالثقافـات اليونانيـة والرومانية. فثقافة مصر القديمة لا تزال حيـة بيننـا، فـأى

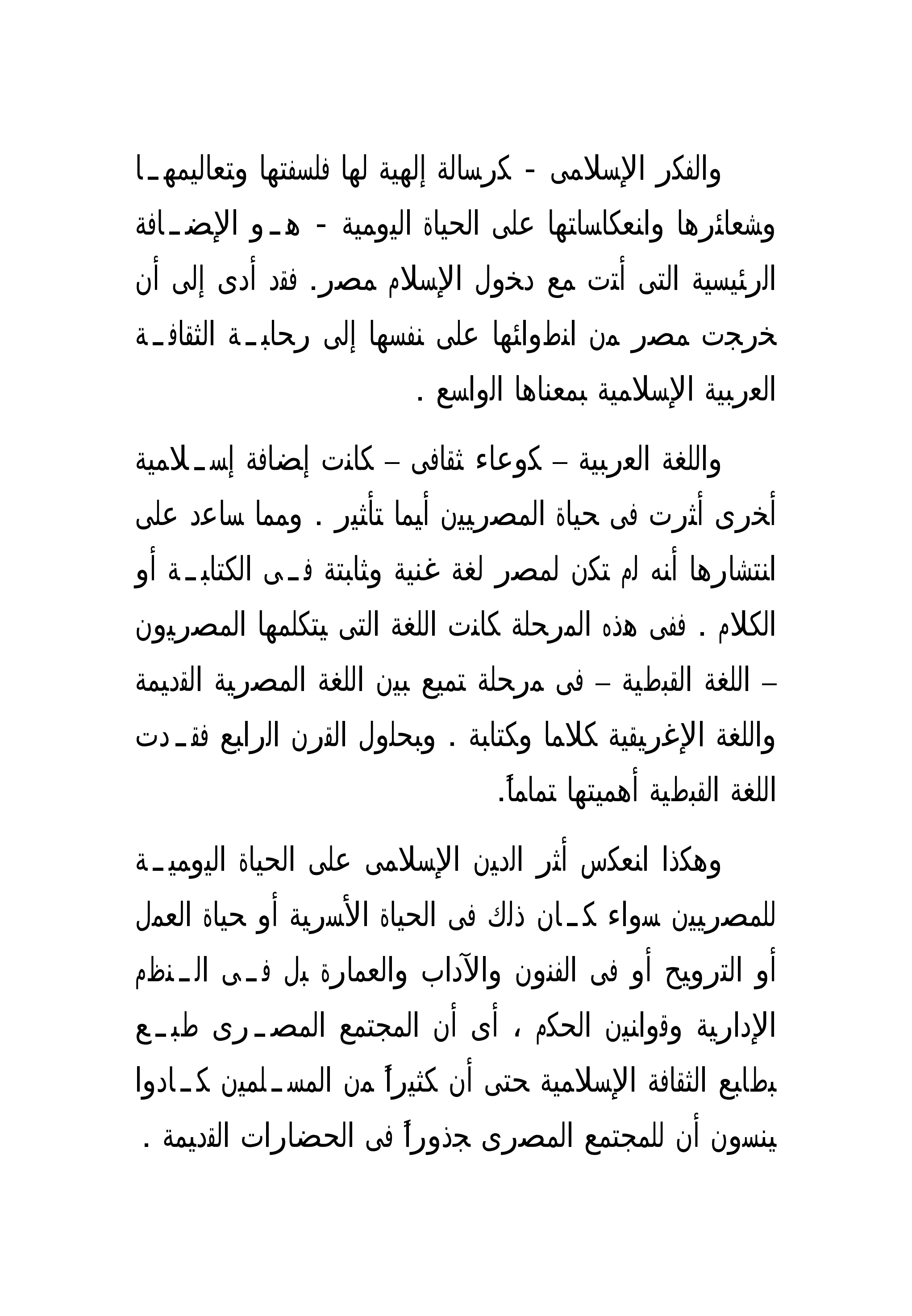

دارس للغة يعلم أن كثيراً من كلماتنا يرجع فى أصوله إلـى كلمات مصرية قديمة، وأى دارس للعادات والتقاليد يعلم أن كثيراً منها أيضا له أصول مصرية قديمة، وأى مهتم بشئون القرية يعلم أن الفلاح لا زال يبنى بيته بالطريقـة المصـرية القديمة، ولا زال يستخدم بعض التقويم المصرى القديم لتنظيم زراعاته، بل إن كثيراً من الألعاب الرياضية والأعياد مثـل شم النسيم هى مصرية قديمـة، كمـا أن بعـض الأسـماء المصرية القديمة للمدن مثـل أسـيوط ومنفلـوط وديـروط ودشلوط – كلها يعنى مدينة كذا ومدينة كـذا – مـا زالـت موجودة للآن. وقد يعجب الـبعض حـين يعلـم أن بعـض الوصفات الطبية الشعبية المستخدمة حتى الآن فى كثير مـن القرى والمدن ترجع جذورها إلى مصر القديمة.

والثقافة الإغريقية الرومانية لا تزال بيننا أيضـا فـى حدود ، فأدوات الرى المتطـورة نسـبيا – مثـل السـاقية والطنبور – هى إضافة يونانية رومانية للحياة المصرية. كما أدخل هؤلاء الحديد فى صناعة الأدوات الزراعيـة كالفـأس والجاروف والمنجل والبلطة وعجل العربات . وإذا تحـدثنا عن التاريخ فنحن نقول أن طيبة وممفيس كانتـا عاصـمتين

لمصر وهما كلمتان يونانيتان ، بل إننا نقول أن " هليوبوليس " وقصدنا حى مصر الجديدة فى القاهرة .. هى كلمة يونانية معناها مدينة الشمس .

وللثقافة القبطية – التى هى امتـداد للثقافـة المصـرية القديمة بعد أن تلونت قليلاً بالثقافة اليونانية الرومانية – آثار واضحة فى حياتنا الراهنة. فعن طريقها انتقـل كثيـر مـن العادات والتقاليد والفنون واللغة المصرية القديمة إلى ثقافتنـا الحاضرة ، وقد كان للفن القبطى بالذات – وخاصـة الشـق الرمزى منه – انعكاسات كبيرة على الفن الإسلامى بعد ذلك.

وكان للثقافة الإسلامية أثر عميق فـى تلـوين الثقافـة المصرية وتشكيلها حتـى أن أغلب المصريين لا يعتبرهـا ثقافة غريبة أو دخيلة على المجتمع. بـل إن كثيـراً مـنهم يعتبرها الطابع الأصيل للثقافة المصرية عامة. ويكاد هؤلاء ينفرون من أى قول مخالف لذلك، وفى هذا القول كثير مـن الحق. فقد استقبل أغلـب المصـريين الفكـر الإسـلامى – بملامحه العربية – بترحيب كبير، واستنبطوا ما جاء فيه، بل وتفوقوا على كثير من زملائهم المسلمين فى البلدان الأخرى فى تفسير وتطوير الفكر الدينى فى كثير من الأحيان.



والفكر الإسلامى - كرسالة إلهية لها فلسفتها وتعاليمها وشعائرها وانعكاساتها على الحياة اليومية - هو الإضافة الرئيسية التى أتت مع دخول الإسلام مصر. فقد أدى إلى أن خرجت مصر من انطوائها على نفسها إلى رحابة الثقافة العربية الإسلامية بمعناها الواسع .

واللغة العربية – كوعاء ثقافى – كانت إضافة إسلامية أخرى أثرت فى حياة المصريين أيما تأثير . ومما ساعد على انتشارها أنه لم تكن لمصر لغة غنية وثابتة فى الكتابة أو الكلام . ففى هذه المرحلة كانت اللغة التى يتكلمها المصريون – اللغة القبطية – فى مرحلة تميع بين اللغة المصرية القديمة واللغة الإغريقية كلاما وكتابة . وبحلول القرن الرابع فقدت اللغة القبطية أهميتها تماماً.

وهكذا انعكس أثر الدين الإسلامى على الحياة اليومية للمصريين سواء كان ذلك فى الحياة الأسرية أو حياة العمل أو الترويح أو فى الفنون والآداب والعمارة بل فى النظم الإدارية وقوانين الحكم ، أى أن المجتمع المصرى طبع بطابع الثقافة الإسلامية حتى أن كثيراً من المسلمين كادوا ينسون أن للمجتمع المصرى جذوراً فى الحضارات القديمة .

والخلاصة هى أن ثقافة مصر التى نعيشها اليـوم هـى محصلة للتراكم الثقافى وتفاعله مع القوى المعاصـرة التـى توجه مقدرات المجتمع. لقد غيرت مصر دينها من العقائـد المصرية القديمة إلى المسيحية ثم إلى الإسـلام ، وغيـرت لغتها من المصرية القديمة إلى القبطية ثم إلى العربية ، كمـا غيرت أبجديتها من الهيروغليفية إلى القبطية ثم إلى الأبجدية العربية. لقد تغيرت مصر فى أساسها الثقافى بل فى صـميم هويتها. ومع ذلك فإنها – كما يقول زكى نجيب محمود "لـم تكن فى كل مرحلة جديدة يجيئها بها التـاريخ تغسـل عـن جسدها غبار المرحلة السابقة، بل كانت كالذى يرتدى ثوبـاً جديداً يضيفه إلى ثيابه". لقد بقيت مصر ذات سمات خاصـة لا يخطؤها أى دارس بالرغم من كل النماذج الذى وصفناه.

المجتمع المصرى نتاج للمكان:

هذه هى انعكاسات الزمان، أما انعكاسـات المكـان .. النهر والصحراء والبحر. فقد أدت إلى نشأة حضـارة وادى النيل ، وإلى ظهور مصر بحدودها المعروفة الآن منذ خمسة آلاف سنة ، إلى التضامن والتكافل بين المصـريين، وإلـى

ظهور حكومة مركزية مبكرة ، وإلى ترابط مصر مع العالم.

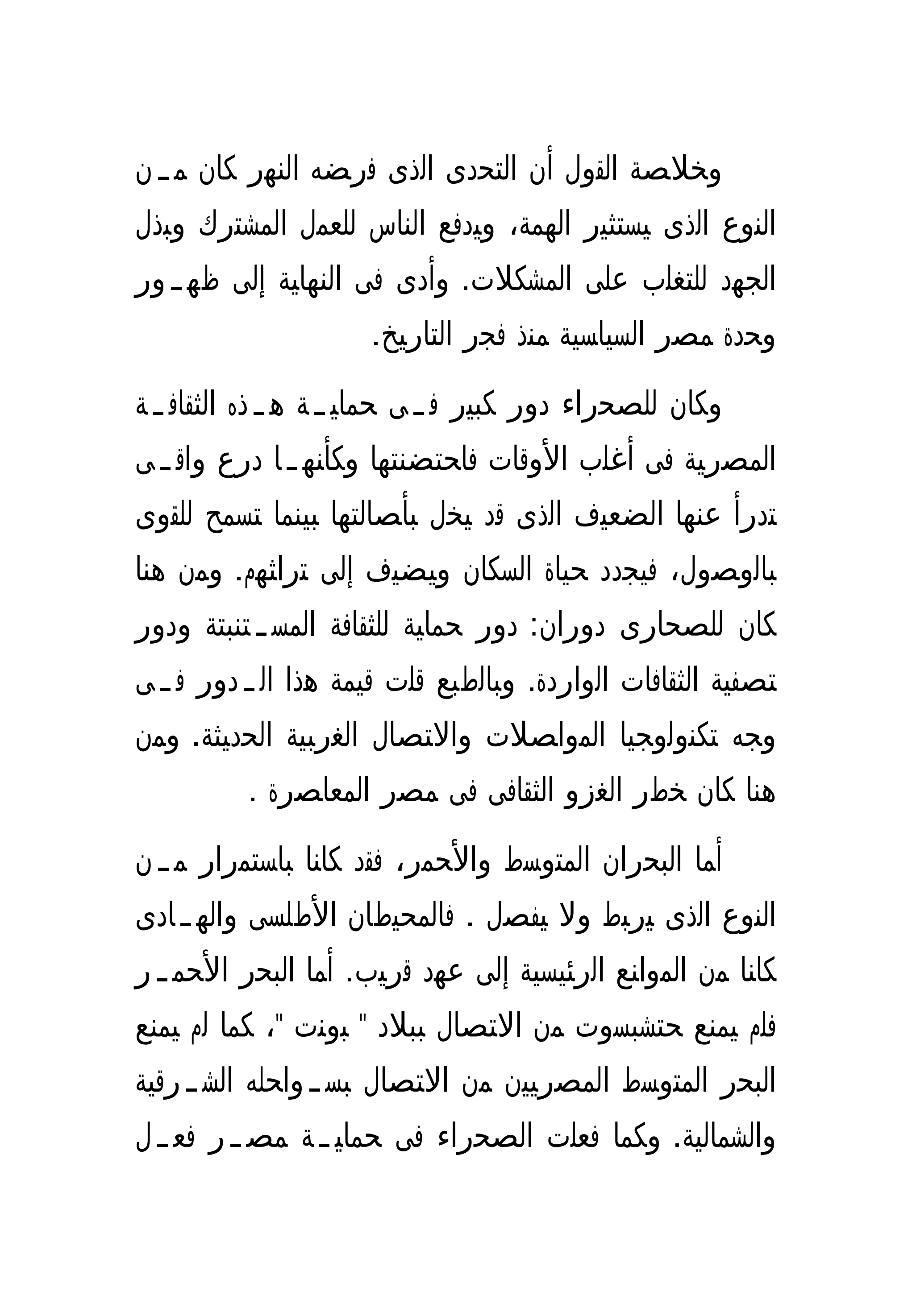
ظهرت الزراعة على ضفاف النيل منذ أكثر من عشرة آلاف سنة، وبقيت الحياة قرب النهر وفى الدلتا منذ ذلك الوقت. وهذا هو جوهر القصة. فمصر هى مصريون نشأوا فى بيئة معينة . لقد سكن هؤلاء الوادى وتحدوا الطبيعة وكونوا حضارة .

كان لموقع مصر الوسط بين القارات – الذى ربط الشرق والغرب ببداية عصر الكشوف الجغرافية – انعكاسات كبيرة على حياة المصريين فى تاريخهم . ولقد استفادت مصر من هذا الموقع فى عصور قوتها وأضيرت فى عصور ضعفها. فهذا الموقع هو الذى فرض مرور التجارة بمصر أيام المماليك، وهو الذى فرض وجود قناة السويس ، وهو الذى حدا بنابليون إلى القيام بمغامرته فى نهاية القرن الثامن عشر ، وهو الذى دفع بالإنجليز إلى احتلال مصر فى نهاية القرن التاسع عشر. كما أنه كان وراء غضبة الإنجليز والفرنسيين والإسرائيليين عند تأميم القناة فقاموا بمغامرتهم الفاشلة عام ١٩٥٦، إلى غير ذلك من الأمثلة. على أن موقع مصر الذى جعلها مطمعا للكثير أضفى عليها قوة جاذبة

شدت إليها كثيراً من الهجرات من المجتمعـات المجـاورة، أقلقتها أحيانا ودعمتها أحيانا أخرى . وكان لموقـع مصـر أيضا أثر كبير فى قيام ثقافتها بالصورة التى هى عليها الآن. فالموقع ولا شك هو الذى جعلها تتفاعل مع حضـارة بابـل وآشور وحضارة الفينيقيين والحضارة الإغريقية والحضـارة العربية فأخذت منها وأعطتها على مر الزمن. بل إن موقعها – فى الأساس لا ثروتها – هو الذى فتح لها البـاب للتـأثر بالحضارة الأوربية فى العصر الحديث .

وفرض النهر ثقافة زراعية من نوع خاص تختلف عن الثقافات الزراعية التى تقوم على الأمطار. فقد أدى ظهـور الزراعة واستمرارها دون انقطاع حتى يومنا هذا إلى تركـز السكان وتكاثرهم داخل الوادى. وأدت الظروف الجيولوجيـة والمناخية واستجابة الإنسان المصرى لها إلـى أن ظهـرت حضارته الأصيلة. فقد كان فيضان النهر العنيف والذى كان مصدر خطر لسكان الوادى هو الأساس فى قيام المصـريين ببناء الجسور والترع والقنوات وبناء القـرى فـى منـاطق مرتفعة لتكون فى مستوى الماء. واستمر هذا الجهد سـنوات طويلة حتى تمكن المصريون من ترويض النهر واستئناسه .

وتطلب هذا جهوداً فى التخطيط والحفر والبناء مما فـرض نوعاً معيناً من التنظيم كان هو الأساس فى بناء ثقافة مصـر كما فرض قدراً كبيـراً مـن ولاء المصـريين لـلأرض ، وانعكس هذا وذاك على الثقافة التـى كـان أساسـها المـاء والفيضان والجهد المشترك. وما أن استقر الإنسان المصرى فى القرية حتى بدأت سلسلة من الاختراعـات والاكتشـافات فتعلم كيف يستأنس الحيوان .. وكيف يستخدم قوة الـريح .. واخترع المحراث والمركب الشـراعية .. وعـرف كيـف يستخدم النحاس والحديد، حتى تراكمت لديه خبرات مختلفـة أدت إلى ظهور صناعات يدوية، وزيادة فى الإنتاج الزراعى مما حتم عليه الاتصال بالقرى المجـاورة لتبـادل الإنتـاج. فبدأت التجارة. ولحساب التجارة ظهر الكتبة والمحاسـبون. ولحسم مشكلات التجارة ولتنظيم الزراعـة ظهـر الحكـام المركزيون. ولتأمين التجارة ظهرت الجيوش. ولدعم التجارة والحرفة بدأت المغامرات الحربية وتكوين الإمبراطوريات ، وكما نشأت القرى على ضفاف النيل ظهرت - أيضا المـدن - فى الوادى بالقرب من النهر الذى كان هو الوسيلة الأولى لنقل البضائع والمحاصيل .



وخلاصة القول أن التحدى الذى فرضه النهر كان من النوع الذى يستثير الهمة، ويدفع الناس للعمل المشترك وبذل الجهد للتغلب على المشكلات. وأدى فى النهاية إلى ظهور وحدة مصر السياسية منذ فجر التاريخ.

وكان للصحراء دور كبير فى حماية هذه الثقافة المصرية فى أغلب الأوقات فاحتضنتها وكأنها درع واقى تدرأ عنها الضعيف الذى قد يخل بأصالتها بينما تسمح للقوى بالوصول، فيجدد حياة السكان ويضيف إلى تراثهم. ومن هنا كان للصحارى دوران: دور حماية للثقافة المستنبتة ودور تصفية الثقافات الواردة. وبالطبع قلت قيمة هذا الدور فى وجه تكنولوجيا المواصلات والاتصال الغربية الحديثة. ومن هنا كان خطر الغزو الثقافى فى مصر المعاصرة .

أما البحران المتوسط والأحمر، فقد كانا باستمرار من النوع الذى يربط ولا يفصل . فالمحيطان الأطلسى والهادى كانا من الموانع الرئيسية إلى عهد قريب. أما البحر الأحمر فلم يمنع حتشبسوت من الاتصال ببلاد " بونت "، كما لم يمنع البحر المتوسط المصريين من الاتصال بسواحله الشرقية والشمالية. وكما فعلت الصحراء فى حماية مصر فعل

البحران من حيث حماية ثقافة مصر .

التثاقف والمجتمع المصرى:

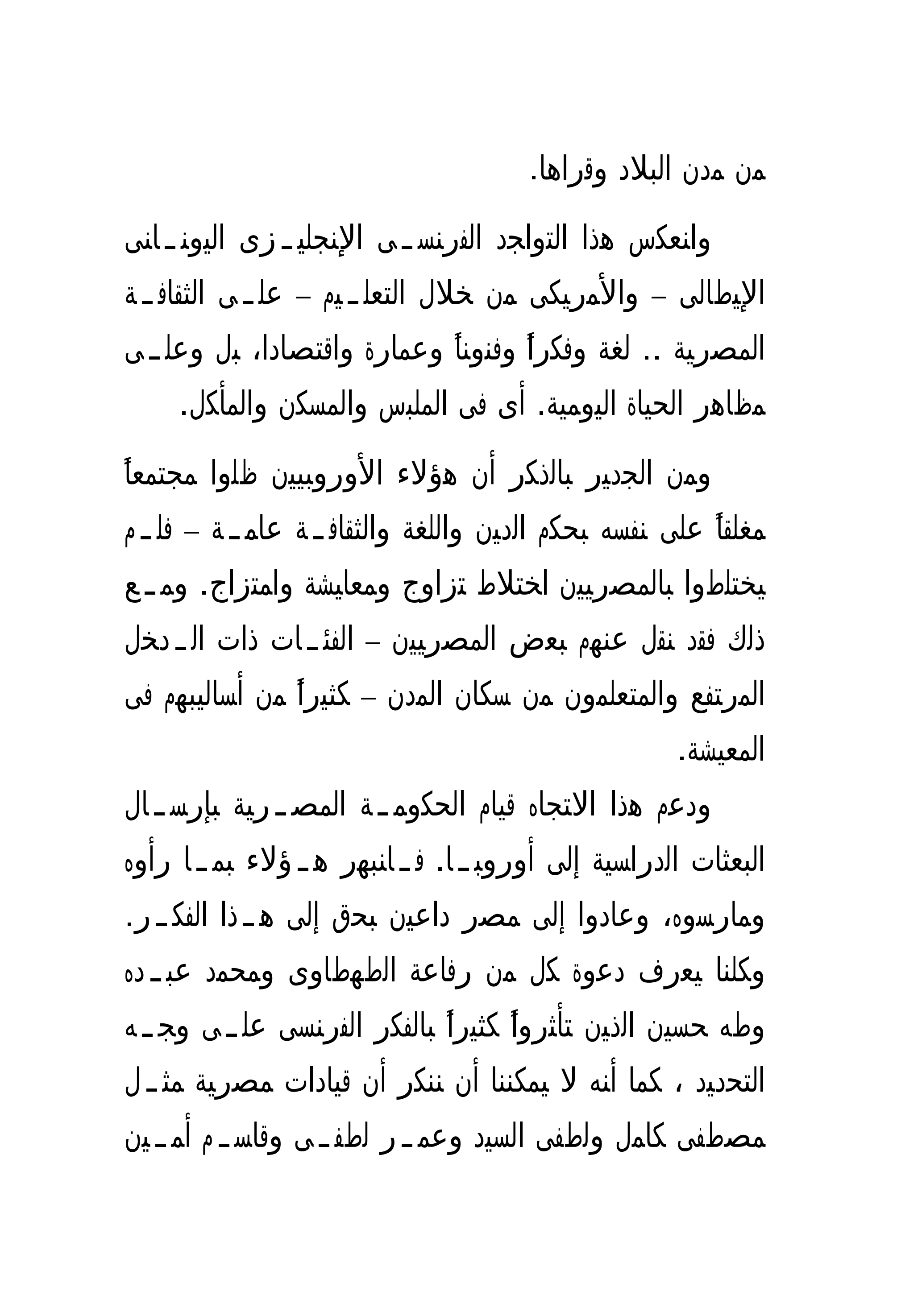
في العصر الحديث – بداية من الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر – انفتحت مصر على الثقافة الأوروبية التى كانت قد وصلت إلى درجة كبيرة من الرقى. فقد كانت أوروبا قد مرت بعصر النهضة وبالثورة الصناعية والثورة الرأسمالية والثورة الحضرية والثورة التكنولوجية، بينما كانت مصر ولا زالت تعيش ثقافة القرون الوسطى تحت الحكم العثمانى المنغلق .

وبداية من الحملة الفرنسية انفتحت مصر على الفكر الأوروبى. ذلك أن نابليون عندما أتى إلى مصر اصطحب معه حوالى مائتى عالم فرنسى فى فروع مختلفة ، وقام هؤلاء بدراسة المجتمع المصرى فكتبوا موسوعة وصف مصر، وقاموا بأول تعداد للمصريين، وكشفوا عن مغاليق الكتابة الهيروغليفية فانفتحت أمامهم إمدادات مصر فى التاريخ، وهرب نابليون من مصر بعد فترة وجيزة تاركاً وراءه هؤلاء العلماء ، فكانوا بداية لعمليات التحديث

والتغريب التى حدثت فى مصر. ودعم هذا محمد على الذى استعان بالخبراء الأوروبيين فى كل مجال، وتلاه إسـماعيل الذى نادى بأن مصر قطعة من أوروبا وانغمس فى التـرف الغربى بكل معانيه. فبعد أن كان جده محمد علـى يسـتعين بالأوربيين لفتح المدارس التجهيزيـة والعليـا وفـى بنـاء الخزانات والقناطر وتدعيم الزراعة والصناعة وتقوية الجيش امتد اهتمام حفيده إسماعيل إلى الرفاهيـة. فبنـى القصـور والحدائق الغناء واهتم بتجميل العاصمة وتزيينها، وبنـى دار الأوبرا. أى أنه نهل من معطيات الترف التـى يـذخر بهـا المجتمع الأوروبى .

وفى عام ١٨٨٢ حدث صدام بين الفكر الوارد والفكـر الأصيل أدى إلى قيام ثورة الفلاحين بقيادة عرابى باشا ضـد خديوى مصر الذى استعان بالإنجليز فلبوا الدعوة مـرحبين، وأعطى ذلك دفعة جديدة للفكر الغربى فى مصر.

وكان لليونانيين والإيطاليين مكانة خاصة فى مصر على الدوام كتجار ورجال أعمال وخبراء فى بعض الأحيان. فقـد استولوا – بحكم خبـراتهم – علـى التجـارة فـى مـدينتى الإسكندرية والقاهرة ، كما كانت لهم امتدادات أيضا فى كثير

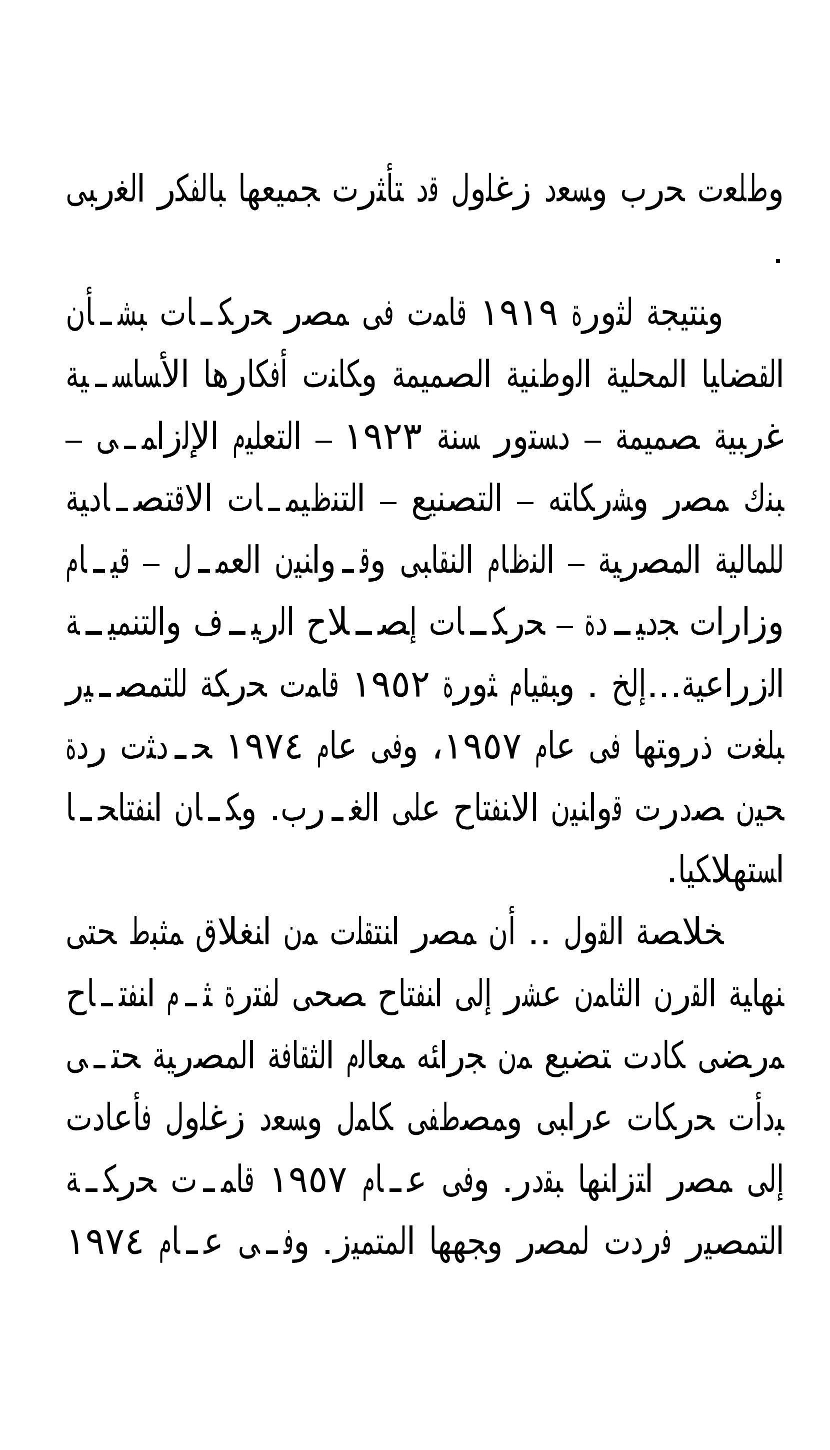


من مدن البلاد وقراها.

وانعكس هذا التواجد الفرنسـى الإنجليـزى اليونـانى الإيطالى – والأمريكى من خلال التعلـيم – علـى الثقافـة المصرية .. لغة وفكراً وفنوناً وعمارة واقتصادا، بل وعلـى مظاهر الحياة اليومية. أى فى الملبس والمسكن والمأكل.

ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الأوروبيين ظلوا مجتمعاً مغلقاً على نفسه بحكم الدين واللغة والثقافـة عامـة – فلـم يختلطوا بالمصريين اختلاط تزاوج ومعايشة وامتزاج. ومـع ذلك فقد نقل عنهم بعض المصريين – الفئـات ذات الـدخل المرتفع والمتعلمون من سكان المدن – كثيراً من أساليبهم فى المعيشة.

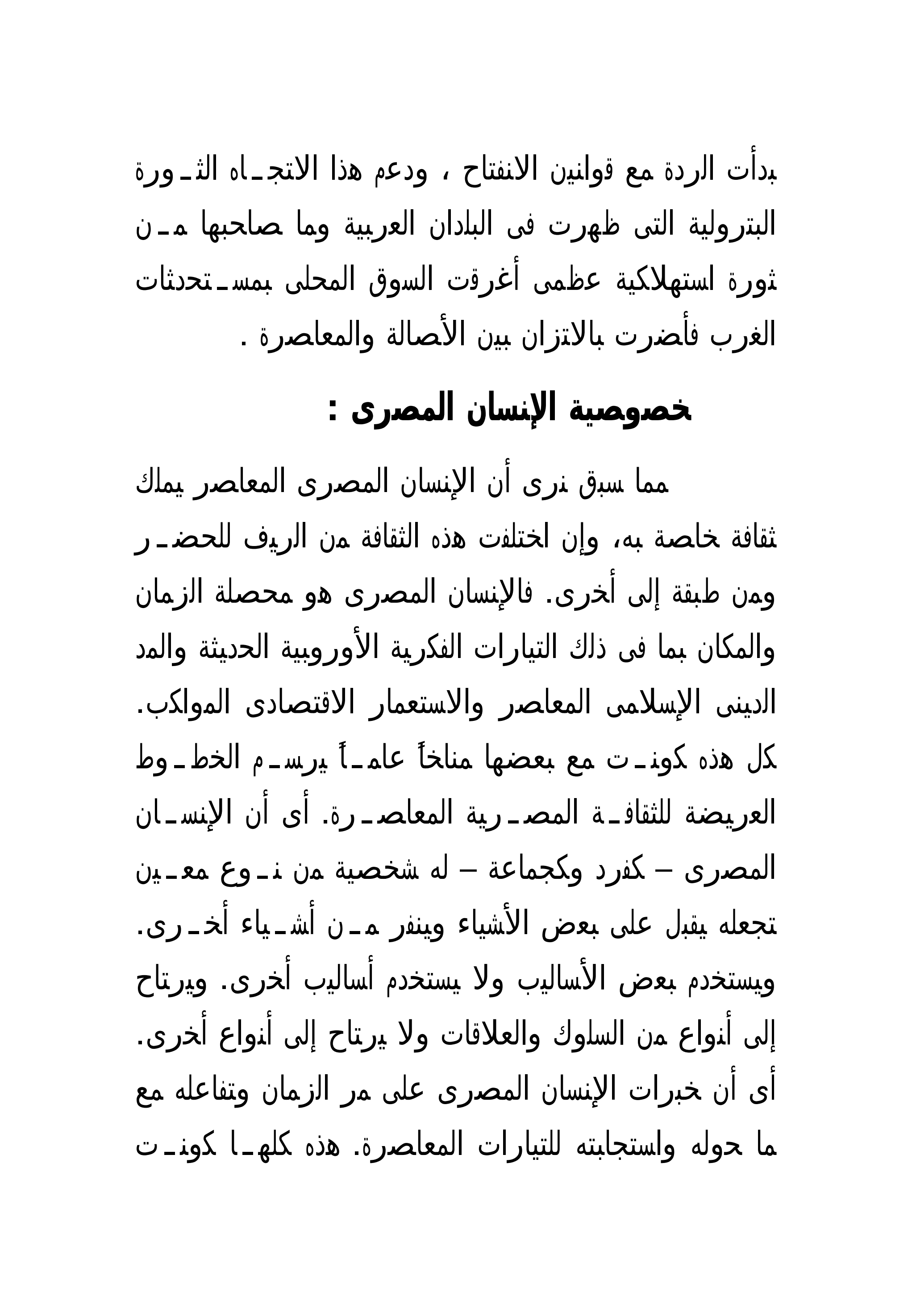
ودعم هذا الاتجاه قيام الحكومـة المصـرية بإرسـال البعثات الدراسية إلى أوروبـا. فـانبهر هـؤلاء بمـا رأوه ومارسوه، وعادوا إلى مصر داعين بحق إلى هـذا الفكـر. وكلنا يعرف دعوة كل من رفاعة الطهطاوى ومحمد عبـده وطه حسين الذين تأثروا كثيراً بالفكر الفرنسى علـى وجـه التحديد ، كما أنه لا يمكننا أن ننكر أن قيادات مصرية مثـل مصطفى كامل ولطفى السيد وعمـر لطفـى وقاسـم أمـين



وطلعت حرب وسعد زغلول قد تأثرت جميعها بالفكر الغربى .

ونتيجة لثورة ١٩١٩ قامت فى مصر حركـات بشـأن القضايا المحلية الوطنية الصميمة وكانت أفكارها الأساسـية غربية صميمة – دستور سنة ١٩٢٣ – التعليم الإلزامـى – بنك مصر وشركاته – التصنيع – التنظيمـات الاقتصـادية للمالية المصرية – النظام النقابى وقـوانين العمـل – قيـام وزارات جديـدة – حركـات إصـلاح الريـف والتنميـة الزراعية...إلخ . وبقيام ثورة ١٩٥٢ قامت حركة للتمصـير بلغت ذروتها فى عام ١٩٥٧، وفى عام ١٩٧٤ حـدثت ردة حين صدرت قوانين الانفتاح على الغـرب. وكـان انفتاحـا استهلاكيا.

خلاصة القول .. أن مصر انتقلت من انغلاق مثبط حتى نهاية القرن الثامن عشر إلى انفتاح صحى لفترة ثـم انفتـاح مرضى كادت تضيع من جرائه معالم الثقافة المصرية حتـى بدأت حركات عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول فأعادت إلى مصر اتزانها بقدر. وفى عـام ١٩٥٧ قامـت حركـة التمصير فردت لمصر وجهها المتميز. وفـى عـام ١٩٧٤



بدأت الردة مع قوانين الانفتاح ، ودعم هذا الاتجـاه الثـورة البترولية التى ظهرت فى البلدان العربية وما صاحبها مـن ثورة استهلاكية عظمى أغرقت السوق المحلى بمسـتحدثات الغرب فأضرت بالاتزان بين الأصالة والمعاصرة .

خصوصية الإنسان المصرى :

مما سبق نرى أن الإنسان المصرى المعاصر يملك ثقافة خاصة به، وإن اختلفت هذه الثقافة من الريف للحضـر ومن طبقة إلى أخرى. فالإنسان المصرى هو محصلة الزمان والمكان بما فى ذلك التيارات الفكرية الأوروبية الحديثة والمد الدينى الإسلامى المعاصر والاستعمار الاقتصادى المواكب. كل هذه كونـت مع بعضها مناخاً عامـاً يرسـم الخطـوط العريضة للثقافـة المصـرية المعاصـرة. أى أن الإنسـان المصرى – كفرد وكجماعة – له شخصية من نـوع معـين تجعله يقبل على بعض الأشياء وينفر مـن أشـياء أخـرى. ويستخدم بعض الأساليب ولا يستخدم أساليب أخرى. ويرتاح إلى أنواع من السلوك والعلاقات ولا يرتاح إلى أنواع أخرى. أى أن خبرات الإنسان المصرى على مر الزمان وتفاعله مع ما حوله واستجابته للتيارات المعاصرة. هذه كلهـا كونـت

مخلوقاً ذا طبيعة خاصة يختلـف عـن مخلوقـات ا فـى مجتمعات أخرى .

الأصالة المصرية باقية:

مختصر القول أن مصر قـد أضـافت إلـى العلـم والتكنولوجيا التى يتمتع بها الإنسان إضافات بالغة الأهميـة. فالإنسان المصرى هو الذى ابتكر الكتابة والتقـويم الزمنـى وكثيراً من أساليب الرى والزراعة وأدواتها ، وهـو الـذى وضع أسس المعمار ونظم الحكومة المركزية ، كما أضـاف إلى الفنون والآداب. ولم يكتف المجتمع المصرى بإضـافته الفكرية والعلمية والتكنولوجية وإنما امتد إلى الروحانية فكان أول من نادى بفكرة وحدانية الرب .

وقامت الحضارة اليونانية فأخـذت عـن الحضـارة المصرية الكثير، ثم تألقت حضارتها لحين فتحولت مصر من مجتمع مبدع إلى مجتمع ناقل ..

وعادت مصر مجتمعا مبدعا تحت الحكم العربى، ثم عادت من جديد لتصبح على درجة من الحياة تحـت الحكـم المملوكى ثم أفلست بعد أن سلبها الأتراك أمهر عمالها، ثـم

فاقت إلى نفسها ووقفت تصارع العالم تحت حكم محمد على.

ولم تنطفئ جذوة الإبداع فـى مصـر حتـى أثنـاء الاستعمار البريطانى. فقد بقيت لغالبية المصـريين ثقـافتهم الخاصة وبقيت للمصريين فى قرى الريف والمناطق الشعبية فى المدن. بقيت لهم إبداعاتهم الصغيرة فى المأكل والملـبس والمسكن وفى الحرف. بل فى جميع مناحى الحياة اليومية . وتبنى ذوو الدخول المرتفعة والمتعلمون من أهل المدن كثيراً من مناحى الحياة الغربية وخاصة فى المظاهر. وبدأ من هذا نبت جديد – أو قل مسخ جديـد يتبـاهى بمظـاهر الحيـاة الأوروبية دون أن يدرى أن هذه الحياة هـى نتـاج للعلـم والصناعة والتكنولوجيا الحديثة، وأن تعلقه هو تعلق بالمظهر دون الجوهر .

وفى السنوات الأخيرة بعد أن تبنت مصـر سياسـة الانفتاح الاقتصادى وقامت ثورة البترول فى البلدان العربيـة استسلمت مصر لتيار الثقافة الغربية الجـارف. لقـد انبهـر الإنسان المصرى بتكنولوجيا الغرب انبهاراً يكاد يكون كاملاً وهو لا يدرى مغبة هذا الانبهار .

وبالطبع لم تنطفئ جذوة الأصالة كما قد يهيأ للقارئ.

فكل منا يعرف كيف استجاب شعب مصر لموسـيقى سـيد درويش، وتماثيل محمود مختار، وكتابات طه حسين وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ، وشعر بيرم التونسى وفـؤاد حـداد وصلاح جاهين لقد اقتنع هؤلاء بمصريتهم وأحبوها فأبدعوا فيما كانوا يخلقون واستجاب لهم الشعب .

وعلى نفس المنوال قام المهندس حسن فتحـى فـى مجال المعمار – وبخاصة المعمار الريفى – وأوضح بما لا يدعو مجالاً للشك قيمة التراث المصرى الأصيل فى إشـباع حاجات المواطنين فى مجال الإسكان .

الخلاصة:

إن الأصالة لا تعنى أبداً تقديس الماضى والاقتصـار على الفكر المحلى دون التواصل الثقافى مع ثقافات العـالم. فمصر دون فكر البلدان المصنعة وتكنولوجياتهـا يصـيبها الركود والتخلف. ومن ثم فإن الأصالة الواعية تعنى الأخـذ بأسباب التحديث فى إطار الهوية المحلية. أى الحفاظ علـى الذاتية الثقافية وتقبل التغيير والتطوير فى نفس الوقـت دون اغتراب .

أمثلة من الاتجاهات الفكرية لصاحب السيرة:

بين التنظير والتطبيق:

من الطبيعـى أن ينشـغل الغالبيـة العظمـى مـن المواطنين بقضايا الحياة اليومية. ومن الضرورى أن ينشغل أغلب الصفوة بنظريات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتطبيق. أما المشتغلون بالتنظير الصرف المجرد، فإنه من الضرورى أن يكونوا قلة فى العدد، مع الاعتراف التام بأهمية أفكارهم .

ويقول صاحب السيرة " عندما اقرأ لا أشعر بانفعال شخصى مع الفلسفات القديمة. فأنا أحس بأنها بعيدة. بعيـدة هناك فى الطرف الآخر من الحياة. ولكنى أشـعر بانفعـال شديد مع الفلسفة الحديثة لقربها من حياتنا. وعندما أدرس فى الجامعة لا أتناول موضوعات فلسفية قائمة بذاتها، وإن كنت استوحيها أحيانا. وإنما أدخل فى المستوى التنظيرى الذى له علاقة مباشرة بالتطبيق، كما أدخل فى تفصـيلات التطبيـق أيضاً. ولا يمكننى أن أتنازل بأى شكل من الأشـكال عـن ضرورة توافر فرص التدريب الميـدانى للطـلاب لفتـرات

طويلة حتى يمكنهم ترجمة ما يتعلمونه فى الفصل إلى الواقع الذى ينبض بالحياة .

هذا يعنى أننى إذا كنت أضع نفسى فى مكان ما بين العاملين بالمجالات الاجتماعية، فإننى أكون راسخا إذا وجدت نفسى أقف بين التطبيق المرتبط بالخبرة العملية وبين التنظير فى حدود النظريات التى توجـه التطبيـق. ولا أرى نفسـى متخصصاً فى الفلسفة وراء هذه النظريات وإن كنت لسـت جاهلاً بها ".

تكامل المعرفة:

يذكر صاحب السـيرة: " نتيجـة لتخصصـى فـى مجالات مختلفة. الزراعة، والتربية، والخدمـة الاجتماعيـة أصبح من الصعب عندى أن أفرق بين العلوم كتخصصـات مختلفة ذات بدايات ونهايات كل منها قائم بذاته. لقد أصبحت جميعا مكملة لبعضها البعض، ومتداخلة بدرجة تجعـل مـن الصعب الفصل بينها عند التفكير أو الكتابة. ويستحيل الفصل بينها عند التطبيق .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أدى هذا إلى أن تميعت الولاءات المهنية عندى بدرجة جعلتنى لا أتعصب لمهنة دون مهنة، بل أتعصب لمصر وصالح مصر. فإذا كان من صالحها التنمية الاقتصادية دافعت عن وجهة النظر الاقتصادية. وإذا كان من صالحها التنمية الاجتماعية دافعت عن وجهة النظر الاجتماعية (انظر رأي فى السياسة الاجتماعية). والواقع أنى أرى أن برامج التنمية الاجتماعية فى مصر قد فاقت مثيلتها فى البلدان النامية. كما أنها فاقت مثيلتها فى البلدان المصنعة عندما كانت تلك البلاد تمر بمرحلة اقتصادية تماثل المرحلة التى تمر بها مصر الآن " .

من هذا المنطلق – منطلق التكامل المعرفى – قام بترجمة كتاب "الإنسان والمجتمع" فى عام ١٩٦٦ – ١٩٦٧[١]. ومن هذا المنطلق أيضا ضمن المناهج الدراسية فى قسم الاجتماع بآداب المنيا منهجاً عن "السلوك الإنسانى". وكان القصد منه تدريس العلوم السلوكية مجتمعة (علم النفس

---

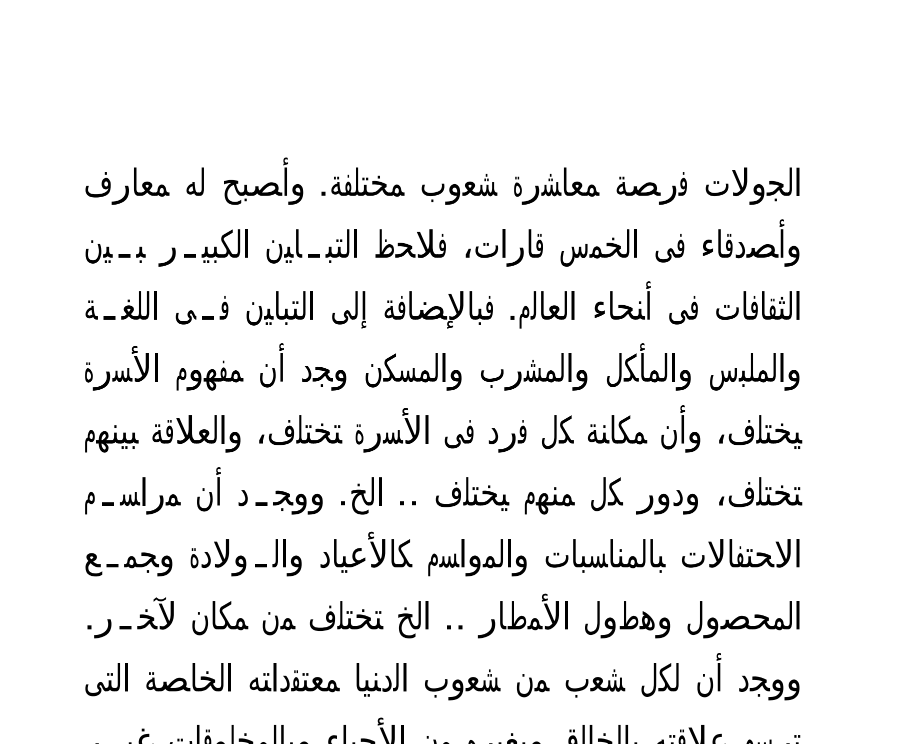
(١) يتناول هذا الكتاب الدراسات الإنسانية بأنواعها .. اقتصاد وتاريخ وعلم نفس وعلم نفس اجتماعى واجتماع وأنثروبولوجيا .. يتناول الكتاب كل هذا فى كل متكامل.

وعلـــم الـــنفس الاجتمـــاعى وعلـــم الاجتمـــاع الأنثروبولوجيا...إلخ).. ومن هذا المنطلق أيضا أضاف إلـى دبلومات الدراسات العليا فى نفس القسم دبلوما عن "التنميـة الريفية المتكاملة" يشترك فيه طلاب من خريجـى الكليـات المختلفة ذوى الخبرة فى أى جانب من جوانب التنمية الريفية (اجتماع – خدمة اجتماعية – زراعة – تعاون – شـباب – بيطرة – تربية...إلخ).

فقـد أدت دراسـته للزراعـة والتربيـة والخدمـة الاجتماعية ثم الاجتماع بعد ذلك إلى توليفة معرفية من نـوع خاص جعلته يدافع دفاعاً شديداً عن الدراسات البينية وعـن التوليفات المعرفية المبتكرة.

رؤية عالمية:

عن طريق العمل بالأمم المتحـدة وجامعـة الـدول العربية والاشتراك فى المؤتمرات والرحلات الشخصية زار بلادانا كثيرة جداً فى أفريقيا وآسيا وأمريكا الشمالية وأمريكـا الجنوبية، كما زار أغلب البلدان العربية. وأتاحت لـه هـذه



الجولات فرصة معاشرة شعوب مختلفة. وأصبح له معارف وأصدقاء فى الخمس قارات، فلاحظ التبـاين الكبيـر بـين الثقافات فى أنحاء العالم. فبالإضافة إلى التباين فـى اللغـة والملبس والمأكل والمشرب والمسكن وجد أن مفهوم الأسرة يختلف، وأن مكانة كل فرد فى الأسرة تختلف، والعلاقة بينهم تختلف، ودور كل منهم يختلف .. الخ. ووجـد أن مراسـم الاحتفالات بالمناسبات والمواسم كالأعياد والـولادة وجمـع المحصول وهطول الأمطار .. الخ تختلف من مكان لآخـر. ووجد أن لكل شعب من شعوب الدنيا معتقداته الخاصة التى ترسم علاقته بالخالق وبغيره من الأحياء وبالمخلوقات غيـر المرئية وبالعالم الآخر وتوجهه إلى الخير والشر، ووجـد أن هناك وسائل يختص بها كل شعب لنقل ثقافته من جيل إلـى جيل، ولتثبيتها ولإثرائها وتغيرها فى نفس الوقت. ولاحظ كل ذلك، وغيره كثيرا جدا. فاختلط عليه الصواب بالخطـأ فـى كثير من الأحيان. فالكل يعتقد أن ما يفعله هو الصواب. أما ما يفعله الآخرون فهو خطأ باستمرار.

هذا من حيث التباين، على أنه لاحظ أيضا تشابها بـين مجموعات من تلك الثقافات فى نفس الوقـت. فالمجتمعـات

الزراعيـة تتقـارب. والمجتمعـات الصـناعية تتقـارب. ومجتمعات الرعى تتقارب وهلم جرا أى أن هنـاك تشـابها وتباينا فى نفس الوقت. فأكد هذا له وجهات نظر فى قضـايا أساسية: أولها أن الاقتصاد هـو المحور الأساسى. وثانيهـا أن الفئات المقهورة والمظلومة لها وجودها فى كـل أنـواع المجتمعات وإن اختلفت فى مدى القهر والظلم الذى تعـانى منه. الخلاصة، هى أنه رأى لأول مرة عن قرب وبالملاحظة الشخصية كيف تقابـل المجتمعـات المختلفـة احتياجاتهـا المتشابهة بأساليب مختلفة. وأعطاه هذا ثروة معرفيـة عـن حياة الناس فى مختلف مجتمعات العـالم القبليـة والبدويـة والزراعية والصناعية. ومده بزاد وفير أثرى محاوراته فـى الحلقات الدراسية فى الفصل. وأعطاه رؤية شخصية واضحة عن فروق ثقافية لم يكن يراها بهذا القدر من الوضوح. بـل إن بعضها لم يكن ليرد له على بال.. فكان كل ذلك معينا له فى بحوثه وكتاباته بعد ذلك.

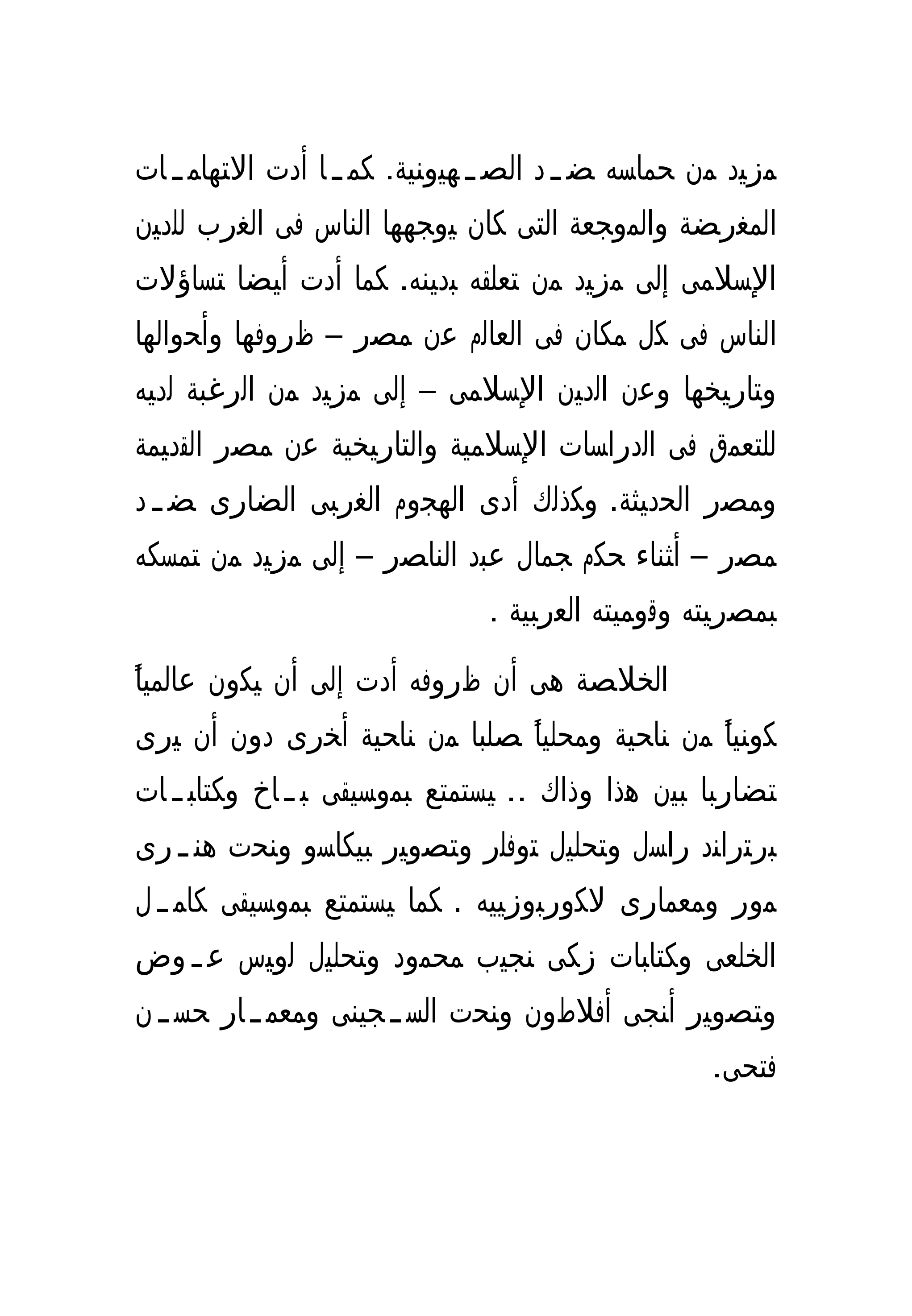
لقد خالط وعاشر جنسيات وقوميات وأديانا مختلفة وثقافات متباينة (فى مصر والخارج). وانتهى من هذا كلـه إلى إحساس بالقرب والألفة والمـودة نحـو شـعوب هـذه

الأرض. أما الإحساس نحو الحكومات وشبه الحكومـات – حيث تتضارب المصالح والسياسات تضاربا ضاريا – فقـد كان له فيها رأى آخر يختلف تماماً.

رؤية محلية:

قلنا أن ظروفه أثناء نشأته الأولـى – فـى الأسـرة والمدرسة والنادى، وأثناء حياته بعد ذلـك – كطالـب فـى أمريكا ومستشار بالأمم المتحدة وجامعة الـدول العربيـة – خلقت منه إنسانا عالمياً فى رؤيته وعواطفه. على أن نفـس هذه الظروف، وبخاصة الشق الثانى منها استثارت فى نفسه رؤية أخرى مضادة دفعته لأن يكون مصرياً وعربياً عنيـداً بل متعصبا لبلاده ولثقافته المحلية. خاصة إذا ما كان الأمـر يتعلق بهويته الأصلية أى لغته ودينه ومزاجه العام .

وهكذا كانت الظروف التى خلقت منه إنساناً عالمياً فى بعض اتجاهاته هى نفسها التى خلقت منه إنسـانا محليـا متحمسا. فعلى سبيل المثال أدت المحاورات الساخنة الكثيرة التى كانت تدور بين المصريين وباقى العرب مـن ناحيـة، والمدافعين عن وجهة النظر الصهيونية من ناحية أخرى إلى



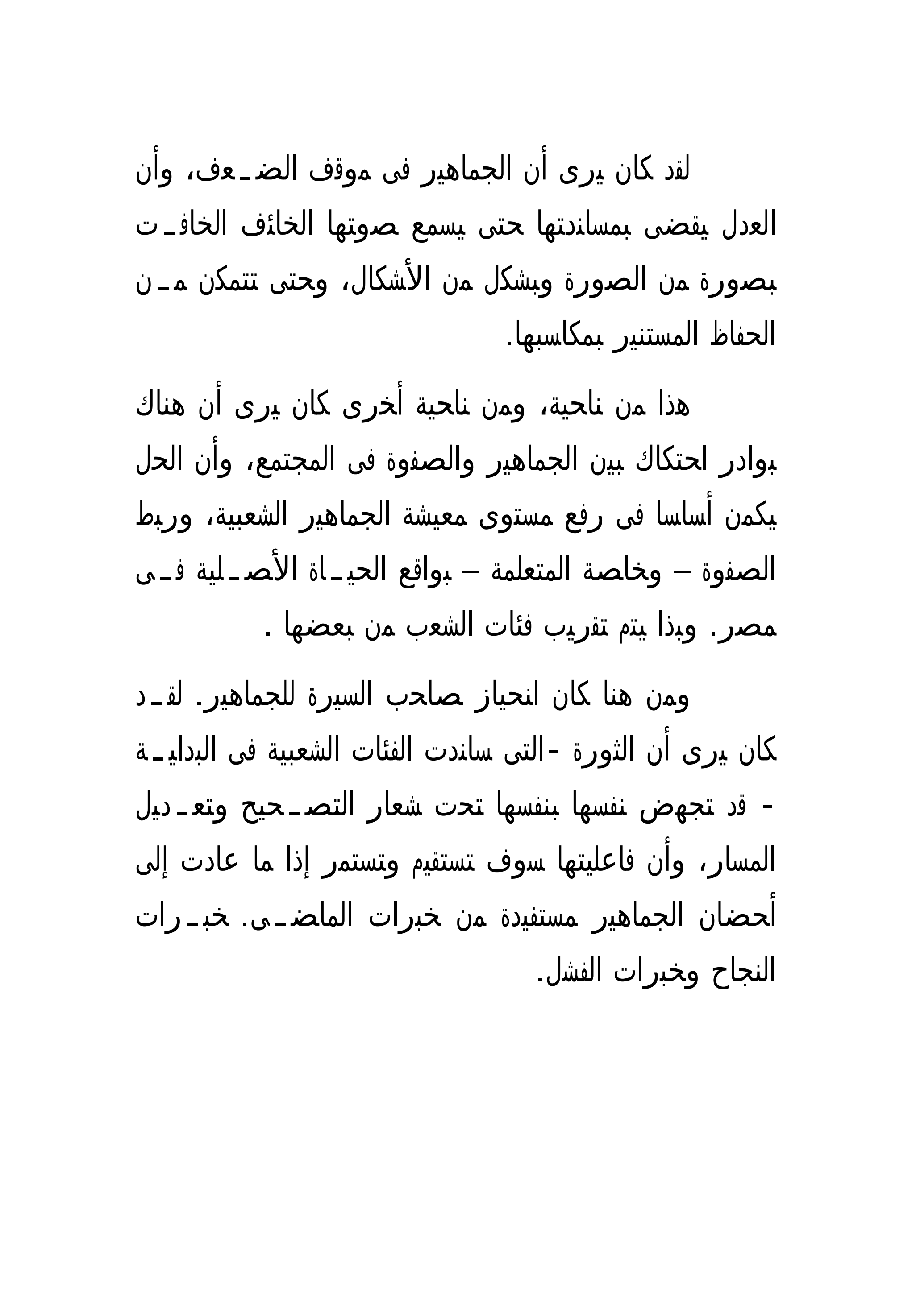
مزيد من حماسه ضـد الصـهيونية. كمـا أدت الاتهامـات المغرضة والموجعة التى كان يوجهها الناس فى الغرب للدين الإسلامى إلى مزيد من تعلقه بدينه. كما أدت أيضا تساؤلات الناس فى كل مكان فى العالم عن مصر – ظروفها وأحوالها وتاريخها وعن الدين الإسلامى – إلى مزيد من الرغبة لديه للتعمق فى الدراسات الإسلامية والتاريخية عن مصر القديمة ومصر الحديثة. وكذلك أدى الهجوم الغربى الضارى ضـد مصر – أثناء حكم جمال عبد الناصر – إلى مزيد من تمسكه بمصريته وقوميته العربية .

الخلاصة هى أن ظروفه أدت إلى أن يكون عالمياً كونياً من ناحية ومحلياً صلبا من ناحية أخرى دون أن يرى تضاربا بين هذا وذاك .. يستمتع بموسيقى بـاخ وكتابـات برتراند راسل وتحليل توفلر وتصوير بيكاسو ونحت هنـرى مور ومعمارى لاكوربوزييه . كما يستمتع بموسيقى كامـل الخلعى وكتابات زكى نجيب محمود وتحليل لويس عـوض وتصوير أنجى أفلاطون ونحت السـجينى ومعمـار حسـن فتحى.

الانحياز للجماهير:

كان صاحب السيرة يجد نفسه باستمرار – بحكم النشأة وممارسة العمل فى حى شعبى لمدة أربعة عشر عاما، وبحكم التخصص الدراسى – منحازاً للفئات مهضومة الحق أى للجماهير الشعبية. لقد كان يرى حقها فى قسط عادل من خيرات المجتمع وفى المشاركة الكاملة فى توجيه مقدراتها. ومن هنا كان يدافع عن الحق الدستورى للعمال والفلاحين فى الخمسين فى المائة من عضوية المجالس، وحقهم فى تشكيل النقابات. كما كان يدافع عن مجانية التعليم وحرية الصحافة وحق المواطنين فى عقد الاجتماعات. ومن هنا أيضا كان يتشكك فى النوايا عندما يتحدث بعض المسئولين عن جامعة أهلية بمصروفات، وعن توجيه الصحافة وعن الرقابة على الأنشطة الشعبية وعن ترشيد الجمعيات الأهلية وعن رفع ثمن رغيف العيش.

لم يكن هذا الانحياز دفاعاً عن فئة ضد فئة، ولكنه كان دفاعاً عن العدالة من ناحية، وعن تماسك المجتمع من ناحية أخرى. أى أنه كان انحيازاً لمصر.



لقد كان يرى أن الجماهير فى موقف الضعف، وأن العدل يقضى بمساندتها حتى يسمع صوتها الخائف الخافت بصورة من الصورة وبشكل من الأشكال، وحتى تتمكن من الحفاظ المستنير بمكاسبها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان يرى أن هناك بوادر احتكاك بين الجماهير والصفوة فى المجتمع، وأن الحل يكمن أساسا فى رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية، وربط الصفوة – وخاصة المتعلمة – بواقع الحياة الأصلية فى مصر. وبذا يتم تقريب فئات الشعب من بعضها .

ومن هنا كان انحياز صاحب السيرة للجماهير. لقد كان يرى أن الثورة -التى ساندت الفئات الشعبية فى البداية - قد تجهض نفسها بنفسها تحت شعار التصحيح وتعديل المسار، وأن فاعليتها سوف تستقيم وتستمر إذا ما عادت إلى أحضان الجماهير مستفيدة من خبرات الماضى. خبرات النجاح وخبرات الفشل.

رأيه فى الأصالة والمعاصرة:

يرجع كثير من مشـكلات مصـر إلـى محـاولات المواطنين الدؤوبة لتقليد البلدان المصنعة تقليداً أعمى. وعادة ما يكون هذا فى المظهر لا فى الجوهر. فتقلادهم فى الملـبس والمسكن على سبيل المثال قبل أن تقلادهم فى احترام العمـل وإتقانه، والقدرة على الخلق والابتكار، وإتباع المنهج العلمى التجريبى. وكثيرا ما أدى هذا إلى سوء اسـتخدام مواردنـا الضئيلة . هذا المنطلق ينطبق على حياتنا العامة كما ينطبـق على مشروعاتنا الاجتماعية أيضا .

لا تكمن المشكلة فى نقل الفكر والتكنولوجيا الغربيـة من حيث المبدأ. فعمليات النقل هذه لازمة وواجبة إذا أردنـا للمجتمع المصرى أن يتحرك. ولكن المشكلة تكمـن فـى أن عمليات النقل هذه لا تزرع فى فراغ وإنما تزرع فى جسـم حى متكامل .. يقبل ما يريد ويلفظ مالا يطيق. إن النقل مـن الخارج لابد من أن يمر فى عمليات اختيار وتصفية وتطويع واختبار قبل أن يقبل ويعمم ويثبت فشله بعد ذلك أو يثبت أن قيامه أتى على حساب مشروعات أخرى أكثر تلاؤمـاً مـع ثقافتنا وإمكانياتنا. ومن ناحية أخرى لابد من تـدعيم الخلـق

والإبداع المحلى أى القدرة على إشباع حاجاتنا وحل مشكلاتنا بطرق وأفكار محلية حديثة أو تقليدية، وبذا يتحقق التكامل بين ما هو قديم وما هو حديث.

خلاصة القول هو أن بعض الخدمات التقليدية تموت بنفسها لأن دورها فى حياة المجتمع يكون قد انتهى. وهناك البعض الآخر الذى يجبر إجباراً على الانسحاب أمام الغزو والانبهار الثقافى. وهذا النوع يجب حمايته ودعمه وتطويره حتى تثبت عدم صلاحيته .

لقد أدى التعليم المدرسى فى مصر إلى انبهار المتعلمين – بشكل خاص – بالمستورد ، وإلى تباعدهم المستمر عن واقع المجتمع المصرى. وما دام المتعلم المصرى قد انفصل عن جذوره، فإن تصوراته لمشكلات مصر ولحلول هذه المشكلات سوف تكون غير أصلية.

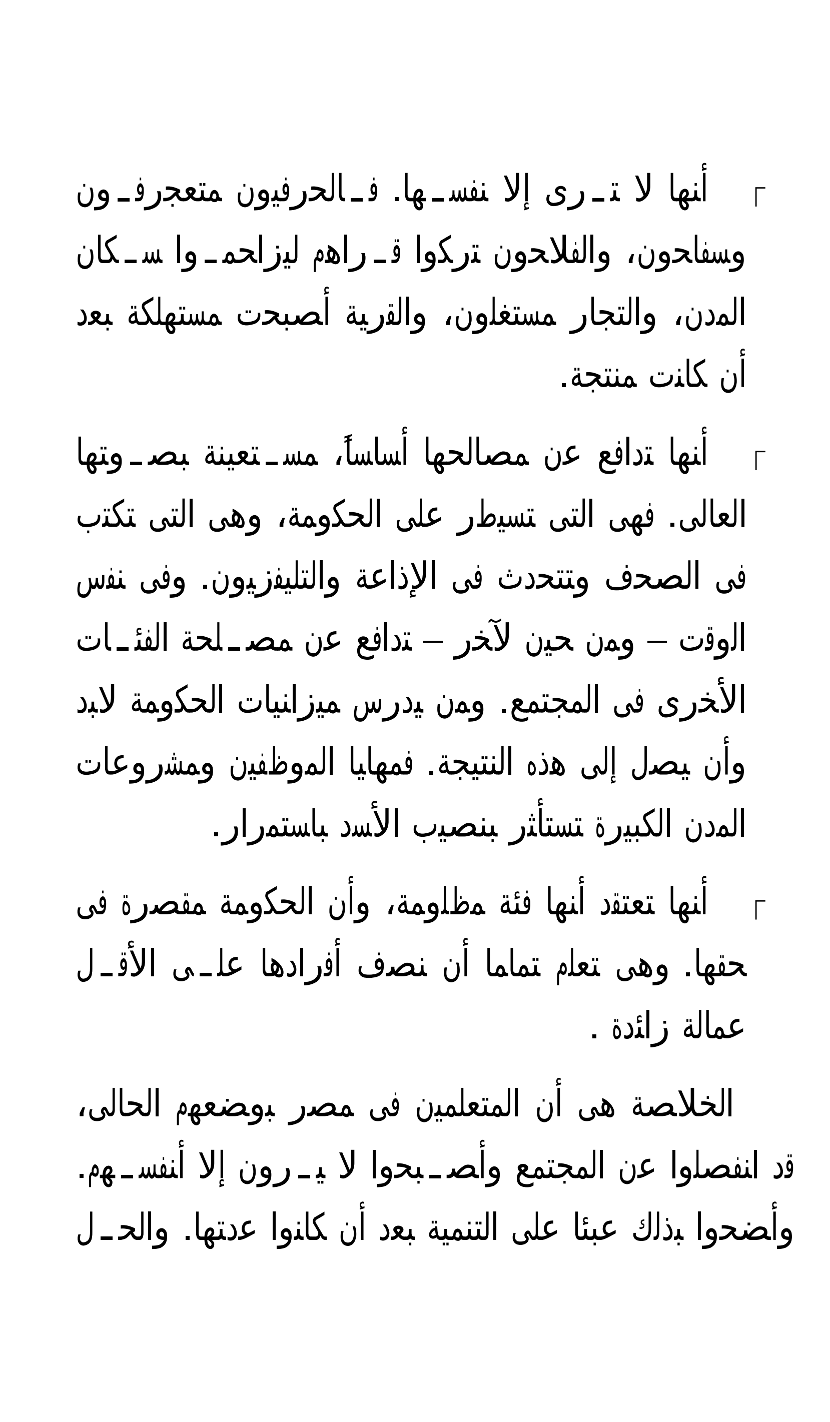
رأيه فى المتعلمين:

كان يرى صاحب السيرة بوادر احتكاك بين الجماهير غير المتعلمة والصفوة المتعلمة. ظهر هذا بوضوح

بعد أن انعكس عائد الإنتاج الاقتصادى وعائد البترول العربى على حياة الجماهير، فاندفعت تستمتع بما أعطاها من مكاسب. فزاحمت الصفوة فى المدن والمساكن والمصايف والقطارات والمدارس والجامعات والمستشفيات والأندية ودور السينما والمسارح .. إلخ منغصة حياة الصفوة التى كانت تستأثر دوما بخيرات المجتمع. فانسحبت الصفوة من الأنشطة المفتوحة واتجهت إلى الأندية الخاصة والمدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمصايف الخاصة والحفلات الخاصة. أى أنها تقوقعت على نفسها فى محاولة للإبقاء على المناخ الغربى الذى اعتادت عليه.

والواقع أن المتعلمين فى مصر أصبحوا فئة قائمة بذاتها لها عالمها الخاص بها وسماتها الحياتية التى يمكن أن نلخصها فيما يلى:

- أنها تسكن المدن وخاصة المدن الكبيرة.
- أنها تفترض لنفسها حقوقا معينة لمجرد أنها قد حصلت على شهادة جامعية (وظيفة حكومية – سكن – مظهر – وسيلة مواصلات...إلخ).



- أنها لا تـرى إلا نفسـها. فـالحرفيون متعجرفـون وسفاحون، والفلاحون تركوا قـراهم ليزاحمـوا سـكان المدن، والتجار مستغلون، والقرية أصبحت مستهلكة بعد أن كانت منتجة.

- أنها تدافع عن مصالحها أساساً، مسـتعينة بصـوتها العالى. فهى التى تسيطر على الحكومة، وهى التى تكتب فى الصحف وتتحدث فى الإذاعة والتليفزيون. وفى نفس الوقت – ومن حين لآخر – تدافع عن مصـلحة الفئـات الأخرى فى المجتمع. ومن يدرس ميزانيات الحكومة لابد وأن يصل إلى هذه النتيجة. فمهايا الموظفين ومشروعات المدن الكبيرة تستأثر بنصيب الأسد باستمرار.

- أنها تعتقد أنها فئة مظلومة، وأن الحكومة مقصرة فى حقها. وهى تعلم تماما أن نصف أفرادها علـى الأقـل عمالة زائدة .

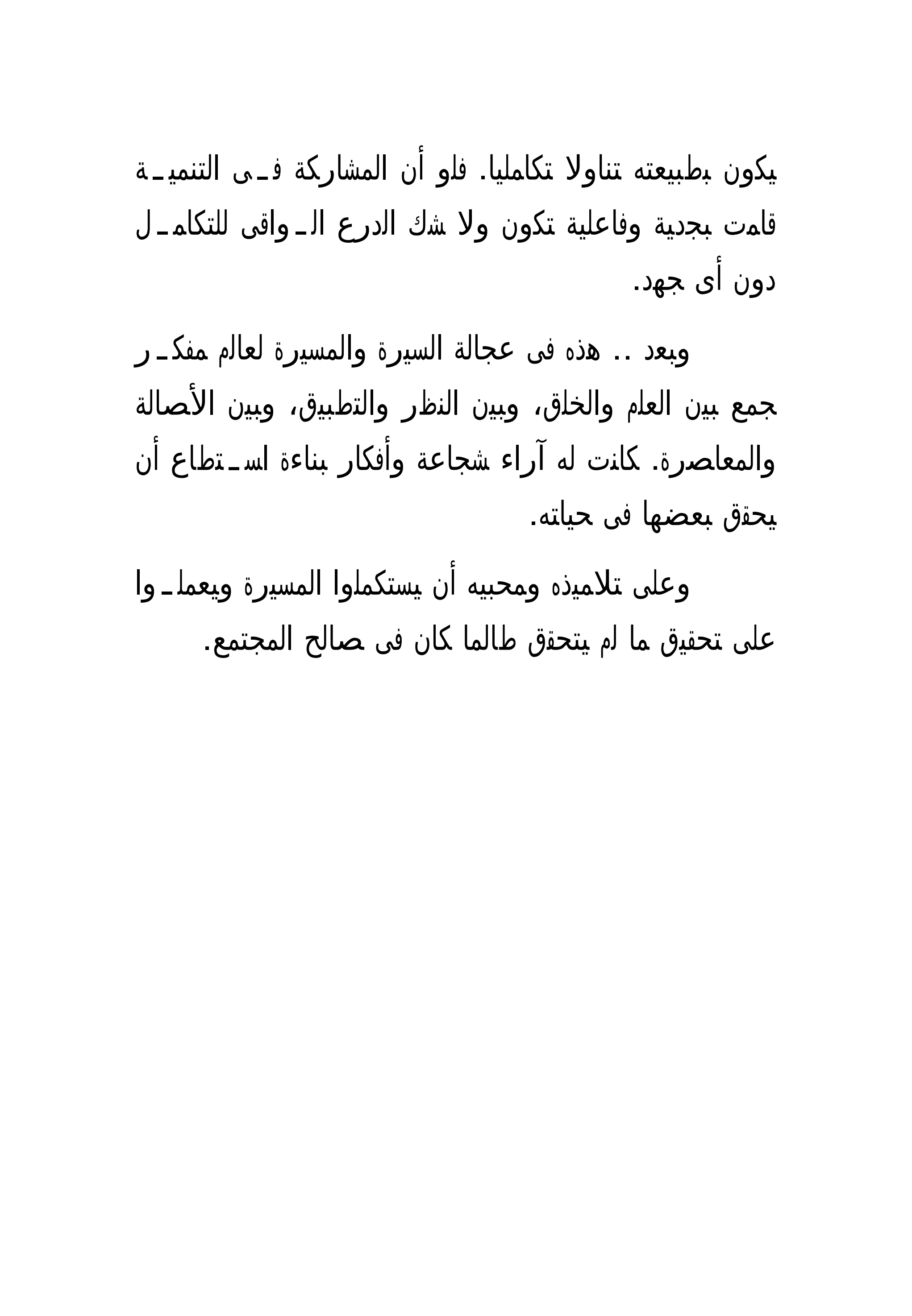
الخلاصة هى أن المتعلمين فى مصر بوضعهم الحالى، قد انفصلوا عن المجتمع وأصـبحوا لا يـرون إلا أنفسـهم. وأضحوا بذلك عبئا على التنمية بعد أن كانوا عدتها. والحـل

عند صاحب السيرة يبدأ بمحاربة العوامـل التـى أدت إلـى انفصال المتعلمين عن الشعب. لابد من تقريب المسافة بـين الثقافتين.. ثقافة العامة وثقافة الخاصة. وعلى المتعلمين تقـع المسئولية الأساسية فى هذا المضمار.

رأيه فى المشاركة الشعبية والتكامل:

المشاركة الشعبية هى الأداة الأولى لضمان تكامـل التنمية بشكل عام ، فالتفرقة بين قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، والتفرقة بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية .. إلخ كلها مسائل ابتدعها المتعلمون واستقرت فى أذهـانهم حتى أنه أصبح من الصعب عليهم رؤية المجتمـع متكـاملا والتعامل معه على هذا الأساس . لقد بدأت هذه المشكلة مـع المتعلمين ببداية دخولهم للمدرسة فتقسمت المعرفة لديهم إلى مواد مختلفة .. لها مراجع يدرسونها على أيـدى مدرسـين مختلفين، فتحولت لديهم من قضـايا مجتمـع إلـى قضـايا تخصصات فى التاريخ والجغرافيا والأحياء والكيمياء...إلخ .

ولما كان المواطن البسيط – فى الريف خصوصا – لم يتعرض لهذه التقسيمات المدرسية، فإن تناوله لأى قضـية



يكون بطبيعته تناولا تكامليا. فلو أن المشاركة فى التنمية قامت بجدية وفاعلية تكون ولا شك الدرع الواقى للتكامل دون أى جهد.

وبعد .. هذه فى عجالة السيرة والمسيرة لعالم مفكر جمع بين العلم والخلق، وبين النظر والتطبيق، وبين الأصالة والمعاصرة. كانت له آراء شجاعة وأفكار بناءة استطاع أن يحقق بعضها فى حياته.

وعلى تلاميذه ومحبيه أن يستكملوا المسيرة ويعملوا على تحقيق ما لم يتحقق طالما كان فى صالح المجتمع.

الباب الثانى

فى علم الاجتماع الحضرى

الفصل الخامس: الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلى "دراسة تطبيقية بشياختى العطار والشماشرجى" "حى شمال القاهرة".

الفصل السادس: الاتجاهات النظرية فى دراسة العشوائيات.

الفصل الخامس

الحارة كوحدة لتنمية المجتمع المحلى

"دراسة تطبيقية بشياختى العطار والشماشرجى"

"حى شمال القاهرة"(*)

أولاً: الإطار النظري للدراسة

مفهوم الحارة وخصائصها:

أي فرد نشأ في مصر ، وبصفة خاصـة القـاهرة ،وعاش في أحيائها الفقيرة وتجول في شوارعها القديمة وفى بعض المناطق الحضرية التي اكتظت بالسكان دون تخطـيط عمراني ، يعي الاستخدام الشائع لمصطلح " حارة " ليصـف جانبا من النواحي التي توجد عليه الشوارع.

(*) كتب هذا الفصل الدكتور رشاد أحمد عبداللطيف، أستاذ وعميد كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

ومن تتبع الباحث للتعاريف التي تفسر مصـطلح " حارة " وجد أن هناك العديد منها مما أدى إلى غموض هـذا المصطلح ، كما لاحظ الباحث عدم قدرة الباحثين الذين سبقوه في تحديد دور الحارة بعـد حـدوث التغييـر الحضـاري والاجتماعي الذي كان له أثره في تغييـر الشـكل التقليـدي للحارة الذي يعتمد على العلاقات المباشرة والتجـانس بـين أفرادها وما شابه. ولقد أدى هذا الغموض إلى تناول المفهوم من وجهة نظر تتناسب والتغيير السريع الـذي حـدث فـي المجتمعات الحضرية والمدن الكبرى. وسنحاول فيما يلي أن نعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بالحارة منطلقين منها إلـى تحديد الوظائف الاجتماعية للحارة ثم كيفية التـدخل المبنـى بطريقة تنظيم المجتمع لمساعدة سكان الحواري على تنميـة مجتمعهم.

والحارة طبقا لما ذهـب إليـه قـاموس "Webrs Arabic –English Dictionary العربى الإنجليزى ، يتـرجم الحارة على النحو التالى (الحى Quart ، جزء Part، قسـم Section ، من مدينة معينة ،جيتو Ghetto وهى مناطق كان يعيش فيها اليهود ومازالو يعيشون فيها في كثيـر مـن دول

العالم وتتميز بالعنصرية ، منعطف Land، زقـاق Alley ، شارع جانبى Side street أو جيرة Neighbourhood.

وبالرغم من أن أي من هذه التسميات أو جميعهـا تعد تعريفات ممكنة للحارة، إلا أن المعنـى الـدقيق للكلمـة يتنوع بتنوع الأطر المرجعية التاريخية والإدارية ، والثقافية والاجتماعية الموجودة فى أى مجتمع من المجتمعات(١).

ولقد استخدم بارك مصطلحا يمكن أن يدخل تحتـه نفس المضمون ، وهو المنطقة الطبيعيـة " Natural Area " والتى عرفها بأنها منطقة جغرافية بـدون تخطـيط وتتميـز بانخفاض المستوى الاقتصادى والصحى(٢).

بينما ربط " Forman " بين مضـمون الحـارة أو الجيرة بالمنطقة الحضريـة المتخلفة ومن خـلال تعريفـه للمنطقة الحضرية والمتخلفة والتعريفات الأخـرى الـواردة تحت هذا المفهوم لوحظ تشابه كبير بين الحارة وطبيعة هـذه المناطق، حيث يـرى " Forman " أن المنطقـة الحضـارية المتخلفة عبارة عن مساحة من المدينة مكتظة بالسكان الفقراء ، وبانخفاض مستوى الإسكان ونوعية السكن ، تسودها ثقافة فرعية ذات معايير أخلاقية نابعة عن مستوى صحى منخفض

وعادات صحية ضارة ، وسلوك منحرف ، كما يتسم سكانها باللامبالاة والسلبية وأن السكنى فى هذة المناطق تحددها فى المقام الأول العوامل الاقتصادية[٣].

وأن كنا لا نتفق مع فورمان فى بعض ما جاء فى هـذا التعريف من حيث السلبية واللامبالاة حيث لا تعتبـر نمطـاً سائداً لدى سكان الحوارى ، فهناك مناطق حضارية متخلفـة تسعى إلى التخاص من هذا التخاف ، وذلك فى مصر مثـل (منشية السادات ، بعـض الحـوارى فـى روض الفـرج والشرابية) حيث تقوم بإنشاء مساجد ، مستوصفات ، نظافـة الشوارع .. إلا أن هذه المحاولات لم يتم لها تسجيل علمى ، أو أنها قليلة بالمقارنة لبقية المناطق الحضرية المتخلفة .

هذا وقد وصفت الأمم المتحدة تلك المناطق بأنهـا غير خاضعة للضـبط Uncontroled أى أنهـا قـد نشـأت وتطورت بعيدا عن تصاريح الساطات المسئولة عن ضـبط إنشاء المساكن والتخطيط للمناطق السكنية[٤].

ويرى بيرجل Bergal فى بحث له عن العلاقة بـين السكان والمنطقة الحضرية المتخلفة أن هذه المناطق هى نتاج معقد لعديد من العوامل شأنها فى ذلك شـأن آيـة ظـاهرة

اجتماعية أخرى ، ولكن الفقر هو أقوى الأسباب وراء نشوء تلك الظاهرة[٥].

وحتى يمكن إيضاح معنى الحارة فى ضـوء هـذه التسميات (المنطقة الحضرية المتخلفة ، الحتـة ، الجيـرة ، العطفة ، الزقاق) نعرض فيما يلى لبعض الآراء حول مفهوم الحارة ووظائفها .

يرى ابن سيدة أن الحارة هـى : "مكـان سـكنى تلتصق فيه المنازل بعضها بالبعض الأخر وتتميز بمسـتوى اقتصادى منخفض"[٦] .

والحارة ذات عمق تاريخى ، حيـث كانـت فـى العصور الوسطى تطلق على حى أو قسم من أقسام البلـدة . وكان لكل حارة فرع رئيسى أو جانبى يطلق عليه الـدرب ، وفى كثير من الحالات كانت الحارة تنتهى بممـرات ضـيقة مغلقة يطلق على كل واحدة منها العطفة[٧].

ولقد قدم على مبارك فى الأجزاء الأولـى مـن " الخطط التوفيقية " وصفاً تفصيلياً ودقيقاً للقاهرة والإسكندرية ،فتحدث عن الشوارع والحارات والعطف والدروب ، كمـا

قدم وصفا للكثير من الأماكن ذات التـاريخ مثـل الأسـواق والمحال التجارية والمزارات و الحوادث الهامة من فترة تمتد من العهد الفاطمى وحتى نهاية عصر الخديوى توفيـق فـى النصف الثانى من القرن التاسع عشر[٨].

وتعرف الحارة فى الاستخدام الشائع بأنها منعطف ضيق ، بينما تعـرف العطفة بأنها منعطف أضـيق يتفـرع عادة من الحارة . أما الزقاق فهو تفرع صغير من العطفة . وبالرغم من أن هناك اعترافاً رسمياً بالتمييزات بـين هـذه المناطق ، إلا أن التسميات تستخدم بالتبادل فـى الاسـتخدام الشائع ، مع تفضيل أكبر لكلمة " حارة " التى تصف الوحدة الأكبر ، فسكان العطفة والأزقة عادة ما يشيرون إلى سكناهم على أنها " حارة " فى حين لا يشير سكان الحارة إلى مكـان سكناهم مطلقا على أنه عطفة.

ومن جهة أخرى يمكن أن نربط بين مفهوم الحارة ومفهوم " الحتة " وكذلك مفهوم " الجيرة " . حيـث تعتبـر الحتة كيان جغرافى واجتماعى على حد سواء ، وهى مفهوم ذاتى صرف ، حيث يعرف سكانها وسكان الحتت المجـاورة فقط حدودها الجغرافية ، وليس من الضـرورى أن يعـرف

سكان نفس الحتة بعضهم البعض أو يدخلون فـى علاقـات الوجه للوجه ، غير أنهم يعتبرون أنفسهم مرتبطين بعلاقـات الجوار . فهم يتمتعون بروح جماعية تتضح بجلاء فى أوقات الأفراح والموت والشجار . وهذه الأحداث الثلاثـة تعتبـر وسائل عامه فالاحتفال الناجح بالزواج يحتاج إلى مشـاركة وتدعيم من أبناء الحتة، ولا تقتصر الأنوار ومظاهر الزينـة على منازل الأسر التى تقيم الاحتفال ولكنها تنتشر فى الأزقة والمنازل الأخرى فى الحتة علـى حـد سـواء، ولا يـأتى المدعوون فقط إلى الحفل بل كل أهل الحتة مدعوين إلى هذا الحفل . وعندما يلم بأحد الأسر حادث وفاة فان أبناء "الحتة" جميعاً يقفون بجوار أسرة الميت عاطفيا على الأقـل، بـأن يشيعوا الجنازة إلى المسجد ويشاركو فى المراسم المختلفـة. وتحتاج كلتا المناسبتين (الزواج – الوفاة) إلى تجمع عدد كبير من الأفراد ، ذلك التجمع الذى يحدث عادة فـى منعطفـات الشوارع ، ولقد لاحظ الباحث أنه أثنـاء إحـدى الجنـازات بالمنطقة (شياخة الشماشرجى) تجمع صف طويل من أبنـاء الحتة بلغ طوله ما يقرب من عشرة أمتار ، وبلغ عدد الرجال به ٢٥٠ رجلاً، وظل هؤلاء الرجـال وقوفاً من بعد صـلاة

المغرب إلى بعد منتصف الليل كنوع من المشاركة العاطفية لأهل الميت ، كما يلاحظ أيضا استخدام مكبـرات الصـوت على نطاق وسع بحيـث يستطيع أى فرد أن يسمع الفرقـة الموسيقية والأغانى سواء أراد أم لـم يـرد. كمـا تعتبـر الاشتباكات المحلية بين أبناء "الحتت" المختلفة من الأحـداث الخطيرة التى تؤثر على العلاقات والتفاعلات داخل الحتـة. وتشير معظم الكتابات إلى أن "الحتة تتكون مـن حـارة أو أكثر بالإضافة إلى التفرعات الأخرى"[٩].

وإذا انتقلنا إلى المفهوم الآخر الـذى يـربط بـين الحارة والجيرة نلاحظ أن كلا المفهومين يتشابه مع الآخـر، حيث عرف هيلمان Hilman الجيرة بأنها: "المنطقة الصغيرة التى لا يزيد عدد سكانها عن عشـرة آلاف نسـمة وأن مـا يميزها هو وجود مدرسة إعدادية وبعض الخدمات المحليـة الأخرى".

ويرى أرنست برجل أن الجيرة : " هـى جماعـة أولية تتكون من أفراد يعيشون فى منطقة محلية متجاورة " ، بينما يرى الدكتور عبد المنعم شوقى أن الجيرة هى: " مجتمع جغرافى صغير أو انه الوحدة الاجتماعية التى تلى الأسـرة

مباشرة من حيث الحجم والعلاقات ، وقد تكون علاقات هذه الوحدة أولية ، وقد تكون ثانوية حسب نوع هذا المجتمع " .
ويرى أن فكرة الجيرات " Neigbbrhood" ليسـت مفهومـا جديدا على مصر ، فالتاريخ يحدثنا عـن أن الجيـرة هـى الوحدة الاجتماعية الأساسية فى أى مدينة مصرية إلى عهـد قريب، وكانت تسمى بالحارات ، وكانـت هـذه الحـارات متلاصقة الجدران بحيث تكون سوراً يحيط بالحارة من كـل جانب ، وكان لكل حارة خفراء يحرسونها كما تغلق أبوابهـا ولا يسمح بدخولها إلا لأهلها أو زوارهم، وكـان لكل حارة شيخ يسمى "شيخ الحارة" ولها نظمها الاجتماعية...إلخ.

ومما لا شك فيه أن حارة محدودة العدد والرقعـة ولهــا مقومــات حيــاة المجتمــع الأمنيــة والسياســية والاجتماعية...إلخ ، تؤدى إلى تسهيل حياة المواطنين ورفع مستوى معيشتهم ، ونشر الاطمئنان والأمن بيـنهم ، ودعـم روح التعاون والألفة والمحبة بين المواطنين فيها. وتدل على مدى وضوح مشاركة المواطنين فيها مشـاركة كاملـة فـى تطوير وإصلاح مجتمعهم .

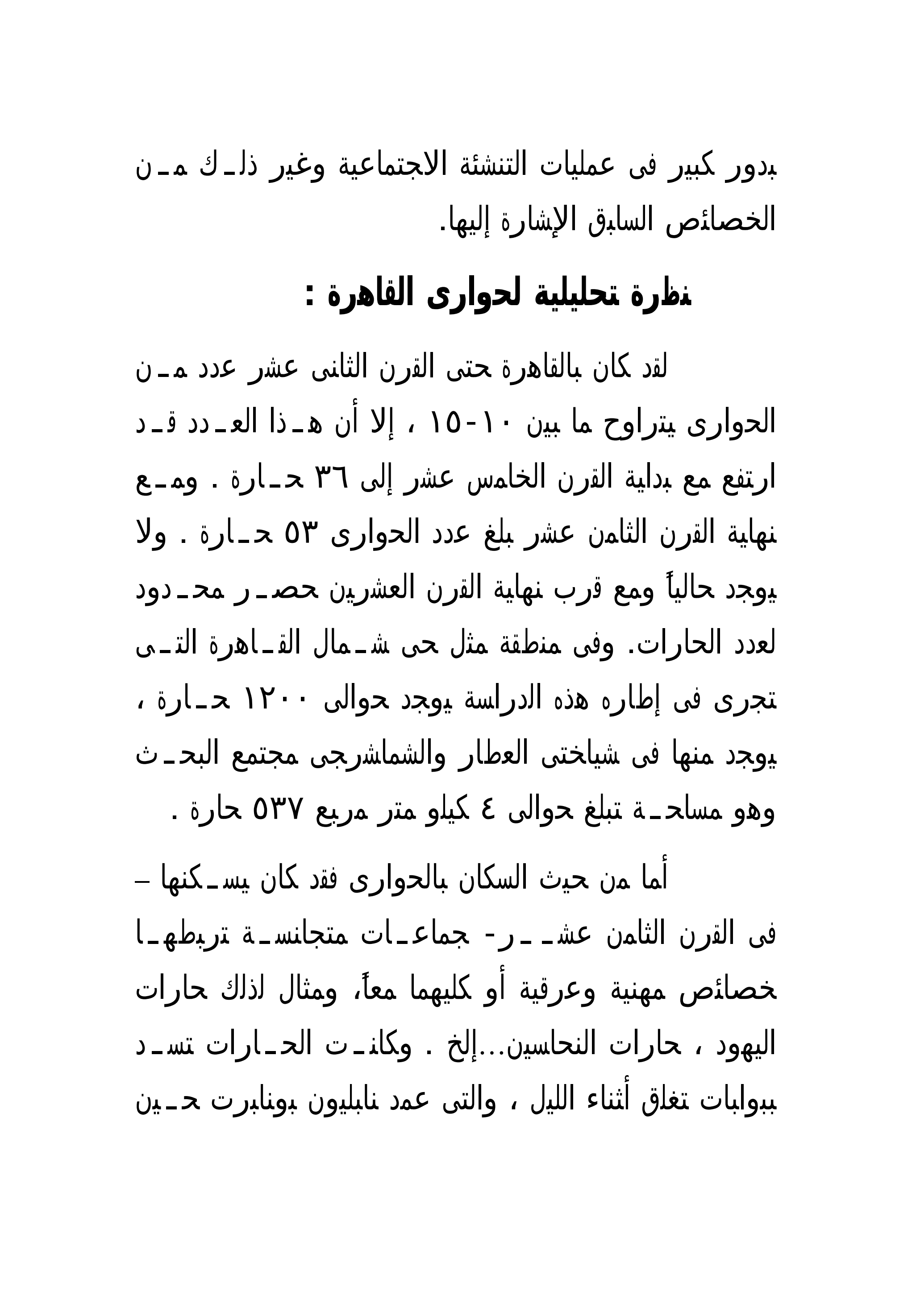
خصائص الحارة :

تتصف الحارة المصرية بمجموعة من الخصائص إذا أمكن التعرف عليها ودراستها تكـون أداة جيـدة أمـام المخططين وواضعى سياسات الرعاية الاجتماعيـة لوضـع برامج التنمية بالمجتمع المحلـى، حيـث لـوحظ أن هنـاك مجموعة من الخصائص قد تكـون مشـتركة بينهـا وبـين خصائص المناطق المتخلفة فى أمريكا والـدول الأوروبيـة. كما أبرزت نتائج عدة دراسات تمت فى مصر عن المنـاطق الحضرية المتخلفة (د. عبد الحليم رضـا ، عـن بـولاق الدكرور، د. محمد حسن غامرى عـن منطقـة الكرانتينـة بالإسكندرية، د. نوال المسيرى نديم ، دراسـة عـن حـارة السكرية) ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من الخصائص تتصف بها الحارة المصرية هى :

- انتشار الأمية.
- استخدام الأثاث والملابس المستعملة .
- الإحساس بالشك والريبة نحو الجهات الرسمية (موظـف الحكومة – قسم البوليس).

- الشعور باللامبالاة والسلبية تجـاه المشـكلات السـائدة بالبيئة.
- انخفاض المسـتوى الاقتصـادى يقابلـة نضـوب فـى المدخرات المحلية .
- عدم الانتماء للأحزاب السياسية.
- عدم المشاركة فى مؤسسات تنمية المجتمع.
- انتشار جمعيات محلية مع الجيران لمواجهـة الأزمـات الاقتصادية الطارئة.

هذا وقد أشارت بعض الكتابات عن المناطق الحضرية المتخلفة (هوايت فورد (١٩٨٤) ، أوسكار لويس (١٩٧٥) ، هربرت جانز (١٩٦٩)، دانيل (١٩٦٩) ، دكتور سعيد فرج ودراسات عن المجتمع المصرى (١٩٧٦) ، د. رفعت قاسم عن بولاق الدكرور ، د. نبيل صـادق عـن منطقـة أبـى زعبل...إلخ أشارت هذه الدراسات إلى أن المناطق المتخلفة تتميز بارتفاع معدل درجة التزاحم بالمسكن وعـدم تـوافر الخدمات الاجتماعية ، وشيوع العلاقات المباشرة وأن الأسرة هى مصدر الثقافة التى يتلقاها الطفل، ولذلك تقـوم الأسـرة

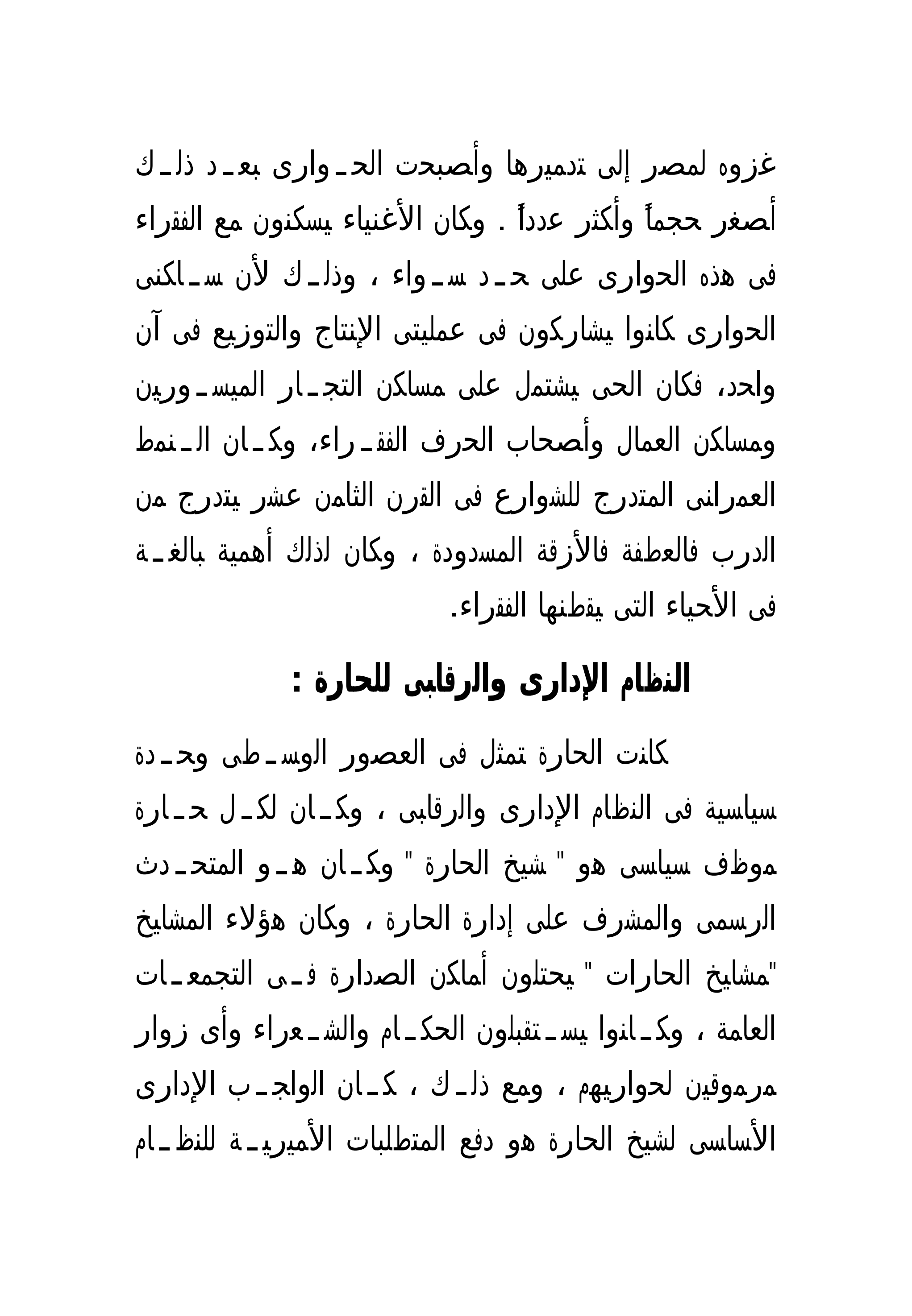


بدور كبير فى عمليات التنشئة الاجتماعية وغير ذلـك مـن الخصائص السابق الإشارة إليها.

نظرة تحليلية لحوارى القاهرة :

لقد كان بالقاهرة حتى القرن الثانى عشر عدد مـن الحوارى يتراوح ما بين ١٠-١٥ ، إلا أن هـذا العـدد قـد ارتفع مع بداية القرن الخامس عشر إلى ٣٦ حـارة . ومـع نهاية القرن الثامن عشر بلغ عدد الحوارى ٥٣ حـارة . ولا يوجد حالياً ومع قرب نهاية القرن العشرين حصـر محـدود لعدد الحارات. وفى منطقة مثل حى شـمال القـاهرة التـى تجرى فى إطاره هذه الدراسة يوجد حوالى ١٢٠٠ حـارة ، يوجد منها فى شياختى العطار والشماشرجى مجتمع البحـث وهو مساحـة تبلغ حوالى ٤ كيلو متر مربع ٥٣٧ حارة .

أما من حيث السكان بالحوارى فقد كان يسـكنها – فى القرن الثامن عشـر- جماعـات متجانسـة تربطهـا خصائص مهنية وعرقية أو كليهما معاً، ومثال لذلك حارات اليهود ، حارات النحاسين...إلخ . وكانـت الحـارات تسـد ببوابات تغلق أثناء الليل ، والتى عمد نابليون بونابرت حـين



غزوه لمصر إلى تدميرها وأصبحت الحـوارى بعـد ذلـك أصغر حجماً وأكثر عدداً . وكان الأغنياء يسكنون مع الفقراء فى هذه الحوارى على حـد سـواء ، وذلـك لأن سـاكنى الحوارى كانوا يشاركون فى عمليتى الإنتاج والتوزيع فى آن واحد، فكان الحى يشتمل على مساكن التجـار الميسـورين ومساكن العمال وأصحاب الحرف الفقـراء، وكـان الـنمط العمرانى المتدرج للشوارع فى القرن الثامن عشر يتدرج من الدرب فالعطفة فالأزقة المسدودة ، وكان لذلك أهمية بالغـة فى الأحياء التى يقطنها الفقراء.

النظام الإدارى والرقابى للحارة :

كانت الحارة تمثل فى العصور الوسـطى وحـدة سياسية فى النظام الإدارى والرقابى ، وكـان لكـل حـارة موظف سياسى هو " شيخ الحارة " وكـان هـو المتحـدث الرسمى والمشرف على إدارة الحارة ، وكان هؤلاء المشايخ "مشايخ الحارات " يحتلون أماكن الصدارة فـى التجمعـات العامة ، وكـانوا يسـتقبلون الحكـام والشـعراء وأى زوار مرموقين لحواريهم ، ومع ذلـك ، كـان الواجـب الإدارى الأساسى لشيخ الحارة هو دفع المتطلبات الأميريـة للنظـام

المملوكى من دخول سكان الحارة . ولقد اختلف دور شـيخ الحارة بإختلاف القـوى المسـيطرة للحكومـة المركزيـة وباختلاف أهمية الحارة كوحدة إدارية. وبالرغم من أن طابع وظيفة شيخ الحارة قد اختلفت باختلاف العصور ، إلا أن هذه الوظيفة ظلت قائمة منذ العصور الوسـطى حتـى الوقـت الحاضر. ولقد لوحظ فى ثلاثينيات القرن الماضى أن شـيخ الحارة كان مسئولاً عن المحافظة على النظام وعلى تسـوية الخلافات الحادة بين سكان الحارة وجيرانهم(١٩). كمـا كـان للحملة الفرنسية تأثير على نظام الحوارى فى مصـر حيـث أزالت معظم أبواب الحوارى و جمعت الحـوارى المختلفـة جمعا إداريا فى ثمانية أقسام ، عرف كـل منهـا "تمـن" . وأصبحت هذه الأقسـام أساسـا للتنظـيم الإدارى الحـالى للمدينة(٢٠) ، وكان كل "تمن" يقسم إلى شياخات، كمـا هـو الحال فى شياختى العطار والشماشرجى (مجتمع البحـث) وعرف القائد السياسى للتمن بشيخ التمن. أما القائد الرسـمى للشياخة فكان يطلق عليه شيخ الحارة ، وانحصرت مسئوليته فى مساعدة الملاك على تأجير منازلهم، نظير مقابل مـادى يدفعونه له(٢١)، وهو ما يعرف حاليا "بسمسار العقارات".

ولقد عرفت الحوارى أيضاً نظاماً غيـر رسـمى للقيادة – خلال العصور الوسطى – عرف "بالفتوة " ، وهو رجل قوى يلعب دور الحامى للمنطقة التى ينتمـى إليهـا ، ولكنة مثير للمشاكل بالنسبة للمناطق الأخرى ، وحتى بدايـة القرن العشرين ، كانت كل منطقة تتحدد كمنطقة نفوذ لواحد أو عديد من الرجال فى مقتبل العمر يتسمون بالقوة البدنيـة ويظهرون مهارة خاصة فى استخدام النبابيـت والسـكاكين والسيوف...إلخ . ولقد كان من الشائع أن نجد أن المناطـق داخل القاهرة القديمة كانت تعرف باسم فتواتها ، وكان الفتوة يعرف باسم المنطقة[٢٢] ، مثل فتوة الحسينية ، العسال...إلخ . وقد ظهر ذلك فى أدبنا الشعبى عن "الحرافيش ، النابيـت ، الفتوة" والتى تحكى قصة الحوارى وسيطرة الفتوة أو شـيخ الحارة عليها . وبالرغم من أن الحارة قـد حافظـت علـى معناها ووظيفتها كحى ، إلا أنه مع مرور الوقـت وحلـول القرن ١٩ لم تعد الحارة تلك الوحدة الإدارية وإنما أصـبحت تحتل المرتبة الثانية .. كذلك تغير دور شيخ الحارة وتحـول فى الستينيات إلى موظف إدارى فى قسم البوليس وتحـددت مسئوليته فى التوقيع علـى اسـتمارات التجنيـد والأحـوال

الشخصية ومساعدة رجال المباحث فى تعقب الهاربين عـن التجنيد. وقد سأل الباحث شيخ الحارة التابع لمنطقتـه عـن وظيفته الحالية فأجاب أنها عمل إدارى فقط تـابع لـوزارة الداخلية، وبالتالى لم تعد له وظيفة اجتماعية تذكر.

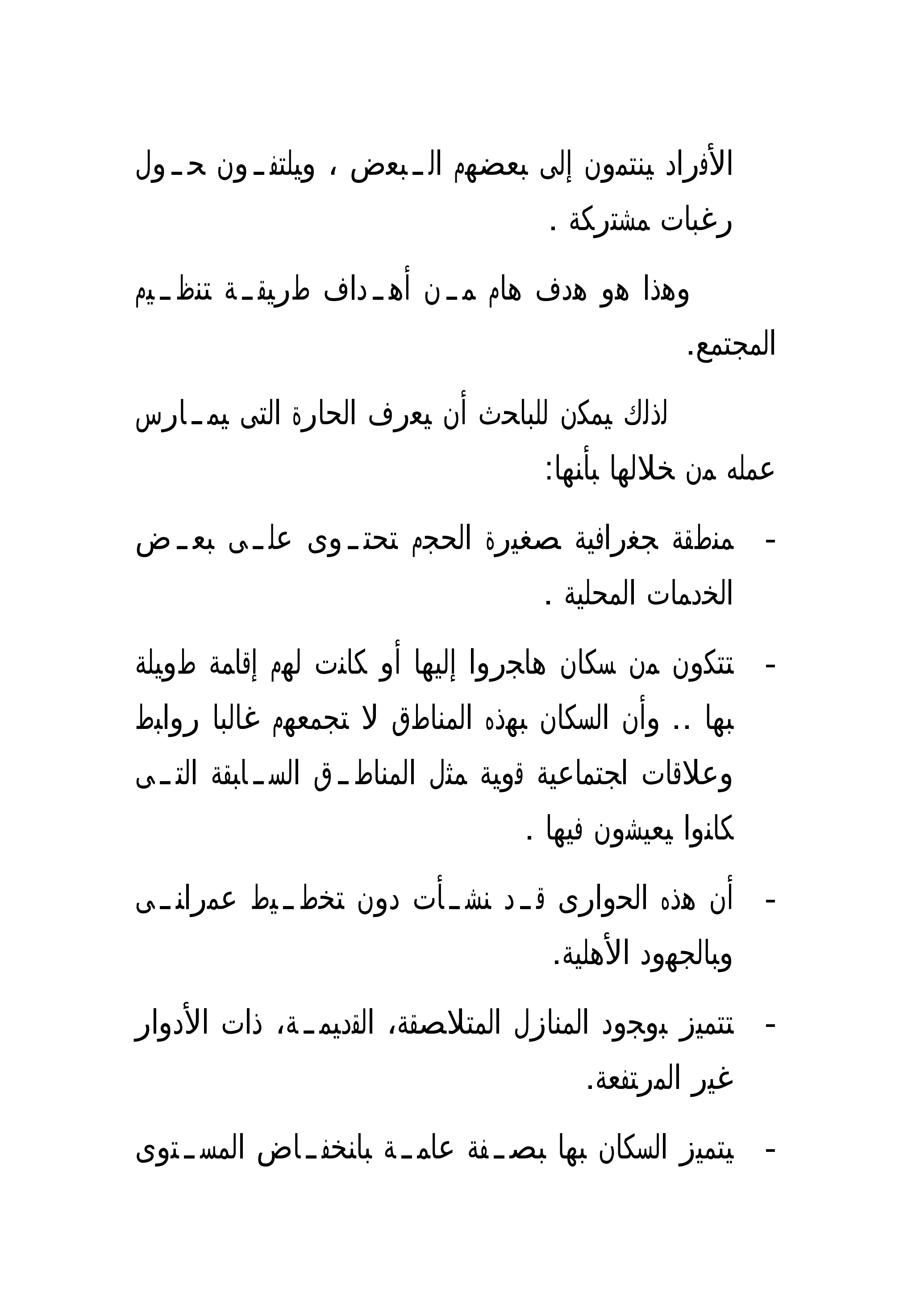
وفى إطار ما سبق عرضه نلاحـظ أن محافظـة القاهرة قد وضعت نظاما إداريا ورثته عن العصور الوسطى من حيث إطلاق أسماء للشوارع تقترن بمسـميات وصـفية كالحارة أو العطفة أو الزقاق ، ولم يتغير المعنـى المقتـرن بهذه المسميات تغيراً جوهرياً منذ العصور الوسطى .

وفى إطار ما تقدم ، تعتبـر الحـارة – إذا جـاز للباحث أن يستخدم هذا اللفظ بمعنـى مـرادف للجيـرة أو المنطقة الحضارية المتخلفة – ذات أهمية بالنسـبة لطريقـة تنظيم المجتمع لعدة أسباب، أذكر منها:

أنها وحدة تنظيمية أساسية فى المجتمع الحضرى

- أن عدد سكانها فى تزايد مسـتمر، كمـا تتنـوع بهـا الجماعات والمصالح .

- أن الوظيفة الأساسية لها هو تحقيق الوفاق والشعور بأن



الأفراد ينتمون إلى بعضهم الـبعض ، ويلتفـون حـول رغبات مشتركة .

وهذا هو هدف هام مـن أهـداف طريقـة تنظـيم المجتمع.

لذلك يمكن للباحث أن يعرف الحارة التى يمـارس عمله من خلالها بأنها:

- منطقة جغرافية صغيرة الحجم تحتـوى علـى بعـض الخدمات المحلية .
- تتكون من سكان هاجروا إليها أو كانت لهم إقامة طويلة بها .. وأن السكان بهذه المناطق لا تجمعهم غالبا روابط وعلاقات اجتماعية قوية مثل المناطـق السـابقة التـى كانوا يعيشون فيها .
- أن هذه الحوارى قـد نشـأت دون تخطـيط عمرانـى وبالجهود الأهلية.
- تتميز بوجود المنازل المتلاصقة، القديمـة، ذات الأدوار غير المرتفعة.
- يتميز السكان بها بصـفة عامـة بانخفـاض المسـتوى

الاقتصادى والصحى والاجتماعى والتعليمى .

- أن هذه الحوارى تحتاج إلى استراتيجية للتدخل المهنـى – ليس من جانب الخدمة الاجتماعية فقط، ولكـن مـن جانب المهن الأخرى أيضاً – وذلك مـن أجل تنميتهـا ودعمها لتصبح وحدة أساسية مشاركة فى تنمية المجتمع المحلى وبالتالى تنمية المجتمع الأكبر .

الوظائف الاجتماعية للحارة :

اتضح مما سبق عرضه فى إطار مفهـوم الحـارة، أن الحارة كنقطة حضرية متخلفة تقوم ببعض الوظـائف التـى أشار إليها Marshall فى كتاب له عن المنـاطق المتخلفـة وتنمية المجتمع وهى :

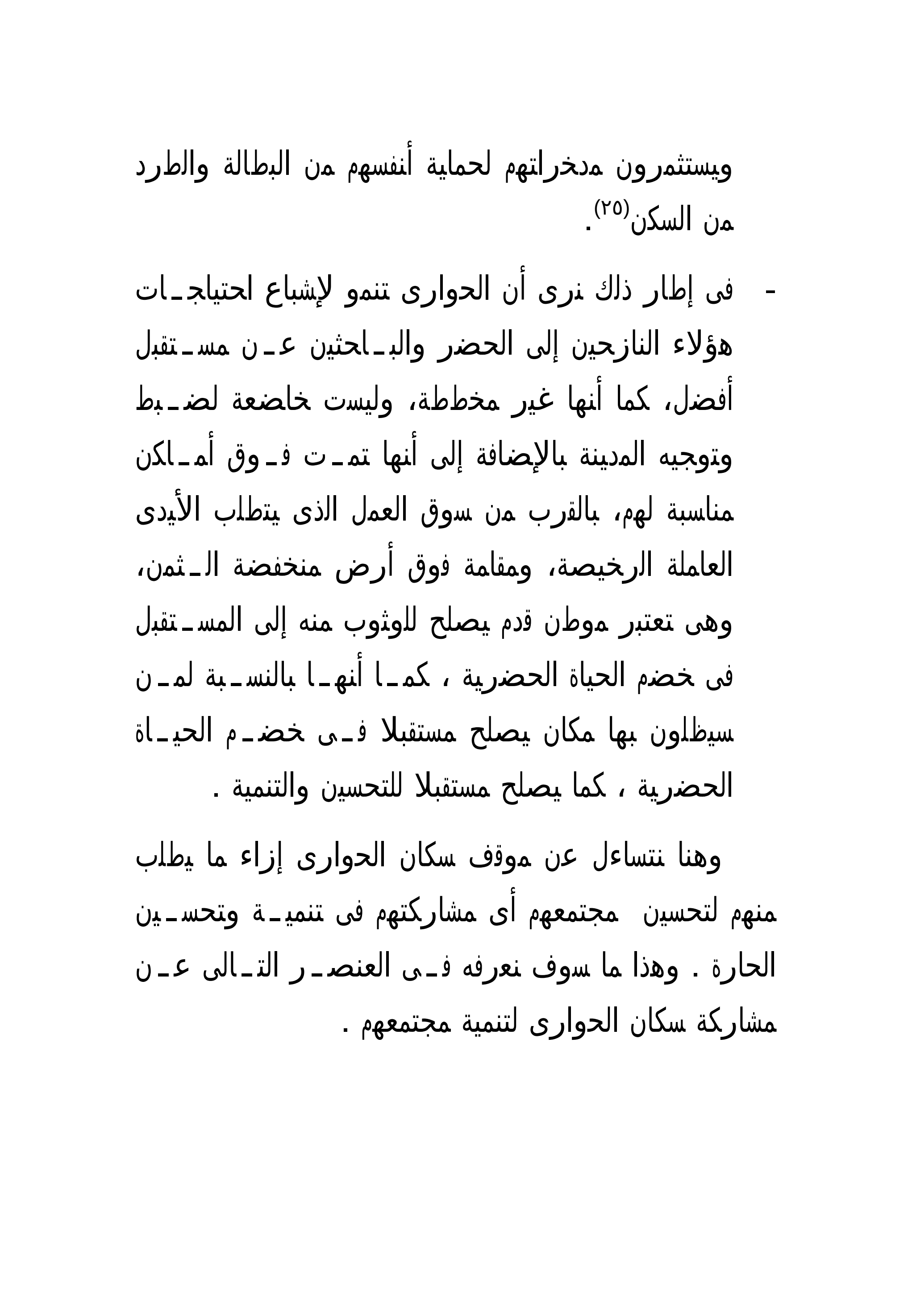
- توفير المسكن الرخيص الأجر للفقراء من المهـاجرين إلى المدينة.

- توفير التعليم للحياة الحضرية، حيث يقوم المهـاجرون القدامى بتعليم المهاجرين الجدد أسلوب الحياة الحضرية .

- تأوى هذه الحوارى، هؤلاء الذين يسـعون إلـى شـق طريقهم فى المدن إلى أعلى، إلى مستقبل أفضل، بجانب

إيواء هؤلاء الهابطين الذين انحدروا فى الحضـر إلـى مستقبل أسوأ[(٢٤)].

- كما تعمل الحوارى كمناطق حضرية متخلفـة كـرؤوس جسور بالنسبة لمن لم يطوروا مستقبلهم الاقتصادى بعد، ورؤوس الجسور هذه تمكـن الفقـراء السـاعين وراء أرزاقهم من الحصول على أفضل الأعمال المتاحة لهـم بالقرب منها، ومن ثم يتمكنون من حل أكثـر مشـاكلهم إلحاحا، وهى البقاء على قيد الحياة فى المدينة. ومن ثـم فإن رؤوس الجسور هذه بالغة الأهمية بالنسبة للشخص شديد الفقر ولمن يعولهم والذين يرغبـون جميعـا فـى الاشتراك والمساهمة فى الحياة الحضرية بـادئين بأقـل مستويات المعيشة وبالحد الأدنى من الأمان الاقتصـاد، وذلك ببذل أقصى الجهـود للحصـول علـى الأعمـال وممارستها. وتؤدى هذه العملية والتى يمكن أن تسـمى التكيف الحضرى Urban Accommodation فى النهايـة إلى تدعيم مؤقت للمهاجر الريفى إلى الحضر. وتعمـل المناطق الحضرية المتخلفة –الحوارى – علـى تـدمير الموقف الاقتصـادى لسـكانها ، ففيهـا قـد يعملـون



ويستثمرون مدخراتهم لحماية أنفسهم من البطالة والطرد من السكن(٢٥).

- فى إطار ذلك نرى أن الحوارى تنمو لإشباع احتياجـات هؤلاء النازحين إلى الحضر والبـاحثين عـن مسـتقبل أفضل، كما أنها غير مخططة، وليست خاضعة لضـبط وتوجيه المدينة بالإضافة إلى أنها تمـت فـوق أمـاكن مناسبة لهم، بالقرب من سوق العمل الذى يتطلب الأيدى العاملة الرخيصة، ومقامة فوق أرض منخفضة الـثمن، وهى تعتبر موطن قدم يصلح للوثوب منه إلى المسـتقبل فى خضم الحياة الحضرية ، كمـا أنهـا بالنسـبة لمـن سيظلون بها مكان يصلح مستقبلا فـى خضـم الحيـاة الحضرية ، كما يصلح مستقبلا للتحسين والتنمية .

وهنا نتساءل عن موقف سكان الحوارى إزاء ما يطلب منهم لتحسين مجتمعهم أى مشاركتهم فى تنميـة وتحسـين الحارة . وهذا ما سوف نعرفه فـى العنصـر التـالى عـن مشاركة سكان الحوارى لتنمية مجتمعهم .

ثانياً: مشاركة سكان الحوارى، وعلاقتها بتنمية مجتمعهم

قد نظن أن مشاركة سكان الحوارى تعنى مشاركة كل السكان فى كل المواقف والعمليات وفى كل الأوقات. والواقع أن هذا الظن ينطوى على كثير من الخطأ، حيث أن لكل فرد استعداداته وميوله وخبراته ، هذا مع افتراض أن كل فرد فى الحارة على دراية بوجود الفرص للاشترك مع الآخرين فى جهد تعاونى لمصلحتهم ومصلحة مجتمعهم، ولهذا فمن الأفضل أن نتصور أننا سنجد مجموعة من السكان يشاركون أكثر فى مرحلة تحديد الأهداف، ومجموعة أخرى تشارك أكثر فى مرحلة ترجمة هذه الأهداف إلى خطط وبرامج، ومجموعة ثالثة تشارك أكثر فى مرحلة التنفيذ، أو نجد مجموعة تشارك فى خدمات متعلقة بالصرف الصحى بينما تهتم مجموعة أخرى بالخدمات التعليمية...إلخ. ومن ناحية أخرى فإننا سنجد أفراداً لا يمثلون أنفسهم فقط، ولكنهم يمثلون غيرهم من فئات المجتمع وقطاعاته، أو ينوبون عن مؤسساته ومنظماته ، وهم القادة المحليون، ويمكننا أن نميز بين ثلاث نماذج للمشاركة قد نلاحظها أثناء العمل وهى:

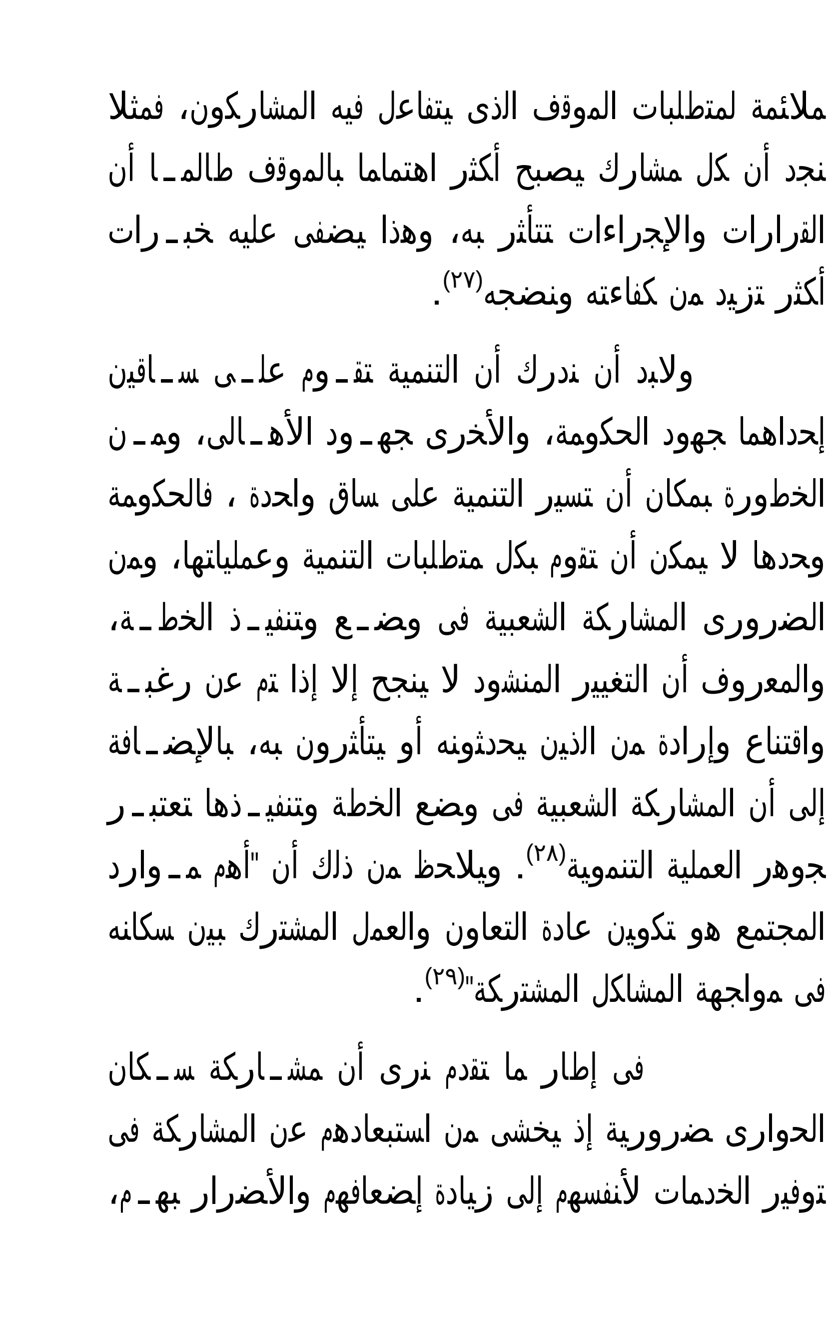
١- المشاركة غير المباشرة – التمثيلية – حيث يشارك مجموعة من الأفراد ليس بصفتهم الشخصية، ولكن باعتبارهم قادة ممثلين لمختلف فئات وقطاعات المجتمع.

٢- مشاركة مباشرة: حيث يتفاعل كل مواطنى المجتمع فى مختلف المشروعات والبرامج .

٣- مشاركة مفتوحة وهى قريبة من المشاركة المباشرة ولكنها أكثر ارتباطاً بمشاركة المواطنين فى برامج ومشروعات التنمية المحلية حيث تكون مفتوحة أمام أكبر عدد منهم.

وتعتبر مشاركة سكان الحوارى ذات أهمية فى برامج تنمية المجتمع لأنها تعبر عن احتياجاتهم من الخدمات وإلى حماية مصالحهم . كما أشار Speech إلى أن المشاركة قد تهدف أيضاً إلى زيادة خبرات المشتركين فيها والإسهام فى زيادة نضجهم كأفراد(٢٦).

كما أن توسيع نطاق المشاركة قد يؤدى إلى إثراء القرارات لأنها تصبح متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة، بالإضافة إلى أن الإجراءات المتخذة تكون أكثر



ملائمة لمتطلبات الموقف الذى يتفاعل فيه المشاركون، فمثلا نجد أن كل مشارك يصبح أكثر اهتماما بالموقف طالمـا أن القرارات والإجراءات تتأثر به، وهذا يضفى عليه خبـرات أكثر تزيد من كفاءته ونضجه[٢٧].

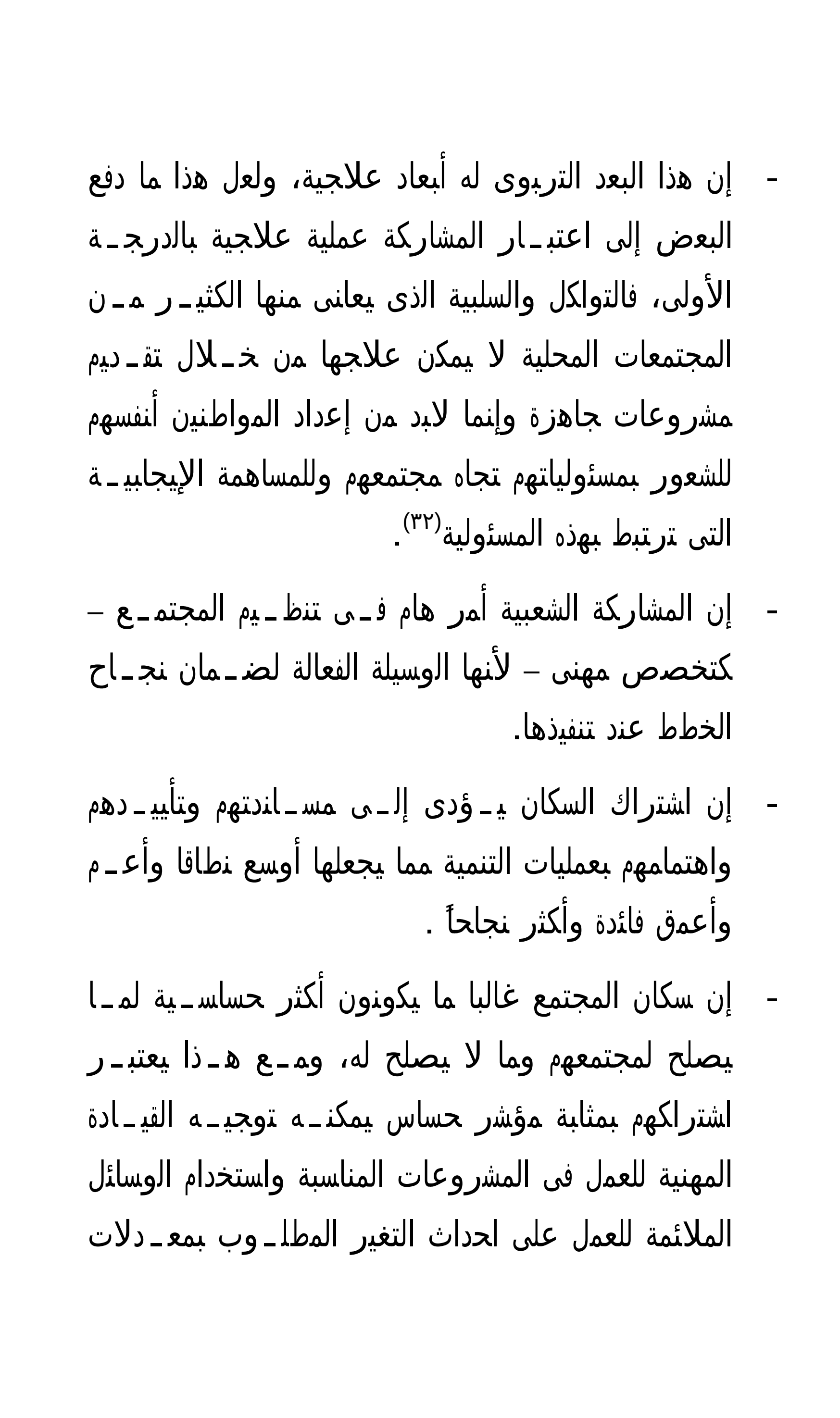
ولابد أن ندرك أن التنمية تقـوم علـى سـاقين إحداهما جهود الحكومة، والأخرى جهـود الأهـالى، ومـن الخطورة بمكان أن تسير التنمية على ساق واحدة ، فالحكومة وحدها لا يمكن أن تقوم بكل متطلبات التنمية وعملياتها، ومن الضرورى المشاركة الشعبية فى وضـع وتنفيـذ الخطـة، والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبـة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، بالإضـافة إلى أن المشاركة الشعبية فى وضع الخطة وتنفيـذها تعتبـر جوهر العملية التنموية[٢٨]. ويلاحظ من ذلك أن "أهم مـوارد المجتمع هو تكوين عادة التعاون والعمل المشترك بين سكانه فى مواجهة المشاكل المشتركة"[٢٩].

فى إطار ما تقدم نرى أن مشـاركة سـكان الحوارى ضرورية إذ يخشى من استبعادهم عن المشاركة فى توفير الخدمات لأنفسهم إلى زيادة إضعافهم والأضرار بهـم،

لأنه إذا ترك اتخاذ القرار لمن لم يتعرضوا للحرمـان، فلـن تكون هذه القرارات متمشية مع ما يطلبه المحرمون. كما أن مثل هذا الاستبعاد قد يؤكد انخفاض مركـز الفقـراء لمـن يعولونهم اجتماعياً، ولكن إذا " اشترك الفقراء فى القـرارات المتعلقة بهم ، فربما يؤدى ذلك إلى مزيد من العدالـة فـى توزيع الموارد المتاحة، وربما أدى أيضا إلى تغييـر البنـاء الاجتماعى فى صالح سكان هذه المناطق بدلاً من الحفـاظ على الأوضاع الخاطئة[٣٠].

أهمية المشاركة من جانب سكان الحوارى فى عمليات تنمية المجتمع المحلى:

- إن اشتراك السكان فى برامج ومشروعات التنمية المحلية يساعد على تعليمهم وتدريبهم مستقبلا على كيفية مواجهة وحل مشكلاتهم ، ويعبر M-Ross عن هذا البعد التربوى قائلا : " أن اشتراك الأهالى سويا فى تغييـر مجـتمعهم كفيل بتغييرهم أنفسهم، فعنـدما يشـترك النـاس سـويا ويتعاونون فى تحديد الأهداف وفى التخطـيط والتنفيـذ فإنهم يعدلون من اتجاهـاتهم ويزيـدون مـن قـدراتهم ويكتشفون فى أنفسهم مهارات جديدة تماماً"[٣١].

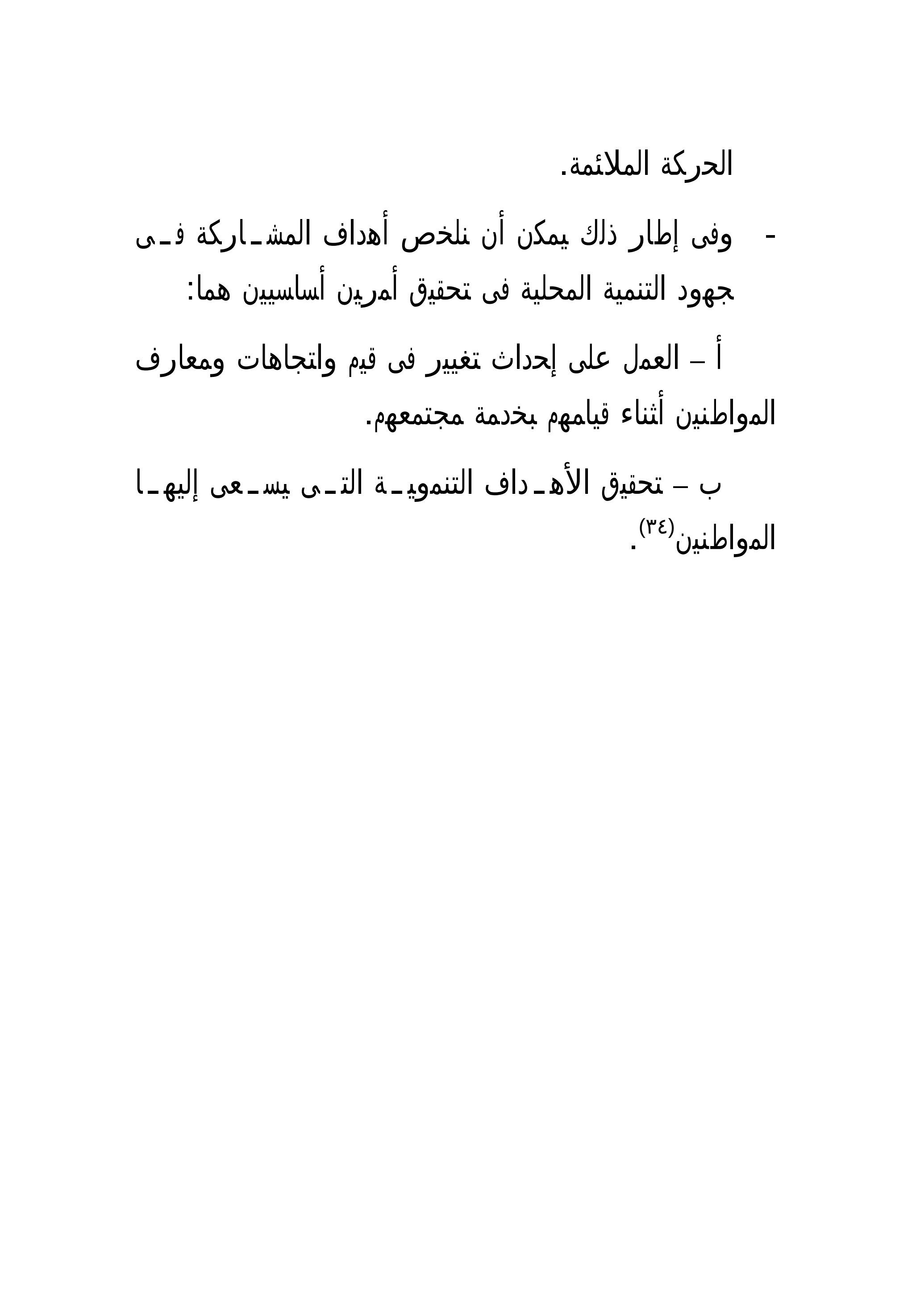


- إن هذا البعد التربوى له أبعاد علاجية، ولعل هذا ما دفع البعض إلى اعتبـار المشاركة عملية علاجية بالدرجـة الأولى، فالتواكل والسلبية الذى يعانى منها الكثيـر مـن المجتمعات المحلية لا يمكن علاجها من خـلال تقـديم مشروعات جاهزة وإنما لابد من إعداد المواطنين أنفسهم للشعور بمسئولياتهم تجاه مجتمعهم وللمساهمة الإيجابيـة التى ترتبط بهذه المسئولية(٣٢).

- إن المشاركة الشعبية أمر هام فـى تنظـيم المجتمـع – كتخصص مهنى – لأنها الوسيلة الفعالة لضـمان نجـاح الخطط عند تنفيذها.

- إن اشتراك السكان يـؤدى إلـى مسـاندتهم وتأييـدهم واهتمامهم بعمليات التنمية مما يجعلها أوسع نطاقا وأعـم وأعمق فائدة وأكثر نجاحاً .

- إن سكان المجتمع غالبا ما يكونون أكثر حساسـية لمـا يصلح لمجتمعهم وما لا يصلح له، ومـع هـذا يعتبـر اشتراكهم بمثابة مؤشر حساس يمكنـه توجيـه القيـادة المهنية للعمل فى المشروعات المناسبة واستخدام الوسائل الملائمة للعمل على احداث التغير المطلـوب بمعـدلات



الحركة الملائمة.

- وفى إطار ذلك يمكن أن نلخص أهداف المشـاركة فـى جهود التنمية المحلية فى تحقيق أمرين أساسيين هما:

أ – العمل على إحداث تغيير فى قيم واتجاهات ومعارف المواطنين أثناء قيامهم بخدمة مجتمعهم.

ب – تحقيق الأهـداف التنمويـة التـى يسـعى إليهـا المواطنين[٣٤].

التدخل المهنى للخدمة الاجتماعية باستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتنمية مجتمع الحارة

أشار سكوت لاند " Land" إلى أن الخدمة الاجتماعيـة لا تنحصر مهمتها فى مساعدة البؤساء بل عليها أن تساعدهم على التخلص والتحرر من البؤس[٣٥]، والخدمة الاجتماعيـة كتكنولوجيا اجتماعية تعمل على استثارة الإنسان ليؤثر على بيئته ويخضعها له، وبحيث يصبح التقدم التكنولوجى المادى فى خدمة الإنسان . ومع الفقراء بالـذات لا تجـدى البيئـة المادية وحدها بل إن استثارة الفقراء ومشاركتهم تهدف إلـى تحسين بيئتهم المادية ليكونوا لها سادة، لا خاضـعين. وقـد كانت الخدمة الاجتماعية دائما تعمل مـع النـاس لتحقيـق أهدافهم، ككائنات اجتماعية، وتعمـل علـى التعامـل مـع مشكلاتهم المتصلة بسوء التغذية وسـوء المسـاكن وسـوء الملبس.

وتعتبر طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية لدعم الجهود المشتركة فى مختلـف المسـتويات

الاجتماعية طبقا لخطة تحشد الموارد المالية والمستقبلية فـى إطار السياسة العامة. ومن خلال ممارسـة طريقـة تنظـيم المجتمع برزت عدة مداخل للعمل مع المجتمعات، اختلفـت من حيث طبيعة الممارسة ومجالاتها باختلاف الأهداف التى تسعى إليها. وفى إطار سعى الباحث لجعل الحـارة وحـدة لتنمية المجتمـع المحلـى، وبالتـالى الارتقـاء بالمسـتوى الاجتماعى والاقتصادى لسكان الحارة، فقد وجد الباحـث أن أحد النماذج يمكن أن تفيده فى إطار برنامجه المهنـى مـع سكان الحارة. وهذا النموذج هو نمـوذج جـاك روثمـ ـان "Rothman"، وفيما يلى عرض لبعض المداخل التى يمكن أن تستخدم للعمل مع مجتمع الحارة:

أولاً: أشار لينـدمان "E, Lindeman " إلـى مـدخلين أساسيين للتعامل مع مشكلات المجتمع، أحدهما يركز علـى تحسين الخدمات من خـلال تحديـد الاتجاهـات وتطـوير الخدمات المناسبة لمواجهتها، بينما يركز المدخل الثانى على تغيير العلاقات الاجتماعية من خلال تشجيع التعـاون بـين أفراد المجتمع وتقوية قدرات جماعاته على الاحتفـاظ بقـيم المجتمع الصغير. ويؤكد ليندمان على أهمية المشاركة فـى

تنمية المجتمع.

ثانياً: فى إطار آخر من الممارسة ركـز Ross علـى مدخل العملية Process والذى يهدف إلـى تشـجيع سـكان المجتمع على العمل بأسلوب منهجى فى حل مشكلاته، ويرى أن الهدف الأساسى لتنظيم المجتمع هو تنمية روح التعـاون والتضامن وتطوير أنماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعيـة والحفاظ على تكامل المجتمع ووحدته.

ثالثاً: وفى تطوير آخـر للممارسـة حـاول سـبرجل Superegl تقديم مدخل تحليلى، يقوم علـى أسـاس تحليـل الموقف أو المشكلة إلى عناصرها الأساسية لبدء العمل على أساس سليم وواضح. وقد أخذ هذا المدخل أهمية بعد ظهـور مدارس عديدة تنادى بأهمية الأهداف الماديـة أو الإنجازيـة لطريقة تنظيم المجتمع، كما وجد هذا المـدخل قبـولاً لـدى الأخصائيين الاجتماعيين فى معظم الـدول الناميـة نظـرا لطبيعة المشكلات التى تمر بها هذه المجتمعـات، بالإضـافة إلى تعدد الاحتياجات وتراكمها بعد سنوات طويلة، مما يؤكد ضرورة مواجهتها والعمل على حلها . وتبنى سـبرجل فـى كتاباته مـدخل حـل المشـكلات المجتمعيـة Community

Problem – Solving Approach أو المدخل التخطيطى كمـا يطلق عليه العديد من العلماء[٤١].

رابعاً: وظهرت عدة محاولات أخـرى تفيـد كمـداخل لطريقة تنظيم المجتمع مثل ممارسة كريمـر وسـبثت عـام (١٩٦٩) والتى صنفت فيها أشكال طريقة تنظيم المجتمع فى نوعين هما: تنمية المجتمع والتخطيط الاجتماعى، ومحاولـة برلمان عام (١٩٧١) والتى أشار فيها إلى أن المهام التـى يمارسها المنظم الاجتماعى تتمثل فى مهام تحليليـة ومهـام تفاعلية ، وإن كان كل منهما يكمل الآخر لحل المشكلات.

ورغم اختلاف هذه النماذج عن بعضها فى تسـميتها أو محتواها فإن هذه الصياغات تشترك جميعا فى أنها تعتـرف بشكل صريح أو ضمنى بأهمية الممارسة مـع المجتمعـات وسعى الطريقة إلى إحداث التنمية. ولعـل محاولـة (جـاك روثمان) (١٩٧٠) تحاول أن تعطى لنا إطاراً يضـم كـل المحاولات السابقة كما وجد الباحث أن هذه المحاولة تخـدم برنامجه للتدخل المهنى مع مجتمع الحارة .

ويقوم نموذج جاك روثمان على المزج بين ثلاثة مداخل أساسية لإحداث التغير المقصود فى كل نموذج منها يـرتبط

بهدف من أهداف التغيير.

أ – نمـوذج التنميـة المحليـة : Locality Development

ويقوم هذا المدخل أساساً على فكرة المشاركة بوصـفها عملية أساسية فى تحقيق التغيير فى المجتمع، ويقـوم علـى أساس:

- إن ظروف المجتمع المحلى التى تستدعى التدخل بهـذا النموذج هى افتقار روح التعاون وانتشار السـلبية بـين أفراد المجتمع.
- فقد شعور الأفراد بالانتماء للمجتمـع والـذى حطمتـه عمليات التحضر.
- ضعف العلاقات الاجتماعية بين سكان المجتمع.
- ضعف المشاركة من جانب سكان المجتمع.

ويمثل هذا النموذج مدخل العملية فى تنظيم المجتمع أو الأهداف المعنوية والذى نادى به Ross .

ب – نموذج التخطيط الاجتماعى أو حل المشكلة :

ويركز على الجوانب الفنيـة التـى تتطلبهـا عملية حل المشكلات الاجتماعية ويتضمن ما يلى:

- جمع البيانات .
- تحليل البيانات .
- اختيار أنسب الوسائل لمواجهة المشكلات .
- يتوقف حجم المشاركة على نوعية المشـكلات المـراد التدخل فيها .

ويطلق بعض العلماء على هذا النموذج اسم النموذج أو المدخل التحليلى.

ج – نموذج أو مدخل العمل الاجتماعى : Social Action

ويفترض ضرورة تقوية الفئـات الضـعيفة للمطالبـة بحقوقها، وذلك من خلال إعادة توزيع المـوارد أو القـوة، واكتساب صوت أعلى فـى إتخـاذ القـرارات، أو احـداث تغييرات فى سياسات المنظمات الرسمية، ويتجه هذا النموذج إلى استخدام الضغط، ومن وسائلة المظاهرات والمسـيرات والتحدى والمواجهة لإحداث التغيير.

وبما أن الهدف الذى يسعى إلية الباحث يتمثل فى :

- زيادت معدلات المشاركة لدى سكان الحوارى لمواجهة مشكلاتهم .
- تدعيم روح التعاون والتضامن بين سكان الحوارى .
- تحديد أهم المشكلات التى يعانون منها والتعـرف علـى الموارد الذاتية لهم وكيفية التحرك لحلها .

لذلك نلاحظ أن محاولة جاك روثمان تقترب من تحقيق تلك الأهداف وتفيد كإطار نظرى لهذه الممارسة الميدانيـة، وتفيد كأساس لبرنامج التدخل المهنى.

ثالثاً: الاستراتيجية المنهجية لبرنامج التدخل المهنى

أولاً: تصميم الدراسة الميدانية:

حاول الباحث فى هذه الدراسة اختبار العلاقات بين التدخل المهنى بطريقة تنظـيم المجتمـع ومسـاعدة سـكان الحوارى لتنمية مجتمعهم (زيادة معدلات المشاركة – التعاون

– حل المشكلات). ولقد وجد أن أنسب المناهج لـذلك هـو المنهج التجريبى بالاعتماد على إحدى التصميمات التجريبية القائمة على أسـاس القيـاس القبلـى والبعـدى باسـتخدام مجموعتين، إحداهما تجريبية والأخرى ضـابطة علـى أن يكون التغيير المستقل هو برنامج التدخل المهنـى بطريقـة تنظيم المجتمع.

ولقد تم اختيار شـياختين متجـاورتين لا يفصـل بينهما سوى شارع كبير يسمى شارع "أحمد بدوى" إحـداهما ضابطة (شـياخة العطـار) والأخـرى تجريبيـة (شـياخة الشماشرجى).

ثانياً: ضوابط التجربة:

- تضم كلا الشياختين مجموعة من الحـارات (شـياخة العطار تضم ٢٤٣ حارة، وشياخة الشماشرجى تضـم ٢٩٤ حارة) وكلاهما متشابهتين فى النواحى المتعلقة بالمسـتوى الاقتصادى وطبيعة ونوعية المسـكن ونوعيـة المشـكلات الاجتماعية و الاقتصادية والصحية التى يعانون منها .

- المتغير المستقل هو "برنامج التدخل المهنـى" محـدداً تحديداً دقيقاً بحيث لا يختلط الأمر فى تفسيره.

- لم يمانع الباحث من قيام شياخة العطار بـأى أنشـطة لمواجهة مشكلاتهم

- الباحث يعايش كلا الشياختين ولديه معرفة كاملة بكافـة خصائصهما، كما أن فترة التـدخل المهنـى مـع الشـياخة التجريبية (الشماشرجى)ليست طويلة بالحد الـذى يتـرك للمتغيرات العشوائية فرصة التأثير على برنـامج التـداخل المهنى.

ثالثاً: مجالات البحث (عينة البحث):

للحصول على عينة البحـث وهـى الأسـر القاطنـة للحوارى تم ذلك على عدة مراحل، وقد استخدم فيها العينـة المساحية (بتقسيم الشياخة إلى مربعات سكنية، ثم بلوكـات سكنية ، ثم حارات) ثم أخذت عينة من سكان الحارات فـى النهاية بواقع ١٠ أسر من كل حارة مسـتخدمين فـى ذلـك "العينة العشوائية المنتظمة " بأن نأخذ أول منزل بالحارة جهة

اليمين، ونأخذ من كل منزل " أسرة بالعينة العشوائية " نظراً لوجود منازل ذات دور واحد وأخرى دورين وثالثة أكثر من ثلاثة أدوار، بالإضافة إلى وجود رب الأسرة فى أحد المرات وعدم وجوده فى مرات عديدة مما يعطى مرونة للبـاحثين، وخصوصاً وأن المستوى العام للعينة يكاد أن يكون متشابهاً.

جدول رقم (١) يوضح المجال البشرى والمكانى للبحث

	شياخة العطار (ضابطة)								
									بلوكات
	٢	٠	٥	٢	٥	٠	٩	٤٣	٥١
	٦٠	٨١	٠٧	٣٩	٧٧	٢٩	٨٠	٦٧٣	٥٠
	٧٦٠	٩٠٥	٠٣٥	٠١٤	٨٨٥	٣١٦	٩٠٠	٣٥١٢	٥٠

تابع جدول رقم(١)

لشياخة لمؤشر	شياخة الشماشرجى (ضابطة)										لمجموع ع	لقيمة
دد البلوكات										٠		بلوكات
دد الحالات	٩	٤	١	٩	٤	٤	٥	٥	٦	٤	٩٤	٥٥
دد المنــازل بالحالات	٠٤	١٥	١٤	١٠	١٧	٦٥	١٧	٩٨	٠٠	٨٦	,٥٢٦	٥٠
دد الأســر بكل حارة	٤٢٤	٥٢٥	٤٨٤	٨٦٠	٩٣٢	١٩٠	٥٨٠	٥٩٢	١٠٠	٩٣٠	٩,٦٢٢	٥٠

المجال المكانى للبحث :

- شياخة العطار (وموقعها فى بداية شـبرا – حـى شمال القاهرة) مساحتها ٢ كم مربع.

- شياخة الشماشرجى (وموقعها فى بداية شبرا – حى شمال القاهرة) مساحتها ٢ كم مربع.

وكلا الشياختين تقع بجوار السكة الحديد مما يجعلها منطقة جذب للعمالة الوافدة من الريف، بالإضافة إلى العمل فى سوق الخضار وسوق المحطة وأعمال العتالة وخلافه.

ولقد قام الباحث باختيار شياخة الشماشرجى لبرنامج التدخل المهنى للاعتبارات الآتية:

- وجود جمعيات أهلية ترغب فى المساعدة ويمكن اعتبارها نقطة انطلاق لإحداث التنمية.

- وجود استعداد لدى الأهالى بالشياخة .

- ارتفاع نسبة التعليم قليلاً عن شياخة العطار .

- معيشة الباحث بهذه الشياخة لفترة تقرب من ٢٥ عاما .

المجال الزمنى للبحث:

استغرقت الدراسة التمهيدية للبحث للتعرف على الشياخات وحصر الحارات والمنازل والأسر وتطبيق

الدراسة الاستطلاعية أربعة شهور، كما استغرق برنامج التدخل المهنى ٨ شهور من ديسمبر ١٩٨٥ إلى نهاية أغسطس عام ١٩٨٦ .

رابعاً: أدوات البحث:

استخدمت مجموعة من الأدوات التى تخدم أهداف البحث وهى:

- الاجتماعات مع الأهالى .
- المقابلات مع المسؤولين .
- الملاحظة بالمشاركة من خلال معايشة الباحث لسكان الحارة .
- الاستبيان القبلى والبعدى

برنامج التدخل المهنى

أهداف التدخل المهنى:

فى ضوء الدراسة الاستطلاعية التى قام بها الباحث لكلا الشياختين والحوارى التى تضمهما ، بالإضافة إلى معايشته لمجتمع البحث مدة تربو على ربع قرن، وضع الباحث هدفا أساسيا هو العمل على أن تكون الحارة وحدة لتنمية المجتمع

المحلى ، وبالتالى تنمية المجتمع الأكبر مصر. وكان من بين الأهداف تحقيق جوانب العملية Process من خـلال زيـادة مشاركة سكان الحوارى فى عمليـات الدراسـة والتخطـيط وبرامج الخدمات ومواجة المشكلات التـى يعـانون منهـا، والبعض الأخر متصل بتحقيـق الجوانـب المتصـلة بحـل المشكلات Task – goal، وذلك من خلال تطوير الخـدمات القائمة وتقديم خدمات جديدة تحتاجها الحارة معتمدين فى ذلك الإطار على الأساس العلمى فى دراسة المشكلات والتعـرف على أبعادها وعدد المتأثرين بها ووضع الحلول لها.

مبررات التدخل المهنى مع مجتمع الحارة :

- انخفاض المستوى الاقتصادى (حيث أن متوسـط دخل الفرد فى تلك المناطق منخفض بالنسبة للمناطق الأخرى فى نفس البيئة الحضرية).

- انخفاض المستوى التعليمى – الأمية المنتشرة بين السيدات – قلة الحاصلين على شهادات عليا – فوق المتوسطة – المتوسطة – وأن معظم المتعلمين ملمون بالقراءة والكتابة

ونسبة كبيرة من الأميين بين أرباب الأسر.

- تعدد المشكلات التى تهدد الصحة العامة بالحوارى (طفح المجارى – انتشار أكوام القمامة – تعايش الناس مـع الذباب والبعوض...إلخ).

- عدم الوعى الصحى وينعكس ذلك على التخاف فى الإبلاغ عن الأمراض فى وقت مبكر، التخاف عن التطعـيم، عدم الاهتمام بالنظافة العامة للمجتمع.

الفروض الرئيسية والفرعية التى يعتمد عليها برنامج التدخل المهنى:

الفرض الرئيسى:

أ- يؤدى التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع إلـى زيادة مشاركة سكان الحوارى فى عمليات الدراسة والتخطيط لمواجهة مشكلاتهم .

ب- يؤدى التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمـع إلى الإقلال من اعتماد سكان الحوارى على الجهود الحكومية فى مواجهة مشكلاتهم .

ج- يؤدى التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع إلى مساعدة سكان الحوارى فى حل المشكلات الأساسـية التـى يعانون منها .

الأدوار المهنية الممارسة وتكتيكات التغيير:

استخدم الباحث أدوار المنظم الاجتماعى المعروفة ، بعضها كان يتصل بدوره كممكن والآخـر يتصـل بـدوره كمنمى مع استخدام أساليب الاتصال المباشر والإقناع وعملية حل المشكلة .

محتويات برنامج التدخل المهنى :

طبق برنامج التدخل المهنى على شياخة الشماشرجى (الحارات وعددها ١٥٥ حارة) دون شياخة العطار، حتـى يمكن إبراز أثر الممارسة المهنية وفاعليتها بالنسـبة لتنميـة مجتمع الحارة، وقد عمل الباحث مع شـياخة الشماشـرجى (التجريبية) مستهدفا:

١- إتاحة الفرصة لهم للتعبير عن رغبـاتهم واحتياجـاتهم

ومناقشة كيفية مواجهتها بما يتوافر من إمكانيات وقدرات محلية .

٢- المشاركة بالرأى والجهد والمال لمواجهة المشكلات القائمة والتى يمكن أن تستجد على الشياخة .

٣- تقديم خدمات محسوسة وملموسة لأهل الحوارى بما يدعم ثقتهم فى أنفسهم بأنهم قوة ووحدة قادرة على التغيير وعلى إحداث التنمية .

ولتحقيق ذلك قام الباحث بما يلى :

١- عمل دراسة استطلاعية للمشكلات والاحتياجات السائدة بالحوارى، على أن تصف هذه الدراسة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والأسرية والصحية لسكان الحوارى وتكون دليل عمل أمام أى مسئول يتعامل مع الحارة .

٢- إجراء عدد ١٢ اجتماع مع أهالى الحارة بواقع اجتماعين كل شهر.

٣- إجراء عدد ٨ مقابلات بواسطة أهالى الحارة مع المسئولين.

٤- استخدام العنف والضغط مرتين ضد مسئولين من

الحكومة .

٥- إجراء عدد ٢٠ مقابلة بين لجان مختلفة عـن مشـكلات الحارة من بين الأهالى أنفسهم، وبعض القيادات المحلية (شيخ المسجد، ناظر المدرسة...إلخ).

وسوف تناقش النقاط التالية نتائج الدراسـات الميدانيـة للتدخل المهنى.

رابعاً: الدراسة الميدانية

١- قام الباحث بإجراء حصر شامل للأجزاء الحكومية على نطاق الحى (حى شمال القاهرة) والذى تتعامل معه هذه الشياخات .

٢- كما قام بإجراء دراسة استطلاعية للعينة المختـارة مـن سكان الحوارى "مجتمع البحث" لتحديد جوانب التـدخل المهنى.

أولاً: الحصر الشامل:

أسفر الحصر الشامل بهـذه الأجهـزة الخاصـة والحكومية التى يوضحها الجدول التالى رقم(٢).

وعية الجهاز	حل بقالة	معية استهلاكية	خابز أهلية	خابز حكومية	حل جزارة	حل خضر وفاكهة	وق خضار	دائق عامة
لعدد	٥٠				٢			
لجهاز	ستشفى حكومى	ستشفى خاص	ستوصف إسلامى	ستوصف مسيحى	يادات خاصة	حدة اجتماعية	قاهى شعبية	ركز بوليس
لعدد					٢		٣	
لجهاز	رشة تجارة	صلاح سيارات	رشة نسيج	معيات خيرية أهلية	دارس ابتدائية	عدادية	انوية حكومية	انوى خاص
لعدد		٩						
لجهاز	ار حضانة	ركز شباب	ساجد	نائس	حزاب	ينما	يدليات	كوجية
لعدد			٨	٠			٤	
لجهاز	حلات سباكة	دوات صحية	عمل أسنان	ريد	دمة حريق	حلات أجهزه كهربائية	عمال تنجيد	وبيليا
لعدد						٥		

ولقد عمد الباحث إلى التعرف علـى هـذه الخـدمات

والأجهزة حتى يمكنه استغلالها بقدر الإمكان فى الإماكن فى برنامج تدخله المهنى إما من خـلال عمليـات توظيـف أو عمليات المشاركة فى برنامج تنمية مجتمع الحارة.

ثانياً: الدراسة الاستطلاعية لمجتمع الحارة كأساس لبرنامج التدخل الاجتماعى:

أسفرت نتائج الدراسة الاستطلاعية إلـى بعـض النتائج نشير إليها فيما يلى :

(١) الخصائص العامة للحارة :

- **السن:** يوضح الجدول رقم (٣) التوزيع النسبى لمفردات العينة حسب السن.

	لسن	-٠	-٠	-٠	-٠	٠ فأكثر	لمجموع
ياخة العطار (ضابطة)	دد	٠	٥	٥	٧	٢	٥٠
	لنسبة	٠	٧	٧	٨		%٠٠
ياخة الشماشرجى (تجريبية)	دد	٥	٨	٣	٤	٠	٥٠
	لنسبة	٧	٩	٥	٦	٣	%٠٠

ويلاحظ من الجدول أن معظم سكان الحوارى من

الشباب الذين يمكن الاستفادة منهم فى عمليات التنمية، حيث بلغت نسبة من هم فى الفئة العمرية (٢٠ – ٤٠ سنة) ٥٧% فى شياخة العطار، وحوالى ٥٦ % فى شياخة الشماشرجى .

- **الحالة التعليمية** : يوضح الجـدول رقـم (٤) التوزيـع النسبى لمفردات العينة من أرباب الأسر حسـب الحالـة التعليمية.

لعطار (ضابطة)	لحالة التعليم ية	مى	قرأ ويكتب	بتدائى	عدادى	توسط	الى	لمجموع
	لعدد	٥	٧	١	٩	٨	٠	٥٠
		٠	٥	٤	٣	٢		%٠٠
لشماشرجى (تجريبية)	لعدد	٠	٤	٥	٤	٥	٢	٥٠
		٧	٦	٧	٦	٧		%٠٠

وتعتبر الحالة التعليمية من أهم المعايير التى نقيس بها درجة تقدم سكان مجتمع ما، ولقد لوحظ أن أكثـر مـن نصف سكان مجتمع الحارة من أرباب الأسر حالتهم التعليمية "أمى" أو "يعرف القراءة والكتابة" وذلك بنسبة ٥٥ % بشياخة

العطار، بينما انخفضت هذه النسـبة إلـى ٤٣ % بشـياخة الشماشرجى، وقد قابل ذلك ارتفاع ملحوظ فى نسبة المتعلمين تعليم متوسط فهى أعلى فى شـياخة الشماشـرجى، حيـث وصلت إلى ٢٤ % ، وقد كانت النسبة المقابلة فـى شـياخة العطار ١٨ % فقط .

أما بالنسبة لربات الأسر بكلا الشـياختين ، فقـد كانت نسبة الأميات بينهن ٩٢% والنسب الباقية لمن تعـرف القراءة والكتابة ٣%، تعليم ابتدائى ٤%، تعليم متوسط ١%.

أما بالنسبة للأبناء فقد تبين من الدراسة مايلى :

يوضح الجدول رقم (٥) التوزيع النسـبى للأفـراد الملتحقين بالتعليم وغير الملتحقين من أبناء أربـاب الأسـر (مجتمع البحث).

لعطار	لحالة التعليمية	لتحقون بالتعليم	ميون	بتدائى	عدادى	توسط	الى	لمجموع
ضابطة)	دد	٠	٨	٤	٥	٧		٥٠
		٣	٩	٦	٧	١		٠٠%
لشماشرجى (تجريبية)	دد	٢	٠	٠	٠	٠	٨	٥٠
		٥		٤	٠	٣	٢	٠٠%

ومن الجدول نلاحظ ارتفاع المستوى التعليمى بالنسـبة لأبناء أسر مجتمع البحث ورغبتهم فى تعليم أبنائهم. أما فيما يتعلق بالنسبة غير المتعلمة فقد أشار أرباب الأسر إلـى أن السبب فى عدم تعليمهم يرجع إلى أنهم دون السن، أو عـدم قابلية الأبناء للتعليم والرغبة فى الالتحاق بالأعمال الحرفيـة المتوفرة فى المنطقة والتى تدر دخلاً قد يساعد الأسرة .

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية :

فقد أبرزت نتائج الدراسة أن نسبة ٧٧% من أسر شياخة العطار متزوجون وأن نسـبة ٣% فقـط متزوجـون بأكثر من واحدة. بينما بلغـت نسـبة المتـزوجين بشـياخة الشماشرجى ٨٣%، وأن نسبة المتزوجين بأكثر من واحـدة كانت ٢%. بينما انخفضت نسبة حالات الطـلاق إلـى ٨% بشياخة العطار، و٧% فى شياخة الشماشرجى. وبلغت نسبة الأرامل ٤% بشياخة العطار و٣% بشياخة الشماشـرجى ، أما بالنسبة لأرباب الأسر غير المتزوجين وهم مسئولون عن رعاية والديهم أو أخواتهم فقد بلغت نسـبة ١١% بالعطـار و٨% بالشماشرجى.

الحالة المهنية لسكان الحوارى :

الواقع أن دراسة الحالة المهنية تفيد فى التعـرف على الظروف البيئية لسكان الحارة. وتعتبر المهنـة – فـى مجتمع الحارة – أحد الروابط الاجتماعية التى تـربط الفـرد بالبناء الاجتماعى، كما تحدد نمط العلاقات الاجتماعية بـين سكان الحارة ويحدد النشاط المهنى الوضع الاجتماعى للفرد وينطبق مفهوم المهنة فقط على الأفراد الذين يشتغلون عمـلا فى إطار قوة العمل والذين هم فى سن العمل، ولذلك لا يعتبر عمل الأطفال، و الشيوخ، والمعوقين، وربات البيـوت، فـى نطاق العمل.

وتشير النتائج الميدانيـة للحالـة المهنيـة بكـلا الشياختين إلى مايلى :

يوضح الجدول رقم (٦) التوزيع النسبى لمفردات عينة البحث حسب الحالة المهنية :

لعطار (ضابطة)	لمهنة	وظف حكومى	القطاع الخاص	ائع متجول	رفى	احب عمل	عاش	عوق	لمجموع
	لعدد	٥	٨	٥	٠	٦	٠		٥٠
		٧	٢	٠	٠	٠			%٠٠
لشماشرجى (تجريبية)	لعدد	٢	٠	٠	٨	٩	١	٠	%٥٠
		١	٣	٠	٩	٢			٠٠

وتشير النتائج إلى انتشار المهن الحرفية، ويرجع ذلـك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة، وتستمد الحالـة المهنيـة لسكان الحارة خصائصها من طبيعة الموقع الإيكولوجى الذى تقع فيه شياختى العطار والشماشرجى، وقربهما من محطـة السكة الحديد، ووجود أنشطة تجارية – مما انعكس بالتـالى على المهن السائدة فى هذه المنطقة، فقد بلغت نسبة الباعـة الجائلين فى شياخة العطار ٣٠%، وفى شياخة الشماشـرجى ٢٠%، وبصفة عامة لوحظ أن الأعمال الخاصة والحرفيـة

بلغت ٦٠ % فى شياخة العطـار، و ٥١ % فـى شـياخة الشماشرجى. وتتفق هذه النتائج مع نتائج الدراسات الميدانية التى قامت بها الجمعية المصـرية للدراسـات الاجتماعيـة للأحياء بمصر، وكذلك دراسة مديرية الشـئون الاجتماعيـة بمحافظة الجيزة لمدينة الحوامدية، كما تتفق مع دراسة قامت بها "جالادا رولا Galdarola عن مجتمع محلى متخلف باليابان ، حيث أشارت نتائجها إلى أن نسـبة ٥٠ % مـن السـكان يعملون أعمالاً تتصل بالبناء والنقل، ويطلق علـيهم عمـال الانتظار، وأن نسبة ١٣ % يعملون باليومية فى المؤسسـات الحكومية، و ٩ % حرفيين يعملون بأنفسهم، ونسـبة ٢٨ % ذوى الياقات الزرقاء الدائمين.

وبالنسبة لأصحاب العمل فى كلا الشـياختين فقـد كانوا: بقالين، جزارين، حلاقين، مكوجية، حدادين. ويوجـد بين سكان الحارة نوعان من الباعة المتجولين، النـوع الأول يمارس عمليات بيع البضائع، أما النوع الثاني فيعرف باسـم أصحاب الحرف المتجولين ويقوم بممارسة نشـاطه داخـل الحارة وخارجها من الأحياء الشعبية الأخرى، بينما يمـارس النوع الأول عمله فى مناطق محدودة ومعروفة داخل الحارة.

وتقوم بعض النساء ببيع بعض البضائع فى سـكنها لزيـادة دخل الأسرة مثل: (الطعمية، بعـض الأطعمـة المطهيـة، السكر...إلخ) ويفضل كثير من سكان الحارة الشـراء مـن هؤلاء الباعة لوجودهم داخـل المنطقـة، ولـذلك تتصـف العلاقات بين الأسر فى مجتمع الحارة وهؤلاء الباعة الجائلين بأنها علاقات أولية وتتصف بالاستمرار.

- ومن تحليل البناء الديموجرافى للحارة:

لوحظ أن نسبة ٧٢% (شـياخة العطـار)، ٦٤% (شياخة الشماشرجى) من الريفيين سواء من الوجه البحـري أو الوجه القبلي، وينظر هؤلاء إلى عالمهم الاجتماعى علـى أنه "نسق مغلق"، ويتضمن مجموعة ثابتـة ومحـدودة مـن الفرص التى يجب أن تتوزع على كل الناس توزيعاً عـادلاً ومتكافئاً، ومن خلال تقصى الباحث لحياة الأفـراد وجـد أن نظرتهم للعمل تقوم على أساس أنه يوفر الأكل والشرب وإذا توفر ذلك فلا ضرورة للعمل، بالإضافة إلى سـيادة معـايير الحظ، القدرية (اصرف ما فى الجيب يأتيك ما فى الغيـب)، (وأنا مالى..الحكومة تعمل كل شئ)، وكلها معايير تؤثر على سلوكهم الاجتماعى نحو البحث عن العمل أو المشاركة فـى

أنشطة مجتمعية، وتتطلب تدخلاً مهنى مناسباً.

– مدة الإقامة بالحارة:

أبرزت نتائج جدول رقم(٧) التوازي النسبى لمفردات البحث حسب مدة الإقامة.

العطار (ضابطة)	مدة الإقامة	أقل من سنة	سنة واحدة	٥ سنوات	١٠ سنوات	١٥سنة فأكثر	المجموع
	العدد	٢٠	٣٤	١٧	٢٢	٥٧	١٥٠
	٪	١٣	٢٣	١١	١٥	٣٨	٪١٠٠
الشماشرجى (تجريبية)	العدد	١١	١٣	١٥	٢٣	٨٨	١٥٠
	٪	٧	٩	١٠	١٥	٥٩	٪١٠٠

ويتبين من الجدول أن نسبة الذين لديهم مدة إقامـة طويلة بشياخة الشماشرجى ٥٩%(١٥ سنة فأكثر)، وذلك فى مقابل ٣٨% بشياخة العطار ويرجع السبب فى ذلك إلـى أن شياخة الشماشرجى أقدم من حيث النشأة من شياخة العطار.

– وعن الدخل الشهرى بالجنيه بالنسبة لسكان الحارة:

فقد أبرزت نتائج الدراسة أن نسبة ٧٨% مـن سـكان

شياخة العطار يبلغ دخلهم الشهرى ١٠٠ جنيـه فأقـل، وأن شياخة الشماشرجى ٦٨% منهم دخلهم الشهرى ١٠٠ جنيـه فأقل، بينما لوحظ ارتفاع بسيط فى مستوى الدخل لدى سكان شياخة الشماشرجى حيث بلغت نسبة من تبلغ دخـولهم ١٥٠ جنيه فأكثر ٣٢%، وفى شياخة العطار٢٢%، وقـد انعكـس ذلك الدخل المنخفض على طبيعة المسكن ومحتواه لدى سكان الحوارى.

-الحالة السكنية:

يوضح الجدول التالى (رقم٨) نوعية المسـكن بالنسبة لعينة البحث

العطار (ضابطة)	نوعية السكن	ملك	إيجار	مستقل	مشترك	غرفة	غرفتان	ثلاث	أربع	قديم	جديد
	العدد	١٠	١٤٠	٨	١٤٢	٥٠	٧٠	٣٠	-	٩٦	٥٤
	%	٦	٩٤	٥	٩٥	٣٣	٤٧	٢٠		٦٤	٣٦
الشماشرجى (تجريبية)	العدد	٤٨	١٠٢	٤٠	١١٠	٥٢	٤٧	٤٩	٢	٨٧	٣٣
	%	٣٢	٦٨	٢٧	٧٣	٣٦	٣١	٣٢	١	٥٨	٤٢

ومن الجدول نلاحظ أن أكثر من نصف سكان الحوارى (عينة البحـث) مسـاكنهم إيجـار (٩٤% العطـار، ٦٨% الشماشـرجى)، وأنهـا مشـتركة (٩٥%العطـار و٧٣% الشماشرجى)، وأن الغالبية منهم تسكن فى منزل مكون مـن

غرفة أو غرفتين (٨٠%العطار، ٦٧%الشماشـرجى)، وأن أكثر مـن نصـف المبحـوثين أيضـا يقطنـون مسـاكن قديمة(٦٤%العطار، ٥٨%الشماشرجى).

وعن الحالة السكنية، كانت شياخة الشماشـرجى أسـعد حالا من شياخة العطار، حيث:

أ- بالنسبة لتوفر المياه أو عدم توفرها، أشارت النتـائج أن نسبة ٤٢% مـن المساكن بشياخة العطار لا توجد بهـا مياه، يقابلها نسبة ٣٠% بشياخة الشماشرجى.

ب- بالنسبة للكهرباء أو عدم توافرها، أشارت النتـائج أن نسبة ٥٧% من المساكن بالعطار لا توجد بها كهرباء وأن نسبة ٣٠% بشياخة الشماشرجى لا توجد بها كهرباء.

ج- بالنسبة لدورات المياه وعما إذا كانـت مسـتقلة أو مشتركة كانت لغالبية العظمى من سكان الحـوارى بشـياخة العطار (٩٢%)، ترى أنها مشتركة يقابلها (٥٢%) بشـياخة الشماشرجى.

ء- وعن الأثاث وعما إذا كان جيداً أو متوسـطاً أو قديماً، أشارت النتائج وملاحظات الباحث أن ٧٦% بشـياخة

العطار كان أثاثهم قديم، يقابله ٧٠% بشياخة الشماشرجى.

ومن المظاهر المألوفة عند الأسر بالحوارى فى منطقة البحث والتى اتضحت من خلال الملاحظة الميدانية أنهـا لا تقتنى موائد الطعام والمقاعـد، وأن جميع الأسر يتنـاولون الطعام وهم جالسون على الأرض، وعادة ما يتناول الطعـام أمام السكن فى فصـل الصـيف، ويسـتخدمون "الطبليـة"، والبعض يضع الطعام على الأرض مباشرة.

- وعن مدى اتباع الأساليب الصحية بالمسكن:

أ- وجود إناء لوضع القمامة أو عدم وجوده: أشـارت النتائج أن نسبة ٤٦% بشياخة العطار لا يوجد لـديها إنـاء لوضع القمامة، وأن نسبة١٩% تلقى القمامة أمـام المنـزل، وأن النسبة الباقية ١١% يلقى القمامة بالشارع العام. ويقابله بشياخة الشماشرجى نسبة ٤٤% لا يوجد لديهم إناء لوضـع القمامة، ٧% تلقى القمامة أمام المنزل، ٦% تلقـى القمامـة بالشارع العام.

ب- وعن تربية الطيور أو الحيوانات بالمسكن: تبين أن نسبة ٤٠% بشياخة العطار تربي طيور أو حيوانـات، وأن

نسبة ٣٩% بشياخة الشماشرجى تقوم بذلك أيضاً.

ج- وعن توفر شبكة للمجارى (الصـرف الصـحى):
أشارت النتائج أن نسـبة ٩٤% بشـياخة العطـار، و٩٢% بشياخة الشماشرجى ترى عدم توفر هذه الشـبكة وتطالـب بمواجهة هذه المشكلة.

- وعن إيجار المسكن:

لوحظ بصفة عامة انخفاض مستوى الإيجـار، حيـث كانت نسبة من يدفعـون إيجاراً شهرياً أقـل مـن عشـرة جنيهات ٦٩% بالعطار، ٥٤% بالشماشرجى، ولقـد لـوحظ بصفة عامة عدم وجود إيجـار يفـوق ٤٠ جنيـه بشـياخة العطار، وأن كانت هناك نسبة قليلة نسبياً فـى الشماشـرجى بلغت ٣%.

- وعن اتباع الأساليب الصحية فى العلاج والعناية بالأطفال:

أشارت النتائج أن نسـبة ٤٩% مـن العطـار، ٤٢% بشياخة الشماشرجى يعالجون أبناءهم بالوصفات البلدية أولاً، وإذا فشلت يلجأون إلى الطبيب بالمستشفى العام، يلـى ذلـك

الاستعانة بالطبيب الخصوصى. كما أشارت النتائج أن نسبة ٥٢% بالعطار، ٤٣% بالشماشرجى يتخلفون عن تطعيم أبناءهم فى المواعيد المقررة. كما أشارت النتائج أيضاً أن نسبة ٧٨% بالعطار و٦٤% بالشماشرجى يرون أن أبناءهم من الأطفال يصابون بأمراض العيون يلى ذلك نسبة ٧٥% بالعطار، ٦٣% بالشماشرجى يصابون بالإسهال ونزلات البرد.

- أما عن شغل أوقات الفراغ:

فقد أبرزت الدراسة أن نسبة ٥٠% من أرباب الأسر بشياخة العطار، ٤١% من أرباب الأسر بشياخة الشماشرجى يرون أنه لا يوجد لديهم وقت لشغل الفراغ وأنهم يهتمون فى المقام الأول بلقمة العيش، وقد أشارت النسبة الباقية إلى:

قضاء وقت الفراغ	العطار	الشماشرجى
زيارة الأقارب والمعارف والأصدقاء	٢٨	٣٢
الاستماع للراديو أو مشاهده التليفزيون	٣٣	٢٥
زيارة الأضرحة	٢٧	١٥
قراءة القرآن	٢٨	٣٧
الجلوس بالمنزل	١٣	١٦
الذهاب للنادى	٢	٨
الذهاب للسينما	١٨	١٩
رحلة خلوية	١٣	١٦

وقد تبين من الدراسة أيضا أن نسـبة ٩٦% بشـياخة العطار، ٩٥% بشياخة الشماشرجى لا يعرفون أماكن لشغل أوقات الفراغ. بينمـا أشـارت نسـبة ٤% بالعطـار، ٥% بالشماشرجى أنهم يعرفون أوقات الفراغ. وقـد تبـين أنهـا أماكن داخل الحتة، وهى عبارة عن ملعب بمدرسة التوفيقيـة الثانوية وملعب آخر صغير بمدرسة الأقباط الابتدائيـة، وأن النشاط بها محصور فى ملعب كرة القـدم، وأن من يـذهب إليها هم أرباب الأسر دون سـن الثلاثـين. وهـذا يوضـح محدودية إدراك البيئـة بالنسـبة لسـكان الحـوارى. وقـد رأى Weissman أن نشاط الفقيـر يتعلـق بإشـباع بعـض الاحتياجات العاجلة فى فترة زمنية قصيرة وبالتالى يصـبح النشاط البعيد المدى الطويل الأمد، وكذلك خدمات التـرويح غير متلائمة مع طبيعة واحتياجات الفقراء.

(٢) بيانات عن مدى معرفة سكان الحوارى للمؤسسات الموجودة بالحارة وطبيعة العلاقات السائدة بينهم وإمكانيات المشاركة لديهم:

مدى معرفة المؤسسات الموجودة بالبيئة: (يوضح الجدول رقم٩).

العدد والنسبة شياخة		مدى المعرفة		أسماء المؤسسات التى يعرفها أفراد العينة						
		نعم	لا	جمعية تنمية المجتمع	الجمعية الخيرية الإسلامية	الحزب الوطنى	جمعية أبناء العتامنة	جمعية أبناء الشماشرجى	الوحدة الاجتماعية	المستوصف الصحى
العطار (ضابطة)	عدد	٢٢	١٢٨	٧	١٢	٤	٦	-	١١	٨
	%	١٥	٨٥	٥	٨	٣	٤	-	٧	٥
الشماشرجى (تجريبية)	عدد	٣٦	١١٤	٢١	١٩	٦	١٢	٥	٩	١٢
	%	٢٤	٧٦	١٤	١٣	٤	٨	٣	٦	٨

وقد تبين من نتائج الجـدول أن نسـبة ٨٥% بشـياخة العطار، ٧٦% بشياخة الشماشرجى لا يعرفون المؤسسـات الموجودة بنفس المنطقة التى يعيشون فيها وذلك لانشـاغلهم فى السعى وراء لقمة العيش أو لعدم وجود مصلحة مع هـذه المؤسسات. أو أن هذه المؤسسات لا تقـدم خدمـة مباشـرة للأهالى، أو عدم وجود أهـداف واضـحة ومحـددة لهـذه المؤسسات، ويمكن الافتراض فى ضوء هذه النتائج أن الحياة على مستوى البقاء Survival Level تستدعى أن يبذل سكان هذه المناطق جهداً معينـاً يسـتهلك الكثيـر مـن طـاقتهم،

ويستغرق وقتا طويلا بحيث لا تتاح لهم الطاقـة أو يتـوفر لديهم الوقت لإدراك هذه المؤسسات. أمـا بالنسـبة للـذين يعرفون بعض المؤسسات بنفس البيئة، فقد أشارت النتائج أن نسبة ١٥% بالعطار، ٢٤% بالشماشرجى يعرفون بعض هذه المؤسسات، وقد أشاروا إلى أنها(جمعية تنمية المجتمع، بعض المجتمعات الأهلية: أبناء العتامنة، الشماشرجى، المستوصف الصحى لترددهم علية للعلاج، الوحدة الاجتماعية الخاصـة بالمساعدات الاقتصادية) تقدم خدمات ملحة يحتاجونها.

- طبيعة العلاقات بين سكان الحارة:

أبرزت نتائج الدراسة الاستطلاعية القبلية أن العلاقـات السائدة بين سكان الحارات تختلف عن نوعية العلاقات التـى كانت سائدة من قبل، حيث لوحظ أن نسـبة ٤٥% بشـياخة العطار، ٢٨% بشياخة الشماشـرجى يـرون أن العلاقـات سطحية، وإن كانت النسبة منخفضة بشياخة الشماشرجى إنما يرجع ذلك إلى أن معظم سكان هذه الشياخة لهم مـدة إقامـة طويلة بالحارة(جدول رقم٧) كما أبرزت الدراسـة أن نسـبة ٣٣% بالعطار، ٥٢% بالشماشرجى يرون أن العلاقة قوية، بينما كانت هناك نسبة ٢٢% بالعطار، ٢٠% بالشماشـرجى

ترى أنه لا توجد علاقة وأن أسباب ذلك ترجع إلى:

- كل واحد فى الحارة فى حاله.
- اختلاف العادات والتقاليد.
- عدم وجود منافع متبادلة.
- عدم وجود أنشطة وبرامج تدفع إلى التعاون.
- وجود أشخاص غرباء عن المنطقة.

وعن طبيعة العلاقات الطيبة السائدة بينهم ومظاهرها ، أبرزت نتائج الدراسة أنها تتمثل فى :

- التعاون وقت الشدة (٦١% بالعطار ، ٦٦ % بالشماشرجى).
- الزيارات العائلية (٤٤ % بالعطار ، ٦٤ % بالشماشرجى) .
- تعاون الجيران عند المرض والوفاة (٤٣ % بالعطار ، ٤٩ % بالشماشرجى) .
- عمل جمعيات " فلوس " لحل المشكلات الاقتصادية (٢٩ % بالعطار ، ١٨% بالشماشرجى) .

- استعارة الأشياء وتبادلهـا (٤٣ % بالعطـار ، ٢٣ % بالشماشرجى).
- حل المشـكلات الأسـرية (٣٩ % بالعطـار ، ٢٨ % بالشماشرجى).
- حـــل مشـــكلات الحـــارة (٥ %بالعطـــار ، ٩ % بالشماشرجى)

(٣) المشكلات التى يعانى منها سكان الحوارى والوسائل التى استخدمت لمواجهتها قبل التدخل المهنى :

أبرزت نتائج الدراسة أن هناك عدة مشـكلات يعانى منها سكان الحوارى، وكان ترتيبها حسب أهميتها على النحو الآتى :

نوع المشكلة	شياخة العطار	شياخة الشماشرجى
١ - مشكلة الصرف الصحى (طفح المجارى)	٩٢ ٪	٩١ ٪
٢ - عدم نظافة الشوارع	٨١ ٪	٨٣ ٪
٣ - حاجة المنازل إلى ترميم وإصلاح	٧٩ ٪	٧٣ ٪
٤ – عدم اهتمام المسئولين بمشكلات الحارة	٦٦ ٪	٧٢ ٪
٥ - السلبية وعدم المشاركة من جانب الأهالى	٦٥ ٪	٦١ ٪

٦ – ضعف الخدمات الطبية بالمستشفى العام	٦٠ ٪	٥٩ ٪
٧ –عدم وجود حديقة عامة	٥٩ ٪	٥٩ ٪
٨ –انقطاع التيار الكهربائى	٤٤ ٪	٤٢ ٪
كثرة المشاجرات بين السكان	٣٢ ٪	٣٤ ٪
١٠ – عدم مراعاة شعور الآخرين (ارتفاع المذياع)	٣٠٪	٣٢ ٪
١١ – استغلال التجار وعدم توفر السلع التموينية	٢٩ ٪	٢٠ ٪
١٢ –عدم توفر مياه الشرب	٢٨ ٪	٢٠ ٪

وعن الجهات التى يلجأ إليها السكان لمواجهة مشكلاتهم ، أبرزت النتائج أنها تتمثل فى :

- ترك هذه المشكلات بدون حل (٦٣ % بالعطـار ، ٦٨ % بالشماشرجى).
- اللجوء إلى قسم البوليس (٢١ % بالعطـار ، ١٦ % بالشماشرجى) .
- اللجوء إلى شيخ الجامع أو أحد الأفراد الموثـوق فـيهم المنطقة (١٥% بالعطار ، ١٢ % بالشماشرجى).
- الاعتماد على النفس فى حل المشكلات (٤ % بالعطار ، ١٢% بالشماشرجى) .

بينما لم يبدى سكان الحوارى أى استجابة حول الاتصال بالأحزاب فيما عدا شياخة الشماشـرجى ١% يـرون أنهـم استعانوا بعضو الحزب الوطنى فى حل إحدى المشـكلات ، ولم يكن لمجلس الحى دور فى شياخة العطار ، بينما ابـرز سكان شياخة الشماشرجى أنه كان له دور فى حـل بعـض مشكلاتهم بنسبة ٧%.

- كما أشارت نتائج الدراسة أيضا إلى أن نسـبة ٧٣ % بالعطار ، ٧٠ % بالشماشرجى ذكروا أنهم قاموا بحل بعض المشكلات مثل (انقطاع التيار الكهربائى) وذلك من خـلال الاتصال المستمر بالهيئة (هيئة الكهربـاء) وأن نسـبة ١%، ٣% فقط ذكروا أنهم تمكنوا من مواجهة كل المشكلات.

وعن المشاركة فى حل المشـكلات، أشـارت نتـائج الدراسة أيضا أن نسبة ٨٧% بشياخة العطار، ٨٣% بشياخة الشماشرجى يرون أنهم لم يشاركوا فـى أى مرحلـة مـن مراحل العمل لمواجهة المشكلات التى تعانى منها الحـارة ، وأن الأسباب ترجع إلى :

- قلة الإمكانيات المادية .

- عدم استجابة المسئولين لمطالب المنطقة .
- عدم التعاون بين الأهالى .
- الشعور باليأس من حل المشكلات .
- حل المشكلات أكبر من قدرات أهل المنطقة .
- عدم دراسة المشكلات دراسة علمية سليمة .

ومن النتائج التى ترتيب علي عدم موجهـة المشـكلات التى يعانى منها الأهالى أشارت نتائج الدراسة أن ذلـك قـد أدى إلى :

- شعور سكان الحوارى باليأس .
- فقد الثقة بالمسئولين والقيادات .
- الاعتقاد بأنه لا أمل فى حل المشكلات .
- اللامبالاة والسلبية .
- الرغبة فى ترك المنطقة إلى أى حتة أخرى لـو تـوفر ذلك .
- كثرة المشاجرات والصراع بين الأهالى .

وقد وصف Hunter هذه الاتجاهات التى أسفرت عنها الدراسة بأنها تؤدى إلى الهزيمـة الذاتيـة Self – defeating Attitude وهذه الانهزامية تعرقل مشـاركة ذوى الدخول المنخفضة ، كما يفقد هـؤلاء اهتمـامهم بالعمل من اجل تغيير الظروف التى يعيشون فيها .

وعن الوسائل التى اسـتخدمت لمواجهـة مشـكلاتهم أشارت الدراسة إلى أن هذه الوسائل هى: (جدول رقم ١٠) يوضح هذه الوسائل:

شياخة العطار (ضابطة)	الوسائل	مقابلات	شكاوى	اجتماعيات	مظاهرات	عنف	عدم عمل شئ	المجموع
	عدد	١٨	٢٥	٥	-	-	١٠٢	١٥٠
	٪	١٢	١٧	٣	-	-	٦٨	٪١٠٠
شياخة الشماشرجى (تجريبية)	عدد	١٩	٢٢	٨	٢	٢	٩٨	١٥٠
	٪	١٣	١٤	٥	١	١	٦٦	٪١٠٠

ومن ذلك نلاحظ أن نسبة ٦٨ % بالعطـار ، ٦٦ % بالشماشرجى لم تفعل شىء ، وان الوسـائل المسـتخدمة كان أكثرها يركز على المقابلات أو الشـكوى ولكـن دون طائل يذكر .

وعن نوعية المشكلات التى قام المسئولون بمواجهتها ،

أشارت النتائج أنها:

- الإنارة بنسبة ٣٥ % بالعطار ، ٢٥ % بالشماشرجى .
- سوق خضار بنسبة ٣ % بالعطار ، ٧ % بالشماشرجى.
- جمعيــة اســتهلاكية بنســبة ٨ % بالعطــار ، ٧ % بالشماشرجى ،
- مكافحة استغلال التجار من خلال الحملات التموينيـة ٣ % بالعطار ، ٢ % بالشماشرجى .

وهى لا تواجه خدمات أخـرى ملحـة يـرى سـكان الحوارى ضرورة البدء بها والعمل علـى حلهـا ، وهـى : الصرف الصحى ، نظافة الشوارع ، حديقة عامة، نادى ، .. وغير ذلك مما سبق فى المشكلات التى تعانى منها الحارة .

ويؤكد ذلك ما جاء فى نتائج الدراسة حول العوامل التى يمكن أن تزيد من مشاركة سكان الحوارى ، حيث أبـرزت النتائج أنها تتمثل فى :

أ- أن يكون لها عائد مباشر على السكان (٨٧% بالعطـار، ٩٣% بالشماشرجى).

ب- أن تحقق مكاسب ماديـة (٦٠ % بالعطـار ، ٦٨ % بالشماشرجى).

ج- تحل مشكلات المنطقة التـى يعيشـون فيهـا (٨٧ % بالعطار، ٥٣ % بالشماشرجى).

د- أن تدعم العلاقات بين الأهالى (٥٢ % بالعطار، ٩٣ % بالشماشرجى).

هـ- أن لا تكون مرتبطة بدفع أمـوال (٢٨% بالعطـار، ٣٥% بالشماشرجى).

(٤) المقترحات التى عبر عنها سكان الحوارى لمواجهة مشكلات مجتمعهم المحلى وتنمية .

جدول رقم (١١) يوضح هذه المقترحات :

الشياخة المقترحات	العطار		الشماشرجى	
	عدد	٪	عدد	٪
- ضرورة حل المشكلات الأساسية للحارة (الصرف الحى، النظافة، الخدمات الطبية، الإسكان).	١٣٠	٨٧	٣٥	٩٠
- ضرورة قيام المسئولين بالاتصال المباشر بسكان الحوارى وعدم إهمالهم.	١٠٢	٦٨	١٠٧	٧١
- أن يكون هناك شخص موثوق فيه يعمل مع الحارة.				
- عمل لقاءات مشتركة بين الأهالى وبعضهم بالحارة.	٩٥	٦٣	١٠٢	٦٨
- عمل لقاءات مشتركة بين المسئولين وسكان الحوارى.	٩٥	٦٣	١٠٠	٦٧
- أن تكون هناك دراسة علمية للمشكلات ولا تترك " للوسايط والمعارف".	٩٥	٦٣	٩٢	٦٢
- أن تكون هناك متابعة مستمرة لحلول المشكلات.	٩٢	٦٢	٩٢	٦٢
- أن يدرب الأهالى على تحمل المسئولية والمحافظة على الحارة.				
	٩٠	٦٠	٩١	٦١
	٩٠	٦٠	٩١	٦١

وقد كان لهذه الدراسة الاستطلاعية أثر كبير فى تحديد جوانب التدخل المهنى وأهم مشكلات الحارة التى يمكن البدء بها ، وتحقيق أهداف العملية Process وأهداف حـل تلـك المشكلة أو الأهداف الإنجازية Task- G- .

خامساً: التدخل المهنى ونتائجه

في ضوء النتائج السابقة وما تم عرضة في برنامج التدخل المهنى، وفى ضوء معايشة الباحث لشياخة الشماشرجى (التجريبية) كابن لها من جانب، وكأخصائى اجتماعى يعمل فى ضوء قيم وأهداف المهنة من جانب آخر – أمكن من خلال فترة التدخل المهنى وهى حوالى ثمانية أشهر من بداية ديسمبر عام ١٩٨٥ إلى نهاية أغسطس عام ١٩٨٦ أسفرت عن مواجهة بعض المشكلات وعدم القدرة على مواجهة البعض الآخر .

أ- مشروعات أمكن إنجازها خلال فترة التدخل المهنى:
(شبكة المجارى، نظافة الشوارع، تدعيم العلاقات بين السكان).

ب- مشروعات لم نتمكن من تنفيذها: (المساكن وإصلاحها، النادى، المياه).

وفيما يلى عرض لبعض نماذج من المشروعات التى تمت فى إطار برنامج التدخل المهنى والأهداف التى كان الباحث يسعى إلى تنميتها وتحقيقها من خلال عملة مع

مجتمع الحارة:

أولاً: مشكلة الصرف الصحى :

المتأثرين بالمشكلة	الزمن المستغرق	الجهود السابقة	الإدارة والأساليب المستخدمة				
			نسق الهدف	اجتماعيات	مقابلات	عنف	لجنة مصالحة
٩١٪ من سكان الشياخة التجريبية	١٠ شهور حتى تم البدء فى المشروع وتنفيذه	-تقديم شكاوى إلى ملاك العقارات -تقديم شكاوى إلى مجلس الحى	سكان الحوارى بالشماشرجى (التجريبية)	٦	١٢	٢	١

١- ولمواجهة هذه المشكلة قام الباحث بمقابلـة بعـض القيادات الموثوق بهم بالشياخة (ناظر مدرسة ، شيخ الجامع ، أحد المدرسين القدامى، صاحب قهوة مشهور يحب الحتـة والسعى نحو حل مشكلاتها) حيث أمكن تكوين لجنـة مـن حوالى ١٠ أفراد واجتمعت أول اجتماعاتها فى قهوة هـذا " المعلم " حيث عرضت علـيهم نتـائج الدراسـة وطبيعـة المشكلات .

٢- تم توجيه دعوة عقد لقاء عام بعد أخذ موافقة الأمن، وعقد تحت رعاية الجمعية الخيرية لأبنـاء الشماشـرجى ، حضرة ما يقرب من ٢٠٠ مواطن ، وتم فى إحدى المدارس

الابتدائية بعد صلاة العشاء .

٣- أبدى بعض الأهالى رغبتهم فى المساهمة المادية إذا اقتضى الأمر لتوفير المجـارى لمسـاكنهم مـع ضـرورة المحافظة على المجارى المقامة حالياً بالمنطقة وعدم إلقـاء القاذورات بها واستدعاء المسئولين عن المجـارى لتنظيفهـا أولاً بأول.

ولقد انفض الاجتماع على أن يتم الآتى:

- البدء بمشروع إدخال المجارى فى جميع حوارى شـياخة الشماشرجى .
- الاستعداد لتشكيل لجنة من سكان كل حارة للتعـاون مـع المشروع وجمع المبالغ المالية اللازمة .
- عمل لجنة لحصر تكاليف المشروع على أن تكون بها أحد أبناء المنطقة الذين لديهم فكرة عن أعمال السباكة .

تنفيذ المشروع

- بعد حوالى شهر من الاجتماع الموسع مع سـكان المنطقة حضرت اللجنة المصغرة (المشـكلة مـن بعـض قيادات الحى) ورأت أن المشروع سوف يتكلف ١٥٠ ألـف

جنيه مع إزالة المجارى السابقة ، لأن المواسير صغيرة ولا تتحمل ضغط الطريق ، على أن توزع الأنصـبة بالتسـاوى على سكان المنطقة، مع مراعاة الأسر الفقيرة ، وقد تم عمل حملة لجمع التبرعات وأسفرت عملية التبرعات مـع جمـع الأموال عن توفير ٦٥ ألف جنية .

- تم عمل لجنة لمقابلة مجلس الحى وبلديـة الحـى الذين أبدوا استعدادهم لعمل المجارى فى حالـة تـوفر ١٠٠ ألف جنيه على أن تتحمل البلدية ٥٠ ألف جنيه مـع تقـديم دعم من المواسير المناسبة للمنطقة .

- أمكن الاتصال بإحدى الهيئات الدولية بعـد أخـذ موافقة من مجلس الحى وهى هيئة " الشرق الأدنـى " التـى منحت مبلغ ٢٥ ألف جنية كمساعدة فى المشروع .

- تم عقد اجتماع عام بعد صلاة الظهر يوم الجمعـة فى مسجد الشيخ صالح حيـث دعا إمام المسـجد المصـلين إلى التبرع لعلاج هذه المشكلة، وقد اسـتعان بكثيـر مـن الآيات التى كان لها وقع طيب عند المصلين، فكانت الحصيلة نحو ٨ آلاف جنيه.

- قام أحد أصحاب محلات دهانات السيارات بالشياخة بتغطية الجزء المتبقى وهو مبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، وقد قام الباحث مع شيخ المسجد وناظر المدرسة بوضع المبلغ فى البنك وحرر شيك باسم مجلس حى شمال القاهرة .

- قام الحى بإرسال بعض المهندسين للمعاينة ورسم خطوط للمنطقة، ومضى شهران دون أى نتيجة، ثم قام الأهالى أثناء الصلاة بذكر بعض العبارات مثل: "إحنا دفعنا فلوس .. وفين النتيجة"، والبعض الآخر قال: "دول زى غيرهم" و"حاميها حراميها"...إلخ.

- لقد انتهز الباحث فرصة عيد الأضحى والزيارات بين الأهالى فى المنطقة ومناسبة زفاف تمت بالمنطقة، حيث تجمع عدد كبير من أبناء الحارة فقام شيخ المسجد بالحديث معهم موضحاً ضرورة الإتصال بالمسؤولين واستعجالهم، وفعلاً بعد مرور إجازة العيد ذهب بعض الأهالى بناء على توجيه من الباحث وشيخ المسجد وناظر المدرسة لمقابلة مهندس الحى الذى قابلهم ببرود وحدثت مشادة بينه وبين الأهالى ترتب عليها تعطيل المشروع لفترة أخرى حوالى شهر .

- بعد ذلك حضرت لجنة من مجلس الحـى ومعهـا كمية ضخمة من المواسير – غير مطابقـة للمواصـفات – المتفق عليها مما ترتب علية قيام مشـاجرة بـين الأهـالى والمسؤولين بالحى حررت على إثرها قضية جنح بقسم شبرا برقم ١٢٣٧ ح فى ١١/١/ ١٩٨٦ م ، بالإضافة إلى قضـية أمن دولة للمهندس المسؤول لعدم أمانته فى تقديم المواصفات المطلوبة . وقد ترتب علي ذلك قيام المسؤولين بمجلس الحى إلى رفع هذه المواسير وإحضار مواسير أخرى أكبر سـمكاً وأكثر اتساعاً.

- بدأت عمليات الحفر فى الشوارع وكان التعـاون بين الأهالى مثيرا للإعجاب والدهشة فى آن واحد حيث تمت عملية الحفر وإنزال المواسير فى حوالى شهر وكان مقـرر لها بالخطة من أربعة شهور – ستة شهور . وكان عدد مـن السكان يسهرون حتـى الفجـر ويتـابعون عمليـة الحفـر ويساعدون فى إنزال المواسير. ولقد أدى ذلك إلى وفر فـى الميزانية مقداره ٦ آلاف جنية (على حد تعبيـر المهنـدس بمجلس الحى) حيث كان يكلف حوالى ٢٥ عامل من الحـى بذلك، ولكن ما تم الاستعانة به هو ١١ عامل والباقى جهـود

تطوعية من الشياخة .

- أبدت الشياخة الضابطة (العطار) الرغبة فى عمل هذا المشروع، ولكنها لم تستطع لعـدم تـوفر الإمكانيـات المادية.

- حدثت بعض المشـكلات البسـيطة بـين سـكان الحوارى حيث كان كل منهم يرغب فى البدء فى الحارة التى يسكن فيها ويحاول سرقة بعض المواسير ووضـعها أمـام حارته أو تقديم بعض الإغـراءات للمهنـدس المسـئول أو اللجوء إلى الوساطة من خـلال علاقـة بعضـهم بـبعض المسئولين بالحزب الوطنى ومجلس الشـعب ولقـد أمكـن مواجهة ذلك من خلال:

- عقد اجتماع تم فيه شرح أهداف المشـروع وضـرورة المحافظة عليه.
- عدم تفضيل منطقة على منطقة أو حارة على حارة، وأن هناك خطة لابد أن تتبع.
- أن كل من يضبط فى حالة سرقة للمواسير سوف يقـدم إلى محكمة أمن الدولة.

- أن كل من يستخدم واسطة سوف تجتمع لجنـة وتقـرر حرمانه من المشروع .

أمام هذه الأساليب أمكن التغلب على كثير من المشكلات ، وخلال خمسة شهور تقريباً أمكن مد المواسير بطول ٣ كم لتشمل كل حارة بالشياخة وكل منزل ولقد تم ضـبط بعـض الحالات التى كانت قد قامت بعمل مجارى بدون ترخيص إلا أنه تم عمل محضر صلح مع مجالس الحى مع توقيع غرامة بسيطة على المخالفين.

نتائج المشروع:

١- شعر الأهالى بسعادة بالغة وأن الأموال التى دفعوهـا ردت إليهم فى صورت خدمة ممتازة ، وتوفير الجهد الذى كان يستغرق فى تنظيف مداخل المنازل واستخدام " البيارات " أو " ترنشات ".

٢- زيادة معدلات المشاركة بين الأهالى والتعاون فيما بينهم.

٣- تدعيم الثقة فـى قيـاداتهم بـالحى ، وكـذلك المسـئولين الحكوميين.

٤- تعليمهم كيفية المطالبة بحقوقهم والسعى نحو تحقيق أهدافهم.

- وقد تمت نفس الخطوات فى مشروع النظافة مـع التركيز على التوعية للنساء بعدم إلقاء القمامة والقـاذورات فى الطريق العام، كما قام مجلـس الحـى بتـوفير بعـض "البراميل" وصناديق القمامة الضخمة التى تسـاعد السـكان على وضع القمامة بها .

- تم تحديد مبلغ ٢٠ جنيه غرامة لكل ساكن يضبط فى حالة إلقاء القمامة فى الطريق العام بعد إبـلاغ مجلـس الحى .

- أما مشروع إصلاح المساكن:

فقد تكونت لجنة الغرض منها مواجهة ما يعانيه سـكان الحوارى من سوء حالة مساكنهم، وزاد الأمر خطورة عنـد صدور مرسوم بإزالة عدد من المساكن ومنع أصحابها مـن إدخال أى إصلاح على أى مسكن حتى ينهـار، وكـان أول نجاح لهذه اللجنة هو تعطيل العمل بهذا المرسوم ، فاطمأنت قلوبهم واستقروا فى أماكنهم آمنين ثم اتجهوا نحـو تـوفير المياه الصالحة للشرب وإزالة أكـوام القمامـة والفضـلات متعاونين فى ذلك مع لجنة النظافة .

تعقيب عام :

كان من نتائج هذا التدخل المهنى مع شياخة الشماشرجى (التجريبية) وما أنهى إليه نشاط الأهالى وجهودهم فى تنمية مجتمعهم ومواجهة مشكلاته بجهودهم الشخصية مع دعم من الحكومة لا يقارن بمجهود سكان الشياخة أنفسـهم أن امتـد صداه إلى الأحياء المجاورة وأولها " شياخة العطار " فأقبـل قادتها يطلبون معاونتهم على تحقيق مشروعات مماثلة فـى أحيائهم مبدين استعدادهم للإسهام بكل ما يملكون من موارد. بل أن بعض السكان أحضروا الذهب والحلى وبعض مقتنيات المسكن راغبين فى بيعها، ولقد حث ذلك مجلس الحى وبلدية شمال القاهرة وكذلك بعض القيادات السياسية فى المنطقة إلى التفكير فى عمل دراسة علمية شاملة للحى بأكمله تشارك فيها كلية الخدمة الاجتماعية، ويشـارك فيهـا الأهـالى لتحديـد المشكلات وتحديد الجهود الذاتية حتى يمكن مواجهة مشكلات الحارة المصرية وتحويلها مـن حـارة تفـرز الأمـراض والجريمة إلى المجتمع إلى حارة تدعم وتقوى برامج التنميـة على مستوى المجتمع المحلى، وبالتالى تتحقق التنمية الشاملة فى المجتمع الأكبر.

سادساً: اختبار صحة الفروض

الفرض الأول :

يؤدى التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع إلى زيـادة المشاركة لدى سكان الحوارى فى عمليات الدراسة والتخطيط والتنفيذ لمواجهة مشكلاتهم .

مؤشرات الفرض :

- زيادة الاتجاه نحو المشاركة بصفة عامة .
- زيادة الاتجاه نحو المشاركة فى عمليات الدراسة وتحديـد الأهمية والتخطـيط والتنفيـذ للخـدمات ومواجهـة المشكلات.
- زيادة الاتجاه نحو المشاركة المادية والمعنوية (الرأى).

وقد اعتمد الباحث على نتائج الاستبيان فى إيضاح هذه المؤثرات والفرض بصفة عامة. وقد تبين فى نهاية التـدخل المهنى وبعد تطبيق الاستمارة بعد التدخل أن هنـاك تغيـراً ملحوظاً فى عمليات المشاركة من جانـب سـكان شـياخة

الشماشرجى (سواء فيما يتعلق بالمشاركة بصـفة عامـة أو المؤشرات الداخلة عليها) وعدم تحقيق ذلك بالنسبة لشـياخة العطار (الضابطة) وتشير نتائج الجدول التالية إلى ذلك .

جدول رقم (١٢) يوضح كمثال النتائج القبلية والبعدية للاتجاة نحو المشاركة لشياختى العطار (الضابطة) والشماشرجى (التجريبية)

القياس المشاركة	الشياخة الضابطة(العطار)				الشياخة التجريبية(الشماشرجى)			
	قبل		بعد		قبل		بعد	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
نعم شاركت	١٩	٪١٣	٢٩	٪١٩	٢٥	٪١٧	٪٩٢	
لم أشارك	١٣١	٪٨٧	١٢١	٪٨١	١٢٥	٪٨٣	٪٥٨	
المجموع	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	٪١٠٠	١٥٠	

القياس / نواحى المشاركة	الشياخة الضابطة				الشياخة التجريبية			
	قبل		بعد		قبل		بعد	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
-المشاركة فى دراسة المشكلات وتقديم مقترحات.	١٢	٪٨	٪١٤	٪٩	١١	٪٧	٤٥	٪٣٠
-المشاركة فى تحديد أهم المشكلات.								
-المشاركة فى وضع الخطة	٥	٪٣	٧	٪٥	٧	٪٥	٤٥	
-المشاركة فى التنفيذ.								
-التبرع بالأموال.	-	-	٣	٪٢	٣	٪٢	٣٣	
-حضور الاجتماعات.	٧	٥	٥	٪٣	٤	٪٣	٥٢	
	-	-	-	-	-	-	٨٥	
	-	-	-	-		-	٣٩	

ونستنتج من هذا الجداول أن هذا الفرض صحيح ، حيث أدى التدخل المهنى إلى زيادة ملحوظة فـى الاتجـاه نحـو المشاركة بصفة عامة ويتضح ذلك من خـلال المؤشـرات الدالة عليها . وفيما يتعلق بالمؤشر الأول للمشـاركة وهـو المشاركة فى دراسة مشكلات الشـياخة، تبـين أن شـياخة العطار كانت قبل التدخل ٨% وبعد التدخل ٩%، وقد يكون هذا الارتفاع ناتج عن التأثر بما تم فى الشـياخة التجريبيـة بينما لوحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً فى هذا المؤشر لـدى الشياخة التجريبية ، حيث كان قبل التدخل ٧ % ثم ارتفع إلى ٣٠ % . وفيما يتعلق بالمشاركة المادية (التبرع بـالأموال) لوحظ أن الشياخة الضابطة لا تقوم بهذا النوع من المشاركة وذلك عكس الشياخة التجريبية التى لوحظ أن التبرع المادى قبل التدخل كان معدوما ، بينما أصبح بعد التـدخل ٥٧ %، وذلك نتيجة دفع المبالغ المقررة لمشروع الصرف الصحى (السابق الإشارة إليها) ، وكان نصيب كل أسرة يتراوح مـا بين ١٥٠- ٢٠٠ جنية حسب الإمكانيات .

الفرض الثانى :

يؤدى التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع إلى الإقلال من اعتماد سكان الحوارى على الجهود الحكومية فى مواجهة مشكلاتهم .

مؤشرات الفرض :

- الاعتماد على النفس فى جمع التبرعات .
- الاعتماد على النفس فى حفر الشوارع ووضع مواسـير المجارى .
- الاعتماد على النفس فى نظافة الشوارع .
- التفكير فى إنشاء ناد وحديقة عامة للمنطقة .

وقد أمكن من خلال التدخل المهنى حث أهالى الحوارى بشياخة الشماشرجى (التجريبية) على التبرع المادى لإتمام مشروع الصرف الصحى إذا كانوا راغبين فـى ذلـك دون الانتظار لتحرك الجهات الرسمية . وقد تم ذلك مـن خـلال الاستعانة بالقيادات المحلية بالشياخة ، وقد بلغـت تكـاليف المشروع ١٥٠ ألف جنيه . وفيما يلى توضيح لذلك :

شياخة الشماشرجى (التجريبية)	شياخة العطار (الضابطة)
أولا-مشروع الصرف الصحى: -التكاليف الإجمالية ١٥٠ ألف جنية -مساهمة سـكان شـياخة الشماشـرجى (التجريبية) أ-٣٨ ألف جنيه من ١٥٠٠ أسرة. ب-٩ آلاف جنيـه مـن ٢٥٠ صـاحب ورشة وأصحاب عمل بالشياخة. ج-١٨ ألف جنيه من أصحاب العقارات وعددهم ٧٥٠ مالكا. د-٢٥ ألف جنيه تبرع من هيئة دولية هـ-١٠آلاف جنيه تبرعات من الأهالى. و-٥٠ ألف جنيه مجلـس حـى شـمال القاهرة.	-لم تتم مواجهة هذه المشكلة -تقدم الأهالى بعدد من الشكاوى إلى مجلس الحى والبلديـة مطالبين معاملتهم بالمثل (مثل شياخة الشماشرجى) -حاولوا الاتصال بالباحث لعمل نشاط مماثل. -تقدم بعض القيادات المحلية بالشياخة وبعض المتضـررين حاليا (عام ١٩٨٦) وبالسعى لحل هذه المشكلة.
المجموع ١٥٠ ألف جنيه	

ثانياً: نظافة الشياخة :

عمد الأهالى إلى مواجهة هذه المشكلة أيضا من خـلال حث بعضهم البعض على ضرورة المحافظة علـى نظافـة الشياخة، إلا أن هذه المحاولات فشلت فـى البدايـة وذلـك للأسباب التالية.

- عدم وجود أماكن لوضع القمامة .

- عدم اقتناع ربات البيوت بضرورة عدم إلقاء القـاذورات بالطريق العام.

- عدم تعاون عمال النظافة بالحى .

وبدراسة المشروع من خلال لجنة النظافة (السـابق الإشارة إليها) تبين أن الحى يحتاج إلى :

أولاً:

أ – عدد ٤٨ برميل ضخم يوضع فى أول كل تقاطع كبيـر يجمع بين أكثر من حارة ليسهل للأهالى عمليـة إلقـاء القمامة، وثمن كل برميل ١٥ جنيه بمبلغ ٧٢٠ جنية .

ب – إعطاء عمال النظافة بالحى مبلغ إضافى كمسـاهمة ، حيث لوحظ أن مرتباتهم تصرف من مجلس الحى بواقع ٤٥ جنية للعامل، حيث منح هؤلاء العمـال مبلـغ ٤٥ جنيه من أهالى الشياخة وعددهم ٨ عمال، فكان المبلـغ ٣٦٠ جنية .

ج – أبدى بعض كبار السن بالمنطقة الرغبـة فـى العمـل التطوعى ، والبعض الآخر طالب بالحصول على مكافئة

حوالى ٤٠ جنيه ، وكان عددهم ٧ قررت لجنة النظافة منحهم جميعا مكافأة ٣٠ جنيه شهريا مقابل اشتراكهم فى عمليات النظافة ومساعدة العمال من قبل البلدية ، وقد وافقوا على ذلك فكان المبلغ ٢١٠ جنيه .

د- طلب من سكان كل منزل جمع مبلغ ثلاث جنيهات إذا كان يضم أكثر من خمس أسر، ومبلغ جنيه واحد إذا كان يضم أسرتين ، والمنزل الذى يضم أسرة واحدة يدفع مبلغ ٥٠ قرش كل شهر ، فكانت الحصيلة المبدئية ٦٠٠٠ جنيه .

ثانياً:

تم إعطاء المبلغ للجنة النظافة برياسة الحاج أبوضيف، وهو صاحب إحدى الورش الصناعية ويعمل مؤذناً للمسجد ويشتهر بأمانته. كما ضم للجنة مدير عام النظافة بمجلس حى شمال القاهرة للتنسيق بين سياسة المجلس بالشياخة وجهود سكان الشياخة، وقد كان لمجهوده ومساعدته اثر كبير فى نجاح اللجنة وقد تصادف أن كان لهذا المدير ابن يدرس الخدمة الاجتماعية ، فكان بمثابة الساعد الذى ساهم أيضا فى نجاح أعمال اللجنة، وكان يتولى بجانب تنظيمه

للاجتماعات أعمال الحسابات وإعطاء الرواتـب الإضـافية لعمال النظافة والمسنيـن مـن الشـياخة المسـاهمين فـى المشروع .

ثالثاً:

لم ينجح المشروع بنفس الكفاءة المرغوبة وذلك للأسباب الآتية :

- امتناع بعض السكان عن دفع المبالغ المقررة بـالرغم من صغرها .
- سرقة بعض البراميل من الشارع بعد حوالى شهر من التجربة .
- وزعت أكياس على السكان لجمع القمامة بها وإلقائهـا بجوار أو داخل البرميل ، ولكن الأهالى استغلوها فى أغراض أخرى ! بالإضافة إلـى قيـام الحيوانـات (القطط والكلاب) بتمزيق هذه الأكياس .
- وضع كمية من القمامة أكبر من قـدرة الكـيس ممـا يعرضها للتمزق وتصبح غير ذات قيمة .

إلا أنه بصفة عامة ، لوحظ وخاصـة بعـد اسـتخدام الضغط على الأهالى بتوقيع غرامة ٢٠ جنيه لكـل سـاكن يضبط فى حالة إلقاء القمامة فى الطريق العام.

لوحظ انخفاض معدل إلقاء القمامة بالشـارع ، إلا أنها تكدست داخل المنزل ! مما احتاج إلى توجيه من إمـام المسجد ومن المدرسين بالمدارس إلـى ضـرورة العنايـة بالنظافة حتى لا تنتقل الأمراض بين السكان.

وعموماً، فإننا لا ننتظر تغيراً بين يـوم وليلـة ، ويكفى أن السكان حالياً يقومون بالمحافظة بقدر الإمكان على النظافة الداخلية لمساكنهم والنظافة أمام منازلهم ، وبخاصـة بعد عمليات التوبيخ والتعليم وخلافه التى تتم من خلال تقويم كل جار لجاره أو من خلال مجالس الحى .

وبصفة عامة، يمكن القول أن الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع قد أدت إلى الإقلال من اعتماد الأهالى بشياخة الشماشرجى على الجهود الحكومية.

الفرض الثالث:

يؤدى التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع إلـى

مساعدة سكان الحارات فى حل المشكلات الأساسـية التـى يعانون منها .

أسفرت الدراسة الاستطلاعية عن وجـود بعـض المشكلات الأساسية والتى ترتبط بالأهداف المحسوسة Task G وهى :

- مشكلة الصرف الصحى : وقـد تـم مواجهتهـا بالجهود الذاتية والحكومية لسكان الحـوارى ومـن خـلال الممارسة المهنية لبرنامج التدخل المهنى .

- مشكلة النظافة : وقد تم مواجهتها بالجهود الذاتيـة ومعاونة مجلس الحى ومن خلال الممارسة المهنية لبرنـامج التدخل المهنى .

- ترميم وإصلاح المسـاكن : ولـم نـتمكن مـن مواجهتها لمعارضة مجلس الحى والبلدية لذلك .

- عدم وجود حديقة عامة : ولم نتمكن من مواجهتها لعدم وجود مكان بالشياخة وقام مجلس الحى بعمـل حديقـة صغيرة على الرصيف المواجه لشياخة العطار والشماشرجى (دون مشاركة من الأهالى) .

- عدم توفير مياه الشرب : وهى مشـكلة قانونيـة راجعة إلى عدم إدخال مياه للمساكن المخالفـة ، وقـد قـدم التماس إلى مجلس الحى ومرفق مياه القـاهرة وحتـى ٣٠ أغسطس ١٩٨٦ لم يبت فى الالتماس المقدم .

- السلبية وعدم المشاركة من جانب الأهالى: وقـد أمكن التغلب عليها والإقلال منها خلال حل المشـكلة التـى يعانى منها السكان وعدم فرض حلول جاهزة عليهم.

- عدم اهتمام المسئولين بمشكلات الحارة : وقد تـم من خلال اللقاءات المشتركة بين المسئولين للتغلـب علـى بعض جوانب هذه المشـكلة، إلا أن المسـئولين ذكـروا أن الاعتمادات المالية الممنوحة لهم لا تكفى لمواجهة مشـكلات الحارة، وأنها مخصصة لتجميل المدينة ورصـف الطـرق وبعض الخدمات الأساسية الأخرى (مدارس ، جمعيات تنمية المجتمع ، صيانة...إلخ) ولم يتدخل الباحث كثيراً فـى هـذا الجانب لأنه آثار كثيرا من الصراعات والخلافات .

وبسؤال سكان شياخة الشماشرجى عن أثـر مواجهـة المشكلات عليهم كسكان بالحارة قـالوا أن مواجهـة هـذه المشكلات قد أدى إلى :

أ- الشعور بأن المنطقة (أو الشياخة) أو الحارة "بتاعتهم" (أى ملك لهم) (٦٤%).

ب - التعاون بينهم كجيران (٦٢ %) .

ج - احترام الجيران لبعضهم البعض (٦١ %).

د - معرفة كيفية الاتصال بالجهات المسئولة (٥٨ %) .

هـ - عدم السكوت على الحق والمطالبة به (٤٢ %)

و - عدم الخوف من المسئولين طالما هم علـى حـق (٣٩ %).

ز - أن الحارة مازالت بخير (٣٨ %).

بينما كانت الاستجابة على نفس هذا السؤال لـدى شياخة العطار سلبية وجاءت مدعمة للاستجابات الواردة فى الصفحة (١١٢) عن النتائج المترتبة علـى عـدم مواجهـة المشكلات التى يعانى منها الأهالى ، وهى : (شعور السكان باليأس ، أنه لا أمل فى حل المشكلات ، اللامبالاة والسلبية).

تعقيب عام :

من خلال هذه النتائج يتضـح التـأثير الإيجـابى

لبرنامج التدخل المهنى بطريقـة تنظيم المجتمع فى التـأثير الإيجابى على سكان الحارة (الشياخة) فيما يتعلـق بزيـادة المشاركة والإقلال من الاعتماد على الجهود الحكومية، وفى مواجهة المشكلات الملحة التى تعانى منهـا الحـارة . وقـد ساعد على ذلك:

أ- استخدام الجو غير الرسـمى والمقـابلات والمناقشـات الجماعية التى كانـت تتيح الفرصـة لسـكان الحـارات للتعبير عن آرائهم باقتناع .

ب- العلاقة الودية القديمة بين الباحث وبين سكان الحارة .

ج- إثارة اهتمام كل فرد فـى الحـارة بأهميـة مشـاركته ومساعدته فى حل مشكلة الحارة التى يعيش فيها .

د- استخدام المدخل الدينى من خلال إمام ومؤذن المسـجد، وقد كان لذلك أثره الكبير على زيادة التبرعات (الخاصة بمشروع الصرف الصحى).

هـ- تزايد اشتراك الأموال فى المشروعات التى تمت فـى إطار برنامج التدخل المهنى لأنهـا ذات تـأثير مباشـر عليهم.

يعنى ذلك أن التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع قد ادى إلى الاهتمام بالنظافة وتنمية مجتمع الحارة لتحقيـق أهدافهم. وبعبارة أخرى يمكن القول أنه أدى إلـى اسـتثارة سكان الحارة بالطرق المناسبة حيث تكـون الحـارة وحـدة لتنمية المجتمع المحلى . وفى هذا الإطار يثور سؤال يشـغل ذهن الباحث :

(هل يمكن أن يكون هناك أخصائى اجتماعى ويعمل شيخ حارة ؟)

والإجابة على ذلك – وفى ضوء الخبرة الشخصية – ستكون الإجابة " نعم " ، ولكن مع بعض المواصفات المهنية والشخصية ووجود أساس نظرى للممارسة .

أولاً: من الناحية النظرية : فمن الملاحظ أن هنـاك كثيراً من المحاولات النظرية حـول المنـاطق المتخلفـة .. التنمية .. مداخل العمل مع المجتمع .. نظريات الفقر .. هذه كلها تخدم وتدعم أطر الممارسة الميدانية .

ثانياً: أنه للتغلب على عوائق المشاركة لدى سـكان الحوارى ودفعهم إلى عمليات التنمية فيجب على الأخصـائى

الاجتماعى أن يعمل على :

- أن يكون هناك إحساس وواقع ملموس لدى سكان الحوارى بهدف التغيير وبهؤلاء الذين يسعون إليه .

- كلما نبع الاحتياج إلى التغيير من داخـل الحـارة وكان مرتبطا باحتياجاتها الملموسة كلمـا زاد إدراك سـكان الحارة لضرورة التغيير المقترح وعملوا على تحقيقه .

- كلما حصل سكان الحارة على معلومـات أفضـل عن الحاجة إلى التغيير ، واتجاهاتـه وخططـه ، ونتائجـه المتوقعة ، كلما زاد تحمسهم لهذا التغيير بشرط انتشار هـذه المعلومات بينهم بأى طريقـة مـن الطـرق التـى يجـدها الأخصـائى مناسـبة لمسـتواهم الثقـافى والاجتمـاعى والاقتصادى.

ويمكن للأخصائى الاجتمـاعى أن يسترشـد بـبعض النظريات لتغيير الاتجاهات السلبية إلى موجبة مثل نظريـة Festinger والتى تقوم على افتراض أنه قد تنشأ علاقات نفى بين بعض عناصر الاتجاهات خاصة المعرفية منها، وهـذا التعارض يولد ضغوطا لتقليل هذا التعارض ولتجنب زيادتـه

، وتتمثل هذه الضغوط فى تغيير السلوك ، وتبنى آراء جديدة ، وقد يتغير هذا كله . ويمكن للأخصائى الاجتماعى الـذى يعمل مع الحارة أن يستعين بالقادة المحليين حتى لا يكونـوا عقبة أماكنهم جهوده المهنية ، لأن عملة مع المجتمع يجعلـه على اتصال بالعديد من سكان المجتمع .

ثالثاً: المواصفات المهنية لأخصائى الحارة :

١- أن يكون موضوعيا فى قراراته ، ولا ينحاز لفريق ضد فريق .

٢- أن يتعرف على كل خصائص ومشكلات وعادات وتقاليد وقيم الحارة .

٣- ألا ينظر إليه سكان الحارة باعتباره قائد ، ولكن على أنه صديق يخاف عليهم ويـدافع عـن مصـالحهم وقـت الضرورة .

٤- أن يكون على صلة بكل القادة الإيكولوجين بالمنطقـة (الحلاقون – البقالـون – أصحاب المتاجر الصغيرة - أصحاب المخابز ، الورش) لأهميتها بالنسـبة لعملـه، وذلك من واقع الممارسة الفعلية للباحث .

٥- أن يكون التحرك نحو إحداث التغير غير الرسمى ، ومن خلال اللقاءات والمناقشات ، والاتصالات غير الرسمية ، وألا يتقيد بالمواعيد الرسمية للعمل .

٦- إشعار سكان الحارة بكرامتهم و حريتهم وبالمساواة مع غيرهم .

٧- عدم إغفال القادة السياسيين وتحييدهم بقدر الإمكان لما لهم من تأثير بالغ الخطورة على عمل أخصائى الحارة ، حيث ينظرون إليه كمنافس لهم " وعلى حد قول بعضهم للباحث : أنت عاوز تاخد الحصيرة من تحت رجلنا ! " فيجب أن " يأخذ الحصيرة " ولكن فى الوقت المناسب بما يدعم قيادات جديدة يمكن أن تتحمل المسئولية وحتى لا تتعرض محاولاته للإجهاض المبكر .

٨- استخدام المساومة والتفاوض كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، مع تجنب أعمال العنف والإضرار بمصالح الحارة والمجتمع الأكبر .

رابعاً: المواصفات الشخصية :

١- أن يكون متواضعا وغير متعال على سكان الحارة .

٢- أن يكون ذكيا ويتسم بالقدرة على قراءة أفكار سكان الحارة .

٣- أن يتحدث بلغتهم ويعبر عما يجول فى عقولهم بل وفى قلوبهم أولاً ، ثم يحول المشاعر القلبية إلى تخاطب عقلى ، ولكن ببساطة تقترب من فهم سكان الحارة . وكمتخصص فى العلوم السلوكية يقوم بمساعدة سكان الحارة على العمل التعاونى المشترك .

خامساً: العلاقة مع المؤسسات المحلية:

أى منظمة يرى الأخصائى الاجتماعى أنها ذات ارتباط مباشر بالحارة ومشكلاتها. فمن خلال عمل الباحث فى هذه الدراسة وجد أن أنسب مكان هو مجلس الحى ، ويكون موقعه مع " قطاع المرافق وقطاع الإسكان ، وقطاع النظافة وقطاع تنمية البيئة ، وقطاع التموين ، وقطاع الصحة ، وقطاع المخالفات وحوادث المرور ، وقطاع مكافحة

الجريمة ، وقطاع الأمن الغذائى"...إلخ من القطاعات التـى يتكون منها مجلس الحى ، وكلها قطاعـات تتعلـق بتنميـة المجتمع المحلى للحارة . ولكن للأسـف الشـديد لا توجـد ممارسة مهنية للخدمة الاجتماعية فى مجال نظافة الأمـاكن وهذه القطاعات . كما أن دراسة المشكلات ووضع الحلـول تتم فى إطار مكتبى بعيدة عـن الإحصـاءات والدراسـات والاحتياجات الفعلية لسكان الحارة .

سادساً: استراتيجية التغيير وتحقيق التنمية :

من خلال المعايشة لسكان الحارة ، لـوحظ عـدم توفر أو عدم وضوح وسائل التعبير التى يمكن أن تسـتخدم لتوصيل شكواهم إلى المسئولين ، كما أن هناك شك متبـادل بين هؤلاء السكان والقادة على مستوى المجتمـع المحلـى ، وذلك لإحساسهم بالهوة الموجودة بين الوعـود التـى تمـنح والإنجاز الذى يتم فعلا فى سبيل حل مشـكلات حـارتهم . لذلك يعتبر دور الأخصائى الاجتماعى كشيخ حـارة هامـا وحيويا فى تغيير هذه الصورة .

- وفى توفير المعلومات الصحيحة عن مصادر الخـدمات وكيفية الاستفادة منها .
- وفى عدم الإفراط الوعود وتقديم الحقائق والمواجهة بها ولو كان فيها بعض الألم لسكان الحارة .
- استخدام الإقناع بقدر الإمكان واستخدام الشدة فى أضيق الحدود ومن خلال السكان أنفسهم ، وذلك لأنهم دائما ما ينظرون إلى الموظفين الرسميين على أنهم مصدر سلطة وعنف واستغلال فى نفس الوقت .

ومتى أمكن إعداد وتدريب هذا الأخصائى ليكون شـيخ حارة فسيكون هنـاك جدوى وفاعلية للمهنة ، وسوف تخرج نماذج نظرية من واقع مصرى تصـلح للتطبيـق ولتنميـة مجتمعات محلية فى أمس الحاجة إلى هذا الأخصائى .

المراجع والهوامش

(١) Nawal Al-Messiri Nadim, المعنى مأخوذ من the concept of the Hare, A historical and sociological study of Al-Sukkaryya, (Cairo, American University, ١٩٧٩) pp.٣١٣-٣٢٤.

(٢) Harold E. Nattridge, the socialogy of urban living (london: Routledge kegan paul, ١٩٧٢) pp. ٢٩-٣٠.

(٣) Robert E-forman, Black Ghettos, white Ghettos and slums (N.j. prentic – Hall, ١٩٧١) ,p.٣.

(٤) U.N Urbanization , Debelopment policies and planning (UN. Publications, sales No E. ٦٨ IV, ١٩٦٨) p. ١٠٧

(٥) Egon Ernest Bergal, Urban socioligy (N.Y. mac- Grow-Hill book G., inc, ١٩٥٥) , pp. ٤١٠-٤١١

(٦) تقى الدين أحمد العزيزى، المواعظ والاعتبار فـى ذكـر الخطط والآثار (القاهرة، ج٢، ١٨٧٧، ص٢.

(٧) انظر على مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر ومـدنها وبلادها القديمة الشهيرة (القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣٠٦ هـ).

(٨) على مبارك، المرجع السابق، المطبعة الأميريـة وتضـم عشرين جزءا تضمها أربع مجلدات

(٩) Nawal Al- Messiri Nadim, op. Cit, p. ٣٢٤.

(١٠) Arther Hillman : Community organization and planning (٢ed prenting, N.y. the Millan, ١٩٣١)p. ١٦٧.

(١١)Egon Ernest Bergal, Urban socielogy

(N.Y.mc.Grow Hill book G., inc, ١٩٥٥) p. ٤٦٨.

(١٣) على مبارك، مرجع سبق ذكره، المجلد الأول.

(١٤) Sawsan Al-Messiri, "The Role of The Futuwwa in The Social Structure of The City of Cairo” Paper for the Conference on Changing forms of Patronage, ١٩٧٩. P٢٥.

(١٥) مجلس حي شبرا، حصر ميدانى للحارات التابعة للحـى، ١٩٨٥.

(١٦) مجلس حي شبرا، بلدية المرافق، وقسم شبرا، حصر بعدد الحارات بالشياخات ١٩٨٥.

(١٧) J.Abu- Lughoad, Cairo ١٠٠١ Years of the City Vistor- ious, N. J. Princenton Press ١٩٧٧. P. ٢٤.

(١٨) lRa, M. lapidus, Muslim Cities in the Latter Middle ages (Cambridge Harvard University Press, ١٩٦٧) p. ٦٢,

(١٩) J. Abu- Lughaod, p. ٧١.

(٢٠) J. Abu- Lughaod, IBId, pp. ٢٥- ٢٦.

(٢١) على مبارك، مرجع سبق ذكره، ص٢١٦ مجلد ١.

(٢٢) Sawsan Al- Messeri, op. cit, p. ٢٥.

(٢٣) بعد عدة محالاوت والذهاب المتكرر إلى قسـم البوليس أمكن مقابلة "شيخ الحارة" وهو يرتدى نفـس ملابـس الباحث، ويجلس بين موظفى القسم مما يضفى عليـه رهبـة، وخاصة لدى سكان الحوارى الذين لديهم فكـرة سـيئة عـن

السلطة، وكل وظيفته هي التوقيع على الاستمارات بعـد أخـذ الرسوم غير المشروعة.

(٢٤) Marshall B. Clinard, Slums and community Development (N.Y. the free press, ١٩٦٦, pp. ١٨-١٩.

(٢٦) Gaorge Brager and Harry specht, clmmunity organizing (N.Y.. Colobemhia University press , ١٩٧٣) ,p.٣٤.

(٢٧) K.p. Benne, L.p. Brownell and Wilbur C. Hallenbeck, "Participation and Democracy "in, Dorothy and Curtis Mial, eds, Our Community, (N,y: university press, ١٩٦٠) ,pp ٩٤-٩٥.

(٢٨) د.عبد الهادى الجوهرى وآخرون. دراسات فـى التنميـة الاجتماعية (أسيوط، مطبعة الطليعة، ١٩٧٨)ص١١٢.

(٢٩) Dorothy and curtis mial, "Community Resources"op. cit, p. ١٣٩.

(٣٠) Keith Joseph, "Invalvin the Client in policy making " Social work to-days, vol. ٢.,No.٣., (London: British Association of social workers, may, ١٩٧١)

(٣١) Murray G. Ross, Community Organization, the Ories and principles (N.y. Harper& Brothers, ١٩٥٥)p. ٣٠٩.

(٣٢) د. فاروق زكى يونس، تنمية المجتمع فى الدول الناميـة (القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٦٧) ص ٣٩.

(٣٣) د. أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع –(القـاهرة، مكتبـة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠) ص٩٤.

(٣٤) د. عبد الحليم رضا عبد العال، التعليم الاجتماعى (القاهرة ، صحيفة المجلة، العدد الأول، المجلد التاسع، ١٩٧٧) ص ص ١١-٢٢.

(٣٥) Charles I. Schatt Land. Social work Issues The political srea "the social welfare forum (N.Y. Columbia University press, ١٩٥٣) .p,٢٢

(٣٧)Helen Harris Perlman, "are we creating Dependency in Eiteen young Husband " ed. Social work and social values (London, Allen and Unwin, ١٩٦٧) p.١٠١.

(٣٨) د.أحمد كمال أحمد، تنظيم المجتمع، ج١ (القاهرة،مكتبـة القاهرة الحديثة، ط٢ ،١٩٧٣) ١٤٥.

(٣٩)Robert Perlman and Arnold Gurin, Commuity oranization and sociol planning (N.Y. the council for S.W.E., ١٩٧٢) p. ٣٣.

(٤٠) Murry G. Ross, Case Histories in community organization (N.y. Harper and Brothers, ١٩٥٥) pp. ٣-١٣.

(٤١)Irveing A. spergel :community problem-solving, the Delinquency Example (Chicago, the University of Chicago press, ١٩٦٩) p.٣.

(٤٢) Jak, Rothman, Three Models of Community Organization practice in cox. Fred, M. Etal) Stratagies of Community organization)A Book of Readhng (N.). Beacok puhlishess, ١٩٧٠) p. ٣٦.

(٤٣) Breese, Galdarola, the city in newly Development Countries, Reading on orgnization and urbanism (N.y. prenter Hall, inc, ١٩٦٩) pp. ٣٦٠.

(٤٤) Harold Weissman, Justice and tow in moblization for youth Experience (N.Y. Associon press,١٩٦٩,) p. ٢٠ .

(٤٥) Adavid R. Hunter,the slums. Challenge and Response (N.Y. the free press, ١٩٦٤) p.١٧٧.

الفصل السادس

الاتجاهات النظرية والمنهجية فى دراسة العشوائيات(*)

مقدمة

تعتبر العشوائيات أحد البدائل لحـل مشـكلة الإسـكان بالنسبة لفئة محدودى الدخل من سكان الحضر فى كثير مـن الدول النامية. وتلعب خبرات هؤلاء الأفراد عبر الزمن دوراً فى تشكيل العشوائيات ونموها فى المدن، حيث يتم نقل هـذه الخبرات من جماعة إلى أخرى. وتلعب الخصائص الفيزيقية والاجتماعيـة والسياسـية والقانونيـة وكـذلك الأولويـات والتفضيلات والثقافة والموارد المتاحة دورها فـى تشـكيل ونمو هذه العشوائيات.

ولذلك فإن أنماط العشوائيات تختلف من منطقة لأخرى تبعاً لتنوع هذه العوامل المختلفة، سواء المرتبط منها بالمكان

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة هناء الجوهرى، أستاذ علـم الاجتماع المساعد، بكلية الآداب جامعة القاهرة.

أو الأفراد، بل أنها قد تختلف فى منطقة واحدة تبعاً لاختلاف سكانها من حيث تلك الخصائص. ولذلك فإنه لا يمكن النظر إلى قضية العشوائيات بمعزل عن هذه العوامل، سواء عند محاولة تعريف العشوائيات أو تصنيفها أو فهم ظروف نشأتها أو محاولة دراستها أو طرح البدائل المختلفة لحل المشكلة.

وفي ضوء هذه الحقائق نجد أنفسنا نتحدث عن أنماط مختلفة للعشوائيات وليس نمطاً واحداً. فما قد يسرى من حيث التعريف أو النشأة أو التصدى في منطقة مثل منشأة ناصر يختلف بالضرورة عن عزبة أولاد علام ويختلف أيضا عن عزبة الوالدة وبولاق. فالأولى أرض صحراوية وضع يد، غير مخططة جاء إليها المهاجرون من الريف ومن قلب مدينة القاهرة القديمة. والثانية أرض زراعية ملك الأوقاف مخططة استقر بها المزارعون الذين كانوا يعملون فى أحد القصور الملكية القريبة منه. والثالثة أراضى إصلاح زراعى مقسمة لأغراض الزراعة وكان يتم تأجيرها لهذا الغرض، إلا أن مؤجريها قاموا بالبناء عليها بغرض السكنى. أما الرابعة فهى أرض زراعية أغلبها ملكية خاصة للأفراد ولكن تم البناء عليها بشكل غير رسمى وغير مخطط

عمرانياً.

وهناك بالإضافة لذلك نمط آخر من العشوائيات، يخرج عن نطاق هذه الورقة ولكن لابد من الإشارة إليه. ويتمثل هذا النمط، رغم وجود تنوعات فى إطـاره أيضـا، فـي نمـط الإسكان العشوائى الراقى، وهو عشوائى لأنه ينطوى علـى أحد محددات العشوائية أو بعضها، كأن تكون الأرض غيـر مخططة عمرانياً أو تكون أرضاً زراعية غير مسموح بالبناء عليها. ولذلك فبالرغم من تسجيل ملكية الأرض لقاطنيها ومن الحصول على تراخيص البناء السليمة ومن وصـول كافـة مرافق البنية الأساسية إليها، إلا أنها تعتبـر عشـوائية مـن المنظور العمرانى التخطيطى. وهو إسكان راق لأن الفئـات الاجتماعية التى تقطن هذه الأماكن وتعمرها تنـدرج تحـت الفئات الاجتماعية العليا فى المجتمع.

وهنا أعود فأكرر أن العشوائية ترتبط فى تعريفهـا بالمكـان وبالأفراد الذين يعمرون المكان. ولأن هذا الإسكان العشوائى الراقى يقتصر فقط على عشوائية المكان وليس على عشوائية البناء الاجتماعى، فقد خرج عن نطـاق هذه الورقة، التـى تركز بالأساس على العشوائيات من هـذين البعـدين، بعـد

المكان وبعد الإنسان.

وأخيراً لابد من التأكيد أيضا علـى الفـرق بـين المنـاطق المتدهورة عمرانياً أو المتخلفة بالمعنى الاقتصادى الاجتماعى Slums، وبين المناطق العشوائية Squatters . فالأولى قـد تكون مخططة ولكنها متدهورة بـالمعنى العمرانـى، مثـل الأحياء الشعبية القديمة. أما الثانية فهى عادة ما تكون غيـر مخططة، أو تم البناء عليها بشكل غير قانونى، سـواء مـن حيث الحصول على الأرض أو من حيث عملية البناء نفسها، إلى جانب أنها متدهورة عمرانياً. فالمناطق العشوائية ما هى إلا منـاطق متخلفـة يطلـق عليهـا علمـاء الاجتمـاع والإنثروبولوجيا مصيدة الفقر والحرمان أو أحزمة البـؤس، حيث يسودها عدم التنظيم الاجتماعى. وينظر إليها على أنها حضانات لجميع الأمراض الاجتماعية من فقـر واغتـراب وجريمة وعدم تكيف، ويسكنها المهـاجرون مـن المنـاطق الريفية والأميون والمتعطلون والعاجزون عن الاندماج فـى حياة المدينة. وفى ضوء ذلك يوصف سكان هـذه المنـاطق بالهامشيين الحضريين، لأنهم جغرافيـاً يسـكنون أطـراف المدينة المحرومة من الخدمات العامة، واقتصادياً واجتماعياً

هم مهمشون عن الحياة الحضرية بتفاعلاتها المختلفة.

ويستخدم الدارسون تسميات عديدة للمناطق العشـوائية ولعل أكثرها استخداماً الآن هو مصطلح أحيـاء أو منـاطق واضعى اليد وهى المناطق التى تسكنها فئات اجتماعية معينة عن طريق وضع اليد على أرض فضاء مملوكة للدولـة أو للغير، وتوجد عادة على أطراف المدن.

ويرجع ظهور أحياء واضعى اليد فى مصر إلـى سـنوات ماضية استطاعت فيها كثير من الجماعات وبعض الأفـراد الاستيلاء على قطع من الأرض الفضاء وتم بنـاء مسـاكن عليها فى غياب رقابة الدولة. وقـد انتشـرت الآن أحيـاء واضعى اليد فى كافة محافظات مصر سواء فى المدن أو فى الريف، وتزايد وجودها بشكل مكثف فى نطـاق العاصـمة بصفة خاصة بفعل مجموعـة مـن العوامـل الاجتماعيـة والاقتصادية والسياسية التى أدت إلى زيـادة حـدة هـذه المشكلة فى الآونة الأخيرة.

وسوف تستعرض هذه الورقـة التعريفـات المختلفـة للعشوائيات مثل التعريف الرسـمى والقـانونى والعمرانـى والاجتماعى الاقتصادى بهدف محاولة التوصـل لتوصـيف

العشوائيات من مختلف المنظورات المتخصصة. يلى ذلـك محاولة لاستعراض أهم المداخل النظرية المفسرة للتحضـر العشوائى من خلال استخدام أهم المفاهيم التحليلية التى يمكن بواسطتها فهم آليات نشوء العشوائيات بشكل عام. أما الإطار المنهجى لدراسة العشوائيات فهو يتمثل فى استعراض أهـم التطويرات المنهجية التى استخدمت حديثا فى دراسة المناطق العشوائية . وتختتم الورقة بأهم الاتجاهات والرؤى الحديثـة التى يمكن أن تساهم فى حل هذه المشكلة الخطيرة.

أولا : تعريف العشوائيات

تتناول هـذه الفقـرة تعريـف العشـوائيات مـن منظـور التخصصات المختلفة المعنية بتلك الظاهرة مثـل التعريـف الرسمى والقانونى والعمرانى والاجتماعى الاقتصادى، وذلك بهدف رصد الظاهرة من مختلف أبعادها.

التعريف الرسمى

يقصد بالتعريف الرسمى، التعريف الذى تسـتند عليـه أجهزة الدولة فى وضـع سياسـات للتعامـل مـع ظـاهرة العشوائيات والتخطيط لبرامج التطوير الحضرى.

مجلس الشورى ١٩٩٦

يعرف مجلس الشورى العشوائيات بأنها عبـارة عـن تجمعات سكانية نشأت في غياب التخطيط العام وخروجا عن القانون وتعديا على أملاك الدولة. وبالتالى تكـون منـاطق محرومة من كافة أنواع المرافق والخدمات الأساسـية مثـل المياه والكهرباء ونقط الشرطة والوحدات الصحية والمدارس والمواصلات ، بحيث لا تستطيع أن تمر بها سيارة إسـعاف أو مطافئ أو أمن. ونتيجة لحرمان السكان من الحد الأدنـى

اللازم للمعيشة تنتشر بينهم الأمراض المستوطنة ويتفشى الجهل وتسود الأمية وتنتشر كافة أنواع الجريمة وتتوطن بها الفئات الخارجة على القانون، وبذلك تصبح مصدرا للعنف والإرهاب[1].

المشروع القومى لتطوير العشوائيات ١٩٩٢

وهى الخطة الرسمية لتطوير المناطق العشوائية التى أعدها مجلس الوزراء. ويعرف المشروع العشوائيات بأنها المنطقة ذات التجمع السكانى الذى نشأ فى غيبة من التخطيط العمرانى، ويمثل تعديا على أملاك الدولة أو الغير أو بدون تراخيص أو غير متكاملة المرافق والخدمات سواء بشكل جزئى أو كلى[2].

التعريف القانونى

تعتبر المناطق العشوائية من الوجهة القانونية هى المناطق التى لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية. والمعيار فى ذلك هو الاحتكام إلى القوانين المنظمة للنمو العمرانى وبناء المساكن.

القانون ٣ لسنة ١٩٨٢

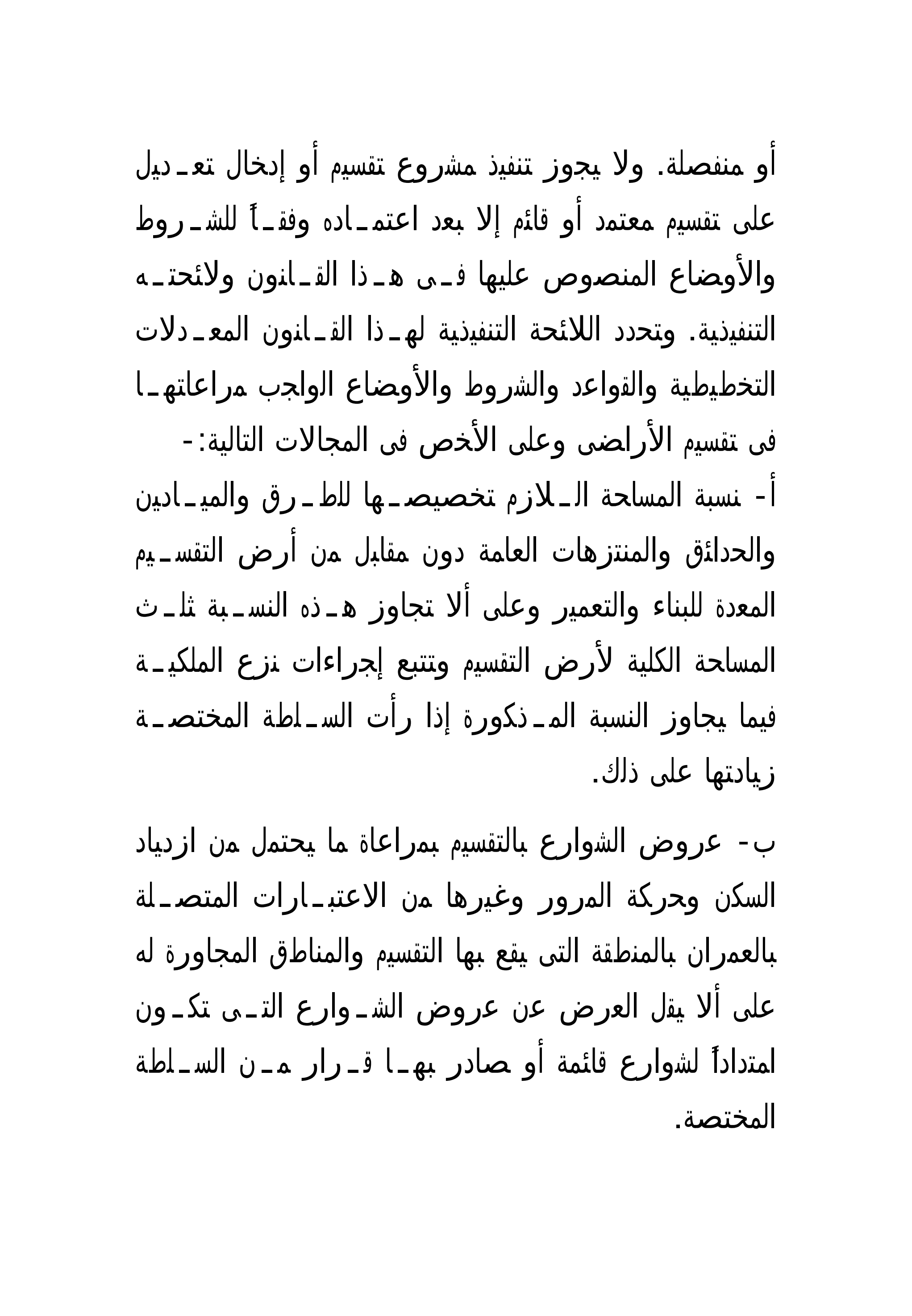
أكد هذا القانون على تحريم البناء على الأراضى الزراعية وأراضى الدولة غير المخططة وغير الخاضعة للتنظيم.

وقد خصصت المادة ٣٧ بالفصل السادس من هذا القانون لتعريف الأحياء المراد تجديدها على النحو التالى:

١- يستلزم الأمر إزالتها لإعادة تخطيطها وتعميرها من جديد.

٢- المناطق أو المساحات التى تكون بعض مبانيها متخلفة وتفتقر إلى المرافق أو الخدمات الأساسية ولا يستلزم الأمر إزالة المنطقة بالكامل ويمكن إدخال تحسينات عليها لرفع مستواها[٣].

كما ورد بالمواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ٢٣ بالفصل الثالث من هذا القانون فى شأن تقسيم الأراضى: أن التقسيم يقصد به كل تجزئة لقطعة أرض داخل نطاق المدن إلى أكثر من قطعتين، كما يعتبر تقسيما كل إقامة أكثر من مبنى واحد وملحقاته على قطعة الأرض سواء كانت هذه المبانى متصلة



أو منفصلة. ولا يجوز تنفيذ مشروع تقسيم أو إدخال تعديل على تقسيم معتمد أو قائم إلا بعد اعتماده وفقاً للشروط والأوضاع المنصوص عليها فى هذا القانون ولائحته التنفيذية. وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المعدلات التخطيطية والقواعد والشروط والأوضاع الواجب مراعاتها فى تقسيم الأراضى وعلى الأخص فى المجالات التالية:-

أ- نسبة المساحة اللازم تخصيصها للطرق والميادين والحدائق والمنتزهات العامة دون مقابل من أرض التقسيم المعدة للبناء والتعمير وعلى ألا تجاوز هذه النسبة ثلث المساحة الكلية لأرض التقسيم وتتبع إجراءات نزع الملكية فيما يجاوز النسبة المذكورة إذا رأت السلطة المختصة زيادتها على ذلك.

ب- عروض الشوارع بالتقسيم بمراعاة ما يحتمل من ازدياد السكن وحركة المرور وغيرها من الاعتبارات المتصلة بالعمران بالمنطقة التى يقع بها التقسيم والمناطق المجاورة له على ألا يقل العرض عن عروض الشوارع التى تكون امتداداً لشوارع قائمة أو صادر بها قرار من السلطة المختصة.

ج- لا يجوز فى تقسيم أن تشغل المبانى مساحة تزيـد عـن ٦٠ % مـن مساحة القطعة التى تقام عليهـا ، ويجـوز أن تشغل المبانى غير المقفلة كالشـرفات والسـلالم والمـدخل مساحة إضافية لا تزيد على ١٠ % من المساحة التى تشغلها المبانى المقفلة على أنه يسوغ للسلطة القائمة علـى أعمـال التنظيم أن تأذن بالنسبة لأحياء معينة فى أن تتجاوز مسـاحة المبانى المقفلة فيها نسبة ٦٠ % .

د- الاشتراطات الأخرى المتعلقة بالارتـدادات وارتفاعـات المبانى وكثافتها السكانية والبنائية وعدد الوحدات وعـرض الوجهات وغير ذلك من الأوضاع التى تكفل طابعاً معماريـاً مميزاً لكل تقسيم .

كما ورد بالمادة ٢٣ من هذا القانون أنه يجب أن يذكر فـى عقود التعامل على قطع التقسيم القـرار الصـادر باعتمـاد التقسيم وقائمة الشروط الخاصة به، وأن ينص فيهـا علـى سريان هذه القائمة على المشترين وخلفائهم مهمـا تعـاقبوا، وعلى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق مراعاة ذلك . وتعتبر قائمة الشروط المشار إليها جزءاً من قرار التقسيم وتسـرى عليها أحكام هذا القانون كما تعتبر الشروط الواردة بها حقوق

اتفاق يجوز للمشترين والمقسم أن يتمسكوا بها قبل البعض الآخر[٤].

ومعنى ذلك أن كل ما يخالف هذه المواد من القانون يعتبر من المنظور القانونى "عشوائياً" ، برغم أن كلمة العشوائية لم تذكر أبداً فى نص القانون.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المدخل القانونى ينظر إلى المنطقة العشوائية باعتبارها منطقة لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية ، والمعيار فى ذلك هو الاحتكام إلى القوانين المنظمة للنمو العمرانى وبناء المساكن .

ومن ناحية أخرى ، فقد أكد القانون على تحريم البناء على الأراضى الزراعية أراضى الدولة والأراضى غير المخططة وغير الخاضعة للتنظيم. وبرغم تلك الأحكام القانونية فإن سبب نشوء العشوائيات ونموها من وجهة النظر القانونية هو إما وجود ثغرات فى القانون أو تعطيل بعض أحكامه .

ومن هذا المنطق فإن التعريف القانونى للعشوائيات يشتمل على أربعة صور أساسية هى :-

١) كل المبانى أو المنشآت الإسكانية التـى تـتم بغيـر ترخيص .

٢) الإسكان الذى يتم على أراض غير مخصصة للبناء .

٣) الإسكان الذى يتم علـى أراض مغتصـبة أو غيـر مملوكة لحائزيها ، سواء كانت ملكية أصـلية للدولـة أو لأفراد أو لجهة أخرى .

٤) المبانى الواقعة خارج كردون المدينة .

التعريف العمرانى

يربط التعريف العمرانى بين مفهوم التدهور العمرانـى والمناطق السكنية المترديـة والعشـوائية بشـكل مباشـر . وبالتالى يمكن القول أن توصيف التدهور العمرانى من هـذا المنطاق إنما ينطبق أيضاً على العشوائيات، مثله فى ذلك مثل اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى .

قانون التخطيط العمرانى المصرى ١٩٨٢

يعرف القانون المناطق العشـوائية أو المترديـة بأنهـا المناطق أو المساحات التى تعانى من التزاحم السكانى وتكون الغالبية العظمى من مبانيها متخلفة أو مفتقرة إلـى المرافـق

والخدمات الأساسية[5].

شاهدان أحمد شبكة ١٩٩٨

تعرف شاهدان أحمـد شـبكة المنطقـة المتـدهورة أو العشوائية بأنها المنطقة التى تشمل واحداً أو أكثر من السمات العمرانية التالية :

١) التدهور فى الكتلة المبنية ، وهى الحالة المتردية للمبـانى الناتجة عن التقادم فى غياب الصيانة أو بسبب عدم توفر المعايير الإنشائية والصحية والتصميمية السـليمة والتـى تنتج غالبا عندما يكون البناء مخالفاً لقوانين واشـتراطات البناء .

٢) التدهور فى استعمالات الأراضى ، وهى نتيجـة لعـدم التوافق بين الاستعمالات المتعارضة مثل وجود الـورش بداخل المناطق السكنية أو ارتفاع نسبة النشاط التجـارى بالنسبة للسكنى أو النمو العمرانى الجديد غير المتوافق مع القديم أو تحول الشوارع إلى مناطق لممارسـة أنشـطة جديدة .

٣) التدهور فى المرافق والبنية الأساسية نتيجة عدم توفر أو

عدم كفاءة شبكات البنية الأساسية أو زيادة الضغط عليها بشكل لا يتوافق مع تصميمها مع نقص الصيانة مما يسبب أعطالاً متكررة .

٤) التدهور فى شبكة الطرق والمسارات فالشوارع الضيقة المتعرجة يصعب فيها – ويستحيل أحيانا – دخول سيارات الأمن والحريق والإسعاف فى حالة الطوارئ . كما يؤدى ارتفاع الكثافات البنائية والسكانية غير المتوافق مع تخطيط شبكة الطرق والممرات إلى مشاكل الازدحام والضوضاء والتلوث البيئى .

٥) عدم توفر أو كفاية الخدمات المختلفة سواء الصحية أو الإدارية أو التجارية أو التعليمية أو الترفيهية من حيث الكم أو التوزيع .

٦) الافتقار إلى المساحات المفتوحة والمناطق المزروعة التى تستعمل كمتنفس للسكان ، وعدم صيانة المناطق المفتوحة المتوفرة مما يؤدى إلى انتشار التعديات وزحف التدهور والإهمال إليها .

٧) غياب أو عدم كفاءة نظام جمع القمامة ونظافة الشوارع

فتتحول الشوارع والميادين إلى مقالب للقمامـة، أو يلجـا لحرقها مما ينتج عنه تلوث بيئى ضار .

٨) غياب الصيانة الدورية اللازمة على جميـع المسـتويات مثل المسكن أو العمارة أو الميادين أو الحدائق أو الطرق أو الشوارع أو الممـرات أو المرافق العامة .

٩) التشوه البصرى العمرانى الناتج عن تفاوت الارتفاعات و التشكيلات والطراز المعماريـة والألـوان والمعالجـات الفردية للواجهات والتعديات علـى الأرصـفة وفوضـى الإعلانات ، والتى تؤدى فى مجملها إلى تشويه المظهـر الحضارى اللائق للمنطقة[٧].

التعريف الاجتماعى الاقتصادى

يربط التعريف الاجتماعى الاقتصـادى بـين الأبعـاد المختلفـة للعشـوائيات كالبعـد الإسـكانى والاقتصـادى والاجتماعى والتخطيطى والقانونى والبشـرى، بحيث ينظر إلى العشوائيات كظاهرة مركبة من منظور كلى .

محمود الكردى ١٩٩٨

يعرف محمود الكردى العشوائيات بأنها ظاهرة مركبـة تضم البعـد الإسـكانى والوضـع الاقتصـادى والتركيـب الاجتماعى والنسق التخطيطى العمرانى وفعاليـة القـوانين واللوائح الخاصة به. وبالتالى فهو ينظـر إليهـا باعتبارهـا مشكلة بشر أكثر من كونها مشكلة مسكن أو وضع يد علـى أملاك الغير أو التعدى على أراضى الدولة. وتبـدأ مشـكلة العشوائيات من وجهة نظره من تضافر البنية الاجتماعية مع النمط العمرانى العشوائى لتفـرز نوعـاً مـن الخلـل أو الاضطراب الذى ينتهى إلى نشأة تلك المناطق واسـتقرارها واتساعها حجماً وحيزاً وسـكاناً. وفيمـا يخـص توصـيف العشوائيات يفرق محمود الكردى فى دراسـة بـين أنمـاط متعددة ومتنوعـة وشـديدة التبـاين ولكـل منهـا سـماته وخصوصيته التى تميزه عن غيره من العشوائيات ، وذلـك على النحو التالى:

١- السكن الجوازى وهى العشوائيات التى تنمو فى منـاطق لم تعد أصلاً للسكن ولا تصلح للإقامة ، وهى نمط شامل يرتبط بالبعد التخطيطـى العمرانـى والنسـق الفيزيقـى

وينطوى على أنماط فرعية عادية تضـم كـل المبـانى والمنشآت الإسكانية التى تقام بدون ترخيص .

٢- الإسكان الذى يقام على أرض غير مخصصـة أصـلاً للبناء .

٣- الإسكان الذى يقام على أرض مغتصبة أو غير مملوكـة لحائزيها .

٤- المبانى الواقعة خارج كردون المدينة والعشش والأكواخ الموجودة فى أطراف المـدن أو علـى جانـب التـرع والمصارف وإلى جوار المساجد والملاصـقة لخطـوط السكك الحديدية .

٥- السكنى فـى أحـواش المقـابر والقـوارب والمخـابئ والدكاكين ومناور السلالم وأسطح المنازل .

٦- جيوب الفقر ، وهى المناطق التى تدنى بهـا مسـتويات المعيشة اقتصادياً واجتماعياً بمرور الزمن ولم تكن متدنية من قبل . ويضم هذا النمط أيضا الأحياء القديمة فى قلب المدينة والمساكن الشعبية ومساكن الإيواء.

٧- البؤر الريفية التى تنشأ داخـل التجمعـات الحضـرية

المخططة ، والتى ظهرت نتيجة النمو السريع للمدن لتبتلع القرى الصغيرة المحيطة بها دون أن تنمو هذه القـرى . وكذلك الأطراف المتريفه والتى ظهرت نتيجة للتلاحم بين القرى والمدن بسبب نمو كلا منهما فى اتجاه الأخرى فى آن واحد(٨).

على الصاوى ١٩٩٦

طبقاً للتعريف المفصل الذى قدمه على الصـاوى فـإن العشوائيات تشمل الآتى :

١- المناطق التى تنشأ نتيجة وضع اليد والاسـتيطان غيـر القانونى فى الأراضى الفضاء المملوكة للدولة ، وبالتـالى تكون غير مخططة عمرانيا وتعانى من نقص أساسى فى الخدمات والمرافق الأساسية أهمهـا الصـرف الصـحى والمياه النقية .

٢- المناطق التى تسمى بمناطق الاستيطان التلقائى الهامشية أو قطاع الإسكان غير الرسـمى أو المسـتوطنات غيـر القانونية ، وهى فى مجموعها مجتمعات عمرانيـة تنشـأ باغتصاب الأراضى العامة أو الخاصة غيـر المسـتعملة

عن طريق وضع اليد وإقامة مبـان سـكنية عليهـا دون موافقة السلطات الرسمية .

٣- المناطق والأحياء الأكثر فقراً وازدحاماً ، وهى ليسـت بالضرورة تعبيراً عن انتهاك قوانين التخطيط العمرانـى والمبانى .

٤- الأحياء السكنية القديمة فى المدن التى تعانى من تدهور المرافق والخدمات وارتفاع الكثافة السكانية .

٥- الإسكان العشوائى الذى أقيم على الأراضـى الزراعيـة بدون ترخيص .

٦- الإسكان الهامشى وإسكان الغـرف المسـتقلة ، والأول عبارة عن أماكن ليست معدة أصلاً للسـكنى كـأحواش المساجد والأماكن الأثرية ، أمـا الثـانى فهـو الغـرف المستقلة التى تقيم فيها أسرة بأكملها فى غرفة واحدة مـن الوحدة السكنية وتشترك فى منافعها مع الأسر الأخـرى التى تقيم فى نفس الوحدة .

٧- إسكان المقابر وهو يشمل المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات والجزر السكنية داخل الجبانات .

٨- المناطق التى اعتمدت اقتصادياتها علـى التعامـل فـى البضائع الأقل جودة وسعراً والمستعملة .

٩- المناطق التى تقع على أطراف المدن والتى تفتقر إلـى القدرة على العمل الجماعى أو ممارسة ضغط منظم على الحكومة ، وعادة ما تكون اقتصادياتها هشة وغير مستقرة ولذلك تتعامل من موقع الخضـوع المطلـق لسياسـات الحكومة[٩].

السيد الحسينى ١٩٩٤

ينشأ السكن العشوائى فى البداية نشأة غير قانونيـة ولا يدخل أصلاً ضمن إطار التخطيط الحضرى المركزى كما أن هذا النمط من السكن ينشأ أصلاً بواسطة الجهود الذاتية ويظل لفترة معينة مفتقراً إلى المرافـق والخـدمات الحضـرية . يضاف إلى ذلك أن السكن العشوائى بطبيعته هو سكن قطاع كبير من فقراء المدن . ومن الواضح أن تلـك الخصـائص تميز الأحيـاء العشوائية عن الأحياء الشـعبية التقليديـة أو الفقيرة[١٠].

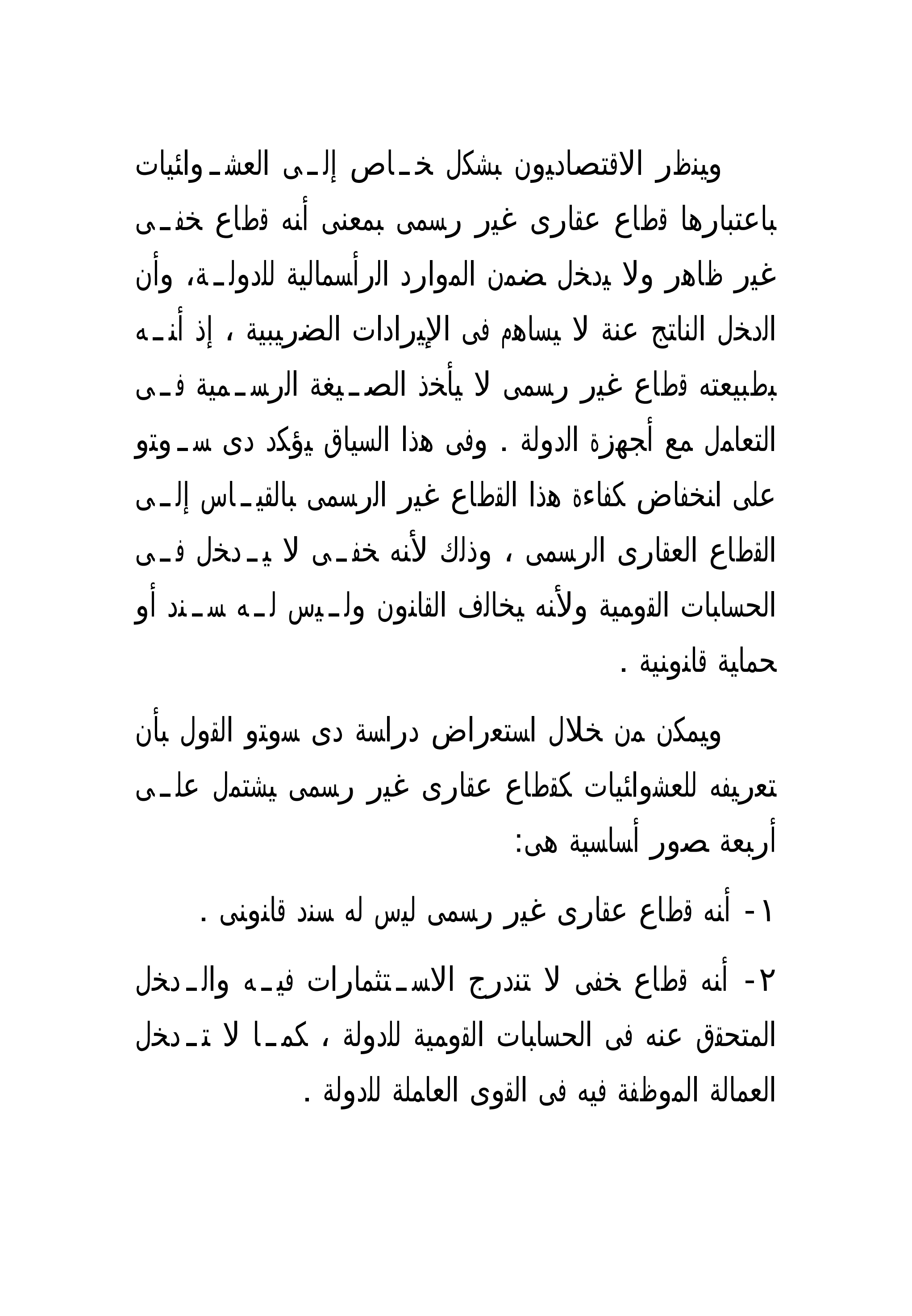
ويشير تأمل هذا التعريفات على تنوعها إلى أنها تـربط

بين عشوائية المكان وعشـوائية الإنسـان ، حيـث تتمثـل عشوائية المكان فى كونه غير قانونى أو غير رسمى ، بينما تتمثل عشوائية الإنسان فى انخفاض نوعية حياته مـن كـل الجوانب . كما إنها ، وإن كانت تشير إلى توصيف متقـارب إلى حد كبير للعشوائيات ، فإن بعضها يقتصر على جانب أو أكثر ويقدم بعضها توصيفاً جامعاً مانعاً.

هرناندو دى سوتو ١٩٩٠

يركز دى سوتو فى تعريفه للعشوائيات على أنهـا رأس مال عقارى ساكن أو عاطل Dead Capital ، بمعنى أن كفاءة استغلال هذا القطاع منخفضة من الناحية الاقتصادية . وهو الأمر الذى يؤدى إلى ضياع قدر من الموارد الرأسمالية للدولة وبالتالى انخفاض مستوى الدخل المتحقق عنها[١١].

وبالرغم من تعدد المفاهيم الاقتصـادية للقطـاع غيـر الرسمى ، إلا أن جميع التعريفات تدور فى فلك واحـد ، ألا وهو أن ذلك القطاع الخفى لا تتوفر عنة البيانات والمعلومات الكافية التى تمكن متخذى القرار من وضع التخطيط السـليم الذى يمكن بمقتضاه تحقيق الاستغلال الاقتصـادى الكـفء للموارد الرأسمالية لهذا القطاع .



وينظر الاقتصاديون بشكل خـاص إلـى العشـوائيات باعتبارها قطاع عقارى غير رسمى بمعنى أنه قطاع خفـى غير ظاهر ولا يدخل ضمن الموارد الرأسمالية للدولـة، وأن الدخل الناتج عنة لا يساهم فى الإيرادات الضريبية ، إذ أنـه بطبيعته قطاع غير رسمى لا يأخذ الصـيغة الرسـمية فـى التعامل مع أجهزة الدولة . وفى هذا السياق يؤكد دى سـوتو على انخفاض كفاءة هذا القطاع غير الرسمى بالقيـاس إلـى القطاع العقارى الرسمى ، وذلك لأنه خفـى لا يـدخل فـى الحسابات القومية ولأنه يخالف القانون ولـيس لـه سـند أو حماية قانونية .

ويمكن من خلال استعراض دراسة دى سوتو القول بأن تعريفه للعشوائيات كقطاع عقارى غير رسمى يشتمل علـى أربعة صور أساسية هى:

١- أنه قطاع عقارى غير رسمى ليس له سند قانونى .

٢- أنه قطاع خفى لا تندرج الاسـتثمارات فيـه والـدخل المتحقق عنه فى الحسابات القومية للدولة ، كمـا لا تـدخل العمالة الموظفة فيه فى القوى العاملة للدولة .

٣- لا يكون استخدام الأصول فى هذا القطاع كفء وبالتالى تنخفض مساهمته فى الاقتصاد القومى .

٤- لا تتحقق له آليات السوق الفعالة التـى تتـوفر للقطـاع العقارى الرسمى، والمقصود بذلك القدرة على تداولـه فـى نطاق آليات السوق بشكل فعال.

ثانياً: المداخل النظرية المفسرة للتحضر العشوائى

ثار جدل طويل حول العوامل المؤدية إلى نمو المناطق العشوائية خلال العقود الأخيرة . وقد أكدت الكتابات المعنية بهذه القضية فى كافة التخصصات أن النمو الحضرى يتخـذ طابعاً عشوائياً يصاحبه زيادة فى أعداد الفقراء الحضـريين الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الخدمات الحضرية . وتتفق الكتابات بشكل أساسى على أن هذا التضخم الحضرى كان نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات الهجرة الريفية الحضرية واستمرار ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية ، بالإضافة إلـى وجود عوامل طرد قوية فى الريف وعوامل جذب أقوى فى الحضر . وقد أشارت الكتابات من ناحيـة أخـرى إلـى أن التضخم الحضرى أصبح يتجاوز إمكانيات المدن القائمـة ، حيث عجز قطاع الصناعة عن استيعاب الأعداد المتزايدة من

المهاجرين وصاحب ذلك نمو عشوائى مصطنع فى القطـاع الخدمى الذى صار بدورة يضم أعداداً كبيرة من الـذين لـم يتمكنوا من دخول القطاع الصناعى . وهكذا تـوالدت الأنشطة الطفيلية أو الهامشية أو غير الرسمية التى لا تسهم فى زيادة الإنتاج القومى بشكل ملموس(١٣) .

وقد أشار دى سوتو فى إحدى الدراسات التى أجريـت فى مصر إلى أن هذه الأنشطة التى يقوم بها فقراء الحضـر تعتبر رأس مال ساكن أو عاطل لأنه غير مستغل اقتصـادياً بسبب صعوبة تحديده أو تقنيه أو تبادله بشـكل رسـمى أو قانونى . وقد قدرت هذه الدراسة نسبة الملكية غير الرسـمية للعقارات والأراضى فى الحضر بحوالى ٩٢ % من إجمالى الملكية ، وأن أكثر من ٧٠ % منها مملوكة للفقـراء وهـى النسبة التى تعادل ماقيمتة ٢٤٠ مليار دولاراً من رأس المال الميت(١٣) .

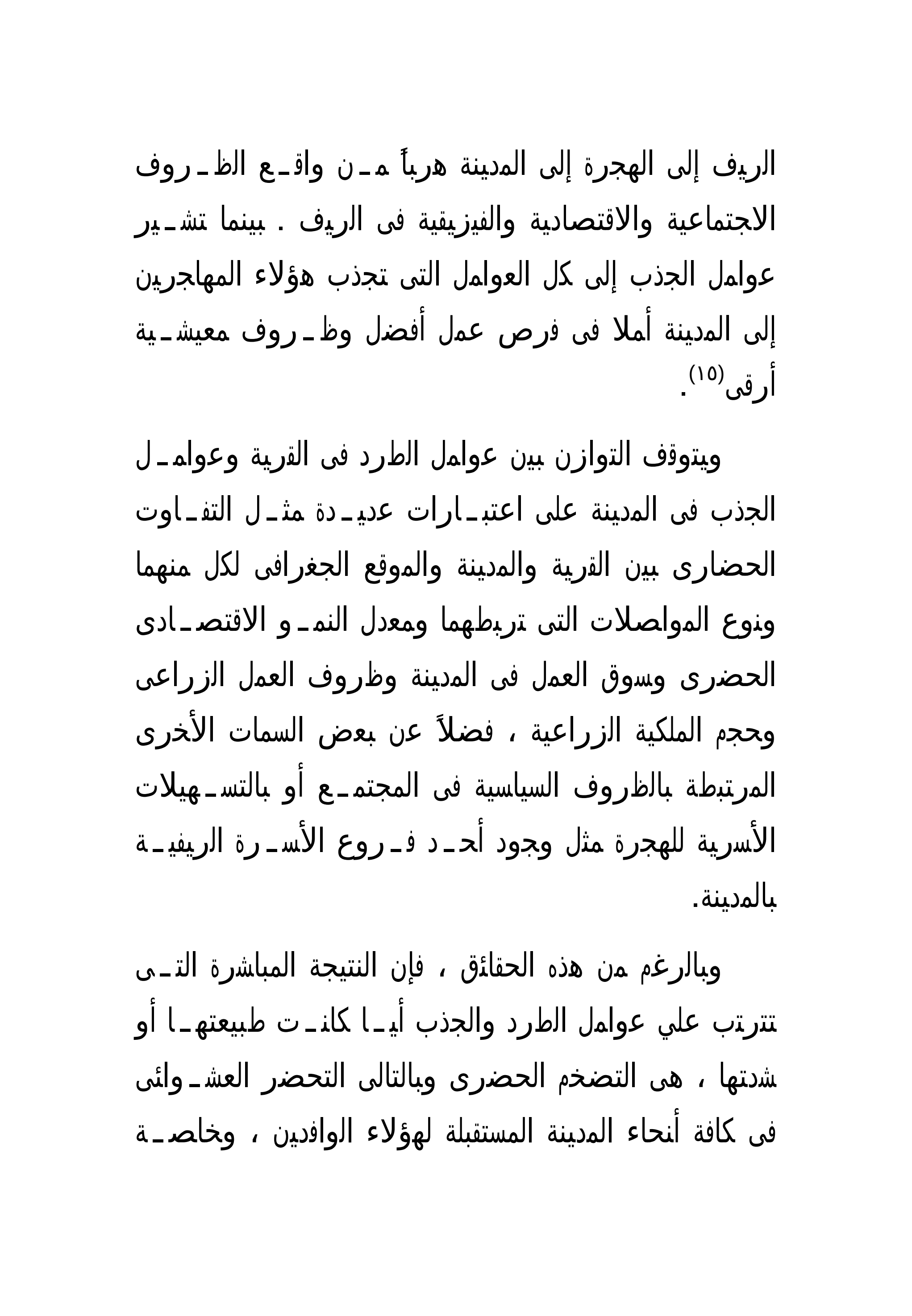
وتميز الازدواجية الحضرية أغلب مدن العالم الثالث، ومـن بينها مصر. والمقصود بهذه الازدواجية هو وجـود أحيـاء حديثة راقية فى مقابل أحياء قديمة شـعبية . وقـد ظهـرت بالإضافة إلى ذلك أنماط جديدة من الأحياء الحضرية التـى

اختلفت مسمياتها وسماتها من دولة لأخرى . إلا أنهـا فـى الغالب تتميز بنموها العشوائى السريع على أطراف المـدن وحرمانها من المرافق والخدمات الأساسية واستقبالها لأعداد ضخمة من المعدمين الريفييـ ـن والفقـراء الحضـريين . ويحدث أحياناً أن تتحول بعض الإحياء الحضرية من مجرد مبان مؤقتة مصنوعة من الصفيح إلى أحياء ضخمة تقع على الحدود الخارجية للمناطق الحضرية . ويحدث أن تنمو هـذه الأحياء بجوار مشروعات البناء أو فى مناطق الفضاء البعيدة فى مختلف أنحاء المدينة ، وتتميز هذه الأحياء بأنها من أكثر المناطق تخلفاً فى المدينة ويعيش سكانها فى ظـل ظـروف سكنية واقتصادية متدنية(١٤).

عوامل الطرد والجذب

ترتبط عوامل الطرد والجذب بـالهجرة بشـكل عـام والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بشـكل خـاص . وتعتبر هذه العوامل من أفضل الأدوات التحليلية التى تنظـر إلى قضية الهجرة الريفية الحضرية كأحد أسـباب حـدوث التحضر العشوائى فى المدن ونموه .

وتشير عوامل الطرد إلى كل العوامل التى تدفع سـكان


الريف إلى الهجرة إلى المدينة هرباً مـن واقـع الظـروف الاجتماعية والاقتصادية والفيزيقية فى الريف . بينما تشـير عوامل الجذب إلى كل العوامل التى تجذب هؤلاء المهاجرين إلى المدينة أملا فى فرص عمل أفضل وظـروف معيشـية أرقى[١٥].

ويتوقف التوازن بين عوامل الطرد فى القرية وعوامـل الجذب فى المدينة على اعتبـارات عديـدة مثـل التفـاوت الحضارى بين القرية والمدينة والموقع الجغرافى لكل منهما ونوع المواصلات التى تربطهما ومعدل النمـو الاقتصـادى الحضرى وسوق العمل فى المدينة وظروف العمل الزراعى وحجم الملكية الزراعية ، فضلاً عن بعض السمات الأخرى المرتبطة بالظروف السياسية فى المجتمـع أو بالتسـهيلات الأسرية للهجرة مثل وجود أحـد فـروع الأسـرة الريفيـة بالمدينة.

وبالرغم من هذه الحقائق ، فإن النتيجة المباشرة التـى تترتب علي عوامل الطرد والجذب أيـا كانـت طبيعتهـا أو شدتها ، هى التضخم الحضرى وبالتالى التحضر العشـوائى فى كافة أنحاء المدينة المستقبلة لهؤلاء الوافدين ، وخاصـة

على أطرافها .

فائض قوة العمل

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن للهجرة الريفية الحضرية بعد اقتصادى يمكـن فهمه من خلال بعض المفاهيم الاقتصـادية التحليلية . فهناك اتجاه يرى أن الهجرة الريفية هـى نتـاج لتحويل فائض قوة العمل من القطاع الزراعى التقليـدى ذى التوجه نحو الكفاف إلى القطاع الحضري الصناعى الحديث . وأنها تعتمد على معدل الاستثمار أو تراكم رأس المال فـى هذا القطاع الحديث، وهكذا تحدث عملية الانتقال من الريـف إلي الحضر كنتاج للفروق فى الدخل بين القطاعين[١٦].

الفروق الريفية الحضرية فى الدخل

وهناك اتجاه آخر يفترض أن الهجرة الريفية الحضرية تنشأ استجابة للفروق الريفية لحضرية المتوقعة فى الدخل لا عن الفروق الفعلية فى هذا الدخل . ولذلك فإن الهجرة تستمر فى التدفق حتى لو لم يكن هناك فروق فعلية فى الدخول[١٧].

ويعانى هذان النموذجان من أنهما فسرا الهجرة تفسـيراً جزئياً بالنظر إلى جوانبها الاقتصادية فقط ، فـى حـين أن

الهجرة من الريف إلى الحضر تقوم على قـرارات تحكمهـا مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعيـة والفيزيقيـة والديموجرافية المتفاعلة بينها[١٨].

الأداء الوظيفى

يذهب الكثيرون من أنصار المدخل الوظيفى إلـى أنـه لابد من النظر إلى المسكن فى ضوء الوظيفة التـى يؤديهـا وفقاً لخصائصه الفيزيقية . كما يجب تقييم ملاءمة المسكن أو صلاحيته أيضا فى ضوء قيم الاستعمال البشـرى . ويفسـر أصحاب هذا الاتجاه ذلك بأن الأفراد تتكون لـديهم حاجـات متنوعة وأولويات وإمكانيات متباينة ، وبالتالى يصعب علـى الحكومات تلبيتها أو حتى أخذها فى الاعتبار . ويؤدى ذلـك فى بعض الأحوال إلى أن يتـولى عمليـة الإسـكان مـن سيستعملون المسكن فى ضوء احتياجاتهم وإمكانياتهم علـى المستوى المحلى . وتشير الكثير من الدراسات إلى أن سكان العشوائيات يتمكنون بطريقة غير رسمية أو غير قانونية من التحكم فى عدد كبير من العمليات المتصلة بالمسكن . ولذلك فإن البعض ينادى الحكومات بضرورة إعادة النظـر فيمـا يتعلق بإقرار واحترام النظام السكنى القائم حتى ولـو كـان

عشوائياً[١٩].

وقد لاقت مثل هذة الأفكار انتقادات كثيـرة باعتبارهـا دعوة لتثبيت الأوضاع الراهنة وباعتبارها تفريغـا لمشـكلة العشوائيات من مضمونها السياسـى . غيـر أن أصـحاب الاتجاهات الماركسية قد اعتبروا المسكن العشوائى وإن كان لا يدخل خلال عملية إنشائه فى إطار الدائرة الرأسمالية ، إلا أنه يدخل فى إطار الإنتاج السلعى الصغير الذى يتكامل مـع النظام الرأسمالى القائم ويدعمه[٢٠].

التفضيل السكنى

تفترض فكرة التفضيل السكنى أن اختيار السكن يتحـدد كنتيجة للتفاعل بين ثلاثة متغيرات رئيسية هى :

- نمط الحيازة أى الاختيار ما بين الملك أو الإيجار .
- قرب الموقع من فرص العمل المتاحة وخاصـة فـى قلب المدينة .
- التسهيلات والمزايا ونوعية السكن .

ومعنى ذلك أن المهاجرين الجدد يفضلون الإيجار الـرخيص فى المناطق القريبة نسبياً من فرص العمل على ملكية مسكن

متميز نوعياً. ويتغير هذا التفضيل بمرور الزمن ، إذ يصبح المهاجرون تدريجياً أكثر ألفة بالبيئة الحضرية وأكثر تكاملا مع المجتمع من خلال العمل ، ومع ازديـاد حجـم أسـرهم واستقرارهم يتحول تفضيلهم بعد ذلك من الإيجار إلى التملك.

ومعنى ذلك بتعبير آخر أن المهـاجرين محـدودى الـدخل يعيشون بصفة أساسية كمستأجرين فى المناطق القريبة مـن قلب المدينة ، ثم لا يلبثون أن ينتقلوا إلى الأطراف ليتحولـوا إلى ملاك فى إحدى مدن العشش أو السكن الفقير(٢١).

الازدواجية الاقتصادية

بعض المناطق العشوائية يقيم سكانها بوضـع اليـد ، وقـد أوضحت بعض الدراسات أن ظهور هذه الأحيـاء لا يكـون نتيجة للاختيارات الفردية العشوائية، حيـث يتحـرك إليهـا السكان فى شكل جماعات ثم يضعون يدهم على قطعة مـن الأرض الفضاء التى تكون مملوكة عادة للدولـة . ويظهـر فوراً واضعوا اليد على تلك الأرض ويقسمونها إلـى قطـع صغيرة ويقيمون فيها مأوى لهم يبنون عادة من مواد مؤقتـة وسريعة .وهكذا تتمتع هذه الأحياء بحد أدنى من التنظـيم ، مما يؤدى إلى اختيار ممثلين عنها للتعامـل مـع السـلطات

الحكومية أو أصحاب الأرض. ويتطلب هذا الوضع وجـود وسائل معينة لحفظ الأمن الداخلى، مما يفرض على القادمين الجدد الحصول مسبقاً على إذن قبل الانضمام لهذا المجتمع. وعادة ما تفتقر مثل هذه الأحياء إلى كثيـر مـن المرافـق الحضرية كالماء والكهرباء والصرف الصحى. ولذلك يحاول السكان إدخال تلك المرافق بموافقة السلطات البلديـة، التـى غالبا ما ترفض ذلك. ويبذل سكان أحياء واضعى اليد جهوداً كبيرة للحصول على اعتراف بالأمر الواقع، وخاصـة فيمـا يتعلق بملكية الأرض. وما أن تقوم سلطات المدينـة بإنشـاء الطرق ورصفها أو إدخال بعض المرافق، حتى يؤخذ ذلـك أنه اعتراف بحقوق الملكية . وبالتالى يبدأ سكان هذه الأحياء فى تشييد مبان أكثر ثباتا . وبمرور الوقت يفقد قـادة الحـى نفوذهم السياسى ويزداد انصهار الحى فى مجتمع المدينة[٢٢].

الهامشية الاقتصادية

تلعب التحولات العالمية والمحلية دوراً كبيراً فى فهم أسباب نشوء العشوائيات فى أي مجتمـع . فلقـد أدت السياسـات الليبرالية مثل التكيف الهيكلى وتحرير التجارة والخصخصـة إلى تعميق الازدواجية الاقتصادية فى أغلب الدول الناميـة .

وهو الأمر الذى أدى إلـى ظهـور قطـاعين اقتصـاديين متعارضين أحدهما مستقر ودائم والآخر قلق ومؤقت . ومن الطبيعى أن يكون القطاع الثانى من نصيب الهامشـيين مـن فقراء الحضر .

وتعبر الهامشية فى هذا السياق عن واقع الأحياء العشوائية . فسكانها يمارسون نشاطات اقتصادية غير رسمية أو هامشية . يضاف إلى ذلك العزلة المكانية عن أحياء الطبقتين العليـا والوسطى والحرمان من كثير مـن الخدمات الحضرية .

ويرى المتخصصون أن عـدم قـدرة القطـاع الاقتصـادى المستقر الدائم على النمو والاتساع هو أحد أهم أسباب النمو العشوائي ، حيث لا يزال هذا القطاع فى كثير مـن الـدول النامية محدود التأثير فى المدن . ولأن قطاع الصناعة يعجز عن استيعاب العمالة الحضرية الموجودة والعمالة الزراعيـة الوافدة إلى المدينة ، فإن القطاع الخدمى يصبح هو المجـال الوحيد لاستيعاب هذه العمالة . ونظراً لافتقار هذه العمالة إلى المؤهلات والكفاءات الفنية اللازمة لمواجهة منافسة السوق ، فإنها تلتحق بالأعمـال اليدويـة أو الفنيـة البسـيطة فـى المشـروعات الصـغيرة أو أعمـال الخـدمات أو البيـع

المتجول[٢٣].

وعموماً فإن فهم آليات نشوء العشوائيات فى مصر وغيرها من دول العالم الثالث يتطلب الوقوف على مجموعة من العوامل مثل نمط ملكية الأراضي وأنواع الإيجارات وظروف سوق العمل ونظام الأجور وأنماط المساكن ودور المنظمات الحكومية وغير الحكومية فى تنظيم حياة السكان وطبيعة علاقات التفاعل الاجتماعى بين السكان وبعضهم البعض وبينهم وبين المجتمع الخارجى .

ثالثاً: المداخل المنهجية لدراسة العشوائيات

يمكن القول أن أى تجمع عشوائى بصرف النظر تماماً عن نمطه أو حجمه هو مجتمع محلى . ومما لا شك فيه أن المداخل المنهجية وأدوات البحث والتحليل لدراسة المجتمعات المحلية تشهد حركة تطور دائمة.

وقد تنوعت حتى وقت قريب المداخل المنهجية لدراسة العشوائيات ما بين المناهج الكمية التى تعتمد على إجراء المسوح الاجتماعية باستخدام استمارات الاستبيان

والمقابلات المقننة وإجراء التحليلات الإحصـائية، وبـين المناهج الأنثروبولوجية الكيفية التى تعتمد بالأساس علـى الوصف الكيفى ودراسات الحالة والملاحظة بالمشاركة من خلال التردد المنتظم أو الإقامة الطويلة فى هذه المجتمعات المحلية.

وباتساع حجم المشـكلات الاجتماعيـة التـى يتطلـب الوقوف عليها وتحليلها كماً هائلاً من البيانات والدراسـات المتعمقة، أصبح من غير المجدى الاقتصار علـى دلالات الأرقام دون تفسيرها ، كما بات من الصعب قضاء أوقـات طويلة فى المجتمع المحلى لفهم مشكلاته. ومن هنا طورت المداخل المنهجية لدراسة العشوائيات بما يفـى بالحصـول على البيانات الكمية مع تحليل دلالاتها تحليلاً كيفياً ومراعاة عنصر الزمن والتكلفة والجهد البشرى.

ومن المأمول أن تساهم التطويرات المنهجية فى مزيـد من الربط بين حاجة المجتمع المحلى الحقيقـة واتجاهـات صناع القرار والقائمين على رسم السياسات وبين الرؤيـة العلمية الأكاديمية للجهات البحثية والعلمية المتخصصة .

مدخل البحـث السـريع بالمشـاركة Participatory

Rapid Appraisal

يقوم هذا المدخل المنهجى على تطوير المناهج الأنثروبولوجية التقليدية ومزجها بالمناهج السوسيولوجية الكمية من أجل التعرف السريع على المجتمع المحلى وتحليل الفرص المتاحة أمامه لمواجهة المشكلات والعمل على تقدير الاحتياجات أو تحديد المشروعات وترتيبها حسب الأولوية[٢٤].

وتندرج تحت هذا المدخل مداخل أخرى مثل مدخل القيم والتخطيط والتنفيذ بالمشاركة PAPISL Participatory Assessment , Planning and Implementation For Sustainable Livelihoods . ويقوم هذا المدخل على عمليات المشاركة وبناء القدرات وتمكين أفراد المجتمع المحلى من أجل تعظيم الاستفادة من الأصول والموارد المحلية المتاحة لديهم . ويساعد الأخذ بهذا المدخل على الكشف عن معطيات المجتمع المحلى التى تؤدى تنميتها إلى تأمين سبل المعيشة المستدامة للأفراد داخل المجتمعات الفقيرة ، كما يساعد فى تبادل المعرفة وتسهيل الحوار بين أعضاء المجتمع المحلى وبين القائمين على

رسم السياسات وتنفيذ البرامج . وهو الأمر الذى يضـمن وضع خطط وسياسات تراعى المصالح الفردية فى حـدود المصالح العامة ، وبالتالى يضمن على المدى الطويل .

ويتم الاعتماد فى هذه المداخل علـى نظـام تخطـيط المنطقـة DDPS District Development Planning System والمقصود به هو تقسيم المجتمع المحلـى إلـى مناطق من أجل تسهيل عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة . ويراعى هذا النظام الجوانب التالية :

- التركيز على المنطقة وما يوجد بهـا مـن خصـائص المكان والأفراد والأنشطة والسياسات والتكنولوجيا ونظـم الاستثمار.
- التركيز على الأفراد بحيث يتم الاهتمام بالعوامل التـى تنمى قدراتهم وتمكنهم من اسـتغلال أقصـى مـواردهم الشخصية والمجتمعية من أجل تأمين سبل معيشتهم.
- التخطيط من أدنى إلى أعلي، وذلك من أجـل ضـمان مشاركة جميع الأفراد والجماعات فـى وضـع الخطـط الخاصة بشـئونهم فـى حـدود احتياجـاتهم وقـدراتهم

ومصالحهم .

- المشاركة، وهى تبدأ من المشاركة فى التخطيط وبالتالى فى التنفيذ والمتابعة. ويجب أن تشارك فى هذه العمليـات كافة الجماعات المعنية فى المجتمع المحلى [٢٥].

خطوات البحث السريع بالمشاركة

هناك بعض الخطوات يجب اتباعها عنـد تطبيـق البحث السريع بالمشاركة فى المجتمعات المحلية ، وذلك على النحو التالى :

- تحليل الموقف ، والمقصود به دراسة المنطقة دراسة تحليلية تشير إلى الاحتياجات والإمكانيـات والمعوقـات الرئيسية .
- توصيف المنطقة ، وهى خطوة أساسية لابد أن تشمل جمع المعلومات والبيانات الكميـة والكيفيـة والرسـمية وغير الرسمية والأولية والثانوية التـى ترسـم صـورة واضحة للخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة .
- تحديد الأهداف التنموية ، وهى خطوة تنتج عن تحليل الموقف ووصف المنطقة ، حيث يمكـن مـن خلالهمـا

التوصل إلى أهم الأهـداف التنمويـة وكـذلك ترتيـب أولوياتها .

- تحديد الإطار العام ، والمقصود به تحديد الخطـوات التنفيذية والمجـال الزمنى المحدد لها بشكل مبدئى .
- إيجاد مصادر التمويل ، ويقصد به التقدم إلى الهيئات والجهات المختلفة التى يمكن أن تقـدم الـدعم المـالى للمساهمة فى تنفيذ البرامج بالمنطقة(٢٦).

أدوات مدخل البحث السريع بالمشاركة

يستخدم هذا المدخل العديد مـن الأنشـطة والأسـاليب والأدوات التى يمكـن لأفراد المجتمع المحلى الاستفادة منها دون تعقيدات أو معوقات ، مما يمكنهم مـن التعبيـر عـن أفكارهم وإدراك قيمة معرفتهم المحلية والمعلومات الموجودة لديهم كمجتمع محلى . وهكذا تتمكن المجتمعات المحلية مـن تعبئة المعلومات الموجودة لديها للاستفادة منها بمـا يعـود عليهم بالنتائج الإيجابية المرجوة(٢٧). ومن أهم هـذه الأدوات ما يلى :

القوائم :

يستخدم هذا المدخل القوائم بدلاً من استمارات الاسـتبيان ، حتى يمكن تقديم معلومات واقعية لا يمكن الحصول عليها من خلال استمارات الاستبيان. وتتضمن هذه القوائم عادة بعض المعلومات الخاصة بالمجتمع المحلى ، سواء تلك التى يقـوم الباحث بجمعها بنفسه أو تلك التى يمكنه الحصول عليها من التقارير والسجلات والإحصاءات الرسمية .

المقابلات شبة المنظمة :

وتتم هذه المقابلات عادة مع الإخباريين سواء من القيـادات الشعبية أو الأشخاص ذوى المكانـة الخاصـة أو القـائمين بالعمل الاجتماعى أو الأهلى بالمجتمع المحلى . كمـا تـتم أيضا مع ممثلى أية فئة من الفئات بالمجتمع المحلـى مثـل أصحاب المتاجر الصغيرة أو الباعة الجـائلين أو غيـرهم ، بحيث يمكنهم التعبير بحرية أكبر عن آرائهم واختيـار مـا يرونه ملائماً من الموضوعات المختلفة للتركيز عليه.

المناقشات الجماعية المركزة :

وهى طريقة تمكن الباحثين من جمع المعلومات من النـاس

بشكل مباشـر وبسيط وصادق ، حيث يتم فى هذه المناقشات فتح الموضوعات المختلفة وتبادل الآراء حولها من منظـور الناس بشكل طبيعى .

رسم الخرائط

ويمكن أن يتم رسم الخرائط فى بداية البحث أو أثنائه، وعادة ما تغطى هـذه الخـرائط البيانـات الاجتماعيـة والبيئيـة والاقتصادية .

الملاحظة

يمكن استخدام الملاحظة بأنواعها ، سواء المباشرة البسـيطة منها أو المقننة أو بالمشاركة(٢٨).

مزايا مدخل البحث السريع بالمشاركة

من أهم مزايا هذا المدخل أنه يسهل إيجاد عمليـة ذات اتجاهين للاتصـال بين الباحثين من خارج المجتمع المحلى وبين أفراد المجتمع المحلى الذين يعيشون فيه ، وذلك علـى النحو التالى :

- تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات من منظور محلى .

- توفير حلقة التقاء بين الباحثين وبين أفـراد المجتمـع المحلى للمشـاركة والتعلم من بعضهم البعض .
- التجريب المستمر مع مجموعة متاحة وغير محـددة من أدوات ومناهج البحث .
- الكشف عن آراء الأفراد بالمجتمع المحلـى وبلـورة رؤيتهم لشئون حياتهم بشكل مفيد .
- التعمق فى بعض القضايا التى تشكل محور اهتمـام الأفراد فى المجتمع المحلى بشكل نافع لهم .

أوجه قصور مداخل البحث السريع بالمشاركة

برغم فائدة هذا المدخل فى فهم المجتمع المحلى بشـكل متعمق ، إلا أن هناك بعض أوجه القصور التى يعانى منها ، منها على سبيل المثال ما يلى :

- عدم تقديم بيانات قابلة للتحليل الإحصائى أو المقارنة بين المجتمعات المحلية المختلفة .
- عدم إمكانية اختبار فرضيات محددة سابقاً.
- عدم إمكانية المقارنة الآنية لنفس المجتمـع المحلـى

لإجراء أي دراسة قبلية بعدية بهدف المقارنة .

- عدم إمكانية حساب المتوسطات أو المعـدلات لعـدم وجود بيانات كمية كافية .
- عدم إمكانية إجراء دراسة مسحية سـواء شـاملة أو بالعينة ، وبالتالى عدم إمكانيـة التوسـع فـى النطـاق الجغرافى للبحث[٢٩].

رابعاً: اتجاهات ورؤى على طريق المواجهة

مما لاشك فيه أن طرح هذه المشكلة وتناولها ومحاولـة إيجاد حلول لها يختلف باختلاف طبيعة البناء الاجتمـاعى ، والتنظيم السياسى ، والتوجهات الإيديولوجية للدولة، والتنظيم الاجتماعى لفقراء المدن ، ودرجة الوعى بمشـكلة التـدهور الحضرى ، ومدى التناقض بين الريف والحضر. فضلاً عن حجم الاستثمارات وتوزيعها على مساكن الجماعات الطبقيـة المختلفة والدور النسبى الذى يلعبه كل مـن القطـاع العـام والقطاع الخاص فى هذا المجـال ، وحجـم الاسـتثمارات المخصصة للإسكان وخاصة فى المناطق الفقيرة بالقياس إلى

الاستثمارات المخصصة للقطاعات الأخرى . هذا بالإضـافة إلى التشريعات المنظمة للسكن وعلى الأخص العلاقـة بـين الملاك والمستأجرين والقـوانين المنظمـة لبنـاء المسـاكن عموماً[(٣٠)].

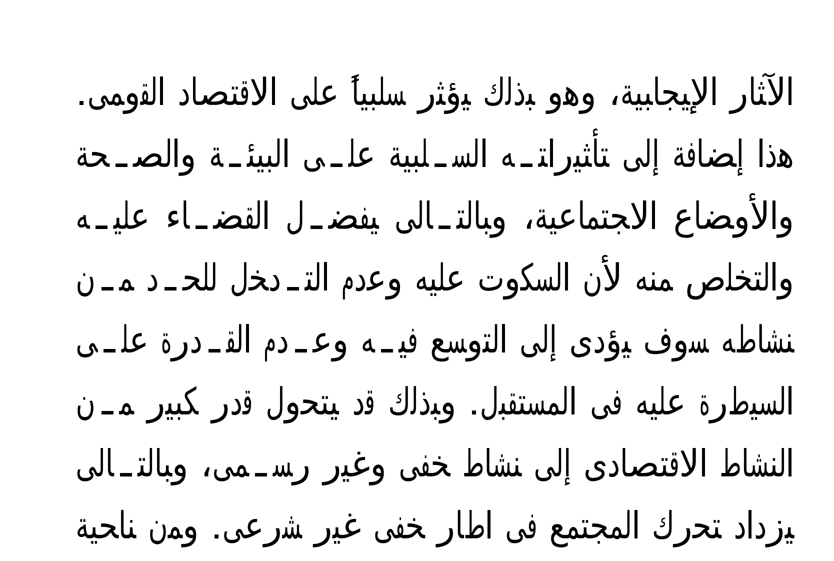
ومعنى ذلك أن قضية السكن العشـوائى هـى قضـية سياسية اقتصادية بقدر ما هـى قضـية فنيـة تخطيطيـة . فالسياسيون يلعبون دوراً أساسياً فى تحديد الأولويات وتوزيع الاستثمارات والتحكم فى عمليات المضاربة علـى أراضـى البناء وأسعار المواد الخام وإقامة المرافق وتقديم الخـدمات الحضرية . ومع ذلك يظل الدور الذى يلعبه السياسيون فـى هذا المجال محكوماً بأبعاد الواقع الاجتمـاعى والاقتصـادى والسياسى القائم ، بما فى ذلك الإمكانيات والموارد المتاحـة والمصالح السياسية السائدة ومسـتوى التطـور الاجتمـاعى ودرجة الوعى الطبقى [(٣١)].

بدأ الاهتمام بمشكلة العشوائيات على المستوى العـالمى بعد مؤتمر المستوطنات البشـرية الأول Habitat I عـام ١٩٧٦ ثم تجدد هذا الاهتمام مرة أخرى بعد ذلك بعشـرين سنة تماماً بعد مؤتمر المستوطنات البشرية الثانى Habitat

II عام ١٩٩٦ ، حيث نوقشت فى هذا المـؤتمر الأسـاليب العديدة التى تهدف إلى حل مشكلات العشـوائيات وخاصـة مناطق واضعى اليد .

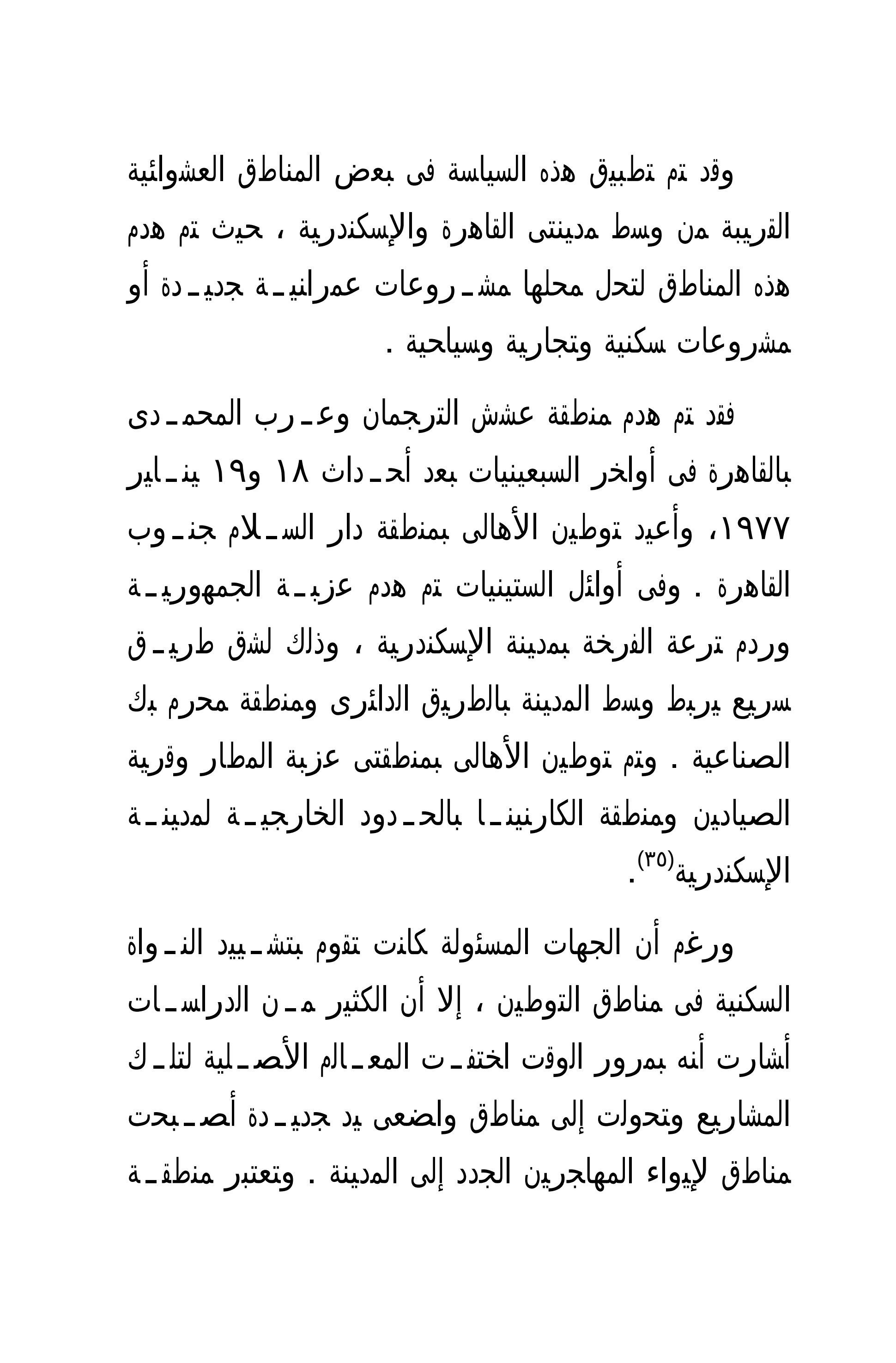
وبرغم الاهتمام العالمى بهذه القضـية، إلا أن بعـض الدول النامية لا تزال تأخذ بسياسة "دع الأمور تمـر" مـن خلال ترك قطاع العقار العشوائى يعمل بشكله الحـالى دون التدخل فى نشاطه بزعم أن لهذا القطاع آلياته الفعالـة التـى تبقى علية وتدعم نشاطه بحيث يساهم بقدر فعال فى النشـاط الاقتصادى، حتى ولو كان غير رسمى . ويرى أصحاب هذه السياسة أن الآثار الإيجابيـة لهذا القطـاع العقـارى غيـر الرسمى تفوق أو تساوى آثاره السلبية. ومن هنا يرفعون لواء "ارفعوا أيديكم عن هذا القطاع واتركوه يعمل فى سلام" وهو بهذا قادر على الاستمرار بشـكل فعـال يـوازى القطـاع الرسمى، وأن تحويله إلى أى شكل أخر لن يؤدى إلى زيـادة إنتاجيته من الناحية الاقتصادية ، بل قد يؤدى إلـى خفـض كفاءته[٣٢].

وهناك فى المقابل سياسة الإزالة وإعادة التوطين التـى تفترض أن الآثار السلبية لهذا القطاع غير الرسـمى تفـوق


الآثار الإيجابية، وهو بذلك يؤثر سلبياً على الاقتصاد القومى. هذا إضافة إلى تأثيراته السلبية على البيئة والصحة والأوضاع الاجتماعية، وبالتالى يفضل القضاء عليه والتخاص منه لأن السكوت عليه وعدم التدخل للحد من نشاطه سوف يؤدى إلى التوسع فيه وعدم القدرة على السيطرة عليه فى المستقبل. وبذلك قد يتحول قدر كبير من النشاط الاقتصادى إلى نشاط خفى وغير رسمى، وبالتالى يزداد تحرك المجتمع فى اطار خفى غير شرعى. ومن ناحية أخرى يرى أصحاب هذه السياسة أن الإبقاء على هذا الوضع يشجع أفراد المجتمع على التهرب من التزاماتهم تجاه الدولة ومخالفة القوانين الحاكمة للنظام الاجتماعى العام(٣٣).

وتعتمد سياسة التهجير وإعادة التوطن على هدم المناطق العشوائية ومناطق واضعى اليد وإعادة توطين سكانها فى مناطق أخرى مؤهلة للسكنى وتكون عادة فى الضواحى البعيدة للمدينة.

وتستلزم هذه السياسة القيام بمجموعة من الإجراءات مثل تمليك الأراضي للسكان أو إعطاء آية تسهيلات أخرى تساعد على الاستقرار فى المكان الجديد(٣٤).



وقد تم تطبيق هذه السياسة فى بعض المناطق العشوائية القريبة من وسط مدينتى القاهرة والإسكندرية ، حيث تم هدم هذه المناطق لتحل محلها مشـروعات عمرانيـة جديـدة أو مشروعات سكنية وتجارية وسياحية .

فقد تم هدم منطقة عشش الترجمان وعـرب المحمـدى بالقاهرة فى أواخر السبعينيات بعد أحـداث ١٨ و١٩ ينـاير ١٩٧٧، وأعيد توطين الأهالى بمنطقة دار السـلام جنـوب القاهرة . وفى أوائل الستينيات تم هدم عزبـة الجمهوريـة وردم ترعة الفرخة بمدينة الإسكندرية ، وذلك لشق طريـق سريع يربط وسط المدينة بالطريق الدائرى ومنطقة محرم بك الصناعية . وتم توطين الأهالى بمنطقتى عزبة المطار وقرية الصيادين ومنطقة الكارنينـا بالحـدود الخارجيـة لمدينـة الإسكندرية(٣٥).

ورغم أن الجهات المسئولة كانت تقوم بتشـييد النـواة السكنية فى مناطق التوطين ، إلا أن الكثير مـن الدراسـات أشارت أنه بمرور الوقت اختفـت المعـالم الأصـلية لتلـك المشاريع وتحولت إلى مناطق واضعى يد جديـدة أصـبحت مناطق لإيواء المهاجرين الجدد إلى المدينة . وتعتبر منطقـة

دار السلام بالقاهرة دليلاً واقعياً على هذا الوضع .

وهناك سياسة ثالثة تعتبر حلاً وسطاً ما بين سياسة التجاهل وسياسة الإزالة وإعادة التوطين . وتستند هذه السياسة على مبدأ الاستفادة من الآثار الإيجابية للقطاع غير الرسمى ومحاولة تعظيمها ، مع مراعاة محاولة الحد من آثاره السلبية فى نفس الوقت ، وذلك من خلال إيجاد الأسلوب الأمثل الذى يحقق هذا التوازن . ومن الطبيعى أن يكون السبيل للاستفادة من الآثار الإيجابية لهذا القطاع هو الإبقاء علية ودعمه بأساليب سليمة تدعم الآثار الإيجابية أو تعظمها مثل القيام بمشروعات الارتقاء والتحسين التى ترفع نوعية البيئة العمرانية والفيزيقية والاجتماعية والصحية . وهو الأمر الذى يؤدى من ناحية أخرى إلى خلق فرص عمل تساهم فى الناتج المحلى والإجمالى . أما أساليب الحد من الآثار السلبية فهى تتطلب تحويل هذا القطاع العقارى غير الرسمى إلى قطاع رسمى وتقنين أوضاع الملكية فى هذه المناطق . وبذلك يصبح قطاعاً ظاهراً تتوفر عنة البيانات بحيث يمكن وضع خطط سليمة وفعالة للنهوض بهذه المناطق ، وبحيث يخضع للضرائب ويقوم بسدادها . ولعل الفائدة

الحقيقية من تحويل هذا القطاع إلى قطاع رسمى هى إيجـاد آليات تداول العقار وانتقاله ، وكذلك خضوعه للرهن العقارى . وهو الوضع الذى يساعد على توفير السيولة لمـلاك هـذه العقارات إما من خلال البيع أو من خلال الملكيـة أو مـن خلال الرهن والحصول على القروض التى قد تسـاهم فـى تنمية قطاعات أخرى ، وبذلك يتحقق رفع الإنتاجية وزيـادة المساهمة فى النشاط الاقتصادى القومى بشكل فعال[٣٦].

وسوف يركز الجزء التالى على السياسة الثالثة وهـى سياسة "حلول الوسط" من أجل تعظيم الاستفادة مـن الآثـار الإيجابية للقطاع العقارى غير الرسمى فى المناطق العشوائية . وفى ضوء ذلك سوف تخصص الفقـرة الأولـى لسياسـة الارتقاء والتحسين، والفقرة الثانية لسياسة تقنين الملكية فـى العشوائيات ، باعتبارها أحد أشكال حلول الوسط التى تبقـى على هذه المناطق دون إزالتها ولكن دون تجاهل مشكلاتها.

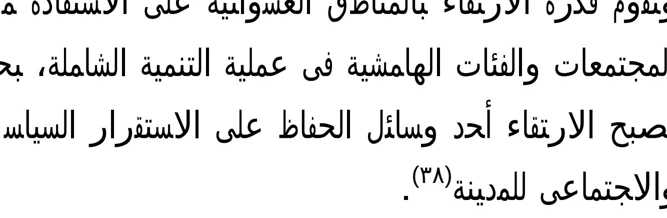
سياسات الارتقاء بالمناطق العشوائية

تعتمد سياسات الارتقاء والتحسين فى مجملها على فكرة المشاركة الشعبية بالجهود البشرية الذاتيـة، بحيـث يمكـن الاستفادة من الإمكانيات والخبرات الشـعبية مـع التوجيـه

العلمى السليم فى الارتقاء بالمناطق العشوائية وتطويرها. وهو الأمر الذى يستوجب بالضرورة التعامل مع تلك المناطق من خلال صياغة تحقق التوازن فيما بين المناطق السكنية بالمدينة والمناطق السكنية العشوائية المتاخمة لها.

والارتقاء فى مفهومة الشامل هو تطوير البيئة الحضرية فى جميع جوانبها بمعنى تحسين شبكة البنية الأساسية من طرق وشبكات مياه وصرف صحى وكهرباء، وكذلك تحسين الفراغات العمرانية وتشكيلاتها من المنظور الهندسى والعمرانى. ويشمل أيضا الارتقاء بالإنسان وسلوكياته وعاداته وتقاليده من أجل رفع مستوى المعيشة من المنظور الاجتماعى الاقتصادى. ومعنى ذلك أن الارتقاء يتضمن تنمية المجتمع والفرد وبالتالى البيئة التى يمارس فيها الانسان أنشطته المختلفة.

والارتقاء فى معناه البسيط المجرد هو تحسين الوضع القائم إلي وضع أفضل منه، وهو يتميز كأسلوب للتعامل مع الأحياء العشوائية أو المتدهورة عمرانياً بأنه يحافظ على الكتلة العمرانية القائمة مع إحداث بعض التطويرات والتحسينات[٣٧].


وتقوم فكرة الارتقاء بالمناطق العشوائية على الاستفادة من المجتمعات والفئات الهامشية فى عملية التنمية الشاملة، بحيث أصبح الارتقاء أحد وسائل الحفاظ على الاستقرار السياسى والاجتماعى للمدينة[٣٨].

ومن هذا المنطلق يهدف الارتقاء إلي المحافظة على الصحة العامة والنهوض بالمستوى الاقتصادى وتوفير الخدمات الاجتماعية وتحقيق الأمان الاجتماعي. كما يهدف أيضا إلي تحويل المناطق غير الرسمية إلي مناطق قانونية وذلك عن طريق تقنين ملكية الأراضي الواقعة بها، وسوف تخصص فقرة منفصلة لهذه القضية نظراً لأهميتها كمدخل حديث فى حل مشكلات العشوائيات.

وفى ضوء ما سبق فإن أهم مميزات سياسة الارتقاء والتحسين أنها تحافظ على النظام الاقتصادى القائم مع منح فرص عمالة أفضل للسكان، مما يساعدهم على الحصول على دخل أعلى بشكل مستدام فى ظل الحفاظ على العلاقات الاجتماعية والتجانس بين أفراد المجتمع. وهو الأمر الذى قد يساعد أيضا على تطويع نظام الاقتصاد الهامشى من أجل إنعاش الحركة الاقتصادية داخل هذه المناطق[٣٩].

وقد شهدت مصر عدة تجارب فـى منـاطق مختلفـة، بعضها كان يهدف إلي تطوير المناطق العشوائية بشكل عام، بينما ركز البعض الآخر على تطوير المساكن العشوائية فى بعض تلك المناطق فقط[٤٠]، ومن أوائل المشـروعات التـى نفذت فى مصر للارتقاء والتحسين مشروعى منشية نـاصر والزبالين بمساعدة البنك الدولى. وقد قـدمت العديـد مـن الدراسات التى حاولت – من خلال تقييم هذه التجـارب – رصد الفرص المتاحة فى تلك المجتمعـات، كـذلك تحديـد المعوقات الرئيسية التـى يمكـن أن تواجههـا مشـروعات التطوير[٤١].

ويعتبر تطوير المناطق العشوائية أحد أهم العمليات التى لجأت إليها الكثير من الدول لحل مشكلة العشوائيات، وينظر إلي التطوير باعتباره عملية إعـادة إنتـاج حضـرية لتلـك المناطق وإعادة لاكتشاف حقوق المواطنة من خلال تحسـين الأوضاع المعيشية فى تلك المناطق، وكذلك تحقيق العدالـة الاجتماعية[٤٢].

المشروع القومى لتطوير العشوائيات

أدى تعريف العشوائيات الذى تبنته الجهات الرسمية إلي

صياغة خطة قومية لتطوير العشوائيات تنصب بالأساس على البعد العمرانى والخدمات البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال بناء وحدات سكنية جديدة وبنية أساسية وصرف صحى وخدمات عمرانية.

قد حددت الميزانية الموجهة إلي تطوير المناطق العشوائية فى إحدى عشرة محافظة بحوالى ٣,٤٨ مليار جنيها مصريا، خصص ٧٥% منها لمشروعات الإسكان والمياه والصرف الصحى[٤٣].

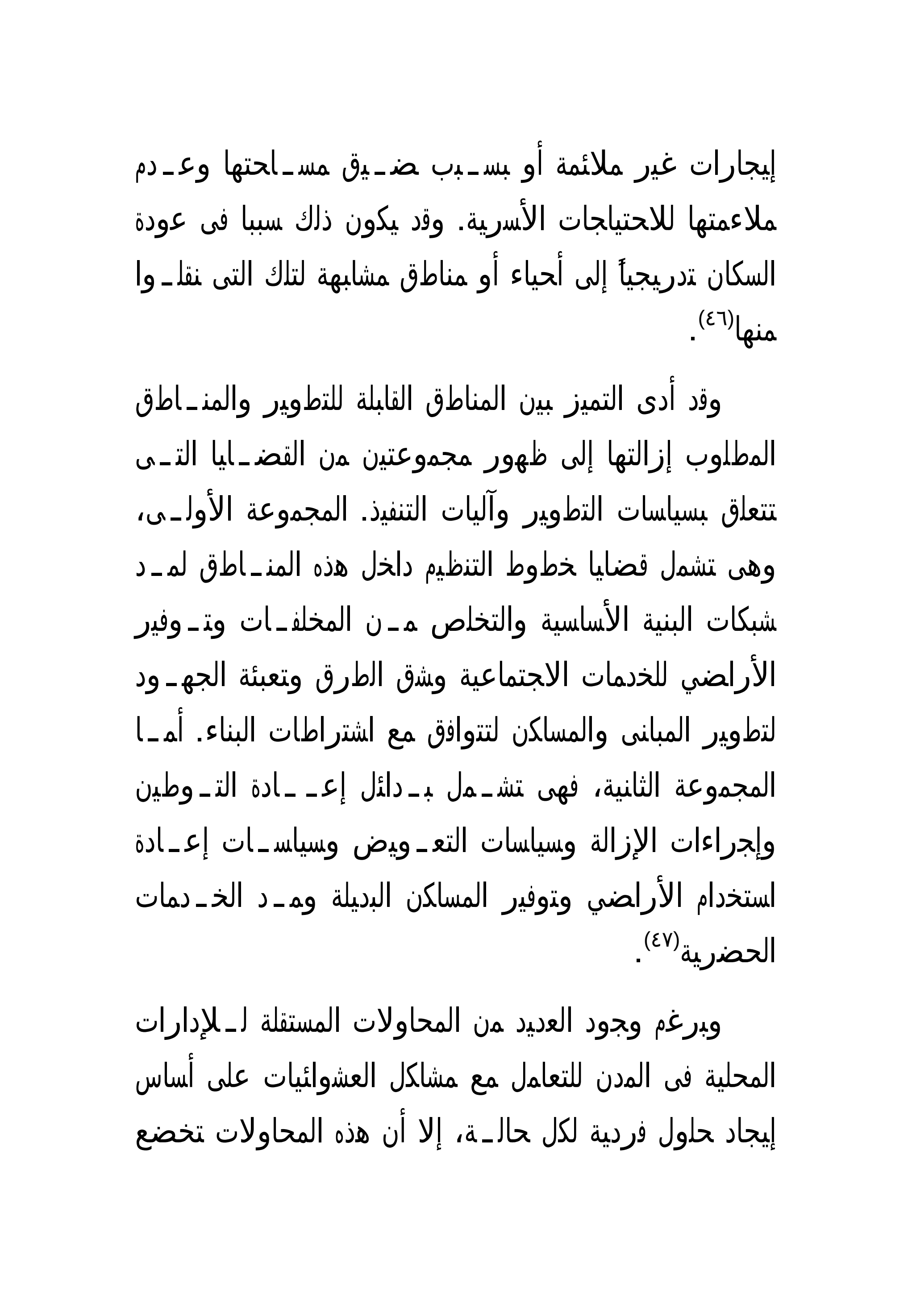
وتستند خطة تطوير العشوائيات على رسم حدود جغرافية للمناطق العشوائية. وعلى الرغم من عدم صدور قرار من الدولة بتعريف رسمى لهذه الحدود، إلا أن أرقام تعداد السكان وتقديرات الطلب على البنية الأساسية والخدمات ومساحات الأراضي وأعداد الوحدات السكنية والتجارية والخطة المالية للتطوير، تعتمد بشكل أساسي على تلك الحدود[٤٤]. ومن الأهمية بمكان إعادة رسم تلك الحدود لإضافة مناطق مجاورة أو أراضى فضاء ضمن حدودها.

وتميز الخطة القومية للتطوير بين حلين أساسيين للتعامل مع مشاكل العشوائيات من خلال تحديدها للأماكن –

ليس بالضرورة مناطق بأكملها – التى يلزم إزالتها لصعوبة أو استحالة تطويرها، إما بسبب تدهور أحوالها أو خطـورة موقعها، ومناطق أخرى يمكن تطويرها.

وطبقاً لأرقام الخطة ، فإن المناطق المقرر إزالتها فـى القاهرة الكبرى والإسكندرية يسكنها حوالى ٢٥٠ ألف نسمة، وتشغل أرضا تقدر مساحتها بحوالى ٦٢٥ ألف متراً مربعاً. وتمثل هـذه المنـاطق ٥ % فقـط مـن إجمـالى سـكان العشوائيات،٠,٠٩ % من إجمالي مساحة المناطق العشوائية فى تلك المحافظات . وبالرغم من هذه الحقيقة، فـإن عـدد السكان الذين سيتأثرون بالإزالة وإعـادة التـوطين عـدد لا يستهان به ويستحق وضع سياسات محددة تراعى ظـروف هذه الفئة[٤٥].

وتشير الدراسات إلى أن الكثير مـن بـرامج التنميـة الحضرية التى قامت بإزالة بعض المناطق وإعـادة تـوطين سكانها ، لم تتمكن بالفعل من مواجهة احتياجات السكان الذين أجبروا على ترك مساكنهم العشوائية. ذلـك لأن المسـاكن الجديدة التى نقلوا إليها لم تكن ملائمة تماماً بالنسبة لهم، إمـا بسبب بعدها عن أماكن العمل أو بسبب اضـطرارهم لـدفع



إيجارات غير ملائمة أو بسبب ضيق مساحتها وعدم ملاءمتها للاحتياجات الأسرية. وقد يكون ذلك سببا فى عودة السكان تدريجياً إلى أحياء أو مناطق مشابهة لتلك التى نقلوا منها[٤٦].

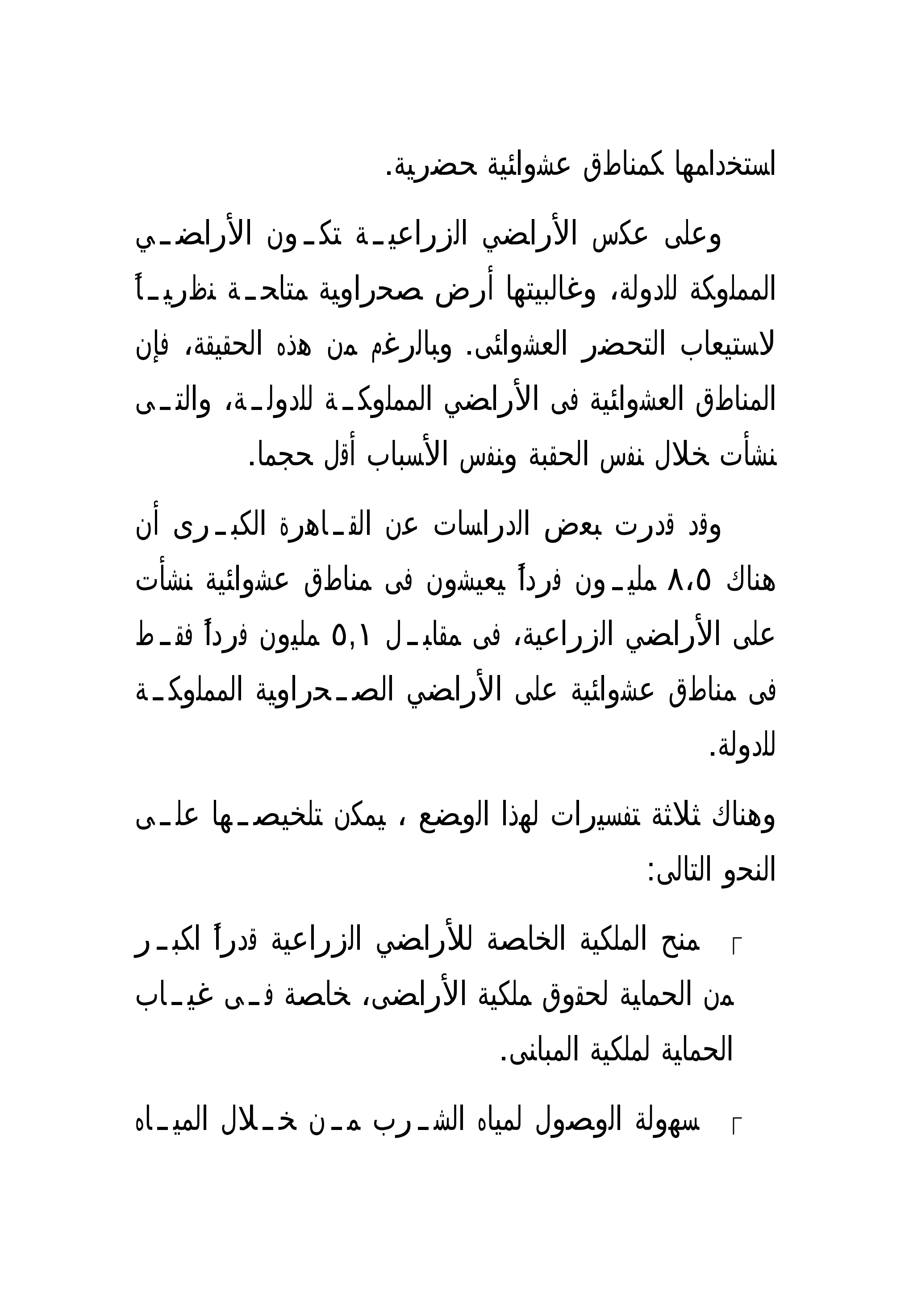
وقد أدى التميز بين المناطق القابلة للتطوير والمناطق المطلوب إزالتها إلى ظهور مجموعتين من القضايا التى تتعلق بسياسات التطوير وآليات التنفيذ. المجموعة الأولى، وهى تشمل قضايا خطوط التنظيم داخل هذه المناطق لمد شبكات البنية الأساسية والتخلص من المخلفات وتوفير الأراضي للخدمات الاجتماعية وشق الطرق وتعبئة الجهود لتطوير المبانى والمساكن لتتوافق مع اشتراطات البناء. أما المجموعة الثانية، فهى تشمل بدائل إعادة التوطين وإجراءات الإزالة وسياسات التعويض وسياسات إعادة استخدام الأراضي وتوفير المساكن البديلة ومد الخدمات الحضرية[٤٧].

وبرغم وجود العديد من المحاولات المستقلة للإدارات المحلية فى المدن للتعامل مع مشاكل العشوائيات على أساس إيجاد حلول فردية لكل حالة، إلا أن هذه المحاولات تخضع

بطبيعة الحال للقوانين وقواعد نزع الملكية وتثمين الأراضي وتخصيصها وتراخيص المباني. وقد أكدت بعض التجارب أن بعض هذه القوانين تشكل قيدا على التنفيذ في كثير من الأحوال، وهو الأمر الذي يستدعي دراسة وتقييم الصعوبات التي تواجه أجهزة الدولة في عملية تنفيذ برامج العشوائيات[٤٨].

تقنين أوضاع الملكية في العشوائيات

يشير استعراض الأوضاع الحالية إلى أن الأراضي المتاحة للنشاط الحضري في مصر تكون إما مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة للدولة. وقد استوعبت الأراضي الزراعية المملوكة ملكية خاصة غالبية النمو الحضري على مر العقود الثلاثة الماضية، حيث توجد تلك الأراضي إما في أطراف المناطق الحضرية أو على شكل جيوب داخل مناطق العمران. ويتم حماية الأراضي الزراعية بموجب قوانين صارمة تمنع البناء على الأراضي من خلال إجراءات تراخيص البناء وتسجيل الملكية وإمداد المرافق. وبالرغم من ذلك، وتحت ضغوط التضخم الحضري ومحدودية الموارد العامة فقدت نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية في



استخدامها كمناطق عشوائية حضرية.

وعلى عكس الأراضي الزراعيـة تكـون الأراضـي المملوكة للدولة، وغالبيتها أرض صحراوية متاحـة نظريـاً لاستيعاب التحضر العشوائى. وبالرغم من هذه الحقيقة، فإن المناطق العشوائية فى الأراضي المملوكـة للدولـة، والتـى نشأت خلال نفس الحقبة ونفس الأسباب أقل حجما.

وقد قدرت بعض الدراسات عن القـاهرة الكبـرى أن هناك ٨،٥ مليـون فرداً يعيشون فى مناطق عشوائية نشأت على الأراضي الزراعية، فى مقابـل ٥,١ مليون فرداً فقـط فى مناطق عشوائية على الأراضي الصـحراوية المملوكـة للدولة.

وهناك ثلاثة تفسيرات لهذا الوضع ، يمكن تلخيصـها علـى النحو التالى:

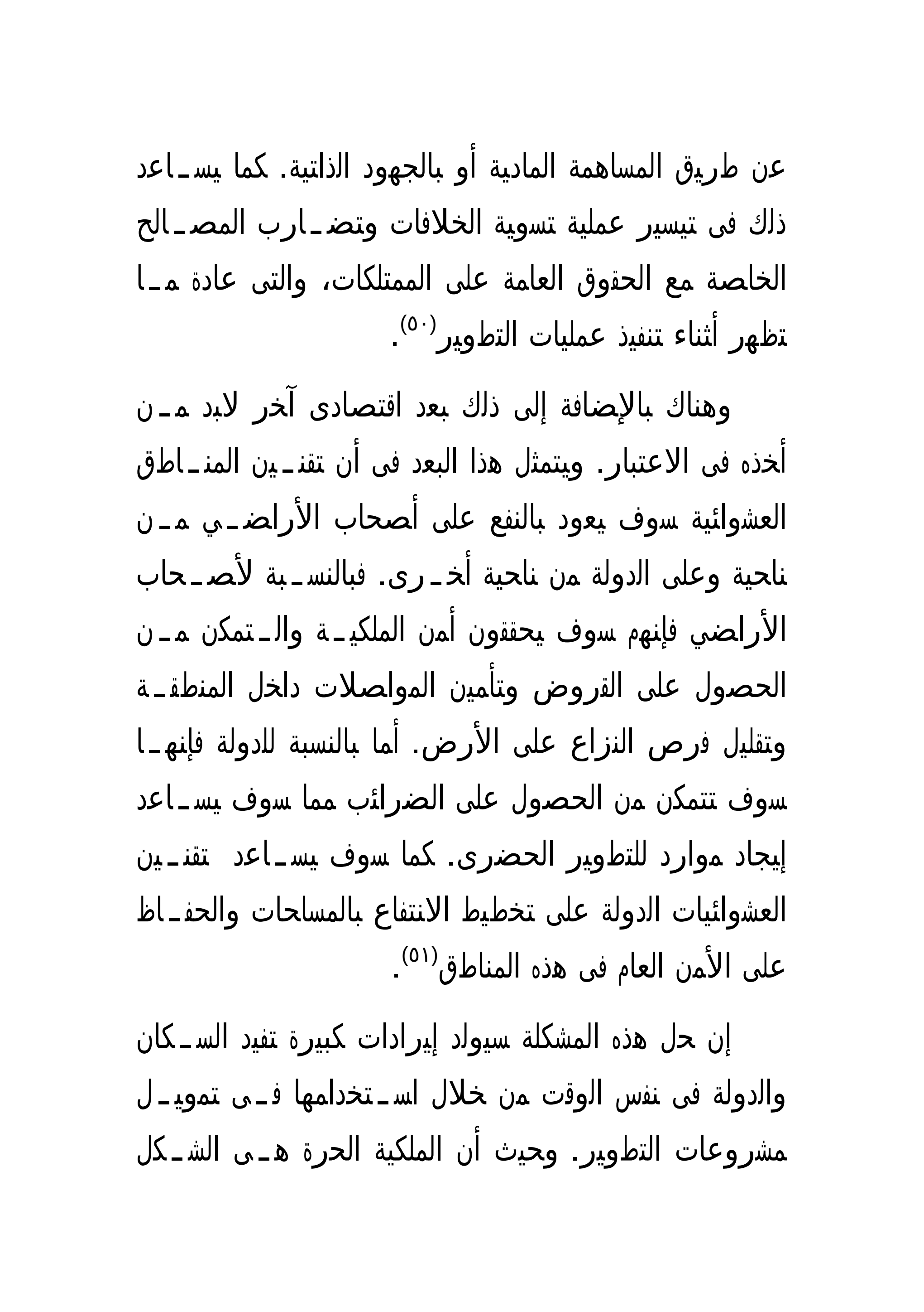
- منح الملكية الخاصة للأراضي الزراعية قدراً اكبـر من الحماية لحقوق ملكية الأراضى، خاصة فـى غيـاب الحماية لملكية المبانى.
- سهولة الوصول لمياه الشـرب مـن خـلال الميـاه

الجوفية، وهو أمر مألوف فى الأراضي الزراعيـة فـى مصر.

- يبدو أن إجراءات تخصيص الأراضي فـى الحضـر كانت لا تتيح للأفراد أو للمؤسسات الخاصـة إمكانيـة توفير الأراضي فى مناطق صحراوية مناسبة لأغراض السكن منخفض التكاليف. وقد كان ذلك نتيجـة لتـولى الحكومة مسئولية توفير الإسكان الاقتصادى بالكامل فى الفترة ما بين ١٩٦٠ –١٩٨٥، إلى جانـب غيـاب دور القطاع الخاص الرسمى عن الاستثمار فى هذا المجـال. ويضاف إلى ذلك تبنى الدولة سياسة تنمية المجتمعـات العمرانية والتى لم تستطع اسـتقطاب الفئـات محـدودة الدخل التى ارتبطت وسـائل إعاشـتها ارتباطـاً وثيقـاً بالمراكز الحضرية الكبرى[٤٩].

وتعتبر ظاهرة حيازة الأراضي بطريقة غير قانونية أحد أهم المشكلات المرتبطة بالعشوائيات ، والتى تعـوق محـاولات تعبئة الموارد المحلية لسكان هذه المناطق.

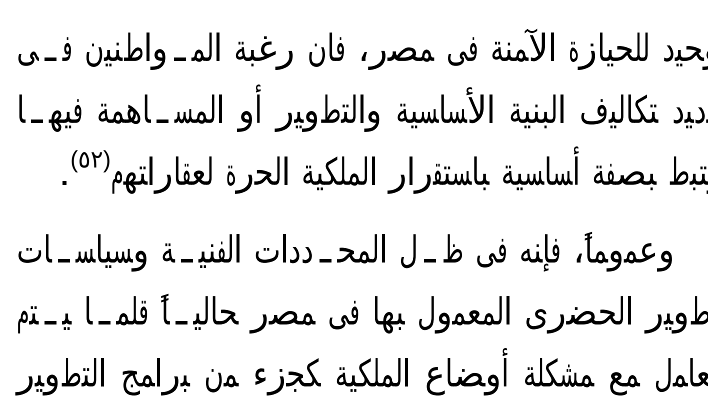
وهناك اتجاهات ترى أن ابتكار حلول لمشاكل الملكيـة سوف يشجع السكان على المساهمة فى عمليات التطوير إما



عن طريق المساهمة المادية أو بالجهود الذاتية. كما يساعد ذلك فى تيسير عملية تسوية الخلافات وتضارب المصالح الخاصة مع الحقوق العامة على الممتلكات، والتى عادة ما تظهر أثناء تنفيذ عمليات التطوير[٥٠].

وهناك بالإضافة إلى ذلك بعد اقتصادى آخر لابد من أخذه فى الاعتبار. ويتمثل هذا البعد فى أن تقنين المناطق العشوائية سوف يعود بالنفع على أصحاب الأراضي من ناحية وعلى الدولة من ناحية أخرى. فبالنسبة لأصحاب الأراضي فإنهم سوف يحققون أمن الملكية والتمكن من الحصول على القروض وتأمين المواصلات داخل المنطقة وتقليل فرص النزاع على الأرض. أما بالنسبة للدولة فإنها سوف تتمكن من الحصول على الضرائب مما سوف يساعد إيجاد موارد للتطوير الحضرى. كما سوف يساعد تقنين العشوائيات الدولة على تخطيط الانتفاع بالمساحات والحفاظ على الأمن العام فى هذه المناطق[٥١].

إن حل هذه المشكلة سيولد إيرادات كبيرة تفيد السكان والدولة فى نفس الوقت من خلال استخدامها فى تمويل مشروعات التطوير. وحيث أن الملكية الحرة هى الشكل

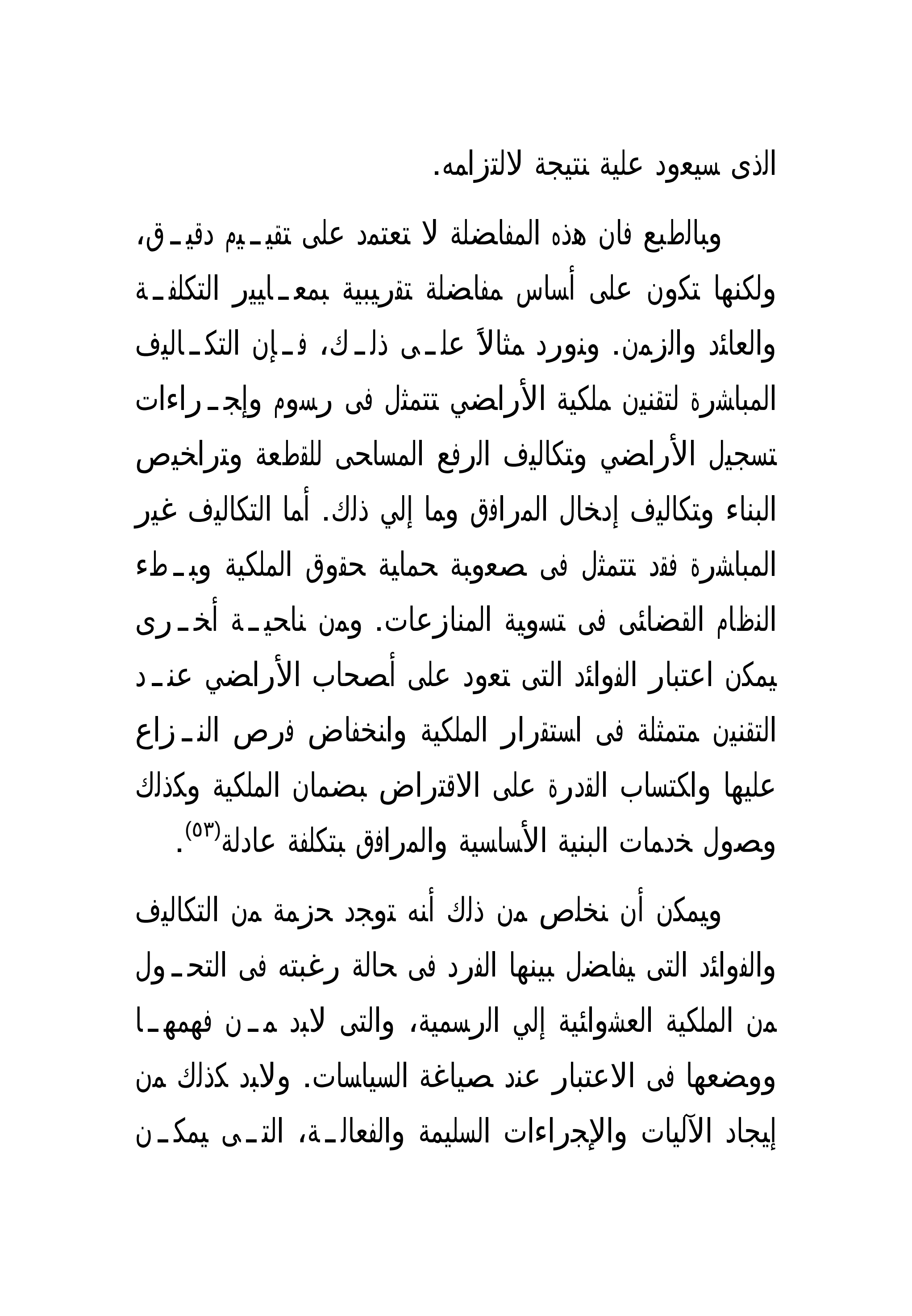


الوحيد للحيازة الآمنة فى مصر، فان رغبة المـواطنين فـى تسديد تكاليف البنية الأساسية والتطوير أو المسـاهمة فيهـا ترتبط بصفة أساسية باستقرار الملكية الحرة لعقاراتهم[٥٢].

وعموماً، فإنه فى ظـل المحـددات الفنيـة وسياسـات التطوير الحضرى المعمول بها فى مصر حاليـاً قلمـا يـتم التعامل مع مشكلة أوضاع الملكية كجزء من برامج التطوير ، حيث لا توجد بعد سياسة عامة واضحة للتعامل مـع هـذا المكون الحضرى .

ومن ناحية أخرى، فإن العشوائيات تتمتع بنفع يتسـاوى وتكلفتها إن لم يكن يزيد عنها، بينما نجد الأشكال الرسمية لها تكلفة ولها فوائد. وبالتالى فإن دراسة وتفهم أسلوب المفاضلة والمعايير التى تضعها تلك الفئات من المجتمع فى اعتبارهـا عند اختيارها الشكل الرسمى أو العشوائى هو مكون أساسي فى صياغة السياسات القادرة على حل مشكلات العشوائيات.

وهناك اعتباران أساسيان لتقييم التكلفـة والعائـد عنـد المفاضلة بين الكيانين الرسمى والعشوائى ، وهـى التكلفـة والنفع ، ويكون المعيار الأساسي هو الفرق بين التكلفة التـى يتكبدها الفرد فى حالة التزامه بالاشتراطات القانونية والعائد



الذى سيعود علية نتيجة لالتزامه.

وبالطبع فان هذه المفاضلة لا تعتمد على تقيـيم دقيـق، ولكنها تكون على أساس مفاضلة تقريبية بمعـايير التكلفـة والعائد والزمن. ونورد مثالاً علـى ذلـك، فـإن التكـاليف المباشرة لتقنين ملكية الأراضي تتمثل فى رسوم وإجـراءات تسجيل الأراضي وتكاليف الرفع المساحى للقطعة وتراخيص البناء وتكاليف إدخال المرافق وما إلي ذلك. أما التكاليف غير المباشرة فقد تتمثل فى صعوبة حماية حقوق الملكية وبـطء النظام القضائى فى تسوية المنازعات. ومن ناحيـة أخـرى يمكن اعتبار الفوائد التى تعود على أصحاب الأراضي عنـد التقنين متمثلة فى استقرار الملكية وانخفاض فرص النـزاع عليها واكتساب القدرة على الاقتراض بضمان الملكية وكذلك وصول خدمات البنية الأساسية والمرافق بتكلفة عادلة[٥٣].

ويمكن أن نخلص من ذلك أنه توجد حزمة من التكاليف والفوائد التى يفاضل بينها الفرد فى حالة رغبته فى التحـول من الملكية العشوائية إلي الرسمية، والتى لابد مـن فهمهـا ووضعها فى الاعتبار عند صياغة السياسات. ولابد كذلك من إيجاد الآليات والإجراءات السليمة والفعالـة، التـى يمكـن

بموجبها تحويل القطاع العقارى غير الرسمى إلـي قطـاع رسمى، حتى يمكنه أن يدخل فى آليات السوق.

المراجع والهوامش

١- مجلس الشورى، دور الانعقاد العادى الرابع عشر، لجنة الخدمات، تقرير مبدئى عن الإسكان غير المخطط بالمناطق العشوائية، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤ ، ص ١٣.

٢- مجلس الـوزراء الخطـة القوميـة الرسـمية لتطـوير العشوائيات، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٢، ص ١.

٣- قانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ ولائحته التنفيذيـة الصـادرة بقرار وزير التعمير والدولة للإسكان واستصلاح الأراضـى رقم ٦٠٠ لسنة ١٩٨٢، جمهورية مصر العربيـة، ١٩٩٦، الفصل السادس، مادة ٣٧، ص ١٩.

٤- المرجع السابق، الفصل الثالث، مادة ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٣، ص ٩، ١٠.

٥- مصطفى كامل السيد، واصـف بيـات (محـرران)، القاهرة فى لحظة تحول، مركز دراسـات وبحـوث الـدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٧٤.

٦- عبد الحليم إبراهيم، مشروع تحسين بيئـة المجتمعـات العمرانية المتهالكة، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١.

٧- شاهدان أحمد شبكة، نحو الارتقـاء بعمـران القـاهرة، الارتقاء المتوازى للمناطق المتجاورة غير المتجانسـة، فـى مصطفى كامل السيد واصف بيات، ١٩٩٨، مرجع سـابق، ص ٧٥ – ٧٦.

٨- محمود الكردى (محرر)، الأوضاع الاجتماعية لسـكان منشأة ناصر، دراسة مسحية بالعينة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، الهيئة العامـة للتخطـيط العمرانـى، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٤ – ٥.

٩- على الصاوى (محرر)، العشوائيات ونمـاذج التنميـة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٧- ٣٩.

١٠- السيد الحسينى، الأحياء العشوائية فى حضـر العـالم الثالث، فى المجلة الاجتماعية القوميـة، المركـز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائيـة، القـاهرة، المجلـد الحـادى والثلاثون، العدد الثانى، ١٩٩٤، ص ٦٦.

ولمزيد من التفصيل حول سمات قاطنى العشوائيات والأبعاد المتصلة بها، انظر:

- عبد الهادى أحمد الجوهرى، العشـوائيات، الأسـباب

والأبعاد، ورقة منشورة فى أعمال المؤتمر السنوى السادس للجمعية المصرية للطب والقانون، "العشوائيات"، مارس ١٩٩٨، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، ص ١٥٩ - ١٦٦.

فاروق محمد العادلى، السمات المجتمعية لقاطنى المناطق العشوائية، رئاسة الجمهورية، المجالس القومية القومية المتخصصة، المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والإعلام، شعبة العلوم الإنسانية، ١٩٩٧.

لمزيد من التفاصيل الأخرى انظر

١١- Hernando de Soto, The Other path, The Invisible Revolution in The Third World, Harper and Row, Inc., New York, ١٩٩٠.

وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب عن مركز الأهرام للترجمة والنشر أعدها شوقى جلال عام ١٩٩٧.

١٢- المرجع السابق، ص ٥٤.

١٣- Hernando de Soto, Dead Capital and The Poor in Egypt, The Egyptian Center for Economic Studies, Cairo,١٩٩٧, p.١ – ٣.

١٤- السيد الحسينى، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٥.

١٥- C.J. Jansen, Social Aspects of Internal Migration, Cambridge University Press, ١٩٦٩.

نقلا عن:

- السيد الحسينى، المدينة، دراسة فى علم الاجتماع الحضرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٧٩.

١٦- Michael Todaro, Economics for a Developing World, Burnt Mill, Longman, ١٩٨٥ a, p. ٢٠٩ – ٢٢٠.

نقلا عن :

- محمد محيى الدين، توجهات المـلاك والمسـتأجرين نحو تطور العشوائية، دراسة على مدينة القاهرة، ورقة عمل مقدمة للندوة السنوية السادسة لقسم الاجتمـاع، كليـة الآداب جامعة القاهرة ، بعنوان الفقر فى مصر، الجذور والأسـباب والتداعيات وآفاق المستقبل، ١٩٩٩، ص ٣.

- Michael Todaro, Economic Development in The Third World, Overseas Development Council, New York, ١٩٨٥ b, p. ٦٧ – ٦٩.

- W.A. Lewis, Economic Devlopment With Unlimited Supples of Labor, Manchester School, Manchester, ١٩٥٤.

- J. C.H. fei and G. Ranis, Development of Labor Surplus Economy, Theory and Policy, Homewood Irvin, ١٩٦٤.

وهناك عرض باللغة العربية لهذا الموضوع ، انظر :

- هناء محمد الجوهرى، خصوصية التجربة العربية فى التنمية الاجتماعية، فى عبـد الجليـل التميمـى (محـرر)،

المنهجية الغربية فى العلوم الإنسانية والاجتماعية عن الـبلاد العربية وتركيا، مؤسسة التميمى للبحث العلمى والمعلومات، تونس، ١٩٩٦، ص ٥١ – ٥٢.

١٧- المرجع السابق (١٦) بإحالاته.

١٨- محمد محيى الدين، ١٩٩٩، مرجع سابق ،ص ٣.

١٩- السيد الحسينى، مرجع سابق، ص ٧١- ٧٢.

٢٠- لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- J. Turner, Housing as a Verb, in J. Turner and R. Fichter (eds) Freedom to Build, Collier Mcmillan, London , ١٩٧٣, P.١٤٨ – ١٧٥ .
- J. Turner, Housing by People, Marlon Boyars, London, ١٩٧٦.
- R. Burgess, Pretty Commodity or Dweller Control? A Critique of John Turner, Views on Housing Policy, World Development, ٦, ١٩٧٨, P.١١٠٥ – ١١٣٣.

نقلاً عن:

- السيد الحسينى، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٧١- ٧٢.

٢١- J. Turner, Housing Priorities, Settlement Patterns and Urban Development in Modernizing Countries, Journal of American Innstitute of Planners , vol. ٣٤, no. ٦, P. ٣٥٤.

نقلاً عن:

- محمد محيى الدين، ١٩٩٩، مرجع سابق، ٣- ٤.

٢٢- J. Nelson, Access to Power, Politics and the Urban Poor in Developing Nations, Prinnceton University Press, Princeton, New Jersey , ١٩٧٩, Chapter ٣.

نقلاً عن:

- السيد الحسينى، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٦.

٢٣- A. Frank, Instabiliy and Integration in Urban Lation America, in A. Frank, Latin America , Underdevelopment and Revolution , Monthly Revier Press, New York, ١٩٦٩, P. ٢٧٦ – ٢٩٦.

نقلاً عن:

- السيد الحسينى، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٥٧– ٥٨.

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ، انظر :

- هناء محمد الجوهرى، سبل المعيشة المستدامة فى حى منشأة ناصر، دراسة حالة، ورقة مقدمة لورشة عمل بعنوان مدخل سبل المعيشة المستدامة فى مصر، الفرص المتاحة والتحديات فى السياق الحضرى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مايو ١٩٩٨.
- هناء محمد الجوهرى، سبل المعيشة المستدامة فى الحضر المصرى الفقير، ملاحظات عامة واستنتاجات، ورقة مقدمة لورشة عمل بعنوان مدخل سبل المعيشة المستدامة فى

مصر، الفرص المتاحة والتحديات فى السـياق الحضـرى، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، مايو١٩٩٨.

٢٤- Naresh Singh and Keith Rennie, Participatory Research for Sustainable Livelihoods, A Guidebook for Field Projects, IISD, Canada, ١٩٩٦, P. ١١،١٢.

- NEF, Participatory Rapid Appraisal, NEF Experience and Applications, P.٢.

٢٥-UNDP, Participatory Assessment, Planning and Implementation for Sustainable Livelihoods, Users Manual, ١٩٩٨, P. ١٢, ١٣. ٤٨.

٢٦- Ibid., P. ٤٩.

وكذلك انظر:

- هناء محمد الجوهرى ، سبل المعيشة المستدامة ، نحو مدخل كلى للتخفيف من حدة الفقر ، ورقـة عمـل مقدمة للندوة السنوية السادسة لقسـم الاجتمـاع ، كليـة الآداب ، جامعة القاهرة ، بعنوان الفقـر فـى مصـر ، الجذور والأسباب والتداعيات وآفاق المستقبل ، ١٩٩٩.

٢٧- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ،انظر:

- Theis and Grady, Parrticipatory Rapid Appraisal for Community Development, IRED, ١٩٩١.

- Robert Chamber, Rural Development, The Last First, MED II,١٩٨٧.

٢٨- ICLEL, The Local Agenda ٢١ Planning Guide, An Introduction to Sustainable Development Planning, ICLEL, Canada, ١٩٩٦, P. ٥٥ – ٧٦, ١٩١- ١٩٨.

٢٩- Naresh Singh, The Sustatainable Livelihoods Approach, A Concept Paper, a paper Presented to the Worksshop on Sustainable Livelihoods Indicators, UNDP, New York , August ١٩٩٧ .P. ١ – ٢ .

٣٠- السيد الحسينى، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٦٦.

٣١- المرجع السابق، ص ٦٧.

٣٢- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة بوزارة التخطيط، التحليل الاقتصادى للقطاع العقارى غير الرسمى فى مصر، سبتمبر ١٩٩٩ ب، ص ٤.

٣٣- المرجع السابق، ص ٤.

٣٤- أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة فى الدول النامية، إيواء فقراء الحضر فى مصر، دار الراتب، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٣٧- ٢٣٨.

٣٥- المرجع السابق، ص ٢٣٨، ٢٣٩.

٣٦- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة، مرجع سابق، ١٩٩٩ ب، ص ٤.

٣٧- المرجع السابق، ص ٥.

٣٨- هانى لويس عطا ا ، منهج للارتقاء وتطوير المناطق

السكنية العشوائية المتاخمة للمدن، فى سياسات ونظم الإسكان لذوى الدخل المنخفض، قسم العمارة والإسكان، مركز بحوث الإسكان والتخطيط العمرانى، القـاهرة، ١٩٩٢، ص ٥٩ – ٦٧.

٣٩- أحمد منير سليمان، ١٩٩٦، مرجع سابق، ص ١٤٠.

٤٠- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- Madbouly, The Evaluation of Egyption Experience With Institutionalizing and Financing the Renewal and Upgrading Projects, in the Inner City of Cairo and the Previous Renewal Experience, IHS, Cairo, ١٩٩٧.

- Skinner, Taylor and Wegelin, Evaluation of Thid World Experience, in Shelter Upgrading for Urban Poor, ١٩٨٧, Chapter ١٢.

وكذلك انظر:

- طارق الشيخ، ومصطفى مدبولى، سياسـات البنـك الدولى نحو إسكان الفقراء فى مصر، فى سياسات ونظم الإسكان لذوى الدخل المنخفض، ١٩٩٢، مرجع سـابق، ص ١١٣– ١٢٧.

٤١- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- C. Arandel and M .El Batran, Informal Housing Development Procss in Egypt, a report submitted to CNRS – PIR – Villes, Paris, ١٩٩٦.

٤٢- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، أنظر:

- Claudio Acioly, the Rationale of Informal Settlements Upgrading, Introdustory Notes, Institute for Housing and Urban Development IHS, Cairo, ١٩٩٧.
- Enrico Corubolo, Urban Management and Social Justce, Space, Power and Modernty, a paper Presented to the International Workshop on Concpts and Paradigms of Urban Manageement in the Context of Developing Countries, Venice, March ١٩٩٩.

٤٣- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة، مذكرة رقـم (١) بشأن الاستراتيجية الفنية للبرنامج حـول إدارة الأراضـى، أبريل ١٩٩٩، ص ٣.

٤٤- تم إصدار هذه الخرائط ونشرها فى هيئـة التخطـيط العمرانى، وقد قامت محافظة القاهرة أيضا بإصدار خـرائط مشابهة للعشوائيات ونشرها.

٤٥- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة، ١٩٩٩، مرجـع سابق، ص ٤.

٤٦- السيد الحسينى، ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٣٧.

ولمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع ، انظر :

- World Bank Operations Evaluation Development, Evaluation and Development, OED, Washington, ١٩٩٥.

٤٧- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة، ١٩٩٩، مرجـع

سابق، ص ٤.

٤٨- لمزيد من التفاصيل، انظر:

- C. Arandel and M. El Batran, ١٩٩٦, OP. Cit.

٤٩- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة، ١٩٩٩، مرجـع سابق، ٦ – ٧

ولمزيد من التفاصيل، انظر:

- M. El Batran, Tenure Upgrading and Security of Tenure Policies in the Cairo Metropolitan Region , a paper Presented to the International Workshop on Facing the Paradox , Redefining Property Right in the Age of Liberalization and Privatizatization, Johannesburg, July ١٩٩٩.

- M. El Batran, the Egyptian Experience of Redefining Proprty Right in the Age of Liberalizion and Privatization, A Review, a paper Presented to the International Workshop on Facing the Paradox , Redefining Property Right in the Age of Liberalization and Privatization , Johannesburg , July ١٩٩٩.

٥٠- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة، ١٩٩٩، مرجـع سابق، ص ٥.

ولمزيد من التفاصيل ، انظر :

- Hernando de Soto,١٩٩٠,OP. Cit.

- Durand – Lasserve and Clerc, Regularization of Informal Settlements, Lessons form Experiences, UNDP,

UNCHS, Habitat, World Bank, Working Paper no. ٦, May ١٩٩٦.

٥١- Guenter Mertins, Juergen Popp und Babette Wehrmann, Bodenrecht und Bodenordnung in informellen grosstaetischen Siedlungesgebieten von Entwicklungslaendern, GTZ, Marburg, Juni ١٩٩٨, S.٤.

٥٢- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة، ١٩٩٩، مرجـع سابق، ص ٥.

ولمزيد من التفاصيل، انظر:

- محمد محيى الدين، ١٩٩٩، مرجع سابق.

٥٣- برنامج الإدارة الحضرية بالمشاركة، ١٩٩٩، مرجـع سابق، ص ١١- ١٢.

ولمزيد من التفاصيل، انظر:

- Duruand – Lasserve and Clerc, ١٩٩٦. Op. Cit.
- Hernando de Soto, ١٩٩٠, Op. Cit.

الباب الثالث

فى الرعاية والخدمة الاجتماعية

الفصل السابع: التراكم العلمى فى الخدمة الاجتماعية.

الفصل الثامن: أطفال النخبة وأطفال الجماهير.

الفصل التاسع: احتياجات كبار السن فى الوطن العربى.

الفصل السابع

التراكم العلمى فى الخدمة الاجتماعية حركة البحث العلمى حول منظمات المجتمع المدنى (*)

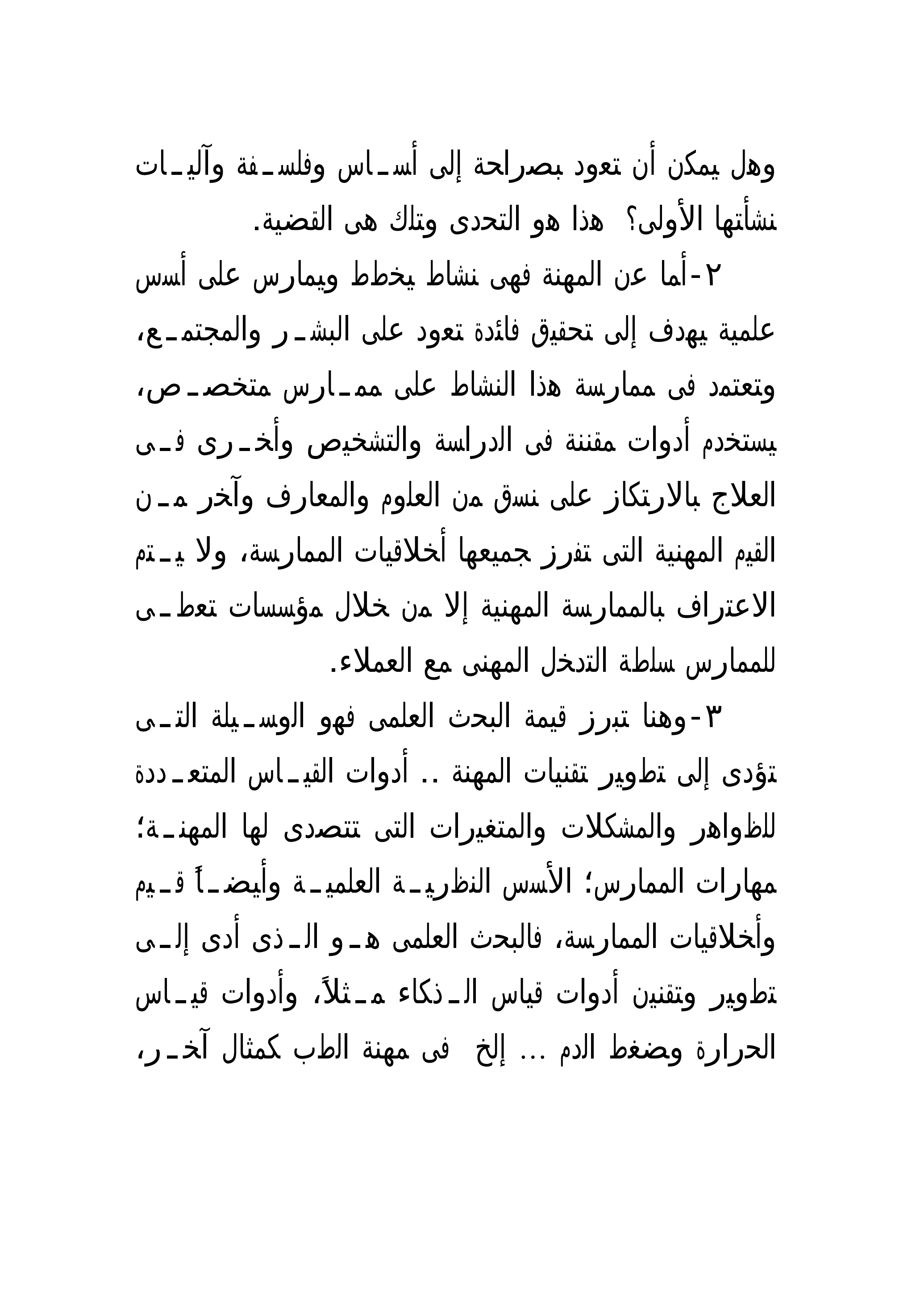
أولاً: مدخل

١- تمر الخدمة الاجتماعية فى الآونة الأخيرة بمرحلـة دقيقة وحرجة؛ فهى قد نشأت فى أواسط الثلاثينيات بمصـر بافتتاح مدرستى الخدمة الاجتماعية بالإسـكندرية والقـاهرة معتمدة على فلسفتها المستمدة من النظام الاقتصادى الحر، ثم ما لبثت أن تحولت إلى اتجاه مغاير تماماً وفقاً لآليات النظام الاقتصادى المقيد فى أواسط الخمسينيات وبدايـة السـتينيات والذى فرضته قوانين النظام السياسى طبقاً لأفكار ومبـادئ

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد محمود إبـراهيم عـويس، أسـتاذ ووكيل المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

ثورة يوليو ١٩٥٢؛ وحتى التسعينيات فعلياً، كانـت عبـاءة النظام الاشتراكى وحماية الحكومة تظلل المهنة وتمنح حـق الوجود والعمل والبقاء للأخصائى فـى المؤسسـات علـى اختلاف مجالاتها بصرف النظـر عـــن مفهـوم الجـودة والمهارة فضلاً عن الطموح والتطور .. ثم بدأت هذه العباءة وتلك الظلال ناهيك عن الحماية؛ تنسحب شيئاً فشـيئاً عـن العديد من المؤسسات التى كانت تحتمى بها المهنـة وذلـك طبقاً وكرد فعل طبيعى للتحول الاقتصادى مرة أخرى إلـى النظام الحر الليبرالى. هذا هو الوضع الذى تم وصفه بالدقيق والحرج Critical؛ فها هى الظروف تعود مرة أخرى وتتهيأ لكى تتطور المهنة ، وهذا هو المجتمع الذى بدأ يتجه وبقـوة إلى مفاهيم تركتها المهنة طويلاً مثل التنافس، التطوع، العمل الأهلى، المنظمات غير الحكومية إلخ من المصطلحات التـى تفرزها آليات السوق الاقتصادى الحر الـذى لا يعتـرف إلا بالفائدة والعائد كأساس والجودة كوسيلة؛ ذات المفاهيم التـى أسست لفلسفة المهنة ونشأتها على فكرة العمل الأهلى.

والسؤال هل تستطيع هذه المهنة أن تتطور لتستجيب لاحتياجات المجتمع الحالى؟ وهل يمكن أن تطور من ذاتها؟



وهل يمكن أن تعود بصراحة إلى أسـاس وفلسـفة وآليـات نشأتها الأولى؟ هذا هو التحدى وتلك هى القضية.

٢-أما عن المهنة فهى نشاط يخطط ويمارس على أسس علمية يهدف إلى تحقيق فائدة تعود على البشـر والمجتمـع، وتعتمد فى ممارسة هذا النشاط على ممـارس متخصـص، يستخدم أدوات مقننة فى الدراسة والتشخيص وأخـرى فـى العلاج بالارتكاز على نسق من العلوم والمعارف وآخر مـن القيم المهنية التى تفرز جميعها أخلاقيات الممارسة، ولا يـتم الاعتراف بالممارسة المهنية إلا من خلال مؤسسات تعطـى للممارس سلطة التدخل المهنى مع العملاء.

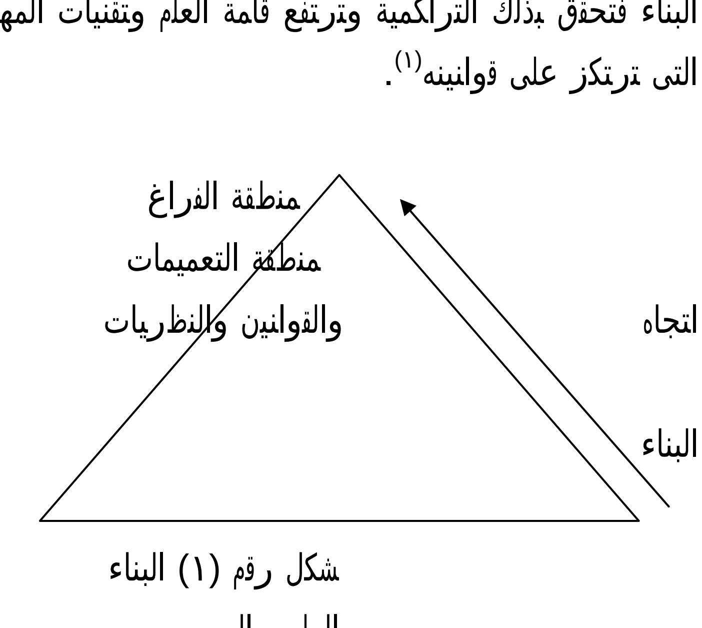
٣-وهنا تبرز قيمة البحث العلمى فهو الوسـيلة التـى تؤدى إلى تطوير تقنيات المهنة .. أدوات القيـاس المتعـددة للظواهر والمشكلات والمتغيرات التى تتصدى لها المهنـة؛ مهارات الممارس؛ الأسس النظريـة العلميـة وأيضـاً قـيم وأخلاقيات الممارسة، فالبحث العلمى هـو الـذى أدى إلـى تطوير وتقنين أدوات قياس الـذكاء مـثلاً، وأدوات قيـاس الحرارة وضغط الدم ... إلخ فى مهنة الطب كمثال آخـر،

فهذا هو الهدف من البحـث العلمـى ... تطـوير وتقنـين الممارسة المهنية المتخصصة.

والبحث العلمى يجب أن يسير إلى الأمـام To The Point ولا يجب أن يهتم بالتسطح والأفقية؛ فهو يهدف إلـى التحسين والتقنين ويهتم بنقطة الارتكاز فى المهنة، وهى فائدة البشر والذى يحقق ذلك هو التراكم العلمـى Accumilation الذى هو من الصفات الأصيلة للعلم بجانب التصنيف والتنبؤ.

٤-فى مفهوم التراكم العلمى Accumilation: بـالنظر إلى الشكل رقم (١) يتضح أن البناء العلمى لأى فـرع مـن فروع العلوم أو البناء النظرى للمهنة يبدو وكأنه بناءاً هرمياً من حيث الشكل والمضمون. وهو يرتكز على مقولة أنه كلما زادت المساحة التى تشغلها التعميمـات العلميـة والقـوانين والنظريات فى هذا البناء كلما اقترب من قمته (التـى هـى معنوية بالطبع) وازداد رقيه وتطـورت تقنياتـه والعكـس صحيح فكلما ازدادت منطقة الفراغ كلما انخفضت قيمة هـذا البناء وتهاوت التقنيات. والباحثون يتحدد دورهم فى إثـراء هذا البناء، أى يقع عليهم استكمال بنائه وملء منطقة الفراغ، ويأتى ذلك عن طريق أن يبدأ كل منهم فى أن يتلمس النقطة

التى يبدأ منها، لكى يبنى لبنة فى هذا البنـاء محققـاً فكـرة التراكم، محدثاً علاقة مع المكونات الأخرى فى البناء ذاتـه؛ ونتيجة لتلك الفكرة يتوجب على الباحثين أن يبدأوا من حيث انتهى سابقيهم وفق نظرة علمية مخططة تتجه نحو اكتمـال البناء فتحقق بذلك التراكمية وترتفع قامة العلم وتقنيات المهن التى ترتكز على قوانينه[1].



شكل رقم (١) البناء
العلمى الهرمى

ثانياً: القضية

من مراجعة ما سبق يمكن الانتهاء إلى:

- إن الخدمة الاجتماعية كمهنة تواجه الآن تحـدياً مهمـاً يتمثل فى التواجد والبقاء ثم النماء فى قطاع عريض من المنظمات يطلق عليه منظمات المجتمع المـدنى Civil Society Organizations تعتمد فى آلياتها على قوانيـن السوق الحر؛ وهى ذاتها التى كانت لها الفضل فى نشأة المهنة.
- إن التواجد وبقاء ونماء المهنة إنما يعتمد علـى آلياتهـا الذاتية أدواتها، معارفها، قوانين الممارسة إلخ، قبل آليات المتغيرات المحيطة. فهـى أسـاس الوجـود والتحـدى (فالطبيب لن يستطيع تقديم خدمة ذات عائد ملموس ما لم يمتلك هو أدوات ومهارات ومتغيرات الممارسة المختلفة التى تمكنه من ذلك).
- إن تطوير أدوات وآليات وتقنيات المهنة يجب أن يبنـى على نتائج بحوث متراكمة ومصنفة بشكل يسـمح بهـذا التطور.

لذا فإن معد هذه الدراسة يحاول الإجابة عن هذا السؤال الذى يتمثل فى ما هو اتجاه حركة البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية بمصر فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدنى؟؟ ويفسر هذا التساؤل بسؤال آخر أكثر مباشرة هل تحققت فى البحوث المعنية فكرة التراكم العلمى؛ أى أنها سارت إلى الأمام فى اتجاه تطوير آليات المهنة فى هذا المجال؟ أم سارت عرضياً أو دائرياً بشكل لم يسمح بوجود انعكاس حقيقى على الممارسة.

وللإجابة عن هذا التساؤل كان ينبغى الاعتماد على عدة منطلقات:

١- إن الهدف ليس مسح وحصر الدراسات والبحوث التى أجريت فى هذا الصدد بقدر ما هو بيان (اتجاه الحركة) اعتمادا على نماذج أمكن التوصل إليها ومراجعتها للخروج بمؤشرات علمية منها.

٢- إن الهدف أيضا ليس نقد أو بيان إيجابيات وسلبيات الدراسات والبحوث المنفذة. فالباحثون الذين نفذوها لهم كل التقدير والاحترام تماماً مثل نتائج بحوثهم فهى فى متناول الممارس والباحث على السواء، وإنما الهدف هو

محاولة بيان مدى تواجد الرابطة العلمية التـى تحتـوى مسيرة هذه البحوث، بحيث تؤدى إلـى تطـوير آليـات المهنة.

٣- أما الأهمية فتأتى انعكاسا لنتائج هـذه المحاولـة وتلـك البحوث على هذا القطاع الأهلى نتيجة ارتفاع مسـتوى ممارسة المهنة التى تمثل أساس العمل الفنى فـى هـذا القطاع.

ثالثاً: المفهوم

لنبدأ أولاً فى تحديد مفهوم منظمات المجتمع المدنى.

سوف نستند هنا إلى تعريف لمقولة المجتمع المدنى بأنه: مجموعة القيم والأعراف التى يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمى، طوعياً[١]. وهذا القبول الطوعى هو بالضرورة نتاج للثقافة الأم الأوسع ولثقافة قائمة بذاتها تتركز حول العمل الطوعى العام والمنهجى فى إطار ديموقراطى[٢].

ووفق هذا التعريف فإن المجتمع المدنى Civil Society يشمل كل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول إلى السلطة والتى تتوسط بين الأفراد والدولة[٣]. وبهذا

المعنى يمكن تحديد خريطة المنظمات غير الحكومية الموجودة فى مصر وتفهم تلك النزعة العارمة التى تهدف إلى تنشيط آليات ومبادرات تلك المنظمات لاسيما فى ظل إعادة رسم الحدود بين الدولة ومؤسساتها ووظائفها وبين المنظمات الوسيطة أو التى تعرف بمؤسسات المجتمع المدنى فتشير التقديرات إلى وجود خمسة وعشرين ألف تنظيم غير حكومى؛ يجىء فى مقدمتها الجمعيات الأهلية والبالغ عددها خمسة عشر ألف جمعية أى بنسبة ٦٠,٨% من إجمالى عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكومية، يليها الأندية ومراكز الشباب التى يحكمها القانون ٢٦٨ لعام ١٩٧٨ والتعاونيات الإنتاجية والإسكانية والنقابات المهنية (٢٤ نقابة) والاتحاد العام لنقابات عمال مصر والشركات المدنية التى تهدف للربح والتى تقدر بنحو (٢٠٠) شركة، وهى أحدث أشكال العمل الأهلى فى مصر والتى ظهرت فى أواخر الثمانينيات كمحاولة للهروب والالتفاف حول القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤[٤].

وعلى جانب آخر يطلق المتخصصون على هذا النوع من المنظمات مصطلح القطاع الثالث Third Sector حيث يقصد به قطاع منظمات المجتمع المدنى غير الهادفة إلى الربح Non Profit Organizations حيث الأول هو الحكومى والثانى هو الخاص الهادف إلى الربح، كما يطلق على هذا القطاع مصطلح (المستقل Independent)، فى أمريكا الشمالية و (التطوعى) فى

بعض بلدان أفريقيا؛ فضلاً عن ظهور مصطلح المجتمع المدنى مؤخراً فى بلدان متفرقة فى العالم[٥].

وتشير (أمانى قنديل) إلى أن تلك المصطلحات غير شائعة الاستخدام وفى غالبية الأمر يتم التعبير عنها بمصطلح القطاع الأهلى، أما عن المفاهيم السائدة حول المنظمات التى شملها هذا القطاع، فإن أبرزها هو الجمعيات Associations والمؤسسات الخاصة، ووفقاً لهذا فإن الجمعيات والمؤسسات الخاصة هى منظمات تطوعية خاصة Private Voluntary Organizations تتبنى أهدافاً متنوعة وقد تنشط فى مجال واحد أو عدة مجالات مثل (الطفولة، المساعدات، الخيرية، المعاقون ... إلخ)[٦].

رابعاً: الشروط

لتحقيق الهدف من هذه المحاولة فى بيان حركة البحث العلمى فى الخدمة الاجتماعية وفى مجال منظمات المجتمع المدنى [أو المفاهيم المتضمنة] تم الاعتماد على مراجعة عدد من البحوث العلمية روعى فيها التالى:

أن تكون منفذة بواسطة باحثين أكاديمين فى تخصص الخدمة الاجتماعية بعد حصولهم على درجة الدكتوراه – حتى تكون هذه البحوث هادفة؛ بالمفهوم العلمى – إلى تطوير وتقنين

آليات المهنة أكثر من وسيلة للحصول على درجة علمية يغلب عليها صفة التعلم أكثر من التعليم.

أن تكون منشورة نشراً علمياً يسمح بتداولها والاستناد إليها.

خامساً: مصادر التحليل

خضع للمراجعة والتحليل أهم أربعة مصادر للنشر العلمى للخدمة الاجتماعية فى مصر.

١- مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية والتى تصدرهـا جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، وتعتبر من أهم مصادر النشر العلمى لبحوث الخدمة الاجتماعية فى مصر وقد خضع للمراجعة والتحليل منها جميع الأعداد التى صدرت فى أكتوبر ١٩٩٦ وحتى أكتوبر ٢٠٠٠م.

٢- مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، وتصدر عن المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة وتعتبر رائدة النشر العلمى للخدمة الاجتماعية فى مصر حيث صدر أول عدد منها فى يناير ١٩٩٠ وآخرها فى يناير ١٩٩٩.

٣- المؤتمرات العلمية للخدمة الاجتماعية والتى تنظمها كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان وكلية الخدمة الاجتماعية بجامعة القاهرة فرع الفيوم. وقد رؤى الاقتصار على المؤتمرات من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٠ وذلك حتى يمكن الخروج بمؤشرات دالة حيث تتنوع البحوث فى المؤتمرات وتتعدد بشكل كبيـر، هذا

فضلاً عن اعتبار أن بحوث آخر خمس سنوات إنما هى نتاج تراكمى لما قبلها وأن قضايا العمل الأهلى أثيرت على نطاق واسع مؤخراً.

هذا بالإضافة إلى نماذج أخرى من الأبحاث سوف ترد فى حينها رؤى أن إضافتها ستمثل إيضاحاً وعمقاً فى التحليل.

جدول رقم (١)

ويوضح عدد البحوث والأوراق العلمية فى المصادر الأربعة المشار إليها

المصدر	الإجمالى	الإصدار
-مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية - كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان	٨٩	٩ أعداد
- مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية - المعهد العالى للخدمة الاجتماعية - القاهرة	١٧١	١٠ أعداد
- المؤتمر العلمى - كلية الخدمة الاجتماعية،	١٧٠	٦ مؤتمرات

جامعة حلوان - المؤتمر العلمى - كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة - فرع الفيوم	٩٦	٤ مؤتمرات حيث لم يعقد عامى ٩٨، ١٩٩٩
الإجمالى	٥٢٦ بحثًا	

هذا وقد تبين بعد مراجعة البحوث المشار إليها فى المصادر الأربعة وجود عدد (٢٨) بحث فقط بنسبة ٥,٣% من إجمالى عدد البحوث، تركزت على منظمات المجتمع المدنى كبؤرة اهتمام لها، وقد توزعت على النحو التالى:

- (سبعة) بحوث فى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، (ستة) فى مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، و (ستة) أيضا فى بحوث مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان بالإضافة إلى (تسعة) بحوث فى مؤتمرات كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

سادساً: التحليل

١-الهدف

تنوعت أهداف البحوث بشكل صعب معه تصنيفها إلى مجموعات تشترك فى تحقيق غاية علمية واحدة؛ وبالطبع لا يعنى هذا وجوب توحدها فى هدف استقرائى محدد ولكن التطور العلمى يعتمد على لجوء عدد من المتخصصين لبحث موضوع يحقق تطوراً علمياً فى مجال بذاته.

فمثلاً:

من المجالات التى اشترك فيها عدد قليل من الباحثين كان مجال **البيئة** فهناك بحث يهدف إلى بيان العلاقة بين جمعية أهلية للبيئة ومنظمات أخرى[٧]. بينما كان هناك بحثان آخران جعلا بيان دور الجمعيات الأهلى فى حماية البيئة هدفاً لهما[١/٨-٢/٨]. فى حين تصدى بحث واحد فقط لدور تنظيم المجتمع فى المنظمات غير الحكومية للحفاظ على البيئة[٩]. وجاء بحث آخر حول دور الجمعيات الأهلية فى مواجهة المشكلات البيئية فى الفيوم[١٠]. **وعن المشاركة الشعبية فى المنظمات الأهلية** جاءت أفكار نظرية متضمنة فى أوراق عمل علمية حول دور المشاركة الشعبية[١/١١]، وأساليب تفعيل هذه المشاركة فى المنظمات الأهلية [٢/١١، ٣/١١]، أما عن فاعلية الجمعيات الأهلية بشكل عام فقد كان هناك بحث حول فاعليتها فى الإسكندرية[١٢]. وورقة نظرية حول مشاركة الجمعيات فى جنوب الوادى[١٣]. وبحث آخر حول كيفية تفعليها

فى ظل العولمـة[١٤]. وجاءت ورقة نظرية أخرى حول دور منظمات المجتمع المدنى فى ظل دولة الرعاية والعولمة[١٥].

وعن الأخصائى الاجتماعى فى الجمعيات الأهلية تم رصد بحثين حول معوقات الدور التنموى له[١/١٦، ٢/١٦]، بينما امتد الأمر لتنظيم المجتمع فكان هناك بحثان: ممارسة تنظيم المجتمع فى جمعية أهلية[١٧]، وآخر حول مهارات تنظيم المجتمع فى مجال جمعيات تأهيل المعاقين[١٨]، وثالث حول دور تنظيم المجتمع فى جمعيات الرعاية الاجتماعية لتنمية الموارد البشرية[١٩].

بينما ظهر بحثان لهما هدف متشابه وهما **تخطيط البرامج فى الجمعيات الأهلى** لتمكين **الإناث** من حقهن فى التعليم وآخر جاء لتفعيل دور الجمعيات لتمكين الإناث من حقهن فى التعليم[١/٢٠، ٢/٢٠]. وفى المجال ذاته كانت هناك ورقة ثالثة حول دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المرأة المصرية[٣/٢٠].

وبالمثل كان هناك بحثان آخران لباحث واحد هدف إلى **تقويم** جهود نقابة الاجتماعيين بالفيوم[١/٢١، ٢/٢١].

وعن التخطيط الاجتماعى لتنمية المجتمع المحلى والحضرى والنشاط الأهلى ورد بحث واحد يقارن بين النشاط الأهلى والحكومى[٢٢]. وحدث هذا أيضا فى مجال الأندية **الاجتماعية والثقافية** فلم ترد إلا دراسة واحدة كان هدفها التوصل إلى برنامج مقترح للتدخل المهنى باستخدام خدمة الجماعة[٢٣].

أما عن **التطوع** فلم يتجه إلى بحث هذا الموضوع المهم سوى بحثين فقط، أحدهما كان حول حركة التطوع فى مصر والبحث عن أسباب لعلاج أزمة التطوع فى الجمعيات الأهلية(٢٤). واشترك الآخر معه فى بيان إسهامات الجهود التطوعية فى برنامج الجمعيات الأهلية بالتطبيق على جمعية واحدة(٢٥).

أما عن العمل مع الأطفال فى الجمعيات الأهلية، فلم ترد إلا دراسة واحدة بالمنظمات غير الحكومية كان هدفها دراسة مشكلات التفاعل الاجتماعى للأطفال فى دور الحضانة تابعة لجمعية أهلية واحدة(٢٦).

وعلى هذا النحو اهتمت غالبية البحوث بالجمعيات الأهلية كنوع من منظمات المجتمع المدنى بينما لم تحظ النقابات إلا ببحثين فقط. أما مراكز الشباب وإن كان لا ينطبق عليها فى مصر مفهوم المنظمات المدنية فقد حظيت هى الأخرى بدراسة عن المؤشرات المهنية فى مبادئ خدمة الجماعة(٢٧).

والآن وبعد استعراض أهداف هذه البحوث يمكن تصور العلاقة العلمية بينها؛ فمع أنها جميعها تدور فى فلك المنظمات الأهلية ولكن لم يتضح فى الحقيقة ارتباط هذه الدراسات بالمكون الأساسى للمهنة من معارف، قيم، مهارات وأدوات، وهذا لا ينفى أن العديد منها؛ خاصة ما اهتم منها بدور الجمعيات الأهلية قد تصدى بإشارات صريحة وأحياناً ضمنية لوجوب التدريب العملى

للأخصائيين الاجتماعيين فى مجال العمل الأهلى إلا أنه يصعب استنتاج فكرة الترابط العلمى حيث بدت وكأنها أهداف مستقلة فى جزر معزولة - كل منها يبغى التطور على حدة – لكن دون ما نسق علمى واحد فضلاً عن محدودية تواجد أهداف تمثل تطوير أدوات التشخيص والعلاج أو أنواع المعارف المتجددة والمتطورة فى هذا المضمار .. هذا على الرغم من شيوع الحديث فى الأوساط العلمية وغير العلمية فى الخمس سنوات الأخيرة عن العمل والتطوع والمجتمع المدنى ووجوب تصدى المهن المختلفة لتطوير الأداء فى هذا القطاع.

ويتضح ذلك من جدول رقم (٢) والذى يوضح تكرارات ورود أهداف البحوث المشار إليها، وقد تنوعت بشدة حتى أننا نرى أن كل بحث فى ذاته إنما يمثل هدفاً محدداً قد بلغة الباحث وانتهى إلى نتائج لكنها لا تتناغم مع أهداف البحوث الأخرى، علماً بأن هناك بحوثاً تعكس بأن القائمين بها لديهم اهتمام واضح بقطاع العمل الأهلى إلا أن الأهداف تنحصر فى الدور والتصور دون ما الاتجاه إلى تفاصيل هذا الدور. فالأهداف كثيرة حول إجابة سؤال عن الماهية (ماذا The What) أكثر من الاتجاه حول الكيفية (كيف The How).

بالإضافة إلى ما سبق بيانه يمكن استنتاج:

(أ) إن عدد البحوث التى درست (كاتجاه رئيسى للبحث وليس مجرد اعتبار المنظمة الأهلية مجال مكانى) كـان ٢٨ بحثاً ورقة بنسبة ٥,٣% فقط من إجمالى عدد البحوث التـى تم مراجعتها، وهذا إنما يشير إلى محدوديـة تواجـد فكـرة العمـل الأهلى والمنظمات غير الحكومية فى دائرة اهتمـام الباحثين فى الخدمة الاجتماعية، فى مرحلة ما بعد الدكتوراه خاصة إذا ما تم الإشارة إلى تزايد البحوث فى هذا المجـال عند مستوى الماجستير والـدكتوراه وخاصـة فـى تنظـيم المجتمع.

(ب) الاتجاه العرضى فى مقابل الرأسى – لأهداف تلك البحوث، فالموضوعات محدودة وأكثر تكرارات كانـت "٣" فقط لبحوث تشترك فى مجال واحد أو فكرة بحث متشابهة.

(ج) العمومية فى مقابل التخصص، فأهـداف، "بيـان الدور"، "التفعيل" مع بيان المعوقات" مع "التنميـة" ... إلـخ، تغلب على البحوث أكثر من التخصص فى تطـوير معرفـة محددة أو قيم مهنية فضلاً عن أدوات المهنة.

جدول رقم (٣)

ويوضح أهداف البحوث

الهـــــــــدف	التكرار
بيان العلاقة بين جمعية أهلية للبيئة ومنظمة أخرى	١
دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة	٣
دور تنظيم المجتمع فى المنظمات غير الحكومية فى مجال البيئة	١
دور المشاركة الشعبية فى المنظمات الأهلية	٣
دراسة فاعلية الجمعيات الأهلية	٢
مشاركة الجمعيات فى جنوب الوادى	١
دور منظمات المجتمع المدنى فى ظل دولة الرعاية	١
معوقات دور الأخصائى الاجتماعى فى الجمعيات الأهلية	٢
دور تنظيم المجتمع فى الجمعيات الأهلية	٣
تنمية المرأة وتمكين الإناث	٣
تطوير جهود النقابة	٢
التخطيط لتنمية النشاط الأهلى	١

الإنتاجية الاجتماعية والثقافية	١
التطوع	٢
الطفولة فى القطاع الأهلى	١
مراكز الشباب	١
الإجمالى	٢٨

(د) لوحظ وجود عدد من البحوث تركز فعلاً فى قطاع العمل الأهلى فمثلاً دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئـة، ودور المشاركة الشعبية، ودور تنظـيم المجتمـع، وتنميـة المرأة، وفضلاً عن أن تخصص الباحثين الذى نفـذوا تلـك البحوث يتجه إلى تنظيم المجتمع والتخطيط الاجتماعى إلا أن العلاقة التكاملية بين تلك البحوث تظل محل تساؤل.

(هـ) تبين أن الجمعيات الأهليـة قـد حظيـت ب ٢٥ دراسة من ٢٨ دراسة عن منظمات المجتمع المـدنى، ولـم تدرس النقابات إلا من باحث واحد فى بحثيـن أما مراكـز الشباب – ولو أنها ليست من قطاع العمل المدنى فى مصـر – إلا أنها لم تحظ إلا بدارسة واحدة فقط، وهذا الاتجاه الذى يهدف إلى تعظيم الجمعيات الأهلية – إنما هو اتجـاه إذ مـا

اقترن ببيان المهام والأدوات فضلاً عـن المعـارف والقـيم المهنية فى هذا المجال.

٢- الدراسات السابقة والنتائج

فى هذا الجزء نبتعد عن الهـدف، ونتجـه صـوب الدراسات السابقة التى أعتمد عليها الباحثون. فهناك باحث قد أشار إلى استناده إلى بحوث سابقة متعددة وآخر لم يشر إلى ذلك وثالث اعتمد على أفكاره النظرية العلمية. وهنا نحـاول أن نورد سياق أهم الدراسات السابقة فى البحوث وارتباطهـا بالبحث ونتائجه مع الوضع فى الاعتبار بيان مدى الأتسـاق ووجود فكرة التراكم العلمى بينها:

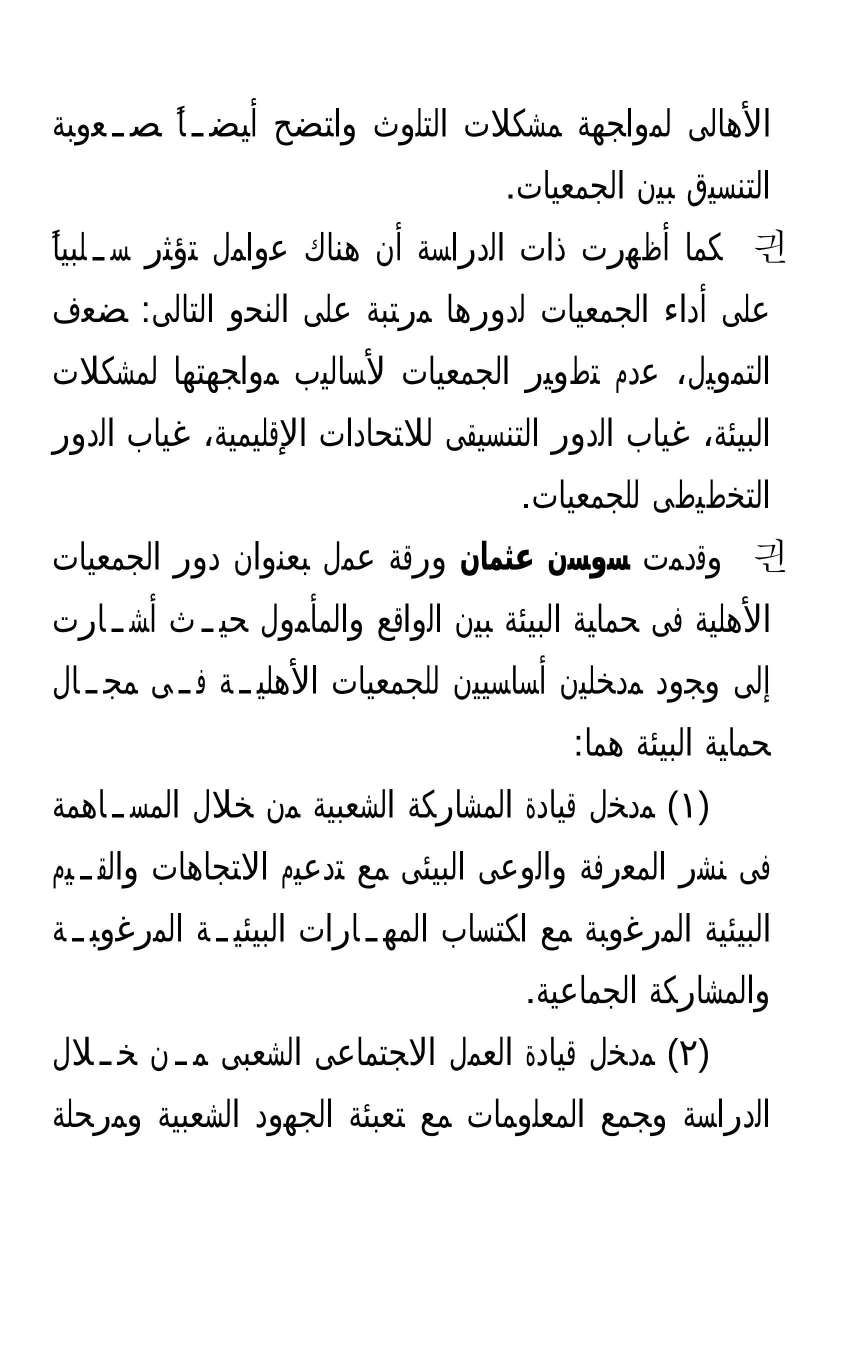
- فى البداية نجد أن **تومادر مصطفى صادق** قد نفـذت فى أكتوبر عـام ٢٠٠٠م دراسة عن العلاقة بين المنظمـات الاجتماعية وتحقيق الأهداف؛ دراسـة مطبقة على المنظمات غير الحكومية لحمايـة البيئـة فـى علاقاتهـا بالمنظمـات المجتمعية الأخرى بمحافظة القاهرة، واعتمدت على مجموعة من الدراسات السابقة منها دراسة فـوزى بشـرى؛ دراسـة لطبيعة العلاقات بين جمعية تنمية المجتمـع وغيرهـا مـن المنظمات العاملة فى تنمية المجتمع الريفى – رسالة دكتوراه

– ١٩٨٠، ودراسة أحمد الخياط؛ العلاقة بين الجمعيات ذات النفع العام وغيرها من المنظمات وقدرتها على تحقيق أهدافها – رسالة ماجستير – ١٩٨٧. وأيضاً بحث رفعت قاسم عـن العلاقة بين منظمات الرعاية الاجتماعية والمنظمات الأخرى بالمجتمع – بحث منشور بمؤتمر كلية الخدمة الاجتماعيـة – الفيوم – ٢٠٠٠، وكذلك دراسة محمد سعيد عـن مشـكلات التنسيق بين أجهزة الهيئة العاملة للتأمين الصحى – ماجستير – ١٩٩٣، ورسالة إبراهيم أبو الحسن عـن التكامـل بـين الجهود الحكومية والأهلية لتنمية أهداف التنميـة الريفيـة – ماجستير – ١٩٩٨، ودراسة حسام بندق؛ اسـتخدام طريقـة تنظيم المجتمع فى تنشيط دور لجنة تحسين البيئة بالمجـالس الشعبية المحلية لمواجهة تلوث المياه بالصـرف الصـحى – ماجستير – ٢٠٠٠.

وانتهت الدراسة إلى أهمية العلاقات التعاونيـة بـين المنظمات وسيادتها فى هذا القطاع وتتحـدد أشـكالها فـى المباشرة والرسمية. أما عن أهم المعوقات فهو التمويل. كما انتهت إلى أن هناك اتجاهاً إلى رفض أساليب الوصاية والقيد على الحريات من قبل الاتحادات. كما اقترحـت ضـرورة

تدريب الموظفين، وعقد لقاءات مستمرة وممارسة المشـورة على التخلى عن الصفة الرقابية والتعقيدات الإدارية.

ونجد **محمد السيد أبو النجا عامر** قد أجرى بحثاً بعنوان "دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة من التلوث، دراسـة مطبقة على بعض الجمعيات المعنية بالبيئـة فـى مصـر" وارتكز على عدة بحوث أهمها عطية حسين أفندى عطيـة: المنظمات الغير الحكومية وشئون البيئة فى مصـر ١٩٩٤، عدلى على أبو طاحون: دور الجمعيات الأهلى فـى صـيانة البيئة ١٩٩٦ وانتهى إلى نتائج من أهمها، أن أهم أهداف هذه الجمعيات هو حماية البيئة وعمل برنامج توعية بيئية، وإزالة أسباب التلوث، وأن العلاقة بين الجمعيات وبعضها تعاونيـة تنسيقية، وأنه ليست هناك علاقة تمويلية. بالإضافة إلـى أن أهم الأدوار الوقائية للجمعيات الأهلية لحماية البيئة تشـجير المنطقة، مطالبة الأجهزة الحكومية بالقيام بـدورها لحمايـة البيئة والمشاركة فى مشروعات نظافـة البيئـة. وكشـفت الدراسة عن أهمية الأدوار العلاجية التى تقوم بها الجمعيات الأهلية المعنية بحماية البيئة وتحددت فـى المطالبـة بتنفيـذ قانون حماية البيئة – المشاركة فى حملات النظافة واستثارة



الأهالى لمواجهة مشكلات التلوث واتضح أيضـاً صـعوبة التنسيق بين الجمعيات.

- كما أظهرت ذات الدراسة أن هناك عوامل تؤثر سـلبياً على أداء الجمعيات لدورها مرتبة على النحو التالى: ضعف التمويل، عدم تطوير الجمعيات لأساليب مواجهتها لمشكلات البيئة، غياب الدور التنسيقى للاتحادات الإقليمية، غياب الدور التخطيطى للجمعيات.

- وقدمت **سوسن عثمان** ورقة عمل بعنوان دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة بين الواقع والمأمول حيـث أشـارت إلى وجود مدخلين أساسيين للجمعيات الأهليـة فـى مجـال حماية البيئة هما:

(١) مدخل قيادة المشاركة الشعبية من خلال المسـاهمة فى نشر المعرفة والوعى البيئى مع تدعيم الاتجاهات والقـيم البيئية المرغوبة مع اكتساب المهـارات البيئيـة المرغوبـة والمشاركة الجماعية.

(٢) مدخل قيادة العمل الاجتماعى الشعبى مـن خـلال الدراسة وجمع المعلومات مع تعبئة الجهود الشعبية ومرحلة

التدخل لحل المشكلة كما أشارت إلى أهميـة التـدريب فـى مجالات العمل البيئى المتعددة.

- وقدم **أبو النجا العمرى** بحثاً حول التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع من المنظمات غير الحكومية للحفـاظ علـى البيئة الحضرية من التلوث واعتمد على عدة دراسات منهـا مديحة مصطفى ١٩٩٦ - تصور مقترح للتـدخل المهنـى لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى المرأة الريفية لمواجهـة مشكلات البيئة المرتبطة بتلوث البيئة، جمال شحاته، مـريم حنا ١٩٩٠- دور مراكز الشباب فى حمايـة البيئـة، وفـاء الصاوى ومصطفى الفرماوى ١٩٩٢ – العوامل المؤثرة فى قيام المنظم الاجتماعى بدوره فى مكافحة تلوث البيئة، سميرة الجـوهرى -١٩٩٣ إدراك سـكان المجتمعـات الريفيـة للمشكلات الناتجة عن التلوث فى مجتمعهم، هناء حافظ بدوى ١٩٩٧ - دور طريقة تنظيم المجتمـع فـى التفاعـل مـع مشكلات المجتمع المعاصر. وانتهى الباحـث إلـى أهميـة التدخل المهنى للطريقة فى هذا المجال- وطرح أهمية وجود تشريع بيئى وإحداث تكامل بين المنظمات العربيـة المهتمة بالبيئة.

- وجاء **خليل عبد المقصود** بدراسة حول المشكلات البيئية بمحافظة الفيوم ودور الجمعيات الأهلية فى مواجهتها عام ٢٠٠٠، واعتمد على نظيمة سرحان: الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية الإدراك البيئى للطلاب، واهتم بتوعية المواطنين، والعمل على إشراك الأهالى فى الجمعيات وإقامة الندوات والتعاون مع الجهات الحكومية والتركيز على تنمية المنظمة وقيام الأخصائى الاجتماعى بدوره.
- ومن الملاحظ أنه برغم اشتراك تلك البحوث فى مجال البيئة، وتصديها لمشكلاتها واشاراتها إلى تنظيم المجتمع ودور الأخصائى الاجتماعى إلا أنه يلاحظ اختلافها وتباينها الواضح مع الدراسات السابقة التى اعتمدت عليها – فى نطاق اهتمام الخدمة الاجتماعية كتخصص مهنى – مما يثير تساؤلات حول مدى اتباع فكرة التساند العلمى والتصنيف فضلاً عن التراكمية فى المشكلات والنتائج.
- وعن المشاركة الشعبية نجد أن **عبد العزيز مختار** قد قدم ورقة عمل عن المشاركة الشعبية فى جهود التنمية المحلية؛ الواقع والمأمول؛ أشار فيها إلى مشكلة تمويل العمل الأهلى التطوعى والتناقص فى أعداد المتطوعين

ووجـود حاجة ماسة إلى تدريب المتطـوعين وتنظـيم جهودهم فى المنظمات الأهلية. وأشـار إلـى ضـرورة تفعيل دور الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسـات الخاصة والاتحادات الإقليمية والنوعية وإنشاء شـبكة معلومـات تكون وظيفتها تشجيع التطوع.

- وقدم **عبد الهادى الجوهرى** فى ورقـة بعنـوان دور المشاركة الشعبية فى التنمية صوراً للمشاركة الشـعبية وتصوركيفية دفع المشاركة من خلال التشريعات ووضع استراتيجية اجتماعية توفر الاحتياجات الأساسية للمواطن والتركيز على دور الإعلام فى هذا الصدد.

- وقد كتبت **إقبال الأمير السمالوطى -** محاولة وضـع تصور مقترح لتفعيل آليات المشاركة الشعبية من واقـع الدراسة الميدانية. وانتهت إلى وجوب تـوافر مقومـات أخرى بجانب المشاركة لإنجاح مشـروعات الجمعيـات منها توافر الإمكانيات المالية للجمعية، تـوافر الجهـاز الوظيفى من حيث العدد والكفاءة، المشاركة الشعبية فـى جميع مراحل المشروع، المتابعـة الدوريـة، التوعيـة والإعلام، والتنسيق والتعاون. وأشارت إلى نماذج تحقق

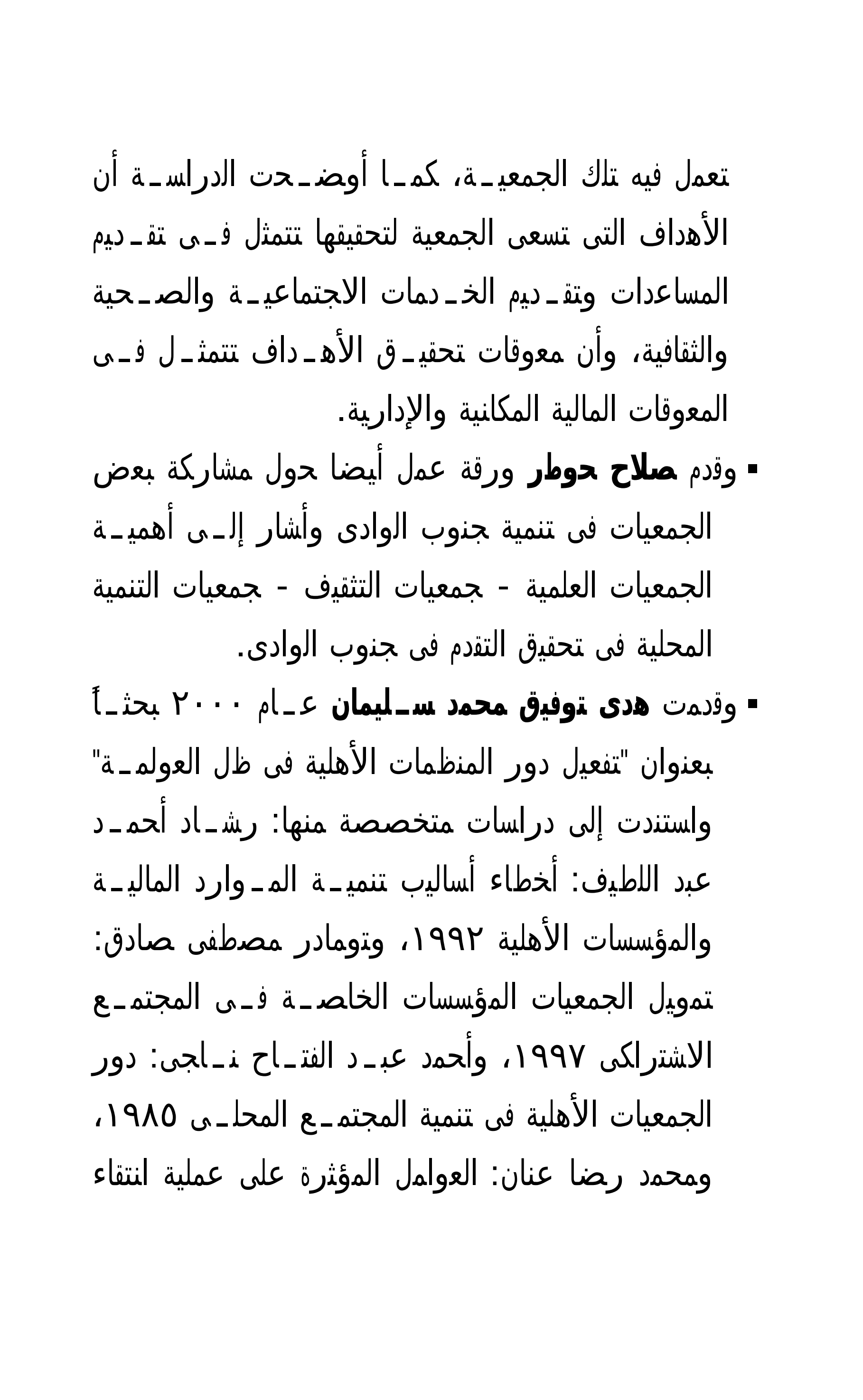
مواجهة معوقات المشاركة مثـل اسـتخدام اسـتراتيجية الصراع، والتغاب على المعوقات الخاصـة بـالمواطنين والخاصة بالمشاركة ذاتها.

- عرضت **إقبال الأمير** أيضاً لدراسـة عـام ١٩٩٩حـول موجهات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيـات فـى تمكين الإناث من حقهن فى التعليم - هدفت إلى التحليل النقدى للأدبيات المرتبطة بتعليم الإناث، التعـرف علـى الواقع الحالى لظروف عمل الجمعيات غيـر الحكوميـة وانعاكساً بجانب أهداف أخـرى. واقترحـت مسـتويات للتدخل لتحقيق هدف الدراسة - سواء علـى المسـتوى المحلى الإقليمى لدعم إمكانيات الجمعيات وتوفير قدراتها وتطوير أدائها، أو اقتراحات بشأن تمكين الإنـاث مـن حقهن فى التعليم ومواجهة عوامل الحرمان وأسبابه.
- وقدم كذلك **خليل عبد المقصود** عام ٢٠٠٠ دراسة حـول مؤشرات تخطيطية لدعم دور الجمعيات الأهلية لتمكـين الإناث من حقهن فى التعليم، واستند إلى دراسات متعددة منها؛ أحمد عبد الفتاح عن دورالخدمة الاجتماعيـة فـى زيادة فعالية بناء القوة لتنشيط الجمعيات الأهلية بمدينـة

الفيوم١٩٩٦، وأحمد وفاء زيتون عن العلاقة بين الإعانة الحكومية والمشاركة الأهلية فى الجمعيـات التطوعيـة ١٩٨١، وإرشاد عبد اللطيف عن أخطاء أساليب تنميـة الموارد المالية بالمؤسسات الاهلية ١٩٩٢، منى بكـرى عن العوامل المؤثرة على زيادة اسـتفادة المـرأة مـن خدمات الرعاية الاجتماعية بـالمجتمع الريفـى ١٩٩٨. وانتهى الباحث إلى مؤشرات تخطيطة لتمكين الإناث من حقهن فى التعليم فيما يتعلـق بالسياسـات واقتراحـات للجمعيات وأيضاً فى الجانب الاقتصادى، وذلك بعد بيانه للدور الفعلى للجمعيات فى هذا الصدد وبيان المعوقـات التخطيطية والتشريعية والتعليمية.

ك وعن المرأة أيضا قدمت **إقبـال الأميـر** ورقـة بعنـوان الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية أشـارت فيهـا إلى وضعية المرأة كقوة بشرية، والآثار الناجمـة عـن الإصلاح الاقتصادى عليها، دور الجمعيات الأهلية فـى مواجهتها وكتبت بشكل عام فى رؤيتها لاقتراحات تفيـد فى هذا الاتجاه.

- ومن ناحية أخرى قدم **أحمد مصطفى محمد خاطر** بحثـاً حول "فاعلية الجمعيات الأهلية فى أداء دورها" - دراسة ميدانية مطبقة على الجمعيات الأهلية بمدينة الإسكندرية؛ واستند إلى عدة دراسات منها تقييم الهيئات الاجتماعيـة بمحافظة الإسكندرية – المجلس الأعلى لتنسيق الخدمات الاجتماعيـة بالإسـكندرية ١٩٦٢، تقيـيم الجمعيـات المؤسسات الخاصة على مستوى الجمهوريـة – وزارة الشئون الاجتماعية – إدارة المعلومات ١٩٦٧، دراسـة لعملية اتخاذ القرارات فى أجهـزة تنظـيم المجتمـع – لإبراهيم عبد الرحمن ١٩٧٢، دراسة اجتماعيـة عـن الخدمات التى تقدمها مؤسسات التأهيل للمعوقين بمحافظة الإسكندرية - لمحمود حسن محمد، محمد كمال التلبينى ١٩٧٦، وأيضا فاعلية المنظمات التطوعية فـى تحقيـق أهداف الرعاية الصحية فى مدينة الاسكندرية - كمـال على حسن. وقد أوضحت الدراسـة أن هنـاك علاقـة ارتباطية بين الوضع القانونى للجمعية من حيـث تقـديم الخدمات ونطاق نشاط الجمعية، وكذلك وجـود علاقـة ارتباطية بين وجود السجلات بالجمعية والمجـال الـذى

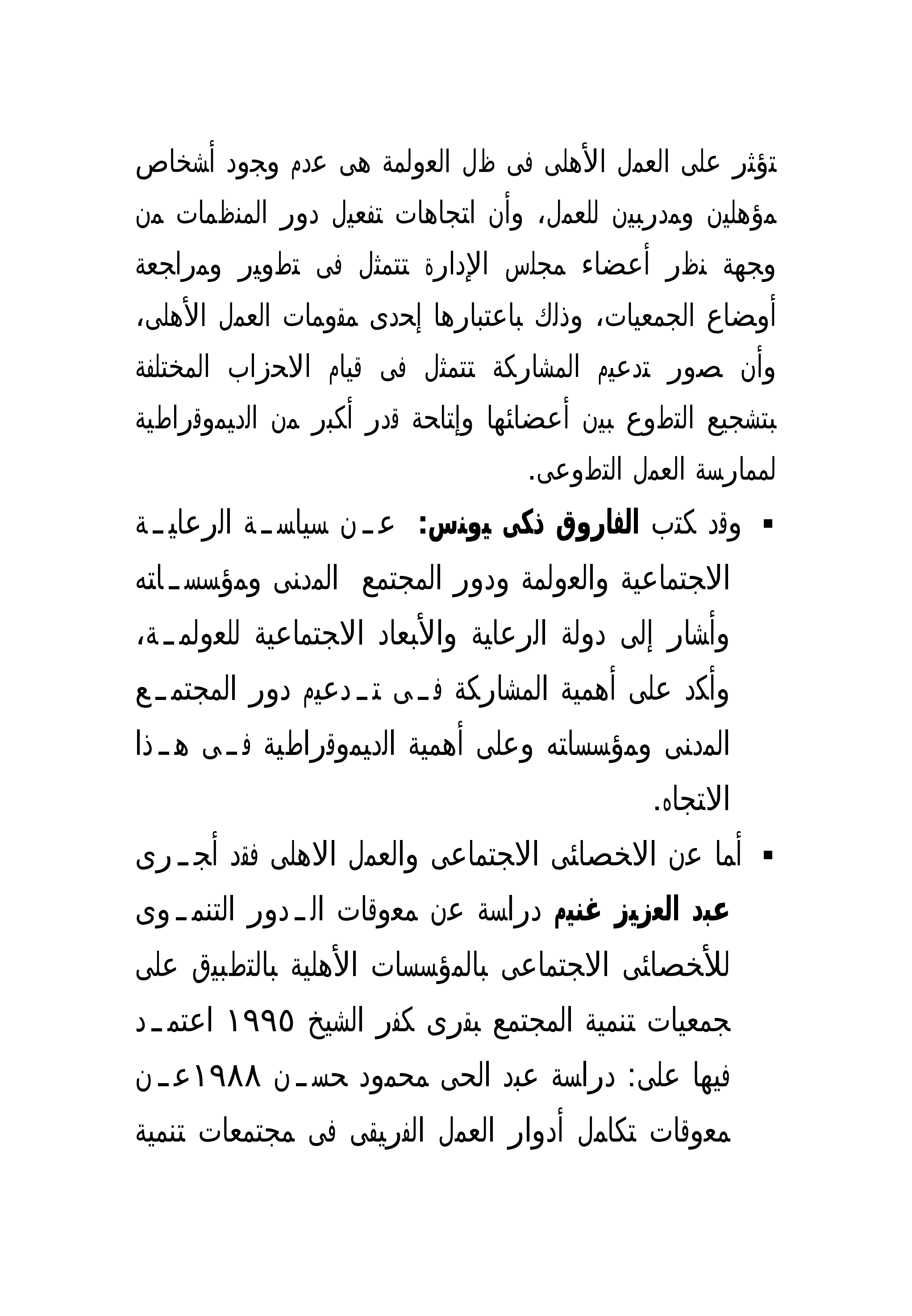


تعمل فيه تلك الجمعيـة، كمـا أوضـحت الدراسـة أن الأهداف التى تسعى الجمعية لتحقيقها تتمثل فـى تقـديم المساعدات وتقـديم الخـدمات الاجتماعيـة والصـحية والثقافية، وأن معوقات تحقيـق الأهـداف تتمثـل فـى المعوقات المالية المكانية والإدارية.

- وقدم **صلاح حوطر** ورقة عمل أيضا حول مشاركة بعض الجمعيات فى تنمية جنوب الوادى وأشار إلـى أهميـة الجمعيات العلمية - جمعيات التثقيف - جمعيات التنمية المحلية فى تحقيق التقدم فى جنوب الوادى.
- وقدمت **هدى توفيق محمد سـليمان** عـام ٢٠٠٠ بحثـاً بعنوان "تفعيل دور المنظمات الأهلية فى ظل العولمـة" واستندت إلى دراسات متخصصة منها: رشـاد أحمـد عبد اللطيف: أخطاء أساليب تنميـة المـوارد الماليـة والمؤسسات الأهلية ١٩٩٢، وتومادر مصطفى صادق: تمويل الجمعيات المؤسسات الخاصـة فـى المجتمـع الاشتراكى ١٩٩٧، وأحمد عبـد الفتـاح نـاجى: دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتمـع المحلـى ١٩٨٥، ومحمد رضا عنان: العوامل المؤثرة على عملية انتقاء

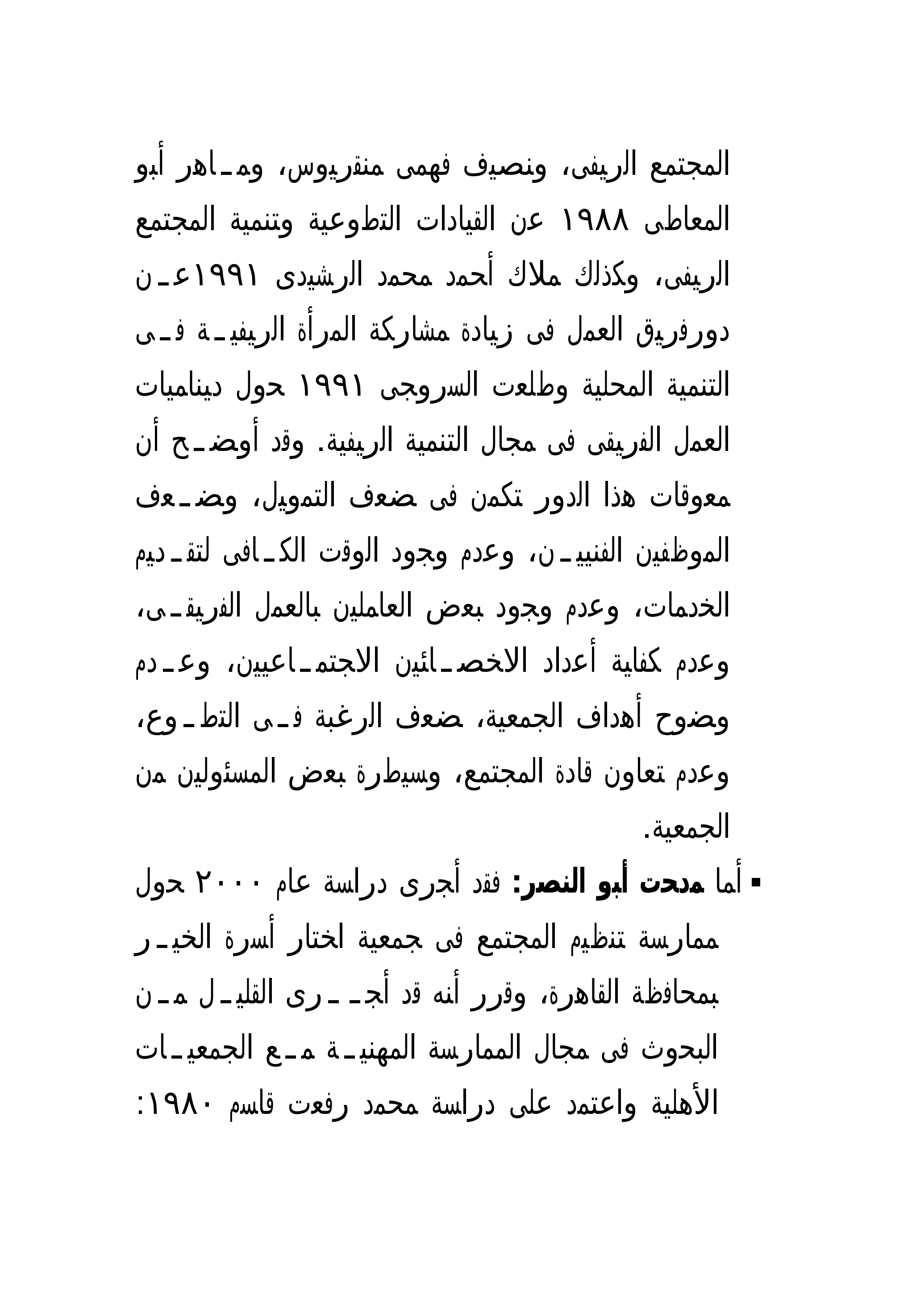
جمعيات تنمية المجتمعات الحضرية لأهدافها التنموية ١٩٨٧، كذلك هدى توفيق محمد سليمان: دور الخدمة الاجتماعية فى تنشيط المدير التنفيذى فى جمعيات التنمية ١٩٩١.

وعن أهم النتائج النهائية للبحث، فقد أشارت الدراسة إلى ارتفاع نسبة أعضاء مجالس المنظمات فى فئة العمر أكثر من (٤٥) سنة، وقد يرتبط ذلك بأن هذه المرحلة العمرية يكون الإنسان منها قد وصل لدرجة من الاستقرار الوظيفى والأسرى وأن أعلى نسبة جاءت للأعضاء الذين لديهم خبرة عن (١٥) عام فى العمل التطوعى، وقد يرجع ذلك لسيطرتهم على المنظمات منذ إنشائها. كما جاءت أقل نسبة لمن خبرته أقل من خمس سنوات كما تبين أن أعلى نسبة هم الذين يشتركون فى عضوية أكثر من منظمة. وقد يرجع ذلك إلى أن عضوية المنظمات تزيد من شعبة الفرد فى مجتمعه المحلى كما تشير الدراسة إلى أن أعضاء مجالس الإدارة عينة البحث يرون أن من أهم أسباب عدم التعاون بين المنظمات هو عدم توافر سبل التمويل، وقد يرجع ذلك إلى الصراع بين المنظمات أو قد يكون من أجل الحصول على تمويل من مصادر مختلفة وكذلك ارتفاع معدل الوعى لدى أعضاء مجالس الإدارة عن شكل التحالفات الجديدة التى تظهر فى ظل العولمة، كما يتضح أن أهم المعوقات المستقبلية التى يمكن أن

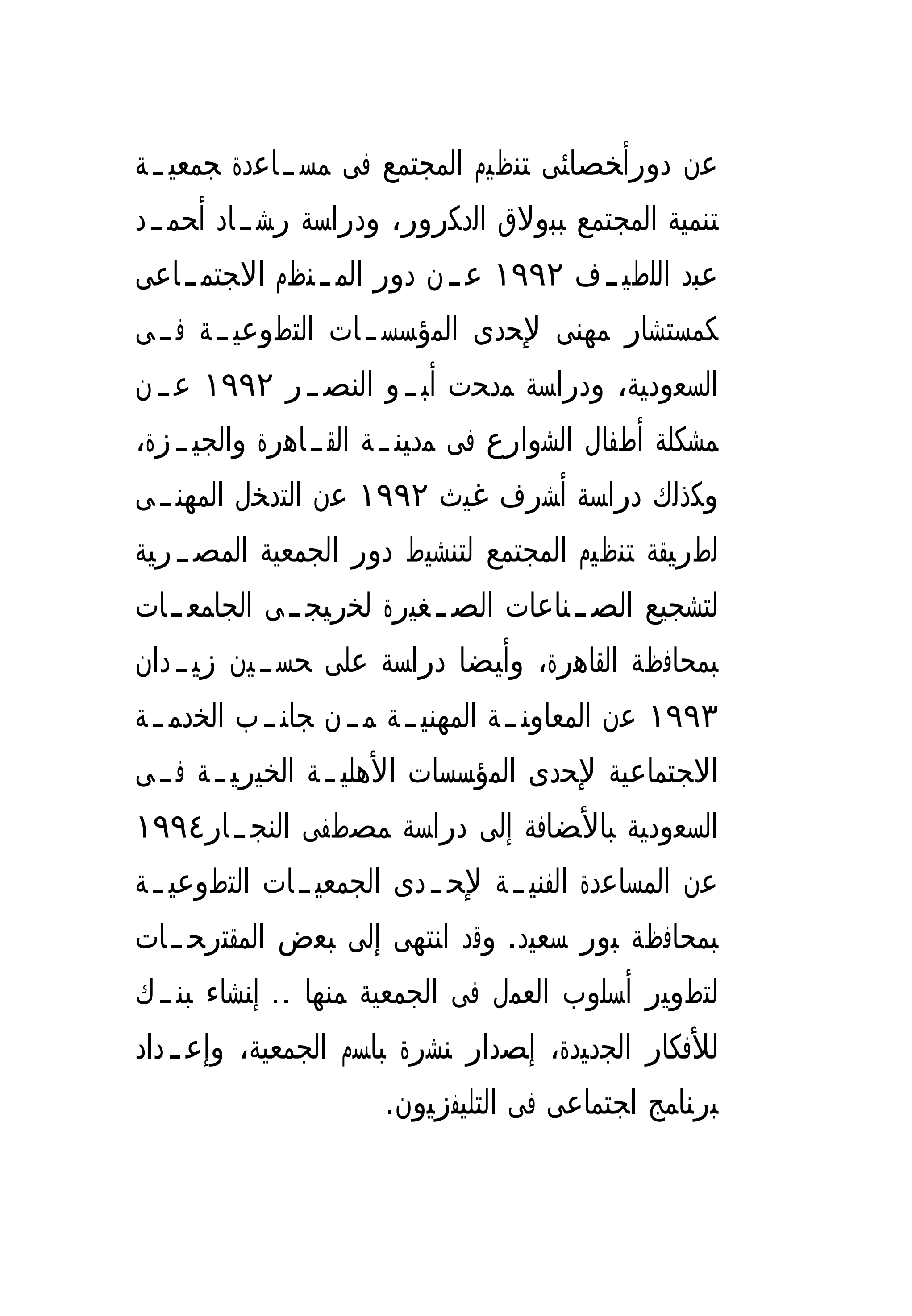


تؤثر على العمل الأهلى فى ظل العولمة هى عدم وجود أشخاص مؤهلين ومدربين للعمل، وأن اتجاهات تفعيل دور المنظمات من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة تتمثل فى تطوير ومراجعة أوضاع الجمعيات، وذلك باعتبارها إحدى مقومات العمل الأهلى، وأن صور تدعيم المشاركة تتمثل فى قيام الاحزاب المختلفة بتشجيع التطوع بين أعضائها وإتاحة قدر أكبر من الديموقراطية لممارسة العمل التطوعى.

- وقد كتب **الفاروق ذكى يونس:** عن سياسة الرعاية الاجتماعية والعولمة ودور المجتمع المدنى ومؤسساته وأشار إلى دولة الرعاية والأبعاد الاجتماعية للعولمة، وأكد على أهمية المشاركة فى تدعيم دور المجتمع المدنى ومؤسساته وعلى أهمية الديموقراطية فى هذا الاتجاه.
- أما عن الاخصائى الاجتماعى والعمل الاهلى فقد أجرى **عبد العزيز غنيم** دراسة عن معوقات الدور التنموى للأخصائى الاجتماعى بالمؤسسات الأهلية بالتطبيق على جمعيات تنمية المجتمع بقرى كفر الشيخ ١٩٩٥ اعتمد فيها على: دراسة عبد الحى محمود حسن ١٩٨٨عن معوقات تكامل أدوار العمل الفريقى فى مجتمعات تنمية


المجتمع الريفى، ونصيف فهمى منقريوس، وماهر أبو المعاطى ١٩٨٨ عن القيادات التطوعية وتنمية المجتمع الريفى، وكذلك ملاك أحمد محمد الرشيدى ١٩٩١عن دورفريق العمل فى زيادة مشاركة المرأة الريفية فى التنمية المحلية وطلعت السروجى ١٩٩١ حول ديناميات العمل الفريقى فى مجال التنمية الريفية. وقد أوضح أن معوقات هذا الدور تكمن فى ضعف التمويل، وضعف الموظفين الفنيين، وعدم وجود الوقت الكافى لتقديم الخدمات، وعدم وجود بعض العاملين بالعمل الفريقى، وعدم كفاية أعداد الاخصائين الاجتماعيين، وعدم وضوح أهداف الجمعية، ضعف الرغبة فى التطوع، وعدم تعاون قادة المجتمع، وسيطرة بعض المسئولين من الجمعية.

- أما **مدحت أبو النصر:** فقد أجرى دراسة عام ٢٠٠٠ حول ممارسة تنظيم المجتمع فى جمعية اختار أسرة الخير بمحافظة القاهرة، وقرر أنه قد أجرى القليل من البحوث فى مجال الممارسة المهنية مع الجمعيات الأهلية واعتمد على دراسة محمد رفعت قاسم ١٩٨٠:

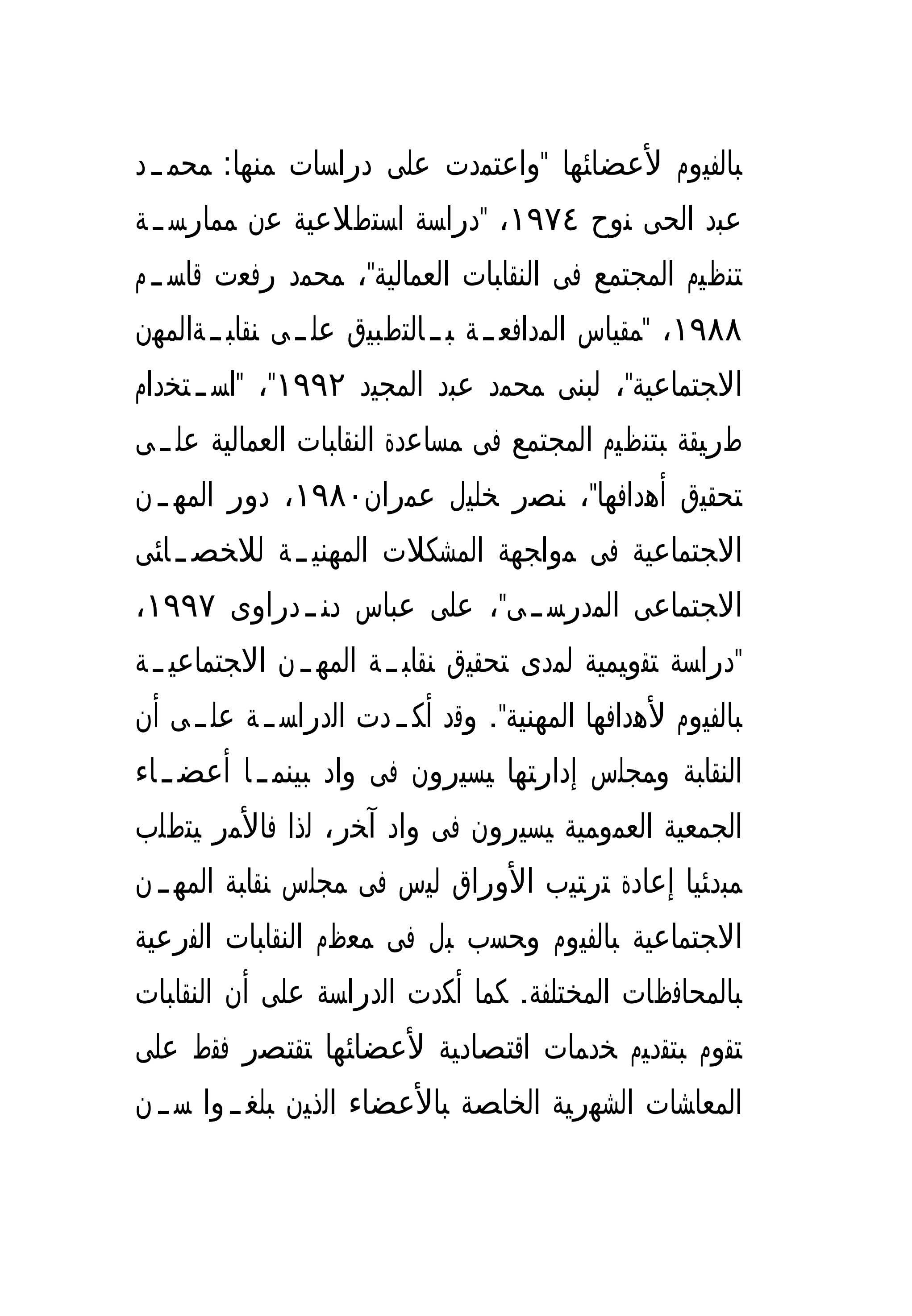


عن دورأخصائى تنظيم المجتمع فى مساعدة جمعية تنمية المجتمع ببولاق الدكرور، ودراسة رشاد أحمد عبد اللطيف ١٩٩٢ عن دور المنظم الاجتماعى كمستشار مهنى لإحدى المؤسسات التطوعية فى السعودية، ودراسة مدحت أبو النصر ١٩٩٢ عن مشكلة أطفال الشوارع فى مدينة القاهرة والجيزة، وكذلك دراسة أشرف غيث ١٩٩٢ عن التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع لتنشيط دور الجمعية المصرية لتشجيع الصناعات الصغيرة لخريجى الجامعات بمحافظة القاهرة، وأيضا دراسة على حسين زيدان ١٩٩٣ عن المعاونة المهنية من جانب الخدمة الاجتماعية لإحدى المؤسسات الأهلية الخيرية فى السعودية بالأضافة إلى دراسة مصطفى النجار١٩٩٤ عن المساعدة الفنية لإحدى الجمعيات التطوعية بمحافظة بور سعيد. وقد انتهى إلى بعض المقترحات لتطوير أسلوب العمل فى الجمعية منها .. إنشاء بنك للأفكار الجديدة، إصدار نشرة باسم الجمعية، وإعداد برنامج اجتماعى فى التليفزيون.

- وقدمت **مديحة مصطفى فتحى** بحثاً بعنوان: "دراسة عـن فعالية نموذج للتدخل المهنى لتنمية مهارات تنظيم المجتمع للأخصائين الاجتماعين العـاملين فـى مجـال تأهيـل المعوقين" واستندت إلى:محمد عبد الحى نـوح ١٩٩٤-١٩٩٥: المهارات فى تنظيم المجتمع وطرق اكتسابها مع تحليل لمهارة إقامة وتدعيم العلاقة مع سـكان المجتمـع، ومديحة مصطفى فتحى ١٩٨٧: المدخل المعاصر للخدمة الاجتماعية فى الدول النامية لتأهيل المعـوقين وعلاقتهـا بالتنمية. وقد توصلت إلى نتائج عديدة منها فعالية نموذج التدخل المهنى فى تنمية مهارات تنظيم المجتمع والخاصة بمهارات حل المشكلة للأخصائيين الاجتماعيين العـاملين فى مجال تأهيل المعوقين وأهميـة الـدورات التدريبيـة المخططة للأخصائيين الاجتماعيين فـى مجـال تأهيـل المعوقين لتنمية مهاراتهم المرتبطـة بمجـال الممارسـة وربطها بتدرجهم الوظيفى.
- وقامت **مديحة مصطفى فتحى** ببحث حول "مساهمة أجهزة تنظيم المجتمع فى تنمية الموارد البشرية فـى جمعيـات الرعاية الاجتماعية (دراسة مطبقة على الاتحاد الإقليمـى

بمحافظة القاهرة)" ومن أهم الدراسات التى اعتمدت عليها دراسة ملاك محمد أحمـد الرشـيدى ١٩٨٤ عـن دور الاتحادات الإقليمية فى تدعيم جمعياته فى نطاق محافظـة القاهرة. وأوضحت الدراسة أن أستجابة المبحـوثين مـن المتدربين من جمعيات الرعاية الاجتماعية فـى الـدوافع وراء التحاقهم بالدورات التدريبية التى يعقـدها الاتحـاد كانت:

- الاحتياج إلى الاطلاع على الاتجاهات الحديثةفى مجـال العمل.
- الرغبة فى النمو والتطوير وتجديد المعلومات والمعارف.
- الإعجاب بالأهداف والدورات التدريبية.
- الحصول على حوافز (ترقية - امتياز وظيفى أو مالى).
- برامج تدريبية لتفهم كيفية مواجهة المشكلات التى تنشـأ بين العمالة.
- برامج تدريبية لتفهم احتياجات العمـلاء الـذين تخـدمهم الجمعيات.
- وعن النقابة قام **على عباس دندراوى** عام ١٩٩٩ بدراسة حول"تقويم الخدمات التى تقدمها نقابة المهن الاجتماعيـة


بالفيوم لأعضائها "واعتمدت على دراسات منها: محمـد عبد الحى نوح ١٩٧٤، "دراسة استطلاعية عن ممارسـة تنظيم المجتمع فى النقابات العمالية"، محمد رفعت قاسـم ١٩٨٨، "مقياس المدافعـة بـالتطبيق علـى نقابـةالمهن الاجتماعية"، لبنى محمد عبد المجيد ١٩٩٢"، "اسـتخدام طريقة بتنظيم المجتمع فى مساعدة النقابات العمالية علـى تحقيق أهدافها"، نصر خليل عمران١٩٨٠، دور المهـن الاجتماعية فى مواجهة المشكلات المهنيـة للاخصـائى الاجتماعى المدرسـى"، على عباس دنـدراوى ١٩٩٧، "دراسة تقويمية لمدى تحقيق نقابـة المهـن الاجتماعيـة بالفيوم لأهدافها المهنية". وقد أكـدت الدراسـة علـى أن النقابة ومجلس إدارتها يسيرون فى واد بينمـا أعضـاء الجمعية العمومية يسيرون فى واد آخر، لذا فالأمر يتطلب مبدئيا إعادة ترتيب الأوراق ليس فى مجلس نقابة المهـن الاجتماعية بالفيوم وحسب بل فى معظم النقابات الفرعية بالمحافظات المختلفة. كما أكدت الدراسة على أن النقابات تقوم بتقديم خدمات اقتصادية لأعضائها تقتصر فقط على المعاشات الشهرية الخاصة بالأعضاء الذين بلغـوا سـن

الستين. وأشارت أيضاً إلى أن النقابـة لا تقـوم بتقـديم خدمات ترفيهية لأعضائها حيث لم تقم على سبيل المثـال على تنظيم رحلات ترفيهية لأعضائها من قبل باسـتثناء رحلتين داخل مدينة الفيوم وكانتا مقصورتين على أعضاء مجلس الإدارة فقط، وكذلك عدم قيام النقابة بتقديم خدمات صحية لأعضائها.

- وكان **على عباس دندراوى** قد قـام بدراسـة فـى ذات المجال موضوعها "دراسة تقويمية لمدى تحقيـق نقابـة المهن الاجتماعية بالفيوم لأهدافها المهنية" واعتمدت على دراسات محمد عبد الحى نوح ١٩٧٤ "دراسة استطلاعية عن ممارسة تنظيم مع النقابات العمالية"، لبنى محمد عبد المجيد ١٩٩٢ "استخدام طريقة تنظيم المجتمع فى مساعدة النقابات العمالية على تحقيق أهدافها". وأوضحت الدراسة عدم مساهمة النقابة فى دراسة المشكلات المجتمعية التى تواجه المجتمع المحلى وتحد من تنميت، عدم قيام النقابـة بتنظيم جهود أعضائها بهدف الإسهام فى خدمة المجتمع، كذلك عدم تنظيم ندوات أو لقاءات علميـة تهـدف إلـى تحسـين مسـتوى الأداء المهنـى لـدى الأخصـائيين

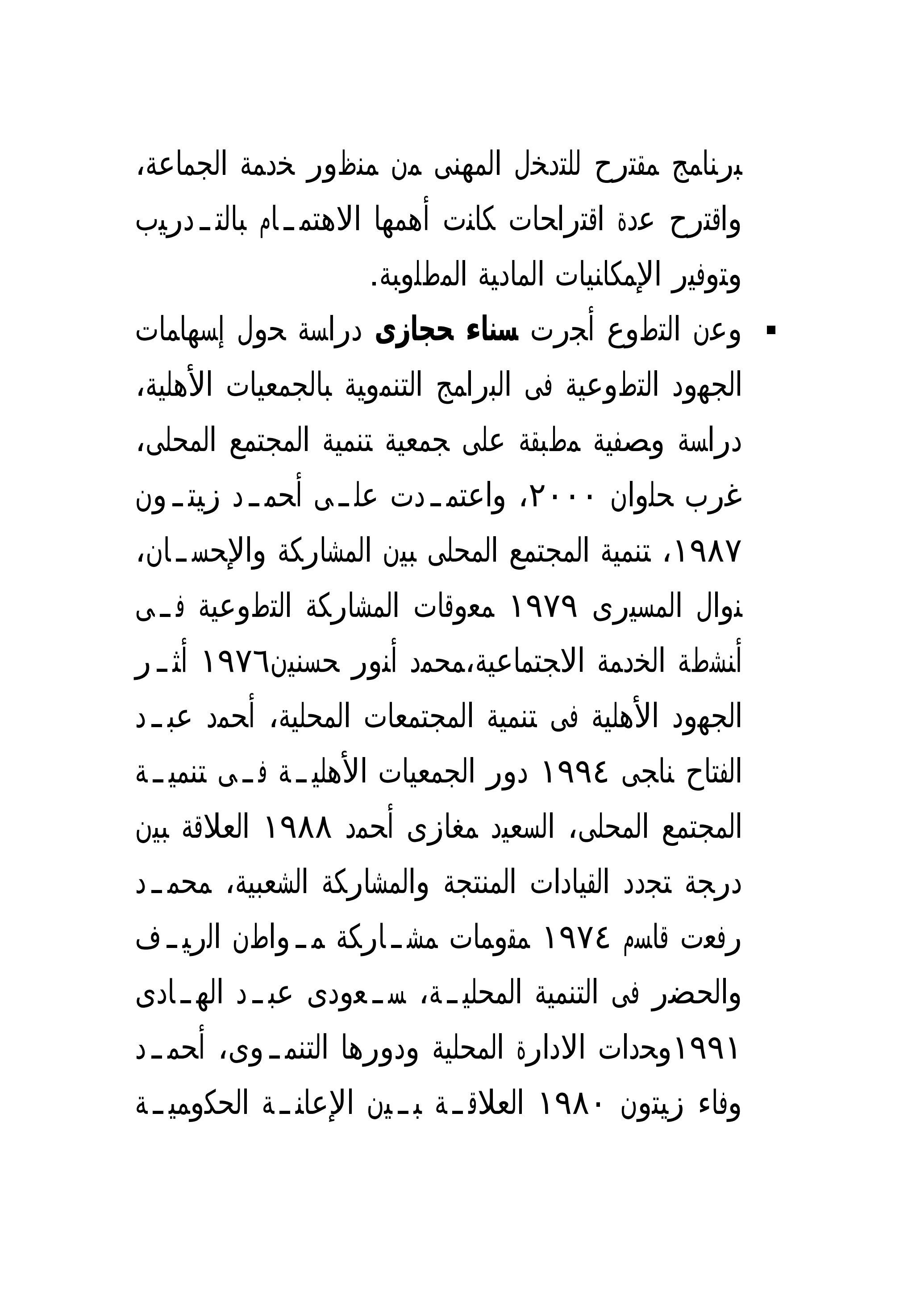
الاجتماعيين فى مختلف مجالات العمـل كمـا أكـدت الدراسة أن هناك شكاوى تقـدم بهـا أعضـاء الجمعيـة العمومية إلى مجلس إدارة النقابة تتمثل فى الـتظلم مـن لجنة القيد وشئون العضوية- عدم الشعور بقيمة الخدمات المهنية المقدمة للأعضـاء، عـدم صـرف المسـتحقات المتعلقة بالمعاش، غلق مقر النقابة معظم أيـام الأسـبوع وأشارت أيضا الدراسة أن هناك بعض العوامل والأسباب التى تعوق النقابة فى تحقيق أهدافها المهنية من أهمها ما يلى: مقر النقابة الحالـى لا يساعدها على تحقيق أهدافها المرجوة وعدم وجود خطة عمل بالنقابة، عدم وجود خطة عمل للجان الفرعية بالنقابة باستثناء اللجنة الاجتماعيـة، عدم محاولة استطلاع آراء الأخصائيين الاجتماعيين فـى كيفية تحقيق هذه الأهداف، عدم عقد ندوات علمية تهدف إلى تطوير الأداء المهنى للأخصائيين الاجتمـاعيين فـى مجالات عملهم.

- وعلى نحو آخرقام **عبد العزيز أحمد غنيم** ببحـث عـن "التخطيط لتنمية المجتمع المحلى الحضرى المتخلف بـين النشاط الأهلى والأداء الحكومى، دراسة مطبقـة بمدينـة

طنطا وقد اعتمدت الدراسة على عـدد مـن الدراسـات السابقة منها عبد الحلـيم رضـا عبـد العـال، ١٩٧٦، "استشارة سكان المجتمع للمشاركة فى تنميـة المنـاطق الحضرية المتخلفة"، مصـطفى دسـوقى كسـبة١٩٧٧، "الجمعيات الأهلية فى مصر الواقع والمأمول فى ضـوء المتغيرات الدولية والمحلية" رفاعى محمد رفاعى، محمد عبد اللطيف عثمان ١٩٧٧ "واقـع الجمعيـات الخيريـة الأهلية فى مصر" عنتر لطفـى محمـد ١٩٧٩ "الجهـود الأهلية فى التعليم المصرى"، ومسـعد الفـاروق محمـد ١٩٨٠ "جمعية المسجد كجهاز لتنمية المجتمع المحلـى"، أحمد حسن الخياط ١٩٨٧ "العلاقة بـين الجمعيـات ذات النفع العام ومقدرتها على تحقيق أهدافها"، أمنيـة محمـد على ١٩٩٠ "دراسة تحليلية لجهود الجمعيات الأهلية فـى مجال إعداد الشباب" ورياض أمين حمزاوى ١٩٩١ عـن "معوقات إدارة الهيئات الاجتماعية الأهلية"، هدى توفيـق محمد ١٩٩٢ "دور الأخصائى الاجتماعى مـع القيـادات الشعبية لتنشيط الجهود الذاتية"، هويدا عبد المنعم ١٩٩٥ "معوقات التخطيط فى المنظمات الاجتماعية" وعلى فهمى

١٩٩٦ "الجمعيات الأهلية والتنمية الاجتماعية فى مصر"، جمال شحاته حبيب ١٩٩٦ "التدخل المهنى لطريقة تنظيم المجتمع باستخدام أسلوب المشورة المهنية لتطوير خدمات منظمات الرعاية الاجتماعية الأهلية"، أيمن رمضان عبـد الفتاح ١٩٩٨ "المقومات التى تساهم فى تحقيـق أهـداف جمعيات تنمية المجتمع المحلى الحضرى". أما عن أهـم النتائج النهائية للبحث، فقد توصلت إلى عدم وجود خطـة تنموية واضحة المعالم تعبر عن احتياج حقيقـى للسـكان وأفادت بأهمية النتائج التى حققتها الجمعية فى ظل الإدارة التطوعية حيث خلصت إلى أن الجمعية قد حققت نتـائج ملموسة فى مجال الرعاية الاجتماعية والتدريب المهنـى وعن مدى استجابة الجمعية لمتطلبات واحتياجات سـكان المجتمع فى ظل الإدارة الحكومية فقد أظهرت الدراسـة عدم وجود خطة تنموية واضحة المعالم تعبر عن أحتياج حقيقى للسكان.

- أما عن الأندية الاجتماعية والثقافية فلم تظهر إلا دراسـة واحدة، **لأحمد محمد البسيونى** عن تنمية الموارد البشرية العاملة بالأندية الاجتماعية والثقافية، والهدف منها تخطيط


برنامج مقترح للتدخل المهنى من منظور خدمة الجماعة، واقترح عدة اقتراحات كانت أهمها الاهتمـام بالتـدريب وتوفير الإمكانيات المادية المطلوبة.

- وعن التطوع أجرت **سناء حجازى** دراسة حول إسهامات الجهود التطوعية فى البرامج التنموية بالجمعيات الأهلية، دراسة وصفية مطبقة على جمعية تنمية المجتمع المحلى، غرب حلوان ٢٠٠٠، واعتمـدت علـى أحمـد زيتـون ١٩٨٧، تنمية المجتمع المحلى بين المشاركة والإحسـان، نوال المسيرى ١٩٧٩ معوقات المشاركة التطوعية فـى أنشطة الخدمة الاجتماعية،محمد أنور حسنين١٩٧٦ أثـر الجهود الأهلية فى تنمية المجتمعات المحلية، أحمد عبـد الفتاح ناجى ١٩٩٤ دور الجمعيات الأهليـة فـى تنميـة المجتمع المحلى، السعيد مغازى أحمد ١٩٨٨ العلاقة بين درجة تجدد القيادات المنتجة والمشاركة الشعبية، محمـد رفعت قاسم ١٩٧٤ مقومات مشـاركة مـواطن الريـف والحضر فى التنمية المحليـة، سـعودى عبـد الهـادى ١٩٩١وحدات الادارة المحلية ودورها التنمـوى، أحمـد وفاء زيتون ١٩٨٠ العلاقـة بـين الإعانـة الحكوميـة

والمشاركة الأهلية فى الجمعيات التطوعية، لبنـى عبـد المجيد ١٩٩٦ إسهامات بحوث تنظيم المجتمع فى دراسة الجمعيات الأهلية فى مصر. وانتهت هذه الدراسـة إلـى ضرورة تكثيف الدراسات المختلفة بإسهامات المتطوعين فى شتى مجالات التنمية، والقيام بالمسوح المختلفـة مـع دراسة احتياجات المؤسسات الأهلية بين المتطوعين وكذا التدريب والاهتمام بالتثقيف.

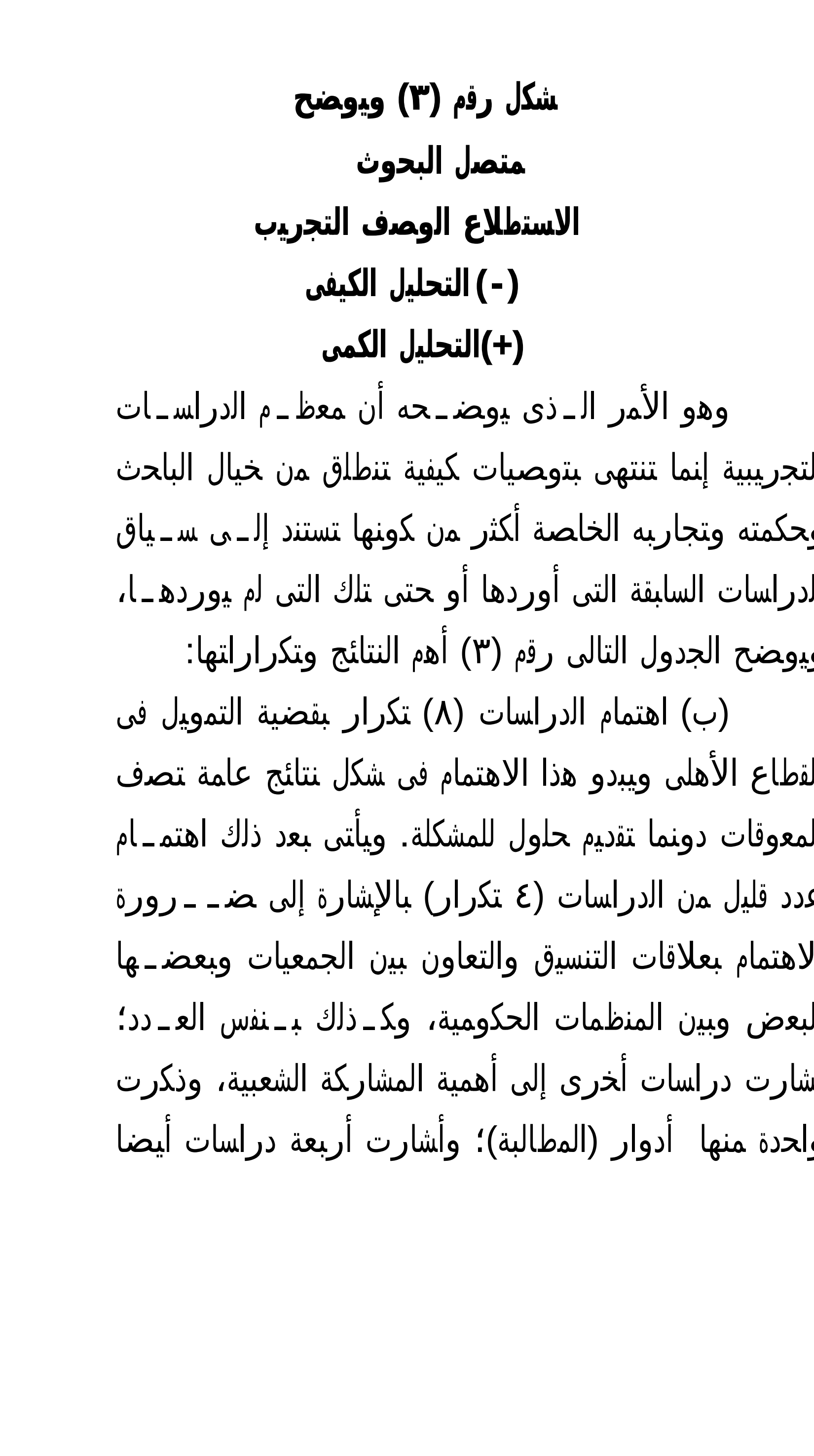
- وقامت **لبنى عبد المجيد** عام ٢٠٠٠ ببحث آخـر حـول تنظيم وإدارة المتطوعين لعـلاج أزمـة التطـوع فـى الجمعيات الأهلية واعتمدت على عدد كبير من البحـوث السابقة مصرية وأجنبية .. وعرضت للخصائص العامـة للمتطوعين والجهود التى تبذل لهم .. وأشارت إلى سـبل علاج أزمة التطوع مـن خـلال اسـتثارة المتطـوعين والتركيز على الدوافع الدينية، التشجيع، التدريب، بـرامج الشراكة مع الحكومة، شبكة قوية للمتطـوعين، تطـوير مناهج كليات ومعاهد الخدمة فى موضوع التطوع، فضلا عن وضع مستويات للإدارة التطوعية .

- وعن الأطفال فى المنظمات الغير حكومية قـام **يسـرى سعيد حسنين ١٩٩٥،** بدراسة حول مشـكلات التفاعـل الاجتماعى لأطفال الحضانة التابعـة للمنظمـات الغيـر حكومية وأشار إلى ضـرورة تحسـين ظـروف عمـل المشرفة، وإمكانيات الحضانة، واكتشاف مشكلات التفاعل مبكراً.
- أما **عصام عبد الـرازق،** فقـد أجـرى دراسـة حـول المؤشرات المهنية فى مبادىء خدمة الجماعـة، دراسـة مطبقة فى مراكز الشباب بمحافظة القاهرة. وانتهت إلـى إطار تصورى مقتـرح يعتمـد علـى مجموعـة مـن الاسـتراتجيات مثـل اسـتراتيجية العمـل الجمـاعى، استراتيجية تطبيق المبادىء المهنية، استراتيجية الاتصال فى طريقة خدمة الجماعة.

وبعد هذا العرض ... يمكن ملاحظة الآتى:

(أ) اعتمد عدد من البحوث على التجريب والتـدخل .. وهنا تبرز قضية غاية فى الأهمية وهى التدرج فى المنـاهج بمعنى أن دراسات التجريب وهى التى تبحث عـن العلاقـة

السببية بين المتغيرات يجب أن عقب الدراسات التى تصـف العلاقات الوظيفية بين تلك المتغيرات التى تأتى بدورها حين يتواجد التجديد الدقيق للمفاهيم فالاستطلاع أساس الوصف ثم التجريب. واللافت للنظر أن معظـم الدراسـات التجريبيـة تنطلق من فكرة لدى الباحث لا يتوفر فيهـا سـمة التـراكم" فالدور مثلاً يبنى على وصف دقيـق للعلاقـات الوظيفيـة للمكونات الأساسية لهذا الدور مـن مهـارات، أدوات، قـيم مهنية، ومعارف .. وعليه فإن الباحث عن الـدور المهنـى والذى يتطرق إلى التدخل والتجريب إنما يكون من المفترض أن يؤسس ذلك على وجود وصف واضح للعلاقة الوظيفيـة بين الأداة المهنية والمهارة فـى اسـتخدامها علـى سـبيل المثال .. أو بين متغير الحاجة للتطوع مثلاً ومتغير استثارة المتطوع .. وهكذا ... وهو ما يجعلنى أعتقد افتقـاد معظـم البحوث العلمية لفكرة التراكم العلمى التى يوضحها الشـكل رقم (١) والتى تبين أيضا فى الشكل (٣) ... وهو ما يعبـر عنه بمتصل أنواع البحوث Research Continuum



شكل رقم (٣) ويوضح

متصل البحوث

الاستطلاع الوصف التجريب

(-) التحليل الكيفى

(+)التحليل الكمى

وهو الأمر الـذى يوضـحه أن معظـم الدراسـات التجريبية إنما تنتهى بتوصيات كيفية تنطلق من خيال الباحث وحكمته وتجاربه الخاصة أكثر من كونها تستند إلـى سـياق الدراسات السابقة التى أوردها أو حتى تلك التى لم يوردهـا، ويوضح الجدول التالى رقم (٣) أهم النتائج وتكراراتها:

(ب) اهتمام الدراسات (٨) تكرار بقضية التمويل فى القطاع الأهلى ويبدو هذا الاهتمام فى شكل نتائج عامة تصف المعوقات دونما تقديم حلول للمشكلة. ويأتى بعد ذلك اهتمـام عدد قليل من الدراسات (٤ تكرار) بالإشارة إلى ضـرورة الاهتمام بعلاقات التنسيق والتعاون بين الجمعيات وبعضـها البعض وبين المنظمات الحكومية، وكـذلك بـنفس العـدد؛ أشارت دراسات أخرى إلى أهمية المشاركة الشعبية، وذكرت واحدة منها أدوار (المطالبة)؛ وأشارت أربعة دراسات أيضا

لأهمية تدريب الموظفين والعاملين وأضافت إحداها تـدريب المتطوعين.

وفى هذا الصدد أيضا جاءت النتائج بتوصيات تحتـاج إلى دراسات أخرى بعد ذلك تصـنف البـرامج التدريبيـة المقترحة تفصيلاً وأخرى تجرب تلك البرامج.

جدول رقم (٣)

ويوضح أهم النتائج التى انتهت إليها البحوث

م	أهم النتائج	التكرار
١	التمويل أهم معوقات المنظمات غير الحكومية	٨
٢	العلاقات تهتم بالتعاون والتنسيق وليس التمويل	٤
٣	تدريب الموظفين والأخصائيين المتطوعين	٤
٤	توجد أدوار علاجية (المطالبة / المشاركة)	٤
5	نقص الإمكانيات الفنية والعمالة المدربة	٣
٦	أهمية العلاقات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية	٢
٧	غياب الدور التنسيقى للاتحادات وضرورة تفعيل الدور	٢
٨	ضرورة تشجيع التطوع	٢
٩	التركيز على دور الإعلام فى استثارة المشاركة	٢
١٠	عدم تطوير أساليب العمل بالجمعيات	١
١١	رفض أساليب الوصاية والقيد على الحريات من قبل الاتحاد	١
١٢	الدور الوقائى أهم أدوارجمعيات حماية البيئة	
١٣	قيادة العمل الاجتماعى الشعبى	١
١٤	عدم إيمان العاملين بالعمل الاجتماعى	١
15	تدعيم الاتجاهات والقيم البيئية المرغوبة	١
١٦	أهمية وجود تشريع بيئى	١
١٧	إنشاء شبكة معلومات	١
١٨	استخدام استراتيجية الصراع	١
١٩	توجد علاقة بين متغيرات إدارية متعددة والمجال الذى تعمـل فيـه	١

	الجمعيات الأهلية	
٢٠	أهمية الجمعيات العلمية & التثقيف & التنمية المحلية	١
٢١	سيطرة المسئولين على الجمعية	١
٢٢	ارتفاع سن المسيطرين على الجمعيات	١
٢٣	عدم كفاية أعداد الأخصائيين الاجتماعيين	١
٢٤	ضعف الرغبة فى التطوع	١
٢٥	الاهتمام بنموذج حل المشكلة واعتماده على أدوات وأساليب للتدخل	١
٢٦	يجب أن تركز الجمعيات على زيادة دخل المرأة الفقيرة	١
٢٧	مجلس نقابة الاجتماعيين بالفيوم يحتاج إلى تفعيل أسلوب العمل	١
٢٨	النقابة لا تقوم إلا بخدمات اقتصادية فقط	١
٢٩	ضعف الانتماء لدى أعضاء مجلس الإدارة وبالتالى عدم القدرة على تدعيم المشاركة	١
٣٠	تطوير مناهج كليات معاهد الخدمة الاجتماعية فى موضوع التطوع	١
٣١	لا يوجد تقدير احتياجات السكان وفق خطة تنموية	١
٣٢	استكمال الجهاز الوظيفى فى الأندية الاجتماعية	١
٣٣	تكثيف بحوث التطوع المتعلقة بإسهامات المتطوعين	١
٣٤	دراسة احتياجات المؤسسات الأهلية من المتطوعين	١
٣٥	ضرورة التركيز على استثارة المتطوعين	١
٣٦	التركيز على الدوافع الدينية فى التطوع	١
٣٧	وضع مستويات للأداء التطوعى	١

وأشارت ثلاث دراسات إلى وجود نقص فى الإمكانيات الفنية والعمالة المدربة وأخرى أشارت لضعف المتطوعين ولم أستطع بعد ذلك تجميع النتائج فى عدد من التكرارات،

حيث بدت كل نتيجة مستقلة بذاتها. والحقيقة أن عدداً كبيراً من الدراسات تشعر معه وأنت تقرأها أن الباحث يهتم بتغطية العمل الأهلى وآخر بالتطوع وثالث بالنقابة، ورابع بنموذج حل المشكلة وآخر باستراتيجيات الصراع ... ولكن يظل السؤال قائماً حول العلاقة التكاملية التى تربط هذه البحوث لتحدث إسهاماً ملحوظاً فى (أدوات & مهارات & معارف & قيم) الممارسة المهنية فى قطاع العمل الأهلى، واستقرار هذه الدراسات عند مرحلة الانتهاء إلى نتائج صادرة من جهد علمى فى اتجاه يبتعد عن الوحدات الأخرى فى البناء، مما جعل إسهام الخدمة الاجتماعية من خلال تقنياتها فى العمل الأهلى ومنظمات المجتمع المدنى يبتعد عن الدور المأمول من مهنة تمتلك مقومات التأهل للصدارة بين العاملين المهتمين من جهة والتخصصات الأكاديمية من جهة أخرى.

(ج) لوحظ فى العديد من الدراسات أن سرد الدراسات والبحوث السابقة إنما يأتى بعد تحديد مشكلة البحث لكن من الثابت علمياً أن أهم ميزة لتلك الدراسات والبحوث هى تحديد النقطة التى يبدأ منها الباحث من حيث انتهى الآخرون فالتراكمية هى أن يبدأ الباحث من حيث انتهى الآخرون ..

بيد أنه يوجد شبه غموض فى هذا الصدد .. حيث ترد الدراسات بعد أن يحدد الباحث المشكلة ثم يبحث عن الدراسات التى ترتبط بهذه المشكلة فيوردها فى متن بحثه لكى يثبت أولاً أن بحثه الجديد لا يتشابه معها، وغير مكرر مع بحث آخر، وثانياً لأن ينشر مدى علمه بهذه البحوث، وثالثاً لكى يقرر ما هى أوجه استفادته منها .. وهذا الاتجاه الخطير علمياً إنما يؤدى إلى خلل يجب الانتباه إليه فى أسلوب اختيار مشكلة البحث لدى الباحثين، فبينما المفروض أن يتم ذلك كما ذكر سابقاً بالرجوع إلى الدراسات السابقة فى المجال التخصص كما يتضح فى شكل رقم (٣)، وذلك بعد مراجعة التراث المتاح فى المجال العام والاهتمام الشخصى والارتباط بإطار نظرى تأتى المشكلة لتمثل نقطة بداية جديدة ...

تحديد المشكلة والارتباط بالإطار النظرى

الفروض والتساؤلات المفاهيم

شكل رقم (٣) ويوضح مراحل تحديد مشكلة البحث

(د) بمراجعة الدراسات التى نفذت فى مجال واحد مثل البيئة، المشاركـة.. إلخ يلاحظ اختلافها الواضح حول الدراسات السابقة التى استندت أو أشارت إليها كل منها؛ مما يعطى مؤشراً لعدم وجود فكرة التراكم الرأسى ووقوع تلك الدراسات فى إطار التوسع الأفقى للبحوث حتى فى المجال الواحد.

(هـ) ومن المؤشرات الدالة الأخرى ملاحظة أن هناك بحوثاً اهتمت بالرجوع إلى دراسات سابقة متعددة وبحوث أخرى لم تشر إلا إلى دراسات محددة .. مما يعطى انطباعاً سلبياً فى صالح فكرة التراكم العلمى، بصرف النظر عن مدى قدرة الباحث على مسح التراث أو مدى توفر هذا التراث من عدمه.

(و) بمراجعة الدراسات السابقة الأجنبية فى بحوث منظمات المجتمع المدنى والتى تم الإشارة إليها فنجد أنه لم

يتكرر ورود دراسة واحدة على وجه الإطلاق فى تلك الدراسات. ويعنى هذا اهتمام البحوث فى مصر بالدراسات المصرية فى المقام الأوسع أما الأجنبية فتلك تخضع لقدرة الباحث من ناحية، وتنوع وتعدد المصادر المتاحة له من الدوريات العلمية من ناحية أخرى، واختلاف الكلمات المفتاحية Key Words التى يدخلها الباحث أو المسئول عن شبكة المعلومات فى الكمبيوتر بالمراكز المتخصصة لذلك، مما يعطى للباحث قائمة مختلفة فى كل مرة بحث أو للباحثين على اختلافهم وتعددهم. هذا بالإضافة إلى محدودية الإمكانيات العلمية والتقنية.

وهذا الأمر إنما يؤثر فى الخروج بنتيجة غاية فى الأهمية تتعلق بقضية (النطاق الجغرافى للعلم) Science Location هل هو محدود بالمكان .. أى الدولة أو المنطقة أم أنه مرتبط بنطاق، ثم أنه يتعلق أيضا بقضية النطاق الثقافى للعلم Science Culture. أوسع فهل هو محدود بالمستوى الثقافى والتقنى للباحـث أم أنه أى العلم، تراكمى موحد يتعدى حدود المكان واللغة والثقافة وفى هذا الصدد يمكن للقارئ مراجعة نماذج العمل مع المجتمع الأهلى

المحلى Community Practice Models فى دائرة المعارف للخدمة الاجتماعية Encyclopedia Of Social Work ص ص ٥٧٧-٥٩٤ .. وهى على النحو التالى[٢٨].

وتهتم هذه النماذج بتوصيف أساليب العمل الأهلى على مستوى المجتمع المحلى فتتعدد محكات المقارنة بين النموذج وبين العائد المرغوب، الإنسان المستهدف بالتغيير، تشكيل أنساق العمل، الاهتمامات، أدوار الخدمة الاجتماعية، وتناول أساليب الجيرة، تنظيم المجتمعات الوظيفية، التخطيط الاجتماعى، الفعل الاجتماعى والسياسى، الارتباط والاتحاد، الحركات الاجتماعية. وهذه جميعها تحتاج إلى دراسة ووصف وتجريب، حيث تعتبر هى التطور الطبيعى فى الخارج لنماذج (جاك روثمان Jack Rothman) الثلاثة وهى الفعل الاجتماعى، التخطيط الاجتماعى، والتنمية المحلية، والتى اعتمدت عليها كثير من بحوث الخدمة الاجتماعية وتنظيم المجتمع على وجه الخصوص فى مصر.

وعلى الرغم من ورود هذه النماذج فى دائرة معارف الخدمة الاجتماعية إلا أن البحوث المصرية فى الخدمة الاجتماعية فى منظمات المجتمع المدنى لم تتجه صوب

الاستفادة منها وإخضاعها للبحث والدراسة ووصف متغيراتها تمهيداً للتجربة والتدخل، وبما يعنى انعكاس تلك البحوث المقترحة على تطور الأدوات والمعارف والتقنيات المتعلقة بأدوار الأخصائى الاجتماعى فى العمل بمنظمات العمل الأهلى وتطبيقاتها فى مصر.

(ز) وفى مقابل غلبة الاهتمام بالجمعيات الأهلية كجزء من منظمات المجتمع المدنى تم رصد دراستين فقط عن النقابات .. (راجع دراسات على عباس دندراوى) فهما عن تقويم جهود نقابة الاجتماعيين بالفيوم. وبالرجوع إلى الدراسات السابقة فى الدراستين نلاحظ الاختلاف الواضح بينهما ما عدا التشابـه فى دراستين فقط. ولكن يلاحظ مثلاً وجود دراسة سابقة لمحمد رفعت قاسم عن مقياس للمدافعة بالتطبيق على نقابة المهن الاجتماعية وكان ذلك فى دراسة للماجستير عام ١٩٨٨ – إلا أن أحداً من الباحثين فى مجال منظمات المجتمع المدنى حسب ما ورد من بحوث قد ارتكز على تلك الدراسة وقام بتقنين أدوار المدافعة فى تلك المنظمات، وبالمثل يمكن مراجعة دراسات أخرى عن المشاركة وكذلك دور الأخصائى الاجتماعى إلخ لنلاحظ ذات

النتيجة وهى غياب فكرة التراكمية بمعناها الحقيقى عن البحوث فى هذا القطاع.

(ح) ومن استقراء الدراسات السابقة التى اعتمدت عليها البحوث المعنية بالعمل الأهلى فى منظمات المجتمع المدنى من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٠ على مستوى ما بعد الدكتوراه – نلاحظ أنه منذ الستينيات مروراً بالسبعينيات والثمانينيات وبداية التسعينيات وردت بحوث متعددة عن العمل الأهلى ومنظماته وأدوار الممارسين (وزارة الشئون الاجتماعية، عبد الحليم رضا، مصطفى دسوقى، محمد رفعت قاسم، إبراهيم عبد الرحمن، رشاد عبد اللطيف، على زيدان، ملاك الرشيدى، أحمد زيتون، نوال المسيرى، وآخرون) إلا أنها توارت تقريباً فى ١٩٩٥ وما بعدها فى حين أن العالم كله بدأ يدخل وبقوة فى نطاق الاهتمام بالمجتمع المدنى وقد يكون غياب التخطيط العلمى للبحوث أو غموض المناهج والتنافس أو الصراع الأيديولوجى والثقافى هى الأسباب التى أدت إلى ذلك – حتى أننا نلحظ عدم انتهاء عدد كبير من الدراسات محل المراجعة وهى أحدث ما كتب عن هذا المجال لتقنيات متخصصة فى الخدمة الاجتماعية فى مجال منظمات المجتمع

المدنى مثل (البرامج التدريبية لدور معين للأخصائيين & تطوير أداة دراسة أو تشخيص – تطوير قيم أدائية مهنية & تصور حول بناء تنظيمى اجتماعى مؤثـر إلخ) واقتصرت البحوث على نتائج إيجابية بالنسبة للبحث ولكن كل منها تسير فى اتجاه مستقل بذاته. وهذا لا ينفى جهود الباحثين فى هذا الاتجاه مثل وجود عدد من الاستراتيجيات والتكنيكات فى نتائج بعض الدراسات، (انظر المراجع رقم ٧، ١٩، ٢/٢٠ على سبيل المثال).

(ط) أما التطوع .. فلم يظهر كهدف رئيسى ومركز إلا فى بحثين استهدف الأول دراسة التطوع فى جمعية واحدة فى غرب حلوان (انظر دراسة سناء حجازى) والآخر استهدف دراسة عملية تنظيم وإدارة المتطوعين لعلاج أزمة التطوع فى الجمعيات الأهلية فى محافظة القاهرة (انظر دراسة لبنى عبد المجيد) وقد جاء البحثان فى مؤتمر واحد عام ٢٠٠٠ أى لم تظهر بحوث عملية عن التطوع طوال الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٠ إلا مرتين فقط وهما يصلحان كأساس تبنى عليه دراسات أكثر تخصصاً فى تقنيات الأخصائيين الاجتماعين نحو تنظيم عملية التطوع فى

الجمعيات الأهلية خاصة وأن العام الحالى هو العام الدولى للتطوع.

(ى) أما عن التكامل وتناغم الدراسات السابقة التى استندت إليها البحوث فى التحليل فإننا من خلال مراجعتها نلاحظ نتيجة مهمة مؤداها – أنه لو كان هناك استناد تراكمي للبحوث لعديد من تلك الدراسات .. لأصبح الوضع اليوم مختلفاً من حيث تقنين الأدوات والمهارات والقيم والمعارف فمثلاً هناك دراسة لمحمد رفعت قاسم حول مقياس المدافعة، ورشاد عبد اللطيف عن دور المستشار المهنى فى المؤسسات التطوعية، ومحمد نوح عن المهارات فى تنظيم المجتمع وطرق اكتسابها وتحليل لمهارة إقامة وتدعيم العلاقة مع سكان المجتمع، وملاك الرشيدى عن دور فريق العمل فى زيادة مشاركة المرأة الريفية فى التنمية المحلية. إلا أن الوضع الحالى للبحوث والممارسة المهنية فى مجال المنظمات غير الحكومية يفيد بوجود قدر من المعارف حيث ساهمت تلك البحوث وغيرها فى تطويرها وتوفيرها. لكن الأمر يختلف حيث الحديث عن الأدوات والمهارات القيم المهنية فى هذا القطاع بالذات فالمدافعة والتمكين كأدوات

مهنية تتطلب مهارات خاصة تحتاج اليوم إلى التقنين ولا يوجد فى النسق الكبير من البحوث والدراسات ما يساعد الممارس اليوم على الأداء بفاعلية ومهارة. وكما أن تكوين العلاقة المهنية كأداة بين الأخصائى الاجتماعى وسكان المجتمع والقيادات ما تزال هى الأخرى فى احتياج للتطوير وكذلك السمات الخاصة للأخصائى الاجتماعى الذى يعمل فى مجال العمل الأهلى ما تزال قيد الوصف والتقنين ناهيك عن القيم المهنية. وعن المشاركة ومقوماتها جرت دراسات لمحمد رفعت قاسم، سوسن عثمان، خليل عبد المقصود، عبد الهادى الجوهرى، تومادر مصطفى، نصيف فهمى وماهر أبو المعاطى، ملاك الرشيدى ورشاد عبد اللطيف وغيرهم، إلا أن أداة مقننة لاستثارة المشاركين وقياس الاتجاه نحو المشاركة .. إلخ ما تزال فى احتياج إلى تطوير يسمح باستخدامها من قبل الممارسين.

(ك) وهنا يمكن أن نشير إلى تجربة مهمة تتمثل فى مؤتمر علمى عقد بتنظيم المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببنها عام ١٩٩٦ حول الجمعيات الأهلية وتنمية المجتمعات المحلية فى الوطن العربى ورد فيه مجموعة بحوث عن

الجمعيات الأهلية – كان أهمها بحثين أولهما عن خطاب الجمعيات الأهلية العربية **لمحمد حافظ دياب**[٢٩]. والآخر إسهامات بحوث تنظيم المجتمع **لبنى محمد عبد المجيد**[٢٩]. فى دراسة الجمعيات الأهلية وقد قام الباحثان بإجراء تحليل للبحوث والدراسات السابقة بالطرق الكمية والكيفية بهدف التوصل للنتائج.

وقد استهدف البحث الأول التعرف على خطاب الجمعيات الأهلية العربية والذى بدأ تبشيرياً حتى وصل إلى الخطاب العلمى محللاً لبحوث عربية نشرت منذ عام ١٩٦٠ وكان عددها ٣٦٣ بحثاً منها ٩٤ بحثاً من مصر و ١٢٤ بحثاً فى الخدمة الاجتماعية من الدول العربية المختلفة.

وقد احتلت الخدمة الاجتماعية الحقل المعرفى الأوسع فى بحوث الجمعيـات الأهلية بنسبة ٣٤% تلاها مباشرة علم الاجتماع بنسبة ٢٣%. وقد ارتبطت نتائج البحث بتاريخ الجمعيات والمشاركة الشعبية ومشاركة المرأة وتقويم البرامج ودور الأعلام، كما تعرضت النتائج لبرامج التدريب ومشكلات التمويل والتنظيم القانونى والعلاقات بين الجمعيات. وانتقد البحث قدرة البحوث التى تم تحليلها على

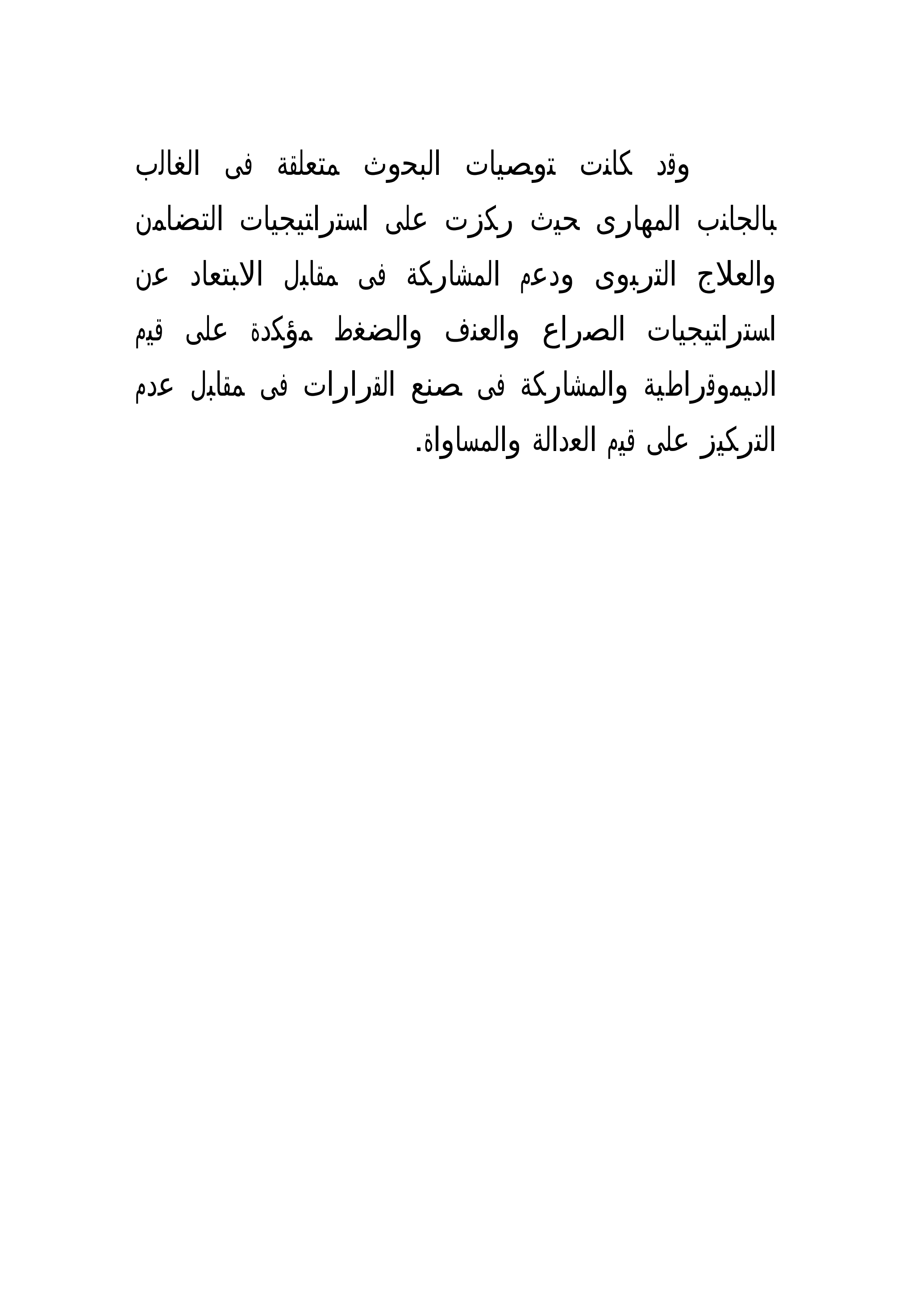
تقديم حلولاً ناجحة للمشكلات التى تواجهها الجمعيات الأهلى فى الوطن العربى، كما أشار إلى النقد الموجه لاعتبار الجمعيات إحدى مؤسسات المجتمع المدنى على أساس أن ذلك يمكن أن يلقى بعض الريب على الجمعيات ذات الطابع الشعبى الصرف.

وقد استخدم البحث الثانى نفس المنهج المستخدم فى التحليل فى البحث السـابق الإشارة إليه، حيث قامت الباحثة بحصر جميع البحوث التى اهتمت بدراسة الجمعيات الأهلية فى تنظيم المجتمع منذ بداية الدراسات العليا بالخدمة الاجتماعية فى مصر وحتى عام ١٩٩٦ وكان ٥٥ بحثاً منها ٤٣ بحثاً فى جامعة حلوان و ١٢ بحثاً بجامعة القاهرة. وقد بلغت نسبة تلك البحوث من العدد الكلى للبحوث التى أجريت كبحوث لتنظيم المجتمع حتى ذلك الوقت أكثر من ٥٠% مما يعنى وجود اهتمام ملحوظ من جانب تنظيم المجتمع بهذا المجال.

وقد أضافت هذه النتائج تأكيداً على ما تم الذهاب إليه من الاتجاه إلى العمومية وليس التخصص، بيد أن علامات التعجب تثار عند مقارنة أعداد بحوث الماجستير والدكتوراه

بنظريتها بعد تلك المرحلة حيث تصبح المقارنة فى جانب الأولى؛ كما يبدو غلبة بحوث الخدمة الاجتماعية على بحوث علم الاجتماع عند المقارنة فى اهتمامها بقضايا العمل الأهلى.

وتركزت معظم البحوث على توصيف الطريقة فى الجمعيات ثم تقويم دور الجمعيات فى التنمية. ولم يتعرض إلا بحث واحد الجمعيات الأهلية فى منطقة القوة أو الصراع، وقد أضافت تلك البحوث إلى المعرفة الخاصة بالجمعيات وذلك بعد تحليل نتائجها ككل حيث يعد معظمها دراسات حالة أو تجارب للتدخل يصعب تقييم نتائجها، كما أنها قدمت نقداً للممارسين بالجمعيات وانتقدت مستوى أداءهم المهنى والمهارى. ولم تقدم الحلول الملائمة لعلاج هذا الضعف كما لم تقدم الحلول لعلاج ضعف المشاركة والتطوع ومشكلات التمويل والخلل فى العلاقات الرأسية والأفقية، ولم تهتم بالمعوقات التشريعية والقضائية والسياسية التى تواجهها الجمعيات متجاهلة السياق السياسى والثقافى والاقتصادى والاجتماعى لتلك المؤسسات، وذلك بالرغم من انطلاق معظم تلك البحوث من نظرية النسق الاجتماعية.



وقد كانت توصيات البحوث متعلقة فى الغالب بالجانب المهارى حيث ركزت على استراتيجيات التضامن والعلاج التربوى ودعم المشاركة فى مقابل الابتعاد عن استراتيجيات الصراع والعنف والضغط مؤكدة على قيم الديموقراطية والمشاركة فى صنع القرارات فى مقابل عدم التركيز على قيم العدالة والمساواة.

سابعاً: النتائج

ومن هنا يمكن استخلاص الآتى:-

١-إن البحوث والدراسات السابقة فى مجال المنظمات الأهلية (المجتمع المدنى) إنما ساهمت فى تطوير المعارف konwledge فى هذا الصدد أكثر من اهتمامها بتطوير الأدوات المهنية Techniques فى مراحل الدراسة والتشخيص والعلاج.

٢-إن هذه البحوث فى معرض تطويرها للمعارف وإشاراتها المتعددة للأدوات والمهارات والقيم إنما سارت عرضياً وليس رأسياً، بمعنى أنها لم تثبت تطوراً فى عمق التخصص حيث يمكن أن نتصور هذا المسار دائرياً مبتعداً عن التراكم، فقد ظهرت على سبيل المثال فى التسعينيات دراسات تصف دور تنظيم المجتمع فى المنظمات الأهلية بعد أن ظهرت مثلها تقريباً فى السبعينيات!، وذات الأمر يبدو فى التطوع، فها هى بحوث عام ٢٠٠٠ تنادى بتشجيع التطوع وتطالب المتخصصين بتحديد وتطوير الأدوات

والاستراتيجيات والتكتيكات، وهو ما ظهر أيضا فى بحوث الستينيات والسبعينيات.

٣-تغلبت النزعة العمومية على التخصص، فالإشارات والنتائج عامة تقرر الماهية The What، ولكنها تبتعد عن أسلوب الأداء ومتغيراته The How. فالأبحاث تتناول الدور، العلاقات، المشاركة، بيد أن الأمر يحتاج أن تقدم للممارسين أدوات ممارسة، وطرائق لاكتساب المهارات وبرامج واقعية تعينهم على ذلك، ونسق من القيم المهنية التى تفرز الممارسة المهنية.

٤-وأخيراً يبدو من مراجعة البحوث أن المهنة لم تستعد بعد للتعامل مع متغيرات السياق الليبرالى ومجتمع الاقتصاد الحر فما زالت مستغرقة فى مظلة السياق الاشتراكى ومجتمع الحماية الحكومية، فمعظمها ينتقد الممارسة والممارسين دون أن نقدم لهم ما يعينهم أولاً على (التواجد) فى وظائف وأعمـال فنية فى قطاع منظمات المجتمع المدنى قبل أن نساعدهم على التطور والنماء (والبقاء).

وهذا الذى يعينهم على التواجد والبقاء إنما هو مهنة قوية (بمعارف متخصصة) وقيم مهنية متميزة، ثم برنامج

لتطوير المهارات فى استخدام الأدوات المهنية؛ هذا هو الإطار المهنى الذى يميز المهنة، ويجعل غير المتخصصين يبتعدون، ويحدث التأثير الذى يجعل الناس يبحثون عنها ويسعى المجتمع إليها ويكفى أن نذكر هنا أن مشكلات ضعف الكوادر الفنية من أهم ما يعيق العمل فى المنظمات الأهلية حسب أحدث ما ظهر من بحوث[٣١].

نحو بحوث مستقبلية

ويمكننا فى عرض موجز استخلاص أهم التساؤلات التى أفرزها هذا التحليل بحيث يمكن اعتبارها أسساً لبحوث مستقبلية فى قطاع منظمات المجتمع المدنى:

١-هل يمكن تشخيص ووصف الواقع الحالى لمنظمات المجتمع المدنى من حيث علاقتها بالمنظمات الأخرى وفى ضوء التشريعات الحالية والمقترحة؟

٢- ما هى السمات الشخصية المميزة للأخصائى الاجتماعى الذى يعمل فى منظمات المجتمع المدنى، تلك المتعلقة

بالإعداد العلمى والعملى والأخرى المتعلقة بالتكوين الشخصى، والسياق الثقافى؟

٣- هل يمكن الاتجاه إلى بحوث قياس العائد الاقتصادى والاجتماعى لتكلفة الأداء المهنى فى منظمات المجتمع المدنى فى مصر؟

٤-هل يمكن تحديد أدوات الدراسة والتشخيص لمتغيرات العمل الفنى فى منظمات المجتمع المدنى بشكل يمكن الاتفاق العلمى والعملى عليه، وإخضاعه للتطوير المقنن علمياً؟

٥-بالمثل هل يمكن تحديد أدوات العلاج (التدخل المهنى) لدفع علاج المشكلات التى تعيق العمل الفنى فى القطاع الأهلى؟ مثل نقص التمويل أو انخفاض الرغبة فى التطوع .. إلخ.

٦-ما هى القيم المهنية التى تؤسس العمل فى هذا القطاع؟ وما هو الاختلاف بين تلك القيم وبين أخلاقيات الممارسة Code Of Ethics؟

٧-كيف يمكن قياس مهارات العمل المهنى والمتمثلة فى استخدام أدوات الممارسة Practice Techniques،

وهل توجد تلك المقاييس؟ وإن وجدت هـل هى مقننة أم ما تزال فى حاجة إلى التقنين؟.

٨-وانطلاقاً من السؤال السابق هل هناك اتفاق بين المتخصصين على مدلول المدافعة Advocacy والتمكين Empowerment، وبشأن كيفية استخدامها وتقويم هذا الاستخدام – هذا على اعتبار أنهما من أهم المفاهيم التى يتم تداولها الآن فى سياق الحديث عن منظمات المجتمع المدنى؟

٩-ما هو مستقبل مراكز الشباب، الإنتاجية الاجتماعية والثقافية، النقابات فى ظل ابتعاد المهنة عن التدخل بمفهوم العمل الأهلى فى سياق مجتمع لا يعترف إلا بالاتجاه الليبرالى؟

١٠-هل يمكن أن تقوم الجهات الأكاديمية والتنفيذية فى نطاق الخدمة الاجتماعية بتحديد تصور لخطة بحوث تضع فى اعتبارها تطور أدوات ومهارات وقيم الممارسة فى القطاع الأهلى؟.

المراجع

١- Hudson . W.W. : Scientific Imperatives In Social Work Research And Parctic, Social Service Review, F.E. Peacock Inc., Illinois, ١٩٨٧, P. ٣٤٣.

٢-أيمن السيد عبد الوهاب، قانون الجمعيات الأهلية، نحو تنشيط المجتمع المدنى فى مصر، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، السنة العاشرة، ٢٠٠٠، ص ٤، نقلاً عن محمد السيد سعيد، الأعلام وثقافته، ورقة مقدمة للمؤتمر الثانى للمنظمات الأهلى العربية، القاهرة ١٩٩٧، ص ٢٥.

٣-المرجع السابق، ص٤.

٤-المرجع السابق، ص٥.

٥-راجع مؤلف "مواطنون – دعم المجتمع المدني في العالم، سينكوس، منظمة التحالف العالمى لمشاركة المواطنين، ١٩٩٤.

٦-أماني قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطنين، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٢٤، ٢٥.

٧-تومادر مصطفى صادق، العلاقة بين المنظمات الاجتماعية وتحقيق الأهداف، دراسة مطبقة على المنظمات غير الحكومية لحماية البيئة فى علاقتها بالمنظمات المجتمعية الأخرى بمحافظة القاهرة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد التاسع، أكتوبر ٢٠٠٠.

١/٨) محمد السيد أبو المجد عامر، دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة من التلوث، دراسة مطبقة على بعض الجمعيات المعنية بالبيئة فى مصر، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٩٧.

٢/٨) سوسن عثمان عبد اللطيف، دور الجمعيات الأهلية فى حماية البيئة بين الواقع والمأمول، المؤتمر العلمى السنوى العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة، فرع الفيوم، يونيو ١٩٩٧.

٩-أبو النجا محمد العمرى، التدخل المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى المنظمات غير الحكومية للحفاظ على البيئة الحضرية من التلوث، المؤتمر العلمى الدولى الثانى

عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، المجلد الثانى أبريل ١٩٩٩

١٠-خليل عبد المقصود عبد الحميد، المشكلات البيئية بمحافظة الفيوم ودور الجمعيات الأهلية فى مواجهتها، المؤتمر السنوى الحادى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، الجزء الثانى، مايو ٢٠٠٠

١/١١)-عبد الهادى الجوهرى، دور المشاركة الشعبية فى التنمية، المؤتمر العلمى السنوى العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، يونيو ١٩٩٧.

٢/١١)-إقبال الأمير السمالوطى، تصور مقترح لتفعيل آليات المشاركة الشعبية من واقع الدراسة الميدانية، مجلد القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، بالقاهرة، العدد الثامن، ١٩٩٧.

٣/١١)-عبد العزيز عبد ا المختار، المشاركة الشعبية فى جهود التنمية المحلية٠٠ الواقع والمأمول، المؤتمر العلمى السنوى التاسع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، مارس ١٩٩٦.

١٢-أحمد مصطفى خاطر، فاعلية الجمعيات الأهلية فى أداء دورها-دراسة ميدانية مطبقة على الجمعيات الأهلية بمدينة الإسكندرية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، الجزء الأول، يناير ١٩٩٤.

١٣-صلاح حوطر، مشاركة بعض الجمعيات فى تنمية الوادى، المؤتمر العلمى السنوى العاشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، يونيو ١٩٩٧.

١٤-هدى توفيق محمد سليمان، تفعيل دور المنظمات الأهلية فى ظل العولمة، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، القاهرة، فرع الفيوم، العدد الثامن، أبريل ٢٠٠٠.

١٥-الفاروق زكى يونس، سياسة الرعاية الاجتماعية والعولمة ودور المجتمع المدنى ومؤسساته، المؤتمر السنوى الحادى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة القاهرة،فرع الفيوم، ٢-٤ أبريل ٢٠٠٠، الجزء الأول.

١/١٦)-رجاء محمد عبد الودود، دراسة تحليلية عن المحددات الاجتماعية لفاعلية الدور التنموى للأخصائى

الاجتماعى فى بعض المؤسسات الاجتماعية بمدينة المنيا، المؤتمر العلمى الدولى الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، القاهرة، ٢-٢ أبريل ٢٠٠٠، المجلد الثانى.

٢/١٦)-عبد العزيز أحمد غنيم، معوقات الدور التنموى للأخصائى الاجتماعى بالمؤسسات الأهلية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، العدد السادس، الجزء الأول، يناير ١٩٩٥.

١٧-مدحت محمد أبو النصر، ممارسة طريقة تنظيم المجتمع فى إحدى الجمعيات الأهلية-تجربة حقلية بجمعية اختار أسرة-محافظة القاهرة، المؤتمر العلمى الدولى الثالث عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، المجلد الثانى ٢-٣ أبريل ٢٠٠٠.

١٨-محمد السيد أبو المجد عامر:دور الجمعيات الأهلى فى حماية البيئة من التلوث، دراسة مطبقة على بعض الجمعيات المعنية بالبيئة فى مصر، مجلد دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٩٧

١٩-مديحة مصطفى فتحى:مساهمة أجهزة تنظيم المجتمع فى تنمية الموارد البشرية فى جمعيات الرعاية الاجتماعية (دراسة مطبقة على الاتحاد الإقليمى بمحافظة القاهرة)، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية القاهرة، الجزء الأول، يناير ١٩٩٤.

١/٢٠)-خليل عبد المقصود عبد الحميد:مؤشرات تخطيطية لدعم الجمعيات الأهلية لتمكين الإناث من حقهن فى التعليم، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة،العدد الثامن، أبريـل ٢٠٠٠.

٢/٢٠)-إقبال الأمير السمالوطى، عرض مختصر لدراسة موجهات وأساليب إجرائية لتفعيل دور الجمعيات فى تمكين الإناث من حقهن فى التعليم، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد العاشر، ١٩٩٩.

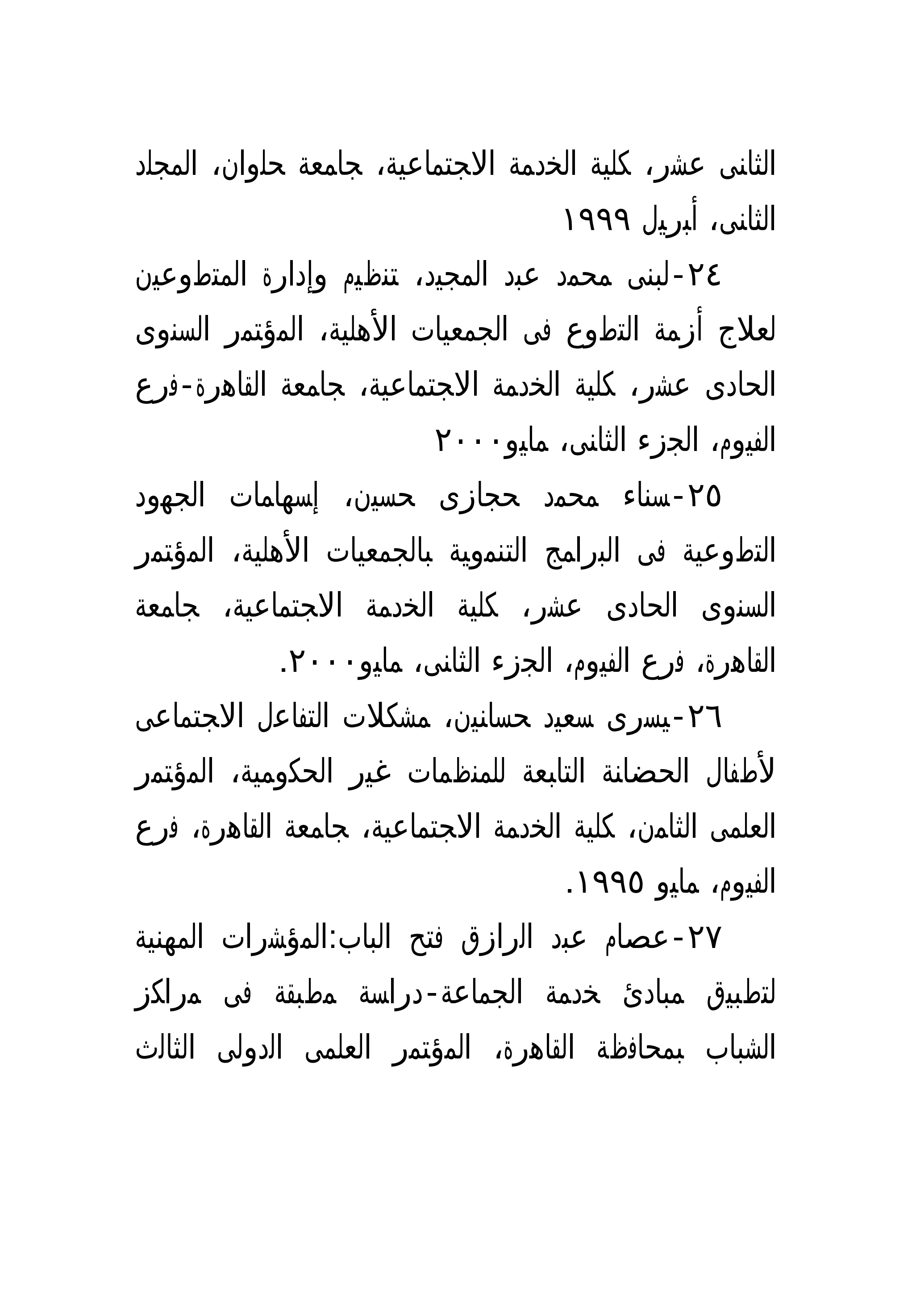
٣/٢٠)-إقبال الأمير السمالوطى، الجمعيات الأهلية وتنمية المرأة المصرية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد التاسع،١٩٩٨.

١/٢١)-على عباس دندراوى، دراسة تقويمية لمدى تحقيق نقابة المهن الاجتماعية بالفيوم لأهدافها المهنية، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد الثالث، أكتوبر ١٩٩٧.

٢/٢١)-على عباس دندراوى، تقويم الخدمات التى تقدمها نقابة المهن الاجتماعية بالفيوم لأعضائها، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، جامعة حلوان، القاهرة، العدد السادس، أبـ ـريل ١٩٩٩.

٢٢-عبد العزيز أحمد غنيم، التخطيط لتنمية المجتمع المحلى الحضرى المتخاف بين النشاط الأهلى والأداء الحكومى دراسة مطبقة بمدينة طنطا، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، العدد الثامن أبريل ٢٠٠٠.

٢٣-أحمد محمد البسيونى، تنمية الموارد البشرية العاملة بالأندية الاجتماعية والثقافية-المؤتمر العلمى الدولى



الثانى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد الثانى، أبريل ١٩٩٩

٢٤-لبنى محمد عبد المجيد، تنظيم وإدارة المتطوعين لعلاج أزمة التطوع فى الجمعيات الأهلية، المؤتمر السنوى الحادى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة-فرع الفيوم، الجزء الثانى، مايو ٢٠٠٠

٢٥-سناء محمد حجازى حسين، إسهامات الجهود التطوعية فى البرامج التنموية بالجمعيات الأهلية، المؤتمر السنوى الحادى عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، الجزء الثانى، مايو ٢٠٠٠.

٢٦-يسرى سعيد حسانين، مشكلات التفاعل الاجتماعى لأطفال الحضانة التابعة للمنظمات غير الحكومية، المؤتمر العلمى الثامن، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، فرع الفيوم، مايو ١٩٩٥.

٢٧-عصام عبد الرازق فتح الباب:المؤشرات المهنية لتطبيق مبادئ خدمة الجماعة-دراسة مطبقة فى مراكز الشباب بمحافظة القاهرة، المؤتمر العلمى الدولى الثالث

عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، المجلد الثانى، أبريل ٢٠٠٠

٢٨-محمد عويس، تخطيط برنامج الإعداد المهنى للأخصائى الاجتماعى للعمل بمشكلات البيئة، مؤتمر الجامعات فى خدمة المجتمع وتنمية البيئة، جامعة القاهرة، مارس ١٩٩٧، ترجمة:

Community practice Models-in-Encyclopedia of Social Work , ١٩th edition , Vol-١ ,١٩٩٥,P٥٨١.

٢٩-محمد حافظ دياب، خطاب الجمعيات الأهلية العربية- رؤية تحليلية ومقارنة نقدية، المؤتمر العلمى الأول حول الجمعيات الأهلية، المعهد العالى للخدمة الاجتماعية، بنها، ١٩٩٦.

٣٠-لبنى محمد عبد المجيد:إسهامات بحوث تنظيم المجتمع فى دراسة الجمعيات الأهلية، المؤتمر السابق ذكره.

٣١-محمود عودة وآخرون، واقع ومستقبل المنظمات الأهلية العربية-دراسة لأربعة أقطار عربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٧٥.

الفصل الثامن

أطفال النخبة وأطفال الجماهير(*)

مقدمة

تشير العديد من الكتابات إلى أن أشد مـا يثيـر القلـق بالنسبة لنظام العولمة الجديد ليس فقط نمـو ظـاهرة الفقـر خاصة فى بلاد العالم الثالث، ولكن هو ازديـاد الفجوة بـين من يملكون ومن لا يملكون بين البلاد وبعضها وداخل البلـد الواحد. ويقول مانويل كاستيلو فى كتابه "نهايـة الألفيـة" إن الظروف المخزية التى يعيشها أطفال مـن لا يملكـون فـى أجزاء العالم يجب أن تمثل مصدراً أساسياً لهـذا القلـق(١). ذلك أنه بالرغم من الجهود العالمية التى تدعو لتوفير الحقوق الإنسـانية لكل طفل دون تفرقة أو تمييـز، وبـالرغم مـن ظهور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفـل والتى صادقت عليهـا

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة هدى محمد بدران، الأستاذ بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ومقرر لجنة ثقافـة الطفـل، المجلـس الأعلى للثقافة.

(١) Manul Castells, The Information Age: Economy, Society and Culture” Vol I: The Rise of the Network Society. Second Edition, ١٩٩٦. Blackwell Publishers. Oxford, U.K.P. ٤٤٦.

كل الدول باستثناء أمريكا والصومال فلا يزال هناك تميـزاً يعيشه بعض الأطفال وحرماناً يعانيه أطفال آخرون فى كـل المجتمعات. وتحاول هذه الورقة إلقاء بعض الضوء على هذه المشكلة بجوانبها المختلفة وتناقشها فـى إطـار تقسـيمات المجتمع إلى نخبة وجماهير والثقافات الفرعية لكل جماعـة داخـل هذه التقسيمات. كما تتناول ملامـح هـذه الثقافـات الفرعية فيما يخص أطفال كل جماعة. وستركز الورقة بشكل خاص على ثقافة أطفال النخبة وثقافة أطفال الجمـاهير فـى المجتمع المصرى. وتستخدم الورقة مفهوم الثقافـة بمعنـاه الواسع، حيث يتضمن علاقة البشر بالطبيعة أو البيئة المادية المحيطة بهم والفكر والسلوك السائد بينهم. وباختصار، فـإن الثقافة فى هذه الورقة تعنى طريقة للحياة. وتتضمن الورقـة جزئين أساسيين يتناول الجزء الأول منها التقسيمات الطبقيـة فى المجتمع المصرى وتشكيل جماعات النخبة والجماعـات الأخرى وما مرت به من تغيرات خـلال الخمسـين سـنة الأخيرة. أما الجزء الثانى فيناقش التشابه والتمايز بين ثقافـة الجماعات المختلفة وعلاقتها بالطفولة.

الطبقات والتكوين الاجتماعى

يحظى موضوع الطبقات والتكوين الاجتماعى باهتمـام كبير خاصة فى كتابات علم الاجتماع والاقتصاد والسياسـة محلياً وعلى مستوى العالم. وبالرغم من الكتابات الحديثة عن الموضوع إلا أن آراء كارل ماكس karl Max وماكس فيبـر Max Veber تعتبر مرجعاً أساسياً فى هذه الكتابات.

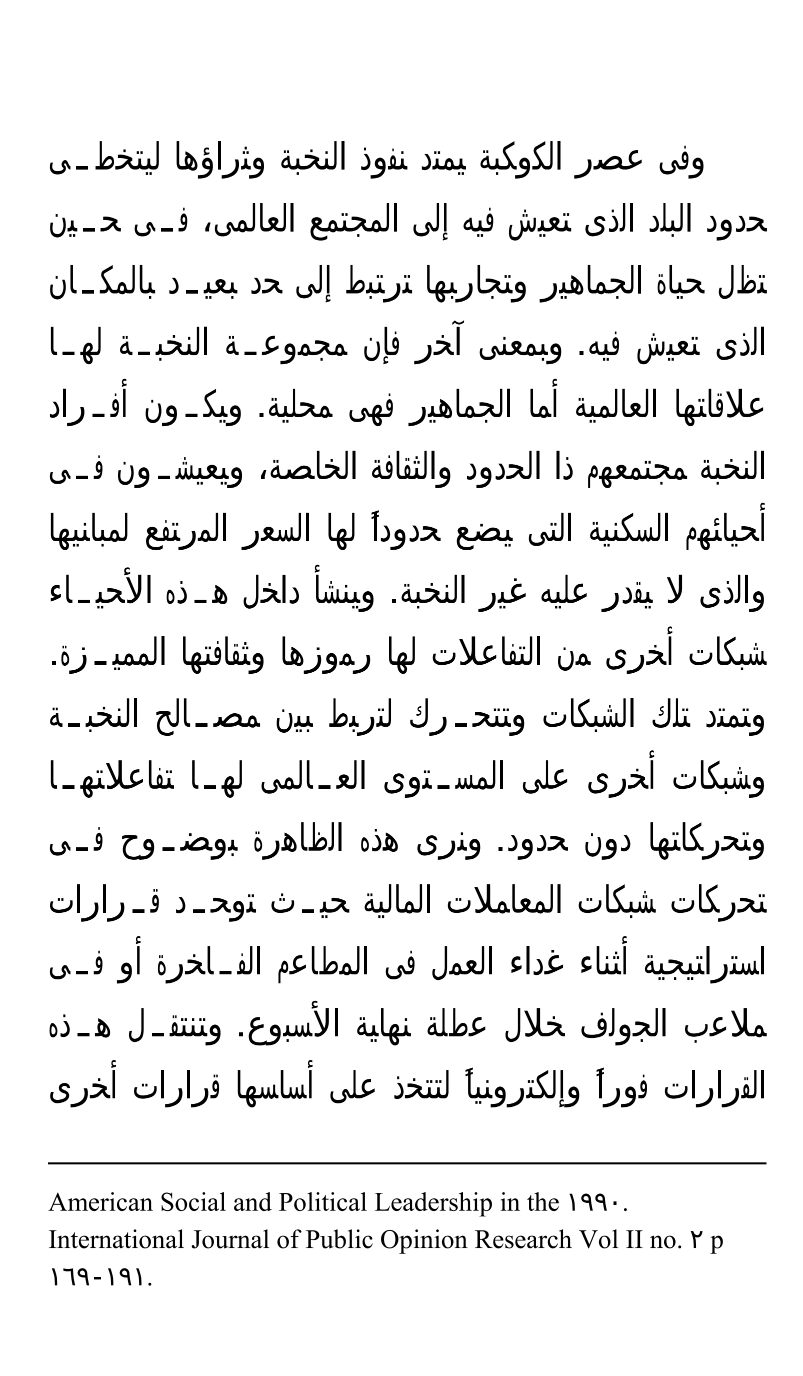
وهناك عدة تعاريف لمفهوم الطبقات إلا أن هناك شـبه اتفاق على أنه يعنى وجود شرائح مجتمعية مختلفة تشغل كل شريحة منها موقعاً على سلم النظام الاجتمـاعى المتـدرج، ولكل موقع مكانته فى المجتمع. ويسـمح مفهـوم الطبقـات بالحراك الاجتماعى بينها سواء إلى أعلـى أو إلـى أسـفل. ويختلف تكوين كل طبقة من مجتمع لآخر كما أنه يختلف من وقت لآخر داخل المجتمع الواحد. وهناك تقسيمات أساسـية للطبقات والتكوين الاجتماعى تتضمن الطبقة العليا والطبقـة الوسطى والطبقة الدنيا. ويمكن إضافة تقسيمات فرعية داخل كل طبقة فتقسم الطبقة الوسطى مثلاً إلى المسـتوى الأعلـى

والمستوى المتوسط والمستوى الأدنى للطبقـة[1]. ويسـتخدم مفهوم النخبة ليعبر عن الطبقة العليا فى التكوين الاجتمـاعى ويعرفها المصباح المنير بأنها مجموعة خيار القـوم. وهـى طبقاً لقاموس ويبستر Webster مجموعة أو كيـان يعتبـر ويعامل على أنه مميز وأعلى من الآخريـن. وهناك علاقـة بين مفهوم النخبة ومفهوم النفوذ، فتعرف النخبة فى بعـض الأدبيات الأمريكية مثلاً بأنه المؤسسة العسكرية الصناعية أو أنها الطبقة الحاكمة أو هى مجموعة تتنافس للحصول علـى قسط كبير من القوة والنفوذ، وتشترك فى منظومة من القـيم تمكنها من التحكم فى مسار المجتمع. وتقول بعض الكتابـات أن من الصعب أن تحصل مجموعة واحدة فى المجتمع على كل النفوذ، فهناك دائماً نوعاً من التوزيع له وإن كان غالبـاً توزيعاً غير عادل. وفى ضوء مجموعة من التعريفات تتكون النخبة فى بلد كأمريكا من المستويات العليا من قيادات عـدة قطاعات منها قطاع الأعمال والإعـلام والسياسـة والـدين والقضاء وكبار موظفى الحكومة[2].

---

(١) Lewis A. Coser and Bernard Rosenberg " Sociological Theory" The Macmillan Company New York ١٩٥٧ p. ٣٦٧.

(٢) Stanley Rothman and Amy Blact Elites Revisited:

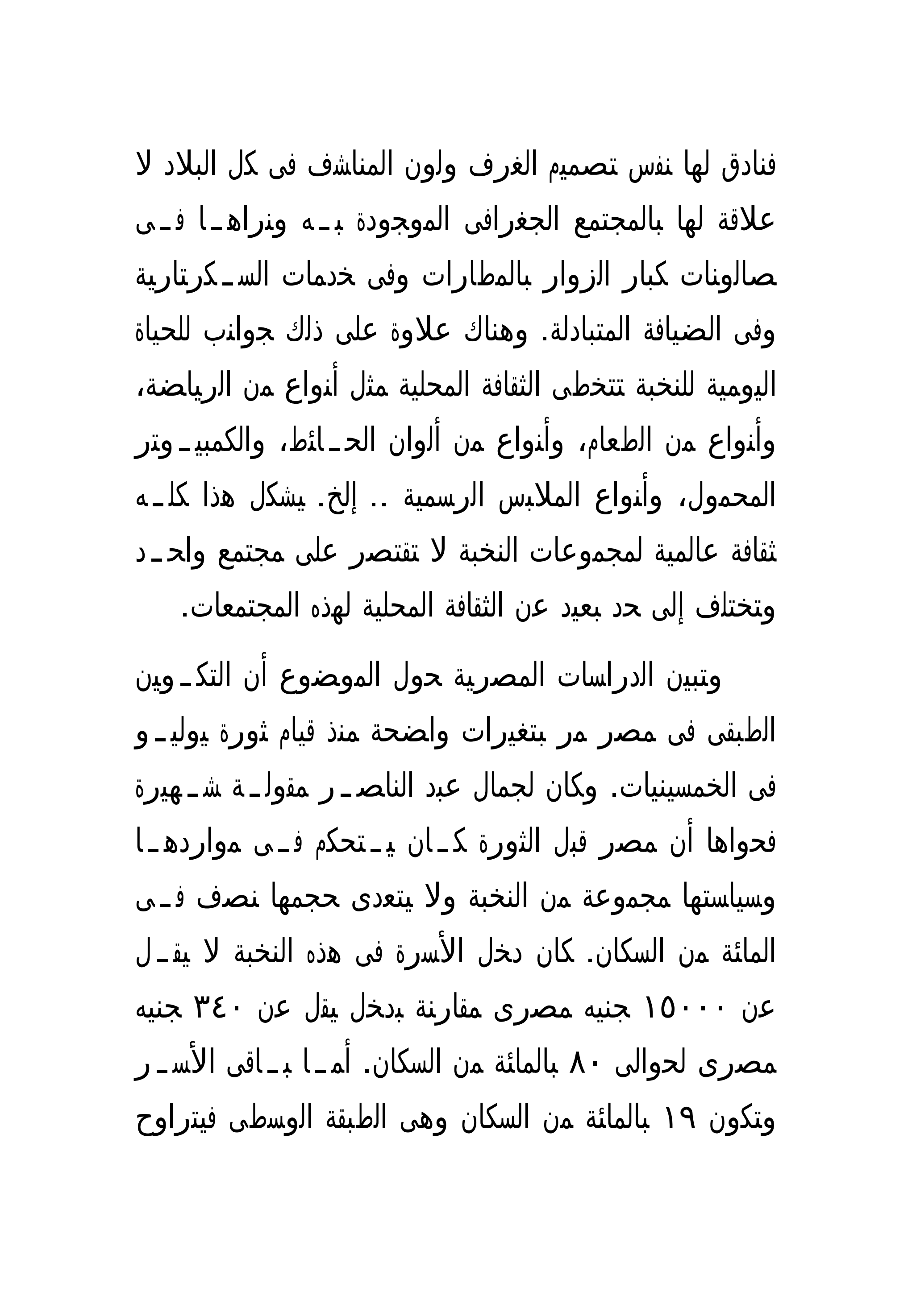


وفى عصر الكوكبة يمتد نفوذ النخبة وثراؤها ليتخطى حدود البلد الذى تعيش فيه إلى المجتمع العالمى، فى حين تظل حياة الجماهير وتجاربها ترتبط إلى حد بعيد بالمكان الذى تعيش فيه. وبمعنى آخر فإن مجموعة النخبة لها علاقاتها العالمية أما الجماهير فهى محلية. ويكون أفراد النخبة مجتمعهم ذا الحدود والثقافة الخاصة، ويعيشون فى أحيائهم السكنية التى يضع حدوداً لها السعر المرتفع لمبانيها والذى لا يقدر عليه غير النخبة. وينشأ داخل هذه الأحياء شبكات أخرى من التفاعلات لها رموزها وثقافتها المميزة. وتمتد تلك الشبكات وتتحرك لتربط بين مصالح النخبة وشبكات أخرى على المستوى العالمى لها تفاعلاتها وتحركاتها دون حدود. ونرى هذه الظاهرة بوضوح فى تحركات شبكات المعاملات المالية حيث توحد قرارات استراتيجية أثناء غداء العمل فى المطاعم الفاخرة أو فى ملاعب الجولف خلال عطلة نهاية الأسبوع. وتنتقل هذه القرارات فوراً وإلكترونياً لتتخذ على أساسها قرارات أخرى

American Social and Political Leadership in the ١٩٩٠. International Journal of Public Opinion Research Vol II no. ٢ p ١٦٩-١٩١.

إجرائية تتفاعل مع سوق المال العالمى. وتختار هذه الشبكات فى حركتها وتدفقاتها مراكز لها فى منـ ـاطق معينـة لهـا حدودها الخاصة داخل البلاد المقامة داخله تضم مجموعـات سكنية، ووسائل ترفيهية، بجانب المركز الرئيسى والخدمات التابعة له، وسهلة الوصول إلى أماكن الثقافة والفن والترويح بالمدينة المجاورة.

وهكذا تضع النخبة حدوداً حولها من خلال اختيار أماكن جغرافية خاصة بها ومن خلال وسائل أمن لا تسمح للغرباء من الجماهير باختراقها. وهناك مستويات من النخبة ولكـل مستوى مكانته الاجتماعية الخاصة ويضع لنفسه أيضاً حدوداً وثقافة خاصة به. وعندما تزداد الفجوة بين مستويات النخبـة وبقية الجماهير يزداد التوتر فى المجتمع وتحـاول النخبـة بمستوياتها المختلفة العيش داخل مناطق مقفولة لها مبانيهـا ذات الجدران العالية التى تعزلها وتوفر لها الأمن فـى ذات الوقت. ولقد أصبح هناك فى زمننا هذا ما يسمى بـالمجتمع المعلوماتى له أسلوب معين للحياة تعيشه النخبة فى كل أنحاء العالم. وأصبح هناك بيئة اعتبارية للنخبة كجزء من عمليـة الكوكبة. ونشأت مؤسسات خاصة للنخبة نراها فـى سلسـلة



فنادق لها نفس تصميم الغرف ولون المناشف فى كل البلاد لا علاقة لها بالمجتمع الجغرافى الموجودة به ونراها فى صالونات كبار الزوار بالمطارات وفى خدمات السكرتارية وفى الضيافة المتبادلة. وهناك علاوة على ذلك جوانب للحياة اليومية للنخبة تتخطى الثقافة المحلية مثل أنواع من الرياضة، وأنواع من الطعام، وأنواع من ألوان الحائط، والكمبيوتر المحمول، وأنواع الملابس الرسمية .. إلخ. يشكل هذا كله ثقافة عالمية لمجموعات النخبة لا تقتصر على مجتمع واحد وتختلف إلى حد بعيد عن الثقافة المحلية لهذه المجتمعات.

وتبين الدراسات المصرية حول الموضوع أن التكوين الطبقى فى مصر مر بتغيرات واضحة منذ قيام ثورة يوليو فى الخمسينيات. وكان لجمال عبد الناصر مقولة شهيرة فحواها أن مصر قبل الثورة كان يتحكم فى مواردها وسياستها مجموعة من النخبة ولا يتعدى حجمها نصف فى المائة من السكان. كان دخل الأسرة فى هذه النخبة لا يقل عن ١٥٠٠٠ جنيه مصرى مقارنة بدخل يقل عن ٣٤٠ جنيه مصرى لحوالى ٨٠ بالمائة من السكان. أما باقى الأسر وتكون ١٩ بالمائة من السكان وهى الطبقة الوسطى فيتراوح

دخلها ما بين ٢٤٠-١٥٠٠٠ فى السنة للأسرة الواحـدة[1].

كانت النخبة فى ذلك الوقـت تتكـون مـن أصـحاب الأراضى الزراعية الكبيرة والذين كـانوا يملكـون حـوالى المسـاحة المزروعـة، وأصـحاب المصـانع والشـركات والمؤسسات الرأسمالية الكبيرة ومن يديرونها، وكبار موظفى الدولة ورؤساء الأحزاب. وكان بجانب هذه النخبة من الطبقة العليا نخبة ثقافية فكرية لم تأت من طبقة اجتماعية واحدة، بل فتحت أبوابها للشريحة العليا من الطبقة الوسطى جنبـاً إلـى جنب مع غيرهم من أبناء الريف والأزهر والنابهين من أبناء الأعيان وعمداء القرى وصغار المزارعين وأبناء الشـرائح الدنيا والمتوسطة من الطبقة الوسطى. تنوعت أصـول هـذا الفرع من النخبة ومصادر تكوينه، ولكن جمع بين أفراده الهم العام ومحاولة خلق رأى مستنير حول كيفية معالجة هذا الهم. أسست هذه النخبة النهضة الثقافية والفكرية التى سبقت بلورة الطبقة الوسطى. وأنشأت مدارس فى الفكـر حـول قضـايا

---

(١) Glal Amin " Economic Change Social Structure, and Religions Fanatism" in Arab Society: Class Gender Power and Development. Edited by N.S. Hopkins and S.E. Ibrahim. The American University in Cairo Press ١٩٩٦. P. ٥٧٥.

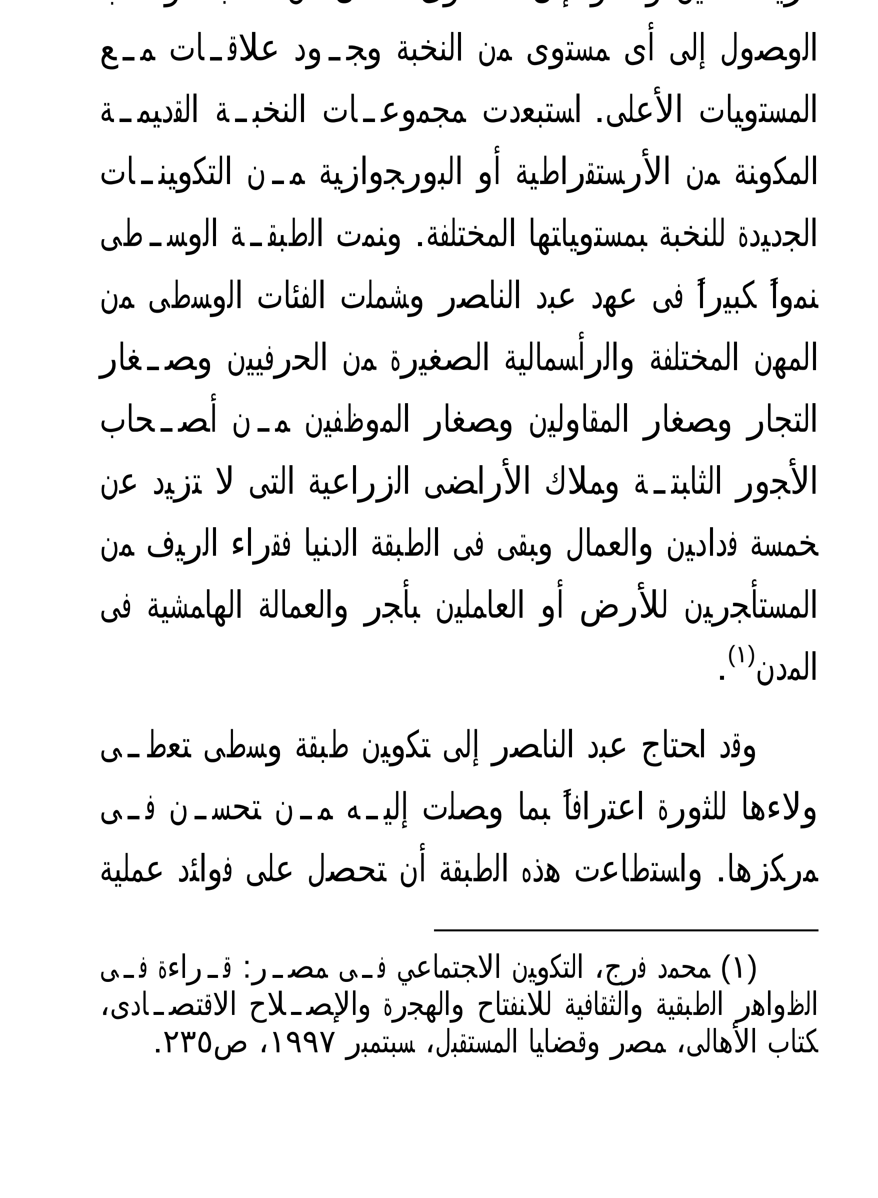
محددة وأساليب خاصة لتناول هذه القضايا فـى المجـالات المختلفة وبرز أفرادها مثل عبد الـرازق السـنهورى فـى القانون والشيخ أبو زهرة فى أصول الفقه والشريعة وأمـين الخولى فى البلاغة والنقد ومحمد أنيس فى التاريخ ورشـاد رشدى فى الأدب الإنجليزى ومحمد بـدران فـى الترجمـة وغيرهم[1]. وارتبط فى نفـس الوقـت فـرع مـن النخبـة الرأسمالية الكبيرة بالثقافة الغربية والفرنسـية علـى وجـه الخصوص، حيث كانت اللغة الفرنسية لغة التخاطب داخـل الأسرة وفى بعض المؤسسات التجارية واختيـرت مـدارس الإرساليات الأجنبية لتعليم الأبناء.

وبقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ أصاب التكوين الاجتماعى بمصـر الكثير من التغيير، ولم تعد الملكية الزراعية المعيار الأساسى فى تكوين النخبة ولم يعد التعليم العالى أهم ملامـح الطبقـة الوسطى، كما لم يعد اسم العائلة دليلاً لمستوى الطبقة التـى ينتمى إليها الفرد. ودخلت نخبة حاكمة جديدة الحلبة السياسية التى كانت تسيطر عليها الطبقة العليا القديمة فى وقت لم تكن

---

(١) أنور الهراوى، أزمة الثقافة المصرية: أزمة نخبـة وليسـت طبقة، أحوال مصرية، العدد السابع، شتاء ٢٠٠٠، ص ٩٨-١٠٠.

الطبقات الدنيا على وعى سياسى واضح وكانت الدولة فـى نضال من أجل استقلالها. ووضعت النخبة الجديدة الحاكمـة برنامجاً لها تضمن خلق دولة حديثة مستقلة وتوزيع عـادل للثروة والنفوذ من المستوى الأعلـى للمسـتويات الوسـطى والدنيا. واستطاعت تحريك جموع عريضة مـن الجمـاهير خلف هذا البرنامج. وتكونـت النخبـة بجانـب المؤسسـة العسكرية مـن الفئة البيروقراطية العليـا مـن القطـاعين الحكومى والعام، والرأسمالية الخاصة الكبيرة المكونـة مـن كبار الرأسماليين الصناعيين وكبار التجار وكبار المقـاولين. وشملت كبار الملاك الزراعيين الذين تصل أملاكهم إلى ٥٠ فدان أو تزيد، والرأسمالية المتوسطة التى تعمل فـى مجـال الصناعة أو التجارة. وتميز هذا العهد بثلاثة روافـد للنخبـة أولها حركة الضباط الأحرار التى رفعت الضباط العسكريين ذوى الخلفية الريفية من المستوى الأدنى للطبقة الوسطى إلى المستوى الأعلى والمتوسط من النخبة. أمـا الرافـد الثـانى فكانت الدوائر الأكاديمية التى أوصلت أفراداً من المسـتوى الأعلى للطبقة الوسطى إلى المستوى المتوسط من النخبـة. وأما الرافد الثالث فكان دوائر موظفى الدولة من أفراد الطبقة



الوسطى وأعضاء مجلس الأمة وأمناء التشكيل السياسى فـى الريف الذين وصلوا إلى المستوى الأدنى من النخبة، وتطلب الوصول إلى أى مستوى من النخبة وجـود علاقـات مـع المستويات الأعلى. استبعدت مجموعـات النخبـة القديمـة المكونة من الأرستقراطية أو البورجوازية مـن التكوينـات الجديدة للنخبة بمستوياتها المختلفة. ونمت الطبقـة الوسـطى نمواً كبيراً فى عهد عبد الناصر وشملت الفئات الوسطى من المهن المختلفة والرأسمالية الصغيرة من الحرفيين وصـغار التجار وصغار المقاولين وصغار الموظفين مـن أصـحاب الأجور الثابتـة وملاك الأراضى الزراعية التى لا تزيد عن خمسة فدادين والعمال وبقى فى الطبقة الدنيا فقراء الريف من المستأجرين للأرض أو العاملين بأجر والعمالة الهامشية فى المدن[1].

وقد احتاج عبد الناصر إلى تكوين طبقة وسطى تعطـى ولاءها للثورة اعترافاً بما وصلت إليـه مـن تحسـن فـى مركزها. واستطاعت هذه الطبقة أن تحصل على فوائد عملية

(١) محمد فرج، التكوين الاجتماعي فـى مصـر: قـراءة فـى الظواهر الطبقية والثقافية للانفتاح والهجرة والإصـلاح الاقتصـادى، كتاب الأهالى، مصر وقضايا المستقبل، سبتمبر ١٩٩٧، ص٢٣٥.

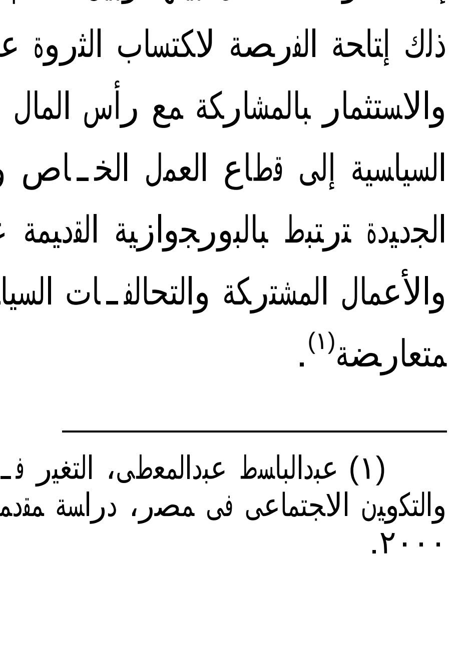
التحديث، ولكنها لم تأخذ موقعاً خاصاً فى العملية الإنتاجيـة. وقويت هذه الطبقة نتيجة ضعف نفوذ وسلطة كبـار مـلاك الأراضى فى الريف، ونتيجة التوسع فى التوظيف الحكومى وحركة التصنيع. وبتتابع قوانين الإصلاح الزراعى بـرزت طبقة جديدة من صغار الملاك تحكمت الحكومة فى زراعتهم ومحصولهم وأسواقهم. وحينما فشل رأس المال الوطنى فـى تنفيذ خطة الثورة فى تحقيـق توقعـات الجمـاهير اتخـذت الحكومة أيديولوجية اقتصادية جعلت مـن فقـراء الريـف المهاجرين البرولوتاريا للصناعات التى أنشأتها، ومن أطفال الطبقة الوسطى الجديدة فى الريف الذين تعلموا موظفين فـى الوظائف العليا والمتوسطة فى الحكومة وقطـاع الصـناعة. واعتمدت الأيديولوجية على الاقتصاد المختلط الذى أدى إلى اختلاف السرعة فى تحـديث المجـالات المختلفـة وإلـى اضطراب فى الحراك الاجتمـاعى وإلـى ظهـور القـوى الاجتماعية الإسلامية، وساعد على ذلك اعتنـاق الجمـاهير لمعانى إسلامية فى فهمهم للوطنية والاشتراكية[1].

(١) Gehad Auda " The Islamic Movement and Resource Mobilization in Egypt: A political Culture Perspective". Public Opinion Quartley Summer ١٩٩٩.

وجاء عهد السادات بتغيرات أخرى فى التكوين الاجتماعى فى مصر، وكان أهم تغير فى تكوين المستوى الأعلى من النخبة هو غياب تنظيم الضباط الأحرار واستبداله بمجموعة من المستشارين وأهل الثقة وبعض الوزارء الذين كونوا ما يشبه البلاط الملكى. واحتل بؤرة هذا المستوى من النخبة مجموعة قريبة جداً من الرئيس تضم ثلاثة من أصهاره ونائبه. ويلى ذلك مجموعة تضم رئيس الوزارء والقيادات العليا العسكرية وبعض الوزراء ورؤساء الأحزاب والمستشارين المقربين. وتشكل المستوى المتوسط من النخبة من بعض الوزراء ومن المحافظين. أما المستوى الأدنى فتكون من كبار الموظفين فى الوزارات المختلفة ورؤساء وحدات الجيش ومديرى قطاع الأعمال ومديرى تحرير الصحف وأمناء الحزب الحاكم فى المحافظات والقيادات الدينية ورؤساء النقابات والغرف التجارية وأعضاء مجلس الشعب.

وتغيرت روافد النخبة فى عهد السادات فلم تعد العسكرية قناة أساسية للوصول للنخبة. فبينما كانت نسبة العسكريين فى هذه المجموعة حوالى الثلث فى عهد عبد

الناصر انخفضت إلى العشر فى عهد السادات. وفتح البـاب أمام المدنيين فوصل من خلال الأكاديميـات حـوالى ثلـث النخبة الحاكمة. وظهر نوع جديد من النخبة وصل من خلال وظائف القطاع العام نتيجة للثورة التكنولوجية التى بدأها عبد الناصر. وحل الدبلوماسـيون المـدنيون بالتـدريج محـل العسكريين فى وظائف وزارة الخارجية. وفتح البـاب أمـام أفراد المؤسسة القضائية ورجال الأعمال وقدامى الأغنيـاء. ومن المهم الإشارة هنا إلى ظهور بدايات لملامـح الكوكبـة التى سبق الإشارة إليها إذ بدأت النخبة من رجال الأعمال فى إقامة قنوات اتصال بينها وبين العالم الخارجى، وساعد على ذلك إتاحة الفرصة لاكتساب الثروة عن طريـق العمـولات والاستثمار بالمشاركة مع رأس المال الأجنبى. ودخلت النخبة السياسية إلى قطاع العمل الخـاص وبـدأت البورجوازيـة الجديدة ترتبط بالبورجوازية القديمة عن طريق المصـاهرة والأعمال المشتركة والتحالفـات السياسـية بعـد أن كانـت متعارضة[1].



(١) عبدالباسط عبدالمعطى، التغير فـى الطبقـات الاجتماعيـة والتكوين الاجتماعى فى مصر، دراسة مقدمة لمنتدى العـالم الثالـث، ٢٠٠٠.

وتحولت النخبة من أيديولوجية النزاع مع الاستعمار إلى محاولة التكيف مع الوضع العالمى والارتباط بالبورجوازيـة العالمية. وتميزت هذه الأيديولوجيـة بعـدة ملامـح منهـا المحافظة على التقاليد ورفع شعار أخلاق العائلـة وامتثـال الكبير للصغير واتباع السلوك الدينى والمهادنة بين الأغنيـاء والفقراء. ومن ملامحها العصرية والعالمية الانـدفاع إلـى استهلاك السلع الأمريكية والأجنبية ورجوع النعرة الفرعونية والشرق أوسطية. ومن هذه الملامح التركيز علـى الطبقـة العليا والحد من مشاركة الجماهير والطلبة داخل الجامعـات والميل إلى تأكيد المصالح والحلول الفردية[١]. وهناك عـدة دراسات تناولت بالرصد والتحليل الوضع الـراهن بالنسـبة للتكوين الاجتماعى توضح أن هناك نخبة مركزيـة يمثلهـا بصفة أساسية الرئيس والنخبة الوزارية من شاغلى وزارات السيادة. تتميز هذه النخبة بالدور المركزى لرئيس الجمهورية وما يتعلق به من شخصا نيـة السـلطة. وتناقصـت نسـبة العسكريين فى النخبة الوزارية إن لم يتراجع موقع المؤسسة

---

(١) Raymond A. Hinnebusch "Egypt Under Sadat: Elite, Power Structure and Political Change in a Post- Populist State" Social Problems Vol. ٢٨ no. ٤ April ١٩٨١. P٤٤٢.

العسكرية فى النظام السياسى، واحتل الأكـاديميون المرتبـة الأولى فى تكوين النخبة الحاكمة وارتفع المستوى التعليمـى لأفرادها، حيث زادت نسبة حاملى الدكتوراه بيـنهم. ويـتم اختيار غالبيتهم من الجهـاز الإدارى للدولـة والمؤسسـات الأكاديمية طبقاً لمعايير تتعلق بالتخصص المهنى والـوظيفى وليس الانتماء الأيديولوجى أو السياسى[(١)].

وتدل بعض الدراسات الأجنبيـة علـى أن المسـتوى التعليمى أصبح بالمثل أحد المعايير الهامة فى اختيار النخبـة الممثلة فى المستويات العليا فى الإدارة كما هو الحـال فـى ألمانيا وفرنسا خلال العشرين سنة الأخيرة[(٢)]. ويدل الواقـع على أن النخبة الحالية تشمل الشـرائح الرأسـمالية الكبيـرة والمتوسطة والشريحة العليا مـن الطبقة الوسطى. وهنـاك شريحة طبقية رأسمالية جديدة تسمى رجال أعمال الدولة من الوزراء وكبار المسئولين السابقين والحاليين. ويقول البعض

---

(١) حسنين توفيق، "الدولة والتنمية فى مصر" مركـز دراسـات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبة التنمية، ٢٠٠٠.

(٢) M. Hartmann “Class- Specific Habitus and the Social Reproduction of the Business Elite in Germany and France the Sociological Review ٢٠٠٠ p.٢٤١.

أن هناك اختلاطاً بين غالبية المواقع الطبقية المصرية داخل الشريحة العليا مـن الرأسمالية وبينها وبين الطبقة الوسـطى على سبيل المثال، كما أن هناك تحالفاً مهيمنـاً مكونـاً مـن الرأسمالية الكبيرة وكبار موظفى الدولة والصفوة السياسـية لتحقيق المصالح المتبادلة[1].

تجمع الطبقة الوسطى حالياً والتى نما حجمها إلى حـد كبير بين صغار أصحاب الأعمال فى مجال الإنتاج الصناعى والزراعى وأصحاب المنشآت التجارية الصغيرة ومـوظفى الحكومة وقطاع الأعمال والقطاع الخـاص ورجـال العلـم والثقافة وأصحاب المهن الفنيـة والمحـامين والمحاسـبين وغيرهم من أصحاب المهارات اللازمة لرأس المال[2]. أمـا بالنسبة للطبقة الدنيا فتدل البيانات على أن هناك ازدياد فـى عدد العمالة المهمشة وكتلة البطالة إذ تصل حجم الجمـاعتين إلى حوالى ٣ مليون، وبمقارنة أوضاع الفقـر بـين عـامى ٨٢/٨١ – ٩١/٩٠ نجد ارتفاع الوزن النسبى للأسر الفقيرة فى الحضر من ٣٠,٤ بالمائة إلى ٣٥,٩ بالمائة. كما ارتفـع

---

(١) عبدالباسط عبدالمعطى، مرجع سابق.
(٢) عبدالباسط عبدالمعطى، المرجع السابق.

هذا الوزن فى الريف فى نفس المدة من ٢٩,٧ بالمائة إلـى ٥٤,٥ بالمائة تبعاً لتقدير الإنفاق[(١)].

وخلاصة القول أن التغيرات الاقتصادية التى مرت بها مصر خلال الخمسين سنة الماضية أدت إلى تغيير كبير فـى تكوينها الطبقى الاجتماعى وإلى ملامح جديدة لكـل طبقـة ومنها النخبة والشرائح العليا. ويتناول الجـزء التـالى مـن الورقة أثر ذلك على ثقافة الأطفال.

ثقافة الأطفال والفرق بين النخبة والجماهير

شهد العقدان الأخيرين من الزمان تغيراً كبيراً فى مجال دراسات الطفولة، فبعد أن كانت الطفولة تعد مرحلة إعـداد لمرحلة النضج اعتبرت مرحلة مهمة فى حد ذاتها. وأصـبح الطفل إنساناً ولم يعد ضعيفاً أو غير كامل أو أنه سيكون فى المستقبل لأنه هو كائن فعلاً. وانقسمت دراسات الطفل إلـى نوعين أساسيين، النوع الأول يتخذ النظرية البنائية الوظيفيـة إطاراً له ويعتبر الأطفال فئة واحدة مثلها مثل طبقات التكوين الاجتماعى. ويرى أن أحوال الطفولة وإن اختلفت من مجتمع

---

(١) محمد فرج، مرجع سابق.

لآخر ومن زمن لآخر فى نفـس المجتمـع إلا إن الأطفـال يشكلون فئة وطبقة خاصة فى كل المجتمعات أساسها السـن. وفى هذا الإطار قد يعطى المجتمع مميزات لـبعض الفئـات كالكبار أو كالنخبة وقد يحرم فئات أخرى كالأطفـال. أمـا النوع الثانى من الدراسات فيعتبر الطفولة جزءاً من كل فئات المجتمع وطبقاته ويرى أن هناك عالماً خاصاً للأطفال داخل كل فئة من هذه الفئات. هذا العالم له معناه لدى الأطفال وقد أقاموه بأنفسهم من خلال تفاعلاتهم مع الكبار داخل كل فئـة. وتفترض النظرية البنائية الوظيفية أن الطفولة ظاهرة عالمية وأن الدراسات التى تجرى فى إطارها تـتم علـى مسـتوى الماكرو لتقارن بين أوضاع الطفولة فى مختلف بلاد العـالم. أما النظرية الأخرى فتجرى دراساتها على مستوى المايكرو وهى محلية، وتحاول فهم العالم المحـيط بالأطفـال داخـل الفئات المختلفة وداخل طبقات التكوين الاجتماعى، وتدرك أن هذا العالم ليس جامداً بل من الممكن تغييـره. إلا أننـا فـى عصرنا هذا لم يعد من الضرورى الفصل بين النظـريتين أو بين ما هو محلى وما هو عالمى خاصـة تحـت ظـروف الكوكبة وفى ضوء الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات.

وبدأت الدراسات الحديثة تنظر فعلاً إلى ثقافة الأطفال فى أى مجتمع أو فى أى تنظيم اجتماعى على أنها ناتج لكـلا مـن العوامل المحلية والعالمية. وتوضح تلك الدراسـات أن مـن الصعب تحديد جوانب الحيـاة اليوميـة للأطفـال المتـأثرة بالعوامل العالمية والجوانب الأخـرى المتـأثرة بالعوامـل المحلية. ويبدو هذا التفاعل بين النوعين من العوامل واضحاً فى أى مجتمع أو تنظيم حيث تتضافر ظروف وطبيعة هـذا المجتمع مع هذه العوامل فى تشكيل ثقافة كل طفل. ويحاول هذا الجزء من الورقة مناقشة ثقافـة الأطفـال فـى مصـر لتوضيح الاختلاف والتشابه بـين أطفـال النخبـة وأطفـال الجماهير، وستختار الورقة ثلاثة مجتمعات تتبلور فيها الثقافة وتعكس الاختلافات بين أطفال فئات المجتمع المختلفة وهـى المجتمع المحلى، والأسرة، والمدرسة.

المجتمع المحلى وثقافة الأطفال

اعتادت النخبة فى مصر أن تختار أحياء معينة بالمـدن لتسكن فيها تميزت بقربها من النيل. وتظـل هـذه الأحيـاء تجذب أفراد الطبقة العليا نظراً لمواصـفات معينـة تتـوافر لمبانيها ولوحدات الخدمات الموجودة فى الحى. ولكن نظـراً

للتكدس والازدحام الذى أصاب المدن، فقد أصبح من الصعب على أفراد النخبة الجدد الحصول على مساكن فى هذه الأحياء ووجدوا لأنفسهم أحياء أخرى نشأت واتسعت خلال الخمسين سنة الأخيرة. ومع الازدحام المستمر داخل المدن بدأت بعض أسر النخبة تترك وسط المدينة بازدحامها لتسكن فى الأطراف. وتشكلت مجتمعات ذات طابع جديد تكاد تكون مقفولة أمام غير النخب نظراً للأسعار العالية التى لا يستطيعها غيرهم. ومن أمثلة هذه المجتمعات القطامية والمريوطية على أطراف القاهرة، وبعض أجزاء مدينة الشيخ زايد وبعض قرى الطريق الصحراوى مثل الشروق والسلمانية. وقد ساعد على هذا النزوح وجود الطرق الدائرية السريعة الموصلة إلى هذه الأماكن. وقد كونت مجموعة النخبة من أهالى الإسكندرية مجتمعاتها الخاصة المغلقة أيضا فى برج العرب وغيرها على سبيل المثال. وتوفر هذه المجتمعات لأطفال النخبة الذين يعيشون فيها مساحات من الحدائق والأرض الفضاء والملاعب مما يتيح لهم الحركة وممارسة ما يريدونه من الرياضة. ولكثير من المبانى حمام سباحة خاص ينعم باستخدامه الكبار والأطفال.

وتتميز المساكن فى هذه المجتمعات بالمساحة الوافرة والتـى تسمح للأطفال بأماكن خاصة بها للنوم والاستذكار، وغيـر ذلك مـن الأمور الشخصية فتصبح الخصوصية جزءاً مـن ثقافتهم. وتحتوى بعض هذه المجتمعات على نـواد خاصـة تزيد من الحدود الفاصلة بين أهلها وبقية سكان المدينة وتؤكد لهم ولأطفالهم نوعاً مميزاً من الهوية. ويسود المجتمع منـاخ من الأمن داخل حدوده توفره الحراسة الخاصة المتواجدة فى أنحاء المكان.

واعتادت أطفال النخبة فى مصر أن تنتقل مع أسرها فى عطلة الصيف خارج القاهرة لتهرب من الجو الساخن. وكان البعض منهم قبل الثورة يفضل السفر إلى الخارج وفنادقه فى حين يقيم البعض الآخر فى مساكن يملكونهـا فـى الأحيـاء الراقية بالإسكندرية وشواطئها. أما بعد الانفتاح فقد أصـبح الكثير من أفراد النخبة يملك مساكناً فى دول عديدة خـارج الوطن، وأصبح جواز السفر جزءاً من ثقافة أطفالهم. وتملك فئات النخبة كلها تقريباً ودون استثناء الفيلات المميزة داخـل القرى المميزة على الساحل الشمالى وعلى شـاطئ البحـر الأحمر. ولم تعد عطلة الصيف فـى هـذه الأمـاكن تعنـى

للأطفال مجرد الاستمتاع بالبحر والسباحة، ولكنها أصـبحت تعنى حضور الحفلات الصاخبة والسـماح بالسـهر حتـى الصباح وامتلاك أنواع من المركبات البرية والبحرية التـى تعكس مدى الثراء والسلطة التى تتمتع بها العائلـة. وهنـاك تشابهاً إلى حد بعيد فى ثقافة المجتمعات التى تقطنها النخبـة وأطفالها، ولكن من الصعب تصور ثقافة واحدة لأطفال غير النخبة من الجماهير بفئاتهم المختلفة. فقد تجاور على سـبيل المثال بعض أفراد الشريحة العليا من الطبقة الوسطى مع فئة النخبة فى مجتمعاتهم وتنعكس ثقافة هذه المجتمعـات علـى أسلوب حياة هذه الشريحة. أما أطفال الفقـراء فـالاختلاف واسع واضح بين مجتمعاتهم وما يكتسبونه مـن ثقافـة مـن خلال معيشتهم بها وبين مجتمعات فئة النخبة وثقافة أطفالها. يعيش أطفال الفقراء فى المناطق المتهالكة وسط المدينـة أو فى الأحياء الجديدة التى بنيت بطريقة عشوائية فى أطـراف المدن كبولاق الدكرور وغيرهـا. وتتميـز هـذه الأحيـاء بالاكتظاظ والازدحام السكانى وضيق الشوارع وعدم رصفها فى بعض الأحيان. ويتعلم أطفال الفقـراء منـذ الصـغر أن الحارة والشارع يعتبر امتداداً للسكن فيخرجون من مساكنهم

ذات المساحة الصغيرة والتى تضيق بأفراد الأسرة الكبيـرة ليجدوا متنفساً ومساحة للتحرك بالخـارج. ونظـراً لضـيق المسكن يشترك الكبار والصغار فى حجرة واحدة أو فى عدد محدود من الغرف فيغيب مفهوم الخصوصية لدى الأطفـال منذ الصغر. ويؤدى الازدحام والضوضـاء المنبعثـة مـن المحلات الصغيرة والورش المنتشرة فى الحى علاوة علـى شظف العيش إلى فقد أعصاب السكان لأقل الأسباب وينشـأ الشجار يومياً دون انقطاع. ويرى الأطفـال ذلك جزءاً عادياً من الحياة اليومية يعزز ثقافة العدوانية. وقد يتفاقم الشـجار فيؤدى إلى أنواع من الاعتداءات بين السكان مما يسـتدعى تدخل البوليس الذى كثيراً ما يتعامل مع أهل هذه المجتمعات دون احترام فيكون الأطفال منذ صغرهم شعوراً عدائياً نحـو جهات الأمن فى حين يشعر أطفال النخبة بأهمية دور هـذه الجهات فى حمايتهم. ولا تزال بعض المجتمعات العشـوائية محرومة من المياه الجارية والصرف الصحى. وبينما تعتبر المياه الجارية الساخنة أمراً عادياً وضـرورياً فـى مسـاكن النخبة مما يساعد على الاحتفاظ بمستوى مقبول من النظافـة للأطفال ومحيطهم يتعلم أطفـال الفقـراء فـى المجتمعـات

العشوائية حدوداً لاستخدام المياه وتتنازل قيمة النظافة على سبيل الأولويات.

الأسرة وثقافة الأطفال

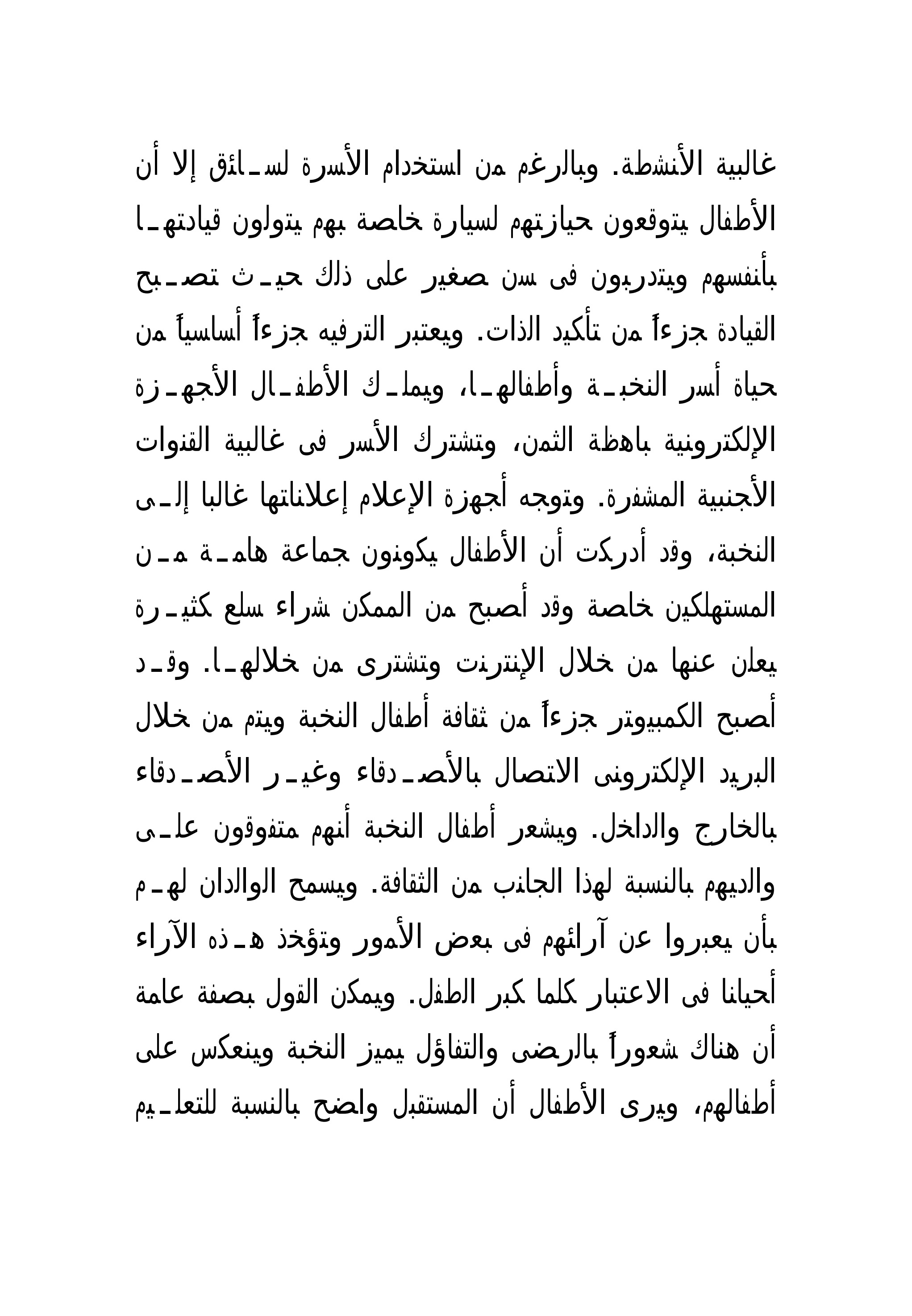
تقوم الأسرة بدور هام فى تشكيل ثقافة الطفل حيث يكتسب من خلال التفاعلات داخلها وظروف معيشتها منظومة القيم والتوقعات والسلوك المطلوب. وتتميز أسر النخبة عادة بعدد أفراد أقل مما تتميز به الطبقات الاجتماعية الأخرى و خاصة الفقيرة فيحظى الطفل فى ضوء العدد القليل والدخل العالى بقسط وافر من الرعاية تنعكس على مستواه الصحى ونموه الجسمى. وتوضح إحدى الدراسات الحديثة أن أطفال الطبقة العليا تنتشر اعتلالات النمو بينها بنسبة أقل من الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة[١]. ونظرا للوعى الصحى لدى الأسر فى فئة النخبة، فإنها تلجأ بسرعة إلى الخدمات الصحية فى حالة مرض الأطفال، وتستخدم الخدمات الخاصة ذات التكاليف العالية لتضمن مستوى عالى من الخدمة. وهناك حاليا فروع لشركات التأمين الصحى

---

(١) مجلس السكان الدولى لمنطقة غرب أسيا وشمال أفريقيا، "مسح نمو النشء"، ١٩٩٩.

الأجنبية تشترك بها النخبة وأطفالها ويدفع اشتراكها بالعملات الصعبة. هذا بجانب العادات الصحية التى يتعلمها الطفل داخل الأسرة منذ الصغر وأساليب الوقاية الأخرى والمميزات الصحية للمسكن التى تتضافر كلها لحمايته من اعتلالات النمو.

وقد اعتادت الأسر المصرية من الطبقة العليا والوسطى الاستعانة بالخدم فى شئون المنزل، إلا أن النخبة تتميز فى الوقت الحالى باستيراد العمالة الأجنبية من آسيا وأفريقيا للقيام بهذه المهمة. ويتم التفاهم بين الخدم الأجانب وأفراد الأسرة غالبا باللغة الإنجليزية. ويجد الأطفال أنفسهم يستخدمون هذه اللغة داخل الأسرة وداخل مدارسهم الأجنبية، وتقل أهمية اللغة العربية فى نظرهم وتصبح اللغة الأجنبية اللغة العادية مع أقرانهم أيضا من أفراد النخبة. ويلعب الأصدقاء دوراً هاماً بالنسبة لأطفال النخبة وتسمح الأسرة فى سن مبكرة بارتيادهم كمجموعة أماكن الأكل والترفيه ذات التكاليف العالية، ويحصل الأطفال على مصروف كبير ليستطيعوا تغطية هذه التكاليف. وتتكون مجموعة الأصدقاء غالبا من الجنسين ويتواجدون معا فى



غالبية الأنشطة. وبالرغم من استخدام الأسرة لسـائق إلا أن الأطفال يتوقعون حيازتهم لسيارة خاصة بهم يتولون قيادتهـا بأنفسهم ويتدربون فى سن صغير على ذلك حيـث تصـبح القيادة جزءاً من تأكيد الذات. ويعتبر الترفيه جزءاً أساسياً من حياة أسر النخبـة وأطفالهـا، ويملـك الأطفـال الأجهـزة الإلكترونية باهظة الثمن، وتشترك الأسر فى غالبية القنوات الأجنبية المشفرة. وتوجه أجهزة الإعلام إعلاناتها غالبا إلـى النخبة، وقد أدركت أن الأطفال يكونون جماعة هامـة مـن المستهلكين خاصة وقد أصبح من الممكن شراء سلع كثيـرة يعلن عنها من خلال الإنترنت وتشترى من خلالهـا. وقـد أصبح الكمبيوتر جزءاً من ثقافة أطفال النخبة ويتم من خلال البريد الإلكترونى الاتصال بالأصـدقاء وغيـر الأصـدقاء بالخارج والداخل. ويشعر أطفال النخبة أنهم متفوقون علـى والديهم بالنسبة لهذا الجانب من الثقافة. ويسمح الوالدان لهـم بأن يعبروا عن آرائهم فى بعض الأمور وتؤخذ هـذه الآراء أحيانا فى الاعتبار كلما كبر الطفل. ويمكن القول بصفة عامة أن هناك شعوراً بالرضى والتفاؤل يميز النخبة وينعكس على أطفالهم، ويرى الأطفال أن المستقبل واضح بالنسبة للتعلـيم

والعمل والأسرة.

ويختلف أطفال الفقراء بالنسبة لما يكتسبونه من ثقافـة مـن خلال مجتمع الأسرة التى تضمهم. تتميز الأسر الفقيرة بعدد أطفال كبير نسبيا ودخل قليل فيحصل الطفل علـى نصـيب بسيط من الرعاية ينعكس بشكل واضح على صحته ونموه إذ ترتفع نسبة اعتلالات النمو بين أطفال الفقراء إلى حوالى ٢٠ بالمائة مقارنة بحوالى ١١ بالمائة بين أطفال النخبة[١].

ويساعد على انتشار هذه الاعتلالات عدة عوامل منها عادات توزيع الطعام بين أفراد الأسرة حيث يحصل الأب والبالغون من الذكور على النصيب الأكبر من البـروتين والسـعرات الحرارية ويحصل الأطفال على أقل الأنصبة. ويفسر ذلـك بأن الأولوية تذهب لمن يكسبوا قوت الأسرة حتى يحصـلوا على الطاقة الإنتاجية التى تمكـنهم مـن الاسـتمرار فـى العمل[٢]. ومن العوامل المؤثرة على صحة الطفـل غيـاب العادات السليمة داخل الأسرة منها ما هو متصل بالوقايـة أو

---

(١) المرجع السابق.

(٢) كريمة كريم، "أثر سياسات التكيف على الأطفـال"، منتـدى العالم الثالث، ١٩٨٨.

العلاج. فمفهوم الكشف الدورى الصحى غير موجود لـدى الأسرة ويفتقده الأطفال خاصة غير المقيدين بالمدارس.

كذلك لا تلجأ الأسرة فى حالة مرض الطفل للطبيب إلا عندما تسوء حالته لدرجة تؤثر على مدى استرداده لصـحته بعـد ذلك. كذلك يختلف مستوى الخدمات الصحية التى تسـتطيع الأسرة الحصول عليها اختلافاً كبيراً عن الخدمات الأخـرى التى توفرها العيادات والمستشفيات الخاصة المتاحة لأطفـال النخبة.

ويتعلم أطفال الفقراء منذ الصغر تحمل المسئوليات فتعـرف الطفلة أن عليها المساعدة فى أعمال المنزل وخدمة الأخـوة من الذكور سواء أكانت مقيدة بالمدرسة أم لا. وقد تقوم بدور الأم لأخواتها الأصغر سنا وهى لم تتعـد السادسـة مـن عمرها، خاصة إذا اضطرت الأم للعمل خارج المنزل. ويبدأ التمييز على أساس النوع فى سن مبكرة داخل هـذه الأسـر ويبدو واضحا فى صالح الذكور الأطفـال. وبينمـا تتسـم معاملة الطفلة دائما بالمنع والحرمان، تتسم معاملـة الطفـل الذكر بالسماح والتشجيع. ويعتبر الزواج بالنسبة للطفلة أهـم هدف لمستقبلها وغالبا ما يتم فى سن مبكـرة حتـى تلقـى

مسئولية إعالتها على الزواج. ويتزايد حاليـا عـدد الأسـر الفقيرة التى تعولها امرأة أما بسبب غياب الأب أو لعدم قدرته على الكسب.

وكثيراً ما تزج هذه الأسر بأطفالها إلى سوق العمل فى سـن مبكرة. وبالرغم من أن اللغة العربية تعبر عـن أن الطفـل محتاج لمن يعوله فى وصفها له بأنه "عيلٌ" إلا أن ظـروف الأسر الفقيرة تجعله العائل. ويكتسب الطفل العامـل بعـض المميزات فى الأسرة من حيث نصيبه فى التغذية ومن حيث خدمة أخواته البنات له ومن حيث السماح له بمناقشة بعـض الأمور والتعبير عن رأيه. ويؤدى قيام الأم بدور العائل فـى بعض الأسر أحيانا إلى بعض الاضطرابات فـى العلاقـات الزوجية فى حالة تواجد الأب، إذ يحاول تعـويض شـعوره بالتقصير فى أداء مسئولياته فى الإنفاق وخوفاً من اهتـزاز حقه فى القوامة. ويبدو هذا التعويض فـى صـورة الشـدة والعنف أحياناً فى معاملته للزوجة والأطفال ويصبح الضرب عادة وسيلة للتأديب والعقاب بشكل مبالغ فيه، ويصبح العنف جزءاً عادياً من ثقافة الطفل فى هذه الأسر.

وغالباً ما تمتلك الأسر الفقيرة راديو وتليفزيون وإن اضطرت

إلى الاستغناء عن بعض الضروريات فى سبيل شرائه، وقـد تستطيع شراء الطبق لكى تشاهد القنوات الفضائية. ويلعـب التليفزيون الدور الأساسى فى الترفيه عن الأطفال فى حـين اختفت إلى حد كبير رياضة كرة القدم التى كانـت تعلمهـم معنى العمل الجماعى والتى كانوا يمارسونها فى الشـوارع وذلك نظرا لحركة السيارات. ولا تتسع حياة الأسر الفقيـرة لمفهوم اللعب وأهميته بالنسبة للطفولة ولا يسمح دخلها لشراء اللعب، لذا يخترع الأطفال ويتفننون فى تركيب ما يلعبون به من بقايا الكرتون والنجارة والأقمشة المتاحة.

وبالرغم من الاختلاف الواضح بين ثقافـة أطفـال النخبـة والأطفال الفقراء بالنسبة لمجتمع الأسرة، إلا أن هناك بعض القيم والممارسات الثقافية التى يشتركون فيها وإن اختلفت فى درجة الانتشار. فلا تزال عادة ختان الإنـاث بـالرغم مـن الجهود التى تبذل للقضاء عليها تمارس بنسبة عالية فى جميع الأسـر باختلاف طبقاتها. وتوضـح إحـدى الدراسـات أن حوالى ٧٥ بالمائة من الأطفال الإناث فى الطبقات العليا قـد أجرى لهن عمليات ختان بالمقارنة بحوالى ٩١ بالمائة فـى

الطبقات الفقيرة[1].

المدرسة وثقافة الأطفال

تؤثر المدرسة كمجتمع له مكوناته على ثقافة الأطفال الملتحقين بها ويتعدى تأثيرها أحيانا إلى المجتمع المحلى المحيط بها. وقد نص الدستور المصرى على أن التعليم الأساسى مجانى وإلزامى لجميع الأطفال دون تمييز، وترجم هذا إلى بنود فى عقدى الطفل المصرى الذى وجهه السيد رئيس الجمهورية. وقد عرف النظام التعليمى فى مصر منذ قبل ثورة يوليو أنواعاً من التعليم الأساسى، فأنشأ القطاع الأهلى بعض المدارس وكانت للإرساليات الأجنبية مدارسها. وتبنت الخاصة الملكية مدارس أخرى للإشراف عليها. ولم يكن التمايز بين هذه الأنواع واضحاً لدرجة تجعل مجموعة النخبة تتركز فى نوع من المدارس دون الآخر. ثم أدى التوسع الشديد فى التعليم فى عهد عبد الناصر وبعده إلى قصور فى نوعية التعليم داخل المدارس الحكومية. وشجعت سياسة الانفتاح دخول القطاع الأهلى إلى مجال التعليم حتى المرحلة الجامعية. فأصبح هناك نظامات متوازيات للتعليم

(١) مجلس السكان الدولى، مرجع سابق.

تتميز فيه المدارس الأهلية الخاصة بمستوى يعلو كثيرا عـن مستوى المدارس الحكومية. وتوجهت النخبة إلى المـدارس الخاصة لتعليم أطفالها فى كل المراحل ممتدة من الحضـانة حتى الجامعة. وتختلف المدارس الخاصة فيما بينها من حيث التكاليف والمواصفات وتختار النخبة لأطفالها مدارس معينة تصل تكاليف الالتحاق بها إلى مبالغ لا يستطيع تحملها غيـر مجموعتهم، وتضع حدوداً واضحة بين أطفالهم وغيرهم من الأطفال. ولهذه المدارس ثقافة لها ملامحها فيشترك فى هيئة التدريس بها بعض الأجانب الذين يضـفى وجـودهم علـى المدرسة قدرة على جذب أطفال النخبة. وتأخذ اللغة العربيـة فى كثير من المدارس منزلة ثانوية فى حين تأخـذ اللغـات الأجنبية منزلة أساسية،ل ويرى أولياء الأمـور أن إتقانهـا ضرورة لإعداد الأطفال وتكيفهم لمجتمع العولمة وللوصـول إلى عالم الشركات متعددة الجنسية.

وتتمتع هذه المدارس الخاصة بمرافق لا تتمتع بها المـدارس الحكومية عـادة من حيث الأفنية والملاعب ودورات الميـاه وقاعات الاجتماع. كذا لديها المعامل والأدوات الإلكترونيـة من كمبيوتر وفيديو وتليفزيـون، وأدوات للنشـاط الثقـافى

والرياضى والاجتماعى. وتنظم هذه المدارس أحيانا لأطفالها من مجموعة النخبة أنشطة صيفية خارج الوطن يشترك معهم فيها أطفال من بلاد عديدة أجنبية. وتقترب أطفـال النخبـة نتيجة هذه البيئة الداخلية والخارجية التى تقدمها المدرسة من ثقافة العولمة مع نوع من الشعور بـالاغتراب عـن ثقافـة الجماهير.

وبالرغم من كون التعليم إلزاميا كما سبق القول، إلا أنـه لا يزال هناك أعداد من أطفال الفقراء لا يلتحقون بالمدرسـة. وتقدر نسبة من هم خارج المدرسة منهم بحوالى ٢٤ بالمائة ممن فى سن التعليم الابتـدائى ومـثلهم فـى سـن التعلـيم الإعدادى.

ويلتحق أطفال الفقراء دائمـا بالمـدارس الحكوميـة التـى يستطيعون دفع الرسوم المطلوبة لها. وهناك بعض التفـاوت بين هذه المدارس إلا أن غالبيتها لا تتـوافر فيـه المرافـق المناسبة. ويتعلم الأطفال من خـلال اسـتخدامهم لـدورات الميـاه ثقافة لا تعكس ما ينادى به الدين من أن النظافة مـن الإيمان. ولا يزال هناك من هذه المدارس ما يعمـل بنظـام أكثر من دورة لليوم الواحد وتضطر المدرسة إلى تقليص مدة

الحصص والى زيادة تكدس الفصول. ويوجد ببعض مدارس الحكومة بعض الأدوات كالكمبيوتر، ولكن نادرا ما يستخدمه التلاميذ. ويكاد ينعدم النشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى لأنعدام التسهيلات والوقت والرغبة من جانب المدرسة ومن جانب الأطفال أسرهم.

وتقول إحدى الدراسات أنه بالرغم من البيئة غير الجذابة لهذه المدارس إلا أن أطفال الفقراء لديهم شعوراً إيجابياً نحوها، ويرون أن التعليم هو الوسيلة الأساسية والوحيدة التى قد تؤدى إلى مستقبل أفضل لهم[(١)].

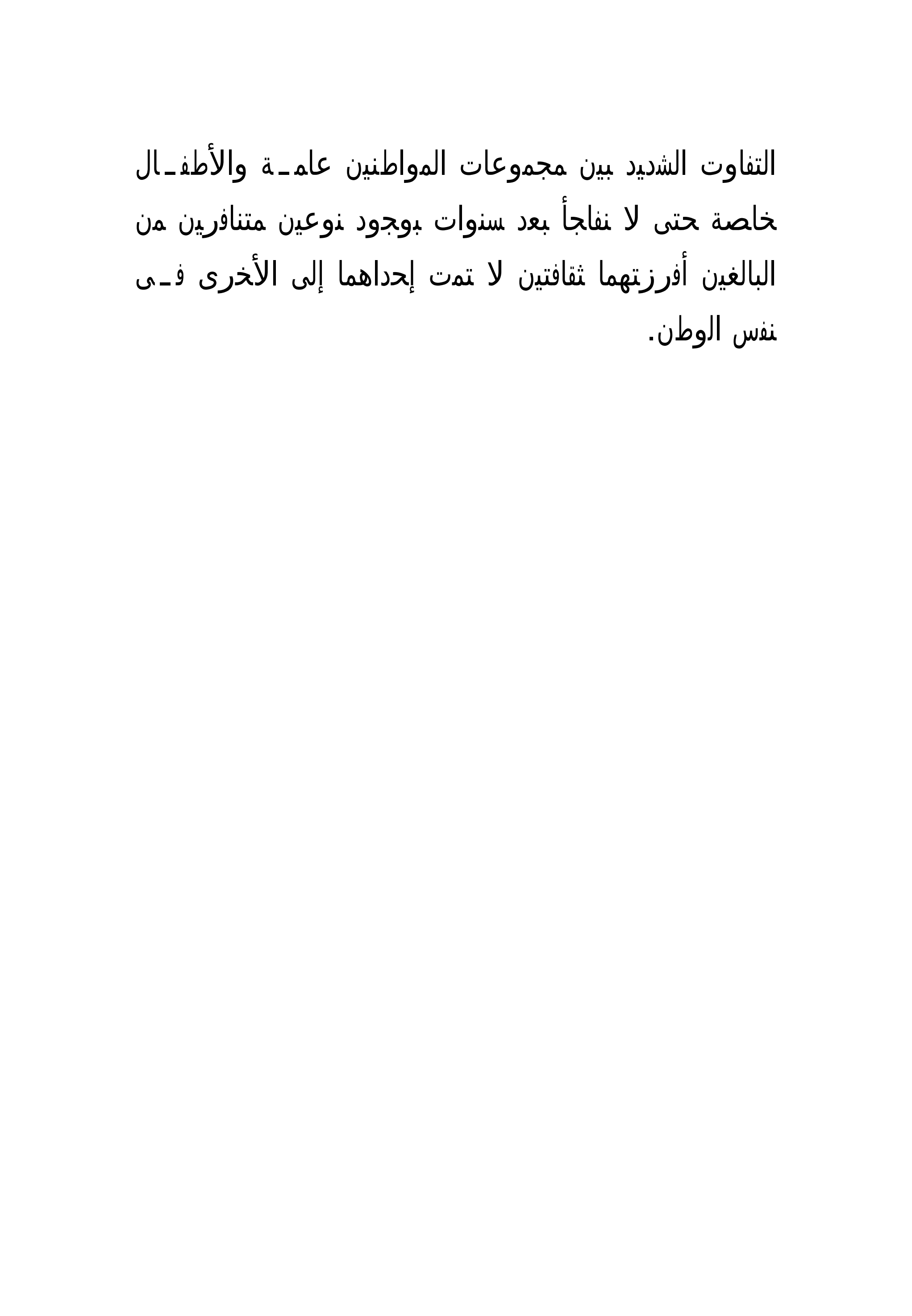
وبالرغم من ضيق الحال ينضم الأطفال إلى مجموعات الدروس الخصوصية التى يستطيع أهلهم دفع تكاليفها. وينشأ فى كثير من هذه المدارس نظامين متوازيين للتعليم أحدهما الدروس الخصوصية التى تتم فى المنازل وبعضها داخل المدرسة، والآخر الحصص المدرسية التى يتكرر غياب المدرسين عنها وتكاد تخلو منهم ومن الأطفال خاصة فترة ما قبل الامتحانات. وتقول الدراسة السابق الإشارة إليها أن العقاب بالضرب لا يزال يستخدم فى مدارس الحكومة بالرغم

---

(١) المرجع السابق.

من قرار الوزير منعه.

وهكذا يتضح من العرض السابق أنه بالرغم من الإشارة إلى ثقافة الطفل المصرى وكأنها مطابقة تمامـا لجميـع فئـات الأطفال، إلا أن هناك ثقافات فرعية للفئات المختلفة لأطفالنـا بجانب وجود بعض الملامح العامـة التـى تميـز الثقافـة المصرية. ومن الواضح أن مجتمع النخبة يضع لنفسه رموزاً وينشأ لأفراده ثقافة تتوارث إلى حد كبير. كما أن هناك مـا يسمى بثقافة الفقر تتوارث وتعيشها الطبقات الدنيا للمجتمـع وتفرض على أطفالها البقاء داخل حدودها. ومن حسن الحظ أن هناك شعوراً لدى الدولة بهذه الفجوة الكبيرة بين أطفـال النخبة وأطفال الجماهير، وأن هناك بعض المحاولات لتقـديم بعض الرعاية لأطفال الفقراء ليست فقط من منطلق رعايـة الفقراء وإنما من منطلق مصـلحة المجتمـع ككـل. فمـن المعروف أن التهميش واتساع الفجوة بين الطبقات يؤدى إلى عدم استقرار المجتمع والى ظهور الانحرافـات وجماعـات الجرائم المنظمة. ويتطلب الأمر التصدى لجـذور المشـكلة وليس لظواهرها، ومراجعة الخلل الموجود فـى المنظمـات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تـؤدى إلـى هـذا



التفاوت الشديد بين مجموعات المواطنين عامـة والأطفـال خاصة حتى لا نفاجأ بعد سنوات بوجود نوعين متنافرين من البالغين أفرزتهما ثقافتين لا تمت إحداهما إلى الأخرى فـى نفس الوطن.

المراجع والهوامش

أولاً: المراجع العربية:

١-الكردى، محمود، التخلـف ومشـكلات المجتمـع المصـرى، دار المعارف.

٢-توفيق، حسنين، "الدولة والتنمية فى مصر"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مكتبـة التنمية، ٢٠٠٠.

٣-عبدالجواد، إنعام، النسق القيمى فى الريـف المصـرى، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٨.

٤-عبدالمعطى، عبدالباسط، التغير فى الطبقات الاجتماعيـة والتكوين الاجتماعى فى مصر، دراسة مقدمة لمنتدى العـالم الثالث، ٢٠٠٠.

٥-عودة، محمود وآخرون، بين شقى الرحى، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

٦-عودة، محمود وآخرون، مستقبل القرية المصرية، المركز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٨.

٧-فرج، محمد، التكوين الاجتماعى فى مصر، قـراءة فـى الظواهر الطبقية والثقافية للانفتـاح والهجـرة والإصـلاح

الاقتصادى، كتاب الأهالى، مصر وقضايا المستقبل، سبتمبر ١٩٩٧.
٨-كريم، كريمة، "أثر سياسـات التكيـف الهيكلـى علـى الأطفال"، منتدى العالم الثالث، ١٩٨٨.
٩-مجلس السكان الدولى لمنطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، "مسح نمو النشء"، ١٩٩٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

١-Amin Galal , “Economic Change Social Structure and Religious Fanaticism” In Arab Society: Class Gender Power and Development, edited by N.S Hopkins and S.E Ibrahim the American University in Cairo Press ١٩٩٦.

٢- Auda Gehad, “The Islamic Movement and Resource Mobilization in Egypt Apolitical Cultural Perspective Public Opinion Quartley. Summer ١٩٩٩.

٣-Castells Manuel,“The Information Age: Economy, Society and Culture” Vol. I the Rise of the Network Society. Second Edition, ١٩٩٦. Blackwell Publishers. Oxford, U.K.

٤-Chen Jie, “Comparing Mass and Elite S-ubjective Orientations in Urban China”, Public Opinion Quarterly ٦٣: ١٩٣-٢١٩ ١٩٩٩.

٥-Coser A. Lewis and Bernard Rosenberg, “Sociological Theory” the Macmillan Company. New York ١٩٥٧.

٦-Hartmann M. “Class – Specific Habitus and the Social Reproduction of the Business Elite in Germany and France” the

Sociological Review, ٢٠٠٠.

٧-Hinnebusch Raymond A., "Egypt Under Sadat: Elite, Power Structure and Political Change in a Post Populist State" Social Problems Vol. ٢٨ no ١٩٨١.

٨-Rothman Stanley and Amy Black, Revisited: American Social and Political Leadership in the ١٩٩٠. International Journal of Public Opinion Research Vol No. ٢.

٩-Zayed Ahmed, "Culture and the Mediation of Power in An Egyptian Village- in Political Culture and Democracy in Developing Countries" Edited by Larry Diamondlynne Rienner, Publishers: Boulder and London. ١٩٩٣.

الفصل التاسع

احتياجات كبار السن فى الوطن العربى ومواجهتها بالاستفادة من التجارب العالمية(*)

تمهيد

الخدمات التى تقدم لكبار السن كثيرة ومتنوعة بتعدد وتنـوع صور الرعاية التى يحتاجون إليها. وفى مقدمة أنـواع الرعايـة: الصـحية الجسـدية، والصـحية النفسـية والاجتماعية. وهذه الرعاية ليست كلها من مستوى واحد ولا من تكوين واحد، ولكنها تتنوع تبعاً لحالـة المسـن وعمره وغير ذلك من الظروف الشخصـية والأسـرية

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد الجوهرى، أستاذ علـم الاجتمـاع بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

والمجتمعية. وهى قد تقدم للمسن فى بيته ووسط أهلـه، كما قد تقدم له فى مؤسسة من مؤسسات رعاية المسنين، كذلك قد تقدم له فى المستشفى إذا تطلب الأمر ذلك.

وهذه الرعاية التى نتحدث عنها قد يوفرها المسن لنفسه، بعد تدريبه على ذلك التدريب الملائم (على نحو ما سـنرى لاحقاً)، وقد يقدمها له بعـض المحيطيـن بـه (مـن الأقارب أو الجيران) بعد تدريبهم أيضاً. ولكن القاعـدة العامة أن يقدم تلك الرعاية للمسن المتخصصـون فـى رعاية المسنين (من أخصائيين اجتماعين، أو معـالجين نفسيين، أو أطباء، أو ممرضين...إلخ). وهـؤلاء قـد يكونون من العاملين المتفرغين لأداء هذه الأعمال، كما قد يكونون من المتطوعين.

والهدف الأسمى لرعاية المسن ليس مجرد توفير الغذاء والكساء وتدبير الضروريات فحسب (مع تسليمنا جميعاً بأهمية ذلك)، وإنما الغاية هى تحسين نوعيـة الإنسـان المسن، وجعلها أكثر رقياً وجمالاً ومتعة، وربما نخوض فى ذلك تفصيلاً فى ثنايا الورقة.

والسمة الأولى والأهم لتلك الرعاية هى الشمول، فهى إلـى جانب رعاية النفس والجسد والعلاقات الاجتماعية، تهتم بممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية، وكذلك الأنشطة الفنية (خاصة الهوايات)، وأنشطة خدمة الآخرين (نعم: خدمة المسن للآخرين كأن يجالس مسناً آخر، أو يعلـم الهواية لطفل أو مسن غيره، أو يعطى طفـلاً محتاجـاً درساً، أو يمحو أمية بعض الكبار.. الخ). لهذا ينبغى ألا يستغرب أحد عندما نقول إن رعاية المسـن يمكـن أن تشمل تشجيعه على ممارسة أنشطة إنتاجية مناسبة (قـد تدر دخلاً أيضاً).

وسوف تنتظم موضوعات هذه الورقة وفقاً لهذا الفهم العـام الذى رسمنا معالمه فى السطور السابقة. فنبدأ بالاتفـاق على حجم المشكلة، أو لنقل الموضـوع، الـذى نحـن بصدده، على أساس من الإحصـائيات، وفـى الواقـع الراهن والمستقبل القريب. ثم نحاول فى فقرة مستقلة أن نجلى موضوعاً يثير اللبس لدى البعض، تحت دعـوى عدم حاجتنا إلى حديث أهل العلم فى هذا المجال، لأنه ليس سوى نوع من التزيد وافتعال للهموم، فتراثنا وديننا

يحضنا على رعاية المسن وينهانا أن نقول لهـم أف أو ننهرهما. فهل ما زال هذا الوضع الرومانسى الجميـل قائماً، أم أننا أصبحنا بحاجة إلى تنظيم هذه الرعاية على أساس من العلم وخبرات الآخـرين. وهـى مهمـة لا يضطلع بها أهل فرع بعينه من فروع العلم، وإنما هـى رسالة يتضافر من أجل الوفاء بها أصحاب عديـد مـن التخصصات العلمية. فتطوير رعاية المسنين ليس مكسباً مباشراً أو مغنماً يسعى وراءه أهل الطب أو علم النفس أو الاجتماع أو الخدمة الاجتماعية .. الـخ وإنمـا هـو فرض على كل هؤلاء وغيرهم من المتخصصـين فـى علوم الرياضة والترويح والتربية الفنيـة والتمـريض، والتغذية وغيـرهم. ولأن الموضـوع بهـذا التشـعب والاتساع، ولأننا تأخرنا فى الاهتمام العلمـى والعملـى بهذه الفئة، فمن المهم أن نحرص على تأهيل المجتمع- بما فيه المسنون أنفسهم - للتعامل مع هذه القضية مـن خلال الفهم والتعليم والتدريب. ورعاية المسنين- كمـا تفهمها هذه الورقة - ليست واجباً يتعين أن تؤديه أجهزة الدولة وحدها، ولا هو مهمة خيرية يمكن تركها برمتها

للقطاع الأهلى (التطوعى)، وإنما هى نموذج للجهد المشترك، أو العمل الاجتماعى الشامل. وتحوى الورقة بعد ذلك فقرات عن صحة المسنين، والرعاية الأسرية للمسن، وصور الرعاية التى يمكن تقديمها له فى بيته، والرعاية المفتوحة، وقضية إقامة المسن فى مؤسسات، أبعادها وتبعاتها ومشكلاتها. ثم نناقش باقتضاب علاقة المسن ببيئته وقدرته على صيانتها والتحكم فيها، ونعرض أخيراً لقضية العمل التطوعى، وتعبئة المتطوعين وتدريبهم، وحاجة الخدمات التى تقدم فى هذا الميدان إلى التصور الرشيد، الذى يحول بين مقدميها وبين الإغراق فى الخيال، وكذلك حاجة المجتمع، فى هذا المجال وفى كل مجالات الرعاية الاجتماعية، إلى التقويم العلمى لأى مشروع اجتماعى تقويماً يستند إلى أدوات العلم ويعتصم بموضوعيته، ليتمكن من توجيه العمل كلما شط أو انحرف ورده إلى جادة الصواب مرة أخرى.

وأخيراً سوف يلاحظ القارئ تكرار الإشارة - على امتداد الورقة - إلى أوضاع وتطورات ومشكلات،

وكذلك الإشارة إلى إنجازات خاصة ببعض المجتمعـات الصناعية المتقدمة التى خبرت مشكلة المسنين منذ عهد أبعد منا، وتعاملت معها قبلنا أيضاً، وعلى نطاق أوسـع منا. كما سيلاحظ أن أغلب هذه الإشارات إلى بريطانيا، ذات الوضع الرائد فى برامج الرعاية الاجتماعية. وقـد جاءت تلك الإشارات على أمل أن تمثـل لنـا درسـاً مستفاداً من تجارب الآخرين، ولأنها فى النهاية ترجمـة دقيقة للعنوان الذى اقترحه لى منظمـو هـذه النـدوة: احتياجات كبار السن فى الوطن العربـى ومواجهتهـا بالاستفادة من التجارب العالمية.

حجم المشكلة:

الهدف الأول لأى دراسة شاملة للشيخوخة أن تجلى حقيقـة يغفـل عنهـا الكثيـرون، وهـى التزايـد المسـتمر- والمتسارع- فى أعداد كبار السن فى كافة المجتمعـات الإنسانية على امتداد العالم، وإن اختلفت المجتمعات فى خبرتها لهذا الموضوع. فعلى حين امتدت عملية الزيادة

فى المجتمعات الصناعية المتقدمة طوال القرن العشرين، بدأت بعض بلاد العالم الثالث مؤخراً تمر بهذه التجربة نتيجة نفس العوامل (انخفاض أعداد المواليد وتحسن الخدمات الصحية).

ففى عام ١٩٦٠ قدر أن حوالى نصف عدد سكان العالم فوق سن الستين يعيشون فى بلاد العالم الثالث. وبعد شهور قليلة من اليوم (أى فى خلال سنة ٢٠٠٠) سيقدر عدد سكان العالم فوق الستين بنحو ستمائة مليون نسمة يعيش نحو ثلثاهم فى بلاد العالم الثالث. وقد حدثت الزيادة الهائلة فى أعداد المسنين- وسوف تستمر- فى آسيا أساساً، خاصة فى كل من الصين والهند[١].

والمحقق أن معدلات نمو أعداد المسنين سوف يكون فى أدنى مستواه فى بلادنا العربية، وإن كان الاتجاه العام هو ارتفاع معدلهم إلى مجموع السكان فى كل بلد على حدة وكذلك زيادة أعدادهم المطلقة. وتلك هى الحقيقة التى يتعين أن نتعامل معها وننطلق منها على امتداد حديثنا فى هذه الورقة.

وتكتسب قضية العدد أهمية خاصة ودلالات محددة فى ضوء تفاقم مشكلة الإسكان فى كثير من المجتمعات العربيـة، وخاصة فى مصر. وارتفاع تكاليف الخـدمات الطبيـة الحديثة التى يحتاجها المسنون عموماً، وفئات منهم على وجه الخصوص، لا تستطيع البقاء علـى قيـد الحيـاة بدونها.[٢].

كما تكتسب القضية أبعاداً خاصة فى ضوء رياح وتيـارات التغير الحديثة مثل: زيادة النزعات الفردية، وسـيطرة مشاعر الأنانية (مصحوبة بضـعف مشـاعر الإيثـار، والانتماء والتماسك الاجتمـاعى بمفهومـه التقليـدى)، وانفلات الطموحات الفردية التى أصـبحت لا تعـرف حدوداً عند الكثيرين منا، وتراجع دور الدولة فى تقـديم خدمات الرعاية الاجتماعية بأنواعها (انظر فقرة رقم٥)، ونمو مشاعر العنف... الخ. وبعض تلك النقاط قد نعود إليها فى سياق حديثنا.

من ذلك يتضح أن المشكلة تتفاقم كمياً ونوعيـاً فـى نفـس الوقت، فأعداد المسنين (٦٠ سنة فما فوق) تزداد فى كل الشرائح العمرية، والهوة فى مستوى الخدمة والرعايـة

تزداد اتساعاً بيننا وبين الدول التى سبقتنا، مما يفـرض علينا فـى حقيقة الأمر أعباء مضاعفة. وإذا دققنا النظر فى البيانات الإحصائية للمسنين، موزعة حسب الـبلاد، وتبعا للنوع، وحسب المنطقة، والوضع الطبقى ... الخ، فسوف نتبين على وجه الإجمال، وبدون إعمال فكر، أن أوضاع المسنين فى المناطق الأكثر تخلفاً فـى عالمنـا تزداد سوءاً وتدهوراً بالقياس للمناطق الأكثر تقدماً، وأن الفئات الاجتماعية الأدنى هى دائماً الأسواً حالاً، ثم نجد من حيث النوع أن المرأة المسنة فى المنطقة المتخلفـة هى أسوأ الجميع حالاً. [٣]. وهذه كلها ملاحظات واقعية وبيانات حقيقـة لابـد أن يأخـذها واضـعو السياسـة الاجتماعيـة فى الاعتبار عند تناولهم شئون المسنين.

ولن نستغرق حيزاً من هذه الورقة فى تحديد مفهـوم كبـر السن. وذلك لاعتبارات عديدة: أنه يختلف مـن منطقـة لأخرى، ومـن دولـة لأخـرى، ومـن عصـر إلـى عصر...إلخ. وحتى لو حددناه بسن السـتين (بالنسـبة لأغلب الدول العربية)، فإن تلك السن قد لا تعنى الكثير، أولاً لأن الشيخوخة قد تبدأ قبل ذلك أو بعد ذلك بقليـل،

لأن هذه السن لا تعنى شيئاً محدداً إلا بالنسبة للعاملين فى الحكومة والقطاع العام. وفيما عدا ذلك فليس ثمة ارتباط حتمى أو منطقى بين كبر السن والتعاقد. فالمشتغلين بالزراعة والأعمال الحرفية والدنيا أو يعملون لحسابهم الخاص ليست لديهم علاقة بين سن الستين والتعاقد، أو لنقل إنهم يكادون لا يعرفون التقاعد طوعاً.

ومع ذلك فإن تحديد سن معينة تكون حداً لاعتبار الشخص مسناً أمراً ضرورى لا مناص منه للتعامل مع الإحصائيات السكانية من أجل تقدير عدد كبار السن فى المجتمع. من هنا يكون من الطبيعى الاتفاق على سن الستين كحد فاصل بين مرحلة النضج (الكهولة)(*)،

(*) الكهل فى اللغة العربية الصحيحة من جاوز الثلاثين، وخطه الشيب، وقيل من بلغ الأربعين. والشيخ فوق الكهل، أى يطلق على من فى المرحلة العمرية بعد الكهولة، خلافاً للاستعمال الخاطىء الذى يشيع لدى البعض، انظر أحمد المقرى، المصباح المنير فى غريب الشرح ==الكبير الرافعى، الجزء الأول والثانى، الطبعة السادسة، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٢٥، ص ٤٤٩

والشيخوخة بالنسبة للبلاد العربية، كما ترتفع هذه السن فى أوربا وأمريكا إلى ٦٥- سن التعاقد- وتتخذ كـذلك أساساً لتحديد أعداد المسنين ومعدلات زيادتهم.

وعلى هذا الأساس تتفق أكثر التقديرات واقعية- ودقـة فـى نفس الوقت- على تقدير حجم كبار السن فى مصر الآن (١٩٩٩) بنحو٥،٥% أو حوالى ثلاثة ملايين ونصـف مليون مسن[٤].

ويهدينا تأمل بعض المتغيرات المعاصرة فـى ميـدان التقاعد، والتى ظهرت بوادرها فى المجتمعات الغربيـة وفى بعض مجتمعاتنا العربية، إلى تطور نظام التقاعـد. وتطرح الدراسات الجادة فى ميدان المسنين تساؤلاً مهماً حول ما إذا كانت العقود الأولى من القـرن العشـرين سوف تشهد الانتصار النهائى للتقاعد كنظام اجتمـاعى واقتصادى. ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذا قد حدث

وص ٧٤٥.

بالفعل، وأن نظام التقاعد قد انتصر من بعض النواحى. فعلى امتداد السبعينات والثمانينات شهدت بعض البلاد الصناعية المتقدمة انسحاب بعض كبار السن من قوة العمل بأعداد متزايدة وفى سن سابق على سن التقاعد.

وتحدد كريس فيليبسون فى دراستها عن سوسيولوجيا التقاعد العوامل الأساسية المسئولة عن انسحاب العمال الكبار من قوة العمل على النحو التالى:

١-انخفاض أعداد الوظائف نصف الماهرة وغير الماهرة فى الصناعات الحديثة.

٢-دخول العاملات النساء، أو عودة بعضهن من جديد، إلى قوة العمل فى البلاد الصناعية.

٣-ظهور عدد من خطط الإحالة المبكرة للمعاش، التى انطوت من بين ما انطوت عليه، على زيادة التعويضات المالية التى تمنح لمن يتقاعد مبكراً لأسباب صحية.

٤-تزايد أعداد العمال الذين يختارون التقاعد المبكر كبديل إيجابى ومرغوب للعمل طول الوقت.

وقد بدأت بعض الدول العربية، خاصة مصر، مؤخراً فى

تشجيع سياسات التقاعد المبكر وتنظيمها. ولهذا يجدر أن نستعرض تطور الوضع فى إحدى الدول الصناعية المتقدمة، كنموذج للأوضاع التى يمكن أن نواجهها فى بلادنـا خـلال العقود القليلة القادمة. ويشير الجدول التالى، الذى أنقله عـن كريس فيليبسون، إلى التغيرات التى طرأت على وضع كبار السن خلال بضع عشرات السنين الماضية، مع تقدير لتلـك الأعداد فى عام ٢٠٠١.[٥]

معدلات النشاط الاقتصادى للذكور فى بريطانيا من ١٩٧١ - ٢٠٠١

نسبة كل جماعة عمريه من حيث النشاط الاقتصادى

	١٩٧١	١٩٨١	١٩٩١	٢٠٠١	
٤٥-٤	٩٥،٧	٩٤،٨	٩١,٠٠	٩٠,٦	
٥٥-٩	٩٣,٠	٨٩,٤	٨٠,٣	٨٠,٤	
٦٠-٤	٨٢,٩	٦٩,٣	٥٤,١	٥٠,٦	هذه الفئة دون سـن التقاعـد هناك
٦٥-٩	٣٠,٤	١٦,٣	١٥,١	١٢,٧	
٧٠ +	١٠,٩	٦,٥	٤,٧	٣,١	

وتؤكد بيانات الجدول السابق على حدوث انخفـاض حاد فى النشاط الاقتصادى للرجال فى فئة العمر من ٦٠-٦٤ سنة (ويلاحظ أن سن التقاعد فى بريطانيا للرجـال هـو ٦٥ سنة) خاصة خلال السبعينيات وأوائل الثمانينات.

ووصل هذا الانخفاض إلى حد أنه لم يعد يعمل من أفراد هذه الفئة العمرية الآن سوى حوالى ٥٠% فقط.[٦].

٢-رعاية المسنين بين التراث والتنظيم العلمى الحديث:

يميل بعضنا إلى الإشارة فى غير قليل من الأحوال إلى نظرة تراثنا الشعبى و معتقداتنا الدينية وعاداتنا الاجتماعية إلى المسنين، وكيف أنها جميعاً تضعهم فى أعلى مكانة، وتخلع عليهم أكبر درجات التوقير والإجلال، بل إنها تجعل إعالتهم مسئولية القادرين من أبنائهم وأقاربهم...إلخ.

هذا كله صحيح، وهذا كله تراث متوارث، لكن ترديده دون وعى، والاعتماد عليه كلية كأساس لرعاية المسن هو قصور فى إدراك متغيرات العصر، التى قد لا يكون بعضنا سعيداً بها أو حتى موافقاً عليها ومتقبلاً لها، ولكنها مع ذلك حقائق ومعطيات لا سبيل إلى إنكارها أو تجاهلها، ولا مناص من التعامل معها، وأخذها بعين الاعتبار.

ونحن نرى بوضوح أنه لا يصح أن نترك رعاية المسن فى جوانب حياته المهمة (من صحة، ورعاية نفسية، وغير ذلك) لكرم أقاربه وأريحية أفراد أسـرته الصـغيرة أو الكبيرة وضميرهم ودرجة تدينهم.[٧]. وإذا كان المجتمع يسير فى طريق الفردية، ويكرس الحلول الفردية فى كل شىء، فلا يتوقع أن تستمر نوازع الخير إلى مالا نهاية، أو لا يصح أن تظل هى الأساس. وإنما لابـد أن تنشـأ المنظمات والهيئات التى تستقطب هذه الصدقات وتعبئ هذه العواطف النبيلة وتعظم الاستفادة منها.

ويشتط البعض منا فى التعويل على الآليات التقليدية وعلـى أهمية دور التعاليم الدينية فى رعاية المسنين إلـى حـد يجعله يرى فى الحديث عن نظم وترتيبـات مجتمعيـة (رسمية أو خارجية) أمراً غريباً عنا ولا داعى له، ومن ثم فلا مبرر للإنفاق عليه.

وفوق أن هذا الحديث يتسم بالفجاجة والإغراق فى التبسـيط الذى نراه مؤديـاً إلى سوء الفهم، فهـو لا يأخـذ فـى اعتباره ما تعانى منه أجهـزة رعايـة المسـنين فـى مجمعاتنا من قصور وتعثر، ولا يجول ببصـره بعيـداً

ليرى ماذا يفعل الآخرون الذين سبقونا فى مضمار التطور، وشهدوا منذ أمد بعيد زيادة أكبر فى أعداد المسنين، ولا يجهد فكره لتأمل الأعداد المتوقعة من المسنين المحتاجين إلى الرعاية فى بلادنا خلال العقود القليلة القادمة. والعاقل دائماً من اتعظ بغيره.

فهذه الأجهزة المجتمعية ما زالت فى بداياتها، وهى فى حاجة إلى دعم ممكن، نظراً للتزايد المضطرد فى أعداد المسنين. وما زالت لدينا بعض المواقف والاتجاهات الأسرية السلبية من إقامة غريب بالبيت أو بقائه ساعات طويلة (كجليس المسن أو الممرضة). وإذا أخذنا فى اعتبارنا ارتفاع تكاليف رعاية المسنين بأنواعها، فلابد أن نسجل فى نفس الوقت قصور إمكانيات الدولة، وتواضع الإمكانيات المادية للغالبية العظمى من المسنين مما لا يسمح لهم بأن يوفروا لأنفسهم الخدمات التى يحتاجونها أشد الاحتياج.

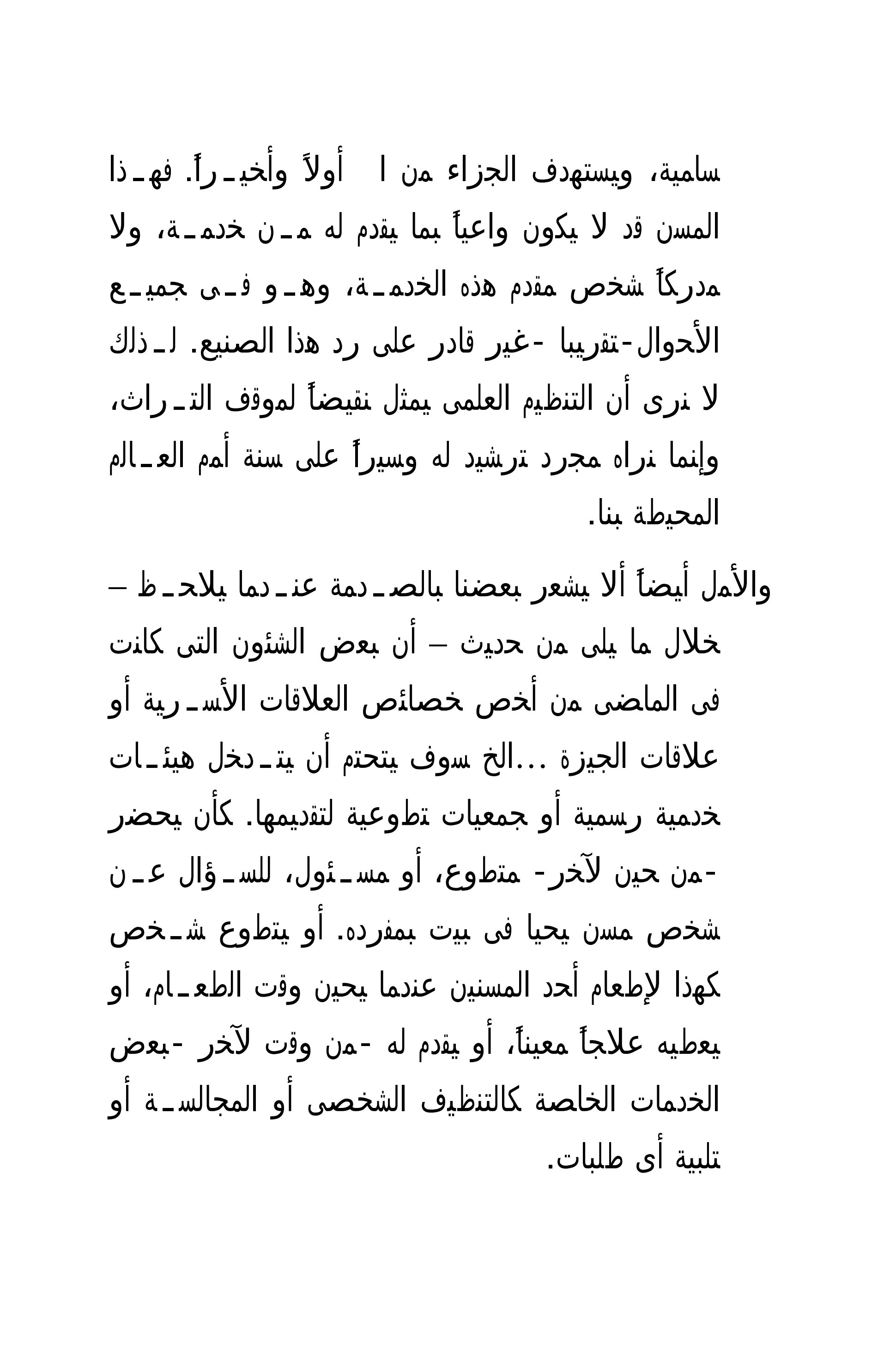
وهناك معوقات من طبيعة مستحدثة، عرفتها أمم أخرى قبلنا، هى ظهور بوادر نظرة سلبية لدى البعض تجاه كبار السن واعتبارهم عبئاً، واستكثار هذه الدعوات إلى

رعايتهم رعاية لائقة.

وهناك اعتبار أخير لا يمكن بدونه أن تقوم قائمـة للتنظـيم العلمى لرعاية المسنين وهو حاجة مجتمعاتنا العربية إلى البحوث والدراسات الكفيلة بـأن تضـع تحـت نظـر المسئولين عن السياسة الاجتماعية أعداد المسنين وفئاتهم (النوعية، والطبقية، والعمرية ...الخ). وأنواع الرعايـة المطلوبة لهم.

خلاصة الرأى أن الموقف الاجتماعى العام (بأوسع معانيـه) يدفعنا دفعاًإلـى أن نأخذ مأخذ الجد الانتقـال برعايـة المسنين من الإطار التراثى والتقليدى إلى الإطار العلمى المنظم. وسوف نلمس بجلاء فيما يلى من حديث أن هذا التنظيم العلمى المنشود- شأنه شأن أى رؤيـة علميـة موضوعية- لا يمكن أن يتجاهل مواطن القوة فى تراث المجتمع الذى يتعامل معه.

لذلك يهمنى أن أوكد هنا أن رعاية المسنين هى فـى جميـع الأحوال (حتى لـو كانت رعاية الابن لأبويـه) عمـل خيرى تطوى يصدر عن عاطفة، وتدفع إليه قيم ومبادئ

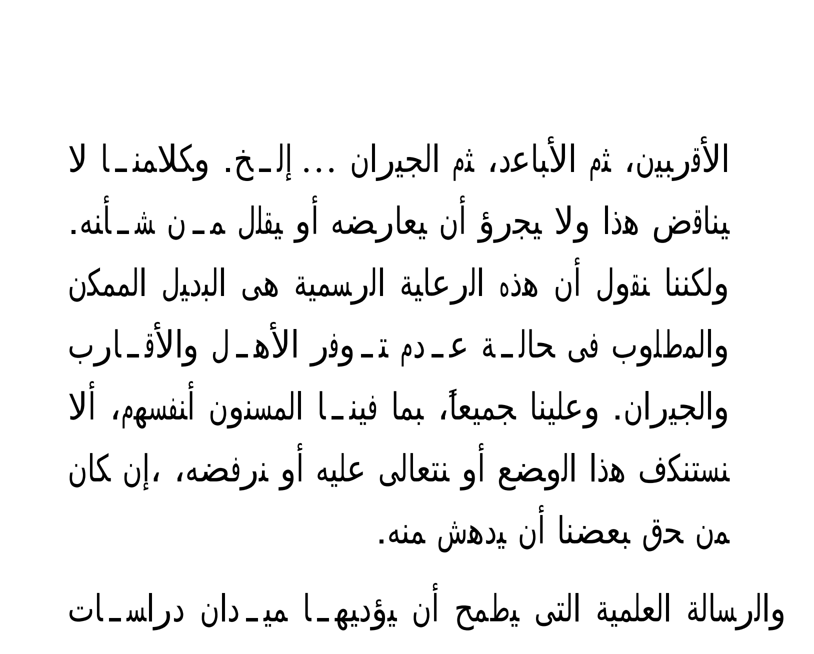


سامية، ويستهدف الجزاء من ا أولاً وأخيـراً. فهـذا المسن قد لا يكون واعياً بما يقدم له مـن خدمـة، ولا مدركاً شخص مقدم هذه الخدمـة، وهـو فـى جميـع الأحوال-تقريبا -غير قادر على رد هذا الصنيع. لـذلك لا نرى أن التنظيم العلمى يمثل نقيضاً لموقف التـراث، وإنما نراه مجرد ترشيد له وسيراً على سنة أمم العـالم المحيطة بنا.

والأمل أيضاً ألا يشعر بعضنا بالصـدمة عنـدما يلاحـظ – خلال ما يلى من حديث – أن بعض الشئون التى كانت فى الماضى من أخص خصائص العلاقات الأسـرية أو علاقات الجيزة ...الخ سوف يتحتم أن يتـدخل هيئـات خدمية رسمية أو جمعيات تطوعية لتقديمها. كأن يحضر -من حين لآخر- متطوع، أو مسـئول، للسـؤال عـن شخص مسن يحيا فى بيت بمفرده. أو يتطوع شـخص كهذا لإطعام أحد المسنين عندما يحين وقت الطعـام، أو يعطيه علاجاً معيناً، أو يقدم له -من وقت لآخر -بعض الخدمات الخاصة كالتنظيف الشخصى أو المجالسـة أو تلبية أى طلبات.

سوف تلقى بعض هذه المقترحات استنكاراً، أو على أحسن الظروف دهشة من جانب بعض الناس، لأنهم قد يعدونها تدخلاً فى خصوصيات الشخص المسن، وقد يتحرج منها البعض...إلخ(*). ولكن يهمنا أن نكون على بينة من أن التطور العام، على مستوى المسن وعلى مستوى المجتمع، هو الذى فرض تحول بعض صور الرعاية هذه من جزء من علاقة حميمة إلى جزء من علاقة رسمية أو مفتوحة أو عامة. لأن البديل هو مزيد من معاناة المسن. وقد أردت أن أوكد على هذه النقطة لأن خدمات الرعاية الخاصة للمسن فى مجتمعاتنا العربية ما زالت تعد لدى الجميع مسئولية أقاربه

(*) لعل الكثيرين منا يعرفون غير واحد من نماذج الأبناء -أو الأقارب - الذين "يستنكرون" أن يؤدى "غريب" مثل هذه الخدمات لذويهم المسنين، و"يشجبون" ذلك، فى الوقت الذى لا يتحملون هم - بأنفسهم أو بأموالهم - أعباء تقديمها بدلاً من الغريب. إنها المفارقة المؤسفة التى نعرفها فى مجالات أخرى من حياتنا بين ثقافتنا المثالية (ما نردده من شعارات ومثل) وثقافتنا الواقعية (أى ما نمارسه فعلا من سلوكيات وما نأتيه من أفعال).



الأقربين، ثم الأباعد، ثم الجيران ... إلخ. وكلامنا لا يناقض هذا ولا يجرؤ أن يعارضه أو يقلل من شأنه. ولكننا نقول أن هذه الرعاية الرسمية هى البديل الممكن والمطلوب فى حالة عدم توفر الأهل والأقارب والجيران. وعلينا جميعاً، بما فينا المسنون أنفسهم، ألا نستنكف هذا الوضع أو نتعالى عليه أو نرفضه، ،إن كان من حق بعضنا أن يدهش منه.

والرسالة العلمية التى يطمح أن يؤديها ميدان دراسات المسنين تقوم على إسهام علمى متعدد التخصصات يشارك فيه المتخصصون فى العلوم الطبية، والتمريض، والعلاج الطبيعى، والطب النفسى، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والتخطيط، وعلوم الرياضة البدنية، والتربية الفنية، والاقتصاد المنزلى وغيرها كثير.

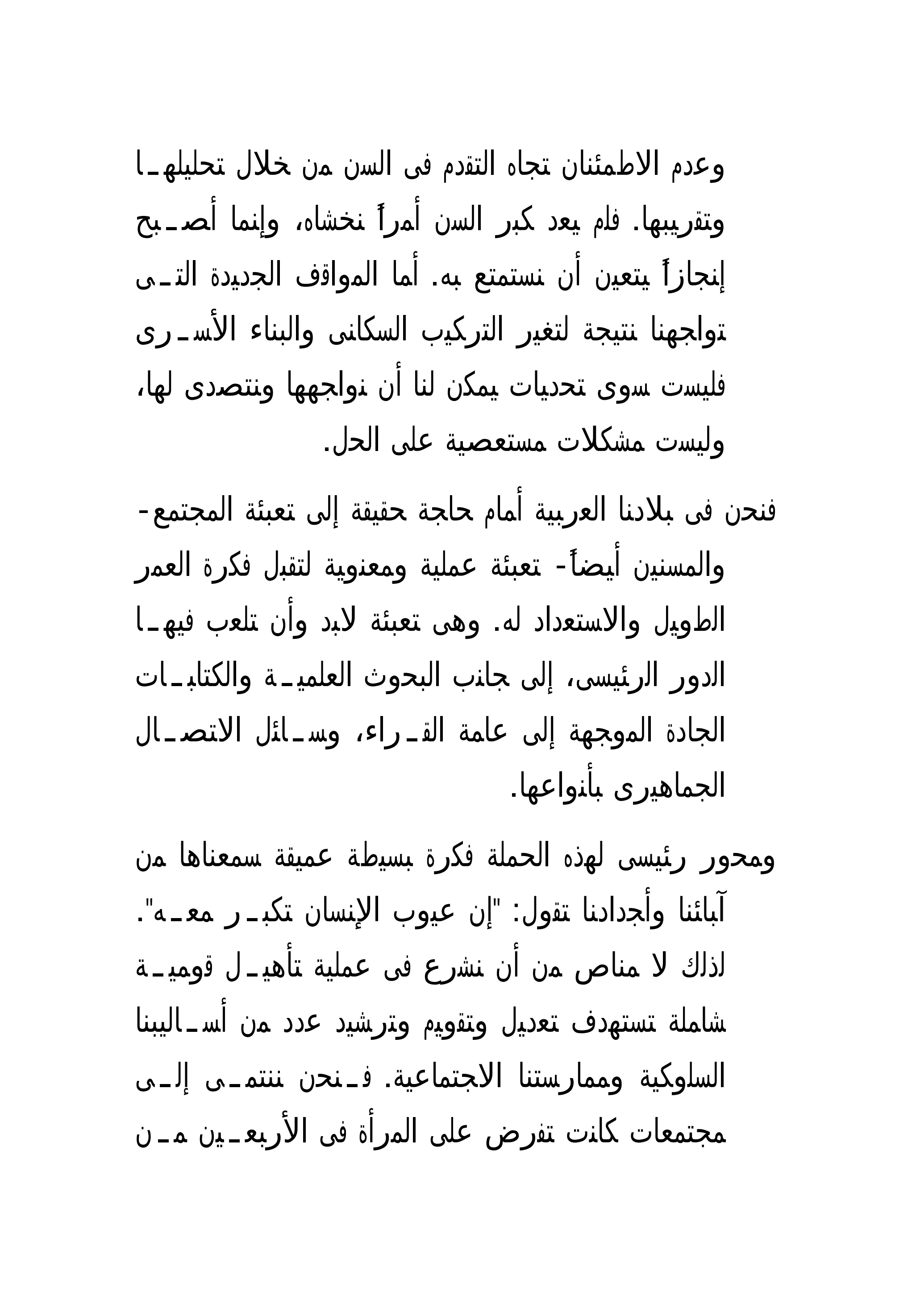
ومن حسن الحظ أن بحوث المسنين فى بلادنا بدأت خطواتها الأولى وهى واضعة أقدامها على الطريق الصحيح. فقد لاحظنا هذا الاتجاه فى أعمال الندوة العلمية التى نظمتها وزارة الشئون الاجتماعية بعنوان "المسنون فى مصر:

الواقع والمستقبل "أكتوبر ١٩٩٨. فضمت أوراقاً علمية لمتخصصين من أغلب هذه التخصصات، مما أضفى عليها شمولاً فى الرؤية وعمقاً فى النظرة.

ويدلنا الاطلاع على التراث الغربى المعاصر على سيطرة نفس الاتجاه فى دراسة المسنين، إذا تأملنا على سبيل المثال مؤلف **بوند Bond** وزملاءه، المعنون: **الشيخوخة فى المجتمع**، والمنشور عام ١٩٩٣.[٨].

٣-تأهيل المجتمع للتعامل مع المسنين:

هناك حاجة متزايدة واهتمام متنام بتطوير فهم أفضل للشيخوخة. وفضلاً عن الاهتمام العلمى الرصين، ظهرت فى أوربا طائفة عريضة من الكتب والمقالات المستندة إلى معطيات العلم والموجهة إلى عامة القراء تستهدف جميعاً تحليل أوضاع المسنين فى المجتمع، من حيث أعدادهم، واحتياجاتهم، ومشكلاتهم، وأساليب خدمة هذه الاحتياجات وتقديم أنواع الرعاية اللازمة لهم[٩]. ولعل أهم رسالة حاولت تلك الكتابات توصيلها ونجحت فيها إلى حد بعيد، هو مقاومة مشاعر القلق



وعدم الاطمئنان تجاه التقدم فى السن من خلال تحليلهـا وتقريبها. فلم يعد كبر السن أمراً نخشاه، وإنما أصـبح إنجازاً يتعين أن نستمتع به. أما المواقف الجديدة التـى تواجهنا نتيجة لتغير التركيب السكانى والبناء الأسـرى فليست سوى تحديات يمكن لنا أن نواجهها ونتصدى لها، وليست مشكلات مستعصية على الحل.

فنحن فى بلادنا العربية أمام حاجة حقيقة إلى تعبئة المجتمع- والمسنين أيضاً- تعبئة عملية ومعنوية لتقبل فكرة العمر الطويل والاستعداد له. وهى تعبئة لابد وأن تلعب فيهـا الدور الرئيسى، إلى جانب البحوث العلميـة والكتابـات الجادة الموجهة إلى عامة القـراء، وسـائل الاتصـال الجماهيرى بأنواعها.

ومحور رئيسى لهذه الحملة فكرة بسيطة عميقة سمعناها من آبائنا وأجدادنا تقول: "إن عيوب الإنسان تكبـر معـه". لذلك لا مناص من أن نشرع فى عملية تأهيـل قوميـة شاملة تستهدف تعديل وتقويم وترشيد عدد من أسـاليبنا السلوكية وممارستنا الاجتماعية. فـنحن ننتمـى إلـى مجتمعات كانت تفرض على المرأة فى الأربعـين مـن

عمرها ارتداء الألوان الداكنة، وبعدها بسـنوات قليلـة يطلق على هذه الفئة اسـم "القواعـد". وكـان الجميـع يستشعر مع سن الخمسين بدايات النهاية، والزهـد فـى مباهج الحياة ... الخ. وقد غيرت الظروف المادية هـذا الواقع وهزته بقوة، وبقى أن نغير المشاعر المصـاحبة لهذه الشيخوخة المبكرة.

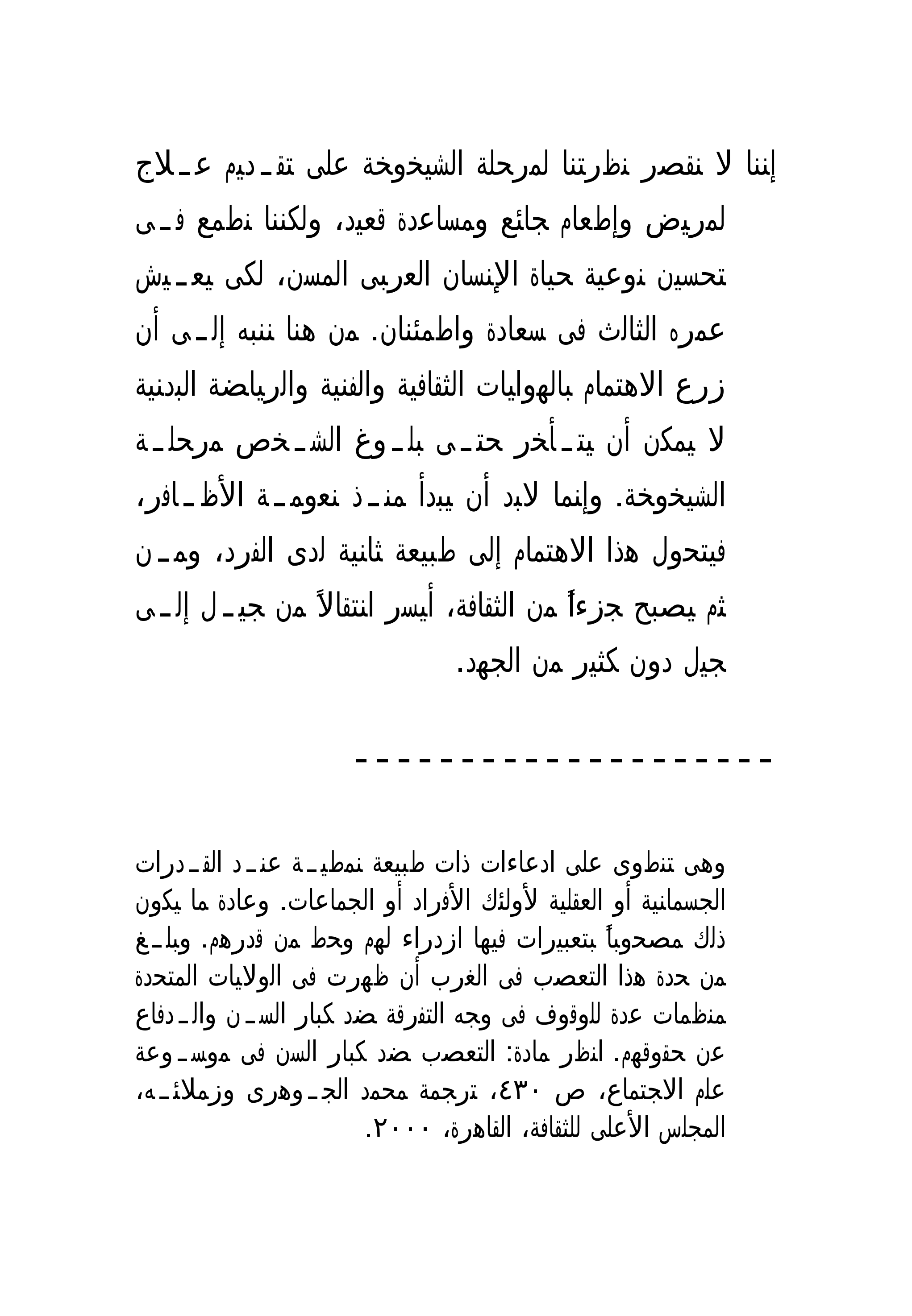
ولابد أن ندرك أن جزءاً كبيراً مـن متاعـب المسـن فـى شيخوخته إنما هو محصلة لمراحل حياته السابقة. وهذه الحقيقة لا ينبغى أن تقودنا إلى اليأس، بـل يتعـين أن تدفعنا إلى الاهتمام - من جانب المجتمع والفرد علـى سواء - بالصحة الجسـمانية، العلاقـات الاجتماعيـة، وترقية الذوق والحس الفنى، وتنمية الهوايات وتطـوير أساليب شغل أوقات الفراغ، وغـرس عـادة ممارسـة الرياضة (أعنى هنا غير الاحترافية، وغير التنافسـية)، كل ذلك سيكون له حصاده الإيجابى على الفـرد عنـد شيخوخته، وستبقى معه منها عادات واستعدادات يمكنه أن يفيد منها مباشرة فى مسـتقبل أيامـه، أو يطورهـا ويكيفها مع ظروفه الجديدة. معنى هذا أن نوعية حيـاة

المسن هى جزء من نوعية حياة المجتمع كله.

ولن يتم هذا الجهد الهائل إلا فى إطار خطة قومية تهدف إلى إعداد المجتمع: الدولة بمستوياتها وصولاً إلى المستوى المحلى، والمؤسسات الأهلية، والمسنين أنفسهم. والمهم فى ذلك أن الأفراد الذين لم يبلغوا الشيخوخة بعد، سوف ينالون حاجاتهم من التأهيل قبل شيخوختهم، ولكن ذلـك لا يمنع من تأهيل من فاتهم التأهيل المبكر بعد بلـوغهم السن المتقدم.

ومن أركان حملة التعبئة هذه العمل من أجل تعـديل نظـرة المجتمع إلى المسنين. فهـى تتـراوح -الآن - لـدى الأصغر سناً وعلى مستوى المجتمع ما بيـن الإهمال أو التجاهل، وهذا هو الحد الأدنـى، لتصـل فـى حـدها الأقصى إلى التعصب ضد كبار السن (أو مـا يعـرف باسم (Ageism) (*). مروراً بدرجات وسيطة متعددة.

(*) ويعرفه مارشال بأنه تبنى أساليب أو معتقدات أو وجهـات نظـر متحيزة تجاه بعض الأفراد أو الجماعات بسبب تقدمهم فى العمر.



إننا لا نقصر نظرتنا لمرحلة الشيخوخة على تقـديم عـلاج لمريض وإطعام جائع ومساعدة قعيد، ولكننا نطمع فـى تحسين نوعية حياة الإنسان العربى المسن، لكى يعـيش عمره الثالث فى سعادة واطمئنان. من هنا ننبه إلـى أن زرع الاهتمام بالهوايات الثقافية والفنية والرياضة البدنية لا يمكن أن يتـأخر حتـى بلـوغ الشـخص مرحلـة الشيخوخة. وإنما لابد أن يبدأ منـذ نعومـة الأظـافر، فيتحول هذا الاهتمام إلى طبيعة ثانية لدى الفرد، ومـن ثم يصبح جزءاً من الثقافة، أيسر انتقالاً من جيـل إلـى جيل دون كثير من الجهد.

وهى تنطوى على ادعاءات ذات طبيعة نمطيـة عنـد القـدرات الجسمانية أو العقلية لأولئك الأفراد أو الجماعات. وعادة ما يكون ذلك مصحوباً بتعبيرات فيها ازدراء لهم وحط من قدرهم. وبلـغ من حدة هذا التعصب فى الغرب أن ظهرت فى الولايات المتحدة منظمات عدة للوقوف فى وجه التفرقة ضد كبار السـن والـدفاع عن حقوقهم. انظر مادة: التعصب ضد كبار السن فى موسـوعة علم الاجتماع، ص ٤٣٠، ترجمة محمد الجـوهرى وزملائـه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٠.

كما أن نلاحظ أن تدريب الفرد -خاصة الذكور منـا- علـى خدمة نفسه، والمشاركة فى تلبية احتياجاته الخاصة، بل والمساعدة فى أداء بعض الأعمال المنزلية لن ينغـرس بيسر إلا إذا بدأ منذ الطفولة البـاكرة واسـتمر أثنـاء الشباب والنضج، لكى يعود بآثاره الإيجابية الملموسـة على الفرد عند شيخوخته، حيث تقل حاجته إلى الآخرين وتزداد قدرته على الاعتماد على نفسه.

٤-تحسين نوعية حياة المسن:

لعل تحسين نوعية حياة المسنين هو الهدف الأسمى لكل رعاية ولكل خدمة تقدم لهم. وتدلنا بحوث نوعية الحياة على صعوبة تقويمها (مع الاعتراف بوجـود معـايير موضوعية وأخرى ذاتيـة).(١٠) إلا أن البحـوث التـى أجريت والسياسات التى طبقت قد أفلحت فـى إضـفاء الظروف الطبيعية على الإقامة فى المؤسسات وزيـادة اندماج الفرد المسن فى جـو المؤسسـة التـى يعـيش فيها،(إلى حد -مثلاً-تشجيع الواحد منهم على الاختيـار بين عدة بدائل وهو مقيم فى المؤسسة (كتغييـر مكـان

النوم، والتدخل فى تحديد أنواع الطعام، وحرية مغـادرة البيت لفترة قصيرة، وتحديد مواعيد الـذهاب والعـودة وتنظيم برامج ترفيهية...إلخ). من هنا ازدادت درجـة الوعى بالاحتياجات الخاصة، وازدادت القدرة على قياس تلك الاحتياجات دقة وإتقاناً، وكذلك دراسة ما تتعـرض له من تغير، وما يتم داخل النسق من تفاعلات [(١١)].

من هذه الزاوية ننظر إلى ممارسة المسـنين للأنشـطة الرياضية والترويحية فى ضوء أنها تتيح للمسن فرصة التنفيس عن التـوترات، والمشـكلات، والوسـاوس أو المخاوف، أو المشاعر السلبية كالإحسـاس بـالعجز أو عدم الجدوى والأهمية ... الخ. ولكل نمط مـن أنمـاط الشخصية ما يلائمه، فهناك رياضات جماعية، كمـا أن هناك فنوناً فردية وأخرى جماعية. وبذلك تتـيح هـذه الأنشطة فرص المشاركة لكافة أنماط الشخصية.[(١٢)].

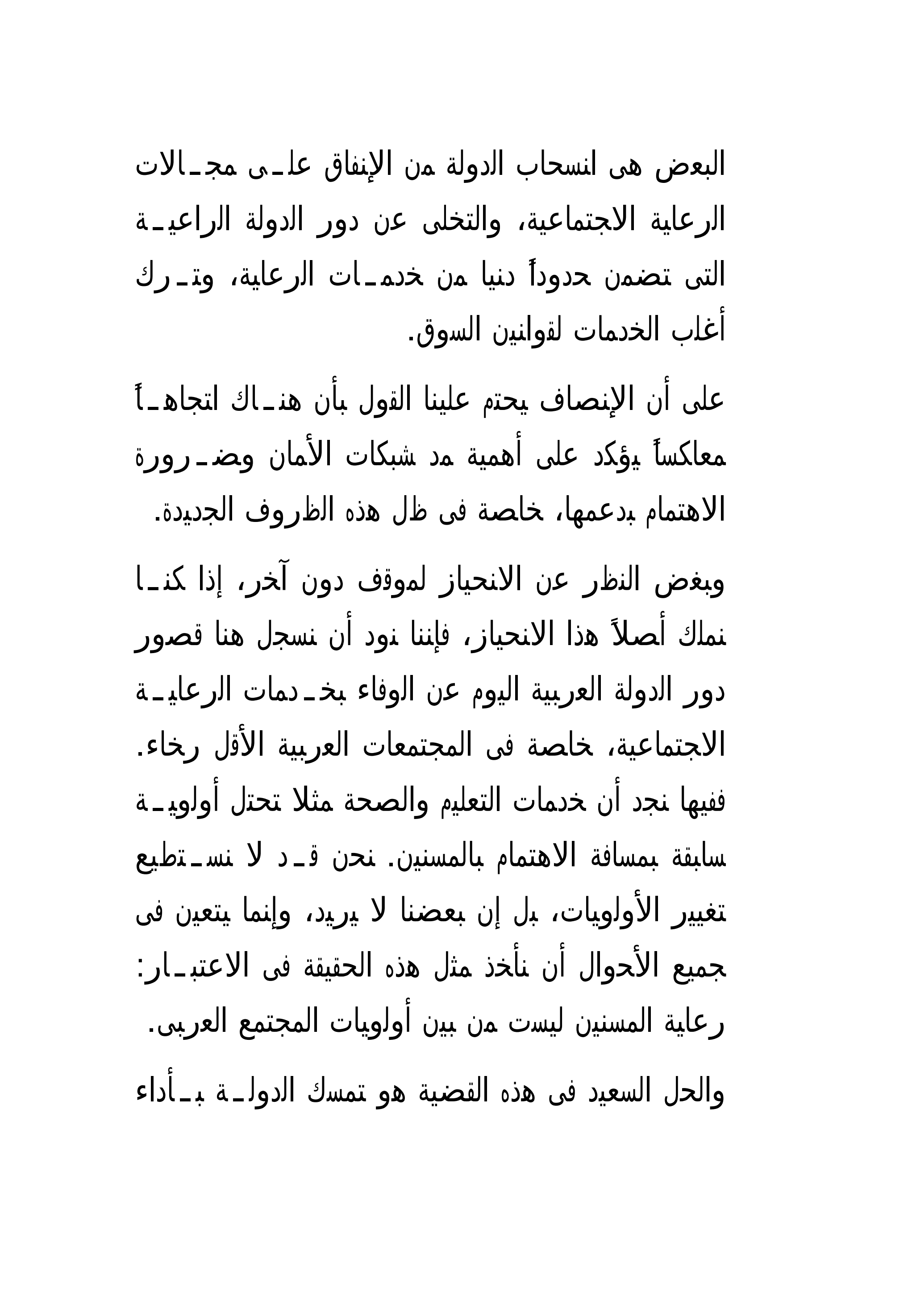
كما أن ممارسة بعض الأنشطة الفنية يمكن أن تتطور- بشروط معينة- لتتحول إلى نشاط إنتاجى من شـأنه أن يشبع أكثر من حاجة عند المسن، فى مقدمتها إحساسـه بذاته، والتنفيس عن مشاعره، والارتقاء بها، ثم كسـب

إعجاب الآخرين وتقديرهم من خـلال المنـتج الفنـى، وأخيراً تحوله إلى مصدر دخل يفيد الفرد نفسه. (لـيس بالضرورة أن نفكر فى الفنـون الراقيـة والمعقـدة أو الرسمية، ولكن يمكن كذلك أن نفكر فى الفنون المحليـة اليدوية أو التعبيرية بأنواعها).

وعلى من يرغب حقيقة فى الحفاظ على كرامة المسـن المعوز أن يعمل فكره فى شتى السبل التى يمكن أن تتيح له فرص تحقيق شىء -ولو يسير- من الدخل. فإذا أخذنا فى الاعتبار عجزه عن الدخول إلى سوق العمل لأسباب كثيرة، وتراجع دخله، وتناقص قدرته الشـرائية...إلـخ كان علينا أن نفكر فى برامج لتوليـد دخـل المسـنين. وهناك تجارب عند الآخرين يمكن لمن يشاء الرجـوع إليها والاسترشاد بها.

٥-رعاية المسنين بين دور الدولة والدور الأهلى:

تتجه غالبية دول العالم اليوم- ونحن من بينها- إلـى رفـع شعارات الخصخصة والأخذ بنظـام السـوق وتشـجيع المشروع الحر. والنتيجة الأسهل والأقرب فـى نظـر



البعض هى انسحاب الدولة من الإنفاق علـى مجـالات الرعاية الاجتماعية، والتخلى عن دور الدولة الراعيـة التى تضمن حدوداً دنيا من خدمـات الرعاية، وتـرك أغلب الخدمات لقوانين السوق.

على أن الإنصاف يحتم علينا القول بأن هنـاك اتجاهـاً معاكساً يؤكد على أهمية مد شبكات الأمان وضـرورة الاهتمام بدعمها، خاصة فى ظل هذه الظروف الجديدة.

وبغض النظر عن الانحياز لموقف دون آخر، إذا كنـا نملك أصلاً هذا الانحياز، فإننا نود أن نسجل هنا قصور دور الدولة العربية اليوم عن الوفاء بخـدمات الرعايـة الاجتماعية، خاصة فى المجتمعات العربية الأقل رخاء. ففيها نجد أن خدمات التعليم والصحة مثلا تحتل أولويـة سابقة بمسافة الاهتمام بالمسنين. نحن قـد لا نسـتطيع تغيير الأولويات، بل إن بعضنا لا يريد، وإنما يتعين فى جميع الأحوال أن نأخذ مثل هذه الحقيقة فى الاعتبـار: رعاية المسنين ليست من بين أولويات المجتمع العربى.

والحل السعيد فى هذه القضية هو تمسك الدولـة بـأداء

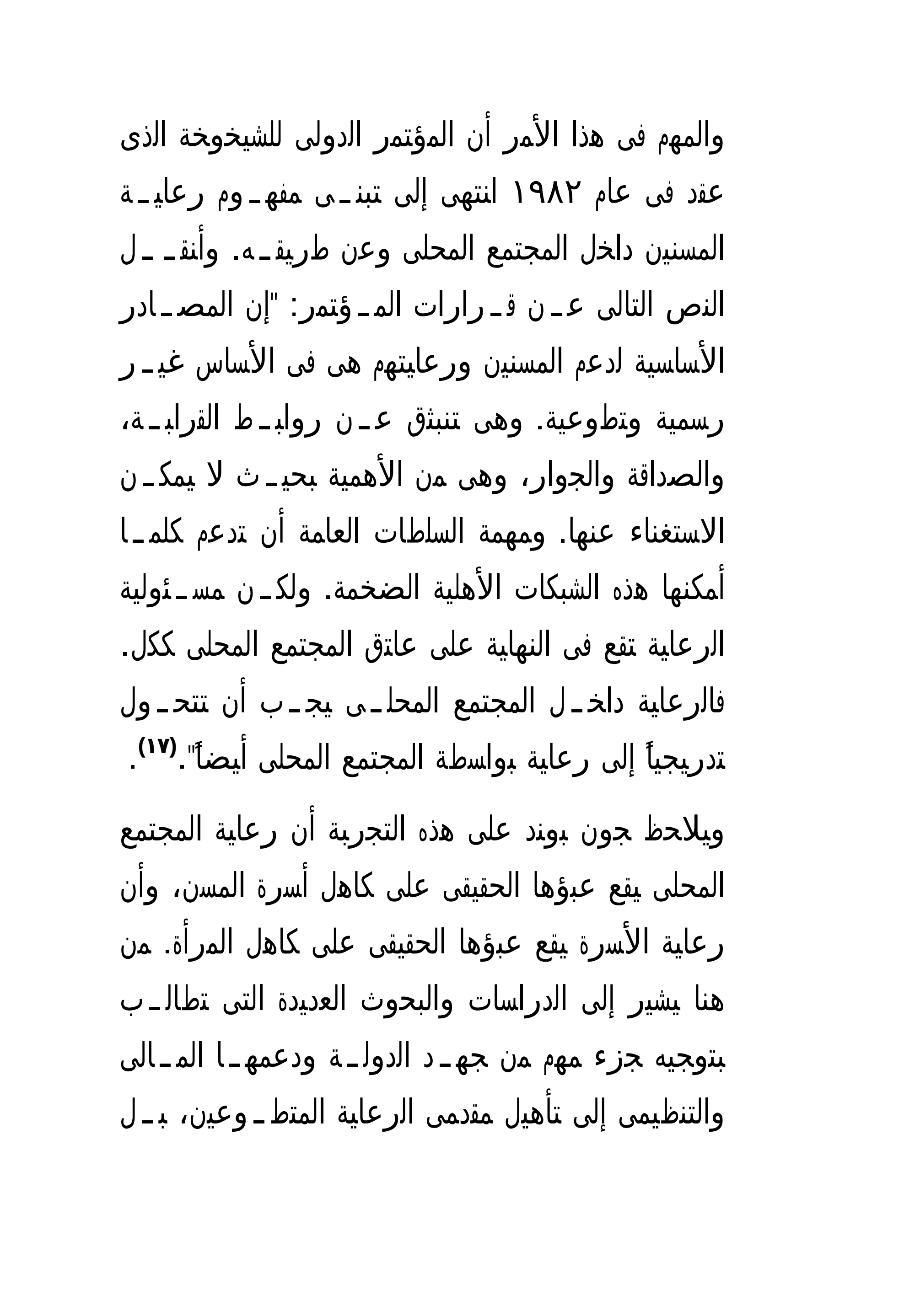
بعض الواجبات، مع إفساح المجال إلى أقصى حد أمـام القطاع الخاص والأهلى (التطوعى) للمشاركة فى تقديم الرعاية المطلوبة للمسنين.[١٣]. ومن أول واجبات الدولة ألا تتخلى عن دورها فـى تأهيـل مقـدمى الرعايـة المتخصصين، ومنحهم التـرخيص بالعمـل، ومراقبـة أدائهم...إلخ. من هذا إشراف الدولة على عملية تأهيـل جليس المسن وممرضى المسنين بسـبب الـنقص فـى الممرضات أصلاً وعموماً، وبسبب مشكلات أدق تجعل ترخيصهم ومراقبتهم مسئولية الدولة، بسبب تدنى النظرة إلى مهنـة التمريض. كما أن القائمين برعاية المسـنين ينتقلون إلى البيت، ولا يقتصـر عملهـم علـى داخـل المؤسسة أو المستشفى.

ولقد شهدت بريطانيا التاتشرية كما نعلم موجة عنيفة من خصخصة الاقتصاد، وكان طبيعياً أن تنتقل عدواها إلى مجال الرعاية الاجتماعية. فصدرت تشريعات (أبرزهـا قانون رعاية المجتمع المحلى فى عام ١٩٩٠) تتـرجم تراجع الدولة من هذا الميدان إلى أقصـى حـد ممكـن وإخضاع هذه الخدمات لنظام السـوق الحـر. وذلـك

استجابة لحركة يمينية مضادة لكل ما يحمل بـذوراً أو روائح اشتراكية أو حتـى جماعيـة. وهكـذا شـهدت بريطانيا طوال عقدى الثمانينـات وأوائـل التسـعينات تخفيضاً حاداً فى المساكن التى تنشئها الدولة وفى الدعم الذى تقدمه للمساكن الخاصة، وخروج الدولة من جميع أنواع الرعاية الطويلة الأمـد (كـالأمراض المزمنـة والمستعصية). وحولت أغلب ما تقدمه من دعم إلى دعم انتقائى يراعى حالات فردية أو أوضـاعاً خاصـة ولا يغطى فئات بأكملها، كدعم دخـول بعـض أصـحاب المعاشات المنخفضة، وبعض الفئات الأشد ضـعفاً فـى المجتمع وتشجيع تقديم الخدمات الاجتماعية عن طريـق المجتمعات المحلية (الحى أو القرية عندنا) وفى داخـل المجتمع المحلى نفسه ولـيس خارجـه. ولا ننسـى أن نسجل هنا ما لاحظه جون بوند من أن الـدعم الشـعبى الذى حظيت به تلك السياسات التاتشـرية إنمـا كـان استجابة للذعر المعنوى الذى أثـاره الساسـة وبعـض المسئولين عن وضع السياسة الاجتماعية والذين فسروا تعمر المجتمع البريطانى (أى زيادة معدلات كبار السن

فيه) باعتباره قنبلة سكانية.[١٤].

لقد ترجمت حكومة المحـافظين البريطانيـة الرعايـة الاجتماعية بأنها لم تعد من واجب الدولة مباشرة، وإنما هى مسئولية المجتمع المحلى، تتم فيه وتتلقى الدعم منه، وتقدم بواسطة أجهزته وأفراده، وهى التى تعرف باسـم Community Care. ولذلك يحسن لو دققنا معنى هذا المصطلح بعض الشـىء. فقد عرفه "أبرامز" بأنه توفير المساعدة والدعم والحماية لمن يحتاجها بواسطة أفـراد المجتمع العاديين الذين يمارسون عملهم هذا فى إطـار الحياة اليومية المنزلية أو المهنية.[١٥]. فى مقابل هذا نجد أنه كان يعرف تقليدياً فى إطار السياسـات الحكوميـة للإشارة إلى أنواع الرعاية التى تتم خارج المؤسسات أو الأطر التنظيمية. وقد بدأ يستخدم مؤخراً فقط فى سـياق الحديث عن رعاية كبار السـن والمرضـى العقليـين، والأفراد الذين يعانون من صعوبات التعلم. [١٦] فـالمهم فى هذا الأمر أن رعاية المجتمع المحلـى تـتم داخـل المجتمع المحلى وبواسطة بعض أفراده لمن يحتاجها من أفراده.



والمهم فى هذا الأمر أن المؤتمر الدولى للشيخوخة الذى عقد فى عام ١٩٨٢ انتهى إلى تبنى مفهوم رعاية المسنين داخل المجتمع المحلى وعن طريقه. وأنقل النص التالى عن قرارات المؤتمر: "إن المصادر الأساسية لدعم المسنين ورعايتهم هى فى الأساس غير رسمية وتطوعية. وهى تنبثق عن روابط القرابة، والصداقة والجوار، وهى من الأهمية بحيث لا يمكن الاستغناء عنها. ومهمة السلطات العامة أن تدعم كلما أمكنها هذه الشبكات الأهلية الضخمة. ولكن مسئولية الرعاية تقع فى النهاية على عاتق المجتمع المحلى ككل. فالرعاية داخل المجتمع المحلى يجب أن تتحول تدريجياً إلى رعاية بواسطة المجتمع المحلى أيضاً".(١٧).

ويلاحظ جون بوند على هذه التجربة أن رعاية المجتمع المحلى يقع عبؤها الحقيقى على كاهل أسرة المسن، وأن رعاية الأسرة يقع عبؤها الحقيقى على كاهل المرأة. من هنا يشير إلى الدراسات والبحوث العديدة التى تطالب بتوجيه جزء مهم من جهد الدولة ودعمها المالى والتنظيمى إلى تأهيل مقدمى الرعاية المتطوعين، بل

وتأهيل كل الكوادر التى تتطلبها أنواع الرعاية المختلفة، لأن الرعاية المطلوبة على درجة من التخصص والتعقيد لم يعد يكفى فيها النوايا الحسنة وحدها، وإنما لابد من التدريب الراقى. وتنقلنا هذه النقطة إلى الحديث فى الفقرة التالية عن الرعاية الأسرية.

٦-الرعاية الأسرية:

اكتشفت المجتمعات الصناعية المتقدمة منذ فترة بعيدة أن توفير خدمات الرعاية اللازمة للمسن الذى يعانى من علة جسمية أو عقلية فى داخل بيته تمثل حجر الزاوية والشرط الحاسم فى استمرار حياة ذلك المسن داخل بيته حياة ناجحة مستقلة عن تحكم الآخرين. ومع ذلك لم تسر الأمور هكذا فى يسر وبساطة، وإنما واجهت الرعاية الأسرية طائفة من العقبات والمشكلات أشير إليها فيما بعد على عجل.

لقد عرفت تلك المجتمعات-رغم تقدمها- قدراً من الخلط بين توفير خدمات الرعاية المناسبة للمسن من ناحية وتنظيم خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية العامة من

ناحية أخرى. وقد شهد المستوى الحكومى نفسـه فـى بريطانيا على سبيل المثال تعارضاً بين سياسات الإسكان الخاصة بوزارة البيئة، وسياسـات الرعايـة الصـحية المحلية الخاصة بوزارة الصحة، وسياسـات الضـمان الاجتماعى ومساعدات الإسـكان التـى تقـدمها وزارة الشئون الاجتماعية والضوابط والاستراتيجيات الماليـة التى تتبناها وزارة الخزانة، ولم يقتصر الأمـر أحيانـاً على تعارض تلك السياسات، بل شهد المجتمـع أحيانـاً نوعاً من التصارع بينها، الأمر الذى عاد بعواقب وخيمة على جمهور كبار السن، الذين يمثلون -كمـا أشـرنا- أضعف حلقات البناء الاجتماعى فى المجتمع، أو فئة من لا صوت لهم.[١٨].

من هنا يتعين أن نستوعب نحن الدرس، فنولى جميعـاً أكبر الاهتمام لعملية التنسيق بـين الهيئـات المختلفـة المسئولة عن تقديم الرعاية للمسنين، نذكر مـن بينهـا وزارات الإسكان، والصـحة، والشـئون الاجتماعيـة، والتأمينات، والحكم المحلى، والمالية، والعمل وغيرهـا. وقد ذهب البعض إلى اقتراح إنشاء مجلس أعلى لرعاية

المسنين يتولى هذه المهمة على المستوى القـومى.[(١٩)] .
وإن كنت لا أدرى هل هذه الصيغة هى الحل المناسـب فى بلادنا، إزاء كثرة ما نراه اليوم مـن مجـالس عليـا أغلبها لم يجتمع مرة واحدة منذ إنشائه.

ومن قضايا الرعاية الأسرية التـى اسـتأثرت باهتمـام الباحثين فى الدول المتقدمة دراسـة البنـاء الأسـرى لوحدات المعيشة للمسنين. وكشفت تلك البحـوث عـن أهمية بعـض العوامـل الديموجرافيـة والاقتصـادية والاجتماعية فى تغيير نمـط ترتيبات المعيشـة التـى يرتضيها كبار السن.

وطبيعى أن تدل نتائج تلك البحوث على تراجع معدلات المسنين الذين يعيشون مع آخرين، فـى مقابـل تزايـد معدلات المسنين الذين يعيشون منفردين. ومن أسـباب ذلك زواج الأبناء، وحراكهم الجغرافى الأوسع، وزيادة عمالة النساء بالأجر خارج المنزل، وغير ذلـك كمـا، أوضحت أن اختيار المعيشة المنفردة إنمـا يرجع فـى المقام الأول إلى توفر الموارد اللازمة لذلك لدى المسن. هذا فضلاً عن أن ترمل بعض المسنين - خـاص فـى

السن الأكثر تقدماً - يجعل المسن الذى كان يقاسم شريك حياته فيما مضى، يفضل الحياة منفرداً أو يضطر إلى ذلك اضطراراً، وأن ذلك يصدق على أبناء الطبقات الوسطى أساساً، وعلى النساء أكثر من الرجال (بسبب طول العمر المتوقع للنساء عموماً).

واهتمت تلك البحوث بالتعرف على مدى انتقال الأبناء للمعيشة مع آبائهم المسنين أو انتقال المسنين للمعيشة مع أبنائهم. (وقد لوحظ أن الأبناء أكثر ميلاً إلى الانتقال للمعيشة مع آبائهم من البنات، فى حين أن المسن عندما ينتقل إلى المعيشة مع أحد أبنائه، فإنه يفضل الانتقال إلى المعيشة مع الابنة أكثر من الابن).

وتلفت بعض هذه البحوث الانتباه إلى أن عامل التقدم فى السن لدى المسنين الأرامل يلعب دوراً أكبر فى التأثير على البناء الأسرى للمسن من مستوى الإعاقة التى يعانى منها المسن، وأكبر من دور نوع المسن (ذكراً أو أنثى) [٢٠].

ولا يمكن أن تتم الرعاية الأسرية بشكل آمن مستقر إذا

كان المسكن نفسه معيباً أو قاصراً أو غير آمـن. فقـد أوضحت بعض الدراسات المسحية سوء حالة مسـاكن كبار السن، فبعضها شديد الاتساع بالنسبة لهم، وبعضها مرافقه متهالكة... يتطلب المساعدة فى إصلاح التلفيات الأساسية. كما لاحظت تلك الدراسات وغيرها أن سـوء أحوال المسكن أو نقص بعض أوجه الرعاية به من شأنه أن يزيد الطلب - دون داع حقيقى - على سـكنى دور المسنين.

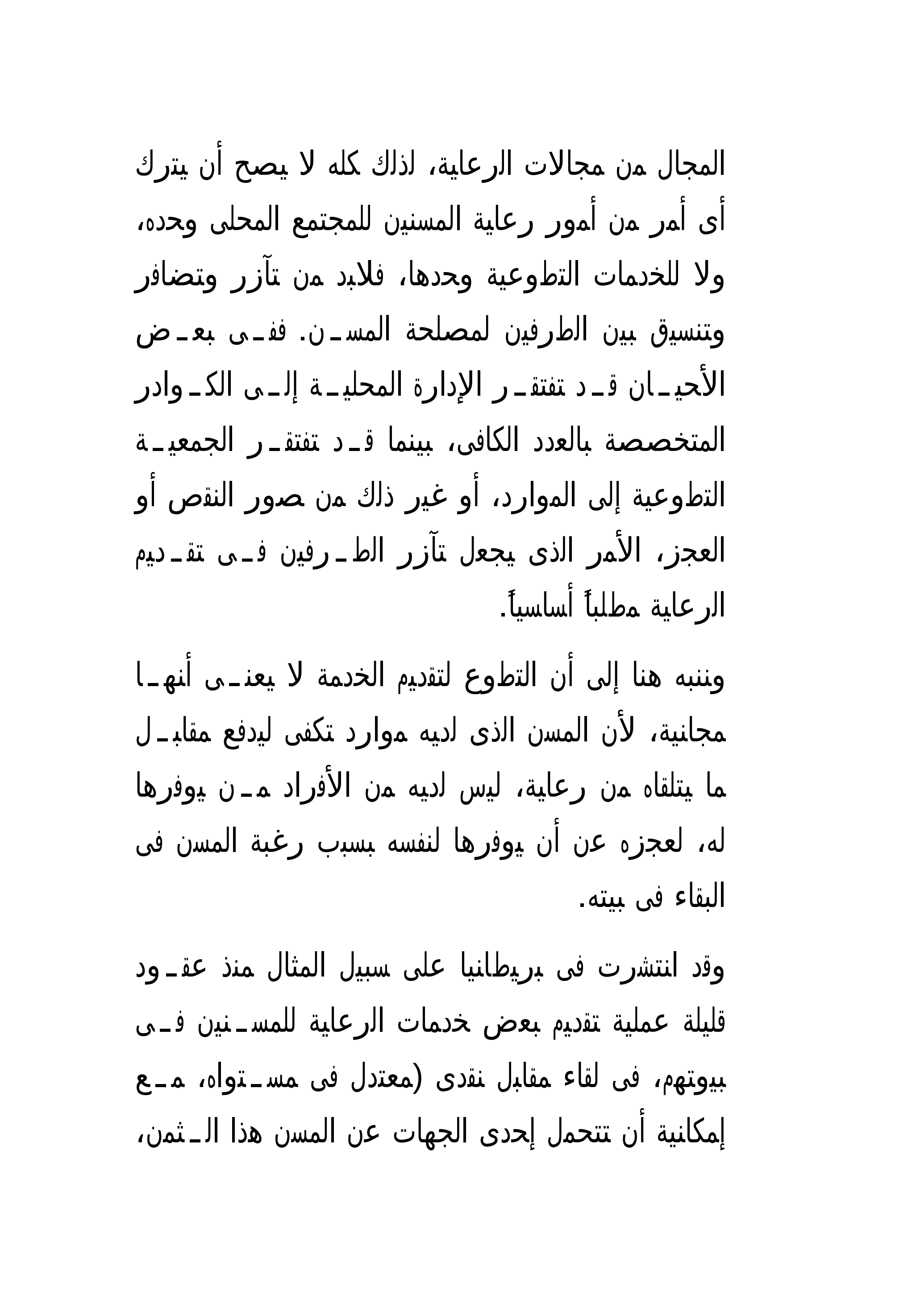
ويكفى أن نعلم أن حوالى ثلث المسنين - فى بريطانيا - وأغلبهم من النساء، يعيشون وحدهم فى المسكن، الأمر الذى يخلق شعوراً قاتلاً بالعزلة لابـد أن يؤخـذ فـى الاعتبار. فحتى لو كان لهم أولاد أو أحفاد فإن تكـرار الزيارة أمر ليس متوقعاً فى ضوء إيقاع الحياة اليـوم. ويهمنا التنبيه هنا إلى خطورة هذا الإحساس لأنه يجسد فى داخله عدداً أكبر من المشاعر المدمرة والإحباطات. وينبهنا هذا مرة أخرى إلى أهمية دور المجتمع المحلـى (الحى أو القرية) فى رعاية المسنين.

من هنا نلاحظ أهمية العناية بتقـديم بعـض خـدمات

الرعاية للمسنين فى بيوتهم لأهمية ذلك فى حد ذاته من ناحية، ولتخفيف الضغط عـن دور المسـنين وتوجيـه خدماتها للأفراد الأشد احتياجاً[٢١] . وسأحاول الإشارة إلى بعض تلك الخدمات فى الفقرة التالية.

٧- خدمات للمسن فى بيته:

هناك بعض أنواع خدمات الرعاية التى تقدم للمسن فـى مسكنه، ويكون ذلك فى المجتمعات المتقدمـة مسـئولية مشتركة بين الأجهزة المحلية والجمعيات التطوعية. وإن كان الجانب الأكبر من تلك الخـدمات تقدمـه الهيئـات التطوعية على أى حال. وتضطلع أجهزة الحكم المحلى بمسئولية مراقبة عمليات تقديم هذه الرعاية للمسنين فى بيوتهم. وبالنسبة لبلادنا لم تتجه النسبة الغالبة من أجهزة الإدارة المحلية للاضطلاع بمثل هذه الوظـائف علـى نطاق واسع بعد، بسبب الظروف التى نعرفهـا جميعـاً (أهمها أننا كنا نعتبر ذلك شأناً أسرياً خاصاً، وأن المسن مسئول من عشيرته وأهله فقط). ومن الأسباب الأخرى أن الجمعيات التطوعية لم تنشط بعد كثيـراً فـى هـذا



المجال من مجالات الرعاية، لذلك كله لا يصح أن يترك أى أمر من أمور رعاية المسنين للمجتمع المحلى وحده، ولا للخدمات التطوعية وحدها، فلابد من تآزر وتضافر وتنسيق بين الطرفين لمصلحة المسن. ففى بعض الأحيان قد تفتقر الإدارة المحلية إلى الكوادر المتخصصة بالعدد الكافى، بينما قد تفتقر الجمعية التطوعية إلى الموارد، أو غير ذلك من صور النقص أو العجز، الأمر الذى يجعل تآزر الطرفين فى تقديم الرعاية مطلباً أساسياً.

وننبه هنا إلى أن التطوع لتقديم الخدمة لا يعنى أنها مجانية، لأن المسن الذى لديه موارد تكفى ليدفع مقابل ما يتلقاه من رعاية، ليس لديه من الأفراد من يوفرها له، لعجزه عن أن يوفرها لنفسه بسبب رغبة المسن فى البقاء فى بيته.

وقد انتشرت فى بريطانيا على سبيل المثال منذ عقود قليلة عملية تقديم بعض خدمات الرعاية للمسنين فى بيوتهم، فى لقاء مقابل نقدى (معتدل فى مستواه، مع إمكانية أن تتحمل إحدى الجهات عن المسن هذا الثمن،

إذا كان عاجزاً عن ذلك - وفى أضيق الحدود - حتى لا تتبدد الخدمة وتهدر).

ومن بين هذه الخدمات عمليات المساعدة فى إنجاز الأعمال المنزلية المطلوبة (الخدمة المنزلية العادية) ولكن لساعات محدودة يومياً أو كل عدة أيام حسب احتياجات المسن وقدراته المالية. ومنها أيضاً مجالسة المسن يومياً أو حسب الطلب لعدة ساعات للتخفيف عن المسن، وتسليته، أو القراءة له ...إلخ ومنها أيضاً خدمات التمريض المنزلى لمن يحتاجه، ومنها تقديم وجبات مطهية للمسن فى بيته مرة يومياً أو حسب الطلب، وتتولاها هيئات الإدارة المحلية أو الجمعيات التطوعية، بأجر فعلى، أو رمزى، أو كمعونة.

ومن الممكن أن تقدم هذه الخدمات أو بعضها (خاصة خدمات المخالطة الاجتماعية، والترويح، والغذاء) فى نوادى المسنين التى يتردد عليها القادرون منهم طوال النهار ثم يعودون إلى بيوتهم آخر اليوم[٢٢].

وقد ينظم النادى أو غيره رحلات ليوم واحد، أو لعدة

أيام، تتيح للمسنين فرصاً ممتازة لجميع الأطراف، فهى تغير من الروتين الشديد الانتظام وتملأ بعضاً من فراغ المسن، وتزوده بذكريات وحكايـات، وتـنعش حياتـه عموماً. كما أنها تكون بنفس القدر بمثابة أجازه للأقارب الذين يتولون رعاية المسن ...إلخ.

ومن تلك الخدمات توفير الشقق الفندقية التى توفر أعباء المسكن المستقل وتضمن الخصوصية للمسن، وتعفيه فى نفس الوقـت مـن عـبء إدارة المنـزل (كالصـيانة والتنظيف...إلخ). وهذه الخدمة يمكـن تقـديمها علـى أساس تجارى بحت، كما يمكن دعمها من قبل أجهـزة محلية، أو جمعيات تطوعية. والأفضل فـى رأينـا أن يقتصر الدعم على خدمات الصيانة والنظافة والحراسـة وغيرها. وعى خدمة للقادرين، ولكنه مطلوبـة لبضـع مئات الآلاف من المسنين فى مصر الآن، ناهيك عـن مجتمعات أخرى أكثر ثراء.

وجدير بالذكر أن بعض جمعيات الإسكان فى بريطانيـا قد توسعت خلال الثمانينات بشكل هائل فى بنـاء هـذه النوعية من المساكن، بسبب شدة الطلب عليها وعائـدها

المجزى. واستطاعت أن تحدث تطويراً حقيقياً فى ميدان رعاية المسنين وتحسين نوعية حياتهم [٢٣].

وتدلنا التجربة البريطانية فى هذا الصدد على أن نفقات خدمات الرعاية التى تقدم للمسن فى مثل هذه المسـاكن تكون أدنى كثيراً منها لو قدمت بشكل خاص لكل مسن فى مسكنه. وهذا أمر واضح بالطبع. من هنا نقـول إن سكنى مثل هذه البيوت تتيح فرصاً أفضل للحصول على خدمات الرعاية.

وهناك خدمة إسكانية معروفة فى عديـد مـن الـبلاد الصناعية منذ أمد بعيد، ولها تراث عريض هنـاك، إذ كانت تمثل فى حينها حـلاً ذهبيـاً لمشـكلات إسـكان المسنين ورعايتهم، وأعنى بها دور المسنين. وهى تقوم على استيعاب أعداد كبيرة من الأفراد فى عدد كبير من الأدوار والأروقة والحجرات (أو العنابر). وكـل ذلـك يتباين تبعاً لمستوى الحى، وإمكانيات المسنين، وطبيعـة الهيئة صاحبة المشروع (هل هو خدمة تطوعية مجانية، أم جزئية - مدعومة - أم هى هيئة حكومية...إلخ).

وبرغم ظهور أشكال وأنواع أخـرى أحـدث وأكثـر تطوراً، فقد ظل هذا الشكل هو أوسعها جميعاً انتشـاراً وأقربها إلى الذهن. بسبب قدرته علـى تجميـع أعـداد كبيرة من المسنين فى مكان واحد ييسر رعايتهم وتقديم الخدمات لهم. وسوف نتأمل ذلك بمزيد من التوضيح فى ثنايا فقرة تالية (انظر الفقرة رقم ٩).

٨- الرعاية المفتوحة:

الرعاية المفتوحة فى تراث بحوث المسنين هى تلك الخدمات التى تعد مكملة للرعاية الأسرية. ولدى الدول المتقدمـة تجارب ثرية وعريضة فيها تستهدف جميعـاً تخفيـف عبء رعاية المسن على الأسرة التى لا يوجـد لـديها عائل يتولى رعاية المسن. ويتم ذلك من خلال توفير من يقوم على خدمة المسن فى منزلـه، أو فـى دار معـدة لذلك. وهى متنوعة تشمل عدداً مـن الخـدمات التـى عرضنا لبعضها فى فقرة سابقة.[٢٤].

وقد لفت رشاد عبد اللطيف النظر إلى أهمية توفير الإشراف الاجتماعى فى هذا النـوع من الرعاية، حيـث يقـوم

الأخصائى الاجتماعى بمتابعة حالات المسنين فى بيئاتهم الطبيعية أو فى دور المسنين، ويعمل على حصر وتقدير احتياجاتهم، ثم يضع الخطط المناسبة لتكون تحت نظـر متخذى القرار للبت فيها[٢٥].

وفى رأيى أن هذا النوع من الرعاية تشتد إليه الحاجـة بالنسبة للمسنين غير المقيمين مع شريك الحياة أو مـع أولادهم. وتبلغ نسبة هذه الفئة فى مصر حوالى ١٨,٢% وفقاً لإحدى الدراسات المسحية التـى أوردهـا عـزت حجازى.[٢٦] بينما تبلغ نسبة هذه الفئة فى بريطانيا فـى منتصف التسعينيات حوالى ١٢% من جملـة المسـنين[٢٧].

ويكون وضع المسن فى هذه الظروف - عندنا وعند غيرنـا - شديد الصعوبة بالنسبة للمسن وبالنسبة لأقاربه أيضاً. وهناك مجموعة من التغيرات الاجتماعية التى جعلـت مثل هذا الموقف أشد صعوبة، وهى ظروف مرت ومـا زالت تمر بها المجتمعات الصناعية، وعلينا أن نسترشد بها حتى لا تفاجئنا نحن أيضاً فى المستقبل القريب.

١- أول تلك الظروف تقلص حجم الأسرة عموماً، واتجاهها إلى التحول من النمط الممتد إلى النمط النووى، مما قلل من عدد الأفراد القادرين على المساعدة فى تقديم الخدمة.

٢- ثانى تلك الظروف تغير وضع المرأة فى المجتمع، أى تحولها إلى العمل بأجر خارج المنزل، الأمر الذى جعل النساء فى الأسرة أقل قدرة على تقديم الخدمات للمسنين، سواء من حيث الوقت المتاح لهن أو الجهد الذى يمكنهن بذله فى ذلك الغرض.

٣- نشاط الحراك الجغرافى والمهنى لأفراد المجتمع عموماً فى المجتمع الحديث خاصة، سواء فى ذلك الهجرة من الريف إلى المدينة أو الهجرة من الوطن إلى الخارج...إلخ، الأمر الذى قلل من قدرة الأسرة على تقديم خدمات الرعاية لأفرادها من المسنين.

٤- ونتأمل أخيراً نمط المسكن الحديث الذى لا يجعل من الميسور للأسرة أن تستضيف فرداً مسناً، وتوفر له إقامة مريحة. ويلاحظ يونج Young أن المسكن الذى يضم

ثلاث غرف للنوم يكون أوسع من أن يخصص للشخص المسن بمفرده، وأضيق من أن يضم أسرة مكتملة وفرداً مسناً. فإذا كانت أغلب الشقق السكنية تضم غرفتى نـوم فقط، فبديهى أنها لا يمكن أن تتيح إقامة مريحة للضيف المسن. أما إذا كانت أقل من ذلك، وهذا هـو الأغلـب الأعم، فإنها تصبح غير ملائمة لأداء هذه الوظيفة.

وقد أورد رشاد عبد اللطيف بعض عيوب هذا النظام فى رعاية المسنين، من أهمها أنه لا يمكن أن يصلح إلا لخدمـة المسنين ذوى الدخول المرتفعـة أو المتوسـطة (وإن كـان البعض لا يعدون ذلك عيباً)، ويصـعب اسـتفادة المسـنين الفقراء من هذا النظام. كما أنه يحتاج إلى دعم كبير من قادة العمـل الاجتماعى، لأنه يحتاج إلى كثير مـن الإمكانيـات وعديد من الكـوادر الفنيـة المدربـة، وغيـر ذلـك مـن الصعوبات[٢٨].

ومع ذلك فإن هـذه الرعايـة مهمـا كانـت تكاليفهـا وصعوباتها، فإنها أيسر وأرخص من إقامة المسن إقامة كاملة فى إحدى المؤسسات، علاوة على أن المؤسسات - مهما كان ثراء المجتمع - لا تستطيع أن تستوعب كافة المحتاجين إلـى

الرعاية من المسنين.

لقد كان الشائع عندنا فى الماضى أن تفيض روح المسن وسط أهله وأقاربه، وفى المجتمعات الصناعية المتقدمة كـان الشائع أن تنتهى حياة المسن فى عنابر المستشفيات. أما اليوم فقد تغير الوضع عندنا وعندهم، فلم يعد الأقـارب يحيطـون بالمسن ويغرقونه برعايتهم، كما تطورت نظم رعاية المسنين التى تقدمها أجهزة المجتمع المحلـى للمسـنين فـى محـال إقامتهم. وأصبحت المشكلة التى يواجهها السواد الأعظم مـن المسنين المرضى اليوم هى: سرعة إخراجهم من المستشفيات وعودتهم إلى بيوتهم حيث يكونون فى أشـد الحاجـة إلـى تمريض عالى الكفاءة ليس متاحاً لا عندنا ولا عندهم بالقـدر الكافى، وإن كانت حاجتنا أشد بطبيعة الحال، لان القصـور فى أعداد الممرضات والممرضين المؤهلين شديد فى جميـع مجتمعاتنا العربية[٢٩].

٩- الإقامة فى مؤسسات الرعاية:

القاعدة العامة أن يعيش الإنسان طوال مراحل حياتـه مـع آخرين: فى أسرة، أو شبه أسرة. والاستثناء أن يعـيش الإنسان فى مؤسسة (خاصة أو عامة، فندقية أو صـحية

أو عقابية...إلخ). ويصدق ذلك على المسنين الأصحاء أو المرضى، أو حتى المعاقين منهم. ولا يتوقع أن ينتقل المسن المريض أو المعوق إلى الإقامة فى مؤسسة إلا حيثما لا يكون له أسرة، أو لا يكون لديه أقارب قادرين على أداء مهام الرعاية المطلوبة له.

وتشمل مؤسسات الرعاية التى يقيم فيها المسنون لفترات طويلة:

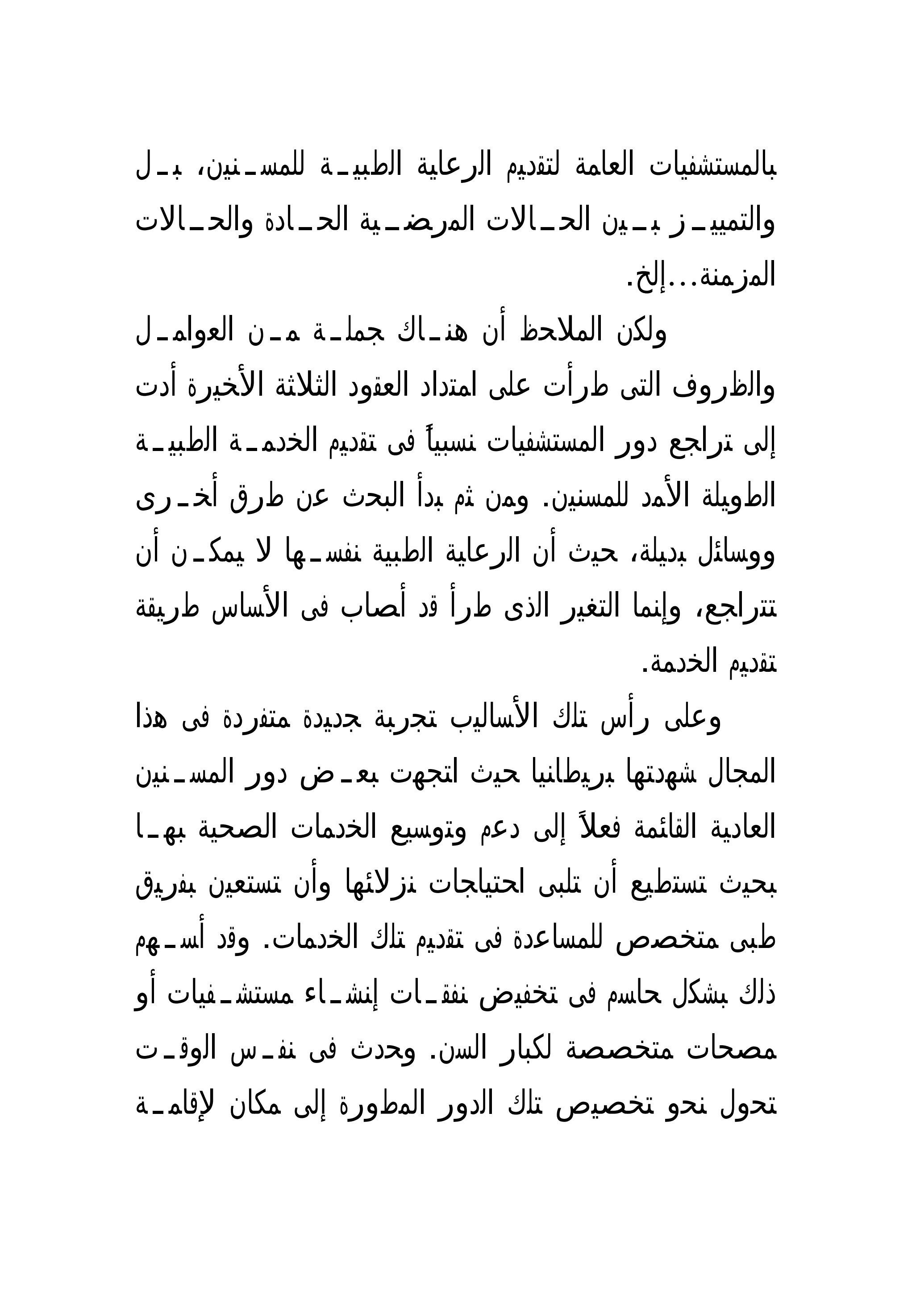
١-دور المسنين الخاصة أو العامة.

٢-دور الرعاية الصحية (التمريضية) لكبار السن.

٣-المستشفيات بأنواعها.

٤-أجنحة بعض المستشفيات المخصصة لكبار السن المقعدين، أو لأصحاب بعض الأمراض المزمنة...إلخ.

ويهمنا هنا رصد التغير الذى حدث فى هذا الميدان فى المجتمعات المتقدمة التى سبقتنا فى رعاية المسنين، إذ نجد على سبيل المثال أن بريطانيا كانت من الدول الرائدة فى الاهتمام بطب المسنين، وفى تخصيص أماكن وأقسام



بالمستشفيات العامة لتقديم الرعاية الطبيـة للمسـنين، بـل والتمييـز بـين الحـالات المرضـية الحـادة والحـالات المزمنة...إلخ.

ولكن الملاحظ أن هنـاك جملـة مـن العوامـل والظروف التى طرأت على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة أدت إلى تراجع دور المستشفيات نسبياً فى تقديم الخدمـة الطبيـة الطويلة الأمد للمسنين. ومن ثم بدأ البحث عن طرق أخـرى ووسائل بديلة، حيث أن الرعاية الطبية نفسـها لا يمكـن أن تتراجع، وإنما التغير الذى طرأ قد أصاب فى الأساس طريقة تقديم الخدمة.

وعلى رأس تلك الأساليب تجربة جديدة متفردة فى هذا المجال شهدتها بريطانيا حيث اتجهت بعـض دور المسـنين العادية القائمة فعلاً إلى دعم وتوسيع الخدمات الصحية بهـا بحيث تستطيع أن تلبى احتياجات نزلائها وأن تستعين بفريق طبى متخصص للمساعدة فى تقديم تلك الخدمات. وقد أسـهم ذلك بشكل حاسم فى تخفيض نفقـات إنشـاء مستشـفيات أو مصحات متخصصة لكبار السن. وحدث فى نفـس الوقـت تحول نحو تخصيص تلك الدور المطورة إلى مكان لإقامـة

المسنين ذوى الإعاقات الجسمية أو النفسية أساساً.

كما أدت الزيادة الكبيرة فى حالات الإعاقة العقلية لـدى المسنين إلى إنشاء مصحات عقلية متخصصة للمرضى مـن كبار السن، بسبب الاختـلاف النوعى عن حالات المـرض العقلى لدى فئات العمر الأخرى، وكذلك لترشيد النفقات.

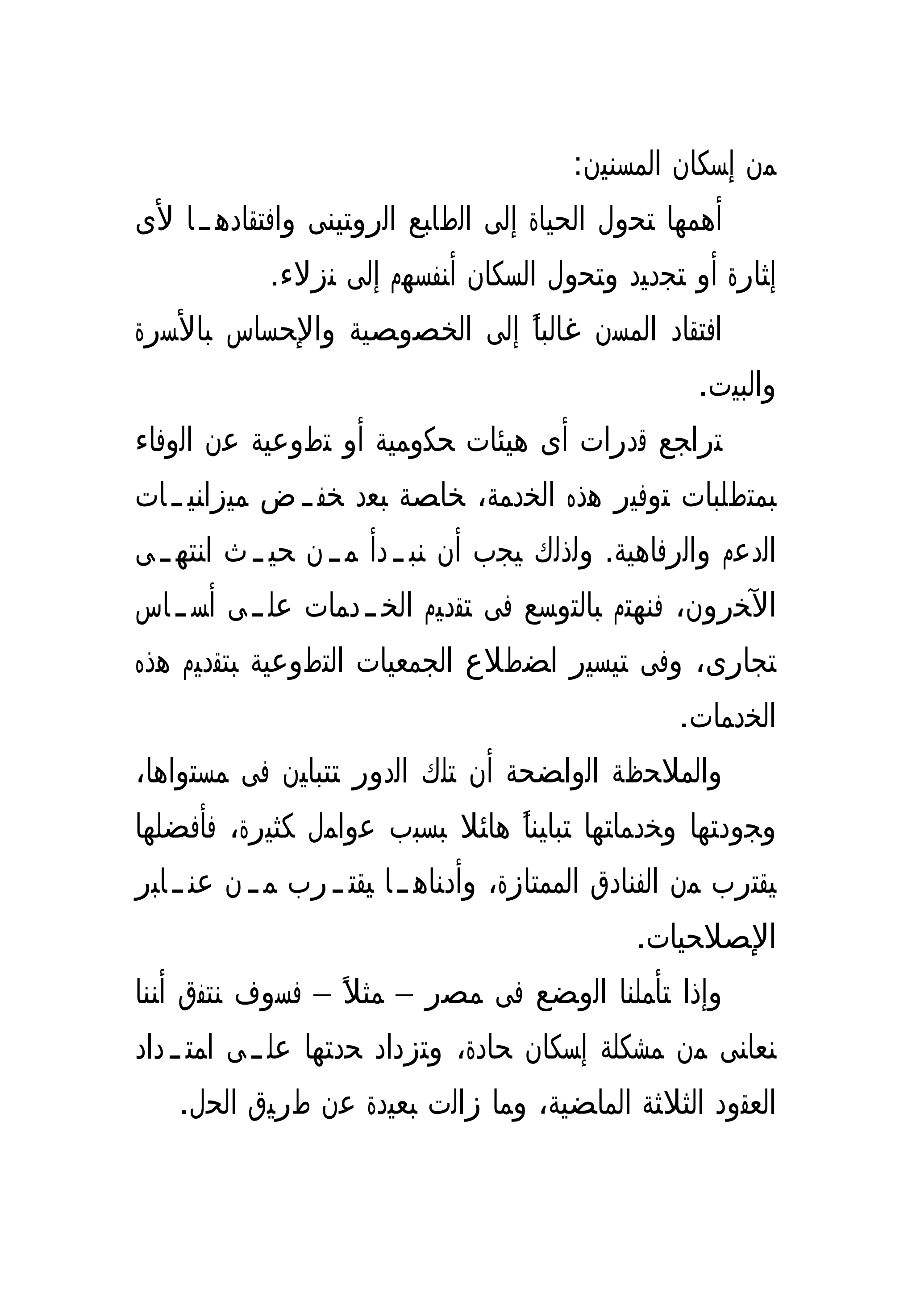
ولكن الحدث الأهم فى ميدان توفير مؤسسـات لأقامـة المسنين فقد شهدته بريطانيا منذ تولى المحافظون الحكم فـى عام ١٩٧٩ وتحول المجتمع البريطانى بقوة إلى الخصخصة وتسييد اعتبارات السوق وقوانينه وتخفيض الانفاق الحكومى على الرعاية الاجتماعية ودعم الخدمات...إلخ. (وهو وضع قريب - مع الفارق - من الاتجاه السـائد فـى مصـر الآن والمستمر منذ فترة لتغليب قوانين السوق، وتقليص كل أنواع الدعم الحكومى)..هذا الحدث هو تقليص دور الدولة وتشجيع دور القطاع الخاص فى إنشاء دور خاصة لإقامة المسـنين، وتقديم صور الرعاية لهم. وكل من نتائج ذلك أن زاد عـدد تلك البيوت مـن حـوالى ٢٥٠٠٠ دار فـى عـام ١٩٧٩ إلى١٢٠٠٠٠ دار فى عام ١٩٩٠[٣٠].

وأود أن ألفت النظر هنا إلى حقيقة أراها علـى جانـب

كبير من الأهمية، فقد واكـب هـذه السياسـة مـن جانـب المحافظين فى خفض الإنفاق المباشر على إنشاء دور إقامـة المسنين توسع فى خدمات الدعم الموجه إلـى هـذه الـدور لمساعدتها فى أداء رسالتها. لعل هذا التوسع الهائل هو دليل فى غير حاجـة إلى تعليق(٣١).

وقد اتجه القطاع الخاص - فى بريطانيا - كذلك إلـى إنشاء دور الرعاية التمريضية لكبار السن، وإن كان بمعـدل أقل من دور المسنين العادية. وتلعب دور الرعاية التمريضية دوراً مهماً وأقل تكلفة من المستشفيات العاديـة فـى تقـديم الرعاية الطبية لكبار السن. وإزاء نجـاح تجربـة العـلاج الخاص فى كافة البلاد العربية، فمن المتوقـع أن تصـادف محاولات إنشاء دور خاصة للرعاية التمريضية للمسنين نفس النجاح، إن لم يكن أكبر. والأمل معقود على اضطراد هـذه التجربة عندنا مستقبلا، والتوسع فيها، لأنها توفر قدراً مناسباً من الرعاية المتخصصة للحالات التى تعجز الأسـرة - إذا توفرت - عن تقديمها للمسن المريض أو المعوق.

وقد كشفت بعض البحوث العملية لمؤسسـات رعايـة المسنين عن كثير من أوجه القصور التى تعيب هذا النـوع



من إسكان المسنين:

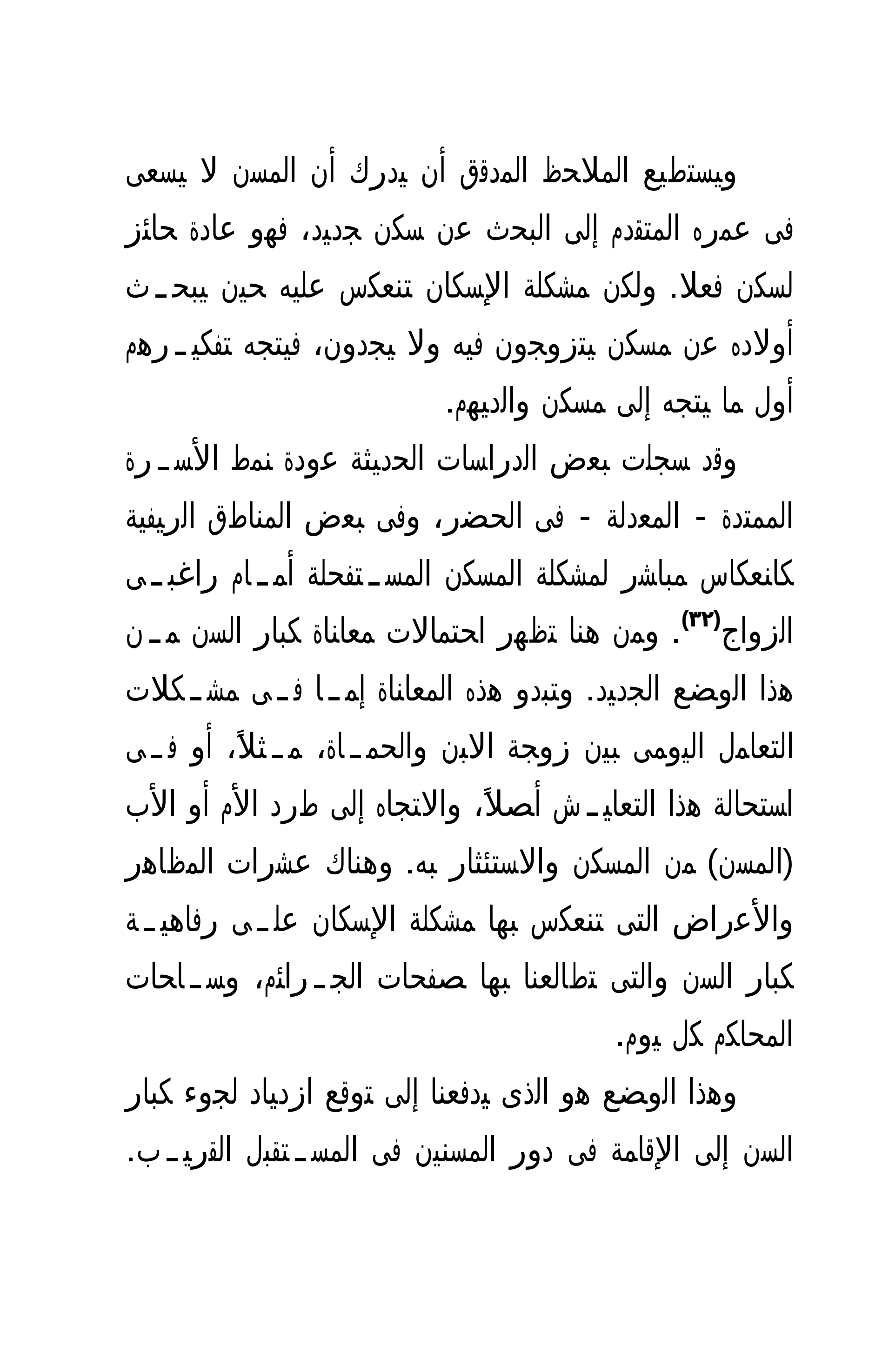
أهمها تحول الحياة إلى الطابع الروتينى وافتقادهـا لأى إثارة أو تجديد وتحول السكان أنفسهم إلى نزلاء.

افتقاد المسن غالباً إلى الخصوصية والإحساس بالأسرة والبيت.

تراجع قدرات أى هيئات حكومية أو تطوعية عن الوفاء بمتطلبات توفير هذه الخدمة، خاصة بعد خفـض ميزانيـات الدعم والرفاهية. ولذلك يجب أن نبـدأ مـن حيـث انتهـى الآخرون، فنهتم بالتوسع فى تقديم الخـدمات علـى أسـاس تجارى، وفى تيسير اضطلاع الجمعيات التطوعية بتقديم هذه الخدمات.

والملاحظة الواضحة أن تلك الدور تتباين فى مستواها، وجودتها وخدماتها تبايناً هائلا بسبب عوامل كثيرة، فأفضلها يقترب من الفنادق الممتازة، وأدناهـا يقتـرب مـن عنـابر الإصلاحيات.

وإذا تأملنا الوضع فى مصر – مثلاً – فسوف نتفق أننا نعانى من مشكلة إسكان حادة، وتزداد حدتها علـى امتـداد العقود الثلاثة الماضية، وما زالت بعيدة عن طريق الحل.



ويستطيع الملاحظ المدقق أن يدرك أن المسن لا يسعى فى عمره المتقدم إلى البحث عن سكن جديد، فهو عادة حائز لسكن فعلا. ولكن مشكلة الإسكان تنعكس عليه حين يبحث أولاده عن مسكن يتزوجون فيه ولا يجدون، فيتجه تفكيرهم أول ما يتجه إلى مسكن والديهم.

وقد سجلت بعض الدراسات الحديثة عودة نمط الأسرة الممتدة - المعدلة - فى الحضر، وفى بعض المناطق الريفية كانعكاس مباشر لمشكلة المسكن المستفحلة أمام راغبى الزواج(٣٢). ومن هنا تظهر احتمالات معاناة كبار السن من هذا الوضع الجديد. وتبدو هذه المعاناة إما فى مشكلات التعامل اليومى بين زوجة الابن والحماة، مثلاً، أو فى استحالة هذا التعايش أصلاً، والاتجاه إلى طرد الأم أو الأب (المسن) من المسكن والاستئثار به. وهناك عشرات المظاهر والأعراض التى تنعكس بها مشكلة الإسكان على رفاهية كبار السن والتى تطالعنا بها صفحات الجرائم، وساحات المحاكم كل يوم.

وهذا الوضع هو الذى يدفعنا إلى توقع ازدياد لجوء كبار السن إلى الإقامة فى دور المسنين فى المستقبل القريب.

ولجوء هذه الشريحة من ذوى الإمكانيات والموارد المالية اليسيرة هو الذى يمكن أن يجعل من دور المسنين مشروعاً اقتصادياً مربحاً، بمفهوم السوق. فقد جرت العادة تقليديا على النظر إلى دور المسنين كمشروع خيرى أو مشروع إيواء بعض من لا مأوى لهم. ونحن لا نلغى وجود هذا النمط الخيرى، ولا يجوز لنا. كما أننا لا نتوقع اختفاءه فى المستقبل، ولا نقلل من ضرورته وشدة الحاجة إليه. وإنما نحن نريد أن نلفت النظر إلى نمط جديد غير مألوف على نطاق واسع لايواء المسنين على أساس فندقى متطور.

ولأن هذه الورقة تنظر إلى احتياجات المسنين ومشكلاتهم فى ضوء تجارب الأمم التى سبقتنا فى مجالات الرعاية الاجتماعية، فمن الطبيعى أن نتأمل نسبة المسنين المقيمين فى دور رعاية المسنين فى بعض تلك البلاد. وهى فى بريطانيا تبلغ حوالى ٥% من مجموع المسنين (٦٥سنة فما فوق)، وحوالى ١% فى بولندا (خلعت رداء الشيوعية مؤخراً)، و١٠% من المسنين الأكبر (٧٥سنة فما فوق) فى بريطانيا، و٣٠% من المسنين من نفس الشريحة العمرية فى هولندا[٣٣].

فإذا أخذنا الوضع فى مصر نموذجاً للـبلاد العربيـة وقدرنا أن عدد المسنين سيبلغ مع نهاية الربـع الأول مـن القرن الحادى والعشرين حوالى أحد عشر مليونـاً (بواقـع ١٢% من عدد السكان المقدر بحوالى تسعين مليونـا). وإذا كانت أعداد المقيمين فى دور المسنين حالياً حـوالى ثلاثـة آلاف مسن، فإنه يكون مطلوباً منا تدبير أماكن لإيواء عـدد مائة ألف مسن على امتداد ربع القرن القادم.

ولعل رجال الأعمال الذين يتجهون اليوم بشكل محموم نحو إنشاء المدن الجديدة والتجمعات السكانية الفاخرة الباهظة التكاليف لأناس يملكون مساكن ملائمة فعـلاً، أن يوجهـوا بعض استثماراتهم إلى تشييد بيوت لإقامة كبـار السـن ذات مدى واسع من التنوع، بدءا من الشقة الفندقيـة الصـغيرة، وانتهاء بالغرفة المشتركة، والتى تتيح تقـديم كافـة ألـوان الرعاية الصحية، والنفسية، والاجتماعية للمسن المقيم فيها.

ولأن المجتمعات تأخذ اليوم بنظام السوق، والدولة لـم تعد تتوسع فى نظم الإحسان والرعاية المجانية، فإننا نتوقـع مع ذلك أن تقدم الوزارات المختصة نوعاً من الدعم لمثل هذه الدور:

كأن تعفيها الإدارة المحلية، أو تتحمـل عنهـا بعـض الرسوم والضرائب المقررة، ونفقات إدخال المرافق...إلخ.

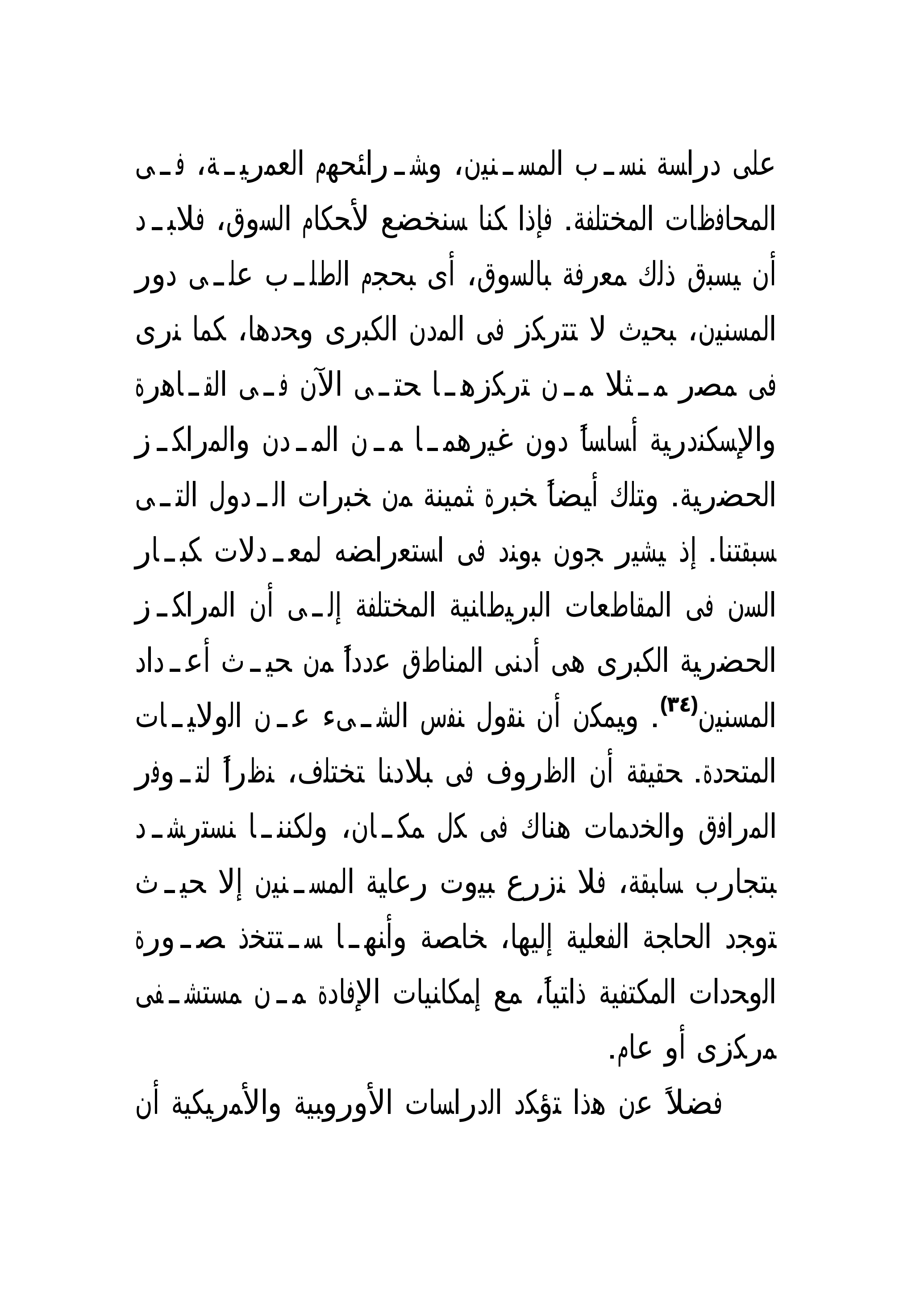
وتوفر وزارة الصحة لكل دار وحـدة رعايـة طبيـة متكاملة بمرافقها، وعناصرها البشرية المدربة...إلخ.

ولن تبخل عليها وزارة الشـئون الاجتماعيـة بعديـد مـن الخدمات المختصة، وخدمات الإشراف والتوجيه...إلخ.

والهدف من كل ذلك ألا نحرم المستثمر الذى شيد هـذا المشروع من استرداد نفقاته مع عائد مناسب، حريصين فـى نفس الوقت على أن تكون تكاليف إقامـة المسـن معقولـة بالنسبة لمستوى المعاشات أو الدخول المتاحة فى كـل بلـد عربى.

ولاشك أن جهة ما - حكومية أو أهلية - يمكن أن تقبل على نفقتها إقامة عدد من المسنين مجاناً مـن بـين مـن لا يستطيعون تدبير نفقات إقامتهم بناء على معايير متفق عليهـا تحدد من يستحق الدعم، الكلى أو الجزئى، فى نفقات الإقامة.

لعله من فضول القول الإشارة إلى أهمية الاستفادة مـن معطيات العلم فى كل ما يتعلق بتقديم خدمات رعاية المسنين، ويأتى على رأسها أن يسير إنشاء هذه الدور وفقاً لخطة تعتمد



على دراسة نسب المسنين، وشرائحهم العمرية، في المحافظات المختلفة. فإذا كنا سنخضع لأحكام السوق، فلابد أن يسبق ذلك معرفة بالسوق، أى بحجم الطلب على دور المسنين، بحيث لا تتركز فى المدن الكبرى وحدها، كما نرى فى مصر مثلا من تركزها حتى الآن فى القاهرة والإسكندرية أساساً دون غيرهما من المدن والمراكز الحضرية. وتلك أيضاً خبرة ثمينة من خبرات الدول التى سبقتنا. إذ يشير جون بوند فى استعراضه لمعدلات كبار السن فى المقاطعات البريطانية المختلفة إلى أن المراكز الحضرية الكبرى هى أدنى المناطق عدداً من حيث أعداد المسنين[٣٤]. ويمكن أن نقول نفس الشىء عن الولايات المتحدة. حقيقة أن الظروف فى بلادنا تختلف، نظراً لتوفر المرافق والخدمات هناك فى كل مكان، ولكننا نسترشد بتجارب سابقة، فلا نزرع بيوت رعاية المسنين إلا حيث توجد الحاجة الفعلية إليها، خاصة وأنها ستتخذ صورة الوحدات المكتفية ذاتياً، مع إمكانيات الإفادة من مستشفى مركزى أو عام.

فضلاً عن هذا تؤكد الدراسات الأوروبية والأمريكية أن

خطط إنشاء دور رعاية المسنين على امتداد رقعـة البلـد لا يمكن بطبيعتها أن تكون قصيرة الأجل، ولا أن تأخـذ فـى اعتبارها أعداد المسنين الموجودين الآن فعلاً، وإنما يجب أن تأخذ شكل الخطة الطويلة الأمد التى تبنى على أعداد المسنين فى فترة خمسة وعشرين عاما من الآن على الأقل. وهذا أمر تحتمه ضخامة الاسـتثمارات المطلوبـة فـى مثـل هـذه المشروعات، وحسابات التكلفة والعائد...إلخ.

ومع أنه ليس من المتوقع ولا من المعقـول أن النسـبة الأكبر من المسنين سيقيمون فى دور للمسنين، إلا أننا يجـب أن نعد العدة لاحتمالات إقامة نسبة معينة فـى بعـض دور الرعاية لفترة أو لفترات تطول أو تقصر حسب الحاجة. (وقد قدرنا هذا العدد - فى موضع سابق مـن هـذه الورقـة - بحوالى ١% مـن إجمالى أعداد المسنين فى مصـر سـنة ٢٠٢٥، أو أكثر مـن مائة ألف مسن). وإن كـان ذلـك لا يصدق على دور المسنين فقط، وإنما يشمل كذلك المستشفيات ودور الرعاية الخاصة...إلخ. والأرجح - من واقـع خبـرة الدول التى سبقتنا - أن نسبة المسنين الذين سوف يحتـاجون إلى الإقامة فى هذه الدور سوف تزداد بتقدمهم فـى السـن،

بحيث يمكن القول أن نسبة لا يستهان بها من المسنين فـوق الثمانين سوف يحتاجون إلى قدر معين من الرعايـة ومـن الخدمات لن يتيسير تقديمه بشكل اقتصادى ألا فى مثل هـذه الدور. من هناك تحتاج خطتنا فى تشجيع إنشـاء وإدارة دور الرعاية إلى دراسة دقيقة للشرائح العمرية للمسنين، وعلـى إسقاطات إحصائية للنسب الخاصة بكل شريحة فى المستقبل المنظور.

١٠- المسنون والبيئة:

البيئة هى موضوع الساعة فى جميع العلوم الإنسـانية والطبيعية فى شتى المحافل الأكاديمية والسياسـية والعامـة. ولذلك من الطبيعى أن يجتهد المشتغلون بدراسة كبار السن، خاصة فى بلاد العالم المتقدمة، فى فهم علاقة المسن بالبيئـة التى يعيش فيها، فهمه لطبيعتها ومشكلاتها، وإمكانياته للتدخل فيها لتقليل مساوئها وتعظيم مزاياها. وقد صـيغت بالفعـل بعض النماذج النظرية التى استندت فى جوهرها على دراسة المسن وبيئته فى إطار مؤسسات رعاية كبار السن، من أجل فهم علاقة التفاعل بين السلوك والبيئة. ومع ذلـك فمـا زال العلماء، حتى فى أكثر البلاد تقدماً يستشعرون الحاجة إلـى

إجراء المزيد من البحوث التى تيسير الوصول إلى فهم أعمق وأشمل لتأثير العوامل البيئية واستيعاب دورها وأبعاده[٣٥].

وفيما يتصل بدارسة هذه العلاقة لدى المسنين فـى دور الرعاية (أى البيئة الاجتماعية) فقد تحقق قدر مرضـية مـن التقدم فى التعرف على دور كبار السن فى تشـكيل بيئـتهم، ونظرتهم إلى احتياجـاتهم، وقـدرتهم علـى تحديـد هـذه الاحتياجات وترتبيها. واستطاعت المجتمعـات المتقدمـة أن تحقق مستويات مرضية فى ظروف الإقامة داخل مؤسسـات إيواء المسنين. وقد انعكس هذا التحسن فى نتائـج البحـوث التى دلت على تغلب النظرة الإيجابية علـى الآراء السـلبية لدى المسنين تجاه مستويات الخدمة المتقدمة.

واستخدمت نتائج تلك البحوث فى وضع مـا يمكـن أن يسمى معايير أو مواصفات للأداء داخل هـذه المؤسسـات. وتلك نقطة يجب أن ننتبه إليها: فمثل هذه المعايير لا يجـوز أن تنقل من بيئة إلى بيئة أو من مجتمع إلى مجتمع، و إنمـا يجب أولاً إجراء الدراسات التقويمية التى يمكن أن تسـتنبط منها تلك المعايير. وأهم نواحى تلك المعـايير مـا يتصـل بتدريب القائمين على تقديم الخـدمات للمسـنين، وتخطـيط

الأنشطة...إلخ.

ولم تقتصر دراسة الآثار البيئية على العلـوم الطبيعيـة وحدها، وإنما ساهم علم النفس الطبـى Health Psychology فى زيادة وتحسين فهمنا للآثار البيئية على أنـواع السـلوك "المضطرب"[٣٦].

١١- المتطوعون للرعاية وتأهيلهم:

من مظاهر الأزمة - التى لا ترقى إلى المشكلة - لدى بعض المسنين أن الطرف الذى يقدم الرعاية للمسن هو فـى المقام الأول الزوج لزوجته، أو الزوجة لزوجها. وطبيعى أن يكون مقدم الرعاية نفسه كبيراً فى السن، وربما محتاجاً هـو الآخر إلى الرعاية.

ومن المألوف أيضاً أن يتبرع الأبناء بتقـديم الرعايـة لآبائهم، خاصة إذا كانوا يقيمـون إقامـة مسـتقلة عـنهم، وتضطلع البنات بالدور الرئيسى فى هذا. ولكـن لوحظ فـى إحدى الدراسات الإنجليزية التـى أجريـت عـام ١٩٩٠ أن أولئك البنات يكن متقدمات فى السن أيضاً، وأن ٢٨% مـن الذين أنفقوا من وقتهم أكثر من عشـرين سـاعة أسـبوعياً لرعاية كبار السـن كـانوا هـم أنفسـهم فـوق الخامسـة

والستين[٣٧].

وهذه الحقائق تلفت نظرنا إلى أهمية توفر كوادر مؤهلة - بأجر أو تطوعا - لتقديم خدمات الرعاية للمسنين. ويكفى أن نعلم أنه يوجد فى بريطانيا حالياً حـوالى سـتة ملايـين متطوعاً غير رسميين لخدمـة كبـار السـن المرضـى أو المعوقين، ولرعاية ذوى الحاجات الخاصة (مرضى عقليـين عاديين، ذوى عاهات...إلخ). ويقدر عـدد مـن يخـدمون المعوقين بالذات من بين هـؤلاء بحـوالى أربعـة ملايـين متطوعاً.

وهؤلاء المتطوعون ينتمون إلى كل الطبقات وإلى كـل الأعمار وكافة المناطق والبيئات، تجمعهم صـفة الإنسـانية ونزعة الخير ومشاعر المحبة للآخرين. إننا نتحـدث عـن جيش هائل يعمل بدون أجر، وينفق أفراده ملايين السـاعات كل يوم، بمبادرة خاصة وعن طيب خاطر.

ونحن لا نطمح إلى أن يتوفر لدينا فى المستقبل المنظور مثل هذا الحشد الهائل، ولكننا نـود أن نلفـت النظـر إلـى ضرورة تنظيم عمليات التطوع فى بلادنـا، وعلـى الأقـل تدريب من يريد الخدمة. وعلينا أن نبدأ بعضو الأسرة الـذى

يريد أن يرعى مريضاً أو مسناً داخل أسـرته. فمـا زالـت أوضاعنا وظروفنا الاجتماعية وتقاليدنا لا تسمح لنـا بقبـول تردد الغريب كثيراً على المنزل، أو بقائه ساعات طويلة، أو أدائه أعمالا معينة (كأن يقوم بعمليات تنظيـف أو عمليـات شخصية لفرد من الأسرة).

وما يهمنا هنا ألا ننسى أنه حتى بالنسبة لأفراد الأسرة، أطفالاً أو مسنين، لابد أن يعتمد تقديم الخدمة علـى تـدريب متخصص، ولو بسيط فى بادئ الأمـر. وطبيعـى أن يبـدأ الإنسان بمن لديه داخل بيته، ثم ينتقل إذا سمحت الظـروف (أو غاب القريب) إلى تقديم تلك الرعاية بعد ذلك للأقـارب الأبعد، أو للجيران، أو لغيرهم.

ومن الممكن أن تسهم كل الهيئات الحكومية المختصـة بخدمة المسنين وتتعاون فى القيام بعمليات التدريب هذه تحت قيادة وزارة الشئون الاجتماعية بطبيعة الحـال. وبـديهى أن الجهة القائمة على تعبئة هؤلاء المتطـوعين سـوف تهـتم بتسجيل استمارات بيانات لكل منهم تحوى معلومـات عـن سنه، ونوعه، ومحل سكنه، وتعليمه، وهواياتـه، وظروفـه الأسرية، ووجود أقارب مسنين لديه...إلخ. فهذه كلها بيانات

عظيمة الفائدة للباحثين وللعاملين فى المجال فيما بعد.

ويتعين أن أشير هنا على وجه الخصوص إلى فئة مـن المؤهلين لرعاية المسنين، هى فئة جليس المسن، والأمل أن تتكرر وتتطور الفكرة التى بدأها كاتب هذه السطور (بمعونة زملاء أجلاء) عام ١٩٩٦ فى جامعة حلوان، بإنشاء مركـز متكامل متخصص لرعاية كبار السن، من أهم واجباته تدريب جليس المسن. ولابد أن تدخل المنظمات غير الحكومية بكـل ثقلها، ربما بدعم من الصندوق الاجتماعى للتنميـة. وذلـك لأنها تقدم بهذا العمل أكثر من خدمة. فهذا المجـال الجديـد يسهم فى فتح مجال للرزق أمام الشباب المتعطل، ثم أنه يشبع حاجة حقيقية لها جمهور عريض، وهو أخيراً يخفف ضـغط المسنين على مؤسسات الرعايـة. فيـوفر النفقـات ويتـيح للعاملين بتلك المؤسسات تقديم خدمة أفضل لنزلائها...إلخ.

ومن المهم أن نحرص كل الحرص على تكوين صورة ذهنية طيبة لدى المجتمع عن هذه الفئة الجديدة، حتى لا نعانى - ويعانو هم - من تدهور مكانتهم فى المجتمـع، كمـا حدث للممرضات للأسف.

١٢– تقويم خدمات رعاية المسنين ضرورة حيوية:

يعد ميدان رعاية المسنين من أشد مجالات العمل الاجتماعى حاجة إلى التقويم Evaluation المستمر. وسبب ذلك أن الميدان شركة بين الخدمة الحكومية والعمل التطوعى، وهذا ظرف نعلم مدى ما يسببه من فساد وإفساد. ثم أن عملاء الخدمات فى هذا الميدان هم - كما كررنا - فئة شديدة الضعف تحتاج لمن يحمى مصالحها (دون تدخل سافر). أما السبب الثالث فهو أن إجراء بحوث تقويم المشروعات التى تستهدف إحداث تغيير مخطط أو منظم فى المجتمع القائم يعد من أهم واجبات علم الاجتماع المتخصص فى الأمور التطبيقية.

وهذه المشروعات التى نتحدث عنها كثيراً ما تتكلف أموالاً طائلة. والطبيعى أن تتطلب الجهات التى تقوم بعبء تمويلها الحصول على تقييم موضوعى للمشروع. ولا يختلف فى هذا جهة حكومية، مطالبة بتقديم كشف حساب عن أعمالها إلى البرلمان، أو مدير مؤسسة مسئول أمام مجلس الإدارة. وهو فى هذا لا يختلف عن عملية مراجعة الحسابات فى أى مؤسسة، التى يتكفل بها مكتب مراجعة متخصص

لتحديد الموقف المالى للمؤسسة.

كذلك يجرى الاجتماعيون عملية "مراجعة اجتماعية" للمشروع أو للتجربة، التى تتضمن توضيحاً للآثار السلبية والإيجابية للمشروع، وكذلك الآثار المقصودة وغير المقصودة وعلاقتها جميعاً بالهدف الذى أنشئ المشروع من أجله. ويتم أولاً وقبل كل شىء معرفة نسبة المشروع (حسب الخطة) التى وضعت موضع التنفيذ بالفعل، وكم من المشروع نفذ بشكل مختلف عما كان مقدراً له، وكم من المشروع لم ينفذ أصلاً. ويجتهد عالم الاجتماع القائم ببحوث التقويم بأن يتميز عمله هذا بالموضوعية، والقياس الدقيق، والتنظيم، والكمال. وهذا هو السبب فى أن بحوث التقويم يجب أن تشارك فى المشروع وتتصل به وتتابع خطواته بدءاً من مرحلة التخطيط(٣٨).

وسبب تأكيدنا على هذا النوع من البحوث أنها تعانى من قصور وتخلف واضحين فى بلادنا، لجملة أسباب أهمها أننا لا نحب الحساب، وبعضنا لا يقبل الحساب، وأن آليات من هذا النوع تفترض تمتع المجتمع بدرجة عالية من الشفافية والديمقراطية، لم تبلغها بعد كثير من مجتمعاتنا.

وسبب آخر لهذا الإلحاح على بحوث التقويم أن البلاد المتقدمة التى سبقتنا فى رعاية المسنين، وفى تقدم البحث الاجتماعى قد لاحظت اتجاه بعض دور الرعاية الخاصة فى أمريكا واستراليا إلى استغلال كبار السن. وفى رأينا أن هذا التقويم يحتاج إلى بلورة معايير محددة لأداء بعض الخدمات التى تقدم للمسنين، كما تحتاج إلى عملية متابعة وتفتيش محايدة دقيقة[٣٩].

١٣- احتياجات تجاوزت عنها هذه الدراسة:

سوف يتبين قارئ هذه الدراسة أن هناك بعض الاحتياجات المهمة والأساسية لكبار السن التى تجاوزنا عن الخوض فيها، لاعتبارات قدرناها، وليس عن سهو أو تقليل لخطورتها.

فنحن نرى مثلا أن هناك كثيراً من كبار السن الذين يتمتعون بصحة جيدة ولياقة بدنية عالية، وهناك بعضهم يمارس الرياضة بانتظام ويتسم بسلامة الجسم والحواس. ولكن الصحيح أيضاً أن كبار السن فى مجموعهم يتدنى مستواهم الصحى، كما تتدنى لياقتهم البدنية، بالقياس إلى المستوى الصحى العام لبقية السكان. وتصدق هذه الملاحظة

بشكل أخص على المسنين فوق الخامسة والسبعين.

وقد دلت دراسة بريطانية أجريت فى عام ١٩٩٢ علـى أن ٦٦% من المسنين فوق الخامسة والسبعين يعـانون مـن مرض مزمن، فى مقابل ٣٢% من مجموع سكان بريطانيا. ومن هنا يحتاج كبار السن بدرجة أكبر إلى الخدمات الطبيـة وخدمات التمريض[٤٠]. ويلحظ القارئ أن هذه الورقـة لـم تتطرق لموضوعات طب المسنين، رغم أنها تأتى على رأس احتياجات كبار السن. وأحيل المهتم بهذا الجانب إلى أعمـال الأستاذ الدكتور عبد المنعم عاشور رائد طب المسـنين فـى العالم العربى[٤١].

كما تعد الرعاية التمريضية المنزلية مـن أهـم أنـواع الرعاية التى يحتاجها كبار السن ذو والحـالات المرضـية الخفيفة، وكذلك الفائقة الشدة. ولم أشأ أن أتطرق إليها لعـدة أسباب، أولها تخصصى فى علم الاجتماع، ولكـن الاعتبـار الأهم أن الورقة التى قدمتها الدكتورة نادية ينى سيف مدرس التمريض المتخصصة فى تمريض كبار السن بالمعهد العالى للتمريض بجامعة عين شمس قد غطت الموضـوع باقتـدار وكفاءة. ويجدها القارئ منشورة فى أعمال ندوة المسنين فى

مصر، التى نظمتها وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية فى القاهرة عام ١٩٩٨، ص ص ٩٢ -١٠٨. وهى جزء مكمل لحديثنا هنا عن احتياجات كبار السن.

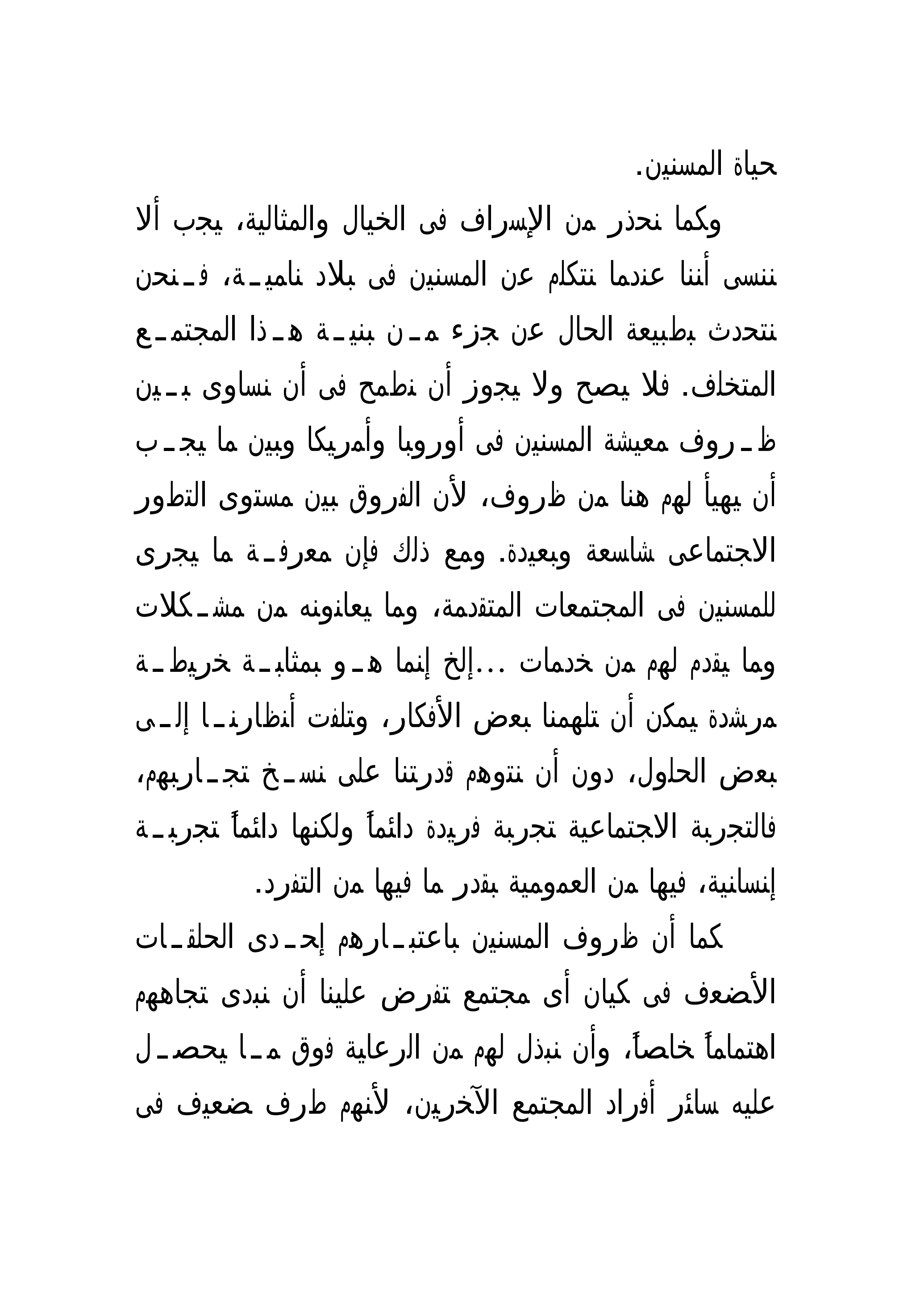
وهناك - أخيراً - مجال من مجالات حياة المسنين لـم يحظ باهتمام من الباحثين فى عالمنا العربى يتناول العلاقات الخاصة للمسـنين، كالعلاقـات الزوجيـة (والخاصـة)، وعلاقات الصداقة، والجيرة .. الخ. وأعتقد أن الوقت ما زال مبكـراً والمناخ غير موات للخوض فى هذه الموضـوعات، رغم أهميتها الحاسمة بالنسبة لكل إنسان، بمن فيهم المسنون، ورغم أن الصمت لن يفيد أحداً. وفى رأيى أن جوانب القـوة فى هذا النوع من العلاقات قد يعـوض كثيـراً مـن الآلام والمتاعب التى قد يعانى منها المسنون فى مجالات أخـرى. ويشترك فى الاهتمام بهذا النوع من العلاقات المتخصصـون فى علم الاجتماع، وعلم النفس، والخدمة الاجتماعية، وربمـا غيرهم. ويجد القارئ فى كتاب بوند وزملاؤه، الذى سـبقت الإشارة إليه، إضاءة جيدة لهذا المجال[٤٢].

وأخيراً: دعوة إلى تفاؤل فى الخيال:

فى تحديدنا لأنواع الرعاية المطلوبة للمسنين وأسـاليب

تقديمها، ومعايير هذا التقديم .. من المهم ألا نجنح إلى الخيال فنتصور أننا بصدد بشر يتصفون بالكمال، أو أننا نريد بشراً لا يعانون من أى ألم أو حرمان. سـيظل بعـض المسـنين (ونرجـو ألا يكونـوا كثـرة) يعـانون كثيـراً مـن الآلام والإحباطات والمتاعب، شأنهم شأن سائر أفـراد المجتمـع، وستتفاوت حظوظهم من الرعاية، لأنها سـنة الحيـاة علـى الأرض أن تتفاوت حظوظ البشر وأقدارهم باختلاف خلفياتهم الاجتماعية.

إننا لن نستطيع أن نجعل من كل المسنين أصحاء الجسم والنفس، سعداء متفائلين، نشطين ومرغوبين من كـل مـن حولهم. فنحن إزاء واقع مرير يعيش فيه كثير من المسـنين الآن، وما زالت رعايتهم فى وطننا العربـى كلـه متروكـة للأهل ولأصحاب النوايا الطيبة. ونريد أن ندفع علوم وفنون هذه الرعاية إلى دائرة التخصص والاحتراف والتنظيم العلمى الجاد. ونريد أن نعى جميعاً أننا إذ نخسـر رفاهيـة قطـاع عريض من أهلنا أو نفرط فيها، إنما نفرط فى جزء غال من الجسد الاجتماعى للأمة. ونحن نأمل أن نتضافر بعلم أكبـر وتوقعات متواضعة وآمال بلا حدود من أجل تحسين نوعيـة



حياة المسنين.

وكما نحذر من الإسراف فى الخيال والمثالية، يجب ألا ننسى أننا عندما نتكلم عن المسنين فى بلاد نامية، فنحن نتحدث بطبيعة الحال عن جزء من بنية هذا المجتمع المتخلف. فلا يصح ولا يجوز أن نطمح فى أن نساوى بين ظروف معيشة المسنين فى أوروبا وأمريكا وبين ما يجب أن يهيأ لهم هنا من ظروف، لأن الفروق بين مستوى التطور الاجتماعى شاسعة وبعيدة. ومع ذلك فإن معرفة ما يجرى للمسنين فى المجتمعات المتقدمة، وما يعانونه من مشكلات وما يقدم لهم من خدمات ...إلخ إنما هو بمثابة خريطة مرشدة يمكن أن تلهمنا بعض الأفكار، وتلفت أنظارنا إلى بعض الحلول، دون أن نتوهم قدرتنا على نسخ تجاربهم، فالتجربة الاجتماعية تجربة فريدة دائماً ولكنها دائماً تجربة إنسانية، فيها من العمومية بقدر ما فيها من التفرد.

كما أن ظروف المسنين باعتبارهم إحدى الحلقات الأضعف فى كيان أى مجتمع تفرض علينا أن نبدى تجاههم اهتماماً خاصاً، وأن نبذل لهم من الرعاية فوق ما يحصل عليه سائر أفراد المجتمع الآخرين، لأنهم طرف ضعيف فى

شبكة التفاعل الاجتماعى لا يسـتطيع أن يجـارى الفئـات الأخرى فى النضال من أجل أن ينال ما يحتـاج إليـه مـن خدمات ورعاية، ولأنهم بذلوا لهذا المجتمع بالفعل كل ما كان بوسعهم أن يبذلوه. وآن لهذا المجتمع أن يـرد لهـم بعـض فضلهم.

الحواشى والمراجع

John Bond, Peter Coleman and Scheila Peace (eds.) Ageing in Society, An Introduction to Social Gerontology, ٢.ed., Sage Publications, London, ١٩٩٣, p.٢.

نقلاً عن بيانات تقرير منظمة الصـحة العالميـة لعـام ١٩٨٩. وانظر فى نفس الكتاب بيانات وتقديرات تفصـيلية عن التعمر السكانى فى القرن الحادى والعشـرين، الفصـل الرابع عشر، ص ص ٣٣٣ - ٣٥٠.

تشير كل التقديرات الإحصائية إلـى ازديـاد شـريحة الطاعنين فى السن (٧٥ سنة فما فـوق) خـلال السـنوات القادمة. وهى فئة تستلزم رعاية مكثفة من كل الجوانب، فهى أكثر ضعفاً على العموم، وأشـد مـن النـاحتين الجسـمية والنفسية، واقل قدرة على السيطرة على أمور حياتهم، وأكثر معاناة من تراجع الدخل.

عرض لهذه النقطة عزت حجازى فى دارسته المعنونة: المسنون فى مصر، والمقدمة إلى ندوة: المسنون فى مصر.

الواقع والمستقبل، التى نظمتها وزارة التأمينـات والشـئون الاجتماعية فى القاهرة، أكتوبر ١٩٩٨. انظر صفحة ٢٠.

بلغ عددهم فى مصر فى تعداد ١٩٩٦: ٣,٠٤ مليون نسمة.

راجع عزت حجازى، المرجـع السـابق، ص ص ٧-٤٥. وانظر كذلك المرجع التالى:

Pet Young Mastering Social Welfare, ٣.ed. MacMillan, London, ١٩٩٥, p.٢٦٧.

بيانات الجدول مستخرجة من جدولين أكبـر نشـرهما كريس فيليبسون:

Chris Phillipson, The Sociology of Retirement, in : John Bond et. Al. (eds.), op. cit., pp. ١٨٠ - ١٩٩. ١٩٩٥.

تقدم دراسة فليبسون التى سبقت الإشارة إليها المزيد من التفاصيل المهمة عن نظام التقاعد المعاصر فى بعض البلاد الأوروبية، خاصة بريطانيا وبعضها يطل برأسه علينا فـى المجتمعات العربية منذ الآن، وأسباب ما طـرأ عليها مـن تحولات. انظر على وجه الخصوص صفحات ١٩٦- ١٩٩.

عرض عزت حجازى فى دراسته التى سبقت الإشـارة إليها. (ص ٢١ وص ٢٦) بعض الآليـات التقليديـة غيـر الرسمية فى مجال رعاية المسنين. ولكنه يلاحظ بحـق: "أن رياح التغير قد بدأت تفرض أوضاعاً وترتيبات مختلفة".

انظر مؤلف بوند وزملاؤه (محررون)، الذى سبقت الإشارة إليه فى الحاشيه رقم (١).

انظر على سبيل المثال المؤلفات التالية:

Comfort, A.,A Good Age, Mitchell Beazley, London, ١٩٧٧.

Scott, Ageing for Beginners, ١٩٨١.

MacDonald, B. with Rich, c., Look Me in the Eye : Old Women, Ageing And Ageism. The Women, s press, London, Spinsters Book Company, San Francisco, ١٩٨٤.

وتدل عناوينها دلالة على رسالة الفهم والتوعيـة التـى تهدف إليها.

١٠- يعد مفهوم نوعية الحياة Qualtiy of Life مـن أدوات العمل المهمة فى حقل علم الاجتماع اليوم، بعد تراجع

مفاهيم الطبقة، والتنمية (بمفهومها الاقتصـادى خاصـة) .. والنظر إلى تحسـين نوعيـة الحيـاة كهـدف للسياسـات الاجتماعية. وقد قدمت هناء الجوهرى تعريفاً لنوعية الحيـاة بأنها : "ذلك البناء الكلى الشامل الذى يتكون من مجموعة من المتغيرات المتنوعة، التى تهـدف إلـى إشـباع الحاجـات الأساسية للأفراد الذين يعيشون فى نطاق هذه الحياة، بحيـث يمكن قياس هذا الإشباع بمؤشرات موضوعية تقـيس القـيم المتدفقة، وبمؤشرات ذاتية تقيس قدر الإشباع الـذى تحقـق" انظر هناء الجوهرى، المتغيرات الاجتماعية الثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحيـاة فـى المجتمـع المصـرى فـى السبعينات، دراسة ميدانية على عينة مـن الأسـر بمدينـة القاهرة، رسالة دكتوراه، كليـة الآداب، جامعـة القـاهرة، ١٩٩٤، ص ٤٦.

١١-انظر كتاب بوند وزملاؤه الذى سبقت الإشـارة إليـه، مرجع سابق، ص١٥٠.

١٢-انظر على سبيل المثال، مسعد عويس، "الثقافة الرياضية للكبار"، منشـور فـى أعمـال نـدوة وزارة الشـئون الاجتماعية المشار إليها عن المسنين فى مصر، مرجـع

سابق، ص ص ١٧٣- ١٨٦. وكذلك دراسـة سـرية صدقى، "الدور الاجتماعى المتعدد للفـن فـى رعايـة المسنين"، منشور فى نفس المرجـع السـابق، ص ص ١٨٧ - ٢١٢. وتقدم هاتان الدراسـتان رؤيـة تتسـم بالشمول والعمق لرعاية المسن وتحسين نوعية حياتـه. وقد كفانى مؤونة التعرض لهـذين المجـالين ضـمن حاجات كبار السن التى عالجناها فى هذه الورقة.

١٣-للوقوف على عرض لجهود القطاع الخاص فى بريطانيا فى توفير مسـاكن للمسـنين، وتخفـيض الاعتمـادات الحكومية المخصصة للإنفاق على هـذه المشـروعات. انظر جون بوند وزملاؤه، مرجع سابق، ص ص ٢١١ - ٢١٢.

١٤-راجع عرضا لآثار سياسيات الخصخصة ونظام السوق فى بريطانيا على تراجع دعم الدولة لخـدمات رعايـة المسنين، وتحوله إلى دعم انتقائى وليس شاملا، انظـر، نفس المرجع السابق، ص ٢٢١.

١٥-انظر عرضاً مفصلاً وأصيلاً لهذه القضايا فى المرجـع

التالى:

Abrams, p., Community Care: Some Research Problems and Priorities, Social Care Research, London, p. ٧٨.

١٦-Walker, A., Communtiy Care The Family, The State and Social Policy, Basil Blackwell, Oxford, ١٩٨٢.

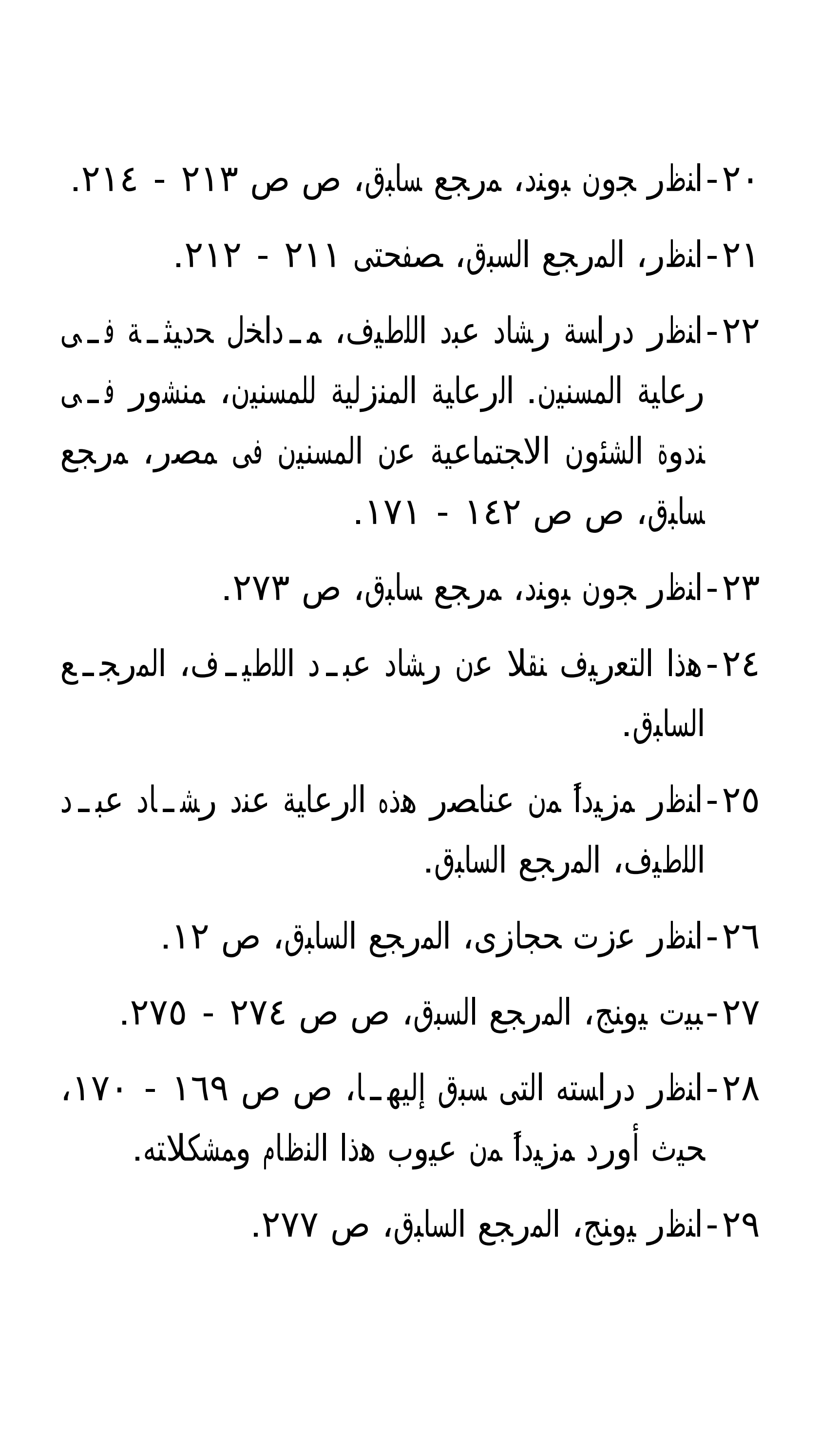
مذكور عند جون بوند، المرجع السابق، ص ٢٢١.

١٧-نفس المرجع السابق.

١٨-انظر عرضاً لهذا الموضوع فى الدراسة التالية:

Joh Bond, 'Living Arrangements of Elderly People", in :Bond et. Al (eds), op. cit., pp. ٢٠٠-٢٢٥.

١٩-انظر عرضنا لهذا الاقتراح فى دراسة سيد عبد العـال، نحو خطة قومية لإعداد وتأهيل المسـنين قبـل وبعـد التقاعد، منشور فى ندوة وزارة الشئون الاجتماعية عن المسنين فى مصر، مرجـع سـابق، ص ص ٢١٣ - ٢٣٠، خاصة صحفتى ٢٢٠ - ٢٢١.



٢٠-انظر جون بوند، مرجع سابق، ص ص ٢١٣ - ٢١٤.

٢١-انظر، المرجع السبق، صفحتى ٢١١ - ٢١٢.

٢٢-انظر دراسة رشاد عبد اللطيف، مـداخل حديثـة فـى رعاية المسنين. الرعاية المنزلية للمسنين، منشور فـى ندوة الشئون الاجتماعية عن المسنين فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٤٢ - ١٧١.

٢٣-انظر جون بوند، مرجع سابق، ص ٢٧٣.

٢٤-هذا التعريف نقلا عن رشاد عبـد اللطيـف، المرجـع السابق.

٢٥-انظر مزيداً من عناصر هذه الرعاية عند رشـاد عبـد اللطيف، المرجع السابق.

٢٦-انظر عزت حجازى، المرجع السابق، ص ١٢.

٢٧-بيت يونج، المرجع السبق، ص ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

٢٨-انظر دراسته التى سبق إليهـا، ص ص ١٦٩ - ١٧٠، حيث أورد مزيداً من عيوب هذا النظام ومشكلاته.

٢٩-انظر يونج، المرجع السابق، ص ٢٧٧.

٣٠-بيانات وزارة الصحة البريطانية لعام ١٩٩٢، منشـورة فى: جون بوند المرجع السابق، ص ٢١٦.

٣١-المرجع السابق، نفس الصفحة.

٣٢-انظر عرضنا لهذه القضايا والتحـولات فـى: عليـاء شكرى وآخرون، دراسات فى الاجتمـاع العـائلى، دار المعرفة الجامعية، طبعات متعددة، الإسكندرية.

٣٣-انظر دراسة كريس فيليبسون، التى سبقت الإشارة إليها، ص ٢١٤ وما بعدها.

٣٤-نفس المرجع السابق، صفحات ٢٠١ وما بعدها.

٣٥-انظر على سبيلا المثال:

Jeffrey Garland, Environment and Behviour : A Health Psychology Perspective, in :J. Bond et al., op. cit.,pp.١٣٣ -١٥٠.

٣٦- قدمت دراسة جيفرى جارلاند التى سبقت الإشارة إليها عرضاً مفيداً لجانب مهم من إسهام علم النفس فـى ميـدان المسنين، حيث استطاع علم النفس بفروعه المختلفة أن يطور

أدوات عدة ويحقق انجازات واضحة فى خدمة المسنين من خلال الكشف عن أسباب مشكلاتهم والمساعدة فى التخفيف منها. وحقق بذلك على امتداد العقود الثلاثة الماضية من خلال التوجيه لفهم الواقع، والعلاج المعرفى، والتحكم فى القلق، والتدخل المنظم، والعلاج الجماعى، والتحكم فى السلوك كوسيلة للرعاية الفردية للمسن، وغيرها من وسائل التدخل السيكولوجى لعلاج المسنين الذين يعانون اضطرابات سلوكية.

٣٧- انظر يونج، المرجع السابق، ص ٢٧٣.

٣٨- راجع دراسة مفصلة لبحوث تقييم المشروعات الاجتماعية فى الفصل السادس من الكتاب المثالى: محمد الجوهرى، المدخل إلى علم الاجتماع، طبعات متعددة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص ٥٣٧-٥٤٤. ويناقش هذا الفصل بعض مشكلات هذا النوع من البحوث والتحديات التى تواجهه.

٣٩- انظر عرضاً لمشكلات المعادلة الصعبة بين الرعاية والربح فى كتاب جون بوند وزملاؤه الذى سبقت الإشارة إليه، ص ٢٢٠.

٤٠- شهدت مجتمعات الغرب الصناعية مشكلة متفاقمة تتمثل فى زيادة عدد المسنين الذين يصابون بمرض عته الشيخوخة (وأشهر أعراض عته الشيخوخة مرض ألزهامير)، وتدلنا الإحصائيات البريطانية لعام ١٩٩٤ أن نسبة المصابين بعته الشيخوخة فى فئة العمر من ٤٠-٦٥ سنة لم تتجاوز الواحد فى الألف، بينما بلغت نسبة المصابين فى فئة العمر ٦٥- ٧٠: ٢%، وفى الفئة ٧٠ - ٨٠: ٥% وفى فئة ٨٠ سنة فأكثر: ٢٠%. وبديهى أن الإصابة بالمرض النفسى تسبب للمريض- فى مراحله الأولى خاصة - كثيرا من الألم. والضيق، كما تسبب للمحيطين به أيضاً. وإذا استعرضنا أعراض مرض ألزهامير تأكدنا من أهمية وجود مرافق للمسن المصاب، وهو أمر عسير بكل المقاييس.

٤١- يجد القارئ دراسة له - من بين دراساته العديدة - منشورة ضمن أعمال ندوة المسنين فى مصر التى نشرتها وزارة الشئون الاجتماعية، مرجع سابق، ص ص ٨٣ - ٩١. هذا فضلا عن جهوده الإنشائية فى رعاية هذا التخصص، وخدمته بكل الأساليب، والحماس

الهائل له.

٤٢- راجع دراسة دوروتى جيروم عن العلاقات الحميمـة لكبار السن:

Dorothy Jerrome, Intimate Relationships. In; Bond et. Al. (eds.), op. cit., pp.٢٢٦-٢٥٤.

الباب الرابع

فى التنمية الاجتماعية

الفصل العاشر: تفعيل المشاركة فى التنمية الشاملة بالمجتمع المصرى.

الفصل الحادى عشر: الصفوة المصرية والشخصية.

الفصل الثانى عشر: التحولات الاجتماعية وتغير أدوار الصفوة.

الفصل الثالث عشر: المقومات الاجتماعية الاقتصادية للتنمية بالوادى الجديد.

الفصل الرابع عشر: التربية والتنمية.

الفصل العاشر

تفعيل المشاركة فى التنمية الشاملة بالمجتمع المصرى(*)

تمهيد

فى هذه الورقة سوف نتناول بإيجاز إشكالية هامة فرضت نفسها على الساحة الآن فى ظل المتغيرات العالمية الراهنة والتحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها مصر فى العقود الثلاثة الأخيرة، فعلى الرغم من تسليمنا بأهمية المشاركة بكافة أشكالها وصورها، إلا أن قضية تفعيل هذه المشاركة بات ضرورياً لتواكب حجم التحولات الهائلة عالميا، وإقليميا، ومحلياً من خلال إستراتيجية جديدة تقوم على الاعتماد على الذات لتحقيق التنمية المستدامة.

ولمناقشة تلك الإشكالية سوف نطرح عددا من القضايا المتصلة بها لإبراز رؤيتنا حول هذا الموضوع. ومن هذه القضايا عرض المفهومات المختلفة للمشاركة بأشكالها

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة إقبال الأمير السمالوطى، أستاذ ووكيل المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

المتعددة الاجتماعية، والشعبية، والاقتصادية، والسياسية، ثم نتناول بإيجاز موضوع المشاركة كقيمة وعلاقتها بالتنشئة الاجتماعية، ونناقش صور المشاركة وآلياتها فى مؤسسات المجتمع المدنى، والأطر القانونية المنظمة للمشاركة الشعبية فى التنمية الشاملة، ومعوقات المشاركة الشعبية فى التنمية الشاملة، وبعض المؤشرات المقترحة لقياس مدى كفاءة المشاركة الشعبية، ثم رؤية مستقبلية لتفعيل المشاركة.

تقديم ورؤية للمشاركة الشعبية:

أصبحت المشاركة الفعالة لأفراد المجتمع من المسلمات فى تراث التنمية ويتبلور مفهوم المشاركة الحقيقية فى التنمية على إحداث تغيرات ضرورية فى النظم المجتمعية لتمكين جميع فئات المجتمع والفقراء بشكل خاص من:-

- المشاركة فى اتخاذ القرارات المجتمعية التى تؤثر فى حياتهم.
- زيادة وعيهم باحتياجاتهم ومشكلاتهم.
- تنمية قدراتهم على اختيار القيادات الصالحة التى تمثلهم

وتعمل للمصلحة العامة.

- الاستخدام الكامل للموارد المتاحة واختيار التكنولوجيـا المناسبة لتحقيق الأهداف التـى اشـترك فـى تحديـدها وتخطيطها وتنفيذها المواطنون مـن مختلـف الشـرائح الاجتماعية.

وتنبع أهمية المشاركة:

- من كونها هدف فى حد ذاتها لتعويض تفكك العلاقـات فى المجتمع وخلق روح التعاون.

- المشاركة وسيلة للتعبير عن ممارسة الديموقراطية لأنها تعبر عن احتياجات المستفيدين وتحمى مصالحهم وخاصة الفئات الأكثر احتياجا.

تعمل المشاركة على تقليل المقاومة الجماهيرية وتحقيق تعاون الجماهير لاتخاذ القرارات الهامة الخاصة بالأبعـاد والعمليات المادية والاجتماعية والسياسية للتنمية بما يحقق الاستقرار الاجتماعى.

- تعوض المشاركة بعض النقص فى تمويل مشـروعات التنمية بالجهود الذاتية.

- تساعد السياسة ومتخذى القرار فى معرفـة الإمكانـات والحاجات والمعوقات الرئيسية للمشروعات فضلا عـن أنها تعد ممارسة هامة لإثراء وعى الجمـاهير وضـمان فاعليتها وحفاظها على مشروعها التنموى.
- استمرار الفعل التنموى لاعتماده على القوى الطبيعيـة للمجتمع والمشاركة باعتبارها استراتيجية شاملة للتنميـة تركز على الدور الرئيسى الذى ينبغى أن يقوم به جميـع فئات المجتمع فى جميع مجالات الحياة، فهى تنطوى على توسيع الخيارات أمام البشر. ولتوسيع هذه الخيارات لابد من مواجهة كافة المعوقات التى تواجه تحقيق المشـاركة المجتمعية بالشكل الأمثل.

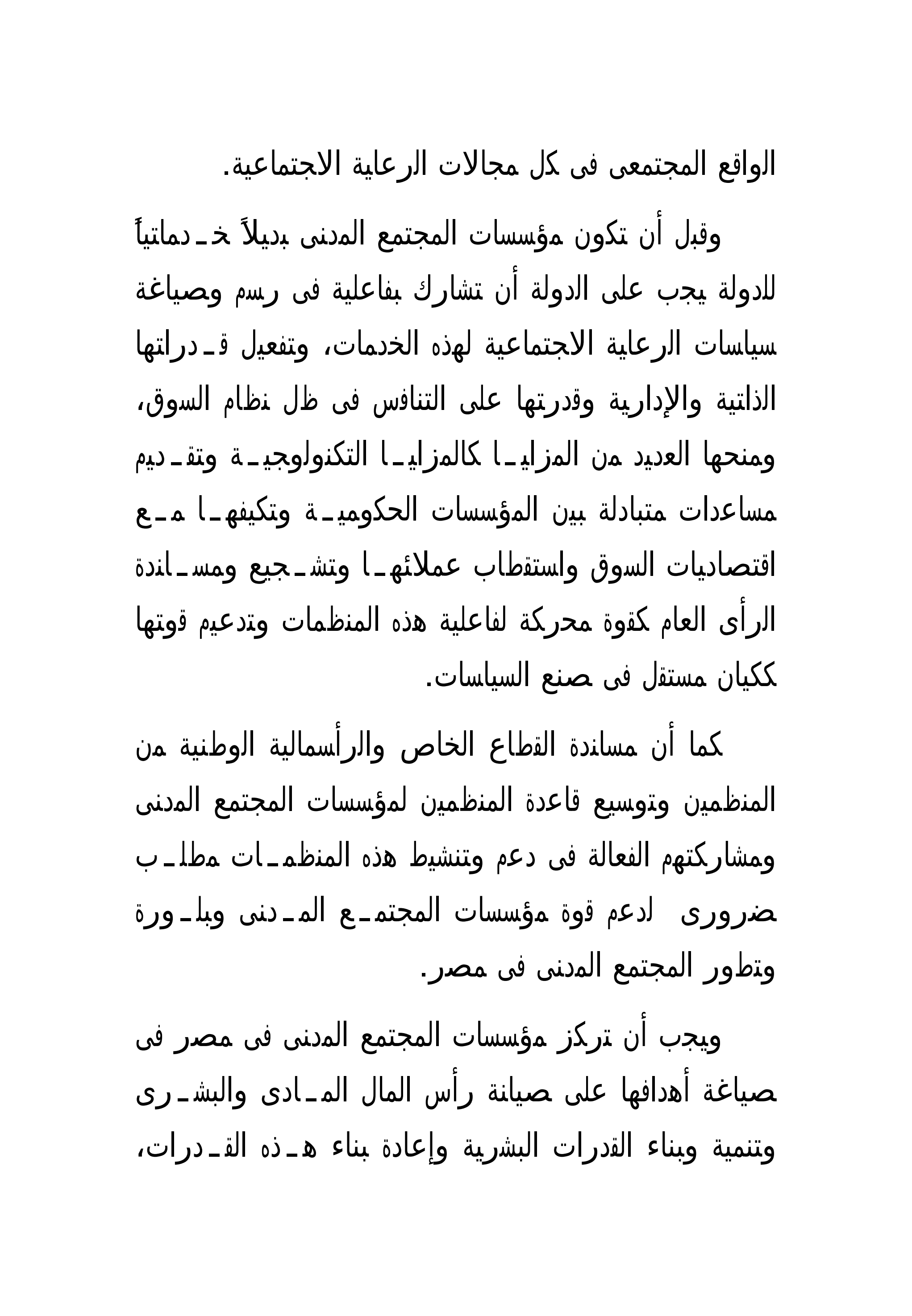
المشاركة والدولة والمجتمع المدنى:

تعتبر المشاركة خياراً استراتيجياً لا مفر منه فى الوقت الحاضر ومطلبا ضرورياً فى ظل تحديات وتيارات العولمـة التى تفرض نفسها على الساحة العالمية.

تعتمد صياغة سياسات الرعايـة الاجتماعيـة فـى أى مجتمع على المساحـة المتاحة للمشاركة الفعالة فى صـياغة تلك السياسات وأطرها الموجهة لتقديم الرعاية الاجتماعيـة،

بل وفى تحديد الأولويات وتنفيذ السياسات ومتابعتها ومراقبة التنفيذ وتقويمها مما يؤثر إيجابياً علـى ارتبـاط السياسـات الاجتماعية بالواقع المجتمعى، ومن ثـم مقابلـة الحاجـات وتحقيق الأهداف الاجتماعية. والمشاركة مكملـة لمنظومـة الدولة ومؤسسات العمل الأهلى وكفاءة هذه المؤسسات لهـا دور أساسى فى اسـتعادة التـوازن ومواجهـة المشـكلات والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية.

ورغم أن ذلك لا يعفى الدولة من مسئولياتها السـيادية ودورها التوجيهـى والتشريعى والرقابى والتنشيطى وبالتالى لها مشاركتها لتحقيق أدوارها السـيادية، كمـا أن للقطـاع الخاص ومؤسسات المجتمع المـدنى مشـركاتها ولتحقيـق التوازن الدقيق بين أضلاع المشاركة الثلاثية المتمثلـة فـى الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى بما يعـد ضرورة أساسية ومطلبا أكثر إلحاحاً. فهيمنة ضلع واحد من الأضلاع المشاركة يعد من المعوقات التى تحد من صـحوة وفاعلية الضلعين الآخرين وتمنع تطور مجتمع مدنى حقيقى بمؤسسات فعالة مستقلة، ويؤثر ذلك فـى رسـم وصـياغة سياسات رعاية اجتماعية غير مواتية ولا تتفق مع حاجـات



الواقع المجتمعى فى كل مجالات الرعاية الاجتماعية.

وقبل أن تكون مؤسسات المجتمع المدنى بديلاً خـدماتياً للدولة يجب على الدولة أن تشارك بفاعلية فى رسم وصياغة سياسات الرعاية الاجتماعية لهذه الخدمات، وتفعيل قـدراتها الذاتية والإدارية وقدرتها على التنافس فى ظل نظام السوق، ومنحها العديد من المزايـا كالمزايـا التكنولوجيـة وتقـديم مساعدات متبادلة بين المؤسسات الحكوميـة وتكيفهـا مـع اقتصاديات السوق واستقطاب عملائهـا وتشـجيع ومسـاندة الرأى العام كقوة محركة لفاعلية هذه المنظمات وتدعيم قوتها ككيان مستقل فى صنع السياسات.

كما أن مساندة القطاع الخاص والرأسمالية الوطنية من المنظمين وتوسيع قاعدة المنظمين لمؤسسات المجتمع المدنى ومشاركتهم الفعالة فى دعم وتنشيط هذه المنظمـات مطلـب ضرورى لدعم قوة مؤسسات المجتمـع المـدنى وبلـورة وتطور المجتمع المدنى فى مصر.

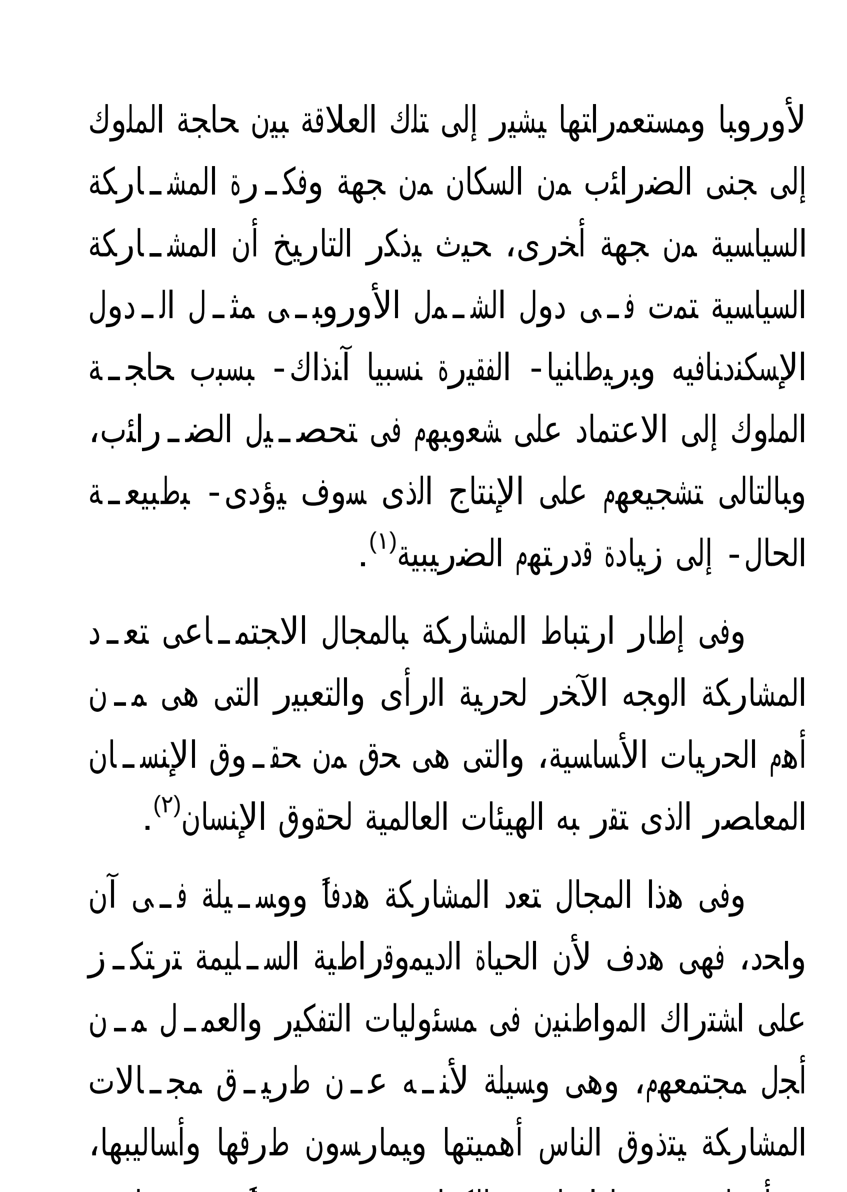
ويجب أن تركز مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر فى صياغة أهدافها على صيانة رأس المال المـادى والبشـرى وتنمية وبناء القدرات البشرية وإعادة بناء هـذه القـدرات،

باعتبار أن الإنسان هو العنصر الفاعل للمشاركة والمحـرك والمستفيد من عملية التنمية. ويجب أن تركز كـذلك علـى مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة. ويجب أخيراً أن تمثل شبكة للأمان الاجتماعى لكل الفئات فـى المجتمـع خاصـة المتأثرة سلبا بتنفيذ إجراءات سياسات الإصلاح الاجتمـاعى فى المجتمع.

أولا: مفهوم المشاركة:

مفهوم المشاركة يبدو مفهوماً حديثاً فى أدبيات العلـوم الإنسانية والاجتماعية، وإن كانت الحقيقية تشير إلى أن هـذا المفهوم له جذوره وأصوله التاريخية، والذى يتضح لنا مـن تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى التـى شـهدت بداياتـه السياسية والاقتصادية معا.

فبعد أن استخلص الملوك – فى أوروبا – حق السـيادة من الكنيسة وفرضوها على أمراء الإقطاع، وزالت الموانـع أمام إقامة الدولة القومية، أخذت المشـاركة السياسـية دوراً بارزاً فى تكوين الدولة الحديثة. ومن ثم بـرز مبدأ التمثيـل النيابى، وحاز قبول الملوك، وإن كان ذلك قـد جـاء علـى مضض. ومن هذه البدايات نجـد أن التـاريخ الاقتصـادى



لأوروبا ومستعمراتها يشير إلى تلك العلاقة بين حاجة الملوك إلى جنى الضرائب من السكان من جهة وفكـرة المشـاركة السياسية من جهة أخرى، حيث يذكر التاريخ أن المشـاركة السياسية تمت فـى دول الشـمل الأوروبـى مثـل الـدول الإسكندنافيه وبريطانيا- الفقيرة نسبيا آنذاك- بسبب حاجـة الملوك إلى الاعتماد على شعوبهم فى تحصـيل الضـرائب، وبالتالى تشجيعهم على الإنتاج الذى سوف يؤدى- بطبيعـة الحال- إلى زيادة قدرتهم الضريبية[1].

وفى إطار ارتباط المشاركة بالمجال الاجتمـاعى تعـد المشاركة الوجه الآخر لحرية الرأى والتعبير التى هى مـن أهم الحريات الأساسية، والتى هى حق من حقـوق الإنسـان المعاصر الذى تقر به الهيئات العالمية لحقوق الإنسان[2].

وفى هذا المجال تعد المشاركة هدفاً ووسـيلة فـى آن واحد، فهى هدف لأن الحياة الديموقراطية السـليمة ترتكـز على اشتراك المواطنين فى مسئوليات التفكير والعمـل مـن أجل مجتمعهم، وهى وسيلة لأنـه عـن طريـق مجـالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها، وتتأصل فيهم عاداتها ومسالكها، وتصبح جزءاً من ثقـافتهم

وسلوكهم[٣].

ولمفهوم المشاركة- فى المجـال الاجتمـاعى- ثلاثـة جوانب تتمثل فى[٤]:

الأول: تقبل الفرد دوره أو أدواره الاجتماعية وما يرتبط بها من سلوك أو توقعات اجتماعية، وهى أولى صور المشاركة.

الثانى: المشاركة المنفذة، أى المشاركة فى العمـل الفعلـى لإخراج فكرة أو خطة تتفق عليها الجماعة إلى عالم الواقـع، أو تنفيذ ما على الفرد أداؤه من عمل، ويطلق على هذا النوع المشاركة المسايرة المتقبلة.

الثالث: المشاركة المقومة، وهى نوع من المشاركة الموجهة الناقدة.

فالمشاركة إذن شكل من أشكال التعبير عن وجود الإنسـان، وشعوره بأنه يمثل قيمة فى المجتمع، وهو ما يشعره بالانتماء لوطنه، ويجعل لديه الرغبة دائماً فى أن يقدم كل ما لديه من جهد ووقت لتحقيق التقدم والرقى له.

وقد تبنى علماء الإدارة والخدمة الاجتماعية مفهوم المشاركة الشعبية الذى ارتضته الأمم المتحدة ومنظماتهـا الإنمائيـة،

حيث يرون أن المشاركة الشعبية تقوم على ثلاثـة عناصـر وهى: التعاون بين الناس، والموافقة على العمل المشـترك، والمساهمة الفعلية فى مشروعات وبرامج التنميـة لتحقيـق أهدافها(٥).

بينما حدد قاموس الخدمة الاجتماعية فى عام ١٩٨٧ مفهـوم المشاركة الشعبية بأنه التفاف أعضـاء المجتمـع المـرجح تأثرهم بالسياسة الاجتماعية للتغيير أو المتأثرين بـالظروف المحيطة بتخطيط وتنفيذ ذلك التغيير- والتفافهم ومسـاندتهم لجهود التغيير(٦).

وفى تعريف إجرائى لتحديد مقومات المشاركة الشعبية، حدد البعض هذه المقومات فيما يلى:-

أ-المشاركة الشعبية هى مجهودات تطوعية إراديـة تحمـل التزاما أدبيا من الفرد نحو مجتمعه للنهوض به.

ب-تقوم المشاركة على التعاون مع الآخرين فى المؤسسـات الحكومية والشعبية.

ج- تساهم المشاركة الشعبية فى إحداث التغيير الاجتمـاعى فى المجتمع والبيئة.

د- تتخذ المشاركة صوراً مختلفة حيث تتمثل فى المشـاركة بالرأى، والخبرة، والمال، والعمل اليدوى، وبذلك يمكـن لكل فرد أن يساهم فيها وفق قدراته وإمكانياته(٧).

أما المشاركة فى الإطار السياسى: Political Participation

فيعتبر "رو سو" رائـد المنظـرين لفكـر المشـاركة السياسية، ويتفق معه فى الرأى حـول مفهـوم المشـاركة السياسية "بطرس غالى" أمين عام الأمم المتحدة السابق، حيث يحددان هذا المفهوم "بأنه جميع صور استفادة المواطنين من الفرص المتاحة لهم للتأثير فى السياسات والقـرارات التـى تمس مصالحهم"(٨).

بينمـا رأى "سـيدنى فيربـا S. Verba" أن المشـاركة السياسية هى تلك الأنشطة ذات الطـابع الشـرعى وغيـر الشرعى التى يمارسها المواطنون، للتأثير على عملية اختيار رجال الحكم، والتأثير فى الأفعال التى يقومون بها، والتـأثير على القرارات الحكومية(٩).

وتستخدم المشاركة السياسية ذات الطابع الشرعى عـدة آليات لها مثل التصويت، والأحزاب، والـوعى السياسـى،

والحملات الانتخابية، بينما تتمثل آليات المشاركة السياسـية ذات الطابع غير الشرعى فى الحركات الاجتماعية، والثورة، والإضرابات، والاعتصام، والمظاهرات.

إلى جانب ذلك تظهر خلال عملية التصويت Votingعدة آليات فرعية مثل جماعات المصالح، وعملية اللوبى (التربيط الحزبى) لجماعات المصالح[١٠].

أما مفهوم المشاركة فى إطار ارتباطه بالمجال النفسـى فإنه عند البعض يعد تعبيراً عن الاهتمـام والفهـم، أو هـى الاهتمام والفهم متحركات عاملان ساعيان، فإذا كان الاهتمام يمثل حركة الوجدان، والفهم يمثل حركة الفكر، فالمشـاركة هى ترجمان الوجدان والفكر جميعا، والمشاركة هى المظهر الخارجى للحركة الداخلية فى الشخصـية، أو هـى حركـة الظاهر تعبيراً عن حركة الباطن، أو هى امتداد الداخل إلـى الخارج، أو هى الداخل خارجاً.

ومن الأمور المسلم بها فى أدبيات المشاركة أنها سلوك متعلم، يتعلمه الفرد ويكتسبه خلال عمليتى التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإن هناك علاقة وثيقة بين إتاحة الفرصة للفرد ليقوم بدور فعال داخل مؤسسـات التنشـئة المبكـرة

كالأسرة والمدرسة وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفعاليـة فى الحيـاة السياسية بعد ذلك[(١١)].

ولهذا تعتبر المشاركة من أهم القيم الاجتماعيـة التـى يجب العناية بغرسها فى نفوس الأطفال خلال عملية التنشـئة الاجتماعية، مما يؤدى إلى خاف شخصيات سوية قادرة على الإنجاز Achievement حيث أكدت دراسة "دانيـال ليريـز" عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية فى بعض المجتمعات أن أكثر الأشخاص فاعلية فى إحداث تلك التحولات هم الذين يعيشون فى مجتمعات غرست فيهم "قيمة المشاركة" وأهميـة العمل الجمعى والتعاون لتحديث المجتمع[(١٢)].

ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام أن نشير إلى ضرورة تبنى وسائل التنشئة (الأسرة، المدرسة، وسائل الإعلام، دور العبادة ...الخ) بث وتدعيم قيم المشاركة ومن أهمها الحـوار وحرية الاختلاف، المساندة والتكافـل الاجتمـاعى للفقـراء والمهمشين، القيم الجماعية، الاستقلالية، التعلم الذاتى، المنهج العلمى، التنافس وليس الصراع، المصلحة الخاصة فى إطار المصلحة العامة.

ثانياً: صور المشاركة وآلياتها:

١- تتمثل أشكال المشاركة غير المباشرة فى التمثيل فى السلطات المحلية باعتبارها مسئولة عن وضع السياسة العامة للتنمية والوسيلة الأساسية لنقل احتياجات المواطنين إلى السلطة المحلية وتوصيل البيانات والمعلومات من السلطة المحلية إلى المواطنين، كما أن هذا التمثيل يسهم فى تنمية بعض صور المشاركة الأخرى عن طريق إتاحة الفرص أمام المواطنين للاشتراك فى لجان المجالس.

٢- أما صور المشاركة المباشرة فى مرحله أو أكثر من مراحل التنمية (تحديد الاحتياجات، الأهداف وأولوياتها، التنفيذ، المتابعة، التقويم) فالواقع أنها تقتصر فى أغلب الأحيان على مرحلة التنفيذ والمشاركة بالجهد أو المال أو الرأى "العون الذاتى" ولا تعتمد على تنظيم وآليات محددة تحقق لها الفاعلية والاستمرارية.

ثالثا: صور المشاركة وآلياتها فى مؤسسات المجتمع المدنى:

المجتمع المدنى: هو حلقة الاتصال بين الجماعات المعبرة عن مصالح خاصة لأعضائها، والدولة المعبرة عن المصلحة العامة للمجتمع ككل، على أساس من العدل والموازنة بين مصالح الأفراد والجماعات من ناحية، ومصلحة كافة طبقات المجتمع من ناحية أخرى[١٣]. وتشمل مؤسسات المجتمع المدنى: المنظمات غير الحكومية، والأحزاب، والنقابات العمالية، واتحادات وجمعيات رجال الأعمال، والنوادى الاجتماعية، والصحافة الحرة المستقلة، والمنظمات الدينية، ومنظمات الدفاع ومناصرة الحقوق.

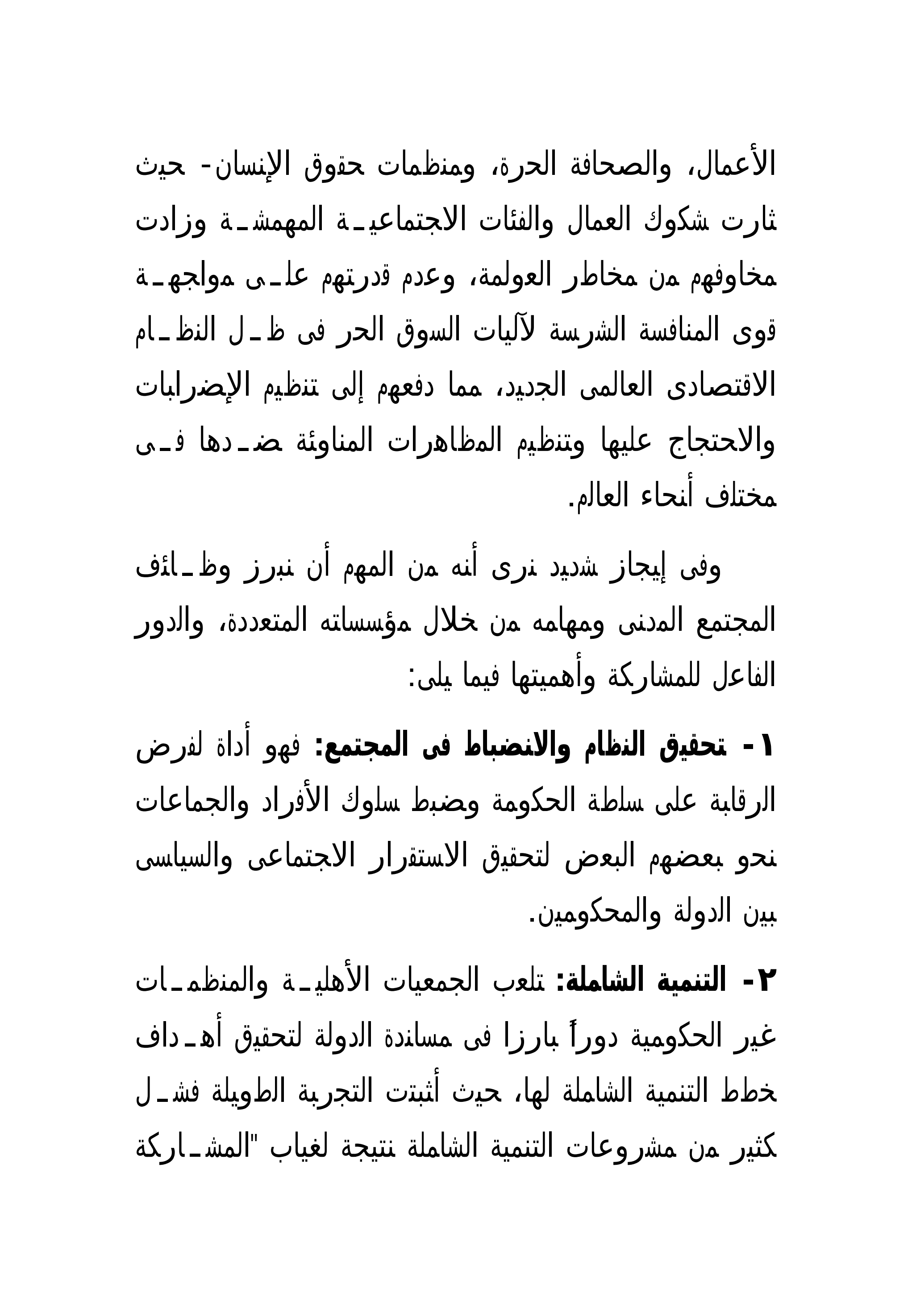
وقد تطور المجتمع المدنى فى مصر منذ مطلع القرن العشرين تطورا هائلا حيث بلغ عدد الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية نحو ١٤ ألف جمعية تضم ٣ مليون عضوا، تعمل فى ١٤ مجالا من مجالات الرعاية الاجتماعية، كما يوجد ١٤ حزبا سياسيا حتى نهاية عام ١٩٩٧، ٢٤ نقابة مهنية تضم حوالى ٤ مليون عضو، وتشمل النقابات العمالية ٣,٣٥ مليون عامل من إجمالى عدد

عمال مصر (١٣ مليون) عامل- يمارسون نشاطهم النقـابى من خلال ٢٣ نقابة عمالية يضمها الاتحاد العام للعمال.

كما بلغ عدد اتحادات وجمعيات رجـال الأعمـال ١١ جماعة تضم نحو ١٥ ألف عضوا، بينما وصل عدد منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر إلى ١٨ منظمة[١٤].

وتعتبر مؤسسات المجتمع المدنى قنوات شرعية للتعبير عن مصالح الأعضاء، والمشاركة فى صنع القرار، ومجـالاً هاماً للتطوع وتقديم الخدمـات وصور الرعاية الاجتماعيـة للفئات الاجتماعية المهمشة، للحد من آثار الفقر، والتخفيـف من غليان الصراع الاجتماعى بـين الطبقـات الاجتماعيـة وتناقضات الدخل، مما يؤدى إلـى إشـاعة روح التسـامح والتكافل الاجتماعى داخل المجتمع.

وفى ظل التحولات الاجتماعية والاقتصـادية العالميـة التى واكب التوجه نحو العولمة Globalization يتعاظم دور مؤسسات المجتمع المدنى فى معيشة الإحساس القوى بالحاجة إلى ضرورة تفعيل استراتيجية المشاركة من خلال الجمعيات الأهلية وكافة المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والنقابات العماليـة، وجمعيـات رجـال



الأعمال، والصحافة الحرة، ومنظمات حقوق الإنسان- حيث ثارت شكوك العمال والفئات الاجتماعيـة المهمشـة وزادت مخاوفهم من مخاطر العولمة، وعدم قدرتهم علـى مواجهـة قوى المنافسة الشرسة لآليات السوق الحر فى ظـل النظـام الاقتصادى العالمى الجديد، مما دفعهم إلى تنظيم الإضرابات والاحتجاج عليها وتنظيم المظاهرات المناوئة ضـدها فـى مختلف أنحاء العالم.

وفى إيجاز شديد نرى أنه من المهم أن نبرز وظـائف المجتمع المدنى ومهامه من خلال مؤسساته المتعددة، والدور الفاعل للمشاركة وأهميتها فيما يلى:

١- تحقيق النظام والانضباط فى المجتمع: فهو أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات نحو بعضهم البعض لتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى بين الدولة والمحكومين.

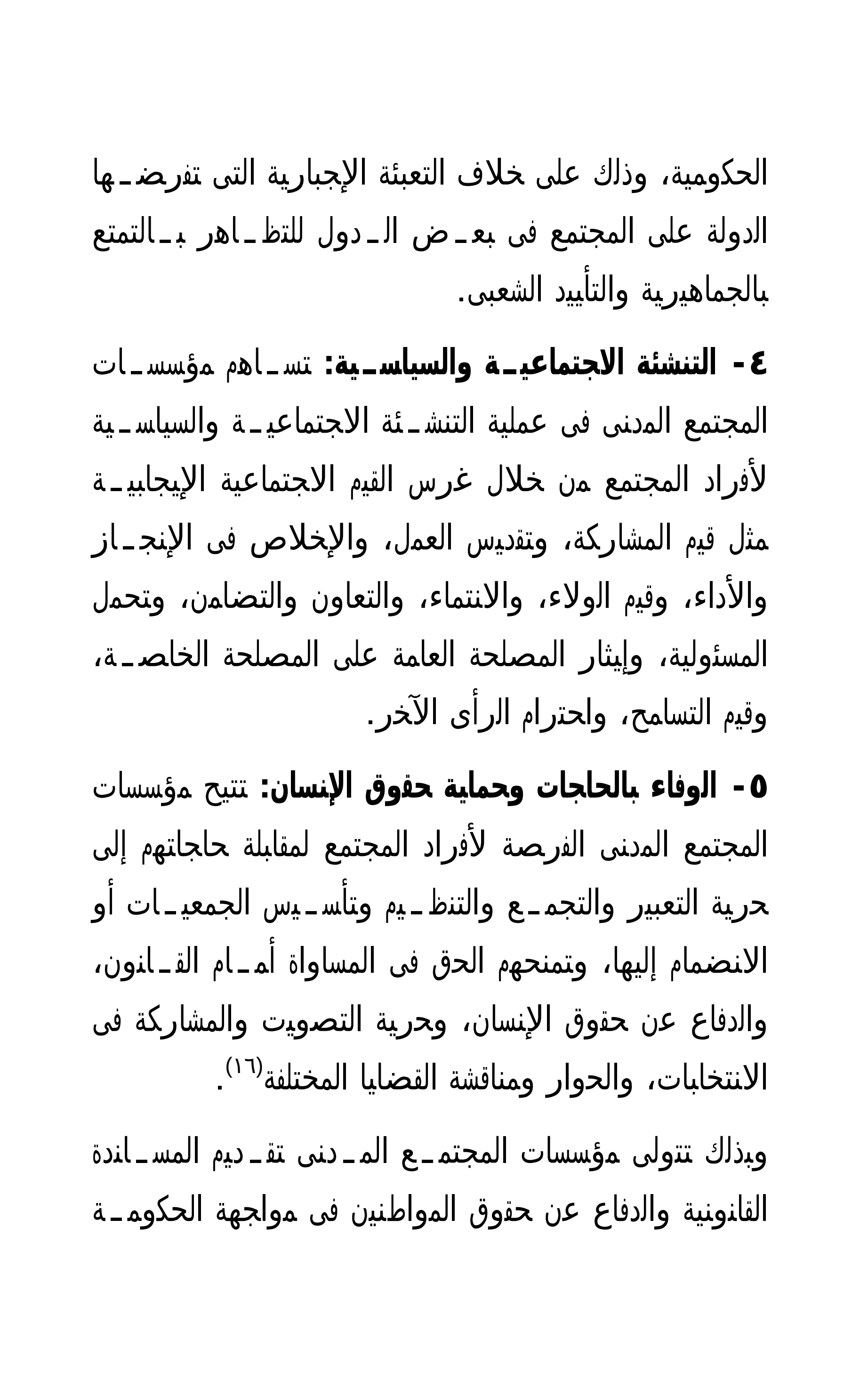
٢- التنمية الشاملة: تلعب الجمعيات الأهليـة والمنظمـات غير الحكومية دوراً بارزا فى مساندة الدولة لتحقيق أهـداف خطط التنمية الشاملة لها، حيث أثبتت التجربة الطويلة فشـل كثير من مشروعات التنمية الشاملة نتيجة لغياب "المشـاركة

الاجتماعية والشعبية" عنها، مما دفع الأمم المتحدة ومنظماتها الإنمائية فى العقود الثلاثة الأخيرة إلـى تبنـى اسـتراتيجية "التنمية بالمشاركة" Development by Participation بـديلا عن التنمية التقليدية.

فالحقيقة أن مشكلة التنمية لا تكمن دائما فـى قلـة المـوارد المادية، وإنما فى كيفية استغلال تلك الموارد، كمـا تتوقـف على طبيعة ونوعية البشر الذين يقومون باستغلالها[١٥]. ولهذا فإن العناية بالتنمية البشرية أصبح من الضرورى أن يتواكب مع تنمية الموارد المادية لضمان نجاح جهـود مشـروعات وبرامج التنمية الشاملة وخططها.

وفى معية النجاح الكبير الذى حققه الاتجاه الجديد فى التنمية بالمشاركة، أصبح هذا الاتجاه يمثل التنميـة البديلـة حيـث تتفاعل فيه المشاركة مع التنمية لإضفاء الطابع الإنسانى على عملية التنمية لكل مـن المشـاركين فـى إحـداث التنميـة والمستفيدين منها.

٣- تحقيق الديموقراطية: حيث تعتبر مؤسسـات المجتمـع المدنى قنوات شرعية للمشاركة الشعبية والسياسية من خلال التطوع والتعبير عن الإرادة الحرة من خلال المنظمات غير



الحكومية، وذلك على خلاف التعبئة الإجبارية التى تفرضـها الدولة على المجتمع فى بعـض الـدول للتظـاهر بـالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبى.

٤- التنشئة الاجتماعيـة والسياسـية: تسـاهم مؤسسـات المجتمع المدنى فى عملية التنشـئة الاجتماعيـة والسياسـية لأفراد المجتمع من خلال غرس القيم الاجتماعية الإيجابيـة مثل قيم المشاركة، وتقديس العمل، والإخلاص فى الإنجـاز والأداء، وقيم الولاء، والانتماء، والتعاون والتضامن، وتحمل المسئولية، وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصـة، وقيم التسامح، واحترام الرأى الآخر.

٥- الوفاء بالحاجات وحماية حقوق الإنسان: تتيح مؤسسات المجتمع المدنى الفرصة لأفراد المجتمع لمقابلة حاجاتهم إلى حرية التعبير والتجمـع والتنظـيم وتأسـيس الجمعيـات أو الانضمام إليها، وتمنحهم الحق فى المساواة أمـام القـانون، والدفاع عن حقوق الإنسان، وحرية التصويت والمشاركة فى الانتخابات، والحوار ومناقشة القضايا المختلفة[١٦].

وبذلك تتولى مؤسسات المجتمـع المـدنى تقـديم المسـاندة القانونية والدفاع عن حقوق المواطنين فى مواجهة الحكومـة

والدولة من ناحية، والقوى الشرسة للسوق الحر والعولمة من ناحية أخرى- لمنعهما من ممارسة القهر والاستغلال للفئات الضعيفة أو المهمشة فى المجتمع من خلال جمعيات حمايـة المستهلك، وتتحول الجمعيات والمنظمات غيـر الحكوميـة، والأحزاب السياسية وغيرها إلى جماعات للضغط السياسـى على الحكومة للتراجع عن القرارات التـى تضـمر الفئـات المستضعفة من محدودى الدخل والطبقة المتوسطة.

٦- توفير خدمات الرعاية الاجتماعيـة: تعمـل مؤسسـات المجتمع المدنى على مساندة الخدمات الحكومية فى مجالات الرعاية الصحية، والتعليم وغيرها من خلال تقـديم العـلاج بالمجان أو بأسعار رمزية وخدمات التأهيل المهنى للمعوقين، ومقابلة احتياجات الطبقات الاجتماعية الدنيا والمتوسطة مـن خلال المشاركة الشـعبية التـى تسـعى لتحقيـق التكافـل الاجتماعى، ومساعدة غير القادرين على طلـب الخـدمات الصحية والتعليمية الاستثمارية.

رابعاً: الأطر القانونية المنظمة للمشاركة الشعبية فى التنمية الشاملة:

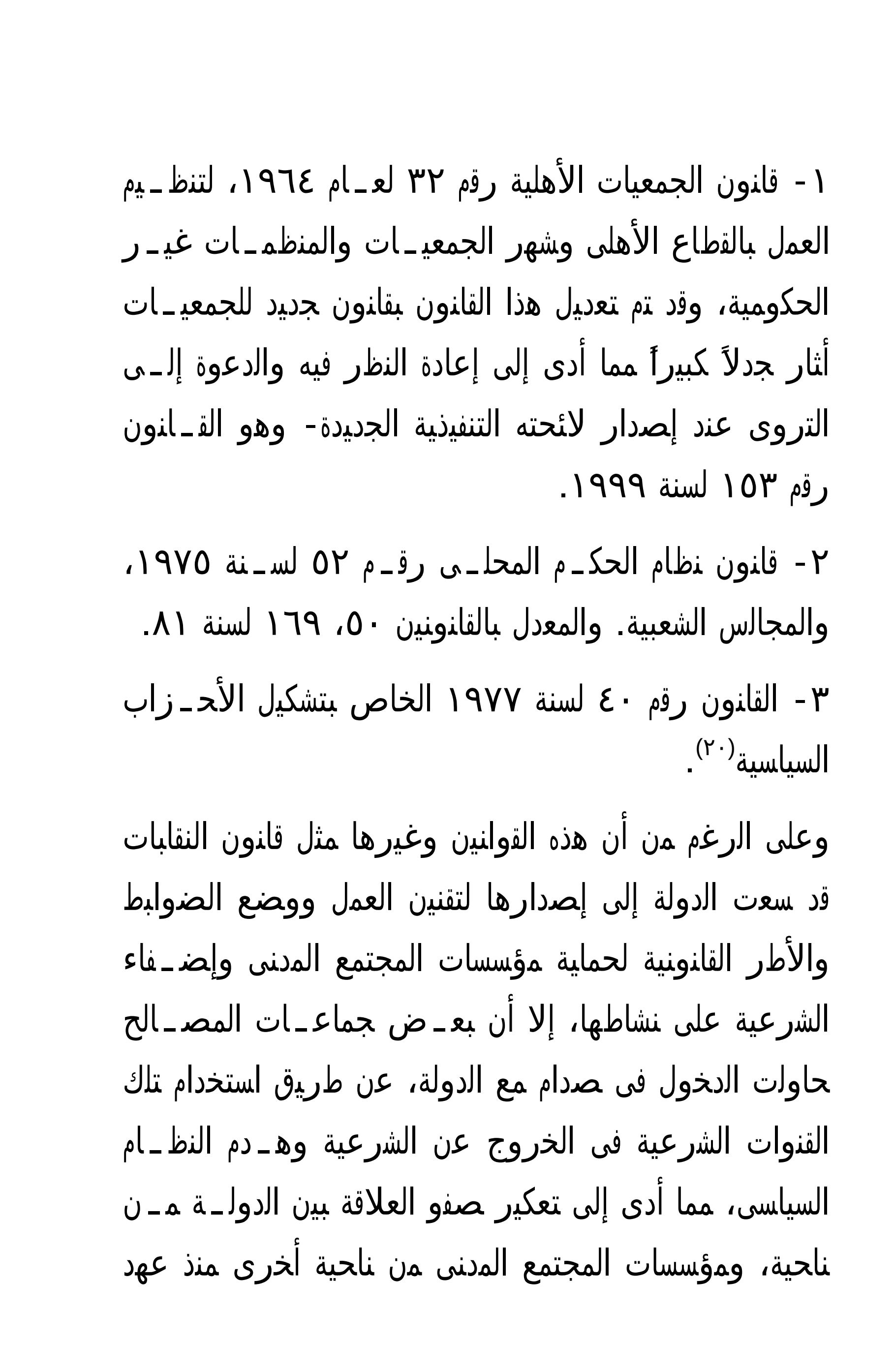
يخطئ من يظن أن مفهوم المجتمع المدنى بمؤسساته المختلفة كمجالات حية للمشاركة الشعبية هو مفهوم مناوئ لمفهوم الدولة، بل إنهما مفهومان متلازمان ومتكاملان، فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدنى مؤدياً رسالته فى تحقيق التقدم بدون دولة قوية تقوم على مؤسسات دستورية تعمل على فرض القانون وقت الحاجة، كما لا يمكن تصور دولة وطنية قوية دون مجتمع مدنى كبير يساندها ويحميها من الانهيار مثل ما حدث فى سقوط دول معسكر أوروبا الشرقية فى التسعينيات[١٧].

ففى فرنسا كانت "المشاركة الشعبية" Popular Participation إحدى النداءات التى رددها "شارل ديجول"، وفى إنجلترا وجدت المشاركة الشعبية طريقها إلى التشريع حيث تضمنت بعض القوانين الحديثة نصوصاً عن المشاركة الشعبية، وفى الولايات المتحدة الأمريكية احتوى برنامج محاربة الفقر نصا على تحقيق أقصى مشاركة ممكنة للفئات المعنية[١٨].

وقد وجدت "المشاركة الشعبية" طريقها إلى النصـوص الدستورية فى كثير من الدول متـأثرة بشـرعية المشـاركة الشعبية فى الحقوق والحريات العامة التى أشار إليها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، حيث تضمن نصوصـاً عديدة أهمها أن "لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير، وله الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات، وله الحق فـى إدارة شئون بلاده، وله الحق فى الانضمام لنقابـة ممارسـة لمصلحته"[١٩].

وعلى الرغم من تأثر كثير مـن الـدول بالنصـوص القانونية الواردة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان، إلا أنهـا تباينت فى مدى توفير الأطر القانونية المنظمـة للمشـاركة الشعبية وحق المواطنين فـى الانضـمام للمنظمـات غيـر الحكومية لتحقيق التنمية بالمشاركة.

ولتدعيم دور مؤسسات المجتمـع المـدنى عامـة وتفعيـل مشاركتها فى التنمية الشاملة بمصر أصدرت الدولة مجموعة من القوانين المنظمة لعمل تلك المؤسسات، تمثل أطراً قانونية تدعم المجتمع المدنى وهويته وعلى رأسها المـادة ٥٥، ٥٦ من الدستور المصرى لسنة ٧١، ومن أهم هذه القوانين:-

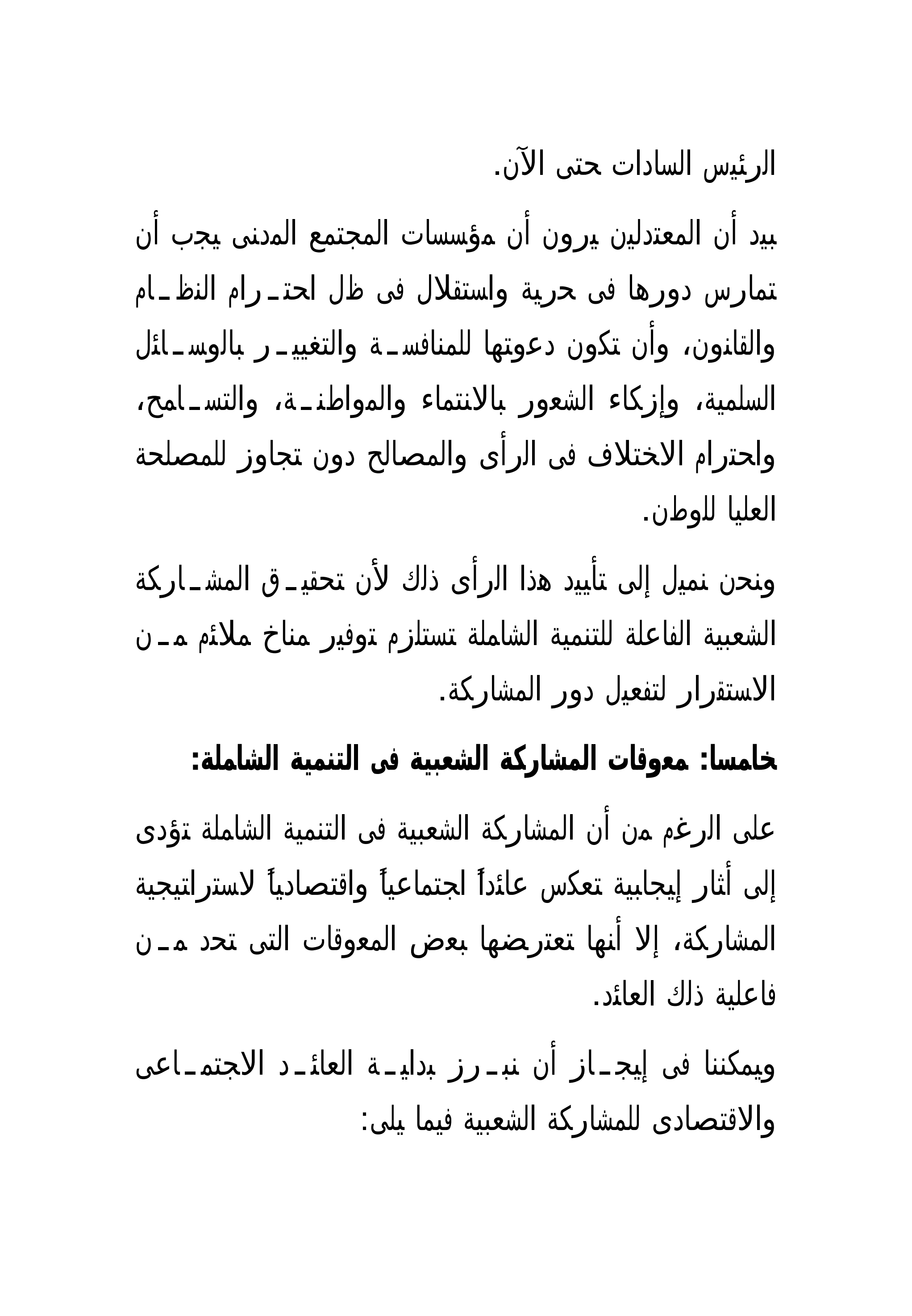


١- قانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لعـام ١٩٦٤، لتنظـيم العمل بالقطاع الأهلى وشهر الجمعيـات والمنظمـات غيـر الحكومية، وقد تم تعديل هذا القانون بقانون جديد للجمعيـات أثار جدلاً كبيراً مما أدى إلى إعادة النظر فيه والدعوة إلـى التروى عند إصدار لائحته التنفيذية الجديدة- وهو القـانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩.

٢- قانون نظام الحكـم المحلـى رقـم ٥٢ لسـنة ١٩٧٥، والمجالس الشعبية. والمعدل بالقانونين ٥٠، ١٦٩ لسنة ٨١.

٣- القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بتشكيل الأحـزاب السياسية[٢٠].

وعلى الرغم من أن هذه القوانين وغيرها مثل قانون النقابات قد سعت الدولة إلى إصدارها لتقنين العمل ووضع الضوابط والأطر القانونية لحماية مؤسسات المجتمع المدنى وإضـفاء الشرعية على نشاطها، إلا أن بعـض جماعـات المصـالح حاولت الدخول فى صدام مع الدولة، عن طريق استخدام تلك القنوات الشرعية فى الخروج عن الشرعية وهـدم النظـام السياسى، مما أدى إلى تعكير صفو العلاقة بين الدولـة مـن ناحية، ومؤسسات المجتمع المدنى من ناحية أخرى منذ عهد



الرئيس السادات حتى الآن.

بيد أن المعتدلين يرون أن مؤسسات المجتمع المدنى يجب أن تمارس دورها فى حرية واستقلال فى ظل احترام النظام والقانون، وأن تكون دعوتها للمنافسة والتغيير بالوسائل السلمية، وإزكاء الشعور بالانتماء والمواطنة، والتسامح، واحترام الاختلاف فى الرأى والمصالح دون تجاوز للمصلحة العليا للوطن.

ونحن نميل إلى تأييد هذا الرأى ذلك لأن تحقيق المشاركة الشعبية الفاعلة للتنمية الشاملة تستلزم توفير مناخ ملائم من الاستقرار لتفعيل دور المشاركة.

خامسا: معوقات المشاركة الشعبية فى التنمية الشاملة:

على الرغم من أن المشاركة الشعبية فى التنمية الشاملة تؤدى إلى أثار إيجابية تعكس عائداً اجتماعياً واقتصادياً لاستراتيجية المشاركة، إلا أنها تعترضها بعض المعوقات التى تحد من فاعلية ذلك العائد.

ويمكننا فى إيجاز أن نبرز بداية العائد الاجتماعى والاقتصادى للمشاركة الشعبية فيما يلى:

١- يكتسب المشاركون فى مشروعات التنمية روح المبـادة لحل المشكلات المجتمعية، ونبذ الطابع السلبى للتعايش مع المشكلات، وتنامى القدرة لديهم على مواجهة المشـكلات من خلال دور إيجابى لحلها.

٢- تنامى القدرة لدى المشاركين على تنظيم أنفسـهم مـن خلال منظمات اجتماعيـة ذاتيـة تتصـدى لمشـكلاتهم ويسعون عن طريقها لتقديم الحلول المناسبة.

٣- اكتساب القدرة على التعاون والعمل المشترك وتوزيـع الأدوار وتقسيم العمل.

٤- تنـامى الإحسـاس بالقـدرة علـى تحمـل المسـئولية الاجتماعية.

٥- يكتسب المشاركون فى التنمية مهـارات متعـددة فـى ممارسة القيادة والتقويم الموضوعى[٢١].

٦- تنمية مشاعر الولاء والانتماء والمصير المشترك- لدى المشاركين ويمكن لنا أن نوجز أهم معوقـات المشـاركة الشعبية فى التنمية على النحو التالى:-

المجموعة الأولى:

المتعلقة ببناءات القوى وخصائص بنية المجتمع:

- بناء القوى الرسمى ومقاومته للمشاركة نظـرا لتضـارب المصالح.

- جماعات المصالح ومـدى سـيطرتها علـى التنظيمـات المتصلة بالمشاركة.

- نظام السلطة المغلقة على شريحة معينة من بناءات القوى.

- عدم استقرار أوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية مما ينعكس على ضعف توفير المجتمـع للحاجـات الأساسـية لأفراد.

المجموعة الثانية:

المتصلة بالخصائص الذاتية والموضوعية للمواطنين:

- الحالة التعليمية/ الجنس/ العمر/ الإقامة/ الانتماءات القبلية والعائلية.

- مستوى الوعى الاجتماعى والسياسى.

- مستوى الدخل.

- سيادة بعض القيم السلبية وأهمها السلبية والتواكل وتفضيل المصلحة الخاصة.

المجموعة الثالثة:

المتصلة بمقومات المشاركة نفسها:

- الخلاف بين الفنيين والمواطنين الناتج عن غياب اقتنـاع الإدارة بأهمية المشاركة.

- الصراع بين تنظيمات المجتمع وممثلى المواطنين النـاتج عن غموض النصوص القانونية وعدم إعلانها.

- تحدى بناء القدرات ومن أهمهـا الإدارة العلميـة وبنـاء الفريق وتوزيع الأدوار والنظم المعلوماتية وبناء العلاقات.

- اختلاف حاجات المواطنين طبقاً لقدراتهم وطبقاتهم.

- وعى الجماهير باختيار من يمثلهم.

غموض مفهوم الشراكة:

فالقطاع الأهلى هو قطاع ثالث ما بين الدولة والقطـاع الحكومى من جهة والقطاع الخاص من جهة أخـرى ومبـدأ

الشراكة طرح عالمياً وإقليمياً وقومياً وأصبح مبـدأ مقبـول لتفعيل العلاقة بين شركاء التنمية.

لكن عدم تحديد العلاقة وأسسها بين الهيئـات الأهليـة التطوعية والهيئات الحكومية والتعاون بينهم لتـوفير شـبكة عمل وعدم قدرة القطاع الأهلى- خاصة المنظمات التطوعية غير المتميزة – على المشاركة فى تقديم الخدمات العامة فى المجتمع خاصة بعد أن بدأته بعض الـدول فـى تخصـيص مجالات معينة للخدمات العامة فى الدول كمسئولية تقوم بهـا المنظمات التطوعية بعد أن يتم التعاقد معها على القيام بتلـك المهام من جانب حكومات تلك الدول.

مواجهة معوقات المشاركة والتطوع على المستوى المحلـى (بناء على الخبرات الميدانية والدراسات السابقة)

إستراتيجية معوقات بناءات القوى داخل المجتمع:

- تحليل بناء القوى فى المجتمع المحلى أى القـوة القـادرة على تعبئة الموارد لتحقيق التأثيرات المرغوبة.

- تحليل موقف كل فريق من الفريقين المتنازعين والمطالب المطروحة لكلا مـنهم والصـراعات السـابقة ومحـاولات

الاتفاق.

- استشارة الجماعة المحليـة ذات المصـلحة فـى التغيـر وتنظيماتهم لتحديد مشكلاتهم والمطالبة بها.

- بث الثقة فى قوة الجماعة المحلية.

- قبول المصالح والتسوية التى تعيد للجماعة المحلية بعض حقوقها تدريجياً.

- بناء تنظيم دائم يستطيع تولى مسئولية العمل بعد انسحاب المهنى المتخصص.

- تفتيت الصراع- استقطاع القيادات المعارضة.

- استخدام الخبراء الخارجيين- البرامج التعليمية والتوعية- حملات العلاقات العامة- ضبط الصراع والتحكيم فيه.

مواجهة معوقات المشاركة المتصلة بالخصائص الذاتية والموضوعية للمواطنين:

- ارتباط المشاركة بفائدة مباشرة ملموسة.

- استشارة المشاركة عن طريق عناصر تحوز ثقة الأهالى.

- إتاحة قنوات للمشاركة تتواكب مع قيم وعادات المواطنين.

- توفير الحوافز المعنوية والمادية للمشاركين.

- استخدام الدافع الدينى.

- تنمية الوعى وإمداد المواطنين بالمعلومات التـى تحقـق إدراكهم لمواردهم ومشكلاتهم.

التغلب على معوقات المشاركة نفسها:

- تدريب القيادات الشعبية والطبيعية.

- أن يكون سلوك القائد قدوة.

- أن يثق أفراد المجتمع من خلال التجارب أن هذه القيادات ذات كفاءة فى تحقيق الأهداف.

- استخدام أساليب فض النزاع والتقريب بين وجهات النظر بين مختلف نوعيات القيادات.

سادساً: بعض المؤشرات Indicators المقترحة لقياس فاعلية المشاركة الشعبية:

لقياس مدى كفاءة المشاركة الشعبية فى التنمية الشـاملة

من خلال مؤسسات المجتمع المدنى كوسائل لتحقيق تلك المشاركة، هناك عدة نماذج ومؤشرات كمية مقترحة يمكن بها قياس مدى فاعلية المشاركة الشعبية، كما توجد بعض النماذج والمؤشرات الكيفية لنفس الغرض، ويعتبر اتجاه النماذج أو المؤشرات من أكثر الاتجاهات شيوعاً فى الحكم على كفاءة مشروعات التنمية فى الدول النامية[٢٢].

ويمكن لنا أن نوجز أهم النماذج والمؤشرات الإحصائية التالية:

(١) نموذج تحليل التكلفة والعائد:

Cost & Benefit Analisis

يقوم هذا النموذج على تقييم جدوى أى مشروع من مشروعات التنمية على أساس مقارنة إجمالى التكاليف المادية للمشروع، بعدد المستفيدين من المشروع. وتحليل نسبة العمالة المشتغلة بالمشروع مقارنة بأعداد المستفيدين منه، إذ لا يكون مقبولاً أن يكون عدد العاملين بالمشروع أكثر من عدد المستفيدين منه.

(٢) نموذج تحليل عناصر المدخلات والمخرجات:

Inputs & Outputs

وذلك بمقارنة تكاليف عناصر المدخلات، والمخرجات، ويمكن الحكم على تقييم المشـروعات مـن مـدى تعـاظم مخرجاته عن مدخلاته ليكون مشروعاً ناجحـاً أو العكـس ويدخل فى هذا النطاق مدى تحقيق التنمية البشرية.

(٣) فى تقييم مدى فاعلية المشاركة الشعبية فى بعض مؤسسات المجتمع المدنى:

أ- نجد أن الأحزاب السياسية يتم تقييم مدى فاعليتهـا مـن خلال نسبة المشاركة فى التصويت فى الانتخابـات العامـة وتحسب هذه النسبة كما يلى:

$$\frac{\text{عدد المشاركين فى التصويت بكل حزب}}{\text{عدد الأعضاء المسجلين بالحزب أو/ عدد السكان}} \times ١٠٠$$

ب- وفى الجمعيات الأهلية- تقاس درجة فاعلية دور هـذه الجمعيات

$$\frac{\text{عدد المستفيدين من خدماتها المختلفة}}{\text{عدد السكان المستهدفين فى المجتمع المحلى}} \times ١٠٠$$

ويمكن استخراج مؤشرات لدرجة فاعلية كل خدمة على حدة بنفس الطريقة.

ج- وفى النقابات المهنية يمكن تقييم دور المشاركة الشـعبية ومدى نجاح كل نقابة فى الاضطلاع بـدورها فـى التنميـة الشاملة باستخدام هذه المعادلة:

$$\text{نسبة المشاركةالشعبية} = \frac{\text{عدد المستفيدين}}{\text{عدد أعضاء النقابة}} \times ١٠٠$$

د- يمكن استخدام نفس المؤشر فى النقابات العمالية.

هـ- وفى الصحف الحرة يمكن حسـاب نسـبة المشـاركة الشعبية فى التفاعل مع ما تقدمه من أبواب وموضوعات من خلال عدة مؤشرات مثل عدد الرسـائل التـى تصـل إلـى الصحفية من القراء، ونسبة التوزيع اليومية للصحيفة مقارنة

بغيرها من الصحف اليومية.

(٤) نموذج حساب الهدر أو الفاقد: Waste Model

يسحب هذا النموذج نسبة الفاقد فى أى مشروع، وكلمـا كانت نسبة الفاقد أو الهدر (الضائع) مرتفعة مـن الجمهـور المستهدف كلما دل ذلك على عدم نجاح المشروع فى تحقيق أهدافه بالكامل.

مثال ذلك: حساب نسبة المتسربين من التعليم الأساسى=

$$\frac{\text{عدد المتسربين من هذه المرحلة}}{\text{عدد التلاميذ الإجمالي المقيدين بها}} \times ١٠٠$$

ويمكن تطبيق نفس المؤشر علـى مشـروعات تنظـيم الأسرة وحساب المتسربين من خـدمات المشـروع بـنفس الطريقة.

بعض المؤشرات المقترحة لقياس فاعلية المشاركة وتعتمـد على

(أ) مدى إتاحة وتوافر قنوات المشاركة ومجالاتها.

(ب) مدى إتاحة فرص المشاركة لكل فئات المجتمـع. مـن

حيث السن/ النوع/ والنطاق الجغرافى

وفيما يلى بعض هذه المؤشرات:

- أعضاء الجمعية العمومية بالنسبة لعدد الجمعيات.

- أعضاء مجالس الإدارة ومدة عضويتهم (توزيع القيادة).

- نسبة الأثاث إلى إجمالى عدد أعضاء الجمعيات العمومية.

- نسبة المساهمات المالية الشعبية إلى جملة الاستثمارات.

- نصيب الفرد من المساهمات الماليـة التطوعيـة (قيمـة المساهمة على عدد السكان).

- عدد الأحزاب بالنسبة لعدد السكان.

- عدد المنضمين للأحزاب بالنسبة لعدد السكان.

- عدد من لديهم بطاقات انتخابية بالنسبة لعدد السكان.

- عدد من أدلوا بصوتهم فى الانتخابات.

- حجم المشاركة فى مجالس الآباء بالمدارس.

- حجم المشاركة فى الاتحادات الطلابية.

سابعاً: قياس أثر المشاركة الشعبية على كفاءة المشروعات التنموية:

إذا أردنا أن نقيس المشاركة من خلال عدد من المؤشرات فعلينا أن نعتمد على المؤشرات الفعلية أى المرتبطة بنتائج ممارستها وتأثيرها الفعلى فى أحوال الأشخاص قيمهم واتجاهاتهم ووعيهم، ودخلهم. وفى أحوال الجماعات والتنظيمات من حيث كفاءتها فى تحقيق أهدافها ورشاد سلوكها فى استخدام الموارد البشرية والإدارية والوقت الذى تستغرقه فى تحقيق الأهداف...إلخ.

ويمكن فى هذا الصدد طرح عدد من الأسئلة التى تساعد الإجابة عليها فى تحديد مؤشرات المشاركة بما يتلاءم والأوضاع النوعية لكل مشروع، وبالأهداف التنموية المحددة على مستوى المجتمع المحلى وأهمها:

السؤال الأول:

وهو يعنى أساساً بعدد المستفيدين من المشروع، وأنماطهم الاجتماعية، أى من أى جماعة؟

بمعنى ما هو العدد الذى أفاده المشروع ممن قام من

أجلهم؟ ويدخل فى هذا النطاق عدد فرص العمل التى وفرها المشروع كنوع من أنواع المشاركة فى العمليـة الإنتاجيـة، مدى تأثير المشروع فى دخول العاملين والتحسن النسبى كل فترة فى هذا الدخل.

السؤال الثانى:

ويعنى بقدرة التنظيم أو المشروع على توفير وتيسـير فرص مشاركة أعضائه فى اتخاذ قراراتـه، ويسـاعد فـى الإجابة على هذا السؤال تحديـد عـدد فـرص أو مواقـف المشاركة داخل المشـروع أو التنظـيم ومسـتويات هـذه المشاركة، كأن تكون مباشرة أو غير مباشرة عـن طريـق تمثيل شخص أو أشخاص أو مجموعـات مـن الأعضـاء وفرص تعديل بعض القرارات التى تبين أنها لم تكن دقيقـة، هذا بجانب جدية الرقابة والمتابعة مـن الأعضـاء ووجـود فرص لها وتكرار الجهود التطوعية داخل المشروع وسهولة ويسر الاتصال بين وحدات المشروع ومستوياته، وكذلك كم وكيف المعلومات والبيانات التى يوفرها المشروع لأعضائه. ويمكن أن يكون من المؤشرات الهامة فى هذا الصدد فحص وتقييم القيادات التى أفرزتها المشاركة من حيث وعيها ومدى

تمثيلها لمصالح المجموعة، ومدى قدرتها على الدفاع عن هذه المصالح فى المواقف التنظيمية المختلفة.

السؤال الثالث:

ويهتم بفاعلية المشاركين أنفسهم ويساعد فى هذا رصد سلوكهم أثناء الاجتماعات، مثل حضور الاجتماعات، وعدد مرات المشاركة فى الحوار والمناقشة والتأثير فى اتجاهاتها، والوقت الذى يعطيه العضو للعمل الرسمى والتطوعى وبجانب هذا يمكن اعتبار التغيرات التى تطرأ على وعى المشاركين كأفراد وجماعات مؤشراً على فاعلية المشاركة، ويمكن أن تستخدم فى هذا بعض المؤشرات الفرعية مثل إدراك المشاركين للواقع وتفسيرهم له، وترتيبهم للمشكلات وأولويات حاجاتهم، وعلاقة مشكلاتهم وحاجاتهم بمشكلاتهم وحاجات الجماعات التى ينتمون إليها، وحاجات ومشكلات المجتمع المحلى.

السؤال الرابع:

ويسعى هذا السؤال إلى قياس تأثير المشروع على أنماط وفرص المشاركة بالمشروعات الأخرى وعلى مستوى

المجتمع المحلى، ويساعد فى الإجابة على هذا السؤال قياس مدى تنسيق المشروع مع المشروعات الأخرى، ومدى تبادل الخبرات بين المشروع وهـذه المشـروعات، ومـدى فهـم واستيعاب وتبنى المشروعات الأخرى لبعض أفكار وتجارب المشروع. هذا بالإضافة إلى قياس فاعلية أعضاء المشـروع على مستوى المجتمع المحلى، من حيث ما يقدمونه من أفكار ومبادرات لحل مشكلات هذا المجتمع وتطوير أوضاعه.

ثامنا: تفعيل المشاركة الشعبية فى التنمية الشاملة (رؤية مستقبلية):

١-لتفعيل دور المشاركة الشعبية فى التنمية الشاملة من خلال مؤسسات المجتمع المدنى، يجب أن نعيد النظر فـى بـرامج الحد من الفقر وتخفيف ويلاته، من ناحية، وإدماج المرأة فى التنمية بأساليب غير تقليدية من ناحية أخـرى. ولـئن كـان "أوسكار لويس" O. Lewis قدم لنا تحليلـه الشـهير لثقافـة الفقر[٢٣]، إلا أن تحليلا يعنى بالميكانيزمات الاجتماعيـة أى بالنظم التى تدعم آثار الفقر وتطيل عمره يجـب أن تواجـه بحسم لتقويمها فى ظـل نمـوذج التمكـين Empowerment لتفعيل دور الفقراء، حيث يقوم هذا النموذج علـى مـداخل

لمصادر إنتاجية تمكنهم من زيادة مكاسـبهم مـن المـوارد والخدمات التى يحتاجونها، والمشاركة فى قـرارات عمليـة التنمية.

فالفقراء تنقصهم مصادر القوة الاجتماعية وليست الاقتصادية لتحسين ظروفهم المعيشية. ولتفعيل دور فقراء الدولـة فقـد دعى "فريدمان" Fredman إلى طـرح مـداخل لاسـتغلال أوقات فراغ الفقراء، والانضـمام للمنظمـات الاجتماعيـة، وتوفير مكان لحياة آمنة للفرد، واكتساب المعرفة والمهـارة وتوفير المعلومات[٢٤].

٢- يوجد فى مصر ٣٤٧٨ جمعية تعمل فى مجال التنميـة فقط وهى تمثل ٢٥% من إجمالى عدد الجمعيات، ولكنها فى نفس الوقت تتسم بعدم التوازن فى توزيعها الجغرافـى بـين المحافظـات، وبـين الريـف، والحضـر، والمجتمعـات المستحدثـة. فى حين بلغ حجم التطوع فى النشاط الخيـرى من ٥٠: ٥٥%. أما مجالات التنمية ٣٠% ومنظمات الدفاع أقل من ٧% فى[٢٥] مما يستلزم إعادة هيكلة خريطة أولويات العمل التنموى فى محافظات مصر لتصـحيح هـذا النمـو المشوه الذى لا يلبى احتياجات التنمية الشاملة.

٣- فى ضوء قراءة مصادر تمويل الجمعيات الأهلية، ظهر أن معظم تبرعات أفراد المجتمـع تتجـه نحـو جمعيـات المساعدات الاجتماعية، ولا تتجه نحو تمويل جمعيات تنميـة المجتمع مما يؤكد الحاجة إلى نشر الوعى لدى كـل فئـات المجتمع بأن التنمية الشاملة ليست مسئولية الدولـة وحـدها، وإنما يجب أن تسهم المشاركة الشعبية فى تمويـل جمعيـات التنمية جنبا إلى جنب مع الجمعيات الأخرى التى تعمل فـى مختلف مجالات الرعاية الاجتماعية.

٤- ضرورة توجيه معونات الدول المانحة لدعم مشروعات وجمعيات التنمية لتصحيح الخلل فى بعض مصادر التمويـل على أن توجه وفقا للقضايا التنموية الملحـة ولتنمية القدرات الفنية والذاتية للجمعيات.

٥- وفى هذا الصدد يمكـن تحديـد دور المنظمـات غيـر الحكومية فى توسيع وتعميق المشاركة المجتمعية فى الآتى:

أ- أن تقوم هذه المنظمات بما تمتلكه من قـدرات ومرونـة بالقيام بالدراسات اللازمة للتعرف على قدرات واحتياجـات المجتمع، وذلك كأساس علمى لتقديم مشـروعات وخـدمات يحتاجها المجتمع ومن يشارك فيها كمستفيد أو كمتطوعين فى

تنفيذها وصيانتها.

ب- خلق قنوات اتصال واضحة بين المنظمة والمجتمع وتوضيح وسائل المشاركة الإيجابية وليست الشكلية ومساعدة المجتمع بكافة فئاته على المشاركة من خلال التدريب والتعليم وتجارب المشاركة الناضجة كأفضل وسيلة لتشجيع المجتمع للبدء بمشروعات وأهداف محددة وسريعة النتائج وملموسة.

ج- التعاون مع الإعلام وأجهزة ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى فى التوعية وإبراز أهمية المشاركة فى قضايا المجتمع المختلفة وتوضيح الإسهام الفعلى فيها ومدى الفائدة التى تعود على المجتمع من توسيع مستويات المشاركة.

د- ربط مؤسسات المجتمع المدنى فى شبكة من العلاقات الرأسية والأفقية محلياً وإقليمياً ودولياً مما يدعم من قوة وجودها على خريطة المشاركة فى رسم سياسات الرعاية الاجتماعية فى المجتمع، وذلك وفقا لما يسمى نظرية الشبكة networkinng theory والتى تعتمد على نموذج اعتماد القوة والاعتماد المتبادل وتبادل المصادر والموارد وزيادة القدرات والتعاون وتجنب الفشل وتوفير الخدمات.

قائمة المراجع

(١) على خليفة الكوارى، مفهوم المواطنـة فـى الدولـة الديموقراطية، المستقل العربى، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، بيـروت، العـدد ٢٦٤ فبرايـر ٢٠٠١، ص ص١١٥- ١١٦.

(٢) حسين جميل، حقوق الإنسان فى الـوطن العربـى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦، ص٥٣.

(٣) عبدالهادى الجوهرى، المشاركة الشـعبية والتنميـة الاجتماعية القومية، العـدد الأول، المجلـد ١٥، ينـاير ١٩٧٨، ص٨٥.

(٤) سيد أحمد عثمان، المسئولية الاجتماعية والشخصـية المسلمة "دراسة نفسية تربوية" مكتبة الأنجلو المصـرية، القاهرة ١٩٧٩، ص٢٧١.

(٥) Arthur Dunham: The New community Organization, New York, Thomas Growell Company. ١٩٧٠, P. ١١٢.

(٦) أحمد السنهورى، تنظيم المجتمـع، طريقـة عمليـة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٤،

ص١٦٥.

(٧) عبدالحليم رضا وآخرون، تنظيم المجتمع- نمـاذج- ومهارات- وأدوار، القاهرة، دار الحكيم للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ص٣٥٠.

(٨) وزارة التنمية المحلية، المشاركة، القاهرة، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (مشروع التنميـة بالمشـاركة)- قضايا التنمية البشـرية: المفـاهيم والمؤشـرات، مـايو ٢٠٠١، ص١٤٠.

(٩)Verba,Sidney,et.,al: Participation and Political Equality,Cambridge,
Cambridge Un. ١٩٧٨, P. ٤٦.

(١٠) عاطف أحمد فوائـد، علـم الاجتمـاع السياسـى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص٢٧.

(١١) ماجدة أحمد شفيق غنيمـة، المشـاركة السياسـية للشباب المصرى "دراسـة ميدانيـة"، المجلـة العربيـة للدراسات الدولية، المعهد العربـى للدراسـات الدوليـة، بيروت، العدد ٣، ٤ سنة ١٩٩٣، ص٩٦.

(١٢) Learner, D.: The Passing of Traditional Society, Modernizing the Middle East, N. Y., Macmillan Company, ١٩٦٦, P. ١٥.

(١٣) ناهد عزالدين، "المجتمع المدنى"، القاهرة، مركـز الدراسات السياسة والاستراتيجية، جريدة الأهـرام، عـام ٢٠٠٠، ص١٩.

(١٤) أمانى قنديل، تطور المجتمع المدنى فـى مصـر، الكويت، ع٣، عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ص١٠٤- ١٠٨.

(١٥) ناهد عزالدين، المجتمع المدنى، مرجع سابق، ص٤٤.

(١٦) المرجع السابق، ص٣٩.

(١٧) الحبيب الجنحانى، المجتمع المدنى بـين النظريـة والممارسة، الكويت، عالم الفكر، مرجع سابق، ص٣٥.

(١٨) وزارة التنمية المحلية، المشـاركة، مرجـع سـابق، ص١٤١.

(١٩) المرجع السابق، ص١٥٣.

(٢٠) مصطفى كامل السيد، النشـأة المتأزمـة للمجتمـع المدنى فى مصر، فى: المجتمـع المصـرى فـى ظـل متغيرات النظام العالمى، القـاهرة، كليـة الآداب- قسـم الاجتماع، الندوة السـنوية الأولـى، ١٩٩٤، ص١٢٦- ١٢٧.

(٢١) أبو النجا محمد العمرى، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية، الإسكندرية، المكتبـة الجامعيـة، عـام ٢٠٠٠، ص١٥٧- ١٦٠.
(٢٢) السيد محمد الحسينى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية، القاهرة، دار المعـارف، ١٩٧٣، ص ٤٦- ٤٧.
(٢٣) محمد الجوهرى وآخـرون، دراسـات فـى علـم الاجتماع الاقتصادى والتنمية الاجتماعيـة، الإسـكندرية، دار المعرفة الجامعية، ص٣٦٥.
(٢٤) أمانى مسعود الحدينى، المهمشون والسياسـة فـى مصر، القاهرة، جريدة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، عام ٢٠٠١، ص٤٤- ٤٥.
(٢٥) أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلـع ألفية جديدة، القاهرة، جريدة الأهرام، مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية، عام ٢٠٠٠، ص١٩٠- ١٩١.

الفصل الحادى عشر

الصفوة المصرية والشخصية(*)

لقد عانت الصفوة فى بلدان العالم الثالث عامة، ومصر خاصة، فى سبيل الدعوة إلى مبادئ جديدة، معانـاة شـديدة، وواجهت احباطات قوية فى سبيل أفكارها وأهدافها، فالأرض لم تكن ممهدة، ولكنهم حرثوا أرضا وعـرة، ولقـد كانـت تطلعات هؤلاء الرجال كبيرة، ولكن العقبات التى صـادفتهم كانت أكبر.

ولقد ساهم بعض الصفوة إلى حد ما فى بنـاء الدولـة العصرية فى مصر، وفى التحول من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، أما البعض الآخر فقد تمسك بالقديم ودعا إلى العودة إلى حكم السلف الصالح وكتاب ا . وتأثر بعض الصفوة بالفكر الغربى، وتشربوا بمبادئه وأخذوا عنه أفكارهم عن المجتمع الأمثل، رغم كراهيتهم للاستعمار، فـى حـين

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد سعيد فرح، أستاذ علـم الاجتمـاع بكلية الآداب، جامعة طنطا.

نادى البعض الآخر بالرجوع إلى أحكام الشريعة الإسـلامية والارتباط بالدول العثمانية.

هذا التباين فى مواقف الصفوة فى مصر، دفعنـا إلـى دراسة الصفوة المصرية، وأثرها على الشخصية، لأننا نؤمن بأثر الصفوة فى تشكيل النظم، ودفع عملية التغير أو إعاقتها، وقد دفع هذا التأثير الباحثين فى العلوم السياسية والاجتماعية والنفسية إلى الاهتمام بدراسة الصفوة. ولكننا عندما نقدم على مثـل هذه الدراسة نسلم بأننـا نفتقـد الدراسـات العلميـة والأبحاث الموضوعية التى توفر المعلومات عـن اتجاهـات وقيم ونزعات الصفوة المصرية، وكيف أثرت الصفوة علـى الشخصية المصرية الحديثة، وأسهمت فى إعـادة تشـكيلها. ولقد حاولنا التغلب على هذا القصور قدر المستطاع بالرجوع إلى كتابات الصفوة أنفسهم وما كتبه المؤرخـون والأدبـاء عنهم.

وقبل أن نسير قدما فى عرض دور الصفوة المصـرية فى تغيير الشخصية، علينا فى البداية أن نعرف ما الصفوة ؟ ثم نعرض عرضاً موجزاً للواقع المصـرى الـذى حاولـت الصفوة تغييره والتمرد عليه.

تعريفات الصفوة

التعريف الاجتماعى للصفوة أنها جماعة أو فئة صغيرة من الأفراد، تحتل منزلة عالية، وتسيطر فى الوقت نفسه على بعض أو كل قطاعات المجتمع. وقد ساهم هـؤلاء الأفـراد الذين يكونون الصفوة فـى اتخـاذ القـرارات السياسـية أو الاقتصادية، أو الدعوة إلى قيم وأنماط سلوكية جديدة، وقـد يتمكن بعضهم من فرضها حين تؤول إليـه السـلطة. وهـم يكونون شريحة فى المجتمع لا تساير ولا تواكـب الأنمـاط الاجتماعية السائدة، فهم أحيانا متمردون على الوضع القـائم وأحيانا أخرى أشد محافظة على النظام الاجتماعى السـائد، وأشد رفضاً للتغيير من جماهير الشعب، ويرى هينـز أنهـم شريحة لديها أفضل القدرات وأرفع المؤهلات فى تخصصها. أما "بوتومور" فيرى أن الصفوة طبقة من الناس لديها أعلـى المؤشرات المتعلقة بنشاطاتها، وهى طبقة قيادية، وهم الأقـل عدداً والأكثر نفعاً فى الحياة، ولهم قوة التـأثير(1). ويـرى "بويد" أن الصفوة ليست طبقة، وليست شريحة بل أقرب مـا تكون إلى الفئة أو الفئات. وتشترك كل فئة فى قيم ومصـالح

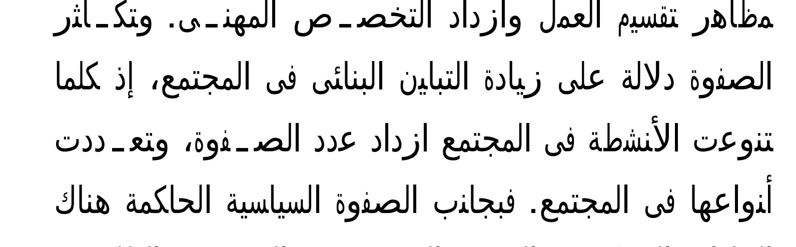
مشتركة[٢]، وتجمع أفرادها وحدة فكرية، ويعى أفرادها بالتماسك الجمعى والوعى الذاتى بالوضع القائم، وبما ينبغى تغييره وما يجب المحافظة عليه وتدعيمه، وهذا الوعى بالمصالح وهذه الوحدة الفكرية وهذا الوعى الذاتى هو ما يجعلهم يشكلون مجرد ظواهر فى المجتمع ولا يجعل منهم ظواهر حقيقية فى بنية المجتمع مثل بنية العمال والفلاحين والبرجوازيين.

ويرى "بويد" أن الصفوة جماعات صغيرة تتميز بخصائص تفتقدها الأغلبية، وهذه الخصائص التى تميز الصفوة هى: أنها أقلية، وأنها تحتل وضعاً وظيفياً أو مهنياً قيادياً، وأنها تشغل مركزاً اجتماعياً مرموقاً، وأنها تتبع طريقة مميزة فى الحياة، وأنها تتميز بالتماسك الجمعى بين كل فئة من الصفوة، وأنها تقتصر على أفراد معينين، وتنفتح فى الوقت نفسه لتقبل أفراداً آخرين، وأنها قادرة على أعباء القيادة والمسئولية، وأنها ترتفع إلى مستوى المسئولية الأخلاقية، وأنها تسعى إلى السلطة[٣].

وكان "باريتو" و"موسكا" و"بيتلز" هم أوائل الذين كتبوا فى هذا الموضع، واعتبروا الصفوة بالضرورة صفوة حاكمة

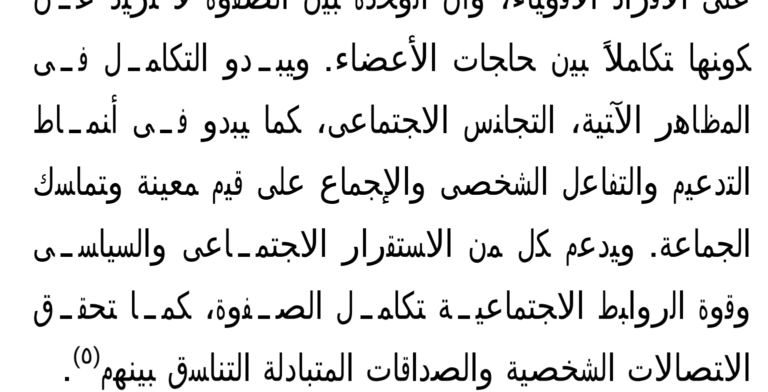
أو جماعة صغيرة، تهيمن على الحكم ولها الكلمـة العليـا. وتدل هذه الرؤية على التمييز بين القلة التـى تملـك القـوة وتحكم، والأغلبية المحكومة أى جموع الشعب الذين يحكمون والذين يفتقدون القوة. وقد ميز باريتو بين الصفوة الحاكمـة التى كانت محـور اهتمامـه، والصـفوة غيـر الحاكمـة واللاصفوة. كما بين "موسكا" فى كتابـه "الطبقـة الحاكمـة" الانقسام التاريخى المستمر للمجتمع إلى حكام ومحكـومين، وهو يرى أن توزيع القوة يحدث بين الصـفوة واللاصـفوة لصالح الصفوة فى إطار المجتمع كله أو داخل تنظيم معـين مثل الحزب السياسى. ويعتمد تأكيد باريتو وميتشل وبوسـكا على التمييز الموجود دائما فـى الأيـديولوجيا الديمقراطيـة للحكم بين الأقلية والأغلبية، وهم يرون أن الصفوة لا مفـر منها داخل المجتمع الديموقراطى. كما بين موسكا أن سـيادة الأقلية المنظمة على الأغلبية غير المنظمة أمر لا مفر منه.

ويعتمد عدد الصفوة فى المجتمع عند "دور كايم" علـى طبيعة البناء الاجتماعى. فالصفوة فـى المجتمـع التقليـدى غيرها فى المجتمع المفتوح ويتزايد عدد الصفوة كلما تحول المجتمع من المستوى الآلى إلى المستوى العضوى، وتعقدت



مظاهر تقسيم العمل وازداد التخصص المهنى. وتكاثر الصفوة دلالة على زيادة التباين البنائى فى المجتمع، إذ كلما تنوعت الأنشطة فى المجتمع ازداد عدد الصفوة، وتعددت أنواعها فى المجتمع. فبجانب الصفوة السياسية الحاكمة هناك القيادات العسكرية والصفوة الدينية، وفئة المديرين والطليعة المثقفة ونخبة الاقتصاديين. وهذه الصفوة كلها تؤدى أدوارا أساسية، تمثل القيادات الأكثر تخصصاً والأكثر تقدماً، وهم يؤدون وظائف ترتبط بالحكم والإنتاج والفكر والفن والدفاع عن البلاد. ويرى "رايت ميلز" أن الطبقة الحاكمة تتكون من فئات ثلاث هى الصفوة السياسية، وقمة القيادة العسكرية، والمديرين. والصفوة الحاكمة تشغل الشريحة العليا فى المجتمع ويشترك أفرادها فى قيم متماثلة، وتجمع بينهم مصالح مشتركة، ولا توجد صفوة منها بمعزل عن تأثير الصفوة الأخرى. وهم يحمون أنفسهم عادة من أجل حماية مصالحهم كما يحمون المجتمع من العدوان الخارجى الذى قد يسلبهم امتيازاتهم.

ولقد رأى باريتو وميتشل وموسكا أن وجود الصفوة الحاكمة أمر بديهى[٤]، وأكد العلماء الثلاثة أن الصفوة تدل

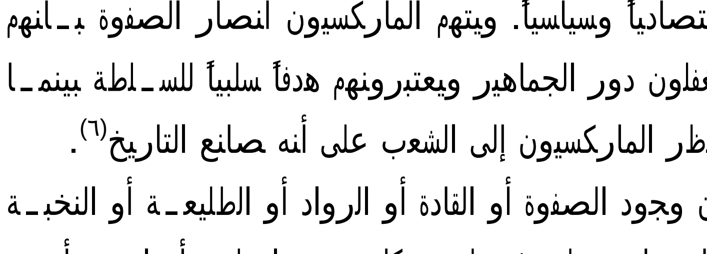


على الأفراد الأقوياء، وأن الوحدة بين الصفوة لا تزيد عن كونها تكاملاً بين حاجات الأعضاء. ويبدو التكامل فى المظاهر الآتية، التجانس الاجتماعى، كما يبدو فى أنماط التدعيم والتفاعل الشخصى والإجماع على قيم معينة وتماسك الجماعة. ويدعم كل من الاستقرار الاجتماعى والسياسى وقوة الروابط الاجتماعية تكامل الصفوة، كما تحقق الاتصالات الشخصية والصداقات المتبادلة التناسق بينهم(5).

ومن ثم فالصفوة فى المجتمعات الصغيرة المتجانسة أكثر تجانساً، ويبدو تكاملها فى هذه المجتمعات أكثر وضوحاً، إذ كلما كبرت المجتمعات وتعقدت شبكة العلاقات الاجتماعية، تفككت الصفوة وتكاثرت، وتباينت آراؤها، إلى أن تستقر وتتضح الرؤية فيها، فيحدث التكامل والتقارب من جديدة بين الصفوة حتى تظهر أراء جديدة متباينة عن آراء الصفوة القديمة.

ولقد ظهرت فكرة الصفوة أول مرة بين هؤلاء الذين رفضوا أو نقدوا نظرية ماركس عن الطبقة الحاكمة، فأنصار الصفوة يرون أن فكرة الصفوة تقضى وجود أفراد وجماعات يحتلون أوضاع السيادة والسلطة فى مجال معين بفضل ما

لديهم من مؤهلات ممتازة، ومن ثم يرى الماركسيون أن الهدف الأول من صياغة مفهوم الصفوة فى الفكر الغربى هو رفض المفهوم الماركسى عن الطابع الطبقى الذى يميز الطبقة الحاكمة فى المجتمعات الرأسمالية. فواضعو نظريات الصفوة يحاولون إحلال النخبة الحاكمة التى تحتكر السلطة فى المجتمع محل المفهوم الماركسى عن الطبقة المسيطرة اقتصادياً وسياسياً. ويتهم الماركسيون أنصار الصفوة بأنهم يغفلون دور الجماهير ويعتبرونهم هدفاً سلبياً للسلطة بينما ينظر الماركسيون إلى الشعب على أنه صانع التاريخ[٦].



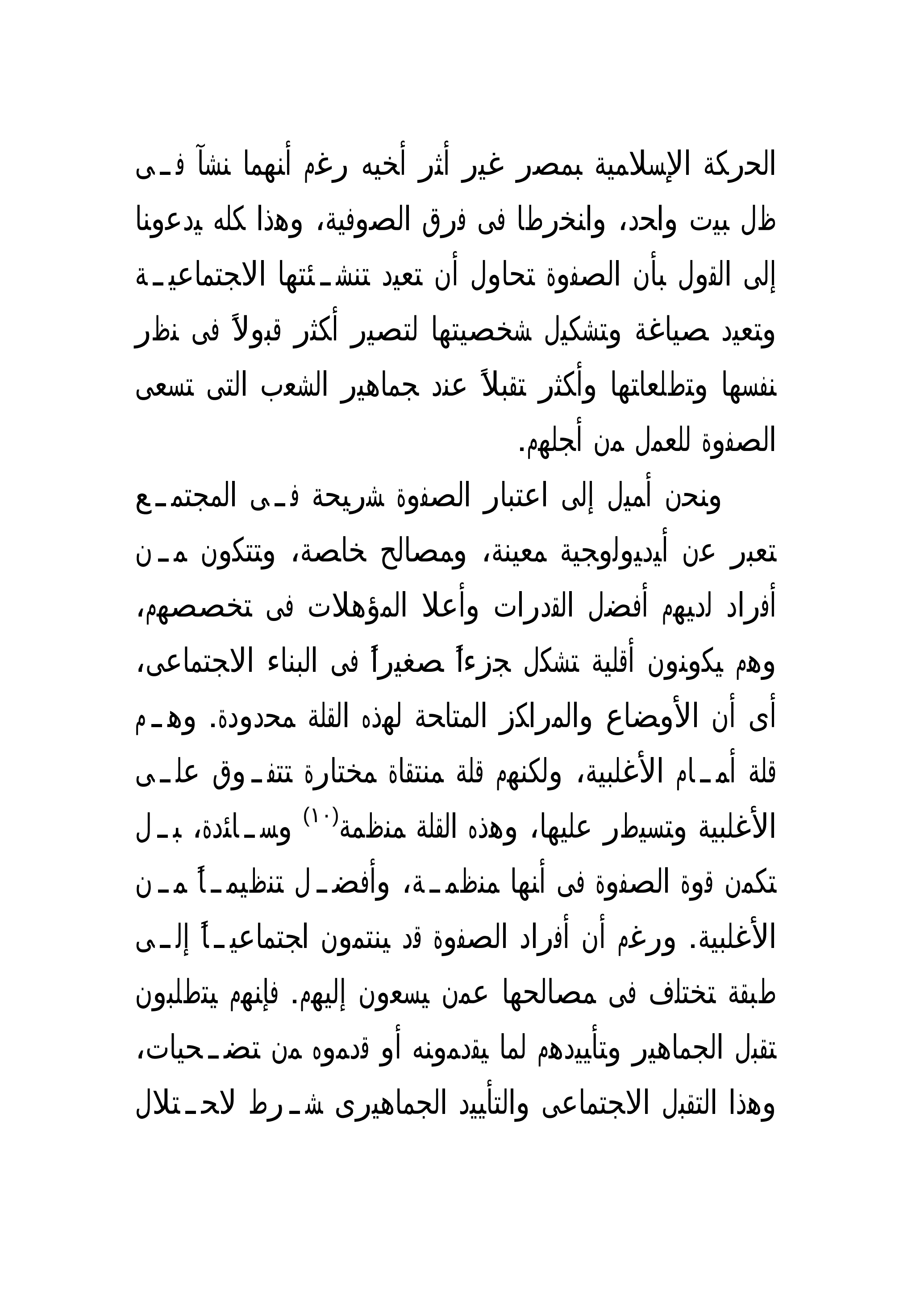
إن وجود الصفوة أو القادة أو الرواد أو الطليعة أو النخبة وإن تباينت ظروف ظهور كل منهم واختلفت أدوارهم، أمر طبيعى فى كل المجتمعات، دون أن يكون فى ذلك مساس بدور الشعب فى التاريخ. فكل مجتمع يضم أشخاصاً لديهم قدرات متباينة فبعض الأفراد لديهم ردود أفعال سريعة أكثر من غيرهم، وثمة أفراد أمهر وأقدر من الآخرين، وأكثر وعياً بالحاجة إلى البقاء، وهناك أشخاص أحد ذكاء وأسرع فى اتخاذ القرار، وهؤلاء يشكلون الصفوة[٧]. ولا مجال لإغفال دورهم التاريخى، وكم من تحولات اجتماعية قادها

أشخاص وكم من أفكار صدرت عن أشخاص غيرت حركـة المجتمعات، وكم من مجتمعات حبلـى بـالثورة أجهضـت ثوراتها لعدم وجود صفوة تسيرها إلى هدفها.

ولكن هل الصفوة قادة أم نخبة أم أناس فرضـتهم ظـروف معينة ؟ إذا ما قبلنا أن القيادة تتضمن الحركة، وأن النخبة قد تعنى الوضع الساكن والجمود، فإننا أميل إلى الرأى القائـل بأن الصفوة تتضمن الحركة والقيادة ولهـا فضـل الريـادة والتحول بل احتلال موقع الطليعة هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنها تدل على الثبات والجمود فـى الوقـت نفسـه[٨]. وأفراد الصفوة لا يظهرون فجأة ولا يختفون فجأة، بل هناك عوامل تؤهل ظهور الصفوة وعوامل أخـرى تعمـل علـى اختفائهم من المسرح.

وإذا سايرنا رأى "بيترمان" القائل بأن التفسـير الكامـل لكيفية ظهور الصفوة وتمسكهم بالآراء التى يـدعون إليهـا سواء فى المسألة الاقتصادية أو السياسـية أو التعليميـة أو الاجتماعية يرتبط بعوامل كثيرة أهمها عملية تنشئة أعضـاء الصفوة والمعاهد الخاصة لتكوينهم وإعدادهم[٩]. فإننا نقـول أن عملية التنشئة الاجتماعية عملية نسبية تختلف بـاختلاف

الزمان والمكان، كما أنها عملية مستمرة لا تقتصـر علـى طور الطفولة الأول وحده أو طور المدرسة، وبالتالى نرفض الرأى القائل بأن الزعماء يولدون زعماء وأن القادة يخرجون إلى هذا العالم منذ ميلادهم قادة، كما نرفض الرأى القائل بأن عملية إعداد الصفوة عملية متماثلة فى كل المجتمعات. فـإذا كانت هناك معاهد متخصصة لإعداد الصفوة الأرسـتقراطية فى بعض البلدان الرأسمالية، أو هناك معاهد لإعداد كـوادر الحزب فى البلدان الاشتراكية، أو هناك معاهد لإعداد الصفوة العسكرية والتكنوقراطية فى بلدان كثيـرة، فـالأمر مغـاير بالنسبة للصفوة السياسية والمثقفة فى دول العالم الثـالث، إذ لا توجد هذه المعاهد المتخصصة. فالمعاهد التى درس فيهـا طه حسين خرجت آلافا غيره ولم يصلوا إلى مكانته، وهـذه المعاهد التى تعلم فيها طه حسين غير المعاهـد التـى درس فيها قاسم أمين ولطفى السيد وطلعت حرب. وإذا كان حسـن البنا وإبراهيم بيومى مدكور قد نالا شهادة دار العلوم فى عام واحد، فشتان بين مواقف وأهداف الاثنين. وبهذا الصدد نقول أن أثر طه حسين فى مجتمعنا غير أثر أخيه رغم أنهما ربيا فى بيت واحد، والتحقا بالأزهر، وبالمثل فأثر حسن البنا فى


الحركة الإسلامية بمصر غير أثر أخيه رغم أنهما نشآ فـى ظل بيت واحد، وانخرطا فى فرق الصوفية، وهذا كله يدعونا إلى القول بأن الصفوة تحاول أن تعيد تنشـئتها الاجتماعيـة وتعيد صياغة وتشكيل شخصيتها لتصير أكثر قبولاً فى نظر نفسها وتطلعاتها وأكثر تقبلاً عند جماهير الشعب التى تسعى الصفوة للعمل من أجلهم.

ونحن أميل إلى اعتبار الصفوة شريحة فـى المجتمـع تعبر عن أيديولوجية معينة، ومصالح خاصة، وتتكون مـن أفراد لديهم أفضل القدرات وأعلا المؤهلات فى تخصصهم، وهم يكونون أقلية تشكل جزءاً صغيراً فى البناء الاجتماعى، أى أن الأوضاع والمراكز المتاحة لهذه القلة محدودة. وهـم قلة أمـام الأغلبية، ولكنهم قلة منتقاة مختارة تتفـوق علـى الأغلبية وتسيطر عليها، وهذه القلة منظمة[١٠] وسـائدة، بـل تكمن قوة الصفوة فى أنها منظمـة، وأفضـل تنظيمـاً مـن الأغلبية. ورغم أن أفراد الصفوة قد ينتمون اجتماعيـاً إلـى طبقة تختلف فى مصالحها عمن يسعون إليهم. فإنهم يتطلبون تقبل الجماهير وتأييدهم لما يقدمونه أو قدموه من تضـحيات، وهذا التقبل الاجتماعى والتأييد الجماهيرى شـرط لاحـتلال

الصفوة للمكانات العليا التى تصل إليها، وعضو الصفوة هو من نجح فى إقناع الناس بتقبل ما يقوله ويدعو إليه، واستطاع أن يصل إلى الشريحة العليا فى التدرج الاجتمـاعى، مهمـا تكن الوسائل التى حقق بها نجاحه، وبذا فالشريحة العليا التى تضم الصفوة ليست مغلقة أو جامدة، ولكنها تتجدد باستمرار من خلال عملية الدورة حسب ما تقتضيه ظروف المجتمـع. فالصفوة الجديدة التى تحل محل الصفوة القديمة العاجزة، هى التى تعبر عن حاجات المجتمع الجديد، وتمنع مـن جمـود المجتمع وصفوته(١١).

الواقع الاجتماعى الذى ثارت عليه الصفوة

أصابت الحملة الفرنسية مصر بصدمة عنيفـة، هـزت أركان المجتمع التقليدى المستقر، ثم جاء محمد علـى وأراد تحديث مصر فأصابها بصدمة أقوى، وأشد عنفاً، نتيجة لذلك عايش أفراد المجتمع المصرى سلسلة من التغيرات الجذريـة تتفاوت مداً وجزراً فى مجالات الفكر والسياسة والاقتصـاد والعادات التقاليد. لقد اتخذت هذه التغيرات صوراً شتى داخل المجتمع وخارجه. ففى مجـال الفكر ظهرت الـدعوة إلـى

تطبيق المنهج العلمى على لسان رفاعة الطهطاوى ولخصت أفكار سان سيمون ثم ماركس ثم ترجمت كتابات داروين وجوستاف لوبون، قرأ الناس وسمعوا بما يبشر به ويدعو إليه جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده وشبل شميل ونقولا حداد وعنان وقاسم أمين وسلامة موسى وإسماعيل مظهر ومصطفى المنصور – الذى ألف كتابا عن تاريخ المذاهب الاشتراكية، وطبق القانون الوضعى المنقول عن القانون الفرنسى فى ساحات المحاكم بدلاً من مبادئ الشريعة الإسلامية، مما أثار غضب واستياء أنصار القديم فدعوا إلى العودة إلى كتاب ا .

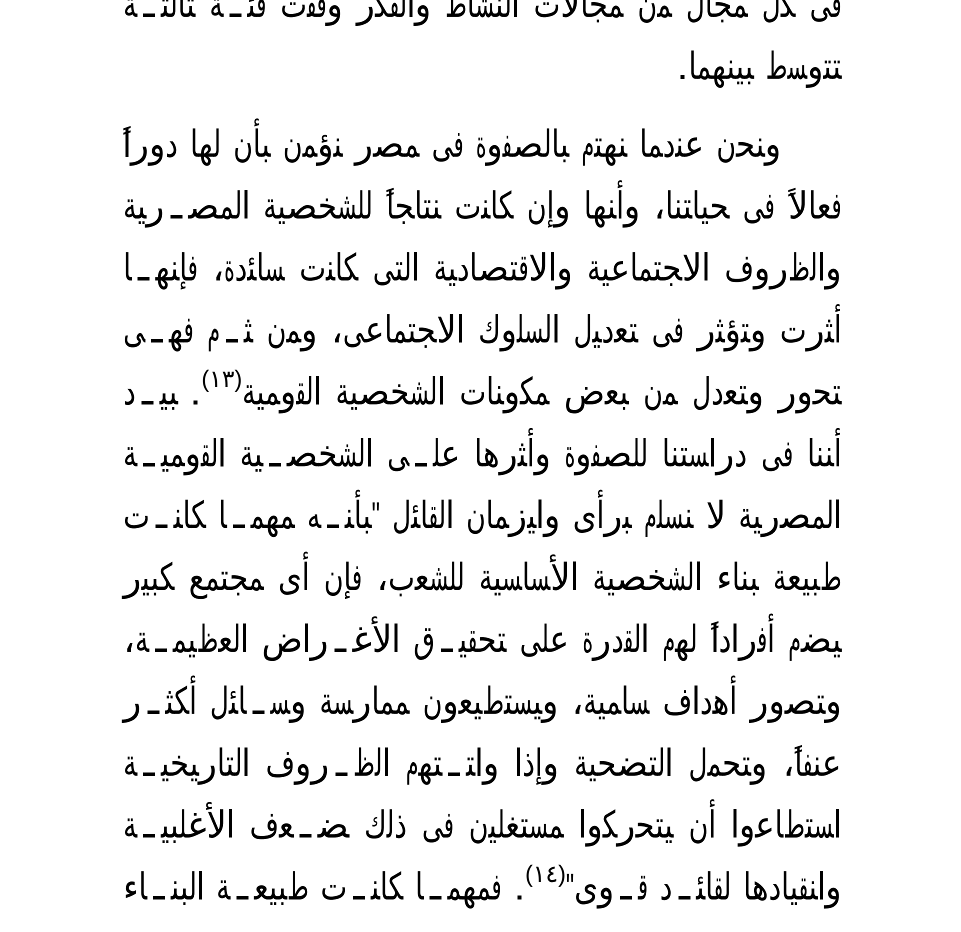
ومن الناحية الاجتماعية كانت الثورة على الحجاب التى لقيت معارضة فى بادئ الأمر، والمطالبة بتحرير المرأة ومساواتها بالرجل فى مجال التعليم، والمناداة بحق أفراد الشعب من الجنسين فى التعليم، والدعوة إلى تطبيق العدالة الاجتماعية. وفى مجال الاقتصاد استبدل بالأنساق التى تعتمد على المقايضة والتبادل وملكية الحاكم للأرض الزراعية وإنتاج القوت، نظام جديد يقوم على التبادل النقدى والتقسيم المعقد للعمل والأنظمة التجارية، واستثمار الأموال الخاصة

فى غير مجال الأرض الزراعية، وصاحب ذلك كله غـزو الرأسمالية الأوروبية للسوق المصرية، ومحاولتها ربط مصر بالاقتصاد الأوروبى وجعلها تابعـة لـه. ولقـد أدى النمـو الاقتصادى فى مصر فى أوائل هـذا القـرن بعـد الحـرب العالمية الأولى وأثنائها إلى إدراك الأهمية المتزايدة للسـوق المحلية ومن ثم ظهرت صفوة اقتصادية حاولـت أن تحـل محل الأجانب. وقد استمدت هذه الصفوة قوتها مـن ملكيـة الأرض أولاً، ثم المشاركة فى الأنشطة الاقتصـادية الهامـة واستثمار أموالها فى التجارة والمسـاهمة فـى الصـناعات الطفيلية. ولقد أثار التحكم الأجنبى فى الاقتصـاد المصـرى غضب بعض المصريين حتى أسسوا بنك مصر بعد ثـورة ١٩١٩.

وفى مجال السياسة ظهرت الدعوى إلى تحرير الـوطن والاسـتقلال السياسـى وضـرورة تطبيـق الديموقراطيـة والدستور، ورفع شعار مصر للمصريين مقابل شعار مصـر الإسلامية، وظهر تيار يدعو إلى تطبيق الاشتراكية فى مصر لحل مشكلات التخلف معارضا أنصـار الاقتصـاد الحـر، ورافضا الرأسمالية الجديدة التى اهتمت بالصناعات الطفلية.

وفى مجال التعليم كانت الدعوة إلى نظام تعليمى جديد يغاير نظام التعليم الأزهرى وافتتحت الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨. ومن قبل بما ينوف عن ثمانية عقود أرسل محمد على البعثات إلى أوروبا، وأنشأ مدارس الطب والمهندسخانة ومدرسة الألسن، ومعاهد التمريض... وطالب العائدون من هذه البعثات بعد أن تعلموا علوماً غير علوم الأزهر بتكوين صورة لأوروبا فى مصر الحديثة وبناء الدولة المصرية[١٢]. وكان الهدف من نظام التعليم الجديد إعداد كوادر فنية من مهنيين وعاملين بدواوين الحكومة ولقد فرخت هذه المعاهد الصفوة التى أمسكت بزمام الأمور فى البلاد.

هذا الواقع المصرى بما فيه من تناقضات وصراعات أفرز رجالاً عبرت كل فئة منهم عن اتجاه معين فى هذا الصراع القائم فى محاولة إعادة بناء المجتمع، فالبعض غالى فى التحديث، والبعض أصر على التمسك بآراء السلفية والمحافظة على القديم، وطالب البعض بتحرير الاقتصاد الوطنى وتقديس الممتلكات الخاصة، وفئة أخرى بهرتها الفكرة الاشتراكية، ونادت بها نظاما يحقق التحرير الوطنى، والعدالة الاجتماعية فى البلاد. وبين هذين القطبين المتنافرين

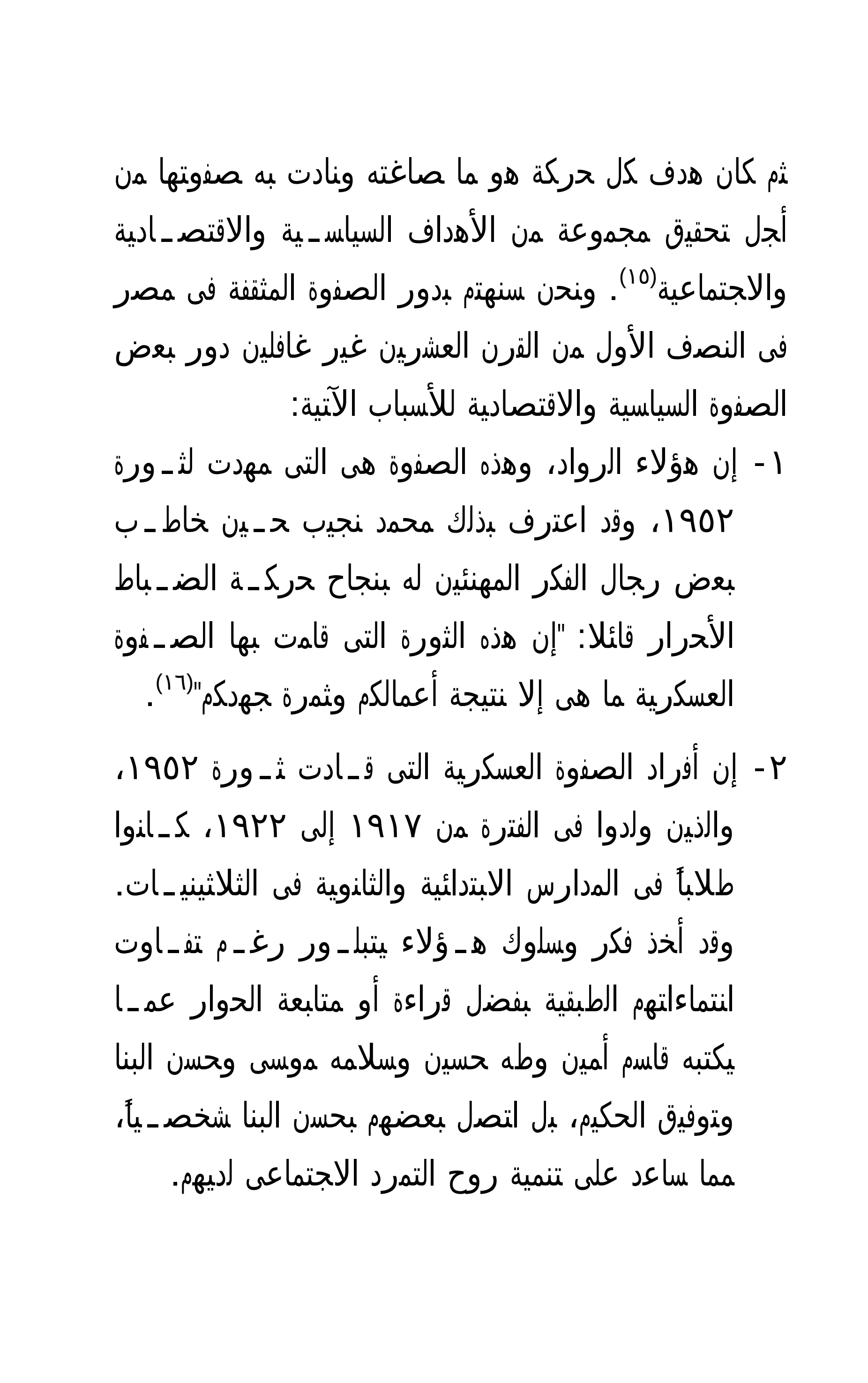


فى كل مجال من مجالات النشاط والفكر وقفت فئة ثالثة تتوسط بينهما.

ونحن عندما نهتم بالصفوة فى مصر نؤمن بأن لها دوراً فعالاً فى حياتنا، وأنها وإن كانت نتاجاً للشخصية المصرية والظروف الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة، فإنها أثرت وتؤثر فى تعديل السلوك الاجتماعى، ومن ثم فهى تحور وتعدل من بعض مكونات الشخصية القومية[١٣]. بيد أننا فى دراستنا للصفوة وأثرها على الشخصية القومية المصرية لا نسلم برأى وايزمان القائل "بأنه مهما كانت طبيعة بناء الشخصية الأساسية للشعب، فإن أى مجتمع كبير يضم أفراداً لهم القدرة على تحقيق الأغراض العظيمة، وتصور أهداف سامية، ويستطيعون ممارسة وسائل أكثر عنفاً، وتحمل التضحية وإذا واتتهم الظروف التاريخية استطاعوا أن يتحركوا مستغلين فى ذلك ضعف الأغلبية وانقيادها لقائد قوى"[١٤]. فمهما كانت طبيعة البناء الاجتماعى، ومهما كانت قدرة الصفوة، فهذه القدرة محدودة بقيود صارمة يحكمها التراث الاجتماعى فى البلدان النامية، وقد تصدق هذه الدعوة إلى حد ما فى المجتمع الأمريكى

المجتمعات الجديدة المستحدثة، ولا يمكن تعميم رأى ويزمان إلا إذا أغفلنا الأوضاع الاجتماعية والاقتصـادية المتباينـة، وتجاهلنا دور الشعب فى تكوين الصفوة ونجاحها أو إخفاقها. ولقد برز أثر الصفوة المصرية فى التحـولات الاجتماعيـة والسياسية فى مصر الحديثة أربع مرات. ففى المرة الأولـى كان العلماء هم الصفوة المصرية فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشـر، يشـاركون صـفوة الأتـراك والشراكسة فى نفس المكانة. والمرة الثانيـة عنـدما قامـت الصفوة العسكرية بتأثير أفكار الأفغانى والصـفوة المثقفـة بثورة عرابى. والمرة الثالثة فى بداية القرن العشرين حـين ظهرت البدايات الأولى من حركات وتحولات وتغيرات فـى كافة نظم المجتمع بفضل جهد وفكر بعض رجـال مصـر، والذين مهدوا لكل ما حدث بعد يوليه ١٩٥٢. وكانت المـرة الرابعة قيام الصفوة العسكرية بثورة ١٩٥٢.

وكل نوع من هذه الصفوات التـى قـادت التحـولات والثورات فى مصر تنتمى إلى فئة من الناس، لهـا مصـالح وآراء وأفكار فى السياسة والاقتصاد والتعليم ومكانة النسـاء فى المجتمع تختلف عن نظائرها من الصفوة الأخرى. ومـن



ثم كان هدف كل حركة هو ما صاغته ونادت به صفوتها من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية[15]. ونحن سنهتم بدور الصفوة المثقفة فى مصر فى النصف الأول من القرن العشرين غير غافلين دور بعض الصفوة السياسية والاقتصادية للأسباب الآتية:

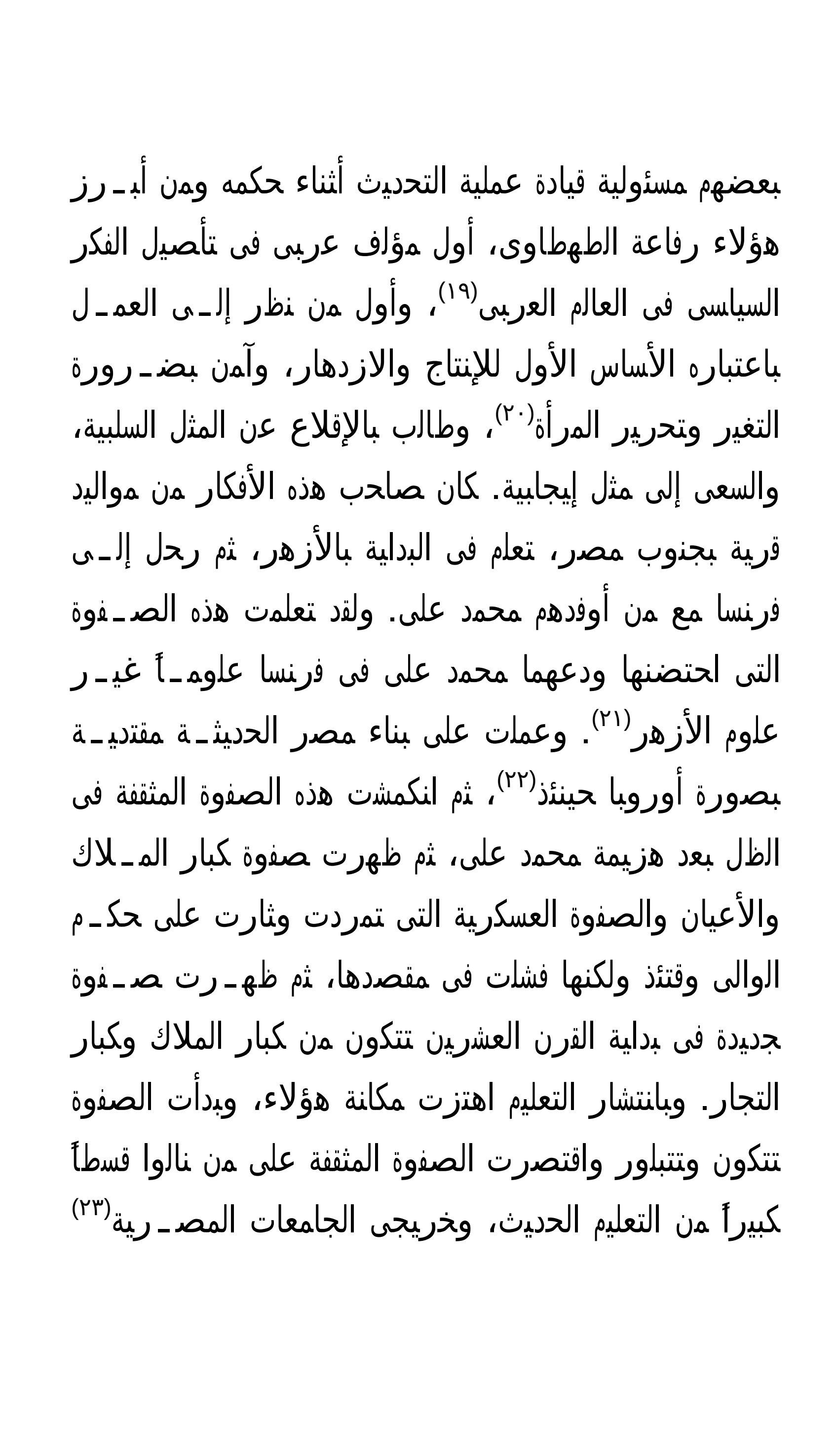
١- إن هؤلاء الرواد، وهذه الصفوة هى التى مهدت لثـورة ١٩٥٢، وقد اعترف بذلك محمد نجيب حـين خاطـب بعض رجال الفكر المهنئين له بنجاح حركـة الضـباط الأحرار قائلا: "إن هذه الثورة التى قامت بها الصـفوة العسكرية ما هى إلا نتيجة أعمالكم وثمرة جهدكم"[16].

٢- إن أفراد الصفوة العسكرية التى قـادت ثـورة ١٩٥٢، والذين ولدوا فى الفترة من ١٩١٧ إلى ١٩٢٢، كـانوا طلاباً فى المدارس الابتدائية والثانوية فى الثلاثينيـات. وقد أخذ فكر وسلوك هـؤلاء يتبلـور رغـم تفـاوت انتماءاتهم الطبقية بفضل قراءة أو متابعة الحوار عمـا يكتبه قاسم أمين وطه حسين وسلامه موسى وحسن البنا وتوفيق الحكيم، بل اتصل بعضهم بحسن البنا شخصـياً، مما ساعد على تنمية روح التمرد الاجتماعى لديهم.

٣- إن الصفوة تلعب دوراً هاماً وبارزاً فى تكوين الشخصـية القومية، بالرغم من أن الشخصية القومية تحد مـن أفعـال الصفوة، فالقرار السياسى أو الفكرة الاجتماعية التى تبشـر بها الصفوة وتؤثر على تطوير المجتمع لن تكون له نتـائج على مكونات الشخصية القومية لـدى عـدد كبيـر مـن المواطنين إلا عندما تتغير الظروف الاجتماعية التى يعيش فيها الأغلبية[١٧]. ونحن لا نستطيع أن ننكر أثر شـعارات تحرير المرأة، وأن التعليم كالماء والهواء، والعـودة إلـى أحكام القرآن، وسيادة الدولة أو مصر للمصريين أو الانفتاح على الغرب، أو فتوى محمد عبده فى الادخـار، أو أفكـار طلعت حرب فى بناء اقتصاد وطنى حر لا نستطيع أن ننكر أثر هذه الشعارات على تغيير بعض مكونات الشخصية عند غالبية المصريين بدرجات متفاوتة، وما كان لهؤلاء الرجال الذين نادوا بهذه الشعارات أن يخلدوا أفكارهم، ويكتب لهـا الخلود لولا أن هذه الأفكار كانت تعبر عن احتياجات أفراد الشعب التى ساندت أفكار الصفوة وتوحدت بها، وكان لتقبل الناس لشعارات وأفكار الصفوة أثره على سلوك الأشخاص وتاريخ المجتمع.

دور الصفوة فى مصر

يبين تحليل الواقع المصرى أن الصفوة من أبناء مصـر لـم تختف يوما ما من مسرح الأحداث، وأن الشخصية المصرية لم تطمس أبداً رغم ما طرأ عليها من تغييرات، فإلى جانـب ما كان يوجد من صفوة أجنبية شركسية، وتركية ثم أوروبية فى مطلع القرن الماضى، كانت تتحكم فى مقـادير الـبلاد، وتحتل المناصب العليا كانت هناك صفوة مصـرية[١٨] مـن أبناء الشعب تتكون من العلماء والتجار وأرباب الحرف، هى التى تؤثر فى الشعب وتشكيل شخصياته، وهى التى تقـوده، وتؤثر عليه، وهى التى تعبر عن آماله، وهى الحاكم الخفـى لمصيره. والصفوة المصرية كانت أقـرب اجتماعيـاً إلـى الجماهير المصرية من الصفوة الأجنبية. فالصفوة المصـرية كانت تتحدث اللغة العربية لغة الشعب، فـى حـين كانـت الصفوة الأخرى سواء أكانت تركية أم أوروبية لا تتحدث لغة الجماهير، وكانت متعالية عليهم. وتتميز عن أفراد الشـعب اقتصادياً كما كانوا يحيون حياة أرقى من جموع الشعب. وقد قاد بعض العلماء فى بداية القرن التاسع عشر الصراع ضـد الظلم الاجتماعى والجمود قبل محمد علـى، كمـا تحمـل



بعضهم مسئولية قيادة عملية التحديث أثناء حكمه ومن أبـرز هؤلاء رفاعة الطهطاوى، أول مؤلف عربى فى تأصيل الفكر السياسى فى العالم العربى[١٩]، وأول من نظر إلـى العمـل باعتباره الأساس الأول للإنتاج والازدهار، وآمن بضـرورة التغير وتحرير المرأة[٢٠]، وطالب بالإقلاع عن المثل السلبية، والسعى إلى مثل إيجابية. كان صاحب هذه الأفكار من مواليد قرية بجنوب مصر، تعلم فى البداية بالأزهر، ثم رحل إلـى فرنسا مع من أوفدهم محمد على. ولقد تعلمت هذه الصـفوة التى احتضنها ودعهما محمد على فى فرنسا علومـاً غيـر علوم الأزهر[٢١]. وعملت على بناء مصر الحديثـة مقتديـة بصورة أوروبا حينئذ[٢٢]، ثم انكمشت هذه الصفوة المثقفة فى الظل بعد هزيمة محمد على، ثم ظهرت صفوة كبار المـلاك والأعيان والصفوة العسكرية التى تمردت وثارت على حكـم الوالى وقتئذ ولكنها فشلت فى مقصدها، ثم ظهـرت صـفوة جديدة فى بداية القرن العشرين تتكون من كبار الملاك وكبار التجار. وبانتشار التعليم اهتزت مكانة هؤلاء، وبدأت الصفوة تتكون وتتبلور واقتصرت الصفوة المثقفة على من نالوا قسطاً كبيراً من التعليم الحديث، وخريجى الجامعات المصـرية[٢٣]

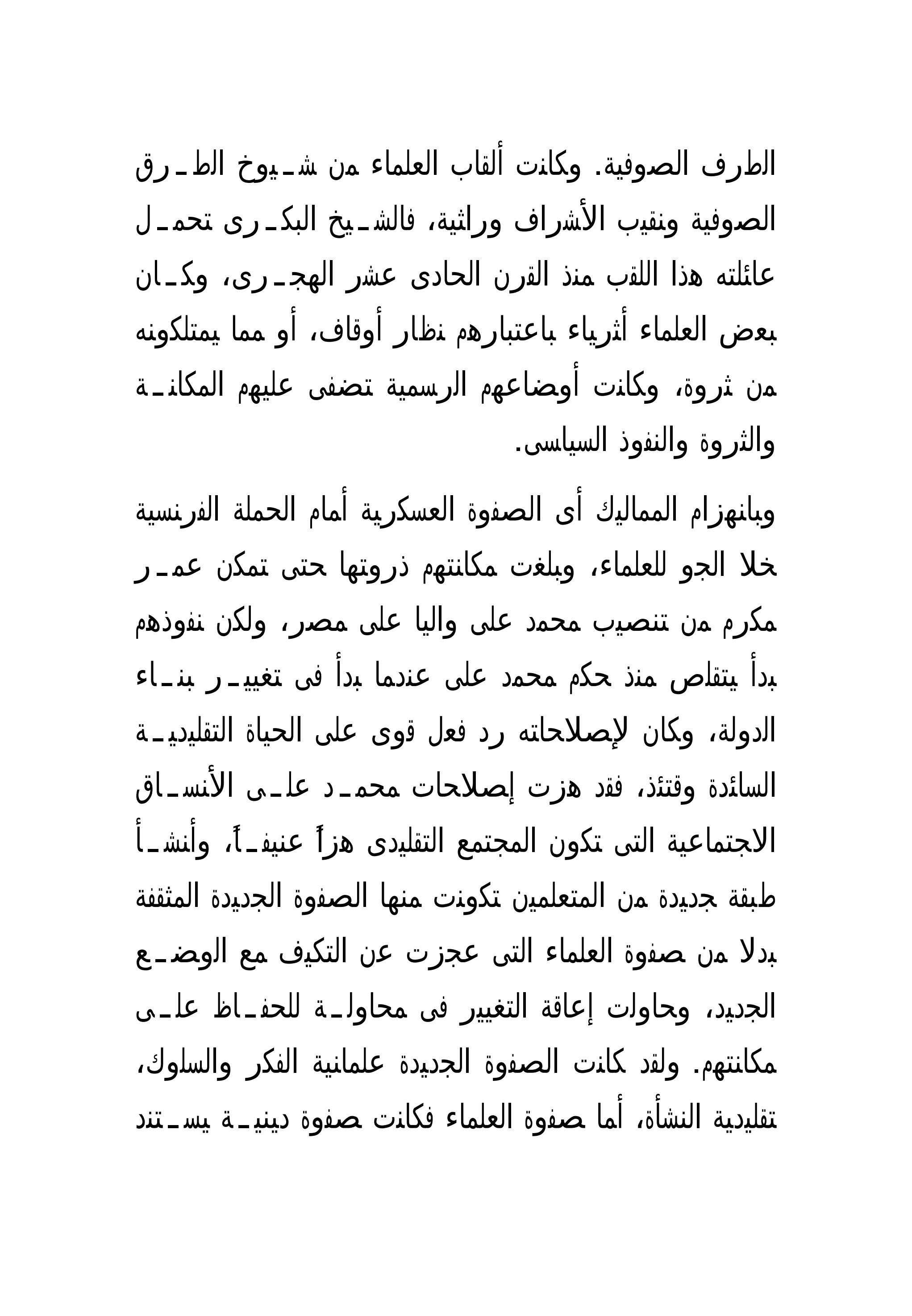
والأجنبية. ولكى نفهم الدور الذى لعبته الصفوة المثقفة فـى مصر وتأثيرها على الشخصيات المصرية منذ أوائل القـرن العشرين حتى منتصفه علينا أن نعرض لدور العلمـاء فـى مجتمع مصر التقليدى قبل التحديث لندرك مدى التغير فـى تأثير الصفوة على شخصيات المصريين.

دور العلماء كصفوة فى مجتمع مصر التقليدى

تعد العقود الأخيرة من حكم المماليك بعـد انهـزامهم مـن الفرنسيين حتى تولى محمد على الحكم العصر الذهبى لسلطة العلماء فى مصر الحديثة[٢٤]، لأن القوة السياسـية للعلمـاء ظهرت بصورة لم يسبق لها مثيل أثناء هذه الحملـة، ولقـد كانت هذه الصفوة الدينية محصلة البنـاء الاجتمـاعى فـى مجتمع إسلامى. وكانت السلطة فى هذا المجتمع التقليدى فى يد جماعتين كبيرتين لهما السلطة علـى الشـعب. أولاهمـا الجيش وهؤلاء يتحملون الإدارة وحكم الدولة وكانوا من غير المصريين والجماعة الأخرى العلمـاء وهـؤلاء يتحملـون مسئولية الحياة الاجتماعية والثقافية، وتطبيق الشريعة. وكان منهم القاضى والمفتى والمعلم، وكانت صفوة العلمـاء هـى

الواسطة بين الشعب والقوة العسكرية الحاكمة. وكان الحاكم القوى يستخدم العلماء لتبرير أفعاله أو مساعدته على تبريـر طغيانه، لما لهم من تأثير معنوى وأخلاقى على سلوك الناس. وكان وضع العلماء كصفوة معترفاً به فـى هـذا المجتمـع التقليدى، ولقد كان السبب الرئيسى لسلطتهم هو التأثير الذى يمارسونه على الشعب، وقدرتهم على إرساء السـلام بـين القوى المتنازعة، وتوعية الناس بأمور الدين والتأثير علـيهم باسم الدين.

إذ فى مجتمع تؤمن فيه جماهير الشعب بالدين إيماناً قويـاً، وكان العلماء فيه حراس العقيدة الدينية، والحافظين للقـرآن، والمفسرين له كان لابد لجماهير الشـعب أن تلـتمس مـنهم البركة وتخضع لهم خضوعا كاملا، وتسلم بمـا يقولونـه أو يفعلونه بلا جدل، وكانت الطوائف الحرفية المنظمـة هـى وسيلة العلماء لفرض سلطتهم فى الحضر، أما فـى الريـف فكانت الطوائف الصوفية وسيلتهم فى ذلك، وكان القرويـون يلجأون إليهم فى الأزمـات. وكان من هؤلاء العلمـاء مـن يشغل أوضاعاً رئيسية فى سلم الوظائف الدينية مثـل شـيخ الأزهر وشيوخ المذاهب الأربعة ونقيب الأشراف ثم مشيخة



الطرف الصوفية. وكانت ألقاب العلماء من شـيوخ الطـرق الصوفية ونقيب الأشراف وراثية، فالشـيخ البكـرى تحمـل عائلته هذا اللقب منذ القرن الحادى عشر الهجـرى، وكـان بعض العلماء أثرياء باعتبارهم نظار أوقاف، أو مما يمتلكونه من ثروة، وكانت أوضاعهم الرسمية تضفى عليهم المكانـة والثروة والنفوذ السياسى.

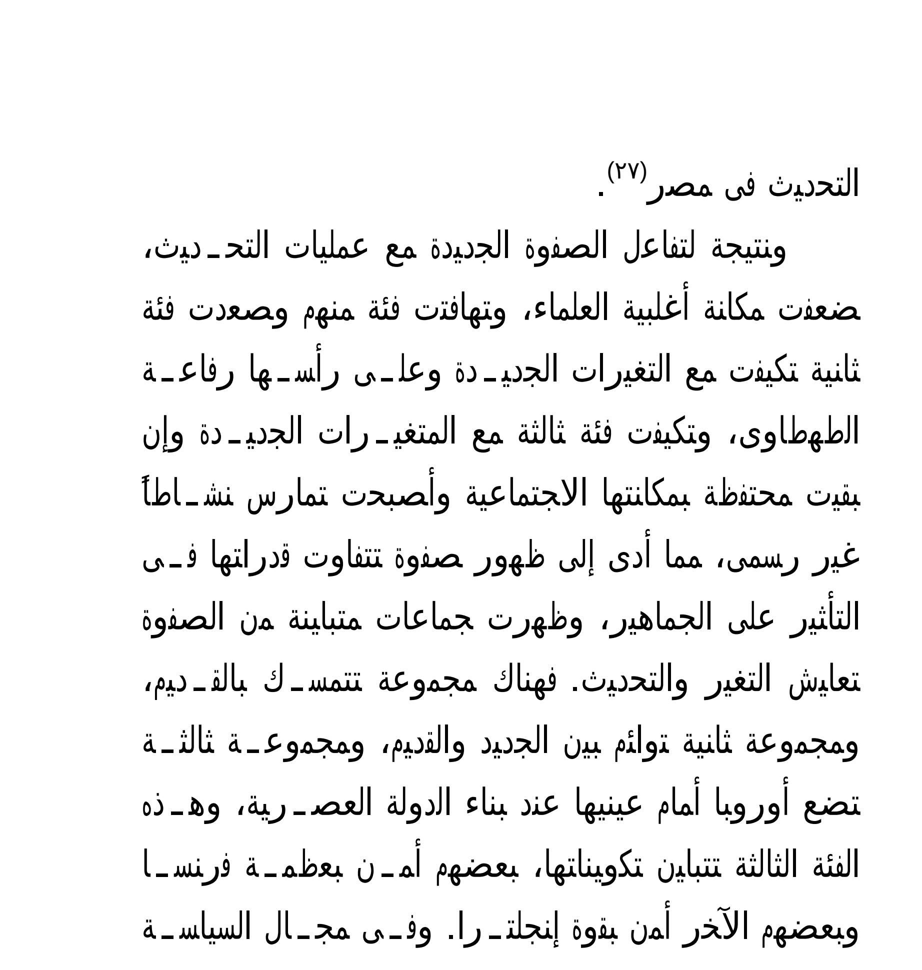
وبانهزام المماليك أى الصفوة العسكرية أمام الحملة الفرنسية خلا الجو للعلماء، وبلغت مكانتهم ذروتها حتى تمكن عمـر مكرم من تنصيب محمد على واليا على مصر، ولكن نفوذهم بدأ يتقلص منذ حكم محمد على عندما بدأ فى تغييـر بنـاء الدولة، وكان لإصلاحاته رد فعل قوى على الحياة التقليديـة السائدة وقتئذ، فقد هزت إصلاحات محمـد علـى الأنسـاق الاجتماعية التى تكون المجتمع التقليدى هزاً عنيفـاً، وأنشـأ طبقة جديدة من المتعلمين تكونت منها الصفوة الجديدة المثقفة بدلا من صفوة العلماء التى عجزت عن التكيف مع الوضـع الجديد، وحاولت إعاقة التغيير فى محاولـة للحفـاظ علـى مكانتهم. ولقد كانت الصفوة الجديدة علمانية الفكر والسلوك، تقليدية النشأة، أما صفوة العلماء فكانت صفوة دينيـة يسـتند

سلوكها وتفكيرها على فهم العلماء لنصوص الدين.

والحقيقة أن بعض العلماء قبل محمد على لعبوا دوراً فى حياة المجتمع وخاصة فى مجال الحكم والدين ولكنهم لم يؤثروا التأثير نفسه فى مجال الفكر، ولا حتى فى تغيير السلوك الاجتماعى. فالشرقاوى مثلا ظل أسير الخرافات[٢٥]، ورأى الجبرتى فى سلوك الفرنسيين "بدعة لا يسعها عقول أمثالنا"[٢٦]، كما حجبوا عن أنفسهم المعارف العلمية لعدم تقبل عقليتهم التقليدية لها، ولأنها بعيدة عن علوم الأزهر. مقابل هؤلاء العلماء الرافضين للتغيير الذين يؤكدون على قيم المجتمع التقليدى المغلق، نجد علماء آخرين بهرهم ما عند الفرنسيين من علم ورأوا ضرورة معرفة ما عند الفرنسيين من معارف من أجل بناء مجتمع أفضل. كما طالبوا بتوسيع مجال المعرفة والانفتاح الثقافى للتغلب على الركود الفكرى.

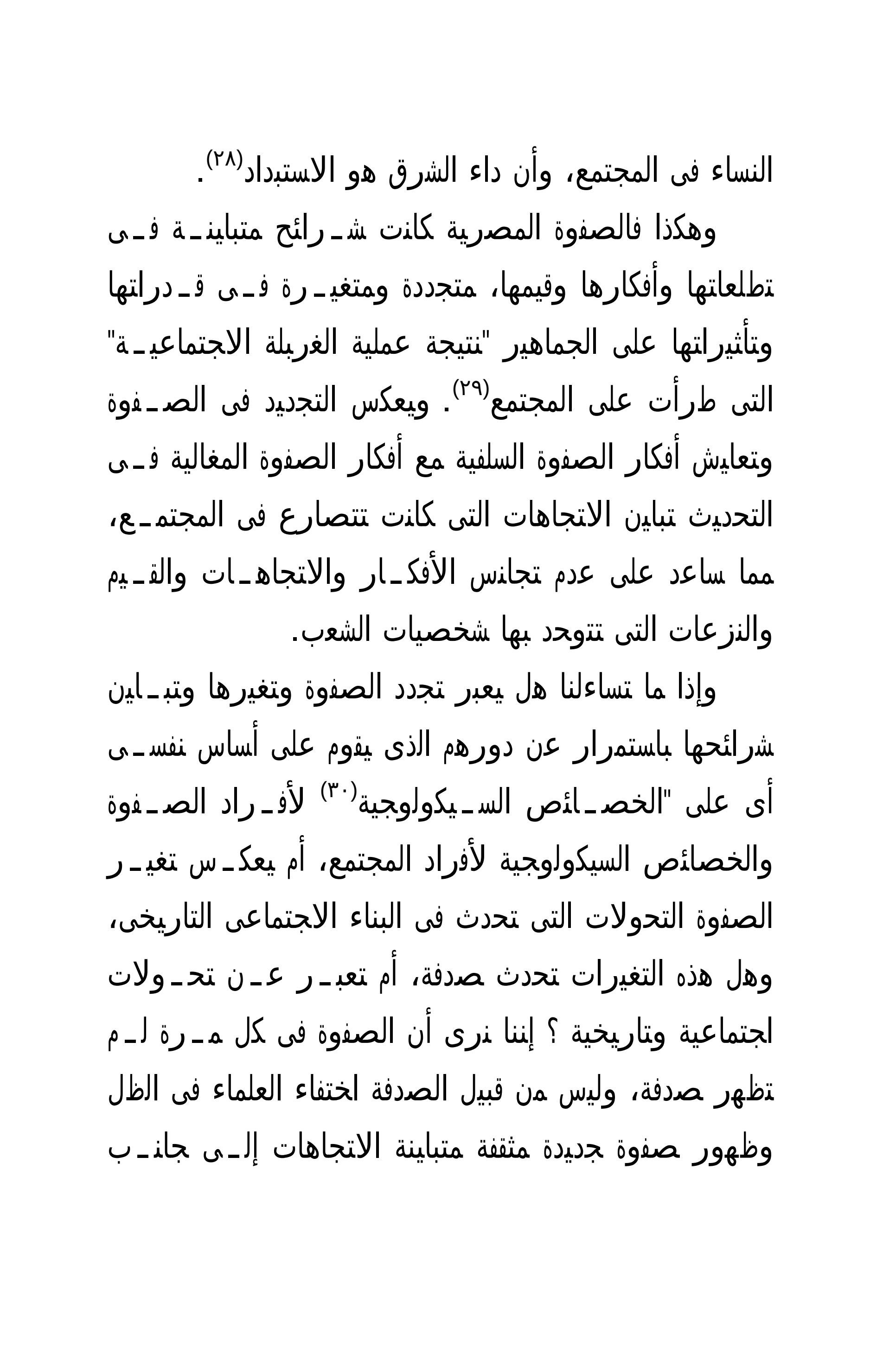
هذا الوضع الذى وجد فيه العلماء الدينيون أنفسهم بعد دخول الحملة مصر، هو نتيجة طبيعية للصدمة الحضارية التى فاجأتهم بها الحملة الفرنسية، فبعضهم اتسع فكره، وقبل التغير أملاً فى مجتمع أحسن، والبعض الآخر رفض التغيير ورآه بدعة وضلالة.

ولقد تقلص النفوذ السياسى للعلماء أثناء حكم محمد على عندما غير من بناء الدولة وأنشأ طبقة من المتعلمـين هـى الصفوة الجديدة بدلاً من العلماء الذين عجزوا عن التكيف مع الوضع الجديد، وحاولوا إعاقة التغير فى محاولة للحفـاظ على مكانتهم. ولقد ترتب على الإصلاحات والتغيرات التـى أجراها محمد على فـى الأنسـاق التعليميـة والاقتصـادية والعسكرية والإدارية إلى تغيرات لاحقة فى بنـاء الصـفوة المصرية وتكوينها وقيمها ومهاراتها وسلوك أفرادها، فلم يعد العلماء يحتلون المكانة الأولى، ولم تعد بعض مراكز الصفوة بالوراثة، ولم يعد نفوذ الصفوة الجديدة مستمداً من مكانتهـا الدينية أو ثروتها، ولم يقتصر دورها علـى الوسـاطة بـين الحاكم والشعب، ولم تعد الصفوة المصرية جماعـة مغلقـة، ولكن تكونت صفوة جديدة من هؤلاء الذين أرسلهم الـوالى إلى الخارج للتعليم أو ممن تخرجوا من المعاهد التى أنشأها. وتقبلت هذه الصفوة الجديدة، القيم الجديـدة، ولـو بحـرص ووصلت إلى مكان القيادة فى الوظائف الإداريـة وشـغلت وظائف قيادية كانت قاصرة علـى المماليـك والشراكسـة، وأصبحت بعض الصفوة الجديدة هى المسئولة عن عمليـات



التحديث فى مصر[٢٧].

ونتيجة لتفاعل الصفوة الجديدة مع عمليات التحديث، ضعفت مكانة أغلبية العلماء، وتهافتت فئة منهم وصعدت فئة ثانية تكيفت مع التغيرات الجديدة وعلى رأسها رفاعة الطهطاوى، وتكيفت فئة ثالثة مع المتغيرات الجديدة وإن بقيت محتفظة بمكانتها الاجتماعية وأصبحت تمارس نشاطاً غير رسمى، مما أدى إلى ظهور صفوة تتفاوت قدراتها فى التأثير على الجماهير، وظهرت جماعات متباينة من الصفوة تعايش التغير والتحديث. فهناك مجموعة تتمسك بالقديم، ومجموعة ثانية توائم بين الجديد والقديم، ومجموعة ثالثة تضع أوروبا أمام عينيها عند بناء الدولة العصرية، وهذه الفئة الثالثة تتباين تكويناتها، بعضهم أمن بعظمة فرنسا وبعضهم الآخر أمن بقوة إنجلترا. وفى مجال السياسة والثقافة كانت هناك صفوة تنادى بمصر الفرعونية مخالفة فى ذلك تياراً يدعو إلى مصر الإسلامية، وهناك صفوة أعملت فكرها فى أسباب تأخر البلاد وأرجعت التأخر إلى الابتعاد عن الدين، وفى الجانب الآخر رأت صفوة أخرى أن التقدم يرجع إلى قوة الأخلاق فى الغرب وإخلاص الحكام، ومركز



النساء فى المجتمع، وأن داء الشرق هو الاستبداد[٢٨].

وهكذا فالصفوة المصرية كانت شـرائح متباينـة فـى تطلعاتها وأفكارها وقيمها، متجددة ومتغيـرة فـى قـدراتها وتأثيراتها على الجماهير "نتيجة عملية الغربلة الاجتماعيـة" التى طرأت على المجتمع[٢٩]. ويعكس التجديد فى الصـفوة وتعايش أفكار الصفوة السلفية مع أفكار الصفوة المغالية فـى التحديث تباين الاتجاهات التى كانت تتصارع فى المجتمـع، مما ساعد على عدم تجانس الأفكـار والاتجاهـات والقـيم والنزعات التى تتوحد بها شخصيات الشعب.

وإذا ما تساءلنا هل يعبر تجدد الصفوة وتغيرها وتبـاين شرائحها باستمرار عن دورهم الذى يقوم على أساس نفسـى أى على "الخصـائص السـيكولوجية[٣٠] لأفـراد الصـفوة والخصائص السيكولوجية لأفراد المجتمع، أم يعكـس تغيـر الصفوة التحولات التى تحدث فى البناء الاجتماعى التاريخى، وهل هذه التغيرات تحدث صدفة، أم تعبـر عـن تحـولات اجتماعية وتاريخية ؟ إننا نرى أن الصفوة فى كل مـرة لـم تظهر صدفة، وليس من قبيل الصدفة اختفاء العلماء فى الظل وظهور صفوة جديدة مثقفة متباينة الاتجاهات إلـى جانـب

صفوة كبار الملاك فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وظهور صفوة المثقفين والمتعلمين فى النصـف الأول مـن القرن العشرين، ثم ظهور الصفوة العسكرية فى الخمسينيات من القرن العشرين. إن التغير فى الصفوة لا يرجع إلى تباين مهارات وقدرات وذكاء أفراد الصفوة فى كل مرة، بل إلـى التحولات فى أنماط الإنتـاج والأفكـار وأشـكال التفكيـر والطاقات التى ارتبطت بالقوى الاجتماعية التى تتفاعل فـى المجتمع، ومن ثم ليس صدفة تغير الصفوة، وليس عرضا أن تظهر صفوة جديدة هى محصلة تغيرات طرأت على نظـام ملكية الأرض ونظام التعلـيم والنظـام السياسـى والنظـام الإدارى والنظام الاقتصادى. ولـذا فالأسـاس الاقتصـادى والاجتماعى للصفوة يختلف من دورة لأخـرى. فالضـغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة من أجل التغيير التى تعذر السيطرة عليها، وكان لهـا ضـعف مهارات وقدرات الصفوة المثقفة فى النصف الأول من القرن العشرين هى التى ولدت الصفوة العسكرية التى استولت على السلطة فى يوليو ١٩٥٢.

هذا التغير فى الصفوة المصرية يدفعنا إلـى أن نتبنـى

بتحفظ رأى بويد القائل بأن الصفوة تتضمن دائماً نزعة إلـى الانقسام والتفكك تتيح خروج أعضاء قدامى ودخول أعضاء جدد "وهى تتغير عددياً، كما تتغير أفكارها لتوائم التغير"(٣١) الحادث فى المجتمع بإحلال فكر جديد بجانب الأفكار القديمة. وهذا واضح وجلى فى المجتمعات المتغيرة. ولقـد حـدثت انقسامات وانشقاقات عديدة فى الصـفوة المثقفـة والدينيـة والسياسية فى مصر الحديثة فى القرن العشرين. فلقد تفككت قيادات جماعة الإخوان، وانقسـمت الطليعـة الاشـتراكية، وانشق طه حسين عن الأحرار وانضم للوفد، كمـا حـدثت انقسامات عديدة فى الصفوة السياسية، ثم انقسامات الصـفوة العسكرية على نفسها منذ ١٩٥٤. وهذا أوضح دليـل علـى الانشقاق الذى تعرضت له الصفوة المصرية، ولأبلغ برهـان على عدم التجانس بين أفراد الصفوة فى مصر. وهذا التغير فى الصفوة يدل على أنهم لا يغيرون من جلودهم فحسب، بل يغيرون من أفكارهم ومواقفهم.

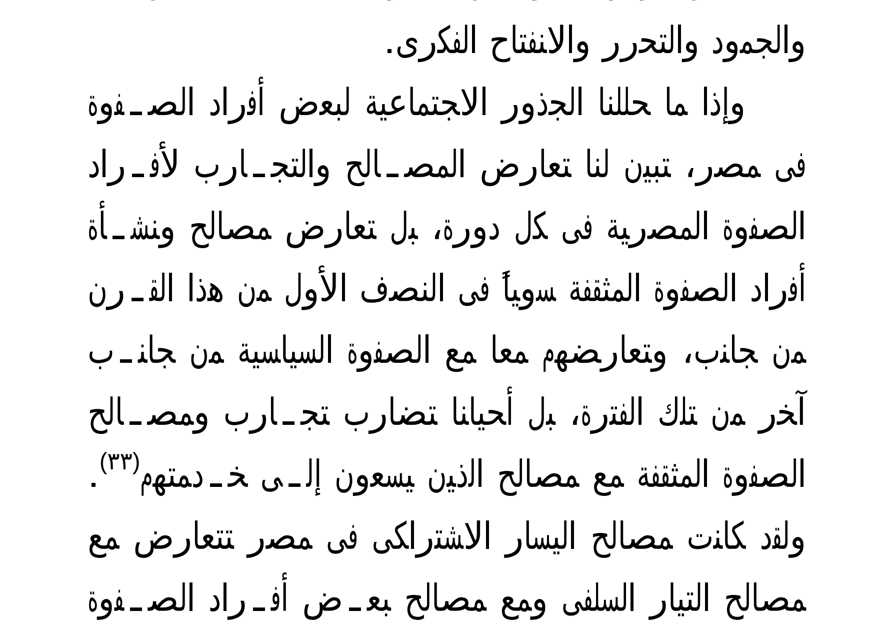
ولكن هل هذا الانقسام والتباين يرجع إلى اختلاف النشأة الاجتماعية لأفراد الصفوة، وبالتـالى هـل أثـرت النشـأة الاجتماعية فى أفكارهم ؟ أم يرجع هذا الانقسام إلى ظروف

البناء الاجتماعى[٣٢].

النشأة الاجتماعية لأفراد الصفوة الجديدة

تبين لنا قراءة سير ومذكرات أفراد الصفوة المصرية أن أغلبيتها ترتبط بتقاليد الريف المصرى، ويمكن لنا أن نقـول أنهم تأثروا بعقلية مجتمع ريفى يخطو خطوات بطيئة نحـو مجتمع الصناعات الطفيلية، أكثر مما تأثروا بعقلية المجتمـع الصناعى، وأن أكثر أفراد الصفوة يجمعون بين الفكر الغربى والفكر الشرقى، وقيم المجتمع الإقطاعى، ولكنها قـيم غيـر محكمة سببت كثيراً من المواقف المتناقضة.

كما ظهر لنا من قراءة سير ومذكرات أفـراد الصـفوة اختلاف نشأة بعض أفـراد الصـفوة المثقفـة مـن طليعـة الاشتراكيين عن نشأة وتجارب جماهير الكادحين من عمـال وفلاحين. فتلك الطليعة الاشتراكية من أبناء الموسرين الذين نهلوا من الثقافات الغربية، واطلعوا على ما كتبه المفكـرون الغربيون. وكذلك فالطليعة الاشتراكية فى مصر مثـل كـل الطلائع فى بلدان العالم الثالث لم تكن من العمال فقط، بل من المثقفين الذين جمعتهم جميعا وحدة الهدف وكانت تضم فئات

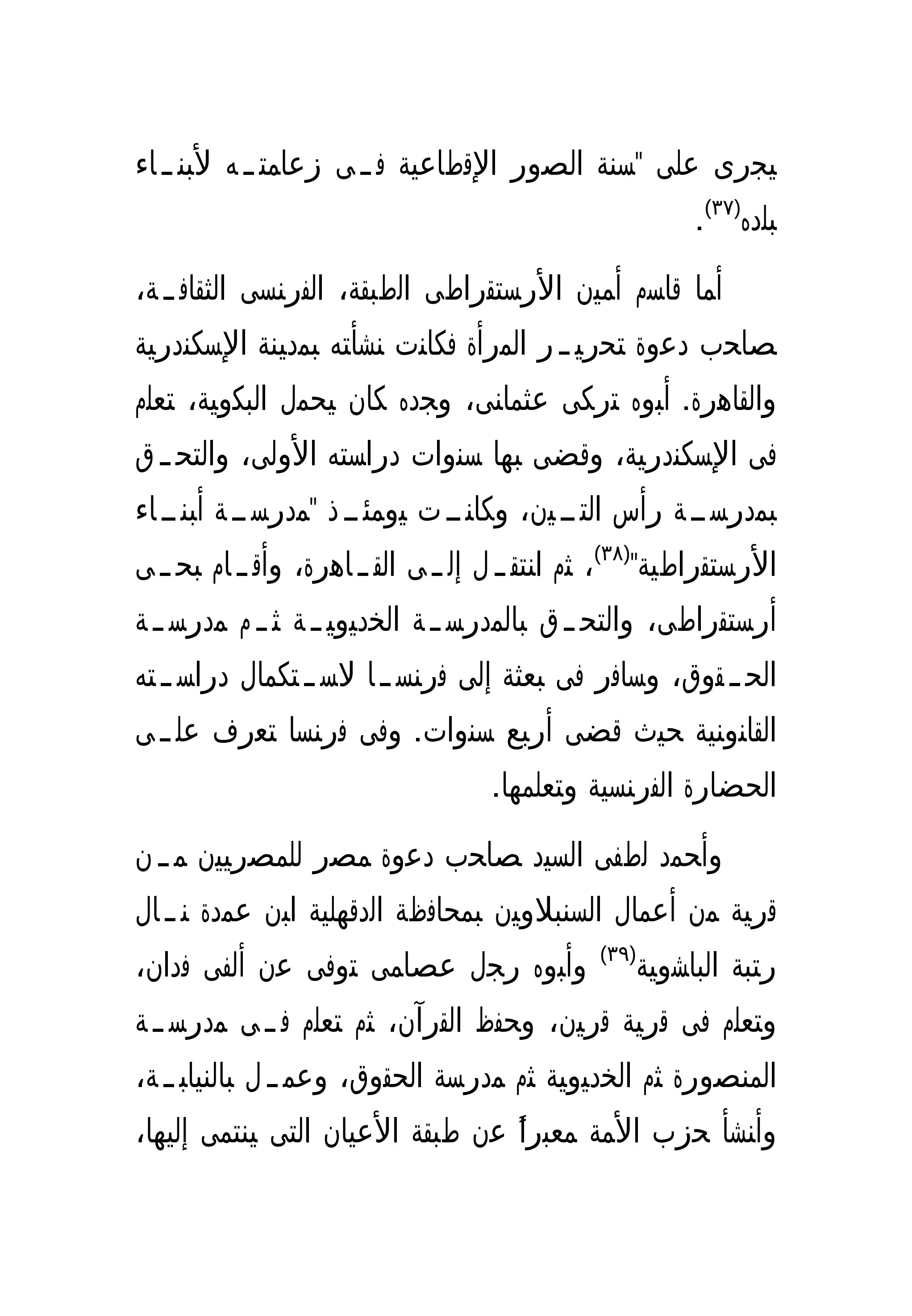


مثقفة غير متجانسة ابتداء من رجل الدين وانتهاء بالمثقف الذى آمن بالغائية، وبالمثل كما تباينت آراء الاشتراكيين تباينت آراء ومواقف وأفكار الصفوة الدينية، بين التزمت والجمود والتحرر والانفتاح الفكرى.

وإذا ما حللنا الجذور الاجتماعية لبعض أفراد الصفوة فى مصر، تبين لنا تعارض المصالح والتجارب لأفراد الصفوة المصرية فى كل دورة، بل تعارض مصالح ونشأة أفراد الصفوة المثقفة سوياً فى النصف الأول من هذا القرن من جانب، وتعارضهم معا مع الصفوة السياسية من جانب آخر من تلك الفترة، بل أحيانا تضارب تجارب ومصالح الصفوة المثقفة مع مصالح الذين يسعون إلى خدمتهم(٣٣). ولقد كانت مصالح اليسار الاشتراكى فى مصر تتعارض مع مصالح التيار السلفى ومع مصالح بعض أفراد الصفوة المثقفة مثل طه حسين والعقاد ولطفى السيد، وهؤلاء الثلاثة كانوا يعلنون العداء صراحة للتجربة الاشتراكية، ويرفضون تطبيقها فى مصر، ويطلبون بالحلول المعتدلة لحل مشكلاتنا، وكان طه حسين ينادى بأن وقت تطبيق الاشتراكية فى مصر بعيد.

وكان محمد عبده الزعيم الدينى الذى أثر على عقـول عدد كبير من المصريين والمسلمين عامة أبنا لعائلة عاشـت بحصة شبشير بمحافظة الغربية، ولكنه تربى ونشـأ بقريـة محلة نصر من قرى شبراخيت بمحافظـة البحيـرة. ولقـد مارست هذه القرية العيش فى ظل نظام الإقطـاع[٣٤] وهـو ينتمى لعائلة كانت مـن الطبقة الجديدة فى مصر الحديثة[٣٥]. ولقد نشأ محمد عبده فى بيت من بيوت الريـف المتوسـطة، وتعلم القراءة والكتابة فى منزل والده، ثم انتقل إلى دار حافظ القرآن، وحفظه فى عامين ثم أرسل فى طلب العلم وتجويـد القرآن فى المسجد الاحمدى بطنطا، ثم رحل إلـى القـاهرة والتحق بالأزهر- وهناك تتلمذ على يد جمال الدين الأفغانى، وسافر إلى أوروبا منفيا.

وولد سعد زغلول فى أبيانه مركز فوه بكفـر الشـيخ، وتعلم فى كتاب القرية، وذهب إلى دسوق لتجويـد القـرآن، ودخل الأزهر الشريف وأثناء التحاقه بالسلك الوظيفى تعلـم الفرنسية، ونال الليسانس فى القانون، وكان جده لأمـه مـن ذوى الثراء الطائل والغنى الوافر، ومن أغنى الأغنيـاء[٣٦]. وهذه النشأة فى بيئة ريفية موسرة تمتلـك الأرض، جعلتـه



يجرى على "سنة الصور الإقطاعية فـى زعامتـه لأبنـاء بلاده[٣٧].

أما قاسم أمين الأرستقراطى الطبقة، الفرنسى الثقافـة، صاحب دعوة تحريـر المرأة فكانت نشأته بمدينة الإسكندرية والقاهرة. أبوه تركى عثمانى، وجده كان يحمل البكوية، تعلم فى الإسكندرية، وقضى بها سنوات دراسته الأولى، والتحـق بمدرسـة رأس التـين، وكانـت يومئـذ "مدرسـة أبنـاء الأرستقراطية"[٣٨]، ثم انتقـل إلـى القـاهرة، وأقـام بحـى أرستقراطى، والتحـق بالمدرسـة الخديويـة ثـم مدرسـة الحـقوق، وسافر فى بعثة إلى فرنسـا لاسـتكمال دراسـته القانونية حيث قضى أربع سنوات. وفى فرنسا تعرف علـى الحضارة الفرنسية وتعلمها.

وأحمد لطفى السيد صاحب دعوة مصر للمصريين مـن قرية من أعمال السنبلاوين بمحافظة الدقهلية ابن عمدة نـال رتبة الباشوية[٣٩] وأبوه رجل عصامى توفى عن ألفى فدان، وتعلم فى قرية قرين، وحفظ القرآن، ثم تعلم فـى مدرسـة المنصورة ثم الخديوية ثم مدرسة الحقوق، وعمـل بالنيابـة، وأنشأ حزب الأمة معبراً عن طبقة الأعيان التى ينتمى إليها،

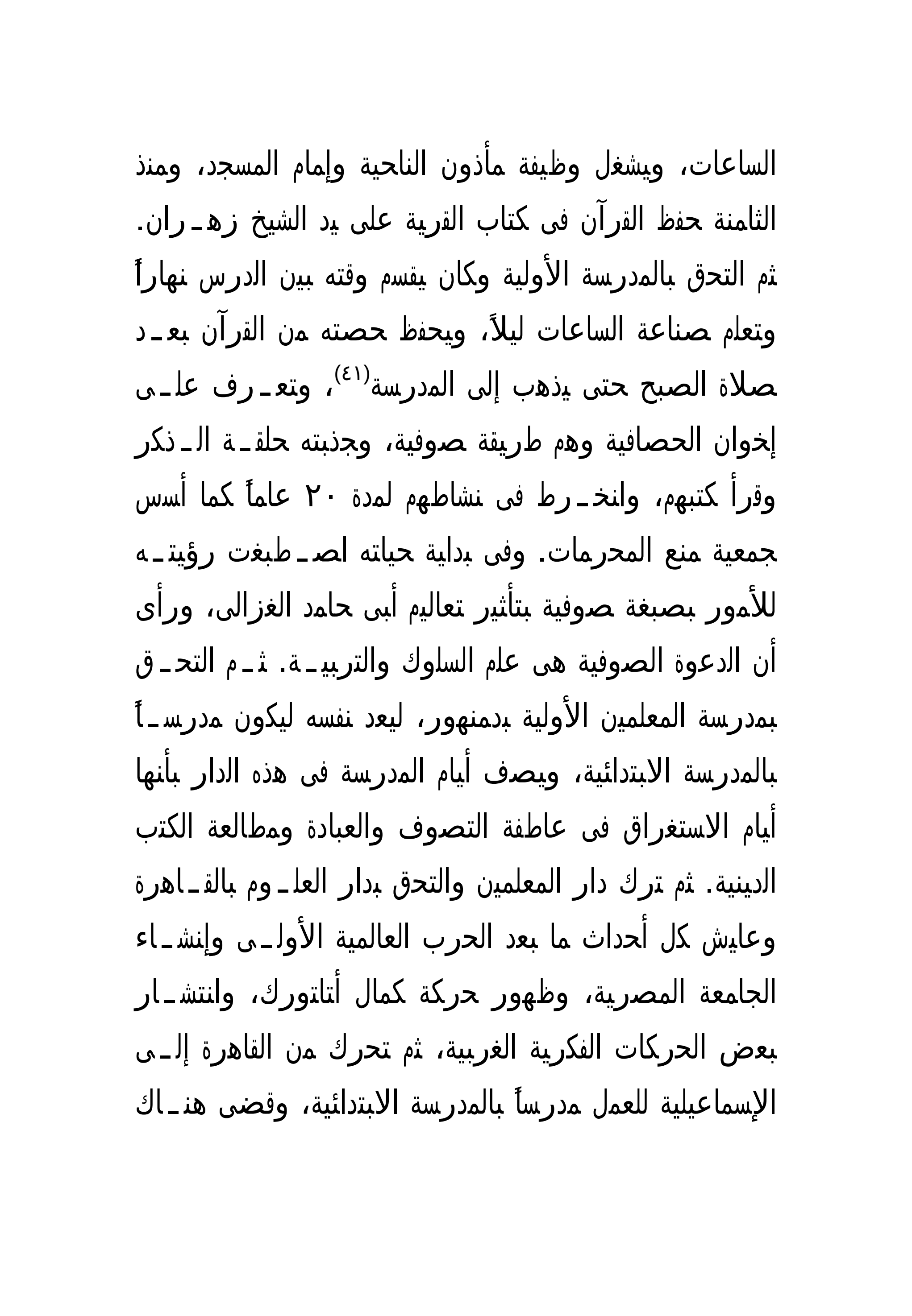
وهى طبقة جديدة النشأة لا يمتد تاريخها إلى أبعد من عصر إسماعيل، وأسس الجريدة، وكانت بداية نهضة أدبية.

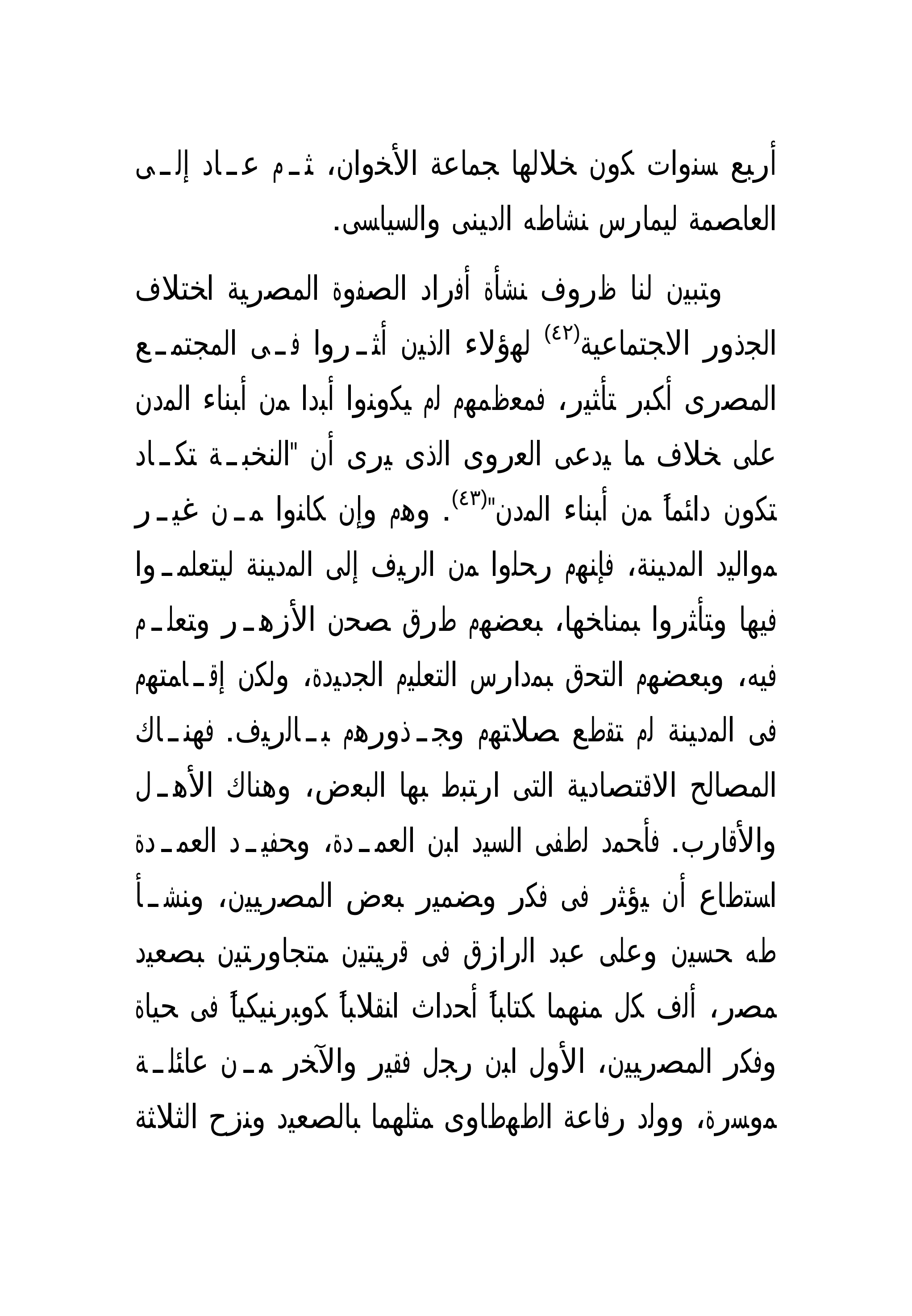
وولد طه حسين فى عزبة الكيلو مركز مغاغة بمحافظة المنيا، بصعيد مصر، وهى أقرب المراكز إلى بنى مزار موطن على عبد الرازق. كانت عائلة طه حسين فقيرة، كبيرة العدد، وقد عاش طه حسين طفولة قاسية فى مجتمع متخلف، بل هو نفسه ضحية هذا التخلف. فقد عاش طه فى مجتمع ساءت فيه الخدمات، وكان الحلاق هو طبيب الناس، وكان هذا وحده السبب فى ذهاب بصره، كما شاعت فى هذا المجتمع الخرافات والسحر، وكان سابع أخوته، ولم يكن أصغرهم. أرسلهم أبوهم إلى المدارس المدنية أو الأزهر للتعليم. وكان يستدين لتعليمهم، واضطرت أمه لبيع حليها لسداد الدين أحيانا. وقد فقد طه حسين بصره وهو طفل، ثم التحق بكتاب فقيه القرية ليحفظ القرآن. وحفظه ولم يبلغ العاشرة، ثم حفظ المأثورات الشعبية والأوراد وأناشيد الصوفية والقصص الفولكلورية.

ثم رحل من القرية إلى الأزهر فى فترة الصراع بين الجديد والقديم التى فجرها محمد عبده، وكان الأزهر يمثل

"التحدى الأكبر الذى كان عليه أن يواجهه"، إذ كان يعتبـره مهد العلم المطلق الذى لا حدود له، ولكنه ما لبث أن احتقـر هذا العلم[٤٠]. وأثناء تواجده بالأزهر سمع تفسير محمد عبده للقرآن، وهو تفسير جديد لم يعرفه الأزهر من قبل، وسـمع عن تحرير المرأة، وقرأ ترجمات عن الكتـب الأوروبيـة، وكان يتردد على دار الكتب ليقرأ فى الوقت نفسـه المتـون القديمة والحديثة. وبإيجاز لقد عاش فترة اضطراب ذهنـى، وتعاطف مع محمد عبده، وسخط على معارضيه ثـم بـدأت روح التمرد تتكون عنده، فثار على الأزهـر، وسـأم ممـا يدرس له هناك، وطرد مرات من محاضرات بعض الشيوخ، وتعـرف وقتئذ على لطفى السيد صاحب الجريدة، ثم انـدفع إلى الجامعة المصرية والتحق بها، وعرف نوعاً جديداً مـن العلوم، وهناك عرف المستشرقين. ثم سافر بعد ذلـك إلـى فرنسا، ودرس الأدب وعلم النفس والفلسفة والتاريخ وعلـم الاجتماع، وهناك تعلم المنهج العلمى فى التفكير!.

أما حسن البنا صاحب دعوة العودة إلى تعاليم السـلف الصالح، ومؤسس حركة الأخوان المسلمين، فقد ولد بقريـة المحمودية بمحافظة البحيرة، وكان أبـوه يحترف صـناعة


الساعات، ويشغل وظيفة مأذون الناحية وإمام المسجد، ومنذ الثامنة حفظ القرآن فى كتاب القرية على يد الشيخ زهـران. ثم التحق بالمدرسة الأولية وكان يقسم وقته بين الدرس نهاراً وتعلم صناعة الساعات ليلاً، ويحفظ حصته من القرآن بعـد صلاة الصبح حتى يذهب إلى المدرسة(٤١)، وتعـرف علـى إخوان الحصافية وهم طريقة صوفية، وجذبته حلقـة الـذكر وقرأ كتبهم، وانخـرط فى نشاطهم لمدة ٢٠ عاماً كما أسس جمعية منع المحرمات. وفى بداية حياته اصـطبغت رؤيتـه للأمور بصبغة صوفية بتأثير تعاليم أبى حامد الغزالى، ورأى أن الدعوة الصوفية هى علم السلوك والتربيـة. ثـم التحـق بمدرسة المعلمين الأولية بدمنهور، ليعد نفسه ليكون مدرسـاً بالمدرسة الابتدائية، ويصف أيام المدرسة فى هذه الدار بأنها أيام الاستغراق فى عاطفة التصوف والعبادة ومطالعة الكتب الدينية. ثم ترك دار المعلمين والتحق بدار العلـوم بالقـاهرة وعايش كل أحداث ما بعد الحرب العالمية الأولـى وإنشـاء الجامعة المصرية، وظهور حركة كمال أتاتورك، وانتشـار بعض الحركات الفكرية الغربية، ثم تحرك من القاهرة إلـى الإسماعيلية للعمل مدرساً بالمدرسة الابتدائية، وقضى هنـاك



أربع سنوات كون خلالها جماعة الأخوان، ثم عاد إلى العاصمة ليمارس نشاطه الدينى والسياسى.

وتبين لنا ظروف نشأة أفراد الصفوة المصرية اختلاف الجذور الاجتماعية[٤٢] لهؤلاء الذين أثروا فى المجتمع المصرى أكبر تأثير، فمعظمهم لم يكونوا أبدا من أبناء المدن على خلاف ما يدعى العروى الذى يرى أن "النخبة تكاد تكون دائماً من أبناء المدن"[٤٣]. وهم وإن كانوا من غير مواليد المدينة، فإنهم رحلوا من الريف إلى المدينة ليتعلموا فيها وتأثروا بمناخها، بعضهم طرق صحن الأزهر وتعلم فيه، وبعضهم التحق بمدارس التعليم الجديدة، ولكن إقامتهم فى المدينة لم تقطع صلاتهم وجذورهم بالريف. فهناك المصالح الاقتصادية التى ارتبط بها البعض، وهناك الأهل والأقارب. فأحمد لطفى السيد ابن العمدة، وحفيد العمدة استطاع أن يؤثر فى فكر وضمير بعض المصريين، ونشأ طه حسين وعلى عبد الرازق فى قريتين متجاورتين بصعيد مصر، ألف كل منهما كتاباً أحدث انقلاباً كوبرنيكياً فى حياة وفكر المصريين، الأول ابن رجل فقير والآخر من عائلة موسرة، وولد رفاعة الطهطاوى مثلهما بالصعيد ونزح الثلاثة

إلى القاهرة للتعليم بالأزهر.

وتبين قراءة السير أن قلة من الصفوة المصرية ولـدت ونشأت فى الحضر مثل قاسم أمين وطلعت حـرب، بعـض هؤلاء الرواد الذين أثروا فى تفكير المصـريين وسـلوكهم ينتمون إلى أسر كادحة، ومجموعة ثانية تنتمى إلـى أبنـاء الموظفين، ومجموعة ثالثة من أبناء كبـار مـلاك الأرض. وبعضهم كان أكبر إخوتهم مثل لطفى السيد، أما طه حسـين فكان ترتيبه السابع بين إخوته.

العناصر الاجتماعية التى نادت بها الصفوة الجديدة

ماذا يعنى هذا ؟ إن أغلب أفراد الصفوة نشأوا بالريف، وحفظوا القرآن فى كتاب القريـة، وتربـوا تربيـة تقليديـة وتوحدوا بقيم المجتمع التقليدى، ولكنهم ثـاروا وتمردوا على الوضع القائم ومعظمهم من أبناء الطبقة الوسطى. وكان منهم ابن الكادح، ومنهم ابـن كبـار مـلاك الأرض الزراعيـة. والريفيون منهم قدموا إلى القاهرة من أجل التعليم. وهنـاك

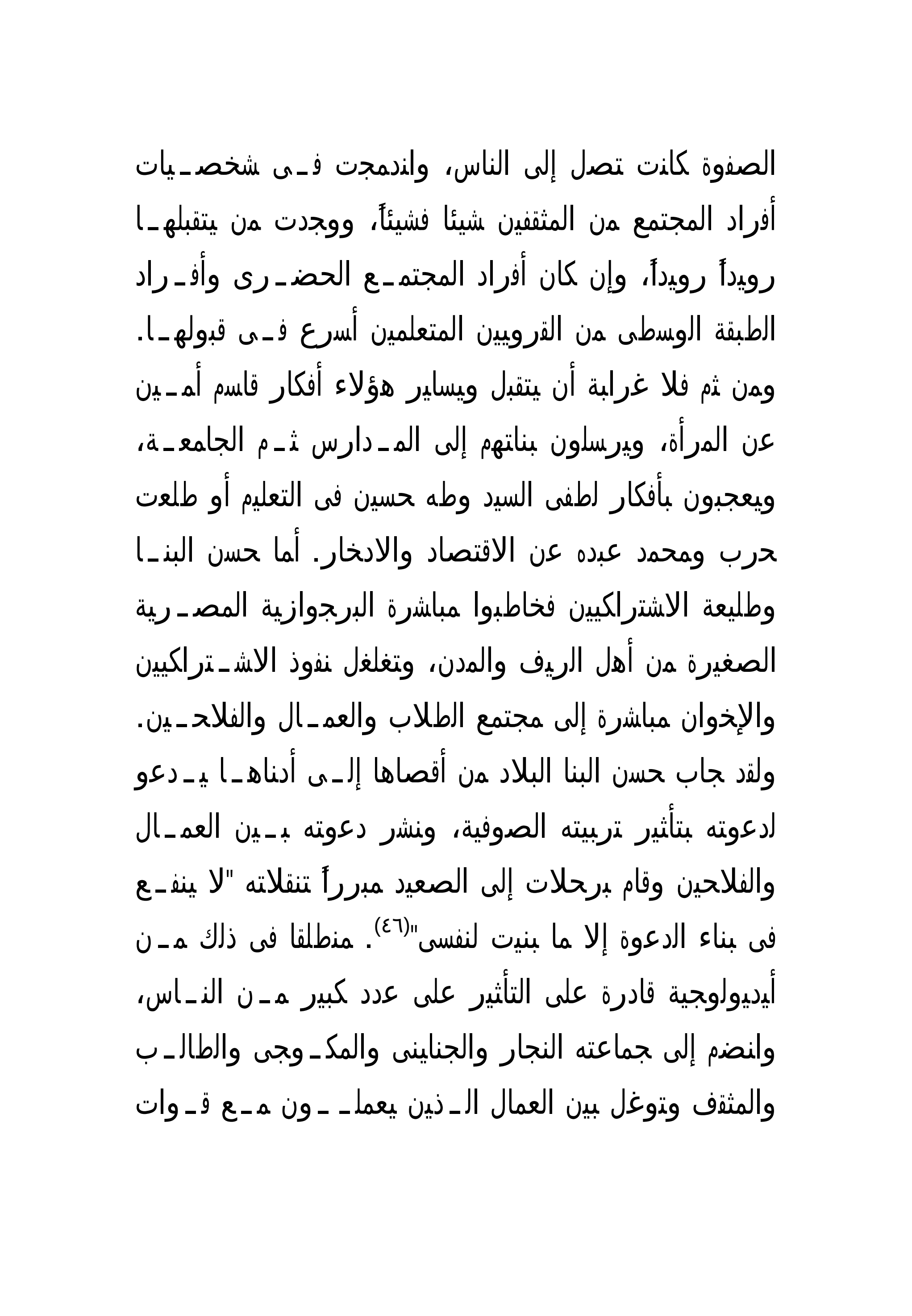
صدموا حضارياً، وكان وقع الصدمة الحضاريـة علـيهم متبايناً. البعض بهرته الحضارة الغربية الوافدة إلى القـاهرة فأعجب بها إعجاباً مطلقاً فتمرد على حياة الفلاحين، وتقاليـد وقيم المجتمع الإقطاعى، والبعض الآخر لم ير فى القاهرة إلا مظاهر الانحلال فتمرد عليها.

ونادى المتمردون بقيم جديدة تؤكد احترام الفرد، وحـق الفرد فى التعليم وخلع الحجاب والمساواة بين الجنسين فـى التعليم، والاهتمام بالتصنيع والعمل من أجل اللحاق بالـدول المتقدمة واستهجان اللامبـالاة والتواكـل والتمـاس العـذر للكسـل وذكر القضاء والقدر والاتكال علـى ا والتعليـل بالمعاذير والاعتماد على السلطة. بعضهم نادى بالتخلص من الخلافة الإسلامية وتأكيد الشخصية المصرية ورأى بناء دولة مصرية عصرية تماثل أوروبا وإعادة الثقة بين المصـريين لأن عدم الثقة بين المواطنين من طالع الاستبداد[٤٤]، ومـنهم من نـادى "بإسلام قوى حاكم"[٤٥].

ولا ريب أن هؤلاء المثقفين لهم الفضل فى هز الركود الذى كان طابع البناء الاجتماعى فى مصر، وأحـدثوا هـزة ثقافية أثارت وحركت فكر فئات الشعب كلها ولو بـدرجات

متفاوتة. وهذه الصفوة فى مصر علـى اخـتلاف مبادئهـا حاولت أن تندمج فى المجتمع، وتبث أفكارهـا، واسـتقطبت المؤيدين لقيمها واتجاهاتها، وقدمت المثل والنماذج التى يجب أن تحتذى من أجل خدمة المجتمع، مما كان له أثره فى تغيير مكونات شخصيات المصريين.

ولقد انطلق أفراد الصفوة المثقفة أمثـال طـه حسـين ولطفى السيد وعبد الرازق وقاسم أمين من القاهرة، وخاطبوا المثقفين من قراء المقـال الصـحفى، ومسـتمعى الحـديث الإذاعى ورواد الصالونات الأدبية. وقد تعالى بعضهم علـى الجماهير، حتى أن الجماهير رفضت بعض أشخاصهم بـل أسقطوا أحدهم فى الانتخابات وهو لطفى السيد الذى لم تسمح له أرستقراطيته أن ينزل إلى مستوى الجماهير لمخـاطبتهم، بل ظل طوال حياته يخاطب الصفوة المثقفة والمتعلمين بعيداً عن الجماهير يطل عليها من عل ويخاطبها بلغة لا تفهمهـا، وكان أرستقراطى الفكر والملبس، أرستقراطيا فـى طريقـة حياته وتطلعاته، وهو فى هذا كان معبراً عن طبيعة الأعيان التى ينتمى إليها، وترغب فى الاقتراب من الصفوة التركيـة التى تحكم وتسيطر. ورغم هذا التعالى، فـإن أفكـار هـذه



الصفوة كانت تصل إلى الناس، واندمجت فـى شخصـيات أفراد المجتمع من المثقفين شيئا فشيئاً، ووجدت من يتقبلهـا رويداً رويداً، وإن كان أفراد المجتمـع الحضـرى وأفـراد الطبقة الوسطى من القرويين المتعلمين أسرع فـى قبولهـا. ومن ثم فلا غرابة أن يتقبل ويساير هؤلاء أفكار قاسم أمـين عن المرأة، ويرسلون بناتهم إلى المـدارس ثـم الجامعـة، ويعجبون بأفكار لطفى السيد وطه حسين فى التعليم أو طلعت حرب ومحمد عبده عن الاقتصاد والادخار. أما حسن البنـا وطليعة الاشتراكيين فخاطبوا مباشرة البرجوازية المصـرية الصغيرة من أهل الريف والمدن، وتغلغل نفوذ الاشـتراكيين والإخوان مباشرة إلى مجتمع الطلاب والعمـال والفلاحـين. ولقد جاب حسن البنا البلاد من أقصاها إلـى أدناهـا يـدعو لدعوته بتأثير تربيته الصوفية، ونشر دعوته بـين العمـال والفلاحين وقام برحلات إلى الصعيد مبرراً تنقلاته "لا ينفـع فى بناء الدعوة إلا ما بنيت لنفسى"(٤٦). منطلقا فى ذلك مـن أيديولوجية قادرة على التأثير على عدد كبير مـن النـاس، وانضم إلى جماعته النجار والجناينى والمكـوجى والطالـب والمثقف وتوغل بين العمال الـذين يعملـون مـع قـوات

الاحتلال فى أبى صوير. واهتم بالأطفـال[٤٧] ودعـا إلـى تحفيظهم القرآن، هذا الجهد الذى قام بـه أدى إلـى تكـوين جماعة توحدت شخصياتهم بما بشر به ودعا إليه حسن البنا، وهى جماعة بلغت عضويتها فى أقل من ٣٠ عاما حـوالى نصف مليون عضو.

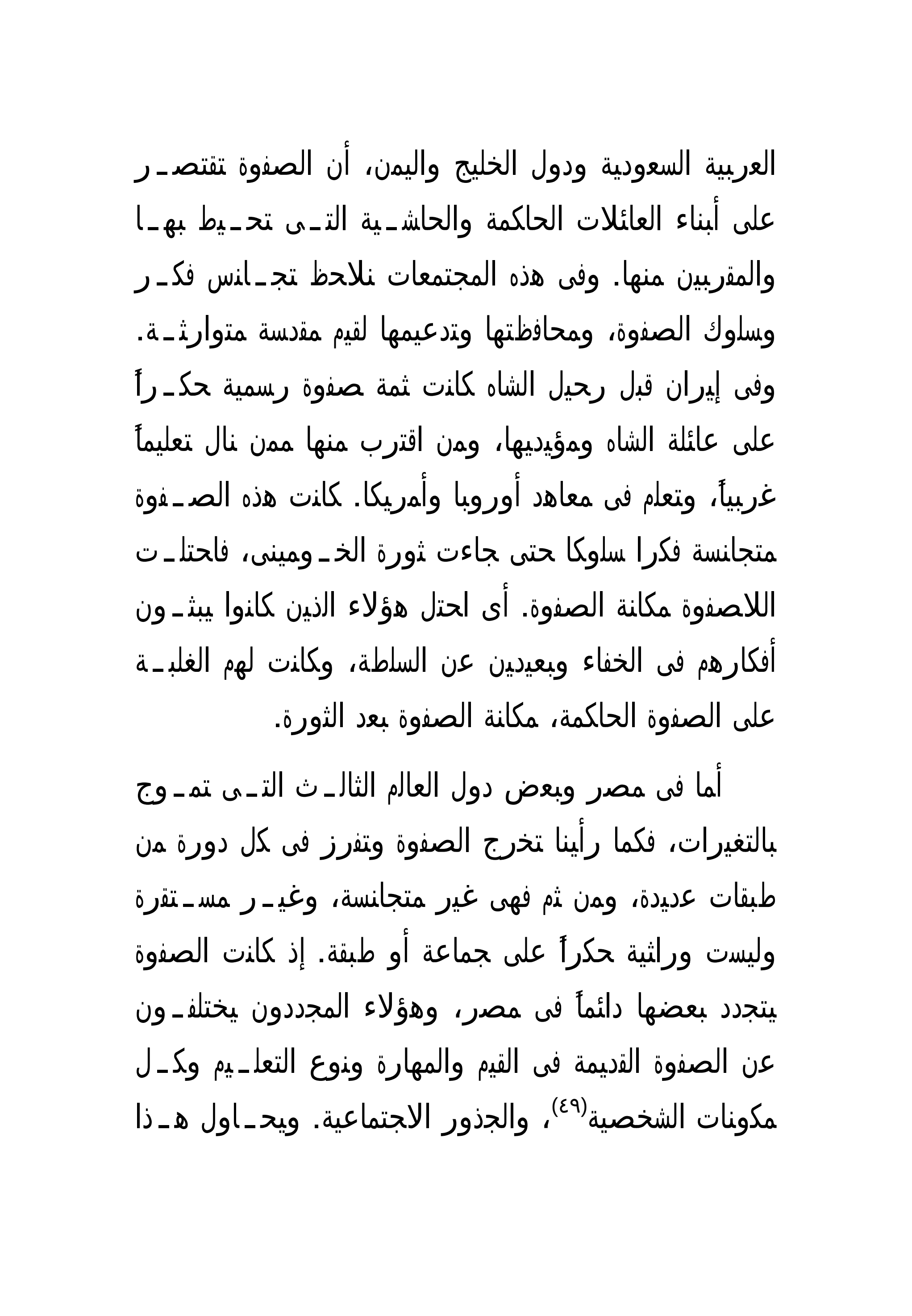
ولم يكن حسن البنا مبدعاً فى طريقته لنشر دعوته بـل سبقه إليها الاشتراكيون منذ عام ١٩٢٠، فقد نشروا أفكارهم عن الاشتراكية مباشرة بين العمال والفلاحـين والطـلاب، وتغلغلوا فى المدن ومراكز التجمع فى طنطا ودمنهور وبور سعيد وسمنود والعطف والمحلة وشبين الكوم وأبـو كبيـر، منطلقين من القاهرة والإسكندرية، وعملوا فى الريف وسـط الفلاحين[٤٨]، وكـان مـنهم الطبيـب والمـدرس والعامـل والأزهرى. هذا الاختلاط المباشر بالجماهير، هـو السـبب وراء عمق تأثير كل من زعامة الإخوان والطليعة الاشتراكية على الجماهير، بالرغم مما تعرضت لـه الجماعتـان مـن خصومة شديدة مع السلطة.

لقد كمنت قوتهما فى عدد أتباعهما الـذين لقنـوا المبادئ تلقيناً مباشراً وتوحدوا بها. وبالرغم من الصراع مع

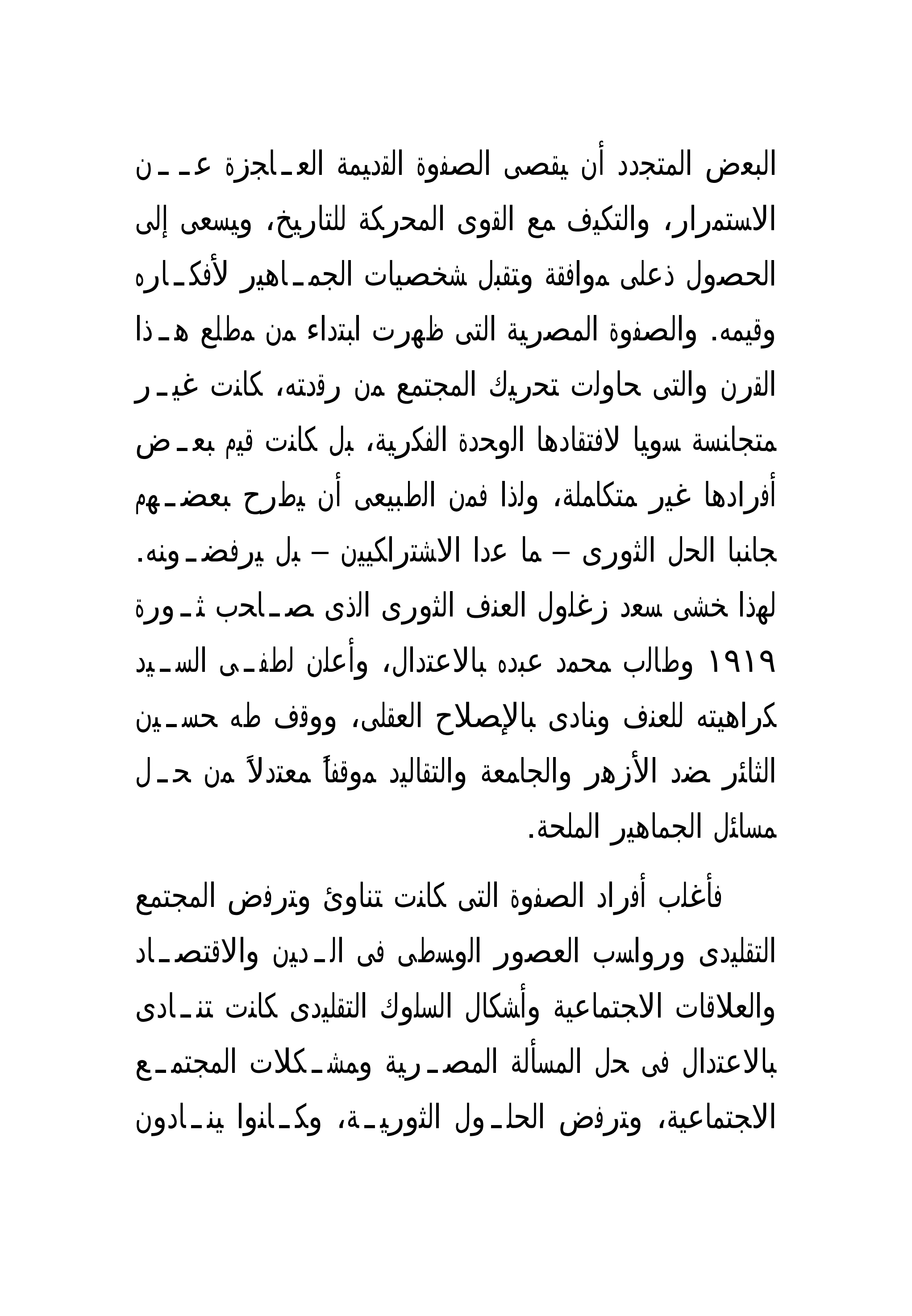
السلطة، تزايد أنصار مبادئ حسن البنـا كمـا تؤكـد ذلـك استمرار الجماعات الإسلامية فى نشـاطها. وفـى الجانـب المقابل نجح ثلاثة اشتراكيين فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٧٦. وهذا كله يدل على إعجاب الناس بأفكار متناقضـة، وتوحد جمهور لا يمكن إنكاره أو الاسـتهانة بـه بالأفكـار السلفية أو الاشتراكية، وأن جهود زعماء الإخوان والطليعـة الاشتراكية وجهت إلى نفس المجموعات من الكادحين وأبناء البرجوازية الصغيرة، ولكنهما استخدما قيماً وحلول مختلفة، مما يثبت لنا أن شخصيات المصريين توحدت مع عناصـر غير متجانسة ومتنافرة بتأثير الصفوة غير المتجانسة.

هذا اللاتجانس بين فكر وقيم واتجاهـات الصـفوة المصـرية صـورة مصـغرة للمجتمـع الكبيـر المملـوء بالمتناقضات بعد انفتاحه علـى الثقافـة الغربيـة، ونتيجـة لحركات المد والجذر الاجتماعية وحركات الصحوة والركود التى كانت تنتاب البلاد سياسياً واقتصادياً.

وعلى نقيض المجتمع المصرى نجد الصفوة متجانسـة فى المجتمعات التقليدية الأكثر بساطة أو الأصغر حجمـاً أو الأكثر تخلفاً أو المجتمعات المتقدمة. فمثلا نجد فى المملكـة


العربية السعودية ودول الخليج واليمن، أن الصفوة تقتصر على أبناء العائلات الحاكمة والحاشية التى تحيط بها والمقربين منها. وفى هذه المجتمعات نلاحظ تجانس فكر وسلوك الصفوة، ومحافظتها وتدعيمها لقيم مقدسة متوارثة. وفى إيران قبل رحيل الشاه كانت ثمة صفوة رسمية حكراً على عائلة الشاه ومؤيديها، ومن اقترب منها ممن نال تعليماً غربياً، وتعلم فى معاهد أوروبا وأمريكا. كانت هذه الصفوة متجانسة فكرا سلوكا حتى جاءت ثورة الخومينى، فاحتلت اللاصفوة مكانة الصفوة. أى احتل هؤلاء الذين كانوا يبثون أفكارهم فى الخفاء وبعيدين عن السلطة، وكانت لهم الغلبة على الصفوة الحاكمة، مكانة الصفوة بعد الثورة.

أما فى مصر وبعض دول العالم الثالث التى تموج بالتغيرات، فكما رأينا تخرج الصفوة وتفرز فى كل دورة من طبقات عديدة، ومن ثم فهى غير متجانسة، وغير مستقرة وليست وراثية حكراً على جماعة أو طبقة. إذ كانت الصفوة يتجدد بعضها دائماً فى مصر، وهؤلاء المجددون يختلفون عن الصفوة القديمة فى القيم والمهارة ونوع التعليم وكل مكونات الشخصية[٤٩]، والجذور الاجتماعية. ويحاول هذا



البعض المتجدد أن يقصى الصفوة القديمة العـاجزة عــن الاستمرار، والتكيف مع القوى المحركة للتاريخ، ويسعى إلى الحصول ذعلى موافقة وتقبل شخصيات الجمـاهير لأفكـاره وقيمه. والصفوة المصرية التى ظهرت ابتداء من مطلع هـذا القرن والتى حاولت تحريك المجتمع من رقدته، كانت غيـر متجانسة سويا لافتقادها الوحدة الفكرية، بل كانت قيم بعـض أفرادها غير متكاملة، ولذا فمن الطبيعى أن يطرح بعضـهم جانبا الحل الثورى – ما عدا الاشتراكيين – بل يرفضـونه. لهذا خشى سعد زغلول العنف الثورى الذى صـاحب ثـورة ١٩١٩ وطالب محمد عبده بالاعتدال، وأعلن لطفـى السـيد كراهيته للعنف ونادى بالإصلاح العقلى، ووقف طه حسـين الثائر ضد الأزهر والجامعة والتقاليد موقفاً معتدلاً من حـل مسائل الجماهير الملحة.

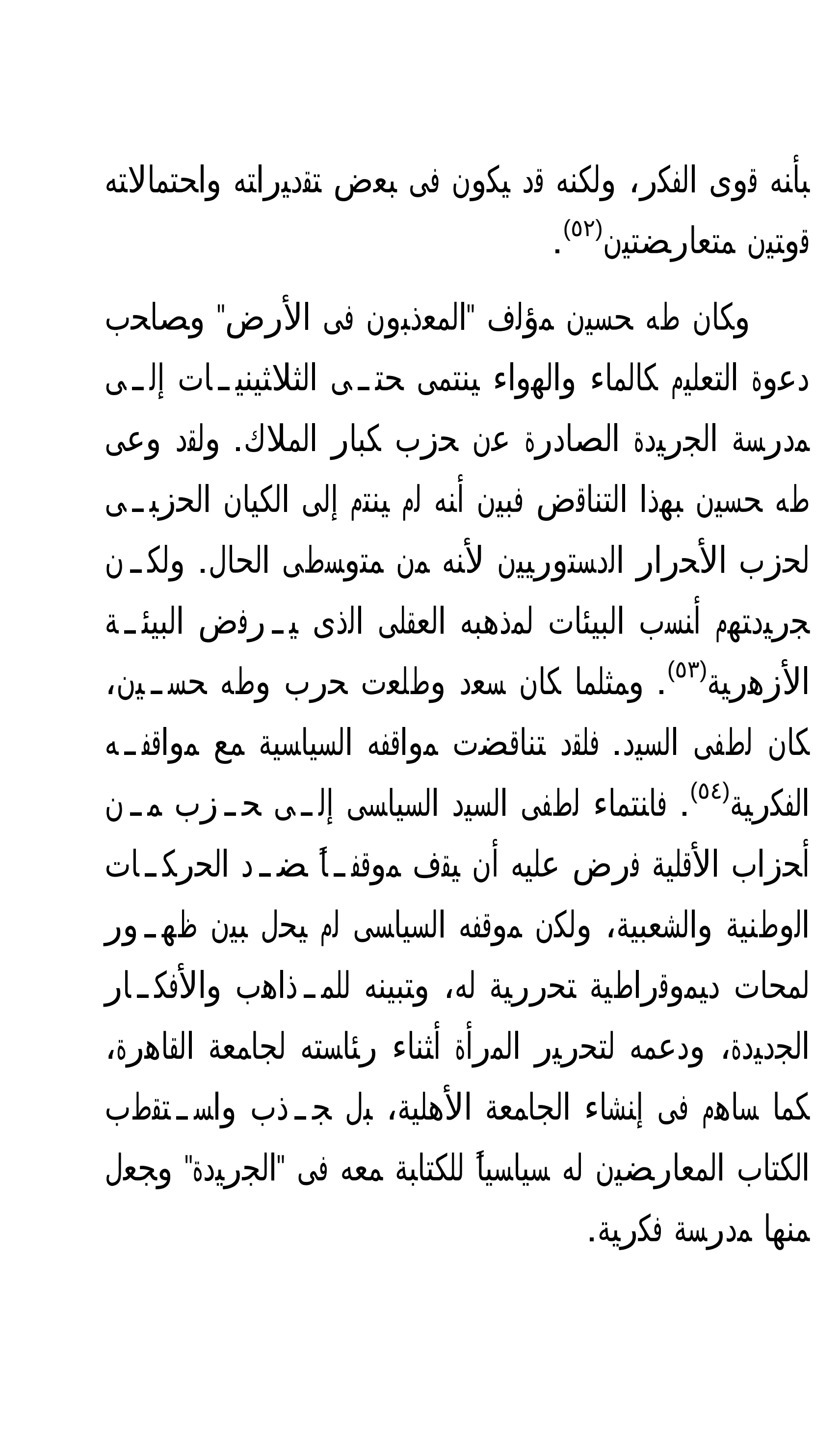
فأغلب أفراد الصفوة التى كانت تناوئ وترفض المجتمع التقليدى ورواسب العصور الوسطى فى الـدين والاقتصـاد والعلاقات الاجتماعية وأشكال السلوك التقليدى كانت تنـادى بالاعتدال فى حل المسألة المصـرية ومشـكلات المجتمـع الاجتماعية، وترفض الحلـول الثوريـة، وكـانوا ينـادون

بالإصلاح من أجل بناء الأمة "علمياً وفكرياً"[٥٠]، فهم كـانوا يؤمنون بالتطور ويخشون الطفرة.

وهناك نماذج عديدة تدل على تناقض أفـراد الصـفوة المصرية مع أنفسهم، وترمز إلى أن حالة اللاتجـانس التـى عاشها المجتمع، ظهرت جلية عند الزعماء، والقـادة الـذين توحدوا بقيم متشابهات انعكست على سلوكهم وأفكارهم.

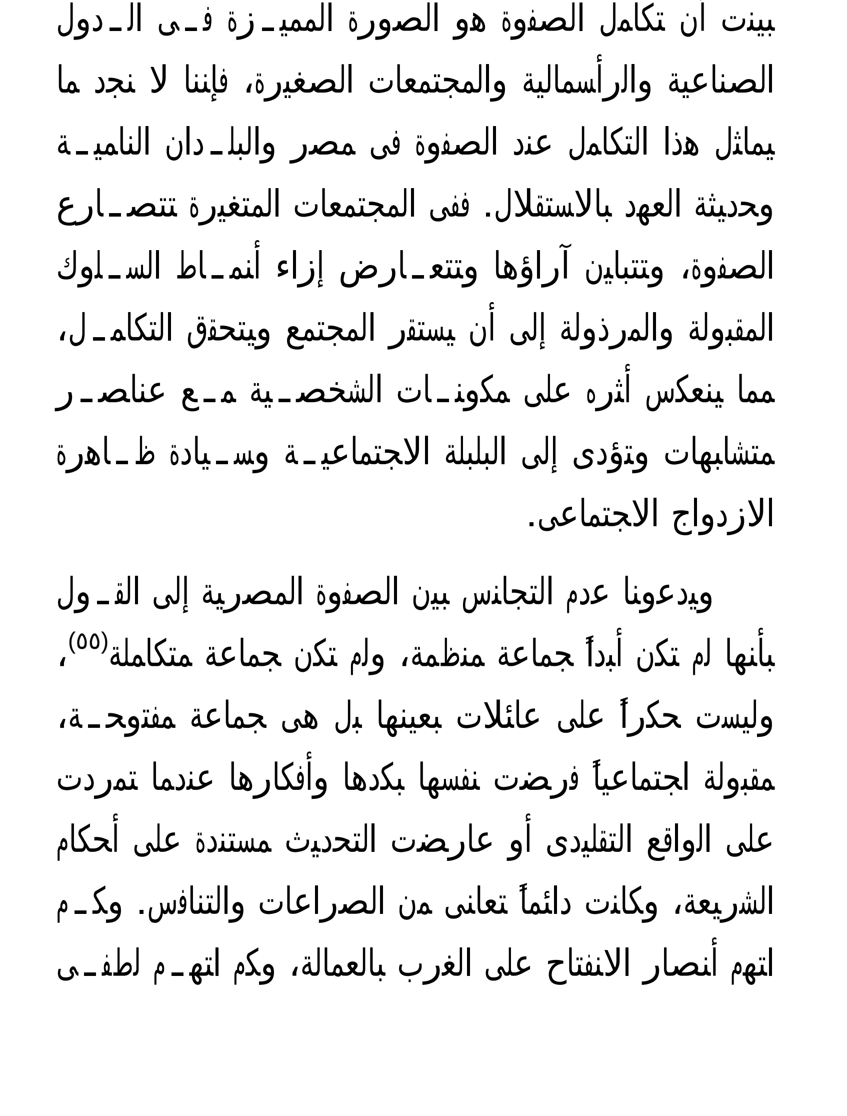
فطلعت حرب الذى حاول بناء بنك وطنى لـن تكـون بدونه مصر حرة، والذى آمن بالتحرر السياسى والاقتصادى، رفض حرية المرأة، وآمن بالحجاب وكان من دعاته.

وكان سعد زغلول متناقضاً مع نفسه فى موقفه من كتاب الشعر الجاهلى، فسعد صاحب دعوة الاستقلال السياسى رفض استقلال الفكر. فعندما ثارت ثائرة المحـافظين ضـد المجددين المتمردين على المجتمع التقليدى بعدما نشر الكتاب برز موقف سعد المتناقض، كرجل آمن بالقـانون الوضـعى وطالب بإدارة الدولـة إدارة عصـرية ونـادى بالاسـتقلال السياسى، إذ سمح بمناقشة قضية هذا الكتاب فـى المجلـس النيابى وأيد مصادرته واتهم طه حسين "بالجنون"[٥١]. وقـد وصف العقاد سعد زغلول الزعيم فى كتابه "رجال عـرفتهم"



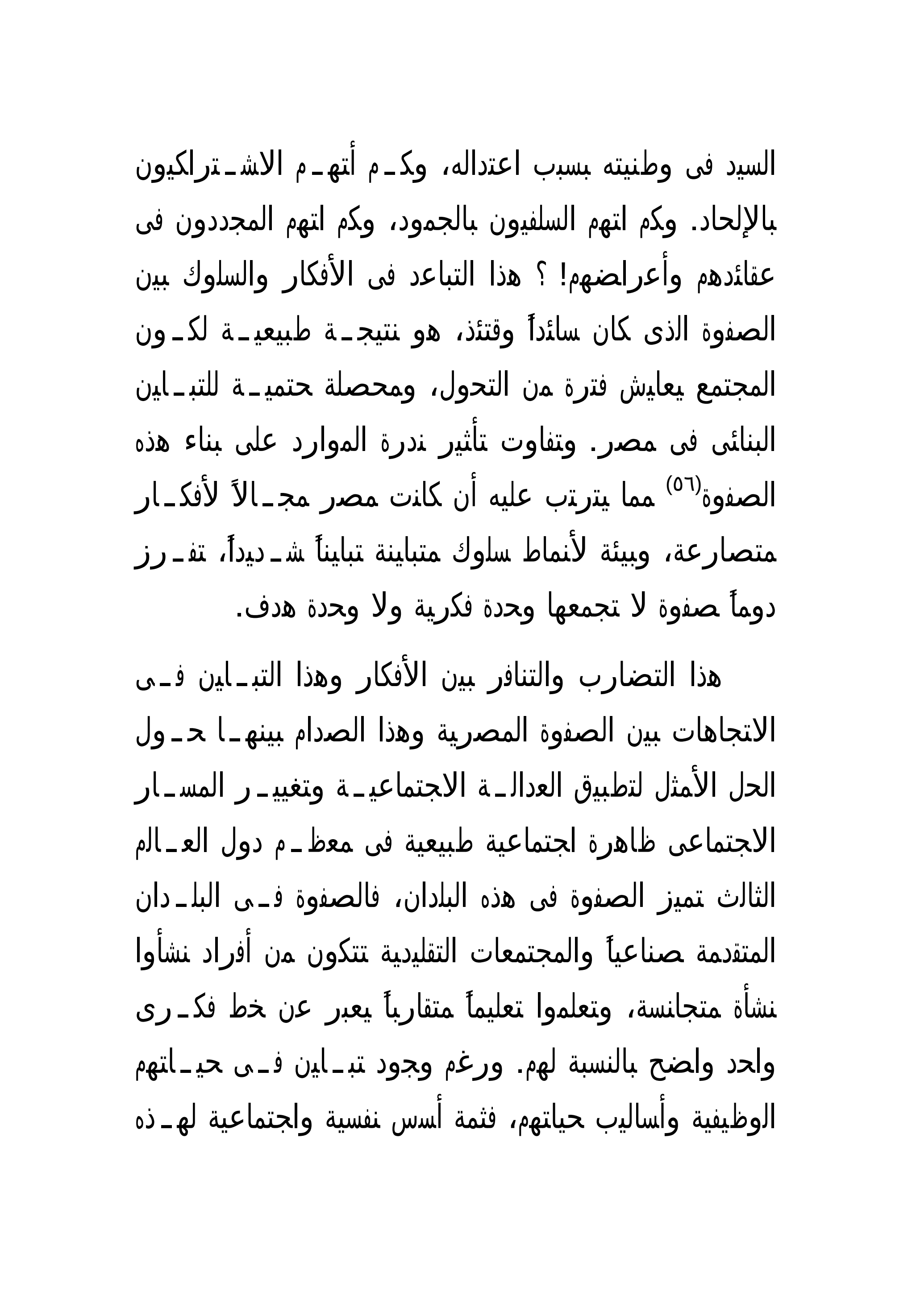
بأنه قوى الفكر، ولكنه قد يكون فى بعض تقديراته واحتمالاته قوتين متعارضتين[٥٢].

وكان طه حسين مؤلف "المعذبون فى الأرض" وصاحب دعوة التعليم كالماء والهواء ينتمى حتـى الثلاثينيـات إلـى مدرسة الجريدة الصادرة عن حزب كبار الملاك. ولقد وعى طه حسين بهذا التناقض فبين أنه لم ينتم إلى الكيان الحزبـى لحزب الأحرار الدستوريين لأنه من متوسطى الحال. ولكـن جريدتهم أنسب البيئات لمذهبه العقلى الذى يـرفض البيئـة الأزهرية[٥٣]. ومثلما كان سعد وطلعت حرب وطه حسـين، كان لطفى السيد. فلقد تناقضت مواقفه السياسية مع مواقفـه الفكرية[٥٤]. فانتماء لطفى السيد السياسى إلـى حـزب مـن أحزاب الأقلية فرض عليه أن يقف موقفـاً ضـد الحركـات الوطنية والشعبية، ولكن موقفه السياسى لم يحل بين ظهـور لمحات ديموقراطية تحررية له، وتبينه للمـذاهب والأفكـار الجديدة، ودعمه لتحرير المرأة أثناء رئاسته لجامعة القاهرة، كما ساهم فى إنشاء الجامعة الأهلية، بل جـذب واسـتقطب الكتاب المعارضين له سياسياً للكتابة معه فى "الجريدة" وجعل منها مدرسة فكرية.



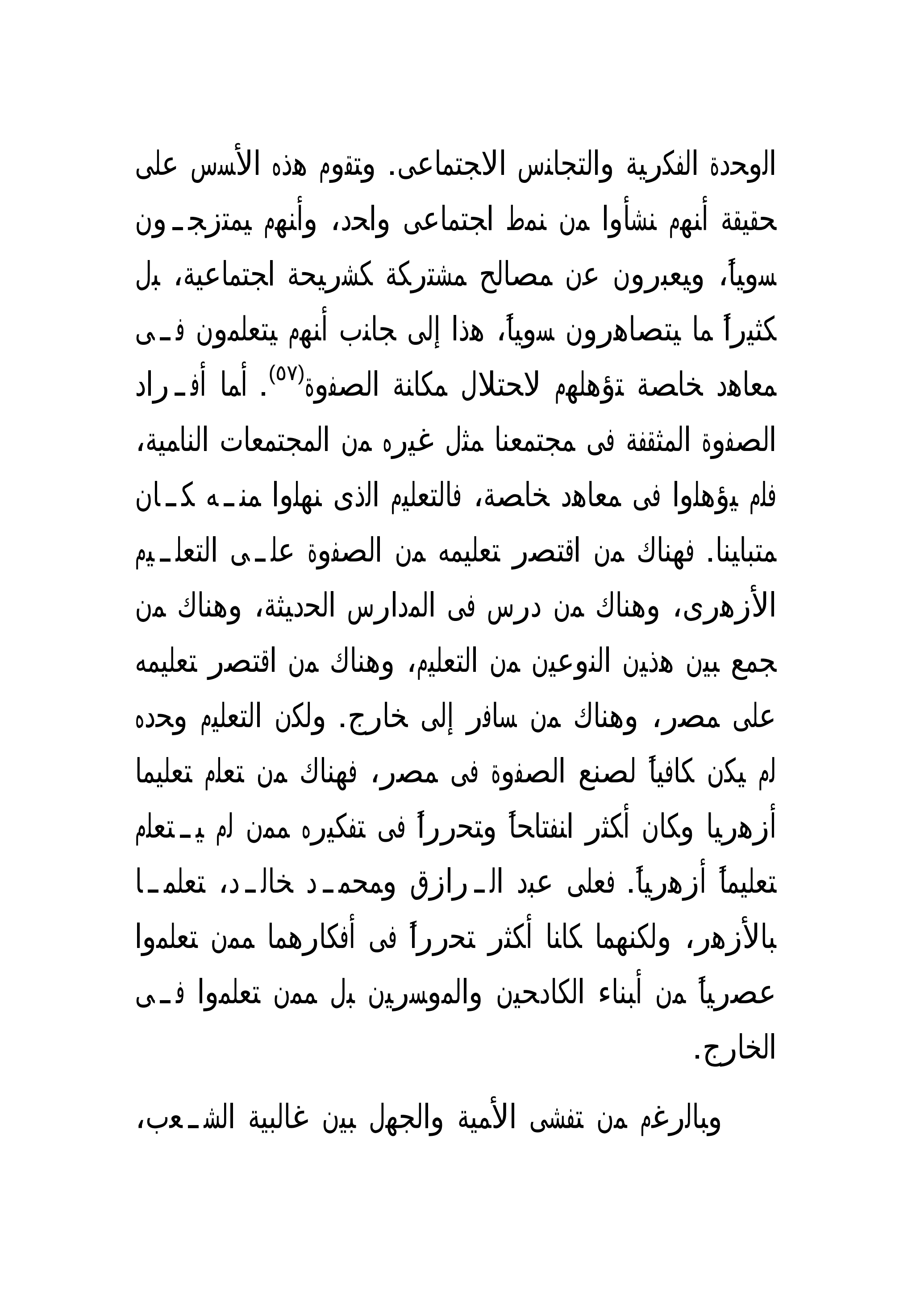
وإذا كان بعض العلماء النظريين قد ادعوا أن وحدة الصفوة ضرورية، وإذا كانت بعض الدراسات الإمبيريقية قد بينت أن تكامل الصفوة هو الصورة المميزة فى الدول الصناعية والرأسمالية والمجتمعات الصغيرة، فإننا لا نجد ما يماثل هذا التكامل عند الصفوة فى مصر والبلدان النامية وحديثة العهد بالاستقلال. ففى المجتمعات المتغيرة تتصارع الصفوة، وتتباين آراؤها وتتعارض إزاء أنماط السلوك المقبولة والمرذولة إلى أن يستقر المجتمع ويتحقق التكامل، مما ينعكس أثره على مكونات الشخصية مع عناصر متشابهات وتؤدى إلى البلبلة الاجتماعية وسيادة ظاهرة الازدواج الاجتماعى.

ويدعونا عدم التجانس بين الصفوة المصرية إلى القول بأنها لم تكن أبداً جماعة منظمة، ولم تكن جماعة متكاملة[55]، وليست حكراً على عائلات بعينها بل هى جماعة مفتوحة، مقبولة اجتماعياً فرضت نفسها بكدها وأفكارها عندما تمردت على الواقع التقليدى أو عارضت التحديث مستندة على أحكام الشريعة، وكانت دائماً تعانى من الصراعات والتنافس. وكم اتهم أنصار الانفتاح على الغرب بالعمالة، وكم اتهم لطفى



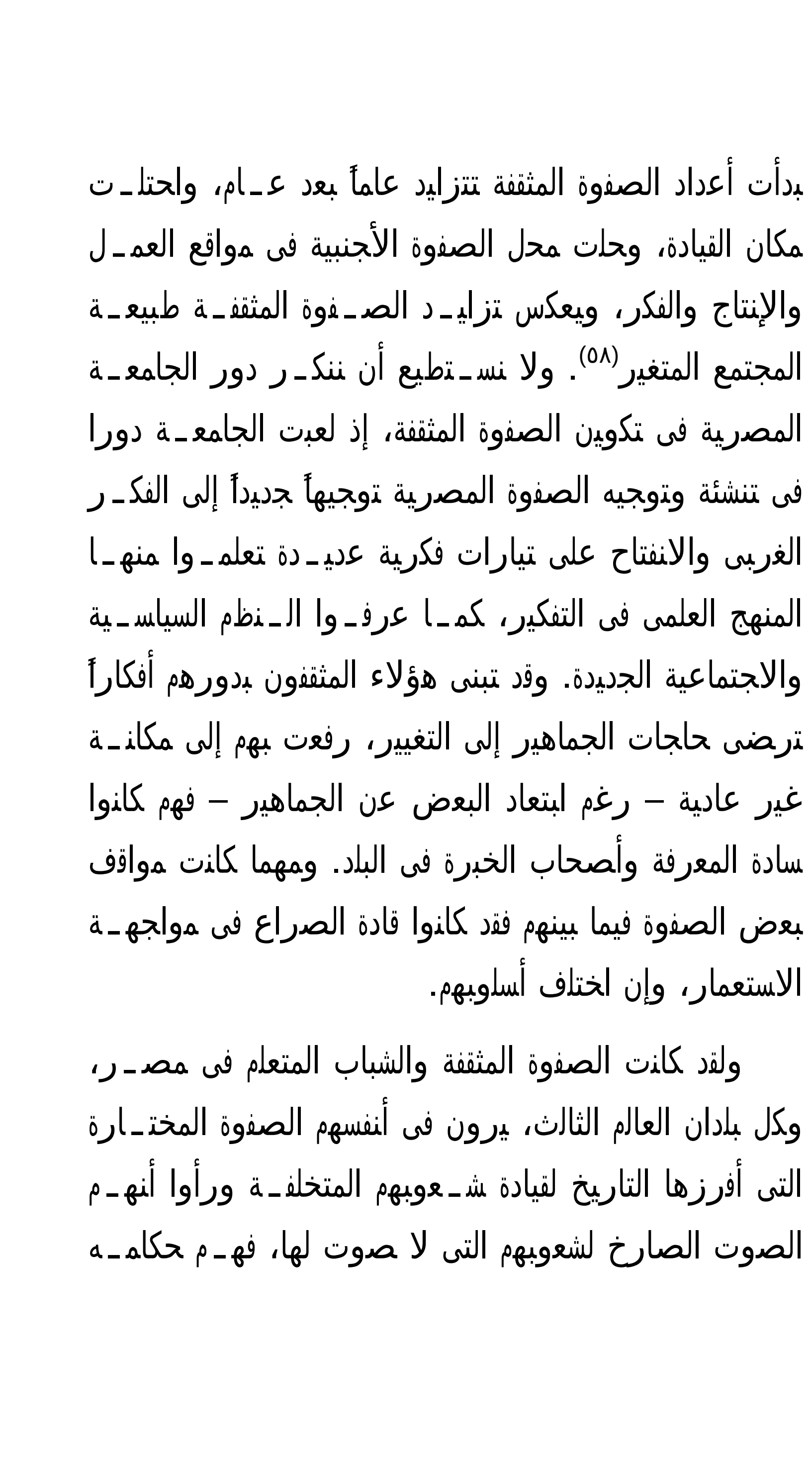
السيد فى وطنيته بسبب اعتداله، وكـم أتهـم الاشـتراكيون بالإلحاد. وكم اتهم السلفيون بالجمود، وكم اتهم المجددون فى عقائدهم وأعراضهم! ؟ هذا التباعد فى الأفكار والسلوك بين الصفوة الذى كان سائداً وقتئذ، هو نتيجـة طبيعيـة لكـون المجتمع يعايش فترة من التحول، ومحصلة حتميـة للتبـاين البنائى فى مصر. وتفاوت تأثير ندرة الموارد على بناء هذه الصفوة(٥٦) مما يترتب عليه أن كانت مصر مجـالاً لأفكـار متصارعة، وبيئة لأنماط سلوك متباينة تبايناً شـديداً، تفـرز دوماً صفوة لا تجمعها وحدة فكرية ولا وحدة هدف.

هذا التضارب والتنافر بين الأفكار وهذا التبـاين فـى الاتجاهات بين الصفوة المصرية وهذا الصدام بينهـا حـول الحل الأمثل لتطبيق العدالـة الاجتماعيـة وتغييـر المسـار الاجتماعى ظاهرة اجتماعية طبيعية فى معظـم دول العـالم الثالث تميز الصفوة فى هذه البلدان، فالصفوة فـى البلـدان المتقدمة صناعياً والمجتمعات التقليدية تتكون من أفراد نشأوا نشأة متجانسة، وتعلموا تعليماً متقارباً يعبر عن خط فكـرى واحد واضح بالنسبة لهم. ورغم وجود تبـاين فـى حيـاتهم الوظيفية وأساليب حياتهم، فثمة أسس نفسية واجتماعية لهـذه



الوحدة الفكرية والتجانس الاجتماعى. وتقوم هذه الأسس على حقيقة أنهم نشأوا من نمط اجتماعى واحد، وأنهم يمتزجـون سوياً، ويعبرون عن مصالح مشتركة كشريحة اجتماعية، بل كثيراً ما يتصاهرون سوياً، هذا إلى جانب أنهم يتعلمون فـى معاهد خاصة تؤهلهم لاحتلال مكانة الصفوة[٥٧]. أما أفـراد الصفوة المثقفة فى مجتمعنا مثل غيره من المجتمعات النامية، فلم يؤهلوا فى معاهد خاصة، فالتعليم الذى نهلوا منـه كـان متباينا. فهناك من اقتصر تعليمه من الصفوة علـى التعلـيم الأزهرى، وهناك من درس فى المدارس الحديثة، وهناك من جمع بين هذين النوعين من التعليم، وهناك من اقتصر تعليمه على مصر، وهناك من سافر إلى خارج. ولكن التعليم وحده لم يكن كافياً لصنع الصفوة فى مصر، فهناك من تعلم تعليما أزهريا وكان أكثر انفتاحاً وتحرراً فى تفكيره ممن لم يـتعلم تعليماً أزهرياً. فعلى عبد الـرازق ومحمـد خالـد، تعلمـا بالأزهر، ولكنهما كانا أكثر تحرراً فى أفكارهما ممن تعلموا عصرياً من أبناء الكادحين والموسرين بل ممن تعلموا فـى الخارج.

وبالرغم من تفشى الأمية والجهل بين غالبية الشـعب،



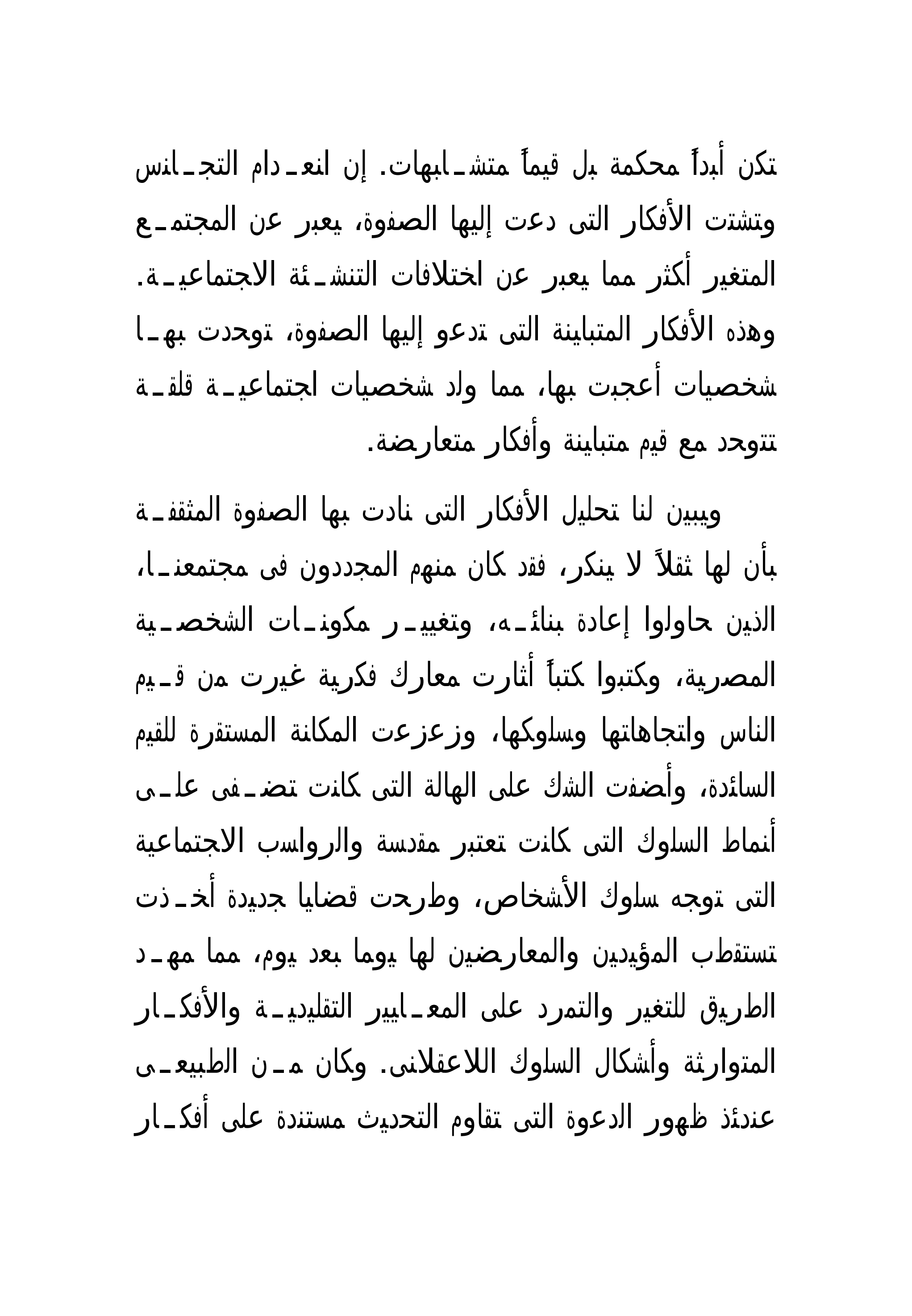
بدأت أعداد الصفوة المثقفة تتزايد عاماً بعد عام، واحتلت مكان القيادة، وحلت محل الصفوة الأجنبية فى مواقع العمل والإنتاج والفكر، ويعكس تزايد الصفوة المثقفة طبيعة المجتمع المتغير(٥٨). ولا نستطيع أن ننكر دور الجامعة المصرية فى تكوين الصفوة المثقفة، إذ لعبت الجامعة دورا فى تنشئة وتوجيه الصفوة المصرية توجيهاً جديداً إلى الفكر الغربى والانفتاح على تيارات فكرية عديدة تعلموا منها المنهج العلمى فى التفكير، كما عرفوا النظم السياسية والاجتماعية الجديدة. وقد تبنى هؤلاء المثقفون بدورهم أفكاراً ترضى حاجات الجماهير إلى التغيير، رفعت بهم إلى مكانة غير عادية – رغم ابتعاد البعض عن الجماهير – فهم كانوا سادة المعرفة وأصحاب الخبرة فى البلد. ومهما كانت مواقف بعض الصفوة فيما بينهم فقد كانوا قادة الصراع فى مواجهة الاستعمار، وإن اختلف أسلوبهم.

ولقد كانت الصفوة المثقفة والشباب المتعلم فى مصر، وكل بلدان العالم الثالث، يرون فى أنفسهم الصفوة المختارة التى أفرزها التاريخ لقيادة شعوبهم المتخلفة ورأوا أنهم الصوت الصارخ لشعوبهم التى لا صوت لها، فهم حكامه

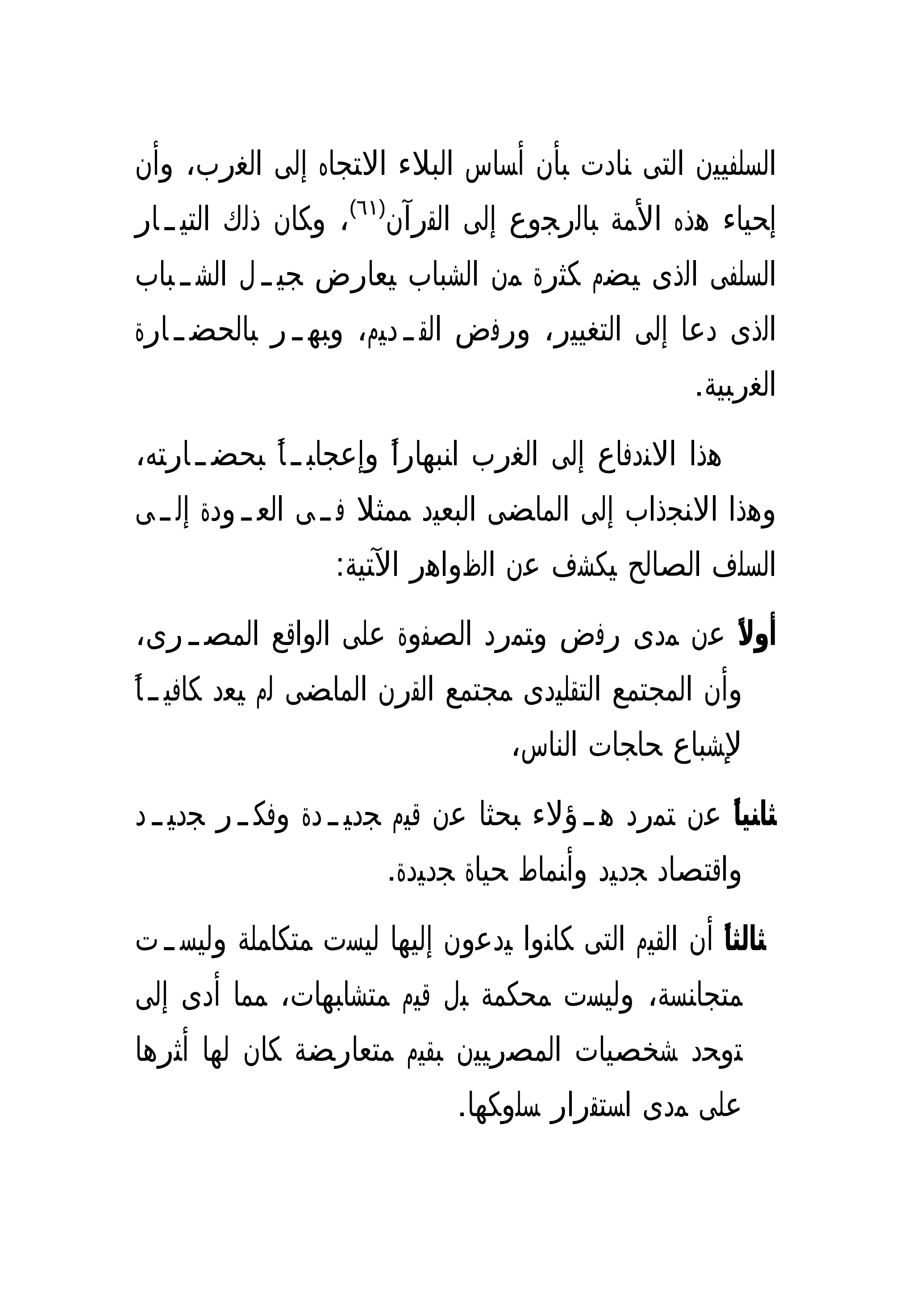
السياسيون، وحكامه المتحررون، وصفوته الفكرية والإدارية والفنية، وهم "العقـل الواقعى الصادق الموجهة للمجتمع"[٥٩] الذى ينبغى أن يتولوا قيادته، لأنهم يمثلـون الـرأى العـام الحقيقى، تلك الصفوة وليست الدولة هى التى تحتل وضـعاً يمكنها من التأثير على أخلاقيات ومعنويات النـاس تـأثيراً فعالاً، فهؤلاء المثقفون أكثر مهارة فى صياغة صور بديلـة عن الواقع الذى يلبى احتياجات الجماهير وأكثـر حساسـية على التمييز بين المثل البعيدة والحقائق الواقعية.

ولقد مارست هذه الصـفوة المثقفـة قيادتهـا الفعليـة للجماهير طوال النصف الأول من القرن العشـرين وظلـت تفرز دوما آراء متعارضة حتى اصطدمت بالصفوة العسكرية فى مارس ١٩٥٤، فتقوقعت وانعزلت عن الجماهير. ومن ثم ظهرت صفوة جديدة تحت شعار جديد هو أهل الثقة بدلاً من أهل الخبرة تدل على ظهور نمط اجتماعى جديد[٦٠] ومصالح جديدة – حسب تعبير موسكا – ينادى بقيم جديدة، تدعو إلى توحد الناس بها وتطلب قبولهم لها.

ولقد كانت هذه الصفوة المثقفة تنـادى بقـيم جديـدة، وهاجمت قيماً سائدة، ولكن القيم التى دعت إليها الصفوة لـم


تكن أبداً محكمة بل قيماً متشـابهات. إن انعـدام التجـانس وتشتت الأفكار التى دعت إليها الصفوة، يعبر عن المجتمـع المتغير أكثر مما يعبر عن اختلافات التنشـئة الاجتماعيـة. وهذه الأفكار المتباينة التى تدعو إليها الصفوة، توحدت بهـا شخصيات أعجبت بها، مما ولد شخصيات اجتماعيـة قلقـة تتوحد مع قيم متباينة وأفكار متعارضة.

ويبين لنا تحليل الأفكار التى نادت بها الصفوة المثقفـة بأن لها ثقلاً لا ينكر، فقد كان منهم المجددون فى مجتمعنـا، الذين حاولوا إعادة بنائـه، وتغييـر مكونـات الشخصـية المصرية، وكتبوا كتباً أثارت معارك فكرية غيرت من قـيم الناس واتجاهاتها وسلوكها، وزعزعت المكانة المستقرة للقيم السائدة، وأضفت الشك على الهالة التى كانت تضـفى علـى أنماط السلوك التى كانت تعتبر مقدسة والرواسب الاجتماعية التى توجه سلوك الأشخاص، وطرحت قضايا جديدة أخـذت تستقطب المؤيدين والمعارضين لها يوما بعد يوم، مما مهـد الطريق للتغير والتمرد على المعـايير التقليديـة والأفكـار المتوارثة وأشكال السلوك اللاعقلانى. وكان مـن الطبيعـى عندئذ ظهور الدعوة التى تقاوم التحديث مستندة على أفكـار



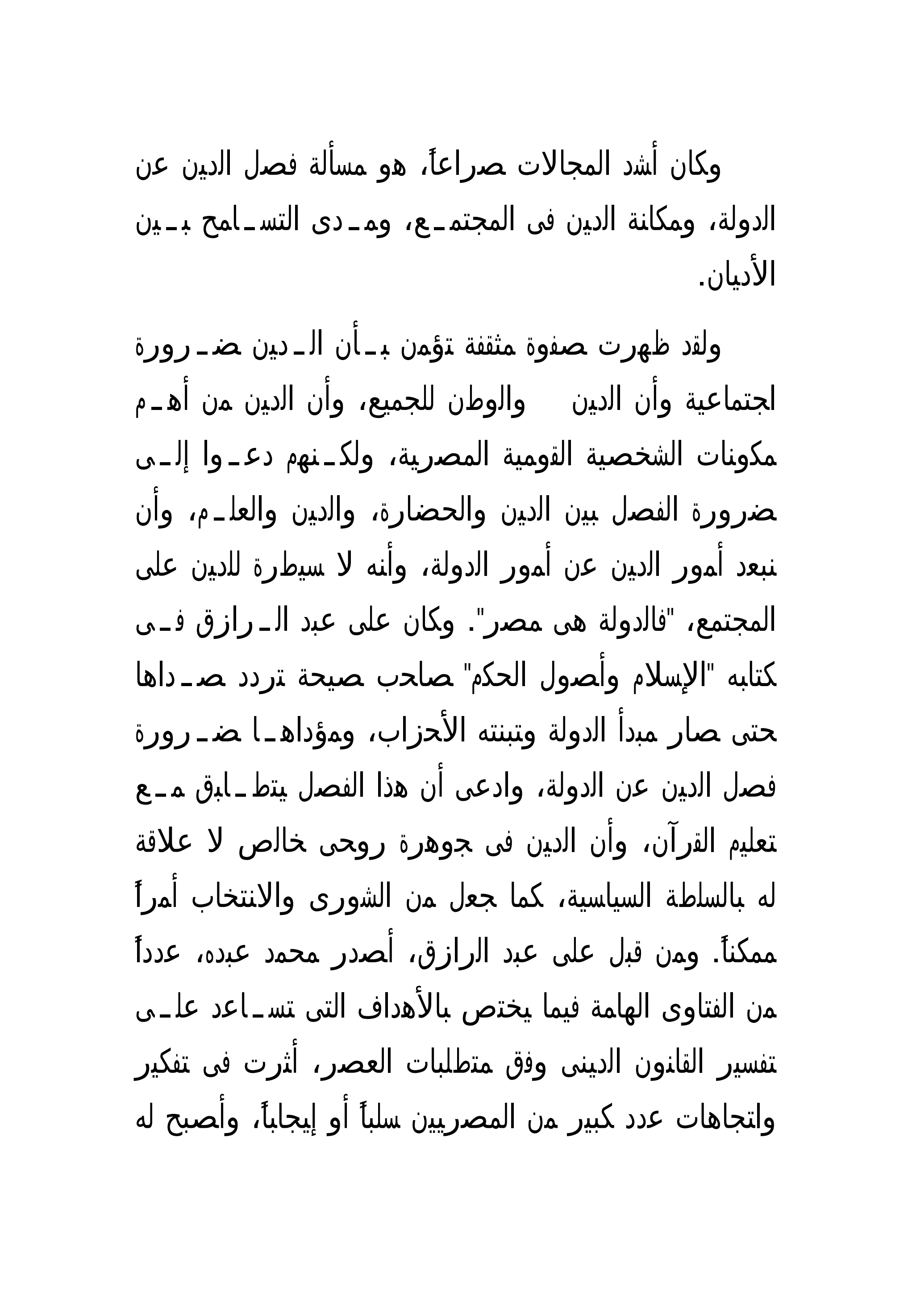
السلفيين التى نادت بأن أساس البلاء الاتجاه إلى الغرب، وأن إحياء هذه الأمة بالرجوع إلى القرآن[٦١]، وكان ذلك التيـار السلفى الذى يضم كثرة من الشباب يعارض جيـل الشـباب الذى دعا إلى التغيير، ورفض القـديم، وبهـر بالحضـارة الغربية.

هذا الاندفاع إلى الغرب انبهاراً وإعجابـاً بحضـارته، وهذا الانجذاب إلى الماضى البعيد ممثلا فـى العـودة إلـى السلف الصالح يكشف عن الظواهر الآتية:

أولاً عن مدى رفض وتمرد الصفوة على الواقع المصـرى، وأن المجتمع التقليدى مجتمع القرن الماضى لم يعد كافيـاً لإشباع حاجات الناس،

ثانياً عن تمرد هـؤلاء بحثا عن قيم جديـدة وفكـر جديـد واقتصاد جديد وأنماط حياة جديدة.

ثالثاً أن القيم التى كانوا يدعون إليها ليست متكاملة وليسـت متجانسة، وليست محكمة بل قيم متشابهات، مما أدى إلى توحد شخصيات المصريين بقيم متعارضة كان لها أثرها على مدى استقرار سلوكها.



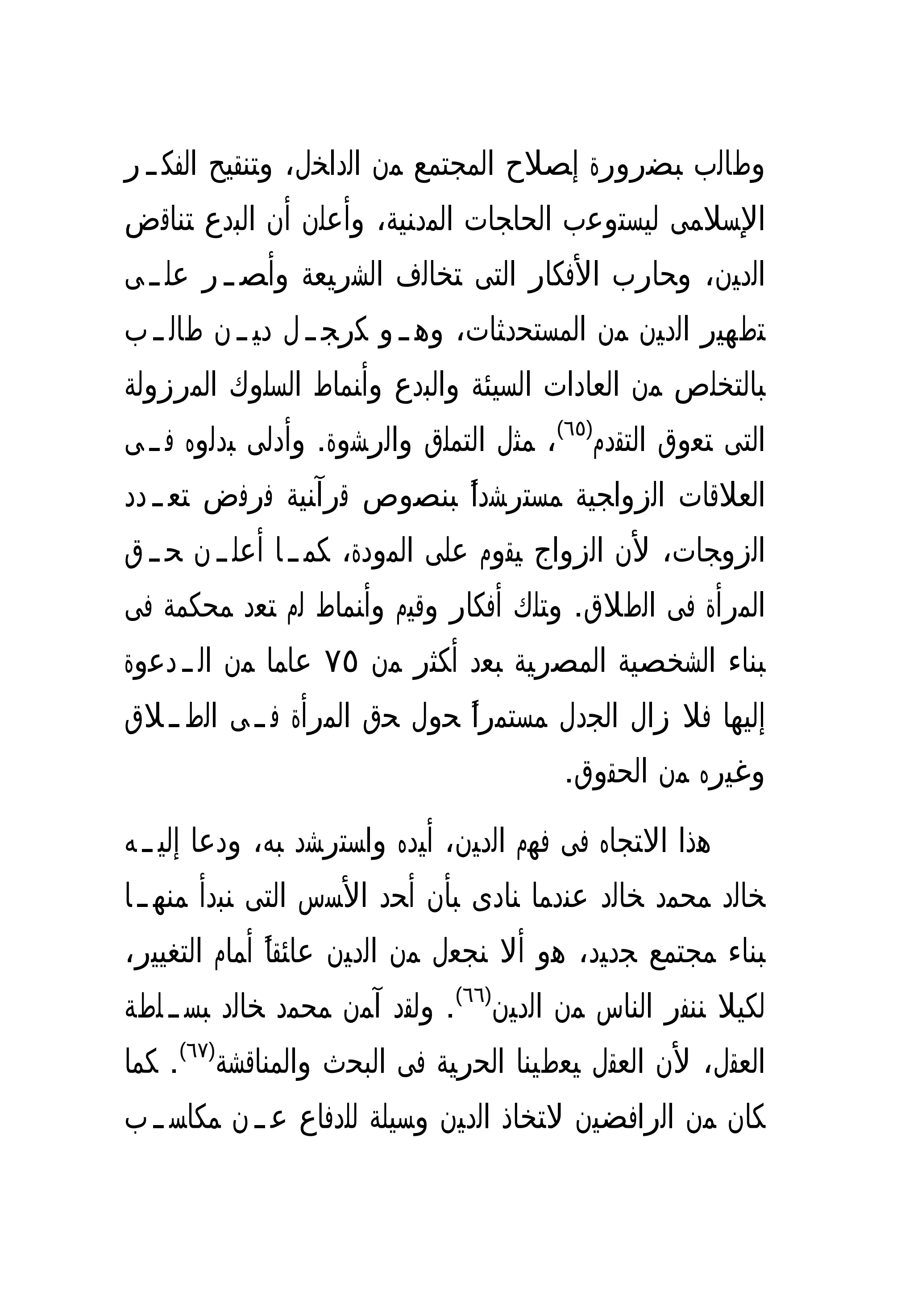
وكان أشد المجالات صراعاً، هو مسألة فصل الدين عن الدولة، ومكانة الدين فى المجتمـع، ومـدى التسـامح بـين الأديان.

ولقد ظهرت صفوة مثقفة تؤمن بـأن الـدين ضـرورة اجتماعية وأن الدين والوطن للجميع، وأن الدين من أهـم مكونات الشخصية القومية المصرية، ولكـنهم دعـوا إلـى ضرورة الفصل بين الدين والحضارة، والدين والعلـم، وأن نبعد أمور الدين عن أمور الدولة، وأنه لا سيطرة للدين على المجتمع، "فالدولة هى مصر". وكان على عبد الـرازق فـى كتابه "الإسلام وأصول الحكم" صاحب صيحة تردد صـداها حتى صار مبدأ الدولة وتبنته الأحزاب، ومؤداهـا ضـرورة فصل الدين عن الدولة، وادعى أن هذا الفصل يتطـابق مـع تعليم القرآن، وأن الدين فى جوهرة روحى خالص لا علاقة له بالسلطة السياسية، كما جعل من الشورى والانتخاب أمراً ممكناً. ومن قبل على عبد الرازق، أصدر محمد عبده، عدداً من الفتاوى الهامة فيما يختص بالأهداف التى تسـاعد علـى تفسير القانون الدينى وفق متطلبات العصر، أثرت فى تفكير واتجاهات عدد كبير من المصريين سلباً أو إيجاباً، وأصبح له

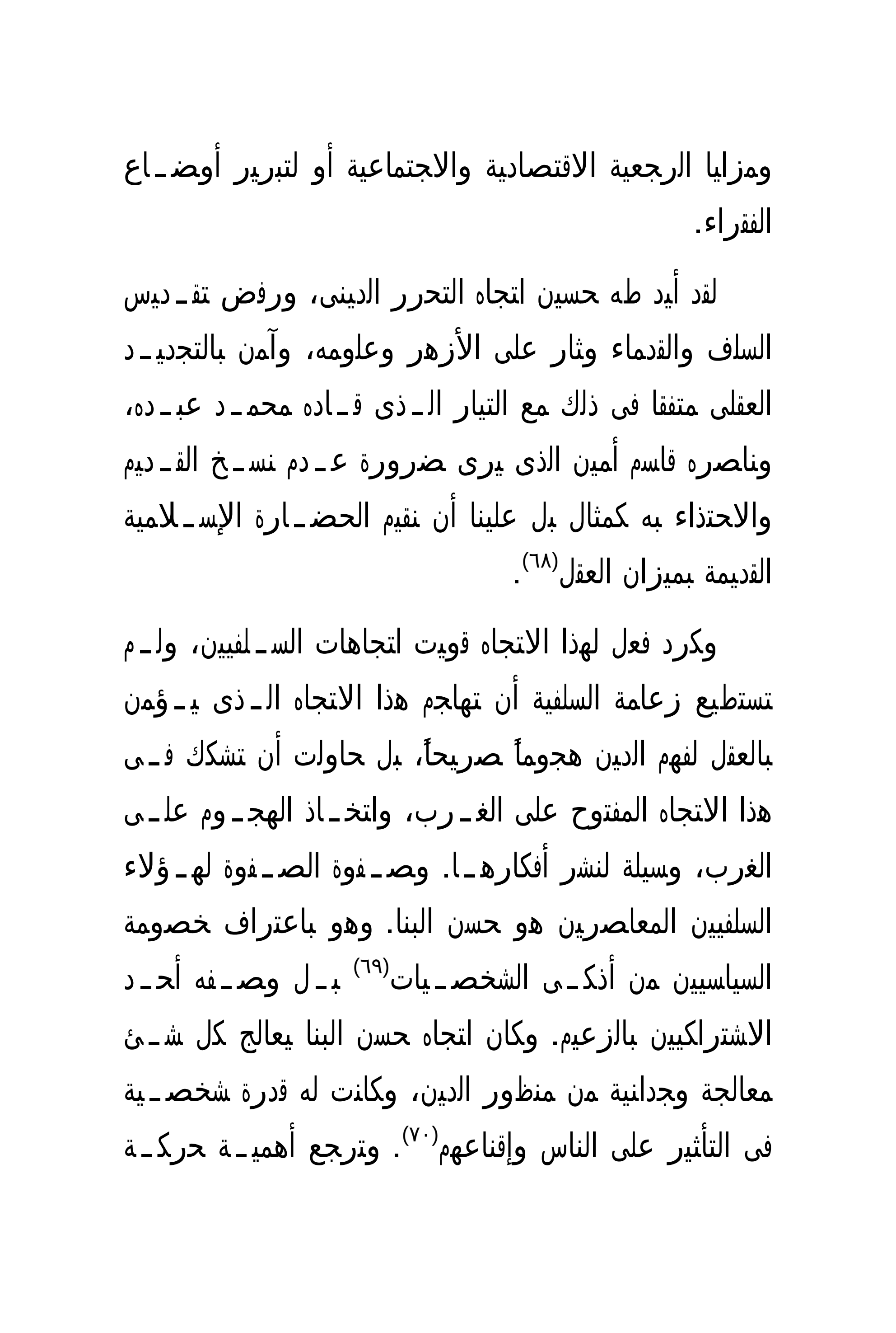
تلاميذ ومريدون توحدوا بأفكاره.

لقد وقف محمد عبده موقفاً مؤيداً وواضحاً من حركـة التجديد الدينى، وطالب بفتح باب الاجتهاد فى فهم النصوص الدينية، ورأى ضرورة النظر إلى الأمور من مرآة العقل[٦٢] وألا نسير مع الأوهام والخرافات، وطالـب بـالتخلى عـن الجمود، وبصر الناس بأن العيب ليس فى الدين بل فـيمن لا يفهمه. كما أن الإسلام يدعو إلـى الإصـلاح ولا يرفضـه، ووعى الناس بأن الإسلام لا يقف حجرة عثرة فـى سـبيل المدينة[٦٣]، بل إن أى إصلاح يجب أن يستند على الدين حتى يمكن قبوله لدى العامة، ودعا إلى تحرر العقل من قيد التقليد، وفهم الدين بالرجوع إلى ينابيعه[٦٤]، والنظـر إلـى العقـل باعتباره قوة من أفضل القوى للوصول إلى الحقيقة، وأعلـى من شأن العقل لفهم القرآن، بل فهم حقيقة ما يحدث فى هـذا العالم.

ولقد بدأ محمد عبده نزعته فى تفسير الحياة الاجتماعية وربطها بالدين مراعياً فصل الدين عن الدولة. وهو كرجـل دين آمن بالتغير، وسبق جيله ودعا إلى الانفتاح على الغرب، لأن هذا الانفتاح يتيح لنا التعرف على أنماط سلوك جديـدة.


وطالب بضرورة إصلاح المجتمع من الداخل، وتنقيح الفكـر الإسلامى ليستوعب الحاجات المدنية، وأعلن أن البدع تناقض الدين، وحارب الأفكار التى تخالف الشريعة وأصـر علـى تطهير الدين من المستحدثات، وهـو كرجـل ديـن طالـب بالتخلص من العادات السيئة والبدع وأنماط السلوك المرزولة التى تعوق التقدم(٦٥)، مثل التملق والرشوة. وأدلى بدلوه فـى العلاقات الزواجية مسترشداً بنصوص قرآنية فرفض تعـدد الزوجات، لأن الزواج يقوم على المودة، كمـا أعلـن حـق المرأة فى الطلاق. وتلك أفكار وقيم وأنماط لم تعد محكمة فى بناء الشخصية المصرية بعد أكثر من ٧٥ عاما من الـدعوة إليها فلا زال الجدل مستمراً حول حق المرأة فـى الطـلاق وغيره من الحقوق.

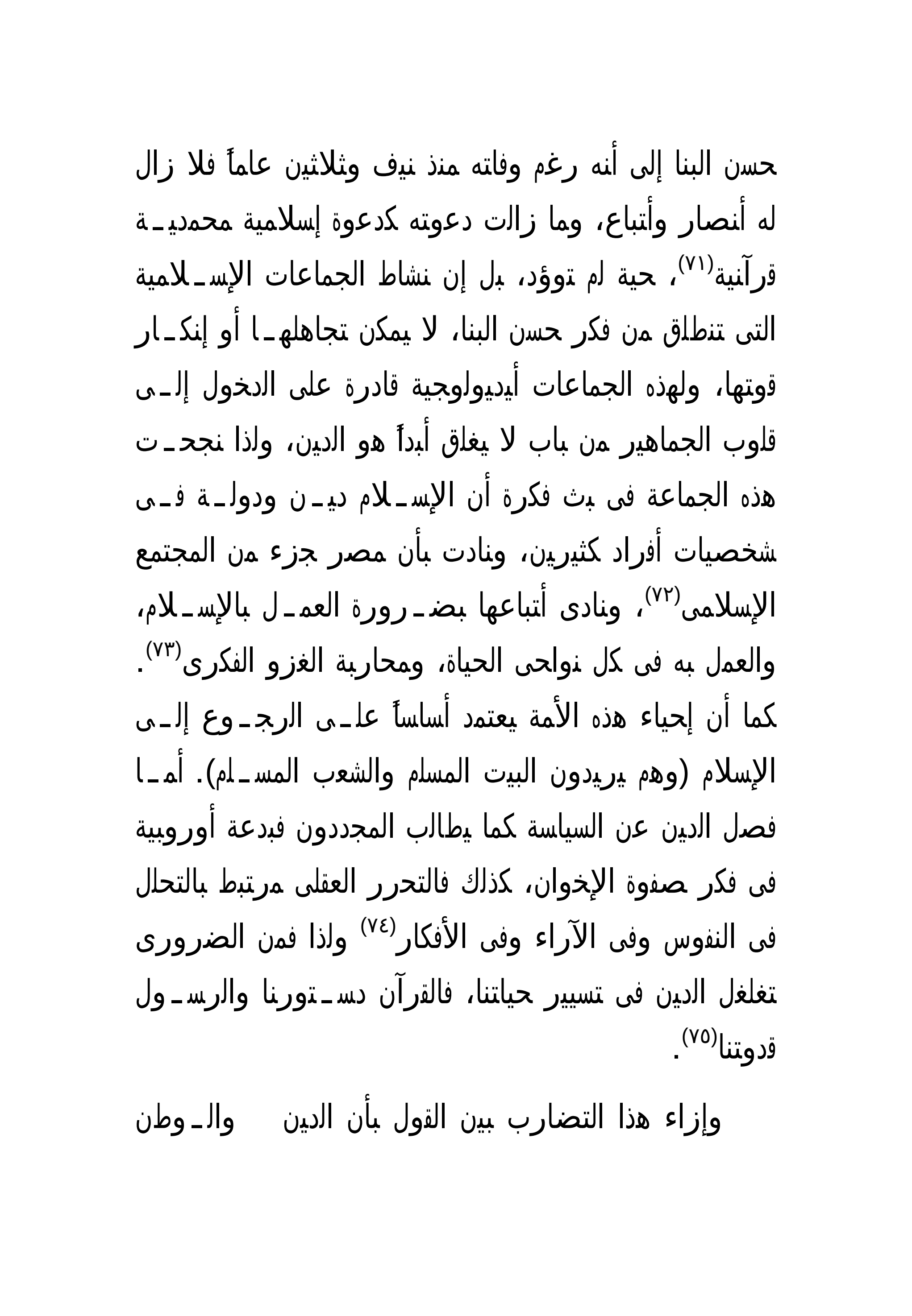
هذا الاتجاه فى فهم الدين، أيده واسترشد به، ودعا إليـه خالد محمد خالد عندما نادى بأن أحد الأسس التى نبدأ منهـا بناء مجتمع جديد، هو ألا نجعل من الدين عائقاً أمام التغيير، لكيلا ننفر الناس من الدين(٦٦). ولقد آمن محمد خالد بسـلطة العقل، لأن العقل يعطينا الحرية فى البحث والمناقشة(٦٧). كما كان من الرافضين لاتخاذ الدين وسيلة للدفاع عـن مكاسـب



ومزايا الرجعية الاقتصادية والاجتماعية أو لتبرير أوضـاع الفقراء.

لقد أيد طه حسين اتجاه التحرر الدينى، ورفض تقـديس السلف والقدماء وثار على الأزهر وعلومه، وآمن بالتجديـد العقلى متفقا فى ذلك مع التيار الـذى قـاده محمـد عبـده، وناصره قاسم أمين الذى يرى ضرورة عـدم نسـخ القـديم والاحتذاء به كمثال بل علينا أن نقيم الحضـارة الإسـلامية القديمة بميزان العقل(٦٨).

وكرد فعل لهذا الاتجاه قويت اتجاهات السـلفيين، ولـم تستطيع زعامة السلفية أن تهاجم هذا الاتجاه الـذى يـؤمن بالعقل لفهم الدين هجوماً صريحاً، بل حاولت أن تشكك فـى هذا الاتجاه المفتوح على الغـرب، واتخـاذ الهجـوم علـى الغرب، وسيلة لنشر أفكارهـا. وصـفوة الصـفوة لهـؤلاء السلفيين المعاصرين هو حسن البنا. وهو باعتراف خصومة السياسيين من أذكـى الشخصـيات(٦٩) بـل وصـفه أحـد الاشتراكيين بالزعيم. وكان اتجاه حسن البنا يعالج كل شـئ معالجة وجدانية من منظور الدين، وكانت له قدرة شخصـية فى التأثير على الناس وإقناعهم(٧٠). وترجع أهميـة حركـة



حسن البنا إلى أنه رغم وفاته منذ نيف وثلاثين عاماً فلا زال له أنصار وأتباع، وما زالت دعوته كدعوة إسلامية محمدية قرآنية[٧١]، حية لم توؤد، بل إن نشاط الجماعات الإسلامية التى تنطلق من فكر حسن البنا، لا يمكن تجاهلها أو إنكار قوتها، ولهذه الجماعات أيديولوجية قادرة على الدخول إلى قلوب الجماهير من باب لا يغلق أبداً هو الدين، ولذا نجحت هذه الجماعة فى بث فكرة أن الإسلام دين ودولة فى شخصيات أفراد كثيرين، ونادت بأن مصر جزء من المجتمع الإسلامى[٧٢]، ونادى أتباعها بضرورة العمل بالإسلام، والعمل به فى كل نواحى الحياة، ومحاربة الغزو الفكرى[٧٣]. كما أن إحياء هذه الأمة يعتمد أساساً على الرجوع إلى الإسلام (وهم يريدون البيت المسلم والشعب المسلم). أما فصل الدين عن السياسة كما يطالب المجددون فبدعة أوروبية فى فكر صفوة الإخوان، كذلك فالتحرر العقلى مرتبط بالتحلل فى النفوس وفى الآراء وفى الأفكار[٧٤] ولذا فمن الضرورى تغلغل الدين فى تسيير حياتنا، فالقرآن دستورنا والرسول قدوتنا[٧٥].

وإزاء هذا التضارب بين القول بأن الدين والوطن

للجميع وما يترتب عليه من فصل الدين عن الدولة من جهة، والقول بأن الإسلام دين ودولة... مـن جهة أخـرى، وجـد الناس أنفسهم حائرين بين قيم متشابهات تصدر عن صفوتهم تحدد علاقة الدين بالدولة.

وثمة ظاهرة ساهمت الصفوة بتغييرها، هو التعليم، لأن التعليم التقليدى عقيم لا يؤدى وظيفته(٧٦). وقد ساهمت بعض الصفوة المصرية فى تغيير مسـار التعليم فى مصر، ونقلت نظم التعليم الغربية، وأنشأت مدارس ومعاهد تعليمية سـارت على الطريقة الغربية، مما ساعد على تكوين صلة فكرية بيننا وبين الغرب، وساعدت على نقل الأنظمة وأسـاليب الحكـم وتشكيل أنماط السلوك. ولقد هز نظام التعليم الجديـد الهالـة القديمة المتوارثة عن الأزهر والقيم التقليدية، وأقبـل النـاس على تعليم أولادهم فى المدارس الجديدة، وأصـبح عـددهم يتزايد عاما بعد عام. وكان أخطر ما ترتب على هذا الاتجاه، فصلنا عن التراث، حتى التراث العلمى، وابتعادنا عن أمجاد حضارتنا وجهلنا بمقومات ثقافتنا.

ومن أوائل الذين دعوا إلى التعليم العصرى بعد رفاعة الطهطاوى زكى مبارك ومحمد عبده الـذى المـح إلـى أن

أسباب التخاف فى المجتمع ترجع إلى الجهل. وبالتعليم يمكن أن نبنى كل شئ[٧٧]، (وهو السلاح الذى يحاربنا به الأعداء، وانتشاره أكبر دليل على رقى الأمة)[٧٨]. ولقد سعى محمـد عبده إلى إنشاء المدارس الخاصة ولتعليم أولاد الفقراء تعليماً عاماً إلى مستوى معين وليتعلموا حرفة يتكسبون منها، وأعلن أن الدولة لن ترقى إلا بتربية الطبقات الفقرة، والتعليم لكـل الطبقات حتى أولاد الفقراء[٧٩]، لإعدادهم لكسب العيش، مما أثار غضب المحافظين ضده[٨٠].

وكان طلعت حرب ممن طالبوا بإنشاء الجامعة الأهليـة باعتبارها خطوة عظيمة نحو إصلاح التعلـيم فـى مصـر، لإعداد رجال قادرين على كسب أرزاقهم لا للعمل الحكومى، وليتحملوا مسئولية الأعمال التى يزاولونها، وأكد أن الجامعة تعمل على تحويل الشعوب من حال إلى حـال[٨١]، ونـادى طلعت حرب بالاتجاه إلى التعليم الحديث ورفـض التعلـيم التقليدى لأنه عقيم لا يحقق المراد منه، وأعلن أن الغـرض من التعليم ليس إعداد الموظفين فقط، ولذا فمن الضـرورى الاهتمام بالتعليم الصناعى لإعداد أيدى مدربة.

كذلك آمن سعد زغلول بأن التعليم أسـاس الإصـلاح

والاستقلال، وضرورة إصلاحه، ولقد أعطى سـعد اهتمامـاً ملحوظاً لتعليم المرأة، واهتم بتعريب التعليم. وزود من عدد المدارس، ونشر التعليم بين أبناء الفقراء(٨٢).

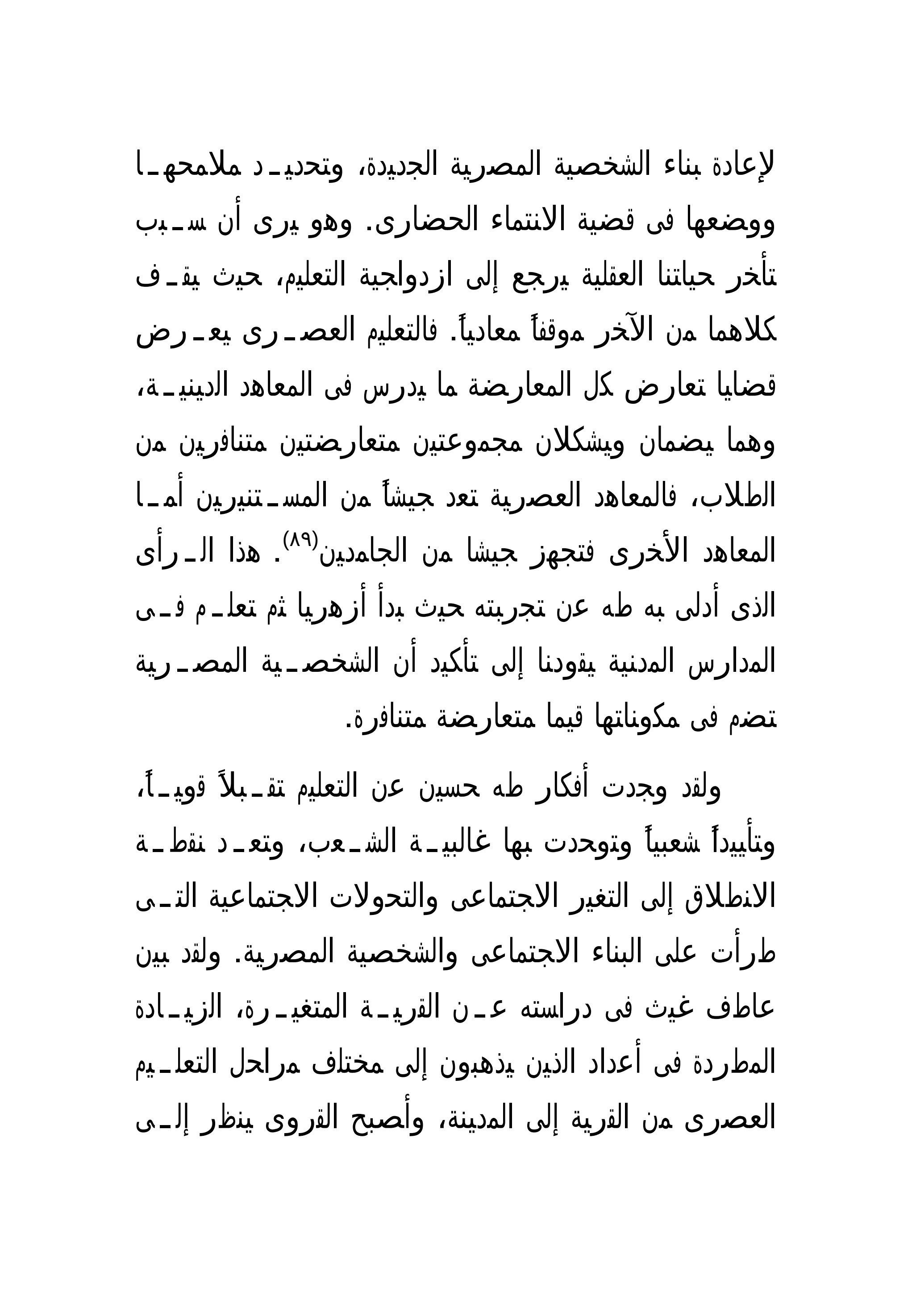
وكان أحمد لطفى السيد يكتب باستمرار مؤكـداً أنـه لا شئ أدل على مدنية الأمة من انتشـار العلـم فـى عقـول أفرادها(٨٣)، وبالتعليم نبنى كل شئ(٨٤)، وهو السـلاح الـذى يحاربنا به أعداؤنا، وانتشاره دليل على رقـى الأمـة، وأن الغرض من التعليم إصلاح الأخلاق، وتقويم العـادات، لأن التعليم يعلم الإنسان أنه إنسان، ودعا إلـى الاهتمـام بفـتح المدارس لتخريج أعداد كبيرة من الطلاب، وطالب بالمساواة فى التعليم بين الجنسين، وشدد على تعليم الفتاة، وأعلـن أن الأب الذى يعلم ابنته يخدم أمته(٨٥)، لأن هـدف التعلـيم أن يكون الإنسان، ويعد التعليم خطوة نحو تحريرها من استبداد الرجل. ولقد نادى لطفـى السـيد الأرسـتقراطى بـالتعليم الإجبارى حتى "تمحى الفروق السيئة التى جاءت من تعلـيم البعض دون البعض"(٨٦).

وكان لطه حسين دور لا ينكر ولن ينسى على التعلـيم والمتعلمين فى مصر، بل البلاد العربية كلها. فبفضل الشعار

الذى رفعه طه حسين "التعليم كالماء والهواء" فتح الباب على مصراعيه لأبناء المصريين الذين تعلموا ثـم علمـوا أبنـاء وطنهم وحملوا مسئولية أبناء الدولة العربية، وسـاهموا فـى يقظتها. وقد دعا طه حسين إلى المساواة فـى التعلـيم بـين المواطنين مساواة كاملة، ذكوراً وإناثـاً، أغنيـاء وفقـراء. وبفضل طه حسين وتطبيقه نظام التعليم المجانى انتشر التعليم فى مصر وآمن به المواطنون ودعا إلى فرض ضرائب من أجل التعليم المجانى. وبجهده تقرر إنشـاء ٣ جامعـات(*). وكان إيمان طه حسين بأهمية التعليم منطلقاً من دعوته بـأن الجهل عقبة فى سبيل تقدم المجتمـع(٨٧)، وأن التعلـيم هـو وسيلتنا للحفاظ على المقومات القومية للشخصية المصـرية. ولقد حمل طه حسين الدولة مسئولية التعليم حتى لا ينحـرف التعليم عن غرضه، ويحقق أهدافا غير الأهداف المرسـومة له(٨٨). وكان لدعوته بمجانية التعليم أكبر الأثر على تقريـب الفوارق بين الطبقات وزيادة الحراك الاجتماعى.

ولقد صاغ طه حسين أفكاره عن التعلـيم فـى كتـاب "مستقبل الثقافة فى مصر"، ويعبر هذا الكتاب عـن محاولـة

(*) هى جامعات الإسكندرية وعين شمس وأسيوط.



لإعادة بناء الشخصية المصرية الجديدة، وتحديـد ملامحهـا ووضعها فى قضية الانتماء الحضارى. وهو يرى أن سـبب تأخر حياتنا العقلية يرجع إلى ازدواجية التعليم، حيث يقـف كلاهما من الآخر موقفاً معادياً. فالتعليم العصـرى يعـرض قضايا تعارض كل المعارضة ما يدرس فى المعاهد الدينيـة، وهما يضمان ويشكلان مجموعتين متعارضتين متنافرين من الطلاب، فالمعاهد العصرية تعد جيشاً من المسـتنيرين أمـا المعاهد الأخرى فتجهز جيشا من الجامدين(٨٩). هذا الـرأى الذى أدلى به طه عن تجربته حيث بدأ أزهريا ثم تعلـم فـى المدارس المدنية يقودنا إلى تأكيد أن الشخصـية المصـرية تضم فى مكوناتها قيما متعارضة متنافرة.

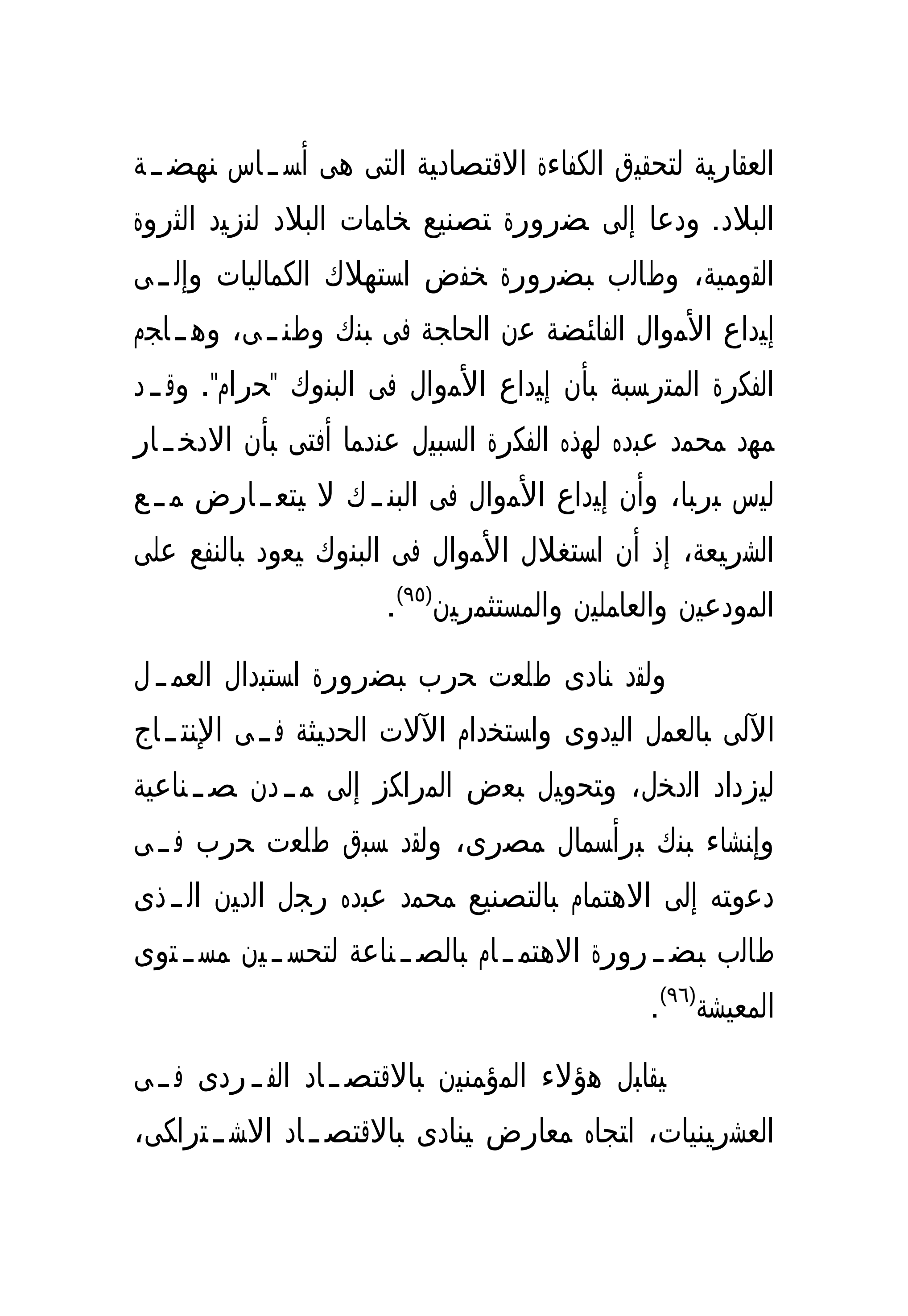
ولقد وجدت أفكار طه حسين عن التعليم تقـبلاً قويـاً، وتأييداً شعبياً وتوحدت بها غالبيـة الشـعب، وتعـد نقطـة الانطلاق إلى التغير الاجتماعى والتحولات الاجتماعية التـى طرأت على البناء الاجتماعى والشخصية المصرية. ولقد بين عاطف غيث فى دراسته عـن القريـة المتغيـرة، الزيـادة المطردة فى أعداد الذين يذهبون إلى مختلف مراحل التعلـيم العصرى من القرية إلى المدينة، وأصبح القروى ينظر إلـى

التعليم العصرى كوسيلة لحصول أبنه وأسرته علـى مزايـا اجتماعية واقتصادية متعددة تتعلق بالمركز الاجتماعى الـذى لم يعد مستنداً على العلاقات القرابية. كما أن القروى أصبح يبيع أرضه ليواجه نفقات تعليم ابنه فـى المدينـة[٩٠]. هـذه النظرة إلى التعليم العصرى والتحول مـن التعلـيم الـدينى تكشف لنا على مدى التغير الـذى طـرأ علـى الشخصـية المصرية بفضل فكرة آمن بها ودفع عنهـا بعـض صـفوة مصر.

وفى الطرف الآخر كان لجماعـة الأخـوان رأى فـى الجامعة المصرية. ويقول حسن البنا فـى موقـف عـرض الموجه الإباحية فى مصر "وكانت للبحث الجامعى والحيـاة الجامعية حينذاك فـى رؤوس الكثيـرين صـورة غريبـة، مضمونها أن الجامعة لن تكون علمانية إلا إذا ثـارت علـى الدين وحاربت التقاليد الاجتماعية المستمدة منـه، وانـدفعت وراء التفكير المادى المنقول عن الغرب"[٩١]... وكنت متألما لهذا أشد التألم بسبب تأرجح مصر بين إسلامها الغالى العزيز والغزو المسلح[٩٢]. وهو يستنكر انقسام التعليم بين تعليم دينى ينتهى بالأزهر وتعليم عصرى، يتميز كل منهما بخصائصه.

والتعليم الأول هو أثر الإسلام الباقى فى هذه الأمة، أما التعليم الآخر فهو نتيجة الاقتداء بالغرب، وهو يطالب بتوحيد التعليم فى مرحلته الأولى على أساس التربية الإسلامية[٩٣].

وفى مجال الاقتصاد ظهرت صفوة تؤمن بالنشاط الفردى، ودافعت عن الاستقلال الاقتصادى فى العقد الثانى من القرن العشرين، ودعت إلى إنشاء بنك وطنى بأموال مصرية يعمل لمصر ولمصلحة مصر تستهدف إنشاء صناعات وطنية وتفضيل المصنوعات الوطنية على المصنوعات المستوردة[٩٤]. ولقد كأن النشاط الاقتصادى فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى ثمرة الفكر الاقتصادى الحر، فهم آمنوا بالديموقراطية السياسية، وطالبوا بسياسة اقتصادية أصيلة تحمى الدولة من المنافسة الأجنبية، وتبغى إبعاد الأجنبى عن اقتصاديات البلاد!!. ولقد كان طلعت حرب قمة هذه الصفوة ورائد النهضة الصناعية المصرية والاقتصادية التى تؤمن وتبشر باقتصاد وطنى أصيل. ولقد دعا طلعت حرب فى مقالاته وخطبه وكتابه إلى حاجة مصر إلى بنك وطنى يعمل لمصلحة مصر، ولفت نظر المصريين إلى قيمة استثمار المال فى غير الثروة



العقارية لتحقيق الكفاءة الاقتصادية التى هى أساس نهضة البلاد. ودعا إلى ضرورة تصنيع خامات البلاد لنزيد الثروة القومية، وطالب بضرورة خفض استهلاك الكماليات وإلى إيداع الأموال الفائضة عن الحاجة فى بنك وطنى، وهاجم الفكرة المترسبة بأن إيداع الأموال فى البنوك "حرام". وقد مهد محمد عبده لهذه الفكرة السبيل عندما أفتى بأن الادخار ليس ربا، وأن إيداع الأموال فى البنك لا يتعارض مع الشريعة، إذ أن استغلال الأموال فى البنوك يعود بالنفع على المودعين والعاملين والمستثمرين[٩٥].

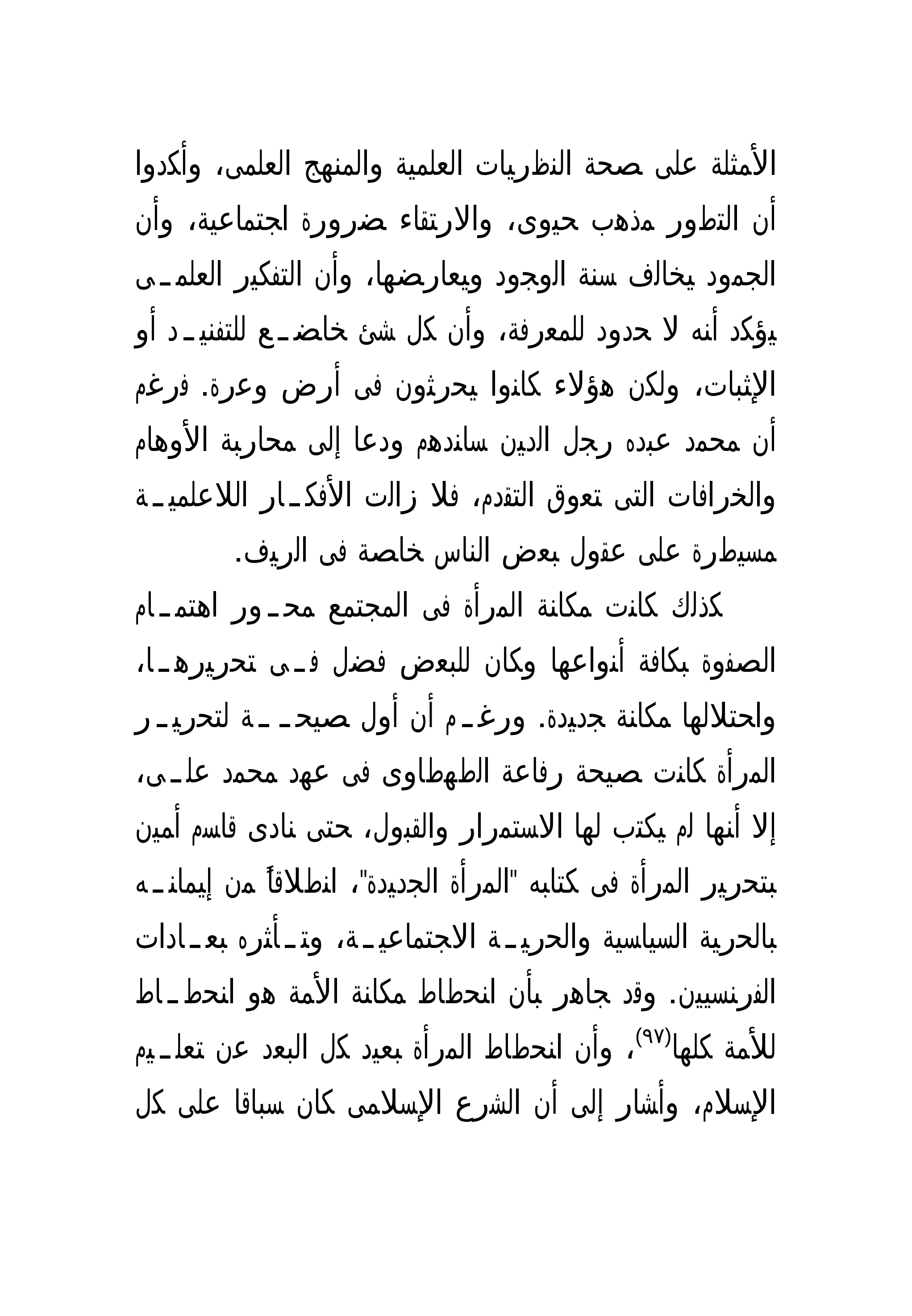
ولقد نادى طلعت حرب بضرورة استبدال العمل الآلى بالعمل اليدوى واستخدام الآلات الحديثة فى الإنتاج ليزداد الدخل، وتحويل بعض المراكز إلى مدن صناعية وإنشاء بنك برأسمال مصرى، ولقد سبق طلعت حرب فى دعوته إلى الاهتمام بالتصنيع محمد عبده رجل الدين الذى طالب بضرورة الاهتمام بالصناعة لتحسين مستوى المعيشة[٩٦].

يقابل هؤلاء المؤمنين بالاقتصاد الفردى فى العشرينيات، اتجاه معارض ينادى بالاقتصاد الاشتراكى،

ويدعو إلى تغيير البنية الاجتماعية الاقتصادية، ورفع شعار الاشتراكية نموذجاً لحل مشكلات مجتمعنا. هذه الفكرة الاشتراكية آمن بها بعض الاشتراكيين من المثقفين، وهؤلاء بثوا بين الناس أفكاراً تؤكد أن عوائق المجتمع هى التفاوت الطبقى، والملكيات الزراعية الشاسعة وجشع الإقطاعيين والرأسماليين.

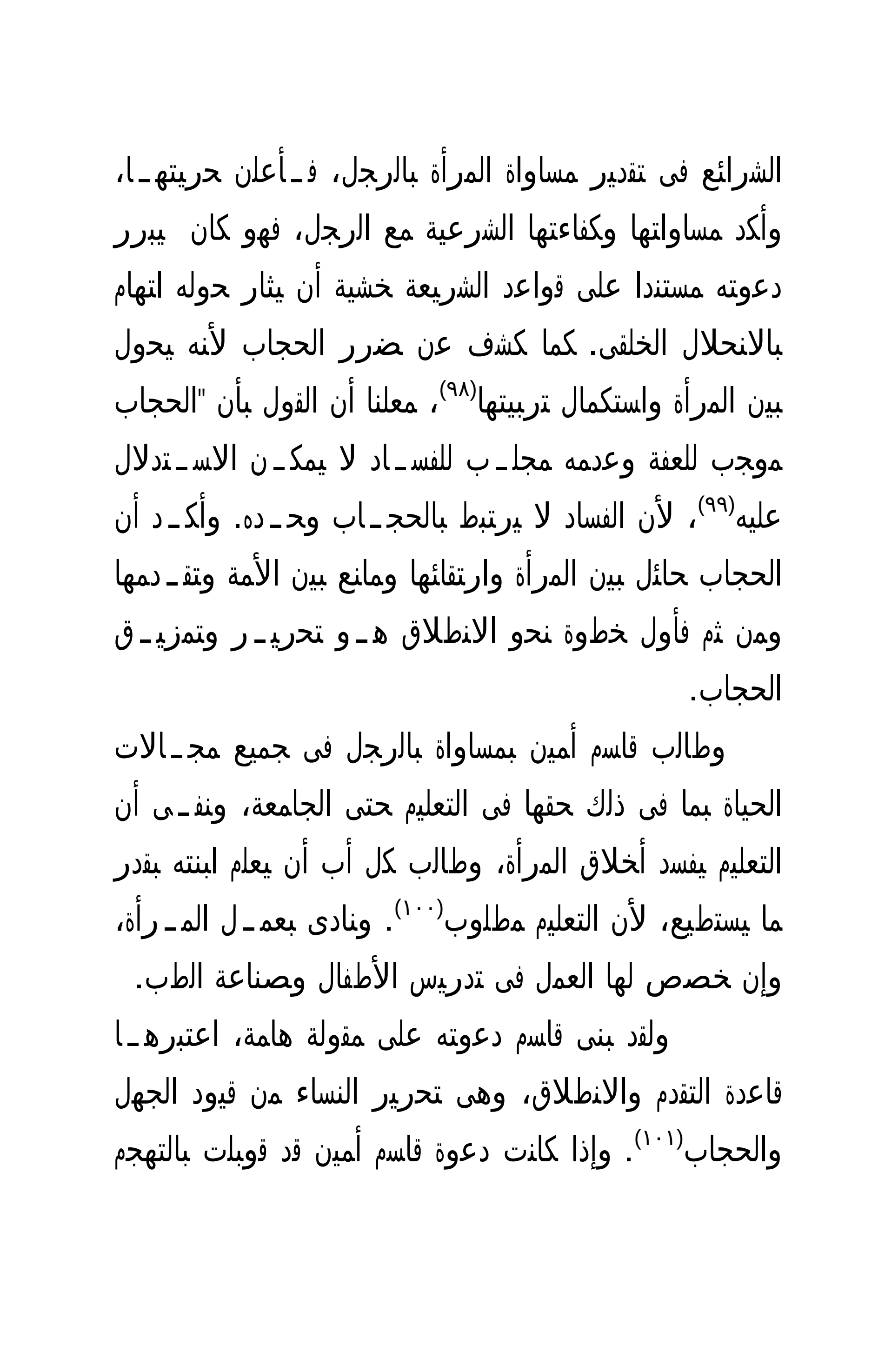
وهذان الرافدان المتناقضان الساعيان إلى التغلب على التخلف الاقتصادى وإيقاظ المجتمع من رقدة العدم، تركا بصماتهما واضحة على الشخصية المصرية. فكان أمام الناس أفكار متصارعة على كيفية اتساع الحاجات الاقتصادية واستثمار الموارد.

وكانت هناك نخبة تؤمن بالتفكير العلمى، قرأ أفرادها النظريات العلمية الحديثة وبهروا بها، كما اطلعوا على قواعد التفكير العلمى واقتنعوا به، وبشروا بالعلم ومناهجه فى مصر، ودعوا إلى التخلص من رواسب الفكر، وكانت هناك كتابات شبل شميل عن النشوء والارتقاء التى ظهرت فى عام ١٩١٠، وكتابات سلامة موسى، وإسماعيل مظهر وغيرهم. وهؤلاء حاولوا شرح النظريات العلمية وتبسيطها، وضرب



الأمثلة على صحة النظريات العلمية والمنهج العلمى، وأكدوا أن التطور مذهب حيوى، والارتقاء ضرورة اجتماعية، وأن الجمود يخالف سنة الوجود ويعارضها، وأن التفكير العلمـى يؤكد أنه لا حدود للمعرفة، وأن كل شئ خاضـع للتفنيـد أو الإثبات، ولكن هؤلاء كانوا يحرثون فى أرض وعرة. فرغم أن محمد عبده رجل الدين ساندهم ودعا إلى محاربة الأوهام والخرافات التى تعوق التقدم، فلا زالت الأفكـار اللاعلميـة مسيطرة على عقول بعض الناس خاصة فى الريف.

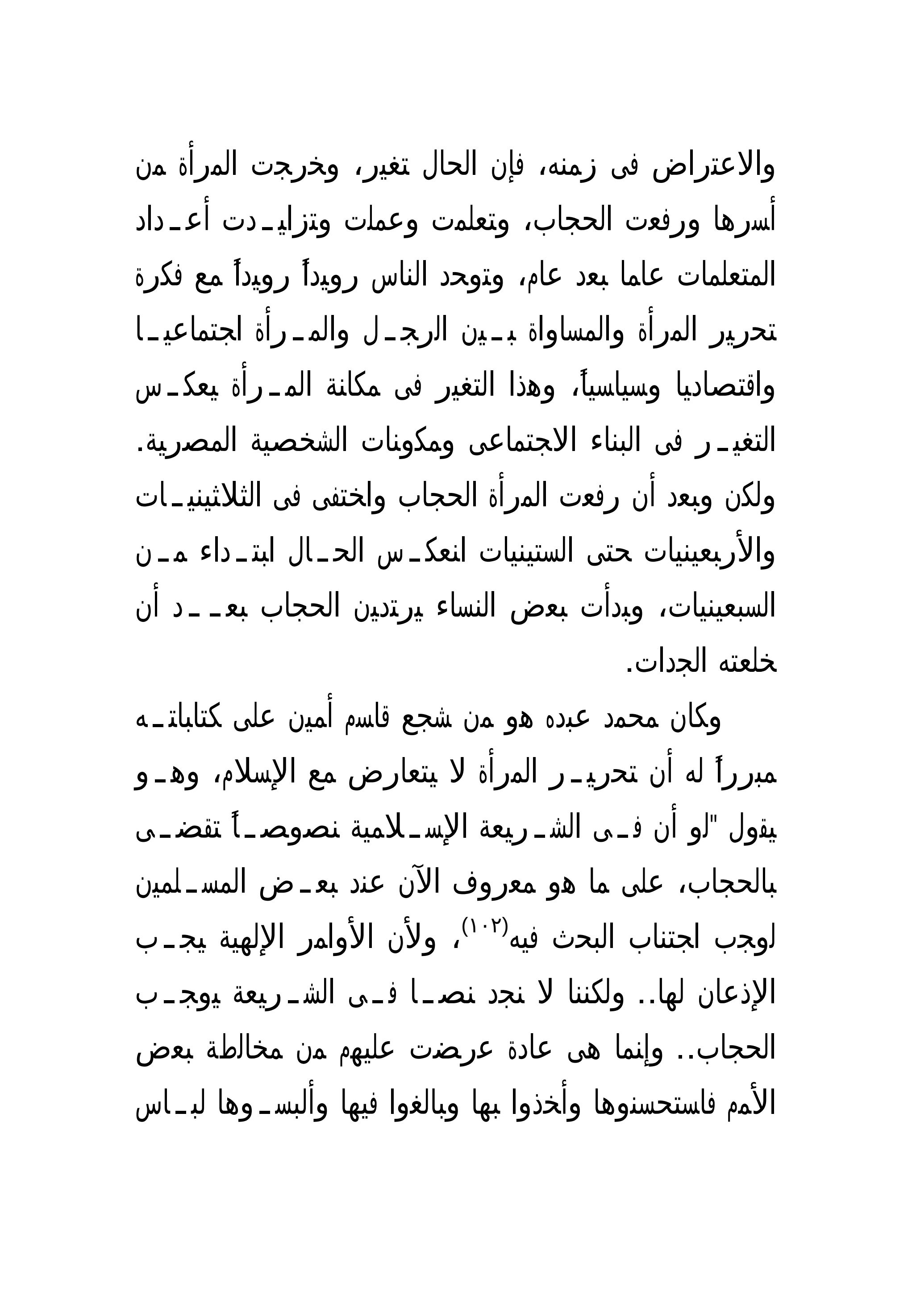
كذلك كانت مكانة المرأة فى المجتمع محـور اهتمـام الصفوة بكافة أنواعها وكان للبعض فضل فـى تحريرهـا، واحتلالها مكانة جديدة. ورغـم أن أول صيحـــة لتحريـر المرأة كانت صيحة رفاعة الطهطاوى فى عهد محمد علـى، إلا أنها لم يكتب لها الاستمرار والقبول، حتى نادى قاسم أمين بتحرير المرأة فى كتابه "المرأة الجديدة"، انطلاقاً من إيمانـه بالحرية السياسية والحريـة الاجتماعيـة، وتـأثره بعـادات الفرنسيين. وقد جاهر بأن انحطاط مكانة الأمة هو انحطـاط للأمة كلها[٩٧]، وأن انحطاط المرأة بعيد كل البعد عن تعاليـم الإسلام، وأشار إلى أن الشرع الإسلامى كان سباقا على كل



الشرائع فى تقدير مساواة المرأة بالرجل، فـأعلن حريتهـا، وأكد مساواتها وكفاءتها الشرعية مع الرجل، فهو كان يبرر دعوته مستندا على قواعد الشريعة خشية أن يثار حوله اتهام بالانحلال الخلقى. كما كشف عن ضرر الحجاب لأنه يحول بين المرأة واستكمال تربيتها(٩٨)، معلنا أن القول بأن "الحجاب موجب للعفة وعدمه مجلـب للفسـاد لا يمكـن الاسـتدلال عليه(٩٩)، لأن الفساد لا يرتبط بالحجـاب وحـده. وأكـد أن الحجاب حائل بين المرأة وارتقائها ومانع بين الأمة وتقـدمها ومن ثم فأول خطوة نحو الانطلاق هـو تحريـر وتمزيـق الحجاب.

وطالب قاسم أمين بمساواة بالرجل فى جميع مجـالات الحياة بما فى ذلك حقها فى التعليم حتى الجامعة، ونفـى أن التعليم يفسد أخلاق المرأة، وطالب كل أب أن يعلم ابنته بقدر ما يستطيع، لأن التعليم مطلوب(١٠٠). ونادى بعمـل المـرأة، وإن خصص لها العمل فى تدريس الأطفال وصناعة الطب.

ولقد بنى قاسم دعوته على مقولة هامة، اعتبرهـا قاعدة التقدم والانطلاق، وهى تحرير النساء من قيود الجهل والحجاب(١٠١). وإذا كانت دعوة قاسم أمين قد قوبلت بالتهجم



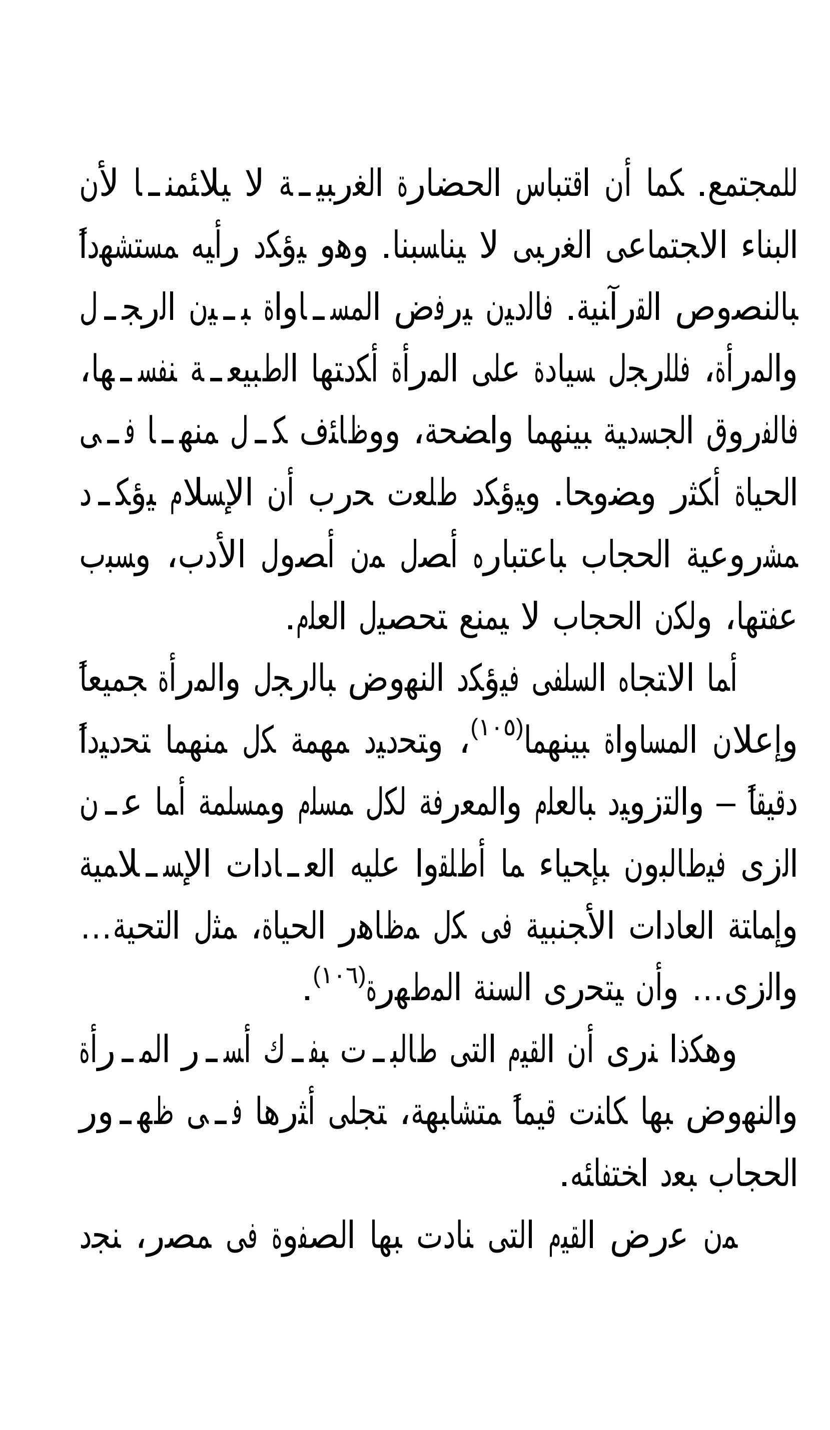
والاعتراض فى زمنه، فإن الحال تغير، وخرجت المرأة من أسرها ورفعت الحجاب، وتعلمت وعملت وتزايدت أعداد المتعلمات عاما بعد عام، وتوحد الناس رويداً رويداً مع فكرة تحرير المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسياً، وهذا التغير فى مكانة المرأة يعكس التغير فى البناء الاجتماعى ومكونات الشخصية المصرية. ولكن وبعد أن رفعت المرأة الحجاب واختفى فى الثلاثينيات والأربعينيات حتى الستينيات انعكس الحال ابتداء من السبعينيات، وبدأت بعض النساء يرتدين الحجاب بعد أن خلعته الجدات.

وكان محمد عبده هو من شجع قاسم أمين على كتاباته مبرراً له أن تحرير المرأة لا يتعارض مع الإسلام، وهو يقول "لو أن فى الشريعة الإسلامية نصوصاً تقضى بالحجاب، على ما هو معروف الآن عند بعض المسلمين لوجب اجتناب البحث فيه[١٠٢]، ولأن الأوامر الإلهية يجب الإذعان لها.. ولكننا لا نجد نصا فى الشريعة يوجب الحجاب.. وإنما هى عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأمم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالغوا فيها وألبسوها لباس

الدين كسائر العادات الضارة. وأكد أن الشريعة خولت للمرأة ما للرجال من حقوق وألقت عليها تبعـة أعمالهـا المدنيـة والجنائية[١٠٣]، وللمرأة الحق فى إدارة أمولها... وكان محمد عبده يستشهد بنصوص من القرآن وروايات مـن الحـديث وأقوال أئمة الفقه وكلها واضحة جلية تؤكد عنده أن ا تعالى قد أباح للمرأة كشف وجهها وكفيها، وذلك للحكـم التـى لا يصعب أداركها على كل منسى عقل.

وكان لدعوة تحرير المرأة أنصار بين المثقفين، فسلامه موسى يكتب المرأة ليست لعبة الرجل. ودافع لطفـى السـيد وطه حسين وطلعت حرب وخالد محمد خالد عن حق المرأة فى التعليم وناصروها فى الجامعة، فهى إنسانة لها مثل مـا للرجل من حقوق وعليها ما عليـه مـن واجبـات مدنيـة وسياسية.

ولكن الأرض لم تكن ممهدة أمام تحرير المرأة، فقد ثار رجال الدين وغيرهم، بل إن طلعت حرب نفسه ثـار ضـد قاسم أمين وكتب كتابه عن "تربية المرأة والحجاب"[١٠٤] يدعو فيه إلى الحجاب، وأن تغيير وضع المـرأة المسـلمة بدعـة ينشرها المستعمر الأجنبى لتنحـل المقومـات الاجتماعيـة



للمجتمع. كما أن اقتباس الحضارة الغربية لا يلائمنا لأن البناء الاجتماعى الغربى لا يناسبنا. وهو يؤكد رأيه مستشهداً بالنصوص القرآنية. فالدين يرفض المساواة بين الرجل والمرأة، فللرجل سيادة على المرأة أكدتها الطبيعة نفسها، فالفروق الجسدية بينهما واضحة، ووظائف كل منها فى الحياة أكثر وضوحا. ويؤكد طلعت حرب أن الإسلام يؤكد مشروعية الحجاب باعتباره أصل من أصول الأدب، وسبب عفتها، ولكن الحجاب لا يمنع تحصيل العلم.

أما الاتجاه السلفى فيؤكد النهوض بالرجل والمرأة جميعاً وإعلان المساواة بينهما(١٠٥)، وتحديد مهمة كل منهما تحديداً دقيقاً – والتزويد بالعلم والمعرفة لكل مسلم ومسلمة أما عن الزى فيطالبون بإحياء ما أطلقوا عليه العادات الإسلامية وإماتة العادات الأجنبية فى كل مظاهر الحياة، مثل التحية... والزى... وأن يتحرى السنة المطهرة(١٠٦).

وهكذا نرى أن القيم التى طالبت بفك أسر المرأة والنهوض بها كانت قيماً متشابهة، تجلى أثرها فى ظهور الحجاب بعد اختفائه.

من عرض القيم التى نادت بها الصفوة فى مصر، نجد

أن حركة التجديد والتغير بعد كبوة عرابى، بدأت بشخصية محمد عبده ولكن ما نادى به محمد عبده لم يجد إجماعاً من الصفوة، بل أوجد حركات فكرية مضادة، وتعارض القيم والنماذج والسلوك التى ينادى بها الصفوة، مما أدى إلى بلبلة اجتماعية وتناقضات فكرية، وتخالف الصورة السائدة عن المجتمع التقليدى المستقر، وشخصياته الآمنة، ولقد انعكس هذا التعارض بين الأفكار التى تنادى بها الصفوة على الشخصيات المصرية التى توحدت بقيم غير محكمة. وقد عبر يحيى حقى عن هذا التناقض ممثلا فى بطل قنديل أم هاشم. هذا البطل الذى يؤمن بالعلم والخرافات، كما وضح فى شخصيات أحفاد السيد عبد الجواد عند نجيب محفوظ فى قصة السكرية كما بينت دراسة سعيد فرح عن توجيهات قيم الصبية[١٠٧]، أن القيم التى توحد بها الصغار قيم متشابهات، نفس النتيجة توصل إليها غنيم وأبو النيل[١٠٨] اللذين بينا أنه ثمة تباين فى القيم عند العمال المصريين وبالتالى تباعد بين قيم العمال المنتجين، وغير المنتجين. وقد أوضح حمدى ياسين[١٠٩] أن المجتمع المصرى تحكمه قيم سالبة وقيم موجبة، وأنهما يتعايشان معاً، كما أن الإحساس بالقيم السالبة

والموجبة يتباين بين الطلبة والعمـال والفلاحـين والعمـال والموظفين، ولكنهم أبناء مجتمع واحد عند أفراد شعب واحد.

قائمة المراجع

(١) بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجـوهرى وآخرون، الإسكندرية دار الجامعات المصرية، ١٩٧٢.

(٢) Boyd David: Elite and their education. Winelsor Borks Neer publication Comp Ltd ١٩٧٣. P. ٢٢.

(٣) Boyed David: Elite and their education. Windsor Borks. Op. Cit. P. ٢٢.

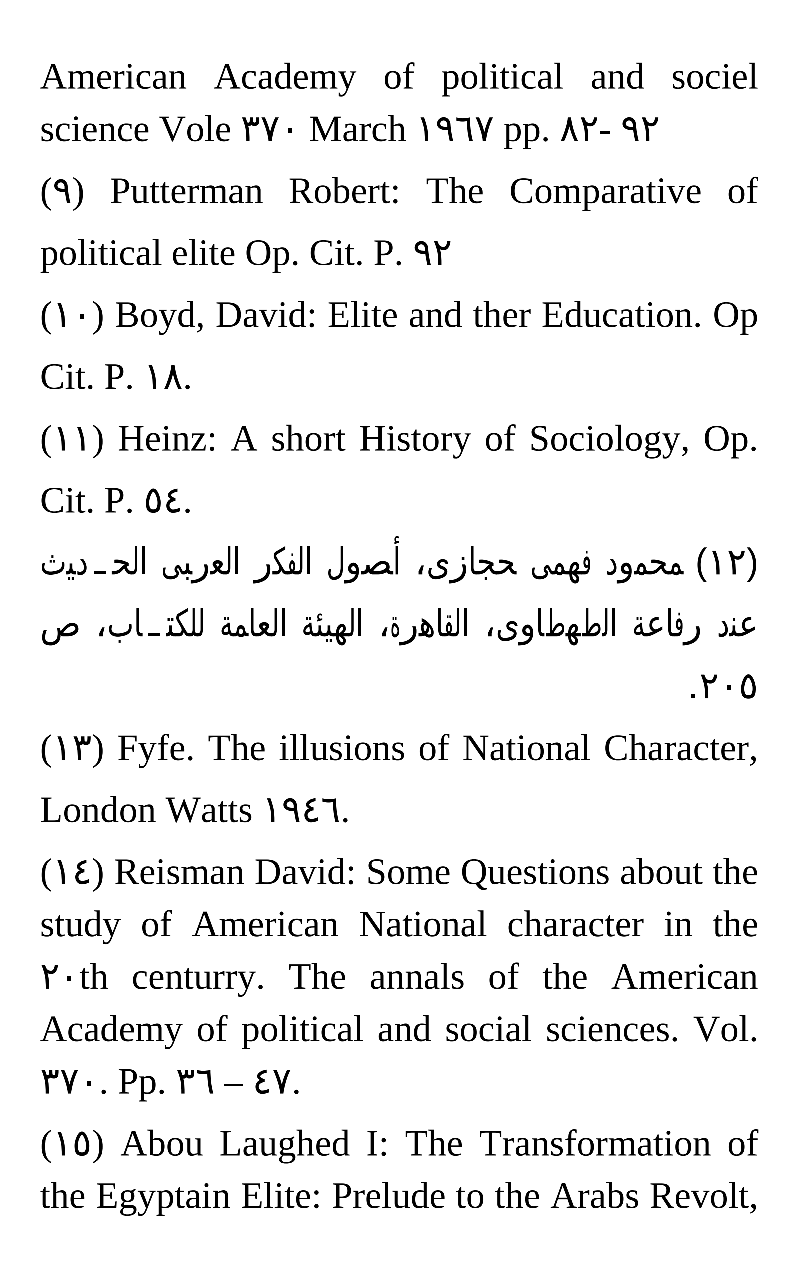
(٤) Putterman Robert: The Comparative study of political Elites. England Cliffs. Prentic Hall ١٩٧٦. P. ١٠٧.

(٥) Ibid. p. ١٢٨.

(٦) أفجوست ميشين، الديمقراطية البرجوازية فى النظريـة والتطبيق، ترجمة فؤاد عبد الحلـيم. القـاهرة، دار الثقافـة الجديدة، ١٩٨٠، ص ٧٤.

(٧) Maus Heinz: A Short History of Sociology. London Routledge & Kegan Paul ١٩٧١ p. ٩٩.

(٨) Viatanen Reino: French National Character in the twentieth Century. The Annals of the



American Academy of political and sociel science Vole ٣٧٠ March ١٩٦٧ pp. ٨٢- ٩٢

(٩) Putterman Robert: The Comparative of political elite Op. Cit. P. ٩٢

(١٠) Boyd, David: Elite and ther Education. Op Cit. P. ١٨.

(١١) Heinz: A short History of Sociology, Op. Cit. P. ٥٤.

(١٢) محمود فهمى حجازى، أصول الفكر العربى الحـديث عند رفاعة الطهطاوى، القاهرة، الهيئة العامة للكتـاب، ص ٢٠٥.

(١٣) Fyfe. The illusions of National Character, London Watts ١٩٤٦.

(١٤) Reisman David: Some Questions about the study of American National character in the ٢٠th centurry. The annals of the American Academy of political and social sciences. Vol. ٣٧٠. Pp. ٣٦ – ٤٧.

(١٥) Abou Laughed I: The Transformation of the Egyptain Elite: Prelude to the Arabs Revolt,

Middle East Journal Vol, ٢١ No, ٣. ١٩٦٧ pp. ٣٢٥ – ٣٤٤.

(١٦) عبد اللطيف حمزة، أدب المقالة الصحفية فى مصـر، الجزء السادس، القاهرة دار الفكر العربى ١٩٥٤ ص ٤٠.

(١٧) Reisman David: Some questions about the study of the American National character in the ٢٠th Century. Op. cit. P. ٤٧.

(١٨) Abou Laughed: The Transformation of The Egyptain Elite Op. Cit.

(١٩) محمود فهمى حجازى، أصول الفكر العربى الحـديث. مرجع سابق، ص ٣٦.

(٢٠) نفس المرجع، ص ٧٩.

(٢١) نفس المرجع، ص ١٦.

(٢٢) نفس المرجع، ص ٢٥.

(٢٣) Akhavi Shahrough: Egypt New – Patrimonial Elite: In Frank Chateau (ed) Political Elites and Political Development in the middle East.

(٢٤) Afaf Loutfi El Sayed: The Role of Ulama in Egypt during the early Nineteenth century.

In P. N. Holt (ed). Political and Social change in Egypt. London. Oxford in ١٩٦٨.

(٢٥) محمود فهمى حجازى، أصول الفكر العربى الحـديث، مرجع سابق، ص٩ – ١٠.

(٢٦) محمود فهمى حجازى، نفس المرجع، ص ٨.

(٢٧) Akhave Shahrough : Egypt Neo – Patrimonial Elite, op. cit. P. ٨١.

(٢٨) صبحى وحيده، فى أصول المسألة المصـرية، طبعـة جديدة، مكتبة مدبولى، ص ٢٥٩.

(٢٩) Maus Heinz: A Short History of Sociology op. cit. P. ٩٩.

(٣٠) محمد على محمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، ص ٣٥٠.

(٣١) Merton, Robert: Social Theory and Social Structure، Revised edition، Glencoe. Free Press. ١٩٦٣. P. ٤٩٩.

(٣٢) Boyed D avid: Elite and their education op. cit. P. ٢٨٦.

(٣٣) Boyed David: Elite and their education,

op. cit. P. ١٣٤.

(٣٤) Horani, A: Arabic Thought in the Liberal thought. ١٧٩٩ - ١٩٣٩ London Oxford Uni press. ١٩٦٢. P. ١٣١.

(٣٥) عباس العقاد، محمد عبده، القـاهرة، مكتبـة مصـر (سلسلة أعلام العرب، العدد الأول) ١٩٦٢ ص ٧٠.

(٣٦) زكى فهمى، صفوة العصر فى تاريخ ورسوم مشاهير رجال مصر، القاهرة، مكتبة الاعتماد ١٩٢٦، ص ٥٣٦.

(٣٧) عباس العقاد، سعد زغلول. القاهرة، مكتبـة حجـازى ١٩٣٦، ص٤٩، ٥٠.

(٣٨) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لقاسـم أمـين. تحقيـق ودراسة محمد عمارة، بيروت - المؤسسـة العربيـة سـنة ١٩٧٦، ص ٢٠.

(٣٩) زكى فهمى، صفوة العصر، المرجـع السـابق، ص ٣٨٦.

(٤٠) حمدى السكوت، طه حسين تأليف حمـدى السـكوت ومارسدن جونز – القاهرة، قسم النشر بالجامعة الأمريكيـة ١٩٧٥. ص ٤.

(٤١) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعيـة، القـاهرة، دار الشهاب، ص ١٥، ١٦.

(٤٢) Putterman Robert: The Comparative study of Political elite. op. cit. Pp. ٧٦ – ٧٨.

(٤٣) عبد ا   العروى، أزمة المثقفـين العـرب تقليديـة أم تاريخانية. ترجمة ذوقان قرقرط. بيروت المؤسسة العربيـة للدراسات والنشر ١٩٧٨، ص٤٦.

(٤٤) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبـده، الجـزء الأول، تحقيق ودراسة محمد عمـارة. بيـروت المؤسسـة العربية للدراسات والنشر، ص ٣٣٠.

(٤٥) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سـابق، ص ٧.

(٤٦) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سـابق، ص ١٣٥.

(٤٧) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سـابق، ص ١٦٧.

(٤٨) حسن البنا، مذكرات الداعى والداعيـة. القـاهرة، دار الشهاب ص ٢٥٧.

- رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشـتراكية فـى مصـر: ١٩٠٠ – ١٩٢٥، الطبعة الثانية القاهرة، دار الثقافة الجامعية ص ٢٤٦.

(٤٩) Chateau Frank: Political elite and Political development, Princton Uni, Priston N. J. ١٩٦٥, P. ٦.

(٥٠) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لقاسم أمـين، المرجـع السابق، ص ١٣٣.

(٥١) عبد العزيز شـرف، طـه حسـين وزوال المجتمـع التقليدى. القاهرة، الهيئة العامة للكتـاب سـنة ١٩٧٧، ص ١٦٥.

(٥٢) عباس العقاد، رجال عرفتهم القاهرة، كتـاب الهـلال، ١٩٦٣.

(٥٣) عبد العزيز شـرف، طـه حسـين وزوال المجتمـع التقليدى، مرجع سابق، ص ٩٢٨.

(٥٤) رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصـر، ١٩٠٠ – ١٩٢٥، مرجع سابق، ص ٣٢.

(٥٥) Leonard Binder: Egypt The integrative Revoulition, in: Lucian W. Pye & Sindney

Verba. Political Culture and political Development, Princton Uni princton N. J. ١٩٦٥ p. ٤١٩.

(٥٦) Tachatau Frank: Introduction. Political Elites and political. Development in the Middle East. In Frank (ed) op. cit. P. ٤.

(٥٧) Putterman: The comparative study of political elite, Op. cit. P. ١٠٨.

(٥٨) Goldthorde J. E.: The Sociology of third world, Cambridge. Cambridge Uni press. ١٩٧٥. Pp. ١٣ – ١٤.

(٥٩) Heinz Maus: A short History of sociology. Op. cit. P. ٥٨.

(٦٠) Leonard Binder: Egypt The integrative Revolutoin op. cit. P. ٤٤٣.

(٦١) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سـابق، ص ٦٩.

(٦٢) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبـده، الجـزء الأول، مرجع سابق، ص ٣٥٧.

(٦٣) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبـده، الجـزء الأول، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

(٦٤) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبـده، الجـزء الثانى، مرجع سابق، ص ٣١٨.

(٦٥) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبـده، الجـزء الأول، مرجع سابق ص ١٤٨.

(٦٦) خالد محمد خالد، من هنا نبدأ، الطبعة التاسعة، القاهرة مؤسسة الخانجى ١٩٥٨، ص ٤٤.

(٦٧) نفس المرجع، ص ٤٤.

(٦٨) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لقاسم أمـين، مرجـع سابق، ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٦٩) رفعت السعيد، حسن البنا من ... كيـف .. ولمـاذا ؟ القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٧٧ ص ٤٩.

(٧٠) ميشيل ريتشارد، أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين، تأليف ريتشارد ميتشد، ترجمة منى أنـيس وعبـد السـلام رضوان، الجزء الثانى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ص ٢٧٨.

(٧١) حسن البنا مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٧٢) حسن البنا، من رسائل الأخوان المسلمين، القاهرة، دار الطباعة والنشر الإسلامية، ص ١٦.

(٧٣) حسن البنا، أيديولوجية جماعة الإخـوان المسـلمين، الجزء الثانى، مرجع سابق، ١٤٥.

(٧٤) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مرجع سـابق، ص ٥٣.

(٧٥) حسن البنا، من رسائل الإخـوان المسـلمين، مرجـع سابق، ص ٧٩.

(٧٦) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبـده، مرجـع سابق، الجزء الثالث، ص٣١٧.

(٧٧) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبـده، مرجـع سابق، الجزء الأول ص ١٥٩.

(٧٨) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبده، المرجـع السابق، الجزء الأول، ص ١٠٢.

(٧٩) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبـده، مرجـع سابق، الجزء الثالث، ص ٣٦٠.

(٨٠) Horani. A: Arabic Thought in Liberal thought. Op. cit. P. ١٣٤.

(٨١) محمد طلعت حرب، مجموعة خطب محمـد طلعـت حرب، جمعتها والتزمت بطبعها مطبعة مصر، ١٩٢٧، ص ١٣٧.

(٨٢) Horani, A.: Rrabic Thought in Liberal thought, op cit. P. ٢١٠.

(٨٣) لطفى السيد، المنتخبات، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٣٧، ص ١٠٢ – ١٠٥.

(٨٤) لطفى السيد، المنتخبات، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ٨٨.

(٨٥) لطفى السيد، المنتخبات، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ١١٦.

(٨٦) لطفى السيد، المنتخبات، الجزء الأول، المرجع السابق، ص ٧٦.

(٨٧) عبد العزيز شـرف، طـه حسـين، زوال المجتمـع التقليدى، مرجع سابق، ص ١٧٣.

(٨٨) عبد العزيز شرف، نفس المرجع، ص ٢٢٥.

(٨٩) عبد العزيز شرف، نفس المرجع، ص ١٧١.

(٩٠) محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعى فـى المجتمـع

القروى، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ص ٣٨٠.
(٩١) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية: مرجع سـابق، ص ٥٣.
(٩٢) نفس المرجع، ص ٥٤.
(٩٣) حسن البنا، من رسائل الأخـوان المسـلمين: مرجـع سابق، ص ٣٢.
(٩٤) محمد طلعت حرب، علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة. القاهرة، دار الجريدة ١٩١٣ – مجموعة خطب طلعت حرب – المرجع السابق.
(٩٥) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبده، جزء أول، ص ٦٧٦.
(٩٦) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبده، جزء أول، ص ٦٧٤.
(٩٧) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لقاسم أمـين، مرجـع سابق، جزء ٢ ص ١٤، ١٥.
(٩٨) محمد عمارة، المرجع السابق، جـ ٢ ص ١٩٧.
(٩٩) محمد عمارة، نفس المرجع، جـ ٢، ص ٥٨، ٥٩.
(١٠٠) محمد عمارة، نفس المرجع، جـ ٢، ص ١٧١.

(١٠١) محمد عمارة، نفس المرجع، جـ ٢، ص ٢٢٩.
(١٠٢) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبده، الجـزء الأول، المرجع السابق، ص ١٠٧.
(١٠٣) محمد عمارة، الأعمال الكاملة لمحمد عبده، المرجـع السابق، ص ١٠٩.
(١٠٤) محمد طلعت حرب، تحرير المرأة والحجاب، القاهرة ١٨٩٩.
(١٠٥) حسن البنا، رسائل والداعية. المرجع السـابق، ص ٤١.
(١٠٦) حسن البنا، نفس المرجع، ص ٩١.
(١٠٧) محمد سعيد فرح: البناء الاجتمـاعى والشخصـية، راجع الفصل الثامن، رسالة دكتوراه، المرجع السابق.
(١٠٨) سيد محمد غنيم، بحث علاقة القيم بالكفاية الإنتاجيـة لدى العمال الصناعيين، إشراف سيد محمد غنـيم ومحمـود السيد أبو النيل، جامعة عين شمس، كلية الآداب، ١٩٧٨.
(١٠٩) حمدى ياسين، دراسـة بعـض السـمات المميـزة للشخصية المصرية جامعة عين شمس، كلية البنات ١٩٧٩.

الفصل الثانى عشر

التحولات الاجتماعية وتغير أدوار الصفوة

دراسة تحليلية لبعض نماذج جماعات الصفوة الريفية(*)

مقدمة فى مشكلة البحث

فى إطار خصوصية المجتمع المصرى، تتعدد الأنمـاط الثقافية للمجتمع الريفى من أهـل الـوادى والـدلتا والبـدو المستحدث فى تاريخ مصر الحديث. ومجتمع الفيوم-مجتمـع البحث- يجسد تعدد الأنماط الثقافية، فهو حسب مقولة جمال حمدان "مصر الصغرى"(١)، نظرا لملامح التباين من حيـث طبوغرافية المكان كبيئة جغرافيـة، والنشـاط الاقتصـادى، وخصائص السكان، وتعدد أنماطه الثقافيـة، التـى تـنعكس

(*) كتبت هذا الفصل الدكتورة عايدة عبدالفتاح، أستاذ علم الاجتمـاع المساعد بكلية البنات، جامعة عين شمس.

بالضرورة فى البناء الاجتماعى. لذا تتباين الأبنية الاجتماعية فى القطاع الريفى لمجتمع الفيوم، حيث يتكون مـن نمطـين أساسيين هما: بدو، وريف[٢]. وينسحب هذا التبـاين علـى ملامح بناء القوة وتشكيل جماعات الصفوة، وما يرتبط بهـا من أدوار. وقد توجهت الباحثة لدراسة دور جماعات الصفوة الريفية فى ظل التبيان الثقافى (ريف- بدو)، وما يكشف عنه هيكل الأدوار من مظاهر انحراف الدور. ومن هنـا تحـدد مشكلة البحث فى قضية أساسية هى: "إلى أى مدى تتحـدى جماعات الصفوة وأدوارها وفقاً للتحولات الاجتماعية عبـر فترات زمنية متعاقبة، وما مـدى تبـاين تشـكل جماعـات الصفوة، وما يرتبط بها من أدوار بحسـب تبـاين الأنمـاط الثقافية للمجتمع الريفى (ذات أصول بدويـة وذات أصـول زراعية)".

وبناء على ذلك تتبلور مشكلة البحث فى التساؤلات التالية:

ما دور التحولات الاقتصادية والاجتماعية فـى تشـكل بناء القوة فى الريف المصرى ؟

ما ملامح بناء القوة بمجتمع البحث فى إطـار التبـاين

ريف- بدو؟

من هم جماعات الصفوة داخل مجتمع البحث ؟

ما هو هيكل الأدوار المنوطة بجماعات الصفوة ؟ وما ملامح انحراف الدور لديهم؟

الإطار النظرى

ينطلق هذا البحث فى تحليل المادة الميدانية، فى إطـار تصورى بنائى، حيث رؤية مجتمع البحـث كبنـاء تتفاعـل وحداته، يبرز من خلاله مفهوم الصفوة، كمفهوم محورى فى تحليل البناء الاجتماعى بوجه عام، وبناء القـوة على وجـه الخصوص. وفى نطاق تحليل بناء القوة نقترب إلـى القـوة باعتبارها "القدرة الاجتماعية على إصدار قرارات ملزمـة، ويترتب عليها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع والمجتمـع المحلى والجماعة"[٣]. وهذا المفهوم للقوة يعكس محددات بناء القوة من حيث ارتباطها بوضع اجتماعى، وتتطلـب مـوارد وإمكانيات، وتعكس طابعاً إلزامياً، ويترتب عليها آثار.

وفقا لذلك، ترتبط القوة بوضع اجتماعى، يشغله الفـرد

فى المجتمع أو الجماعة، وتعتمد على موارد وإمكانيات مـن خلال ما يتمتع به الفرد من (ذكاء، مهارة، ثـروة، سـلطة)، وهذه الإمكانيات تخلق وضعاً اجتماعياً يتحول بـدوره إلـى قوة. وقد تمارس القوة بشكل فردى أو من خلال جماعـة أو تنظيم أو مؤسسة. كما أن القرارات التى تمارس من خلالها، تكشف إلزامية القوة وتضفى عليها طابعا اجتماعياً. حيث إن القرارات ملزمة، بمعنى أن الأطراف المتلقية لهذه القرارات سوف تقبلها، حتى رغما عنها، لأنهـم يعتبرونهـا قانونيـة وشرعية. فضلا عن ذلك يترتب على القوة نتـائج، تعـرف بالآثار الناتجة عن القرارات، واستخدام القوة قد يكون له أثر عميق، بحيث تحدث تغيرات واسعة النطاق [٤].

وعلى جانب آخر، فإن هذا البحـث محاولـة لاختبـار بعض أطروحات التراث، سواء التى تتعلق بنماذج السـلطة فى المجتمع أو دورها فى النهوض بالمجتمع وتغييره. هنـا نقترب من النماذج الشهيرة للسلطة الشرعية عند ماكس فيبر، منها نماذج السلطة التقليدية والسـلطة القانونيـة. فالسـلطة التقليدية ترتكز على قدسية التقاليد وشـرعية المكانـة التـى يحتلها الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلـة للسـلطة

المستندة إلي التقاليد. أما السلطة القانونية فإنها نموذج عقلـى رشيد يرتكز على قواعد ومعايير موضوعية وغير شخصية، حيث يكون للذين يتولون مقاليد السلطة الحق فـى إصـدار القواعد بهدف اتباعها والحفاظ عليها[٥]. وهنا تظهر هيمنـة وسيطرة أي من نمطى السلطة داخل المجتمع حسب ما يتمتع به أي منهما من قوة وقدرة على اتخاذ القرار، وقوة أسـاليب الضبط [٦].

كما أوضح التراث أن عملية التغير تبـدو مـن خـلال تصارع بين قوة حديثة وأخرى تقليدية. وفى إطار المجتمـع الريفى، يميل العلماء إلى التفرقة بـين الصـفوة القديمـة و الصفوة الجديدة. ترتبط الأولى بالبنـاء التقليـدى للمجتمـع وبأصحاب السلطة التقليدية كالعمد والمشايخ، أمـا الصـفوة الجديدة فإنها ترتبط بالبناء الجديد داخل المجتمع، وتتكون من أولئك الذين تلقـوا تعليمـاً علمانيـاً، ويشـكلون مناصـب بيروقراطية إدارية. وهنا يرتبط بالصفوة الجديدة دور بـارز فى حمل مشعل التغيير عـن طريـق نشـر قـيم الإنجـاز والعلمانية، من خلال سيادة السلطة القانونية علـى السـلطة التقليدية [٧]. ومن ثم يحدث صراع بين نمطى السلطة حـول

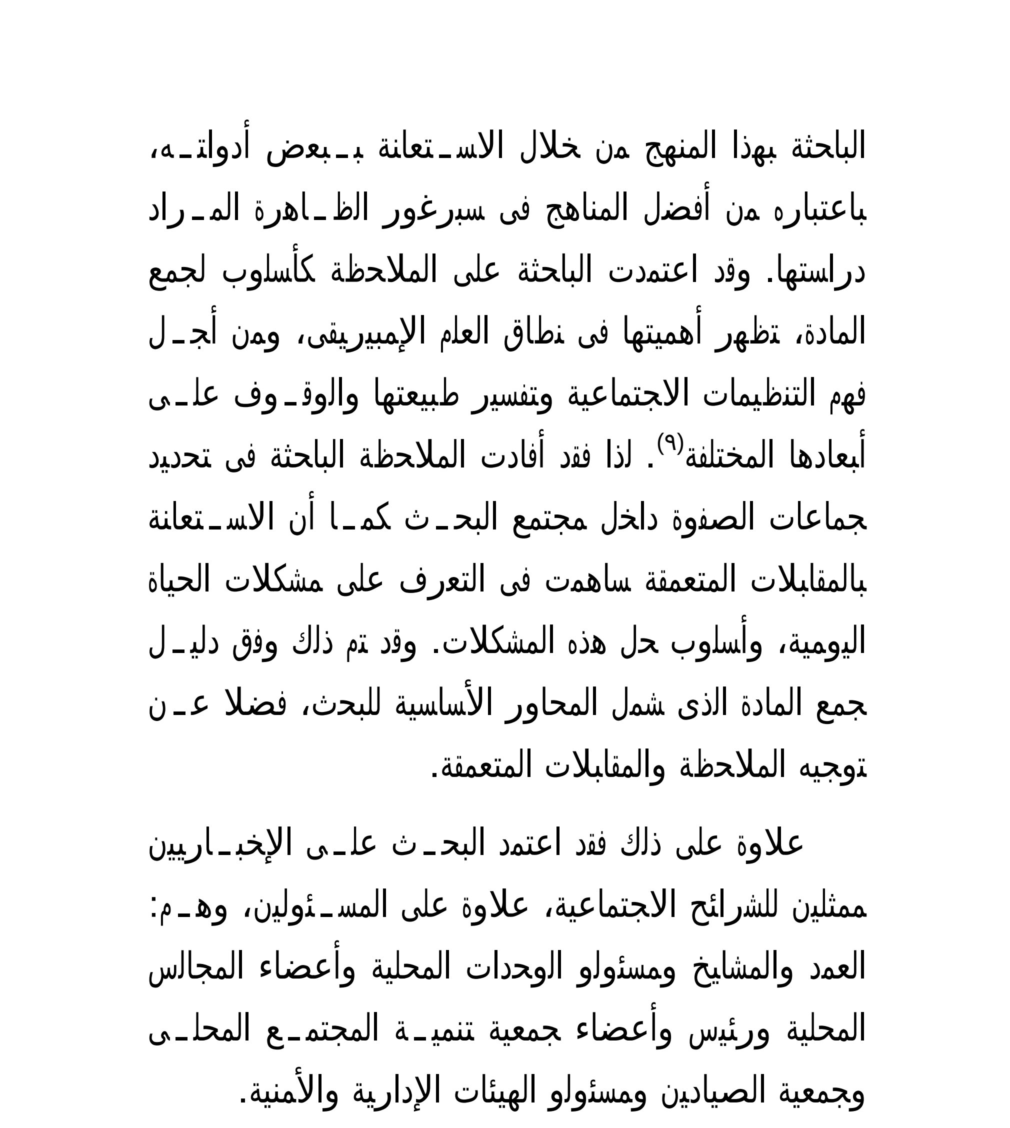
لمن تكون السيادة، وما مدى تأثير ذلك على الأدوار المنوطة بها وكذا خدمة المجتمع.

التعريف الإجرائى

عرف محمد الجوهرى جماعات الصفوة بأنها أصحاب مواقع السلطة والتأثير غير العادى فى جميع مجالات الحيـاة الاجتماعية، بمقدار ما تتيح لهم مواقعهم هذا التـأثير علـى عمليات التنمية سواء من خلال تعويقهـا، أو تشـجيعها، أو توجيهها وجهة معينة[٨]. وفى هذا البحث تتحـدد جماعـات الصفوة وفقاً لمحددات بناء القوة داخل مجتمع البحـث مـع مراعاة تبايناته، وهم أصحاب القوة الاقتصـادية والسـلطة والنفوذ والتأثير من خلال اعتلاء مناصب هامة، ويرتبط بهم هيكل أدوار يكشف الواقع عن توجهاته.

الإطار المنهجى

يتبنى البحث فى إطار دراسة جماعات الصفوة والأدوار المنوطة بها، المدخل الأنثروبولوجي. حيث أفـادت خبـرة



الباحثة بهذا المنهج من خلال الاستعانة ببعض أدواته، باعتباره من أفضل المناهج فى سبرغور الظاهرة المراد دراستها. وقد اعتمدت الباحثة على الملاحظة كأسلوب لجمع المادة، تظهر أهميتها فى نطاق العلم الإمبيريقى، ومن أجل فهم التنظيمات الاجتماعية وتفسير طبيعتها والوقوف على أبعادها المختلفة[٩]. لذا فقد أفادت الملاحظة الباحثة فى تحديد جماعات الصفوة داخل مجتمع البحث كما أن الاستعانة بالمقابلات المتعمقة ساهمت فى التعرف على مشكلات الحياة اليومية، وأسلوب حل هذه المشكلات. وقد تم ذلك وفق دليل جمع المادة الذى شمل المحاور الأساسية للبحث، فضلا عن توجيه الملاحظة والمقابلات المتعمقة.

علاوة على ذلك فقد اعتمد البحث على الإخباريين ممثلين للشرائح الاجتماعية، علاوة على المسئولين، وهم: العمد والمشايخ ومسئولو الوحدات المحلية وأعضاء المجالس المحلية ورئيس وأعضاء جمعية تنمية المجتمع المحلى وجمعية الصيادين ومسئولو الهيئات الإدارية والأمنية.

ووفقا لمقتضيات المنهج الأنثروبولوجي وأدواته، اعتمدت الباحثة على طريقة دراسة الحالة، حيث يعتبر

مجتمع البحث بنمطية وحدة الدراسة لدراسة الحالة.

وقد استغرقت مدة العمل الميدانى حوالى أربعة شـهور من بداية أكتوبر حتى نهاية يناير٩٤/٩٣، وذلك من خـلال زيارات ميدانية تخللها فترات إقامة محدودة. وقد تم تحليـل المادة الميدانية فى ضوء قرى مجتمع البحث.

اختيار مجتمع البحث(*)

ومن خلال دراسة قامت بها الباحثة كمحاولـة لتنمـيط القرى المتاخمة لبحيرة قارون، لمست الباحثة تفرداً بحسـب أنماط ثقافية ريفى – بدوى، تعكس سمات خاصة بجماعـات الصفوة فى كل من النمطين، لذا كان من الضرورى، ونحن فى صدد دراسة جماعات الصفوة فى هذا المنطقة، تمثل كل من النمطين داخل مجتمع البحث، وجاءت كالآتى:

(*) تم الحصول على البيانات الرسمية لمجتمـع البحـث مـن المنشورات الآتية:

- مركز المعلومات ودعـم اتخـاذ القـرار، تقـدير السـكان والمعدلات الحيوية للوحدات المحلية.
- مركز المعلومات ودعم اتخـاذ القـرار، بيـان الخـدمات الأساسية لمركز ابشواى.

النمط الريفى

قرية كحك بحرى، تقع جنوب بحيرة قارون، وهى قرية أم تابعة لمركز ابشواى. تبلغ المساحة الكلية للزمـام ٢٥٤٩ فدانا، كما بلغ عدد السكان حوالى ١٣ ألف نسمة ، وبالرجوع إلى بيانات الجمعية الزراعية تبين وجود حوالى ١٦٠٠ حائز مسجل فى الجمعية، تتراوح ما بين قيراط إلي ٣٠٠ فـدان. كما يلاحظ وضوح الهوة داخل هرم الحيازة الزراعية بـين فئتين هما: كبار الملاك تصل إلي ٥٠ فـدانا للفـرد و ١٥٠ فدانا للعائلة وهم أقلية تنحصر فى عائلة واحدة فى الغالـب ، ثم أغلبية من أصحاب الحيازات الصغيرة. وحـوالى ثلثـي القرية يشتغلون بالصيد، وهو النشاط الاقتصادي الغالب فـى القرية.

قرية شكشوك، تقع جنوب بحيرة قارون، وهـى قريـة تابعة للوحدة المحلية لقرية أبوكسا التابعة لمركـز ابشـواى. يبلغ عدد السكان حوالى ١٢ ألف نسـمة، ومسـاحة القريـة حوالى ٤ آلاف فدان، ويغلب على القرية نشـاط الصـيد. وتبين من توزيع الحيازة الزراعية أنها تبدأ من قيراط إلـى

١٥٠ فدان، وأعلى حيازة تصل إلي ٥٠ فدان للأسرة، وهـم قلة أيضا، وتكاد تنحصر فى عائلة واحدة.

النمط البدوى

قرية سيد رحيل، تقع جنوب شرق بحيرة قارون، وهى قرية تابعة للوحدة المحلية لقرية أبو كسا مركز ابشواى. يبلغ عدد سكانها حوالى ٥ آلاف نسـمة، ومسـاحتها الإجماليـة حوالى ألفى فدان. يشهد سلم الحيازة هوة واضحة بين أقليـة تملك من ٥٠ فدانا للفرد إلي ٣٠٠ فدان للعائلة، ويغلب على القرية النشاط الزراعى.

عزبة عبد الرحمن إبراهيم (حبون)، تقع شرق بحيـرة قارون وتتبع العمودية قرية خاف مركز سنورس، ويبلغ عدد السكان حوالى ألفى نسمة، ومساحة العزبـة حـوالى ٤٠٠ فدان، وسلم الحيازة يبدأ من قيراط إلي ١٠٠ فدان، والصـيد هو النشاط الاقتصادي الغالب.

ويغلب على قرى مجتمع البحث غلبة الطابع التقليدى ، سواء فى المظهر العام أو كأسلوب حياة . وهذا يتضح مـن خلال قوة النسق الثقافى التقليدى، وملامح النسـق القرابـى.

حيث ترجع أغلب العائلات الممتدة المعروفة داخل كل قرية إلى الجد المؤسس على مستوى القرية.

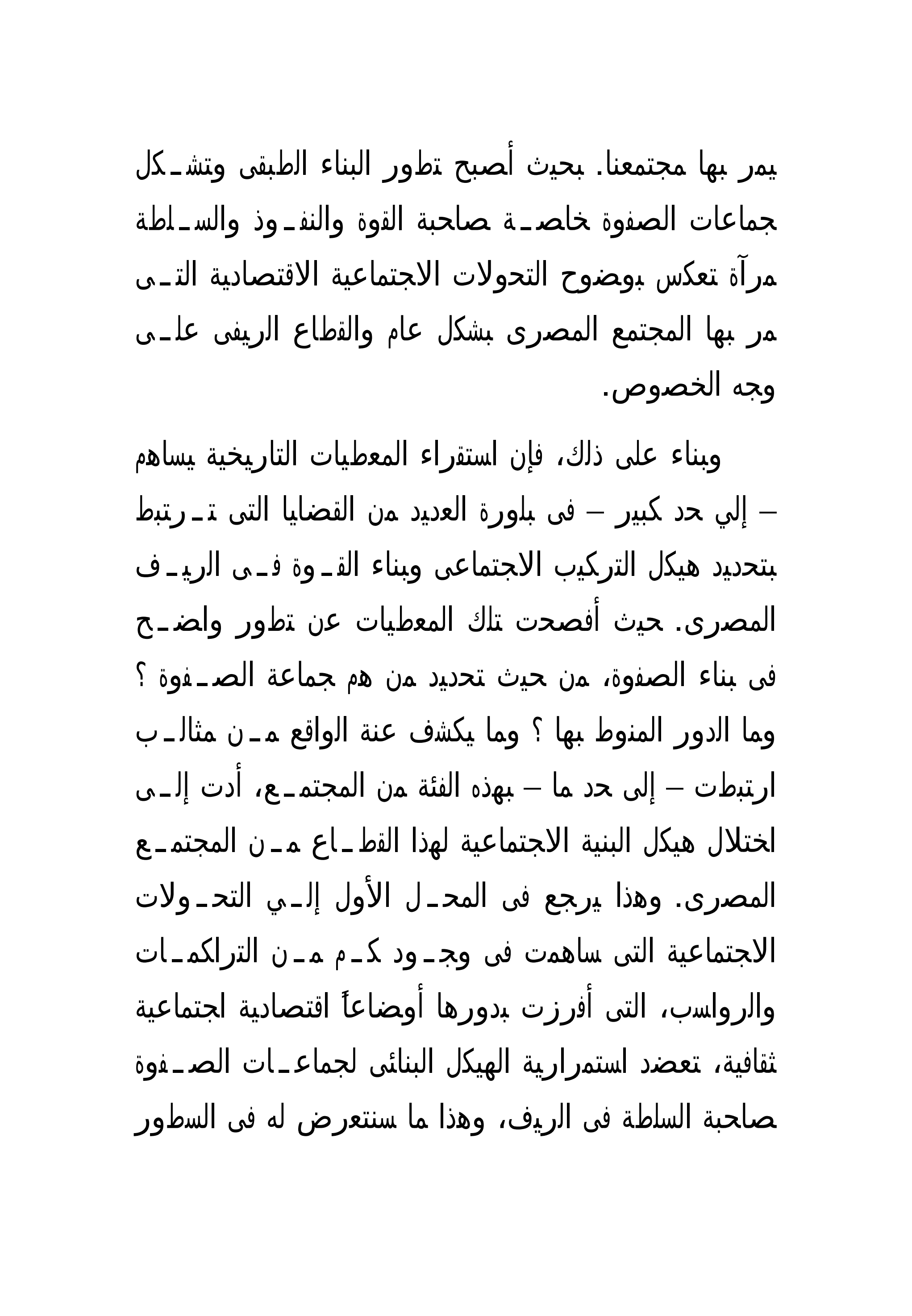
وفقاً لتقسيم مجتمع البحث إلى نمطين: ريفى – بـدوى، سوف يتم تجهيل أسماء القرى واستخدام التنميط، وفى حالـة التحليل الذى يكشف خصوصية كل نمط سوف يذكر "الـنمط البدوى " أو "النمط الريفى". أما إذا كان التحليل ينسحب على كل من النمطين سوف يستخدم " مجتمع البحث".

نتائج البحث

أولاً:

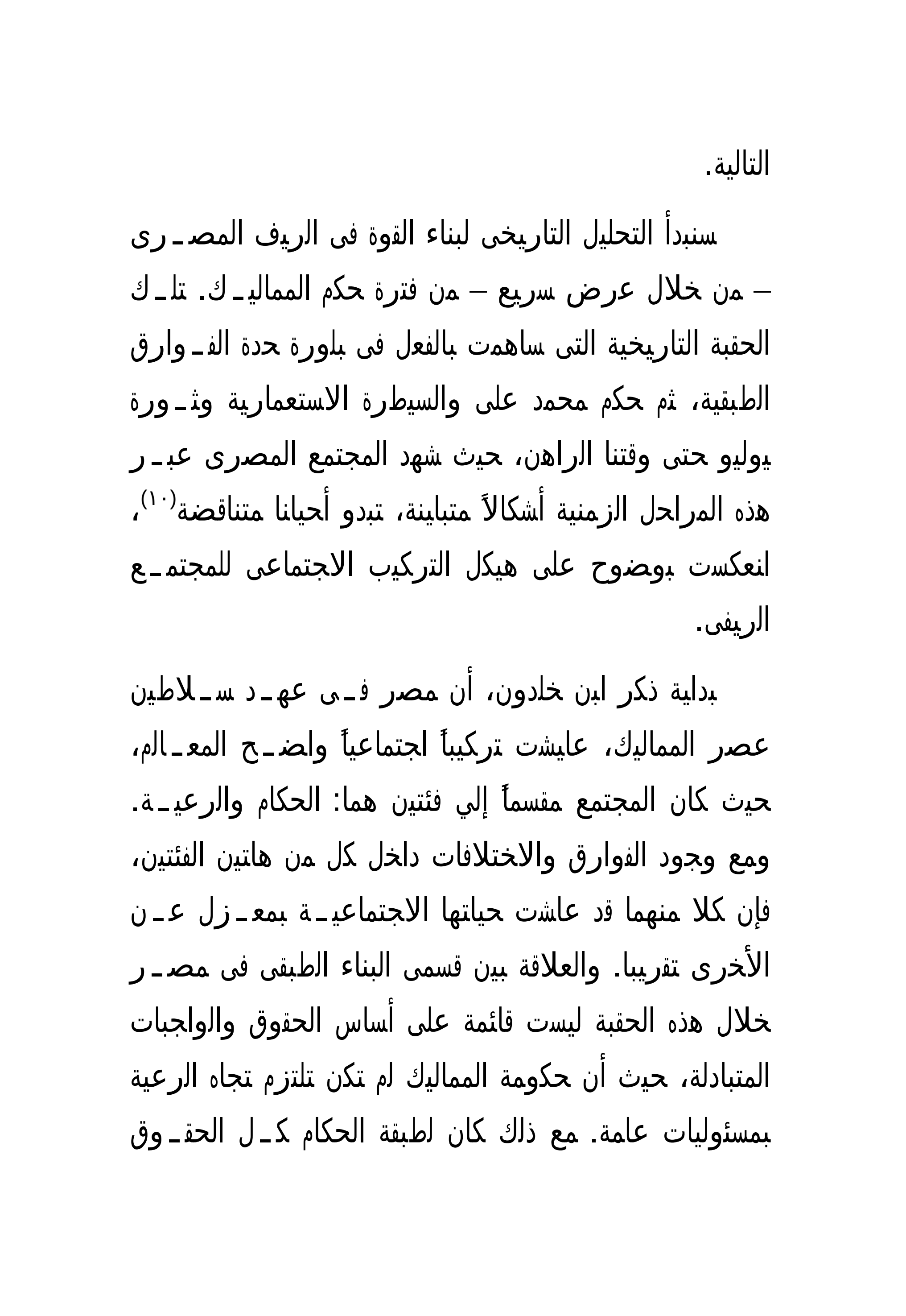
بناء القوة فى الريف المصرى (تحليل تاريخى)

إن تحليل جماعات الصفوة فـى المجتمـع الريفـى لا ينفصل عن السياق الكلى للمجتمـع الـذى يـرتبط بـدوره بالمراحل التاريخية التى يمر بها. وفى إطـار الخصوصـية التاريخية للمجتمع المصرى، يلاحظ أن بناء القوة فى الريف ارتبط – إلى حد كبير – بالمراحل التاريخية المتعاقبة التـى



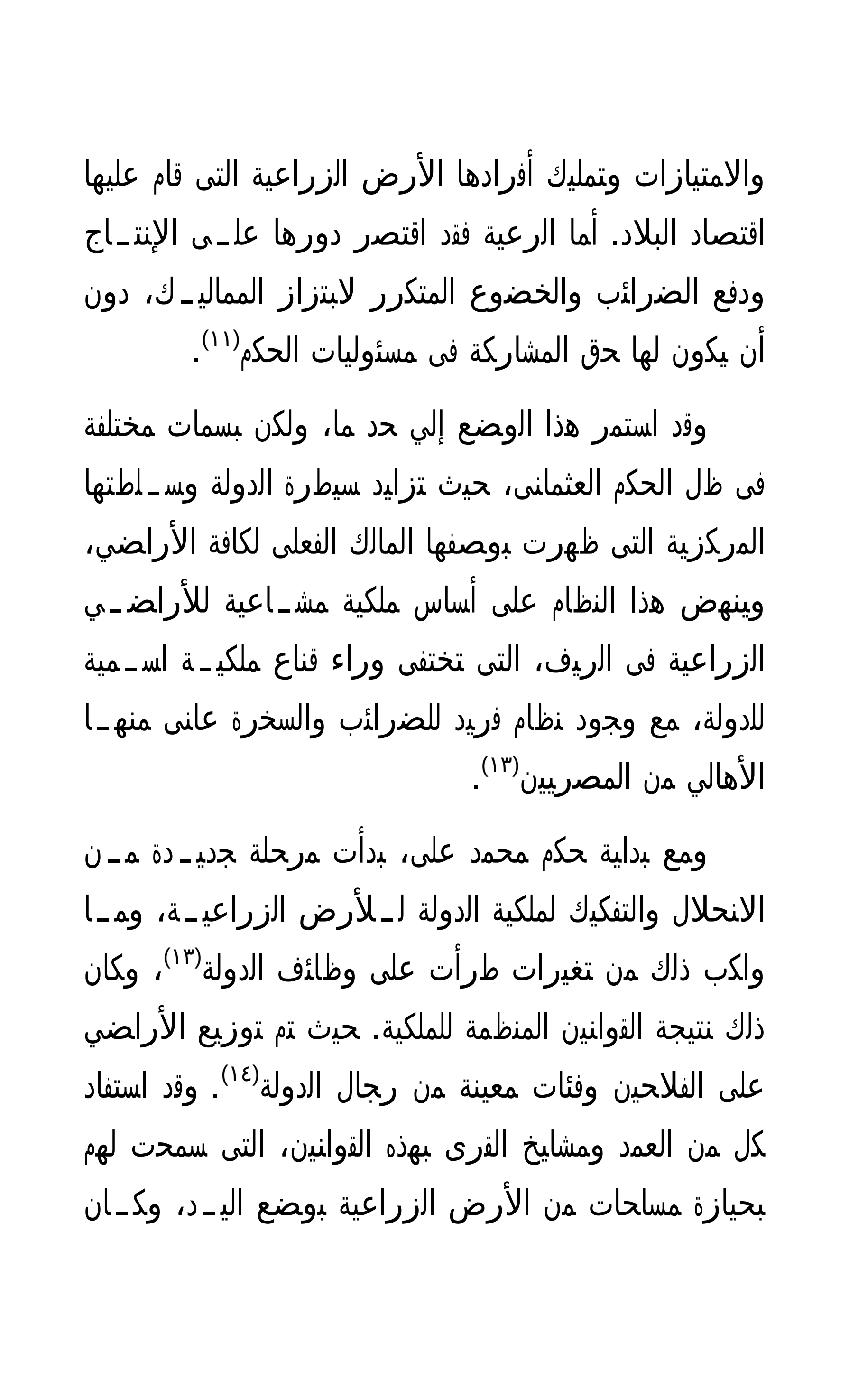
يمر بها مجتمعنا. بحيث أصبح تطور البناء الطبقى وتشـكل جماعات الصفوة خاصـة صاحبة القوة والنفـوذ والسـلطة مرآة تعكس بوضوح التحولات الاجتماعية الاقتصادية التـى مر بها المجتمع المصرى بشكل عام والقطاع الريفى علـى وجه الخصوص.

وبناء على ذلك، فإن استقراء المعطيات التاريخية يساهم – إلي حد كبير – فى بلورة العديد من القضايا التى تـرتبط بتحديد هيكل التركيب الاجتماعى وبناء القـوة فـى الريـف المصرى. حيث أفصحت تلك المعطيات عن تطور واضـح فى بناء الصفوة، من حيث تحديد من هم جماعة الصـفوة ؟ وما الدور المنوط بها ؟ وما يكشف عنة الواقع مـن مثالـب ارتبطت – إلى حد ما – بهذه الفئة من المجتمـع، أدت إلـى اختلال هيكل البنية الاجتماعية لهذا القطـاع مـن المجتمـع المصرى. وهذا يرجع فى المحـل الأول إلـي التحـولات الاجتماعية التى ساهمت فى وجـود كـم مـن التراكمـات والرواسب، التى أفرزت بدورها أوضاعاً اقتصادية اجتماعية ثقافية، تعضد استمرارية الهيكل البنائى لجماعـات الصـفوة صاحبة السلطة فى الريف، وهذا ما سنتعرض له فى السطور


التالية.

سنبدأ التحليل التاريخى لبناء القوة فى الريف المصـرى – من خلال عرض سريع – من فترة حكم المماليـك. تلـك الحقبة التاريخية التى ساهمت بالفعل فى بلورة حدة الفـوارق الطبقية، ثم حكم محمد على والسيطرة الاستعمارية وثـورة يوليو حتى وقتنا الراهن، حيث شهد المجتمع المصرى عبـر هذه المراحل الزمنية أشكالاً متباينة، تبدو أحيانا متناقضة[١٠]، انعكست بوضوح على هيكل التركيب الاجتماعى للمجتمـع الريفى.

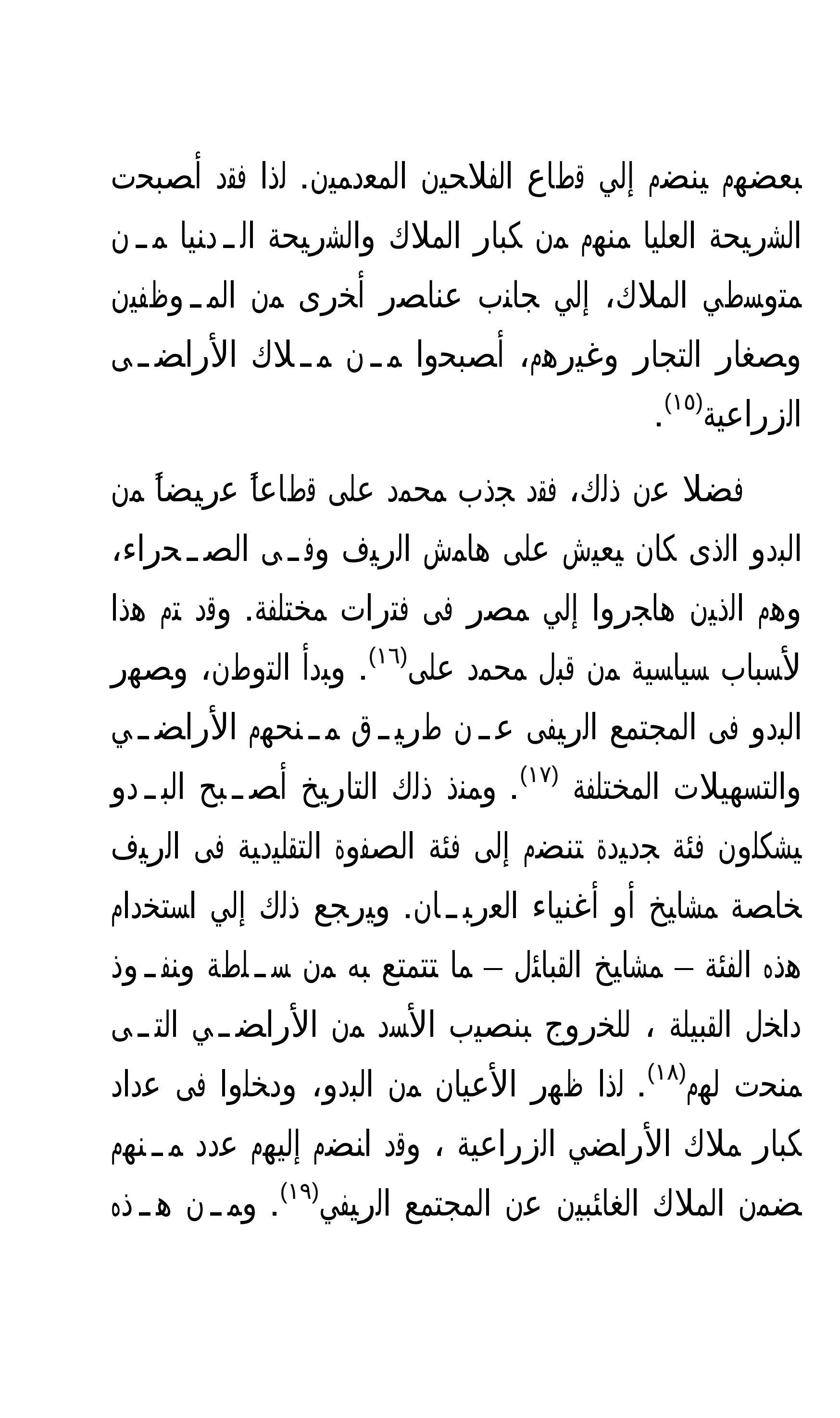
بداية ذكر ابن خلدون، أن مصر فـى عهـد سـلاطين عصر المماليك، عايشت تركيباً اجتماعياً واضـح المعـالم، حيث كان المجتمع مقسماً إلي فئتين هما: الحكام والرعيـة. ومع وجود الفوارق والاختلافات داخل كل من هاتين الفئتين، فإن كلا منهما قد عاشت حياتها الاجتماعيـة بمعـزل عـن الأخرى تقريبا. والعلاقة بين قسمى البناء الطبقى فى مصـر خلال هذه الحقبة ليست قائمة على أساس الحقوق والواجبات المتبادلة، حيث أن حكومة المماليك لم تكن تلتزم تجاه الرعية بمسئوليات عامة. مع ذلك كان لطبقة الحكام كـل الحقـوق



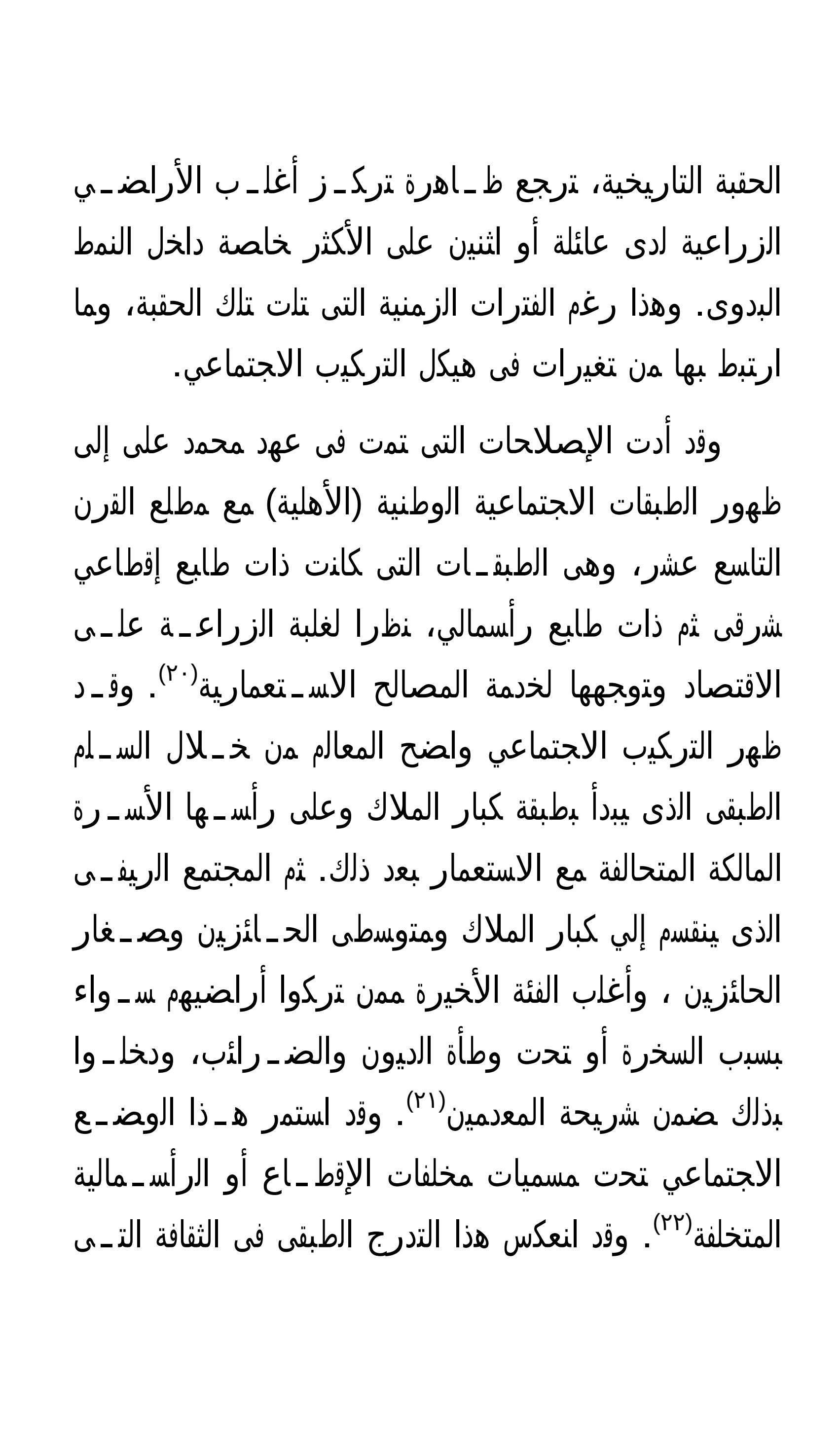
والامتيازات وتمليك أفرادها الأرض الزراعية التى قام عليها اقتصاد البلاد. أما الرعية فقد اقتصر دورها علـى الإنتـاج ودفع الضرائب والخضوع المتكرر لابتزاز المماليـك، دون أن يكون لها حق المشاركة فى مسئوليات الحكم(١١).

وقد استمر هذا الوضع إلي حد ما، ولكن بسمات مختلفة فى ظل الحكم العثمانى، حيث تزايد سيطرة الدولة وسـلطتها المركزية التى ظهرت بوصفها المالك الفعلى لكافة الأراضي، وينهض هذا النظام على أساس ملكية مشـاعية للأراضـي الزراعية فى الريف، التى تختفى وراء قناع ملكيـة اسـمية للدولة، مع وجود نظام فريد للضرائب والسخرة عانى منهـا الأهالي من المصريين(١٣).

ومع بداية حكم محمد على، بدأت مرحلة جديـدة مـن الانحلال والتفكيك لملكية الدولة لـلأرض الزراعيـة، ومـا واكب ذلك من تغيرات طرأت على وظائف الدولة(١٣)، وكان ذلك نتيجة القوانين المنظمة للملكية. حيث تم توزيع الأراضي على الفلاحين وفئات معينة من رجال الدولة(١٤). وقد استفاد كل من العمد ومشايخ القرى بهذه القوانين، التى سمحت لهم بحيازة مساحات من الأرض الزراعية بوضع اليـد، وكـان

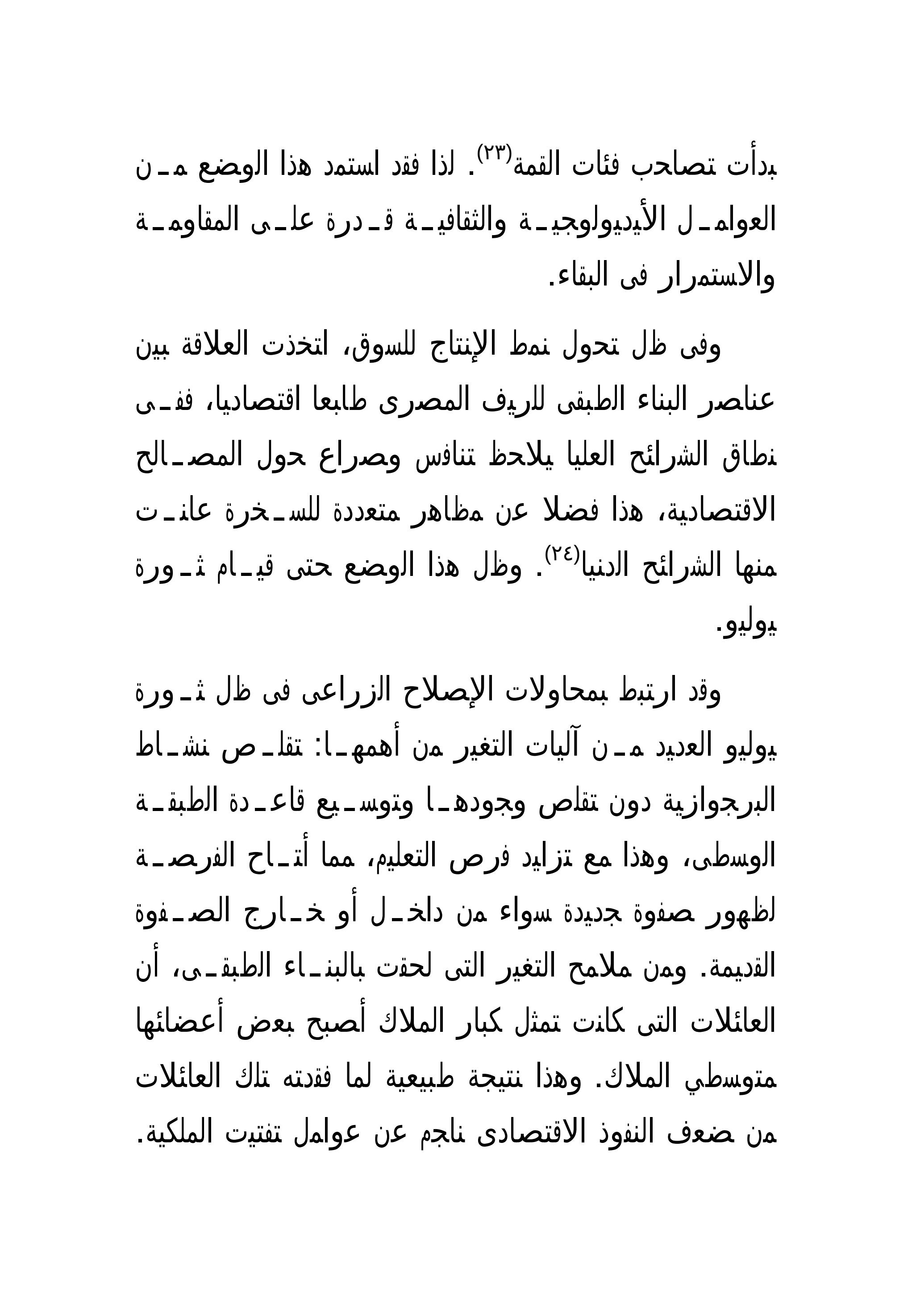

بعضهم ينضم إلي قطاع الفلاحين المعدمين. لذا فقد أصبحت الشريحة العليا منهم من كبار الملاك والشريحة الـدنيا مـن متوسطي الملاك، إلي جانب عناصر أخرى من المـوظفين وصغار التجار وغيرهم، أصبحوا مـن مـلاك الأراضـى الزراعية[١٥].

فضلا عن ذلك، فقد جذب محمد على قطاعاً عريضاً من البدو الذى كان يعيش على هامش الريف وفـى الصـحراء، وهم الذين هاجروا إلي مصر فى فترات مختلفة. وقد تم هذا لأسباب سياسية من قبل محمد على[١٦]. وبدأ التوطن، وصهر البدو فى المجتمع الريفى عـن طريـق مـنحهم الأراضـي والتسهيلات المختلفة [١٧]. ومنذ ذلك التاريخ أصـبح البـدو يشكلون فئة جديدة تنضم إلى فئة الصفوة التقليدية فى الريف خاصة مشايخ أو أغنياء العربـان. ويرجع ذلك إلي استخدام هذه الفئة – مشايخ القبائل – ما تتمتع به من سـلطة ونفـوذ داخل القبيلة ، للخروج بنصيب الأسد من الأراضـي التـى منحت لهم[١٨]. لذا ظهر الأعيان من البدو، ودخلوا فى عداد كبار ملاك الأراضي الزراعية ، وقد انضم إليهم عدد مـنهم ضمن الملاك الغائبين عن المجتمع الريفي[١٩]. ومـن هـذه



الحقبة التاريخية، ترجع ظـاهرة تركـز أغلـب الأراضـي الزراعية لدى عائلة أو اثنين على الأكثر خاصة داخل النمط البدوى. وهذا رغم الفترات الزمنية التى تلت تلك الحقبة، وما ارتبط بها من تغيرات فى هيكل التركيب الاجتماعي.

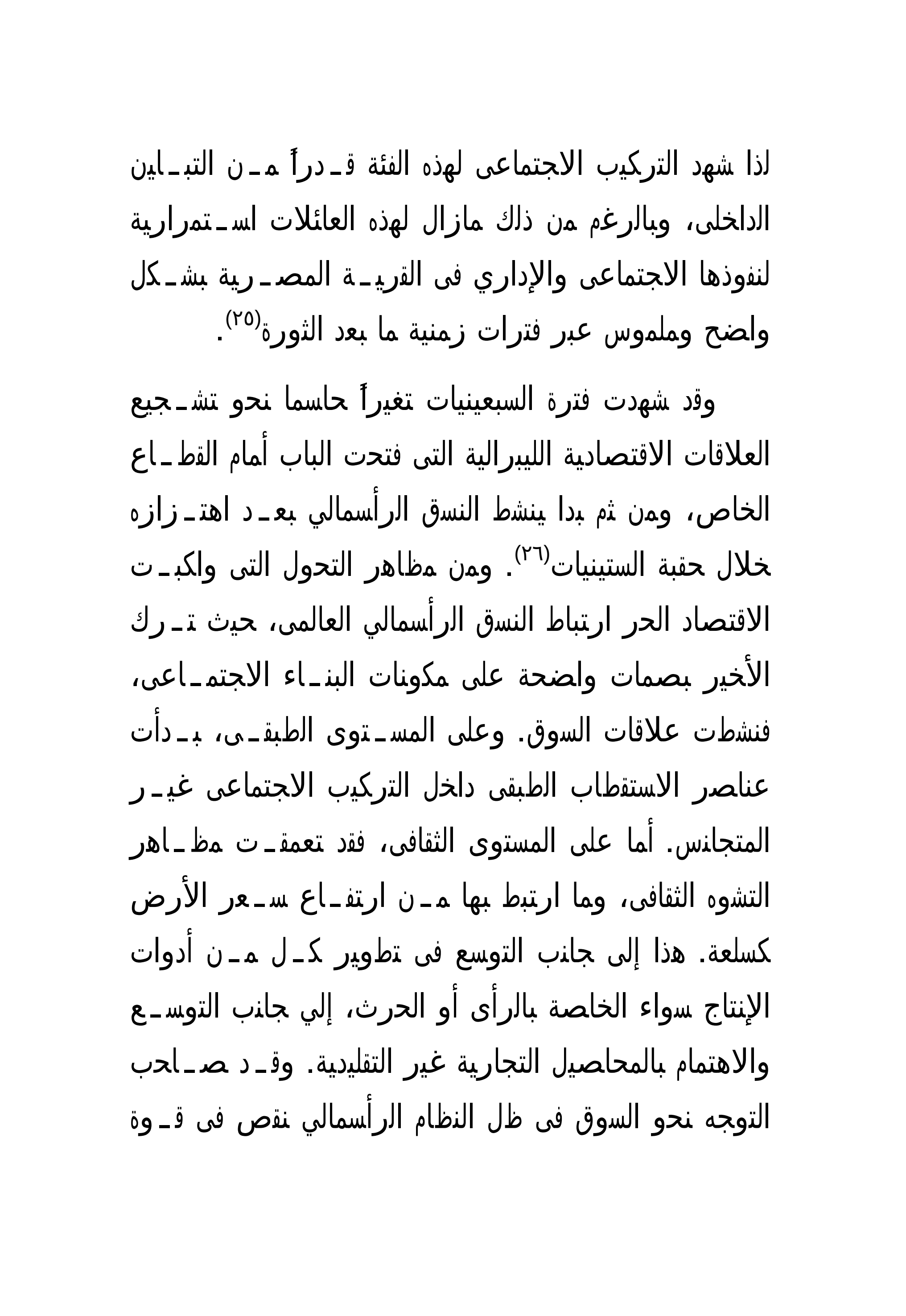
وقد أدت الإصلاحات التى تمت فى عهد محمد على إلى ظهور الطبقات الاجتماعية الوطنية (الأهلية) مع مطلع القرن التاسع عشر، وهى الطبقـات التى كانت ذات طابع إقطاعي شرقى ثم ذات طابع رأسمالي، نظرا لغلبة الزراعـة علـى الاقتصاد وتوجهها لخدمة المصالح الاسـتعمارية[٢٠]. وقـد ظهر التركيب الاجتماعي واضح المعالم من خـلال السـلم الطبقى الذى يبدأ بطبقة كبار الملاك وعلى رأسـها الأسـرة المالكة المتحالفة مع الاستعمار بعد ذلك. ثم المجتمع الريفـى الذى ينقسم إلي كبار الملاك ومتوسطى الحـائزين وصـغار الحائزين ، وأغلب الفئة الأخيرة ممن تركوا أراضيهم سـواء بسبب السخرة أو تحت وطأة الديون والضـرائب، ودخلـوا بذلك ضمن شريحة المعدمين[٢١]. وقد استمر هـذا الوضـع الاجتماعي تحت مسميات مخلفات الإقطـاع أو الرأسـمالية المتخلفة[٢٢]. وقد انعكس هذا التدرج الطبقى فى الثقافة التـى



بدأت تصاحب فئات القمة[٢٣]. لذا فقد استمد هذا الوضع مـن العوامـل الأيديولوجيـة والثقافيـة قـدرة علـى المقاومـة والاستمرار فى البقاء.

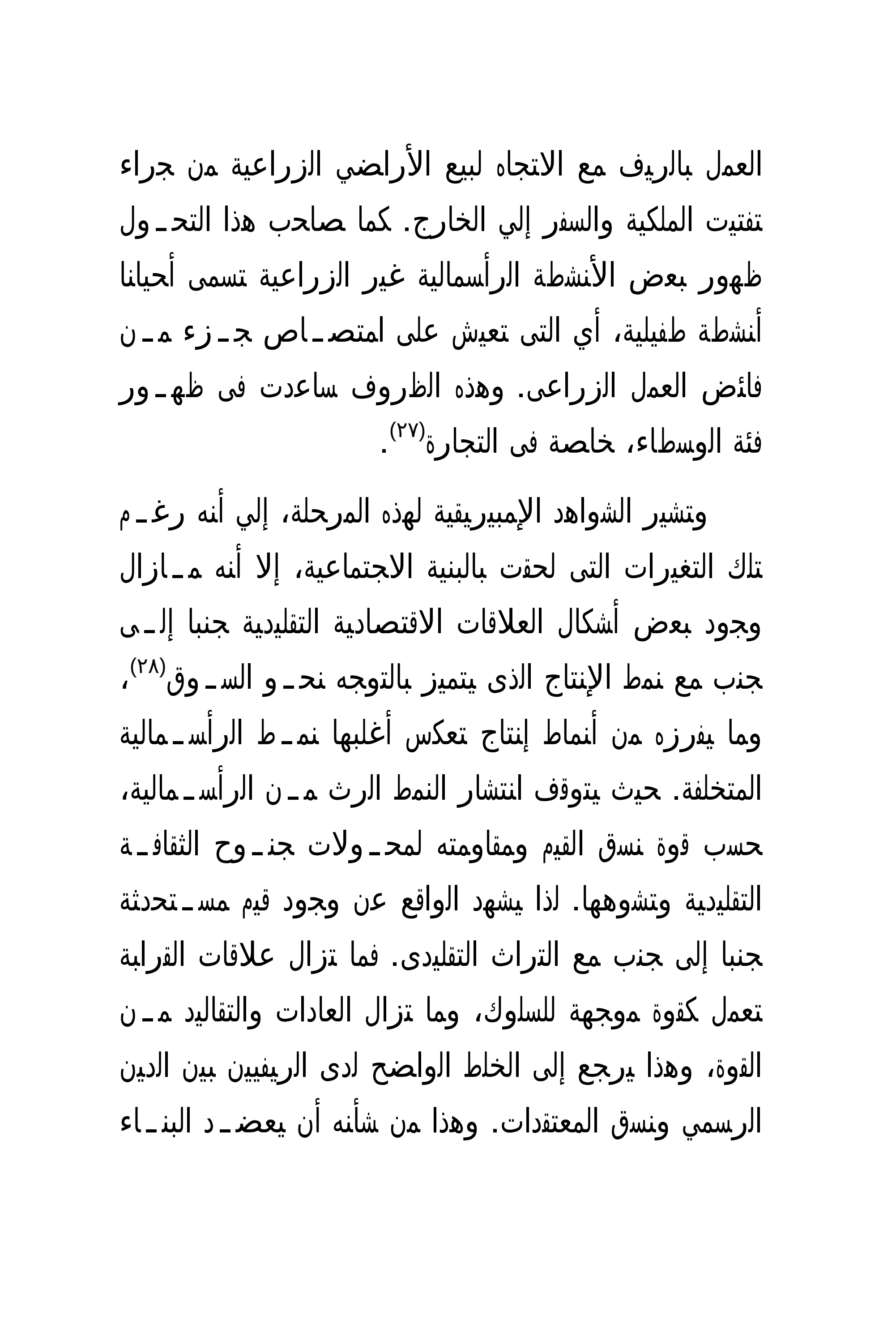
وفى ظل تحول نمط الإنتاج للسوق، اتخذت العلاقة بين عناصر البناء الطبقى للريف المصرى طابعا اقتصاديا، ففـى نطاق الشرائح العليا يلاحظ تنافس وصراع حول المصـالح الاقتصادية، هذا فضلا عن مظاهر متعددة للسـخرة عانـت منها الشرائح الدنيا[٢٤]. وظل هذا الوضع حتى قيـام ثـورة يوليو.

وقد ارتبط بمحاولات الإصلاح الزراعى فى ظل ثـورة يوليو العديد مـن آليات التغير من أهمهـا: تقلـص نشـاط البرجوازية دون تقلص وجودهـا وتوسـيع قاعـدة الطبقـة الوسطى، وهذا مع تزايد فرص التعليم، مما أتـاح الفرصـة لظهور صفوة جديدة سواء من داخـل أو خـارج الصـفوة القديمة. ومن ملامح التغير التى لحقت بالبنـاء الطبقـى، أن العائلات التى كانت تمثل كبار الملاك أصبح بعض أعضائها متوسطي الملاك. وهذا نتيجة طبيعية لما فقدته تلك العائلات من ضعف النفوذ الاقتصادى ناجم عن عوامل تفتيت الملكية.



لذا شهد التركيب الاجتماعى لهذه الفئة قـدراً مـن التبـاين الداخلى، وبالرغم من ذلك مازال لهذه العائلات اسـتمرارية لنفوذها الاجتماعى والإداري فى القريـة المصـرية بشـكل واضح وملموس عبر فترات زمنية ما بعد الثورة[٢٥].

وقد شهدت فترة السبعينيات تغيراً حاسما نحو تشـجيع العلاقات الاقتصادية الليبرالية التى فتحت الباب أمام القطـاع الخاص، ومن ثم بدا ينشط النسق الرأسمالي بعـد اهتـزازه خلال حقبة الستينيات[٢٦]. ومن مظاهر التحول التى واكبـت الاقتصاد الحر ارتباط النسق الرأسمالي العالمى، حيث تـرك الأخير بصمات واضحة على مكونات البنـاء الاجتمـاعى، فنشطت علاقات السوق. وعلى المسـتوى الطبقـى، بـدأت عناصر الاستقطاب الطبقى داخل التركيب الاجتماعى غيـر المتجانس. أما على المستوى الثقافى، فقد تعمقـت مظـاهر التشوه الثقافى، وما ارتبط بها مـن ارتفـاع سـعر الأرض كسلعة. هذا إلى جانب التوسع فى تطوير كـل مـن أدوات الإنتاج سواء الخاصة بالرأى أو الحرث، إلي جانب التوسـع والاهتمام بالمحاصيل التجارية غير التقليدية. وقـد صـاحب التوجه نحو السوق فى ظل النظام الرأسمالي نقص فى قـوة



العمل بالريف مع الاتجاه لبيع الأراضي الزراعية من جراء تفتيت الملكية والسفر إلي الخارج. كما صاحب هذا التحـول ظهور بعض الأنشطة الرأسمالية غير الزراعية تسمى أحيانا أنشطة طفيلية، أي التى تعيش على امتصـاص جـزء مـن فائض العمل الزراعى. وهذه الظروف ساعدت فى ظهـور فئة الوسطاء، خاصة فى التجارة[٢٧].

وتشير الشواهد الإمبيريقية لهذه المرحلة، إلي أنه رغـم تلك التغيرات التى لحقت بالبنية الاجتماعية، إلا أنه مـازال وجود بعض أشكال العلاقات الاقتصادية التقليدية جنبا إلـى جنب مع نمط الإنتاج الذى يتميز بالتوجه نحـو السـوق[٢٨]، وما يفرزه من أنماط إنتاج تعكس أغلبها نمـط الرأسـمالية المتخلفة. حيث يتوقف انتشار النمط الرث مـن الرأسـمالية، حسب قوة نسق القيم ومقاومته لمحـولات جنـوح الثقافـة التقليدية وتشوهها. لذا يشهد الواقع عن وجود قيم مسـتحدثة جنبا إلى جنب مع التراث التقليدى. فما تزال علاقات القرابة تعمل كقوة موجهة للسلوك، وما تزال العادات والتقاليد مـن القوة، وهذا يرجع إلى الخلاط الواضح لدى الريفيين بين الدين الرسمي ونسق المعتقدات. وهذا من شأنه أن يعضـد البنـاء

الاجتماعى، ويبدو متماسكا رغم مـا يعانيـه مـن مظـاهر الاختلال الناجمة عن عدم تجانس التركيب الاجتماعى[٢٩].

وقد ساهمت آليات التغير مع مرور الوقت خلال حقبتى السبعينيات والثمانينيات فى تزايد الهوة مرة أخـرى داخـل هيكل البناء الطبقى. ويرجع ذلك إلى دخول نمـط الإنتـاج الحديث والتوجه للسوق خاصة لدى أغنياء الفلاحين من كبار الملاك. وهذا مع استمرار صغار الحائزين يمثلون القطـاع التقليدى فى الإنتاج[٣٠]. لذا فقد شهد السـلم الطبقـى فجـوة واضحة بين صفوة المجتمـع المـالكين لأكبـر الحيـازات الزراعية، ويشغل أغلبهم مكانة عالية فى السلم الوظيفى. ثـم صغار الحائزين والمعدمين، واقتربت الفئتان الأخيرتان نظراً لما يعانيه صغار الحائزين مـن مشـاكل تضـطرهم إلـى الانضمام لصفوف المعدمين.

وقد ترتب على التحولات عبر فترات زمنية متعاقبة إلي تشكيل بناء الصفوة. بحيث يشمل أغلـب قيـادات المجتمـع المحلى سواء التقليدية أو التى تمثل الجهاز الإداري الحكومى فضلا عن المحليات. ومن ثم أصبحت جماعـات الصـفوة الحالية قادرة على توجيه السلوك بفاعلية والسـيطرة علـى

الأحداث ومراقبتها سعيا وراء تحقيق مصالحها. وهـذا مـن شأنه أن يضفي على جماعات الصفوة القيادية مزيداً من القوة فى المجتمع وفقا لمفهوم هنتر F. Hunter [(٣١)].

وهذه الفئة تسـتمد القـوة مـن الوضـع الاقتصـادى والاجتماعى الذى تتمتع به داخل المجتمع الريفى، إلى جانب تدعيم النسق الثقافى لهذه القوة واستمرارها، فبالنسبة للوضع الاقتصادى، باعتبارهم ممثلـين لكبـار مـلاك الأراضـي الزراعية إلي جانب المشروعات الإنتاجيـة الأخـرى. أمـا بالنسبة للوضع الاجتماعى فهو نتاج اعتلاء أغلب جماعـات الصفوة المناصب القيادية أو الإدارية والمحليات. فضلا عن ذلك قوة نسق القيم والعرف السائد الذى يعضد قوة جماعات الصفوة التقليدية، فهم عادة يتفاعلون داخـل جلسـات غيـر رسمية، ويتخذون القرارات داخل جماعات صـغيرة تحـت مظلة القواعد العرفية. لذا تتمتع هذه القرارات بقوة تنفيذ على أعضاء الجماعات الأخـرى من القاعدة العريضة للمجتمع، ساعد على ذلك قلة خبرة أفراد المجتمع بما ينبغى أن يكـون عليه التنظيم الاجتماعى، وهذا نتيجة تراكم هائل من رواسب الركود والخضوع لسيطرة الحكام سواء أجانب أو محليـين.

وهذا من شأنه يزيد من قوة جماعات الصفوة، وتبدو صـفوة القوة أي صاحبة النفوذ والتأثير من خلال ما تتمتع بـه مـن سلطات داخل المجتمع المحلى.

ومن العرض السـابق ، يتضـح أن مرحلـة التحـول الاجتماعى التى مر بها المجتمع الريفى أثرت بوضوح على ملامح بناء القوة. وفى الفقرة التالية سـنلقى الضـوء علـى ملامح بناء القوة كما يعكسها مجتمع البحث ، مـع مراعـاة أنماطه الثقافية ريفى – بدوى.

ثانيا :

ملامح بناء القوة فى سياق مجتمع البحث

يلعب البعد الطبقى دوراً هاماً فى بلورة محددات بنـاء القوة على أساس أن الطبقة جماعة الفـاعلين الاجتمـاعيين، تحدد من خلال موقعها من العمليـة الإنتاجيـة، وموقعهـا الاقتصادى. فضلا عن مدى أهميـة العامـل الأيـديولوجى والسياسى والثقافى(٣٢). وفى ضوء الوضع الراهن لمجتمـع البحث، أوضحت الشواهد الإمبيريقيـة أن هيكـل التـدرج الاجتماعى يشهد هوة إلى حد مـا. حيـث يلعـب النشـاط

الاقتصادى دوراً هاماً فى التقسيم الشرائحى، وتحديد حجـم كل شريحة سواء الحيازة الزراعية أو ملكيـة أدوات إنتـاج الصيد . فبالنظر إلى خريطة الحيازة فى سجلات الجمعيـات الزراعية ، تبين أن حوالى ١٠/١ سـكان كـل قريـة مـن الحائزين وتتراوح الحيازة من قيراط إلي ٣٠٠ فدان، تتوزع بين قلة تملك الحيازات الكبيرة من كبـار العـائلات، بينمـا السواد الأعظم من صغار الحائزين ما بين قيراط إلي نصف فدان. وبناء على ذلك يبدو سلم الهرم الطبقى(*) كالآتى:

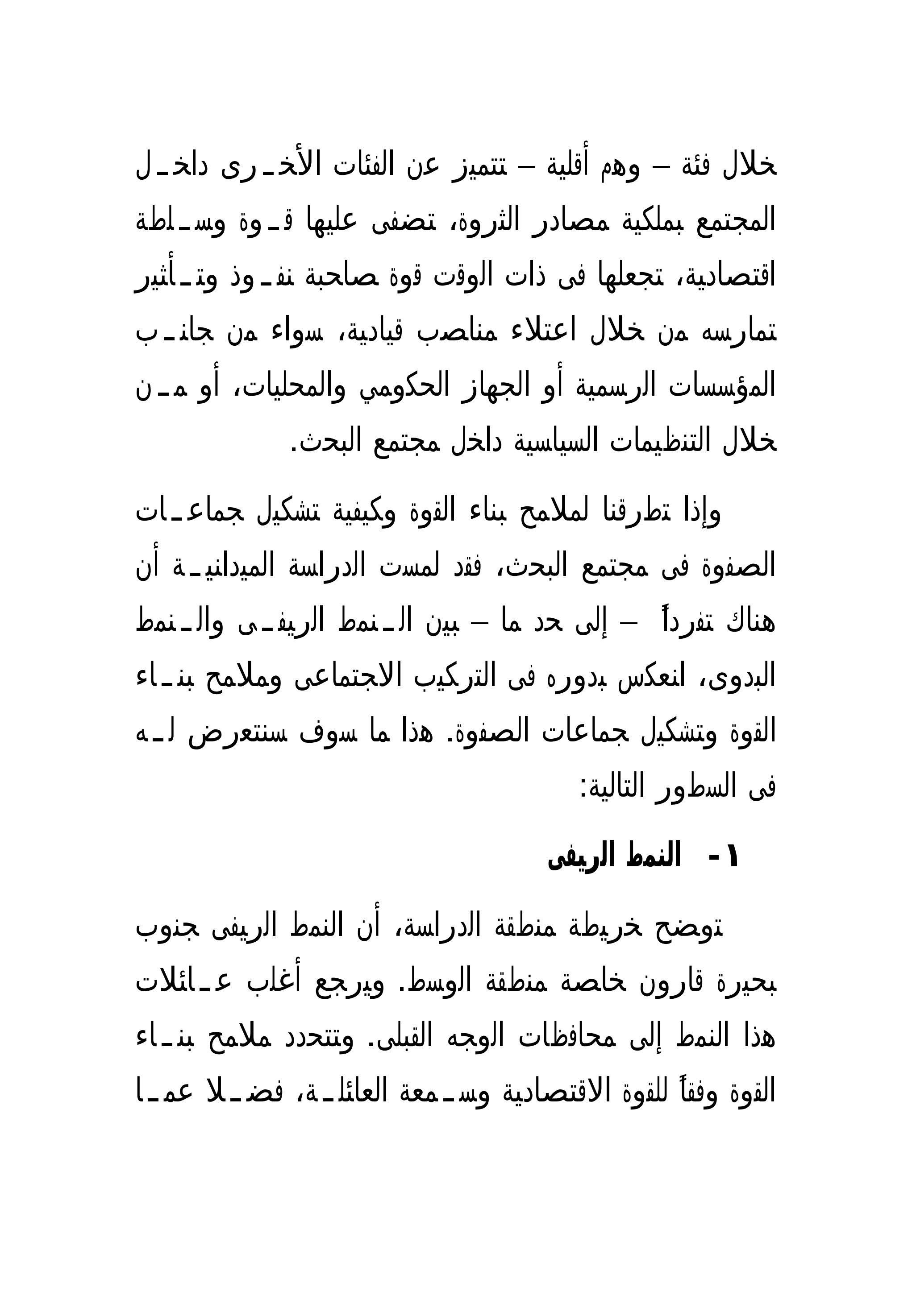
الشريحة العليا: وهم قلة من السكان تمثل قمـة الهـرم الطبقى، وغالبا هم صفوة المجتمع والمالكون لأكبر الحيازات الزراعية، فضلا عن امتلاك مشروعات إنتاجية أخرى مثـل المزارع السمكية ومراكب الصيد. وهذه الفئة يشغل أغلبهـا مكانة عالية فى السلم الوظيفى داخل المجتمع، وتحتـل أول عائلة استوطنت فى القرية قمة السلم الهرمى.

(*) اعتمد فى تحديد الشرائح الطبقيـة هنـا علـى مؤشـر الحيـازة الزراعية، والملكية وكذلك المؤشرات الثقافيـة، خاصـة وصـف المسكن، فضلاً عن حصر الباحثة لأكبر العائلات ثراء فى مجتمـع البحث وتدرجها وفقاً للمؤشرات السابقة.

الشريحة الوسطى: وهى محدودة فى الغالب، ومعظمها من العائلات الكبيرة التى تدهور بها الحال نظراً للظـروف القاسية الراهنة التى يعيشها مجتمع البحث[٣٣]. هذا إلى جانب صغار الحائزين، التى غالبا ما تكون ما بين فدانين إلى أقـل من فدان، وكذلك المـالكين بمفـردهم مراكـب صـيد، أو يشاركون آخرين فى ملكية مزرعة سمكية.

الشريحة الدنيا: وتشغل هذه الفئة حوالى ثلثـى سـكان قرى مجتمع البحث، لذا فهى تحتل القاعدة العريضـة لهـرم السلم الطبقى. وغالبا لا يملكون سوى قراريط قليلة، أو مـن المعدمين وهم من العمال الإجراء فى الأرض الزراعيـة، أو الصيادين سواء من يمتلك مركبا أو يشـارك آخـرين فـى مركب، أو عمال بالأجر على مراكب الصيد. وهذه الفئة ذات النمط الإنتاجي الواحد (زراعة – صـيد) ويعيشـون فـى ظروف مادية متدنية حيث الفقر المدقع.

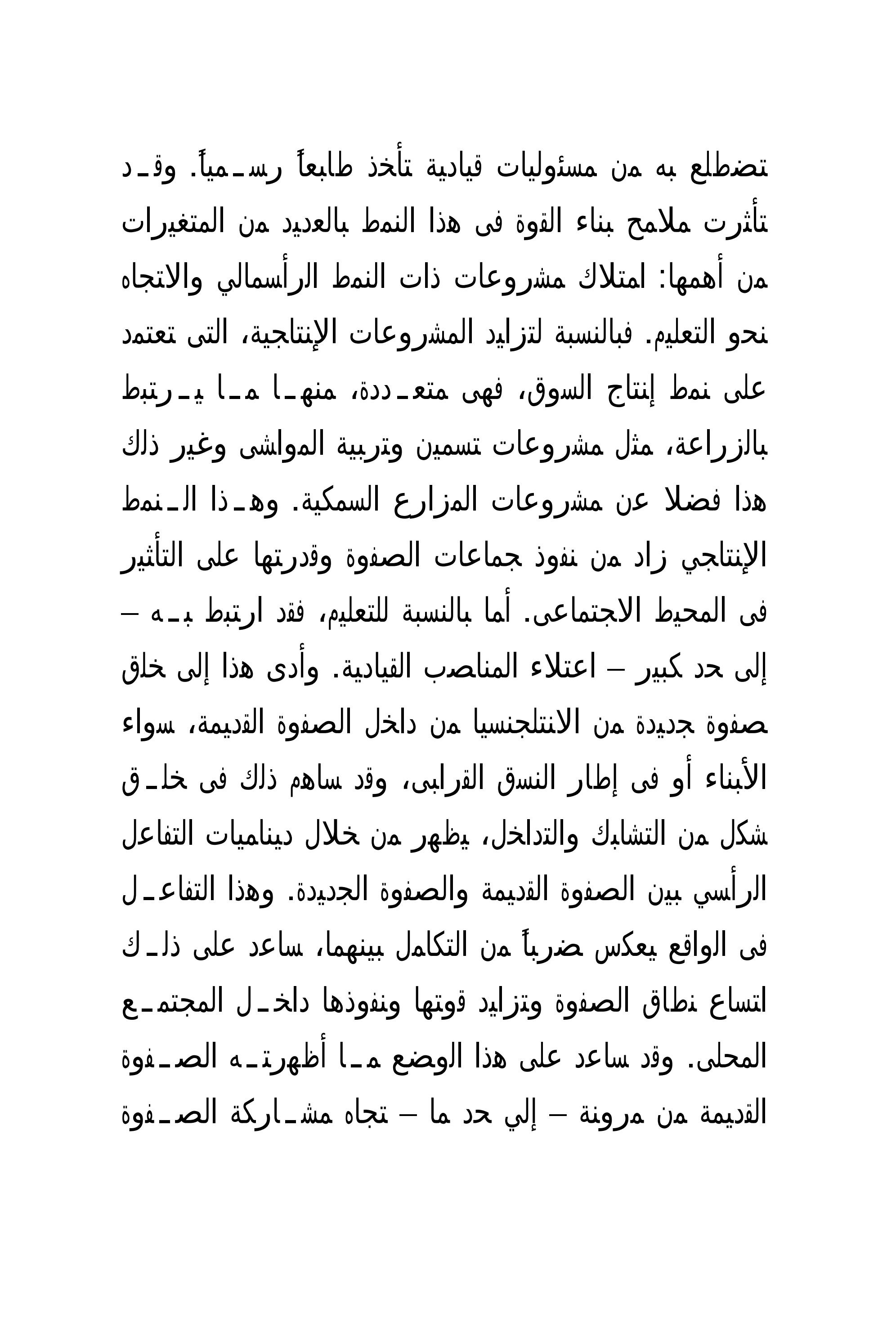
ومما سبق يتضح أن التدرج الطبقى يبرز بوضوح هوة بين أقلية أغنياء وأعداد غفيرة من الفقراء، وهذا الوضع يعد سمة تميز مجتمع البحث. بحيث يبدو وضعاً مشابهاً، يتحـدد تبعاً له بناء القوة فى مجتمع البحث، التى برزت بوضوح من


خلال فئة – وهم أقلية – تتميز عن الفئات الأخـرى داخـل المجتمع بملكية مصادر الثروة، تضفى عليها قـوة وسـلطة اقتصادية، تجعلها فى ذات الوقت قوة صاحبة نفـوذ وتـأثير تمارسه من خلال اعتلاء مناصب قيادية، سواء من جانـب المؤسسات الرسمية أو الجهاز الحكومي والمحليات، أو مـن خلال التنظيمات السياسية داخل مجتمع البحث.

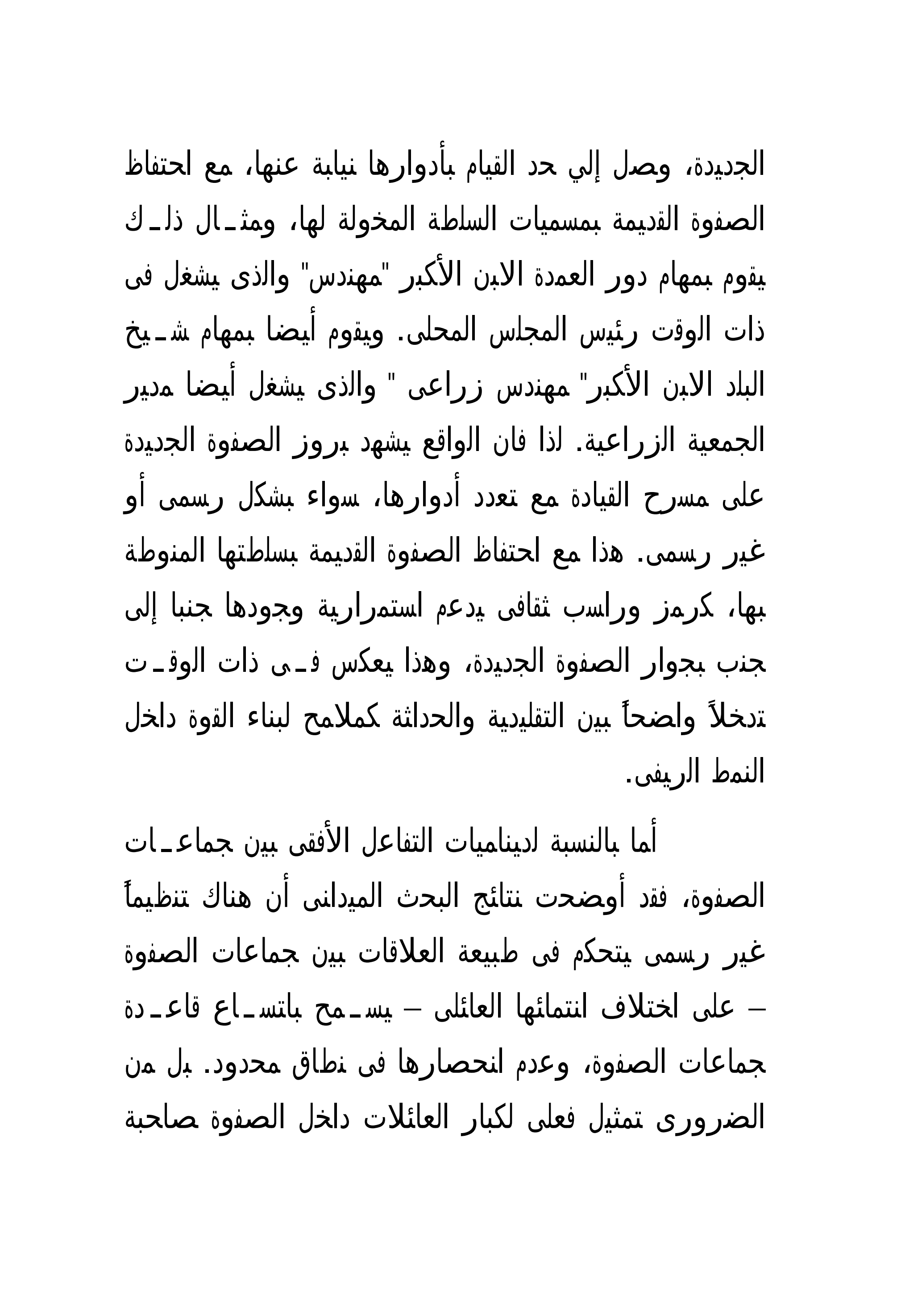
وإذا تطرقنا لملامح بناء القوة وكيفية تشكيل جماعـات الصفوة فى مجتمع البحث، فقد لمست الدراسة الميدانيـة أن هناك تفرداً – إلى حد ما – بين الـنمط الريفـى والـنمط البدوى، انعكس بدوره فى التركيب الاجتماعى وملامح بنـاء القوة وتشكيل جماعات الصفوة. هذا ما سوف سنتعرض لـه فى السطور التالية:

١- النمط الريفى

توضح خريطة منطقة الدراسة، أن النمط الريفى جنوب بحيرة قارون خاصة منطقة الوسط. ويرجع أغلب عـائلات هذا النمط إلى محافظات الوجه القبلى. وتتحدد ملامح بنـاء القوة وفقاً للقوة الاقتصادية وسـمعة العائلـة، فضـلا عمـا

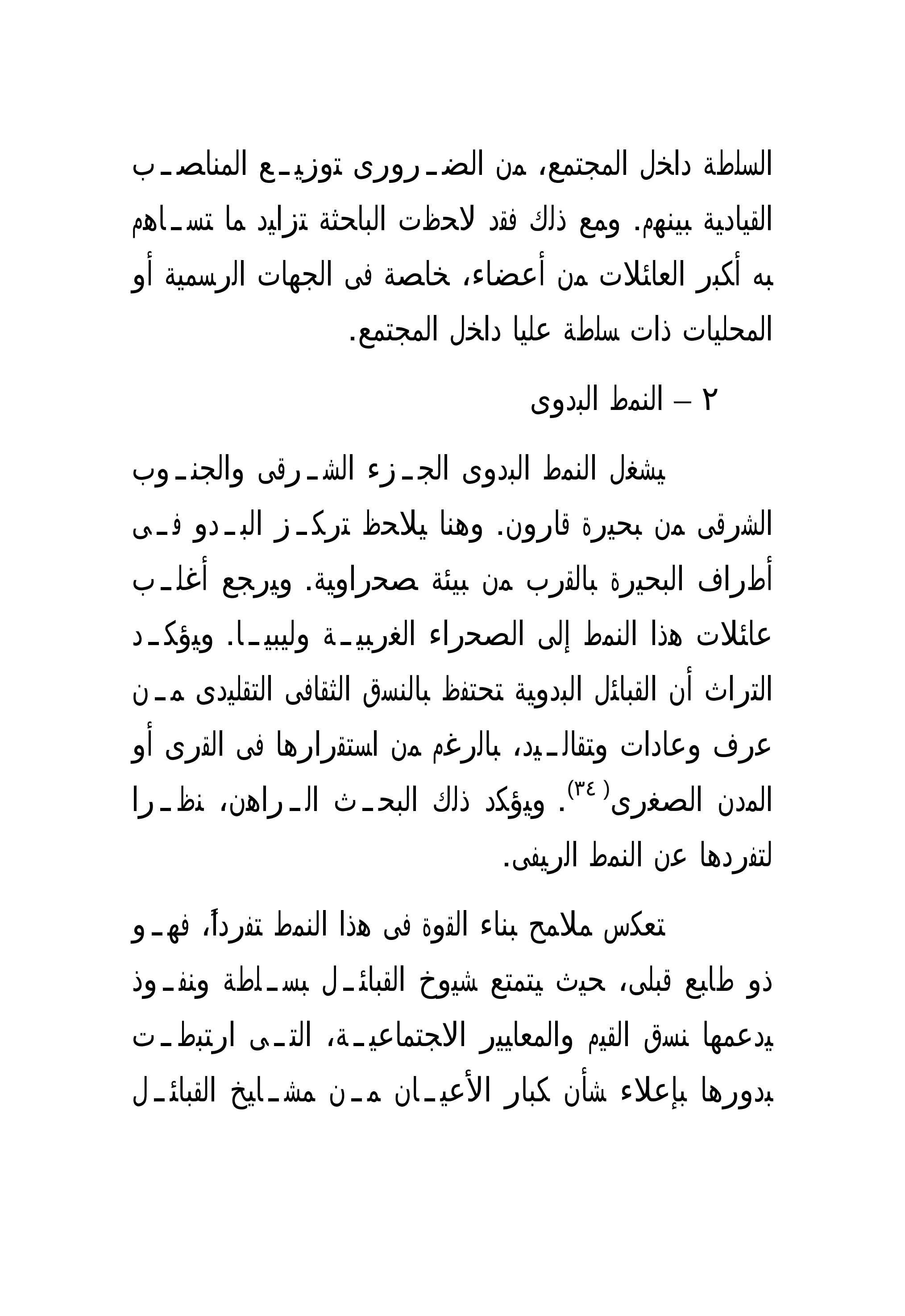


تضطلع به من مسئوليات قيادية تأخذ طابعاً رسـمياً. وقـد تأثرت ملامح بناء القوة فى هذا النمط بالعديد من المتغيرات من أهمها: امتلاك مشروعات ذات النمط الرأسمالي والاتجاه نحو التعليم. فبالنسبة لتزايد المشروعات الإنتاجية، التى تعتمد على نمط إنتاج السوق، فهى متعـددة، منهـا مـا يـرتبط بالزراعة، مثل مشروعات تسمين وتربية المواشى وغير ذلك هذا فضلا عن مشروعات المزارع السمكية. وهـذا الـنمط الإنتاجي زاد من نفوذ جماعات الصفوة وقدرتها على التأثير فى المحيط الاجتماعى. أما بالنسبة للتعليم، فقد ارتبط بـه – إلى حد كبير – اعتلاء المناصب القيادية. وأدى هذا إلى خلق صفوة جديدة من الانتلجنسيا من داخل الصفوة القديمة، سواء الأبناء أو فى إطار النسق القرابى، وقد ساهم ذلك فى خلـق شكل من التشابك والتداخل، يظهر من خلال ديناميات التفاعل الرأسي بين الصفوة القديمة والصفوة الجديدة. وهذا التفاعـل فى الواقع يعكس ضرباً من التكامل بينهما، ساعد على ذلـك اتساع نطاق الصفوة وتزايد قوتها ونفوذها داخـل المجتمـع المحلى. وقد ساعد على هذا الوضع مـا أظهرتـه الصـفوة القديمة من مرونة – إلي حد ما – تجاه مشـاركة الصـفوة



الجديدة، وصل إلي حد القيام بأدوارها نيابة عنها، مع احتفاظ الصفوة القديمة بمسميات السلطة المخولة لها، ومثـال ذلـك يقوم بمهام دور العمدة الابن الأكبر "مهندس" والذى يشغل فى ذات الوقت رئيس المجلس المحلى. ويقوم أيضا بمهام شـيخ البلد الابن الأكبر" مهندس زراعى " والذى يشغل أيضا مدير الجمعية الزراعية. لذا فان الواقع يشهد بروز الصفوة الجديدة على مسرح القيادة مع تعدد أدوارها، سواء بشكل رسمى أو غير رسمى. هذا مع احتفاظ الصفوة القديمة بسلطتها المنوطة بها، كرمز وراسب ثقافى يدعم استمرارية وجودها جنبا إلى جنب بجوار الصفوة الجديدة، وهذا يعكس فـى ذات الوقـت تدخلاً واضحاً بين التقليدية والحداثة كملامح لبناء القوة داخل النمط الريفى.

أما بالنسبة لديناميات التفاعل الأفقى بين جماعـات الصفوة، فقد أوضحت نتائج البحث الميدانى أن هناك تنظيماً غير رسمى يتحكم فى طبيعة العلاقات بين جماعات الصفوة – على اختلاف انتمائها العائلى – يسـمح باتسـاع قاعـدة جماعات الصفوة، وعدم انحصارها فى نطاق محدود. بل من الضرورى تمثيل فعلى لكبار العائلات داخل الصفوة صاحبة

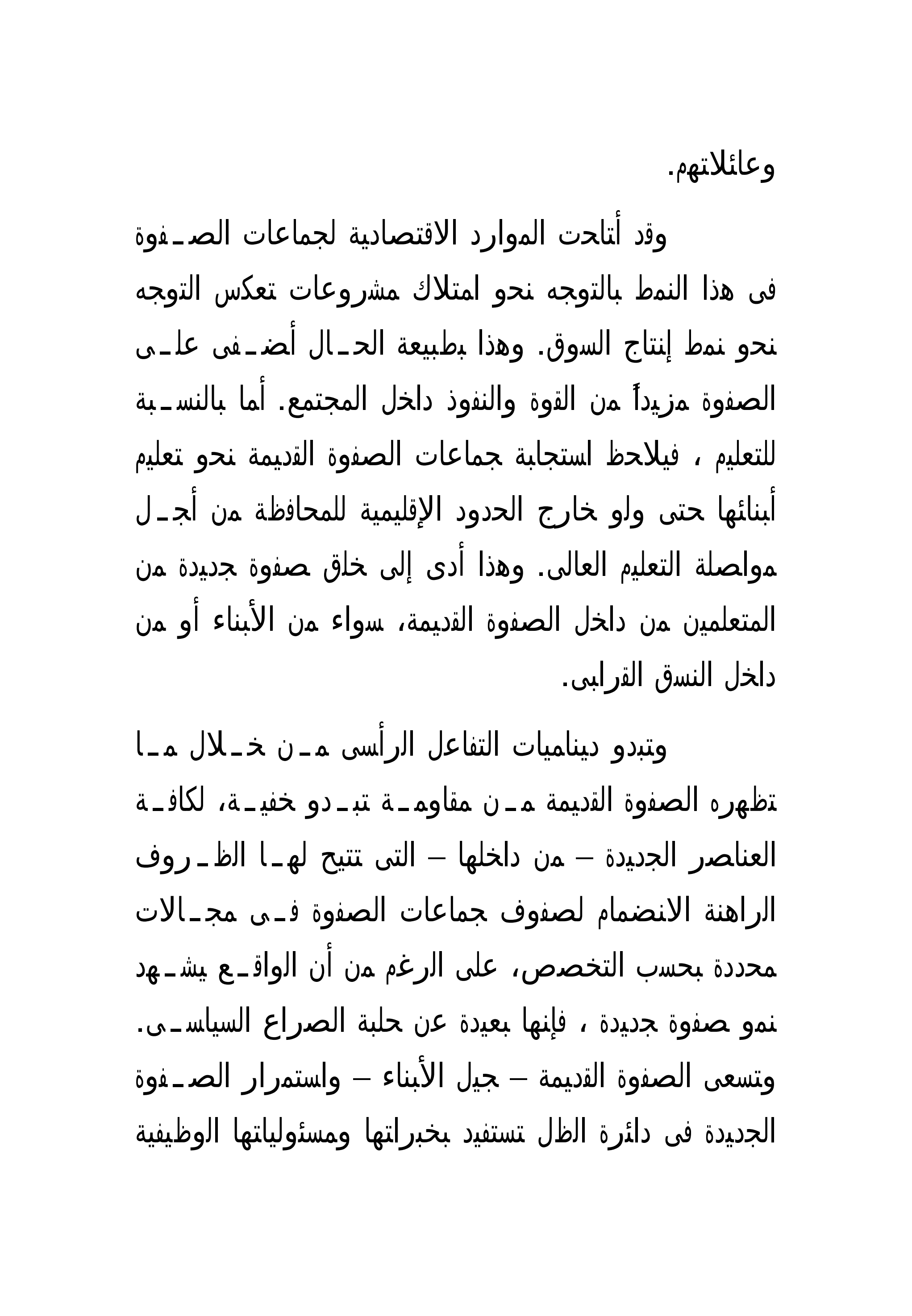


السلطة داخل المجتمع، من الضرورى توزيع المناصب القيادية بينهم. ومع ذلك فقد لاحظت الباحثة تزايد ما تساهم به أكبر العائلات من أعضاء، خاصة فى الجهات الرسمية أو المحليات ذات سلطة عليا داخل المجتمع.

٢ – النمط البدوى

يشغل النمط البدوى الجزء الشرقى والجنوب الشرقى من بحيرة قارون. وهنا يلاحظ تركز البدو فى أطراف البحيرة بالقرب من بيئة صحراوية. ويرجع أغلب عائلات هذا النمط إلى الصحراء الغربية وليبيا. ويؤكد التراث أن القبائل البدوية تحتفظ بالنسق الثقافى التقليدى من عرف وعادات وتقاليد، بالرغم من استقرارها فى القرى أو المدن الصغرى(٣٤). ويؤكد ذلك البحث الراهن، نظرا لتفردها عن النمط الريفى.

تعكس ملامح بناء القوة فى هذا النمط تفرداً، فهو ذو طابع قبلى، حيث يتمتع شيوخ القبائل بسلطة ونفوذ يدعمها نسق القيم والمعايير الاجتماعية، التى ارتبطت بدورها بإعلاء شأن كبار الأعيان من مشايخ القبائل



وعائلاتهم.

وقد أتاحت الموارد الاقتصادية لجماعات الصـفوة فى هذا النمط بالتوجه نحو امتلاك مشروعات تعكس التوجه نحو نمط إنتاج السوق. وهذا بطبيعة الحـال أضـفى علـى الصفوة مزيداً من القوة والنفوذ داخل المجتمع. أما بالنسـبة للتعليم ، فيلاحظ استجابة جماعات الصفوة القديمة نحو تعليم أبنائها حتى ولو خارج الحدود الإقليمية للمحافظة من أجـل مواصلة التعليم العالى. وهذا أدى إلى خلق صفوة جديدة من المتعلمين من داخل الصفوة القديمة، سواء من الأبناء أو من داخل النسق القرابى.

وتبدو ديناميات التفاعل الرأسى مـن خـلال مـا تظهره الصفوة القديمة مـن مقاومـة تبـدو خفيـة، لكافـة العناصر الجديدة – من داخلها – التى تتيح لهـا الظـروف الراهنة الانضمام لصفوف جماعات الصفوة فـى مجـالات محددة بحسب التخصص، على الرغم من أن الواقـع يشـهد نمو صفوة جديدة ، فإنها بعيدة عن حلبة الصراع السياسـى. وتسعى الصفوة القديمة – جيل الأبناء – واستمرار الصـفوة الجديدة فى دائرة الظل تستفيد بخبراتها ومسئولياتها الوظيفية

الصفوة القديمة. وهنا تظهر هيمنة جماعات الصفوة القديمـة فى صراعها مع الصفوة الجديدة من الانتلجنسيا من خـارج المجتمع، والتى تتولى مناصب إدارية تشكل عناصر السلطة القانونية. ونظراً لغلبة الطابع التقليدى بوضوح خاصـة فـى النمط البدوى تتقلص السلطة القانونية، وتكاد تختفـى معـالم قوتها ، رغم استمرار وجودها ، وقيامهـا بمهـام دورهـا الوظيفى المنوط بها، رغم ما تعانيه من صراع مع الصـفوة القديمة.

وعلى جانب آخر، تنسحب سيادة الطابع التقليـدى – أيضا – على ديناميـات التفاعل الأفقى بـين جماعـات الصفوة داخل هذا النمط. حيث يسود تنظـيم غيـر رسـمى كعرف سائد، يراعى ضرورة تركز السلطة علـى اخـتلاف أنماطها فى نطاق محدود للغاية داخل الصفوة القديمة، وهنـا يصعب تمثيل المجتمع لدى كافة التنظيمـات والمؤسسـات الرسمية. لذا تدخل عناصر جديدة من خارج المجتمع تتوالى سلطات، رغم ما تعانيه من صراع دائم مع أعضاء الصـفوة القديمة.

وتنحصر الصـفوة بـالمفهوم السـلطة التقليديـة

باستمرار داخل عائلة واحدة فى الغالب، ونادراً مـا تتعـدى عائلتين. وهذا من شأنه أن يخلـق صـراعا بـين الصـفوة التقليدية وبعض العائلات التى يتولى أعضائها مناصب داخل المحليات. ويعلق على ذلك أحد العمـد بقولـة: الحكومـة.. مخلتش كبير بالحاجات اللى بطلعها ديه (المجالس المحلية).

ومما هو جدير بالإشارة، أن البحـث أوضـح أن هناك علاقة تربط بين هيمنة الصفوة وبين أقوى الجماعـات العرقية. وهذا يتسق مع الفرضيات الأولى لنظرية الموزايكا، حيث تتحدد الصفوة من أقوى الجماعـات العرقيـة، وهـم صفوة القوة التى تسيطر على الأفراد والملكية(٣٥). ومع ذلك نلتمس من خلال صدق الشواهد الإمبيريقية تغايرا فى بعض الافتراضات، خاصة ما يتعلق منها بتـأثير التحـديث علـى الجماعات العرقية. حيث تفتـرض نظريـة الموزايكـا، أن الصفوة العرقية فى ظل الحداثة تتخلى عن تعصبها الإقليمى والثقافى. وهذا من شأنه يؤدى إلى اندماج كافة فئات المجتمع ويتحقق نوع من التكامل، ومن ثم استقرار اجتماعى داخـل المجتمع. فى ظل هذه الفرضية يعكس البحث الراهن وضعا مغايرا بعض الشىء. فجماعات الصـفوة مازالـت تحـتفظ

بعصبيتها العرقية، وتزداد قـوة تظهـر بوضـوح فتـرات الانتخابات هذا فضلا عن سيادة الطابع التقليدى، نظراً لقـوة نسق العرف والمعايير الاجتماعية.

من العرض السابق يتضح أن التحولات التى لحقت بالبنية الاجتماعية لمجتمعنا بصفة عامة والمجتمـع الريفـى بصفة خاصة، أفرزت بناءاً جديداً من الصفوة وفقا لمتغيرات التحديث فى الريف، وهى الصفوة الجديدة مـن الانتلجنسـيا تعتلى مناصـب السـلطة القانونيـة مـن خـلال الجهـاز البيروقراطى الإدارى. يربطها بالسلطة التقليديـة (الصـفوة القديمة) شبكة من العلاقات، يكشف مضمونها سيادة السـلطة التقليدية، مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك تبايناً فـى طبيعـة هيمنة الصفوة القديمة من خلال ما تلمسه الدراسة من تفـرد وفقا (ريف – بدو). ففى النمط الريفى يلاحظ سيادة السـلطة التقليدية من خلال تكامل يخدم فـى المحـل الأول مصـالح الطرفين. أما النمط البدوى، فهناك سيادة من خلال صـراع بين ممثلى السلطة التقليدية والسلطة القانونية، ينتهـى فـى صالح الصفوة القديمة. وقد ترتب عن ذلك اختفاء ملامح قوة السلطة القانونية، ينتهى فى صالح الصفوة القديمة. وقد ترتب

عن ذلك اختفاء ملامح قوة السلطة القانونية.

وعلى جانب آخر، تسعى الصفوة الجديدة، سـواء من داخل الصفوة القديمة أو مـن خارجهـا، إلـى التقـرب والامتثال للصفوة القديمة، لتستمد من ذلك تـدعيم وجودهـا وشرعية استمرارها. وهذا سيتضح من سياق عرض الفقـرة التالية.

ثالثاً:

من هم جماعات الصفوة ؟

إن الربط بين مفهومى الصفوة والطبقة من الأمور المحورية فى التحليل السوسيولوجى، وهذا نظرا لاعتبارهما من المفاهيم ذات الأهمية فى فهم طبيعة البنـاء الاجتمـاعى بشكل عام والبناء السياسى على وجه الخصوص[٣٦]. حيـث

دائما ما تخرج جماعات الصفوة من داخل عبـاءة التركيـب الطبقى، خاصة ونحن فى صدد دراسة مجتمع ريفى ينتمـى للبلدان النامية. لذا فهناك ارتباط واضح بين مفهوم الصـفوة والطبقة وتلمسه الشواهد الإمبيريقية للدراسة الراهنة، وسوف يتضح من خلال التعرف على من هم جماعات الصفوة فـى مجتمع البحث، وقد تم تصنيفها إلى فئتين همـا: جماعـات الصفوة من أبناء القرية وهم يمثلون صفوة القـوة والسـلطة والنفوذ، ثم جماعات الصفوة من خارج القرية، التى تعتلـى مناصب إدارية وقانونية من قبل المؤسسات الرسمية داخـل القرية.

١- جماعات الصفوة من أبناء القرية

أوضحت نتائج البحث أن هناك هيمنة – إلى حد كبير – على مراكز السلطة من قبل جماعات الصـفوة مـن داخـل مجتمع البحث، على اختلاف المؤسسات والتنظيمات الرسمية التابعة لها. هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن جماعات الصـفوة محدودة النطاق فى عائلة أو عائلتين على الأكثر فى القـرى

التى يغلب عليها النمط البدوى، ويتسع حيز الصفوة بحيث يشمل ممثلين من كبار العائلات بالقرى فى النمط الريفى. كما دلت الدراسة الميدانية أن هناك تدرجا فيما تتمتع به جماعات الصفوة من حيث السلطة والنفوذ والقدرة على التأثير، وهى بحسب هذا التدرج كالآتى:

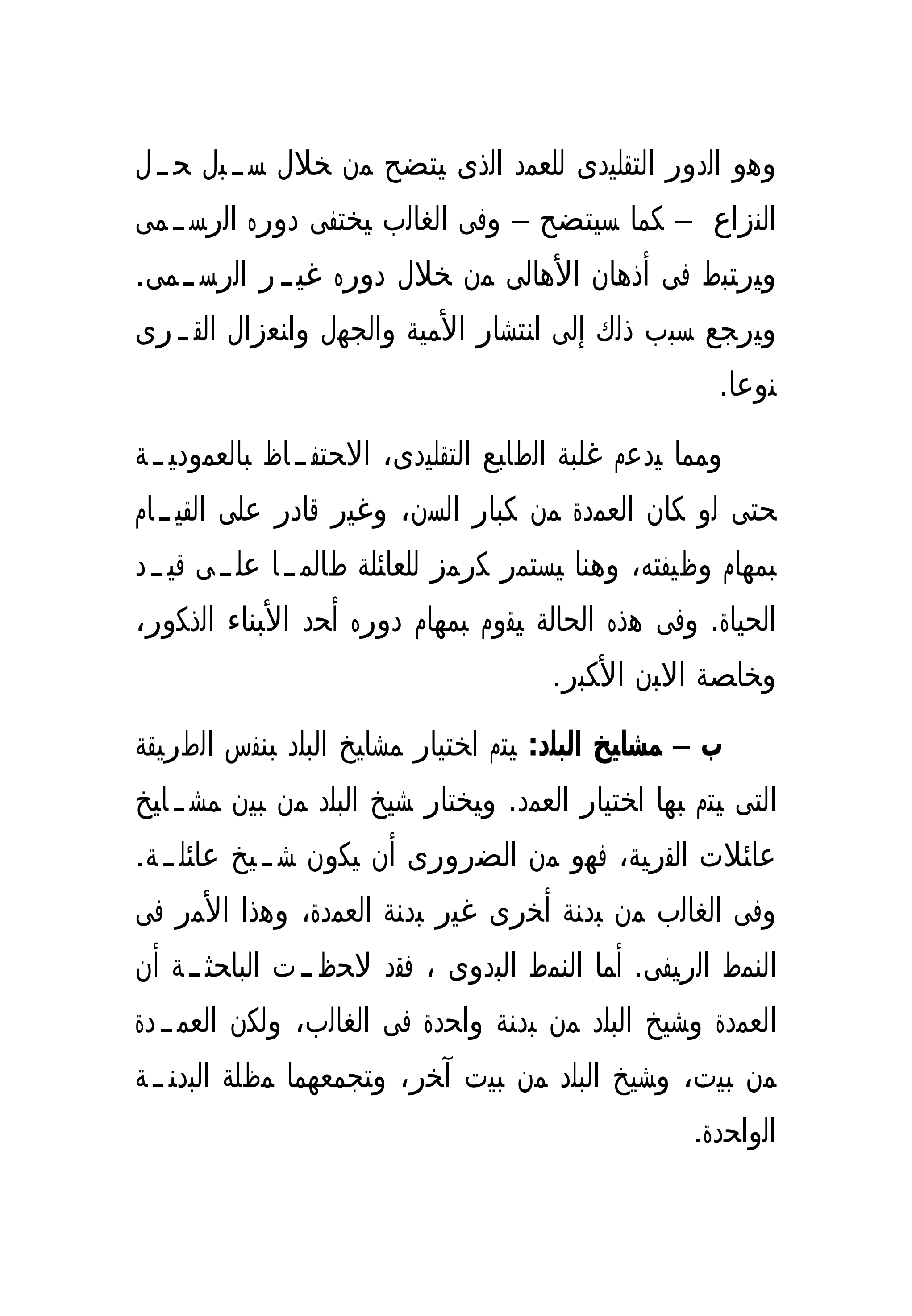
أ – العمد: تنحصر العمودية داخل العائلة الممتدة (البدنة) التى تمثل الوحدة الأساسية للنسق القرابى فى مجتمع البحث، وهى من أقدم العائلات الممتدة، حيث ترجع تسمية القرى إلى الجد المؤسس على مستوى البدنة، ويتوارث هذا المنصب من جيل إلى جيل داخل العائلة، على الرغم أنها بالانتخاب، وتنحصر فى حقبة من الزمن فى أسرة واحدة – بيت واحد – وهى فى الغالب الأسرة التى تتمتع بحيازة أكبر للأراضى الزراعية فى نطاق البدنة، لذا يتم اختيار العمد وفق نظام متعارف عليه فى حدود البدنة، يراعى فيه استمرار العمودية لدى عائلة محددة كعرف سائد يبدو كاتفاق عام بينهم. وبعد الاختيار يتم تصعيد الأمر إلى المسئولين، ومن ثم تبدأ الإجراءات القانونية من خلال عملية انتخاب تبدو مجرد إجراءات شكلية، يتم من خلالها تصديق على ما

تم اختياره مسبقا، وهذا الأمر ينسحب على مجتمع البحث.

وعلى الرغم من أن عملية انتخاب العمد شكلية، إلا أن العمد غالبا لا يفضلون كون هـذا المنصـب بالانتخـاب خاصة في النمط البدوى، بينمـا يرغبـون فـى أن يكـون بالتعيين. وهذا من وجهة نظرهم يعضد قوتهم ويزيـد مـن نفوذهم وسيطرتهم على مقاليد الأمور، ويفسر ذلـك غلبـة الطابع التقليدى وسيادة العرف، ويعكس هذا الموقـف أحـد العمد بقوله:

" الأول كان الأمن مستتب.. من ساعة ما عملـوا العمودية بالانتخاب.. وهى فسدت.. أحسـن حالـة العمـدة بالتعيين.. العيلة دية انتخبتنى أجى فى صفها.. التعيين الكـل زى بعضه ".

وقد دلت الدراسة الميدانية على أن العمدة هو المسـئول الأول عن القرية إلى جانب عدد من العزب التابعـة إداريـا للقرية. وتتعدد مهام العمدة، فإلي جـ ـانب دوره الرسـمى باعتباره مسئولا عن القرية وتوابعهـا مـن قبـل الجهـات الرسمية، فإن له دوراً آخر غير رسمى غاية فـى الأهميـة،



وهو الدور التقليدى للعمد الذى يتضح من خلال سـبل حـل النزاع – كما سيتضح – وفى الغالب يختفى دوره الرسـمى ويرتبط فى أذهان الأهالى من خلال دوره غيـر الرسـمى. ويرجع سبب ذلك إلى انتشار الأمية والجهل وانعزال القـرى نوعا.

ومما يدعم غلبة الطابع التقليدى، الاحتفـاظ بالعموديـة حتى لو كان العمدة من كبار السن، وغير قادر على القيـام بمهام وظيفته، وهنا يستمر كرمز للعائلة طالمـا علـى قيـد الحياة. وفى هذه الحالة يقوم بمهام دوره أحد الأبناء الذكور، وخاصة الابن الأكبر.

ب – مشايخ البلد: يتم اختيار مشايخ البلد بنفس الطريقة التى يتم بها اختيار العمد. ويختار شيخ البلد من بين مشـايخ عائلات القرية، فهو من الضرورى أن يكون شـيخ عائلـة. وفى الغالب من بدنة أخرى غير بدنة العمدة، وهذا الأمر فى النمط الريفى. أما النمط البدوى ، فقد لاحظـت الباحثـة أن العمدة وشيخ البلد من بدنة واحدة فى الغالب، ولكن العمـدة من بيت، وشيخ البلد من بيت آخر، وتجمعهما مظلة البدنـة الواحدة.

وبعد تمام الاختيار بشكل ودى تحكمه قواعـد عرفيـة، تبلغ الجهات الرسمية، ومن ثم تبدأ الإجراءات القانونية لتوليه مهام منصبه بعد استيفاء عدد من الشروط المحددة وهى:

أن يكون أهل ثقة للناس، ويتم ذلك من خلال إجـراء ترشيحه وعملية الانتخاب.

أن يكون من الحائزين لأرض زراعية.

ألا يقل دخله الشهرى عن ٢٠٠ جنية.

يقرأ ويكتب.

هذا فضلا عن تحريات الأمن.

وغالبا ما تتم عملية استيفاء المرشح للشـروط، بشـكل روتينى بحت، ثم تبدأ عملية انتخابه من قبل أهالى القريـة، وهى إجراءات صورية، يكشف مضمونها تصديق عما سبق الاتفاق عليه بين مشايخ العائلات، وموافقة العمـدة وكبـار العائلات.

وتتحدد مهام منصب مهام شيخ البلد من خـلال تنفيـذه كافة الأمور التى يكلف بها من قبل العمدة والجهـاز الإدارى

والأمنى، سواء من داخل القرية أو من خارجها. هذا فضـلا عن دوره التقليدى الذى ترسم معالمه ثقافة المجتمع: فشـيخ البلد يعد معاونا للعمدة فى كافة الأمور التى تختص بمشاكل الحياة اليومية لأهالى القرية، فضلا عن فض الخلافات بـين الأفراد أو العائلات.

ج – أعضاء التنظيم السياسى: من الطبيعى أن تتعـدد مصادر امتلاك الثروة يضفى مزيداً من السلطة والقوة يسعى أصحابها إلى الاستخدام الشرعى للقوة. وهذا مـن خـلال المشاركة فى تنظيمات سياسية، سواء من خـلال الانضـمام للأحزاب، وهم فى الغالب من جماعات الصفوة الجديدة مـن أبناء الصفوة القديمة، أو فى إطـار النسـق القرابـى. أمـا المشاركة السياسية، فمن خلال عضـوية مجلـس الشـعب والشورى، وهم من جماعات الصفوة القديمة فى الغالب.

فبالنسبة للمشاركة السياسية، فالواقع يشهد ظهور حزب واحد هو الحزب الوطنى الديموقراطى. وهنا يلاحظ وجـود حزب واحد على مسرح الحياة السياسية على الـرغم ممـا يتمتع به المجتمع المصرى فى هذه الآونة من تعـدد الحيـاة الحزبية. وهذا يرجع إلى أن أغلب المشاركين من جماعـات

الصفوة التى تتصل بشكل مباشر بالحكومة وأجهزتها الإدارية فى مواقع متعددة اقتصادية واجتماعية وغير ذلك، وتربطهـا بالجهاز الحكومى مصالح. ولذا تحاول جماعـات الصـفوة تدعيم هذا الاتصال بالحكومة عن طريق الامتثـال لحـزب الحكومة وهو حزب الأغلبية.

وإذا تطرقنا لأعضاء مجلس الشعب، فأغلب الأعضـاء فى المنطقة من أصل عربـى. ويعضـد ذلـك قـول أحـد الإخباريين:

"دواير المحافظة كلها عرب"

ولعل هذا نتيجة لأن أغلب جماعات الصفوة من أصـل "عرب" أكثر ثراء، وبالتالى أكثر قدرة على الترشيح وتحمل الإنفاق على الدعاية، وبالتالى اكتساب ود الآخرين من أجـل الوصول إلى منصب يأخذ صاحبه إلى موقع سلطة أعلى من مستوى القرية.

وقد دلت الدراسة الميدانيـة، أنـه أحيانـا مـا يلجـأ المرشحون من العرب إلى استخدام الترهيب أيضـا خـلال عملية الانتخابات، ويؤكد ذلك قول أحد الإخباريين:

"الفلاحين توارثو الخوف من العرب.. والعمدة بيسود للأهالى"

وهذا يفسر سيطرة "العـرب" علـى أغلـب الـدوائر الانتخابية فى هذه المنطقة، وذلك باستثناء قرية فـى الـنمط الريفى، حيث أن عضو مجلس الشعب من داخل جماعـات الصفوة ومن بدنة العمدة، ولكنه حسب تعبيرهم (مـن بيـت تانى). وعلى جانب آخر، فإن المشاركة السياسية من خـلال انضمام جماعات الصفوة إلى هياكل التنظيمـات السياسـية، تضفى على صاحبها منصباً قيادياً سياسياً داخـل المجتمـع، يجعله فى مركز يستطيع من خلاله الاتصال بكافة المسئولين بشكل مباشر لحل مشاكل الأهالى، إلى جانب تدعيم بعـض مشروعات التنمية فى القرى وغير ذلك.

د – ممثلو المجالس المحلية: تعد المجـالس المحليـة سلطة شعبية مستحدثة داخل القرى بدأت منذ عـام ١٩٧٥، وهى تطبيق لقانون المحليات والتحول من المركزيـة إلـى اللامركزية،من خلال جهاز المحليات. ويبدو ذلك من خـلال ثلاثة مستويات هى مجلس محلى على مسـتوى المحافظـة

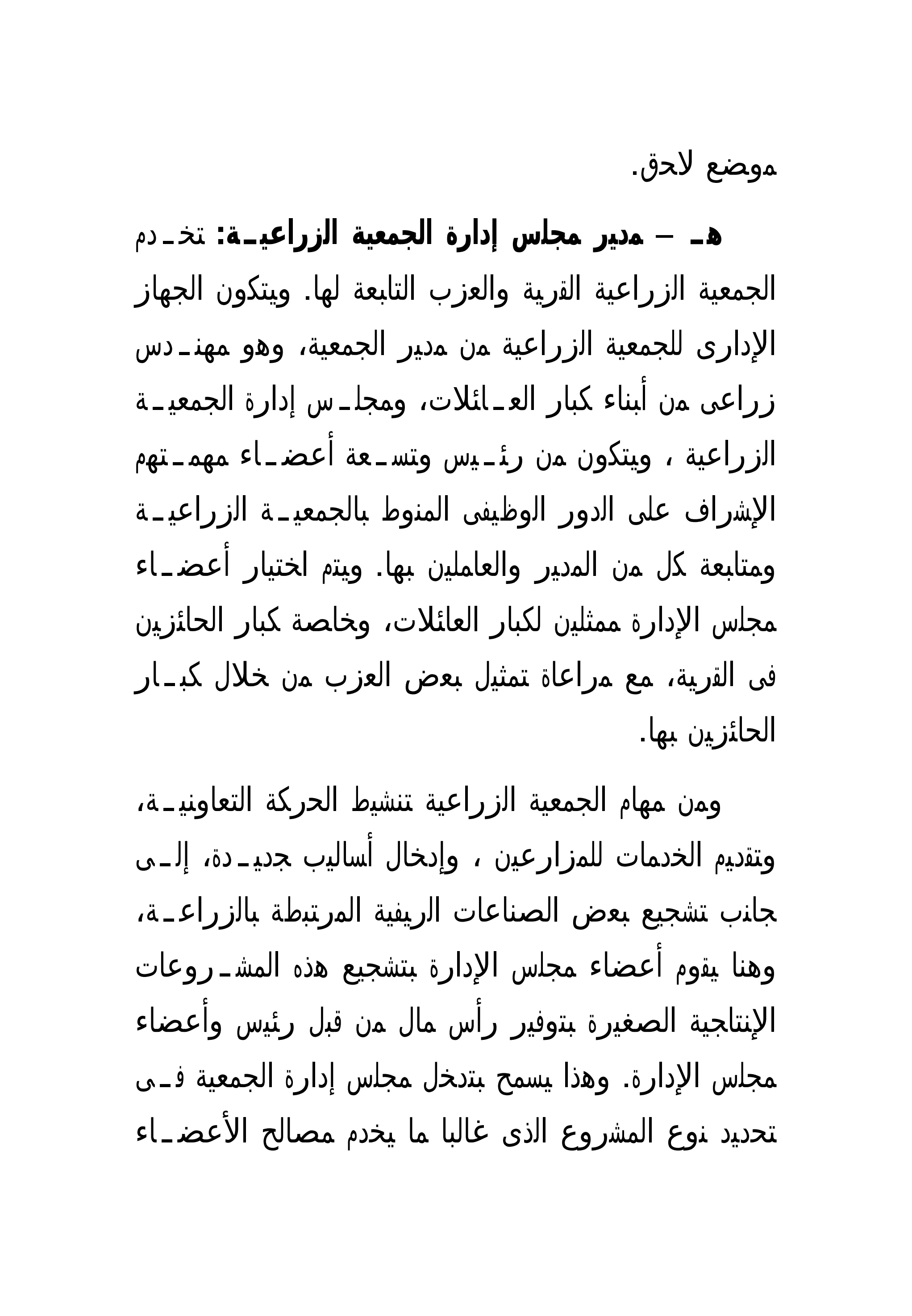
،والمركز والقرية، وأعضاء المجالس المحلية مـن الصـفوة الجديدة المتعلمين وعدد كبير منهم من أبناء الصفوة القديمـة ،علاوة على عدد من أهالى القرية خاصـة مـن أصـحاب المؤهلات العليا.

ويتم اختيار أعضاء المجالس المحلية وفق نظام يأخـذ شكلاً قانونياً، فمن الضرورى أن يكون العضو مـن أبنـاء القرية، وأن عملية الاختيار يراعى فيها ضرورة تمثيل فعلى للقاعدة الشعبية العريضة داخل القرى خاصة بين المتعلمـين ،أما على مستوى الواقع فتتم عملية التمثيل الفعلـى داخـل نطاق كبار العائلات مع مراعاة حجم العائلة، فالعائلات ذات الحجم الكبير يتم اختيار عضوين أو أكثر من أبنائها. وهـذا الأمر ينسحب على مجتمع البحث.

أما بالنسبة للتفاعل بين جماعـات الصـفوة وأعضـاء المجلس المحلى داخـل القريـة، فقـد أوضـحت الشـواهد الإمبيريقية أن هناك نمطين مـن التفاعـل بحسـب نمطـي الدراسة. ففى النمط الريفى يلاحظ وجود أشكال من التفاعـل الإيجابى، تعكس تنافسا بين جماعات الصفوة على اخـتلاف الجهة التى يمثلونها. وهذا يرجع إلـى أن عمليـة انتخـاب

أعضاء المجلس المحلى تتسق والعرف السـائد مـن حيـث ضرورة تمثيل كبار العائلات داخل الهيكل التنظيمى للمجلس المحلى. أما النمط البدوى فيلاحظ فيه شـكل مـن التنـافس السلبى يصل إلى صراع دائم بين جماعات الصفوة القديمـة (التقليدية) وأعضاء المجلس المحلى الـذين – غالبـا – مـا ينتمون إلى عائلات أخرى داخل المجتمع. وهذا وفق عمليـة الاختيار التى يراعى فيها تمثيل العائلات. وهذا الوضع غير مرغوب فيه من جانب الصفوة القديمة كما سبق الإشارة. لذا تبدى جماعات الصفوة رفض التعاون معها بدرجة تصل إلى حد الاستهانة بالدور المنوط بأعضاء المجالس المحلية. حيث يعلق على ذلك العمدة بقوله: "أعضاء المجلس المحلى مجرد تسديد خانات".

ويتحدد الدور المنوط برئيس وأعضاء المجالس المحلية فى خدمة المواطنين ومحاولة إزالة أسباب الشـكوى، عـن طريق الاتصال بالجهاز الإدارى الحكومى الذى يمـر مـن خلال السلم الوظيفى، الذى يبدأ من القريـة والمركـز ثـم المحافظة، وهنا يظهر العديد من سـلبيات الـروتين الإدارى التى تعوق حل المشاكل بشكل سريع كما سوف يتضح فـى



موضع لاحق.

هـ - مدير مجلس إدارة الجمعية الزراعيـة: تخـدم الجمعية الزراعية القرية والعزب التابعة لها. ويتكون الجهاز الإدارى للجمعية الزراعية من مدير الجمعية، وهو مهنـدس زراعى من أبناء كبار العـائلات، ومجلـس إدارة الجمعيـة الزراعية ، ويتكون من رئـيس وتسـعة أعضـاء مهمـتهم الإشراف على الدور الوظيفى المنوط بالجمعيـة الزراعيـة ومتابعة كل من المدير والعاملين بها. ويتم اختيار أعضـاء مجلس الإدارة ممثلين لكبار العائلات، وخاصة كبار الحائزين فى القرية، مع مراعاة تمثيل بعض العزب من خلال كبـار الحائزين بها.

ومن مهام الجمعية الزراعية تنشيط الحركة التعاونيـة، وتقديم الخدمات للمزارعين ، وإدخال أساليب جديـدة، إلـى جانب تشجيع بعض الصناعات الريفية المرتبطة بالزراعـة، وهنا يقوم أعضاء مجلس الإدارة بتشجيع هذه المشـروعات الإنتاجية الصغيرة بتوفير رأس مال من قبل رئيس وأعضاء مجلس الإدارة. وهذا يسمح بتدخل مجلس إدارة الجمعية فـى تحديد نوع المشروع الذى غالبا ما يخدم مصالح الأعضـاء

بداية. وينحصر دور الجمعيـة الزراعيـة كجهـة رسـمية الإشراف على المشروع، وفى الغالب تعضد ما يقره أعضاء مجلس الإدارة أصحاب المشروع.

و – مسئولو جمعيـات الصـيادين: يتبـع جمعيـات الصيادين فى هذه المنطقة ١١ حلقة منتشـرة علـى القـرى المطلة على بحيرة قارون يقـوم بمهـام وظيفتهـا رئـيس الجمعية، وهؤلاء المسئولين من صـفوة الصـيادين ويبلـغ عددهم١١ يشرفون على الحلقات التابعـة للجمعيـة، وهـم يمثلون فى الغالب صفوة الصيادين فى هذه القرى.

وهذه الجمعية قائمة أساسا لخدمة الصيادين سواء مـن خلال تقديم قروض يحتاج إليها الصيادون، أو التأمين اللازم خلال فترات غلق البحيرة، هذا فضلا عن عمليـة تسـويق الأسماك. والواقع الفعلى يشهد العديد من المثالب المرتبطـة بدور مسئولى جمعية الصيادين وذات مردود سـلبى علـى الصيادين، ومن أسباب الحالة المتدنية والفقر المدقع، الـذى يغيشة الصيادون وأسرهم فى المنطقة(٢٧). سوف نتعرض فى موضع لاحق لبعض أشكال استغلال صفوة الصيادين للأعداد الغفيرة من أصحاب حرفة الصيد.

ز – ممثلو جمعية تنمية المجتمع المحلى: أوضحت الدراسة أن هناك جمعية تنمية المجتمع المحلى فى إحدى قرى النمط الريفى فقط، باعتبارها القرية إلام. أنشئت هذه الجمعية بالجهود الذاتية ، حيث تبرع أحد كبار عائلات القرية بقطعة أرض وأنشأ عليها مبنى صغيراً وتم إشهار الجمعية من خلال مديرية الشئون الاجتماعية.

وقد لاحظت الباحثة أن السبب وراء إنشاء هذه الجمعية هو التنافس بين كبار العائلات فى اعتلاء مناصب ذات سلطة داخل القرية. فهناك عائلة تحتكر العمودية، وثانية وظيفة شيخ البلد، وثالثة جمعية الصيادين، ثم جاءت عائلة رابعة بعمل مشروع تنمية المجتمع المحلى. وهذا بهدف الحصول على سلطة تدعم القوة، والنفوذ بغض النظر عما تقدمة من خدمات للأهالى. وهذا يفسر انحصار دورها بشكل ملحوظ فى مشغل فتيات ودار حضانة ليست على مستوى الخدمات المطلوبة، بينما تشهد سجلات الجمعية العديد من المشروعات تحت التنفيذ. والواقع الفعلى يشهد أنها سوف تظل تحت التنفيذ نظرا لعدم اهتمام المسئولين على الجمعية بهذه الخدمات، وانحصار دور الجمعيات كشكل للنفوذ والسلطة

فقط.

ح- رجال الدين: ينحصر رجال الدين بشكل رسمى فى أئمة المساجد ومأذون القرية. وقد ظلت هذه الفئـة لفتـرات ماضية ماضية ذات مكانة اجتماعية رفيعة داخل المجتمـع، خاصة فى قرى الدراسة. أما فى الوقت الراهن فقد أوضحت الشواهد الإمبيريقية أن هذه الفئة أصبحت لا تتمتع بمكانة عن ذى قبل، نظرا لانتشار ظاهرة الإحياء الدينى التى وصـلت إلى حد التطرف اختفت معها قوة ومكانة مهنة رجال الـدين الرسمية، وذلك لظهور فئة جديدة ذات نفوذ باسم الدين مـن بين أهالى القرى أو الوافدين عليها، وهؤلاء ينظـرون إلـى الفئة الأولى بأنهم ممثلون للدولة من خلال وظيفـة رسـمية كإمام مسجد أو مأذون شرعى للقرية.

٢–جماعات الصفوة من خارج القرية

جماعات الصفوة من خارج القرى تتضـمن كـل مـن يعتلى منصبا ذا سلطة قيادية، ومنوط بها دور هام فى خدمة القرية بشكل مباشر. وهؤلاء موزعون بين الأجهزة الإدارية على اختلاف تخصصاتها والمؤسسات العلميـة والأجهـزة

الأمنية. وهذه الفئات أصحاب أسماء معروفة من جانب أهالى القرى وعلى علاقة وطيدة بجماعات الصفوة، وفى السطور التالية سنعرض لهذه الفئة:

أ-مسئولو الأجهزة الإدارية: الأجهزة الإدارية ممثلة داخل القرى من خلال الوحدات المحلية، خاصة فى القرى الأم، فى النمط الريفى. ورئيس الوحدة المحلية ينتمى فى الغالب إلى المركز التابع له القرية، ولذا فهو على دراية تامة بالمجتمع الذى يعمل فى خدمته، فضلا عن أنه من المؤهلات العليا(مهندس). وللوحدة المحلية جهاز إدارى تابع ذلك هيكل الأدوار المنوطة بها، وهذا سيتضح فى الفقرة التالية.

رابعا:

دور جماعات الصفوة الريفية

يتضح دور جماعات الصفوة من خلال هيكل أدوار تعكس بوضوح أنساقا أساسية فى السياق البنائى للمجتمع الريفى. ومن خلال هيكل أدوار الصفوة تتجسد طبيعة العلاقات والتفاعل سواء بين جماعات الصفوة على اختلاف ما تستحوذه من سلطة سواء رسمية أو غير رسمية، أو بين

جماعات الصفوة وأفراد المجتمع. وفـى السـطور التاليـة سنتناول هيكل أدوار جماعات الصـفوة، وبعـض مظـاهر انحراف الدور.

وعلى جانب آخر أوضحت الدراسة الميدانية، أن أدوار الصفوة التى تتعلق بخدمة المجتمع تعكس مثالب عدة، تعـد انتهاكاً للقواعد والقوانين والقيم المجتمعية، وذلك تحت مظلة الصراع والتنافس بين أعضاء وجماعـات الصـفوة حـول استغلال السلطة المخولة فى تدعيم ثرائها ونفوذها السياسـى داخل المجتمع. وهذا بالضرورة على حسـاب مـا تقدمـه للمجتمع من خدمات. لذا غالبا ما تخفق الصـفوة فـى حـل المشاكل المجتمعية، هذا الأمر ينحسب على مجتمع البحـث بنمطيه، ويزداد سوءاً داخل النمط البدوى كما سيتضح. فيما يلى:

١-هيكل أدوار جماعات الصفوة

أوضحت الدراسة الميدانية أن هيكـل أدوار جماعـات الصفوة يبدو من خلال أربعة أدوار رئيسية، تتـدرج وفـق مدى ارتباطها بالسياق الاجتماعى وخدمة المجتمع كالآتى:

أ-الدور الاجتماعى: من أهم ملامح الدور الاجتماعى لجماعات الصفوة داخل مجتمع البحث، عملية فض المنازعات على اختلاف أنواعها، حيث تضطلع الصفوة بدور رئيسى فى هذه العملية، خاصة العمد ومشايخ القرى. ويرجع ذلك إلى سيادة الطابع التقليدى، الذى يسهم بدوره فى تقلص دور السلطة القانونية المنوط بها هذا الدور.

ومن أهم أسباب النزاع التى يتم الفصل فيها: فصل حدود - نزاع حول ميراث - نزاع حول مياه رى - سرقة أو سم مواشى- حرق الزرع - الخلافات الزوجية والطلاق - الشجار والخلافات الشخصية.

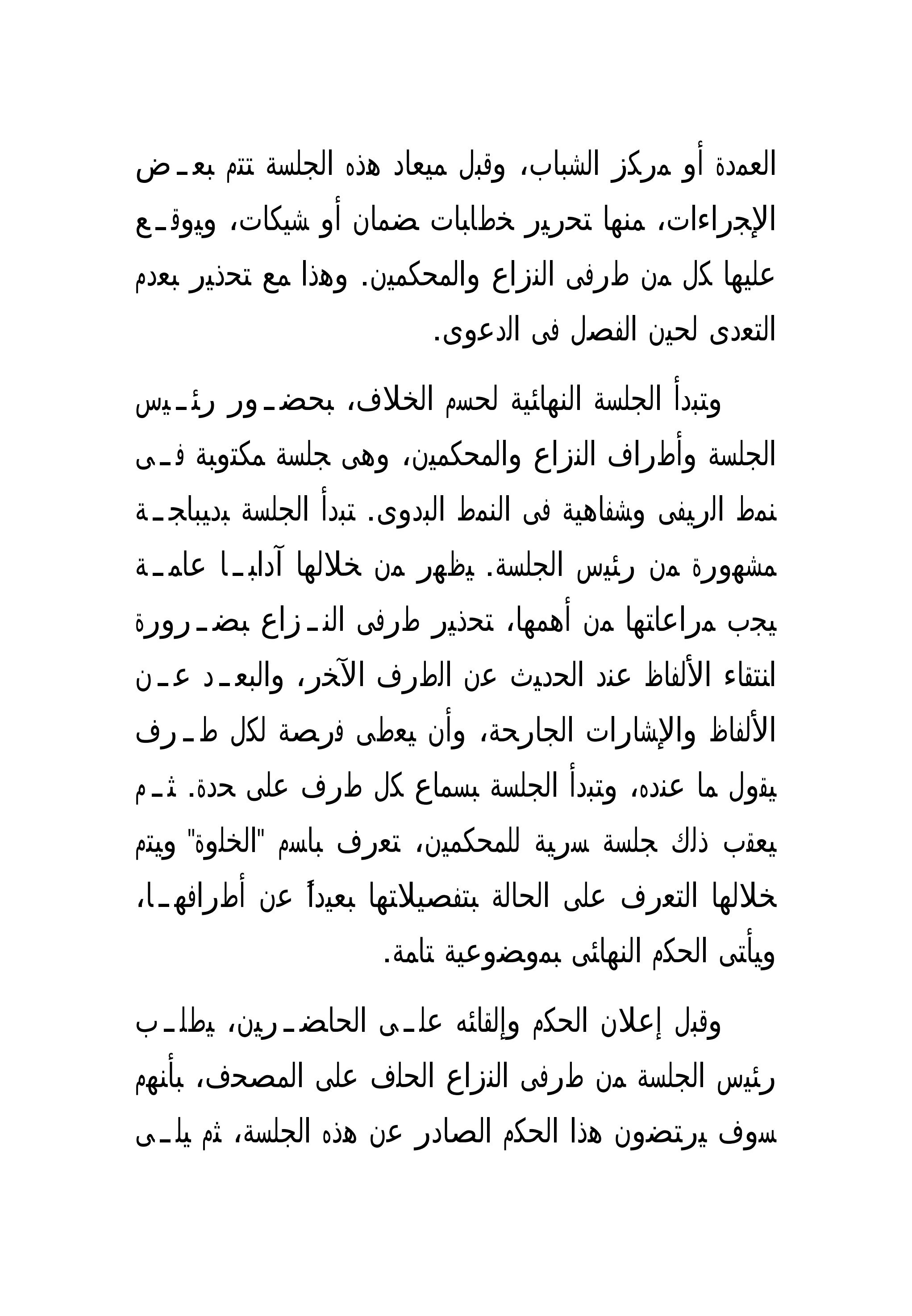
وقد دلت الدراسة الميدانية أن مراسم حل النزاع تخضع لقواعد عرفية متعارف عليها وتمارس فى ظل القضاء العرفى، مع تشابه كبير بين نمطى مجتمع البحث. وتظهر بعض الفروق التى تتعلق بسرعة وقوة تنفيذ الأحكام العرفية داخل النمط البدوى.

تعقد جلسات الاتفاق فى أغلب الخلافات برئاسة العمدة أو شيخ البلد- حسب نوع الخلاف وقوته-وأطراف النزاع.

وتتحدد الجلسة الأولى ما يسمى "ميعاد" وهى فترة يتم الاتفاق على مدتها الزمنية حسب نوع الخلاف، وهذا بهدف التحضير لعمليات فض النزاع. ويتم الاتفاق خلال هذه الفترة على عدم التعدى من جانب طرفى النزاع. ولكى يلتـزم بـذلك يوقـع الطرفان شيكا على بياض ضمان لعدم التعدى وحفـظ حـق المتعدى عليه، ويحرر الشيك رئيس الجلسة(العمدة أو شـيخ البلد) أو أحد أبنائهما.

ومن الوظائف المرتبطة بفترة الميعـاد أيضـا اختيـار طرفى النزاع أربعة محكمين من كبار رجـال القريـة، ثـم يختار رئيس الجلسة طرفا أخر محايـدا للطـرفين. وبـذلك يصبح عدد المحكمين تسعة أشـخاص. والمحكمـون فـى الغالب من أعضاء الصفوة داخل المجتمع. وهنا يشعر طرفا النزاع أن المحكمين من قبله ممثلون له ومدافعون عن حقه. وبعد تمام الاختيار للمحكمين يتحدد ميعاد جلسة الاتفاق.

وبعد ذلك، تعقد جلسة يحضرها المحكمـون ورئـيس الجلسة، ويتم تحرير إقرارات يوقع عليها طرفا النزاع، بأنهم سوف يرتضون حكم المحكمين. وخلال هذه الجلسة، تـدعى هيئة التحكيم لجلسة أخرى يحدد لها مكان معين، إما منـزل



العمدة أو مركز الشباب، وقبل ميعاد هذه الجلسة تتم بعض الإجراءات، منها تحرير خطابات ضمان أو شيكات، ويوقع عليها كل من طرفى النزاع والمحكمين. وهذا مع تحذير بعدم التعدى لحين الفصل فى الدعوى.

وتبدأ الجلسة النهائية لحسم الخلاف، بحضور رئيس الجلسة وأطراف النزاع والمحكمين، وهى جلسة مكتوبة فى نمط الريفى وشفاهية فى النمط البدوى. تبدأ الجلسة بديباجة مشهورة من رئيس الجلسة. يظهر من خلالها آدابا عامة يجب مراعاتها من أهمها، تحذير طرفى النزاع بضرورة انتقاء الألفاظ عند الحديث عن الطرف الآخر، والبعد عن الألفاظ والإشارات الجارحة، وأن يعطى فرصة لكل طرف يقول ما عنده، وتبدأ الجلسة بسماع كل طرف على حدة. ثم يعقب ذلك جلسة سرية للمحكمين، تعرف باسم "الخلوة" ويتم خلالها التعرف على الحالة بتفصيلاتها بعيداً عن أطرافها، ويأتى الحكم النهائى بموضوعية تامة.

وقبل إعلان الحكم وإلقائه على الحاضرين، يطلب رئيس الجلسة من طرفى النزاع الحلف على المصحف، بأنهم سوف يرتضون هذا الحكم الصادر عن هذه الجلسة، ثم يلى

ذلك إعلان الحكم، يلقيه رئيس الجلسة بالديباجة التالية.

"حضر الطرفين الأول... والثانى... بحضور السادة المحكمين برئاسة... وقد وافق المجلس بحكم السادة المحكمين... وهو حكم نهائى... ويعمل به داخل ساحة المحاكم"

وقد دلت الدراسة أن أغلب الأحكام غرامات تبدأ من ٥٠٠ جنيه للشخص الذى يقوم بضرب ينجم عنه "بطحة عادية"، أما الضرب الذى يؤدى إلى عاهة أو إعاقة عن العمل، فإن الغرامة حسب تعبيرهم دية "نص راجل" أى حوالى من ١٠-١٥ ألف جنيه. أما إذا وصلت إلى القتل "دية نفر" ٤٠ألف جنيه، تزداد قيمة الغرامات نوعا داخل النمط البدوى. وبذلك عادة ما يحصل المعتدى عليه على حقه نقدا أو بإيصال، فالمبلغ كما هو معروف "ورق شرط جزائى".

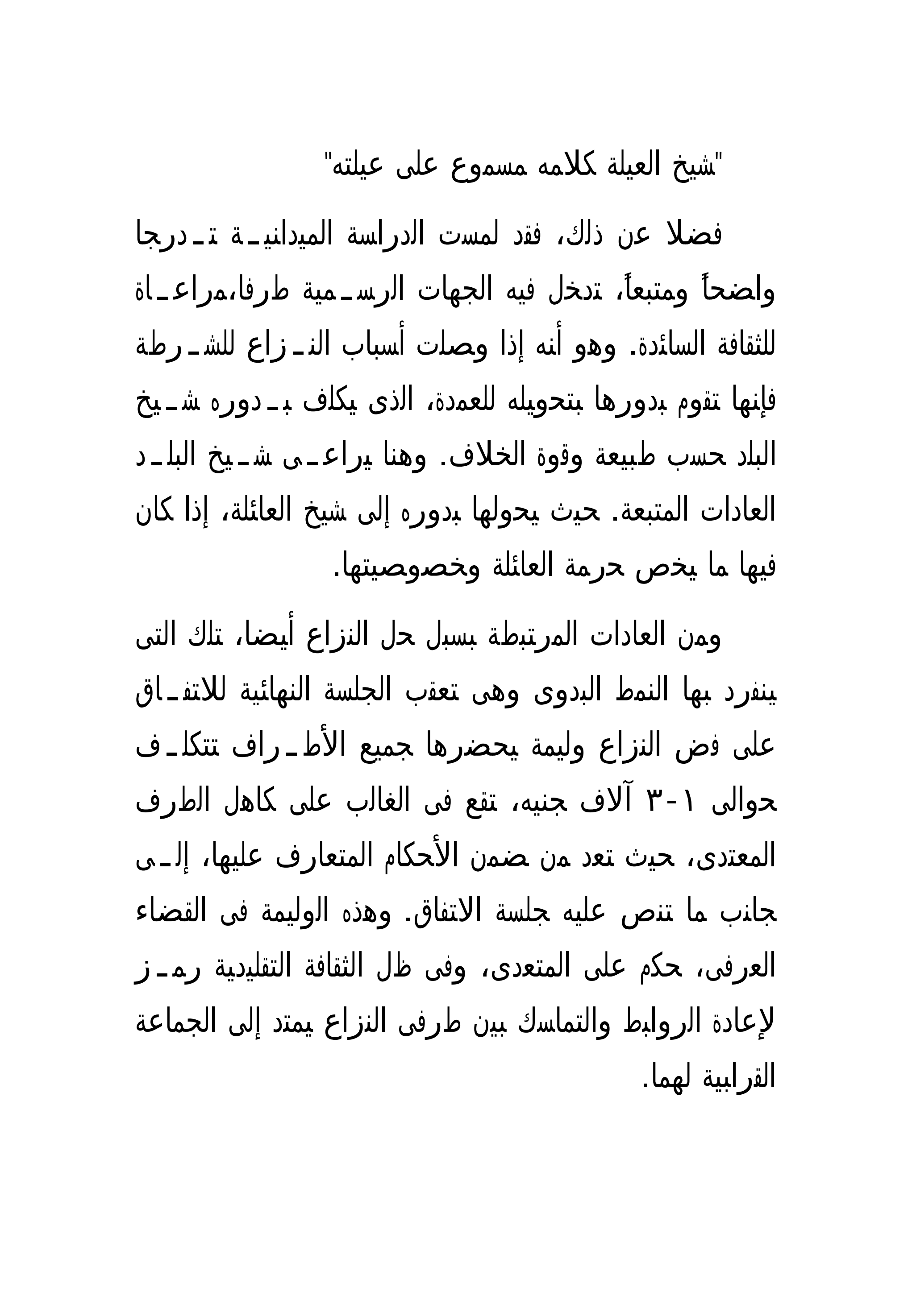
وعلى جانب آخر، فى حالة رفض طرفا النزاع حكم جلسة الاتفاق- خاصة فى النمط الريفى – قد يصل الأمر لساحة القضاء المدنى، فإن هذا لا يعد سببا لاختفاء دور السلطة التقليدية، بل عادة ما تسير جنبا إلى جنب مع القضاء

الرسمى، ويعلق على ذلك أحد الإخباريين بقوله:

لو وصل الأمر للمحكمة... بنعمل محضر صلح فى الشهر العقارى بمعرفة محامى... ويدفع برضه المعتدى... الحكم اللى عليه عشان نقطع الشيكات"

يعكس هذا القول أن حكم القضاء العرفى سارى رغم تدخل القضاء المدنى. ومن ذلك يتضح أن معظم المنازعات أى حوالى ٩٠% حسب ما أدلى به الإخباريون، تدخل تحت مظلة القضاء العرفى، حتى إذا وصلت إلى الشرطة والنيابة والمحكمة. فهذا لا يمنع أن تأخذ الخطوات المتعارف عليها فى نطاق العرف.

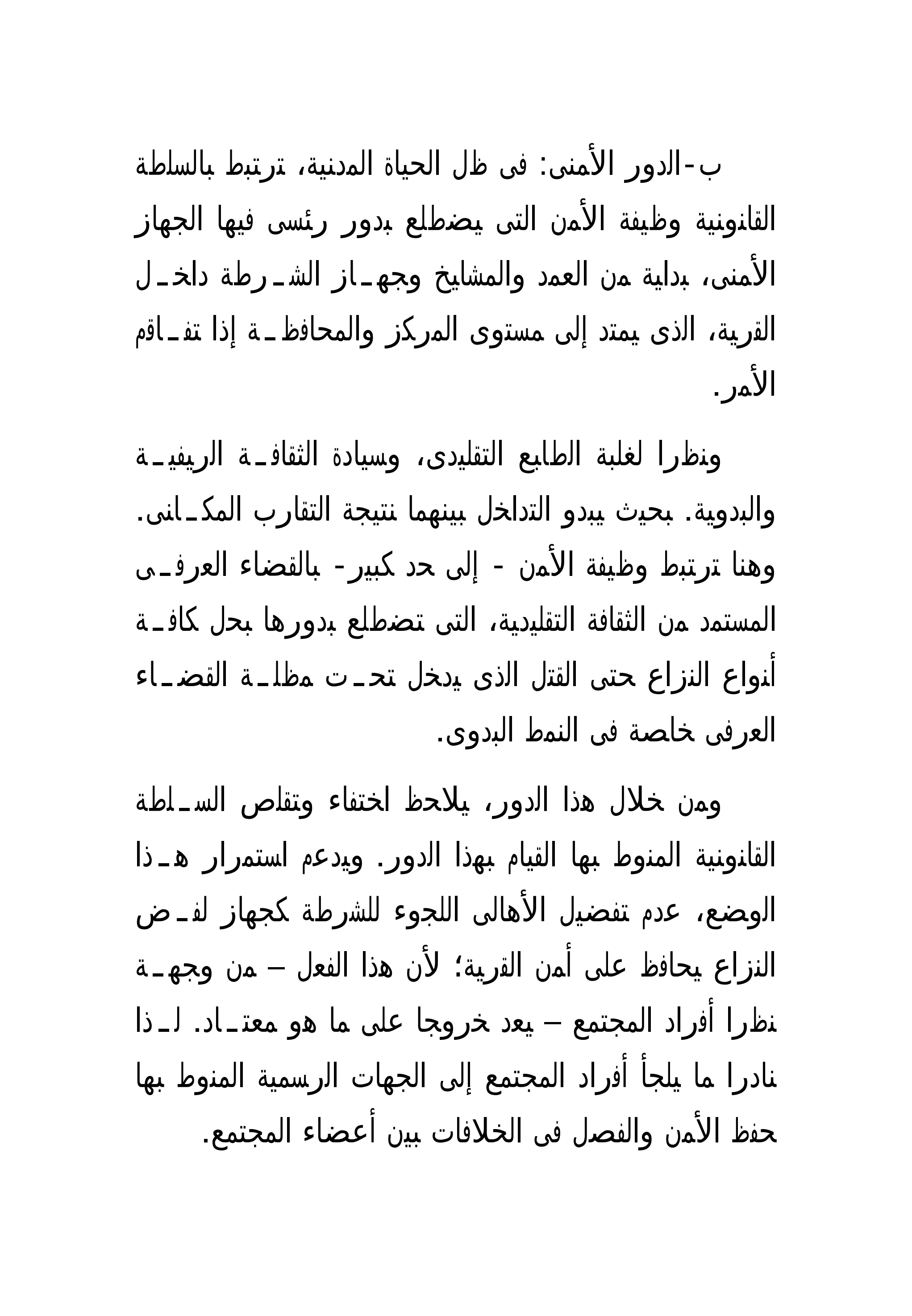
وقد أشارت الدراسة الميدانية إلى أن هناك عادات ارتبطت بسبل حل النزاع تعكس سيادة الثقافة التقليدية، منها أنه إذا كان الخلاف بين الأفراد فى نطاق عائلة واحدة، يترك شيخ البلد هذا النزاع لشيخ العائلة، الذى يقوم بدوره بحلها بنفس الطريقة المتعارف عليها آنفا. وهذا باعتبار أن شيخ العائلة هو أقدر على حل أى نزاع داخل نطاق عائلته، ويعكس ذلك قول أحد الإخباريين:



"شيخ العيلة كلامه مسموع على عيلته"

فضلا عن ذلك، فقد لمست الدراسة الميدانيـة تـدرجا واضحاً ومتبعاً، تدخل فيه الجهات الرسـمية طرفا،مراعـاة للثقافة السائدة. وهو أنه إذا وصلت أسباب النـزاع للشـرطة فإنها تقوم بدورها بتحويله للعمدة، الذى يكلف بـدوره شـيخ البلد حسب طبيعة وقوة الخلاف. وهنا يراعـى شـيخ البلـد العادات المتبعة. حيث يحولها بدوره إلى شيخ العائلة، إذا كان فيها ما يخص حرمة العائلة وخصوصيتها.

ومن العادات المرتبطة بسبل حل النزاع أيضا، تلك التى ينفرد بها النمط البدوى وهى تعقب الجلسة النهائية للاتفـاق على فض النزاع وليمة يحضرها جميع الأطـراف تتكلـف حوالى ١-٣ آلاف جنيه، تقع فى الغالب على كاهل الطرف المعتدى، حيث تعد من ضمن الأحكام المتعارف عليها، إلـى جانب ما تنص عليه جلسة الاتفاق. وهذه الوليمة فى القضاء العرفى، حكم على المتعدى، وفى ظل الثقافة التقليدية رمـز لإعادة الروابط والتماسك بين طرفى النزاع يمتد إلى الجماعة القرابية لهما.



ب-الدور الأمنى: فى ظل الحياة المدنية، ترتبط بالسلطة القانونية وظيفة الأمن التى يضطلع بدور رئسى فيها الجهاز الأمنى، بداية من العمد والمشايخ وجهـاز الشـرطة داخـل القرية، الذى يمتد إلى مستوى المركز والمحافظـة إذا تفـاقم الأمر.

ونظرا لغلبة الطابع التقليدى، وسيادة الثقافـة الريفيـة والبدوية. بحيث يبدو التداخل بينهما نتيجة التقارب المكـانى. وهنا ترتبط وظيفة الأمن - إلى حد كبير- بالقضاء العرفـى المستمد من الثقافة التقليدية، التى تضطلع بدورها بحل كافـة أنواع النزاع حتى القتل الذى يدخل تحـت مظلـة القضـاء العرفى خاصة فى النمط البدوى.

ومن خلال هذا الدور، يلاحظ اختفاء وتقلص السـلطة القانونية المنوط بها القيام بهذا الدور. ويدعم استمرار هـذا الوضع، عدم تفضيل الأهالى اللجوء للشرطة كجهاز لفـض النزاع يحافظ على أمن القرية؛ لأن هذا الفعل – من وجهـة نظرا أفراد المجتمع – يعد خروجا على ما هو معتـاد. لـذا نادرا ما يلجأ أفراد المجتمع إلى الجهات الرسمية المنوط بها حفظ الأمن والفصل فى الخلافات بين أعضاء المجتمع.

أما بالنسبة لأنواع الخلافات والكيفية التى يتم بها فـض النزاع، فقد أصبحت تدخل فى إطـار الـدور الاجتمـاعى لجماعات الصفوة من داخل القرية، وخاصة المنوط بها حفظ الأمن، كما سبق الإشارة.

ج-الدور السياسى: تشهد الساحة تداخلا- إلى حد ما – فى الأدوار بين سلطات الأجهزة الرسمية والسلطة التقليدية، مع أن الأخيرة أغلب أعضـائها ممثلـين فـى المؤسسـات الرسمية. وهذا نظراً لمدى ارتباطهم بتراث المجتمع وثقافتـه حيث يفرز التراث آليات ترتبط بوظيفة الدور وتجعله يخرج عن سياق السلطة القانونية، ويندرج تحـت مظلـة السـلطة التقليدية. وهذا الأمر تأثر به- إلى حد كبير- الدور السياسي لجماعات الصفوة، الذى يندرج تحت نمطـين دور رسـمى وآخر غير رسمى.

الدور الرسمى: يبدو هذا الدور من خلال ثلاث فئـات هى: ممثلو مجلس الشعب، ممثلو الأحزاب السياسية، وممثلو جهاز الحكم المحلى. تظهر الممارسة السياسية للفئة الأولـى والثانية من خلال أنشطة ومواقف كالانتخابات وغيرها ممـا سبق الإشارة إليها. أما بالنسبة للفئة الثالثة، فقد برزت علـى

السطح من خلال دورها الرسمى كهمزة وصل بين المجتمع والجهاز الإدارى. وذلك طبقاً لنظام يقوم على اللامركزية من خلال قوانين المحليات. يضطلع بدور رئيسى داخـل جهـاز المحليات كل من رئيس وأعضاء المجلس المحلى سواء على مستوى القرية، أو المركز، أو المحافظة.

والمجلس المحلى هو جهاز شعبى يتولى مهامـه مـن خلال تسع لجان تغطى أغلب مجالات الحياة التى تمس أفراد المجتمع، وخاصة إزالة أسباب المشكلات التى يعانى منهـا المواطنون دون الرجوع إلى مركز السلطة فى العاصمة. لذا يلاحظ تواجد مستمر لممثلى المحليات داخل وحدات الجهـاز الإدارى، سواء داخل القرية أو فى المركـز أو المحافظـة؛ وذلك لمتابعة سير العديد من المسائل التى تهم القاعدة الشعبية من أهالى القرى. وقد برز من خلال هذا الدور هيمنة ممثلى المجالس المحلية على وحدات الجهاز الإدارى خاصة داخـل القرى، وفقا لمتطلبات الدور. وهذا من شأنه التـأثير علـى الوظائف المنوطة بالجهاز الإدارى التى غالبا ما تظهر فـى صالح أعضاء المجالس المحلية، وهم ممثلون فى ذات الوقت لجماعات الصفوة داخل القرية.

وعلى جانب آخر، يفتقر هذا الجهاز لقوة تنفيذية. فعلى الرغم من انتشاره وفق قوانين المحليات، فإن الجهاز الإدارى الذى يتحرك من خلاله لم يتطور وفق هذه القوانين. وهذا من شأنه جعل قوانين المحليات شكلا يفتقد المضمون من خـلال التطبيق العملى. فالواقع يشهد بذلك. حيث أوضحت الشواهد الإمبيريقية، أن العديد من المسائل الملحة التى يعـانى منهـا قطاع عريض من مجتمع البحث، سواء تتعلق بالخـدمات أو النشاط الاقتصادى، تأخذ نفس الروتين الإدارى وسلبياته فى ظل البيروقراطية رغم تدخل المحليات. وفى ذلك يقول أحـد المسئولين:

"الخدمات وحل المشاكل يتم كتابة شكوى... بتعمل بيها توصية يصدر بها قرار... ترفع إلـى لجـان مختصـة... بترفعها بدورها إلى مستوى أعلى من القرية والمركـز ثـم المحافظة... وفى الغالب تترك هناك ... المشكلات الجامـدة بتروح مصر"

ومن هذا القول يتضح مدى عيـوب الجهـاز الإدارى وإخفاق دور المحليات، مما يؤدى إلـى تـراكم مشـكلات المواطنين، دون حلول مرجوة. ويجسد ذلك قول الإخباريين:

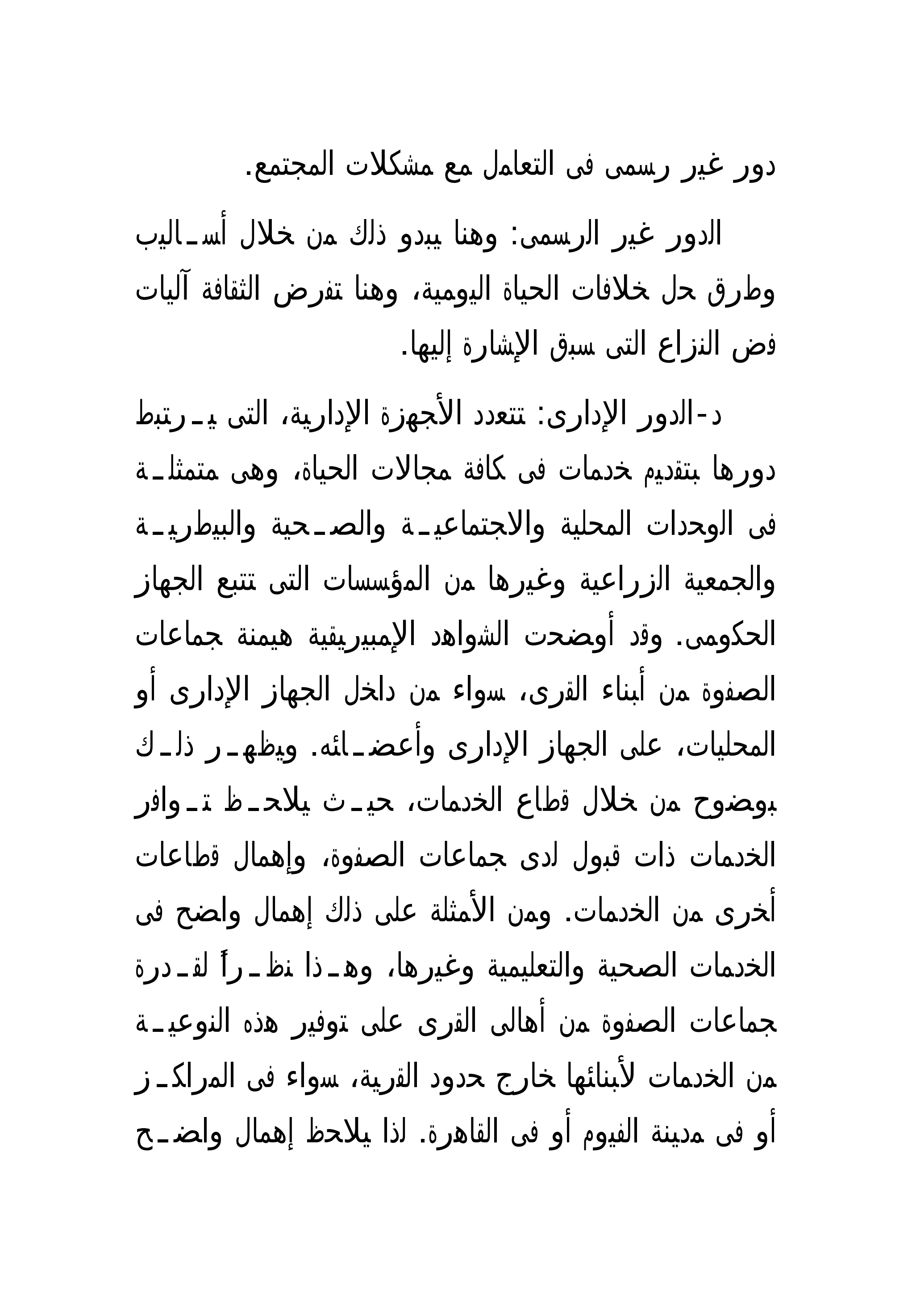
"محدش بيسمع حاجة... المحليات سلبوا منها صلاحيتها...وقوانين المحليات متحاش مشاكل بلدنا"

ويبرز أحد أعضاء المجلس المحلى ذلك الإخفاء بقوله:

"المحليات جهاز شعبى يخدم ولا يحكم"

يعكس هذا القول انحصار دور المحليات فى طرح مشاكل المجتمع على مؤائد المسئولين فقط، حيث تفتقر إلى ملامح السلطة التنفيذية. وهذا يرجع إلى أن الجهاز الإدارى بيروقراطى، لم يواكب بعد التطور وفق قوانين المحليات التى أصبحت حبراً على ورق، ويؤكد هذه الحقيقة أحد مسئولى المجلس المحلى بقوله: "معظم المشاكل تتحل بالعلاقات الشخصية... ما ستناش اكتب ورقة... أروح على طول لمن فى أيديه حلها... إذا كانت مشكلة رى أروح لمدير الرى... مية شرب أروح... كل المشاكل تتحل بالعلاقات مع الجماعة المسئولين... والأحداث الأخيرة عملت وقفة كويسة من جانبهم"

يعكس هذا القول أن الدور الرسمى المنوط بالمحليات يتوارى خلف معوقات الجهاز الإدارى ويظهر على السطح


دور غير رسمى فى التعامل مع مشكلات المجتمع.

الدور غير الرسمى: وهنا يبدو ذلك من خلال أسـاليب وطرق حل خلافات الحياة اليومية، وهنا تفرض الثقافة آليات فض النزاع التى سبق الإشارة إليها.

د-الدور الإدارى: تتعدد الأجهزة الإدارية، التى يـرتبط دورها بتقديم خدمات فى كافة مجالات الحياة، وهى متمثلـة فى الوحدات المحلية والاجتماعيـة والصـحية والبيطريـة والجمعية الزراعية وغيرها من المؤسسات التى تتبع الجهاز الحكومى. وقد أوضحت الشواهد الإمبيريقية هيمنة جماعات الصفوة من أبناء القرى، سواء من داخل الجهاز الإدارى أو المحليات، على الجهاز الإدارى وأعضـائه. ويظهـر ذلـك بوضوح من خلال قطاع الخدمات، حيـث يلاحـظ تـوافر الخدمات ذات قبول لدى جماعات الصفوة، وإهمال قطاعات أخرى من الخدمات. ومن الأمثلة على ذلك إهمال واضح فى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، وهـذا نظـراً لقـدرة جماعات الصفوة من أهالى القرى على توفير هذه النوعيـة من الخدمات لأبنائها خارج حدود القرية، سواء فى المراكـز أو فى مدينة الفيوم أو فى القاهرة. لذا يلاحظ إهمال واضـح

فى المدارس والوحدات الصحية، سواء من حيث المبنـى أو نوعية الخدمات. ففى المدارس يلاحظ قصور واضـح فـى هيئة التدريس كماً ونوعاً، إلى جانب عدم تـوافر خـدمات داخل المدارس، ويظهر ذلك مـن خـلال شـكوى إحـدى المدارس من عدم وجود صنبور مياه يشرب منه التلاميـذ، وتطالب "بزير ميه". وقد جاء هذا فى شكوى مرفوعة لرئيس الوحدة المحلية. أما بالنسبة للوحدات الصحية، فيلاحظ وجود نقص واضح فى عدد الأطباء والمساعدين. إلى جانب قصور واضح فى الإمكانيات الضرورية بالوحدة.

فضلا عن ذلك، يظهر العديد من المخالفـات الخاصـة برغيف العيش دون اهتمام من جانب المسئولين من جماعات الصفوة. على الرغم من أن أغلب السكان يعتمـدون علـى شراء الخبز، نظراً لارتفاع سعر جوال الدقيق حيث يصـل إلى ١٨ جنيها، وهذا أمر عسـير بالنسـبة لـدخل الغالبيـة العظمى من الشرائح الدنيا من الصيادين بمجتمـع البحـث. ويعلق على ذلك أحد الإخباريين بقوله:

"رغيف العيش نص وزن ... ومفيش رقابة"

وعلى جانب آخر، تجدر الإشارة إلى توافر الخـدمات التى تسعى إليها جماعـات الصـفوة. لـذا فهنـاك اهتمـام بالوحدات البيطرية والمياه والكهرباء. حيث توجـد محطـة لتنقية المياه، وجماعات الصفوة من أكثر الفئات التى تتمتـع بالمياه النقية داخل المنازل. أما بقية الأهالى، فإنهم يعتمـدون على جلب المياه من الصنابير العامة. وهذا يرجع إلى ارتفاع سعر توصيل المياه داخل المنازل. أما بالنسبة للإنارة، فـإن الكهرباء تتوفر وتضئ معظم مساكن القرية، بالإضافة إلـى غالبية دوربها داخل الكتلة السكنية. وقد رصـدت الدراسـة عددا من المخالفات خاصة بأبناء الصفوة، حيث تلجـأ إلـى إدخال الخدمات (مياه- كهرباء) فى المساكن الجديدة الخاصة بها، والواقعة خارج كردون الكتلة السكنية بالقرى. وتلجأ فى ذلك إلى استخدام بعض الحيل القانونية لمد المربع السـكنى الجديد بالخدمات، يساعدها فى ذلك الجهاز الإدارى للوحـدة المحلية. وبذلك تتوفر لدى المنطقة السكنية الخاصة بجماعات الصفوة كافة الخدمات والمرافق، سواء كانت داخل كـردون المبانى السكنية أو تمتد داخل الأراضى الزراعية. هذا مـع معاناة أغلب السكان من نقص مياه الشرب نظراً لانقطاعهـا

من صنابير المياه العامة باستمرار، واضطراهم لجلبها مـن مناطق أخرى تبعد حوالى ٢كم. هذا فضلا عن ارتفاع سعر الكهرباء، بالمقارنة بالدخول المتدنية لأغلب السـكان، علـى الرغم من أن معظم المساكن تنار من خلال لمبة واحدة. ومع ذلك تظهر شكوى الأهالى، ويعكس ذلك قول الإخبارى:

"تدفع من ٢٥- ٥٠ جنيه علشان لمبة أو اتنين بـالكتير ...فى البيت ... التقدير جزافى لعـداد النـور ... كهربـة الريف قطاع خاص غالية على الناس".

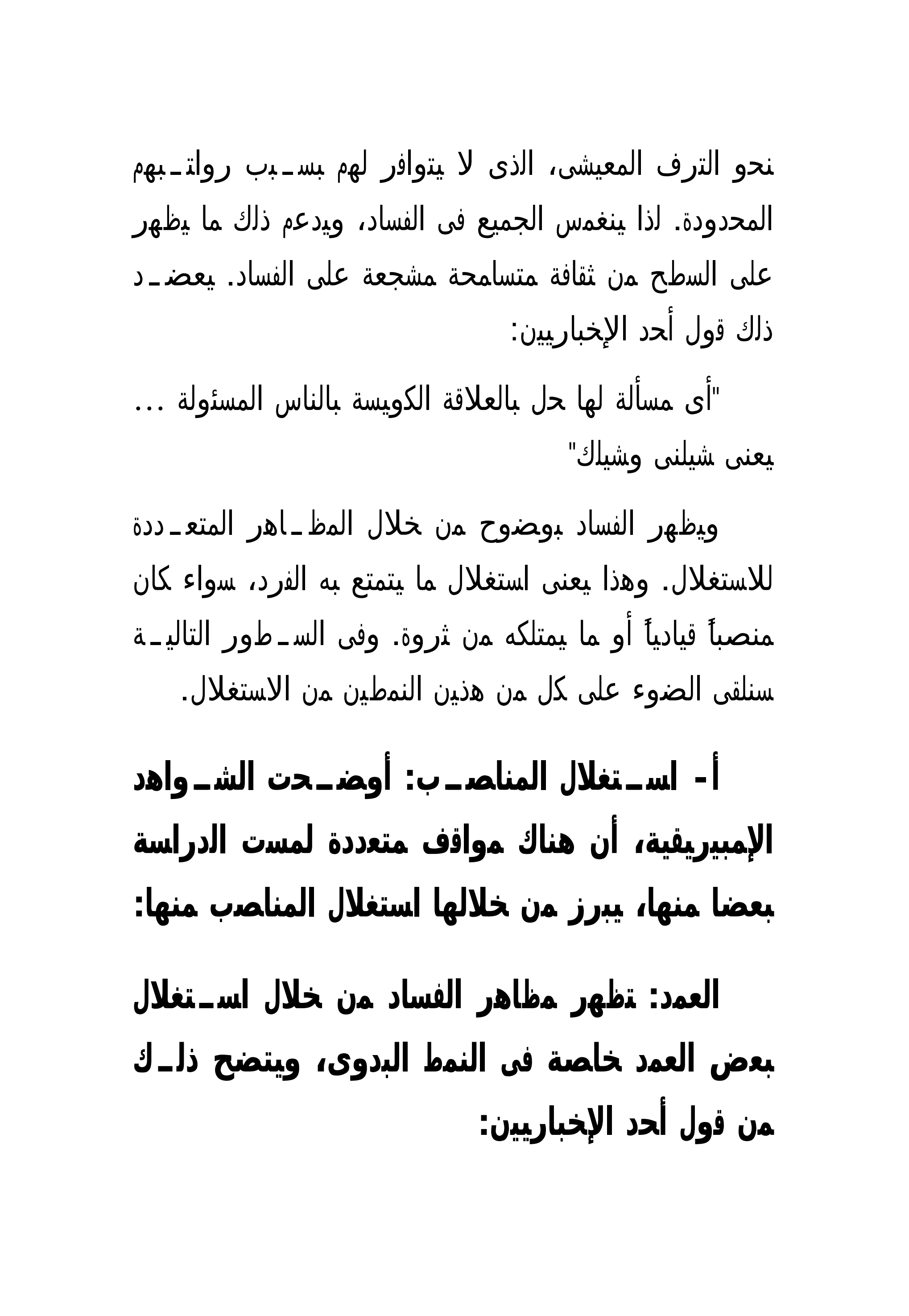
يعكس هذا القول مدى معاناة السكان من ارتفاع أسـعار الخدمات الأساسية، رغم تدنى مستواها.

علاوة على ذلك، فقد أوضحت الدراسـة الميدانيـة أن الجهاز الإدارى- غالبا- ما يخفق فى حل العديد من مشكلات تتعلق بالخدمات، نظراً لطبيعة الروتين الإدارى فى التعامـل مع متطلبات المجتمع. وهذا الوضع أدى إلى ظهور آليـات أخرى للتعامل مع مشكلات المجتمع، تلجأ إليهـا جماعـات الصفوة وتظهر من خلال العلاقات الشخصية واتبـاع سـبل غير رسمية تصـل فى النهاية إلى حلول لـبعض مشـاكل

الخدمات، التى هى فى ذات الوقت مشاكل تعـوق مصـالح جماعات الصفوة، مثل: معالجـة ارتفـاع منسـوب الميـاه الجوفية، وتسوية التربة، ورصف الطرق الرئيسية.

٢- انحراف الدور

دعمت الثقافة التقليدية فى مجتمع البحـث تزايـد قـوة العلاقات القرابية، وقيم المكانة والتدرج. وهذا من شـأنه أن يؤدى إلى تفاوت اجتماعى كواقع فعلى معاش، بين قلة أغنياء وأغلبية شعبية من الفقراء. وفى هذا المحـيط الاجتمـاعى، يلاحظ سعى القلة لاستحواذ مزيد من القوة والثراء، وتغلـب مصالحها الخاصة على المصلحة العامة، كما سبق الإشـارة. ومن أجل ذلك سعت إلى خلق مسالك مباشرة وغير مباشـرة لكبار المسئولين الإداريين، سواء على مسـتوى القريـة أو المركز أو المحافظة أو فى القاهرة، حيث تميـل جماعـات الصفوة إلى إقامة علاقات خاصة وطيدة مع القيادات العليـا من داخل المؤسسات الرسمية على اختلاف الجهات التابعـة لها، وذلك لكى تصبح أداة لحمايـة مصـالحها وأوضـاعها المتميزة، ومما ييسر هذه المهمة سعى هؤلاء القادة الإداريين


نحو الترف المعيشى، الذى لا يتوافر لهم بسبب رواتبهم المحدودة. لذا ينغمس الجميع فى الفساد، ويدعم ذلك ما يظهر على السطح من ثقافة متسامحة مشجعة على الفساد. يعضد ذلك قول أحد الإخباريين:

"أى مسألة لها حل بالعلاقة الكويسة بالناس المسئولة ... يعنى شيلنى وشيلك"

ويظهر الفساد بوضوح من خلال المظاهر المتعددة للاستغلال. وهذا يعنى استغلال ما يتمتع به الفرد، سواء كان منصباً قيادياً أو ما يمتلكه من ثروة. وفى السطور التالية سنلقى الضوء على كل من هذين النمطين من الاستغلال.

أ- استغلال المناصب: أوضحت الشواهد الإمبيريقية، أن هناك مواقف متعددة لمست الدراسة بعضا منها، يبرز من خلالها استغلال المناصب منها:

العمد: تظهر مظاهر الفساد من خلال استغلال بعض العمد خاصة فى النمط البدوى، ويتضح ذلك من قول أحد الإخباريين:

"العمدة بيشترى منصبه بالفلوس ... ويردها تأتى مـن أبواب كثيرة مفتوحة أدامه زى ... كذا كذا".

ومن أهم مظاهر الاستغلال من خارج نماذج الأفعـال الذى يقوم بها بعض العمد، علـى حسـب مـا أدلـى بـه الإخباريون:

سمسار جواز.

سمسار أراضى.

تعديات على أملاك الدولة.

يحصل على مقابل عن أى جلسة اتفاق أو صلح.

تسخير واستغلال أهل بلده.

وتزداد سطوة العمد خلال الانتخابـات، حيـث تبـدو مظاهر التخويف لصالح العضو الذى يفضـله العمـدة، بـل تصل أحيانا إلى قيامه بتحرير بطاقات الانتخابـات. وعلـى حسب تعبيرهم "العمدة بيسود لينا".

كما تظهر ملامح استغلال منصب العمودية فى صراع العمد مع أعضاء المجالس المحلية من داخل القرية. وهو فى

الغالب صراع سلبى، حيث يسعى الطرفان وراء المخالفات والتحايل على القانون. وفى هذا الشأن تتصارع مصالحهم، والغلبة فى النهاية تكون للعمد وفى ذلك يعلق أحد الإخباريين:

"العمدة فى الآخر هو اللى بياكلها"

وهذا نظرا لسيادة نفوذه داخل المجتمع مع غياب وعى الأهالى بتعدد مراكز السلطة والمشاركة السياسية بين جماعات الصفوة داخل المجتمع. وهنا يدخل العمدة فى صراع مع أجهزة الدولة، بسبب تعدد المخالفات من جانبه، سواء التعدى على أملاك الدولة أو المال العام.

الوحدة المحلية: التى تتولى بدورها توجيه ومتابعة مشروعات التنمية من جانب المسئول الإدارى ومعاونة رئيس وأعضاء المجالس المحلية، وهؤلاء هم الفئة التى تهيمن على أنشطة الوحدة المحلية. وقد كشفت الدراسة عن تغليب مصالح جماعات الصفوة من خلال توجيه مشروعات التنمية، سواء الممولة من الحكومة أو من جهات أخرى، وذلك لخدمة المصالح الاقتصادية لصفوة المجتمع، ويظهر

ذلك من خلال السيطرة على اللجان المختصة فـى تحديـد نوعية المشروعات وهى:

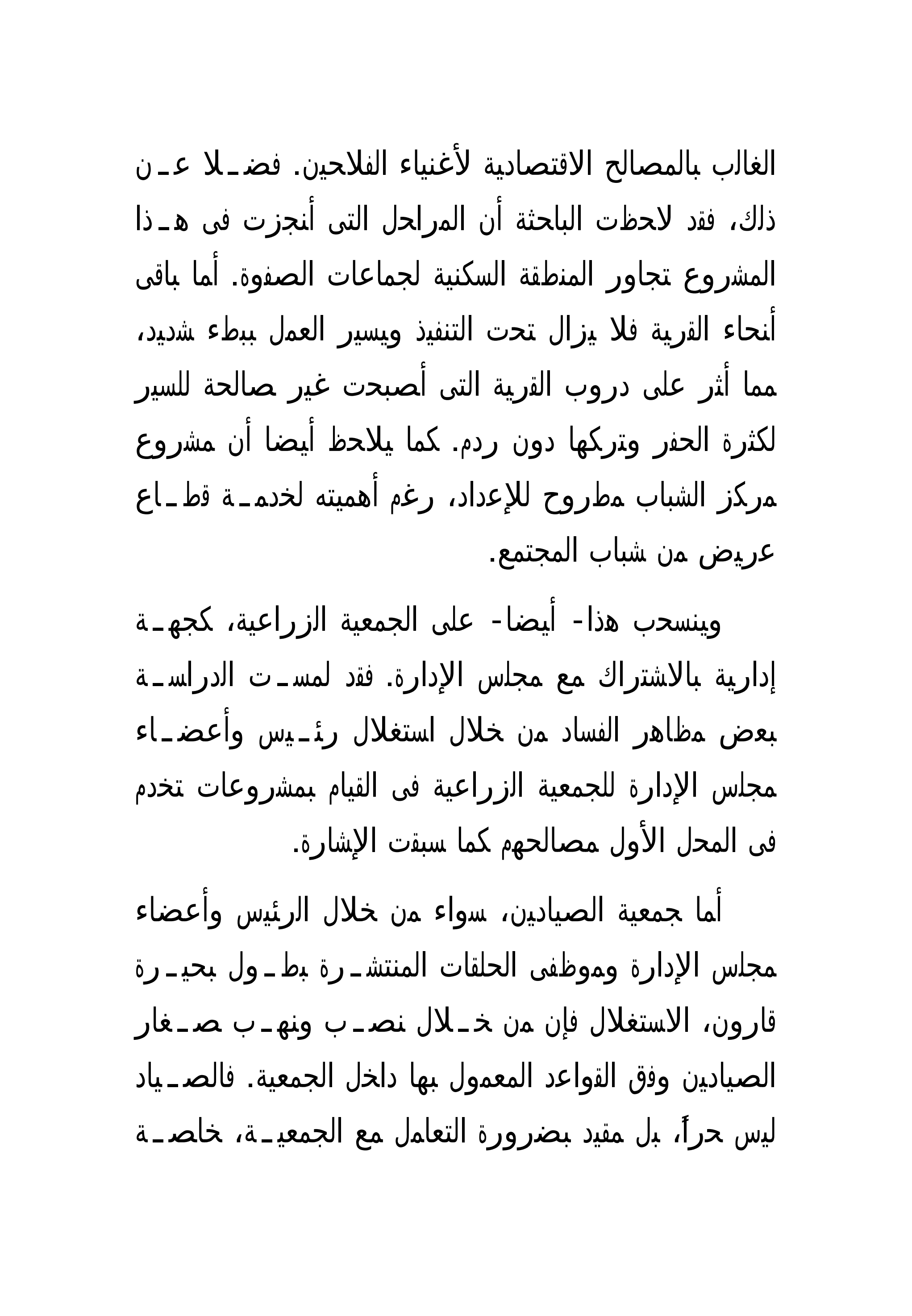
إحلال وتجديد خطوط مياه الشرب (تحت التنفيذ).

علاج الرشح وردم البرك والمستنقعات (تحت التنفيذ).

إنشاء مركز شباب (مطروح للإعداد).

مرحلة أولية للصرف الصحى (مطروح للإعداد).

هذه المشروعات ممولة على الورق من قبل الحكومـة إلى جانب الصندوق الاجتماعى للتنمية وجهات أخرى ويصل حجم التمويل إلى مليون ونصف تقريبـا. وهـذه المشـاريع ممولة بهدف التنمية أساسا، ورغم ذلك استبعد منها الاستفادة من الطاقات البشرية المعطلة، من خلال مشروعات صغيرة توفر فرص عمل للأعداد الهائلة من الشباب المتعطلين. لـذا تزايدت مشكلة البطالة واستفحلت داخل مجتمع البحث. وهذا مع ملاحظة أن المشاريع المطروحة تعالج مشاكل ملحة فـى المجتمع، ولكنها بعيدة عن مشكلة البطالة وتقترب من مصالح جماعات الصفوة فى المحل الأول. وأغلب هـذه المشـاريع تعالج الرشح وارتفاع منسوب المياه الجوفية الذى يضر فـى



الغالب بالمصالح الاقتصادية لأغنياء الفلاحين. فضلا عن ذلك، فقد لاحظت الباحثة أن المراحل التى أنجزت فى هذا المشروع تجاور المنطقة السكنية لجماعات الصفوة. أما باقى أنحاء القرية فلا يزال تحت التنفيذ ويسير العمل ببطء شديد، مما أثر على دروب القرية التى أصبحت غير صالحة للسير لكثرة الحفر وتركها دون ردم. كما يلاحظ أيضا أن مشروع مركز الشباب مطروح للإعداد، رغم أهميته لخدمة قطاع عريض من شباب المجتمع.

وينسحب هذا- أيضا- على الجمعية الزراعية، كجهة إدارية بالاشتراك مع مجلس الإدارة. فقد لمست الدراسة بعض مظاهر الفساد من خلال استغلال رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للجمعية الزراعية فى القيام بمشروعات تخدم فى المحل الأول مصالحهم كما سبقت الإشارة.

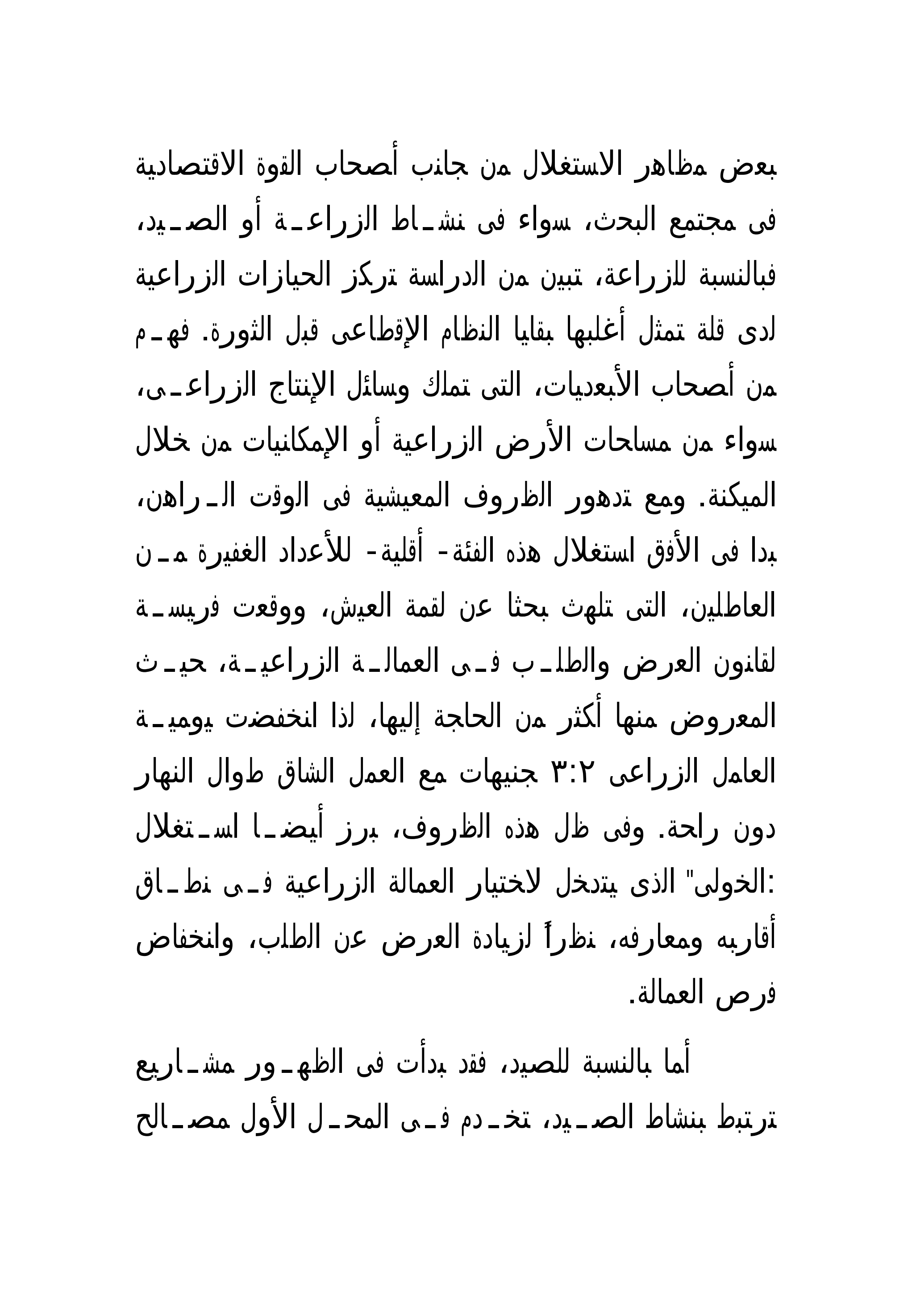
أما جمعية الصيادين، سواء من خلال الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة وموظفى الحلقات المنتشرة بطول بحيرة قارون، الاستغلال فإن من خلال نصب ونهب صغار الصيادين وفق القواعد المعمول بها داخل الجمعية. فالصياد ليس حراً، بل مقيد بضرورة التعامل مع الجمعية، خاصة

فيما يتعلق بالتسويق. حيث يسلم السمك بسعر الجملة، وتتولى الجمعية تسويقه بسعر السوق، والفرق يعود للأعضاء، فضلا عن مخالفات موظفى الحلقات فى عملية الوزن وغير ذلـك. كما لمست الدراسة العديد من مخالفات قوانين الصـيد مـن جانب صفوة الصـيادين أعضـاء مجلـس إدارة الجمعيـة وبمعرفة مسئولى الأمن عن ذلك. وفـى ذلـك يقـول أحـد الصيادين:

"رئيس الجمعية غزله مخالف... مرة اتمسك غلـط ... رجعوا فى كلامهم على طول- جهة الأمن المسـئولة عـن ذلك- وقالوا لو نعرف إنه طرف الحاج (.....) مـا كـنش اتاخد"

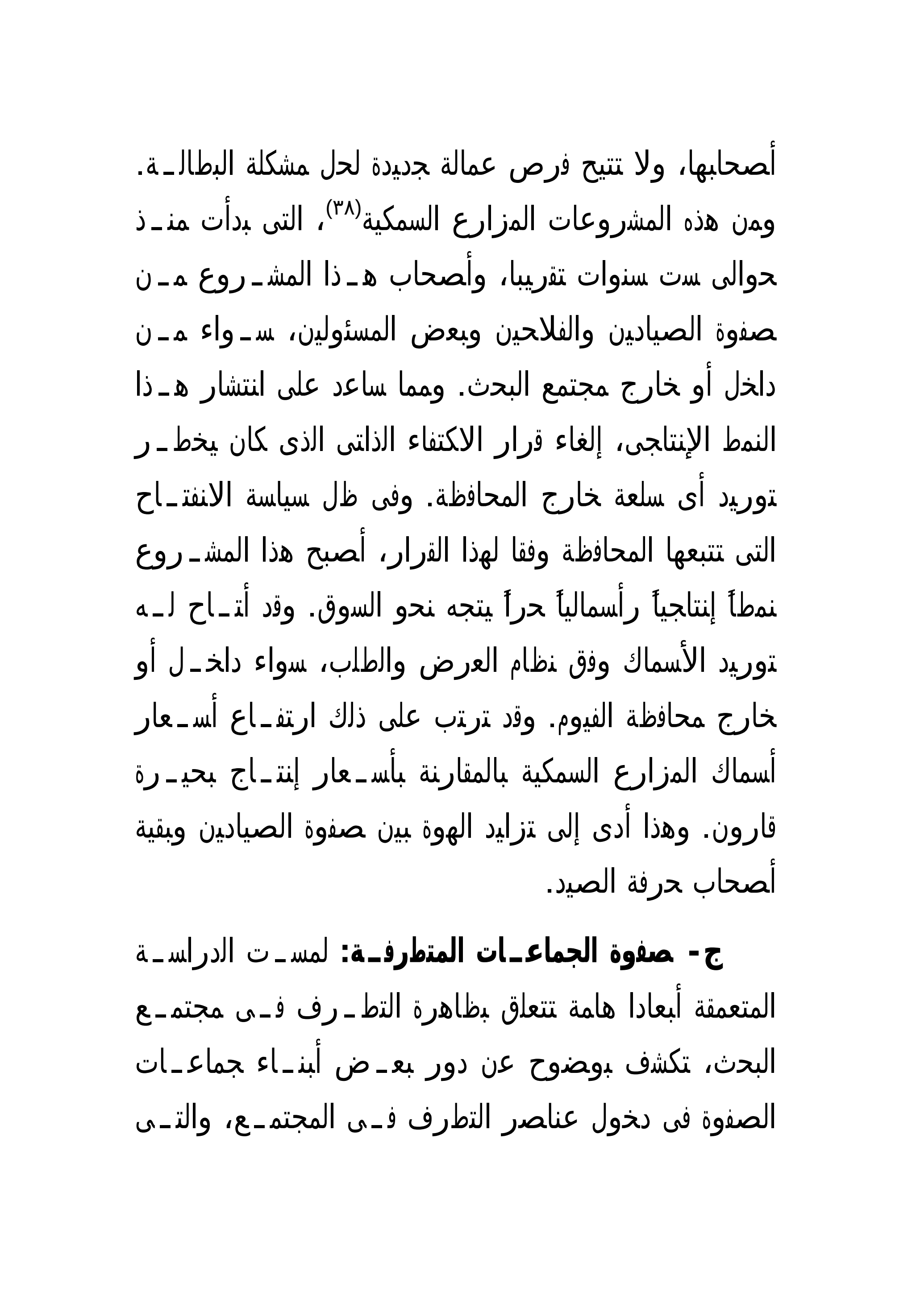
ويتضح من ذلك، مدى اسـتغلال صـفوة الصـيادين للجهات الأمنية المسئولة، سواء فى التحايل على القوانين أو مخالفتها مقابل رشوة تأخذ العديد من الأشكال منها (رواتـب شهرية أو هدايا من تنجيرة السمك داخل الحلقة وغير ذلـك ...).

ب- استغلال الثروة: كشفت الدراسـة الميدانيـة عـن



بعض مظاهر الاستغلال من جانب أصحاب القوة الاقتصادية فى مجتمع البحث، سواء فى نشـاط الزراعـة أو الصـيد، فبالنسبة للزراعة، تبين من الدراسة تركز الحيازات الزراعية لدى قلة تمثل أغلبها بقايا النظام الإقطاعى قبل الثورة. فهـم من أصحاب الأبعديات، التى تملك وسائل الإنتاج الزراعـى، سواء من مساحات الأرض الزراعية أو الإمكانيات من خلال الميكنة. ومع تدهور الظروف المعيشية فى الوقت الـراهن، بدا فى الأفق استغلال هذه الفئة- أقلية- للأعداد الغفيرة مـن العاطلين، التى تلهث بحثا عن لقمة العيش، ووقعت فريسـة لقانون العرض والطلـب فـى العمالـة الزراعيـة، حيـث المعروض منها أكثر من الحاجة إليها، لذا انخفضت يوميـة العامل الزراعى ٣:٢ جنيهات مع العمل الشاق طوال النهار دون راحة. وفى ظل هذه الظروف، برز أيضـا اسـتغلال :الخولى" الذى يتدخل لاختيار العمالة الزراعية فـى نطـاق أقاربه ومعارفه، نظراً لزيادة العرض عن الطلب، وانخفاض فرص العمالة.

أما بالنسبة للصيد، فقد بدأت فى الظهـور مشـاريع ترتبط بنشاط الصـيد، تخـدم فـى المحـل الأول مصـالح



أصحابها، ولا تتيح فرص عمالة جديدة لحل مشكلة البطالـة. ومن هذه المشروعات المزارع السمكية(٣٨)، التى بدأت منـذ حوالى ست سنوات تقريبا، وأصحاب هـذا المشـروع مـن صفوة الصيادين والفلاحين وبعض المسئولين، سـواء مـن داخل أو خارج مجتمع البحث. ومما ساعد على انتشار هـذا النمط الإنتاجى، إلغاء قرار الاكتفاء الذاتى الذى كان يخطـر توريد أى سلعة خارج المحافظة. وفى ظل سياسة الانفتـاح التى تتبعها المحافظة وفقا لهذا القرار، أصبح هذا المشـروع نمطاً إنتاجياً رأسمالياً حراً يتجه نحو السوق. وقد أتـاح لـه توريد الأسماك وفق نظام العرض والطلب، سواء داخـل أو خارج محافظة الفيوم. وقد ترتب على ذلك ارتفـاع أسـعار أسماك المزارع السمكية بالمقارنة بأسـعار إنتـاج بحيـرة قارون. وهذا أدى إلى تزايد الهوة بين صفوة الصيادين وبقية أصحاب حرفة الصيد.

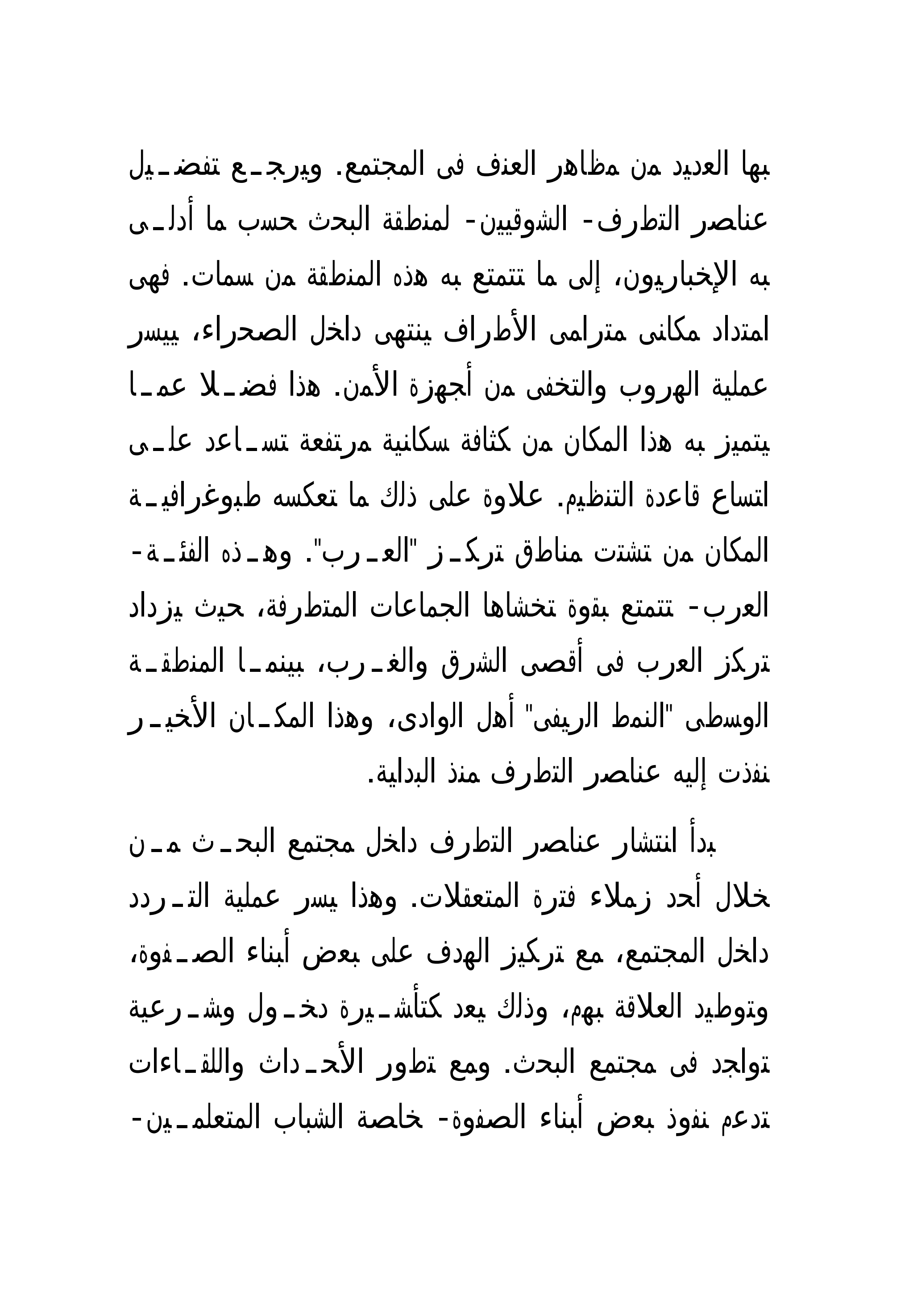
ج- صفوة الجماعـات المتطرفـة: لمسـت الدراسـة المتعمقة أبعادا هامة تتعلق بظاهرة التطـرف فـى مجتمـع البحث، تكشف بوضوح عن دور بعـض أبنـاء جماعـات الصفوة فى دخول عناصر التطرف فـى المجتمـع، والتـى

تسببت فى مظاهر عنف خلال أحداث عامى ١٩٩٠/ ١٩٩١. وهذا أدى إلى اختلال الاستقرار الاجتماعى والأمنى، مما تطلب ضرورة مواجهة عناصر التطرف سواء من جانب الصفوة داخل المجتمع أو أجهزة الأمن. وهذا ما سنتعرض له فى السطور التالية:

دخول عناصر التطرف

تعكس قصة دخول الجماعات المتطرفة هذه المنطقة مدى إسهام بعض أبناء الصفوة فى شرعية تواجد عناصر التطرف منذ البداية، أى فى منتصف الثمانينيات تقريبا. وبرزت من خلال نوعين من التنظيمات الدينية هما: جماعة السلفيين، وهؤلاء يتميزون بالهدوء فى نشر الدعوة، ولم تكتشف الدراسة عن مظاهر عنف من جانبهم. وجماعة الشوقيين[*]، ويقال إنها تتبع جماعة التكفير والهجرة وارتبط

(*) نسبة إلى أميرها "شوقى الشيخ" ويقال أنه كان رئيس الجناح العسكرى لجماعة الجهاد (عمر عبد الرحمن) ثم انشق وكون جماعة تحمل اسمه. وهو ينتمى لقرية سنروس مركز ابشواى وكان يعمل مهندساً زراعياً ومن أسرة ذات سلطة، فأبوه عضو مجلس محلى وعمه عضو مجلس شعب.



بها العديد من مظاهر العنف فى المجتمع. ويرجع تفضيل عناصر التطرف- الشوقيين- لمنطقة البحث حسب ما أدلى به الإخباريون، إلى ما تتمتع به هذه المنطقة من سمات. فهى امتداد مكانى مترامى الأطراف ينتهى داخل الصحراء، ييسر عملية الهروب والتخفى من أجهزة الأمن. هذا فضلا عما يتميز به هذا المكان من كثافة سكانية مرتفعة تساعد على اتساع قاعدة التنظيم. علاوة على ذلك ما تعكسه طبوغرافية المكان من تشتت مناطق تركز "العرب". وهذه الفئة- العرب- تتمتع بقوة تخشاها الجماعات المتطرفة، حيث يزداد تركز العرب فى أقصى الشرق والغرب، بينما المنطقة الوسطى "النمط الريفى" أهل الوادى، وهذا المكان الأخير نفذت إليه عناصر التطرف منذ البداية.

بدأ انتشار عناصر التطرف داخل مجتمع البحث من خلال أحد زملاء فترة المتعقلات. وهذا يسر عملية التردد داخل المجتمع، مع تركيز الهدف على بعض أبناء الصفوة، وتوطيد العلاقة بهم، وذلك يعد كتأشيرة دخول وشرعية تواجد فى مجتمع البحث. ومع تطور الأحداث واللقاءات تدعم نفوذ بعض أبناء الصفوة- خاصة الشباب المتعلمين-

التابعين للتنظيم، وأصبح منهم أمير الجماعة داخـل مجتمـع البحث ويعلق على ذلك أحد الإخباريين بقوله:

"فلان (.....) كان بيصرف عليهم .. عمله شوقى أمير الجماعة فى...."

يتضح من ذلك أن قيادة عناصر التطرف تمنح النفـوذ لأبناء الصفوة كشرعية وجود ومصدر مادى للإنفـاق علـى أعضاء التنظيم.

وتعكس قواعد تنظيم الجماعة مراعـاة تمثيـل كبـار العائلات حتى وإن كان ذلك من خلال عضو واحد وهـؤلاء أغلبهم من المتعلمين، أما القاعدة العريضـة مـن الشـباب العاطلين والعمال والأجراء فأغلبهم أميون. وقد بلـغ عـدد التنظيم حوالى ٢٠٠٠ عضو فى إحدى قرى النمط الريفـى. ويقول فى ذلك أحد الإخباريين: "وصل الأمر فى البلـد.. إن كل واحد منا له شخص يتبع شوقى".

وقد ساهم هذا التنظيم- الشوقيين- فى بث بذور الفرقة داخل الأسرة الواحدة. وذلك من خلال منافسة هـذا التنظـيم لجماعة السلفيين، من خلال ضرورة أن يكون لكل عضو من

جماعة السلفيين أخ أو قريب داخل تنظيم الشوقيين. ويعلـق على هذا الموقف أحد الإخباريين بقوله:

"ساعة الأكل .. بدل طبلية واحدة بتلم العيلة حواليها .. يبقى طبليتين .. واحدة لأتباع شوقى والثانية لأتباع عمر عبد السلام (*)"

وحسب ما أدلى به الإخباريون، يشـبه نظـام جماعـة الشوقيين العصابات، ويعكس ذلك قول أحد الإخباريين:

"أكل الناس وشبعهم .. وجاب لهم سلاح بعدها قسـمهم عصابات"

كما قام صاحب القيادة فى هذا التنظيم بتصـنيفهم إلـى مجموعات حسب ميولهم، ويقول فى ذلك الإخباريين:

"الأمير بيحال لكل واحد الجريمة اللى تناسـبه .. فـى مجموعة بتحرق زرع- تقطع سجر- تسم مواشى- وتقتـل وغيرها"

(*) وهو أمير جماعة السلفيين داخل مجتمع البحث، كان يعمل نقيبا فى القوات المسلحة ثم استقال وكون جماعة. وتلتـزم هـذه الجماعـة بكتاب ا والسنة الشريفة، كما هو ظاهر من الواقع.

ومن هنا بدأت تصاحب هذا التنظيم مظاهر عنف تجـاه أفراد المجتمع كبداية، ثم تشعب الأمر إلى الأجهزة المسئولة، سواء داخل مجتمع البحث أو خارجه. وعلى الرغم مـن أن الدين هو مستودع القيم والمثل العليا ورافـد أساسـى مـن روافدها، يكشف الواقع عن تيارات دينية تتراجع عن دورها الرائد الموجه لحياة الأفراد. حيث تتبنى تلك التيارات موقفـاً رفضياً للنظام الاجتماعى القائم وتكفيره، ليس النظام الحـاكم فحسب، بل أيضا نظام الناس وعيشتهم، ويضع الفرد لنفسـه هدفا واحدا ليس الإصلاح والتقويم ولكن القضاء على النظام وتدميره. وهذا التيار لا يتحاور ولا يتشاور بل يلجـأ إلـى العنف[٣٩]. وفى سياق ذلك أوضح البحث الميدانى أن مجتمع البحث، وخاصة فى النمط الريفى، قد شهد أحداث عنف من قبل العناصر المتطرفة، أدت إلـى تفـاقم حـدة الاخـتلال الاجتماعى والأمنى، وقد استدعى ذلك تـدخلا مـن جانـب أجهزة السلطة الموجودة، سواء الرسمية (السلطة القانونيـة)، وجماعات الصفوة (السلطة التقليدية)، وهـذا سيتضـح فـى الفقرة التالية.

سبل مواجهة عناصر التطرف

كشف البحث عن العديد مـن المواقـف تبـدو أحيانـا متناقضة فى مواجهة التطرف وعناصره سواء مـن جانـب جماعات الصفوة صاحبة السلطة داخل مجتمع البحث، أو من جانب أجهزة الأمن المنوط بهـا مكافحـة التطـرف. وقـد برزت- بوضوح- مواجهة التطرف مـن خـلال العلاقـة المثلثية التى تتمثل أضـلاعها فـى الصـفوة والجماعـات المتطرفة وأجهزة الأمن. وهذه العلاقة متعددة الخطوط تتحدد وفقا لمن هم أصحاب القوة. وظهرت بجلاء من خلال موقف كل من جماعات الصفوة (السلطة التقليدية) وأجهـزة الأمـن (السلطة القانونية) من عناصر التطرف. وهذا ما سنوضـحه فى السطور التالية:

موقف الصفوة

لعبت الصفوة دوراً مزدوجاً سواء فى علاقاتها بعناصر التطرف أو بأجهزة الأمن. وقد اختلف هذا الدور وفقا لطبيعة الموقف. ففى فترات ازدهار قوة عناصر التطرف وهيمنتهـا كماً ونوعاً، أظهرت جماعات الصفوة رضاً مشوباً بالحـذر

خوفاً على مصالحهم، وحفاظا على نفوذها داخل المجتمـع، وهنا برز على السطح دور سلبى من جانب الصـفوة فـى مواجهة التطرف. ويعلق على ذلك أحد الإخباريين بقوله:

"مكنش حد يقدر يقرب من قسم الشرطة .. خايف مـن العيال (المتطرفين) أحسن يشوفوه"

وقد وصل حرص جماعات الصفوة على مصالحهم إلى حد حماية عناصـر التطرف من أجهزة الأمن، وذلـك مـن خلال ما يدلى به أعضاء الصفوة مـن معلومـات مضـللة للسلطات الأمنية. وفى ذلك يقول أحد الإخباريين:

"الأغنيا همه اكتر نـاس خايفـه مـن الإهـاربيين ... وبيحصنوا أنفسهم ويدو معلومات غلط للشرطة ... عشـان بيحموا العيال دول (المتطرفين)"

وقد تغيرت المواقف من خلال أحداث العنف المتتاليـة، التى بدأت بحادث قتل ثم معركة مسلحة أطرافها الإرهابيون والشرطة تسمى "بطن المصرف" ثم تتابعت الأحداث، التـى أدت إلى تشتت عناصر المتطرفيين بـين القتـل والسـجن والاعتقال.

ومع بداية تدخل الشرطة لمواجهة التطرف، ظهرت قوة أجهزة الشرطة فى السيطرة الأمنية. وهنـا تغيـر موقـف الصفوة، خوفا على مصالحها، حيث رأت ضرورة الامتثـال لاتجاه صاحب القوة. وفقا لهذا الموقف تضامنت جماعـات الصفوة مع أجهزة الأمن. ويبدو ذلك من خلال العديـد مـن المظاهر منها كما أدلى الإخباريون، أن جماعـات الصـفوة فتحت أبواب منازلها لضيافة رجال الشرطة. وذلـك خـلال عملية الصدام المسلح مع الإرهابيين داخل القرية. وهذا على الرغم من أن لكل عائلة من جماعات الصفوة فرداً على الأقل داخل تنظيم جماعة الشوقيين.

موقف أجهزة الأمن

اتضح من البحث أن أجهزة الأمن على دراية بالأحداث فى المنطقة، حيث يتوافر لديها معلومات بوجود جماعتين من التنظيمات الدينية هما: السلفيين، والشوقيين، رغم ذلـك لـم تبادر أجهزة الأمن بالمواجهة. ويرجع سبب ذلـك فـى رأى عدد من الإخباريين، إلى توافر معلومات عن اختلاف مبادئ الجماعات الدينية إلى جانب الصراع والعـداء بينهمـا. لـذا

حاولت أجهزة الأمن الاستفادة مـن هـذا العـداء بمنطـق "يخلصوا على بعض" ويعلق على ذلك أحد الإخباريين:

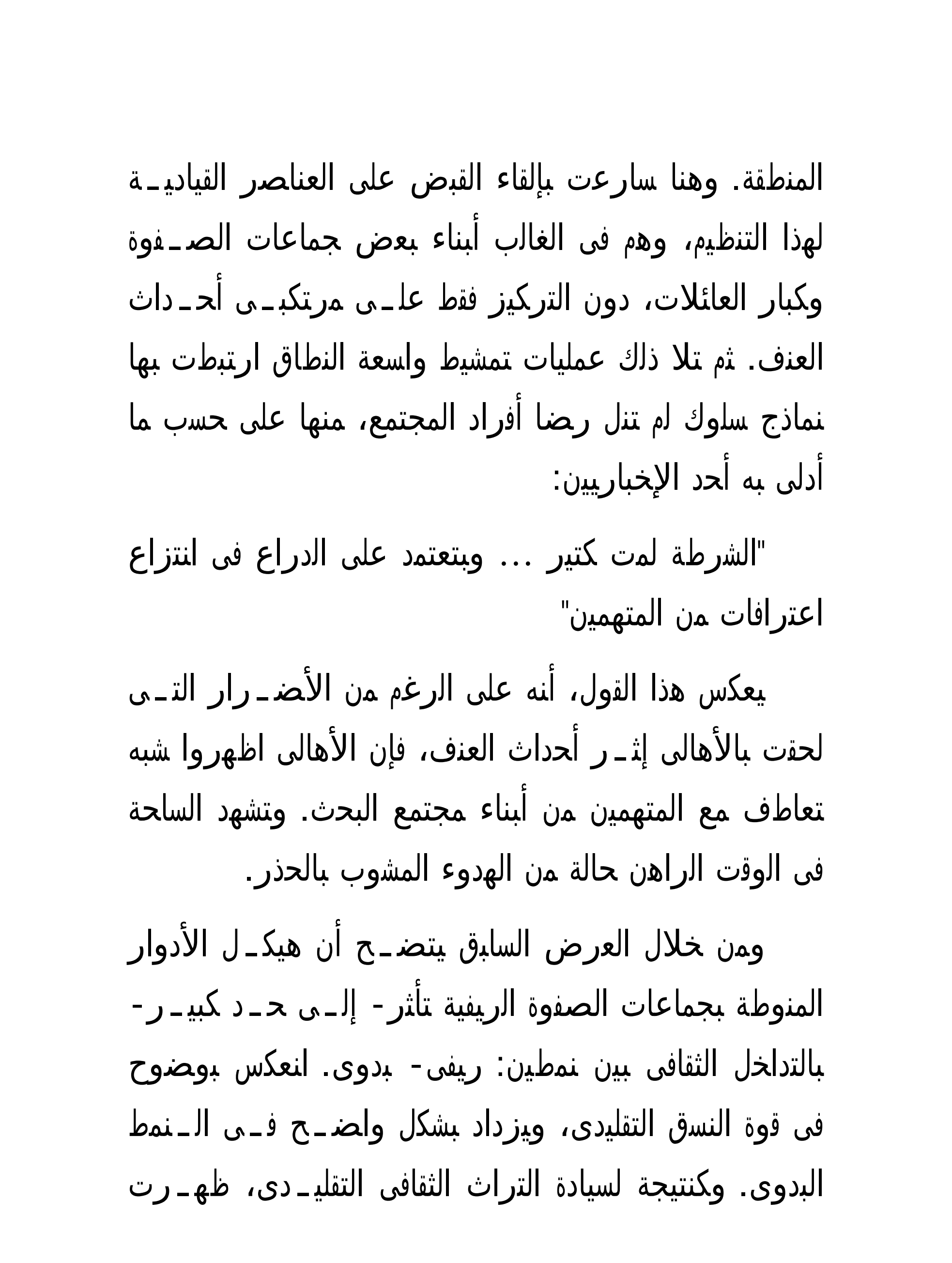
"الشرطة تضرب البيض بالبيض"

ولم تبادر الشرطة بأى تدخل، على الرغم من محاولات بعض الأهالى- خاصة المتعلمين- الاستغاثة بأجهزة الأمـن بعد ما استفحل الأمر، من جراء الأضـرار التـى سـببتها الجماعات المتطرفة. وكان رد مسئولى الأمن عن ذلك على حسب ما أدلى به أحد الإخباريين:

"مش العيال اللى بيحرموا اللحمة .. سيبك منهم المهم .. عيال عمر عبد الرحمن"

ومن ذلك يتضح، اهتمام أجهزة الأمن بجماعة الجهـاد، وتظاهرها بعدم اهتمامها بجماعة الشوقيين.

وعندما بدأت مظاهر العنف على مسرح الأحداث، بدأت تتحرك أجهزة الأمن وبجدية واضحة للقضاء على عناصـر الشوقيين. وقد اتخذت أجهزة الأمن فـى ذلـك ميكانزمـات متباينة من أجل قمع سلوك المتطرفين، حتى تحقق أكبر قدر من الاستقرار للنظام القائم، وكذلك لعدم تفاقم حدة العنف فى



المنطقة. وهنا سارعت بإلقاء القبض على العناصر القيادية لهذا التنظيم، وهم فى الغالب أبناء بعض جماعات الصفوة وكبار العائلات، دون التركيز فقط على مرتكبى أحداث العنف. ثم تلا ذلك عمليات تمشيط واسعة النطاق ارتبطت بها نماذج سلوك لم تنل رضا أفراد المجتمع، منها على حسب ما أدلى به أحد الإخباريين:

"الشرطة لمت كتير ... وبتعتمد على الدراع فى انتزاع اعترافات من المتهمين"

يعكس هذا القول، أنه على الرغم من الأضرار التى لحقت بالأهالى إثر أحداث العنف، فإن الأهالى اظهروا شبه تعاطف مع المتهمين من أبناء مجتمع البحث. وتشهد الساحة فى الوقت الراهن حالة من الهدوء المشوب بالحذر.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن هيكل الأدوار المنوطة بجماعات الصفوة الريفية تأثر- إلى حد كبير- بالتداخل الثقافى بين نمطين: ريفى- بدوى. انعكس بوضوح فى قوة النسق التقليدى، ويزداد بشكل واضح فى النمط البدوى. وكنتيجة لسيادة التراث الثقافى التقليدى، ظهرت

أشكال التفاعل بين جماعات الصفوة بحيث تختلف عن مثيلتها فى السياق الرسمى. وهنا ظهر قوة السلطة التقليدية وتقلـص السلطة القانونية، حيـث جسـدتها بوضـوح هيكـل أدوار جماعات الصفوة.

وعلى جانب آخر، أوضـحت الدراسـة أن جماعـات الصفوة الريفية من داخل القرى، بدلا من أن تمارس قوتهـا من خـلال أسـاليب الضـغط علـى الأجهـزة الحكوميـة والمؤسسات الرسمية، سعيا وراء حـل مشـاكل مجتمعهـا وتحسين نوعية الخدمات، فإنها ظهرت أدوارها تتجـه نحـو الهيمنة والسيطرة من أجل تحقيق مصالح خاصة على حساب الصالح العام. وقد صل الأمر إلى مظاهر تعكـس انحـراف الدور من خلال انتهاك القواعد والقوانين والقيم المجتمعيـة، وذلك تحت مظلة الصراع والتنافس بين أعضـاء جماعـات الصفوة حول استغلال السلطة المخولة لها فى تدعيم ثرائهـا ونفوذها السياسى داخل المجتمع. وهـذا بالضـرورة علـى حساب ما تقدمه للمجتمع من خدمات. لذا غالبا مـا تخفـق الصفوة فى حل مشاكل المجتمع، وهذا الأمر ينسحب علـى مجتمع البحث بنمطيه، ويزداد سوءا داخل الـنمط البـدوى.

فضلا عن مظاهر الانحراف الأخرى ومنها دورها الخفى فى دخول عناصر التطرف إلى المجتمع مـن خـلال بعـض أبنائها. وما ارتبط بذلك من مظاهر عنف واختلال اسـتقرار الأمن داخل المجتمع، كما جسدتها الشواهد الإمبيريقية.

وهنا تبدو الحاجة الماسة إلى دراسة موضوع التطـرف الدينى، فهو مـن الموضوعات الحساسة والملحة فى وقتنـا الراهن، والتى تتطلب جهدا بحثيا متعمقا مـن أجـل رصـد الموضوع من كافة جوانبه. وقد لمست الباحثة بعض ملامحه من خلال هذا البحث. وتأمل فى إجراء هذا الموضوع فـى المستقبل القريب.

خامساً: رؤية مستقبلية

من خلال البحث الراهن، يتضح أن جملـة التحـولات التى مر بها المجتمع الريفى، تعكس تغير ملامح بناء القـوة. فقد ظهر ذلك بوضوح من خلال قـوة جماعـات الصـفوة التقليدية من أبناء القرى، يدعمها فى ذلك قوة النسق الثقـافى التقليدى. وظهرت ملامح القوة فى الهيمنة على المجتمع من خلال ما تعتليه من سلطة ونفوذ. وقد دعم استمرارية ذلـك

الوضع قلة خبرة أفراد المجتمع بما ينبغى أن يكـون عليـه التنظيم الاجتماعى، وذلك نتيجة التـراكم الهائـل لرواسـب الركود والخضوع والسيطرة من قبل الحاكم، سواء من جانب المسئولين الحكوميين أو الصفوة المحلية.

وفى إطار خصوصية مجتمع البحث، أوضحت الدراسة أن هناك تداخلاً ثقافياً نتيجة للتقارب المكانى للنمطين الريفى والبدوى، ترك بصماته واضحة على ملامح القـوة وتشـكل جماعات الصفوة، وما يرتبط بها من هيكـل أدوار. بحيـث تمتثل إلى حد كبير لقوة النسق الثقافى كتراث تقليدى، الـذى دعم بدوره أشكال تفاعل تعكس هيمنـة السـلطة التقليديـة وتقلص السلطة القانونية. ويدعم اسـتمرارية هـذا الوضـع سلبيات ردود أفعال جماعات الصفوة الجديدة، مـن ممثلـى السلطة القانونية، التى غالبا مـا تتقـرب وتمتثـل للصـفوة التقليدية لتستمد منها قوة تدعم وجودهـا، وتضـفى عليهـا شرعية استمرارها.

ووفقا لذلك، برز هيكل الأدوار الذى يجسد ملامح قـوة السلطة التقليدية واختفاء ملامح التفاعل الرسمى، مما دعـم قوة جماعات الصفوة الريفية. وقد استغلت هذه القوة فى أنها

بدلا من أن تمارسها فى خدمة المجتمـع، اتجهـت لتحقيـق مصالحها على حساب الصالح العام. وقد وصل الأمـر بهـا إلى أنها ساهمت من خلال بعض أعضائها فى حالـة عـدم الاستقرار الاجتماعى والأمنـى، بسـبب دخـول عناصـر التطرف داخل المجتمع.

ومن العـرض السـابق يتضـح أن مراحـل تحـول المجتمعات التقليدية انعكست بوضوح على البنية الاجتماعية، بحيث تبدو غير مستقرة إلى حد ما، وذلك من خلال التناقض بين العناصر التقليدية والحديثة. وهذا من شأنه أن يعمق عدم الاتساق داخل البنية الاجتماعية. ومما يدعم هذا التنـاقض - أيضا- الاتجاه المستمر نحو نمط إنتاج السوق، وما يتبعه من ثراء مادى لجماعات الصـفوة المحـدودة، علـى حسـاب مشروعات تنموية تخدم قطاعاً عريضاً من السواد الأعظـم للمجتمع. وعلى الرغم من مظـاهر الحداثـة فـى الحيـاة الاقتصادية لجماعات الصفوة الريفية، فإنها مازالت متمسـكة بالقيم التقليدية كأسلوب حياة تتفاعل من خلاله داخل هيكـل الأدوار المنوطة بها. وهـذا مـن شـأنه أن يعمـق نمـط الازدواجية وعدم الاتساق داخل بنـاء جماعـات الصـفوة

الريفية، بما يمتد إلى النسق الاجتماعى للمجتمع. ومما يزيد من عمق عدم الاتساق، إخفاق وتقاص قوة ممثلى التحديث من أبناء الصفوة داخل المجتمع وممثلى الجهاز الإدارى من خارجه.

وهذه الظروف تدعم استمرارية الصفوة التقليدية مع تعاقب أجيالها، وتزداد تبعا لذلك المثالب المرتبطة بهيكل أدوارها. وسوف يستمر هذا الوضع طالما تتوافر مقومات وجوده، مع استمرار مقاومة جماعات الصفوة التقليدية لمظاهر التحديث وأساليبه، تجعلها فى بعض الأحيان طرف صراع يتصعد إلى مستويات عليا فى الدولة.

المراجع

١- جمال حمدان، شخصية مصر، دراسة فى عبقرية المكان، عـالم الكتب، ١٩٨٠.

٢- للمزيد من المعلومات انظر:

- عايدة فؤاد عبد الفتاح: الهـدر البيئـى والاسـتقرار الاقتصـادى والاجتماعى، رؤية مورفولوجية لقرى بحيرة قارون، بحث مقـدم إلى ندوة الهدر البيئـى وأثـره علـى الاسـتقرار الاقتصـادى الاجتماعى، فبراير ١٩٩٤.

- عايدة فؤاد عبد الفتاح: جريمة التعدى على الأراضى الزراعيـة. رؤية بنائية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى الثامن عشر للإحصاء والحسابات العلمية والبحـوث الاجتماعيـة والسـكانية، الشـعبة الاجتماعية. ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، أبريل ١٩٩٣.

٣- أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، دار قطـرى بـن الفجاءة، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ص١١٢- ١١٣.

٤- مرجع سابق: ص١١٣.

٥- تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة وآخـرون، دار المعارف، ١٩٨٠، ص٢٥٨.

(٦) Paul Burstein: Policy Domains

Organization, Culture and Policy Outcoms. In Annu Rev Social Inc. All Rights Reserved, ١٩٩١, P. ٣٢٦.

٧- أحمد زايد، دور جماعات الصفوة الريفية فى التنمية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع وتنمية القرية، جامعة الزقازيق، ينـاير ١٩٨٥، ص٤

٨- محمد الجوهرى، علم اجتماع التنميـة، الطبعـة الثانيـة، ١٩٧٩، ص٢٩٧.

(٩) J. Timo’meara : Anthropology as Empirical Science. In American Anthropologist, V. ٩١ n- ٢١ ١٩٨٩ p. ٣٥٤.

١٠- محمود عودة، الفلاحون والدولة، دار النهضة العربية بيـروت، ١٩٨٣، ص٩٣.

١١- قاسم عبده قاسم، دراسات فى تاريخ مصر الاجتمـاعى، عصـر سلاطين المماليك، الطبعة الثالثـة، دار المعـارف، ١٩٨٣، ص ص١٦- ١٧.

١٢- محمود عودة، مرجع سابق، ص ص١٠٩- ١٢١.

١٣- مرجع سابق، ص١٢١.

١٤- عاطف غيث، دراسات فى علم الاجتماع القروى، دار النهضـة،

١٩٦٨. ص١٩٣.

١٥- أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى، ص٢٥٤.

١٦- على شلبى، الريف المصرى، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، دار المعارف ١٩٨٣، حتى ص١١٥.

١٧- أحمد زايد، مرجع سابق، ص٢٨٩.

١٨- مرجع سابق، ص٢٥٩.

١٩- على شلبى، مرجع سابق، ص١١٦.

٢٠- محمود عودة، مرجع سابق، ص١٤٦.

٢١- أحمد زايد، مرجع سابق، ص ص٢٧٠- ٢٧١.

٢٢- محمود عودة، مرجع سابق، ص١٤١.

٢٣- أحمد زايد، مرجع سابق، ص٢٧١.

٢٤- محمود عودة، مرجع سابق، ص ص١٤٦- ١٤٨.

٢٥- مرجع سابق- ص١٦٨.

٢٦- أحمد زايد، مرجع سابق، ص٤١٨.

٢٧- مرجع سابق، ص ص٤١٩. ٤٢١.

٢٨- مرجع سابق، ص٤٢٢.

٢٩- مرجع سابق، ص٤٢٤.

٣٠- محمود عودة، مرجع سابق، ص٢٢٧.

٣١- للمزيد انظر:

محمد على محمد، أصول الاجتماع السياسى، الجزء الثانى، القوة والدولة، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص١٩٣.

٣٢- أحمد زايد، الدولة فى العالم الثالث: الرؤية السوسـيولوجية، دار الثقافة للنشر والتوزيـع، القـاهرة، الطبعـة الأولـى، ١٩٨٥، ص١١٤.

٣٣- عايدة فؤاد عبد الفتاح، رؤية مورفولوجة لقرى بحيـرة قـارون، مرجع سابق.

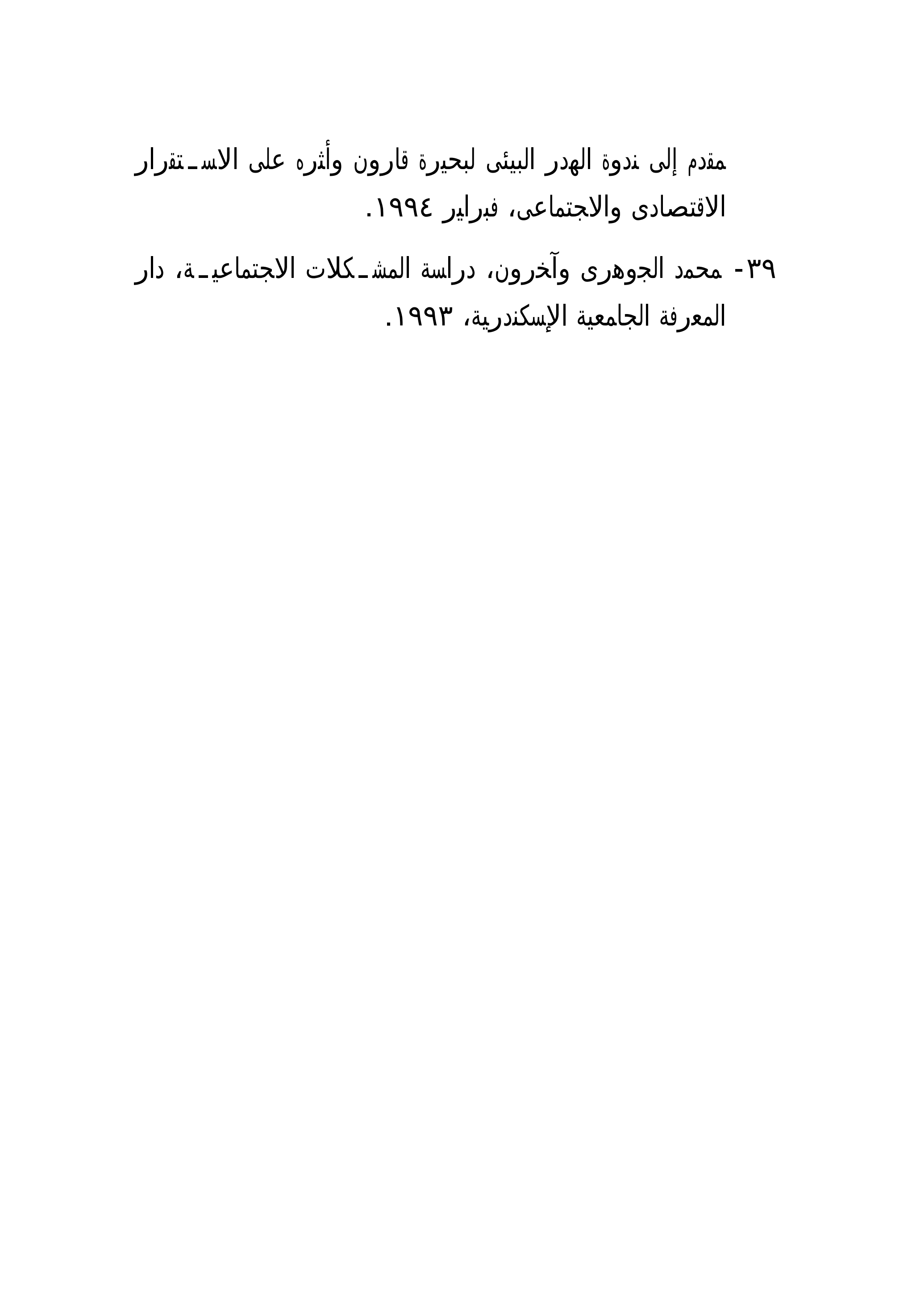
(٣٤) Frank H. Stewart: Tribal law in the Arab world: a review of the literature in Middle East Stud. Printed in the United State of America ١٩٨٧, page ٤٧٥.

٣٥- أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى، مرجـع سـابق ص١٤٧.

٣٦- مرجع سابق، ص ص٥٣- ٣٦.

٣٧- عايدة فوائد عبد الفتاح، مرجع سابق.

٣٨- فاتن أحمد على، تلـوث بحيـرة قـارون ومشـكلات النشـاط الاقتصادى دراسة استطلاعية لإحدى قرى بحيرة قارون. بحـث



مقدم إلى ندوة الهدر البيئى لبحيرة قارون وأثره على الاسـتقرار الاقتصادى والاجتماعى، فبراير ١٩٩٤.

٣٩- محمد الجوهرى وآخرون، دراسة المشـكلات الاجتماعيـة، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٣.

الفصل الثالث عشر

المقومات الاجتماعية الاقتصادية للتنمية بالوادى الجديد

"دراسة اجتماعية ميدانية مقارنة"(*)

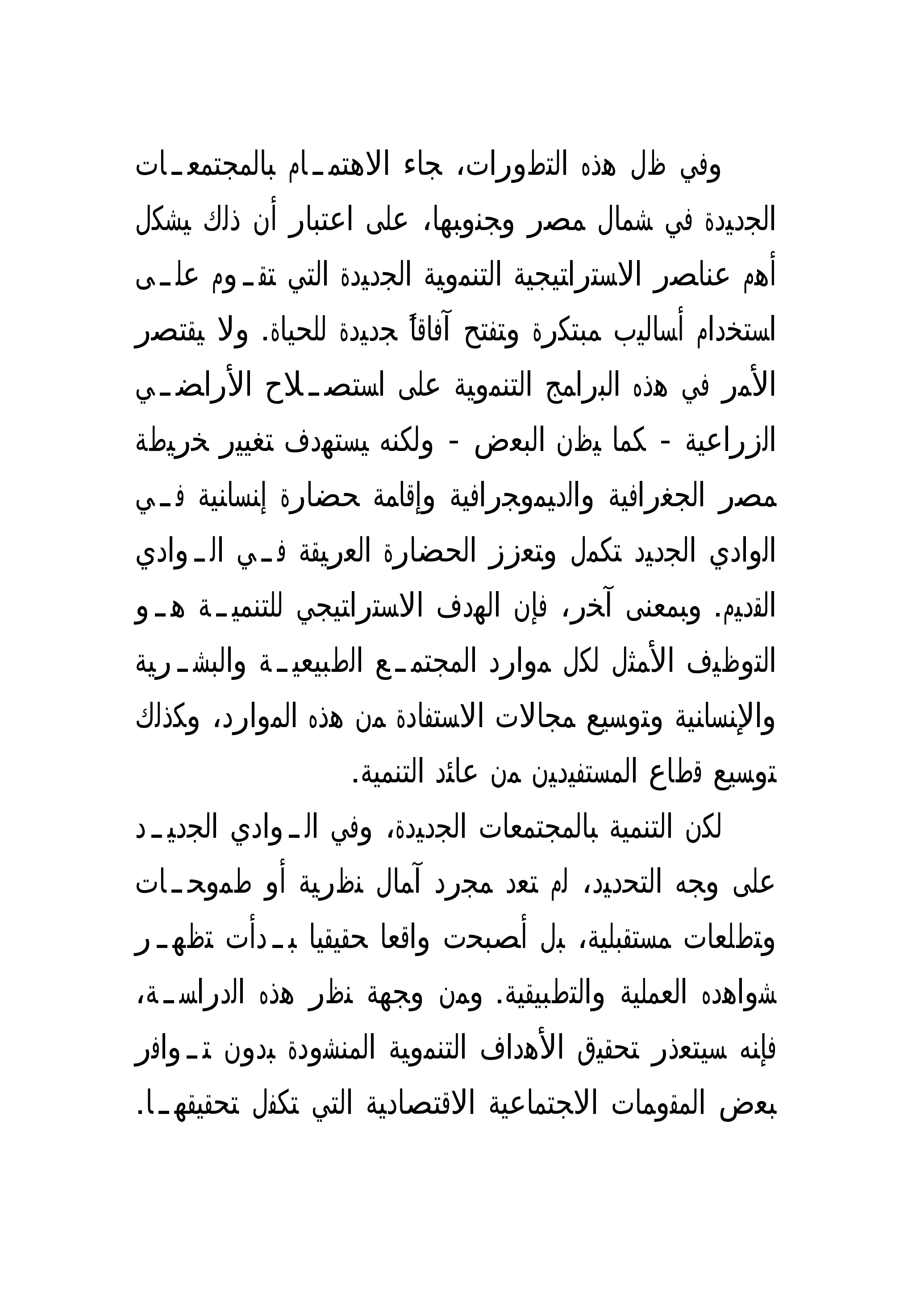
مقدمة عامة للدراسة

قد يختلف الدارسون والمهتمون بقضايا التنميـة حـول مفهومها ومؤشراتها، أو حول الأسس التـي ترتكـز عليهـا والمداخل التي تنطلق منها، ولكن لا يختلف أحد على حقيقـة أن التنمية والتنمية الاجتماعية بوجه خاص أصبحت من أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها كل المجتمعات تقريبا. وبغض النظر عن المفهوم الخلافي للتنمية، فإن التنمية التـي تقصدها هنا لابد أن تنطوي على تغيرات إيجابية فـي حيـاة وتؤثر في تخفيف آلامهم ومقابلة احتياجاتهم وحل مشكلاتهم، وتؤدي بالتالي إلى تحسين أحوال معيشتهم وزيادة سـعادتهم.

(*) كتب هذا الفصل الدكتور على عبد الـرازق إبـراهيم، أستاذ علم الاجتماع المساعد، كلية الآداب، جامعة المنيا.

والتنمية بهذا المعنى أصبحت قيمة اجتماعية ومجتمعية فـي حد ذاتها على أساس أن الرقي بالمجتمع والارتقاء بقـدرات الإنسان قد أصبح حجر الزاوية للتقدم.

ولقد كانت وما تـزال هنـاك الكثيـر مـن العقبـات والمعوقات التي تقف في طريق التنمية في مصـر، يكمـن بعض هذه المعوقات في البناء الداخلي للمجتمع، بينما يرتبط بعضها الآخر بالتطورات العالمية الخارجية. وعلى الـرغم من أن هناك شعوراً عاماً بالتفاؤل بقدرات المجتمع المصري على تجاوز المعوقات الداخلية، إلا أن التطورات التي شهدها العالم مؤخرا - وما يعرف الآن بالعولمة – تشكل تحـديات حقيقية نحو تحقيق التنمية. وقد أصبح من المؤكد أن النمـو الاقتصادي لا يكفي بمفرده لتجاوز كل المعوقات، حيـث أن هذا النمو تلازمه دفعة تنموية فعالة. وقد بدأت مصر بالفعـل خطوات جادة نحو تبني استراتيجية تنموية جديدة تقوم علـى تفعيل برامج التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتطبيق برنامج إصلاحي ناجح يرتكز فـي الأسـاس علـى طـرق مجالات جديدة للتنمية واستحداث أساليب مبتكرة وفعالة.



وفي ظل هذه التطورات، جاء الاهتمام بالمجتمعات الجديدة في شمال مصر وجنوبها، على اعتبار أن ذلك يشكل أهم عناصر الاستراتيجية التنموية الجديدة التي تقوم على استخدام أساليب مبتكرة وتفتح آفاقاً جديدة للحياة. ولا يقتصر الأمر في هذه البرامج التنموية على استصلاح الأراضي الزراعية - كما يظن البعض - ولكنه يستهدف تغيير خريطة مصر الجغرافية والديموجرافية وإقامة حضارة إنسانية في الوادي الجديد تكمل وتعزز الحضارة العريقة في الوادي القديم. وبمعنى آخر، فإن الهدف الاستراتيجي للتنمية هو التوظيف الأمثل لكل موارد المجتمع الطبيعية والبشرية والإنسانية وتوسيع مجالات الاستفادة من هذه الموارد، وكذلك توسيع قطاع المستفيدين من عائد التنمية.

لكن التنمية بالمجتمعات الجديدة، وفي الوادي الجديد على وجه التحديد، لم تعد مجرد آمال نظرية أو طموحات وتطلعات مستقبلية، بل أصبحت واقعا حقيقيا بدأت تظهر شواهده العملية والتطبيقية. ومن وجهة نظر هذه الدراسة، فإنه سيتعذر تحقيق الأهداف التنموية المنشودة بدون توافر بعض المقومات الاجتماعية الاقتصادية التي تكفل تحقيقها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن التنمية ستتوقف على خصائص السكان وطبيعة الأنشطة الاقتصادية والظروف الاجتماعية والخدمات الأساسية والخدمات المتنوعة المعاونة. وهناك العديد من الاعتبارات الأخرى التي ستحاول الدراسة الكشف عنها والتحقق من أهميتها في علاقتها بنجاح أو فشل برامج التنمية في هذه المجتمعات.

مفهوم التنمية ومضامينها المتغيرة

من المثير للدهشة حقا أنه على الرغم من حداثة مفهوم التنمية، إلا أنه توجد تعريفات متعددة ومتباينة لهذا المفهوم حتى أصبح من المتعذر الاتفاق على تعريف جامع مانع لهذا المفهوم. ويعبر البعض عن ذلك بقوله: "أن العالم المعاصر لا يشهد تنمية واحدة بل يشهد ضروبا متباينة من التنمية، وخاصة فيما يتعلق بتصوراتها للتنمية أو التقدم وكذلك في تحقيق هذا التقدم[١].

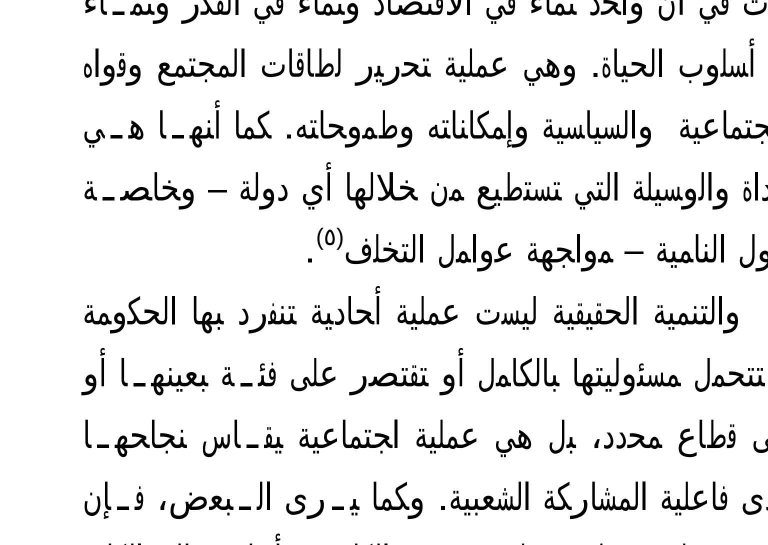
وتشير التنمية بالمعنى المتعارف عليه عالميا إلى "العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، وذلك بالاعتماد على

الجهود الأهلية والحكومية المنسقة على أن تكتسب كل منهـا قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع"[٢].

ومن التعريفات الشاملة المتميزة لمفهوم التنميـة ذلـك الذي طرحه عبد المنعم شوقي، أحد الرواد البارزين في هذا المجال، والذي يرى أن هذا المفهوم يشير إلى "العمليات التي تتم بهدف، ووفق خطة عامة لإحداث تغير مقصود ومرغوب في المجتمع (الريفي والحضري) أملا في رفع مستوى الحياة في ذلك المجتمع"[٣].

والتنمية لا تعني التوافق مع المشكلات أو التكيف معها، بل إن أحد أهدافها هو مواجهة المشـكلات والتصـدي لهـا وتحويلها إلى قوى إيجابية محفزة لتقدم المجتمع. فالتنمية هي أكثر من عملية التعايش مع المشكلات عموما، بل إنها تعني أبعد من ذلك في كيفية تحويل بعض المتغيرات مـن كونهـا مشكلات إلى محفزات للتنمية[٤].

إذن التنمية هي في جوهرها إرادة المجتمع على التغيير وقدرته على ترجمة ذلك في شكل منجزات عملية وتطبيقية. وهي بذلك تنطوي على توسيع حاسـم فـي كـل مجـالات القدرات الإنسانية كالمجالات الروحية والفكرية والاقتصادية



والمادية والاجتماعية. والتنمية لا تكون حقيقية وأصيلة إلا إذا كانت في آن واحد نماء في الاقتصاد ونماء في الفكر ونماء في أسلوب الحياة. وهي عملية تحرير لطاقات المجتمع وقواه الاجتماعية والسياسية وإمكاناته وطموحاته. كما أنها هي الأداة والوسيلة التي تستطيع من خلالها أي دولة – وخاصة الدول النامية – مواجهة عوامل التخلف[٥].

والتنمية الحقيقية ليست عملية أحادية تنفرد بها الحكومة أو تتحمل مسئوليتها بالكامل أو تقتصر على فئة بعينها أو على قطاع محدد، بل هي عملية اجتماعية يقاس نجاحها بمدى فاعلية المشاركة الشعبية. وكما يرى البعض، فإن التنمية تنطوي على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق من فرص النمو والتقدم[٦]. فالمشاركة الشعبية هي جوهر عملية التنمية حيث إنها هدف أساسي من أهداف التنمية وأهم الوسائل لتحقيقها.

ومن الناحية التاريخية، ارتبطت التنمية بالتحديث على المستوى العالمي والإقليمي، حيث كانت تعني تحولاً اجتماعياً تتمكن من خلاله الدول الفقيرة من تحقيق مستويات المعيشة

التي تحققت في الدول الغنية. ويعبر "اسكوبر Escobur" عن هذا بشكل صارخ وصريح حيث ذهب إلى أن التنمية هـي الأسلوب الذي تستخدمه الدول الغنية لإدارة الدول الأقل تقدما وذلك منذ منتصف الأربعينيات[٧]. ومن وجهـة نظـر هـذا المدخل ، فإن التنمية ينظر إليها باعتبارها مراحل تاريخيـة طبيعية يجب أن تمر بها المجتمعات وصـولاً إلـى النمـو والتقدم، وتتخذ من صورة ونظم المجتمعات الغربية الصورة المثلى والنهائية للتنمية.

ولكن المناهضون لمدخل التحديث كـانوا أكثـر مـن المؤيدين لهذا المدخل وخاصة في الدول النامية. ففي الاتجاه المقابل، يرى أنصار مدخل التبعية أن النظم الغربيـة هـي سبب البلاء والتخلف بالنسبة لكل مجتمعات العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ويؤكد العديـد مـن هـؤلاء المهتمين على ضرورة استقلالية النموذج التنموي في مساره ومضمونه وأسـاليبه ومراعـاة الخصوصـية الاجتماعيـة والثقافية، بل والاقتصادية لكل مجتمع من هذه المجتمعـات. فالـدول المتقدمة كنموذج للتنمية - كما يرى السيد الحسيني - تمثل غموضا ملحوظا فيما يتعلق بتصـور تقـدم الـدول

المتخلفة[٨]. والمشروع التنموي – في رأي عبدالباسط عبدالمعطي - ينبغي أن يكون مستقلاً في أهدافه ووسائله وآلياته. فالمشروع التنموي المستقل هو الذي يضمن تحقيق التحرر الشامل من التبعية وعلاقات الاستغلال والتغيير الهيكلي لمعوقات التنمية[٩].

وتكمن المشكلة الأساسية في مدخل التحديث في عدم وجود أدلة تاريخية على أن التنمية تسير وفقا لمراحل محددة سواء بالنسبة للدول المتقدمة نفسها أو الدول النامية التي تحاول اللحاق بهذه الدول. وعلى سبيل المثال – لا الحصر – فقد رسمت نظرية "روستو" حول مراحل النمو سياسة للدول النامية في ضوء فهم الطبيعة الخاصة للدول المتقدمة وفي ضوء تحيزها الأيديولوجي والعنصري للثقافة الأمريكية ولهذا، فإنها نظرية عاجزة عن إفادة الدول النامية لتجاهلها للواقع التاريخي للدول النامية وإهمالها لأهم أسس تحقيق التنمية وهو المشاركة الشعبية، بجانب أنها أغفلت الخصوصية الاجتماعية الثقافية لكل مجتمع وافتقدت الفهم الشمولي لعملية التنمية[١٠].

وواقع الأمر، أنه لا يوجد دليل واحد علـى أن الـدول المتقدمة قد اتخذت مساراً محدداً للتنمية، بل كان لكل دولـة نموذجها الفريد الخاص بها وحدها. وفي الـدول الناميـة لا توجد شواهد على وجود نموذج واضح الملامـح للتنميـة – وطني كان أم مستورد – بل كانـت هنـاك نمـاذج عديـدة ومتباينة بسبب الفجوة الزمنية والثقافية بين مسار التنمية الذي حدث من قبل وبيـن ذلك المطبق في الـدول الناميـة. ولا يختلف الحال بالنسبة لمدخل التبعية الذي أخفق فـي تقـديم تفسير مقبول لعوامل التخلف التى عادة ما تنسب إليه حالـة التبعية دون محاولة تقديم تصور مقنع أو استراتيجية عمليـة تستطيع من خلالها الدول النامية اجتياز حالة التخلف.

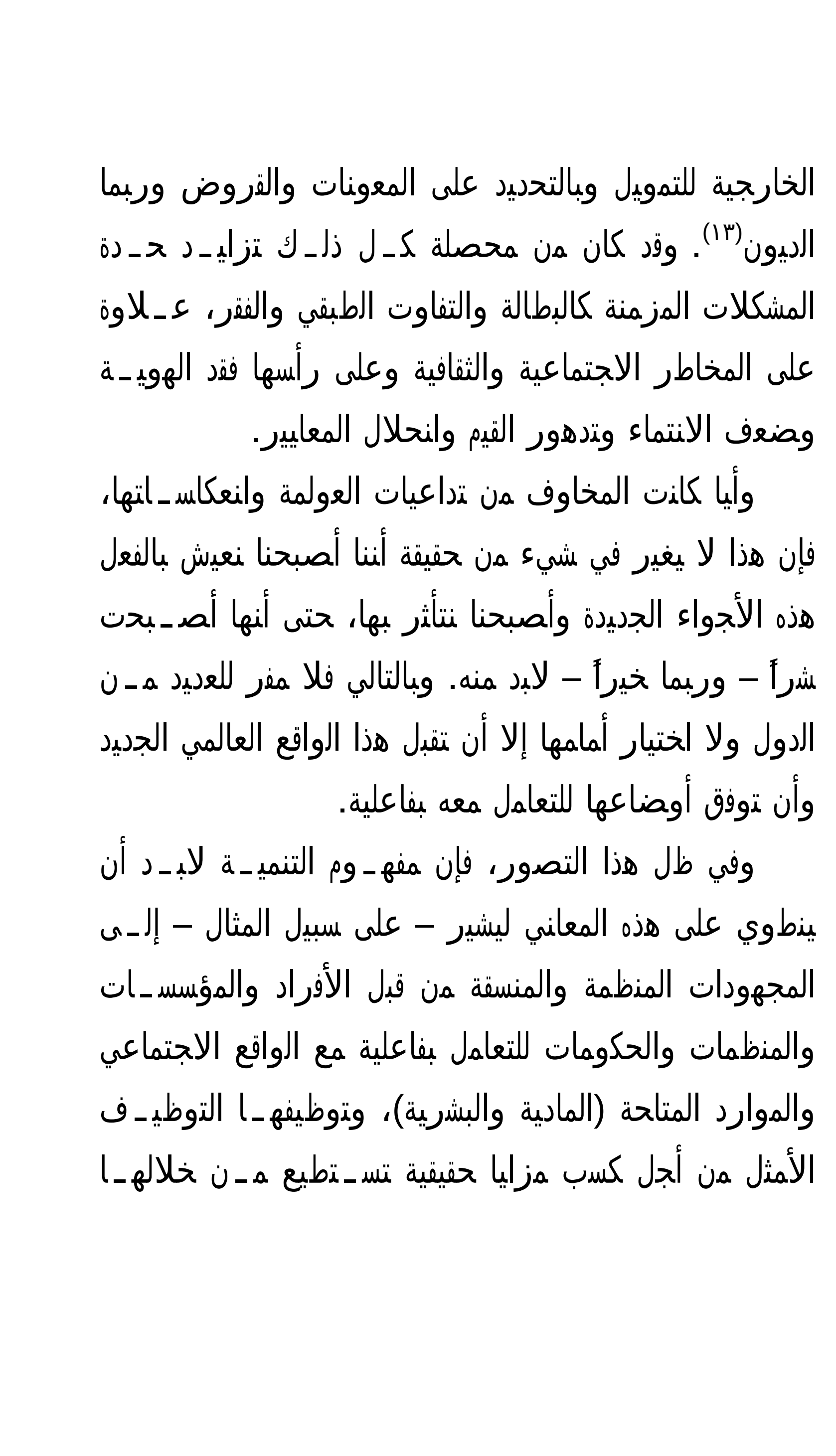
ولكن الحديث عن التنمية فـي علاقتهـا بالتحـديث أو التبعية يحتاج إلى إعادة نظر، خاصة وأن العالم يشـهد الآن تغيرات جذرية حيث تتلاشى الحـدود القوميـة والإقليميـة وتختفي الحواجز الفيزيقية والثقافية ويختصر الوقت والمكان. عالم يتراجع فيه دور الدولة ويتعاظم دور الأفراد والمنظمات وتندمج فيه الثقافات والأيديولوجيات وتتفاعل فيه القوميـات والجنسيات المختلفة.

إن مفهوم التنمية في ظل هذه التغيرات لابد أن ينطوي على معان جديدة ومختلفة. فالتنمية – كما يراها البعض - كالعولمة تماماً صممت أو بالأحرى صنعت لتحدد لمجتمعات العالم الثالث مساراً محدداً مفروضا تلتزم وتسير وفقا له من خلال ما يعرف الآن ببرامج التكيف أو الإصلاح مما قد يكون له آثاره السلبية والخطيرة على الأفراد والمجتمعات(١١).

ومرة أخرى، تتجدد المخاوف وتظهر في الأفق أشباح الماضي حيث تزداد نبرة الحديث عن مخاطر العولمة ومعوقات التنمية. فالحديث عن سلبيات العولمة في الدول النامية فاق الحديث عن ميزاتها وإيجابياتها. بل أصبح في حكم المؤكد أن العولمة لها علاقة وثيقة بتراجع التصنيع وتزايد حدة التباين في الأجور وتقلص دور الدولة في برامج الرعاية الاجتماعية، وهذا ينطبق على الدول المتقدمة قبل الدول النامية. ففي الدول المتقدمة انخفضت نسبة العاملين في قطاع التصنيع في مجموعة الدول الصناعية من ٢٨% من قوة العمل إلى ١٨% فقط وذلك في عام ١٩٩٦. وارتبطت هذه التحولات في كل دول أوربا الشمالية بتقهقر التصنيع في

بعض المجالات مثل الفحم والحديد والغزل والنسـيج التـي توقفت عن العمل. كذلك ارتبطت العولمة بتزايد حدة التبـاين في الأجـور بسـبب الاسـتثمار فـي التكنولوجيـا داخـل القطاعـات عالية المهارة وتدهور أجور العمـال في العمالة منخفضة المهارة. كما يرى البعض أن النظام العالمي نظـام تتقلص فيه برامج الرعاية الحكومية، وأن الاتجاه إلى العولمة يتعارض بشكل أساسي مع الرعاية الحكومية. ومن هـؤلاء "ديسوانز Deswns" الذي يرى أن دولة الرعاية والرفاهيـة هي في أساسها ظاهرة محلية ولا يمكن امتدادها خارج حدود الدولة"(١٢).

وستكون الدول النامية أكثر عرضة لمخـاطر العولمـة وأقل استفادة من مزاياها وإيجابياتها. فهناك مخـاوف مـن عجز هذه الدول عن المنافسة العالمية بسبب تقلب الأسـواق وتذبذب أسعار السـلع الأوليـة وعـدم تكـافؤ العلاقـات الاقتصادية. وتتفاقم هذه المخاطر في ظل الظـروف التـي يعمل في ضوئها النظام العالمي الجديد والتي تعمل في اتجاه تهميش النظم الاقتصادية لدول العالم الثالـث، خاصـة وأن معظم هذه النظم ما تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر



الخارجية للتمويل وبالتحديد على المعونات والقروض وربما الديون[١٣]. وقد كان من محصلة كل ذلك تزايد حدة المشكلات المزمنة كالبطالة والتفاوت الطبقي والفقر، علاوة على المخاطر الاجتماعية والثقافية وعلى رأسها فقد الهوية وضعف الانتماء وتدهور القيم وانحلال المعايير.

وأيا كانت المخاوف من تداعيات العولمة وانعكاساتها، فإن هذا لا يغير في شيء من حقيقة أننا أصبحنا نعيش بالفعل هذه الأجواء الجديدة وأصبحنا نتأثر بها، حتى أنها أصبحت شراً – وربما خيراً – لابد منه. وبالتالي فلا مفر للعديد من الدول ولا اختيار أمامها إلا أن تقبل هذا الواقع العالمي الجديد وأن توفق أوضاعها للتعامل معه بفاعلية.

وفي ظل هذا التصور، فإن مفهوم التنمية لابد أن ينطوي على هذه المعاني ليشير – على سبيل المثال – إلى المجهودات المنظمة والمنسقة من قبل الأفراد والمؤسسات والمنظمات والحكومات للتعامل بفاعلية مع الواقع الاجتماعي والموارد المتاحة (المادية والبشرية)، وتوظيفها التوظيف الأمثل من أجل كسب مزايا حقيقية تستطيع من خلالها

المنافسة الجادة داخليا وخارجيا والتي تمكنها بالتالي من الوصول إلى المستوى التنموي الأفضل الذي تتطلع إليه.

وبقول آخر، فإن التنمية في ظل هذه المستجدات لم تعد تحكمها مؤشرات داخلية لكل دولة على حدة، بل أنها أصبحت تحتكم إلى مؤشرات عالمية كالدقة والمهارة والمواصفات القياسية للمنتجات والسلع والمزايا التنافسية بجانب المدخل المتميز في العرض والتسويق، وهي كلها تتطلب قدرة خاصة وفائقة للدول والمؤسسات والتنظيمات لتحقيق تغيرات جذرية وسريعة تتناسب مع الأهداف التنموية المنشودة.

وإجمالاً، فإن مفهوم التنمية عامة ينطوي على العديد من المعاني لكن أهمها هو ما يشير إلى التغيير العميق الشامل في المجتمع. وأهداف التنمية متعددة، لكن الهدف الأسمى هو تحسن أحوال المجتمع وتغييرها للأفضل وتحقيق طموحات الإنسان وتطلعاته المتجددة والمتزايدة والمتغيرة باستمرار. ومن ثم، فإن التنمية هي القدرة على التغيير لمجتمع من طبيعته التغير وليس الثبات. وهكذا، فإن الصعب تثبيت مفهوم من أهم خصائصه التغير ومن أهم أهدافه تحديد

مسار التغير وجعله في صالح المجتمع وأفـراده. والتنميـة الناجحة هي مواجهة التغير بالتعرف على مصادره وطبيعته والتنبؤ بنتائجه، ثم تحديـد مظـاهره الإيجابيـة وتعزيزهـا والاستفادة منها، ومظاهره السلبية للحد منها أو التغلب عليها، وهذه هي التنمية بمعناها الحقيقي. وعـودة إلـى العولمـة والمستجدات العالمية، فإن تحلـيلات التنميـة لا ينبغـي أن تقتصر على هذه المستجدات، بل التفاعل معها والتصدي لها بأساليب علمية وعصرية لتجنب آثارها السلبية والحد منهـا، ثم الاستفادة من جوانبها الإيجابية وعندئذ تتحقق التنمية.

المقومات الاجتماعية الاقتصادية للتنمية

رغم الالتقاء على فكرة التنمية الشاملة، تظـل التنميـة مصطلحاً جديداً في لغـة العصر لا يخضع للتعريف الدقيق. فهي ليست مجرد تحسين ظروف المعيشة، ولكنهـا هـدف مستمر وقدرة على التغيير والنمو والتطور. والتنمية مسـألة نسبية ودائمة التغير، ولذا فإن أهداف التنمية تتغير وفقا لمـا يحتاج إليه المجتمع وما هو ممكـن التحقيـق. ولمـا كـان الاحتياج والممكن يتغيران وفقا للظروف، فإن أهداف التنمية

ومتطلباتها يخضعان لذلك التغيير. ولما كانت كل جوانب التنمية تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض فإنه من الصعب تصور تنمية في جانب دون أن تصاحبها تنمية في الجوانب الأخرى[١٤].

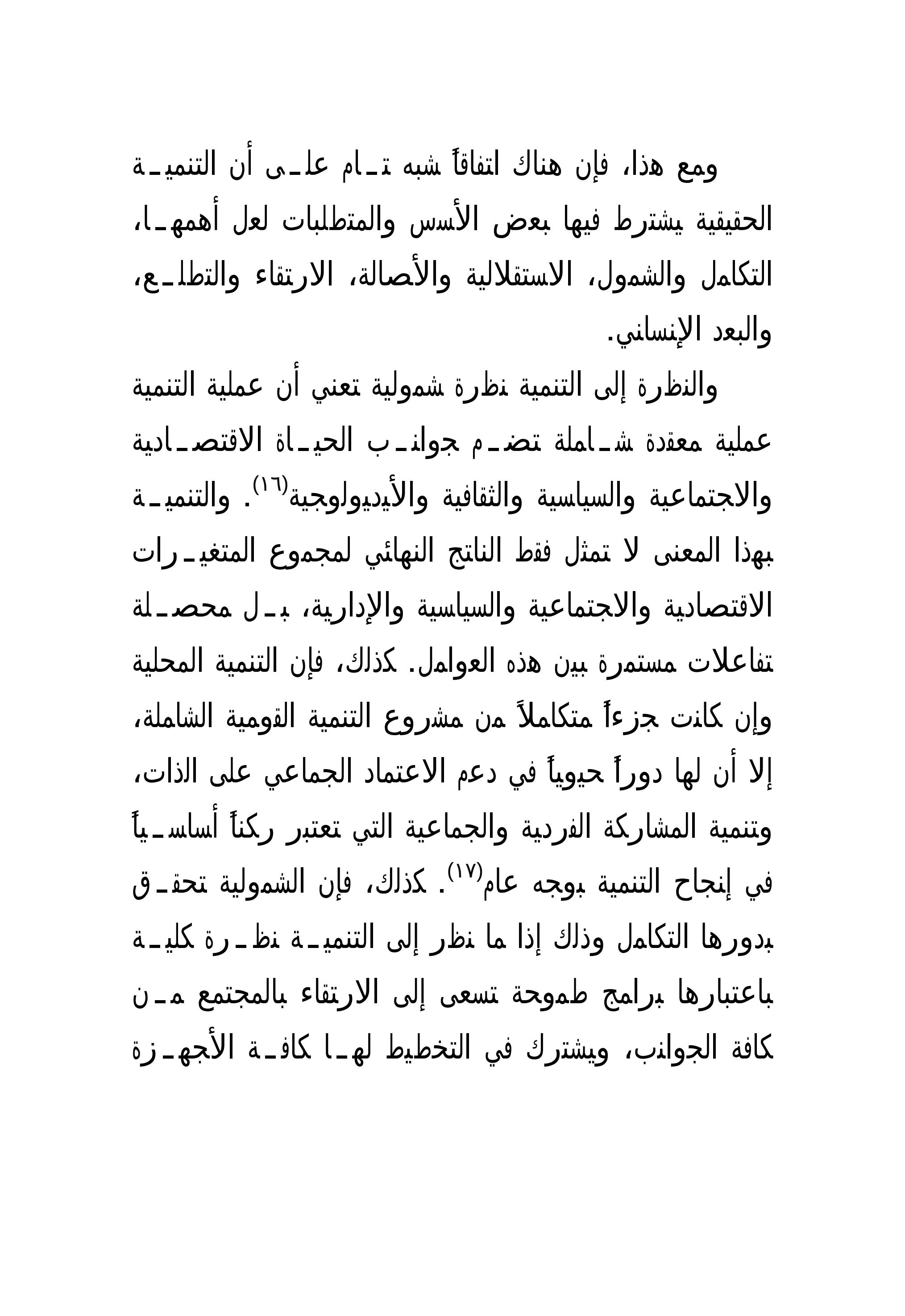
وفي رأي بعض الدارسين، فإن التنمية تنطوي على أربعة أبعاد أساسية تجسد فيما بينها ما يعرف - في رأيهم - بالضرورات أو المتطلبات الوظيفية، تلك المتطلبات التي تتمثل في الوظيفة الاقتصادية والوظيفة السياسية والوظيفة التكاملية وأخيراً الوظيفة الثقافية. وهذه الوظائف يمكن ترجمتها إلى أهداف تنموية وذلك على النحو التالى[١٥].

١-إنتاج وتوزيع السلع النادرة. (الوظيفة الاقتصادية)

٢-تنسيق وضبط الأفعال ذات الطابع الجمعي من الداخل. (الوظيفة السياسية)

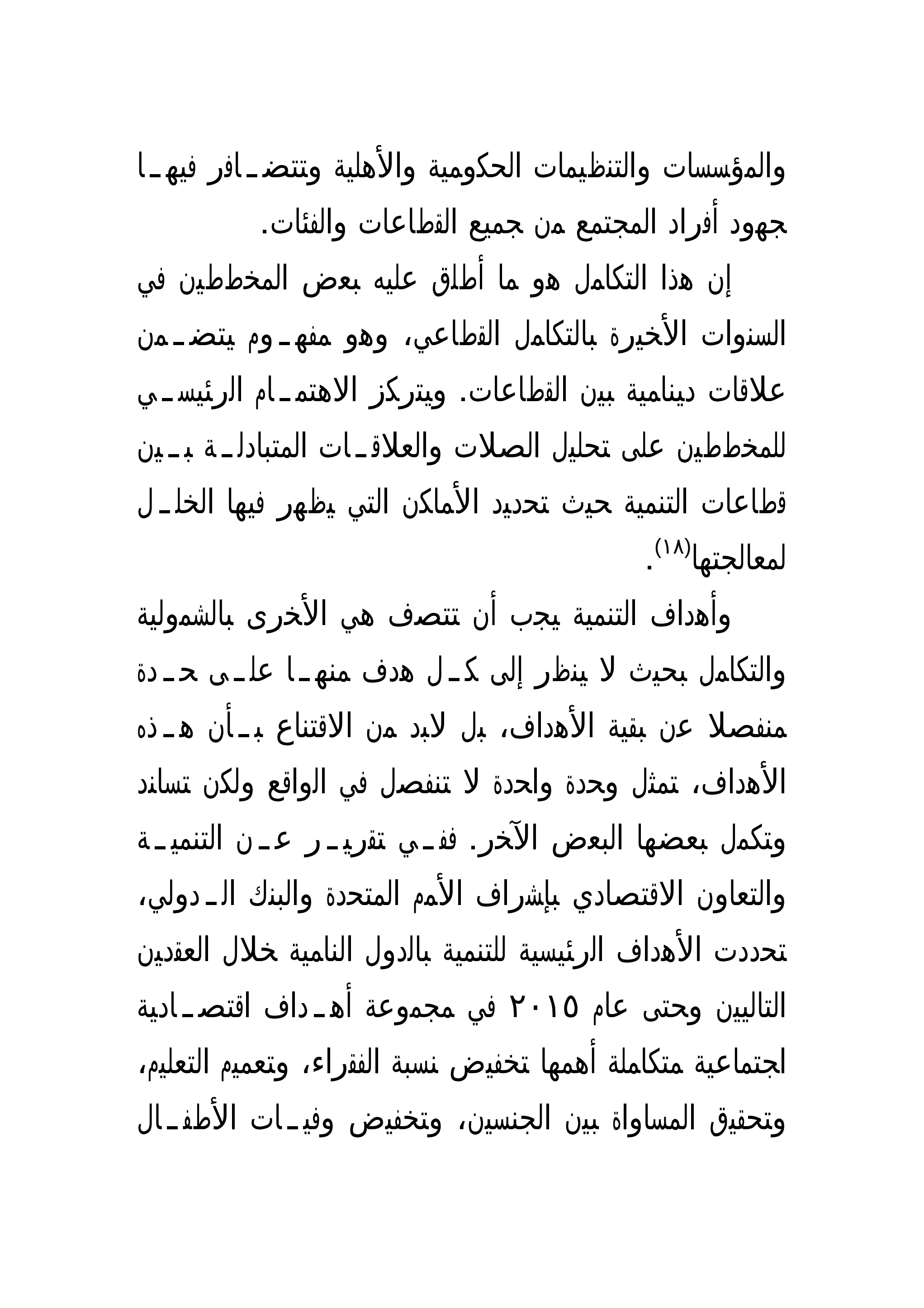
٣-خلق المعايير والحفاظ عليها وضبط التفاعل بين أعضاء النسق. (الوظيفة التكاملية)

٤-خلق القيم الثقافية التي تتعلق بنسق معين والحفاظ عليها ونقلها. (الوظيفة الثقافية)



ومع هذا، فإن هناك اتفاقاً شبه تـام علـى أن التنميـة الحقيقية يشترط فيها بعض الأسس والمتطلبات لعل أهمهـا، التكامل والشمول، الاستقلالية والأصالة، الارتقاء والتطلـع، والبعد الإنساني.

والنظرة إلى التنمية نظرة شمولية تعني أن عملية التنمية عملية معقدة شـاملة تضـم جوانـب الحيـاة الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية[١٦]. والتنميـة بهذا المعنى لا تمثل فقط الناتج النهائي لمجموع المتغيـرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، بـل محصـلة تفاعلات مستمرة بين هذه العوامل. كذلك، فإن التنمية المحلية وإن كانت جزءاً متكاملاً من مشروع التنمية القومية الشاملة، إلا أن لها دوراً حيوياً في دعم الاعتماد الجماعي على الذات، وتنمية المشاركة الفردية والجماعية التي تعتبر ركناً أساسـياً في إنجاح التنمية بوجه عام[١٧]. كذلك، فإن الشمولية تحقـق بدورها التكامل وذلك إذا ما نظر إلى التنميـة نظـرة كليـة باعتبارها برامج طموحة تسعى إلى الارتقاء بالمجتمع مـن كافة الجوانب، ويشترك في التخطيط لهـا كافـة الأجهـزة



والمؤسسات والتنظيمات الحكومية والأهلية وتتضـافر فيهـا جهود أفراد المجتمع من جميع القطاعات والفئات.

إن هذا التكامل هو ما أطلق عليه بعض المخططين في السنوات الأخيرة بالتكامل القطاعي، وهو مفهـوم يتضـمن علاقات دينامية بين القطاعات. ويتركز الاهتمـام الرئيسـي للمخططين على تحليل الصلات والعلاقـات المتبادلـة بـين قطاعات التنمية حيث تحديد الأماكن التي يظهر فيها الخلـل لمعالجتها[١٨].

وأهداف التنمية يجب أن تتصف هي الأخرى بالشمولية والتكامل بحيث لا ينظر إلى كـل هدف منهـا علـى حـدة منفصلا عن بقية الأهداف، بل لابد من الاقتناع بـأن هـذه الأهداف، تمثل وحدة واحدة لا تنفصل في الواقع ولكن تساند وتكمل بعضها البعض الآخر. ففـي تقريـر عـن التنميـة والتعاون الاقتصادي بإشراف الأمم المتحدة والبنك الـدولي، تحددت الأهداف الرئيسية للتنمية بالدول النامية خلال العقدين التاليين وحتى عام ٢٠١٥ في مجموعة أهـداف اقتصـادية اجتماعية متكاملة أهمها تخفيض نسبة الفقراء، وتعميم التعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتخفيض وفيـات الأطفـال

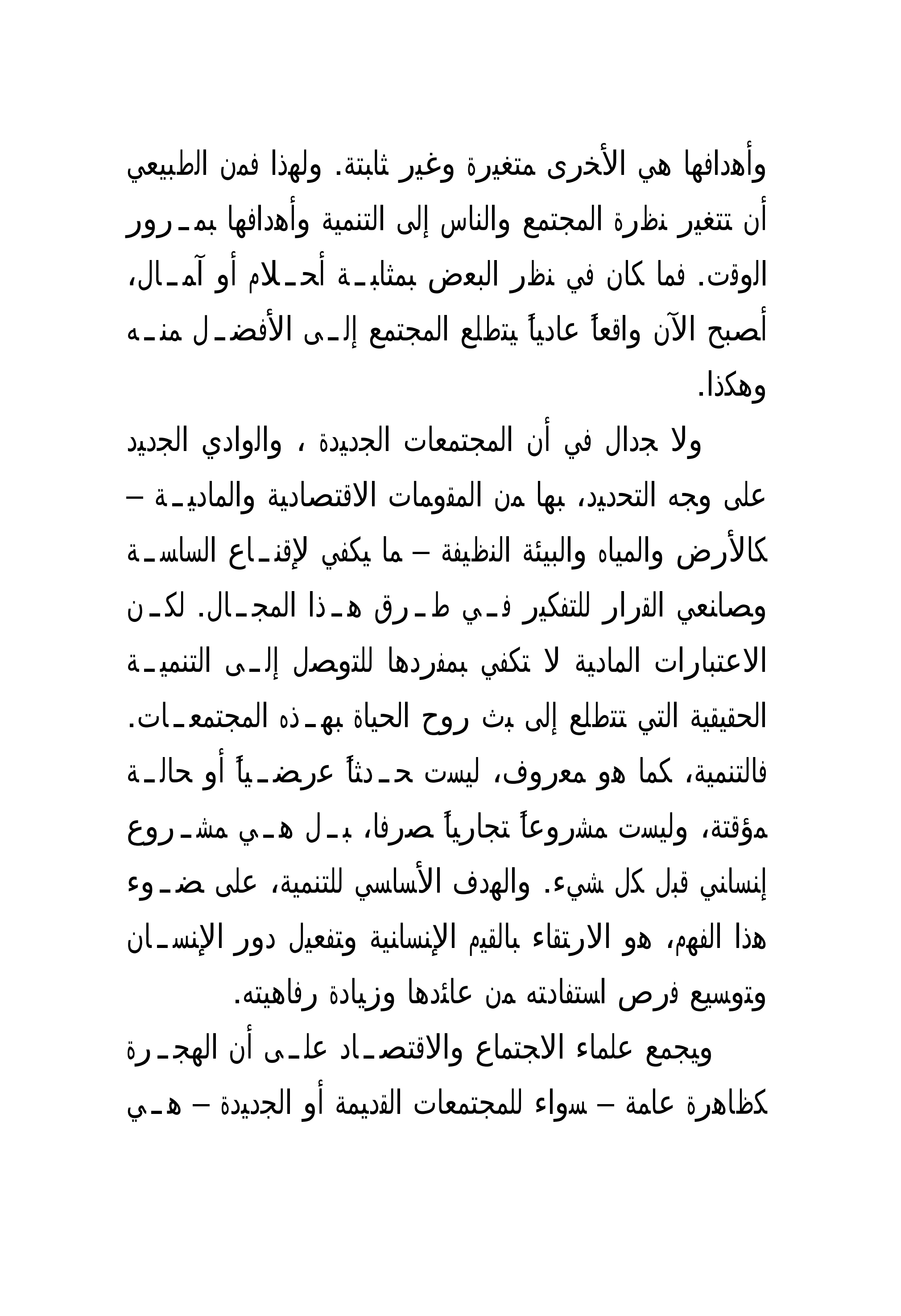
وخاصة الأطفال الرضع، والاهتمام بالصحة الإنجابية والحد من وفيات الأمهات والمحافظة على البيئة[١٩].

إن التنمية الحقيقية لابد أن تكون تنمية مستقلة فـي أهدافها وأساليبها وآلياتها، لأن جوهر التنميـة هـو تحـرر لطاقات المجتمع وقواه الاجتماعيـة والسياسـية وإمكاناتـه وطموحاتـه وبالتـالي التحـرر مـن التبعيـة وعلاقـات الاستغلال[٢٠]. وعلى حد قول البعض، فإن فكـرة النمـوذج التنموي الصالح للنقل لم تعد مقبولة، واستيراد مداخل تنموية جاهزة ومحاولة فرضها على المجتمع يعد إساءة للإنسان من ناحية وإساءة للمداخل ذاتها من ناحية أخرى. ومن ثم، فـإن التنمية الحقيقية بهذا المعنى هي التي تنطلق من واقع المجتمع وظروفه وتنبثق من إمكاناته الذاتية وتعبئة هـذه الإمكانـات واستغلالها الاستغلال الأمثل في تحقيق تنمية مستقلة[٢١].

والتنمية أيا ما كان وصفها (بشـرية، اجتماعيـة، اقتصادية) هي عملية إنسانية بطبيعتها، الناس هم موضوعها وهم أداتها وهم هدفها. فهي تنمية للناس وبالناس ومن أجـل الناس[٢٢]. والتنمية تعتمد على الإنسان وتهـدف لمصـلحته، فهو الذي يحول الموارد الطبيعية، وهو الذي يقـوم بتغييـر

الإطار المادي الذي يعيش فيه مستغلا في ذلك قدراته ومهاراته وخبراته، وهو في تغييره لهذا الإطار المادي الذي يعيش فيه يغير من نفسه ويكسبها قدرات وخبرات جديدة، كما يغير من سلوكه وقيمه[٢٣]. ومن ثم، فإن التنمية هي بناء الإنسان وتطوير لكفاءاته ودعم الثقة بنفسه وإطلاق لقدراته على العمل البناء، وهي عملية التفاعل المستمر الهادف إلى تحقيق رفاهية الإنسان الاقتصادية والاجتماعية[٢٤]. وعلى حد قول عبد المنعم شوقي، فإن التنمية لن تتحقق إلا إذا توفرت رغبة الإنسان الملحة في حل مشكلاته وفي مقابلة احتياجاته وإرضاء رغباته المادية والنفسية والاجتماعية[٢٥]. إذن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت.

وأخيراً، فإن الجانب الأهم للتنمية هو الجانب التطلعي الارتقائي والذي يعني أن التنمية تعترف بالبعد الزمني وقيمة العلم والتنبؤ بالمستقبل باستخدام الأساليب العلمية[٢٦]. ولقد أكد "ميردول Myrdal" على أهمية هذا البعد حيث أشار على أن التنمية تعني الحركة الصاعدة للنسق الكلي [٢٧]. وتأتى أهمية هذا البعد من أنه أصاب عين الحقيقة بإدراك أن المجتمع في حالة تغير مستمر، وبالتالي فإن فلسفة التنمية



وأهدافها هي الأخرى متغيرة وغير ثابتة. ولهذا فمن الطبيعي أن تتغير نظرة المجتمع والناس إلى التنمية وأهدافها بمـرور الوقت. فما كان في نظر البعض بمثابـة أحـلام أو آمـال، أصبح الآن واقعاً عادياً يتطلع المجتمع إلـى الأفضـل منـه وهكذا.

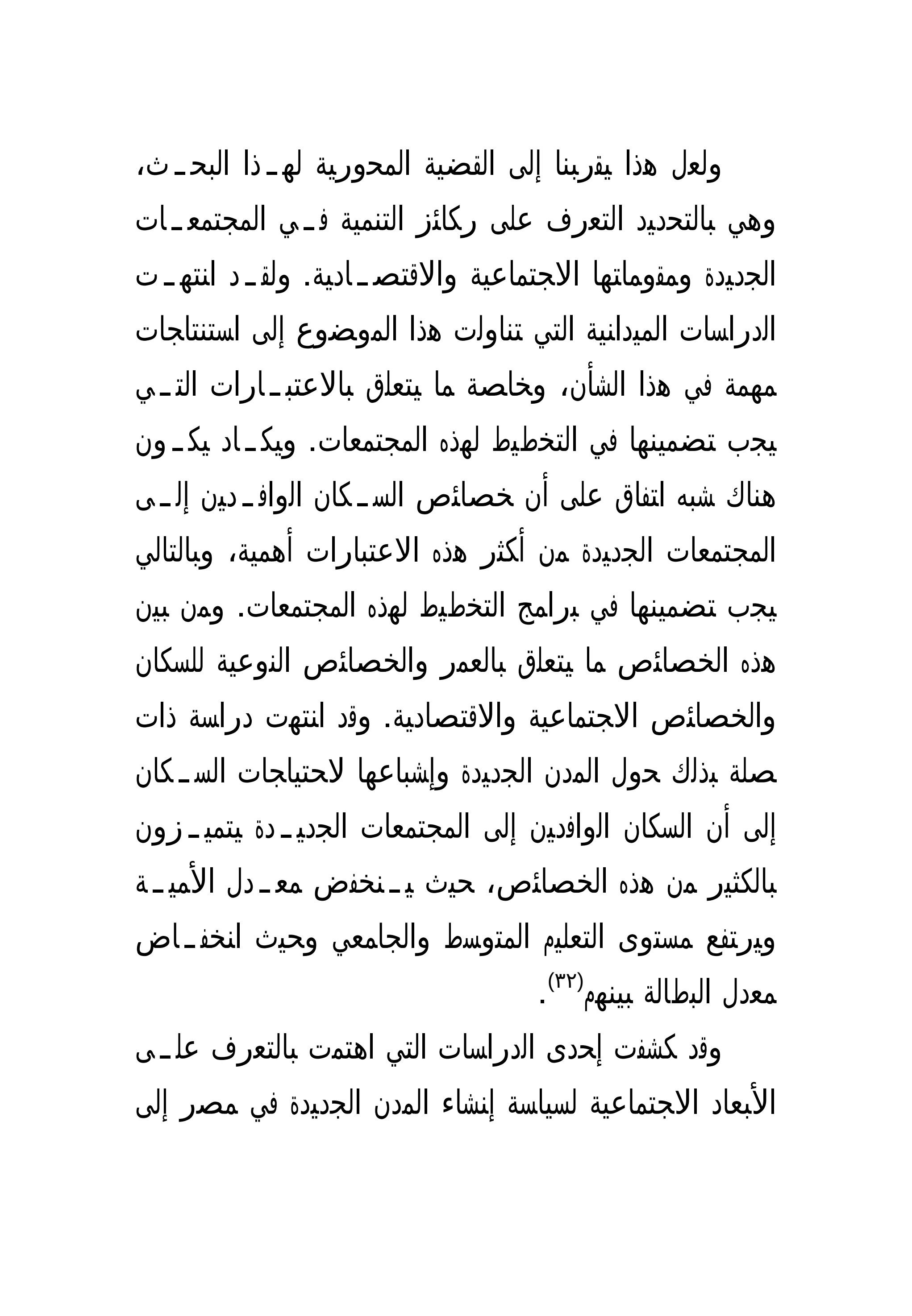
ولا جدال في أن المجتمعات الجديدة ، والوادي الجديد على وجه التحديد، بها من المقومات الاقتصادية والماديـة – كالأرض والمياه والبيئة النظيفة – ما يكفي لإقنـاع الساسـة وصانعي القرار للتفكير فـي طـرق هـذا المجـال. لكـن الاعتبارات المادية لا تكفي بمفردها للتوصل إلـى التنميـة الحقيقية التي تتطلع إلى بث روح الحياة بهـذه المجتمعـات. فالتنمية، كما هو معروف، ليست حـدثاً عرضـياً أو حالـة مؤقتة، وليست مشروعاً تجارياً صرفا، بـل هـي مشـروع إنساني قبل كل شيء. والهدف الأساسي للتنمية، على ضـوء هذا الفهم، هو الارتقاء بالقيم الإنسانية وتفعيل دور الإنسـان وتوسيع فرص استفادته من عائدها وزيادة رفاهيته.

ويجمع علماء الاجتماع والاقتصـاد علـى أن الهجـرة كظاهرة عامة – سواء للمجتمعات القديمة أو الجديدة – هـي

ظاهرة عقلانية في الأساس، تحكمها قوانين تعرف بقـوانين الهجرة ، وهو مصطلح يرجع إلى "رافنستين Ravenstein " الذي كان أول من استخدمه عام ١٨٨٠. كذلك قدم "إيفـرت لي E, Lee" نظرية اجتماعية شاملة عن الهجرة ناقش فيهـا العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة في هذه الظـاهرة والتـي عرفت فيما بعد بعوامل الجذب وعوامل الطرد. أما علمـاء الاقتصاد، فإنهم يعطون اهتماما أكبر للاعتبـارات الماديـة وخاصة الفروق في الدخل أو الأجور في كل من المنـاطق الجاذبة والطاردة[(٢٨)]. ويمثل نموذج "أرثر لويس A, Lewis" البداية المهمة في هذا الاتجاه حيث يرى أن عمليـة التنميـة تتوقف على إعادة توزيع فائض العمل من أقسام النشاط ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأقسام عالية الإنتاج. كما افتـرض "جاستيد Sjaasted" أن الناس تقرر الهجرة في حالة ما تكون مكاسبها أكثر احتمالاً من خسائرها. أما "تودارو Todaro" فقد أضاف بعداً مهماً حيث يرى أن الهجرة لا تتـأثر بالمزايـا الفعلية التي يحققها المهاجرون، بقـدر مـا تتـأثر بالمزايـا المتوقعـة أو بالتصـورات الخاطئـة للمنـاطق المسـتقبلة للمهاجرين على أنها أرض الأحلام التـي سـيجدون فيهـا

الحلـول الحاسـمة لمشـكلاتهم وتحقيقـاً فوريـاً لآمـالهم وطموحاتهم[٢٩].

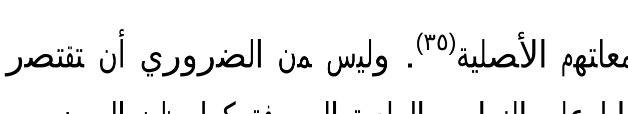
وتكشف التجارب السـابقة للتنميـة فـي المجتمعـات العمرانية الجديدة في مصر (كالعاشر من رمضان و١٥ مايو .. إلخ) عن أن توافر أسباب الاستقرار والإقامة الدائمة تكاد تكون من أهم المقومات اللازمة لنجاح مثل هذه المشروعات التنموية . وفي الزراعة بصفة خاصة يصبح هذا على رأس المتطلبات، وذلك نظرا لما تتطلبه من استمرارية وديمومـة. ويتحقق الاستقرار بتوفير برنامج للحوافز والمغريات المادية للمهاجرين. فالمواطنون يتحركون وراء الـرزق لا بهـدف الحصول على مسكن فقط. وهم لذلك لا يـذهبون إلا تبعـا لنشاط معين[٣٠]. ويمكن الرفع من مستوى الجذب للمجتمعات الجديدة عن طريق تـوفير مسـتوى جيـد مـن الخـدمات الاجتماعية مثل العلاج والتعليم والرعاية الاجتماعية وتوفير مستوى جيد من الأنشطة والخدمات الاقتصـادية والتجاريـة والترفيهية، بالإضافة إلى توفير المسكن المناسب بالأسـعار المناسبة لمستوى دخل المهاجر[٣١].


ولعل هذا يقربنا إلى القضية المحورية لهـذا البحـث، وهي بالتحديد التعرف على ركائز التنمية فـي المجتمعـات الجديدة ومقوماتها الاجتماعية والاقتصـادية. ولقـد انتهـت الدراسات الميدانية التي تناولت هذا الموضوع إلى استنتاجات مهمة في هذا الشأن، وخاصة ما يتعلق بالاعتبـارات التـي يجب تضمينها في التخطيط لهذه المجتمعات. ويكـاد يكـون هناك شبه اتفاق على أن خصائص السـكان الوافـدين إلـى المجتمعات الجديدة من أكثر هذه الاعتبارات أهمية، وبالتالي يجب تضمينها في برامج التخطيط لهذه المجتمعات. ومن بين هذه الخصائص ما يتعلق بالعمر والخصائص النوعية للسكان والخصائص الاجتماعية والاقتصادية. وقد انتهت دراسة ذات صلة بذلك حول المدن الجديدة وإشباعها لاحتياجات السـكان إلى أن السكان الوافدين إلى المجتمعات الجديـدة يتميـزون بالكثير من هذه الخصائص، حيث يـنخفض معـدل الأميـة ويرتفع مستوى التعليم المتوسط والجامعي وحيث انخفـاض معدل البطالة بينهم(٣٢).

وقد كشفت إحدى الدراسات التي اهتمت بالتعرف علـى الأبعاد الاجتماعية لسياسة إنشاء المدن الجديدة في مصر إلى

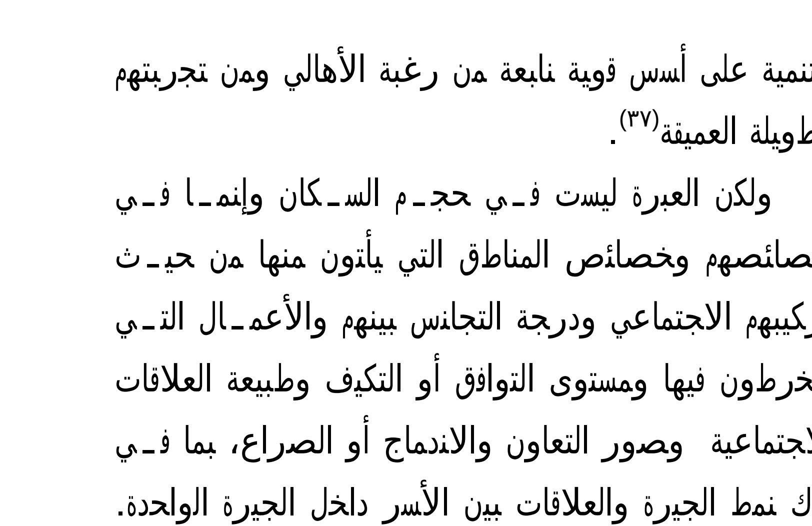
أن أهم هذه الأبعاد تتمثل في أوضـاع السـكان، وأوضـاع العمل، وأوضاع الإسكان، وأوضاع الخدمات[٣٣]. كذلك ،فإن الحركة السكانية تتوقف على بعض العوامل أهمهـا درجـة استقرار السكان في الريف والحضر (والذي هو أقل استقرارا مما هو مفترض)، ونوع هذه الحركة (هجرة دائمة أو مؤقتة) والـدوافع للهجـرة (اقتصـادية أو اجتماعيـة) والـروابط والاتصالات بين المناطق الريفية والحضرية (وهي قوية عن السابق) وطبيعة ودرجة التوافق والتمثيل، ودرجة التناسـب والتلاؤم بين سياسة السكان والتنمية الريفية الحضرية[٣٤].

ومن وجهة النظر الاجتماعية، فإن العامل الإنساني هو أهم هذه المقومـات، حتى أن هناك من يـرى أن الإقبـال الجماهيري للنزوح إلى أي منطقة (جديدة) والإقامة بها يعتبر متطلبـاً أساسياً لاستمرارية هذا المشروع ونجاحه. ولهـذا، فلابد للتجمع السكاني المقترح أن يكون من العناصر الشـابة بل من العناصر الراغبة في الـذهاب إلـى هـذه المنطقـة والاستقرار بها. ولن تتأتى هذه الرغبة بالخطـب الحماسـية والشعارات المثيرة، وإنما بخطاب مقنع للجمهور المسـتهدف لتوضيح المزايا والمكاسب التي يمكنهم تحقيقها وأخفقوا فيها



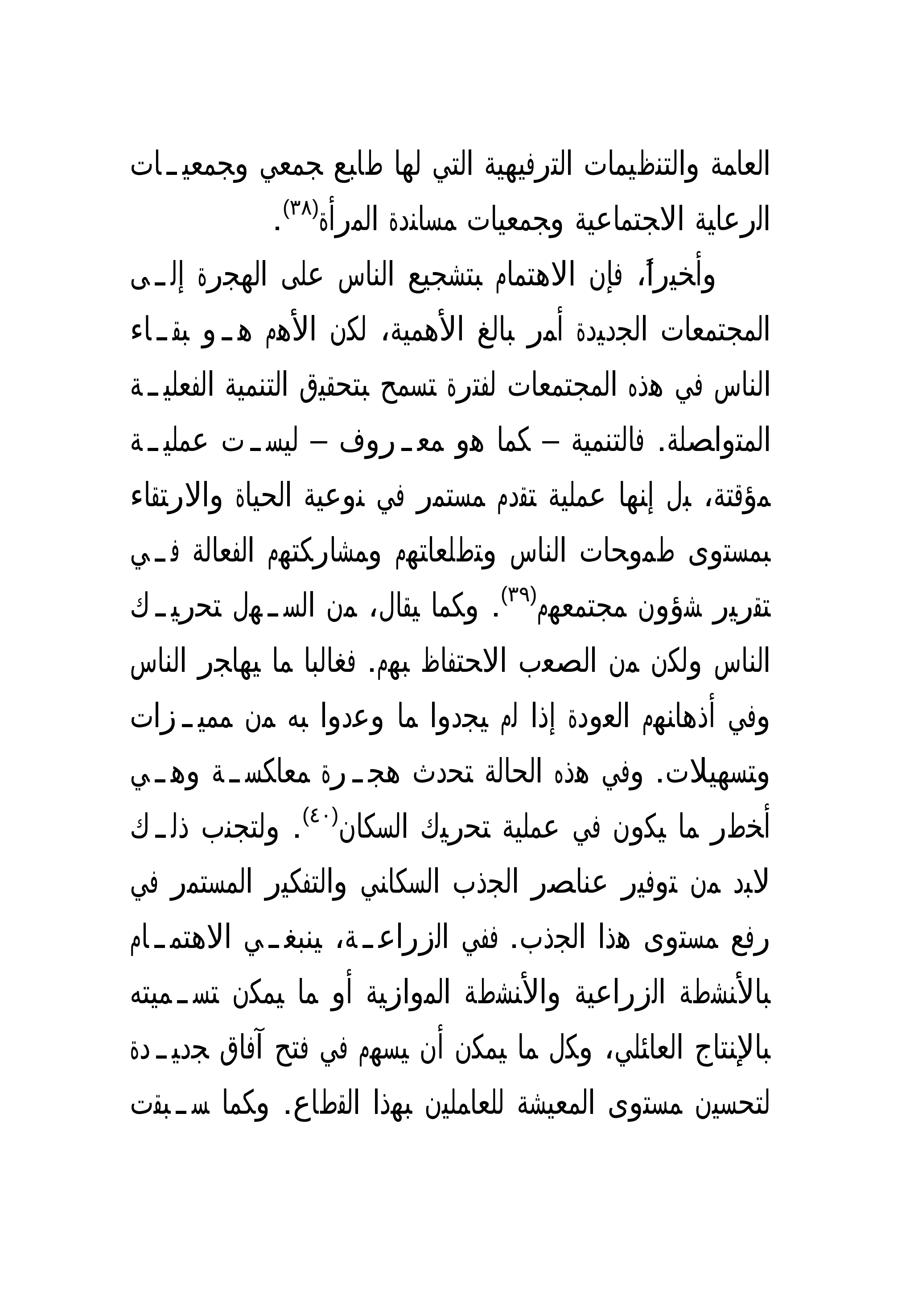
في مجتمعاتهم الأصلية[٣٥]. وليس من الضروري أن تقتصر هذه المزايا على النواحي المادية الصرفة كما يظن البعض.

إن الاهتمام بالبشر وتلبية احتياجاتهم الأساسية أمر لا غنى عنه لترسيخ الدعائم الرئيسية للاستقرار والتنمية الحقيقية بالمجتمعات الجديدة. وهناك صور عديدة ومختلفة لهذا الاهتمام منها إشراك الناس في عملية التنمية ذاتها وفي مراحلها المختلفة، والذي من شأنه تنمية القدرات الإدارية والتنظيمية للمواطنين. لهذا، لابد من توفير مستوى جيد للخدمات الاجتماعية المتنوعة كالخدمات التعليمية التي تسهم في بناء الإنسان وتغيير اتجاهاته الثقافية وإعداد الكوادر البشرية والاهتمام بخدمات الإسكان لتوفير مقومات الأمن النفسي والاجتماعي[٣٦]. ينبغي كذلك تحقيق فهم أعمق لحياة الناس المقيمين بهذه المجتمعات وأسلوب تفكيرهم ونظرتهم إلى الحياة وإلى العالم ومعرفة تطلعاتهم وتقييمهم للواقع الذي يعيشون فيه ونظرتهم إلى المستقبل وفرص الحياة المتوقعة، والأسلوب الذي يرون أنه هو الأنسب لمواجهة تحديات المستقبل أو التكيف معها، مما يسهم في وضع مشروعات



التنمية على أسس قوية نابعة من رغبة الأهالي ومن تجربتهم الطويلة العميقة[٣٧].

ولكن العبرة ليست في حجم السكان وإنما في خصائصهم وخصائص المناطق التي يأتون منها من حيث تركيبهم الاجتماعي ودرجة التجانس بينهم والأعمال التي ينخرطون فيها ومستوى التوافق أو التكيف وطبيعة العلاقات الاجتماعية وصور التعاون والاندماج أو الصراع، بما في ذلك نمط الجيرة والعلاقات بين الأسر داخل الجيرة الواحدة. ومن الاعتبارات الاجتماعية التي ينبغي مراعاتها أيضا إفساح مجال كبير للاختيار أمام القادمين الجدد في اختيار المكان الذي يستقرون فيه، ونمط حياتهم، والروابط الاجتماعية التي يستعيضون بها عن روابطهم القديمة، وتأكيد قيم النجاح وقيم الإنجاز في العمل. ومن منطلق الاعتراف بمكانة المرأة ودورها، فلابد من الاهتمام بالنساء كقوة بشرية فاعلة في التنمية. والأهم من ذلك هو تحريك المجتمع نحو إنشاء المنظمات المحلية التي تدعم الروح الجماعية ولم شمل الجماعات غير المتجانسة وتحقيق التجانس بين السكان. من هذه المنظمات النوادي والمكتبات


العامة والتنظيمات الترفيهية التي لها طابع جمعي وجمعيـات الرعاية الاجتماعية وجمعيات مساندة المرأة[٣٨].

وأخيراً، فإن الاهتمام بتشجيع الناس على الهجرة إلـى المجتمعات الجديدة أمر بالغ الأهمية، لكن الأهم هـو بقـاء الناس في هذه المجتمعات لفترة تسمح بتحقيق التنمية الفعليـة المتواصلة. فالتنمية – كما هو معـروف – ليسـت عمليـة مؤقتة، بل إنها عملية تقدم مستمر في نوعية الحياة والارتقاء بمستوى طموحات الناس وتطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة فـي تقرير شؤون مجتمعهم[٣٩]. وكما يقال، من السـهل تحريـك الناس ولكن من الصعب الاحتفاظ بهم. فغالبا ما يهاجر الناس وفي أذهانهم العودة إذا لم يجدوا ما وعدوا به من مميـزات وتسهيلات. وفي هذه الحالة تحدث هجـرة معاكسـة وهـي أخطر ما يكون في عملية تحريك السكان[٤٠]. ولتجنب ذلـك لابد من توفير عناصر الجذب السكاني والتفكير المستمر في رفع مستوى هذا الجذب. ففي الزراعـة، ينبغـي الاهتمـام بالأنشطة الزراعية والأنشطة الموازية أو ما يمكن تسـميته بالإنتاج العائلي، وكل ما يمكن أن يسهم في فتح آفاق جديـدة لتحسين مستوى المعيشة للعاملين بهذا القطاع. وكما سـبقت

الإشارة، فإن عوامل الجذب والاستقرار لا تنحصر في المزايا المادية والمكاسب الاقتصادية بل تشمل الاهتمام بالبشر وبرغباتهم وباحتياجاتهم الأساسية وذلك بتوفير الأمن النفسي والأمان الاجتماعي لهم.

منطلقات الدراسة

لقد خاص تحليلنا السابق إلى أن التنمية هي العملية التي يمكن من خلالها التعامل بفاعلية مع التغيرات والمستجدات التي تطرأ على المجتمع من وقت لآخر. وانتهت مناقشاتنا كذلك إلى أن التحديات الراهنة للتنمية عديدة وآخذة في التفاقم، وخاصة تلك التي أفرزها النظام العالمي والتي فرضت نفسها على استراتيجيات التنمية ومداخلها في كافة دول العالم وبالذات في الدول النامية.

ولاشك أن هناك مشكلات ملحة تطرح نفسها على الساحة في تشكيل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدول النامية، وعلى رأس هذه المشكلات تأتي مشكلة الخلل بين السكان والموارد، تلك المشكلة التي تنطوي على مشكلات أكثر خطورة كمشكلة الفقر وتدهور أحوال المعيشة والبطالة وغيرها. إن ذلك بالطبع له علاقة بالتغير البنائي فى

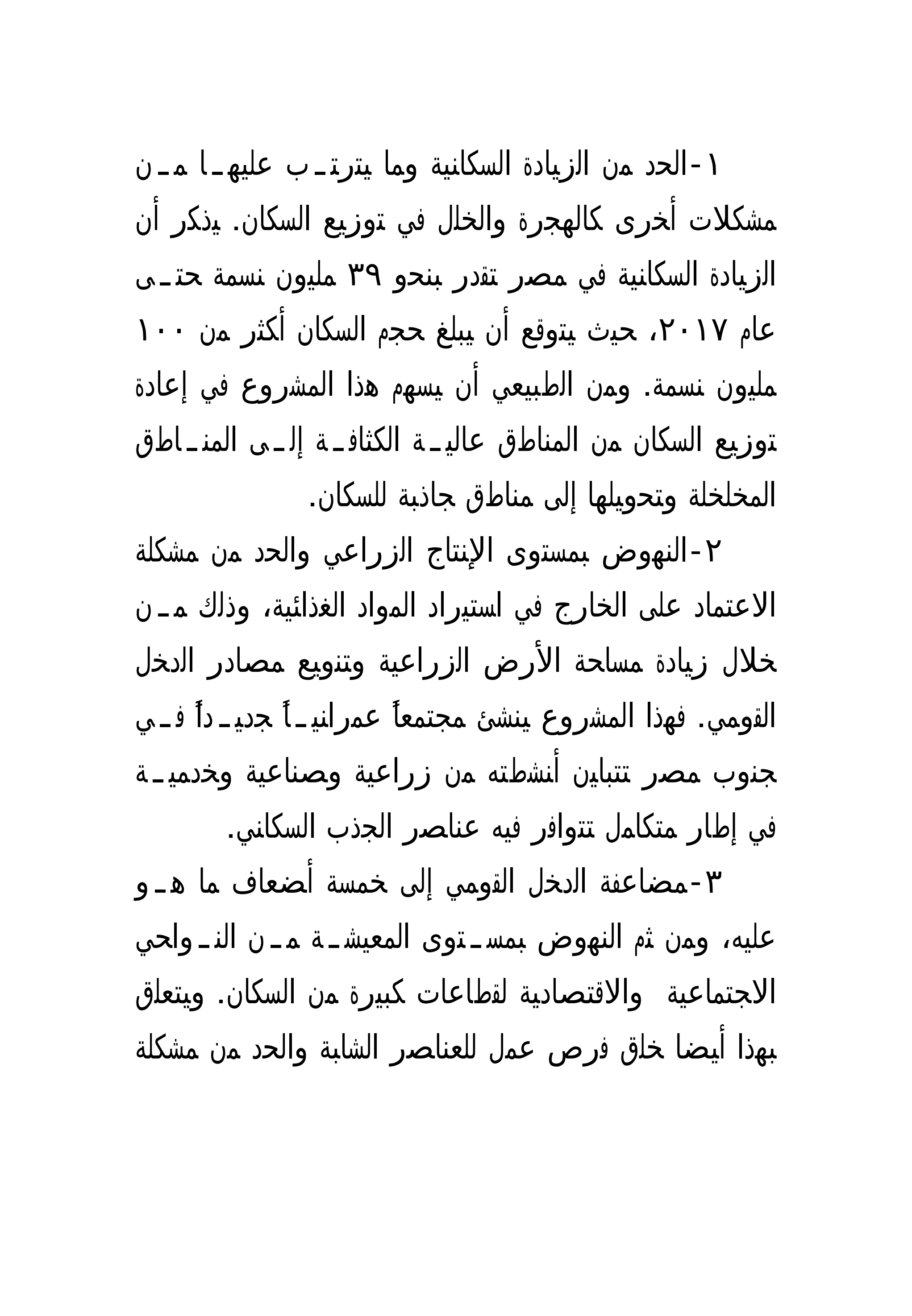
المجتمع الريفي وبتخلف قطاع الزراعة نتيجة لتآكل الأرض وضيق المساحات الزراعية وتراجع العائـد الاقتصادي من الزراعة والاستعانة بأدوات ومدخلات زراعية تقليدية، هـذا علاوة على الأمية وضيق أفق المـزارعين وعـدم تقـبلهم للأساليب الجديدة[٤١].

وتكاد تجمع آراء المهتمـين والمتخصصـين علـى أن عوامل الضغط السكاني على وادي النيل – والذي بلغ أقصى مداه هذه الفترة – قد تضافرت مع الممارسات الخاطئة التـي أسهمت في تآكل الأرض - بل بالأحرى اغتيالها - مما أدى إلى تعزيز المواقف السـلبية السـائدة الآن تجـاه الزراعـة وخاصة مع تزايد قطاع المعدمين أو أشباه المعدمين وصغار الملاك. ولقد كان من محصلة ذلك تراجع نصيب الفرد مـن الأرض الزراعية والذي كان يبلغ في المتوسط فداناً واحـداً في بداية القرن الماضي ليصل إلى ٠,١٣ فقط من الفدان في الوقت الراهن وهو أمر مثير يطرح العديد مـن التسـاؤلات حول مستقبل الزراعة في مصر[٤٢].

لهذا، أصبح البعد المكاني محوراً أصيلاً للتنميـة فـي مصر، لأنه ينطلق من قضية تنمية رأس المـال المكـاني –

وهو مدخل جديد – حيث يتيح للملايـين مـن المصـريين المقيمين حاليا بالوادي والدلتا المعيشة المتكاملـة فـي هـذه المناطق وليس فقط لأداء مهمة إنتاجيـة [٤٣]. ولـم يكـن الخروج من الوادي القديم إلى الوادي الجديد مجرد اختيـار بين بدائل مطروحة، ولكنه كان مسـألة حيـاة، لا للأجيـال الحالية فقط بل للأجيال القادمة. إنه بالإضافة إلى ذلك مجال فسيح بكر للبناء والتنظيم والاستثمار على قواعـد وأسـس جديدة بلا حدود. إنه خير نمـوذج تطبيقـي يتـيح لمصـر الانطلاق وفق القواعد العالمية الجديدة للعمـل الاقتصـادي ويفتح نافذة واسعة لعلاقات التفاعـل النشـط بـين مصـر والعالم[٤٤].

ويعد المشروع القومي لتنمية جنوب مصـر – والـذي يشمل محافظة الوادي الجديد التي تعتبر امتدادا طبيعيا لـه – مشروع مصر للتنمية الشاملة المتكاملة للقرن القـادم، لأنـه يعبر عن الإرادة المصرية في مواجهة التحديات والصعاب. ولهذا المشروع أهـداف مجتمعيـة تتمثـل فـي الأهـداف الاقتصادية والاجتماعية والقومية والسياسية ، تلك الأهداف التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[٤٥]:



١-الحد من الزيادة السكانية وما يترتب عليها من مشكلات أخرى كالهجرة والخلل في توزيع السكان. يذكر أن الزيادة السكانية في مصر تقدر بنحو ٣٩ مليون نسمة حتى عام ٢٠١٧، حيث يتوقع أن يبلغ حجم السكان أكثر من ١٠٠ مليون نسمة. ومن الطبيعي أن يسهم هذا المشروع في إعادة توزيع السكان من المناطق عالية الكثافة إلى المناطق المخلخلة وتحويلها إلى مناطق جاذبة للسكان.

٢-النهوض بمستوى الإنتاج الزراعي والحد من مشكلة الاعتماد على الخارج في استيراد المواد الغذائية، وذلك من خلال زيادة مساحة الأرض الزراعية وتنويع مصادر الدخل القومي. فهذا المشروع ينشئ مجتمعاً عمرانياً جديداً في جنوب مصر تتباين أنشطته من زراعية وصناعية وخدمية في إطار متكامل تتوافر فيه عناصر الجذب السكاني.

٣-مضاعفة الدخل القومي إلى خمسة أضعاف ما هو عليه، ومن ثم النهوض بمستوى المعيشة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية لقطاعات كبيرة من السكان. ويتعلق بهذا أيضا خلق فرص عمل للعناصر الشابة والحد من مشكلة

البطالة والاستفادة من الموارد البشرية المحلية في تنمية المجتمع.

٤-في الخروج من الوادي القديم إلى الوادي الجديد تحقيق التكافؤ في التنمية بين مختلف أقاليم الدولة والاهتمام بالمناطق المهملة النائية وتعدد مراكز الجذب من كافة المناطق. وهذا بدوره يحقق التوازن بين تنمية الجنوب الغربي للبلاد وتنمية الشمال الشرقي في سيناء، مما يعني إضافة عمق استراتيجي لتامين الحدود الغربية والجنوبية.

٥-وأخيراً، ففي التحرك خارج الوادي القديم تجديد لشباب هذا الوادي ولمصر كلها، وذلك بخلخلته سكانيا وإتاحة متنفس لزيادة الرقعة الخضراء وتخفيف التلوث البيئي، وهو ما يحقق بدقة التنمية المتواصلة بالمعنى الحديث والتي تسعى إلى تنمية الموارد وإشباع الحاجات الإنسانية للجماهير في الوقت الراهن دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة .

ومع هذا، فما يزال هذا المشروع يثير العديد من التساؤلات والقضايا التي تشكك في مجملها في الجدوى الاقتصادية له وفي مردوده الاجتماعي عموما. من أهم هذه القضايا مشكلات الاستثمار بدعوى صعوبة جذب

الاستثمارات وارتفـاع تكلفتهـا واقتصـارها علـى كبـار المستثمرين أو العناصر الأجنبية[٤٦]. وهناك مشكلات أخرى تتعلق بعدم توافر المياه وهي مشكلة لهـا علاقـة بالمنـاخ الاستوائي الذي يؤدي إلى زيادة شديدة في اسـتهلاك ميـاه الري بسبب البخر الشديد ، حتى بافتراض استخدام نظم الري الحديثة (تزيد حوالي ٤٠% عن مثيلاتها في الوجه البحـري ومديرية التحرير والنوبارية). كذلك، فـإن طبيعـة المنـاخ والعزلة المكانية لا تشجع على هجرة العمالة واستقرارها في مثل هذه المنطقة. والأهم من هذا ، فإن البعض يرى أن هذا المشروع لن ينجح في توفير فرص عمل أو في حل مشـكلة البطالة بل سيؤدي إلى تخفيض العمالة المحلية إلـى الحـد الأدنى وذلك بسبب طبيعته الخاصة التي تستند إلى الاستثمار في رأس المال وليس في قوة العمل[٤٧].

ورغم أهمية هذه التساؤلات وما تثيره من قضايا، إلا أن الدراسة الراهنة لن تتعرض لها مباشرة وإن كانت سـتتخذها إطاراً عاماً تنطلق منه. فمن الطبيعي أن يثير مشروع بمثـل هذا الحجم وهذه التكاليف ويقام في ظروف خاصة من حيث الموقع وبعد المسافة وقسوة المناخ بعض الشكوك في فرص

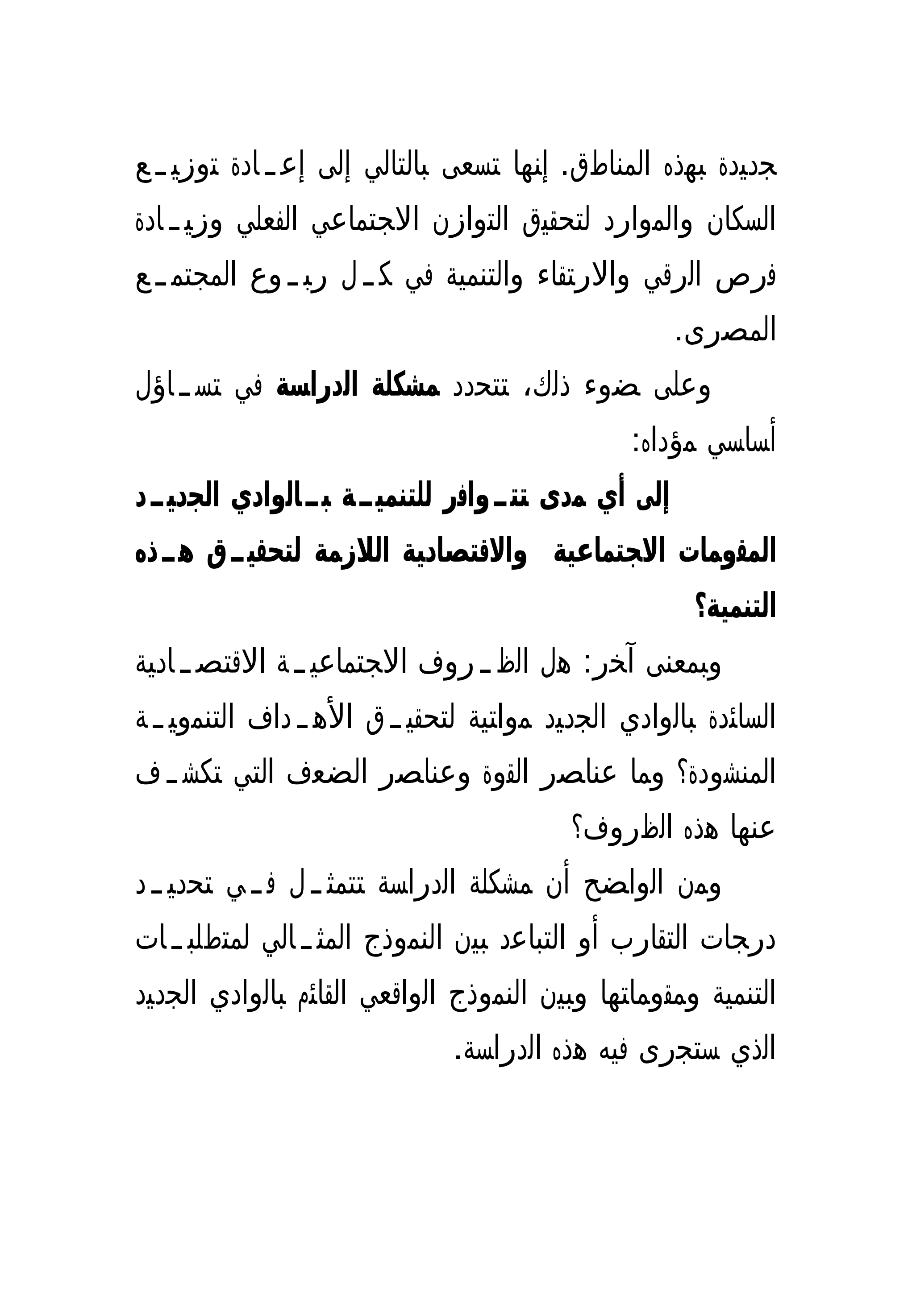
الاستثمار وفي المردود الاجتماعي، ومن الطبيعي أن يثيـر العديد من التساؤلات والتحفظات . ولكن مشـروع التنميـة بالوادي الجديد – الذي تركز عليه الدراسة الراهنـة – وإن كان يتصف بأنه جزء من كل ضمن المشروع الأكبر للتنمية بجنوب الوادي (أو ما يعرف بمشروع توشكي) إلا أنه يتميز بخاصية فريدة، وهي أنه مشروع تاريخي قد بدأ تنفيذه بالفعل منذ ما يزيد على أربعين عاما ، مما يعني أنه قـد آن الأوان ليخضع هذا البرنامج للدراسة والتحليل بالتركيز على الجانب الاجتماعي والإنساني خصوصاً، وهو الجانب الذي لم ينل – على حد علم الباحث – القسط الوافر من الاهتمام.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

من المعروف أن التنمية ليست حدثاً عارضـاً أو حالـة مؤقتة، فمن الضروري أن تتـوافر لبـرامج التنميـة كـل الظروف المواتية التـي تضـمن الاسـتمرارية والتواصـل والارتقاء بالمجتمع من كافة الجوانب. ومن الخطـأ أيضـا حصر أهداف التنمية في الاعتبارات المادية أو الاقتصـادية التي لا تكفي بمفردها لتحقيق تنمية حقيقية. وإذا كـان مـن

السهل إحراز تقدم سريع في النواحي المادية أو الاقتصادية، فإن من أصعب المهام بناء الإنسان أو تعديل سلوكه وتغيير حياته الاجتماعية والثقافية. ولعل هذه الاعتبارات تكشف عن المغزى الحقيقي للتنمية الاجتماعية التي لابـد أن تنطـوي على تغيير جذري، أو بالأحرى تغيير بنائي للمجتمع ونظمه وتنعكس بالتالي على الارتقاء بحياة الناس وتخفيف آلامهـم وزيادة فرص سعادتهم ورفاهيتهم.

ووفقا لهذا يتحدد المحور الرئيسي لهذه الدراسة الـذى يتمثل في إلقاء الضوء على المقومـات الأساسـية للتنميـة بالوادي الجديد، تلك المقومات التي لا تنحصر فـي زيـادة فرص النمو الاقتصادي كاستغلال بعض الموارد الطبيعية أو المادية التي لا تكفي بمفردها لإقامة مجتمع أو تحقيق تنمية. فليس الأمر بهذه البساطة، وبهذه السطحية، إذ لو كان كـذلك ما تطلب كل هذه المجهودات وكل هذا الاهتمام وكـل هـذه الأموال التي تنفق بالمليارات من أجل هذا المشروع القـومي والوطني. ومرة أخرى نؤكد أن التنمية المسـتهدفة بجنـوب الوادي عموما – والوادي الجديد على وجه التحديد – تتطلع إلى بث الحياة الاجتماعية بهذه المجتمعات وإقامة حضـارة



جديدة بهذه المناطق. إنها تسعى بالتالي إلى إعادة توزيع السكان والموارد لتحقيق التوازن الاجتماعي الفعلي وزيادة فرص الرقي والارتقاء والتنمية في كل ربوع المجتمع المصرى.

وعلى ضوء ذلك، تتحدد **مشكلة الدراسة** في تساؤل أساسي مؤداه:

إلى أي مدى تتوافر للتنمية بالوادي الجديد المقومات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق هذه التنمية؟

وبمعنى آخر: هل الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة بالوادي الجديد مواتية لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة؟ وما عناصر القوة وعناصر الضعف التي تكشف عنها هذه الظروف؟

ومن الواضح أن مشكلة الدراسة تتمثل في تحديد درجات التقارب أو التباعد بين النموذج المثالي لمتطلبات التنمية ومقوماتها وبين النموذج الواقعي القائم بالوادي الجديد الذي ستجرى فيه هذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة

تثير الدراسة تساؤلاً أساسياً مؤداه:

هل تتوافر في المجتمع بالوادي الجديد الظروف المواتية التي تكفل نجاح هذه التجربة التنموية؟ وإلى أي مدى تتحقق المقومات الاجتماعية الاقتصادية للتنمية بهذا المجتمع؟

وتتفرع من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعيـة وذلك على النحو التالي:

١-ما أهم عوامل الجذب التي تشجع السـكان بـالوادي القديم على الهجرة إلى مجتمع الدراسة والإقامة الدائمة بـه؟ وكيف تتحدد عوامل الجذب بمجتمع الدراسة؟ وما المزايا أو المكاسب المتحققة بهذا المجتمع؟

٢-هل تتوافر لمجتمع الدراسة أسباب الاستقرار؟ وهل يتمثل ذلك في الحوافز المادية أم في الجوانب الاجتماعية؟

٣-ما هي الفرص الحقيقية المتاحة للوافدين إلى مجتمع البحث لتحسين ظروفهم وأحوال معيشتهم، وما مدى احتمالية توافر الحياة المستقرة اقتصادياً؟ وكيف يرى الوافدون المزايا والمكاسب الاقتصادية والمادية بمجتمع البحث؟

٤-ما خصائص المقيمين بمجتمع الدراسة من حيث السن ومستوى التعليم ونوع المهنة والخلفية الريفية الحضرية ونمط المجتمعات القادمين منها وأسلوب حياتهم؟

٥-ما طبيعة العلاقات الاجتماعية وصور التفاعل الاجتماعي في المجتمع (التعاون أو الصراع) ورؤية الناس واتجاهاتهم نحوها؟

٦-ما طبيعة التجانس بين السكان الأصليين والسكان الوافدين، وما مدى التوافق والتكيف بين فئات المجتمع المختلفة ؟

٧-ما اتجاهات الناس نحو مجتمع الدراسة ورؤيتهم للظروف الراهنة وفرص الحراك والترقي الاجتماعي والمهني وتطلعاتهم المستقبلية وشعورهم بالأمن والأمان الاجتماعي؟

٨-ما هي درجة رضا المبحوثين عن ظروف العمل وعن دخولهم وعلاقاتهم في العمل وعلاقاتهم في الجيرة، وكيف تنعكس هذه الاتجاهات على تشجيعهم – أو عدم تشجيعهم – لأسرهم وأقاربهم وكل من لهم علاقة بهم للهجرة إلى مجتمع البحث؟

إن أهمية هذه الدراسة تجيء من أهمية القضـية التـي تهتم بدراستها وتحليلها. فمن الناحية المجتمعية والتطبيقيـة، تعد هذه الدراسة محاولة متواضعة لوصف الواقع الاجتماعي للمجتمع بالوادي الجديد، كذلك رصد أحوال هـذا المجتمـع رصداً ميدانياً دقيقاً وتوفير صورة واقعية لخصائص السكان بهذا المجتمع وخصائص الوافدين إليه. كذلك ستسهم الدراسة في التحليل الموضوعي للظروف القائمة بالمجتمع التي تؤكد أو تفند حقيقة توافر المقومات الأساسية لنجاح هذا المشروع كتجربة تنموية ما تزال تخضع للدراسة والتحليل والتقويم.

أما من الناحية النظرية والأكاديمية، فإن أهمية الدراسة الراهنة تأتي من قلة الدراسـات التـي عنيـت بالجوانـب الاجتماعية والإنسانية لمثل هذا النوع من المشروعات. فقـد خضعت المجتمعات الجديدة ومشروع الوادي الجديـد علـى وجه التحديد لعدد قليل من الدراسات، ولكنهـا كانـت فـي الغالب تتركز حول الجوانب الفنية والهندسية لهذا المشروع. وحتى القلة القليلة من الدراسات التـي اهتمـت بالجوانـب الاجتماعية، فإنها اعتمدت على تصورات نظرية أو تقديرات إحصائية وتخمينات شخصية تعتمد على الخبـرة والمنطـق

والقدرة على التحليل والاستنتاج أكثر مـن اعتمادهـا علـى البيانات الميدانية. ولعل هذا يؤكد أهمية هذه الدراسـة التـي تسعى جاهدة لتوفير بيانات علمية واقعية حديثة قد تفيد فـي سد جزء من هذا العجز.

منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

يمثل مجتمع الدراسة بالوادي الجديد نموذجاً واقعياً لنمط من المجتمعات يختلف في خصائصه والظروف القائمة بـه وفرص الحياة المتاحة عن تلك القائمة في المجتمع بـالوادي القديم. لكن وجوه الاختلاف (الإيجابية والسلبية) بـين كـلا النمطين يصعب حصرها وتحديدها اعتماداً على التوقعات أو التقديرات الشخصية، حيث يحتاج ذلك إلى اسـتخدام مـنهج علمي للتعرف عليها وتحليلها تحليلاً موضوعياً. لهذا، فـان المنهج المقارن يكاد يكون هو انسب المنـاهج التـي تعتمـد عليها هذه الدراسة لتحقيق هذه الأهداف.

ويستخدم هذا المنهج المقارنة الزمنيـة لتحليـل وجـوه التشابه والاختلاف بين أحوال المبحوثين الراهنة وظـروفهم المعيشية وفرص الحياة وبين المزايا المتحققة حاليا، أي بين ما هو قائم الآن في مجتمع الدراسة وبين مـا كانـت عليـه أحوالهم في مجتمعاتهم الأصلية قبل قدومهم إلى هذا المجتمع. كذلك ستستخدم المقارنة المكانية بين عينات البحث الرئيسية التي تمثل ثلاثة مجتمعات نوعية وهي الواحـات الخارجـة والواحات الداخلة وواحة الفرافرة، والتي قد تتقارب وتتشابه وقد تختلف الظروف الراهنة في كل منها.

ولجمع البيانات المطلوبة، استعانت الدراسـة بصـحيفة الاستبيان بالمقابلة التي تضمنت على أربعة بنـود أساسـية اشتمل كل منها على عدد من النقاط الفرعية، وذلـك علـى النحو التالي:

١-خصائص السكان الوافدين إلى الوادي الجديـد مـن حيث الموطن الأصـلي والحالـة الاجتماعيـة والتعليميـة وعضوية المنظمات والحالة العملية وحجـم ملكيـة الأرض الزراعية.

٢-واقع التنمية الزراعية والاقتصادية من حيث جـودة الأرض وصلاحيتها وتوافر المياه والميكنة ونوع المحاصيل ووسائل التسويق ونوع المساندة الحكومية.

٣-الخدمات الاجتماعيـة وتشـمل ظـروف المسـكن وخدمات التعليم وخدمات الطرق والمواصلات والاتصالات.

٤-اتجاهات المبحوثين وتطلعاتهم وتشمل عوامل الطرد والجذب كالمزايا المتوافرة بالمجتمع وطبيعة العلاقـات مـع جماعات الجيرة ودرجة التوافق والشعور بـالأمن والأمـان وصور التضامن والتكافل الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية واتجاهات الناس ودرجة رضاهم عن المجتمع وعن العمـل والدخل والناس، ثم أهم المعوقات بمجتمع البحث.

ومن ناحية أخرى، فقد تمت الاستعانة بـدليل للمقابلـة الذي طبق على مجموعة متميزة ومختـارة مـن القيـادات التنموية الرئيسية بالمجتمع، وذلك بهدف اسـتطلاع آرائهـم والتعرف على رؤيتهم لمسـتوى التنميـة بمجتمـع البحـث وموقفهم من درجة توافر المقومات الاجتماعية والاقتصادية للتنمية والقطاعات الواعدة والفجوات التنموية وجوانب القوة والضعف والخطط المستقبلية.

وقد استطلعت الدراسة الراهنة آراء عينة من القيـادات الرئيسية (بلغ عددهم ٢١ مبحوثاً) حـول مقومـات التنميـة بمجتمع الدراسة، واستخدم لهذا الغرض دليل مقابلة تضـمن بعض البنود حول أهم المقومـات الاقتصـادية الاجتماعيـة للتنمية وأهم المتغيرات البارزة في مجتمـع البحـث وأهـم القطاعات الواعدة للتنمية ورؤيتهم للفروق فـي مسـتويات التنمية في القطاعات الجغرافية الرئيسية وتفسير هذه الفروق، وأخيراً أهم المعوقات أو العقبات التي تقف في طريق التنمية.

وقد روعي في اختيار هذه القيادات تمثـيلهم لمركـزي الداخلة والخارجة، وكذلك تمثيل الإدارات المختلفة كالزراعة والتعليم والإسكان والطرق والصحة والشباب والإعلام. كما روعي أيضاً تمثيل القيادات الرسمية وغير الرسمية، حيـث شمل ذلك بعض أعضاء المجلس المحلى الشـعبي وممثلـي الأحزاب السياسية.

كذلك، استعانت الدراسة بالنشرات والتقارير الإحصائية وأوراق العمل التي تضمنت بيانات حديثة ومؤشرات تنموية تتعلق بالوادي الجديد كتقريـر التنميـة البشـرية والـدليل الإحصائي لمركز المعلومات واتخـاذ القـرار بالمحافظـة

وبيانات جهاز بناء وتنمية القرية المصرية التي وفرها حديثا برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة.

مجالات الدراسة

المجال الجغرافي:

إن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تشتمل علـى إطـار جغرافي شاسع وممتد، خاصة وأنها أجريت فـي محافظـة الوادي الجديد التي تقع فـي جنـوب غـرب الجمهوريـة، وتشترك في الحدود الدولية مع ليبيا غربا والسودان جنوبـا. أما حدودها الداخلية فإنها تشترك مع كردونـات محافظـات المنيا والجيزة ومرسى مطروح شمالاً، ومحافظات أسـيوط وسوهاج وقنا وأسوان شرقا. وتتكون محافظة الوادي الجديد من ثلاثة مراكز رئيسية وهي الخارجة والداخلة والفرافـرة، وهي تضم ثمانية عشرة وحدة محلية ومائة وسـتون قريـة توابع.

تبعد محافظة الوادي الجديد عن القـاهرة (العاصـمة) بحوالي ٦٠٠ كم، إذا كان الحديث عن الواحـات الخارجـة (عاصمة المحافظة) التي تمثل قطاعاً جغرافياً واحـداً فـي الدراسة. لكن هذه الدراسة شملت ثلاثة قطاعـات جغرافيـة رئيسية مترامية الأطراف. القطـاع الأول وهـو الواحـات الخارجة الذي سبقت الإشارة إليه ويشـمل ثـلاث وحـدات قروية وهي شمال بولاق وناصر الثورة وبغـداد. القطـاع الثاني وهو الواحات الداخلة التي تبعد عن الواحات الخارجة بمسافة ٢٠٠ كم وتشمل خمس وحدات قروية وهـي غـرب الموهوب والأمان والجهاد والصـحوة والعروبـة. القطـاع الثالث وهو واحة الفرافرة التي تبعد عن الخارجـة بحـوالي ٥٠٠ كم وعن الداخلة بحوالي٣٥٠ كم، وتشـمل وحـدتين قرويتين وهما الكفاح والنهضة.

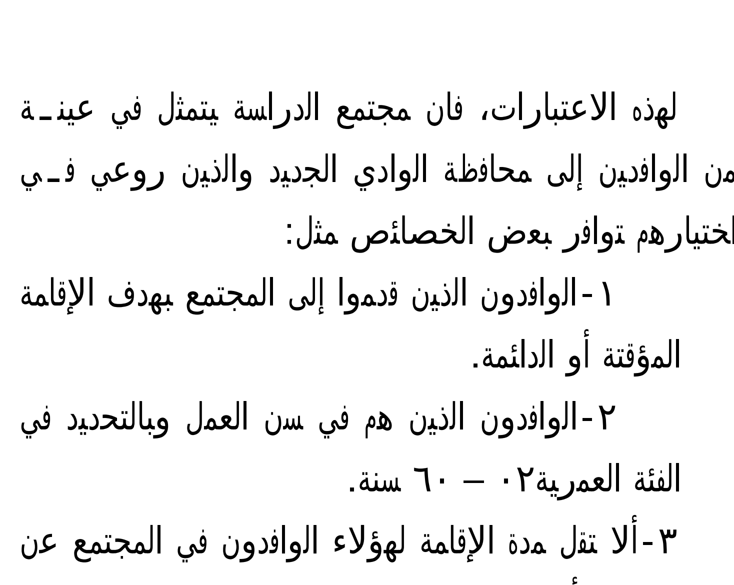
ويرجع اختيار هذه المحافظة إلى أن مشـروع التنميـة والتعمير بالوادي الجديد يعد من المشروعات التنموية القومية التي بدا العمل بها منذ فترة طويلة ولقيت منذ هـذه الفتـرة اهتماما ودعما ماديا ومعنويـاً علـى المسـتويين الرسـمي والشعبي، وخضعت منذ ذلك لخطط وبرامج تنموية مما يعني

أنها تستحق أن تفرد لهـا بعـض الدراسـات الاجتماعيـة الميدانية لتحليل هذه البرامج وتحديد عناصر القوة وجوانـب الضعف مما قد يسهم في تحقيق أهدافها الوطنيـة بمسـتوى أفضل.

أما اختيار القطاعات الجغرافية الثلاثـة (الخارجـة – الداخلة – الفرافرة) فإنه يرجع لاعتبار أساسي وهو أنها تمثل مناطق التجمع السكاني الرئيسية وخاصة بالنسبة للوافدين من خارج المحافظة ومن محافظات أخرى فـي الوجـه القبلـي والوجه البحري.

المجال البشري:

تقوم هذه الدراسة على افتراض رئيسي وهو أن محافظة الوادي الجديد بقطاعاتها الجغرافية الثلاثة بها من الظـروف المعيشية والفرص الحياتية ما يشجع سكان الـوادي القـديم للهجرة إليها والإقامة بها. ولكن هناك بعض التشكك وعـدم التيقن من توافر المقومات الاجتماعية الاقتصادية الضرورية لتحقيق التنمية بهذا المجتمع الذي ما يزال في حاجـة إلـى مساندة أجهزة الدولة والمؤسسات البحثية لتحقيق هذا الهدف، ومن هنا جاءت هذه الدراسة.



لهذه الاعتبارات، فان مجتمع الدراسة يتمثل في عينـة من الوافدين إلى محافظة الوادي الجديد والذين روعي فـي اختيارهم توافر بعض الخصائص مثل:

١-الوافدون الذين قدموا إلى المجتمع بهدف الإقامة المؤقتة أو الدائمة.

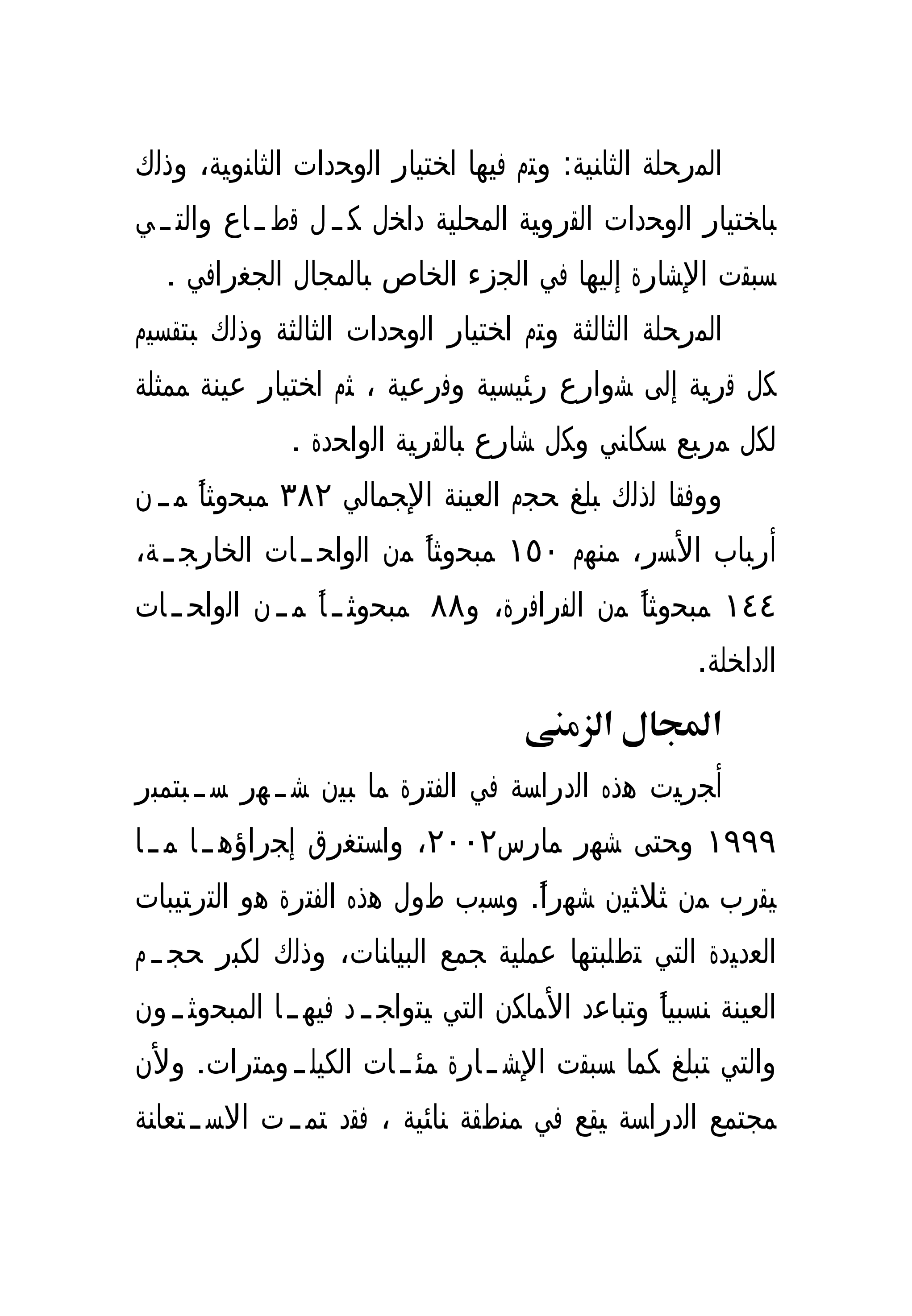
٢-الوافدون الذين هم في سن العمل وبالتحديد في الفئة العمرية٠٢ – ٦٠ سنة.

٣-ألا تقل مدة الإقامة لهؤلاء الوافدون في المجتمع عن ٦شهور كحد أدنى.

٤-لا يدخل في إطار العينة الوافدون بهدف الزيـارة أو السياحة أو قضاء الإجازة وغير ذلك من الأغراض المماثلة.

وفي ضوء هذه الشروط تم اختيار عينة مساحية ممثلـة للوافدين إلى مجتمع البحث وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى: وتم فيها اختيار الوحدات الأولية، حيث وقع الاختيار على القطاعات الجغرافية الثلاثة وهي الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة.



المرحلة الثانية: وتم فيها اختيار الوحدات الثانوية، وذلك باختيار الوحدات القروية المحلية داخل كـل قطـاع والتـي سبقت الإشارة إليها في الجزء الخاص بالمجال الجغرافي .

المرحلة الثالثة وتم اختيار الوحدات الثالثة وذلك بتقسيم كل قرية إلى شوارع رئيسية وفرعية ، ثم اختيار عينة ممثلة لكل مربع سكاني وكل شارع بالقرية الواحدة .

ووفقا لذلك بلغ حجم العينة الإجمالي ٣٨٢ مبحوثاً مـن أرباب الأسر، منهم ١٥٠ مبحوثاً من الواحـات الخارجـة، ١٤٤ مبحوثاً من الفرافرة، و٨٨ مبحوثـاً مـن الواحـات الداخلة.

المجال الزمنى

أجريت هذه الدراسة في الفترة ما بين شـهر سـبتمبر ١٩٩٩ وحتى شهر مارس٢٠٠٢، واستغرق إجراؤهـا مـا يقرب من ثلاثين شهراً. وسبب طول هذه الفترة هو الترتيبات العديدة التي تطلبتها عملية جمع البيانات، وذلك لكبر حجـم العينة نسبياً وتباعد الأماكن التي يتواجـد فيهـا المبحوثـون والتي تبلغ كما سبقت الإشـارة مئـات الكيلـومترات. ولأن مجتمع الدراسة يقع في منطقة نائية ، فقد تمـت الاسـتعانة

بفريق بحث مقيم في أماكن قريبة من هذا المجتمـع أو فـي نفس المجتمع أحيانا.

أما مراحل البحث، فيمكن تقسيمها على النحو التالى:

١-مرحلة الإعداد للبحث: واستغرقت ٨ شهور، حيـث تم إعداد الإطار النظري للبحث وتصميم أدوات جمع البيانات وبالتحديد صحيفة الاستبيان بالمقابلة ودليل المقابلة.

٢-مرحلة جمع البيانات: واستغرقت ١٤ شهراً وتم فيها تهيئة مجتمع البحث واختيار جامعي البيانات والانتهاء مـن عملية جمع البيانات ومراجعتها ميدانياً ومكتبياً.

٣-المرحلة النهائية للبحث واستغرقت ٨ شهور حيث تم ترميز البيانات وتفريغهـا وتبويبهـا وجـدولتها وتحليلهـا واستخلاص النتائج وكتابة التقرير النهائي.

تحليل البيانات الميدانية

سنعرض فيما يلي لتحليل البيانات الميدانية، وذلك في ضوء ثلاثة محاور رئيسية هي

خصائص المبحوثين.
رؤية المبحوثين والقيادات للمقومات الاقتصادية للتنمية.
رؤية المبحوثين والقيادات للمقومات الاجتماعية للتنمية.

أولاً: خصائص المبحوثين

إن محور هذه الدراسة هو – كما سبقت الإشارة – التعرف على مدى توافر المقومات الأساسية للتنمية بالوادي الجديد وذلك من خلال التعرف على رؤية عينة من الوافدين وأخرى من القيادات حول هذه الأبعاد. ويتفق بعض علماء الاجتماع على أن خصائص الوافدين إلى المجتمعات الجديدة تعكس في حد ذاتها مؤشرات مهمة لمقومات التنمية على أساس أن هذه الخصائص قد تمثل عناصر قوة لتحقيق التوافق السريع بالمجتمع، وبالتالي استقرار الحياة وتحقق التنمية، أو قد تتحول إلى عناصر ضعف إذا حدث هناك

نفور أو سوء تكيف بين النسبة الأكبر من هؤلاء الوافـدين. كذلك هناك من الخصائص ما يقيس مستوى تأهـل هـؤلاء الوافدين ودرجة استعدادهم للاندماج فـي أنشـطة المجتمـع الاقتصادية وفعالياته الاجتماعية في دوائر العلاقات وصور المعيشة المختلفة. وفي مثل هذه المواقف، تظهر أهمية بعض الخصائص كالخلفية الريفية الحضرية، والخلفيـة المهنيـة، والسن ومستوى التعليم.

ولقد عنيت الدراسة بالتعرف على المحافظات التي قدم منها المبحوثون، وذلك لتحديد متغيرات الجذب إلى هـذه المحافظة ومتغيرات الطرد من المحافظات الأخرى. وأهم ما كشفت عنه هذه البيانات أن معظم الوافدين إلى المجتمع مـن المحافظات الريفية وأن نسبة ٥٢,٤ % منهم من محافظـات الوجه القبلي و٤٧,٦% من محافظات الوجه البحري. وتأتي محافظة سوهاج في المرتبة الأولى ومنها ٩٩ مبحوثاً يمثلون ٢٦% من إجمالي العينة، يلي ذلك محافظة أسيوط ومنها ٧٤ مبحوثاً بنسبة ١٩,٤%، أما في المرتبة الثالثة فقـد جـاءت محافظة الدقهلية ومنها ٣٤ مبحوثاً.

ويلاحظ أن القرب المكاني والجغرافي من محافظة الوادي الجديد هو من أهم العوامل في هذه الناحية، حيث أن معظم الوافدين الذين هم من محافظتي سوهاج وأسيوط يتركزون في الواحات الخارجة، بينما يتركز كل الوافدين من محافظة الدقهلية في واحة الفرافرة. وربما يرتبط ذلك بوجود أقارب لهؤلاء المهاجرين في هذه المناطق مما شجعهم للهجرة إليها.

وينتمي معظم المبحوثين إلى أصول ريفية حيث بلغت نسبتهم ٧١,٥% من إجمالي عينة البحث . لكن هذه النسبة ترتفع بشكل ملحوظ بالنسبة للمهاجرين إلى الواحات الداخلة حيث تبلغ نسبتهم ٩٠,٩% من إجمالي عددهم في العينة ، بينما تنخفض إلى أقل مستوى في الواحات الخارجة لتصل إلى ٥٤،٨%.

وعلى الرغم من اتفاق معظم دراسات الهجرة على أن المهاجرين غالبا ما يكونون من فئات العمر المتوسطة، إلا أن الدراسة كشفت عن العكس تماما، حيث ترتفع متوسطات الأعمار في عينة البحث، بل إن نسبة المهاجرين في فئة العمر ٥٠ سنة فأكثر تبلغ ٣٢,٦% من إجمالي

العينة. ، وتبلغ هذه النسبة ٥٨,٧% بالنسبة للمهاجرين مـن فئات العمر ٤٠-٥٠ سنة و٥٠ سنة فأكثر . يضاف إلى ذلك أيضا أن الغالبية العظمى مـن المبحـوثين وتبلـغ نسـبتهم ٨٨,٤% هم من المتزوجين، وينطبق ذلك على كـل أفـراد العينة وعلى العينات الفرعية في كل من الواحـات الداخلـة والخارجة والفرافرة.

ويعتبر التعليم من المتغيرات المهمة التي تفسر ظـاهرة الهجرة من حيث القرار المتعلق بها أو من حيـث وجهتهـا، وكذلك سرعة التكيف والتوافق في المجتمع وحسن الانـدماج فيه. وأهم ما كشفت عنه البيانات في هذه الناحية هو انخفاض نسبة الأميين وتحسن المستويات التعليمية بين أفراد العينـة، خاصة وأن معظمهم ينتمي في الأصل إلى الريـف. تجـدر الإشارة أيضا إلى نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي والتي بلغت ١٧,١% من إجمالي عينة البحث، وهي نسبة عالية في مثل هذا النوع من المجتمعات.

ومن مؤشرات المشاركة كمـدخل للتنميـة هـو عضوية المنظمات خاصة وأنها تدعم الروح الجماعية وتحقق التجانس بين السكان وتعوضـهم عـن روابطهـم القديمـة.

ويلاحظ أن معظم المبحوثين أعضاء في بعض المنظمـات، لكنهم ينحصرون في الجمعيات الزراعية وبعضهم أعضـاء في الأحزاب السياسـية ، بينمـا تراجعـت أهميـة بعـض المنظمات، والتنظيمات الأخرى كمراكز الشباب والجمعيـات الأهلية والنقابات.

ومن المتغيرات المشجعة للهجرة إلى المجتمعات الجديدة نوع العمل والمهنة وكذلك طبيعة العمل قبل الهجرة وبعدها، باعتبار أن ذلك يعكس مدى تأهل المبحوثين لشـغل أعمـال تتناسب وخلفياتهم المهنية وظروف سـوق العمـل بمجتمـع الدراسة، وتؤثر بالتالي في سهولة التوافق مع هـذه السـوق وتوظيف مهاراتهم وقدراتهم بشكل أفضل .وأهم ما كشـفت عنه الدراسة في هذا الشأن أن المهنة الرئيسية لنسبة كبيـرة من المبحوثين كانت هي الزراعة سواء قبل الهجرة أو بعـد قدومهم إلى مجتمع الدراسة. ويذكر أن نسـبة مـن كـانوا يعملون بالزراعة قبل الهجرة بلغت ٣٣،٨% مـن إجمـالي العينة وارتفعت إلى ٥٥،٢% بعد الهجـرة. كـذلك توضـح البيانات أن المبحوثين تمكنوا بالفعل من تحقيق تحسن ملحوظ في حالتهم المهنية وفي طبيعة العمل، حيث بلغت هذه النسبة

٦٠% من إجمالي العينة. كذلك ارتفعت نسبة من يعملون في أعمال دائمة بعد الهجرة حيث أن هذه النسـبة كانـت تبلـغ ١٤،٩% فقط قبل الهجرة وارتفعت بشكل ملحوظ بعد الهجرة حيث وصلت إلى ٨٤,٦% من إجمالي عينة البحث.

ومن المعروف أن الهجرة عموما والهجرة الداخلية على وجه التحديد تتم بالتدريج وعلى مراحل، وأن القرار النهائي للهجرة تحكمـه قـوانين المكاسـب والمزايـا الاجتماعيـة الاقتصادية التي يحققها المهـاجرون فـي المجتمـع الـذي يخططون للهجرة إليه. ويرى البعض أن قـدوم المبحـوث وبرفقته أسرته هو أحد المؤشرات المهمـة لحسـم القـرار النهائي للهجرة والاستقرار وهو ما يعتبره البعض من أهـم مقومات التنمية بالمجتمعات الجديدة، تلك التنمية التي لا تقوم لها قائمة بدون العنصر البشري الذي لديه قناعة تامة بالإقامة الدائمة في تلك المجتمعات. ومرة أخرى يلاحظ بوضوح أن الغالبية العظمى من المبحوثين ونسـبتهم ٨٦,٤% تـرافقهم الأسرة وهو ما يعكس أحد المؤشـرات الإيجابيـة للتنميـة. ينطبق هذا على عينات البحث الثلاثة تقريبا باستثناء واحـة الفرافرة التي تنخفض فيها هذه النسـبة قلـيلا حيـث تبلـغ

٧١,٢% وهو ما يرجع إلى بعد المسافة وخصوصـية هـذه المنطقة التي تتصف بالعزلة النسبية.

وعموما، فإن خصائص المبحوثين الوافدين إلى مجتمع البحث يمكن النظر إليها على أنها جوانب إيجابيـة مدعمـة لبرامج التنمية خاصة وأن معظم المبحـوثين ينتمـون إلـى أصول ريفية ولديهم خبرة بالزراعة بجانب استعدادهم لقبول التغيير وتبني أفكار تنموية إيجابية ومتطورة. هـذا، عـلاوة على أن هناك بعض الشواهد على أن هؤلاء المهاجرين قـد حققوا بعض المكاسب والمزايا التي تشجعهم على الاستقرار بالمجتمع الجديد وهو في حد ذاته أهم العناصـر المشـجعة للتنمية في مثل هذا النوع من المجتمعات.

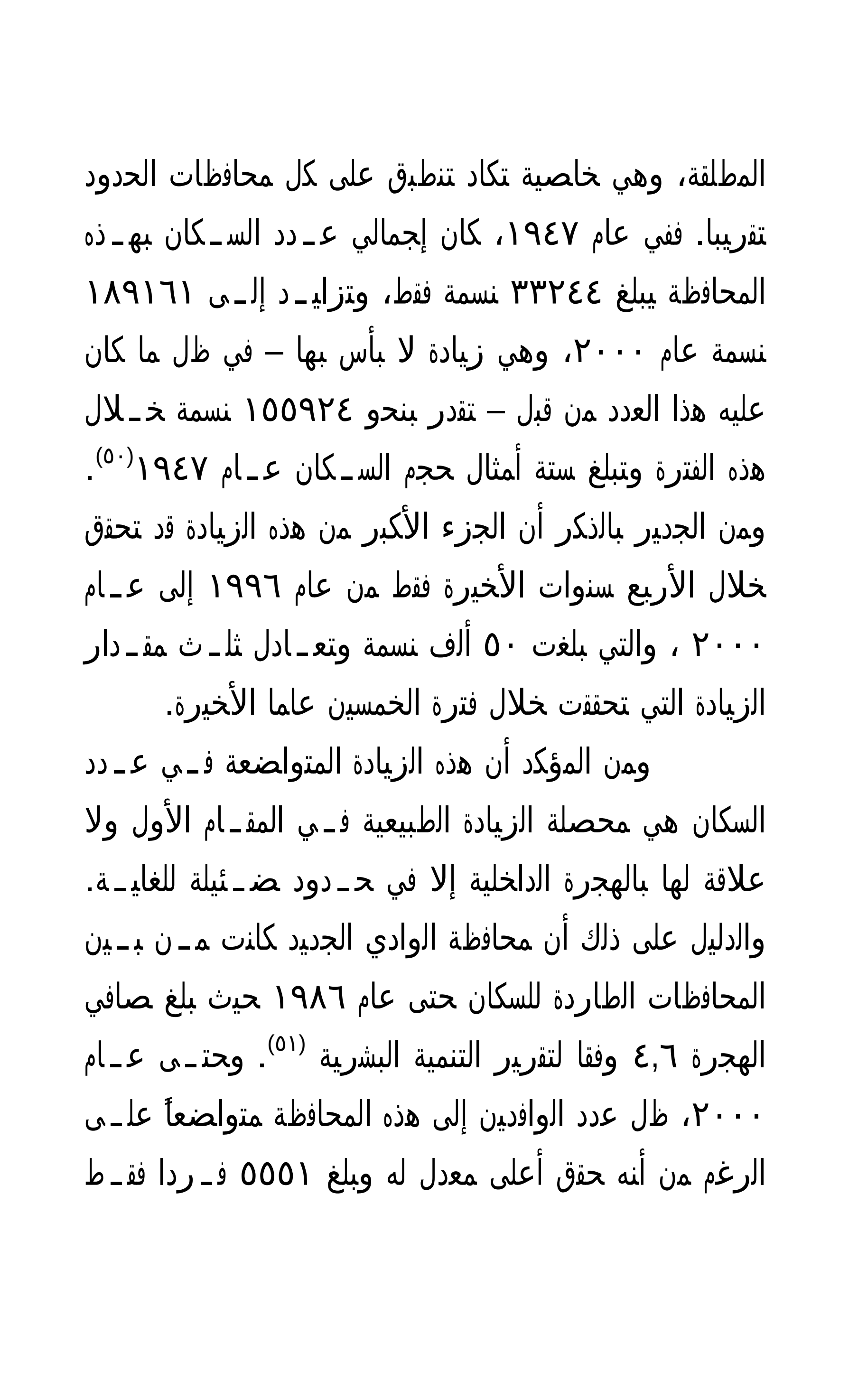
ثانياً: رؤية المبحوثين والقيادات للمقومات الاقتصادية للتنمية

لاشك أن المجتمع بالوادي الجديد به مـن الخصـائص الكثير التي يمكن أن تجعل منـه منطقـة جاذبـة للسـكان والموارد، ولعل من أهم هذه المزايا قدرتـه العاليـة علـى استيعاب السكان. من الجدير بالذكر أن إجمالي عدد السـكان

بالوادي الجديد يبلغ ١٨٩١٦٨ نسمة، وذلك فى تعـداد عـام ٢٠٠٠، ويتركز معظمهم في مركزي الخارجـة والداخلـة، حيث يبلغ عدد السكان في المركـز الأول ٧٩٦٦١ نسـمة ويمثلون ٤٢,١%، بينما يبلغ هذا العدد ٩٤٦٠٩ نسمة وذلك في مركز الداخلة ويمثلون ٥٠,٦% من جملة السكان. أمـا عدد السكان في الفرافرة فإنه يبلغ ١٤٨٩٨ نسمة بنسبة ٧,٣ % من جملة السكان بالمحافظة[٤٨].

ومن اللافت للنظر هو التفاوت بين حجم السكان وبـين مساحة الأرض التي تبلغ ٣٧٦,٥ ألف كم^{٢} وتمثـل ٣٧,٦% من إجمالي مساحة الجمهورية، مما جعـل معـدل الكثافـة السكانية يصل إلى أقل معدل له تقريبا على المستوى القومي حيث يبلغ ٠,٤١ فرداً فقط لكل كم^{٢}. ولكن هـذا المعـدل لا علاقة له ببرامج التنمية وإن كان يمكن أن يتحـول ليصـبح أحد المميزات الرئيسية لهـذه المنطقة إذا وضـعت بـرامج تنموية واعية ومخططة لإعادة توزيـع السـكان وتخفيـف الضغط عن المناطق عالية الكثافة[٤٩].

وخلال الخمسين عاما الماضية لم تطرأ إلا تغيرات محدودة على الزيادة في عدد السكان وذلـك فـي الحـدود



المطلقة، وهي خاصية تكاد تنطبق على كل محافظات الحدود تقريبا. ففي عام ١٩٤٧، كان إجمالي عـدد السـكان بهـذه المحافظة يبلغ ٣٣٢٤٤ نسمة فقط، وتزايـد إلـى ١٨٩١٦١ نسمة عام ٢٠٠٠، وهي زيادة لا بأس بها – في ظل ما كان عليه هذا العدد من قبل – تقدر بنحو ١٥٥٩٢٤ نسمة خـلال هذه الفترة وتبلغ ستة أمثال حجم السـكان عـام ١٩٤٧[٥٠]. ومن الجدير بالذكر أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة قد تحقق خلال الأربع سنوات الأخيرة فقط من عام ١٩٩٦ إلى عـام ٢٠٠٠ ، والتي بلغت ٥٠ ألف نسمة وتعـادل ثلـث مقـدار الزيادة التي تحققت خلال فترة الخمسين عاما الأخيرة.

ومن المؤكد أن هذه الزيادة المتواضعة فـي عـدد السكان هي محصلة الزيادة الطبيعية فـي المقـام الأول ولا علاقة لها بالهجرة الداخلية إلا في حـدود ضـئيلة للغايـة. والدليل على ذلك أن محافظة الوادي الجديد كانت مـن بـين المحافظات الطاردة للسكان حتى عام ١٩٨٦ حيث بلغ صافي الهجرة ٤,٦ وفقا لتقرير التنمية البشرية [51]. وحتـى عـام ٢٠٠٠، ظل عدد الوافدين إلى هذه المحافظة متواضعاً علـى الرغم من أنه حقق أعلى معدل له وبلغ 5551 فـردا فقـط

وبلغ عدد الراحلين ٥٧٧، مما يعني أن صافي الهجرة بلـغ ٤٩٧٤ فردا، وهو عدد ضئيل جدا في منطقة يفترض أنهـا منطقة جذب سكاني.

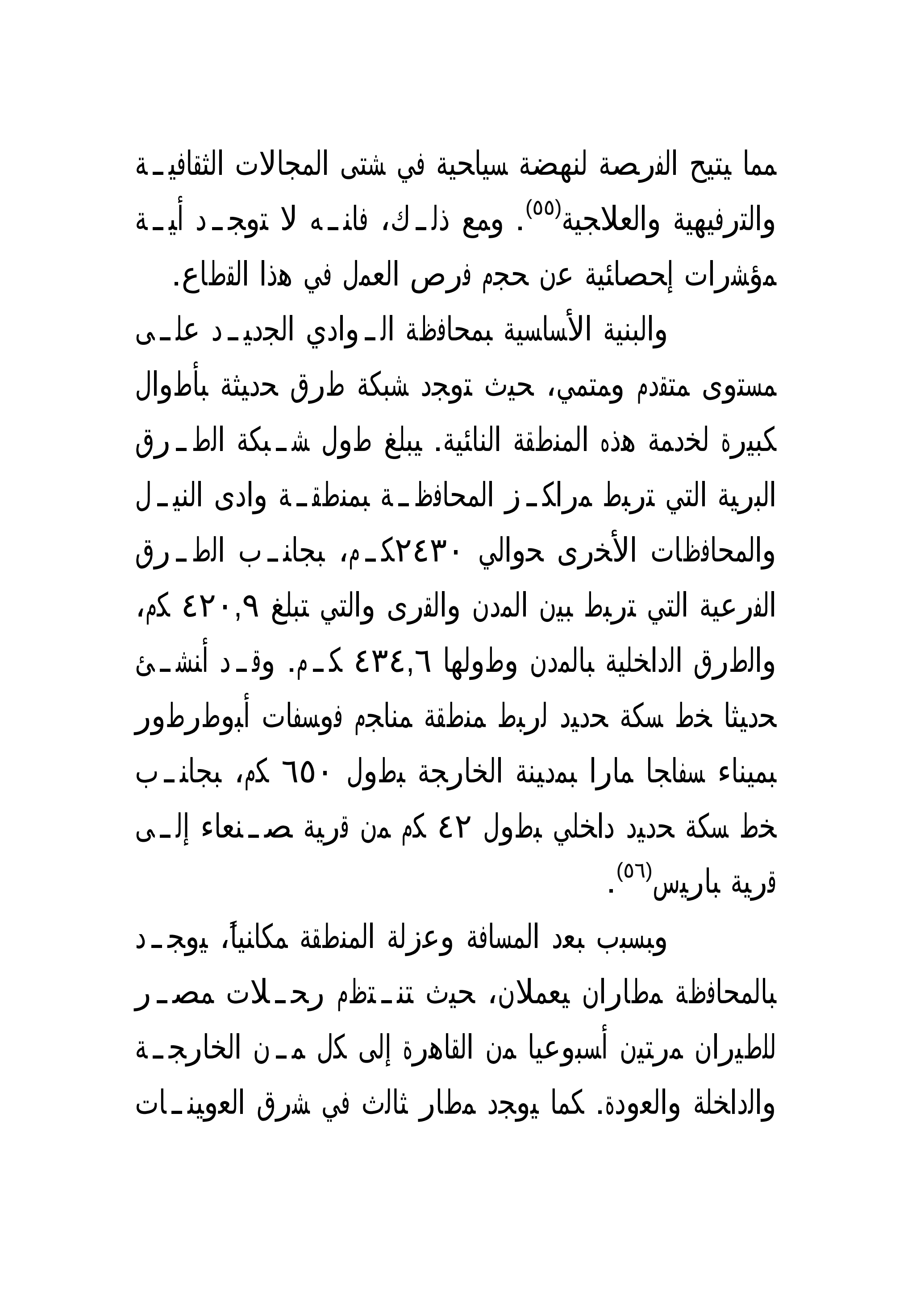
ومن ناحية أخرى، فإن هذه الزيادة المحدودة هي بالطبع ثمرة مجهودات الحكومة وهي زيادة لا بأس بها، وخاصة إذا ما قورن عدد الوافدين بما كان عليه عام ١٩٨٨، حيث كان بلغ ٤٦٨ فردا فقط (العشر تقريبا ممـا هـو عليـه الآن) وصافي الهجرة ١٣٨ فردا، مما يعني أن هناك بوادر أمـل ربما تتحقق في المستقبل القريب وإن كان ذلك يحتـاج إلـى تكثيف الجهود لتوفير المقومات الأساسية للتنمية وهـذا هـو المحور الأساسي لهذا البحث.

واللافت للنظر أيضا هو ارتفاع نسبة سكان الحضر في هذه المحافظة التي يفترض أنها محافظة زراعية في المقـام الأول، حيث تمثل الزراعة النشاط الرئيسي بينمـا تنحصـر الصناعة في أنشطة محدودة ومتواضعة. يذكر أن نسبة سكان الحضر تبلغ ٤٣%، بينما تبلغ نسبة سكان الريف ٥٧%[٥٢].

وتزخر المنطقة بالعديد من الخامات المعدنية لعل أهمها الفوسفات الذي يوجد بهضبة أبو طرطور على بعـد ٦٠كـم

غرب مدينة الخارجة، وحيث يبلغ حجم الاحتيـاطي المقـدر بنحو ٩٨٧ مليون طن. كذلك هناك خامـات أخـرى مثـل الزنك، الرصاص، اليورانيوم، الحديد، الشبة، الرخام، الحجر الجيري، الرمال والزلط ورمال الزجاج. ومع ذلك فإن هـذه الموارد لم تسهم بشكل إيجابي في خلق فرص عمل في قطاع الصناعة، حيث ما تزال نسبة العاملين بهـذا القطـاع تبلـغ ٤،٤% فقط من إجمالي قوة العمل (١٥-٦٥) وذلـك عـام ١٩٩٥[٥٣]، وهي أيضا الأقل إذا ما قورنـت بالمحافظـات الأخرى بما في ذلك محافظات الحدود عموما التي تبلغ فيهـا هذه النسبة ١٠,٤%. ويذكر أن هذه النسبة تبلغ ١٦,٥% في محافظات الوجه البحري، ١٣,٧% في محافظـات الوجـه القبلي، وتبلغ ١٨,٥% على المستوى القومي، لكنها تصل إلى أعلـى معـدل لهـا فـي المحافظـات الحضـرية حيـث تبلغ٢٢,٩%[٥٤].

ووفقا لتقديرات مركز المعلومات بالمحافظة، فـإن الوادي الجديد يتمتع بمقومات متعددة للسياحة ومنها المواقـع الأثرية التـي ترجـع إلـى مختلـف العصـور والطقـس الصحراوية، الجاف والمياه المعدنية والطبيعة الصـحراوية



مما يتيح الفرصة لنهضة سياحية في شتى المجالات الثقافيـة والترفيهية والعلاجية(55). ومع ذلـك، فانـه لا توجـد أيـة مؤشرات إحصائية عن حجم فرص العمل في هذا القطاع.

والبنية الأساسية بمحافظة الـوادي الجديـد علـى مستوى متقدم ومتمي، حيث توجد شبكة طرق حديثة بأطوال كبيرة لخدمة هذه المنطقة النائية. يبلغ طول شـبكة الطـرق البرية التي تربط مراكـز المحافظـة بمنطقـة وادى النيـل والمحافظات الأخرى حوالي ٢٤٣٠كـم، بجانـب الطـرق الفرعية التي تربط بين المدن والقرى والتي تبلغ ٤٢٠,٩ كم، والطرق الداخلية بالمدن وطولها ٤٣٤,٦ كـم. وقـد أنشـئ حديثا خط سكة حديد لربط منطقة مناجم فوسفات أبوطرطور بميناء سفاجا مارا بمدينة الخارجة بطول ٦٥٠ كم، بجانـب خط سكة حديد داخلي بطول ٤٢ كم من قرية صـنعاء إلـى قرية باريس(٥٦).

وبسبب بعد المسافة وعزلة المنطقة مكانياً، يوجـد بالمحافظة مطاران يعملان، حيث تنـتظم رحـلات مصـر للطيران مرتين أسبوعيا من القاهرة إلى كل مـن الخارجـة والداخلة والعودة. كما يوجد مطار ثالث في شرق العوينـات

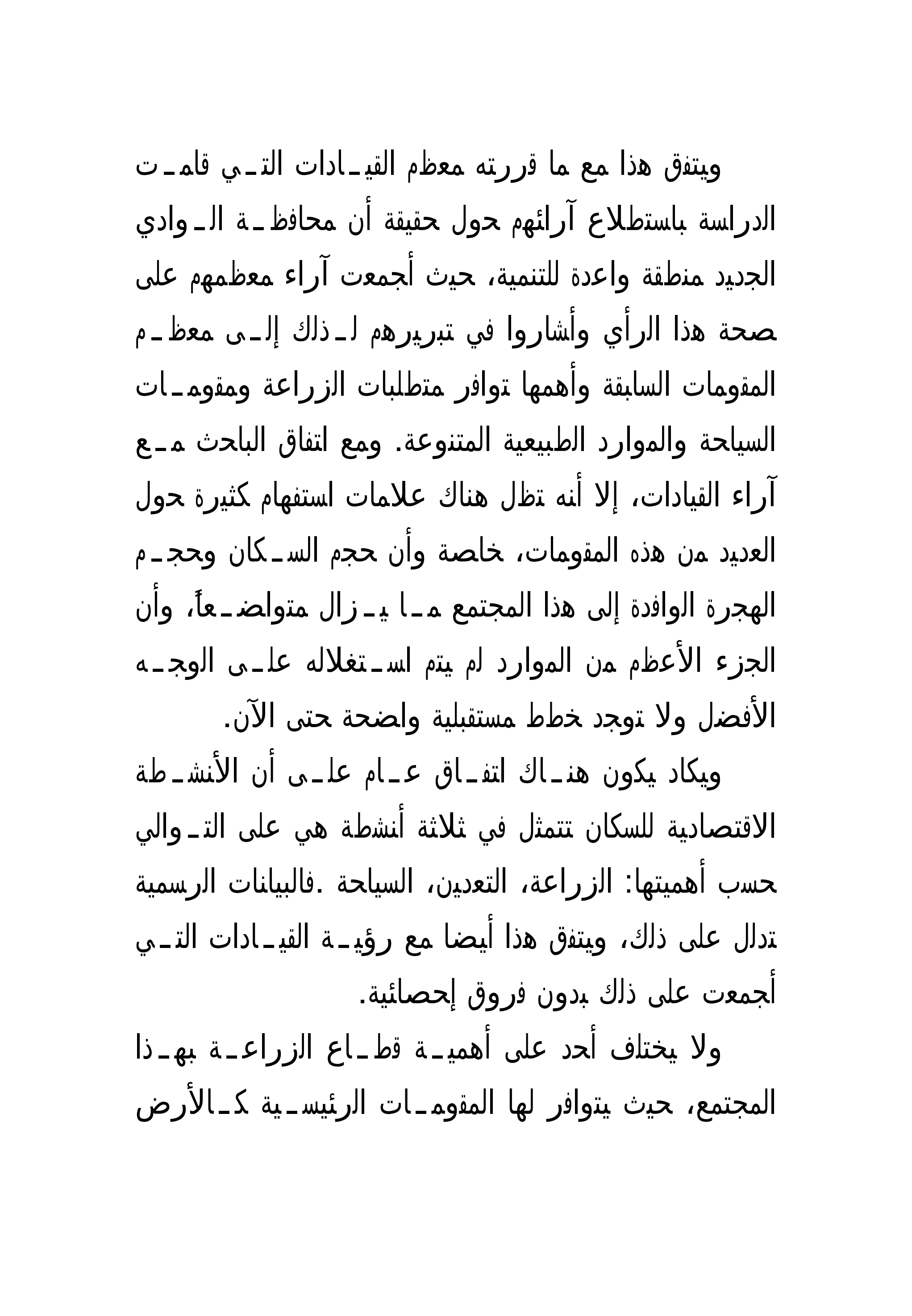
بالإضافة إلى مهبط طائرات بالفرافرة، وتم التعاقد على إنشاء مطار بالفرافرة بنظام ROT. كذلك تنتظم خطـوط أتـوبيس وسيارات أجرة تربط مدن وقرى المحافظة ببعضها الـبعض الآخر وبباقي المحافظات. كما توجد خدمات اتصال حكومية وأهلية حيث يتوافر عدد ٢٢ سنترال وعدد ١١ كابينة أهليـة تخدم في هذا الغرض، بجانب عدد ٤٧ مكتب بريد موزعـة على مراكز المحافظة(٥٧).

وتكاد تكون المرافق متوفرة بشكل جيد بالمحافظة، حيث تم توصيل كهرباء الشبكة الموحدة إلى مدينة الخارجـة وبعض القرى المجاورة، علاوة على العشرات من محطـات الكهرباء، حيث تبلغ جملة أطوال الشبكات ١٥٢١,٤ بجانـب عدد ٣٥٧ محول. وتعتمد المنطقة على المياه الجوفيـة فـي توفير مياه الشرب. ويبلغ عدد الآبار ١٠٠ بئر، يخـدم ٧٥ بئراً منها المناطق الريفية والباقي يخدم المدن. كمـا تتمتـع المنطقة بوجود محطات تنقية للمياه يبلغ عددها ٣٣ محطـة. وقد تم تنفيذ مشروع صرف صحي متكامل بمدينتي الخارجة وموط (المدينة الرئيسية بالداخلـة)، كمـا يجـري عمـل

دراسات لتنفيذ هذا المشروع في مدينة الفرافرة. وقد تم تنفيذ مشروعات صرف صحي ببعض القرى الرئيسية[٥٨].

وللأسف لا توجد بيانات إحصائية عن نسبة المساكن المتصلة بالمياه والصرف الصحي في محافظة الوادي الجديد. لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة تبلغ في محافظات الحدود ٥٠,٤% من المساكن بالنسبة للمياه وذلك عام ١٩٩٥، وهي أقل نسبة إذا ما قورنت بمثيلتها على المستوى القومي أو على مستوى المحافظات الحضرية أو محافظات الوجه القبلي ومحافظات الوجه البحري. فهذه النسب تبلغ على التوالي ٨٣,٣%، ٩٩%، ٨٦%، و٨٤،٣%[٥٩].

إن المؤشرات السابقة تدلل على توافر بعض العناصر التي تجسد - من وجهة نظر هذه الدراسة - بعض المقومات الاقتصادية للتنمية، تلك الجوانب التي تتمثل تحديدا في قدرة المجتمع العالية على استيعاب السكان، توافر الموارد الطبيعية المتنوعة، مقومات السياحة المتعددة، البنية الأساسية المتطورة، والمرافق المتميزة.



ويتفق هذا مع ما قررته معظم القيـادات التـي قامـت الدراسة باستطلاع آرائهم حول حقيقة أن محافظـة الـوادي الجديد منطقة واعدة للتنمية، حيث أجمعت آراء معظمهم على صحة هذا الرأي وأشاروا في تبريرهم لـذلك إلـى معظـم المقومات السابقة وأهمها توافر متطلبات الزراعة ومقومـات السياحة والموارد الطبيعية المتنوعة. ومع اتفاق الباحث مـع آراء القيادات، إلا أنه تظل هناك علامات استفهام كثيرة حول العديد من هذه المقومات، خاصة وأن حجم السـكان وحجـم الهجرة الوافدة إلى هذا المجتمع مـا يـزال متواضـعاً، وأن الجزء الأعظم من الموارد لم يتم اسـتغلاله علـى الوجـه الأفضل ولا توجد خطط مستقبلية واضحة حتى الآن.

ويكاد يكون هنـاك اتفـاق عـام علـى أن الأنشـطة الاقتصادية للسكان تتمثل في ثلاثة أنشطة هي على التـوالي حسب أهميتها: الزراعة، التعدين، السياحة .فالبيانات الرسمية تدال على ذلك، ويتفق هذا أيضا مع رؤيـة القيـادات التـي أجمعت على ذلك بدون فروق إحصائية.

ولا يختلف أحد على أهميـة قطـاع الزراعـة بهـذا المجتمع، حيث يتوافر لها المقومـات الرئيسـية كـالأرض

والمياه والعنصر البشري. تقدر مساحة الأرض الصالحة للزراعة بحوالي ٣,٧ مليون فدان، ولكن المساحة الصالحة التى تتوفر لها مياه جوفية تبلغ ٨٧٥٧٥٠ فدان وهي موزعة على منخفضات الخارجة، والداخلة والفرافرة وشرق العوينات وجنوب الوادي. ومع هذا، فإن مؤشرات الموارد المائية الأرضية وفقا لتقارير التنمية البشرية تؤكد تراجع أهمية المحافظة في هذا الشان حيث تشير إلى أن المساحة المحصولية تبلغ ٤١ ألف فدان بنسبة ١,٤% فقط من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. والأهم من هذا، فإن متوسط عدد الأفراد لكل فدان يبلغ أربعة، مما يعني أن متوسط نصيب الفرد يبلغ ٠,٢٥ من الفدان، وهو مستوى متدني للغاية في مثل هذه المجتمعات التي يتوقع أن تكون واعدة في القطاع الزراعي. يذكر أن هذا المتوسط يبلغ فردين في محافظات الحدود عموما، ويبلغ ستة أفراد في محافظات الوجه البحري، بينما يصل إلى ثمانية أفراد في محافظات الوجه القبلي وعلى المستوى القومي عموما[٦٠].

والمثير للدهشة هو تدني نسبة قوة العمل الزراعية التي بلغت ٣,٦% فقط من إجمالي قوة العمل (١٥-٦٥ سنة

) وذلك عام ١٩٩٥، وهي أقل نسبة على المستوى القـومي عموما، ويذكر أن هذه النسبة تبلغ ١٢,٩% فـي محافظـات الحدود، وتبلغ ٣٤% في محافظات الوجه البحري، ٣٩,٩% في محافظات الوجه القبلـي، بينمـا تبلـغ ٢٩,٦ % علـى المستوى القومي وذلك في نفس العام[٦١]. إن ذلـك بـالطبع يدحض الادعاء بان قطاع الزراعـة مـن أهـم القطاعـات التنموية الواعدة بالمحافظة.

ويعد تملك الأرض الزراعية على رأس المزايـا التـي يتطلع إليها المهاجرون إلى هذه المنطقة . فالأرض الصالحة للزراعة تعتبر من أهم العناصر التـي التقـت حولهـا آراء المبحوثيـن والقيادات معا وصنفتها على أنها من المقومـات الاقتصادية الرئيسية للتنمية بمجتمع الوادي الجديد. وكطريقة لاختبار مدى تحقيق ذلك، سئل المبحوثون عن قدرتهم علـى زراعة مساحة أكبر من الأرض الزراعية التي تمكنوا مـن المحصول عليها، والذي يقيس بدوره مدى تحقيق المجتمـع لتطلعاتهم والمستوى الذي تحقـق معـه التوظيـف الكامـل لقدراتهم وإمكاناتهم.

واللافت للنظر بوضوح هو ارتفاع نسـبة المبحـوثين الذين أكدوا رغبتهم في الحصول على مزيـد مـن الأرض الزراعية حيث قرروا أنه بإمكانهم زراعة مساحة أكبر مـن الأرض الزراعية التي هي يمتلكونها حالياً، وتبلغ هذه النسبة ٦٩,٦% من إجمالي عينة البحث. لكننا نلاحـظ أن هنـاك فروقاً ملحوظة بين عينات البحث حيث أن ذلك كان أوضـح في الواحات الخارجة التي بلغت فيها النسـبة ٩٤,٥% مـن إجمالي عددهم في العينة، بينما انخفضت لتصل إلى ٥٩,٣% في واحة الفرافرة و ٥٤,٥% في الواحات الداخلة، مما يعنى إجمالا أن مجتمع البحث لم يحقق للمهاجرين إليه المسـتوى المقبول من تطلعاتهم في حجم الأرض، تلك الخاصية التـي كان يتوقع تحققها بسهولة في مثل هذا النمط من المجتمعـات الذي تنطلق منه التنمية على أساس توافر الإمكانات الزراعية وأهمها عنصر الأرض.

وليست المشكلة في مجتمع مثل الوادي الجديد – الـذي يتصف بخصائص أيكولوجية خاصة مثل ندرة المياه وتـدنى مستوى خصوبة الأرض - ليست المشـكلة فـي مسـاحة الأرض الزراعية التي يحصل عليها المهاجرون، وإنما فـي

مستوى جودة الأرض وارتفاع تكاليف استصلاحها عـلاوة على المجهود الإنساني الذي تتطلبه هذه العمليات.

وباستطلاع آراء المبحوثين حـول مـدى صـلاحية الأرض للزراعــة وحاجتهــا إلــى نفقــات ومجهــودات لاستصلاحها ، اتفقت نسبة كبيرة مـن المبحـوثين بلغـت ٧٥,٦% (ثلاثة أرباع المبحوثين) على أن الأرض تحتاج إلى استصلاح ونفقات كبيرة، وينطبق هذا على عينـات البحـث الفرعية بدون استثناء وإن كانت أعلى وأوضح في الواحـات الخارجة حيث بلغت ٨٩,٧%، يلي ذلك الفرافـرة وبلغـت ٤٦,٥%.

وقد تأكد نفس الشيء حول اتفاق المبحوثين علـى حقيقة عدم توافر المياه بمجتمع البحث، حيث بلغت نسبة من قرروا ذلك٧٠,١% من إجمالي عينة البحث. ومع ذلك فإنـه توجد بعض الاختلافات، حيث يستثنى من ذلك المبحوثين في الواحات الداخلة الذين اتفقوا على توافر المياه وبلغت هـذه النسبة ٧٣,٨%. وتأتى الواحات الخارجة في المرتبة الأولى من حيث الإجماع على هذه المشكلة يليها الفرافرة. وعن أهم مشكلة في الري الزراعي بمجتمع البحث اتضـح أن ذلـك

يتمثل في طبيعة الأرض التي تحتاج إلى مياه كثيرة (لملوحة الأرض وعدم صلاحيتها) وبلغت هذه النسبة ٤٦,٧% (وهى أعلى نسبة)، يلي ذلك عدم كفاية المياه وندرتها ثم عدم توافر أساليب الري الحديثة التي تأتى في المرتبة الثالثـة. ومـرة أخرى تكشف البيانات عن فـروق بيـن عينـات البحـث الفرعية، حيث اتفقت النسبة الأكبـر مـن المبحـوثين فـي الفرافرة والخارجة علـى أهميـة العامـل الأول (طبيعـة الأرض)، بينما أجمع معظم المبحوثين في الواحات الداخلـة على أهمية العامل الثاني وهو عدم تـوافر أسـاليب الـري الحديثة. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك يتفق تمامـاً مـع رأي معظم القيادات المحلية بالوادي الجديد الذين أجمعوا تقريبـا على أن نقص المياه تعتبر من أهـم المشـكلات الزراعيـة بالمنطقة.

ومن الواضح أن هذه البيانات تكشف عن عـدم تـوافر العديد من المقومات الاقتصادية وأهمها ضيق مساحة الأرض الزراعية للوافدين إلى المجتمع، عدم جـودة الأرض وعـدم صلاحيتها للزراعة وارتفاع تكاليف استصلاحها، وعدم توافر مياه الري.

ولا تقتصر المشكلة عند هذا الحد، بل إن طبيعة الأرض تفرض على الناس في مجتمع البحث اتباع نظام معين مـن التسميد، حيث يتطلب ذلك كميات أكبر من الأسمدة وأنـواع محددة أكثر تكلفة. يؤكد ذلك إجماع الغالبية العظمـى مـن المبحوثين على ذلك وبلغت نسبتهم ٨١,٤%. ويلاحظ أن هذه المشكلة أكثر وضوحاً في واحة الفرافـرة بالتحديـد حيـث ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ٨٩,٧% بينما بلغت ٧٣,٢% و٧٠,٩% من إجمالي عينة البحث في الخارجة والداخلة على التوالي.

وعند سؤال المبحوثين عن أهم مشكلة فـي الحصـول على الأسمدة تبين أن هناك مشكلتين أساسيتين هما ارتفـاع الأسعار وعدم توافرها أحياناً، حيث بلغت نسبة من قـرروا ذلك ٤٦,٥% و ٣٤,٢% من إجمالي عينـة البحـث علـى التوالي. ومرة أخرى توجد بعض الاختلافات النسـبية بـين عينات البحث الفرعية، حيث أن مشكلة ارتفاع سعر الأسمدة يجيء في المرتبة الأولى من وجهة نظـر المبحـوثين فـي الواحات الخارجة ، بينما تتمثل المشكلة الأولى مـن وجهـة نظر المبحوثين في واحة الفرافرة في عدم توافرهـا أحيانـاً

وبلغت نسبة من قرروا ذلك ٧٠,١% في الحالـة الأولـى ، بينما بلغت ٦١,٤% في الحالة الثانية.

إن ندرة المياه وعدم خصـوبة الأرض لا بـد أن لهـا علاقة بنوعية المحاصيل التي تسود زراعتها في مثـل هـذه المناطق أو تلك التي ربما يتقيدون بزراعتها في ظل هـذه الظروف. وقد تحققت الدراسة من صحة هـذا الافتـراض، حيث أجاب أكثر من نصف المبحوثين بحقيقة ذلـك وبلغـت نسبتهم ٦٥,١% من إجمالي العينة. لكن ذلك ينطبق بصـفة خاصة على المبحوثين في الواحات الخارجـة فقـط الـذين أجمعوا تقريباً على صحة هذا الرأي، بينما اختلف الحال في الواحات الداخلة حيث بلغت نسبة من رفضوا صـحة ذلـك ٩٣,٧% من إجمالي عـددهم فـي العينـة. ويرجـع تقيـد المبحوثين بزراعة محاصيل معينة إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي على التوالي حسب أهميتها: السوق وآليـات العـرض والطلب (٤٠%) قلـة الميـاه (٣٠,٣%) وطبيعـة الأرض (٢٨%).

وللتأكد من صحة هذه الآراء، تم سؤال المبحوثين عـن أهم الاعتبارات التـي تراعى عند زراعتهم لمحصول معين

، وتبين أن هناك اعتبارين أساسيين، الأول هو حجم الطلب على هذا المحصول في السوق المحلية، والثاني هو طبيعة الأرض وتوافر المياه. وبتطبيق هذا على المبحوثين في عينتي الواحات الخارجة وواحة الفرافرة بالتحديد. أما المبحوثون في عينة الواحات الداخلة، فقد أشاروا إلى أنهم يفضلون زراعة المحاصيل التي لديهم خبرة سابقة في زراعتها.

إن تسويق المنتجات والسلع الزراعية يعتبر أحد الجوانب المهمة في الاقتصاد الريفي الزراعي، وتزداد أهميته في المجتمعات الجديدة، وفي محافظة الوادي الجديد على وجه الخصوص بسبب بعد المسافة والعزلة المكانية. ومن المؤكد أن المستجدات الاقتصادية والعالمية لا بد أن يكون لها انعكاساتها على المجتمع المصري عموماً وعلى المجتمع المحلى الريفي على وجه الخصوص. وهذا ما حاولت الدراسة أن تستطلع آراء المبحوثين حوله، حيث سئل المبحوثون والقيادات عن وسيلة تسويق المحاصيل وعن أفضل الطرق للبيع.

وقد كشفت الدراسة عن اتفاق القيادات على أن هنـاك مشكلات حقيقية في تسويق المنتجات خارج الوادي الجديـد، في حين أشار المبحوثون إلى أن هناك ثلاثة وسائل لتسـويق المحاصيل الزراعية هي على التوالي حسب أهميتهـا البيـع للجمعيات التعاونية الزراعية، التسـويق خـارج المحافظـة والبيع للتجار والوسطاء. أما أفضل طريقة لبيع المحاصـيل الزراعية، فهي البيع حسب مستوى السعر والبيع الحر، بينما جاء البيع للحكومة في المرتبة الأخيرة.

وتدلل هذه البيانات على أن المـزارعين فـي الـوادي الجديد قد أصبح لديهم الاستعداد التام للتعامل مع المستجدات والتحولات الهيكلية في الاقتصاد الزراعي وأهمهـا تحـرر الزراعة والتعامل وفقا لآليات السوق، ولكن ظروف المجتمع الذي يوصف بالعزلة المكانية بسبب بعد المسافة تشكل عقبة رئيسية في طريق تسويق المنتجات على نحو إيجابي.

وإجمالا، يمكن القول أن القليل من هذه المؤشرات يشير إلى بعض الجوانب الإيجابية في حين أن الجزء الأكبر منهـا يؤكد عدم توافر هذه المقومات. ومن أهم الجوانب الإيجابيـة ما يتعلق بالموارد الطبيعيـة المتنوعـة ومسـاحات الأرض

الشاسعة التي يمكن استصلاحها وزراعتها إذا ما توافرت المياه والإمكانات المادية، ومقومات السياحة العديدة التي تحتاج إلى خطط وبرامج علمية دقيقة لتوظيفها ووضعها على خريطة السياحة المصرية في المستقبل. أما الجوانب السلبية فإنها تتمثل – كما سبقت الإشارة – في عدم جودة الأرض الزراعية وارتفاع تكاليف استصلاحها، ونقص المياه، والتقيد بزراعة بعض المحاصيل التقليدية (ذات العائد المادي المنخفض) وصعوبة تسويق المنتجات.

رؤية المبحوثين والقيادات للمقومات الاجتماعية للتنمية

لكي تحقق التنمية أهدافها، فإنه لا بد من إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية وإنسانية بالإضافة إلى التغيرات الاقتصادية، حيث أصبح البعد الاقتصادي أحد الأبعاد المهمة للتنمية وليس هو البعد الوحيد، ولهذا تستخدم الدراسة هذا المفهوم الشامل للتنمية حيث تحاول التحقق من مدى توافر المقومات الاجتماعية للتنمية بمجتمع الدراسة إلى جانب المقومات الاقتصادية التي حاولت توصيفها في الجزء السابق.

وتنطلق الدراسة الراهنة من افتراض رئيسي مهم وهو أن التنمية الحقيقية هي التي تعنى ببنـاء البشـر وبالجانـب الإنساني والسلوكي وبتوفير حياة إنسانية لائقة. لهذا عنيـت الدراسة بالتعرف على مـدى تـوافر الجوانـب والأبعـاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية كـالتعليم والصـحة وطبيعـة العلاقات الاجتماعية ومستوى الانسجام والتوافق في مجتمـع الدراسة، بجانب حجم المشاركة الشعبية وصورها ومسـتوى الرضا عن العمل والدخل والناس.

إن التعليم يعتبر المحـرك الرئيسـي للتنميـة والقنـاة الأساسية للحراك داخل أي مجتمع. والأجيال الحالية هي بلا شك أحسن حظاً من حيث التوسع فـي الخـدمات التعليميـة عموماً وزيـادة فرص التعليم. ولقد شهدت محافظة الوادي الجديد توسعاً ملحوظاً في الخدمات التعليمية حتى شملت كل أنحاء الوادي بما في ذلـك النجـوع والعـزب الصـغيرة. وباستثناء التعليم الجامعي الذي اقتصر على أقسام محـدودة في كلية التربية فرع جامعة أسيوط، فإن أبناء الوادي الجديد مثلهم مثل أقرانهم في ربوع المجتمع المصري قد حصـلوا

على حقهم كاملاً من التعليم فـي كـل مراحلـه وأنواعـه وفروعه.

لقد حققت محافظة الوادي الجديد نهضـة تعليميـة ملحوظة، حتى أن كل القرى الصغيرة منها والكبيرة تحظـى الآن بوجود مدارس بها تخدم أبناءها على الأقل في مرحلـة التعليم الأساسي. وتحظى المحافظة أيضا بوجود عـدد مـن المعاهد الأزهرية في مختلف المراحل الابتدائيـة والثانويـة والتي يبلغ عددها ٢٢ معهداً، وهي موزعة علـى مختلـف مراكز المحافظة بقراها ومدنها. وبرغم ظروف المحافظـة وبعدها المكاني، إلا أنه تم أخيراً إنشاء كلية التربية –جامعة أسيوط – والتي يبلغ عدد الطلاب الملتحقين بها ٨٤٠ طالبـا وطالبة[٦٢].

ولهذا فقد أجمعت نسبة كبيرة من المبحوثين على توافر الخدمات التعليمية ، حيث قررت نسبة بلغـت ٧٦,٩% مـن إجمالي العينة على أن أولادهم يلتحقون بالمدارس في التعليم، في حين أن ٤,٧% منهم فقط ذكروا أن أولادهم يتعلمون في موطنهم الأصلي، مما يؤكد أن الخدمات التعليمية لا تقل في حجمها ومستواها ونوعيتها عن تلك المتوفرة فـي المنـاطق

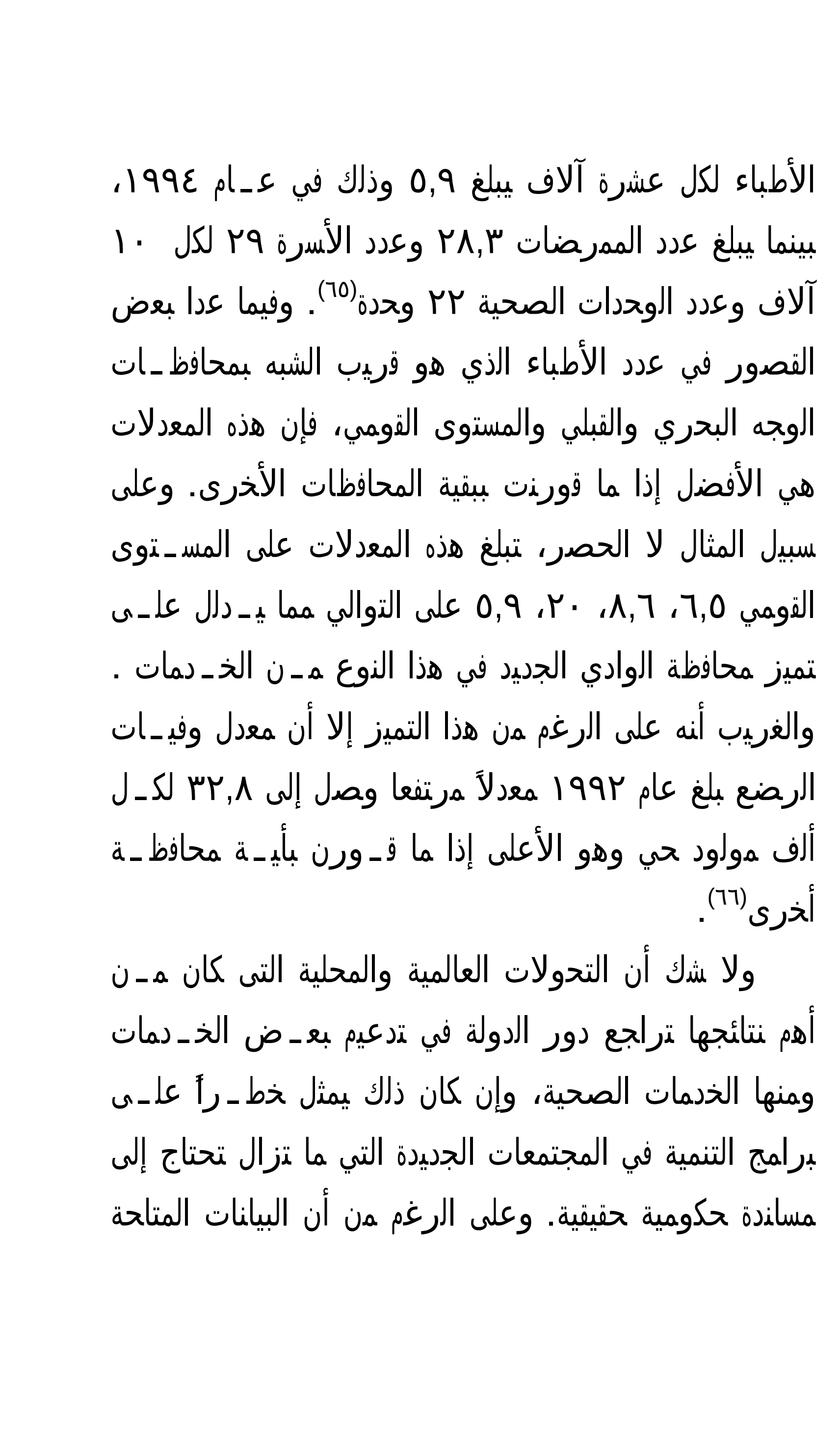
المختلفـة من المجتمع. ويؤكد ذلك ارتفاع نسبة المبحـوثين التي بلغت ٧١,٧% والتي أشارت إلى عدم وجود مشـكلات في تعليم أولادهم.

وتكشف المؤشرات الإحصائية عن تميز محافظة الوادي الجديد في الخدمات التعليمية حيث يرتفـع معـدل القـراءة والكتابة بوضوح ليصل إلى ٧٤,٧% عـام ١٩٩٦ بالنسـبة لإجمالي السكان عموما ويبلغ ٦٦,٢ % لدى الإنـاث علـى وجه خاص. ومن الجدير بالذكر أن محافظة الوادي الجديـد تحتل مرتبة متقدمة في هذه الناحية بعد المحافظات الحضرية مباشرة والتي تبلغ فيها هذه النسبة ٧٦,٤%. لكن هذه النسبة أعلى بشكل ملحوظ من مثيلتها في محافظات الوجه البحـري والقبلي ومحافظات الحدود وعلى المستوى القومي عمومـا، حيث تبلغ هذه النسب ٦١,٤%، ٥٢,٦%، ٦٧%، ٦١,٤%، على التوالي بالنسبة لمعدل القراءة والكتابة لإجمـالي عـدد السكان، بينما بلغت هذه النسـب ٤٧,٦%، ٣٨,٥%، ٤٩,٤ %، ٤٨,٥% بالنسبة للإناث على التوالي[٦٣].

كذلك تتميز محافظة الوادي الجديد فـي نـواحي تعليمية أخرى مثل نسبة الحاصلين على مؤهل ثانوي أو على

مؤهل أعلى وفى عدد التلاميذ لكل مـدرس ومتوسط كثافـة الفصول. تجدر الإشارة إلى أن نسبة الحاصلين على تعلـيم ثانوي أو أعلى تبلغ ١٨,٨% بالنسبة لإجمالي السكان، وتبلغ ٨,٢% لدى الإناث وهي تأتي في المرحلة التالية مباشرة بعد المحافظات الحضرية وبالتالي تعد نسبياً أعلى من محافظات الوجه البحري والقبلي ومحافظات الحدود وعلـى المسـتوى القومي. كما تجدر الإشارة إلى أن عدد التلاميذ لكل مـدرس يبلغ ٧ في المرحلة الابتدائية ويبلغ ٩ في المرحلة الإعدادية، وهو مستوى مثالي، بل إنه الأفضل على المستوى القـومي عموما. وينطبق نفس الشيء على كثافة الفصـل التـي ٢٢ تلميذا في المرحلة الابتدائيـة، و٢٨ تلميـذاً فـي المرحلـة الإعدادية وهو أيضا معدل مثالي إذا ما قورن بآية محافظـة أخرى بما في ذلك محافظات الحدود[٦٤].

وفي قطاع الصحة، يخـدم المنطقـة عـدد مـن المستشفيات العامة والقروية والوحـدات الصـحية الريفيـة ومراكز تنظيم الأسرة. ويذكر أن عدد الأطبـاء يبلـغ ١٩٢ طبيبا وذلك في عام ٢٠٠٠، بينما يبلغ عـدد الأسـرة ٧١٦ سريراً، وعدد هيئة التمريض ٧٩٤. كما أن متوسـط عـدد



الأطباء لكل عشرة آلاف يبلغ ٥,٩ وذلك في عـام ١٩٩٤، بينما يبلغ عدد الممرضات ٢٨,٣ وعدد الأسرة ٢٩ لكل ١٠ آلاف وعدد الوحدات الصحية ٢٢ وحدة[٦٥]. وفيما عدا بعض القصور في عدد الأطباء الذي هو قريب الشبه بمحافظـات الوجه البحري والقبلي والمستوى القومي، فإن هذه المعدلات هي الأفضل إذا ما قورنت ببقية المحافظات الأخرى. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تبلغ هذه المعدلات على المسـتوى القومي ٦,٥، ٨,٦، ٢٠، ٥,٩ على التوالي مما يـدلل علـى تميز محافظة الوادي الجديد في هذا النوع مـن الخـدمات. والغريب أنه على الرغم من هذا التميز إلا أن معدل وفيـات الرضع بلغ عام ١٩٩٢ معدلاً مرتفعا وصل إلى ٣٢,٨ لكـل ألف مولود حي وهو الأعلى إذا ما قـورن بأيـة محافظـة أخرى[٦٦].

ولا شك أن التحولات العالمية والمحلية التى كان مـن أهم نتائجها تراجع دور الدولة في تدعيم بعـض الخـدمات ومنها الخدمات الصحية، وإن كان ذلك يمثل خطـراً علـى برامج التنمية في المجتمعات الجديدة التي ما تزال تحتاج إلى مساندة حكومية حقيقية. وعلى الرغم من أن البيانات المتاحة

قد تدلل ظاهرياً على أهمية دور الحكومة في توفير الخدمات الصحية حيث قررت نسبة كبيرة بلغت ٨٣,٦% أنها تعتمد على المستشفيات الحكومية أو الوحدات الصحية الحكومية في حالات المرض والعلاج، في حين انخفضت أهميـة الـدور النسبي للمؤسسات الصحية في القطاع الخـاص أو القطـاع الأهلي. على الرغم من ذلك فإن هذه البيانات يجب أن تؤخذ بحذر شديد خاصة وأنها قـد ترجـع إلـى أن المـواطنين مضطرين ومجبرين على ذلك لأن الخدمات الحكومية هـي البديل الوحيد المناسب لهم ولظروفهم الاقتصـادية. والـدليل على ذلك أن نسبة كبيرة من المبحوثين أكدت وجود مشكلات حقيقية أهمها نقص الأدوية وعدم استفادة النسبة العالية مـن نظام التأمين الصحي. وتجدر الإشارة إلى أن هـذه النسـبة بلغت ٨٩,٤% في الحالة الأولى، فـي حـين أنهـا بلغـت ٧١,٥% بالنسبة للذين لا يستفيدون من نظام التأمين الصحي، وهو أمر يبعث على القلق في مجتمع كالوادي الجديد الـذي يبعد مئات الكيلومترات عن مراكز توافر الخـدمات الطبيـة المتطورة.

ومن ناحية أخرى، فإن العزلة المكانية لمجتمع الدراسة وطبيعته الصحراوية يفترض أن يكون لها علاقة بخصوصية هذه المنطقة في انتشار بعض الأمراض والمشكلات الصحية التي تميز هذا المجتمع. وقد ثبت بالفعل صحة هذا الفـرض حيث أجمعت الغالبية العظمـى مـن المبحـوثين ونسـبتهم ٧٥,٧% على ذلك. كما اتفقت نسبة كبيرة مـن المبحـوثين على أن هذه الأمـراض والمشكلات الصحية ترجـع إلـى الظروف السائدة بالمنطقة وأهمها حرارة الجو، والمياه غيـر النقية، والحشرات. وقد بلغت نسبة من أشـاروا إلـى ذلـك ٣١,٥% و ٢٤,٤% من إجمالي العينة على التوالي.

وتتمتع المحافظة بخـدمات اجتماعيـة وشـبابية ورياضية وثقافية وإعلامية ودينية وأمنية متميزة. فعلى سبيل المثال يوجد بها ١٨ وحدة اجتماعية بمتوسـط وحـدة لكـل ١٠,٥ ألف نسمة، بينما يبلغ عدد مراكز الشباب ٤٧ مركـزا بمتوسط ٤ آلاف لكل مركز[٦٧]. وهذه المعدلات تعد معدلات مثالية، حيث يرتفع عدد السكان الذي تخدمـه كـل وحـدة اجتماعية ليصل إلى حوالي ٢٩ ألف نسـمة فـي محافظـة

المنيا، بينما يبلغ متوسط عدد السكان لكل مركز شـباب ٢٠ ألف نسمة على المستوى القومي.

ومع ذلك، فإن مجتمع البحـث يصـنف ضـمن المناطق النائية جغرافياً، ويطلق على محافظة الوادي الجديد وبعض المحافظات الأخرى محافظات الحدود. ولعـل بعـد المسافة أحد الأسباب المهمة لذلك، خاصة وأن المسافة بـين عاصمة المحافظة وأسيوط تبلغ ٢٢٤كم وتصل هذه المسـافة إلى ٦٥٠كم إذا كان الحديث عن القاهرة. لهذا رأت الدراسة استطلاع آراء المبحوثين حول القول بـأن الـوادي الجديـد منطقة منعزلة وحول أسباب هذه العزلة من وجهة نظرهم.

ولقد انقسم المبحوثون بين مؤيدين ومعارضـين لهـذا الرأى، حيث وافق على صحته نسبة ٥٢,٦%، مما يعنى أن هناك جوانب للصحة في هذا الـرأي خاصـة، وأن هنـاك ٦٠,١% من إجمالي العينة يرون أن هذه العزلة بسبب بعـد المسافة على وجه التحديد. وممـا يؤكـد صـحة ذلـك أن المبحوثين في واحة الفرافرة هم الأكثر تأييداً لهـذا الـرأي بنسبة موافقة بلغت ٩٠,٩% في حـين أن المبحـوثين فـي الواحات الخارجة هم الأقل موافقة عليـه بنسـبة ١٦,٢%.

والسبب الواضح لذلك أن المنطقة الأولى هي الأكثر بعداً من حيث المسافة، في حين أن المنطقة الأخرى (الواحات الخارجة) هي الأقرب إلى أسيوط مسافة وبالتالي الأقل عزلة.

إن العزلة المكانية لها علاقة ببعض المشكلات في قطاع الاتصال والمواصلات، تلك المشكلات التي قررها المبحوثون أنفسهم. وفيما يتعلق بالاتصال بين المنطقة والمجتمعات الأخرى ذكر المبحوثون بعض المشكلات، أهمها على التوالي أعطال التليفونات المتكررة (٣٧,٧%) - تأخر وصول الخطابات (٢٤,١%) - ارتفاع أسعار المكالمات (٢٠,٩%). أما أهم المشكلات في الطرق والمواصلات ، فإنها تمثلت في ثلاث مشكلات هي على التوالي بعد المسافة (٣١,٧) وعدم وجود خدمات على الطريق(٢٩,٥%) وارتفاع أسعار التذاكر (٢٦,٤%).

ومن الواضح أن بعد المسافة يعتبر على رأس الخصائص والمشكلات التي هي بسبب العزلة وتسبب الكثير من المشكلات الأخرى كالاتصال والطرق والنقل والمواصلات، بل وتجعل الكثيرين من سكان المحافظة

يترددون في المجيء إلى هذه المنطقة النائيـة. لقـد أجمـع المبحوثون على ذلك حيث بلغت نسبة الموافقـة علـى هـذا ٧١,٤% وبلغت أعلي معدل لها في واحة الفرافرة لتصل إلى ٩٦,٥% لنفس السبب الذي سبقت الإشارة إليه. ومن وجهـة نظر المبحوثين، فـإن أهم ما يطلب لتحسن الطرق هو توفير الخدمات على الطرق، حيث أشـار إلى ذلك نسـبة ٣٣,٨% من إجمالي العينة، يلى ذلك تمهيد الطرق الداخلية.

ومن المفترض أن يكون للطابع الصـحراوي لمجتمـع البحث وبعد المسافة والعزلة المكانية انعكاس على حجم وقت الفراغ وأساليب شغله. ولقد كشـفت البيانـات عـن اتفـاق المبحوثين على زيادة حجم وقت الفراغ في المجتمع، حيـث بلغت نسبة الموافقة على ذلك ٨٦,٧% من إجمالي العينـة، وبلغت أعلى معدل لها في الفرافرة لتصـل إلـى ٩٢,٣%، وهو ما يؤكد وجود علاقة بين بعد المسافة والعزلة وحجـم وقت الفراغ. أما أهم أساليب قضاء وقت الفراغ ، فقد تمثلت في وسيلتين أساسيتين هما على التـوالي الأمـاكن العامـة كالمقاهي ٤٠,٢%، ثم زيارات الأهل والجيـران ٢٥,٣%. وقد تراجعت أهمية الوسائل الأخرى كمشـاهدة التليفزيـون

ومراكز الشباب حيث بلغت ١٩,٨، ١٧,٢% على التـوالي. ولا شك أن سبب ذلك هو عدم وصول الإرسال التليفزيـوني إلى بعض المناطق كالقرى والعزب النائية أو إلى عدم قدرة بعض المواطنين في الريف لاقتناء أجهزة التليفزيـون ممـا يقتضي التوصية بتعزيز الخدمات المجتمعيـة العامة التـي تساعد المواطنين على قضاء أوقات فراغهم بشـكل أفضـل يعوضهم عن الطبيعة القاسية لهذه المنطقة.

وفي محاولة للتحقق من الوزن النسبي لبعض العوامـل الاقتصادية الاجتماعية التي دفعت المبحوثين للهجرة، سـئل المبحوثون عن أهم الأسباب التى جعلتهم يقررون الهجـرة. ويلاحظ من البيانات بوضوح أهمية عوامل الجـذب بشـكل أكبر من عوامل الطرد، حيث بلغت نسبة من قـرروا ذلـك ٧٥,٧% لصالح عوامل الجذب. أما أهم عوامل الجذب فقـد تحددت في عاملين أحدهما اقتصادي وهـو وجـود مزايـا كالأرض الزراعية وفرص العمـل بنسـبة موافقـة بلغـت ٥٦,٢% والآخر عامل اجتماعي وهو هدوء المنطقة وعـدم وجود مشكلات بنسبة ١٩,٥%. وعموماً، فإن ذلك يعنـى أن عوامل الجذب إلى مجتمع البحث أهم من عوامـل الطـرد،

وأن الاعتبارات الاقتصادية أكثر أهميـة مـن الاعتبـارات الاجتماعية في هذه الناحيـة. ومـع ذلـك، فعنـدما سـئل المبعوثون عن أهم المزايا الفعلية التي أمكنهم الحصول عليها بمجتمع البحث،اختلف الأمر نسبياً، حيث أجمعت نسبة أكبـر من المبحوثين على أهمية المزايا الاجتماعية، بينما تراجعت الأهمية النسبية للاعتبارات الاقتصادية. ومرة أخرى تزايدت أهمية عامل الهدوء والأمن كأهم المزايا الاجتماعيـة بنسـبة موافقة ٥١,٨%، بينما بلغت نسبة من أشاروا إلـى تـوافر فرص العمل والأرض ٣٢% من أجمالي العينـة. وتتأكـد أهمية هذا العامل (الهدوء والأمن) عندما سـئل المبحوثـون بطريقة مباشرة عن شعورهم بالأمن والأمان بمجتمع البحث مقارنة بمجتمعاتهم الأصلية حيث أبدت الغالبية المطلقة منهم ٩٤,٦% الرأي الذي يقول بأن مجتمع البحث أفضـل مـن مجتمعاتهم الأصلية، في هذه الناحية، مما يؤكد أهميته النسبية كأهم عوامل الجذب إلى المنطقة.

ومن المعروف أن طبيعة العلاقات الاجتماعية تعد مـن أهم المقومات والركائز التي تضمن نجاح أو فشـل بـرامج التنمية، وخاصة في المجتمعات الجديدة التي مازالت تحتـاج

إلى تدعيم هذه الجوانب. وفي مثل هذه المجتمعـات تبـرز روح المجتمع المحلى، وينـدمج المجتمـع الجغرافـي فـي المجتمع الوظيفي، وتتسع دائرة العلاقات الاجتماعيـة بـين الناس لتشمل دائرة العمـل والجيرة. وهذا ما كشفت عنه هذه الدارسة عندما سـئل المبحوثـون عـن طبيعـة علاقـاتهم الاجتماعية وعن نطاق هذه العلاقات. لقد أجمعـت الغاليـة العظمى من المبحوثين بدون فروق إحصائية حقيقيـة علـى أهمية هذه العلاقات (علاقات في حدود الجيرة والعمل معا)، حيث بلغت نسبة من قرروا ذلك ٨٥,٤% من إجمالي العينة. كذلك اتفقت النسبة الأكبر من المبحوثين على حقيقة الانسجام والتوافق بين أفراد مجتمع الجيرة حيث قررت نسبة ٦٤,٨% أن هذه الدرجة كبيرة وبنسبة ٣٢,٣% بأنها متوسطة، بينمـا تضاءلت نسبة من أشاروا إلـى أن درجـة هـذا الانسـجام ضعيفة.

ولم يختلف الحال عندما سئل المبحوثون عـن طبيعـة علاقة الأسرة مع الجيران في المجتمع وعما إذا كانت أحسن أم أسوأ من الحال التي كانت عليه قبل الهجرة، حيث أجمعت نسبة ٨٠% من المبحوثين على أنها أحسـن فـي مجتمـع

البحث. ويؤكد قوة العلاقات في مجتمع البحث عـدم وجـود خلافات في المجتمع، حيث أجمعت الغالبيـة المطلقـة مـن المبحوثين وبلغت نسبتهم ٩٦,٥% على أن الخلافـات فـي المجتمع أقل عما كانت عليه الحال قبل الهجرة. كما يعـزز هذا أيضا جانب آخر مهم وهو درجة انسجام المبحوثين مـع زملاء العمل والتي وصفتها النسـبة الأكبـر بأنهـا كبيـرة ٧١,٤% أو متوسطة ٢٧,٥%، بينما قررت نسبة لا تـذكر بلغت ١,٢% فقط بأنها ضعيفة.

ومن المعروف أن التعاون والتكافل الاجتمـاعي مـن العمليات المجمعة التي تعمل كصمام أمان للحفاظ على كيان المجتمع. وفي المجتمعات الجديدة، والوادي الجديد على وجه التحديد، تزداد أهمية الدور الذي تقوم بـه هـذه العمليـات للتعويض عن المجتمع الأصلي ومساعدة المبحـوثين علـى التوافق الاجتماعي والاندماج في المجتمع الجديد.

وقد كشفت الدراسة عن شواهد كافية على قوة التعـاون والتكافل الاجتماعي، حيث هناك الجهات الحكوميـة وغيـر الحكومية التي تقوم بتقديم العون والمساعدة في أوقات الشدة . حيث أجابت نسبة ٩٦,٣% من المبحوثين بأنها مؤيده لهذا

الاتجاه. ومن أهم الجهات التي تسهم في تقديم هذا العون أهل الخير بنسبة ٤٣,٨% أو الشئون الاجتماعية بنسبة ٣٣,٦%، مما يدلل على أهمية الجهود الأهلية في برامج التنمية، وهذا هو المدخل الحديث للتنمية الحقيقية التي تعتمد على تضـافر الجهود الأهلية والحكومية معا.

وقد تأكدت قوة روح التعاون والتكافـل لـدى معظـم المبحوثين حيث أجمعت الغالبية المطلقـة مـن المبحـوثين ونسبتهم ٩٧,٩% على أنهم يوافقون علـى التبـرع بالمـال للمشروعات الخيرية بمجتمعاتهم، وهى صورة إيجابية حقيقية للمشاركة على أساس أن التبرع بالمـال مـن أهـم صـور المشاركة.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الآراء تتفق إلى حد كبير مع آراء القيادات المحلية بالمجتمع الذين كانوا أكثـر وضـوحاً واتفاقاً على هذه الاعتبارات، حيث أشاروا إلى ثلاثة مقومات اجتماعية أساسية هي: الأمـن والأمـان، وقـوة العلاقـات الاجتماعية، والتضامن والتكافل الاجتماعي.

ولقد أصبحت المشاركة الشعبية من أهم أساليب التنميـة وعلى رأس الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وهناك شواهد

كثيرة تؤكد تزايد أهمية المشاركة في برامج التنمية بمجتمـع الدراسة. من هذه الشواهد هـو اتفـاق نسـبة كبيـرة مـن المبحوثين على أن أفراد المجتمع لديهم الـوعي والاهتمـام بشئون المجتمع، حيث بلغت نسبة الموافقة التامة على ذلـك ٥٦,٦%، ونسبة الآراء المحايدة ٤٢,٤%، في حـين بلغـت نسبة من رفضوا هذا الرأي صراحة ٠,٨% فقـط. كـذلك تتجسد المشاركة في إجماع المبحـوثين علـى أن مسـئولية التنمية تقع على عاتق الحكومة والأهالي معاً، حيث قـررت نسبة ٧٢,٥% من إجمالي العينة ذلك. كما كشفت الدراسـة عن اتجاهات إيجابية لدى معظم المبحوثين تجاه المشاركة في مشروعات التنمية، وقد تمثلت صور المشاركة في رأيهم في شكلين أساسيين: الأول هو المشـاركة بـالمجهود والعمـل، والآخر هو المشاركة بالرأي والمشورة. ويـذكر أن نسـبة المبحوثين الذين قرروا ذلك بلغـت ٥٠,٩%، ٣٠،٢% مـن إجمالي العينة على التوالي.

ومن وجهة نظر هذه الدراسة، فإن اتجاهات المبحوثين وآراءهم في طبيعة التغيرات التـي تحـدث فـي المجتمـع (للأحسن أو للأسوأ) ودرجة رضاهم عن العمـل والـدخل

والمجتمع وتحمسهم لتشجيع الناس وتشجيع أقاربهم وأبنـائهم للمجيء إلى مجتمع البحث كل ذلك يعتبر مـن المؤشـرات المهمة على مستويات التنمية في المجتمع، لأن ذلـك يـدلل على اقتناع المبحوثين بأن مجتمع الدراسة به مـن المزايـا العديد الذي يجعله منطقة جاذبة للسكان.

وتوضح البيانات بشكل ملحـوظ أن اتجاهـات معظـم المبحوثين إيجابية في ضوء هذه المؤشرات بدون اسـتثناء . فمن وجهة نظر النسبة الأكبر من المبحوثين، فإن الظـروف في المجتمع تتغير للأحسن حيث بلغت نسبة من قرروا ذلـك ٦٦,٦% ، في حين رأت نسبة ٢٥,٦% بأنها لا تشعر بـأى تغيير في المجتمع. وهى نسبة ليست قليلة ولها دلالتها لطبيعة التنمية في المجتمع.

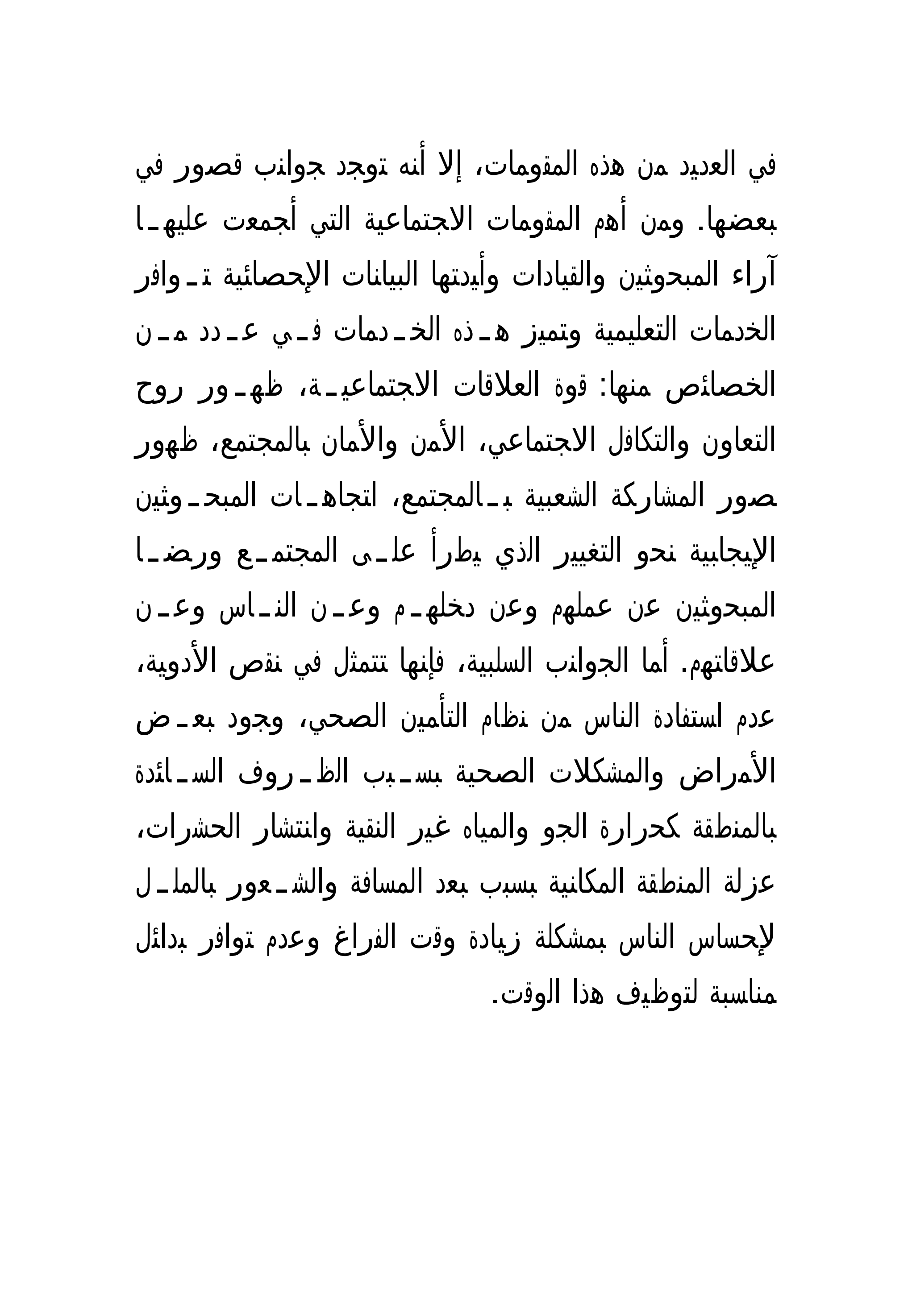
وهناك أدلة كافية على وجود درجات عالية من الرضـا بين المبحوثين عن عملهم وعـن الدخل وعن النـاس فـي المجتمع ، حيث بلغت نسبة الموافقـة التامـة علـى ذلـك ٦٤,٧%، ٩٥,٤% و٧٤,٥% مـن إجمـالي العينـة علـى التوالي. ومرة أخرى تتفوق أهمية الاعتبـارات الاجتماعيـة على الاعتبارات الاقتصادية مما يؤكد صـحة مـا سـبقت

الإشارة إليه من أن المقومات الاقتصادية للتنمية لـم تتحقـق على الوجه المطلوب في مجتمع الدراسة.

وأخيراً فإن القرار النهائي للهجرة والاستقرار التام فـي المجتمع لا يتخذه المهاجر مرة واحدة، بل يتم ذلك بالتدريج ، ويتوقف على اقتناع المهاجر بأن الظروف أصـبحت مهيـأة تماماً قبل أن يقرر ذلك. لهذا، فقد سـئل المبحوثـون عـن استعدادهم للترتيب لمجيء أسرهم إلى المجتمع وعن مـدى تحمسهم لتشجيع من يفكرون في الهجرة ورأيهم في الموافقة لأقاربهم ومعارفهم لاتخاذ قرار الهجرة.

ويلاحظ من البيانات أن اتجاهات المبحوثين ومـواقفهم إيجابية في كل هذه الحالات، حيث بلغـت نسـبة الموفقـة الصريحة والتامة على الترتيب لمجـيء الأسـرة ٦٨,٥%، وعلى تشجيع من يفكرون في الهجرة للمجيء فوراً ٦٣,٩%، وعلى الموافقة لأقاربهم وأبنائهم بـالهجرة علـى المجتمـع ٦٧%.

ومن الواضح أن المبحوثين والقيادات أكثـر وضـوحاً واتفاقاً في آرائهم حول المقومات الاجتماعية للتنمية مقارنـة بآرائهم حول المقومات الاقتصادية. ومع أن اتجاهاتهم إيجابية



في العديد من هذه المقومات، إلا أنه توجد جوانب قصور في بعضها. ومن أهم المقومات الاجتماعية التي أجمعت عليها آراء المبحوثين والقيادات وأيدتها البيانات الإحصائية توافر الخدمات التعليمية وتميز هذه الخدمات في عدد من الخصائص منها: قوة العلاقات الاجتماعية، ظهور روح التعاون والتكافل الاجتماعي، الأمن والأمان بالمجتمع، ظهور صور المشاركة الشعبية بالمجتمع، اتجاهات المبحوثين الإيجابية نحو التغيير الذي يطرأ على المجتمع ورضا المبحوثين عن عملهم وعن دخلهم وعن الناس وعن علاقاتهم. أما الجوانب السلبية، فإنها تتمثل في نقص الأدوية، عدم استفادة الناس من نظام التأمين الصحي، وجود بعض الأمراض والمشكلات الصحية بسبب الظروف السائدة بالمنطقة كحرارة الجو والمياه غير النقية وانتشار الحشرات، عزلة المنطقة المكانية بسبب بعد المسافة والشعور بالملل لإحساس الناس بمشكلة زيادة وقت الفراغ وعدم توافر بدائل مناسبة لتوظيف هذا الوقت.

نتائج الدراسة وتوصياتها

إن المحور الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل الظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة بمجتمع الوادي الجديد، وذلك لمعرفة مدى تناسب هذه الظروف لتحقيق الأهداف التنموية المنشودة والتعرف على عناصر القوة وعناصر الضعف. وقد أثارت الدراسة تساؤلا أساسيا مهما وهو:

إلى أي مدى تتوافر للتنمية بالوادي الجديد الركائز الأساسية والمقومات الاجتماعية الاقتصادية اللازمة لتحقيق هذا الهدف

وفي محاولة لتحليل هذه الظروف والإجابة على هذا التساؤل وما انبثق عنه من أسئلة فرعية، استعانت الدراسة بالمنهج المقارن وببعض أدوات جمع البيانات تمثلت في صحيفة الاستبيان بالمقابلة، ودليل المقابلة، وبالنشرات الإحصائية والتقارير الرسمية. حيث أمكن جمع بيانات أولية من مجتمع البحث الذي شمل المراكز الرئيسية للوادي الجديد من كل من الواحات الخارجة والواحات الداخلة وواحة الفرافرة. وقد بلغ حجم عينة البحث ٣٨٢ مبحوثاً من أرباب الأسر، وهي عينة مساحية ممثلة للقطاعات الجغرافية

والفئات الاجتماعية. بجانب هذا، تم إجراء عدد ٢١ مقابلـة مع القيادات المحلية الممثلة لمديريات الخدمات والمنظمـات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بمجتمع الدراسة.

على ضوء ذلك، انتهت الدراسة إلى بعـض النتائج التى يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: عنيت الدراسة بالتعرف على خصائص الوافـدين إلى مجتمع البحث (الوادي الجديد) علـى أسـاس أن هـذه الخصائص تمثل في حد ذاتها الركائز الأساسية والمتطلبـات الضرورية لتحقيق التنمية. ومن أهم ما كشفت عنه الدراسـة في هذا الصدد، أن النسبة الأكبر من المبحوثين ينتمون فـي الأصل إلى مجتمعات ريفيـة، وأن الزراعـة هـي المهنـة الرئيسة لعدد كبير منهم سواء قبل الهجرة أو بعدها. وهذا في حد ذاته أمر إيجابي لأنه يساعدهم على اندماجهم بسهولة في المجتمع والتوافق مـع ظروفـه الخاصـة. كـذلك يتميـز المبحوثون بارتفاع مستوياتهم التعليميـة وانخفـاض معـدل الأمية بينهم، وهي كلها – في تقدير الباحث – جوانب إيجابية من وجهة نظـر هذه الدراسة. وعلاوة على ذلك، فإن تحسن أحوالهم العملية ومكانتهم المهنية بعد الهجرة يمثل فـي حـد

ذاته أحد الجوانب الإيجابية المساندة لبرامج التنميـة، حيـث سينعكس ذلك على رؤيتهم الإيجابية للاستقرار الدائم بمجتمع البحث.

أما ارتفاع متوسطات الأعمار لمعظـم الوافـدين إلـى مجتمع البحث. (بلغت نسبة المبحوثين في فئة العمـر ٤٠-٥٠ سنة، وفئة العمر ٥٠ سنة فأكثر: ٥٨،٣%) ، فإنه يرجع إلى أن نسبة كبيرة منهم قد قدمت إلى مجتمع البحث منذ فترة طويلة قد تزيد عن ١٠ سنوات في الغالب. كـذلك كشـفت الدراسة عن محدودية المنظمات والتنظيمات بالمجتمع والتي انحصرت تقريباً في الجمعيات التعاونية الزراعيـة، بينمـا تراجعت أهمية المنظمات الأخرى كالأحزاب ومراكز الشباب والنقابات والجمعيات الأهلية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الوافدين يتميـزون عـن السكان الأصليين في نوع العمل، حيث أن نصـفهم يعمـل بالزراعة مما يؤكد على أن الهجرة الوافدة ربما تكون أحـد العوامل الرئيسية المدعمة للزراعة كنشاط اقتصادي محوري للتنمية بالوادي الجديد، خاصة وأن المؤشـرات الإحصـائية

كشفت عن انعدام نسبة العاملين بهذا القطاع لـدى السـكان الأصليين.

والاستنتاج الرئيسى الذي انتهت إليه الدراسة فيما يتعلق بخصائص المبحوثين إلى المجتمعات الجديـدة – والـوادي الجديد تحديداً – هو أن الوافدين إلى هذا المجتمع لا يـأتون كأفراد، ولكنهم يأتون كجماعات قرابية أو جماعـات تنتمـي إلى موطن أصلي واحد (من نفـس القريـة أو مـن نفـس المحافظة). والدليل على ذلك، أن معظم المبحوثين الوافـدين إلى الواحات الخارجة هم في الأصل من محافظتي أسـيوط وسوهاج ، بينما يتركز كل الوافدين من محافظة الدقهليـة – ومن المنصورة تحديداً – في واحة الفرافرة. ويدلل هذا على أن القرب المكاني من مجتمع البحث ووجود أقارب للوافدين به هو من أهم عوامل الجذب المشجعة على الهجـرة إلـى الوادي الجديد.

ثانيا: بتحليل البيانات الإحصائية التي تتعلق بمؤشـرات التنمية بمجتمع الدراسة، يلاحظ أن هناك بعض جوانب القوة وبعض جوانب الضعف، لكن الأمر المؤكد هو وجود فجوات بين مدخلات التنمية ومخرجاتها. فالمحافظة تتميـز بوجـود

بنية أساسية قوية تتمثل في الطـرق والنقـل والاتصـالات بأشكالها المختلفة وتـوافر المرافـق والخـدمات الصـحية والشبابية والخدمات الثقافية والإعلامية والأمنيـة، وكـذلك الخدمات التعليمية المتميزة التي انعكست على ارتفاع معـدل القراءة والكتابة وانخفـاض معـدل الأميـة وتزايـد نسـبة المدرسين إلى التلاميذ وانخفاض كثافة الفصول فـي جميـع المراحل. لكن هذه البنية الأساسية وهـذه الخـدمات تكلـف الدولة أموالاً باهظة وأعباء عديدة لا تحتـاج إلـى شـواهد للتدليل على ذلك ، تلك التكلفة التـي لا تتناسـب وعائـدها التنموى.

وعلى الجانب الآخر، تتعدد جوانب القصور لكن أهمها هو محدودية قطاع الزراعة في التنمية بسبب الخلل الواضح في هيكل قوة العمل، حيث انعدام نسـبة العـاملين بقطـاع الزراعة تقريباً (والتي تبلغ ٣,٦ % من قوة العمل) وارتفاع نسبة العاملين بالخدمات (٩٢%)، وكـذلك فـرص العمـل المتواضعة والمحدودة المتوقـع أن توفرهـا المشـروعات الاستثمارية بالمحافظة والتي تقدر بنحـو ١١٨٩١ فرصـة عمل والتي لا تذكر إذا ما قورنت بالآمال المنعقدة على هذه

المحافظة في توفير فرص العمل. والملفت للنظر في هذه الناحية هو ارتفاع معدلات البطالة ووجود مؤشرات لظهور الفقر والفقر المدقع بين مئات الأسر بهذا المجتمع. ومن الجدير بالذكر أن نسبة المتعطلين عن العمل تبلغ ٣١,٢% من إجمالي قوة العمل، وتبلغ هذه النسبة ٣٩,٥% من إجمالي الإناث وذلك عام ١٩٩٥، وهي الأعلى على المستوى القومي. وكل هذه الدلائل تثير تساؤلاً مهما يتعلق بمردود التنمية وعائدها خلال الأربعين عاما الماضية في هذه المحافظة التي يتردد أنها واعدة بالمجتمع المصري عموماً.

ثالثا: فيما يتعلق برؤية المبحوثين لمدى توافر المقومات الاقتصادية للتنمية بمجتمع البحث ، خلصت الدراسة إلى أن هناك دلائل ومؤشرات عديدة تكشف عن ضعف الكيان الاقتصادي بالمجتمع وبالتالي عدم توافر الجانب الأكبر من المقومات الاقتصادية. ويمكن تلخيص أهم هذه المؤشرات في النقاط التالية:

١-ضيق مساحة الأرض الزراعية المتاحة للوافدين إلى المجتمع، حيث اتفقت نسبة كبيرة منهم بلغت ٦٩,٦

% على أنها ترغب، بل وتستطيع زراعة مساحة أكبـر من الأرض الزراعية.

٢-عدم جودة الأرض الزراعية الخصبة وارتفـاع التكاليف الاقتصادية لاستصلاحها، حيث أشارت نسـبة ٧٥،٩% إلى أن الأرض تحتاج إلى مجهـود وأمـوال كبيرة لاستصلاحها.

٣-نقص المياه وجود العديد من المشكلات فـي الـري بسبب طبيعة الأرض (ملوحـة الأرض وعدم خصـوبتها)، وعدم توافر أساليب حديثة للرى.

٤-حاجة الأرض إلى نظام خاص للتسميد، وذلك بسبب طبيعة الأرض وعدم خصوبتها، بجانب وجود مشكلات فـي التسميد كارتفاع أسعار الأسمدة وعدم توافرها أحيانـا فـي بعض المناطق.

٥-التقيد بزراعة محاصيل محددة بسـبب قلـة الميـاه وبسب طبيعة الأرض، وكذلك بسبب آليات العرض والطلب ومشكلات التسويق.

٦-وجود مشكلات في تسويق المنتجات خارج الـوادي الجديد لبعد المسافة وعزلة المنطقة ونقـص وسـائل النقـل السريع.

رابعاً: فيما يتعلق برؤيـة المبحـوثين لمـدى تـوافر المقومات الاجتماعية للتنمية بمجتمـع البحـث ، خلصـت الدراسة إلى أن اتجاهات المبحوثين كانت إيجابية في العديـد من هذه المقومات، وإن كانت هناك بعض جوانب القصـور في عدد من هذه المقومات. ومن أهم المقومات الاجتماعيـة التي أجمعـت عليهـا آراء المبحـوثين وأيـدتها البيانـات الإحصائية ما يلي:

١-توافر المؤسسات والخدمات التعليمية وتميـز هـذه الخدمات في عدد من الخصائص مما انعكس على الاستيعاب الكامل لأبناء الوافدين وأبناء السكان الأصليين في المـدارس وعدم وجود مشكلات في التعليم.

٢-قوة العلاقات الاجتماعيـة وسـيادة روح المجتمـع المحلي واتساع دائرة هذه العلاقات لتشمل الجيرة والعمل معا وحسن وقوة علاقات الأسر مع الجيران مما أسهم في تحقيق الانسجام والتوافق الاجتماعي بين النسبة الأكبر مـن أفـراد

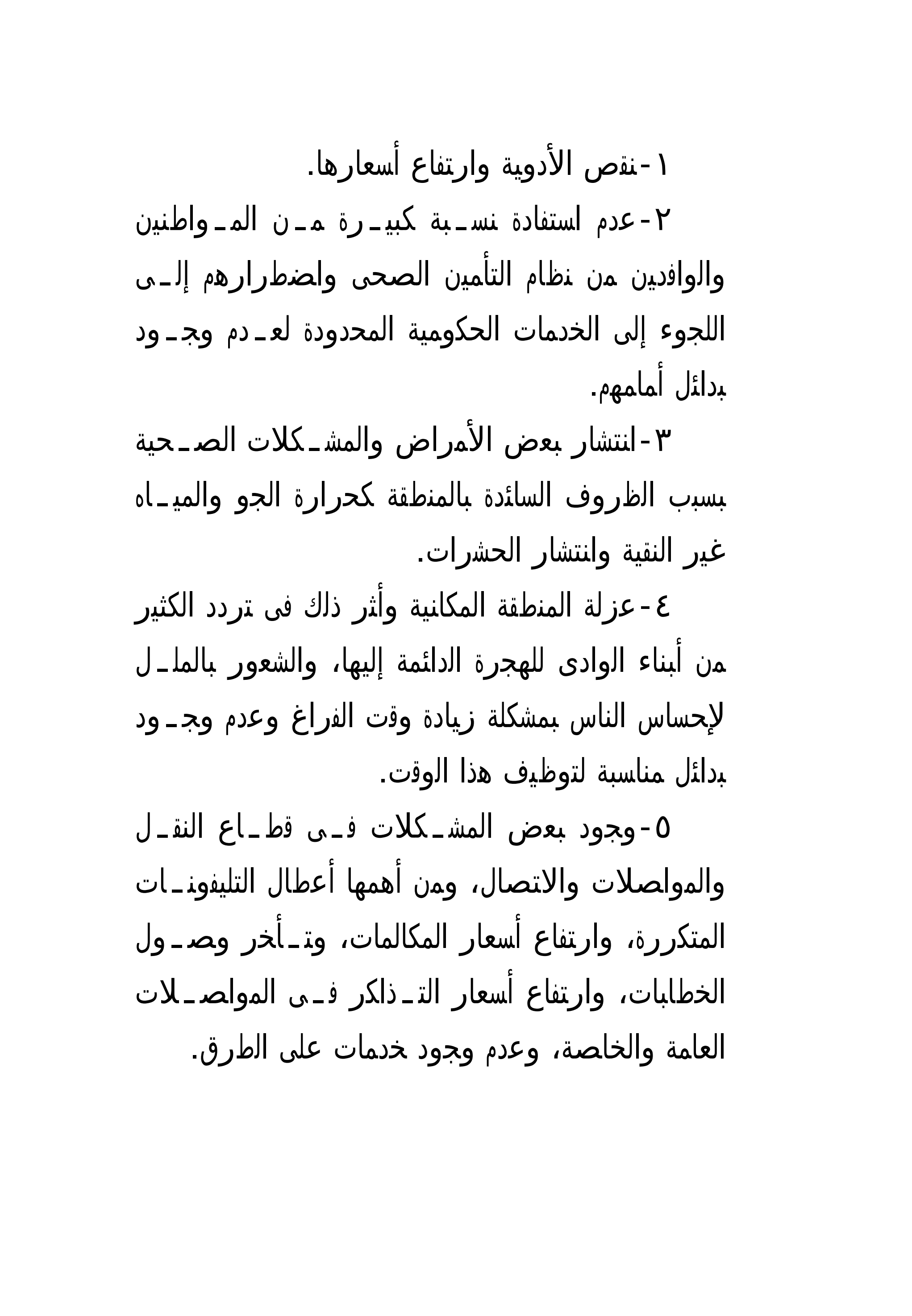
الجيرة وعدم وجود خلافات في مجتمـع البحـث، وكـذلك انسجام معظم المبحوثين مع زملاء العمل.

٣-وضوح روح التعاون والتكافل الاجتمـاعي، حيـث تزداد أهمية الجهود الأهلية وجهود أهل الخيـر فـي تقـديم العون والمساعدة في أوقات الشدة.

٤-وضوح صور المشاركة الشعبية وازدياد أهميتها في برامج التنمية بمجتمع الدراسة، حيث اقتناع معظم المبحوثين بأهمية التضافر بين الجهود الأهلية والحكومية بل واسـتعداد نسبة عالية منهم للمشاركة بالمال والمجهود والعمل والـرأي في هذه البرامج.

٥-اتجاهات المبحوثين فـي معظمهـا إيجابيـة تجـاه التغيرات التي تحدث في المجتمع (فهي في رأيهم تغييـرات للأحسن)، وكذلك وجود درجات عالية مـن الرضـا لـدى المبحوثين عن العمل والدخل والناس وتشـجيعهم لأسـرهم وأقاربهم وكل من يأخذ رأيهم للهجرة إلى مجتمع الدراسة.

ومع ذلك، فقد كشفت الدراسة عن دلائـل ومؤشـرات لوجود جوانب قصور في بعض هذه المقومات لعل أهمها ما يلي:



١-نقص الأدوية وارتفاع أسعارها.

٢-عدم استفادة نسبة كبيرة من المواطنين والوافدين من نظام التأمين الصحى واضطرارهم إلى اللجوء إلى الخدمات الحكومية المحدودة لعدم وجود بدائل أمامهم.

٣-انتشار بعض الأمراض والمشكلات الصحية بسبب الظروف السائدة بالمنطقة كحرارة الجو والمياه غير النقية وانتشار الحشرات.

٤-عزلة المنطقة المكانية وأثر ذلك فى تردد الكثير من أبناء الوادى للهجرة الدائمة إليها، والشعور بالملل لإحساس الناس بمشكلة زيادة وقت الفراغ وعدم وجود بدائل مناسبة لتوظيف هذا الوقت.

٥-وجود بعض المشكلات فى قطاع النقل والمواصلات والاتصال، ومن أهمها أعطال التليفونات المتكررة، وارتفاع أسعار المكالمات، وتأخر وصول الخطابات، وارتفاع أسعار التذاكر فى المواصلات العامة والخاصة، وعدم وجود خدمات على الطرق.

خامساً: فيما يتعلق بالفروق والاختلافات النسـبية بـين عينات البحث الفرعية (الواحات الخارجة، والواحات الداخلة، والفرافرة) فقد انتهت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

١-كشفت الدراسة عن فروق واختلافات نسـبية بـين عينات البحث في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث تبين أن المبحوثين في الواحات الخارجة يتصفون بطول فترة إقامتهم بالمجتمع (أكثر من ٦ سنوات) وأن النسـبة الأكبـر منهم ينتمون إلى أصول حضرية ويعمل معظمهم في مهـن غير زراعية (٧٧,٣% منهم). أما المبحوثون في الفرافـرة، فإنهم يتصفون بقصر فترة إقامتهم بالمجتمع ونصفهم كـانوا مزارعين ولكنهم يتميزون بارتفاع مستوى التعليم. وينتهـى المبحوثون في الواحات الداخلة إلى أصول ريفية (٩٠,٩%) ومعظمهم يعمل بالزراعة كمهنة رئيسية.

٢-توجد فروق طفيفة وغيـر ملحوظـة فـي رؤيـة المبحوثين للمقومات الاجتماعية للتنمية بمجتمع البحث، وذلك يرجع إلى أن المبحوثين عموما كانوا أكثـر وضـوحاً فـى الاتفاق على أهمية هذه الاعتبارات دون فروق ملموسة. ومع ذلك، فإن المبحوثين المقيمين بالواحات الخارجة كـانوا هـم

الأكثر تأييداً لوجود مشكلات صحية، حيث قـررت النسـبة الأكبر منهم ذلك وبلغت هذه النسبة ٧٧,٨% بالنسبة للـذين أشاروا إلى عدم توافر الأدوية. في حين أن هذه النسبة بلغت ٩٢,١% لأولئك الذين أجمعوا على وجود أمـراض محـددة تختص بالمنطقة. أما المبحوثون المقيمون في الفرافرة فقـد كانوا أكثر اهتماماً بمشكلات العزلة المكانية وبعـد المسـافة وزيادة حجم وقت الفراغ ، حيث بلغت نسبة من أشاروا إلى ذلك ٩٣,٦%، ٨٣,٣%، ٩٠,٨% من إجمالي عـددهم فـي العينة على التوالي.

والملفت للنظر أيضـا أن المبحـوثين فـي الفرافـرة يتصفون بدرجة أعلى من عدم الرضا عن الـدخل والنـاس والعمل، وقررت نسبة ٥٢,٤% منهم بأنهم لا يشعرون بـأي تغيير في المجتمع. أما المبحوثون في الواحات الداخلة، فإنهم يتصفون في معظم الأحوال باتجاهات محايدة ما بين التأييـد والرفض تجاه معظم هذه القضـايا. لكـن أهـم مـا يميـز المبحوثين في هذه العينة أنهم الأقل تأييداً للمشكلات الزراعية عموما وأهمها ضيق مساحة الأرض وعدم خصوبتها وندرة المياه.

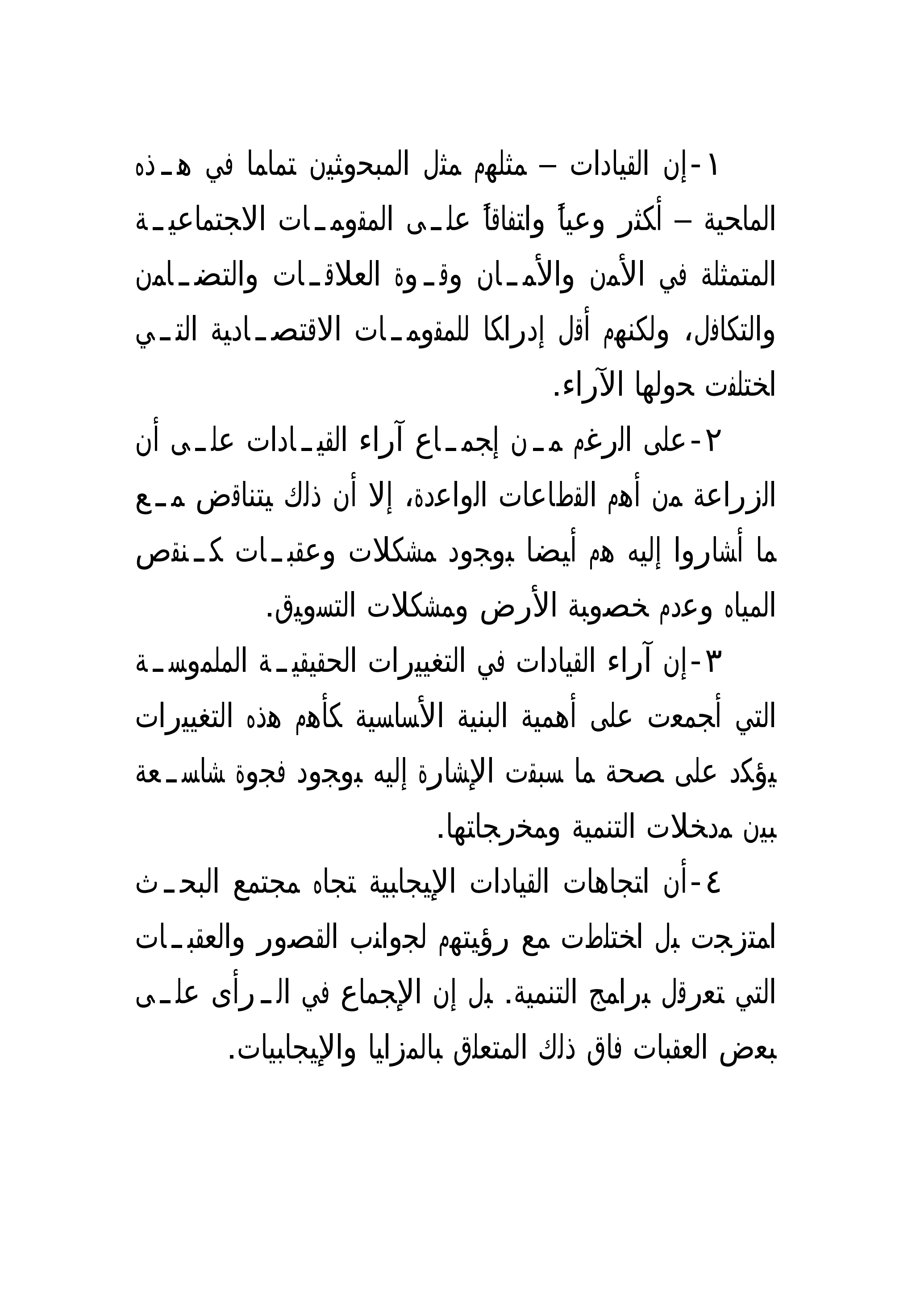
وترجع هذه الاختلافات إلى عاملين أساسيين :

العامل الأول: درجـة الاتصـال الثقـافي والانـدماج الاجتماعي بين الوادي الجديد والوادي القديم والتـي تتـأثر بالقرب المكاني والجغرافي. ولهذا السبب تراجعـت أهميـة مهنة الزراعة وتزايدت أهمية الأنشطة التجارية والإدارية في الواحات الخارجة التي هي أكثر المناطق قربـاً إلـى وادي النيل (أسيوط تحديداً) وأكثر اندماجا فـي ثقافتـه. والعكـس صحيح في الفرافرة التي هي أكثر المناطق بعداً وعزلة مـن الناحية المكانية والاجتماعية مما انعكس على آرائهـم فـي مستوى التنمية بالمجتمع وطبيعة التغيير الذي طرأ عليه.

العامل الثاني: طول فترة الإقامـة بـالمجتمع وقـدرة المبحوثين على تحقيق التكيف والتوافق الاجتماعي، مما جعل المبحوثين في الواحات الخارجة – الذين هم من المهـاجرين القدامى – الأفضل في هذه الناحية حيـث تحقيـق التوافـق الكامل، على عكس المبحوثين في الفرافرة الذين ما يزالـون يتعثرون في هذا التكيف مما انعكس سلبا على درجة رضاهم المتدنية عن المجتمع والناس والدخل والعمل.

٣- أما بالنسبة للفروق والاختلافات في رؤية المبحوثين للمقومات الاقتصادية، فإن كل المؤشـرات تـدلل علـى أن المبحوثين في الواحات الخارجة عموما، يلي ذلك المبحوثين في الفرافرة، هم الأكثر تأييداً لوجـود مشـكلات اقتصـادية تمثلت في عدم خصوبة الأرض، ندرة المياه، ارتفاع أسـعار المدخلات الزراعية ووجود مشكلات في التسويـق. وربمـا يرجع ذلك إلى نفس الأسباب السابقة والتي أثرت سـلبا فـي تراجع أهمية الزراعة عموما.

سادسا: فيما يتعلق برؤية القيادات لمقومات التنمية ، فقد تبين أن اتجاهات القيادات في ظاهرها إيجابية نحـو بـرامج التنمية بمجتمع الدراسة وعلى الأخص في إجماعهـا علـى صحة القول بأن محافظة الوادي الجديد منطقة واعدة للتنمية، حيث وافقت كل القيادات على هذا الرأى، وذلك يرجع فـي رأى الباحث إلى تحمسهم لموطنهم الأصلي وليس من بـاب التقييم العلمي والموضوعي. ولكن التحليل الموضوعي لآراء هذه القيادات حول القضايا التفصيلية يكشف عـن جوانـب ضعف وقصور عديدة في توافر المقومات الأساسية للتنمية . ومن أهم المؤشرات على ذلك:

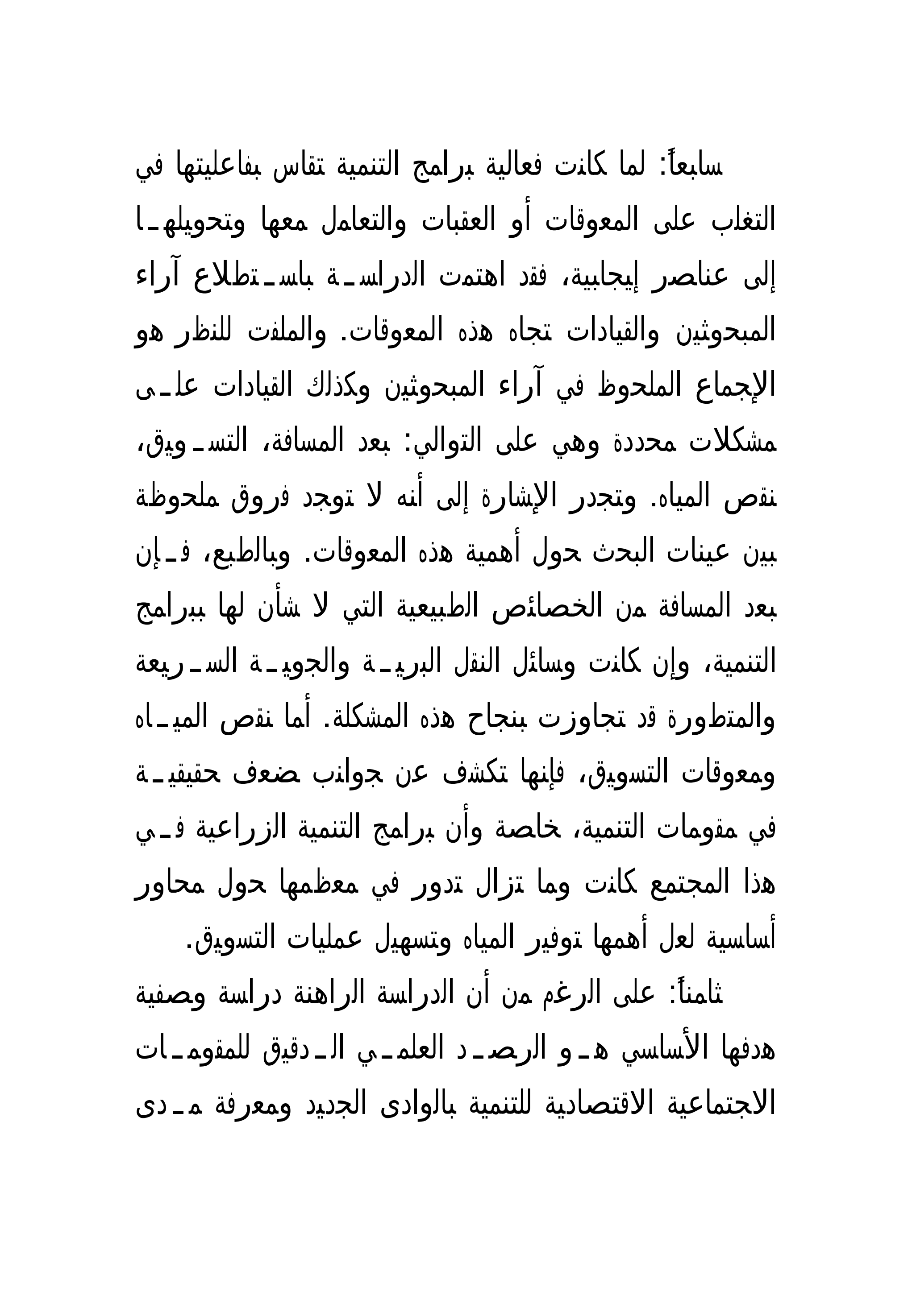


١-إن القيادات – مثلهم مثل المبحوثين تماما في هذه الناحية – أكثر وعياً واتفاقاً على المقومات الاجتماعية المتمثلة في الأمن والأمان وقوة العلاقات والتضامن والتكافل، ولكنهم أقل إدراكا للمقومات الاقتصادية التي اختلفت حولها الآراء.

٢-على الرغم من إجماع آراء القيادات على أن الزراعة من أهم القطاعات الواعدة، إلا أن ذلك يتناقض مع ما أشاروا إليه هم أيضا بوجود مشكلات وعقبات كنقص المياه وعدم خصوبة الأرض ومشكلات التسويق.

٣-إن آراء القيادات في التغييرات الحقيقية الملموسة التي أجمعت على أهمية البنية الأساسية كأهم هذه التغييرات يؤكد على صحة ما سبقت الإشارة إليه بوجود فجوة شاسعة بين مدخلات التنمية ومخرجاتها.

٤-أن اتجاهات القيادات الإيجابية تجاه مجتمع البحث امتزجت بل اختلطت مع رؤيتهم لجوانب القصور والعقبات التي تعرقل برامج التنمية. بل إن الإجماع في الرأى على بعض العقبات فاق ذلك المتعلق بالمزايا والإيجابيات.



سابعاً: لما كانت فعالية برامج التنمية تقاس بفاعليتها في التغلب على المعوقات أو العقبات والتعامل معها وتحويلهـا إلى عناصر إيجابية، فقد اهتمت الدراسـة باسـتطلاع آراء المبحوثين والقيادات تجاه هذه المعوقات. والملفت للنظر هو الإجماع الملحوظ في آراء المبحوثين وكذلك القيادات علـى مشكلات محددة وهي على التوالي: بعد المسافة، التسـويق، نقص المياه. وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد فروق ملحوظة بين عينات البحث حول أهمية هذه المعوقات. وبالطبع، فـإن بعد المسافة من الخصائص الطبيعية التي لا شأن لها ببرامج التنمية، وإن كانت وسائل النقل البريـة والجويـة السـريعة والمتطورة قد تجاوزت بنجاح هذه المشكلة. أما نقص الميـاه ومعوقات التسويق، فإنها تكشف عن جوانب ضعف حقيقيـة في مقومات التنمية، خاصة وأن برامج التنمية الزراعية فـي هذا المجتمع كانت وما تزال تدور في معظمها حول محاور أساسية لعل أهمها توفير المياه وتسهيل عمليات التسويق.

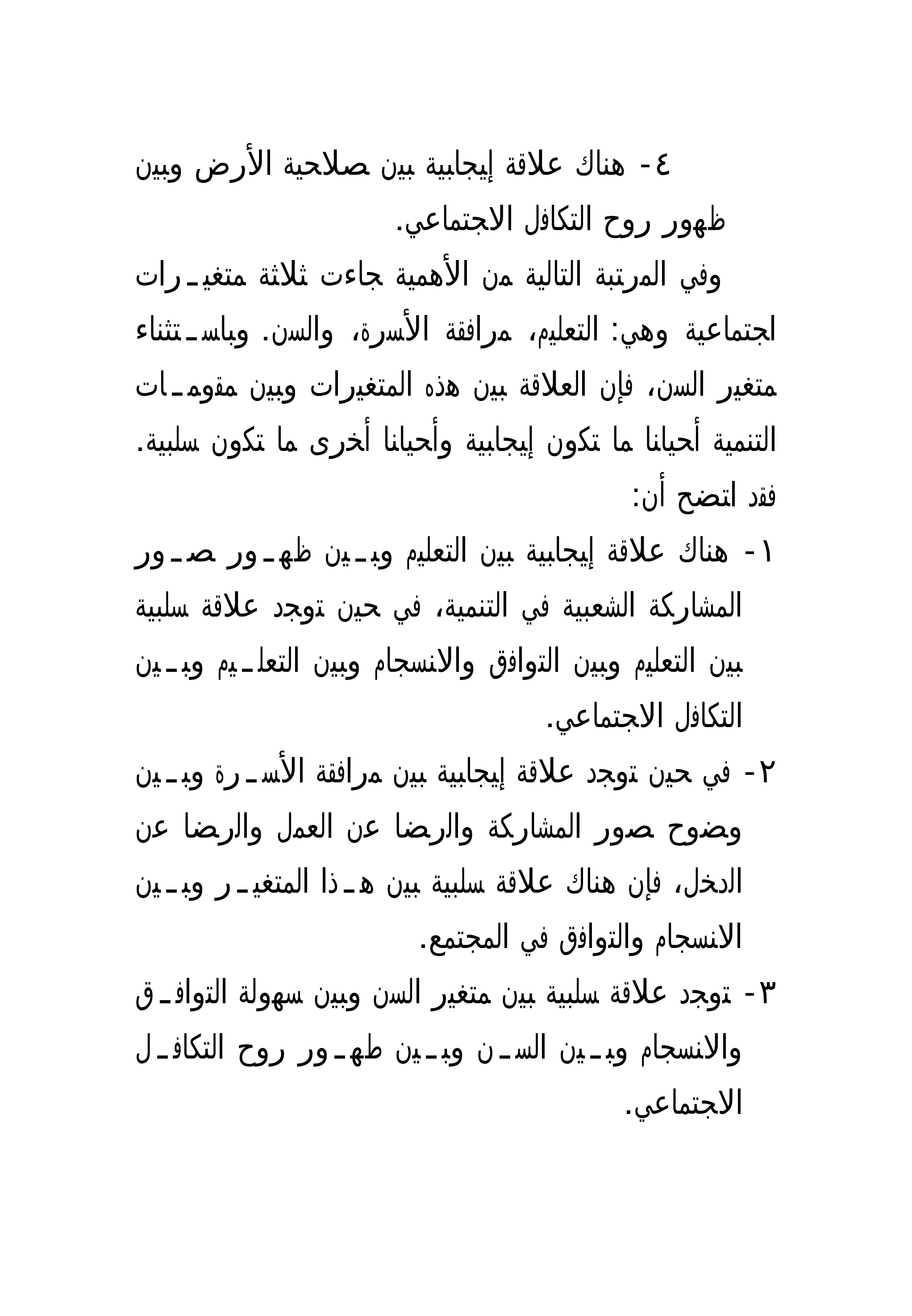
ثامناً: على الرغم من أن الدراسة الراهنة دراسة وصفية هدفها الأساسي هـو الرصـد العلمـي الـدقيق للمقومـات الاجتماعية الاقتصادية للتنمية بالوادى الجديد ومعرفة مـدى

توافر هذه المقومات، إلا أنها اجتهدت فـي تحديـد بعـض المتغيرات المفسرة لاتجاهات المبحوثين تجاه برامج التنميـة وعائدها وبعض مؤشراتها. وقد خلصت الدراسة إلى تزايـد الأهمية النسبية للمتغيرات الاقتصادية، حيـث كشـفت قـيم معامل الارتباط عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة بين هذه المتغيرات وبين عدد من مقومات التنمية . وقد تمثلت هـذه المتغيرات الاقتصادية في أربعة متغيرات هي على التوالي: طبيعة العمل، توافر المياه، حجم الحيازة، وصلاحية الأرض. حيث اتضح أن :-

١- هناك علاقة إيجابية ذات دلالة بـين طبيعـة العمل (دائم / مؤقت) وبين وضـوح صـور مشـاركة الأهالي في التنمية ورضا الناس عن الـدخل وظهـور روح التكافل بينهم.

٢- هناك علاقة إيجابية بين توافر الميـاه وبـين وضوح صور المشاركة الشعبية ورضـا النـاس عـن العمل وعن الدخل.

٣- هناك علاقة إيجابية بين حجم الحيـازة وبـين رضا الناس عن الدخل.



٤- هناك علاقة إيجابية بين صلاحية الأرض وبين ظهور روح التكافل الاجتماعي.

وفي المرتبة التالية من الأهمية جاءت ثلاثة متغيـرات اجتماعية وهي: التعليم، مرافقة الأسرة، والسن. وباسـتثناء متغير السن، فإن العلاقة بين هذه المتغيرات وبين مقومـات التنمية أحيانا ما تكون إيجابية وأحيانا أخرى ما تكون سلبية. فقد اتضح أن:

١- هناك علاقة إيجابية بين التعليم وبـين ظهـور صـور المشاركة الشعبية في التنمية، في حين توجد علاقة سلبية بين التعليم وبين التوافق والانسجام وبين التعلـيم وبـين التكافل الاجتماعي.

٢- في حين توجد علاقة إيجابية بين مرافقة الأسـرة وبـين وضوح صور المشاركة والرضا عن العمل والرضا عن الدخل، فإن هناك علاقة سلبية بين هـذا المتغيـر وبـين الانسجام والتوافق في المجتمع.

٣- توجد علاقة سلبية بين متغير السن وبين سهولة التوافـق والانسجام وبـين السـن وبـين طهـور روح التكافـل الاجتماعي.

وتقدم هذه النتائج الدليل القاطع على أهمية الاعتبارات الاقتصادية التي اتضح أن لها علاقة مباشرة بالعديد من مقومات التنمية، تلك الاعتبارات التي سبق وأن كشفت الدراسة عن وجود العديد من جوانب القصور فيها، مما يؤكد ضرورة إعطائها الأولوية خاصة وأنها تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية الحقيقية في أي مجتمع.

توصيات الدراسة

على ضوء النتائج العامة للدراسة، يمكن صياغة التوصيات في النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: كشفت الدراسة عن عدد من الشواهد الإحصائية والإمبيريقية التي تدلل على ضعف الأساس الاقتصادي للتنمية بالوادي الجديد، لكن المثير هو انعدام نسبة قوة العمل الزراعية تقريباً وهذا بدوره يدحض الافتراض بأن قطاع الزراعة يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل وتعظيم الاستثمارات الوطنية الزراعية. لهذا توصي الدراسة بما يلى:

١-مراجعة السياسات الاقتصادية عموما والسياسات الزراعية تحديداً، وذلك بصفة دورية لتحديد الثغرات

ونقاط الضعف التي تعرقل المشروعات الاستثمارية في قطاع الزراعة.

٢-إعادة النظر في الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الزراعة وتشجيع التكنولوجيا الموفرة لرأس المال والتي تتطلب تكثيف العمل وهو ما يتلاءم مع ظروفنا الاقتصادية.

٣-تشجيع الاستثمار في المشروعات الزراعية وتقديم التسهيلات والمزايا لهذا النوع من المشروعات، كذلك تشجيع أبناء المجتمع والوافدين على التعليم الزراعي ومنحهم الأولوية في الحصول على المساعدات والقروض والمنح لهم ولكل الراغبين في تنفيذ مشروعات استثمارية زراعية.

٤-توفير نماذج عملية تطبيقية للمشروعات الاستثمارية الزراعية الناجحة والمدروسة على أسس الجدوى الاقتصادية لتصبح دليلا إرشاديا لكل الراغبين في تنفيذ مثل هذه المشروعات.

ثانياً: انتهت الدراسة إلى نتيجة أخرى مثيرة ومخالفة لكل التوقعات وتتمثل في الزيادة العالية والملحوظة لنسبة

العاملين بقطاع الخدمات والإدارة المحلية على وجه التحديـد والتي تتجاوز ثلثي قوة العمل على الأقل. وبالطبع، فإن هـذا يتناقض مع الطبيعة الخاصة لهذا المجتمع الذي هو مجتمـع زراعي في الأساس، كما يتناقض وتوجهات الحكومـة نحـو إعادة هيكلة قوة العمل تجاه القطاعـات المنتجـة وتخفيـف الضغط عن قطاع الخدمات المتكدس والذي يعـاني بصـفة أساسية من مشكلة البطالة المقنعة. لهذا توصي الدراسة بمـا يلي:

١-اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف التوظيف بهذا القطاع، بـل وتحديد الأعداد الفعلية للعـاملين الذين يحتاج إليهم هـذا القطاع ومعرفة حجم فائض العمل به.

٢-تنفيذ برنامج تدريب تحويلي لكل الموظفين الذين يمكـن الاستغناء عنهم وخاصة أولئـك الـذين يكونـون أكثـر استعدادا لإعادة توزيعهم على القطاعات الإنتاجية بحيـث تكون الأولوية لقطاع الزراعة أو القطاعات المساندة لـه كالنقل والمواصلات.

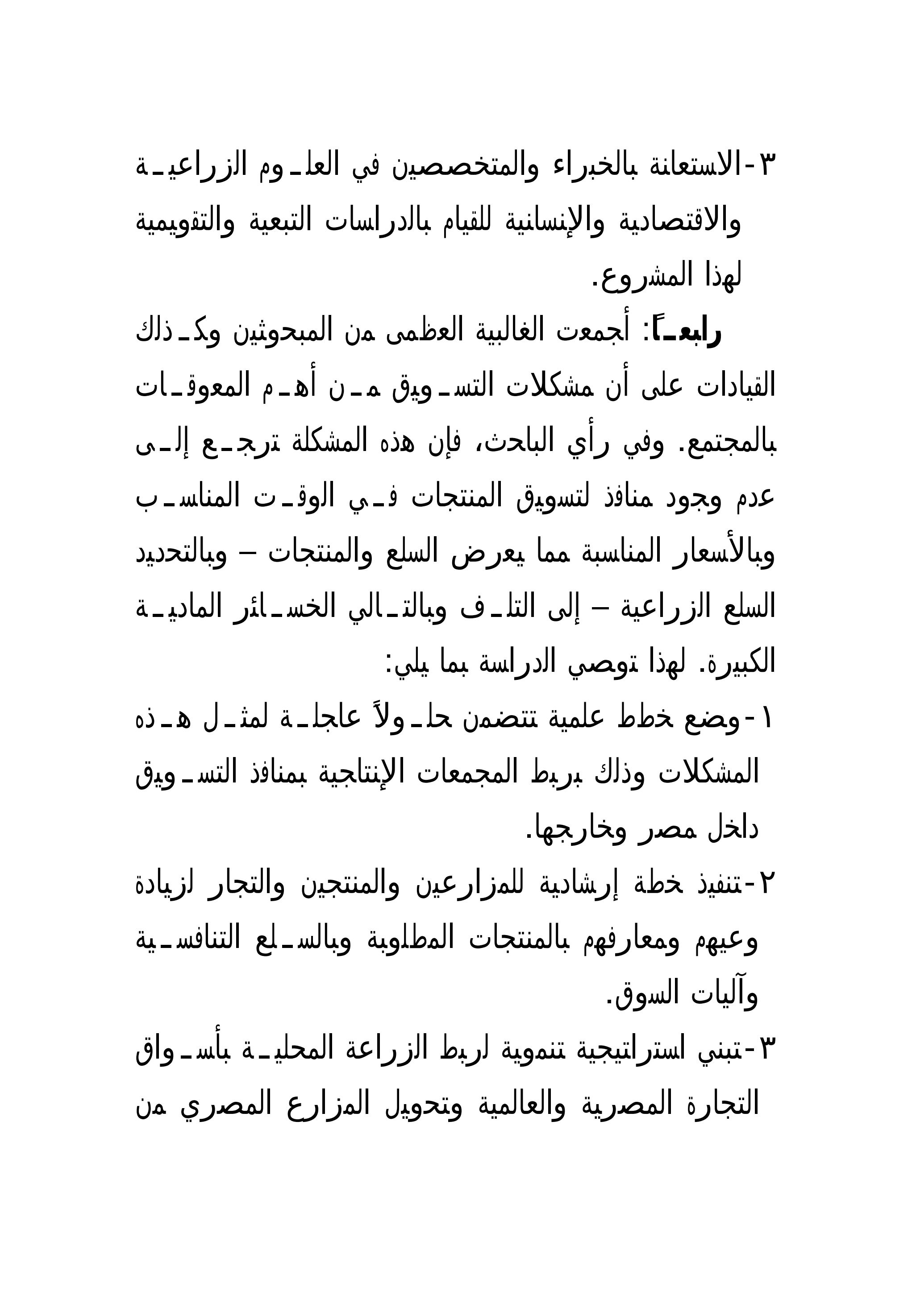
٣-تنفيذ سياسات وبرامج وقائية تمنع مـن اسـتمرار هـذه المشكلة مستقبلا لتشجيع الشباب للعمل في قطاع الزراعة

والمشروعات الاستثمارية الزراعية وترغيبهم في مثل هذه المشروعات أو كل ما له علاقة بالمشروعات والبرامج المحفزة للقطاع الخاص والمعززة لدوره في التنمية.

ثالثاً: إن مشروع التنمية بالوادي الجديد وما تضمنه من برامج وما أنفق عليه من أموال طائلة خلال الأربعين عاما الماضية ما كان لينفذ لو اقتصرت فئة المستفيدين منه على أبناء الوادي الجديد فقط أو لو انحصرت أهدافه في تقديم الخدمات لهذه الفئة القليلة. لقد كان من أهم أهداف هذا المشروع هو إعادة توزيع السكان والثروة والموارد إلى هذا المجتمع وإقامة حضارة جديدة موازية لحضارة وادي النيل. لهذا، توصي الدراسة بما يلي:

١-إعادة النظر في المعايير والمؤشرات والأساليب المستخدمة في تقييم هذا المشروع في ضوء هذا التوجه.

٢-مراجعة الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل التي يسعى هذا المشروع إلى تحقيقها.



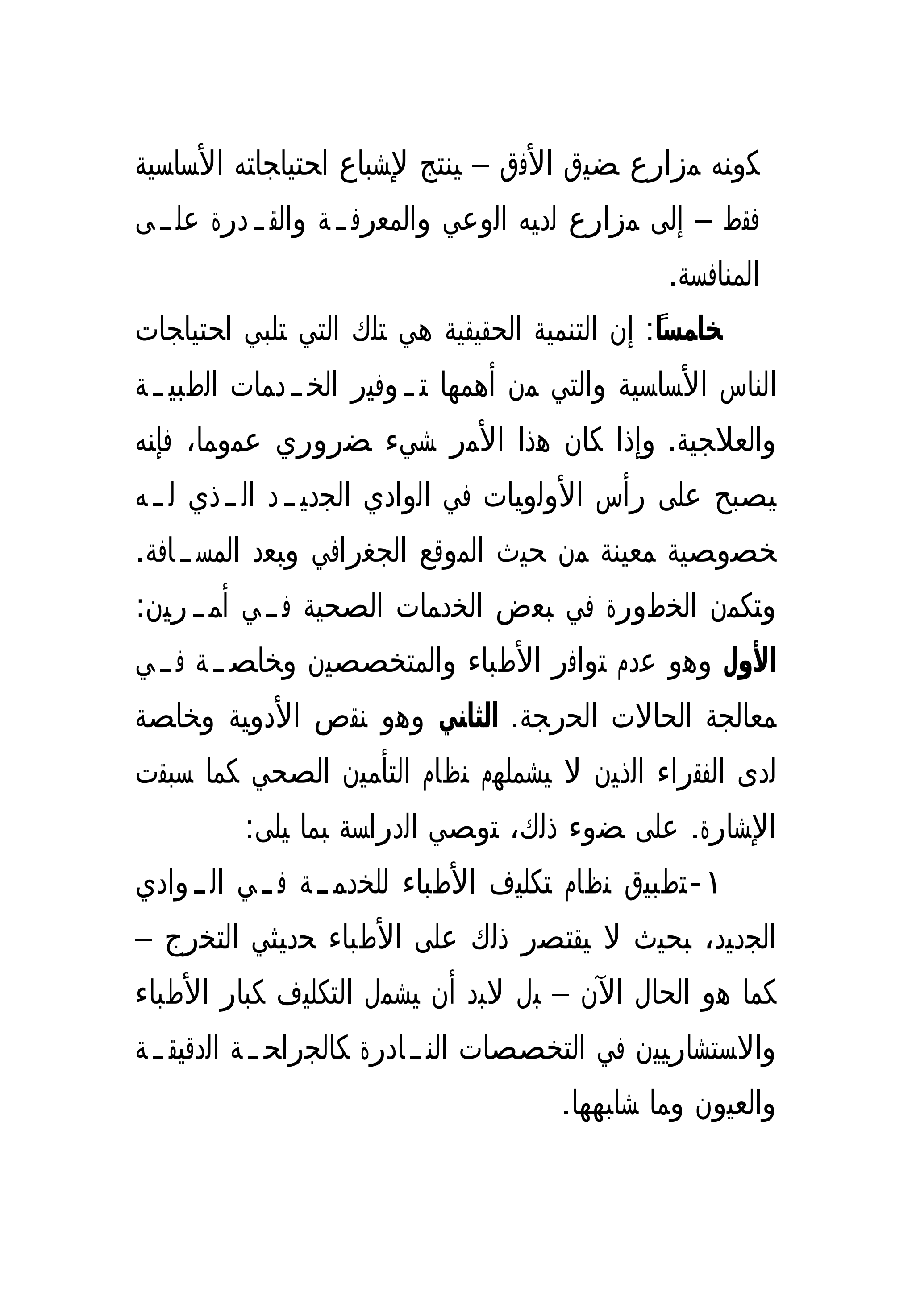
٣-الاستعانة بالخبراء والمتخصصين في العلـوم الزراعيـة والاقتصادية والإنسانية للقيام بالدراسات التبعية والتقويمية لهذا المشروع.

رابعـاً: أجمعت الغالبية العظمى من المبحوثين وكـذلك القيادات على أن مشكلات التسـويق مـن أهـم المعوقـات بالمجتمع. وفي رأي الباحث، فإن هذه المشكلة ترجـع إلـى عدم وجود منافذ لتسويق المنتجات فـي الوقـت المناسـب وبالأسعار المناسبة مما يعرض السلع والمنتجات – وبالتحديد السلع الزراعية – إلى التلـف وبالتـالي الخسـائر الماديـة الكبيرة. لهذا توصي الدراسة بما يلي:

١-وضع خطط علمية تتضمن حلـولاً عاجلـة لمثـل هـذه المشكلات وذلك بربط المجمعات الإنتاجية بمنافذ التسـويق داخل مصر وخارجها.

٢-تنفيذ خطة إرشادية للمزارعين والمنتجين والتجار لزيادة وعيهم ومعارفهم بالمنتجات المطلوبة وبالسـلع التنافسـية وآليات السوق.

٣-تبني استراتيجية تنموية لربط الزراعة المحليـة بأسـواق التجارة المصرية والعالمية وتحويل المزارع المصري من



كونه مزارع ضيق الأفق – ينتج لإشباع احتياجاته الأساسية فقط – إلى مزارع لديه الوعي والمعرفـة والقـدرة علـى المنافسة.

خامساً: إن التنمية الحقيقية هي تلك التي تلبي احتياجات الناس الأساسية والتي من أهمها تـوفير الخـدمات الطبيـة والعلاجية. وإذا كان هذا الأمر شيء ضروري عموما، فإنه يصبح على رأس الأولويات في الوادي الجديـد الـذي لـه خصوصية معينة من حيث الموقع الجغرافي وبعد المسـافة. وتكمن الخطورة في بعض الخدمات الصحية فـي أمـرين: **الأول** وهو عدم توافر الأطباء والمتخصصين وخاصـة فـي معالجة الحالات الحرجة. **الثاني** وهو نقص الأدوية وخاصة لدى الفقراء الذين لا يشملهم نظام التأمين الصحي كما سبقت الإشارة. على ضوء ذلك، توصي الدراسة بما يلى:

١-تطبيق نظام تكليف الأطباء للخدمـة فـي الـوادي الجديد، بحيث لا يقتصر ذلك على الأطباء حديثي التخرج – كما هو الحال الآن – بل لابد أن يشمل التكليف كبار الأطباء والاستشاريين في التخصصات النـادرة كالجراحـة الدقيقـة والعيون وما شابهها.

٢- ضرورة استثناء هذا المجتمع من النظام المعمول به للتأمين الصحي، بحيث يشمل كل الفئات من الفقراء قبل الأغنياء وحتى يمكن تحقيق الأمن والأمان الاجتماعي في المجتمع وتعظيم عناصر الجذب إلى هذه المنطقة.

سادساً: لما كانت الحركة السكانية بين المجتمع الأصلي والمجتمعات الجديدة تتأثر ببعض العوامل أهمها طبيعة الروابط والاتصالات بين هذه المجتمعات، لهذا توصي الدراسة بضرورة وضع خطط وبرامج لتحقيق هذا الهدف. وهناك بعض الأمثلة والنماذج التطبيقية التي بادرت بها بعض المؤسسات الأكاديمية كجامعة أسيوط التي تحرص على نقل اجتماعات مجالس الجامعة إلى فرعها بالوادي الجديد. لكن هذه المحاولات ينبغي تدعيمها من خلال:

١-المؤتمرات العلمية التي يمكن تنظيمها في هذه المنطقة لتحقيق التفاعل والاندماج بين صفوة المجتمع وصانعي القرار وعموم الناس بهذا المجتمع.

٢-المعارض المحلية والقومية لزيادة الاحتكاك بين الناس في المجتمع الأصلي بالوادي الجديد واكتساب

معلومات ومعارف جديدة بجانب الدعاية للمجتمـع بطريقـة عملية.

سابعاً: يتصف المجتمع بالوادي الجديـد بخصوصـية المكان والموقع الجغرافي حيث البعد والعزلة المكانية وزيادة وقت الفراغ مع محدودية أساليب التـرويح . لـذلك ، فـإن المجتمع في حاجة ماسة إلى الاهتمام بالمنظمات والتنظيمات التي تساعد الناس على الاندماج فيه والتوافق والتكيف مـع جماعاته المختلفة بثقافته الخاصـة، تلـك المنظمـات التـي تعوضهم عن مجتمعاتهم الأصلية وروابطهم السابقة. لهـذا، توصي الدراسة بتفعيل دور المنظمات القائمة والتوسع فـي إنشاء المنظمات الأخـرى كالنقابـات والجمعيـات الأهليـة والنوادي ودور الترفيه المختلفة.

ثامناً: إن التنمية ليست حـدثا ارتجاليـا يـتم بشـكل عشوائي، بل إنها عملية مدروسة ينبغـي أن يشـترك فيهـا الخبراء والعلماء والمتخصصون. لهـذا توصـي الدراسـة بضرورة وجود خطة بحثية من قبل المؤسسات الأكاديميـة والمراكز البحثية لإجراء أبحـاث ودراسـات علميـة فـي المجالات التي تتعلق بمتطلبات التنمية الزراعيـة والتنميـة

الاجتماعية. كذلك لابد من الاهتمام بالجوانب الاجتماعية للتنمية والتي بدونها لن تتحقق التنمية المتواصلة بمعناها الحقيقي. مع الوضع فى الاعتبار أن هذه الأبحاث ينبغي أن تكون منظمة ويحكمها برنامج زمني.

تاسعاً: كشفت الدراسة عن أن هناك قصوراً من قبل وسائل الإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرية في تعريف الناس من المحافظات المجاورة بمجتمع الوادي الجديد وبمزاياه وبفرص النجاح القائمة والمتوقعة، حيث تبين أن مصادر المعرفة تتمثل أساساً في الأهل والأقارب أو أبناء البلد وهي كلها مصادر مهمة لكنها ليست كافية. لهذا توصي الدراسة بضرورة اتباع خطط إعلامية تشترك فيها كل وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، يكون هدفها تعبئة المجتمع والرأي العام نحو هذه المجتمعات على أن يشترط في هذه التعبئة وضع تصور للأهداف التي تسعى إليها وسائل الإعلام وتحويل تلك السياسات والأهداف إلى خطوات وإجراءات وهو ما يطلق عليه رجال الإعلام بالسلوك الاتصالى.

الهوامش والمراجع

١-السيد الحسيني، التنمية والتخلف "دراسـة تاريخيـة بنائية"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

٢-Barrow,C.,J., Developing the environment problems and management, Longman Scientific and Technical, ١٩٩٦.

٣-عبد المنعم شوقي، مشاركة المواطنين فـي التنميـة الريفية، مجلة تنمية المجتمع، يوليو/أغسطس، ١٩٧٨.

٤-إبراهيم العيسوي، انفجار سكاني أم أزمـة تنميـة، دراسة في قضايا السكان والتنميـة ومسـتقبل مصـر، دار المستقبل العرب، بيروت، ١٩٨٥.

٥-محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية فـي العالم الثالث، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

٦-نفس المرجع.

انظر أيضا: إبراهيم محرم، شروق، التنميـة الريفيـة مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

٧- Barrow ,C., J., Op. Cit,.

٨- السيد الحسينى، مرجع سابق.

٩- نفس المرجع.

١٠- عبدالباسط عبدالمعطى،

١١-Vandan, Talking about development, An Interview Project, the Research Foundation for Science Technology and Natural Resource Policy, India, ١٩٩٦.

١٢-Mourice Mollarl and P. , Spicker, Social Policy in Changing Society, Routledge, London, ١٩٩٨.

١٣-Stephen Gill and David Law, the Global political Economy, Perspectives, Problems and Policies, the John Hopkins University Press, ١٩٩٣.

١٤-أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، مدخل إلى دراسة إدارة التنمية فـي دول الجزيـرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٨٢.

١٥-مريم مصطفى وآخرون، التنمية ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٢.

١٦-السيد الحسيني، مرجع سابق.

١٧-مريم مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية فـي الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١.

انظر أيضاً: محمـد أحمـد بيـومي، علـم الاجتمـاع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٠

١٨-محمد الجوهري، الاقتصاد والمجتمع فـي العـالم الثالث، دار المعارف، القاهرة / ١٩٨٢.

١٩- Development Assistance Committee , Measuring.
Development Progress , A Working Set of Core Indicators, Organization for Economic Co - Operation and Development, UN., ١٩٩٩.

انظر أيضا: Michael Roesmer and Goseph Storn , Cases in Economic Development Projects, Policies and Strategies , Bulter Worthies, London, ١٩٨١

٢٠-عبد الباسط عبد المعطي، مرجع سابق.

٢١-خلاف خاف خلاف، برامج التنمية وتحول القريـة إلى التبعية، مجلة كلية. الآداب والعلوم الإنسـانية، إصـدار خاص، المنيا، ١٩٩٤.

٢٢-أحمد حسن إبراهيم، التكيـف الهيكلـي والتنميـة البشرية، في: أحمد زايد وسامية الخشاب (تحرير) سياسات التكيف الهيكلي في مصر، الأبعاد الاجتماعية، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

٢٣- عبد ا محمد عبد الرحمن ومريم أحمد مصطفى ، التنمية بين النظرية والتطبيـق، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٢٤-عادل مختار الهواري، التنميـة الاقتصـادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٢٥-عبد المنعم شوقي، مرجع سابق.

٢٦-نفس المرجع.

٢٧-عبد ا محمد عبد الرحمن ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق.

٢٨- Rhoda, R., Rural development and Urban Migration, in; International Migration Review , Vol. ١٧, No. ١, ١٩٨٣.

٢٩-Pertes, A., and Beuton ,L., Industrial Development and Labor Absorption, in;

Population and Development Review, Vol. ١٠, No. ٤, ١٩٨٤.

أنظـر أيضـاً: Michael Todaro, Economic Development in the Third World, Longman, N.Y , ١٩٨١.

٣٠-باهر شوقي، توشكي "قراءة في الأبعاد الاجتماعية" في: أحمد رشيد وآخرون (تحرير محمد رئيـف وصـلاح زرنوقة) المشاركة في التنمية: نمـوذج المشـروع القـومي لتنمية جنوب الوادي رقم ٨، مركز دراسات وبحوث الـدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة، ١٩٩٧.

٣١-عمرو علي الخربوطلي واشـرف صـبحي عبـد العاطي، توشكي بين الحلم والحقيقة، مدخل مصـر للقـرن الحادي والعشرين، دار ومكتبة الإسراء، القاهرة، ١٩٩٨.

٣٢- ثروت اسحق عبـد المالـك، دور الخصـائص السكانية والاعتبارات الثقافية في تشكيل بنية المدن الجديـدة، الملخصات السوسيولوجية، ص٥٨٨.

٣٣- صفاء إبراهيم الفولي، معوقـات التـوطين فـي المجتمعات الجديدة، دراسة اجتماعية ميدانيـة، الملخصـات السوسيولوجية، ص٥٩٢-٥٩٣.

أنظر أيضاً:

-عبد الرؤوف أحمد محمد الضـبع ، المـدن الجديـدة وإشباعها لاحتياجات السكان، دراسة ميدانية على مدينة ١٥ مايو، الملخصات السوسيولوجية، ص ص٥٩٣-٥٩٤.

- وفاء فهيم مرقس، الأبعاد الاجتماعية لسياسة إنشـاء المدن الجديدة في مصر، دراسة سوسيولوجية تقويمية لمدينة السادس مـن أكتـوبر، الملخصـات السوسـيولوجية، ص ص٥٩٩-٦٠١.

٣٤- Jorge Balan, Why People Move, the Unesco Press, France, ١٩٨١.

٣٥- علي عبد العال خليفـة، المـردود الاقتصـادي والاجتماعي للمشروع (تصور أولي) فـي: أحمـد رشـيد وآخرون، مرجع سابق.

أنظر أيضاً: ثروت محمد شـلبي، توشـكي اقتصـاديا سياسيا واجتماعيا، إيجابيات – سلبيات، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ١٩٩٩.

٣٦-السيد عليوة، نمط اتخاذ القـرارات الاسـتراتيجية والمشروع، في: أحمد رشيد وآخـرون، مرجع سابق.

أنظر أيضاً: عبد ا محمد عبد الرحمن ومـريم أحمـد مصطفى، مرجع سابق.

٣٧-أحمد أبو زيد (إشراف وتقديم) المجتمعـات الصحراوية وتحديات المستقبل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٩٦.

٣٨- أحمد زايد، مشـكلات البنـاء الاجتمـاعي فـي المشروع، في: أحمد رشيد وآخرون، مرجع سابق.

٣٩-إبراهيم محرم، شروق التنمية الريفية، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٩٧.

٤٠- عمرو علي الخربوطلي وأشرف صـبحي عبـد العاطي، مرجع سابق.

٤١-محمد الجوهرى، الاقتصاد والمجتمع فـي العـالم الثالث، مرجع سابق.

انظـــر أيضـــاً: Warren Robinson, (ed.) Population and Development Planning, the Population Council, N.Y., ١٩٧٥

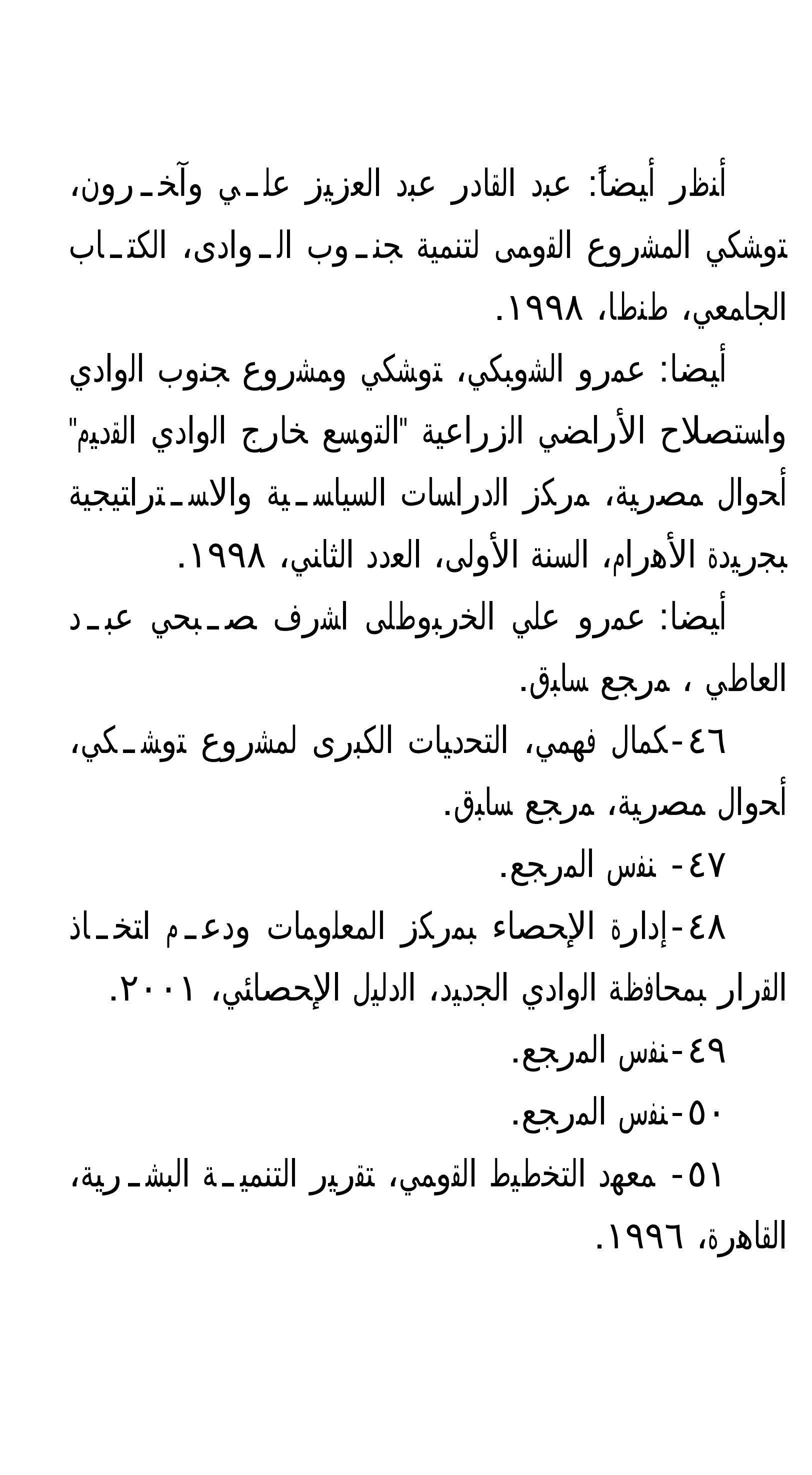
٤٢-إبراهيم حلمي عبد الرحمن، بعض معالم الاقتصاد المصري في القرن ٢١، في: أسامة الباز (تحرير)، مصـر في القرن ٢١، الآمال والتحديات، مركز الأهـرام للترجمـة والنشـر، القاهرة، ١٩٩٦.

أنظر أيضاً: عمرو علي الخربوطلي واشرف صـبحي عبد العاطي، مرجع سابق.

٤٣- إبراهيم العيسوي، نظرة استراتيجية للتنمية فـي مصر، مع إشارة إلى تنمية المشروعات الصغيرة، المجلـة الاجتماعية القومية، المركز القـومي للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية، المجلد ٣٣، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٦.

٤٤- عمرو علي الخربوطلي واشرف صـبحي عبـد العاطي، مرجع سابق.

٤٥-عبد ا محمد عبد الرحمن ومريم أحمد مصطفى، مرجع سابق.



أنظر أيضاً: عبد القادر عبد العزيز علي وآخرون، توشكي المشروع القومى لتنمية جنوب الوادى، الكتاب الجامعي، طنطا، ١٩٩٨.

أيضا: عمرو الشوبكي، توشكي ومشروع جنوب الوادي واستصلاح الأراضي الزراعية "التوسع خارج الوادي القديم" أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام، السنة الأولى، العدد الثاني، ١٩٩٨.

أيضا: عمرو علي الخربوطلى اشرف صبحي عبد العاطي ، مرجع سابق.

٤٦-كمال فهمي، التحديات الكبرى لمشروع توشكي، أحوال مصرية، مرجع سابق.

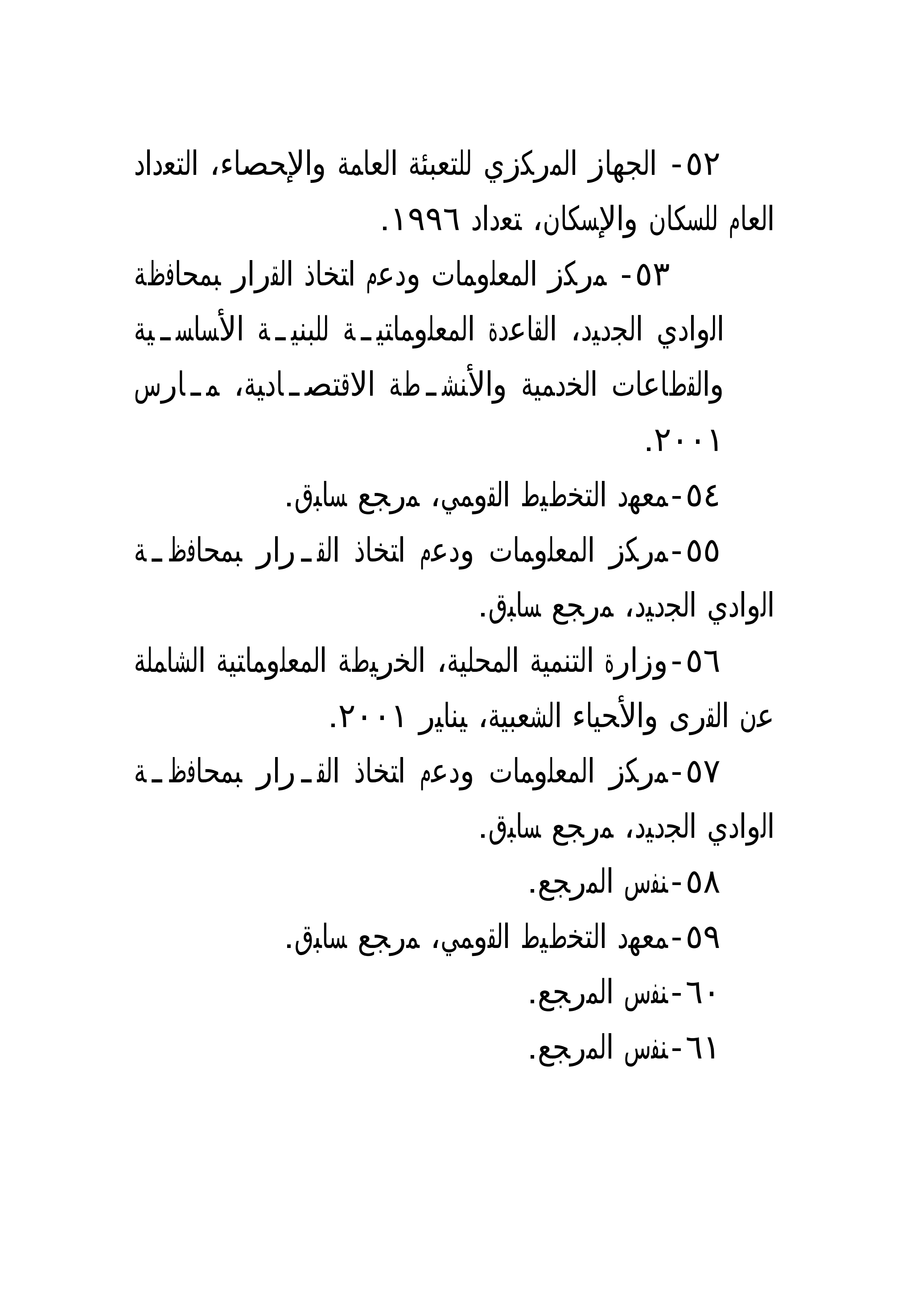
٤٧- نفس المرجع.

٤٨-إدارة الإحصاء بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الوادي الجديد، الدليل الإحصائي، ٢٠٠١.

٤٩-نفس المرجع.

٥٠-نفس المرجع.

٥١- معهد التخطيط القومي، تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ١٩٩٦.



٥٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان، تعداد ١٩٩٦.

٥٣- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الوادي الجديد، القاعدة المعلوماتيـة للبنيـة الأساسـية والقطاعات الخدمية والأنشـطة الاقتصـادية، مـارس ٢٠٠١.

٥٤-معهد التخطيط القومي، مرجع سابق.

٥٥-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القـرار بمحافظـة الوادي الجديد، مرجع سابق.

٥٦-وزارة التنمية المحلية، الخريطة المعلوماتية الشاملة عن القرى والأحياء الشعبية، يناير ٢٠٠١.

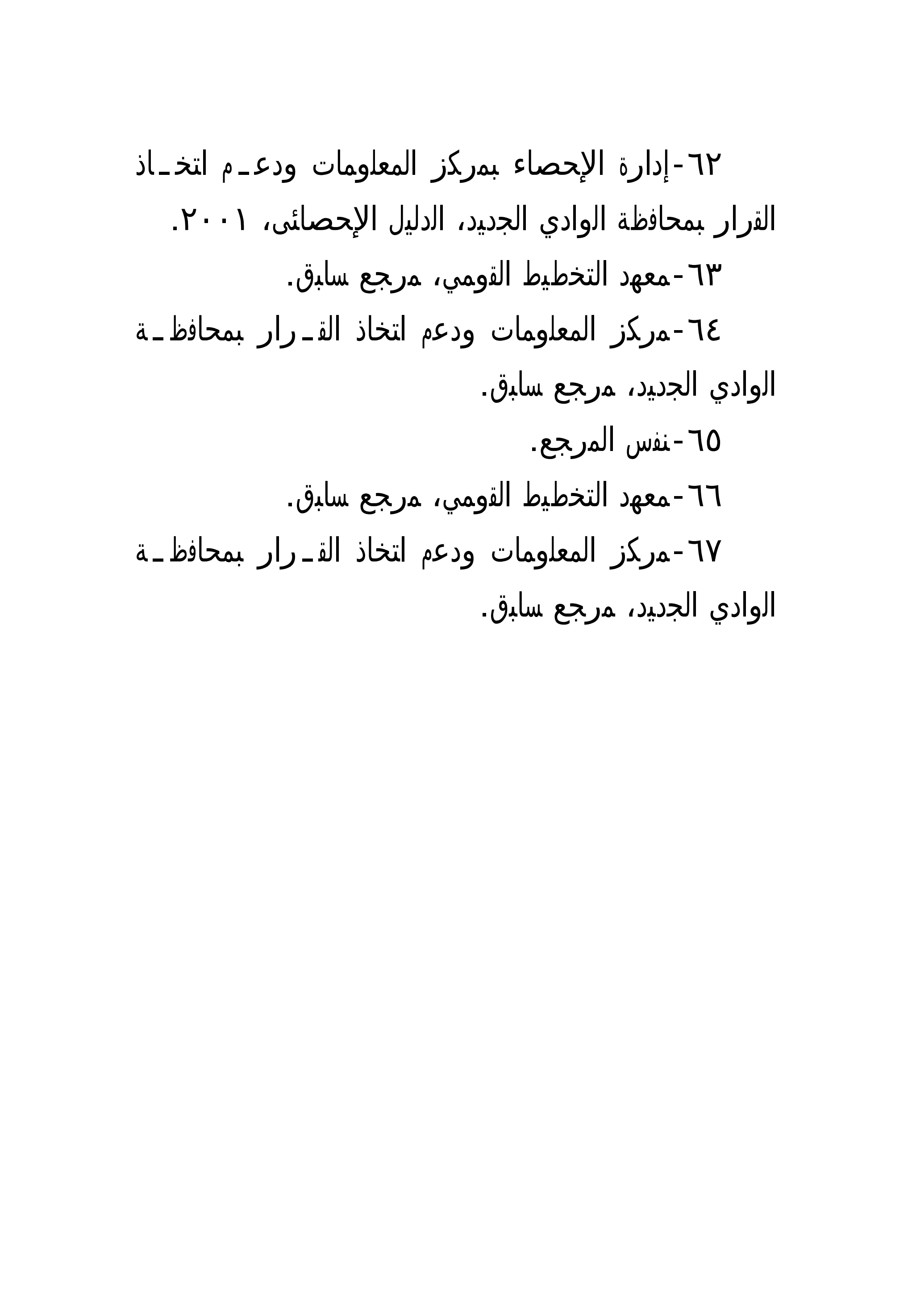
٥٧-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القـرار بمحافظـة الوادي الجديد، مرجع سابق.

٥٨-نفس المرجع.

٥٩-معهد التخطيط القومي، مرجع سابق.

٦٠-نفس المرجع.

٦١-نفس المرجع.



٦٢-إدارة الإحصاء بمركز المعلومات ودعـم اتخـاذ القرار بمحافظة الوادي الجديد، الدليل الإحصائى، ٢٠٠١.
٦٣-معهد التخطيط القومي، مرجع سابق.
٦٤-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القـرار بمحافظـة الوادي الجديد، مرجع سابق.
٦٥-نفس المرجع.
٦٦-معهد التخطيط القومي، مرجع سابق.
٦٧-مركز المعلومات ودعم اتخاذ القـرار بمحافظـة الوادي الجديد، مرجع سابق.

ملاحق البحث

جدول (١) توزيع المبحوثين وفقا للمحافظات التي قدموا منها

المحافظات	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
سوهاج	١٨	٣٢،٥	٣	٣،٤	٧٨	٥٢
أسيوط	٢٢	١٥،٣	١٥	١٧	٤٦	٣٠،٧
الدقهلية	٣٤	٢٣،٦	٠	٠	٠	٠
السويس	٠	٠	٠	٠	٢٠	١٣،٣
الوادي الجديد	١٥	١٠،٤	٦٩	٧٨،٤	٠	٠
كفر الشيخ	١٢	٨،٣	٠	٠	٠	٠
أسوان	٨	٥،٥	٠	٠	٢	١،٣
قنا	٥	٣،٥	١	١،١	٠	٠
المنيا	٦	٤،٢	٠	٠	٢	١،٣
محافظات أخرى	٢٤	١٦،٧	٠	٠	٢	١،٣
إجمالى	١٤٤	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول (٢) توزيع المبحوثين وفقا للموطن الأصلى

الموطن الأصلى	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
ريف	١١١	٧٧،٦	٨٠	٩٠،٩	٨٢	٥٤،٧
حضر	٣٣	١٢،٤	٨	٩،١	٦٨	٤٤،٣
إجمالي	١٤٤	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول (٣) توزيع المبحوثين وفقا لفئات العمر

فئات العمر	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من ٣٠ سنة	٣٥	٢٤،٣	٢١	٢٣،٩	٦	٤
٣٠-	٤٥	٣١،٢	٢٤	٢٧،٣	٢١	١٤
٤٠-	٣٨	٢٦،٤	٢٤	٢٧،٣	٣٤	٢٢،٧
٥٠ فأكثر	٢٦	٠	١٦	٠	٧٨	٥٢
غير مبين	٠	٠	١	١،١	١١	٧،٣
إجمالى	١٤٤	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول (٤) توزيع المبحوثين وفقا لمستوياتهم التعليمية

المستويات التعليمية	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أمى	٣٢	٢٢،٢	٢٢	٢٥	٦٧	٤٤،٧
يقرأ ويكتب	٣٥	٢٤،٣	١٨	٢٠،٤	٤٣	٢٨،٧
أقل من المتوسط	٢	١،٤	٣	٣،٤	٥	٣،٣
متوسط	٤٢	٢٩،٢	٧	٧،٩	١٩	١٢،٧
فوق المتوسط	٥	٣،٥	٩	١٠،٢	٤	٢،٧
جامعي	٢٤	١٦،٧	٩	١٠،٢	١٢	٨
غير مبين	٤	٢،٨	٢٠	٢٢،٧	٠	٠
إجمالى	١٤٤	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول (٥) توزيع المبحوثين وفقا لمدة الإقامة بمجتمع البحث

مدة الإقامة	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أقل من سنة	٨	٥،٥	٤	٤،٥	١	٠،٧
سنة -	١٩	١٣،٢	٨	٩،١	٣	٢
٣ سنوات-	٧٢	٥٠	١٧	١٩,٣	١٧	١١،٣
٦ سنوات فاكثر	٤٥	٣١،٢	٥٩	٦٧	١٢٩	٨٦
إجمالى	١٤٤	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول (٦) توزيع المبحوثين وفقا لعضوية المنظمات

المنظمات	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
جمعية زراعية	٨٧	٦٠،٤	٣٣	١٧،٥	٢٧	١٨
جمعية أهلية	٨	٥،٥	٣	٣،٤	٢٠	١٣،٣
مركز شباب	١٦	١١،١	١٧	١٩،٣	١٠	٦،٧
نقابة أو رابطة	١١	٧،٦	١٣	١٤،٨	٠	٠
حزب سياسي	٣	٢،١	٩	١٠،٢	٨٥	٥٦،٧
غير مبين	١٩	١٣،٢	١٣	١٤،٨	٨	٥،٣
إجمالى	١٤٤	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول (٧) توزيع المبحوثين وفقا للمهنة قبل الهجرة

توزيع المبحوثين	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
بدون عمل	١٨	١٢،٥	١٥	١٧	٤٣	٢٨،٧
عمال يومية	٤	٢،٨	٧	٧،٩	٥٢	٣٤،٧
عمال بالحكومة	٥	٣،٥	٦	٦،٨	١٣	٨،٧
مزارعون	٧٤	٥١،٤	٢١	٢٧،٣	٣٤	٢٢،٧
أعمال كتابية	٤	٢،٨	٠	٠	٣	٢
مهن تخصصية	٤	٢،٨	١	١،١	٠	٠

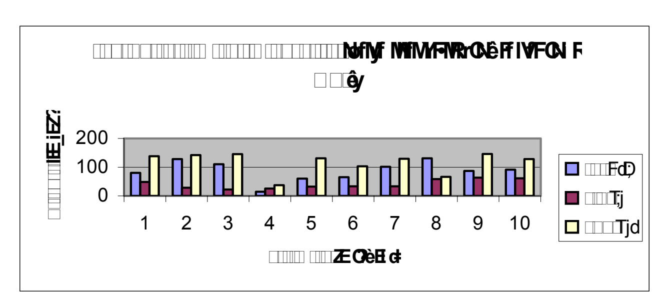
أصحاب حرف	١٨	١٢،٥	٤	٤،٥	5	٣،٣
غير مبين	١٧	٠	٣٤	٣٨،٦	٠	٠
إجمالي	١٤٤	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول (٨) توزيع المبحوثين وفقا للمهنة بعد الهجرة

توزيع المبحوثين	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
بدون عمل	١	٠،٧	١	١،١	٦	٤
عمال يومية	٠	٠	٨	٩،١	٨	٥،٣
عمال بالحكومة	٢	١،٤	٣	٣،٤	٢٣	١٥،٣
مزارعون	٩٨	٦٨،١	٥٢	٥٩،١	٦١	٤٠،٧
أعمال كتابية	١٤	٩،٧	١	١،١	١١	٧،٣
مهن تخصصية	١٠	٦،٩	١٥	١٧	١٢	٨
أصحاب حرف	١١	٧،٦	٢	٢،٣	٢٨	١٨،٧
غير مبين	٨	٥،٥	٦	٦،٨	١	٠،٧
إجمالى	١٤٤	١٠٠	٨٨	١٠٠	١٥٠	١٠٠

جدول (٩) توزيع المبحوثين المؤيدين لتوافر المقومات الاقتصادية للتنمية بمجتمع البحث

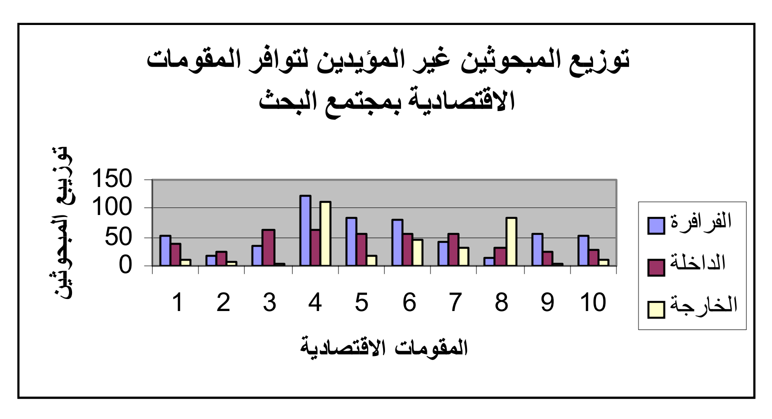
المقومات الاقتصادية	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مساحة الأرض	٨٠	٥٥،٥	٤٨	٥٤،٥	١٣٨	٩٢
توافر المياه	١٢٨	٨٨،٩	٢٨	٣١،٨	١٤٢	٩٤،٧
خصوبة الأرض	١١٠	٧٦،٤	٢٢	٢٥	١٤٥	٩٦،٧
زراعة محاصيل محددة	١٤	٩،٧	٢٥	٢٨،٤	٣٧	٢٤،٧
الحالة العملية	٦٠	٤١،٧	٣٢	٣٦،٤	١٣١	٨٧،٣
تزايد تكاليف الزراعة	٦٥	٤٥،١	٣٣	٣٧،٥	١٠٣	٦٨،٧
مشكلات في التسويق	١٠١	٧٠،١	٣٣	٣٧،٥	١٢٩	٨٦
الرضا عن العمل	١٣١	٩١	٥٨	٦٥،٩	٦٦	٤٤
الرضا عن الدخل	٨٧	٦٠،٤	٦٣	٧١،٦	١٤٦	٩٧،٣
الحصول على قروض	٩١	٦٣،٢	٦١	٦٩،٣	١٢٨	٨٥،٣



جدول (١٠) توزيع المبحوثين غير المؤيدين لتوافر المقومات الاقتصادية للتنمية بمجتمع البحث

المقومات الاقتصادية	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مساحة الأرض	٥٤	٣٧،٥	٤٠	٤٥،٤	١٢	٨
توافر المياه	١٦	١١،١	٢٦	٢٩،٥	٧	٤،٧
خصوبة الأرض	٣٤	٢٣،٦	٦٢	٧٠،٤	٥	٣،٣
زراعة محاصيل محددة	١٢٢	٨٤،٧	٦٣	٧١،٦	١١٣	٧٥،٣
الحالة العملية	٨٤	٥٨،٣	٥٦	٦٣،٦	١٩	١٢،٧
تزايد تكاليف الزراعة	٧٩	٥٤،٩	٥٥	٦٢،٥	٤٧	٣١،٣
مشكلات في التسويق	٤٣	٢٩،٩	٥٥	٦٢،٥	٣١	٢٠،٧

الرضا عن العمل	١٣	٩	٣٠	٣٤،١	٨٤	٥٦
الرضا عن الدخل	٥٧	٣٩،٦	٢٥	٢٨،٤	٤	٢،٧
الحصـــول علـــى قروض	٥٣	٣٦،٨	٢٧	٣٠،٧	١٢	٨

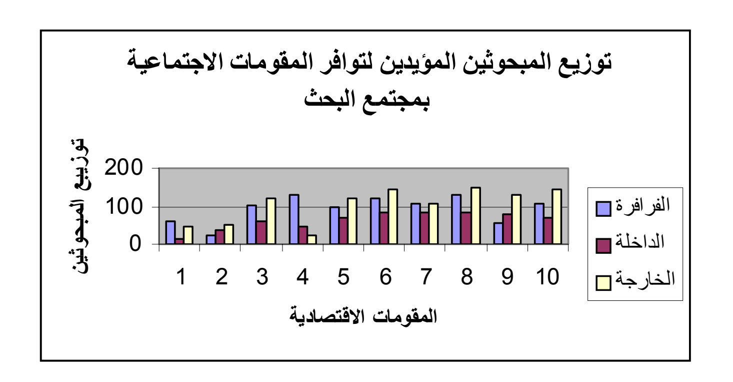


جدول (١١) توزيع المبحوثين المؤيدين

لتوافر المقومات الاجتماعية للتنمية بمجتمع البحث

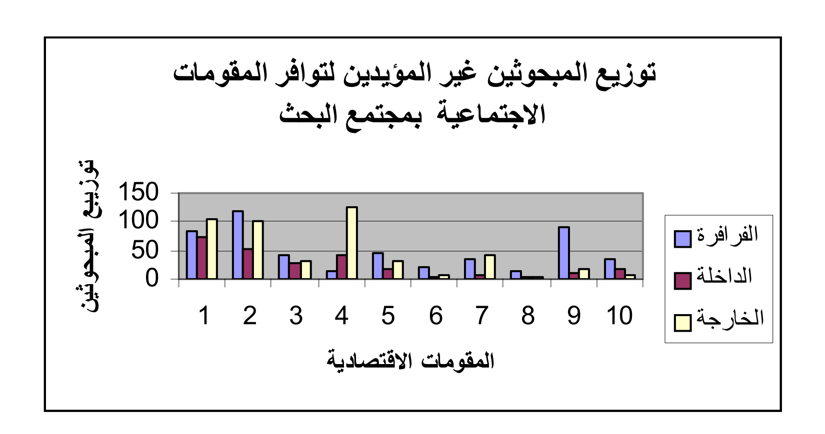
المقومات الاجتماعية	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
توافر خـدمات التعليم	٦٠	٤١،٧	١٥	١٧	٤٦	٣٠،٧
وجـود تـأمين صحي	٢٥	١٧،٤	٣٦	٤٠،٩	٤٩	٣٢،٧
الأمراض البيئية	١٠١	٧٠،١	٦٠	٦٨،٢	١٢٠	٨٠

العزلة المكانية	١٢٩	٨٩،٦	٤٦	٥٢،٣	٢٤	١٦
التوافـــــــق والانسجام	١٠٠	٦٩،٤	٧١	٨٠،٧	١١٩	٧٩،٣
الشعور بالأمن	١٢٢	٨٤،٧	٨٣	٩٤،٣	١٤٣	٩٥،٣
علاقات الجيـرة احسن	١٠٨	٧٥	٨٢	٩٣،٢	١٠٩	٧٢،٧
التكافـــــــل الاجتماعي	١٣١	٩١	٨٦	٩٧،٧	١٤٧	٩٨
التغيير للأفضل	٥٤	٣٧،٥	٧٧	٨٧،٥	١٣١	٨٧،٣
الرضـــا عـــن الناس	١٠٩	٧٥،٧	٦٩	٧٨،٤	١٤٤	٩٦



جدول (١٢) توزيع المبحوثين غير المؤيدة لتوافر المقومات الاجتماعية للتنمية بمجتمع البحث

المقومات الاجتماعية	الفرافرة		الداخلة		الخارجة	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
توافر خدمات التعليم	٨٤	٥٨،٣	٧٣	٨٢،٩	١٠٤	٦٩،٣
وجود تأمين صحي	١١٩	٨٢،٦	٥٢	٥٩،١	١٠١	٦٧،٣
الأمراض البيئية	٤٣	٢٩،٩	٢٨	٣١،٨	٣٠	٢٠
العزلة المكانية	١٥	١٠،٤	٤٢	٤٧،٧	١٢٦	٨٤
التوافق والانسجام	٤٤	٣٠،٥	١٧	١٩،٣	٣١	٢٠،٧
الشعور بالأمن	٢٢	١٥،٣	٥	٥،٧	٧	٤،٧
علاقات الجيرة احسن	٣٦	٢٥	٦	٦،٨	٤١	٢٧،٣
التكافل الاجتماعي	١٣	٩	٢	٢،٣	٣	٢
التغيير للأفضل	٩٠	٦٢،٥	١١	١٢،٥	١٩	١٢،٧
الرضا عن الناس	٣٥	٢٤،٣	١٩	٢١،٦	٦	٤


توزيع المبحوثين غير المؤيدين لتوافر المقومات الاجتماعية بمجتمع البحث
توزيع المبحوثين
150
100
50
0
1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
المقومات الاقتصادية
الفرافرة
الداخلة
الخارجة

جدول (١٣) يوضح طبيعة العلاقات (الارتباطات)

بين بعض المتغيرات المستقلة والتابعة

المتغيرات المستقلة / التابعة	الوادي الجديد منطقة منعزلة	البعد المكاني والعزلة	التوافق وحسن العلاقات	الأمن والأمان	التكافل الاجتماعي	التغير للأفضل	المشاركة في التنمية	صور المشاركة	الرضا عن العمل	الرضا عن الدخل
الموطن الأصلي	٠,١٨٣	٠,٠٥٩	٠,٠٠٨-	٠,٠٤١-	٠,٠٩٧	٠,١١٨	٠,١٤٦-	٠,٢٩٣	٠,٢٣٥	٠,٠٨٦
السن	٠,٥٣-	٠,١٨٠	٠,١٢٣-	٠,٠٨٢	٠,١١٧	٠,٠٢٥	٠,٠٦٩-	٠,١٠٩	٠,١١٨	٠,٠٦٨-
التعليم	٠,٠٩٦-	٠,١٠٨-	٠,١٥١-	٠,٠٩٩	٠,٠٣٥	٠,٠٩٠	٠,٣٣٤	٠,٠٣١-	٠,٠٤٤-	٠,٠٤٧
طبيعة العمل	٠,١٤٠-	٠,٠٦٥-	٠,٢٠٤-	٠,١٤٠-	٠,٥٢٣	٠,١٤٩	٠,٠٠٦	٠,٣١٢	٠,٢٦١	٠,٣٢١
عضوية المنظمات	٠,٠٤٧	٠,١٩٠	٠,١٥٥	٠,٠٦٢-	٠,٢٢١	٠,١٥٩	٠,٠٤٤-	٠,١١٣	٠,٠١٧	٠,١٣٧
حجم الحيازة	٠,٠٢٤-	٠,٠١٤	٠,٠٦٢	٠,٠٥٤-	٠,٢٧٤	٠,٠٠٩	٠,٠٢١-	٠,١٧٥	٠,٢٢٤	٠,١٥٣
مرافقة الأسرة للمبحوث	٠,٠٢٦	٠,٢٠٥	٠,١٩٣-	٠,٠٧٥-	٠,٠٩٨	٠,٠٩٨	٠,٠٧٨-	٠,١٩٢	٠,١١٨	٠,١٥٤
صلاحية الأرض	٠,٢٢٠	٠,٠٦٩	٠,١٢٧-	٠,١٠٥-	٠,٤٥٧	٠,١٠٧	٠,١٩٢	٠,١٠١	٠,١١١	٠,١٣٠
توافر المياه	٠,٤٦٥	٠,١٩٥	٠,٢٢٦	٠,٠٣٤-	٠,٣٢٠-	٠,٢٥٦	٠,٠٧١-	٠,٣٥٥	٠,٢٨٧	٠,٣٧١
توافر الأدوية	٠,٢٠٦	٠,٠٦٣	٠,١٩٠	٠,٠٨٣	٠,٠٦٨	٠,١٧٤	٠,٠٣٧-	٠,٢٣٥	٠,٣٥٨	٠,١١٨

الفصل الرابع عشر

التربية والتنمية(*)

تمهيد:

استحوذت قضايا مثل التنميـة، والتخطـيط، والتغيـر الاجتماعى على اهتمام أستاذنا الراحل عبد المـنعم شـوقى. وهى قضايا كما يظهر للعيان بالغة القيمة والأهمية لاسـيما بالنسبة لمجتمعاتنا النامية، لأنها قضايا تتصـل عـن قـرب بالإنسان من أجل تحسين مستوى معيشته وزيـادة رفاهيتـه وتحقيق الطمأنينة لحاضره وغده ومستقبله. لذلك كان اهتمام أستاذنا الراحل بالتخطيط للتنمية بحيث يستهدف تنظيم الناتج الاجتماعى أساساً خصوصاً بالنسبة للمجتمعات النامية التـى ظلت لفترة طويلة محرومة من الخدمات العامة مـن صـحة وغذاء ومسكن وكساء وتعليم وتأمين اجتماعى فـى إطـار التنمية الشاملة، حيث أن التخطيط للتنمية يجب أن يتضـمن

(*) كتب هذا الفصل الدكتور فاروق محمـد العـادلى، أسـتاذ علـم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية معاً.

والتخطيط فى أبسط معنى له يعنى تعمـق المشـكلات المجتمعية، ورسم الخطة لمواجهتهـا وتحليـل الأمـراض الاجتماعية وتنسيق الجهود للبدء فيها. وهو ينم عن فهم ناقد لحالة المجتمع ووعى سليم بإمكانياته، وتدبير صحيح للوسائل التى تكفل الانتفاع بهذه الإمكانيات تحقيقاً للرفاهية الاقتصادية وترسيخاً للعدالة الاجتماعية. وتقوم عملية التخطـيط علـى أساس حصر الحاجات، وحصر الموارد والإمكانيـات، ثـم ترتيب الحاجات ترتيباً تنازلياً فى سلم الأولوية بحسب درجة إلحاحها والتدرج فى تنفيذها على مراحل متتابعة.

أما التغير الاجتماعى – وهو التنميـة المرجـوة مـن عمليتى التنمية والتخطيط – فهو كل تحول يحدث فى الـنظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك فى البنـاء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة. ولما كانـت الـنظم فـى المجتمع مترابطة ومتداخلة ومتكاملة بنائياً ووظيفياً، فـإن أى تغير يحدث فى ظاهرة لابد وأن يـؤدى إلـى سلسـلة مـن التغيرات الفرعية التى تصيب معظم جوانب الحياة بـدرجات متفاوتة.

ويتطلب التغير فى ميدان الحياة الاجتماعيـة ضـرورة تكيف الأفراد لمقتضياته ووفقاً لما يتطلبه مـن مسـتحدثات، لأنهم إذا وقفوا جامدين غلبوا على أمرهم التمسوا الفرار من ضغوط البيئة موضوع التغير. ومعنى هذا أن الأفراد يجـب أن يكونوا أدوات حية تستجيب فى مرونة لـدواعى التغيـر حتى يمكنهم مسايرة ركب الحضارة وعجلة الارتقاء.

هذه القضايا الثلاث استحوذت على فكر أستاذنا الراحل زمناً طويلاً، وهى قضايا حيوية لها أثرها البالغ فـى البنـاء الاجتماعى – لذلك اخترنا أن نتحـدث هنـا عـن "التربيـة والتنمية"، لاسيما وأن عدداً لا بأس به من علماء الاجتمـاع والإنسان والتربية يتفقون علـى أهميـة اسـتخدام التربيـة للمساهمة فى التغير الثقافى والاجتماعى فى ظـل تخطـيط اجتماعى جيد وهادف. وبطبيعة الحال فإنه من الضرورى أن تعكس التربية الظروف الاجتماعية السائدة، وإلا فشلت فـى واجبها فى تكييف جيل المستقبل للوسط الاجتماعى والثقـافى الذى يتحتم عليه العيش فى ظله. ولاغرو فى ذلك، فالتربيـة تعتبر واحدة من أهم النظم الاجتماعية، حيث تمد جميع النظم الاجتماعية الأخرى بالقوى البشرية المختلفة لكى تستطيع أن

تؤدى دورها ووظيفتها فى الحياة.

وتشتق التربية كل أهدافها من أهداف المجتمع، التى هى نتاج أهداف النظم جميعاً. وبذلك تشاركه أو تساهم إسـهاماً فعالاً فى إعداد الأجيال المختلفة من أجل فهم أهداف الأدوار المهنية التى يقومون بها فى مجتمعـاتهم. عـلاوة علـى أن التربية مسئولة بقدر كبير عن تكوين السلوك وما يرتبط بـه من قيم خلقية واجتماعية.

مفهومات استراتيجيات:

نعرض هنا لمفهومين رئيسيين وهما مفهومـاً التربيـة والتنمية. وبالنسبة لمفهوم (التربية) Education فهو مشـتق من الفعل اللاتينى Educe ويعنى (استخراج). وبهذا تعبـر التربية عن عملية استخراج الوعى أو إيقاظ المقدرة الفعليـة الكامنة لدى الإنسان والمفطورة فيه. وهو معنى تقليـدى إن وافق التربويون المعاصرون عليه فى بعض المعارف التـى تقدم للتلميذ، فهو لا يصلح بالنسبة للمعارف الأخرى. وتعبر التربية بهذا المعنى عن عملية التعلم المدرسى، وهو معنـى ضيق للغاية إذا قورن بمعنى التربية بمفهومهـا الاجتمـاعى

الواسع.

ويعرض اميل دوركايم Emile Durkheim فى كتابه "التربية وعلم الاجتماع" لعديد من تعريفات فلاسـفة التربيـة لمفهوم التربية مثل تعريف جـون سـتيوارت ميـل John Stuwart Mill الذى يرى فى كتابـه فـى التربيـة On Education أن التربية لا تشمل كل ما نعلمه لأنفسنا أو ما يقدمه الآخرون لنا بقصد تنشئتنا تنشئة صالحة فحسب، بـل تشمل فوق ذلك الآثار غير المباشرة والتى لها أكبر الأثر فى تقويم أخلاقنا ومواهبنا وطباعنا كالقانون ونظم الحكم والفنون الصناعية والنظم الاجتماعية، كما تشمل كذلك آثـار البيئـة الطبيعية كعوامل الجو والتربة والموقع الجغرافى. بل إن كل ما يساعد على صقل الفرد وتقويم شخصيته بالشـكل الـذى يصير إليه يعد جزءاً من العملية التربوية.

ويرى دوركايم فى هذا التعريف معنى فضفاضاً لا يتفق مع حقيقة التربية. كما يعرض لتعريفات كل من جميس ميل James Mill وهربـرت سبنسـر Herbert Spencer، وكانت E. kant الذى يرى أن الغرض من التربية هـو أن تصل بالفرد إلى أقصى درجات الكمال الممكنة.

ويناقش دوركايم كل هذه الآراء معترضـاً علـى مـا يشوبها من مسحة فلسفية. ويرى أنه لنعرف التربية كظاهرة اجتماعية تعريفاً موضوعياً، فينبغى أن نضع فـى اعتبارنـا عنصريين هامين:

العنصر الأول: وجود جيلين فى المجتمع الذى تحـدث التربية فى محيطه: جيل يعلم وآخر يتعلم أو جيـل الكبـار وجيل الصغار.

أما العنصر الثانى: فهو عنصـر التفاعـل أو التـأثير الناشئ عن تدريب الجيل الأول للجيل الثانى. وتكمـن فـى هذين العنصريين العملية التربوية.

ويرى دوركايم أنه إذا اعتمدت التربيـة أساسـاً علـى العنصريين السابقين، فإن الإنسان والنظم التربويـة تختلـف باختلاف الزمان والمكان، انعكاساً لمـا يسـميه بالضـمير الجمعى. ولهذا لا ينبغى التحدث عن التربية كمفهوم مطلـق من قيود الزمان والمكان، بل كظـاهرة اجتماعيـة تختلـف باختلاف المجتمعات والأوضاع السياسية والنظم الاجتماعية.

كما يرى أن علـى التربيـة أن تنمـى القـدرات الجسمية والعقلية والعاطفية فى نفوس الـنشء، وذلـك كـى

يتكيف الفرد مع مجتمعه الكبير من ناحية، ومع مـا تتطلبـه وحدته الاجتماعية الصغيرة التى ينتمى إليهـا كالأسـرة أو الطبقة أو جماعة المهنة من ناحية أخـرى. وحتـى يتحقـق للمجتمع البقاء والاستقرار، فلابد أن تسوده درجة كافية مـن التجانس بحيث يختفى التعارض بين ما ترمى إليه الدولة من تربية الفرد، وما تهدف إليه الجماعة من الفرد نفسه. والتربية وحدها هى التى تحقق مثل هذا التوافق بين الهـدفين العـام والخاص.

وينتهى دوركايم من هذه المناقشة ليعرف التربية بأنهـا "ذلك الأثر الناشئ عن تدريب الآباء أو جيل الكبار للأجيـال الناشئة فى مجتمع ما. ويتركز موضوع التربية حول تنميـة القدرات الفيزيقية والعقلية والخلقية للناشئ طبقاً للنمط الـذى تتطلبه الدولة من ناحية، وجماعته التى ينتمى إليها من ناحية أخرى".

وبهذا يميز دوركايم فى محيط التربية بين أمرين هامين هما نظرة المجتمع للفرد فى إطار النسـق السياسـى العـام للدولة، ونظرة الجماعة له فى إطارها الخاص.

ومن ناحية أخرى يذهب أرنولد جرين Arnold Green

إلى القول بأن مصطلح تربية يختلف عن مصطلح التنشئة أو التطبيع الاجتماعى Socialization، وهو يـرى أن التربيـة عملية التدريب الواعى للصغار من أجل أن يقوموا بـأدوار الكبار فيما بعد. وحديثاً تعنى التربيـة التـدريب الرسـمى Formal Training على يـد المتخصصـين فـى المـدارس النظامية. ولاشك أن وظيفة التربيـــة مـن أجـل تـدريب متخصص حتمتها سرعة عملية النمو الاقتصادى والتجـارى والصناعى، مما يستدعى الكثير مـن المهـارات الضـخمة لمواجهة هذا النمو الاقتصادى.

ويعرف جورج نيللر George Kneller التربيـة بأنهـا العملية التى يكتسب الفرد من خلالها المعرفة، وينمى علـى أساسها الاتجاهات والسياسات. وهى تنقسـم إلـى قسـمين: التربية الرسمية حيث يلقن الفرد من خلال دراسة منظمة فى مدرسة أو معهد أو كلية. والتربية غير الرسـمية وهـى عبارة عن اكتساب الفرد للخبرات المتعددة يوماً بعد يوم من وسائل الاتصال المختلفة مثل الكتب والـدوريات والصـور المتحركة والإذاعة... إلـخ. وللتربيـة وظيفتـان إحـداهما اجتماعية عن طريق مساعدة الفرد لكى يصبح عضواً أكثـر

نشاطاً وفاعلية فى المجتمع من خلال اجتيازه مجموعة مـن الخبرات لمدة طويلة سواء فى الماضـى أو الحاضر. أمـا الوظيفة الأخرى فهى فردية عن طريق محاولة إعطاء الفرد القدرة على قيادة الغير وهو أكثر رضا وقناعة وإنتاجية فـى الحياة من خلال إعداد نفسه لتناول تلك الخبـرات الجديـدة بنجاح.

وننتهى من كل هذا إلى أن التربيـة فـى نظـر علـم الاجتماع تعتبر إحدى المعطيات المنبثقـة عـن التجمعـات التعاشرية، والصادرة عن البنية الوظيفية للجماعات البشرية، متضمنة قوالب ونماذج للفكـر والسـلوك، منطويـة علـى نمـاذج من التصورات الجمعية المشتركة، التى تصدر عـن الجماعة وبالجماعـة ومن أجلها، تعمل على دعم ظواهرها ومكونات بنائها ومؤسساتها الوظيفيـة وعاداتهـا التقليديـة والمستحدثة، كما تسعى إلى تطوير وتحريك واقعها إلى مـا يحقق متطلباتها ويواجه احتياجاتها ويحل مشكلاتها، وينمـى طاقاتها.

وتصدق على الظاهرة التربوية الخصـائص الأساسـية المميزة لكل ظاهرة اجتماعية، فهى بمثابة نسق تلقـائى لـه

مميزاته الذاتية Sui Generis، يصدر عن الطبيعة الاجتماعية للكائن البشرى، بمعنى أنه فيما يتعلق بنشوئها لا صلة لهـذا النسق بطبيعة الإنسان النفسية والبيولوجية. وهى لهذا يجـب أن تكون موضوعاً لعلم مستقل من العلوم الإنسانية، باعتبار أن وظيفتها الأساسية هى العمل على تنظيم وتشكيل الكـائن الإنسانى، وتزويد الفرد بالقيم الاجتماعية التـى تهيـئ لـه التكيف مع الزمرة الاجتماعية أو احتواء الوجـدان الفـردى للوجدان المجتمعى.

وعندما يعنى هذا العلم بدراسة الجوانب الاجتماعية فى العمل التربوى، وحين يعـالج التربيـة بوصـفها ظـاهرة اجتماعية متميزة عن عمليتى الترويض والتأهيل، يصبح هذا العلم فرعاً من فروع علم الاجتمـاع ويطلـق عليـه "علـم الاجتماع التربوى" ويعنى فى مقدمة ما يعنـى بـه بدراسـة "الأنساق التربوية" التى تختلف من مجتمع إلـى آخـر، بـل تختلف فى المجتمع الواحد من مرحلة إلى مرحلة أخرى.

أما بالنسبة لمفهـوم التنميـة Development، فهنـاك تعريفات عديدة تعكس الطابع الاقتصادى والطابع الاجتماعى. ودون الدخول فى تفصيلات كثيرة نشـير بإيجـاز إلـى أن

التنمية عملية تكاملية شاملة ناجمة عن تدخل إرادى مستمر لإحداث تفاعل بين:

(أ) الطاقة المجتمعية لأى مجتمع أى جملة القدرات والمهارات الإنسانية وحجم ونوعية العناصر الطبيعية (أى محصلة الموارد البشرية والمادية المتاحة للمجتمع) باعتبارها المصدر الأساسى الذى يستمد منه المجتمع قدرته على التنمية.

(ب) الطاقة التنموية للمجتمع أى إرادة المجتمع وقدرته على الاستفادة من طاقته المجتمعية ولتحسين نوعية الحياة لأبنائه.

وكما تختلف الطاقة المجتمعية من مجتمع إلى آخر تختلف أيضا قدرة المجتمعات على الاستفادة منها، بل وقد أثبتت بعض المجتمعات تمكنها من الاستفادة من طاقاتها المجتمعية الصغيرة نسبياً بمستويات عالية للغاية تفوق كثيراً مستويات استفادة مجتمعات أخرى بطاقاتها المجتمعية الضخمة نسبياً. وبذلك تصبح الطاقة التنموية بتعبير آخر هى محصلة مجموعة المتغيرات السلوكية والتكنولوجيا اللازمة لإحداث التغير والاستمرار فيه.

وبذلك يصبح هدف التنمية هو تعظيم ناتج التفاعل بين **"الطاقة المجتمعية" و"الطاقة التنموية"** للمجتمع وعدالة توزيع هذا الناتج بين أبنائه.

وقد استخدم تعبير الطاقة هنا لما لهذا التعبير من مزايا. فهو تعبير يعكس مرونة وديناميية واحتمالات متعددة لاستخدام الكامن فيه. وهو كذلك يمثل حصيلة تجمع عوامل تاريخية عديدة. والطاقة الحالية هى امتداد لقوى كامنة تراكمت فى المجتمع عبر الزمن. وعليه فإن الصورة الحالية لاستخدام الطاقة المجتمعية أو الطاقة التنموية ليست بالضرورة هى الصورة الوحيدة أو المثلى للاستفادة منها. بل قد يكون هناك صوراً أفضل لاستخدام الكامن فيها والاستفادة منها فى تشكيل عمليات التنمية وتعظيم ناتجها، كما يمكن الإشارة إلى قدرات المجتمع على إحداث التفاعل بين الطاقتين وتحريك هذا التفاعل واستمراره، وتعديل مساره بما يمكن أن يسمى **"بالطاقة التوجيهية للمجتمع"**.

والتنمية هى الخروج من حالة التخلف والركود، وهى النمو الذى يصاحب التغير، والتغير بدوره اجتماعى وسياسى بقدر ما هو اقتصادى، وهو يشمل الكيف والكم معاً. وهذا هو

ما أوضحه التقرير العاشر للأمم المتحدة حينما تناول هـذا الأمر بالنسبة للأقطار النامية فى قوله:

“The Problem of Underdeveloped Countries is not just growth, but development is growth plus change, change in turn, is social and cultural as well as economic and qualitative as well as quantitative” United Nations, The United Nations Development Decade, Proposals For Action, New York, ١٩٦٨, P.٢.

وسيزداد الأمر وضوحاً أكثر عند حديثنا الآن عـن الجانـب الاقتصادى والجانب الاجتماعى فى عملية التنمية.

الجانب الاقتصادى والجانب الاجتماعى فى عملية التنمية:

تعد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية تغييـر إرادى، مصممة منذ بدايتها فى إطار فهم معين لبنية المجتمع ونظمه الاجتماعية والاقتصادية. ومن المسلم به أن التنميـة فى تكاملها وآثارها ونتائجها العامـة هـى عمليـة موحـدة تستهدف إحداث تغيير وتطوير كمى ونوعى فـى المجتمـع على مراحل زمنية مخططة. ومع ذلك فقد جرى العرف على

تقسيمها لأغراض التحليل إلى جانبين: التنميـة الاقتصـادية والتنمية الاجتماعية. ولعله من الأفضل أن نطلـق عليهمـا الجانب الاقتصادى والجانب الاجتماعى للتنميـة باعتبارهـا عملية موحدة.

وقد طرحت قضية التنمية منذ السـتينيات علـى أنهـا عمليات اقتصادية تستهدف تعظيم الناتج القومى الكلـى مـن خلال زيادة الإنتاج السلعى. وكل ما يتطلبه الأمر هو تـوفير الموارد اللازمة من الاستثمارات المالية والمـوارد الماليـة. وساد الاعتقاد بأن مجرد زيادة الدخل القومى، أو مجرد زيادة دخول الأفراد، سيؤدى بطريقة ما إلـى تحسـين مسـتوى المعيشة فى المجتمع بصورة عامة. وهذه قضية لم تتحقق فى الواقع فى معظم الحالات. لكن التركيز علـى التنميـة فـى جانبها الاقتصادى وما صاحبه من تطـورات سـريعة فـى تكنولوجيا التغير المـادى على النطاق العـالمى، أدى إلـى حدوث فجوة ثقافية وقصور فى إحداث التغير فـى السـلوك والعلاقات الاجتماعية اللازمة لمواكبة الزيادة فى إنتاج السلع واستهلاكها، إلى جانب ما ترتب على ذلك من تفـاوت فـى توزيع ثمرات التنمية وفى تلبية الحاجات الأساسية لكثير من

أفراد المجتمع وفئاته.

ومن ثم برزت أهمية التنمية الاجتماعيـة أو الجانـب الاجتماعى للتنمية لتوجد صيغاً من التـوازن بـين الإنتـاج السلعى وإنتاج الخدمات، وبين الإنتاج بصورة عامة وتوزيع ثمرات الإنتاج. وظهرت أهميـة التكامـل بـين الجـانبين الاقتصادى والاجتماعى ومردود كل جانـب منهمـا علـى الجانب الآخر. وركز هذا التكامل علـى ضـرورة دراسـة وتقدير العائد الاجتماعى للمشروعات الاقتصادية، ودراسـة وتقدير العائد الاقتصادى للمشروعات الاجتماعية. ومهما يكن الأمر فإن عمليات تخطيط التنمية ينبغى أن تستهدف تعظـيم الناتج الاجتماعى للمشروعات الاقتصادية، وتعظـيم النـاتج الاقتصادى للمشروعات الاجتماعية، لينصب ذلك كلـه فـى عائد التنمية الشاملة.

ومن الضرورى أن نشير إلى خصوصية أهداف التنمية الاجتماعية فى إطار التنمية الشاملة. إن التنمية الاجتماعيـة كما جرى العرف فى تحديد أهدافها تعنـى بكـل التغيـرات المنشودة لإحداث تحسين مطرد ومتزايد فى مستوى معيشـة الفرد، وذلك عن طريق ما يتحقق له مـن إشـباع لحاجاتـه

الفردية والاجتماعية. ويتمثل ذلك فى حاجتـه إلـى الغـذاء والصحة والتعليم والعمـل والمسـكن والثقافـة والتـرويح والشعور بالانتماء والأمن، إلى جانـب حاجاتـه الروحيـة والنفسية وحاجاته إلى الطمأنينة على حاضره ومستقبله. ومن هنا ارتبطت مجالات الخدمات الصحية والغذائيـة والتعلـيم والإسكان والثقافة والإعلام والتأمينات الاجتماعية ورعايـة المعاقين وغيرها من مجالات الخدمات العامة بإطار التنميـة الاجتماعية وقطاعاتها. ومـن أجـل ذلـك تعمـل التنميـة الاجتماعية على تحقيق هدف نهائى هـو تـوفير المطالـب الأساسية للحياة من رعاية صحية وفرص تعليمية وفـرص للعمل وتأمين المسكن وغير ذلك من الحقـوق الاجتماعيـة للمواطن.

ومن ناحية أخرى ارتبطت التنمية الاجتماعيـة بتنميـة الموارد البشرية التى تمثل الوسائل التى يتمكن الإنسان مـن خلالها من القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية فى الحيـاة. وتتركز تنمية الموارد البشرية فى إكساب الفرد قـدراً مـن المعرفة والخبرة والدراية والمهارة، تمكنه مـن المشـاركة الفعالة فى مختلف شئون مجتمعه الحياتية.

ورغم تنامى الإدراك فى المجتمعات النامية بصفة عامة والأقطار العربية بصفة خاصة لأبعاد التنمية الاجتماعية ودورها فى التنمية الشاملة، فما تزال النظرة الغالبة إليها على أنها استهلاك يمثل عبئاً على تراكم رأس المال والادخار من أجل الاستثمار. والواقع أن هذه نظرة قاصرة من حيث أنها لا تستوعب ما يترتب على توفير مطالب الإنسان فى تلك المجتمعات واحتياجاته الأساسية، من آثار فى الإنتاج والإنتاجية. كما أنها قاصرة فى تقديرها للآثار المترتبة على التنمية الاجتماعية على المدى الزمنى الطويل.

ولقد أصبح من الأمور المتعارف عليها أن يتضمن التخطيط للتنمية الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بحيث تناظر الإجراءات الاقتصادية إجراءات اجتماعية تواكبها وتسير معها. وكما نقول بأن الإنسان صانع التنمية وهدفها، نقول بأن التنمية الاقتصادية هى قطب الرحى فى التنمية الشاملة. وتؤدى التنمية الاقتصادية إلى جانب وظيفتها الاقتصادية وظيفة أخرى اجتماعية حيث أنها فى المدى البعيد تستهدف تحقيق أقصى استثمار ممكن للطاقات والإمكانيات البشرية الموجودة فى المجتمع.

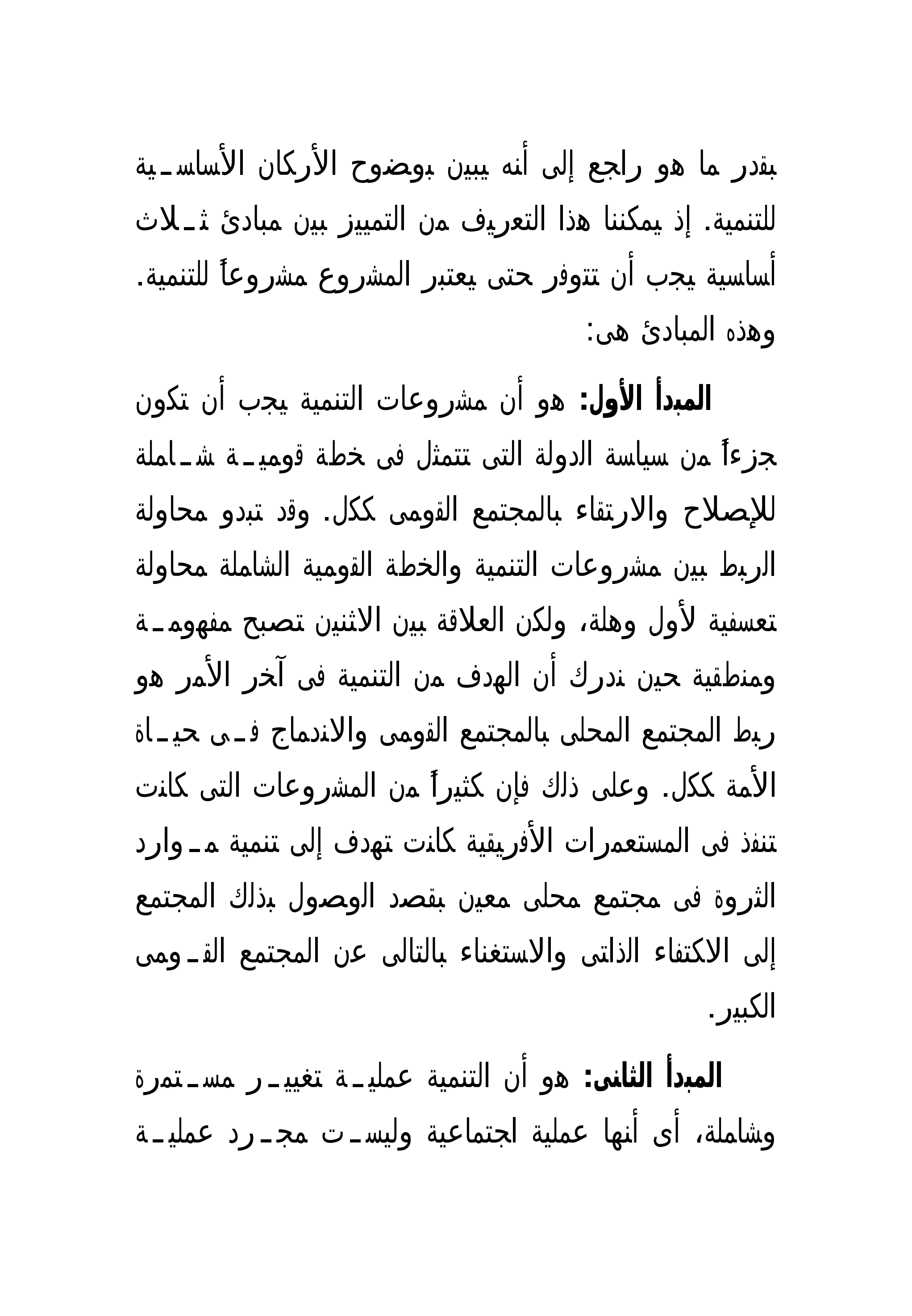
غير أن من بين إجراءات التنمية ما قد يصطبغ بصبغة اقتصادية دون أن يترتب عليها بالضرورة تحقيـق أهـداف اجتماعية، ما لم يصاحبها إجراء اجتماعى واضح ومحـدد. فزيادة الإنتاج مثلاً هدف اقتصادى قد لا يتحقـق بمقتضـاه زيادة الرفاهية الاجتماعية حتى ولو كانت معـدلات تزايـد الإنتاج أعلى من معدلات تزايد السكان، إذ يجب لكى يـتم هذا أن يصاحب الإجراء الاقتصادى البحت إجراء اجتماعى مناظر يحرص فيه المشرع على عدالة توزيع الـدخل بـين المواطنين بعد زيادته بطريقة تضمن لكل إنسـان مسـتوى إنسانياً ملائماً من المعيشة. والتنميـة الاقتصـادية التـى لا تصاحبها تنمية اجتماعية قد يترتب عليها مشـكلات كبيـرة يصعب التغلب عليها وإزالتها.

ولاشك أن محور عملية التنمية هى إحـداث التغيـرات السلوكية التى تزيد من قدرة المجتمع علـى الاسـتفادة مـن طاقاته البشرية وموارده غير البشرية فـى تحقيـق أعلـى مستوى من الرفاهية للسواد الأعظم من أبنائه عـن طريـق تعظيم الناتج القومى وعدالة توزيعه. وعلى ذلـك لابـد أن تتصدى التنمية لتغير القيم والعادات والتقاليـد التـى تشـكل

أنماط السلوك، والتى تمثل محصلة التراكمـات والتفـاعلات الثقافية عبر تاريخ المجتمع. إن إحداث التغيرات السـلوكية شرط لازم لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية (اعتمـاداً على إنتاج السلع) وبين التنمية الاجتماعية (اعتماداً على تقديم الخدمات)، وبغير ذلك لا يمكـن معالجـة قضـية التنميـة الاجتماعية من منطلق "تكاملها" مع التنمية الاقتصادية تـؤثر فيها وتتأثر بها، وليس من منظور تبعيتها لها وتلقائية حدوثها كنتيجة اقتصادية.

وتعكس تعريفات التنمية، وهى تعريفات عديدة، الطابع الاقتصادى والطابع الاجتماعى. ولعله من الأفضل الإشـارة هنا إلى التعريف الذى اصطلحت عليه هيئة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٦ والذى ينص على أن: "التنمية هى العملية التـى يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهـالى والحكومـة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فـى المجتمعـات المحلية لمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والإسهام فى تقدمها بأقصى ما يمكن".

ولهذا التعريف أهمية خاصة ليس لأنه صادراً من هيئة الأمم المتحدة – رغم أن هذا فى حد ذاته يستحق الاعتبار –



بقدر ما هو راجع إلى أنه يبين بوضوح الأركان الأساسية للتنمية. إذ يمكننا هذا التعريف من التمييز بين مبادئ ثلاث أساسية يجب أن تتوفر حتى يعتبر المشروع مشروعاً للتنمية. وهذه المبادئ هى:

المبدأ الأول: هو أن مشروعات التنمية يجب أن تكون جزءاً من سياسة الدولة التى تتمثل فى خطة قومية شاملة للإصلاح والارتقاء بالمجتمع القومى ككل. وقد تبدو محاولة الربط بين مشروعات التنمية والخطة القومية الشاملة محاولة تعسفية لأول وهلة، ولكن العلاقة بين الاثنين تصبح مفهومة ومنطقية حين ندرك أن الهدف من التنمية فى آخر الأمر هو ربط المجتمع المحلى بالمجتمع القومى والاندماج فى حياة الأمة ككل. وعلى ذلك فإن كثيراً من المشروعات التى كانت تنفذ فى المستعمرات الأفريقية كانت تهدف إلى تنمية موارد الثروة فى مجتمع محلى معين بقصد الوصول بذلك المجتمع إلى الاكتفاء الذاتى والاستغناء بالتالى عن المجتمع القومى الكبير.

المبدأ الثانى: هو أن التنمية عملية تغيير مستمرة وشاملة، أى أنها عملية اجتماعية وليست مجرد عملية

اقتصادية، مما يعنى ضرورة الربط بين التخطيط الاقتصادى والاجتماعى. والواقع أن الذى يجب أن يؤخذ فـى الاعتبـار طيلة الوقت هو العنصر البشرى باعتباره هو وسيلة التنميـة وغايتها، وبذلك يكون الاهتمـام فـى مشـروعات التنميـة بالمحتوى الاجتماعى الذى يشمل السكن والخدمات التى تقدم فى إطار الأساس الاقتصادى الذى يقـوم عليـه المجتمـع. وبمعنى آخر فإن الهدف من التنمية هو الإنسان وخلق مجتمع جديد يتوفر فيه مستوى اقتصادى وثقافى معقولاً، وتقدم فيـه الخدمات الأساسية التى يحتاج إليها الإنسان باعتباره عضـواً فى ذلك المجتمع. فالتنمية إذن عملية هادفة وتتم حسب خطة معينة، ولها أهداف محددة تتعـدى المجـال الاقتصـادى أو المادى البحت.

المبدأ الثالث: هو ضرورة تكاتف المواطنين والدولة فى تنفيذ مشروع التنمية. والعنصر الهام هنا هو موقف الأهـالى الإيجابى من المشروع ومدى انفعالهم به واقتناعهم بأهميتـه وتقديرهم لنتائجه. ولن يتيسر ذلك كله إلا إذا كـان الأهـالى يشعرون أصلاً بعدم الرضا بـالواقع الـذى يعيشـون فيـه والرغبة فى تغيير هذا الواقع. ولذا فإن الكثيرين من العلماء

يرون أنه فى الحالات التى لا يتوفر فيها مثل هذا الشـعور، فلابد من العمل على خلقه وإيجاده وإيقاظ إحساس الجماعـة عن طريق التوعية والإقناع، إذ لن يفهم المواطنون المشروع إلا إذا أدركوا معنى التخلف ومدى تخلفهم وتخلف المجتمـع الذى يعيشون فيه. وهذا الموقف مـن جانـب الأهـالى أو المواطنين هو ما عبر عنه كيرل آدم Curle- Adam بسـمة "الغيرية" Altruism التى يعدها من العناصر الأساسـية فـى تحقيق التنمية والتى بدورها تحث المواطنين ليساهموا بالعديد من الأدوار لدفع عجلة التنمية.

ويشير باتن Batten إلى أن تنمية المجتمع تعنى تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاسـتخدام الأكثـر كفاءة للموارد البشرية والقضاء على الأمية ودفع المستويات الصحية والثقافية، مع التركيز المكثف على استثارة جهـود الأهالى وحثهم على المشاركة فى مختلف المشروعات القائمة على الجهد الذاتى والتى تستهدف تحسين أحوالهم ونقلهم من مستوى اجتماعى يعتمد على الدولة إلى مسـتوى اجتمـاعى تشارك الجماعة فى التخطيط له وتعمل بجهدها على تحقيقه، ويركز باتن هنا على المجتمع ودور الجماعة فيـه لإحـداث

عملية التنمية.

وتوضح التعريفات السابقة أن هناك فرقاً بـين التنميـة والنمو Growth. فهذا المصطلح الأخير يشير إلـى عمليـة الزيادة الطبيعية الثابتة أو المستمرة التى تحدث فـى جانـب معين من جوانب الحياة. أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة عبر فترة من الزمن. فالزيادة الثابتـة فى النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات إلى مجموع السـكان مؤشر من مؤشرات النمو الاجتماعى Social Growth. أمـا التنمية فتحدث فى التعليم فى مرحلة النمو الاجتماعى السريع وخلال فترة ممتدة من الزمن. وعلى ذلك فالنمو يحدث فـى الغالب الأعم عن طريق التطور البطـىء Slow Evolution والتحول التدريجى، أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قويـة Big Push ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلـى حالـة التقدم والتنمية. وهذا هو ما أوضحه التقرير العاشـر للأمـم المتحدة حيث يذكر أن "التنمية هى النمـو الـذى يصـاحبه التغير، والتغير بدوره اجتماعى وسياسـى بقـدر مـا هـو اقتصادى، وهو يشمل الكيف والكم معاً".

ويتضح من كل ما سبق أن التنمية تنطوى أيضاً علـى

جانب تربوى يقوم على إذكـاء روح المبـادأة والتعـاون. ومادامت التنمية عملية تكاملية مشتركة، فـإن ذلك يفتـرض الاستجابة القوية من جانب المواطنين واشتراكهم فـى كـل جوانب المشروع ذاته، وبذلك يرتبط المشـروع باحتياجـات المجتمع والإمكانيات المتاحة، كما أنه كفيـل بـأن يجنـب المشروع كثيراً من المعوقات التى قد تؤدى إلى فشله.

التربية والتنمية الاقتصادية:

لقد كانت معالجة رجـال الاقتصـاد قـديماً للجوانـب الاقتصادية للتربية تقوم على اعتبارها عمليـة اسـتهلاكية، وأصبحت النظرة لتلك الجوانب فى السنوات الأخيرة علـى أساس أنها عملية استثمارية. وقد أوضحت الدراسات الحديثة ما بين التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية عن طريق التربية والتعليم من وشائج وروابط قوية. وينطبق هذا التفاعل بين التنمية والنمو التعليمى فى أغلبه كما يقول تيدور شولتز Schultz من الجانب الاستهلاكى والإنتاجى للتعليم باعتبـاره خدمة تقدم للفرد يتحدد الطلب عليها – كأى خدمة استهلاكية أخرى – بمستوى الدخل وكعامل من عوامل الإعداد الثقـافى والمهنى للسكان والقوى العاملة فى نطاق اقتصاد المجتمـع.

ويعد التعليم استثماراً اقتصادياً ناجحاً من أجل التنمية الشاملة فى جوانبها المختلفة.

والتنمية الاقتصادية عبارة عن مفهوم مركـب يشـمل الشكل المادى والتنظيمى والفكرى للمجتمع. ويتمثـل تنميـة الشكل المادى فى استغلال الموارد الطبيعية وبنـاء الطـرق والمصانع...إلخ، أما تنمية الشكل التنظيمى فيتضمن الجهـاز الحكومى والشركات والنقابات ونظام الملكية والمدن وأيضـاً تنظيم القبيلة والعائلة وغير ذلـك مـن جوانـب التركيـب الاجتماعى، بينما يتمثل تنمية الشكل الفكـرى فـى تطـوير العادات الفكرية والمهارات الفنية اللازمـة لجميـع أنـواع الإنتاج، ويدخل فى ذلك استخدام المـنهج العلمـى وطـرق الوصول إلى قرارات جماعية واحترام الأفراد...إلخ. وعلـى هذا يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية من خـلال أشـكالها المختلفة تلك ليست تنمية مادية فحسب، بل إنها أيضاً تنميـة للطاقات البشرية، وتربية المهارات والعادات الفكرية اللازمة لتسخير الموارد الطبيعية.

ويعتبر الاقتصاديون التنمية الاقتصادية هـى المتغيـر المستقل، وهى السبيل إلى إحداث التقـدم الاجتمـاعى. أمـا

التنمية الاجتماعية فليست إلا متغيراً تابعاً أو لاحقاً، فإذا أمكن التغلب على مشكلة الفقر فى المجتمعات النامية، فإن النتيجـة الطبيعية لذلك هى التحسن فى أحوال البلاد اجتماعياً وارتفاع مستويات معيشتهم. وإن كان فريق منهم يـرى أن بـرامج التنمية الاجتماعية ينبغى ألا تهمل إهمالاً كاملاً حتى يرتفـع الدخل القومى ويزداد نصيب الفرد من هذا الدخل. ويطالـب هذا الفريق بالاتفاق على البرامج الاجتماعية التى لها تـأثير مباشر على زيادة الكفاية الإنتاجية مثل برامج تنمية المجتمع المحلى، والصحة الوقائية، والتدريب المهنى وغيرهـا، لأن من شأن هذه البرامج أن تزيد من طاقة الأفـراد الإنتاجيـة أكثر، مما يساعد أيضاً على الارتفاع بمستويات حياتهم. وهذا أمر تفضله كثير من الدول فى ضوء أوضـاعها وظروفهـا الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أخذ المخططون لمشروعات التنمية الاقتصادية منذ وقت قريب فى مراعاة الاعتبارات الاجتماعيـة، ودراسـة المجتمع ككل اك نظمه وتقاليده، وذلك دون الاكتفاء بمعرفـة الأوضاع الاقتصادية حتى يمكن التعرف سلفاً علـى أنـواع التغير الذى يحتمل حدوثه نتيجة تنفيذ هذه المشروعات التـى

تتعارض مع القيم التقليدية الأساسية، أو الأفكار والمعتقـدات الدينية أو المعايير الموروثة. كما دخـل الاهتمـام بالتربيـة طوراً جديداً لدى الاقتصاديين وغدا هذا الاهتمام باباً للدراسة فى ميدانى الاقتصاد والتربية على حد سواء يعـرف باسـم اقتصاديات التربية Economics of Education، وهو اهتمـام يعكس بطبيعة الحال إدراكاً متزايداً لدور التربية فى الاقتصاد عامة والتنمية الاقتصادية خاصة، لاسيما بعد تلك الأبحـاث العديدة التى أوضحت كيف تكون التربية استثماراً للأمـوال وتوظيفاً لها، إلى جانب كونها خدمة استهلاكية. ومـن هنـا أهمية التربية بوصفها استثماراً قومياً National Investment، وباعتبارها إحدى رؤوس الأموال وأجزلهـا عطـاء (رأس المال البشرى). وعلى هذا تكون التربية نوع من الاسـتثمار البشرى الرئيسى فى العملية الإنتاجية، وتعد بالتـالى سـلعة اقتصادية كما نوهنا آنفاً لأنها متصـلة بحاجـات المجتمـع عموماً، وبالقوى العاملة على وجه الخصوص. ومـن هنـا تبرز أهمية التربية فى توفير احتياجات المجتمع من القـوى العاملة لاسيما تلك ذات المستوى الفنى المرتفع، الأمر الـذى يتطلب توسيع نطاق الخدمات التعليمية أمام المـواطنين فـى

المجتمعات النامية خاصة من أجل تحقيق مطالب التنمية من الأيدى العاملة المدربة. ولهذا السبب فكثيراً ما يشبه الاقتصاديون النظام التعليمى بإحدى الصناعات الكبرى، ومرد ذلك إلى أن منتوجاته التامة أو غير التامة فى مختلف مراحله تعتبر المصدر الرئيسى للقوى العاملة المدربة.

وفى السنوات الأخيرة كثرت الدراسات والأبحاث حول الاستثمار فى التربية ودورها فى التنمية، خاصة فى المجال الاقتصادى، كما بذلت محاولات عديدة لحساب العائد من التربية. وأظهرت هذه الدراسات أن الاستثمار فى التربية يؤدى إلى زيادة العائد على الأفراد والمجتمعات، كما يؤدى إلى ارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج. فالاستثمار فى التربية هو استثمار اقتصادى يدفع ويطور عمليات الإنتاج.

وتبرز أهمية التعليم الرسمى فى المجتمع الصناعى المعاصر بصفة خاصة، إذ يعد من أهم النظم الاجتماعية فى ذلك المجتمع، فهو نظام لا غنى عنه لإنتاج القوى العاملة البشرية والتى بدورها تخلق مجالاً واسعاً للتكنولوجيا المتقدمة. وبهذا المعنى فإن التعليم هو أهم استثمار للمجتمع

حيث يتضمن كما يقول تشارلز ألن Charles Allyn "تنمية أهم مورد للمجتمع وهو ذكاء أفراد".

ويساهم النظام التعليمى مساهمة فعالة فى عملية التطبيع الاجتماعى للفرد نتيجة للوقت الطويل الذى يقضيه بين جدران المؤسسات التعليمية المختلفة. فالتعليم هو الذى يقوم بتعريض الأفراد منذ البداية لقيم وتطلعات المجتمع، ويساعد على جعل معايير العمل والأخلاق شيئاً وإحساساً داخلياً. وكل ذلك يؤكد بأن التعليم عامل مباشر وجزء لا يتجزأ من بناء المجتمع.

ويمكن تحديد العلاقة بين التعليم والتنمية فى الأمور الآتية:

١- يقوم التعليم بدور أساسى فى تهيئة وسائل التفكير الموضوعى، واكتشاف قدرات ومهارات الأفراد وتنميتها. كما يزيد من القدرات الخلاقة والإبداع. فقد وجد شلدون Sheldon على سبيل المثال فى دراسة عن الأطفال أن غالبية الأطفال الموهوبين موجودون فى الأسر التى تركز وتؤكد على التعليم.

٢- يعد التعليم القوة المحركة لزيادة طموح وتطلعـات الأفراد والجماعات والوصول بهم إلـى أرقـى المسـتويات الحضارية، وإتاحة الفرص أمامهم للحراك والترقى فى السلم الاجتماعى.

٣- يعتبر التعليم الركيزة الأساسية فى إحداث التنميـة السريعة عن طريق مساعدة الأفراد والجماعات لتقبل عمليات التغير الاجتماعى المصاحبة للتنميـة الاقتصـادية بطريقـة إيجابية. وقد شارك التعليم بنسبة ٢٠% من مجموع الأساليب الأخرى المؤدية للتنمية، بينما شارك التقدم فى المعرفة الفنية بنسبة ١٨%، والنسبة الباقية للعوامل الأخـرى مـن رؤوس الأموال والإدارة والتنظيم وغير ذلك.

٤- وعلى المستوى الاقتصـادى كـذلك أكـد علمـاء الاقتصاد أهمية تنمية الموارد البشـرية، واعتبـروا التعلـيم استثماراً بشرياً قومياً. وقد أثبت شولتز Schultz أن أكثر من ٥٠% من الارتفاع الذى طرأ على الدخل القومى الأمريكـى خلال خمسينيات القرن الحالى، إنما يرجع إلى ما طرأ علـى التعليم والثقافة من تقدم أدى بدوره إلى تقدم إنتاجية العامل.

وقد كشفت دراسات عديدة عن أهمية الاسـتثمار فـى

التربية، ومن بين هذه الدراسات الحديثة تلك الدراسة التى قام بها سيراريك آشلى Sir Eric Ashley فى نيجيريا. وحاولـت هذه الدراسة أن تضع تقديراً لمقدار حاجـة نيجيريـا مـن المهارات العليا خاصة. وقد تبين أهمية تكوين اليـد العاملـة الماهرة الخبيرة فى التنمية الاقتصادية المرجوة. ولقد أشـار فريدريك هاربيسون وتشارلـز مايرز إلى أن تكـوين مثـل هذه الكفاءات العليا هى المفتاح الحقيقى للنمو الاقتصادى فى البلدان المتخلفة السائرة فى طريق التنمية.

إن اعتبار التربية من ضروريات التنميـة الاقتصـادية أصبح الآن لا يحتاج إلى توضيح، بعـد أن أصـبح الفكـر الإنسانى أكثر وعياً عن طريق الدراسة والمقارنـة بعوامـل هذه التنمية. لكن دور التربية وعلاقتها بمختلـف العوامـل الاقتصادية المؤثرة فى التنمية هو الذى لا يزال فـى حاجـة إلى مزيد من الدراسة والبحث.

فالمفهوم أن من أهم عوامل التنمية الاقتصادية هو رأس المال المادى ورأس المال البشرى (القوى العاملة) والأخيرة كعامل لا تقل أهمية عن رأس المال المـادى فـى عمليـات التنمية. والاستثمارات الرأسمالية والمشروعات الاقتصـادية

أياً كان نوعها أو مجالهـا فـى الزراعـة أو الصـناعة أو الكهرباء لا تقوم وحدها، ولكنها تقـوم بنـاء علـى رغبـة الإنسان، وذلك بعد أن تتوفر الخبرة الفنية التى يقوم بتشغيلها وتنظيم إنتاجها. ولقد أصبح التعليم وما يرتبط به من الإعداد الثقافى والمهنى للقوى البشرية كعامل أساسى مـن عوامـل التنمية الاقتصادية. وبهذا يتضح أن الاقتصاد يتأثر بالتربيـة وكذلك يؤثر فيها، لأن التربية هى التى تكـون لـه القـوى البشرية التى تتحمل مسئولية العمليات الاقتصادية المختلفـة من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك. وكلما كانت هذه القوى البشرية على مستوى ممتاز من المعرفة والمهارة المكتسـبة بحيث تتقن عملها وتخلص فى أدائه وتقوم بـه عـن رشـد ووعى، كان النظام التربوى ناجحاً فـى مهامـه، وبالتـالى يستطيع النظام الاقتصادى أن يحقق أهدافه باقتدار.

ولتفسير طبيعية هذه العلاقـة بـين التربيـة والتنميـة الاقتصادية، نجد أيضاً أنه بقدر تنوع المهن المختلفـة فـى المجتمع عامة وفى النظام الاقتصادى خاصة، بقدر ما يتنوع النظام التربوى ويتفرع لكى يفى بحاجات هذه المهـن مـن الكوادر المدربة. وقد توزعت الأعمال فى العصر الحـديث

وحدث تخصص فى كثير من المجالات الإنتاجيـة وظهـر تقسيم العمل المهنى والفنى، حتى أن المهن التى تحتاج إلـى مؤهلات يحصل عليها أصحابها عن طريق اجتيـاز بعـض الاختبارات يقدر بنحو مائتى مهنة، وتلك التى تحتـاج إلـى درجات علمية عالية تبلغ الآن درجة كبيرة مما يجعلنا ندرك أهمية التربية فى هذا الشأن، باعتبارها صانعة هذه الكـوادر المختلفة. وهكذا فإن الموارد المادية جميعها لا تسـتطيع أن تؤدى – دون استغلالها – إلى إنتاج مفيد، إذ لابد من معالجة الأفراد لها واستثمار طاقاتها وتوجيهها، وبذلك تصبح هـذه الموارد الطبيعية خلال عمليات المعالجة والاستثمار والتطور نوعاً من رأس المال. ويكتسب كل نوع منها صفات خاصة، ولكنها تشترك جميعاً فى صفة واحدة أساسية وهى أنها تؤدى إلى سلع وخدمات بعد تعبئة وتدريب وتأهيل الجهد البشـرى من أجل استغلالها.

التدريب كأداة تعليمية لأغراض التنمية الاقتصادية:

أدركت الحكومات أن خطط التنمية الاقتصادية ينبغى أن تعتمد على الأفراد المؤهلين فى كافة ميادين التخصص. لذلك

فهناك بجانب التعليم الرسمى للدولة أشكالاً أخرى من التعليم، تعد جوهرية لتحقيق أهداف التوسع الاقتصادى والاجتماعى. وهذه الأشكال غالباً ما تقوم على صورة برامج تعليميـة أو تدريبية. فهناك التعليم للتنمية الزراعيـة، والتعلـيم للتنميـة الصناعية، والتعليم للتنمية الإدارية. وهناك تعلـيم البـالغين، وغير ذلك من البرامج التعليمية والتدريبية التى تعمل جنبـاً إلى جنب مع برامج التعليم العام لتحقيق أهداف التنمية. وهذه البرامج التدريبية على جانب كبير جداً من الأهمية خصوصاً بالنسبة للمجتمعات النامية التى تستورد التكنولوجيا المتقدمـة وغيرها. ولاشك أن هناك فرقاً واضحاً بين إنسـان يصـنع التقدم، وإنسان يستورد التقدم.

لذلك يجب أن يحتل التدريب ركناً هاماً من أركـان أى خطة تنموية. والتدريب كمـا يعـده بروكتـور وثورنتـون Proctor & Thornton هو تطوير المهارات بإتاحة الفرصـة لتنمية القدرة على القيام بالمهام المحددة، والقدرة علـى أداء العمل كقوة مفكرة. والتدريب متمم ومكمل للتعليم، وغالباً ما ينظر إليه كامتداد للتعليم فى المؤسسات التربوية المختلفـة، الغرض منه الوصول بطاقات الفرد إلى أقصـاها وتحقيـق

الإنتاجية المثلى.

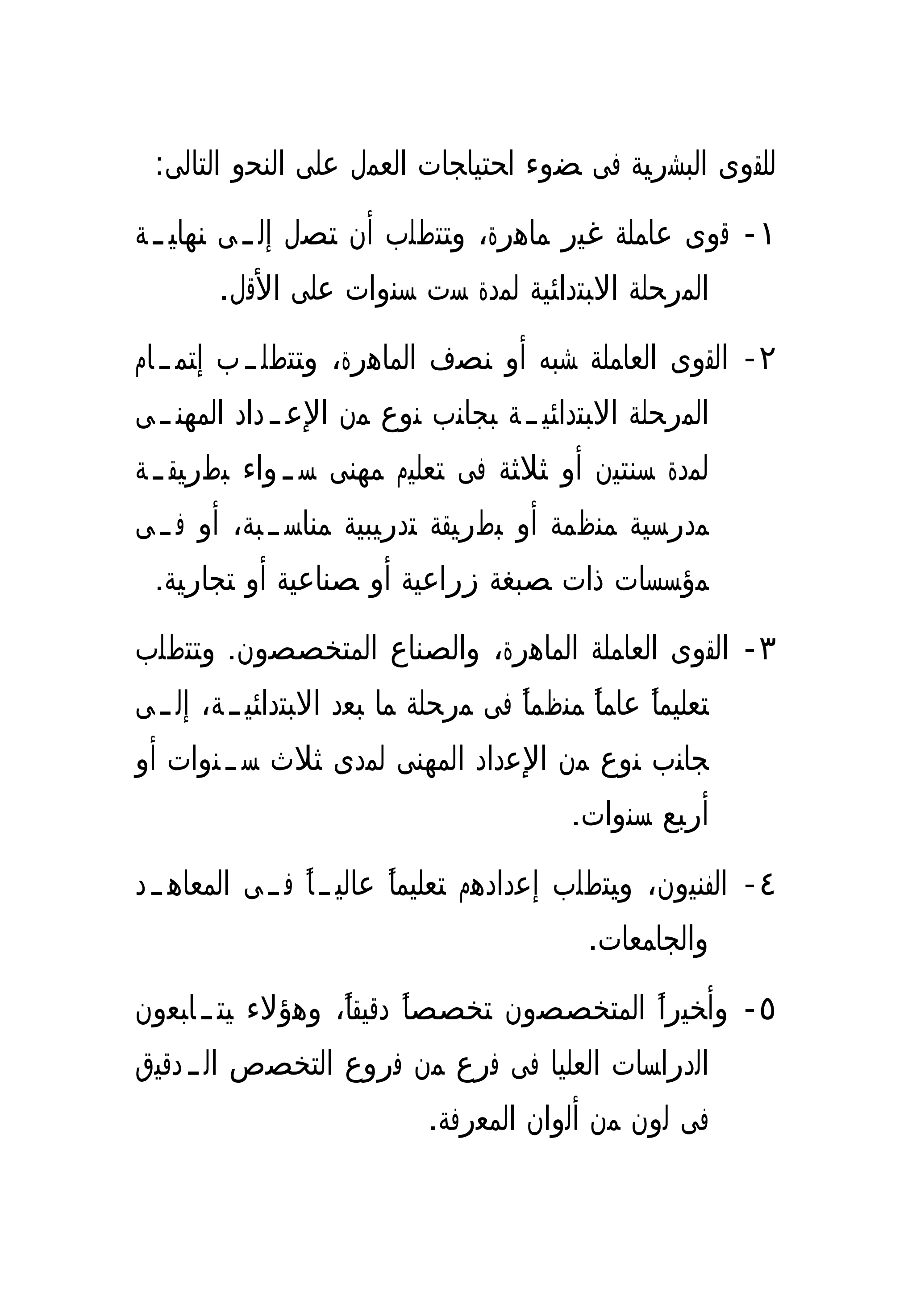
وتحتاج المجتمعات النامية بصفة خاصة إلى مجـالات محددة ينبغى التركيز عليها فى تدريب العاملين مـن أجـل تحقيق التنمية الاقتصادية. وهذه المجالات تنحصـر بصـفة خاصة فى النواحى الآتية:

أولاً: تدريب القوى العاملة من حيث المهارات المطلوبة فى عمليات الإنتاج الصناعى، واستخدام الآلات والأسـاليب العلمية والفنية فى الزراعة، خاصة وأن معظم الدول النامية تعتمد فى زيادة دخلها على الزراعة.

ثانياً: التدريب على الاتجاهات الجديدة وأنواع السـلوك اللازمة للتنمية ومطالبها من الاستثمار والعمـل والادخـار وبلوغ الكفاية الإنتاجية.

ثالثاً: التدريب على زيادة الإنتاج بالعمل علـى تنظـيم المشروعات الاقتصادية التى تتطلب الاستخدام المنتج للقوى العاملة، وفى المشروعات التى يزداد الإنتاج فيها بأقل قـدر من الاستثمارات الجديدة التى تحدث فى المشروعات القائمة.

ويمكن النظر إلى مستويات التعليم والإعداد والتـدريب



للقوى البشرية فى ضوء احتياجات العمل على النحو التالى:

١- قوى عاملة غير ماهرة، وتتطلب أن تصل إلـى نهايـة المرحلة الابتدائية لمدة ست سنوات على الأقل.

٢- القوى العاملة شبه أو نصف الماهرة، وتتطلـب إتمـام المرحلة الابتدائيـة بجانب نوع من الإعـداد المهنـى لمدة سنتين أو ثلاثة فى تعليم مهنى سـواء بطريقـة مدرسية منظمة أو بطريقة تدريبية مناسـبة، أو فـى مؤسسات ذات صبغة زراعية أو صناعية أو تجارية.

٣- القوى العاملة الماهرة، والصناع المتخصصون. وتتطلب تعليماً عاماً منظماً فى مرحلة ما بعد الابتدائيـة، إلـى جانب نوع من الإعداد المهنى لمدى ثلاث سـنوات أو أربع سنوات.

٤- الفنيون، ويتطلب إعدادهم تعليماً عاليـاً فـى المعاهـد والجامعات.

٥- وأخيراً المتخصصون تخصصاً دقيقاً، وهؤلاء يتـابعون الدراسات العليا فى فرع من فروع التخصص الـدقيق فى لون من ألوان المعرفة.

التربية والتنمية الاجتماعية:

يختلف المفكرون الاجتماعيون فى تحديد مفهوم التنميـة الاجتماعية – كل وفق لتخصصه – فيعرفها الـبعض بأنهـا عملية توافق اجتماعى، ويعرفها البعض الآخر بأنهـا تنميـة طاقات الفرد إلى أقصى حـد مسـتطاع، أو بأنهـا إشـباع الحاجات الاجتماعية للإنسان، أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو عملية تغيير موجه يتحقق عن طريـق إشباع حاجيات الفرد. وكل هذه التعريفات تعنى بتغيير حيـاة الإنسان.

ونظراً لأهمية هذا المفهوم، فنسـتعرض لـبعض تلـك التعريفات من أجل المساعدة فـى التعـرف علـى طبيعتـه والوقوف على ماهيته، من أجل محاولة الوصول إلى تعريف شامل له، ثم نوضح بعد ذلك علاقة التربية بعمليـة التنميـة الاجتماعية فى شئ من التفصيل.

يختلط مفهوم التنمية الاجتماعية Social Development بمفاهيم اجتماعية كثيرة كمفهوم التطور الاجتماعى، والتقـدم الاجتماعى، والرعاية الاجتماعية، والنمو الاجتمـاعى، إلـى

غير ذلك من المفاهيم التى تميل جميعاً كما أوضح كاسبر دى نيجل Kaspar de Nagele إلى التداخل فى بعضها. بل وتميل كذلك إلى الترابط كما أشار بوسكوف Boskoff الذى يرى أن هذه المصطلحات تتضمن بعداً معيناً وتفسيراً خاصاً لعمليـة التغير الاجتماعى، حيث تشير إلى اتجاه التغيرات المتلاحقة.

ولقد عانى مفهوم التنمية الاجتماعية كغيره من المفاهيم الإنسانية قدراً كبيراً من التداخل وعدم الوضوح، واختلفـت بصدده وجهات نظر الباحثين والدارسين نتيجة لطبيعة الإطار العام لهذا المفهوم، بل ونتيجة لحداثة العهـد بحقـل التنميـة الاجتماعية بوجه عام.

وقد أكد مؤتمر لندن لدراسة تنمية المجتمع عام ١٩٥٧ أن ثمة اختلافاً وتبايناً ملحوظاً فى مصطلح التنميـة، ففـى بعض الأحيان يكون الاهتمام على التقـدم المـادى، وفـى البعض الآخر ينظر إلى تنمية المجتمع كحركة، وفى أمـاكن أخرى ينظر إلى التنمية كناحية إدارية.

ويتداخل مع مفهوم التنمية – كمـا سـبقت الإشـارة – مفاهيم التطور Evolution والتقدم Progress والنمو Growth والرعاية الاجتماعية Social Welfare. يعنى التطور انبثـاق

أشكال جديدة من الأشكال الأصلية، ليعبر عن مسيرة المجتمع من التجانس غير المتوافق إلى التنافر أو اللاتجانس المتوافق. ويمتد التطور ليشمل عملية التغير التدريجى، فهو امتداد لهذا النوع من التغير فى المجتمع أو أدوار الأفـراد التـى يعـاد تحديدها. أما التقدم فإن هدفه غائى وهو يتضمن فى مراحله المتعاقبة ازدهاراً ورقياً أكثر فأكثر عن المراحل السابقة، كما يتضمن صفة خلقية بمعنى الإحساس بالمسئولية المشـتركة، وتعد هذه عملية أساسية لتوجيه قوى التغير لخدمة الإنسـان. بينما يشير مفهوم النمو إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث فى جانب معين من جوانب الحياة، وتتم عمليات النمو عن طريق التحول التدريجى.

وتعد الرعاية الاجتماعية كما يقـول هيـل Heal فـى دراسته عن الاختيار الاجتماعى Social Choice "اسـتخداماً للدلالة على وظيفة تمثل وضعاً أو ترتيباً لحالات اجتماعيـة بديلة". وقد عرفها مجموعة خبراء الأمم المتحدة بأنها العمل المنظم الذى يهدف إلى التكيف المتبادل بين الأفـراد وبـين بيئتهم الاجتماعية، وهى تشمل محاولات الحكومة والمنظمات لمساعدة الأفراد للمحافظة على الدخول عن مستوى مقبـول،

وكذلك بإيجاد الرعاية الطبية وخدمات الصحة العامة، وبالتقدم وتطوير المجتمع وتسهيل التكيف الاجتماعى ووسائل الترفيه، وتشمل كذلك التشريعات التى يقصد منها حماية من هم عرضة للاستغلال.

وتوجد خدمات الرعاية الاجتماعية لدى كل الأمم التى انتقلت اقتصادياتها من الزراعة إلى الصناعة، بل ازدادت مع تزايد الإدراك بأن تنمية الموارد البشرية هى المفتاح الحقيقى لطريق أفضل.

ومهما يكن من أمر هذه المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التنمية الاجتماعية، فإنها قد استخدمت من قبل الباحثين لتوضيح الاتجاه العام لمسيرة المجتمعات الإنسانية، كما استخدمها الاجتماعيون الأول فى كتاباتهم ودراساتهم الاجتماعية من أمثال سان سيمون Saint Simon وأوجست كونت Auguste Comte وغيرهم.

وقد أسفرت المناقشات الدولية لمفهوم التنمية الاجتماعية على أنها التحسن المستمر لمستوى معيشة ورفاهية السكان، وهى تعمل جنباً إلى جنب مع التنمية الاقتصادية.

ويعد وارد Ward من العلماء الذين اعتبـروا التنميـة الاجتماعية منهجاً علمياً لتوجيه المجتمع. فالتنمية عنده منهج علمى وواقعى لدراسة وتوجيه نمو المجتمع مـن النـواحى المختلفة، مع العناية بالجانب الإنسانى بغية إحداث التـرابط بين مكونات المجتمع.

ومن هنا فإن التنمية الاجتماعية يمكن النظر إليها علـى أساس أنها عبارة عن "عمليات تغيير اجتماعى يلحق بالبنـاء الاجتماعى ووظائفه بغرض إشـباع الحاجـات الاجتماعيـة للإنسان، وهى لذلك تشمل عنصرين أساسيين همـا تغييـر الأوضاع القديمة وإقامة بناء اجتماعى جديـد ينبثـق عنـه علاقات جديدة وقيم وأفكار مستحدثة تسمح للأفراد بتحقيـق أكبر قدر من إشباع المطالب والحاجات".

فالتنمية الاجتماعية إذن ليست مجرد تقـديم خـدمات، وإنما تشمل هذين العنصرين الأساسيين السابق الإشارة لهما. وقد أصبح هذا الاتجـاه الأخيـر فـى التعريـف بالتنميـة الاجتماعية هو الاتجاه الغالـب فـى كثيـر مـن الكتابـات والمناقشات العلمية. ولقد نادى أخيراً بعض المفكرين العرب بتعريف جامع حددته طبيعة معايشتهم لمجتمعـاتهم. ويحـدد

التعريف التنمية الاجتماعية على النحو التالـى: "إن التنميـة الاجتماعية مفهوم حديث للتعبير عـن التغيـر الحضـارى المقصود والمخطط، والذى يتناول كل جوانب الحياة الماديـة والبشرية فى إطار المجتمع القومى، وكذلك كل مـا يتصـل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التى تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر الطاقات وتجهيزها فى سـبيل رفـع المستوى الاجتماعى واطـراد نمـوه لمقابلـة الاحتياجـات المتطورة والمتزايدة للجماعات والأفراد فى ظل أيديولوجيـة تترجم آمال الأمة وتحاول أن تصور ما يجب أن يكون عليه مستقبلها فى كل الميادين".

والتنمية بمفهومها العريض تهدف إلى تحقيـق تغييـر اجتماعى موجه لإزالة المعوقات التى تراكمت عبر السـنين، ولذلك وجب أن تستند على عدة ركائز وعناصر حتى يتحقق لها مقومات النجاح. وهذه الركائز هى:

١ – التغير البنائى Structural Change:

وهو ذلك النوع من التغيير الذى يستلزم ظهـور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديـدة تختلـف نوعيـاً عـن الأدوار والتنظيمات القائمة فى المجتمع. ويقتضى هذا النـوع مـن

التغيير حدوث تحول كبير فى الظواهر والـنظم والعلاقـات السائدة فى المجتمع.

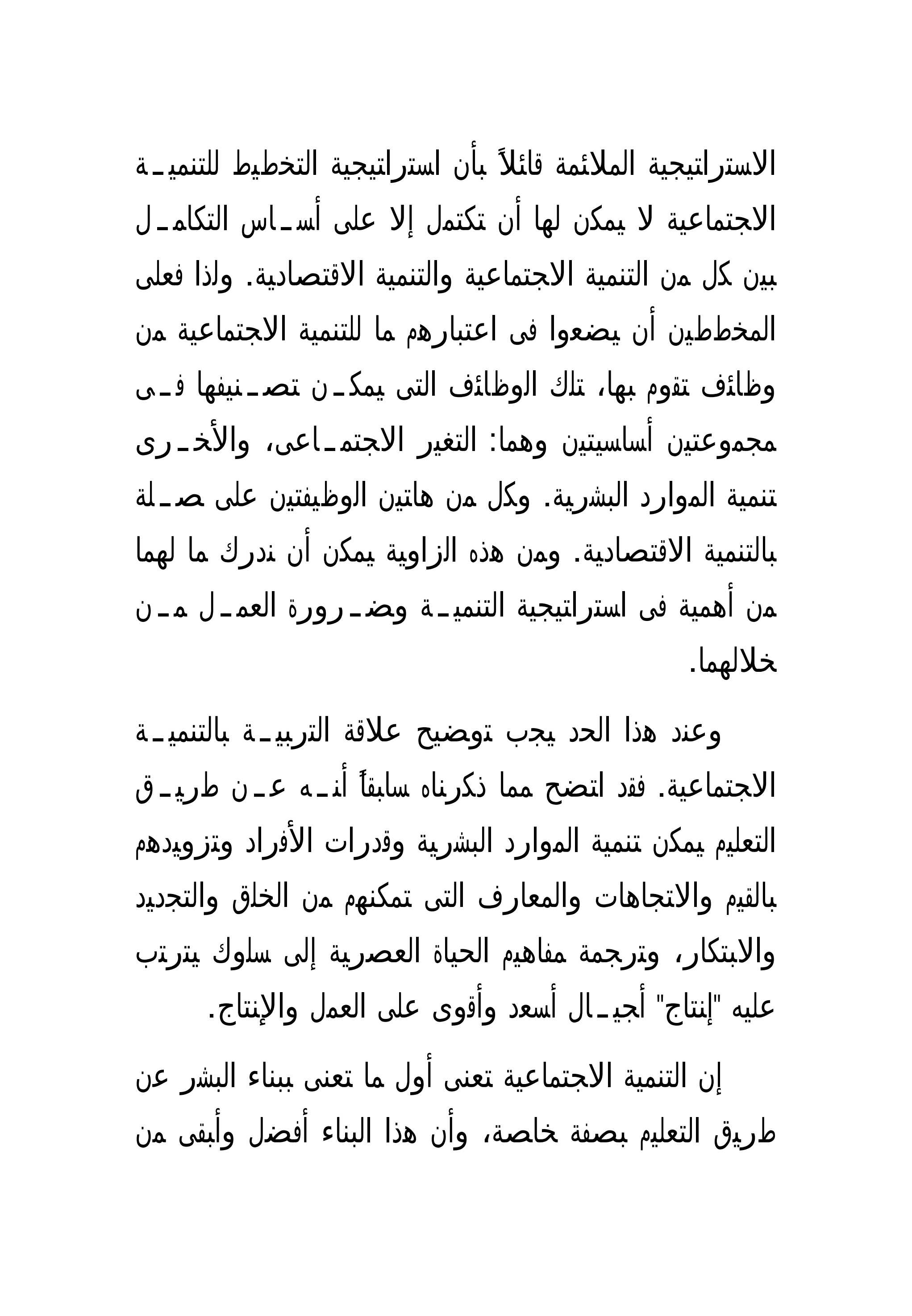
٢– **الدفعة القوية** Big Push:

لابد من خروج دفعة قوية لكى يخـرج المجتمـع مـن مصيدة التخلف، بل وربما احتاج إلى سلسلة مـن الـدفعات القوية لكى يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود. وهذه الدفعات القوية ضرورية لإحداث تغييرات كيفية فى المجتمع ولإحداث التقدم فى أسرع وقت ممكن. وتعد الحكومات فـى البلاد النامية مسئولة إلى حد كبير عن إحداث الدفعة القوية، فهى التى تملك إمكانيات التغيير، وهى التى توفر حداً أدنـى لمستويات المعيشة للأفراد.

٣– **الاستراتيجية الملائمة** Proper Strategy:

ويقصد بها الإطار العام أو الخطوط العريضـة التـى ترسمها السياسة الإنمائية فى الانتقال من حالة التخلف إلـى حالة النمو الذاتى وتختلف الاستراتيجية عن التكنيـك الـذى يعنى الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف.

ويؤكـد جونـار ميـردال Gunnar Myrdal أهميـة



الاستراتيجية الملائمة قائلاً بأن استراتيجية التخطيط للتنميـة الاجتماعية لا يمكن لها أن تكتمل إلا على أسـاس التكامـل بين كل من التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. ولذا فعلى المخططين أن يضعوا فى اعتبارهم ما للتنمية الاجتماعية من وظائف تقوم بها، تلك الوظائف التى يمكـن تصـنيفها فـى مجموعتين أساسيتين وهما: التغير الاجتمـاعى، والأخـرى تنمية الموارد البشرية. وكل من هاتين الوظيفتين على صـلة بالتنمية الاقتصادية. ومن هذه الزاوية يمكن أن ندرك ما لهما من أهمية فى استراتيجية التنميـة وضـرورة العمـل مـن خلالهما.

وعند هذا الحد يجب توضيح علاقة التربيـة بالتنميـة الاجتماعية. فقد اتضح مما ذكرناه سابقاً أنـه عـن طريـق التعليم يمكن تنمية الموارد البشرية وقدرات الأفراد وتزويدهم بالقيم والاتجاهات والمعارف التى تمكنهم من الخلق والتجديد والابتكار، وترجمة مفاهيم الحياة العصرية إلى سلوك يترتب عليه "إنتاج" أجيـال أسعد وأقوى على العمل والإنتاج.

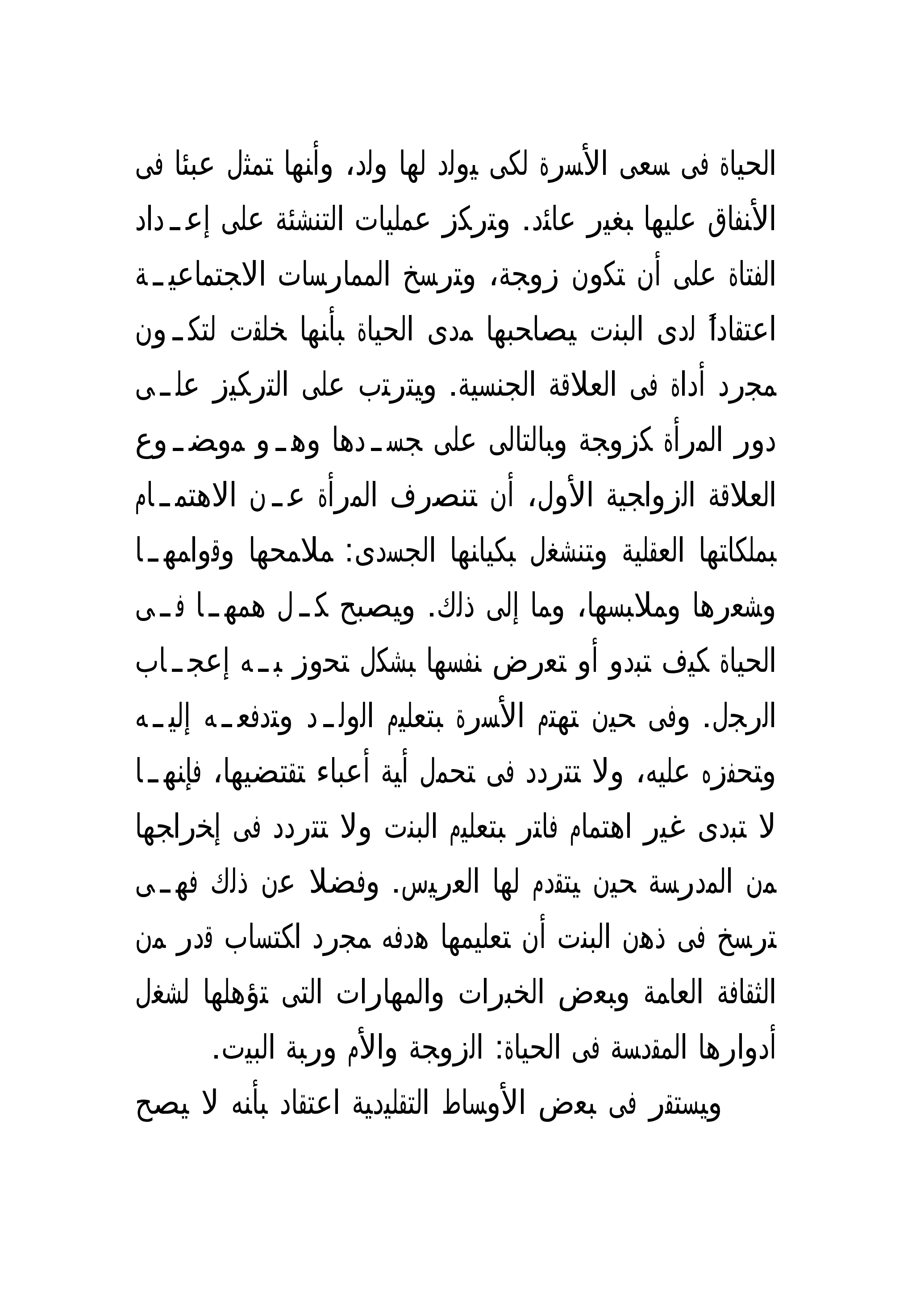
إن التنمية الاجتماعية تعنى أول ما تعنى ببناء البشر عن طريق التعليم بصفة خاصة، وأن هذا البناء أفضل وأبقى من

المنجزات المادية، لأن المنجزات المادية عرضة للانهيـار، وسرعان ما يمكن إعادتها من جديد إذا وجد الإنسان الكفء والقادر الذى هو أغلى الموارد وأنقاها وأكثرها عطاء.

لقد أصبحت العلاقة بين التربية والتنميـة الاجتماعيـة معروفة لدى الباحثين فى شتى صنوف المعرفة، وأصـبحت أشبه بالمسلمات التى لا تحتاج إلى مزيد مـن الاستقصـاء. والتربية ولأول مرة فى تاريخ البشرية تسبق فى تطويرهـا علـى الصعيد العالمى التنمية الاقتصادية.

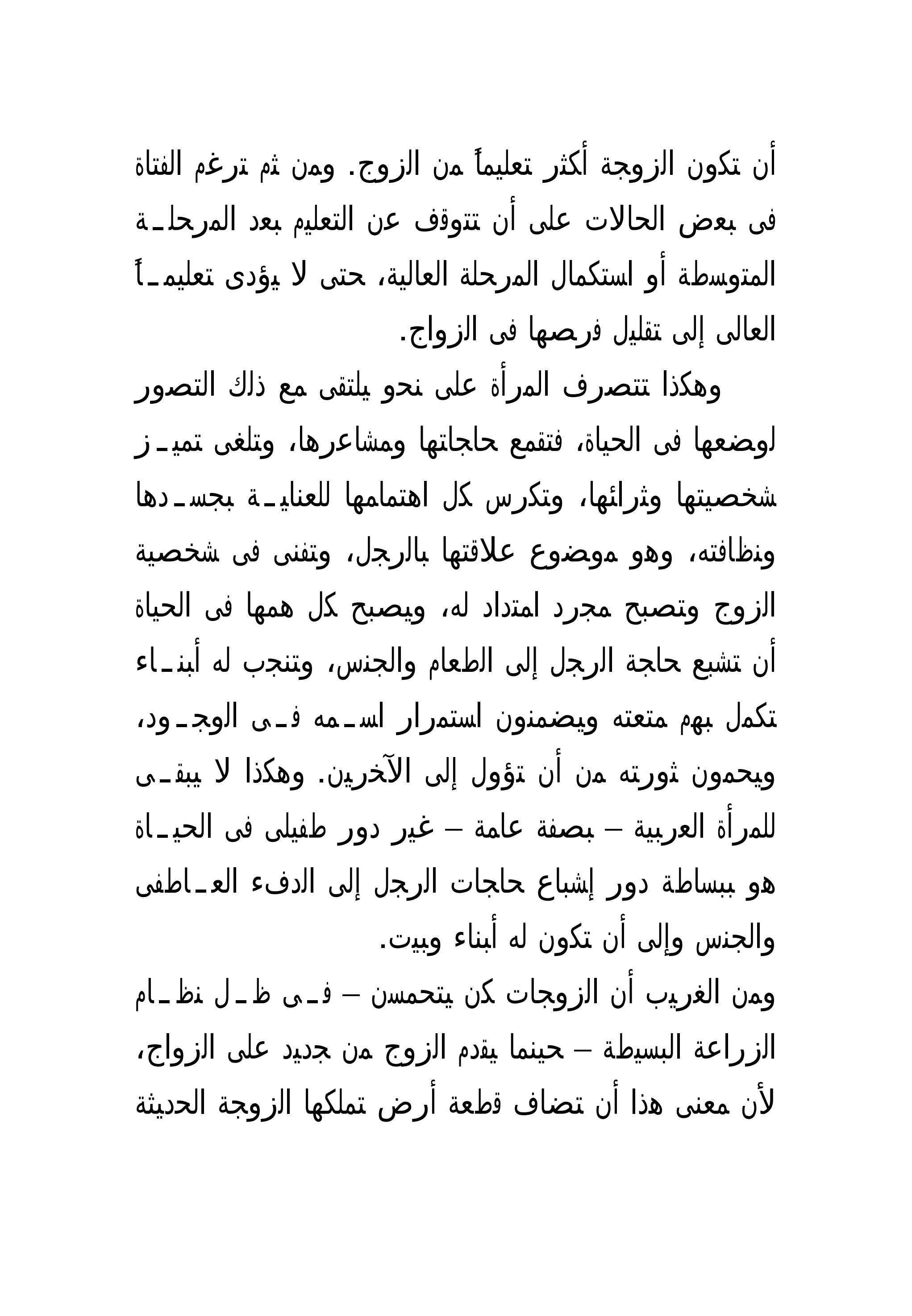
ويعتبـر التعلـيم إحـدى القـوى المحـررة للأفـراد والمجتمعات، فهو يزيد من طموح الأفـراد ويـدفعهم إلـى الصعود فى السلم الاجتماعى، كمـا يسـاعد الجماعـات والفئات المحرومة من الحقوق الاجتماعية على الالتحام ببقية الجماعات الموجودة فـى المجتمـع، والمطالبـة بتحسـين أوضاعهم الاجتماعية. وسنختبر هنا كمثال ما حدث بالنسـبة لوضع الفتاة فى المجتمع العربى بصفة عامة.

ففى عمليات التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتمـاعى تتصرف الأسرة ويتصرف الآخرون مع البنت علـى نحـو يؤكد لها أن وجودها غير مرغوب فيه، وأنها إنما جاءت إلى



الحياة فى سعى الأسرة لكى يولد لها ولد، وأنها تمثل عبئا فى الأنفاق عليها بغير عائد. وتركز عمليات التنشئة على إعـداد الفتاة على أن تكون زوجة، وترسخ الممارسات الاجتماعيـة اعتقاداً لدى البنت يصاحبها مدى الحياة بأنها خلقت لتكـون مجرد أداة فى العلاقة الجنسية. ويترتب على التركيز علـى دور المرأة كزوجة وبالتالى على جسـدها وهـو موضـوع العلاقة الزواجية الأول، أن تنصرف المرأة عـن الاهتمـام بملكاتها العقلية وتنشغل بكيانها الجسدى: ملامحها وقوامهـا وشعرها وملابسها، وما إلى ذلك. ويصبح كـل همهـا فـى الحياة كيف تبدو أو تعرض نفسها بشكل تحوز بـه إعجـاب الرجل. وفى حين تهتم الأسرة بتعليم الولـد وتدفعـه إليـه وتحفزه عليه، ولا تتردد فى تحمل أية أعباء تقتضيها، فإنهـا لا تبدى غير اهتمام فاتر بتعليم البنت ولا تتردد فى إخراجها من المدرسة حين يتقدم لها العريس. وفضلا عن ذلك فهـى ترسخ فى ذهن البنت أن تعليمها هدفه مجرد اكتساب قدر من الثقافة العامة وبعض الخبرات والمهارات التى تؤهلها لشغل أدوارها المقدسة فى الحياة: الزوجة والأم وربة البيت.

ويستقر فى بعض الأوساط التقليدية اعتقاد بأنه لا يصح



أن تكون الزوجة أكثر تعليماً من الزوج. ومن ثم ترغم الفتاة فى بعض الحالات على أن تتوقف عن التعليم بعد المرحلـة المتوسطة أو استكمال المرحلة العالية، حتى لا يؤدى تعليمـاً العالى إلى تقليل فرصها فى الزواج.

وهكذا تتصرف المرأة على نحو يلتقى مع ذلك التصور لوضعها فى الحياة، فتقمع حاجاتها ومشاعرها، وتلغى تميـز شخصيتها وثرائها، وتكرس كل اهتمامها للعنايـة بجسـدها ونظافته، وهو موضوع علاقتها بالرجل، وتفنى فى شخصية الزوج وتصبح مجرد امتداد له، ويصبح كل همها فى الحياة أن تشبع حاجة الرجل إلى الطعام والجنس، وتنجب له أبنـاء تكمل بهم متعته ويضمنون استمرار اسـمه فـى الوجـود، ويحمون ثورته من أن تؤول إلى الآخرين. وهكذا لا يبقـى للمرأة العربية – بصفة عامة – غير دور طفيلى فى الحيـاة هو ببساطة دور إشباع حاجات الرجل إلى الدفء العـاطفى والجنس وإلى أن تكون له أبناء وبيت.

ومن الغريب أن الزوجات كن يتحمسن – فـى ظـل نظـام الزراعة البسيطة – حينما يقدم الزوج من جديد على الزواج، لأن معنى هذا أن تضاف قطعة أرض تملكها الزوجة الحديثة

إلى حيازة العائلة، فضلا عما يوفره من أيد عاملة جديدة تخفف العبء عما يوجد لدى العائلة من أيد عاملة.

وقد تمكن الرجل – نتيجة لعمليات تاريخية طويلة معقدة – من أن يستحوذ على الأدوار الاجتماعية التى تسمح له بالتسلط اقتصاديا واجتماعيا، وأن يضع المرأة فى مستوى أدنى من المستوى الذى يوجد هو فيه، بل وأن تكون هى موضع استغلاله وتحكمه. والرجل فى ظل النظام الاجتماعى الاقتصادى الحالى ليس على استعداد بأن يسمح للمرأة بأن تتحول من وضع التابع إلى وضع الشريك الحر الإرادة الكامل الحقوق.

هذا الوضع الاجتماعى يمثل مكانة المرأة التقليدى فى مجتمعاتنا العربية، الذى عاشته بل وما زالت تعيشه فى قطاعات مجتمعنا العربى لا سيما القطاع القبلى والريفى، والذى ثارت عليه المرأة المتعلمة فى البيئات الحضرية نتيجة لما حدث من تغييرات جزئية طرأت على بعض أبعاد وضع المرأة نتيجة التعليم. ورغم أن هذه التغييرات تمت فى إطار تبعيتها للرجل، إلا أنها تغيرات قد تبشر بالأمل فى تغيير نظرة الرجل إلى المرأة. وهو دور يجب أن تضطلع به

التربية، بمعنى حل الصراع فى الثقافة بين القـيم التقليديـة والقيم الجديدة التى ابتدأت فى الظهور فى المجتمعات العربية النامية التى يسودها تفكير تقليدى وتحكمها قيم جديدة، تقـف فى سبيل التغيير وتعترض مجراه. ومن ثم فأنه عن طريـق التعليم يمكن العمل على إزالة كثير من المعوقـات الثقافيـة، وتهيئة المناخ الاجتماعى لقبول الاتجاهات الجديدة مما يساعد على انتقال مجتمعاتنا التقليدية إلى مستوى العصر الحـديث. والمثال الذى أوردناه عن وضع المرأة العربية فى مجتمعاتنا (النصفية) التى لا تشارك فيها المرأة بعملها نتيجة لقيم تقليدية موروثة، يوضح الدور الذى يمكن أن تلعبه التربية فى هـذا المجال عن طريـق إعـادة تربيـة النـاس Reeducation وتشريبهم للقيم الثقافية الجديدة التى تتفـق مـع الأوضـاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى العصر الحديث.

وبالإضافة إلى الدور الذى تؤديه التربية، لا يجـب أن نغفل أيضا الدور الترشيدى الهام الذى يمكـن أن تقـوم بـه وسائل الاتصال الجماهيرى فى هذا المجال، لاسيما السـينما والتليفزيون باعتبارهما وسيلتين سمعيتين وبصريتين فـى آن واحد وعلى جانب كبير جداً من الأهمية. وقد أثبتت الدراسة

التحليلية التى أعدتها إحدى الباحثات عن دور المرأة الاجتماعى كما صورته السينما المصرية خلال عشر سنوات (من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢ ميلادية) عددا من الحقائق أهمها أن السينما المصرية لا ترى المرأة المصرية خاصة والعربية عامة إلا عاطلة سلبية أو منحرفة لا تنظر إليها إلا من زاوية الأنثى المثيرة للغرائز. وبذلك تكون السينما فى الواقع مسئولة عن تشويه صورة المرأة بتدعيمها للاتجاهات التقليدية وعدم إبرازها لصور التطور المستمر فى حركة المجتمع، أو تصحيح نظرة الجماهير العريضة لدور المرأة فى المجتمع. وتلك حقيقة تنطبق أيضاً على التليفزيون بطبيعة الحال.

بل إن كتب الأدب ومجلاته أيضاً فى مجتمعنا العربى بصفة عامة تحفل بإبراز المرأة فى صورة هزيلة ولا تعكس الحقيقة، حقيقة التطور الراهن فى حياة المرأة العربية حتى ولو بدا بطيئاً نسبياً. وتفسير ذلك واضح، فإن معظم أدبائنا العرب يجترون صور الطفولة التى تظل فى أذهانهم ولا وعيهم. وهذا يعنى أن الأديب عندما يكتب عن المرأة يتحكم فيه لاوعيه أو لاشعوره. ومن هنا تلح عليه الصورة السلبية

للعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة. وعلى الرغم من التطور الحادث فى المجتمع، فإن الصورة السلبية مازالت تسيطر على ذهن الأديب. ولا يخفى أن المرأة أيضاً هى نفسها تعد مسئولة فى هذا الصدد. فقد تقدمت نسبياً فى إطار العمل وأصبحت تعمل فى كثير من المجالات، ولكن ما أن تعود إلى البيت حتى تتحول إلى صورة أخرى، أى صورة المرأة التقليدية القديمة. والرجل نادراً ما يجد حوله امرأة سوية تتحرك فى الضوء قادرة على أن تواجه المجتمع وأن تحطم القيم البالية وتتحدى التقاليد العفنة المتوارثة جيلاً بعد جيل، تلك القيم والتقاليد التى تنظر للمرأة فحسب على أساس أنها متاع للرجل، وبذلك تعطى المرأة نفسها لبنات جنسها الضوء الأخضر. ولاشك أن السر فى تخلف صورة المرأة فى الأدب يعود إلى تخلف مازال موجوداً فى واقع المجتمع ذاته، فالأدب صورة للواقع ولا يمكن أن يستقيم الظل والعود أعوج.

وإذا كان التاريخ قد كتبه الرجال والأدب أيضاً، فعلى المرأة العربية أن تتقدم بشجاعة وأن ترفض الصورة التى فرضت عليها وأن تتخلى عن ضعفها وسلبيتها، وتقدم

النموذج الذى يتفق مع العصر ويلغى الصورة الضبابية التى تغلف مجتمعنا العربى كله. ولا ريب فـى أن الإسـلام قـد أنصف المرأة ومنحها من الحقوق ما ضـنت بـه القـوانين الوضعية. وليس صحيحاً على الإطلاق أن الإسلام يفـرض على المرأة التخلف أو يضعها فى مكانة أقل من الرجل. فقد لعبت فيه المرأة عند البداية دور المحاربة والعالمة المحترمة والفنانة ثم الشهيدة (عائشة بنت أبـى بكـر، سـكينة بنـت الحسين، سمية أم عمار). إنهن نماذج مضيئة يجب إبرازها، وأن نعود إلى تاريخنا القديم لنثبت أن المرأة العربية كان لها دائماً دور فى حياة أمتها. ومن هنا يجب أن تتحرك المـرأة سريعاً وتستيقظ من سباتها العميق وتصحح صـورتها التـى مازالت متخلفة، لكى تفرض على الواقع ذاته الشـكل الـذى تراه جديراً بتحقيق التقدم والخير لها ولمجتمعها.

ومن ناحية أخرى فإن التعليم يحفز الأفراد إلى تحقيـق التقدم، ويجعل العقول والنفوس أكثر استعداداً لتقبـل التغيـر والرغبة فيه، فالإرادة الحرة الواعية التى هى حصيلة التعليم والتربية والتثقيف تعتبر الركيزة الأساسية التى لا غنى فـى إحداث عملية التنمية بمفهومها الاجتماعى الواسـع، وكلمـا

تعمقت جذورها إلى النظم والأدوار والمكانـات الاجتماعيـة واتسعت أبعادها إلى أنماط وأشـكال العلاقـات الإنسـانية، استطاعت أن تكون أداة إيجابية فى إحداث التغيير بطريقـة تقدمية.

لذلك يجب محاربة الأمية المتفشية فى مجتمعاتنا النامية، لأنها أمية تهدد كيان المجتمع بأكمله. وعلى سبيل المثال نجد أن انتشار الأمية بين العمال لا يؤثر فقط فى نوعية الإنتـاج بل وفى كميته، وبالتالى فإن أمية العمـال تهـدد أى تقـدم صناعى أو تكنولوجى مرتقب ترغب مجتمعاتنا النامية فـى تحقيقه.

وقد كتب اوجبورن منذ حوالى خمسين عاماً مضت عن عوامل ثلاثة تحـدد درجة الاختراع وسرعته. وهذه العوامل هى:

١- مدد من القدرة الاختراعية.

٢- الحاجة إلى الاختراع.

٣- وجود القاعدة الثقافية. وهى فى رأيه مدى التقدم المعرفى والعلمى.

ويرى اوجبورن أن العامل الثالث يلعب دوراً أكثر أهمية من العاملين الأول والثانى فى سرعة ودرجة الاختراع. فقد نجد مجتمعاً مكتظاً بالأفراد وفيهم قدرات ابتكارية لاشك فيها، ثم هناك حاجة إلى اختراع، ولكن أى اختراع؟، أى ماهية هذا الاختراع ونوعيته وقيمته لتقدم المجتمع. تلك النوعية التى تتوقف على المستوى الثقافى للجماهير العريضة، والقدرة الجماعية التى تعنى زاد المجتمع وما فيه من تنظيم لكل القدرات والإمكانيات التى تعطى هذا المجتمع القوة والابتكار. وليست هذه القدرة الجماعية مجرد معرفة تكنولوجية، ولكنها أيضاً الوعى بالحكمة الاجتماعية، وهى أيضاً طموح وأمل شعبى (عند أفراد المجتمع) نحو الامتياز فى ميادين النشاط العقلى المختلفة. لذلك فإن مستوى عالياً من هذه القدرة الجماعية لا ينتج فقط اختراعات تكنولوجية وعلمية، ولكنه ينتج أيضاً السلوك التنظيمى الكفء.

وتتوقف القدرة الجماعية على التربية إلى حد كبير، ويتوقف تقدم المجتمع على القدرة الجماعية. ولا يتوقف تقدم المجتمع على قدرة قلة قليلة فقط، بل على الجماهير

العريضة. وقد شاع ومازال يشيع فى مجتمعات رأسمالية أن الجماهير تتبع القلة ذات العقلية الممتازة، وأن القدرة العقليـة ذات الكفاءة مثبتة فى الميراث البيولوجى للأفراد. ولذلك فمنذ ميلاد الفرد يمكن تحديد مستوى قدراته العقلية بمعرفة والديه. ومعنى هذا أيضاً أن هناك طبقية فى الذكاء والقدرات العقلية، وهى أشبه ما تكون بالطبقية فى المجتمع الهندى فـى وقـت قسم فيه إلى طبقات ينتمى إلى واحدة منها الفرد بحكم ميلاده ولا يستطيع أن يسمو إلى طبقة أعلى.

إن النظرة المعاصرة اليوم ترى أن المجتمع يولـد مستوى القدرة، وأن الحد الأعلى لهذه القدرة غير معـروف. وقد سقطت تماماً فكرة أن القدرة البشرية محددة ومثبتة فـى تكوين الفرد الفسيولوجى، وقام بدلاً منها الإيمان بميكـانيزم مرن ومتنوع وخاضع لتحسين كبير. وقد تكون هناك حـدود فسيولوجية عليا لما يمكن أن يعمله الفرد ولكن يلوح أنه من المؤكد أن أحداً لم يصل إلى هذه الحدود. كما أن مستوى ما يعمله الأفراد فى المجتمع لا علاقة له بالقـدرات الفطريـة. وعلى ذلك يمكن القول بأن كمية القدرة عند كل فرد تتكـون وتتخلق مع ما يمر به من خبرات. ويمكن القول كـذلك بـأن

المعروض من القدرة فى أى مجتمـع هـو أساسـاً نتيجـة للعمليات والتفاعلات الاجتماعية. ويعمد أى مجتمع إلى إعادة إنتاج مستواه من القدرة بـين أفـراده، وهـذا مـا يسـمى بالاستمرارية فى المجتمع أى استمرار ثقافته.

كما أن التعليم هو خير أداة من أدوات النضال الوطنى، والسعى لحصول الأقطار النامية التى استغلها الاستعمار على إمكانية إدارة شئونهم وشئون مجتمعهم. وفى هذا الصدد يقول الرئيس جوليوس نيريرى: "إن الدور الأساسى للتربية هو أن تعمل ما فى وسعها لتحرير الإنسان عقلياً. هذا التحرر العقلى يجعله قادراً على معركة التحرير المادى ضد الاسـتعمار أو أية قوة أجنبية.فالإنسان المتحرر عقلياً فى مجتمع غير حـر سيعمل بالضرورة لتحقيق التحرر، وسـيتغلب علـى كـل الظروف التى تعترضه، كما أنه أيضاً سيرفض الفقر والجهل والمرض بالطريقة ذاتها التى يرفض بها الاستعمار، وذلـك لعلمه أن هذه الأمور الثلاثة لها خطورتها فى تحطيم إنسانية البشر. والإنسان المتحرر عقلياً هو الذى يعمل مع الآخـرين للانتصار على هذه الشرور".

وينعكس أثر التعليم فى حياة المجتمع بما يـوفره مـن

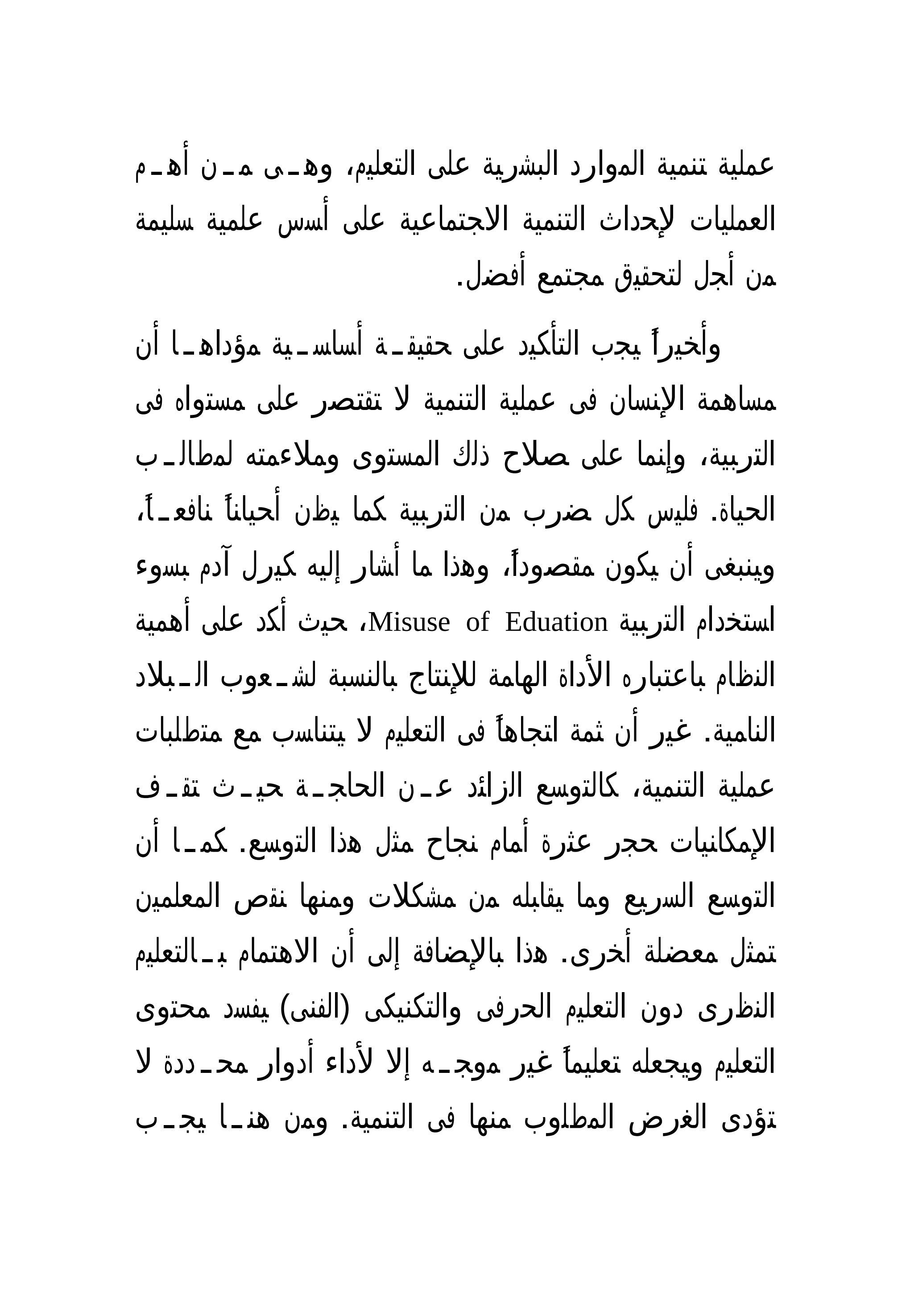
مناخ ثقافى يرفع فيه من مستويات رغبات الأفراد وسـعيهم نحو تحقيق هذه الرغبات ولعل التداخل الوثيق بين التربيـة والتنمية الاجتماعية يهدف أساساً إلى إعداد رجال لديهم مـن المعلومات التقنية والقدرات ما يلزم لإنماء الاقتصاد لفائـدة الإنسان والمجتمع. والتعليم يؤثر فى المجتمع، وبالتالى يؤثر المجتمع بنظمه المختلفة فى التعليم. وهناك تفاعـل وتـداخل بين التعليم ووسائل التنمية الاجتماعية تتضمن تكاثر الأدوار الوظيفية داخل المجتمع مع تكاملها والتنسيق بينها من أجـل إحداث أكبر قدر ممكن من التغيير فى مدة محـددة. ولكـى يتحقق ذلك لابد من توافر عدة أمور أهمها:

(أ) إطار اجتماعى يوفر الخبرات والمهـارات والمعـارف اللازمة لإحداث التغير المطلوب فى المجتمع.

(ب) نظام اجتماعى يسمح بالإبداع والتغيير.

(ج) تنوع ومرونة فى التركيبات الاجتماعية.

كل هذه وما إليها أمـور ذات صـلة وثيقـة بـالتعليم. والمجتمع فى كل مرحلة من مراحل تطوره وتغيره يـرتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالتعليم. ومن هنا يقع عـبء



عملية تنمية الموارد البشرية على التعليم، وهـى مـن أهـم العمليات لإحداث التنمية الاجتماعية على أسس علمية سليمة من أجل لتحقيق مجتمع أفضل.

وأخيراً يجب التأكيد على حقيقـة أساسـية مؤداهـا أن مساهمة الإنسان فى عملية التنمية لا تقتصر على مستواه فى التربية، وإنما على صلاح ذلك المستوى وملاءمته لمطالـب الحياة. فليس كل ضرب من التربية كما يظن أحياناً نافعـاً، وينبغى أن يكون مقصوداً، وهذا ما أشار إليه كيرل آدم بسوء استخدام التربية Misuse of Eduation، حيث أكد على أهمية النظام باعتباره الأداة الهامة للإنتاج بالنسبة لشـعوب الـبلاد النامية. غير أن ثمة اتجاهاً فى التعليم لا يتناسب مع متطلبات عملية التنمية، كالتوسع الزائد عـن الحاجـة حيـث تقـف الإمكانيات حجر عثرة أمام نجاح مثل هذا التوسع. كمـا أن التوسع السريع وما يقابله من مشكلات ومنها نقص المعلمين تمثل معضلة أخرى. هذا بالإضافة إلى أن الاهتمام بـالتعليم النظرى دون التعليم الحرفى والتكنيكى (الفنى) يفسد محتوى التعليم ويجعله تعليماً غير موجـه إلا لأداء أدوار محـددة لا تؤدى الغرض المطلوب منها فى التنمية. ومن هنـا يجـب

الاهتمام بنشر التعليم الفنى وتشجيع الإقبال عليه فى مراحله المختلفة. ولعل سبباً رئيسياً من أسباب عدم الإقبـال علـى التعليم الفنى يرجع إلى النظرة التقليدية الخاصة بتحقير العمل اليدوى والفنى. ولعل هذه النظرة قـد ورثتهـا كثيـر مـن المجتمعات نتيجة لتخطيط القوى الأجنبية حتى تظـل بعيـدة عن النمو والتطور. ومن هنا ضرورة ربط التعليم بمتطلبات التنمية فى المجتمع. وهذا يقتضى بدوره ضرورة الربط بين التخطيط لمشروعات التنمية وبرامجها، وبين التخطيط لإعداد الأفراد وتدريبهم وتعليمهم.

أولوية التخطيط فى التربية لإحداث التنمية:

إن التنمية ليست مجرد مشروعات وفنيين أو أخصائيين يقومون بإدارة هذه المشروعات وينفذونها، بل هى إلى جانب ذلك وعى ثقافى عام وإحساس بقيمة المواطنـة ومشـاركة حقيقية للتجاوب المشترك بين القاعدة والقمة تحقيقاً لأهـداف عملية التنمية. وهذه القضية تعتمد أساساً على التعليم الجيـد بين المواطنين وتأثيره فى السلوك.

ولما كان العنصر البشرى هو الأداة المهمة التى يمكـن

عن طريقها إحداث عملية التنمية، لذا وجب أن يكـون هـذا العنصر ذو فعالية ومهارة وخبرة. وكل هذا لن يتأتى إلا عن طريق التعليم. لذا ينبغى أن نضع فى الاعتبار ضـرورة أن يكون للتربية نصيب فى التخطيط للتنمية. والتخطيط التربوى جزء من تخطيط اقتصادى واجتماعى أشمل، وبين التخطيط التربوى والتخطيط الاقتصادى والاجتماعى صلة تأثير وتأثر متبادلة، وهى الصلة التى ينبغى أن تقوم بين الثروة البشرية وبين تنمية الثروة الطبيعية والمادية.

والتخطيط ببساطة معناه تعمق المشـكلات الاجتماعيـة ورسم الخطة لمواجهتهـا وتحليـل الأمـراض الاجتماعيـة وتنسيق الجهود للبرء منها. وهو ينم عن فهـم ناقـد لحالـة المجتمع ووعى سليم بإمكانياته وتدبير صحيح للوسائل التـى تكفل الانتفاع بهذه الإمكانيات تحقيقاً للرفاهيـة الاقتصـادية وترسيخاً للعدالة الاجتماعية. وتعد الإرادة الإنسانية عنصـراً أساسياً فى التخطيط الذى يسعى إلى التعـديل فـى أنمـاط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن يتم التخطيط فى حدود القيم الإنسانية. وترتكز عملية التخطيط علـى أسـس ثلاث وهى: حصر الحاجات، وحصر الموارد والإمكانيـات،

ثم ترتيب الحاجات ترتيباً تنازلياً فى سلم الأولوية بحسب درجة إلحاحها والتدرج فى تنفيذها على مراحل معينة.

ويمكن أن نفرق بين التخطيط والخطة، فالتخطيط عملية مستمرة، أما الخطة فهى وضع التخطيط فى صورة برنامج موقوت بمراحل وخطوات وتحديد زمانى ومكانى. والتخطيط قد يكون طويل المدى أو قصير المدى، وقد يكون شاملاً لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية أو جزئياً أو خاصاً بقطاع معين كقطاع الصناعة أو التعليم أو الخدمات وهكذا. وقد يكون على المستوى القومى أو الإقليمى أو المحلى.

ويمكننا إذن أن نعد التخطيط عملية موازنة بين القدرات والطاقات والموارد المتاحة، وما يريد الفرد أو الجماعة أن يحققه من أهداف وتطلعات وآمال بغرض النهوض بمستوى المعيشة. والمعروف أن كل دولة تريد التطور والنمو تحاول أولاً أن تتعرف على مقومات حياتها، وعلى مشكلاتها وأسباب تلك المشكلات وعلى ما ينقصها ويعوزها، ثم تحصر مواردها المادية وإمكانياتها البشرية، وتسعى إلى تحديد أهدافها، ثم تقوم بعمليات المواءمة بين الإمكانيات المتاحة لها واستخدام لأقصى الحدود لتحقيق الأهداف

المرسومة بل وتعمل أيضاً على استثمار كل المـوارد، كـى تحقق نفعاً أكثر بأقل تكلفة وأقل جهد وفى أقصر وقـت أى تقوم بعمليات تخطيطية جادة.

وهكذا أصبح التخطيط وسيلة علمية منظمة ومستمرة يتم بموجبها حصر الموارد المتاحة مادية وبشرية ومالية، وتقدير احتياجات المجتمع فى ضوء هذه الموارد، ثم تحديد طريقـة استغلالها بحيث تحقق الغايات المرجوة فى أقصر وقت وبأقل تكلفة وأدنى قدر من الضياع. ولا يمثـل التخطـيط اتجاهـاً استاتيكياً يرتضى الأوضاع الراهنة ويحاول إصلاحها، بـل هو ديناميكى يهدف إلى تغيير الصورة التى يتسم بها المجتمع وتتشكل بها ملامحه.

قدرة التربية على إحداث التغير الاجتماعى والشروط المحددة لتلك القدرة:

لعل العرض الذى تم تقديمه فيما سـبق عـن التربيـة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، قد يوضح حقيقة أساسـية يجب أن يتم التأكيد، وهى أن التربيـة لا يمكـن أن تعمـل

بمفردها فى إحداث تنمية، كما لا يمكن أن تعمل بمفردها أيضاً فى إحداث تغيير اجتماعى، دون أن تكون موجهة بنظريات ونتائج عدد من العلوم الاجتماعية والإنسانية فى مقدمتها علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والنفس والاقتصاد ولاشك أن (الهوة التخمينية) بين ما يسمى بالنظريات التربوية والحقائق التى عليها تقوم، هى هوة واسعة. ومما لاشك فيه أن نمو العلوم الاجتماعية فى المستقبل سوف يضيق هذه الهوة. ومما لاشك فيه أيضاً أنه قد تم صنع بعض التقدم فى العلوم الاجتماعية ذات العلاقة بالتربية. إلا أن هذا التقدم كان حتى هذه اللحظة متواضعاً، بل ولم يستخدم كما يجب فى خدمة التربية. ومن المتوقع أن معرفة أكثر دقة، وتطبيقاً أكثر تنظيماً للنظرية فى خدمة الممارسة قد تحدث تغييرات جذرية فى مجال التربية.

والتربية كما هو متفق عليه بين جمهرة الباحثين الأكاديميين ليست علماً نظرياً فى حد ذاتها، وإنما هى على الأصح مجموعة من النشاطات العملية المرتبطة ببعضها لتحقيق هدف عام. إلا أن هذه النشاطات غالباً ما يكون لها تبريرها النظرى فى صورة نظرية علمية معينة. والنظرية

تعنى مجموعة من الفروض المترابطـة منطقيـاً وظيفتهـا الأساسية شرح مادة موضوعها. ذلك لأن كلمـة (نظريـة) عرضة لأن تستخدم فى المجال التربوى بكثرة، بل وبطريقة واسعة فضفاضة عنها فى معظم السياقات الأخـرى. ولعـل كلمة نظرية تستخدم بكثرة هنا بسبب قيمتهـا التـى تحمـل المكانة والاحترام، أكثر من اسـتخدامها لمعناهـا الوصـفى البحت.

وفى الحقيقة فحيثما كان النظام التعليمى أكثـر كفايـة وأكثر إمكانية للركون إليه، فإن أساليبه وأهدافه تعتمد بطريقة أقوى وأرسخ على أسس تستمد من نتائج ومكتشفات علميـة. ومن هذه الناحية فيمكن مقارنة مهنة التعليم بمهنة الطـب أو مهنة الهندسة. فالطب أيضاً ليس علماً فى حد ذاتـه فهـو لا يستهدف نمواً فى معرفة وإنما يستهدف نتائج عمليـة هـى علاج الأمراض أو الوقاية منها. على أنـه لكـى يسـتطيع الأطباء القيام بهذه المهمة بكفاية، فإن عليهم أن يستفيدوا من المكتشفات العلمية وعليهم أيضاً أن يكون لديهم معرفة بحـد أدنى من العلوم التـى لها علاقة بعملهم. وبالأخص فعلـيهم أن يعرفوا كثيراً فى علوم التشـريح ووظـائف الأعضـاء

والعلوم المختلفة الخاصة ببناء الجسم وعمله. ومرة ثانية فإذا نظرنا إلى الباحثين فى مجال الطب الذين يحدثون التقدم فـى مهنة الأطباء وليس فقط إلى الأطباء أو الجراحين، لوجدنا أن كثيراً من هؤلاء العلماء لا يحملون فى كثير من الأحيان أية مؤهلات طبية. فالجوانب النامية فى المعرفـة الطبيـة يقـع الجزء الأكبر منها فى العلوم البحتة، فى الفيزياء والكيميـاء وعلم وظائف الأعضاء، أكثر من وقوعـه فـى النشـاطات اليومية للأطباء فى غرف الكشف أو قاعات الجراحة.

وعليه فإن تقدم التربية سواء فى مجـال نظرياتهـا أو تطبيقاتها مرتهن فى الواقع بدرجة النضـج والتقـدم الـذى تحرزه عدد من العلوم الاجتماعية والإنسانية وفى مقـدمتها علوم الإنسان والاجتماع والنفس والاقتصاد.

ويبدو هذا التأكيد ضرورى وأساسى، حيث أردنـا بـه وضع الأمور فى نصابها الصحيح، ولا يمنع هذا من مناقشة الدور الذى يمكن أن تقوم به التربيـة فـى عمليـة التغيـر الاجتماعى، على أن يكون واضحاً وماثلاً فى الأذهان تمامـاً أنه دور تستمد قدرتها على القيام به من مساندة عـدد مـن العلوم الاجتماعية والإنسانية.

الحواشى والمراجع

أولاً: الحواشى

(١) يشير الكاتب إلى أن بحثه المنشور فى هذا الكتـاب التذكارى تحية ووفاء لأستاذنا الراحل الكريم الدكتور عبد المنعم شوقى، مستقى فى جزء منه من كتابيين سـبق أن صدرا له تحت عنوان: الأنثروبولوجيا التربويـة، علـم الاجتماع التربوى. لذلك لزم التنويه. إضافة إلى بعـض المراجع الأجنبية الحديثة.

(٢) اعتمدنا فى تعريف المفاهيم التى أوردناهـا سـواء للتربية أو للتنمية على تعريفات كبار علمـاء الاجتمـاع، وعلى التعريفات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن العلامة إميل دوركايم مؤسـس المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع يعد رائداً لعلم الاجتمـاع التربوى Sociology of Education بل إنه لم يدخل ميدان السوسيولوجيا إلا من باب البيداجوجيا Pedagogy إذ بـدأ تكوين مدرسته السوسيولوجية أثناء تدريبـه للبيـداجوجيا بكلية آداب ببوردو Perdu من عام ١٨٨٧ حتـى عـام

١٩٠٢. وفى هذه الفترة كان يلقى على تلاميذه محاضرة فى البيداجوجيا (علم التربية) كل أسبوع. كما تقلد منصب كرسى علم التربية من عام ١٩٠٢ حتى عام ١٩٠٦، مما جعله يقضى معظم حياته الفكرية محاضراً فـى التربيـة سواء فى "السوربون" أو بمدرسة المعلمين العليا بباريس.

ثانياً: المراجع العربية والأجنبية

(١) أهم المراجع العربية:

(١) حسن البيلاوى وشبل بـدران، علـم اجتمـاع التربيـة المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

(٢) فاروق العادلى، الأنثروبولوجيا التربويـة، دار الكتـاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨١.

(٣) ـــــــ ، علم الاجتمـاع التربـوى، دار الكتـاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٥.

(٤) محمد منير مرسى، التربيـة المقارنـة بـين الأصـول النظرية والتجارب العالميـة، عـالم الكتـب، القـاهرة، ١٩٨٨.

(٢) أهم المراجع الأجنبية

(٥) Bell, R.j., A Reinterpretation of the Direction and Effects in Studies of Socialization, in Lasinger (ed), Reading in Child Socialization, Oxford Pergman Press, ١٩٩٢.

(٦) Brown, Francis J., Educational Sociology, Prentice Hall, New York, ١٩٨٥.

(٧) Durkheim, Emile, Educational Sociology of Emile Durkheim, British Journal of Sociology, Vol. I, ١٩٥٨.

(٨) ــ ــ ــ ــ ــ ــ ــ ، Education and Sociology, Translated, Free Press, New York, ١٩٦٥.

(٩) Kneller, George F., Educational Anthropology, John Willey & Sons Inc., New York, ١٩٦٥.

(١٠) Ottoway, A.K.C., Education and Society, Routledge and Kegam Panl, London, ١٩٩٣.

(١١) Parkyn, W.G., Structure and Function in Educational Systems, in Prospects in Education, No.I., Unesco, ١٩٦٩.

(١٢) Sindell, Peter, S., Anthropological Approaches to

The Study of Education, Review of Educational Research, ٣٩, ١٩٦٩.

(١٣) Torres, Carlos A.& Mitchell, C.R. (ed.), Sociology of Education, Emerging Prespective, Willey of Sons, New York, ١٩٩٨.

(١٤) Viteritti, Joseph p. & Ravitch, Diana, New Schools For New Century, Yale University Press, New York, ١٩٩٧.